سلسلة قراءات نقدية (١)

# النجدي وآل البيت

أسامة محمد زهير الشنطي


البخاري وآل البيت

جميع الحقوق محفوظة
لمركز الثقافة الإسلامية ( مشروع نفائس )
Email : alnafaas@yahoo.com

الطبعة الأولى
١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م



سلسلة نفائس (٣)

# البخاري وآل البيت

أسامة محمد زهير الشنطي


بسم الله الرحمن الرحيم

# إهْـــدَاء

كنت أود أن أقدم هذا الكتاب إلى والدي ووالدتي في حياتهما، فقضى الله وفاة والدي ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ في الفترات الأخيرة من تجهيز هذا الكتاب، ومنَّ الله ـ عَزَّوَجَلَّ ـ عليَّ بقرب أمي منِّي في خاتمة عملي في الكتاب، عسى الله أن يطيل عمرها على الطاعة، وأن يجعل ثواب هذا الكتاب في ميزان حسناتهما، فإن الولد من سعي والديه، وقال تعالى:

﴿ وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴾

ولدكما: أسامة

بسم الله الرحمن الرحيم

# مُقَدِّمَة الكِتَاب

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ﴾[(١)].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا﴾[(٢)].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ٧٠ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا﴾[(٣)(٤)].

---

(١) سورة آل عمران، الآية: ١٠٢.

(٢) سورة النساء، الآية: ١.

(٣) سورة الأحزاب، الآيتان: ٧٠، ٧١.

(٤) هذه الخطبة تسمى خطبة الحاجة، وهي تشرع بين يدي كل حاجة، وهي مأثورة عن رسول الله ﷺ. انظر ما ورد فيها من أحاديث وتخريجها والتعليق عليها رسالة العلامة محدث العصر الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ التي هي بعنوان (خطبة الحاجة التي كان الرسول ﷺ يعلمها أصحابه).

**أما بعد،**

فمن المعلوم علماً ضرورياً لا توهُّمَ فيه؛ علو مكانة الإمام البخاري وتقدم كتابه الصحيح على ما سواه من كتب الإسلام، خلا كتاب الله عَزَّوَجَلَّ، وهذه المكانة السامقة المرتفعة دفعت العلماء إلى دوام النظر والتدقيق والبحث والتحقيق للاستفادة من كتابه العجاب، وبالمقابل أيضاً فقد دفعت كثيراً من المخالفين للإمام البخاري إلى محاولة الطعن فيه وفي كتابه عن طريق اتهامه بتهم وافتراءات زينها لهم شياطينهم، فسعوا بكل جهدهم إلى محاولة تحويل هذه التهم الظنية المكذوبة إلى حقائق يتداولها الناس بينهم، كل ذلك عبر حملة منظمة موجهة تظهر عن طريق الفضائيات أو المؤلفات أو المحاضرات أو غير ذلك من أساليب دعوتهم، وكل ذلك في سبيل سعيهم لنقض هذا البنيان العظيم، وهيهات لهم، خابوا وخسروا.

وكان من ضمن هذه التهم المفتراة نسبتهم الإمام البخاري إلى معاداة أهل بيت النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ؛ وللإنصاف، وحتى تتضح الرؤية لدى القارئ، أقول: إن القوم لم يخصوا البخاري بهذه التهمة المكذوبة، بل عمموها حتى نسبوا كل أهل السنة إليها، أو بتعبير آخر: نسبوا كل من لم يقل بتقديم خلافة علي رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ على أبي بكر وعمر وعثمان إلى هذه التهمة الجائرة، وعلى هذا فإن البخاري لم يُخَصَّ بهذا الشر، إذًا، لماذا تم تخصيص البخاري بهذا المبحث؟

أقول: لأن هؤلاء يعرفون ـ كما نعرف نحن ـ أن البخاري هو قدح أهل الإسلام المعلىَّ، وذروة حديث المصطفى القصوى، وهو الباب لما بعده، فإن استطاعوا أن يكسروا هذا الباب؛ فما بعده سهل أمره، ولعظم شأن البخاري

رَحِمَهُ ٱللَّهُ وكتابه الصحيح، كان لا بد من العمل على إبراز هذا الجانب الذي قد يخفى على البعض بسبب تفرق مادته في كتبه رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وإظهاره للقراء المنصفين الباحثين عن الحق، الخارجين عن دائرة الهوى والتعصب والتقليد الأعمى لسادتهم، حتى يتضح الأمر وينجلي انجلاءً تاماً لا يبقى بعده شك ولا ريب بإذن الله تعالى.

والمعترضون على الإمام البخاري طرفان لا ثالث لهما، أما **الطرف الأول**: هم أناس أهل إنصاف وحكمة وأدب جم، قاموا بالاعتراض على بعض ما أورده البخاري من أحاديث في كتابه الحجة (الصحيح)، لكن اعتراضهم كان يغلفه الأدب الجم والتؤدة والحذر في إيراد ما أوردوه، **وأما الفريق الثاني**: فهم الذين اتسمت ردودهم على البخاري بالشدة والتطاول والتكذيب والتسفيه والشتائم والحكم على بعض أحاديث كتابه بالوضع، متفرقة هذه الأوصاف أو مجموعة، بل منهم من قارن الإمام البخاري بفرعون حينما قال الله عَزَّوَجَلَّ في وصفه: فاستخف قومه فأطاعوه، إنهم كانوا قوماً فاسقين!

**وأما الفريق الأول فهم** أئمة الحديث وعُمُده، كالحافظ الدارقطني الذي لم يأت بعده مثله، وأبي علي الجيَّاني وأبي مسعود الدمشقي، علموا مكانة صحيح البخاري وعلو منزلة صاحبه، فانتقدوه بحذر وتردد، وفي ماذا؟؟ في أمور يسيرة، مثل أنه قدَّم طريقاً كان يوجد ما هو أقوى منها في نظر الناقد، أو أنه أخرج عن فلان، وهناك من هو أولى منه، وهكذا[1]، لكنَّ أحداً منهم لم

(١) قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ في عدد الأحاديث المنتقدة على البخاري في صحيحه: وعدة ما اجتمع لنا من ذلك ممَّا في كتاب البخاري وإن شاركه مسلم في بعضه مائة وعشرة أحاديث منها ما وافقه مسلم على تخريجه وهو اثنان وثلاثون حديثا ومنها ما انفرد بتخريجه وهو ثمانية وسبعون حديثا. انظر: فتح الباري (١/٣٤٦).

يتناول البخاري بقدح أو ذم أو شتيمة كما صنع الفريق الثاني.

**وأما الفريق الثاني** فلا حاجة لذكرهم، بل ولا حتى لتسمية بعضهم، لأن السوء الذي تناولوا فيه البخاري إنما هو عائد عليهم، وانتقادهم للبخاري إن أظهر شيئاً فإنما يظهر جهلهم وعدم فهمهم لما خاضوا فيه، ولا أعجب ممن ألف كتاباً يستدرك فيه على الإمام البخاري في صحيحه، حكم فيه على بعض أحاديث البخاري بالوضع، وتوقف في تصحيح أحاديث كثير من الأئمة ومنهم السفيانان الثوري وابن عيينة لأنهما رميا بالتدليس! فهل سمعتم بهراء كهذا؟!

**وهذا يقودنا إلى تنبيه**، يعدُّ كالمسلَّمات بالنسبة للمشتغلين بهذا الفن، ولكني أذكره لمن وهم في تصوره أو أراد أن يُلبِّس على غيره، وهذا التنبيه هو: ما الذي أوصل صحيح البخاري إلى هذه المكانة العالية عند أهل السنة؟ هل لأن اسم صاحبه محمد بن إسماعيل مثلاً؟ أو أنه من بخارى؟ أو أنه توفي سنة٢٥٦؟ أو غير ذلك؟؟ بطبيعة الحال سيكون الجواب: كلا، لأن الجواب بكل سهولة ويسر: أن كتاب البخاري إنما نال ما ناله من تقدم على ما سواه **بإجماع الأمة على صحة ما فيه**[(١)]، وهذه الصحة إنما قامت على بلوغ رجاله

(١) قال ابن الصلاح رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مقدمته (٢٩): القول بأن ما انفرد به البخاري أو مسلم مندرج في قبيل ما يقطع بصحته لتلقي الأمة كل واحد من كتابيهما بالقبول على الوجه الذي فصلناه من حالهما فيما سبق، سوى أحرف يسيرة تكلم عليها بعض أهل النقد من الحفاظ، كالدارقطني وغيره، وهي معروفة عند أهل هذا الشأن، والله أعلم. اهـ. وانظر كتابه الآخر: صيانة صحيح مسلم (٨٥).
وقد اعترض على ابن الصلاح في بعض متعلقات هذا المبحث، منها ما أورده العراقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في التقييد والإيضاح (٤١/١) من كون أحاديث الصحيحين تفيد القطع، وكون الأحاديث المنتقدة يسيرة، وقد مر معنا تعداد الحافظ ابن حجر لكل ما انتقد على=

. . . . . .

= البخاري في صحيحه، وأنها مائة وعشرون حديثاً، وبهذا يتبين أن نسبتها تعد قليلة بالنسبة لجميع صحيح البخاري الذي وصل عدد أحاديث إلى سبعة آلاف ومائتين وخمسين حديثاً، والله أعلم.

وأما الإمام النووي فقد قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: قد استدرك الدارقطني على البخاري ومسلم أحاديث، وطعن في بعضها، وذلك الطعن الذي ذكره فاسد، مبني على قواعد لبعض المحدثين، ضعيفة جداً، مخالفة لما عليه الجمهور من أهل الفقه والأصول وغيرهم، ولقواعد الأدلة، فلا تغتر بذلك. اهـ ما قاله في كتابه التلخيص شرح الجامع الصحيح (٢٤٥/١)، وكان النووي رَحِمَهُ ٱللَّهُ قد قال قولاً مغايراً لقوله هذا، وذلك في شرحه على صحيح مسلم، حيث قال هناك: قد استدرك جماعة على البخاري ومسلم أحاديث أخلا بشرطهما فيها ونزلت عن درجة ما التزماه وقد سبقت الإشارة إلى هذا وقد ألف الإمام الحافظ أبو الحسن على بن عمر الدارقطني في بيان ذلك كتابه المسمى بالاستدراكات والتتبع وذلك في مائتي حديث مما في الكتابين ولأبي مسعود الدمشقي أيضا عليهما استدراك ولأبي على الغساني الجياني في كتابه تقييد المهمل في جزء العلل منه استدراك أكثره على الرواة عنهما وفيه ما يلزمهما وقد أجيب عن كل ذلك أو أكثره وستراه في مواضعه إن شاء الله تعالى. انظر: شرحه على صحيح مسلم (٢٧/١). وقد أشار الحافظ ابن حجر إلى تغاير كلام النووي في كلا الموضعين، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: واختلف كلام الشيخ محي الدين في هذه المواضع، ثم ذكر النقلين السابقين عنه، ثم قال الحافظ: وسيظهر من سياقها والبحث فيها على التفصيل أنها ليست كلها كذلك وقوله في شرح مسلم وقد أجيب عن ذلك أو أكثره هو الصواب فإن منها ما الجواب عنه غير منتهض كما سيأتي.. انظر: فتح الباري (٣٤٦/١). وانظر لما مضى تعليق محقق كتاب التلخيص للإمام النووي (٢٤٥/١).

قلت: ومما له تعلق بكلام النووي في كلا الموضعين، أن يبحث عن الكلام المتأخر منهما، هل هو في شرحه على صحيح البخاري أم في شرحه على صحيح مسلم؟ والذي يظهر أن الإمام النووي كان قد اشتغل أولاً بشرح صحيح مسلم، فأنجز منه جزءاً كبيراً، ثم شرع في شرح صحيح البخاري، بجانب عمله في صحيح مسلم، فقد قال في مقدمة=

المرتبة العليا في توثيق العلماء لهم، فهم قد جاوزا القنطرة[1]، وهذا هو الذي

= التلخيص (١٨٦/١) بعد أن نوَّه بفضل الصحيحين وأنهما أولى الكتب التي ينبغي أن يعتنى بشرحهما: فأما صحيح مسلم فقد جمعت في شرحه جملاً مستكثرات مشتملة على أنواع من النفائس بعبارات واضحات، وأنا مستمر في تتميمه، راج من الله الكريم في إتمامه المعونات، وأما صحيح البخاري فاستخرت الله الكريم الرؤوف الرحيم في جمع كتاب في شرحه متوسط بين المختصرات والمبسوطات، لا من المختصرات المخلات، ولا من المبسوطات المملات. أهـ. وعلى هذا فقد يكون ما قاله الإمام النووي في شرحه على صحيح البخاري هو الأخير، وعليه فهو المعتمد.

(١) قال الحافظ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في فتح الباري (٣٨٤/١): ينبغي لكل منصف أن يعلم أن تخريج صاحب الصحيح لأي راو كان مقتض لعدالته عنده وصحة ضبطه وعدم غفلته ولا سيما ما انضاف إلى ذلك من إطباق جمهور الأئمة على تسمية الكتابين بالصحيحين وهذا معنى لم يحصل لغير من خرج عنه في الصحيح فهو بمثابة إطباق الجمهور على تعديل من ذكر فيهما هذا إذا خرج له في الأصول فإما إن خرج له في المتابعات والشواهد والتعاليق فهذا يتفاوت درجات من أخرج له منهم في الضبط وغيره مع حصول اسم الصدق لهم وحينئذ إذا وجدنا لغيره في أحد منهم طعنا فذلك الطعن مقابل لتعديل هذا الإمام فلا يقبل إلا مبين السبب مفسرًا بقادح يقدح في عدالة هذا الراوي وفي ضبطه مطلقًا أو في ضبطه لخبر بعينه لأن الأسباب الحاملة للأئمة على الجرح متفاوتة عنها ما يقدح ومنها ما لا يقدح وقد كان الشيخ أبو الحسن المقدسي يقول في الرجل الذي يخرج عنه في الصحيح: هذا جاز القنطرة يعني بذلك أنه لا يلتفت إلى ما قيل فيه قال الشيخ أبو الفتح القشيري ـ أي ابن دقيق العيد ـ في مختصره: وهكذا نعتقد وبه نقول ولا نخرج عنه إلا بحجة ظاهرة وبيان شاف يزيد في غلبة الظن على المعنى الذي قدمناه من اتفاق الناس بعد الشيخين على تسمية كتابيهما بالصحيحين ومن لوازم ذلك تعديل رواتهما قلت فلا يقبل الطعن في أحد منهم إلا بقادح واضح لأن أسباب الجرح مختلفة.

وقال الذهبي في الميزان (٦٤٥/٢) في ترجمة عبد الكريم الجزري، بعد أن ذكر توقف ابن حبان في انفراداته: قد قفز القنطرة، واحتج به الشيخان، وثبته أبو زكريا ـ أي يحيى بن معين ـ. =

أكسب صحيح البخاري هذه القدسية ـ إن صحَّ التعبير ـ عند أهل السنة، ولهذا ترى أهل السنة خاصة من كان منهم متخصصاً بالحديث، ينافحون عن صحيح البخاري بكل ما أوتوا من علم ضد كل من سوَّلت له نفسه الطعن في صحيح البخاري بباطل، لأنهم يعلمون كما يعلم أعداؤهم أن البخاري هو السور المنيع الذي أحاط بسنة نبينا ﷺ، فأي تسليم لباطلهم يؤدي ضرورة لخرق لهذا السور، وكم حاول أعداء الإسلام سواء من كان منهم معلناً بكفره أو من كان متستِّراً بالإسلام، كم حاولوا وجدُّوا واجتهدوا بالباطل لإحداث هذا الخرق للتوصل من خلاله إلى إبطال سنة نبينا ﷺ أو على الأقل إبطال أصح ما ورد فيها، ولكن الله خيب ظنونهم وباءت جهودهم بالفشل؛ وما زال صحيح البخاري في رفعة وازدياد وتقدم كلما تأخر الزمان والحمد لله رب العالمين؛ ومن المقولات الخالدة للعلامة المعلمي اليماني أنه قال في معرض دفاعه عن البخاري ضد ما رمي به: **وهل يتهم البخاري إلا مجنون**[1]؟؟

❊ ❊ ❊

= وقال إبراهيم الغماري في كتابه علم علل الحديث من خلال كتاب بيان الوهم والإيهام (٣٤٨/٢): والبخاري ومسلم وقع الإجماع على تمكنهما في نقد الرجال ثم قبول أحكامهما عليهم، فمن زكياه وقبلاه واحتجا به في صحيحهما يعتبر كلام من تكلم فيه غير مؤثر في روايته للحديث، وبهذا الاعتبار قالوا: من أدخله الشيخان أو أحدهما في كتابه فقد اجتاز القنطرة، ولهذا سد المسلمون باب الكلام في رجال الصحيحين المحتج بهم عندهما، والمخرج لهم في الأصول، لأن علماءهم توصلوا بعد البحث الشديد إلى أنه لم يتقدمهما أحد في نقد الرجل، وما يقبل حديثه وما يترك. ثم نقل كلام الحافظ ابن حجر السابق.

(١) قال هذه العبارة العظيمة، العلامة اليماني في التنكيل (٢٠٠/١).

## ۞ سبب تأليف الكتاب:

أُلَخِّص ما مضى ببيان أن فكرة الكتاب تقوم على محاولة إبراز جانب من جوانب شخصية الإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ألا وهو علاقته رَحِمَهُ ٱللَّهُ بآل بيت النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، والداعي لهذا الإبراز هو تفرُّق المادة المتعلقة بهذا البحث في كتب البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ، بحيث يتطلب الوقوف عليها جهداً في جمع هذا المادة، وترتيبها وحسن استقرائها، واستنباط المعاني والدلالات والأحكام منها.

وحسن تعامل الإمام البخاري مع آل البيت رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ، إنما يظهر عن طريق إفراد أبواب خاصة لذكر مناقب بعضهم، أو بالرواية عنهم وعمن انتسب إليهم من مواليهم، أو بإيراده بعض الآثار المروية عنهم مورد الاحتجاج بها، ويظهر هذا جلياً في طريقة تعامله رَحِمَهُ ٱللَّهُ مع الآثار المروية عن علي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ في أبواب الفقه خاصة.

ولتفرق هذه المادة في كتب البخاري جاءت هذه الفكرة، ألا وهي: جمع كل ما يتعلق بآل بيت النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في كتب الإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وعلاقة الإمام البخاري خاصة وعلماء أهل السنة عامة بآل بيت النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ علاقة حميدة لا تشوبها شائبة، ولا يشكك فيها منصف، وهذا أمر مستقر في نفوس أهل السنة والجماعة، إذ ما الذي يدعو أحداً من أهل السنة ـ خاصة العلماء منهم ـ إلى معاداة أقرب الناس إلى رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وهو أحب الناس إليهم، فهم الذين أحبوه حباً لا يوازيه ولا يقاربه حبهم لأحد غيره، وكلما ازداد المسلم علماً وفقهاً في دينه ازداد حباً لنبيه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ومعرفة لحقه عليهم وعلى جميع أمته، فهل يُعقل بعد هذا أن يقوم عالم من علماء المسلمين

ممن يخاف الله عَزَّوَجَلَّ ببغض آل بيت النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، لأنهم آله؟ هذا والله مما لا يُتصور، ويزداد هذا الاستبعاد بُعداً إذا كان المتهم بهذه التهمة الجافية الجائرة أمير المؤمنين في الحديث، فهو الذي أقام مادة كتبه على سنة النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، وما عُرِف إلا بمهارته بحسن جمعها، وانتقاء أصحها، وتعليل ما لم يصح منها، وشهد له القاصي والداني بتقدمه على من سواه، في الإحاطة بها، ومع ذلك فيُتهم هذا الإمام بهذه التهمة الجائرة، إن هذا لشيء يراد!!

وعلى هذا فقد يقول قائل: إذا كان الأمر بهذا الوضوح، وعلاقة علماء المسلمين بآل بيت النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ علاقة حميدة لا يشكك بها إلا تائهٌ جائرٌ، فلم أُلِّف هذا الكتاب؟ وبُذِل هذا المجهود؟ وللجواب على هذا السؤال المعقول، أقول:

مع وضوح هذا الأمر عند من ألهمه الله رشده، ووفَّقه لسلوك طريق الخير في الدنيا والآخرة، إلَّا أن أهل الضلال ما فتئوا منذ أن خلق الله عَزَّوَجَلَّ البشرية إلى أن يرث الأرض وما عليها، على إضمار وإظهار مكر كُبَّار، يخفونه تارة ويظهرونه أخرى بحسب قدرتهم في الطعن في أئمة الإسلام، والذين يتطلعون من ورائه إلى هدم الإسلام الذي ما عُرِف إلى قلوبهم سبيلاً، وما زالوا منذ سالف العصور يُذكون نار الفتنة، ويَسعَوْن إلى نشر الشرِّ في أمة الإسلام، بمكر يزيل الجبال، ﴿وَقَدْ مَكَرَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَلِلَّهِ ٱلْمَكْرُ جَمِيعًا ۖ يَعْلَمُ مَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ ۗ وَسَيَعْلَمُ ٱلْكُفَّٰرُ لِمَنْ عُقْبَى ٱلدَّارِ﴾ [الرعد: ٤٢].

وبضاعتهم لا تقوم إلا على كذب يزعمون أنهم يتقرَّبون به إلى بارئهم، وكذبوا في هذه أيضاً كما كذبوا في غيرها، ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا لِّيُضِلَّ ٱلنَّاسَ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الأنعام: ١٤٤].

وهذا والله الذي لا إله غيره، هو الكذب بعينه. ونابتة السوء هؤلاء لا يجدون طريقاً لترويج باطلهم إلا بالكذب، وهم أتقن الناس له، بحيث يحسب الرائي والسامع أن هذا الكذب إنما يُدَرَّسُ عندهم بطريقة منهجية تضاهي الطريقة الأكاديمية التي يعتمدها العقلاء في تدريسهم.

وهم وباطلهم هذا أهون عندي من أن يُفرد كتاب في رد شبهاتهم، فهم قد غرقوا في شبهاتهم التي زَيَّنها الشيطان لهم، فكانوا كمن قال الله فيهم: ﴿بَلْ زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مَكْرُهُمْ وَصُدُّوا۟ عَنِ ٱلسَّبِيلِ ۗ وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِنْ هَادٍ ﴿٣٣﴾ لَّهُمْ عَذَابٌ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ وَلَعَذَابُ ٱلْـَٔاخِرَةِ أَشَقُّ ۖ وَمَا لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مِن وَاقٍ﴾ [الرعد: ٣٣، ٣٤].

لكن لا رادَّ لقضاء الله، فقد قضى الله عَزَّوَجَلَّ أن يَبْرُزَ أهلُ الإفك والضلال في زماننا هذا بصور شتى، وعبر قنوات كثيرة استطاعوا فيها أن يتصلوا بالجماهير الغفيرة من كل الأطياف والأطراف، فجعل أحبارُهم يلوكون هذا الكذب بطرق مُقزِّزة لا يَملُّون من تَكرارها ما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً.

وقد تعرَّض الإمام البخاري إلى هجمات ضارية من أناس مختلفي الفكر والمشارب، ومع ذلك تجمعهم قواسم مشتركة، فجميعُهم بلا استثناء ليسوا من المتخصِّصين في علم الحديث، فضلاً عن أن يكونوا من المتمرِّسين فيه، فتخصصاتُهم ومؤهلاتُهم لا تمكنهم من الرد على من هو دون الإمام البخاري بمراحل، ومع ذلك فقد ساقهم طيشهم ودلاَّهم شيطانهم إلى محاولة الطعن في إمام الدنيا وأمير المؤمنين في علم الحديث.

ومما سبق معنا في المقدمة أقول: إن سبب تأليف الكتاب هو تفنيد الشبهات التي أُلصقت زوراً وبهتاناً بأمير المؤمنين في علم الحديث الإمام

البخاري من نسبته للنصب، أي مناصبة آل بيت النبي ﷺ العداء، والمنشئون لهذه الفِرية إنما أقاموا بنيانهم الواهي على ثلاثة شبه لا رابع لها:

**الأولى**: كونه روى عن بعض من رمي بالنصب.

**الثانية**: عدم روايته عن بعض آل بيت النبي ﷺ.

**الثالثة**: إغفاله لأحاديث جاءت في فضائل آل البيت وعدم روايته لها.

هذه هي الشبه الثلاثة التي تَذرَّعوا بها للطعن في الإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وَسَعوا بها إلى اتهامه بهذه التهمة الباطلة، التي لا أساس لها من الصحة، كما سيتبين معك عزيزي القارئ بإذن الله تعالى.

## ۞ خطة البحث:

يحتوي هذا الكتاب على مقدمة وتمهيد وبابين وخاتمة وملحق ثم فهارس.

**أما التمهيد**: فيشتمل على مبحثين:

- **المبحث الأول**: التعريف بآل البيت، لغة واصطلاحاً، واعتقاد أهل السنة فيهم.
- **المبحث الثاني**: ترجمة الإمام البخاري.

**وأما الباب الأول** فهو بعنوان: موقف الإمام البخاري من آل البيت

وفيه ثلاثة فصول:

* **الفصل الأول**: نبذة عن فضائل آل البيت في كتب الإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

* **الفصل الثاني**: علي وفاطمة والحسن والحسين رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ في كتب البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

* **الفصل الثالث**: رواة آل البيت في كتب البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

**وأما الباب الثاني فهو بعنوان:**

## الشبهات المثارة حول الإمام البخاري وموقفه من آل البيت

وفيه ثلاثة فصول:

* **الفصل الأول**: الشبهة الأولى: رواية الإمام البخاري عن النواصب.

وفيه ثلاثة مباحث:

- **المبحث الأول**: حكم الرواية عن أهل البدع.
- **المبحث الثاني**: النصب تعريفه وحكمه عند أهل العلم.
- **المبحث الثالث**: الرواة المتهمون بالنصب في كتب الإمام البخاري.

* **الفصل الثاني**: الشبهة الثانية: عدم رواية الإمام البخاري عن بعض آل البيت (جعفر بن محمد أنموذجاً).

وفيه ثلاثة مباحث:

- **المبحث الأول**: ترجمة جعفر بن محمد الملقب بالصادق.
- **المبحث الثاني**: منزلة جعفر بن محمد في الرواية.

ـ **المبحث الثالث:** سبب عدم رواية الإمام البخاري عن جعفر بن محمد رَحِمَهُمَا ٱللَّهُ.

* **الفصل الثالث:** الشبهة الثالثة: عدم ذكر الإمام البخاري لبعض فضائل آل البيت في كتبه.

**الخاتمة:** ذكرت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها في البحث، وبعض التوصيات.

**الفهارس:**

**١ ـ فهرس الآيات القرآنية.**

**٢ ـ فهرس الأحاديث.**

**٣ ـ فهرس الآثار.**

**٤ ـ فهرس الرواة:**

**أ ـ مُرَتَّباً على أنساب الرواة.**

**ب ـ مُرَتَّباً على الأحرف الألفبائية.**

**٥ ـ فهرس الفوائد.**

**٦ ـ فهرس المراجع والمصادر.**

**٧ ـ ملحق: جدول يبين فيه أقسام أهل البدع الذين روى عنهم الإمام البخاري في كتبه.**

**٨ ـ فهرس الموضوعات.**

**ولا يفوتني** في نهاية هذه المقدمة أن أتوجه بالشكر الجزيل والدعاء الجميل لكل من كان له يد في إخراج هذا الكتاب بصورته اللائقة، أو كان له نصح أو مشورة أو استدراك أو تصحيح أو مراجعة أو دعاء، وبادئا بذكر عائلتي الكريمة، وفي مقدمتهم زوجي الكريمة (أم زيد)، مُقِرًّا لها بما بذلته تُجاهي من جهود وسهر وتوفير للجو الهادئ الذي مَكَّنَني من العمل في ذلك الكتاب كما ينبغي، فجزاها الله عني خير الجزاء وأَتمَّه وأوفاه، كما لا أنسى أولادي وقرةَ عيني وأشبالي: زيدًا وإبراهيم، وكريمتَي الكبرى: عائشة، والصغرى: سارة، ومُثَنِّيًا بمن تقدم شكري لهم ممن نصح أو عاون أو دعا.

ـ وأُنَبِّه كلَّ واقف على خطأ أو زلل أو غفلة في كتابي هذا أن يَعْذُر راقمَه الغِرَّ المبتدئ، الذي اقتحم مقاتلَه، وأغرى بعقله، ومن أقوال المتقدمين: (من ألَّف فقد استُهدف، ومن ألَّف فقد عرض عقلَه للناس على طبق)، والله المستعان، وغفر الله لكل من أوقفني على خطئي بعلم وحلم، وجزاه خير الجزاء، والعلم رَحِم بين أهله.

## وختامًا:

أسأل الله تعالى أن لا يُلِتْني من عملي شيئًا، وأن يكون هذا العمل في ميزان حسناتي، وأن يجعله لوجهه خالصًا، وألا يجعل لأحد فيه نصيباً، وما كان فيه من صواب فمنه وحده لا شريك له، وما كان من خطأ فمن نفسي القاصرة وأنا أحق به وأهله، ومن الشيطان الرجيم، والله سبحانه بريء منه ورسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.



# التمهيد

ويشتمل على مبحثين:

* **المبحث الأول**: آل البيت لغة واصطلاحاً، واعتقاد أهل السنة فيهم.

* **المبحث الثاني**: ترجمة الإمام البخاري.

# المبحث الأول

## التعريف بآل البيت لغة واصطلاحاً واعتقاد أهل السنة فيهم

### ❁ التعريف اللغوي:

قال ابن فارس[(١)]: الهمزة والهاء واللام أصلان متباعدان أحدهما الأهل، وقال الخليل[(٢)]: أهل الرجل زوجه، والتَّأهل التزوج، وأهل الرجل أخصُّ الناس به، وأهل البيت سكانه، وأهل الإسلام من يدين به. اهـ.

وقال ابن منظور[(٣)]: وآل الرجل: أهله. وآل الله وآل رسوله: أولياؤه، أصلها أهل ثم أبدلت الهاء همزةً فصارت في التقدير أأل، فلما توالت الهمزتان أبدلوا الثانية ألفاً كما قالوا آدم وآخر، وفي الفعل آمن وآزر[(٤)].

---

(١) معجم مقاييس اللغة (١/١٥٠).

(٢) قاله في كتاب العين له (٤/٨٩) ونص عبارته: أهل الرجل: زوجه وأخص الناس به والتأهل: التزوج، وأهل البيت: سكانه وأهل الإسلام: من يدين به.

(٣) لسان العرب (١١/٣٠).

(٤) هذا ما ذهب إليه ابن منظور، من أن أصل الآل: أهل، ثم أبدلت الهاء همزة، ثم سهلت الهمزة، وقد سبقه إلى ذلك جمع من أهل اللغة، منهم الزمخشري في الفائق (١/٦٧) والكشاف (٢/٤٢٠)، وتبعه الزبيدي في تاج العروس (٢٨/٣٧). =

وعليه فأهل الشخص هم أخص الناس به، كما أن لفظ أهل يدل في حقيقته على صلة وثيقة بينه وبين من يضاف إليه.

ولفظ الآل لا يقال إلا لما له شرف غالباً، قال الزمخشري[1]: وَيخْتَص بِالْأَشْهرِ الْأَشْرَف كَقَوْلِهِم الْقُرَّاء آل الله وَآل مُحَمَّد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلَا يُقَال آل الْخياط والإسكاف وَلَكِن أهل.

هذا بالنسبة لما يتعلق بلفظ الآل ومادة اشتقاقه، وتخصيصه بذوي الشرف غالباً، أما إضافته للبيت، فذلك لأن بيت الرجل هو داره وشرفه[2]، وهذا وإن كان عاماً، لكن قُيِّد فيما بعد، فأصبح اذا أطلق أهل البيت انصرف مباشرة إلى أهل بيت النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ورضي الله عنهم[3].

---

= وأما الفريق الثاني فهو الذي قال بأن أصل الآل من الأول، وممن قال بهذا الفيروزآبادي في القاموس (٨٨ ـ حسان) مادة أول، وإن كان قد قال في موطن آخر: وآلُ اللهِ ورسولِه: أولياؤُه، وأصْلُهُ: أهْلٌ، وتَقدَّمَ في أوَلَ. انظر (٨٥ ـ مادة أهل).
والخلاف في هذا قديم، فقد نُسب إلى سيبويه بل إلى البصريين عموماً القول الأول وهو أن أصل آل هو من أهل، وأما القول الثاني فقد نسب إلى الكوفيين، وانظر في هذا: إبراز المعاني (٨٤/١) لأبي شامة، والنشر في القراءات العشر (٢٢/١) لابن الجزري، وإتحاف فضلاء البشر (٣٧) للدمياطي.

(١) الفائق في غريب الحديث (٦٧/١) ونحوه في الكشاف (٤٢٠/٢)، وانظر في ذلك أيضاً: لسان العرب (٣٠/١١) والقاموس (٨٨ ـ مادة أول). جلاء الأفهام (٢٣١ ـ عالم الفوائد). وفتح الباري (١٦٠/١١) وقد قال العيني في شرحه على أبي داود (٢٥٩/٤): فإن قيل: قيل: آل فرعون. قلت: لتصوره بصورة الأشراف. اهـ. ونحوه في شرحه على البخاري (١٠٨/١٤).

(٢) قال ابن الأثير: بَيْت الرجُل دارُه وقصْرُه وشَرَفُه. انظر: النهاية في غريب الحديث (١٧٠/١).

(٣) قال الراغب الأصفهاني: وصار أهل البيت متعارفاً في آل النبي عليه الصلاة والسلام. انظر: مفردات ألفاظ القرآن (١٥١).

## ۞ التعريف الاصطلاحي:

أشهر من ذكر أقوال العلماء في تعريف آل البيت اصطلاحاً، هو الإمام ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وهو إن كان قد سُبق ولحُق[1] من بعض أهل العلم في ذكر ما قيل في تعريف أهل بيت النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ والاختلاف فيه، إلا أننا نجد أن أكثر الباحثين اتجهت أنظارهم إلى تقسيمه، واعتمدوه في كتبهم[2]، فقد قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[3]: واختُلِف في آل النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على أربعة أقوال:

**فقيل**: هم الذين حَرُمَتْ عليهم الصدقة، وفيهم ثلاثة أقوال للعلماء:

**أحدها**: أنهم بنو هاشم، وبنو المطلب، وهذا مذهب الشافعي[4] وأحمد ـ رَحِمَهُمَا ٱللَّهُ ـ في رواية عنه[5].

---

(١) فمن الذين سبقوه في سرد أقوال أهل العلم في تعريف آل البيت: أبو الوليد ابن رشد الجد في فتاويه (٤٠٣/١) وجعل الأقوال فيه سبعة، والنووي في المجموع (٤٦٦/٣) وذكر ثلاثة أقوال في المذهب، مبيناً أن الصحيح في المذهب هو الأول منها وهو كون بني هاشم وبني المطلب هم آل بيت النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وكذا ذكر الأقوالَ الثلاثةَ في كتابه تحرير ألفاظ التنبيه (٣٠)، وأما في شرحه على صحيح مسلم فقد صرَّح بتبني قول القائل بأن آل البيت هم أتباع النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلى يوم القيامة، وسيأتي معنا توثيق ذلك عنه.
ومن العلماء المتأخرين الذين ذكروا أقوال أهل العلم في معنى آل البيت: الحافظُ ابن حجر في فتح الباري (١٦٠/١١) وتلميذه السخاوي في القول البديع (٨٩).

(٢) انظر على سبيل المثال: عقيدة أهل السنة والجماعة في الصحابة الكرام رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ، د. ناصر بن علي بن عائض آل الشيخ (٣٢٩/١)، وهكذا تحدث ابن تيمية، لعائض الدوسري (ص٣٢٣)، وآل البيت وحقوقهم الشرعية (ص٦) للشيخ الدرويش.

(٣) جلاء الأفهام (٣٢٤ ـ دار ابن الجوزي).

(٤) سيأتي توثيق ذلك عنه رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

(٥) قال في زاد المستقنع (٧٩): ولا تدفع إلى هاشمي ومطلبي. اهـ. وإنما عزوت إلى=

**والثاني**: أنهم بنو هاشم خاصة، وهذا مذهب أبي حنيفة ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ[(١)]، والرواية عن أحمد ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ[(٢)]، واختيار ابن القاسم[(٣)] صاحب مالك[(٤)].

**والثالث**: أنهم بنو هاشم ومَنْ فوقهم إلى غالب، فيدخل فيهم بنو المطلب وبنو أمية، وبنو نوفل، ومن فوقهم إلى بني غالب، وهو اختيار أشهب من أصحاب مالك، حكاه صاحب الجواهر عنه[(٥)]، وحكاه اللخمي في التبصرة عن أصبغ[(٦)]، ولم يحكه عن أشهب.

---

= زاد المستقنع مع كونه متأخراً، لأنه مع دليل الطالب قد صار عمدة المتأخرين، وانظر ما سيأتي من كلام المرداوي.

(١) انظر: البناية شرح الهداية (٣/٤٥٠).

(٢) قال الزركشي في شرحه على الخرقي (٢/٤٤٠): ومقتضى كلامه أيضا أن لبني المطلب الأخذ من الصدقة المفروضة، لأنه خَصَّ المنع ببني هاشم، وهذا إحدى الروايتين عن أحمد ـ رحمه الله تعالى ـ، لدخولهم تحت قَوْله تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ﴾ [التوبة: ٦٠] خرج منه يقيناً ـ بنو هاشم، فما عداه يبقى على مقتضى الأصل، ولأن بني المطلب في درجة بني أمية، لأن النبي ـ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ يلتقي في النسب مع بني أمية وبني المطلب.

(٣) قال القرافي بعد ذكره لحديث تحريم الصدقة على آل النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: وَاخْتُلِفَ فِي تَعْيِينِهِمْ فَقَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ: هُمْ بَنُو هَاشِمٍ دُونَ مَوَالِيهِمْ. انظر الذخيرة (٣/١٤٢).

(٤) جاء في فتاوى ابن رشد (١/٤٠٥) أن أكثر أهل العلم إنما حصروا من تَحْرُمُ عليهم الصدقة ببني هاشم، فبعد أن ذكر ابنُ رشد القولَ الأولَ في كونهم بني هاشم، قال: وإلى هذا ذهب أكثر أهل العلم. اهـ.
قلت: وهذا أعم من تخصيص القائلين بهذا القول بالأئمة المذكورين في قول ابن القيم.

(٥) قال ابن شاس في عقد الجواهر الثمينة (١/٣٤٨): لا خلاف في عدِّ بني هاشم وعدم عدِّ من فوق غالب، وفي عدِّ من بينهما خلاف، عدَّهم أشهب، واقتصر ابنُ القاسم على بني هاشم.

(٦) قال في البيان والتحصيل (٢/٣٨٢): قال أصبغ: وآل محمد عشيرته الأقربون: آل عبد المطلب، وآل هاشم، وآل عبد مناف، وآل قصي، وآل غالب.

وَهَذَا القَوْل فِي الْآل أَعنِي أَنهم الَّذين تحرم عَلَيْهِم الصَّدَقَة هُوَ مَنْصُوص الشَّافِعِي[1] وَأحمد والأكثرين، وَهُوَ اخْتِيَار جُمْهُور أَصْحَاب أَحْمد وَالشَّافِعِيّ.

* **وَالْقَوْل الثَّانِي**: أَن آل النَّبِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هم ذُريَّته وأزواجه خَاصَّة، حَكَاهُ ابْن عبد الْبر فِي التَّمْهِيد قَالَ فِي باب عبد الله بن أبي بكر فِي شرح حَدِيث أبي أَحْمد حميد السَّاعِدِيّ[2]: اسْتدلَّ قوم بِهَذَا الحَدِيث على أَن آل مُحَمَّد هم وأزواجه وَذريته خَاصَّة لقَوْله فِي حَدِيث مَالك عَن نُعَيْم المُجْمِر وَفِي غير مَا حَدِيث: اللهُمَّ صلِّ على مُحَمَّد وعَلى آل مُحَمَّد، وَفِي هَذَا الحَدِيث يَعْنِي حَدِيث أبي حميد: اللهُمَّ صلِّ على مُحَمَّد وأزواجه وَذريته، قَالُوا: فَهَذَا تَفْسِير ذَلِك الحَدِيث وَيبين أَن آل مُحَمَّد هم أَزوَاجه وَذريته. قَالُوا: فَجَائِز أَن يَقُول الرجل لكل من كَانَ من أَزوَاج مُحَمَّد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمن ذُريَّته: صلى الله عَلَيْك إِذا واجهه، وَصلى الله عَلَيْهِ إِذا غَابَ عَنهُ وَلَا يجوز ذَلِك فِي غَيرهم.

قَالُوا: والآل والأهل سَوَاء وَآل الرجل وَأَهله سَوَاء وهم الْأَزْوَاج والذرية بِدَلِيل هَذَا الحَدِيث.

* **وَالْقَوْل الثَّالِث**: أَن آله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَتْبَاعه إِلَى يَوْم الْقِيَامَة. حَكَاهُ ابْن عبد الْبر عَن بعض أهل الْعلم[3]، وأقدم من رُوِيَ عَنهُ هَذَا القَوْل جَابر بن

(١) قال الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ: وآل محمد الذين تحرم عليهم الصدقة المفروضة أهل الخمس، وهم أهل الشعب، وهم صلبية بني هاشم وبني المطلب. انظر: الأم (٢/٧٧).

(٢) التمهيد (١٧/٣٠٢).

(٣) قال في التمهيد (١٧/٣٠٣): وقال جماعة من أهل العلم: الأهل معلوم والآل الأتباع. وقال المرداوي في الإنصاف (٢/٧٩): آله أتباعه على دينه ـ صلوات الله وسلامه عليه ـ، على الصحيح من المذهب اختاره القاضي وغيره من الأصحاب، قاله المجد،=

عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، ذكره الْبَيْهَقِيّ عَنهُ[1]، وَرَوَاهُ عَن سُفْيَان الثَّوْرِيّ[2] وَغَيره، وَاخْتَارَهُ بعض أَصْحَاب الشَّافِعِي، حَكَاهُ عَنهُ أَبُو الطّيب الطَّبَرِيّ فِي تعليقة، وَرجحه الشَّيْخ محيي الدّين النواوي فِي شرح مُسلم[3]، وَاخْتَارَهُ الْأَزْهَرِي.

* **وَالْقَوْل الرَّابِع**: أَن آله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هم الأتقياء من أمته[4]، حَكَاهُ القَاضِي

---

= وقدمه في المغني، والشرح، وشرح المجد، ومجمع البحرين، وابن تميم، وابن رزين في شرحه، والرعاية الكبرى، والمطلع، وابن عبيدان، وابن منجى في شرحيهما، وقيل: آله أزواجه وعشيرته ممن آمن به، قيده به ابن تميم، وقيل: بنو هاشم المؤمنون، وأطلقهن في الفروع، وقيل آله بنو هاشم، وبنو المطلب، ذكره في المطلع. وقيل: أهله، وقال الشيخ تقي الدين: آله أهل بيته، وقال: هو نص أحمد، واختيار الشريف أبي جعفر وغيرهم فمنهم بنو هاشم، وفي بني المطلب رواية الزكاة قال في الفائق: آله أهل بيته في المذهب، اختاره أبو حفص، وهل أزواجه من آله؟ على روايتين. انتهى.

قال الشيخ تقي الدين: والمختار، دخول أزواجه في أهل بيته، وقال الشيخ تقي الدين أيضًا، أفضل أهل بيته: علي، وفاطمة، وحسن، وحسين. الذين أدار عليهم الكساء وخصهم بالدعاء.

(١) ونصه: عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ قَالَ: آلُ مُحَمَّدٍ ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ أُمَّتُهُ. انظر: السنن الكبرى (٨٢/٢) وضعفه الحافظ ابن حجر في فتح الباري (١٦١/١١).

(٢) ونصه بإسناده إلى عبد الرزاق قال سمعت رجلاً قال للثوري: من آل محمد؟ قال: اختلف الناس فمنهم من يقول: أهل البيت، ومنهم من يقول: من أطاعه وعمل بسنته. قال أبو بكر أحسبه عبد الرزاق قال: من أطاعه. انظر: السنن الكبرى (٧٩/٢).

(٣) قال رَحِمَهُ اللَّهُ: واختلف العلماء في آل النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على أقوال أظهرها وهو اختيار الأزهري وغيره من المحققين أنهم جميع الأمة. انظر: شرحه على مسلم (١٢٤/٤).

(٤) وقد روي في ذلك حديث لا يصح، وهو ما أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٨٣/٢) قائلاً: أخبرنا أبو على الروذباري أخبرنا أبو بكر: محمد بن مهرويه بن عباس الرازي حدثنا على بن الحسن بن زياد حدثنا أحمد بن عبد الله بن يونس حدثنا نافع أبو هرمز=

حُسَيْن والراغب[1] وَجَمَاعَة اهـ كلام ابن القيم رحمه الله.

هذا ما ورد في تلك المسألة من اختلاف أهل العلم، وإنه وإن كان للترجيح فوائد وثمرات علمية محل بحثها كتب الفقه ومبسوطاته، في مثل أبواب الصلاة، والزكاة، والجهاد، وغيرها، إلا أن أهمية الترجيح في ذلك البحث ترجع لانبناء منهجية البحث وترتيباته عليه، ومن ثمَّ فإن القول الذي يتبناه الباحث في تلك الدراسة، والذي سيدرج عليه في بحثه كله هو **القول بأن أهل البيت هم: بنو هاشم خاصة**، وذلك لاعتبار علمي، يرجع لقوة الأدلة الدالة عليه من وجهة نظر الباحث، وكذا لكونه محل اتفاق بين كافة الأقوال المختلفة في المسألة، فلعله يكون انطلاقًا بحثيًا مناسبة باعتباره من الأخذ بأقلَّ ما قيل في المسألة، فإنه مما لا يخالف فيه مخالف!

ثم ألحقتُ بهم من كان من مواليهم، لقوله ﷺ: إن مولى القوم من أنفسهم.

---

= قال سمعت أنس بن مالك يقول: سئل رسول الله ـ ﷺ ـ من آل محمد؟ قال: «كل تقى». ثم قال البيهقي: وهذا لا يحل الاحتجاج بمثله. نافع السلمى أبو هرمز: بصرى، كذبه يحيى بن معين وضعفه أحمد بن حنبل وغيره من الحفاظ، وبالله التوفيق. وانظر: شعب الإيمان (٢/٢٢٥) له.

ورواه الطبراني في الأوسط (٣/٣٣٨) والصغير (٢٠٠) بإسناد آخر من طريق نوح بن أبي مريم، الذي قال فيه البخاري: ذاهب الحديث جداً. وقال فيه مسلم: متروك الحديث، وقال عنه الحاكم إنه وضع حديثاً في فضائل القرآن. وحكم الحافظ ابن حجر عليه بأنه واهٍ جداً. انظر: التاريخ الكبير (٨/١١١) وميزان الاعتدال (٤/٢٧٩) وفتح الباري (١١/١٦١).

(١) تابعه في العزو لهما: الحافظ ابن حجر، حيث قال: وَقَيَّدَهُ الْقَاضِي حُسَيْنٌ وَالرَّاغِبُ بِالْأَتْقِيَاءِ مِنْهُمْ. انظر: فتح الباري (١١/١٦٠) وكذا السخاوي في القول البديع (٨٩).

### ۞ اعتقاد أهل السنة في آل بيت النبي ﷺ:

وبعد أن انتهيت من ذكر ما قيل في تعريف أهل البيت، من حيث اللغة والاصطلاح، سأقوم في هذا القسم من المبحث بذكر بعض ما جاء في كلام أهل العلم من توضيح لموقف أهل السنة من آل بيت النبي ﷺ، ومدى حبهم وتعظيمهم لهم ومعرفتهم لحقوقهم، وهذا الأمر لا يكاد يُختلف عليه اثنان من أئمة أهل السنة، فالكل منهم يعرف هذه المكانة العظيمة لآل بيت النبي ﷺ، وهذا كالمسلَّمات بالنسبة لهم، بل كانوا إذا التقوا بواحد من آل بيت النبي ﷺ، يحرصون على إكرامه وتقديمه في كل خير، ويظهرون له ما استطاعوا من تقدير واحترام، حتى لو كان هذا الشخص المنتمي لآل بيت النبي ﷺ صغير السن، ويخبرنا عبد الله بن الإمام أحمد، عن حال أبيه في التعامل مع من يلتقيهم من آل بيت النبي ﷺ، بل من مزيد حبه للنبي ﷺ، كان يُعَدِّي الأمر لعموم قريش، التي هي أشرف القبائل، ومنها خرج نبينا ﷺ، فيقول عبد الله في ذلك[1]: رأيت أبي إذا جاءه **الشيخ والحدث من قريش أو غيرهم من الأشراف**، لا يخرج من باب المسجد حتى يخرجهم فيكون هم يتقدمونه ثم يخرج بعدهم.

ويقول المرُّوذي تلميذ الإمام أحمد[2]: ورأيت أبا عبد الله وقد حضر غلام من بني هاشم ومعه إبراهيم سبلان فرأيته قدَّم الغلام، ورأيت رجلاً من ولد الزبير في المسجد، فرأيت أبا عبد الله قد قدمه في الخروج من المسجد،

(١) أخرجه الخطيب البغدادي في الجامع لأخلاق الراوي (٣٤٥/١) وهو أيضاً في الآداب الشرعية (٤٤٣/١).

(٢) الآداب الشرعية (٤٤٣/١).

وكان حديث السن، فجعل الفتى يمتنع وجعل أبو عبد الله يأبى حتى قدمه. اهـ.

فإذا كان هذا في صورة من صور التقدير والاحترام والتعظيم لقبيلة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وعشيرته والأقربين، فلا بد أن يكون هذا تصرفه معهم فيما هو أعظم من ذلك، من الثناء عليهم، ومعرفة مكانتهم، والحض على إتباعهم، ومع ذلك، ومع شدة وضوح منهجه في حسن تعامله مع آل بيت النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، إلا أنه قد تُقوِّل عليه في حياته أنه يطعن في خلافة علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ولا يثبتها، فقد قال إبراهيم بن علي الطبري[1]: صرت إلى أحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللَّهُ فسألته عن خلافة علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: هل تثبت؟ فقال: ما سؤالك عن هذا؟ فقلت: إن الناس يزعمون أنك لا تثبت خلافته، فاستنكر ذلك، وقال: أنا أقول وسالت عيناه، ثم قال: ما هذا؟ قبض رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وقد صلى خلفه ثلاثون ألف رجل، فجاءوا بجماعتهم، فقدموا أبا بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فأقول: أخطأ القوم وأصبت، ثم فشا الإسلام بعده فجاءوا إلى عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فقدَّموه، فأقول: أخطأ هؤلاء القوم وأصبت، ثم فتحت الفتوح وفشا الإسلام، فصار المسلمون أضعاف هذه العدة مضاعفة، فقدموا عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فأقول: أخطأ القوم وأصبت، ثم زاد الأسلام وفشا ثم قَدَّموا علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فأقول: أخطأ القوم وأصبت.

وقد أخرج الخطيب في تاريخه[2] من طريق **السَيَّاري**، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو الْعَبَّاسِ بْن مسروق الطوسي، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْد الله بْن أَحْمَد بْن حَنْبَل، قَالَ: كنت بين يدي أَبِي جالسا ذات يوم، فجاءت طائفة من الكرخيين، فذكروا خلافة أَبِي بكر، وخلافة عُمَر بْن الخطاب، وخلافة عثمان بْن عفان، فأكثروا،

(١) أسنده ابن عساكر في تاريخه (٤٢/٤٤٦).

(٢) تاريخ بغداد (١/٤٦٢).

وذكروا خلافة عَلِيّ بْن أَبِي طالب، وزادوا، فأطالوا، فرفع أَبِي رأسَه إليهم، فقال: يا هؤلاء، قد أكثرتم القول في عَلِيّ والخلافة، والخلافة وعلي، أتحسبون أن الخلافة تزين عليا؟ بل زينها عَلِيّ.

قَالَ **السياري**: فحدثت بهذا بعض الشيعة، فقال لي: قد أخرجت نصف ما كان في قلبي على أَحْمَد بْن حَنْبَل من البغض[1]!

وكيف لا يكون هذا هو موقف الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وهو الذي اشتهر عنه قوله[2]: من لم يُرَبِّع بعلي بن أبي طالب في الخلافة، فلا تُكلِّموه، ولا تناكحوه.

وهذا الموقف الجليل من قبل علماء الإسلام في حق آل بيت النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم تكن بدايته من عهد الإمام أحمد، كلَّا، فإن هذا الموقف كان قد استقر عندهم منذ أمد طويل، والإمام أحمد إنما هو متبع في هذا لمن سبقه من أَجِلَّةِ العلماء، فهذا الإمام الزُّهري، الفقيه الحافظ المتفق على جلالته، قد وقف موقفاً مشرِّفاً في الدفاع عن عليٍّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، كاد أن يتسبب في هلاكه، فقد

(١) ويعجب المرء حينما يقف على مثل هذا الموقف من ذاك الرجل في حق الإمام أحمد، ويتساءل عن السبب الذي من أجله امتلأ قلبه ببغض الإمام أحمد، فإن كان الأمر متعلقاً بموقف الإمام أحمد من علي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، فلا أظن أن هناك ثناء أوضح من هذا الثناء، أو عبارة توازي هذه العبارة التي أطلقها الإمام أحمد في بيان فضل علي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، ومع ذلك نرى أن هذا الرجل لم يتراجع عن كامل موقفه من الإمام أحمد، بل بقي نصف قلبه ممتلئاً ببغض الإمام أحمد!! ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

(٢) رواه ابن أبي يعلى في طبقات الحنابلة (١/١٠٠) من طريق الدارقطني عن أحمد بن محمود السراج الأصم عن أبي العباس أحمد بن زرارة المقرئ أنه سمع الإمام أحمد يقوله.

أخرج يعقوب بن شيبة في مسنده من طريق الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه قال[1]: ثنا عمي[2] قال: دخل سليمان بن يسار على هشام فقال له: يا سليمان من الذي تَوَلَّى كبره منهم؟ فقال له: عبد الله بن أبي سلول. فقال له: كذبت، هو علي بن أبي طالب. قال: أمير المؤمنين أعلم بما يقول. فدخل ابنُ شهاب، فقال: يا ابن شهاب! من الذي تولى كبره منهم؟ فقال له: عبد الله بن أُبي. فقال له: كذبت، هو علي بن أبي طالب. فقال له: أنا أكذب لا أبا لك، فوالله لو ناداني مناد من السماء إن الله أحلَّ الكذب ما كذبت.

وقد وقعت للإمام الزُّهري القصةُ نفسُها قبلُ مع الوليد بن عبد الملك، وذلك حينما قال له الوليد[3]: أَبَلَغَكَ أَنَّ عَلِيًّا، كَانَ فِيمَنْ قَذَفَ عَائِشَةَ؟ قُلْتُ: لاَ، وَلَكِنْ قَدْ أَخْبَرَنِي رَجُلاَنِ مِنْ قَوْمِكَ، أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الحَارِثِ، أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ لَهُمَا: كَانَ عَلِيٌّ مُسَلِّمًا فِي شَأْنِهَا[4]. وقد جاء في بعض روايات هذا الأثر أن الزُّهريَّ خشي على نفسه من بطش الوليد إذا خالفه، ومع ذلك فقد آثر أن يدفع هذه التهمة الجائرة عن علي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ وإن تكلَّف في ذلك ما تكلَّف، فقد قال الحافظ ابن

(١) عزاه له الذهبي في السير (٥/٣٣٩) والحافظ في فتح الباري (٧/٤٣٧) ورواه من طريق ابن عساكر في تاريخ دمشق (٥٥/٣٧١).

(٢) عم الشافعي هو: محمد بن علي بن شافع، وَثَّقه الشافعي، انظر: تهذيب الكمال (٢٦/١٤٧) ووقع عند ابن عساكر: عمر. وهو تصحيف.

(٣) قال الحافظ ابن حجر (٧/٤٣٧): وكأن بعض من لا خير فيه من الناصبة تقرب إلى بني أمية بهذه الكذبة، فحرفوا قول عائشة إلى غير وجهه لعلمهم بانحرافهم عن علي فظنوا صحتها، حتى بين الزهري للوليد أن الحق خلاف ذلك، فجزاه الله تعالى خيرًا.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه ـ كتاب المغازي ـ باب حديث (ولم يسمه) ـ برقم ٤١٤٢.

حجر[1]: ولابن مردويه من وجه آخر عن الزهري: كنت عند الوليد بن عبد الملك ليلةً من الليالي وهو يقرأ سورة النور مستلقيًا، فلما بلغ هذه الآية ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ جَآءُو بِٱلْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنكُمْ﴾ حتى بلغ ﴿وَٱلَّذِى تَوَلَّىٰ كِبْرَهُۥ﴾، جلس ثم قال: يا أبا بكر من تولى كبره منهم؟ أليس علي بن أبي طالب؟ قال: فقلت في نفسي: ماذا أقول؟ لئن قلت: لا، لقد خشيت أن ألقى منه شرا، ولئن قلت: نعم لقد جئت بأمر عظيم، قلت في نفسي: لقد عودني الله على الصدق خيرًا، قلت: لا، قال: فضرب بقضيبه على السرير، ثم قال: فمن؟ فمن؟ حتى ردد ذلك مرارًا، قلت: لكن عبد الله بن أبيّ.

وهذه المعاملة المتسمة بالتعظيم والتقدير والحرص على أداء حقوقهم، ليست فقط من الإمامين الزهري وأحمد رَحِمَهُمَا ٱللَّهُ، وليست هي خاصة فقط بالموقف من علي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، بل هي عامة من أهل السنة والجماعة في حق عموم أهل بيت النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فعلى سبيل المثال: هذا الإمام مسلم أفرد مؤلفاً في ذكر أولاد الحسين رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ[2]، وهذا الإمام الترمذي يروي عن علي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ مئة وأربعين حديثاً في جامعه[3]، وهكذا، ما ذلك إلا لشدة تعظيمهم للنبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فهم يعظمون النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أشدَّ التعظيم، ويحبونه أشد الحب، ويحبون كل من ينتسب له من آله الكرام، وهذا كما قدمت كالمسلَّمات بينهم، لا يتكلَّفونه، بل يقدمون حقهم على حق غيرهم، ولا يوجد لهم في قلوبهم إلا كل ود ومحبة وتقدير، وهم أبعد الناس عن بغضهم أو العمل على ذمهم

(١) فتح الباري (٤٣٧/٧).
(٢) انظر: الإمام مسلم ومنهجه في الصحيح (٩٢).
(٣) انظر: الإمام الترمذي ومنهجه في كتابه الجامع (٢٠١/١).

والسعي في إيذائهم، إذ ما السبب الذي يدعوهم إلى بغض أقارب النبي ﷺ؟ وهم الذين أحبوا نبيهم ﷺ حباً فاق حبهم لآبائهم وأبنائهم بل وأنفسهم، سواء منهم من كان معاصراً للنبي ﷺ من الصحابة الأجلاء رضي الله عنهم، أو من جاء بعدهم إلى يوم الدين، فحب النبي ﷺ دين يتدينون به ويتقربون به إلى مولاهم عز وجل، بل هو فرض لا يصح إيمان عبد إلا به، ولولا ظهور بعض من سُمُّوا بالنواصب في فترة من الفترات، لما ظُن بأحد من المسلمين أنه يتبنى هذا العداء لأحد من أهل بيت النبي ﷺ، لكن مما ينبغي الإشارة إليه وسيأتي بتفصيل أوفى، هو هل كان عداء من عادى بعضَ آل بيت النبي ﷺ، هو بسبب كونه من أقارب النبي ﷺ؟ لا شك أن من صدر منه هذا فقد نادى على نفسه بالويل والثبور والهلاك، ولن تقوم له قائمة إن لم يتب إلى الله عز وجل، إذ لو لم يكن في باب الزجر عن هذا الفعل الشنيع إلا قوله ﷺ لعلي رضي الله عنه: لا يحبك إلا مؤمن ولا يبغضك إلا منافق[1]، لكفى، فكيف بالنصوص الكثيرة المتضافرة على بيان فضل آل بيت النبي ﷺ، والحث والحض على حبهم، والتحذير من معاداتهم، لكن هذا الصنف غير موجود، إذ لا يُعرف أن أحداً في الإسلام قام ببغض أحد من آل بيت النبي ﷺ لكونه من هذا البيت المبارك، فإن وجد فهو منافق بنص حديث نبي الله ﷺ، وأقول تتميماً لما كنت قد سألته: أم أن من أبغض أحداً من آل بيت النبي ﷺ إنما كان بغضه له لسبب من أسباب الدنيا؟ كما سيأتي معنا في تراجم من رُمي بالنصب من رواة البخاري، وهذا

(١) رواه مسلم في صحيحه (٧٨) من طريق أبي معاوية عن الأعمش عن عد ي بن ثابت، عن زر، قال: قال علي: والذي فلق الحبة، وبرأ النسمة، إنه لعهد النبي الأمي ﷺ إلي: «أن لا يحبني إلا مؤمن، ولا يبغضني إلا منافق.

هو المعروف من أصحاب هذا المذهب الرديء الذين سُمِّي أصحابه بالنواصب، ومع ذلك، فإن أهل العلم اعتبروا هذا النصب من البدع المنكرة التي تدين صاحبها وتشينه، وفضحوا أصحابها، وذكروهم ببدعتهم الشنيعة هذه، ذماً وتقريعاً لهم، وتَرَكَ بعضُ المحدثين الروايةَ عمن ثبت عنه هذا النوع من البدع الشنيعة، وكل هذا الإنكار عليهم، مع كون بغضهم لآل بيت النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إنما كان لسبب لا علاقة له بمدى قربهم من نبينا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فسواء كانوا من أقارب النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أم لم يكونوا، فقد توفر ما يدعو لنصب العداء لهم عند أولئك القوم الذين وقعوا في هذه البدعة المنكرة، ألا وهي بدعة النصب.

وقد ذكرت ذلك كُلَّه لأنني أرى كما أسلفت، أن الأمر قد استقر عند أهل السنة والجماعة في بوجوب محبة وتقدير آل بيت النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وأن ما كان قد ظهر في فترة من الفترات من تمثيل لهذا المذهب الرديء، من أناس ضلوا من حيث لا يشعرون، قد زال واندثر بفضل الله عَزَّوَجَلَّ، وإن بقي منهم أحد فإنما هم شرذمة قليلون، لا تأثير لهم على غيرهم، ولا حرص لديهم لنشر بدعتهم، ولا ينبغي لهم ولا يستطيعون، وهذا الحافظ الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ يتكلم عن حال النواصب في زمانهم واصفاً قِلَّتَهم في دمشق، قائلاً[1]: **وأما نواصب وقتنا فقليل، وما علمت فيهم من يكفر علياً ولا صحابياً. اهـ.**

وقد كان علماء السنة يحرصون على ذكر معتقدهم في آل بيت النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في مصنفاتهم ومؤلفاتهم، خاصة ما كان منها في بيان عقيدة أهل السنة والجماعة، وما ذلك منهم إلا لدفع هذه التهمة المفتراة عليهم من كونهم يناصبون آل بيت النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ العداء، وحاشاهم، وسأذكر هنا بعض

(١) سير أعلام النبلاء (٥/٣٧٤).

النقول عنهم مُرَتِّباً لهذه النقول بحسب الترتيب الزمني لقائليها، فأقول وبالله التوفيق:

قال الإمام الطحاوي (ت٣٢١هـ) في عقيدته[١]: ومن أحسن القول في أصحاب رسول الله ﷺ، وأزواجه الطاهرات من كل دنس، وذرياته المقدسين من كل رجس، فقد برىء من النفاق.

وقال أبو محمد البربهاري (ت٣٢٩هـ)[٢]: واعرف لبني هاشم فضلهم؛ لقرابتهم من رسول الله ﷺ، وتعرف فضل قريش والعرب وجميع الأفخاذ، فاعرف قدرهم وحقوقهم في الإسلام، ومولى القوم منهم.

وبَوَّب أبو بكر الآجري (ت٣٦٠هـ) في كتابه الشريعة[٣]: **بَابُ إِيجَابِ حُبِّ بَنِي هَاشِمٍ أَهْلِ بَيْتِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى جَمِيعِ الْمُؤْمِنِين.**

ثم قال رحمه الله: واجب على كل مؤمن ومؤمنة محبة أهل بيت رسول الله ﷺ: بنو هاشم: علي بن أبي طالب وولده وذريته، وفاطمة وولدها وذريتها، والحسن والحسين وأولادهما وذريتهما، وجعفر الطيار وولده وذريته، وحمزة وولده، والعباس وولده وذريته رضي الله عنهم، هؤلاء أهل بيت

(١) (٤٩٠ ـ مع شرحها لابن أبي العز الحنفي) وهي العقيدة التي تلقاها أهل المذاهب الأربعة وأقروا بما فيها. انظر كلام التاج السبكي في كتابه مُعيد النعم ومُبيد النقم (٢٢).

(٢) شرح السنة (٩٣).

(٣) (٢٢٧٦/٥)، وهو كلام نفيس من إمام وُفِّق لتقرير معتقد السلف أفضل تقرير، سواء في هذه المسألة أو غيرها، وما أحرى بطلبة العلم الجادين أن يهتموا بهذا الفصل ويعملوا على إظهاره للناس، حتى يعلم المخالفُ والموافقُ موقفَ علماء الإسلام من آل بيت النبي ﷺ، ولعل في إبراز هذه النقول وأشباهها فتح باب لرجوع كثير ممن اعتادوا الطعن في أئمة الإسلام ورميهم بالتهم الجائرة.

رسول الله ﷺ، واجب على المسلمين محبتهم وإكرامهم واحتمالهم وحسن مداراتهم والصبر عليهم والدعاء لهم، فمن أحسن من أولادهم وذراريهم فقد تخلق بأخلاق سلفه الكرام الأخيار الأبرار، ومن تخلق منهم بما لا يحسن من الأخلاق دعي له بالصلاح والصيانة والسلامة، وعاشره أهل العقل والأدب بأحسن المعاشرة، وقيل له: نحن نجلك عن أن تتخلق بأخلاق لا تشبه سلفك الكرام الأبرار، ونغار لمثلك أن يتخلق بما تعلم أن سلفك الكرام الأبرار لا يرضون بذلك، فمن محبتنا لك أن نحب لك أن تتخلق بما هو أشبه بك، وهي الأخلاق الشريفة الكريمة، والله الموفق لذلك.

وقال أبو القاسم الأصبهاني الملقب بقوام السنة (ت٥٣٥هـ)[1]: ومن السنة حب أهل بيت النبي ﷺ، وهم الذين ذكرهم الله ﷻ في كتابه: إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيراً، وقال ﷻ: قل لا أسألكم عليه أجراً إلا المودة في القربى.

وأما شيخ الإسلام ابن تيمية (ت٧٢٨هـ) فقد استفاض رحمه الله في الحديث عن فضائل آل البيت في عدد من كتبه، وبين اختصاصهم بحقوق لهم من بين هذه الأمة، لا يشاركون فيها، وما ينبغي لهم من مزيد الحب والتقدير، فقال رحمه الله[2]:

---

(١) الحجة في بيان المحجة (٢/٥٢٧).

(٢) منهاج السنة النبوية (٤/٥٩٩)، وفي هذه النقول وغيرها الكثير، رد على من اتهم شيخ الإسلام ابن تيمية بعداء آل البيت وكونه ناصبياً، ولمن أراد المزيد من الاطلاع على موقف شيخ الاسلام من آل بيت النبي ﷺ فليرجع إلى كتاب: شيخ الإسلام ابن تيمية لم يكن ناصبياً للشيخ سليمان الخراشي، وكذلك لكتاب هكذا تحدث ابن تيمية للشيخ عايض الدوسري فقد عقد فيه فصلاً تحت عنوان: موقف ابن تيمية من أهل البيت (ص٢٢٣).

ولا ريب أنه لآل محمد ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ حقا على الأمة لا يشركهم فيه غيرهم، ويستحقون من زيادة المحبة والموالاة ما لا يستحقه سائر بطون قريش، كما أن قريشًا يستحقون من المحبة والموالاة ما لا يستحقه غير قريش من القبائل[1]، كما أن جنس العرب يستحق من المحبة والموالاة ما لا يستحقه سائر أجناس بني آدم. وهذا على مذهب الجمهور الذين يرون فضل العرب على غيرهم، وفضل قريش على سائر العرب، وفضل بني هاشم على سائر قريش. وهذا هو المنصوص عن الأئمة كأحمد وغيره.

ولما سئل رَحِمَهُ اللَّهُ من مقدم المغل بولاي: فما تحبون أهل البيت؟ أجاب رَحِمَهُ اللَّهُ مباشرة[2]: **مَحَبَّتُهُمْ عِنْدَنَا فَرْضٌ وَاجِبٌ يُؤْجَرُ عَلَيْهِ**، ثم ذكر حديث زيد بن أرقم الذي أخرجه الإمام مسلم في صحيحه وفيه الوصية بآل بيت النبي

(١) هذا ما قاله شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في بيان شيء من فضل قريش، وله مثل ذلك في مواطن أخرى من كتبه، فقارن أيها القارئ المنصف بين هذا التعظيم لقريش قبيلة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وبين من تجرأ وعدَّ قبيلة قريش بأكملها من النواصب، الذين ناصبوا آل بيت النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ العداء، فهذا المدعو محسن المعلم في كتابه المسمى بالنصب والنواصب، قد أفرد فصلاً كاملاً جعله تحت عنوان: الفئات النواصب، افتتحه بعَدِّ قبيلة قريش من النواصب، مفترياً على أمير المؤمنين علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بكونه ممن كان يبغض قريشاً، قائلاً: وطالما عبَّر الإمام عَلَيْهِ السَّلَامُ عن ضيقه بهم واستيائه منهم، وبث كثيراً من شجونه في كلمه. ثم نقل نصاً منسوباً لعلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يقول فيه: ما لي ولقريش، والله لقد قاتلتهم كافرين، ولأقاتلنهم مفتونين وإني لصاحبهم بالأمس، كما أنا صاحبهم اليوم، والله ما تنقم قريش إلا أن الله اختارنا عليهم، فأدخلناهم في حيزنا... إلى آخر نقله عنه، ونقل عنه نصوصاً أخرى تنسب لعلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بغضه لقريش، ودعاءه عليهم، يعزو ذلك كله إلى المعجم المفهرس لألفاظ نهج البلاغة، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

(٢) مجموع الفتاوى (٤/٤٨٧).

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وذكر أيضاً مداومة أهل السنة على الصلاة على النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وعلى آله في الصلاة، ثم سأله المقدم قائلاً: فمن يبغض أهل البيت؟ فرد شيخ الإسلام بقوله: **من أبغضهم فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل الله منه صرفًا ولا عدلًا.**

وقال شيخ الإسلام أيضاً في عقيدته العظيمة التي كتب الله لها القبول والانتشار، وأقبل عليها طلبة العلم حفظاً وتعلماً وتعليماً، وهي المسماة بالعقيدة الواسطية[1]:

ويحبُّون أهل بيت رسول الله ويتولونهم، ويحفظون فيهم وصية رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حيث قال يوم غدير خم: أذكركم الله في أهل بيتي. وقال أيضاً للعباس عمه وقد اشتكى إليه أن بعض قريش يجفو بني هاشم فقال: والذي نفسي بيده لا يؤمنون حتى يُحبُّوكم لله ولقرابتي، وقال: إن الله اصطفى بني إسماعيل، واصطفى من بني إسماعيل كنانة، واصطفى من كنانة قريشاً، واصطفى من قريش بني هاشم، واصطفاني من بني هاشم. ويتولون أزواج رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أمهات المؤمنين، ويؤمنون بأنهن أزواجه في الآخرة، خصوصاً خديجة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أم أكثر أولاده، أول من آمن به وعاضده على أمره، وكان لها منه المنزلة العالية، والصديقة بنت الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا التي قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: فضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام، ويتبرءون من طريقة الروافض الذين يبغضون الصحابة ويسبونهم، وطريقة النواصب الذين يؤذون أهل البيت بقول أو عمل.

وهذا تلميذه الحافظ ابن كثير (ت٧٧٤هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في تفسيره، لقوله

---

(١) (ص٢٦).

تعالى: ﴿قُل لَّآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ أَجۡرًا إِلَّا ٱلۡمَوَدَّةَ فِي ٱلۡقُرۡبَىٰ﴾، يقول[1]: ولا تنكر الوصاة بأهل البيت، والأمر بالإحسان إليهم، واحترامهم وإكرامهم، فإنهم من ذرية طاهرة، من أشرف بيت وجد على وجه الأرض، فخرًا وحسبًا ونسبًا، ولا سيما إذا كانوا متبعين للسنة النبوية الصحيحة الواضحة الجلية، كما كان عليه سلفهم، كالعباس وبنيه، وعلي وأهل بيته وذريته، رضي الله عنهم أجمعين.

وقال ابن الوزير اليماني (ت٨٤٠هـ) في خطبة كتابه العواصم والقواصم[2]: فعليه أفضلُ الصَّلاةِ والسلامِ، على الدَّوام، وعلى آلهِ الذين أمرَ بمحبتهم، واختصَّهم للمُباهلةِ بهم، وتلا آيةَ التطهير بسببهم، وبشَّر مُحبِّيهم أن يكونوا معه، في درجته يومَ القيامة، وأنذر محاربيهم بالحرب، وبشَّر مسالميهم بالسَّلامة، وشرع الصلاةَ عليهم معه في كُلِّ صلاة، وقَرَنَهُمْ في حديث الثقلين بكتاب الله، ووصى فيهم، وأكَّدَ الوصاة، بقوله: الله، الله. خرَّجه مسلم فيما رواه، وزاد الترمذي وسِواه، بشراه لذوي قُرباه: إنهما لن يفترقا حتى يلقياه[3].

وقال العلامة عبد الله بن الشيخ الإمام محمد بن عبد الوهاب (ت١٢٠٦هـ) في جواب سؤال ورد إليه[4]: وأهل البيت ـ رضوان الله عليهم ـ لا شكَّ في طلب حُبِّهم ومودَّتهم، لما ورد فيه من كتاب وسنة، فيجب حبهم ومودتهم، إلا أن الإسلام ساوى بين الخلق، فلا فضل لأحد إلا بالتقوى، ولهم مع ذلك التوقير والتكريم والإجلال، ولسائر العلماء مثل ذلك، كالجلوس

(١) تفسير القرآن العظيم (٢٠١/٧).

(٢) العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم (١٧٧/١).

(٣) وانظر كلاماً طويلاً له في كتابه إيثار الحق على الخلق (٤١٦) في وجوب محبة الصحابة وآل البيت وموالاتهم.

(٤) الدرر السنية (٢٣٢/١).

في صدور المجالس، والبداءة بهم في التكريم، والتقديم في الطريق إلى موضع التكريم، ونحو ذلك، إذا تقارب أحدهم مع غيره في السن والعلم.

وقال العلامة صديق حسن خان (ت١٣٠٧هـ) بعد ذكره لحديث زيد بن أرقم[١]: أُذكِّركم الله في أهل بيتي: والمراد بالتذكير فيهم: حفظ رتبتهم في الإسلام، وتعظيمهم، وحبهم في الدين، وصون عظيم عزهم في الأمة، وتقديمهم على غيرهم في المجلس، والكلام، والخطاب، والمشي، والقعود، والقيام، وبذل الأموال لهم، ونصرتهم في مقابلة أعدائهم، والتمسك بهم إن كانوا أهل العلم والتقوى.

وقال أيضاً[٢]: هذا الحديث فيه فضيلة أهل البيت، وبيان عظم حقهم في الإسلام، وأنهم قرين القرآن في التعظيم والإكرام، وليس بعد هذا البيان من رسول الله ﷺ بيان، ولا قرية بعد عبادان.

وبعد، فهذا ما تيَّسر نقله عن بعض أئمة أهل السنة في تقرير معتقدهم في

---

(١) الدين الخالص (٣/٤٧٥).

(٢) الدين الخالص (٣/٤٧٦)، لكنه بين رَحِمَهُ ٱللَّهُ فيما بعد بأن هذا الحديث إنما هو في المحسنين منهم، أما من خرج عن هدي النبي ﷺ فليس مشمولاً بهذه التزكية، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: والمراد بهم: من هو على طريقة الرسول ﷺ وسمته ودَلِّه، وهديه، ولا يستقيم المقارنة بكتاب الله، إلا إذا كانوا موافقين له، عاملين به... أما من عاد منهم مبتدعاً في الدين، فالحديث لا يشمله، لعدم المقارنة، هذا أوضح من كل واضح، لا يخفى إلا على الأعمى... فالحاصل: أن نفس هذا الحديث يخرج الخارجين عن الطريقة المثلى المأثورة، التي جعلها رسول الله ﷺ أمارة للفرقة الناجية في حديث الافتراق، وقال: هم من أنا عليه وأصحابي، فمن كان من أهل البيت على هذه الشيمة الشريفة، فهو المستحق لما في الحديث، ومن لم يكن كذلك، فليس أهلاً بما هنالك، والله أعلم.

آل بيت النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، وأنا هنا لم أُرِد إلا التمثيل بذكر بعض ما قيل في ذلك، وإلا لو جمع كل ما قيل في حق آل البيت من ثناء وتعظيم من قبل علماء السنة لما وسعتها المجلدات الكثيرة[1]، والحمد لله على توفيقه.



(١) ومن أراد الوقوف على مزيد من أقوال أهل السنة في مدح آل بيت النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ وبيان حقوقهم فليرجع إلى الكتاب النافع: أهل البيت بين مدرستين للشيخ محمد سالم الخضر (١١٠ ـ ١٢٣).

# المبحث الثاني

# ترجمة الإمام البخاري

ماذا عساي أن أكتب عن الإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ؟؟ وقد ملأت سيرتُه السمعَ والأبصار، بل لا أكون مبالغاً إن قلت: بأن أحداً من العلماء على مر العصور لم يحظ بما حظي به البخاري من اهتمام كبير فاق كلَّ تصور، إلا ما كان متعلِّقاً بشيخ الإسلام ابن تيمية رحم الله الجميع.

وأنا في عرضي هذا لجانب من سيرة البخاري إنما أنا متطفِّلٌ على موائد العلماء الذين ترجموا للإمام البخاري، سواء ما كان منها في تآليف مستقلة، أو كانت في ضمن مجاميع، ولو أردت فقط أن أطالع كل ما كتب عن الإمام البخاري خاصة من المعاصرين، لاستغرق ذلك زمناً طويلاً لا يعلم منتهاه إلا الله عَزَّوَجَلَّ، لذا سأقصر عملي هنا على ذكر عيون ومهمات ما ورد في تراجم العلماء لإمام الدنيا البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

فأقول: كما هو معلوم، فإن كثيراً من أهل العلم قد أفاضوا في ترجمتهم للإمام البخاري، وأسهبوا في ذلك، فَكُلٌّ من قام بتحقيق كتاب من كتب الإمام البخاري، أو ألَّف كتاباً متعلقاً بجانب من الجوانب المتعلقة به أو بكتبه، قام بالترجمة له، وجرت العادة في مثل هذه الدراسات أن يقوم الباحث بذكرأمور

ثابتة مشتركة في تراجم العلماء كلها، كاسم المترجَم له، وما يتعلق بنسبه، ومولده وشيوخه وتلاميذه، وحاله بين العلماء، وهكذا، وهذا ما قمت به هنا، فقد بدأت بذكر اسم الإمام البخاري ونسبه وكنيته، ثم عرضت لمولده وأسرته، وما جاء في صفته الخَلقية، ثم طلبه للعلم ورحلته فيها، ثم عرَّجت على الحديث عن بعض شيوخه، وتلاميذه، وهنا تعرَّضت لرواية من روى عنه من أصحاب الكتب الستة، ثم ذكرت شيئاً يسيراً من ثناء العلماء عليه، ثم تكلمت عن كتبه مبتدءاً الحديث عن صحيحه، ثم ذكرت ما يتعلق بفقهه، وقبل ذلك ذكرت ما نسب إليه من أشعار قالها، ثم ختمت بوفاته رَحِمَهُ ٱللَّهُ وجمعنا وإياه في جنان الخلد، وأنبه أن سبب انتقائي لهذه المباحث هنا دون غيرها هو محاولة إضافةِ جديد فيها، ولو كان يسيراً، أو جمعِ متفرقات متعلقات بالإمام البخاري ووضعها في مكان واحد، يسهل الأمر على القارئ، وأُنبِّه القارئ الكريم إلى أني تجنبت الحديث عما تعرض له الإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ من نسبة القول باللفظ له، وخصومة الحافظ محمد بن يحيى الذهلي له بسببها، وذلك لما يلي:

* أن كُلَّ من ترجم للبخاري قد تعرَّض لهذه المسألة، وأدلى فيها بدلوه، وأدار وجهتها إلى مذهبه العقدي، وعرضي لها سيكون أقرب للتكرار منه إلى الجدة، وما سأضيفه لن يخرج عن تبرئة الإمام البخاري من الوقوع في بدعة اللفظية، وإثبات كونه على جادة أهل السنة في هذه المسألة، كما هو حاله في مسائل العقيدة الأخرى.

* أن هذه الفتنة قد دارت رحاها بين إمامين من أكابر أئمة الحديث، فالبخاري إمام الدنيا في زمانه، وهو من هو في علو مكانته العلمية، وأما الطرف

الآخر فنرى فيه الإمامَ محمد بن يحيى الذهلي، صاحب المرتبة الرفيعة بين علماء الحديث، الذي قال فيه الحافظ الذهبي[1]: كان بحراً لا تكدره الدلاء. جمع علم الزهري، وصنفه، وجوده، من أجل ذلك يقال له: الزهري، ويقال له: الذهلي. وانتهت إليه رئاسة العلم والعظمة والسؤدد ببلده. كانت له جلالة عجيبة بنيسابور، من نوع جلالة الإمام أحمد ببغداد، ومالك بالمدينة. اهـ.

ومن قَبله قال خاتمة أئمة العلل وهو الدارقطني[2]: مَن أحبَّ أن يعرفَ قُصورَ علمِهِ عن علمِ السلفِ فليَنظرْ في عللِ الزُّهريِّ لمحمدِ بنِ يحيى الذُّهْليِّ.

والدارقطني يقول هذا، وهو صاحب كتاب العلل الذي لم يؤلف مثله[3]، فكيف لي أن أقوم بعقد محاكمة بينهما؟! فاللهم اغفر للإمامين الجليلين، واجمعنا معهما في عليين برحمتك يا أرحم الراحمين.

**والآن إلى الشروع في المقصود:**

---

(١) سير أعلام النبلاء (٢٧٤/١٢).

(٢) وسبب قوله هذا هو سؤال السلمي له عن محمد بن يحيى الذهلي وعبد الله بن عبد الرحمن السمرقندي ـ وهو الدارمي صاحب السنن؟ فقال الدارقطني: محمد بن يحيى، ثم قال: ومن أحب أن... فذكره. انظر: سؤالات السلمي (٣٧٢).

(٣) ذكر الحافظ الذهبي في كتابه سير أعلام النبلاء (٤٥٥/١٦) عن أبي بكر البرقاني، قوله: كَانَ الدَّارَقُطْنِيُّ يُمْلِي عَلَيَّ (العِلَلَ) مِنْ حِفْظِهِ.
ثم عَلَّق الذهبي بقوله: إن كان كتاب (العلل) الموجود قد أملاه الدارقطني من حفظه كما دلت عليه هذه الحكاية، فهذا أمر عظيم، يقضى به للدارقطني أنه أحفظ أهل الدنيا، وإن كان قد أملى بعضه من حفظه فهذا ممكن.

## ۞ اسمه ونسبه وكنيته:

هو: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبة الجُعفي مولاهم البخاري[(١)]، أبو عبد الله.

وبردزبه: براء ودال وزاي وباء معجمة موحدة. هكذا ضبطه أكثر من ترجم للإمام البخاري.

قال الأمير ابن ماكولا[(٢)]: وأما بردزبة براء ودال وزاي وباء معجمة موحدة. وقال الإمام النووي[(٣)]: بموحدة مفتوحة ثم راء ساكنة ثم دال مهملة مكسورة ثم زاي ساكنة ثم باء موحدة ثم هاء.

وأما ابن خلكان فقد قال في نسبته[(٤)]: يزذبه ـ بفتح الياء المثناة من تحتها وسكون الزاي وكسر الذال المعجمة وبعدها باء موحدة ثم هاء ساكنة، ثم نقل عن ابن ماكولا أنه قال هو يزدزبة.

وزاد التاج السبكي في نسب الإمام البخاري، فقال[(٥)]: بن بردزبة بفتح

---

(١) نسبة إلى بخارى، قال فيها ياقوت: وأما اشتقاقها وسبب تسميتها فلم أظفر به. انظر: معجم البلدان (٣٥٣/١).

(٢) الإكمال (٢٥٩/١).

(٣) التلخيص (١٩٢/١) وتهذيب الأسماء واللغات (٩٣/١) ونقل عن الأمير ابن ماكولا ما سبق نقله.

(٤) وفيات الأعيان (١٨٨/٤) وعلَّق محقق كتاب سيرة البخاري، د. عبد العليم البستوي (٥٣/١ت) بقوله: وأظنه تصحيفاً، فقد تقدم عن ابن ماكولا أنه ضبطه بالباء الموحدة في أوله، وهكذا ذكره النووي وابن حجر وغيرهما. اهـ كلامه.
قلت: وقول الحافظ ابن حجر المشار إليه هو في هدي الساري (٤٤٧)، وتغليق التعليق (٣٨٤/٥).

(٥) طبقات الشافعية (٢١٢/٢) وقد تفرد بهذه الزيادة، انظر سيرة الإمام البخاري (٥١/١ت).

الباء الموحدة بعدها راء ساكنة ثم دال مكسورة ثم زاي ساكنة ثم باء موحدة مفتوحة ثم هاء، **ابن بذذبة ـ بباء موحدة مفتوحة ثم ذال معجمة مكسورة ثم ذال ثانية معجمة ثم باء موحدة مكسورة ثم هاء ـ** هذا ما كنا نسمعه من الشيخ الوالد رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وقيل: بدل بردزبة: الأحنف، وقيل غير ذلك. اهـ.

وأما معنى بردزبة فهو الزراع أو الزارع[1].

وبردزبة هذا كان مجوسياً، ولم ينقل عنه أنه أسلم، وإنما نقل أن أول من أسلم من أجداده هو المغيرة[2]، وكان إسلامه على يد اليمان بن أخنس والي بخارى[3].

وعلى شهرة الإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ، شهرة جعلته من الأفراد القلائل الذين لا يكاد يخفى اسمهم على أحد، نجد من العجائب ـ والعجائب تترى ـ، أن هناك من نُسب له تجهيله للبخاري، وعدم معرفته به، فقد قال الإمام الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ[4]: وجدت فائدةً منقولةً عن أبي الخطاب بن دحية، أن الرملي الكذابة

---

(١) الزراع كما في تاريخ بغداد (٣٢٨/٢) وأسنده عن أبي سعيد بكر بن منير، وعند ابن ماكولا (٢٥٩/١) وابن ناصر في تحفة الأخباري (٣٠): الزارع.

(٢) بضم الميم على المشهور ويجوز كسرها في لغة. انظر: التلخيص للنووي (١٩٢/١) وشرح مسلم له (٩٨/١) وفيه نقل جواز كسرها عن ابن السكيت وابن قتيبة.

(٣) أسامي من روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري (٤٨) ومن طريقه الخطيب في التاريخ (٣٢٣/٢) وفيه: ويمان هذا هو أبو جد عبد الله بن محمد المسندي الجعفي وعبد الله بن محمد هو ابن جعفر بن يمان البخاري الجعفي، والبخاري قيل له: جعفي، لأن أبا جده أسلم على يدي أبي جد عبد الله المسندي، ويمان جعفي فنسب إليه لأنه مولاه من فوق. اهـ نقل الخطيب عن ابن عدي بتصرف يسير.

(٤) سير أعلام النبلاء (٤٣٨/١٢).

قال: البخاري مجهول، لم يرو عنه سوى الفربري.

قال أبو الخطاب: والله كذب في هذا وفجر، والتقم الحجر، بل البخاري مشهور بالعلم وحمله؛ مجمع على حفظه ونبله، جاب البلاد، وطلب الرواية والإسناد.

روى عنه جماعة من العلماء، إلى أن قال: وأما كتابه فقد عرضه على حافظ زمانه أبي زرعة، فقال: كتابك كله صحيح إلا ثلاثة أحاديث[1].

### ❁ مولده:

ولد الإمام البخاري سنة أربع وتسعين ومائة[2] ونشأ يتيماً[3].

### ❁ أسرته:

كان أبوه رَحِمَهُ ٱللَّهُ من أهل العلم[4]، ترجم له البخاري في تاريخه،

---

(١) جاء في هامش الصفحة تعليق المحقق: جاء في الأصل حاشية بخط مغاير ما نصه: هذه من غلطات ابن دحية ووهمه، فإن الذي عرض كتابه على أبي زرعة مسلم لا البخاري، ثم إن البخاري أحفظ من أبي زرعة بكثير وأعلم، فهو أولى منه بأن يكون حافظ زمانه.
قلت: والخبر المنقول عن الإمام مسلم وعرضه لصحيحه على أبي زرعة قد ذكره ابن خير في فهرسته (٨٧) والذهبي في سيره (٥٦٨/١٢) ونصه: قال مكي وسمعت مسلمًا يقول: عرضت كتابي هذا المسند على أبي زرعة فكل ما أشار علي في هذا الكتاب أن له علة وسببًا تركته بقوله وما قال إنه صحيح ليس له علة فهو الذي أخرجته.

(٢) أسامي من روى عنهم محمد بن إسماعيل (٤٩).

(٣) طبقات الشافعية (٢١٣/٢).

(٤) وفي وصف نشأته يقول العلامة القسطلاني في إرشاد الساري (٣١/١): ربي في حجر العلم حتى ربا، وارتضع ثدي الفضل فكان فطامه على هذا اللبا.

فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[1]: إسماعيل ابن إبراهيم بن المغيرة الجعفي، أبو الحسن، رأى حمادَ بن زيد صافح ابن المبارك بكلتا يديه، وسمع مالكاً. اهـ.

قلت: هكذا وقع هنا في التاريخ الكبير، أن الذي صافح عبد الله بن المبارك هو حماد بن زيد، وهذا هو الصواب، وقد جاء مبيناً أيضاً في الصحيح للإمام البخاري في كتاب الاستئذان: باب الأخذ باليدين[2]، قال: وصافح حماد بن زيد ابن المبارك بيديه.

وكذا ذكره البغوي على الصواب[3].

وعلى هذا، فما جاء في بعض المصادر والمراجع[4] من أن الذي صافح

---

(١) التاريخ الكبير (٣٤٢/١).

(٢) (٢٣١١/٥)، وقال الحافظ ابن حجر: وصله غنجار في تاريخ بخارى من طريق إسحاق بن خلف، قال: سمعت محمد ابن إسماعيل يقول: سمع أبي من مالك ورأى حماد بن زيد يصافح ابن المبارك بكلتا يديه. انظر: فتح الباري (٥٦/١١) وتغليق التعليق (١٢٩/٥).

(٣) شرح السنة (٢٩٠/١٢).

(٤) كما في سير أعلام النبلاء (٣٩٢/١٢) وفيه: ورأى حماد بن زيد وصافح ابن المبارك بكلتا يديه. وطبقات الشافعية للسبكي (٢١٢/٢) وتصحَّفت فيه (وصافح) إلى (وصالح)، ومنهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها لأبي بكر كافي (ص٤٢).
وانظر: سيرة الإمام البخاري (٥٨/١ت) تعليق المحقق الفاضل، د. عبد العليم البستوي فقد كان له السبق في توضيح ذلك، فجزاه الله خيراً.
وأما الحافظ ابن ناصر الدين، فلم يتيقن أن المترجَم له في التاريخ الكبير هو والد الإمام البخاري، ولذا قال في تحفة الأخباري (ص٣٢) بعد أن نقل تلك الترجمة: إن لم يكن هذا والد البخاري فلا أدري من هو؟ اهـ.
قلت: وما مرَّ معنا في تاريخ بخارى لغنجار يؤكد لنا أن المراد هو والد البخاري، حيث صرَّح وقال: سمع أبي من مالك ورأى حمادَ بن زيد يصافح ابن المبارك بكلتا يديه. والله أعلم.
ومما يلحق بهذا أنه قد جاء في بعض الكتب (صحب) بدلاً من (صافح)، وذلك كما=

ابن المبارك هو أبو الإمام البخاري، لا يصح.

وكان أبو الحسن والد الإمام البخاري من المعروفين بالتقوى والصلاح، فقد قال حينما حضرته الوفاة لأحمد بن حفص: لا أعلم من مالي درهماً من حرام ولا درهماً من شبهة. قال أحمد: فتصاغرت إلي نفسي عند ذلك[1].

وقد ورث الإمام البخاري من أبيه مالاً، فكان يعطيه مضاربة[2].

### ۞ صفته الخِلقية:

قال ابن عدي[3]: سمعت الحسن بن الحسين البزاز يقول: رأيت

---

= في الفوائد الدراري في ترجمة الإمام البخاري للعلامة العجلوني (ص٤٦) ونفحة المسك الداري لقارئ صحيح البخاري لأبي الفيض السلمي الفاسي (ص٢٣٠) مع التنبيه إلى أن محقق الفوائد الدراري نبَّه على مخالفة هذه العبارة لما جاء في التاريخ الكبير، فقال: انظر التاريخ الكبير للبخاري (٣٤٢/١) وعبارته عنده: رأى حماد بن زيد، وصافح ابن المبارك بكلتا يديه، وسمع مالكاً. أهـ. فنسب المصافحة لأبي الإمام البخاري، وهو خلاف الصواب، والله أعلم.

(١) سير أعلام النبلاء (٤٤٧/١٢) وفيه: ثم قال أبو عبد الله: أصدق ما يكون الرجل عند الموت. وكذا ذكر الأثر السابق: السبكي في طبقاته (٢١٣/٢).

(٢) جزء فيه ترجمة البخاري (ص٥٤) للذهبي.

(٣) أسامي من روى عنهم محمد بن إسماعيل (٤٩) ونقله عنه الخطيب في التاريخ (٣٢٢/٢) وابن عساكر في تاريخه (٥٥/٥٢) والمزي في تهذيب الكمال (٤٣٨/٢٤) والذهبي في السير (٤٥٢/١٢) وذكر ذلك ابن خلكان في الوفيات (١٩٠/٤) دون عزو، وابن أبي يعلى في طبقات الحنابلة (٢٥٨/٢ ـ ط العثيمين و٢٧٨/١ ـ ط الفقي) لكن سقط من المطبوعتين اسم ابن عدي في الإسناد، إذ قد رواه ابن أبي يعلى عن الخطيب عن أبي سعد الماليني قوله: سمعت الحسن بن الحسين،.. والصواب أن الذي سمعه هو ابن عدي، كما جاء معنا، وأما الحافظ ابن حجر فقد نسب في تغليق التعليق (٣٨٥/٥)=

البخاري شيخاً نحيفاً ليس بالطويل ولا بالقصير.

### ۞ طلبه للعلم:

هيأ الله عَزَّوَجَلَّ للإمام البخاري أسباباً عِدَّة مكنته من التقدم في علم الحديث والرجال، فأصبح الحجة في هذا الباب، وظهرت عليه علامات النبوغ والنباهة مبكراً، بحيث استطاع أن يستدرك على بعض مشايخه المتصدرين في الحديث، بعضَ المباحث الدقيقة المتعلقة بسماع الرواة بعضهم من بعض، يحدثنا الإمام البخاري عن ذلك وقد سأله أبو جعفر الوراق: كيف كان بدء أمرك في طلب الحديث؟ قال: أُلهمت حفظ الحديث وأنا في الكُتَّاب. قال: وكم أتى عليك إذ ذاك؟ فقال: عشر سنين أو أقل، ثم خرجت من الكتاب بعد العشر فجعلت أختلف إلى الداخلي[1] وغيره، وقال يوماً فيما كان يقرأ للناس:

---

= إلى ورَّاق البخاري أنه سمع البزاز يصف البخاري، وفي تهذيب التهذيب (٤٢/٩) إلى بكر بن نمير أنه هو الذي سمع البزاز يصف البخاري بهذا.

(١) صعب على المشتغلين بعلم الحديث تعيين الداخلي هذا، إذ لم يرد في سياق الخبر أي إشارة تفيد في تحديد شخصه سوى أنه (الداخلي)، ولعل هذا الإبهام كان مقصوداً من الإمام البخاري، خاصة أنه أشار إليه بقوله: يا أبا فلان، كما سيأتي في تتمة الخبر، حتى لا يُعَدُّ هذا من باب الغيبة المحرمة، فالبخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ كان شديد الحرص على عدم ذكر أحد بسوء، وهو القائل رَحِمَهُ ٱللَّهُ كما تاريخ بغداد (٣٣٢/٢): إني أرجو أن ألقى الله ولا يحاسبني أني اغتبت أحداً.

ولصعوبة تعيين الداخلي هذا، قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تغليق التعليق (٣٨٧/٥): الداخلي المذكور لم أقف على اسْمه، ولم يذكر ابن السمعاني ولا الرشاطي هذه النسبة وأظن أنها نسبة إلى المدينة الداخلة بنيسابور.

وقال الشيخ عبد الفتاح أبو غدة في رسالته (تحقيق الصحيحين واسم جامع الترمذي) ص ١٤: لم أقف على اسم (الداخلي) ولا ترجمته، وقد بحثت عنه منذ أكثر من ثلاثين=

. . . . . .

= سنة، فما تركت كتاباً وصل إلى يدي وظننت أن فيه احتمال وجوده فيه، إلا تصفحته وفحصته، وليس في هذا الاسم تحريف، فهكذا هو (الداخلي) بخط الإمام قارئ (الهداية)، وفي نسخته من (هدي الساري) التي كتبها بخطه، وقرأها على المؤلف شيخه الحافظ بن حجر، وذكرت مكانها ووصفها في تعليقي على كتاب (قواعد في علوم الحديث) لشيخنا أحمد التهانوي رحمه الله تعالى ٢٠٠ ـ ٢٠١، والداخلي من شيوخ البخاري في نشأته، ولم أجد له ترجمة في المظان التي رجعت إليها، ولم يذكره السمعاني في (الأنساب) وظاهر سياق العبارة هنا أنه من شيوخه في بخارى التي نشأ بها، وقد ترجَّح عندي أنه منسوب إلى (مدينة بخارى الداخلة) التي هي داخل السور الثاني الأصغر، المحيط به السور الأول الأكبر، كما فهمته من (معجم البلدان) عند ذكر (بخارى) ٣٥٣: ١ وعند ذكر مدينة بخارى٧٩: ٥. انتهى كلام الشيخ عبد الفتاح أبو غدة رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وقد حاول بعض طلاب العلم الجادين التوصل إلى ماهية الداخلي هذا، فقال الشيخ عبد الرحمن الفقيه في ملتقى أهل الحديث ـ تحت موضوع بعنوان: من هو الداخلي شيخ الإمام البخاري؟ ـ بعد أن نقل ما سبق عن الحافظ ابن حجر والشيخ عبد الفتاح أبو غدة: الذي يظهر من خلال بعض النقول أن المقصود به أحمد بن حفص وهو يروي عن والده حفص، ثم نقل ترجمة حفص المذكور من سير أعلام النبلاء والتي فيها النص على سماع حفص من سفيان، ثم قال الشيخ عبد الرحمن: وهذا النص الذي في بيان اسم الشيخ الذي يقصده الإمام البخاري، والعلم عند الله تعالى:

أخبرنا أبو الحسن بن البقشلان أنبأنا أبو المظفر النسفي أنبأنا أبو عبد الله محمد بن أحمد حدثنا أبو نصر محمد بن سعيد التاجر حدثنا محمد بن يوسف بن مطر حدثنا محمد ابن أبي حاتم الوراق قال: سمعت عمر بن حفص الأشقر يقول: سمعت عبدان يقول: ما رأيت بعيني شاباً أبصر من هذا، وأشار بيده إلى محمد بن إسماعيل، قال: وسمعت صالح بن مسمار يقول: سمعت نعيم بن حماد يقول: محمد بن إسماعيل فقيه هذه الأمة، قال: وأنبأنا محمد بن أحمد حدثنا أبو عمرو أحمد بن محمد بن عمر المقرئ وأبو نصر=

. . . . . .

= أحمد بن أبي حامد الباهلي قال: سمعنا أبا سعيد بكر بن منير يقول: سمعت محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي يقول: كنت عند أبي حفص أحمد بن حفص أسمع كتاب الجامع، جامع سفيان من كتاب والدي، فمرَّ أبو حفص على حرف ولم يكن عندي ما ذكر، فراجعته، فقال الثانية كذلك، فراجعته الثانية فقال كذلك، فراجعته الثالثة، سكت سويعة ثم قال: من هذا؟ فقالوا: هذا ابن إسماعيل بن إبراهيم بن بردزبة. فقال أبو حفص: هو كما قال، واحفظوا فإن هذا يصير يوماً رجلاً.

وعزا الشيخ عبد الرحمن الفقيه هذا الخبر إلى تاريخ دمشق (٨٧/٥٢). وكان الشيخ عبد الرحمن قد أشار في بداية بحثه إلى وجود هذا الخبر الذي فيه التصريح باسم الداخلي هذا.

أقول: هذا ما استند إليه الشيخ عبد الرحمن في ترجيحه هذا، اعتماداً منه على الخبر الثاني الذي فيه التصريح باسم أحمد بن حفص، وكون الحادثة قريبة من الحادثة الأولى مع الداخلي، وقد ذهب إلى هذا أيضاً الدكتور أحمد فارس سلوم في تحقيقه لكتاب تراجم البخاري للسراج البلقيني (ص٩ت)، وكلامه قريب جداً من كلام الشيخ عبد الرحمن الفقيه، ولم يزد عليه شيئاً مما أورده استدلالاً، وفي نظري أن ما أورداه ـ جزاهما الله خيرًا ـ يبقى احتمالاً، لا يرقى إلى أن يكون دليلاً في جعل الداخلي هو أحمد بن حفص، والبخاري في قصته التي ذكرها لأبي جعفر الوراق ذكر أنه كان يختلف إلى الداخلي وغيره، فلعل أحمد بن حفص من هؤلاء (الغير) المشار إليهم، وقد يتكرر هذا الموقف مع أكثر من شيخ، خاصة من مثل البخاري الذي أوتي ما أوتي من نبوغ وحفظ في تلك الفترة المبكرة، والله أعلم، ثم إن سياق القصة الثانية فيه بعض مخالفة من كون تكرار المراجعة بين البخاري وشيخه، وكون إصلاح البخاري لخطأ شيخه إنما كان بسبب عدم وجود هذا الحرف في كتاب البخاري، بخلاف القصة الأولى فإن الشيخ انتهر البخاري مباشرة، وكان إصلاح البخاري لخطأ شيخة من حفظه، والله أعلم، وعلى ما سبق فإن كان البخاري قد قصد إبهامَ ذلك الشيخ والاقتصار على ذكر الفائدة المنشودة من بيان=

سفيان عن أبي الزبير عن إبراهيم. فقلت له: يا أبا فلان، إن أبا الزبير لم يرو عن إبراهيم. فانتهرني، فقلت له: ارجع الى الأصل إن كان عندك. فدخل ونظر فيه ثم خرج فقال لي: كيف هو يا غلام؟ قلت: هو الزبير بن عدي عن إبراهيم. فأخذ القلم منه وأحكم كتابه فقال: صدقت. فقال له بعض أصحابه: ابن كم كنت إذ رددت عليه؟ فقال: ابن إحدى عشرة[1].

ثم مضى البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ في طريق العلم فحفظ كتب أكابر المحدثين،

---

= بدايات طلبه، فقد نجح ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ في ذلك وأعجز من جاء بعده من العلماء في الوصول إلى تحديد شخص شيخ الداخلي، فرحم الله الجميع.

**تنبيه يتعلق بما مضى معنا من قول الإمام البخاري: أرجو أن ألقى الله تعالى ولا يحاسبني أني اغتبت أحداً، وما جاء في معناه من كلامه** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: فقد طرح العلامة العجلوني اشكالاً متعلقاً به، ثم قام بالإجابة عليه، ذلكم أنه قال في كتابه: الفوائد الدراري في ترجمة الإمام البخاري (٥٦) بعد إيراده لما سبق: واستشكل هذا بما وقع له في التاريخ من التجريح والتضعيف لبعض الرواة، وأجيب: بأن المراد ما اغتبت أحداً، أي: من عند نفسي، أو غيبة محرمة، وأما مثل هذه، فهي واجبة، لما فيها من النصيحة التي هي من الدين، فليست لغرض دنيوي، وأبلغ ما كان يقول في المتروك أو الساقط: فيه نظر، أو سكتوا عنه، أو نحو ذلك، ولا يكاد يقول: فلان كذاب أو وضاع، بل يقول: كذبه فلان، ورماه فلان بالكذب، على أنه لو قاله، لم يكن غيبة محرمة، ويدل للأول أنه لما قال له وراقه أبو جعفر محمد بن أبي حاتم حين سمعه يقول: لا يكون لي خصم في الآخرة: يا أبا عبد الله! إن الناس ينقمون عليك التاريخ، قال: إنما روينا ذلك رواية، ولم نقله من عند أنفسنا، وقد قال صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: بئس أخو العشيرة. أهـ ما قُصد نقله من كلام العجلوني رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ومقولة البخاري هذه الأخيرة ذكرها الحافظ الذهبي في سير أعلام النبلاء (٤٤١/١٢) والحافظ ابن حجر في مقدمته لفتح الباري (٤٨٠) وتغليق التعليق (٣٩٧/٥).

(١) أسند هذا الخبر: الخطيب في تاريخه (٣٢٤/٢) وعنه الغساني في تقييد المهمل (١١/١) وعنهما وعن غيرهما: ابن عساكر في التاريخ (٥٧/٥٢) وغيرهم كثير.

وسمع من كبار شيوخه في بلده كمحمد بن سلام البيكندي[1]، وعبد الله بن محمد المسندي، ثم رحل في الأمصار طلباً لحديث رسول الله ﷺ، وأنعم الله ﷻ عليه بمزيد توفيق وعناية، فاستطاع أن يحصل أعلى ما يطمح له كل مرتحل في طلب العلم، فسمع من كبار الشيوخ الثقات في الأمصار التي دخلها.

وكانت رحلته رحمه الله في طلب الحديث إلى معظم البلاد، وكتب بخراسان والجبال ومدن العراق كلها، وبالحجاز والشام ومصر، وأخذ عن الحفاظ النقاد، لقي مكي بن إبراهيم بخراسان وأبا عاصم بالبصرة، وعبيد الله بن موسى بالكوفة، وأبا عبد الرحمن المقرئ بمكة، ومحمد بن يوسف الفريابي بالشام، وكتب عن خلق، حتى عن أقرانه، كأبي محمد الدارمي وأبي زرعة وأبي حاتم الرازيين، وأشباههم حتى كتب عمن هو دونه، كعبد الله بن حماد الآملي، وحسين القباني وغيرهما[2].

### ۞ شيوخه:

اختلفت طرق العلماء في ذكرهم لمشايخ الإمام البخاري، فمنهم من

(١) وقد أفرد الحافظ المنذري ترجمته في جزء سماه: الإعلام بأخبار شيخ البخاري محمد بن سلام.

(٢) تحفة الأخباري (ص٣٧)، وقال السبكي في طبقاته (٢/٢١٤): وفى تاريخ نيسابور للحاكم أنه سمع بالجزيرة من أحمد بن الوليد بن الورتنيس الحراني، وإسماعيل بن عبد الله بن زرارة الرقي، وعمرو بن خالد، وأحمد بن عبد الملك بن واقد الحراني، وهذا وهم فإنه لم يدخل الجزيرة ولم يسمع من أحمد بن الوليد، إنما روى عن رجل عنه، ولا من ابن زرارة، إنما إسماعيل بن عبد الله الذى يروى عنه هو إسماعيل بن أبي أويس، وأما ابن واقد فإنه سمع منه ببغداد وعمرو بن خالد سمع منه بمصر، نبه على هذا شيخنا الحافظ المزي فيما رأيته بخطه.

رتبهم على حروف المعجم، كما صنع ذلك الحافظ المزي[1]، ومنهم من رتبهم على بلدانهم، كالحافظ الذهبي في جانب من ترجمة الإمام البخاري في سير أعلام النبلاء[2]، وإن كان قد رتبهم أيضاً على الطبقات في الكتاب نفسه، وكذا صنع الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ إذ ذكرهم مرتبين على الطبقات، وفي كل هذه الطرق خير توصل القارئ إلى مقصوده.

---

(١) في تهذيب الكمال (٤٣١/٢٤) فبدأ بذكر شيوخه في الصحيح مرتبين على حروف المعجم ثم ذكر شيوخه في غير الصحيح أيضاً مرتبين كذلك على حروف المعجم.

(٢) (٣٩٤/١٢)، وقد سبقه الحاكم فأفاض في ذكر شيوخ الإمام البخاري مرتبين بحسب بلدانهم، وذلك في تاريخ نيسابور، وقال في نهاية سرده لهم: فقد دخل البخاري رحمه الله تعالى إلى هذه البلاد المذكورة في طلب العلم، وأقام بها في كل مدينة منها على مشايخها، وإنما سمعت من كل ناحية من المتقدمين، ليستدل به على عالي إسناده، وبالله التوفيق. اهـ. انظر: التلخيص للنووي (٢٠٤/١).

وقد أفرد العلماء أسماء شيوخ الإمام البخاري في عدة مؤلفات، منهم الحافظ ابن عدي في كتابه: أسامي من روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري، صدر بتحقيق الدكتور عامر صبري عن دار البشائر، ولم يستوف الحافظ ابن عدي ذكر شيوخ البخاري، كما بيَّن المحقق الفاضل في مقدمة تحقيقه للكتاب (ص٢٢) مستدركاً عليه من قد فاته منهم، وكذا أفرد شيوخ البخاري الإمام أبو عبد الله ابن منده بكتابه: أسامي مشايخ الإمام البخاري ـ طبع بتحقيق نظر الفريابي عن مكتبة الكوثر، وكذا أفردهم العلامة الصغاني، وذلك في كتابه: كتاب فيه: أسامي شيوخ البخاري أبي عبد الله محمد بن إسماعيل....، وقد نشر مخطوطته مصورة الشيخ علي بن محمد العمران، وصدر عن عالم الفوائد، وغيرهم كثير. أما أبو نصر الكلاباذي في كتابه: رجال صحيح البخاري، وأبو الوليد الباجي في كتابه التعديل والتجريح، فلم يقتصرا على ذكر شيوخ البخاري في كتابيهما، بل ذكرا كلَّ من له رواية في صحيح البخاري، سواء كان من شيوخه، أم ممن هو أعلى طبقة، وهكذا، وعلى هذا فليس الأمر على ما ذكره محقق كتاب طبقات الحنابلة (٢٤٣/٢ت) من كونهما ألفا في شيوخ البخاري. وكتابا الكلاباذي والباجي مطبوعان، والله أعلم.

وقد قُسمت طبقات شيوخه إلى خمس، أذكرها باختصار لبعضها:

❊ **الأولى**: من حدثه عن التابعين مثل محمد بن عبد الله الأنصاري[1].. ومثل مكي بن إبراهيم.. ومثل أبي عاصم النبيل.

❊ **الثانية**: من كان في عصر هؤلاء، لكن لم يسمع من ثقات التابعين، كآدم بن أبي إياس وأبي مسهر عبد الأعلى بن مسهر..

❊ **الثالثة**: هي الوسطى من مشايخه وهم من لم يلق التابعين، بل أخذ عن كبار تبع الأتباع، كسليمان بن حرب وقتيبة بن سعيد ونعيم بن حماد وعلي بن المديني ويحيى بن معين وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وأبي بكر وعثمان ابني أبي شيبة، وأمثال هؤلاء، وهذه الطبقة قد شاركه مسلم في الأخذ عنهم.

❊ **الرابعة**: رفقاؤه في الطلب، ومن سمع قبله قليلاً كمحمد بن يحيى الذهلي وأبي حاتم الرازي ومحمد بن عبد الرحيم صاعقة وعبد بن حميد وأحمد بن النضر وجماعة من نظرائهم، وإنما يخرج عن هؤلاء ما فاته عن مشايخه أو مالم يجده عند غيرهم.

❊ **الخامسة**: قوم في عداد طلبته في السن والإسناد، سمع منهم للفائدة كعبد الله ابن حماد وعبد الله بن أبي العاص الخوارزمي وحسين بن محمد القباني، وغيرهم[2]. اهـ.

---

(١) قال الحافظ الذهبي في السير (٩/٥٣٧): وما في شيوخ البخاري أحد أكبر منه، ولا أعلى روايةً، بلى، له عند البخاري نظراء، منهم: عبيد الله بن موسى، وأبو عاصم، ومكي بن إبراهيم – رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ –.

(٢) هدي الساري (٥٠٣ ـ الريان) وهو أيضاً تقسيم ثان للذهبي كما أسلفت، انظر: سير أعلام النبلاء (١٢/٣٩٥ ـ ٣٩٦).

وهذه الطريقة في ذكر مشايخ البخاري، حيث تم تقسيمهم بناء على طبقاتهم، هي أفضل الطرق بنظري، وهي التي حرصت على ذكرها، وذلك للأمور التالية:

١ ـ حتى يقف القارئ على مدى توفيق الله عَزَّوَجَلَّ للإمام البخاري في تمكينه للسماع من هذا الجمع الكبير من الشيوخ على اختلاف أعمارهم وأمصارهم، وهذه لا شك تعد نعمة عظيمة من الله عَزَّوَجَلَّ يخص الله بها من شاء من عباده، وهو القائل سبحانه وتعالى: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَعْلَمَ بِٱلشَّٰكِرِينَ﴾[١].

٢ ـ كان من أقوال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ التي اشتهرت عنه، قوله: لا يكون المحدث كاملاً حتى يكتب عمن هو فوقه، وعمن هو مثله وعمن هو دونه[٢]. وهذا ما صنعه البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ، حيث روى عمن هو فوقه في الطبقة، وعمن هو في طبقته، وعمن هو دون طبقته، وهذا يظهر جلياً مفصلاً[٣] في هذا التقسيم، وهو بهذه الشمولية في روايته عن هؤلاء العلماء على اختلاف طبقاتهم الزمنية يكون قد حقق عملياً ما كان قد قرره نظرياً، وخير العلم ما عمل به صاحبه، بل لا يكون الرجل عالماً حتى يكون به عاملاً[٤].

---

(١) سورة الأنعام الآية (٥٣).

(٢) ذكره الحافظ في هدي الساري (٥٠٣) في ختام تقسيمه لشيوخ البخاري على الطبقات، وكذا ذكره في تغليق التعليق (٣٩٤/٥) ولم يسنده في كلا الموضعين، وقد روي مسنداً عن الإمام وكيع بن الجراح، أخرجه الخطيب البغدادي في الجامع لآداب الراوي (٣٢٢/٢)، من طريق ابن أبي شيبة ولم اجده عنده والله أعلم، وروي مثله عن سفيان بن عيينة. انظر: (٣٢٥/٢) من الجامع.

(٣) انظر: كلام ابن ناصر الدين الذي مضى ذكره قريباً، في ذكر شيوخ البخاري الذي سمع منهم على اختلاف طبقاتهم.

(٤) ذكره الحافظ ابن مفلح في الآداب الشرعية (٤٨/٢) بغير إسناد من قول أبي الدرداء=

٣ ـ عن طريق هذا التقسيم يظهر للقارئ سبب قلة رواية الإمام البخاري عن بعض الثقات، وذلك لأنه قد يصل إلى حديثه بطريق أعلى من طريق ذلك الثقة، وما ذلك إلا لأنه أدرك كبار المحدثين طبقة، وسيأتي معنا في أثناء الكتاب مزيد بيان لهذه المسألة ـ بإذن الله ـ.

وقد شارك الإمامَ البخاريَّ في الرواية عن بعض كبار الأئمة، سائرُ أصحاب الكتب الستة، وقد حرِص بعضُ أهل العلم على تتبعهم وذكرهم، حتى يقف القارئ على جلالة هؤلاء الأئمة الذين وفَّقهم الله ليكونوا من شيوخ أصحاب أشهر الكتب الحديثية، وبدوري سأقوم بتسمية هؤلاء الشيوخ خاتماً بذكرهم هذه الفقرة، وعددهم تسعة شيوخ، وهم[١]:

أ ـ زياد بن يحيى الحساني.

ب ـ عباس بن عبد العظيم العنبري[٢].

---

= رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وجاء عند ابن عساكر في تاريخه (١٤٦/٤٧) عنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بلفظ: لا يكون عالما حتى يكون متعلما ولا يكون بالعلم عالما حتى يكون به عاملا. اهـ. ونحوه عند أبي نعيم في الحلية (٢١٣/١).

(١) ذكرهم العلامة المحدث أحمد شاكر في مقدمته لجامع الترمذي (٨١)، وعنه د. نور الدين عتر في كتابه: الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيح (ص٢٤)، وقد نبَّه العلامة أحمد شاكر أن حصر هؤلاء الشيوخ وجد في مخطوطة قديمة، يظن بأنها بخط الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ.
وقد قمت أنا بإعادة ترتيب ذكرهم بحسب الحروف، لا بحسب ما ذُكروا في المخطوطة المذكورة، ذاكراً بعض الفوائد المتعلقة ببعضهم، والحمد لله.

(٢) روى له البخاري تعليقاً، فقال في كتاب الرقاق ـ باب: لا عيش إلا عيش الآخرة بعد أن أسند حديثاً من طريق مكي بن إبراهيم: قال عباس العنبري، ثم ذكر إسناداً آخر للحديث. وأخرج عنه الباقون سماعاً. انظر: تهذيب الكمال (٢٢٣/١٤)، سير أعلام النبلاء=

ت ـ عبد الله بن سعيد الكندي، أبو سعيد الأشج[1].

ث ـ عمرو بن علي الفلاس، أبو حفص[2].

ج ـ محمد بن المثنى، أبو موسى الزمِن[3].

---

= (٣٠٢/١٢)، قال فيه النسائي: ثقة مأمون صاحب حديث. انظر: مشيخة النسائي (رقم ١٢٥) وكان من عقلاء الناس كما قال ابن حبان في الثقات (٥١١/٨).

(١) نسب المزي وتبعه الذهبي إلى أبي حاتم قوله فيه: الأشج إمام أهل زمانه. انظر: تهذيب الكمال (٢٩/١٥) وسير أعلام النبلاء (١٨٢/١٢)، والذي وجدته في الجرح والتعديل (٧٣/٥) في ترجمة الأشج قول أبي حاتم فيه: كوفي ثقة صدوق.

(٢) الجرح والتعديل (٢٤٩/٦)، قال فيه النسائي في مشيخته (رقم ٨٥): ثقة حافظ، وقدمه أبو حاتم على علي بن المديني، فقال: كان أرشق من علي بن المديني، كما في الجرح والتعديل (٣٤٩/٦) ونقل عن العباس العنبري ـ المذكور آنفا ـ قوله: ما تعلمت الحديث إلا من عمرو بن علي، ونقل الترمذي في جامعه عن أبي زرعة قوله: لم نر بالبصرة أحفظ من هؤلاء الثلاثة: علي بن المديني، وابن الشاذكوني، وعمرو بن علي.
انظر: سنن الترمذي (٢٦٤/٢).

(٣) هو العنزي، الزمِن، اشتهر عنه أنه صحف معنى حديث، حيث روي عنه أنه كان يقول: نحن قوم لنا شرف، صلى إلينا النبي ﷺ. رواه عنه الدارقطني في كتابه الذي صنفه في التصحيف، انظر: مقدمة ابن الصلاح (١٦٤)، وقد عُدَّت هذه من مزحاته، كما ارتأى ذلك الحافظ الذهبي في السير (١٢٥/١٢) وإن كان في التاريخ (٣١٨/١٩) لم يجزم بذلك قائلاً: يريد أنّه صلّى إلى عَنَزَة، فما أدري هَلْ فِهِم معكوسًا أو أَنَّهُ قَالَ ذَلِكَ مزاحًا؟ اهـ.
ومن الغرائب التي ذكرت في ترجمته أيضاً، أنه عوفي من الزمانة المصاحبة له، ففي السير (١٢٦/١٢): قال أبو أحمد بن الناصح: سمعت محمد بن حامد بن السري، وقلت له: لم لا تقول في محمد بن المثنى إذا ذكرته: الزمِن، كما يقول الشيوخ؟ فقال: لم أره زمِنا، رأيته يمشي، فسألته فقال: كنت في ليلة شديدة البرد، فجثوت على يدي ورجلي، فتوضأت، وصليت ركعتين، وسألت الله، فقمت أمشي. قال: فرأيته يمشي، ولم أره زمناً. =

ح ـ محمد بن بشار، بُندار[1].

خ ـ محمد بن معمر القيسي البحراني.

د ـ نصر بن علي الجهضمي.

ذ ـ يعقوب بن إبراهيم الدورقي[2].

وبقيت مباحث كثيرة تتعلق بشيوخ البخاري، وقد اقتصرت هنا على ذكر جزء قليل منها، فمن أراد التوسع فعليه بمراجعة المصادر التي أفردت شيوخ البخاري بالذكر، وقد ذكرت بعضها في بداية هذا المبحث.

**۞ تلاميذه:**

قال النووي رَحِمَهُ ٱللَّهُ[3]: وأما الآخذون عن البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: فأكثر من أن يحصروا وأشهر من أن يذكروا... وممن روى عنه من الأعلام الإمام أبو الحسين مسلم بن الحجاج صاحب الصحيح، وأبو عيسى محمد بن عيسى بن

---

= ثم قال الذهبي معلقاً عليها: حكاية صحيحة، رواها السلفي عن الرازي، أخبرنا أبو القاسم علي ابن محمد الفارسي، حدثنا ابن الناصح.

(١) وبندار لقبه الذي اشتهر به، قال الحافظ الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في سير أعلام النبلاء (١٢/١٤٤) في معنى هذا اللقب: لُقِّبَ بِذَلِكَ، لأَنَّهُ كَانَ بُنْدَارَ الحَدِيْثِ فِي عَصْرِهِ بِبَلَدِهِ. وَالبُنْدَارُ: الحَافِظُ. اهـ.

وكان بندار رَحِمَهُ ٱللَّهُ يفخر بمشيخته للبخاري وأقرانه، ويقول: عبد الله بن عبد الرحمن السمرقندي ـ وهو الدارمي ـ ومحمد بن إسماعيل البخاري وأبو زرعة عبيد الله بن عبد الكريم الرازي: غلماني خرجوا من تحت كرسيي. انظر: تاريخ بغداد (٢/٣٣٦).

(٢) تاريخ بغداد (٥/٩) وفيه قال الخطيب: ومن كَانَ يتنسك فِي ذلك الزمان سمى دورقياً، وقيل: بل كَانَ الناس ينسبون الدورقيين إلي لبسهما القلانس الطوال التي تسمى الدورقية.

(٣) التلخيص (١/٢١١) وتهذيب الأسماء واللغات (١/٧٣).

سورة الترمذي، وأبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، وأبو حاتم وأبو زرعة الرازيان، وأبو إسحاق إبراهيم بن إسحاق الحربي... وكل هؤلاء أئمة حفاظ، وآخرون من الحفاظ وغيرهم. اهـ.

قلت: أما بالنسبة لرواية باقي أصحاب الكتب الستة عن الإمام البخاري، فأنا أذكرفيها ما وقفت عليه، **فبالنسبة لرواية الإمام مسلم عنه**، فقد روى عنه في غير الصحيح، نصَّ على ذلك الحفاظ: المزي والذهبي وابن ناصر الدين والعلائي وغيرهم، مع ذلك فقد نسب بعضُ أهل العلم إلى الإمام مسلم أنه روى عن الإمام البخاري في صحيحه لكنه أبهمه، قال رشيد الدين العطار[1]: وقول مسلم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «حدثني غير واحد من أصحابنا» قد تقدم الجواب عنه، ولا يُظنُّ بمسلم بن الحجاج رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه أبهم اسم شيخ من شيوخه لقدح فيه، فإنه كان أعلم وأتقى لله من ذلك، ومن ظن به هذا الظن فقد أثم، لأنه لم يرو في صحيحه إلا عن ثقة عنده، ومع ذلك فقد ذكر الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي عن بعض مشايخه[2]: أن قول مسلم في إسناد هذا الحديث: «حدثني غير واحد من أصحابنا» أنه محمد ابن إسماعيل البخاري، وإنما كنَّى عن اسمه، يعني أن البخاري أحد من حدث مسلماً به. اهـ.

قلت: ليس هناك ما يثبت أن المبهم هنا هو البخاري، ويبقى الأمر احتمالاً، إذ ليس هناك ما يدعو الإمام مسلماً إلى إبهام اسم شيخه البخاري، وهو الذي اشتهر عنه مدى تعظيمه وإجلاله للإمام البخاري رَحِمَهُمَا ٱللَّهُ، فتبقى

(١) غرر الفوائد المجموعة (١٥٣)

(٢) جاء في هامش الكتاب قول المحقق الدكتور سعد الحميد: لعله يقصد أبا نعيم الأصبهاني ـ إن كان ممن أخذ عنه ـ فإن الحافظ ابن حجر ذكر في النكت الظراف (٤١٦/١٢) أن أبا نعيم قال في المستخرج: يقال إن مسلماً حمل هذا الحديث عن البخاري.

رواية الإمام مسلم عن شيخه البخاري ثابتة في خارج الصحيح، وأما فيه فلا دليل على ذلك.

فإن قيل: لِم لَم يرو عن شيخه البخاري في الصحيح، مع ما ذكر من تعظيمه وإجلاله له؟ فيقال: قد ذكر أهل العلم عدة توجيهات لذلك، قد يكون أبعدها ما ذكره الحافظ الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، من «أن مسلماً لحدة في خلقه انحرف أيضاً عن البخاري ولم يذكر له حديثاً ولا سماه في صحيحه، بل افتتح الكتاب بالحط على من اشترط اللقي لمن روى عنه بصيغة (عن)، وادعى الإجماع في أن المعاصرة كافية، ولا يتوقف في ذلك على العلم بالتقائهما، ووبَّخ من اشترط ذلك، وإنما يقول ذلك أبو عبد الله البخاري وشيخه علي بن المديني، وهو الأصوب والأقوى»[(١)].

وقد قام بالرد على ما ذكره الحافظ الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، الدكتور أبو بكر كافي في كتابه منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها وذلك بأوجه عدة منها[(٢)]: أنه لا يعرف بحصول عداوة بين الإمامين، ومنها أن طلب العلو في الإسناد يعد مقصداً مهماً عند المحدثين، وهذا هو الذي دفع الإمام مسلماً إلى أن لا يروي عن الإمام البخاري في صحيحه، ومثَّل الدكتور كافي ـ من ضمن من مثل ـ بالإمام الترمذي، فهو مع شدة حبه للإمام البخاري لم يرو عنه في جامعه إلا حديثين[(٣)].

وما ذكره الدكتور كافي كافٍ في الرد على ما قاله الحافظ الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ،

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٢/٥٧٣).

(٢) (١٨٣).

(٣) كذا قال! وسيأتي معنا عدد روايات الترمذي في كتابه الجامع عن شيخه البخاري.

وطلب العلو من الأسباب الرئيسة التي قللت من رواية الأئمة بعضهم عن بعض، إن لم يكن هو السبب الوحيد، والله أعلم.

ومما يحسن ذكره هنا لتعلقه بمسألة العلو هذه، أن الإمام مسلماً قد علا على شيخه البخاري في أربعة أحاديث، نَبَّه عليها الحافظ ابن حجر، فعند قول البخاري في صحيحه[1]: حدثنا حماد بن حميد: حدثنا عبيد الله بن معاذ: حدثنا أبي: حدثنا شعبة عن سعد بن إبراهيم عن محمد بن المنكدر، قال: رأيت جابر بن عبد الله يحلف بالله أن ابن الصائد الدجال، قلت: تحلف بالله؟ قال: إني سمعت عمر يحلف على ذلك عند النبي ﷺ فلم ينكره النبي ﷺ. **قال الحافظ** رَحِمَهُ ٱللَّهُ[2]: وقد أخرج مسلم حديث الباب عن عبيد الله بن معاذ بلا واسطة، وهو أحد الأحاديث التي نزل فيها البخاري عن مسلم، أخرجها مسلم عن شيخ، وأخرجها البخاري بواسطة بينه وبين ذلك الشيخ، وهي أربعة أحاديث ليس في الصحيح غيرها بطريق التصريح، وفيه عدة أحاديث نحو الأربعين مما يتنزل منزلة ذلك، أفردتها بجزء. اهـ.

### ۞ رواية الترمذي عنه:

روى الإمام الترمذي عن شيخه الإمام البخاري في كتابه الجامع أكثر من ثلاثين رواية[3]، وهذا العدد من الروايات يظهر مدى تأثره بشيخه البخاري،

---

(١) كتاب الاعتصام بالسنة ـ باب من رأى ترك نكير النبي ﷺ حجة لا من غير الرسول ـ رقم (٧٣٥٥).

(٢) فتح الباري (٣٢٤/١٣)، ثم ذكر الحافظ رَحِمَهُ ٱللَّهُ الأحاديث الأربعة في نهاية حديثه.

(٣) انظر في ذلك: الإمام الترمذي ومنهجه في كتاب الجامع (١٣٣٧/٣)، د.عداب الحمش، فقد أفرد فهرساً ذكر فيه شيوخ الترمذي وأرقام مروياتهم في كتب الترمذي. =

وحرصه على الانتفاع منه، وتلمذة الترمذي للبخاري مما اشتهر وذاع بين أهل العلم، مع كونه قد شارك البخاري في بعض شيوخه، لكن هذا لم يمنعه من ملازمة البخاري والحرص على الأخذ عنه، قال ابن خلِّكان في ترجمة الإمام الترمذي[1]: أحد الأئمة الذي يقتدى بهم في علم الحديث، صنَّف كتاب الجامع والعلل تصنيف رجل متقن، وبه كان يضرب المثل، وهو تلميذ أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، وشاركه في بعض شيوخه مثل قتيبة بن سعيد وعلي بن حجر وابن بشار وغيرهم. اهـ.

وقد كان الترمذي رَحِمَهُ ٱللَّهُ يعرف منزلة الإمام البخاري، ويقدره حق قدره، وقد أثنى عليه في غير ما موضع من كتبه، فها هو هنا في خاتمة كتابه الجامع يقول[2]: وما كان فيه من ذكر العلل في الأحاديث والرجال والتاريخ، فهو ما استخرجته من كتاب التاريخ[3]، وأكثر ذلك ما ناظرت به محمد بن إسماعيل،

---

= وفي هذا رد لما قاله د. أبو بكر كافي في كتابه منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها (١٨٤) من أن الترمذي مع إجلاله للبخاري إلا أنه لم يرو عنه في جامعه إلا حديثين.

(١) وفيات الأعيان (٤/٦١٣).

(٢) العلل الصغير (٣٦) بتوثيق: عادل بن عبد الشكور الزرقي، أو الملحق في آخر جامع الترمذي (٥/٧٣٨ ـ دار الحديث).

(٣) كتاب التاريخ المذكور هنا هو التاريخ الكبير للإمام البخاري، قال الحافظ ابن رجب رَحِمَهُ ٱللَّهُ في شرح العلل (١/٣٣): وأما التواريخ والعلل والأسماء ونحو ذلك فقد ذكر ـ أي الترمذي ـ أن أكثر كلامه فيه استخرجه من كتاب تاريخ البخاري، وهو كتاب جليل لم يسبق إلى مثله رَحِمَهُ ٱللَّهُ ورضي عنه، وهو جامع لذلك كله. اهـ.
وقد نازع في ذلك: د. عداب الحمش، وادعى بأن المقصود بالتاريخ هنا هو تاريخ للترمذي كان قد ألَّفه في أسماء الرواة وعلل الحديث، مستدلاً بأن من قام بالترجمة للترمذي=

ومنه ما ناظرت به عبد الله بن عبد الرحمن وأبا زرعة، وأكثر ذلك عن محمد، وأقل شيء عن عبد الله أبي زرعة، **ولم أر بالعراق ولا بخراسان في معنى العلل والتاريخ ومعرفة الأسانيد كبير أحد أعلم من محمد بن إسماعيل**. اهـ.

وقد أثنى الإمام البخاري على تلميذه الترمذي فقال له: ما انتفعت بك أكثر مما انتفعت بي[1].

---

= من العلماء قد ذكروا في ترجمته بأن له كتاباً في التاريخ وكتاباً في الأسماء والكنى، وأن الترمذي إنما صنف كتاب العلل قبل الجامع، وأنه يقول: وجدت، ولم يقل: ذاكرت، وأن كثيراً من المادة العلمية في جامعه أوسع بكثير مما يوجد في تاريخ البخاري. انظر: الإمام الترمذي ومنهجه في كتاب الجامع (٩٧/١).

هذا مضمون ما قاله، ولم يظهر لي قوةً في اختياره، والأسبق إلى الذهن والأقرب إلى الواقع ما قاله الحافظ ابن رجب رَحِمَهُ ٱللَّهُ، أما القول بأن ما في جامع الترمذي من المادة العلمية أوسع بكثير مما في تاريخ البخاري، فهذا فيه نظر شديد، لأن كتاب التاريخ الكبير هو المرجع لمن جاء بعده من علماء العلل، وفيه من الإشارات والتعليلات ما يصعب حصره، وأكثر الناس استفادة منه هم علماء العلل، وفي مقدمتهم الإمام الترمذي، فما اختصره البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تاريخه أو أشار إليه، بسطه غيرُه من كبار أهل العلم المشتغلين بالعلل، والله أعلم.

ومما يزيد الأمر وضوحاً، وكون التاريخ المشار إليه إنما هو تاريخ البخاري، أن الترمذي رَحِمَهُ ٱللَّهُ قد صرح في كتابه باستفادته من تاريخ البخاري، حيث قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: هذا حديث حسن غريب، وأبو لبابة شيخ بصري، قد روى عنه حماد بن زيد غير حديث، ويقال اسمه مروان، وأخبرني بذلك محمد بن إسماعيل في كتاب التاريخ. اهـ.

والنص المشار إليه ذكره البخاري في تاريخه الكبير (٣٧٢/٧)، ولفظه: مروان أبو لبابة سمع عائشة، روى عنه حماد بن زيد مولى عبد الرحمن بن زياد.

(١) تهذيب التهذيب (٣٨٩/٩)، وكذا أيضاً في التنبيهات المجملة على المواضع المشكلة (٢٩) للعلائي الذي قال: وعبارة شيخه البخاري تنبئ عن مكانته الرفيعة، ثم ذكر العبارة السابقة، ثم قال العلائي: أي الذي انتفعت بك فيه، أكثر من الذي انتفعت به مني. اهـ =

وهذا من شدة تواضع الإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وإلا فإن انتفاع الترمذي منه هو المعروف المشهور، وهذه كتب الترمذي تشهد بذلك، فرحم الله الجميع.

ولعلوِّ قدر الترمذي عنده، فقد سمع منه البخاري حديثين، ولشدة افتخار الترمذي بذلك ولمزيد فرحه، حرص على ذكر هذا الأمر العظيم، فبعد أن ذكر حديث أبي سعيد رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، قال رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لعلي: يا علي! لا يحل لأحد يجنب في هذا المسجد غيري وغيرك.

قال علي بن المنذر: قلت لضرار بن صرد: ما معنى هذا الحديث؟ قال: لا يحل لأحد يستطرقه جنباً غيري وغيرك.

قال أبو عيسى[1]: هذا حديث حسن غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه، **وسمع مني محمد ابن إسماعيل هذا الحديث، فاستغربه.**

وأما الخبر الثاني الذي سمعه البخاري من تلميذه الترمذي، فهو ما أخرجه الترمذي في العلل الكبير عند قول ابن عباس في قوله تعالى: ﴿**مَا قَطَعْتُم مِّن لِّينَةٍ**﴾، قال: اللينة النخلة، وليخزي الفاسقين، قال: استنزلهم من حصونهم، قال: وأمروا بقطع النخل فحكَّ في صدورهم فأنزل الله: ما قطعتم من لينة أو تركتموها قائمة على أصولها.

---

وله نحو من هذه العبارة في حق شيخه علي بن المديني إمام العلل، حيث قال فيه البخاري: ما تصاغرت نفسي عند أحد إلا عند علي بن المديني.

لكن ابن المديني رَحِمَهُ ٱللَّهُ لتمام معرفته بعلم البخاري وسعة حفظه، لما نقل له قول البخاري هذا قال: ذروا قوله، هو ما رأى مثل نفسه. انظر: تاريخ بغداد (٢/٣٣٨).

(١) جامع الترمذي (٥/٦٣٩).

قال الترمذي[1]: سألت محمداً عن هذا الحديث، فلم يعرفه واستغربه، **وسمعه مني**.

## ۞ رواية النسائي عنه:

وأما رواية النسائي عنه، فقد قال الحافظ ابن ناصر الدين[2] في تعداده للرواة عن الإمام البخاري:... والنسائي في رواية ابن السني وحده عنه، حيث قال في سننه: ثنا محمد بن إسماعيل البخاري، وساق بسنده عن الزهري عن عروة عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: ما لعن رسول الله من لعنه...[3] الحديث.

ورواه حمزة الكناني وابن حيوية النيسابوري وغيرهما عن النسائي، قال: ثنا محمد بن إسماعيل فقط، ووقع من طريق الصوري عن ابن النحاس عن حمزة الكناني عن النسائي ثنا محمد بن إسماعيل وهو أبو بكر الطبراني، ويحتمل أن يكون محمد بن إسماعيل هو ابن علية، فإنه يروي عنه كثيراً، وقد روى النسائي في كتابه الكنى عن عبد الله بن أحمد بن عبد السلام الخفاف عن البخاري، فقيل: هذه قرينة في أنه لم يلق البخاري، والله أعلم.

وقد ذكر الخلاف أيضاً الحافظ المزي في تهذيب الكمال[4]، فبدأ بذكر

---

(١) ترتيب العلل الكبير (ص٣٨٤ ـ تحقيق السامرائي)، وانظر: الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين (٢٨) د. نور الدين عتر، والإمام الترمذي ومنهجه في كتاب الجامع، فقد ذكر رواية البخاري عن الترمذي في الموطنين، مع ملاحظة أن كلام د. عتر يوهم أن كلا النقلين في جامع الترمذي، حيث عزا ذلك لطبعة الجامع في الهند (١٦٣/٢)، والصواب ما مرَّ معنا من أن الرواية الثانية في علله الكبير، والله أعلم.

(٢) تحفة الإخباري (٣٩ ـ ٤٠) وانظر: التلخيص للنووي (٢١١/١ ـ ٢١٢).

(٣) أخرجه النسائي في كتاب الصيام ـ باب الفضل والجود في شهر رمضان ـ برقم (٢٠٩٦).

(٤) تهذيب الكمال (٤٣٧/٢٤)، وقال في تحفة الأشراف (٤٢٤/١٣) ورواه أبو بكر بن=

الروايات التي ليست فيها نسبة محمد بن إسماعيل إلى البخاري، ثم ذكر رواية ابن السني في نسبته (البخاري)، ثم قال المزي: ولم نجد للنسائي عنه رواية سوى هذا الحديث إن كان ابن السني حفظه عن النسائي، ولم يَنْسبه من تلقاء نفسه معتقداً أنه البخاري، والله أعلم، وقد روى النسائي الكثير عن محمد بن إسماعيل بن إبراهيم، وهو ابن علية، وهو يشارك البخاري في بعض شيوخه كما سيأتي في ترجمته، وروى في كتاب الكنى عن عبد الله بن أحمد بن عبد السلام الخفاف عن البخاري عدة أحاديث، فهذه قرينة ظاهرة في أنه لم يلق البخاري ولم يسمع منه، والله أعلم. اهـ.

وبقي من الأئمة الستة: الإمامان أبو داود وابن ماجه، أما أبو داود فلم أجد من نصَّ على روايته عن الإمام البخاري مع إمكانها، حيث كان معاصراً له، وقد روى في سننه عن محمد ابن إسماعيل، وأكثر، لكن محمد بن إسماعيل هنا هو ابن أبي سمينة[1]، كما بين ذلك ابن الدبَّاغ في حاشيته على شيوخ أبي داود للجياني[2].

---

= السني عن النسائي عن محمد بن إسماعيل البخاري، وفي سائر الروايات عن النسائي عن محمد بن إسماعيل حسب لم يقولوا البخاري. وفي نسخة محمد بن علي الصوري بخطه: محمد بن إسماعيل وهو أبو بكر الطبراني.
وانظر: تعليق المحقق الفاضل لتحفة الأخباري (٣٩ت) وقد عزا لابن منده في كتابه الإيمان (٢٦٦/١) تخريجه للحديث من طريق النسائي فيه التصريح بنسبة محمد بن إسماعيل البخاري. ثم ذكر قول الذهبي في السير (٣٩٧/١٢): وقيل إن النسائي روى عنه في الصيام من سننه ولم يصح، ولكن قد حكى النسائي في كتاب الكنى له أشياء عن عبد الله بن أحمد الخفاف عن البخاري. اهـ.

(١) وقد روى عنه البخاري أيضاً، مرة بواسطة كما في الصحيح (٧٥٥٤)، ومرة مباشرة كما في التاريخ. انظر: التعديل والتجريح (٦١٩/٢) وسير أعلام النبلاء (٦٩٣/١٠).

(٢) تسمية شيوخ أبي داود للجياني، وحاشيته لأبي الوليد ابن الدباغ (٢٢٨).

وكذا القول في ابن ماجه، لم أجد من نص على روايته عن البخاري، والله أعلم.

### ۞ الثناء عليه:

قد تطابقت كلمات أئمة الإسلام على حسن الثناء على الإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ، واتفقوا على علو مكانته ورفعة منزلته، ووصوله إلى مرتبة لم يصلها إلا القلائل من أئمة الإسلام، ولو ذهبت أذكر كل ما قيل في حقه من ثناء، لانتهى بنا الكلام إلى نهاية هذا الكتاب دون أن يتم استيعاب هذه الأقوال كلها، لكني حتى لا أخلي هذا الجزء من المبحث من فائدة، سأذكر نزراً يسيراً مما قيل في حق هذا الإمام العظيم، وأُوَجِّه نظر القارئ إلى مصادر ومراجع هذه الأقوال ليستعين بذلك إذا أراد التوسع في هذا، مع التنبيه على أن الخطيب البغدادي رَحِمَهُ ٱللَّهُ قد أطال في ذكر ترجمة البخاري وأطاب، فذكر فيها فوائد وعبراً وحكايات وأقوالاً تسر الناظرين، وكانت هذه الترجمة أساساً لمن جاء بعده ممن ترجم للبخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ[1].

وثناؤهم عليه رَحِمَهُ ٱللَّهُ، كان يظهر بصور عدة، فاجتماع الحفاظ على بابه، وهو في مقتبل عمره، لهو إقرار عملي منهم على بروز البخاري وتقدمه، فهاهم أهل المعرفة من أهل البصرة يَعْدون خلفه في طلب الحديث وهو شاب حتى يغلبوه على نفسه ويجلسونه في بعض الطريق، فيجتمع عليه ألوف أكثرهم ممن

(١) قال د. بشار عواد في تحقيقه على تهذيب الكمال (٤٣٩/٢٤) عند ترجمة الحافظ المزي للإمام البخاري: وقد اقتبس المؤلف الترجمة بأكملها من تاريخ الخطيب باستثناء فقرة واحدة طويلة في شروط المحدث في آخر الترجمة.

يكتب عنه، وكان في تلك الفترة شاباً لم يخرج وجهه[١]، وكذلك فخر بعض شيوخه بكونه ممن تتلمذ عليه، لمن عظيم مدحهم له، وإبراز مكانته، فهاهو بندار الحديث محمد بن بشار، يفخر أشد الفخر بكون البخاري ممن تخرج عليه[٢]، وهو القائل عن البخاري[٣]: ما قدم علينا مثل محمد بن إسماعيل.

وإن كان بندار قد قَدَّم البخاري على كل من دخل البصرة، فإن الإمام أحمد قد أطلق قولاً أعم من هذا حينما جزم بأن خراسان لم تخرج أحداً مثل محمد بن إسماعيل[٤]، وإن كان الإمام أحمد قد أطلق هذا القول وعمَّمه، لكننا نجد أن هناك من أطلق قولاً أعم من هذا، وذلك هو الإمام موسى بن هارون الحمال، حينما قال[٥]: عندي لو أن أهل الإسلام اجتمعوا على أن ينصبوا مثل محمد بن إسماعيل آخر ما قدروا عليه.

بل من أكابر شيوخه من أصبح مُتَّبِعاً له في أحكامه على الرجال، فها هو يقول[٦]: كان علي ابن المديني يسألني عن شيوخ خراسان، فكنت أذكر له

(١) تاريخ بغداد (٢/٣٣٤)، ولم يخرج وجهه بمعنى لم ينبت الشعر بوجهه.

(٢) فقد مر معنا في ذكر شيوخ البخاري قول بندار: عبد الله بن عبد الرحمن السمرقندي ـ وهو الدارمي ـ ومحمد ابن إسماعيل البخاري وأبو زرعة عبيد الله بن عبد الكريم الرازي: غلماني خرجوا من تحت كرسيي. انظر: تاريخ بغداد (٢/٣٣٦).

(٣) سمع ذلك عنه محمد بن إبراهيم البوشنجي، وذلك في سنة ثمان وعشرين ومائتين، كما في تاريخ بغداد (٣/٣٣٦)، فيكون بندار قد قال هذا في البخاري وهو ما زال في الثلاثين من عمره، وهذا يؤكد نبوغ البخاري المبكر، بل وتقدُّمَهُ على كثير من علماء عصره.

(٤) تاريخ بغداد (٢/٣٤٢).

(٥) تاريخ بغداد (٣/٣٤٢).

(٦) تاريخ بغداد (٣/٣٣٧).

محمد بن سلام فلا يعرفه إلى أن قَالَ لي يوماً: يا أبا عبد الله كل من أثنيت عليه فهو عندنا الرضا.

ومحمد بن سلام هذا هو البيكندي الذي يُعَدُّ من أكبر شيوخ البخاري، كما مر معنا في ترتيب شيوخه على الطبقات، ومع ذلك، مع كبر سنه وعلو طبقته، هو أيضاً ممن جعل البخاري حكماً على كتابه، واتبعه في أقواله وأحكامه، فيحدثنا البخاري عن ذلك فيقول[1]: قَالَ لي محمد بن سلام: انظر في كتبي فما وجدت فيها من خطأ فأضرب عليه، كي لا أرويه، ففعلت ذلك.

وكان محمد بن سلام كتب عند الأحاديث التي أحكمها محمد بن إسماعيل: رضي الفتى، وفي الأحاديث الضعيفة: لم يرض الفتى.

فقال له بعض أصحابه: من هذا الفتى؟ فقال: هو الذي ليس مثله، محمد ابن إسماعيل.

ونعود إلى علاقة عليٍّ بن المديني مع البخاري، فنرى شدة اهتمامه رَحِمَهُ ٱللَّهُ برأي البخاري، فقد كان رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ وهو المُقدَّم في علم العلل بلا منازع ـ، إذا حضر البخاري مجلسه يجلسه عن يمينه، وكان إذا حدَّث التفت إلى البخاري، كأنه يهابه[2].

وكما سلَّم له شيوخه في الحكم على الرجال، سلَّموا له كذلك في الحكم على الأحاديث، فالصحيح ما صحَّحه، والمردود ما ردَّه، وأما ما لم يعرفه فليس بحديث! فقد حدَّث ورَّاقه عنه أنه قال[3]: ذاكرني أصحاب عمرو

(١) تاريخ بغداد (٣/٣٤٥).
(٢) تاريخ بغداد (٣/٣٣٨).
(٣) تاريخ بغداد (٣/٣٣٨).

بن علي ـ أي الفلاس ـ بحديث، فقلت: لا أعرفه، فسُرُّوا بذلك، وصاروا إلى عمرو بن علي، فقالوا له: ذاكرنا محمد بن إسماعيل البخاري بحديث، فلم يعرفه.

فقال عمرو بن علي: حديث لا يعرفه محمد بن إسماعيل ليس بحديث.

وكما كان مرجعاً في الحديث، فقد كان كذلك في علم العلل، والرجال، وغير ذلك، وكتبه تنادي عليه بإمامته وتقدمه في سائر الفنون التي أَلَّف وصنَّف فيها، ولهذا قال الإمام الترمذي[1]: ولم أر بالعراق ولا بخراسان في معنى العلل والتاريخ ومعرفة الأسانيد كبير أحد أعلم من محمد بن إسماعيل.

ولهذا كله حرص الأئمة على بقاء البخاري في بلادهم التي دخلها، فهذا الإمام أحمد على جلالة قدره، كان ينصح البخاري في الإقامة ببغداد، وفي هذا يقول الإمام البخاري[2]: دخلت بغداد آخر ثمان مرات كل ذلك أجالس أحمد بن حنبل، فقال لي في آخر ما ودعته: يا أبا عبد الله تترك العلم والناس وتصير إلى خراسان[3]؟

والحديث عن البخاري ومناقبه وثناء العلماء عليه يطول، وما أردته هنا

---

(١) العلل الصغير المطبوع في خاتمة الجامع له (٦/٢٣٢) تحقيق د. بشار عواد، وقد قال د. بشار في بحث له أفرده للحديث عن التاريخ الكبير وما جاء في رد ابن أبي حاتم عليه: وليس الغاية من هذا البحث التقليل من شأن هذا الإمام الجليل ـ أي البخاري ـ الذي أعتقد جازماً بأن منزلته بين المحدثين كمنزلة أبي بكر بين الصحابة. انظر: تحقيق النصوص بين أخطاء المؤلفين وإصلاح الرواة والنساخ والمحققين (ص٤٨).

(٢) تاريخ بغداد (٢/٣٤٣).

(٣) وكان البخاري يذكر ذلك في آخر حياته، ويُعلِّق قائلاً: فأنا الآن أذكر قوله.

هو ذكر نُتَفٍ من عبارات الثناء ومواقف الأئمة في حقه رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وتركت من النقول ما هو أضعاف ما ذكرته هنا، ومن أراد الاستزادة فليرجع إلى المطوَّلات التي اهتمت بذكر حياة الإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ولعلَّ أوَّل من أفرد كتاباً مستقلاً في حياة البخاري وبيان مناقبه، هو وراقه محمد بن أبي حاتم، ذكر ذلك الحافظ الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ حيث نسب له جمع كتاب في شمائل البخاري، ووصفه بأنه جزء ضخم[(١)].

وأختم بذكر ما قاله الحافظ المزي في صدر ترجمته للإمام البخاري[(٢)]: إمام هَذَا الشأن والمقتدى بِهِ فيه والمعوَّلُ على كتابه بين أهل الإسلام.

ثم بما نظمه التاج السبكي في طبقاته في فضل الإمام البخاري قائلاً[(٣)].

عـلا عَـن الْمَـدْح حَتَّى مَـا يـزان بِـهِ ... كَأَنَّمَـا الْمَـدْح مـن مِقْـدَاره يضـع
لَهُ الْكتاب الذى يَتْلُو الْكتـاب هـدى ... هـذى السِّـيَادَة طـوداً لَـيْسَ ينصـدع
الْجَامِع الْمَـانِع الـدّين القـويم وَسـنة ... الشَّـــرِيعَة أَن تغتالهـــا الْبـــدع
قاصي الْمَرَاتِب دانى الْفضل تحسبه ... كَالشَّـمْسِ يَبْـدُو سـناها حِـين ترْتَفـع
ذلــت رِقَــاب جَمَــاهِير الْأَنَــام لَــهُ ... فكلهـم وَهُـوَ عَـال فـيهم خضـعوا
لَا تسـمعن حَـدِيث الحاسـدين لَـهُ ... فَـــإِن ذَلِـــك مَوْضُـــوع ومنقطـــع
وَقـل لمـن رام يحكيـه اصـطبارك لَا ... تعجـل فَـإِن الـذي تبغيـه مُمْتَنـع
وهبـك تـأتى بِمَـا يحْكـى شـكالته ... أَلَـيْسَ يحْكـى محيـا الْجَـامِع البيـع

(١) سير أعلام النبلاء (٣٩٢/١٢).
(٢) تهذيب الكمال (٤٣١/٢٤).
(٣) (٢١٢/٢).

**صحيح البخاري: والمسمى: الجامع المسند الصحيح المختصر من أمورسول الله ﷺ، وسننه وأيامه**[(١)].

الكلام عن صحيح البخاري وما ناله من مرتبة علية، لا يشاركه فيها كتاب من كتب أهل الحديث ـ بل من كتب الإسلام ـ يطول، وقد كثرت المؤلفات التي تناولت صحيح البخاري من جميع جوانبه، سواء منها ما كان متعلقاً بشرح متونه، مختصرًا هذا الشرح، كشرح الإمام الخطابي[(٢)]، أو متوسطاً كشرح القاضي بدر الدين الدماميني[(٣)]، أو مطوَّلاً كشرح الحافظ ابن حجر[(٤)] أو شرح البدر العيني[(٥)]، أو مهتماً بضبط المتن كشرح

(١) انظر حول ما قيل في تسمية صحيح البخاري كتاب: تحقيق اسمي الصحيحين واسم جامع الترمذي، للشيخ عبد الفتاح أبو غدة.

(٢) وهو المسمى بأعلام الحديث، وكان قد ألَّفه رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد شرحه المختصر لسنن أبي داود والمسمى بمعالم السنن، وسيأتي معنا شيء من كلامه في مقدمته على شرح البخاري، وقد طُبِع في أربعة مجلدات بتحقيق: الدكتور محمد بن سعد آل سعود، وصدر عن جامعة أم القرى.

(٣) صدر حديثاً عن دار النوادر، في عشرة مجلدات، وعنوانه: مصابيح الجامع.

(٤) وهو أشهر شروح الصحيح، قضى فيه الحافظ ابن حجر دَين شرح صحيح البخاري عن الأمة، وهو الذي قال فيه الشوكاني: لا هجرة بعد الفتح، وستأتي إشارة أخرى لقول الشوكاني هذا.

(٥) وهو المسمى بعمدة القاري، طبع قديماً في إدارة الطباعة المنيرية، بإشراف جماعة من العلماء، وصوِّر في دار أحياء التراث، وقد عقد العلامة السيد أحمد صقر رَحِمَهُ ٱللَّهُ مقارنة نافعة ـ قائمة على استقراء تام ـ بين شروح البخاري الثلاثة: شرح الخطابي وابن حجر والبدر العيني، ذكر فيها فوائد هامة تعين طالب العلم على حسن التعامل مع هذه الشروح. انظر مقدمته على فتح الباري، ثم طبعت هذه الدراسة في الكتاب الذي أُفرد لذكر مقدماته، جمع أحمد بن موسى الحازمي.

القسطلاني[١]، أو بشرح مفرداته، كصنيع الزركشي، أو بالكلام على بعض أبوابه، كما فعل ذلك من المتأخرين الطاهر بن عاشور، أو بانتقاء بعض أحاديثه، والتعليق عليها، كما صنع عبد السلام هارون، أو بشرحه شرحاً فقهياً كشرح ابن بطال المالكي[٢] عليه، وقريب منه شرح الكشميري الحنفي[٣]، فإن كلاً منهما قد شرحه شرحاً يُقَرِّبُه من مذهبه، على اختلاف في منهجهما، وغيرهم الكثير ممن اهتموا بمتون هذا الكتاب العظيم، ومن أهل العلم من وَجَّهَ نظره إلى تبويبات البخاري، فقام بإفرادها أو بعض منها، ثم محاولة التوفيق بينها وبين الأحاديث التي اندرجت تحتها، فمن هؤلاء العلماء الأجلاء ابن المُنَيِّر الاسكندري، الذي أفرد في ذلك تأليفاً مستقلاً، تحدث عن أربعمئة تبويب فيه[٤]، وابن رشيد في كتابه ترجمان التراجم، ولم يكمله[٥]، ومن المتأخرين الذي قاموا بالكلام على تبويبات البخاري في كتابه كلِّه: عبد الحق الهاشمي[٦]،

(١) حيث قد اعتمد النسخة النونية في الشرح، وطبع قديماً في بولاق في عشرة مجلدات.

(٢) وهو مطبوع بدار الرشد في عشرة مجلدات، ولم يستوعب فيه ابن بطال شرح جميع كتب صحيح البخاري.

(٣) وهو المسمى: فيض الباري على صحيح البخاري، ومؤلفه هو الشاه محمد أنور الكشميري، طبع في أربعة مجلدات.

(٤) وقد طبع طبعتين متقاربتين في الزمن، الأولى عن دار المعلى في الكويت، والثاني عن دار عمار في الأردن.

(٥) ولم يطبع، وقد أثنى عليه أهل العلم، قال الحافظ ابن حجر في مقدمته على فتح الباري (١٢): ووقفت على مجلد من كتاب اسمه ترجمان التراجم لأبي عبد الله بن رشيد السبتي يشتمل على هذا المقصد وصل فيه إلى كتاب الصيام، ولو تم لكان في غاية الإفادة، وإنه لكثير الفائدة مع نقصه. اهـ. وقد قام الدكتور الفاضل محمد بن زين العابدين رستم بجمع ما تفرق من مادة هذا الكتاب من شروح صحيح البخاري: فتح الباري وعمدة القاري وإرشاد الساري، وقام بطبعه مستقلاً في كتاب لطيف الحجم، فجزاه الله خيرًا.

(٦) وهو المسمى: لب اللباب، طبع في خمسة مجلدات عن دار النوادر.

ومنهم من اهتم بتوجيه طريقة البخاري في ترتيب الكتب داخل صحيحه، كما صنع البلقيني[١]، ومن العلماء من اهتم بأسانيده دون المتون، كمن تكلَّم عن رجاله في ضمن مؤلفات عامة، كتهذيب الكمال حيث خصَّصه الحافظ المزي في الكلام عن أصحاب الكتب الستة ورجال مؤلفاتهم[٢]، ومنهم من أفرد الحديث عن رجال البخاري خاصة كالكلاباذي[٣] والباجي[٤]، ومنهم من خصَّص الحديث عن شيوخ البخاري فقط كما صنع كلٌّ من ابن عدي[٥] وابن منده[٦]، وغيرهما الكثير، وأما بالنسبة لي فينحصر دوري في هذا الفصل بعرض بعض المسائل المتعلقة به، وأبدأها بالحديث عن رواة هذا الكتاب العجاب، أي الذين سمعوا هذا الكتاب من صاحبه الإمام البخاري، وقاموا بنشره في أرجاء المعمورة، فأقول وبالله التوفيق:

إن الذين سمعوا صحيح البخاري منه، أعداد غفيرة بلغت عشرات الآلاف[٧]، .....

(١) طبع حديثاً عن مكتبة المعارف، بتحقيق: د. أحمد فارس سلوم.

(٢) وكتابه مشهور غني عن التعريف، وهو المرجع للمشتغلين بعلم الجرح والتعديل، وعمدة من جاء بعده ممن صنَّف في رجال الكتب الستة.

(٣) وهو المسمى الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد الذين أخرج لهم البخاري في جامعه، طبع في مجلدين عن دار المعرفة، بتحقيق: عبد الله الليثي.

(٤) وكتابه هو التعديل والتجريح لمن خرّج له البخاري في الجامع الصحيح، طبع في ثلاثة مجلدات، عن دار اللواء، ثم أخيراً عن دار الغرب، وكلا الطبعتين بتحقيق: د. أبو لبابة حسين.

(٥) وعنوانه أسامي من روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري، وهو مطبوع بدار البشائر، بتحقيق: د. عامر صبري.

(٦) وعنوانه أسامي مشايخ الإمام البخاري، طبع في مكتبة الكوثر ـ الرياض، بتحقيق: نظر الفاريابي.

(٧) يقول الفربري: سمع كتاب الصحيح لمحمد بن إسماعيل تسعون ألف رجل، فما بقي=

لكن أشهر من روى عن البخاري[1]:

= أحد يرويه غيري. أخرجه الخطيب في تاريخه (٣٢٢/٢) وعنه ابن أبي يعلى في طبقاته (٢٧٤/١) ومن طريق الخطيب أيضاً: ابن عساكر (٧٤/٥٢) وابن نقطة في التقييد (٨٨) والمزي في تهذيب الكمال (٤٤٣/٢٤)، وقد ضعف هذه الرواية الحافظ الذهبي وردها بقوله:

ويروى ـ ولم يصح ـ أن الفربري قال: سمع (الصحيح) من البخاري تسعون ألف رجل، ما بقي أحد يرويه غيري. اهـ.

قلت: قد رواه بعد الفربري أبو طلحة منصور بن محمد البزدوي النسفي، وبقي إلى سنة تسع وعشرين وثلاث مائة. انظر: سير أعلام النبلاء (١٢/١٥)، وأما الحافظ ابن حجر، فلم يَمِل إلى تضعيفها، وإنما قال بعد ذكره لمن روى الصحيح غير الفربري، وآخرهم البزدوي: فَلَعَلَّهُ ـ أي الفربري ـ لم يشْعر بِبَقَاء الْبَزْدَوِيّ الْمَذْكُور. انظر: التغليق (٤٣٦/٥)، وقال في فتح الباري (٤٩١/١): وأطلق ذلك بناء على ما في علمه، وقد تأخر بعده بتسع سنين أبو طلحة منصور بن محمد بن علي بن قرينة البزدوي، وكانت وفاته سنة تسع وعشرين وثلمائة، ذكر ذلك مِن كونه روى الجامع الصحيح عن البخاري: أبو نصر بن ماكولا وغيره. أهـ.

مع التنبيه إلى أن الحافظ الذهبي أعاد ذكر هذا الخبر بسند الخطيب في تاريخه، دون أن يشير هذه المرة إلى تضعيفه. انظر: سير أعلام النبلاء (٤٦٩/١٤).

وبقي أن أشير إلى أن المصادر لم تتفق على أن العدد الذي ذكره الفربري هو تسعون ألفاً، بل جاء في مطبوعة معجم البلدان (٢٤٦/٤) أن العدد سبعون ألفاً، فلعلَّ تصحيفاً قد وقع في مطبوعته، والله أعلم، وقد أشار إلى هذا الاختلاف محقق سير أعلام النبلاء، فجزاه الله خيراً.

(١) سواء ما كان متعلقاً بسماعه للصحيح أو لغيره من كتب الإمام البخاري، وفي هذا يقول الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ وهو يعدِّد رواة كتب الإمام البخاري: فأشهرهم بالرواية عَنهُ الْفربرِي مُحَمَّد بن يُوسُف بن مطر بن صَالح روى عَنهُ الْجَامِع الصَّحِيح وَكتاب خلق أَفعَال الْعباد وَغير ذَلِك وَرِوَايَته للصحيح أتم الرِّوَايَات. انظر: تغليق التعليق (٤٣٥/٥)، وقال العلامة محمد عبد الحي الكتاني بعد أن ذكر أن الذين سمعوا من الإمام البخاري=

**محمد بن يوسف الفربري**[1]، وكذلك ممن رووا صحيح البخاري عنه: إبراهيم بن معقل النسفي[2]، وحماد بن شاكر النسوي[3]، ومنصور بن محمد

---

= الصحيح بلغ عددهم نحواً من تسعين ألفاً، قال: ولكن لم يشتهر راو عنه، ولا رواية كرواية أبي عبد الله محمد بن يوسف بن مطر الفربري، المتوفى سنة عشرين وثلاثمائة. انظر: التنويه والإشادة بمقام رواية ابن سعادة (ص٤٥).

(١) ولد الفربري سنة إحدى وثلاثين ومائتين، وتوفي سنة عشرين وثلاث مائة، وقد أشرف على التسعين. وعلى هذا يكون أول سماع له من البخاري لصحيحه، وهو في سن الثامنة، وثاني سماع وهو في الثانية عشرة من عمره، وهي وإن كانت سناً مبكرة ـ خاصة في السماع الأول له ـ، لكنها معتبرة في صحة السماع، فقد أجمع الأئمة على قبول رواية صغار الصحابة، فيما تحمَّلوه في حال صغرهم، وهذا الدَّبَري راوية عامة كتب عبد الرزاق الصنعاني وعنه أخذ الناس، كانت سنُّه لما تُوفي عبد الرزاق ستَ أو سبعَ سنين، وكذا يقال بالنسبة للقاضي أبي عمر الهاشمي الذي سمع سنن أبي داود من اللؤلؤي، وكان القاضي حينها في الخامسة من عمره، ومع ذلك فقد اعتد الناس بسماعه وحملوه عنه.
وانظر لما مضى وزيادة: فتح المغيث (١٤١/٢)، وسيأتي معنا في آخر المطلب المتعلِّق بفقه البخاري، التوسع في الحديث على عدد مرات سماع الفربري من البخاري، فاقتضى التنويه.

(٢) ذكره ابن عساكر في تاريخه (٢٢٥/٧) وقال: حدث عن البخاري بكتاب الصحيح، وترجمه الحافظ الذهبي في تاريخ الإسلام (٩١٤/٦) والسير (٤٩٣/١٣) وذكر في السير أن الخليلي قال فيه: هو ثقة حافظ.
قلت: ولم أجده في الإرشاد للخليلي، وكان الذهبي قد صدر ترجمته في السير بقوله: الإِمَامُ، الحَافِظُ، الفَقِيْهُ، القَاضِي. وقال في التاريخ: وكان فقيه النّفس، عارفًا باختلاف العلماء، وذكر روايته للبخاري في كلا الكتابين.
وتوفي سنة: خمس وَتِسْعين وَمِائَتَيْنِ، كما في الجواهر المضية (٤٦/١) وعنه الغزي في الطبقات السنية (٧٢/١).

(٣) هو حماد بن شاكر بن سَوِية بفتح السين وكسر الواو وتشديد الياء وآخره هاء، سمع أيضاً من الترمذي صاحب السنن، ومن عيسى العسقلاني وغيرهم، توفي سنة إحدى عشرة وثلاثمئة. اهـ بتصرف يسير من الإكمال (٣٩٥/٤) لابن ماكولا. وزاد الذهبي في=

البزدوي»[1][2].

= ترجمته: قَالَ الحَافِظُ جَعْفَرٌ المُسْتَغْفِرِيُّ ـ وهو صاحب تاريخ نسف ـ: هُوَ ثِقَةٌ، مَأْمُوْنٌ، رَحَلَ إِلَى الشَّامِ. اهـ. وعند القسطلاني في إرشاد الساري (٣٩/١): النسوي بالنون والمهملة.

(١) هو أبو طلحة منصور بن بن محمد بن علي بن قرينة ـ بقاف مفتوحة، حدث عن محمد بن إسماعيل بكتاب الجامع الصحيح وهو آخر من حدث به عنه، وكان ثقة توفي سنة تسع وعشرين وثلاثمائة. قاله ابن ماكولا (١٨٧/٧).

قلت: كذا ضبطه ابن ماكولا بالقاف، أما الحافظ الذهبي فقد قال في تاريخ الإسلام (٥٨٣/٧) بعد أن نقل ضبط ابن ماكولا: وقال غيره: مزينة. كذا في نسخة صحيحة بتاريخ نسف للمستغفري، وكذا في نسخة بصحيح البخاري. وانظر تعليق د. بشار معروف.

ثم نقل الحافظ الذهبي عن جعفر المستغفري صاحب تاريخ نسف قوله: يضعفون روايته من جهة صغره حين سمع، ويقولون: وجد سماعه بخط جعفر بن محمد مولى أمير المؤمنين دهقان توين، وقرؤوا كل الكتاب من أصل حماد بن شاكر، وسمع منه أهل بلده وصارت إليه الرحلة في أيامه. ثم أرخ وفاته سنة تسع وعشرين ـ أي بعد الثلاثمئة ـ.

وفي السير (٢٨٠/١٥) قال الحافظ الذهبي في آخر ترجمته: وهو آخر من حدث بالجامع الصحيح عن البخاري.

وكان الحافظ ابن حجر قد تعقب الحافظ المستغفري صاحب تاريخ نسف بأنه أطلق كون البزدوي هو آخر من حدث عن الإمام البخاري، دون تقييده بالصحيح، فقال الحافظ: وليس جيداً، لأن الحسين بن إسماعيل المحاملي عاش بعده مدة، وكان عنده عن البخاري جملة أحاديث. انظر: تغليق التعليق (٤٣٦/٥).

(٢) قال الحافظ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مقدمة الفتح (٤٩١): ومن رواة الجامع أيضا ممن اتصلت لنا روايته بالإجازة إبراهيم بن معقل النسفي وفاته منه قطعة من آخره رواها بالإجازة، وكذلك حماد بن شاكر النسوي، والرواية التي اتصلت بالسماع في هذه الأعصار وما قبلها هي رواية محمد بن يوسف بن مطر بن صالح بن بشر الفربري. أهـ.

وقد مضى معنا قول الحافظ في تغليق التعليق (٤٣٥/٥) عن رواية الفربري: وروايته للصحيح أتم الروايات. اهـ. =

وكما كانت رواية الفربري هي أشهر الروايات لصحيح البخاري فكذلك هي أكملها[١]، وأما رواية حماد بن شاكر[٢] والنسفي[٣] فقد وقع فيهما نقص

---

= فعلى هذا تكون رواية الفربري هي المرجع لما سواها من الروايات، خاصة من حيث تمامها، ولذا يستغرب مما جاء في التعليق على كتاب شروط الأئمة الخمسة للحازمي (ص١٦١ت) من قول المحقق: وهذا البخاري لولا إبراهيم بن معقل النسفي وحماد بن شاكر الحنفيان، لكاد ينفرد الفربري عنه في جميع الصحيح سماعاً، كما كاد أن ينفرد إبراهيم ابن محمد بن سفيان الحنفي عن مسلم سماعاً، بالنظر إلى طرق سماع الكتابين من عصور دون طرق الإجازات، فإنها متواترة إليهما عند من يعتد بالإجازة كما لا يخفى على من عني بهذا الشأن. اهـ.

ولا يخفى على القارئ الكريم اهتمام المحقق هنا بمحاولة إبراز دور الحنفية على من سواهم في حفظ السنة، وهذا دأب المحقق في سائر كتبه في السعي إلى رفع الحنفية على من سواهم، هذا مع أني لم أر من نسب إبراهيم بن محمد بن سفيان راوية صحيح مسلم إلى الحنفية، وقد ألف د. عبد الله دمفو كتابه النافع: إبراهيم بن محمد بن سفيان، روايته، زياداته، تعليقاته على صحيح مسلم، ولم يذكر ـ هو ولا غيره ـ انتساب إبراهيم إلى الحنفية، فلو كان محقق كتاب الحازمي الآنف ذكره، أرشدنا إلى مصدر نسبة ابن سفيان إلى الحنفية، لكان قد أحسن في ذلك، والله أعلم.

(١) مضى معنا قول لحافظ في تغليق التعليق (٤٣٥/٥) عن رواية الفربري: وروايته للصحيح أتم الروايات.

(٢) قال الحافظ في تغليق التعليق (٤٣٥/٥): وحماد بن شاكر روى عنه الصحيح إلا أوراقاً من آخره رواها بالإجازة.

(٣) أسند أبو علي الجياني في تقييد المهمل (٦٢/١) إلى إبراهيم بن معقل قوله: إن البخاري أجاز له الديوان من أول كتاب الأحكام إلى آخر ما رواه النسفي من الجامع، ثم قال الجياني: لأن في رواية إبراهيم النسفي نقصان أوراق من آخر الديوان عن رواية الفربري، ثم بين الجياني في نهاية كلامه أن النقص الواقع في نسخة إبراهيم بن معقل بلغت تسع أوراق من كتابه الجياني.

في آخرهما، جبر هذا النقص بإجازة البخاري لهما.

وأما الرواة عن هؤلاء الأربعة فهم كثر، فالذين سمعوه من الفربري هم[1]:

١ ـ أَبُو زَيْد المَرْوَزِيُّ

٢ ـ الحَافِظُ أَبُو عَلِيٍّ بنُ السَّكن.

٣ ـ أَبُو الهَيْثَمِ الكُشْمِيهَنِيُّ.

٤ ـ أَبُو مُحَمَّدٍ بنُ حَمُّوَيْه السَّرَخْسِيُّ.

٥ ـ مُحَمَّدُ بنُ عُمَرَ بنُ شَبُّوْيَه.

٦ ـ أَبُو حَامِدٍ أَحْمَدُ بنُ عَبْدِ اللهِ النُّعَيمِيُّ.

٧ ـ أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيْمُ بنُ أَحْمَدَ المُسْتَمْلِي.

٨ ـ إِسْمَاعِيْلُ بنُ حَاجِب الكُشَانِيُّ.

٩ ـ مُحَمَّد بن مُحَمَّدِ بنِ يُوْسُفَ الجُرْجَانِيّ.

وقد أصبح كتابُ البخاري مقصدَ العلماء في كل فن، وكثر ثناؤهم عليه، وتقديمهم له على غيره، فهذا الإمام النسائي صاحب السنن، لما سئل عن العلاء وسهيل، فقال: هما خير من فليح، **ومع هذا فما في هذه الكتب كلها أجود من كتاب محمد بن إسماعيل البخاري**[2].

---

(١) انظر في تعدادهم: سير أعلام النبلاء (١١/١٥)، وقال بعد ذكرهم: وآخرون، ونَبَّه إلى أن الكشاني آخرهم موتاً.

(٢) تاريخ بغداد (٣٢٧/٢)، والإمام النسائي هو من شيوخ أبي علي النيسابوري، الذي سيأتي قوله في تقديم صحيح مسلم على البخاري.

وهذا الإمام الخطابِيُّ يفتتح كتابه أعلام الحديث، ببيان عظمة هذا الصحيح، فيقول بعد أن ذكر أنه طُلب منه أن يقوم بشرح صحيح البخاري وذلك بعد إتمامه لشرح سنن أبي داود: فتوقفت إذ ذاك عن الإجابة لما التمسوه من ذلك إذ كنت أستصعب الخطة وأستبعد فيه الشقة، لجلالة شأن هذا الكتاب فإنه كما قيل: كل الصيد في جوف الفرا... ثم قال بعد أن ذكر ما اشتمل عليه صحيح البخاري من كتب وأبواب: فأصبح هذا الكتاب كنزاً للدين وركازاً للعلوم، وصار بجودة نقده وشدة سبكه حكماً بين الأمة فيما يراد أن يعلم من صحيح الحديث وسقيمه، وفيما يجب أن يعتمد ويعول عليه منه.

وهذا تاج الدين السبكي يقول في معرض حديثه عن الإمام البخاري[1]: وأما كتابه الجامع الصحيح فأجلُّ كتب الإسلام وأفضلها بعد كتاب الله، ولا عبرة بمن يرجِّح عليه صحيح مسلم، فإن مقالته هذه شاذة لا يُعوَّل عليها.

ثم نقل السبكيُّ عن أبي أحمد الحاكم قوله: كان البخاري أحد الأئمة في معرفة الحديث وجمعه، ولو قلت إني لم أر تصنيف أحد يُشبه تصنيفه في المبالغة والحسن، لرجوت أن أكون صادقاً[2].

ثم قال السبكي[3]: قال شيخنا أبو عبد الله الحافظ[4]: رُوي من وجهين ثابتين عن البخاري أنه قال: أخرجت هذا الكتاب من نحو ست مئة ألف

---

(١) (٢/٢١٥).

(٢) عزاه الحافظ ابن حجر إلى كتاب الكنى لأبي أحمد الحاكم، أما التاج السبكي فأطلق العزو له دون تحديد كتابه. انظر: فتح الباري (١/٤٨٥) وطبقات الشافعية (٢/٢٢٠).

(٣) طبقات الشافعية (٢/٢٢١).

(٤) أي الذهبي، ولم أجده في المطبوع من كتبه.

حديث، وصنفته في ست عشرة سنة، وجعلته حجة فيما بيني وبين الله.

وهذا الحافظ ابن حجر الذي يُعَدُّ من أعلم الناس بصحيح البخاري، وشرحه عليه هو أعظم شروحه على الإطلاق[1]، يقول بعد أن نقل بعضاً من ثناء العلماء على البخاري وكتبه: ولو فتحت باب ثناء الأئمة عليه ممن تأخر عن عصره لفني القرطاس ونفدت الأنفاس فذاك بحر لا ساحل له[2].

ومن المسائل المشهورة المتعلقة بهذا المبحث، مسألة المقارنة بين الصحيحين، وأيهما يُقَدَّمُ عند العلماء؟ وهذه المسألة قد ذكرها كثير من علماء الحديث سواء في شروحهم على الصحيحين أو في تقريراتهم في علم المصطلح، وتناولوها ببسط واختصار، فقد نقل عن بعض علماء المغرب تقديم صحيح مسلم على صحيح البخاري، منهم ابن حزم رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فقد قال التجيبي[3]:

---

(١) وفي هذا يقول العلامة صديق حسن خان في مقدمته لكتابه عون الباري (١/٤٠): وقد أغنى الحافظ الإمام الحجة هادي الناس إلى المحجة أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر الكناني المصري العسقلاني، قدس الله روحه، عصابة المسلمية عن قضاء هذا الدين الثقيل، وأتى بما لم يأت به أحد من الأئمة المتقين، فشفى العليل وسقى الغليل بماء السلسبيل، **ومن ثم حين قيل للقاضي المجتهد المطلق العلامة الرباني شيخنا محمد بن علي بن محمد الشوكاني اليماني: تؤلف كثيراً في السنة المطهرة، ولا تؤلف شرحاً لصحيح البخاري، أجاب بقوله: لا هجرة بعد الفتح.**

ثم مضى القنوجي بكلامه ـ وأنا أنقله هنا لنفاسته ـ قائلاً: وإذا كان هذا جواب من برع الأمجاد، وبلغ رتبة الاجتهاد، فكيف بمثلي قاصر الباع، نزر الاستعداد؟! **على أن كل من تصدى لشرح الجامع الصحيح للبخاري صار عيالاً على فتح الباري، واقتعد صهوته، وافترع ذروته، وتبوأ خلاله، وتفيأ ظلاله.**

(٢) فتح الباري (١/٤٨١).

(٣) برنامج التجيبي (٩٣).

وقد فضَّل طائفة من أهل المغرب صحيح مسلم هذا على صحيح البخاري، منهم أبو محمد ابن حزم الحافظ، لأنه ليس فيه بعد خطبته إلا الحديث الصحيح مسرودًا غير ممزج، بمثل ما في كتاب البخاري في تراجم أبوابه من الأشياء التي لم يسندها أهل الوصف المشروط في الصحيح، وأيضًا فإن مسلمًا قد اختص بجمع طرق الحديث في مكان واحد، وبالله التوفيق.

ولم يستقل ابن حزم بهذا القول، بل قد شاركه فيه بعض علماء المغرب، وقد أشار إلى هذا المازري (ت٥٣٦هـ) فقال في كتابه المعلم[١]: وقال بعض الناس: **ما تحت أديم السماء أصح منه ـ يريد في كتب الحديث**[٢]. اهـ. ما أورده المازري، وقد أبهم اسم القائل ولم يذكره، لكن القاضي عياض بَيَّنَ مراده في شرحه لكلامه فقال[٣]: وبعض الناس الذي كَنَّى عنه الإمام أبو عبد الله هو: أبو علي الحسين بن علي النيسابوري، ولفظه: ما تحت أديم السماء أصح من كتاب مسلم في الحديث. كذا ذكره عنه أبو بكر بن ثابت الخطيب[٤]، وقال الشيخ المحدِّث أبو مروان الطُّبني[٥]: كان من

---

(١) (١/١٨١).

(٢) سيأتي عزو هذا القول إلى قائله وتخريجه عند ذكر كلام ابن الصلاح.

(٣) إكمال المعلم بفوائد مسلم (١/٨٠).

(٤) سيأتي تخريجه.

(٥) ترجمه ابن بشكوال في صلته (٣٤٣)، مبيناً كونه من بيت علم ونباهة وأدب وخير وصلاح. وأصلهم من طبنة من عمل إفريقية، ونقل عن أبي علي قوله فيه: وكانت له عنايةٌ تامة في تقييد العلم والحديث، وبرع مع ذلك في علم الأدب والشعر. وختم ترجمته بقوله: توفي في ربيع الآخر سنة سبع وخمسين مقتولاً في داره رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وكان قد ذكر من شيوخه ابن حزم رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فلعله هو المقصود من شيوخه الذين يقولون بتفضيل صحيح مسلم على صحيح البخاري، وقد جاء في كتاب المغرب في حلي المغرب=

شيوخي من يفضل كتاب مسلم على كتاب البخاري، وقال مسلمة بن قاسم في تاريخه: مسلم جليل القدر، ثقة من أئمة المحدثين، وذكر كتابه في الصحيح فقال: لم يضع أحد مثله. اهـ كلام القاضي عياض.

وما كان للعلامة ابن الصلاح في كتابه العجاب الذي أصبح عمدة من جاء بعده من المحدثين[1]،أن يفوت ذكر هذه المسألة في كتابه، فقد قام رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعرضها قائلاً[2]: ثم إن كتاب البخاري أصح الكتابين صحيحًا، وأكثرهما فوائد.

---

= (٩٢/١) في ترجمة أبي مروان الطبني: ذكر ابن حيان أن جواريه قتلنه لتقتيره عليهن، ورحل إلى المشرق وحج وقتل بقرطبة سنة سبع وعشرين وأربعمائة، وفيه: وذكر الحجاري أنه كان إمامًا في علم الحديث، ووصفه بالبخل المفرط، كان يترك أهل داره يأكلن الخبز بلا إدام، فإذا طلبوا الإدام حرد عليهم وقال: هذه عادة سوء فخنقوه.
وقد ترجمه أيضاً: أبو جعفر الضبي في بغية الملتمس (٣٧٨) والحافظ الذهبي في تاريخه (٩٢/١٠)، وكذا الزركلي في الإعلام (١٥٨/٤).
ومما جاء في وصف مدينة طبنة، ما قاله المهلبي في كتابه المسالك والممالك (٤٩): وطبنة مدينة عظيمة، كثيرة المياه والبساتين والأهل والزروع، وأكثر زرعهم سقي، وأكثر غلّاتهم القطن. انظر: معجم البلدان (٢١/٤).

(١) قال العلامة سيد صقر في مقدمته على كتاب الإلماع (ص٢٩) في معرض تعداده لمن استفاد من هذا الكتاب من أهل الحديث في مؤلفاتهم: وممن انتفع به وصرح بأنه قَلَّده: أبو عمرو بن الصلاح المتوفى سنة ٦٤٢، ولكنه كان في أكثر الأحيان يذكر قوله ولا يُصَرِّح باسمه، ولا يشير إليه. وكذلك استقى منه كل المؤلفين الذين داروا في فلك مقدمة ابن الصلاح، **وجعلوها كعبة يطوفون بها**، ويوجهون إليهم وجوه أبحاثهم، كالعراقي والزركشي والبقاعي وابن حجر والسخاوي والسيوطي والبلقيني وابن جماعة وغيرهم ممن يطول ذكرهم. أهـ.

(٢) علوم الحديث (ص١٨).

وأمّا ما روّيناه عن أبي عليّ الحافظ النّيسابوريّ أستاذ الحاكم أبي عبد الله الحافظ من أنّه قال: «**ما تحت أديم السّماء كتاب أصحّ من كتاب مسلم بن الحجّاج**»[(١)]، فهذا وقول من فضّل من شيوخ المغرب كتاب مسلم على كتاب البخاريّ، إن كان المراد به أنّ كتاب مسلم يترجّح بأنّه لم يمازجه غير الصّحيح، فإنّه ليس فيه بعد خطبته إلّا الحديث الصّحيح مسرودًا، غير ممزوج بمثل ما في كتاب البخاريّ في تراجم أبوابه من الأشياء الّتي لم يسندها على الوصف المشروط في الصّحيح، فهذا لا بأس به. وليس يلزم منه أنّ كتاب مسلم أرجح فيما يرجع إلى نفس الصّحيح على كتاب البخاريّ. وإن كان المراد به أنّ كتاب مسلم أصحّ صحيحًا، فهذا مردود على من يقوله. والله أعلم.

ونظم العراقيُّ الخلافَ قائلاً[(٢)]:

**أَوَّلُ مَنْ صَنَّفَ في الصَّحِيْحِ ... مُحَمَّدٌ وَخُصَّ بِالتّرْجِيْحِ**

**وَمُسْلِمٌ بَعْدُ، وَبَعْضُ الغَرْبِ مَعْ ... أَبِي عَلِيٍّ فَضَّلُوا ذَا لَوْ نَفَعْ**

وكذا عرض هذه المسألة الحافظُ ابن حجر في كتابه نزهة النظر، فقال

---

(١) أسنده الخطيب في تاريخه (١٠٢/١٣) وابن عساكر (٢٧٤/١٤) من طريق أبي عبد الله بن منده عن أبي علي النيسابوري، وتتمة كلام أبي علي: في علم الحديث.
وفي إسناد ابن عساكر: محمد بن الفضل بن محمد الباطرقاني وصوابه: أحمد، فاقتضى التنويه، وأحمد هذا من المكثرين عن أبي عبد الله بن منده، كما في الأنساب للسمعاني (٤٠/٢) وتقييد ابن نقطة (١٥٧/١). ومعجم الأدباء لياقوت (٤١٩/١) ووصفه السمعاني بقوله: كان مقرئاً فاضلاً ومحدثاً مكثراً من الحديث.

(٢) ألفية الحديث، البيتان ٢٢ ـ ٢٣. وقوله: (لو نفع) شرحه العراقي بقوله: يريدُ لو نَفَعَ قولُ من فَضَّلَ مسلماً على البخاريِّ، انظر شرحه على ألفيته (١١٥/١).

رَحِمَهُ ٱللَّهُ[1]: وقد صرّح الجمهور بتقديم صحيح البخاريّ في الصحة، ولم يوجد عن أحد التصريح بنقيضه. وأمّا ما نقل عن أبي عليّ النّيسابوريّ، أنّه قال: ما تحت أديم السماء أصحّ من كتاب مسلم، فلم يصرّح بكونه أصحّ من صحيح البخاريّ[2]؛ لأنّه إنّما نفى وجود كتاب أصحّ من كتاب مسلم؛ إذ المنفيّ إنّما هو ما تقتضيه صيغة «أفعل»، من زيادة صحة في كتاب شارك كتاب مسلم في الصّحّة، يمتاز بتلك الزّيادة عليه، ولم ينف المساواة[3]، وكذلك ما نقل عن بعض المغاربة أنه فضّل صحيح مسلم على صحيح البخاريّ فذلك فيما يرجع إلى حسن السياق، وجودة الوضع والتّرتيب، ولم يفصح أحد منهم بأنّ ذلك راجع إلى الأصحّيّة، ولو أفصحوا به لردّه عليهم شاهد الوجود.

---

(١) نزهة النظر (٧٣)، وانظر كلامه أيضاً في نكته على مقدمة ابن الصلاح (١/١٣٤) حيث أطال النفس هناك في الإجابة عن هذه المسألة،، وانظر أيضاً: فتح المغيث (١/٤٤) للسخاوي.

(٢) وكان قد قال في نكته على ابن الصلاح (١/١٣٧): وإذا كان لفظ أبي علي محتملاً لكل من الأمرين، فلم يُجد من اختصر كلام ابن الصلاح، فجزم بأن أبا علي قال: صحيح مسلم أصح من صحيح البخاري، فقد رأيت هذه العبارة في كلام الشيخ محيى الدين النووي، والقاضي بدر الدين ابن جماعة، والشيخ تاج الدين التبريزي، وتبعهم جماعة، وفي إطلاق ذلك نظر، لما بيناه.

(٣) كذا قال هنا ونافح عن كون هذه الصيغة لا تقتضي التفضيل وإنما المساواة، وأما في فتح الباري (١/١٠) فاقتصر على نقل كلام الأئمة وبيان كثرة من فضلوا البخاري على مسلم، بل إن الحافظ رَحِمَهُ ٱللَّهُ قال في معرض كلامه: واقتضى كلام ابن الصلاح أن العلماء متفقون على القول بأفضلية البخاري في الصحة على كتاب مسلم إلا ما حكاه عن أبي على النيسابوري من قوله المتقدم وعن بعض شيوخ المغاربة: أن كتاب مسلم أفضل من كتاب البخاري من غير تعرض للصحة.

ثم شرع رَحِمَهُ ٱللَّهُ في بيان أسباب تقديم البخاري على مسلم عند العلماء.

ومن متعلِّقات هذا الاختلاف في التفضيل، أن المفاضلة لم تقتصر على ما بين الصحيحين، بل تعدَّى الأمر إلى حصول المفاضلة بين موطأ الإمام مالك وصحيح البخاري، وقول الإمام الشافعي في الموطأ أنه أصح الكتب بعد كتاب الله مشهور ومتداول[1]، بل صرح القاضي ابن العربي بتقديم الموطأ على ما سواه من الكتب حتى صحيح البخاري، حيث قال في مقدمته على شرح الترمذي[2]: اعلموا أنار الله أفئدتكم أن كتاب الجعفي هو الأصل الثاني في هذاالباب، والموطأ هو الأول واللباب، وعليهما بناء الجميع كالقشيري والترمذي ممن دونهما... اهـ.

ومع ذلك فإن العلماء يكادون يُجمعون على تقديم صحيح البخاري على ما سواه من الكتب حتى الموطأ، وحملوا كلام الإمام الشافعي على كونه قاله قبل وجود الصحيحين، وعلَّق الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ على كلام ابن الصلاح السابق[3]: وَفِيه أَشْيَاء تحْتَاج إِلَى أَدِلَّة وَبَيَان، فقد اسْتشْكل بعض الْأَئِمَّة إِطْلَاق

(١) ولفظه: ما في الأرض كتاب من العلم أكثر صوابا من موطأ مالك. أسنده ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (١٢/١)، وهو عند ابن حبان في المجروحين (٦٢/١) بإسناد آخر، ولفظه: ما كتاب بعد كتاب الله ـ عَزَّوَجَلَّ ـ أنفع من موطأ مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

(٢) عارضة الأحوذي (٥/١).

(٣) فتح الباري (١٠/١)، وكلام ابن الصلاح المشار إليه هو ما قاله في مقدمته (١٨) في بداية تعرضه لمسألة المفاضلة بين الصحيحين، حيث قال: وكتاباهما أصحّ الكتب بعد كتاب الله العزيز. وأمّا ما روّينا عن الشّافعيّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ من أنّه قال: «ما أعلم في الأرض كتابًا في العلم أكثر صوابًا من كتاب مالك»، ومنهم من رواه بغير هذا اللّفظ، فإنّما قال ذلك قبل وجود كتابي البخاريّ ومسلم. اهـ.

أصحية كتاب البخاري على كتاب مالك، مع اشتراكهما في اشتراط الصّحّة، والمبالغة في التّحرّي والتثبت، وكون البخاريّ أكثر حديثا لا يلزم منه أفضليّة الصّحّة، والجواب عن ذلك: أن ذلك محمول على أصل اشتراط الصّحّة، فمالك لا يرى الانقطاع في الإسناد قادحاً، فلذلك يخرج المراسيل والمنقطعات والبلاغات في أصل موضوع كتابه، والبخاريّ يرى أن الانقطاع علّة فلا يخرج ما هذا سبيله إلا في غير أصل موضوع كتابه، كالتعليقات والتراجم، ولا شكّ أن المنقطع وأن كان عند قوم من قبيل ما يحتج به، فالمتصل أقوى منه إذا اشترك كل من رواتهما في العدالة والحفظ، فبان بذلك شفوف كتاب البخاريّ، وعلم أن الشّافعي إنّما أطلق على الموطّأ أفضليّة الصّحّة بالنّسبة إلى الجوامع الموجودة في زمنه كجامع سفيان الثّوريّ ومصنف حمّاد بن سلمة وغير ذلك، وهو تفضيل مسلم لا نزاع فيه. اهـ.

بقي أن أنبّه إلى أن بعض أهل العلم قال بتفضيل جامع الترمذي على صحيح البخاري، لكنه ذكر في كلامه نفسه ما يبرر سبب التفضيل الذي دفعه إلى قوله هذا: فقد قال شيخ الإسلام أبو إسماعيل الأنصاري الهروي[1]: كتاب أبي عيسى الترمذي عندي أفيد من كتاب البخاري ومسلم، فقال له ابن طاهر المقدسي الذي سمع هذه المقولة منه: لم؟ قال: لأنهما لا يصل إلى الفائدة منهما إلا من يكون أهل المعرفة التامة، وهذا كتاب قد شرح أحاديثه وبينها، فيصل إلى فائدته كل أحد من الناس من الفقهاء والمحدثين وغيرهما. اهـ.

(١) نقلها عنه ابن طاهر المقدسي في كتابه المنثور (ص٧٣) وفي شروط الأئمة الستة (ص١٠١)، وقد نقل هذا عن ابن طاهر كثير من أهل العلم، منهم ابن نقطة في التقييد (ص٦٣) والحافظ الذهبي في سير أعلام النبلاء (٥١٣/١٨) والحافظ ابن رجب في ذيل طبقات الحنابلة (١٣٣/١ ـ العثيمين) وغيرهم.

قلت: فقد بيَّن رَحِمَهُ ٱللَّهُ سبب قوله هذا، وأن مراده في تقديم جامع الترمذي على الصحيحين هو من حيث سهولة الوصول إلى فائدته من كافة طبقات الناس على اختلاف تخصصاتهم، وعلى هذا، فلا علاقة لما ذكره بالصناعة الحديثية، التي هي من أَجَل الأسباب التي رفعت صحيح البخاري على ما سواه، بل إن كلام أبي إسماعيل الأنصاري من جانب آخر يدل على علو منزلة كل من الصحيحين، وأنهما لا يحسن التعامل معهما إلا من كان من أهل التخصص، فرحم الله الجميع.

هذا ما تيسر ذكره فيما يتعلق بصحيح البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وهو جانب يسير لا يذكر أمام ما سطره العلماء على اختلاف عصورهم بشأن هذا الكتاب العظيم.

والآن أنتقل بالقارئ الكريم للحديث عن كتب الإمام البخاري الأخرى، فأقول وعلى الله الاعتماد:

## ۞ كتب الإمام البخاري الأخرى:

ما زالت كتب البخاري منذ أن ألَّفها وقدَّمها للناس مصدراً لكثير من العلماء في الاعتماد عليها، والاغتراف من معينها، وسيأتي معنا ما قاله أبو أحمد الحاكم في فضل كتاب التاريخ الكبير للبخاري ومدى استفادة العلماء منه، وسأقوم هنا بذكر ما سُمي من مؤلفات للبخاري مرتباً إياها على حروف الهجاء، ذاكراً بعض ما قيل فيها أو عنها، وأنا في هذا القسم مسبوق من جلِّ إن لم يكن كل من ترجم للبخاري أو اشتغل بشيء من كتبه أو ببحث بعض ما يتعلق به[1]، وما أحاول أن أضيفه هنا ـ على بعض من قام بذكر مؤلفاته ـ هو

(١) من أهم الكتب التي استفدت منها في هذا الجزء من المبحث: كتاب سيرة الإمام=

التعريف الموجز بهذه الكتب وبيان ما يحتاج إلى بيانه، والله المستعان:

## ١ ـ الأدب المفرد[(١)]:

وهو من رواية أحمد بن محمد بن الجليل[(٢)] بن خالد بن حريث

---

= البخاري للشيخ عبد السلام المباركفوري، وتعليقات الدكتور عبد العليم البستوي النافعة عليه، وكذلك من مقدمتي كل من تخريج الأحاديث المرفوعة المسندة من كتاب التاريخ الكبير، للدكتور محمد بن عبد الكريم بن عبيد، ومقدمة التاريخ الأوسط للدكتور: تيسير بن سعد أبو حميد، فجزاهم الله جميعاً خير الجزاء.

(١) كتاب جليل يدور على ذكر ما ينبغي للمسلم أن يتحلى به من أخلاق وآداب رفيعة، عملاً بالأحاديث النبوية الشريفة والآثار التي ذكرها البخاري فيه، وقد رفع الإمام الدارمي من شأن هذا الكتاب، وعَدَّه صحيحاً بكامله، وذلك في الخبر الذي ذكره الحافظ الذهبي في سيره (٤٢٧/١٢) حيث روى عن إِسْحَاقُ وَرَّاقُ عَبْدِ اللهِ بنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ـ وهو الدارمي ـ، قال: سألني عبد الله عن كتاب (الأدب) من تصنيف محمّد بن إسماعيل، فقال: احمله لأنظر فيه، فأخذ الكتاب منّي، وحبسه ثلاثة أشهر، فلمّا أخذت منه، قلت: هل رأيت فيه حشواً، أو حديثاً ضعيفاً؟

فقال: ابن إسماعيل ـ أي البخاري ـ لا يقرأ على النّاس إلاّ الحديث الصّحيح، وهل ينكر على محمّد؟!

وقد طبع الكتاب طبعات عديدة، تتفاوت في الجودة، وكان الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ قد قام بتقسيم الكتاب إلى قسمين: صحيح وهو أكثر الكتاب، وضعيف، وطبعه بعد أن قام بحذف الأسانيد، وقام الشيخ فضل الله الجيلاني بشرح الأدب المفرد شرحاً جيداً، طبع في مجلدين ـ المطبعة السلفية.

وقد ترجم إلى الفارسية والأردية كما في تعليق محقق كتاب سيرة الإمام البخاري (٣٠٢/١ت).

(٢) بالجيم، انظر: مقدمة فتح الباري (٤٩٢)، وتغليق التعليق (٤٣٦/٥)، وانظر أيضا: مقدمة الأدب المفرد، ففيها سياق الإسناد إلى البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

البخاري الكرماني العبقسي[1] البزار.

## ٢ ـ أصحاب النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

ذكره الإمام البخاري في التاريخ الكبير في ترجمة أبيض، حيث قال[2]: لَهُ صحبة، وقد بينا فِي **كتاب أصحاب النَّبِيّ** صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وقال الحافظ ابن حجر في تعداده لكتب البخاري[3]: **وأسامي الصحابة** ذكره أبو القاسم ابن منده، وأنه يرويه من طريق ابن فارس[4] عنه، وقد نقل منه أبو القاسم البغوي الكبير فِي معجم الصحابة له[5]، وكذا ابن منده

---

(١) نسبة إلى عبد القيس بن أقصى بن دعمر بن جديلة بن أسد بن ربيعة بن نذار.
قاله البدر العيني في مغاني الأخيار (٤٢٩/٣) ثم بَيَّن بأن هذه النسبة على غير القياس، والقياس عبدي.

(٢) (٦٠/٢).

(٣) مقدمة فتح الباري (٤٩٢).

(٤) هو أبو أحمد محمد بن سليمان بن فارس، ترجمه السمعاني في الأنساب (٥١٩/٢) في باب (الدلاَّل) فقال: من أهل نيسابور، كانت له ثروة ظاهرة وتجارة واسعة، فذهبت، فاشتغل بالدلالة بعد أن كان أقام ببغداد على التجارة سنين، وقد كان أنفق على العلم الأموال الكثيرة، سمع بخراسان محمد بن رافع ومحمد بن علي بن الحسن بن شقيق والحسين بن عيسى البسطامي، وكان التمس من محمد بن إسماعيل البخاري نزول داره فنزل عنده مدة، وقرأ عليه كتاب التاريخ، من أوله إلى باب فضيل، وسمع بالعراق أبا سعيد الأشج وعمر بن شبة وغيرهم، روى عنه أبو بكر بن علي الحافظ فمن بعده من شيوخنا، ومات سنة اثنتى عشرة وثلاثمائة بنيسابور، وسئل أبو عبد الله محمد بن يعقوب بن الأخرم الحافظ عن محمد بن سليمان بن فارس، فقال: ما أنكرنا عليه إلا لسانه، فإنه كان فحاشاً.

(٥) في مواطن، منها قوله في ترجمة امرؤ القيس (٢٣٩/١): في كتاب محمد بن إسماعيل في تسمية من روى عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: امرؤ القيس بن عابس سكن الكوفة. =

فِي الْمعرفَة[1].

وعدُّه الحافظ ابن حجر أول من أفرد مصنفاً في الصحابة، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[2]: فأوَّلُ من عرفته صَنَّف في ذلك أبو عبد اللَّه البخاريّ: أفرد في ذلك تصنيفاً، ينقل منه أبو القاسم البغويّ وغيره، وجمع أسماء الصحابة مضموماً إلى من بعدهم جماعةٌ من طبقة مشايخه، كخليفة بن خيّاط، ومحمّد بن سعد، ومن قرنائه كيعقوب بن سفيان، وأبي بكر ابن أبي خيثمة... إلخ.

## ٣ ـ الأشربة.

قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تعداده لكتب البخاري[3]: **وَكتاب الْأَشْرِبَة**، ذكره الدَّارَقُطْنِيّ فِي المؤتلف والمختلف فِي تَرْجَمَة كَيْسة.

قلت: هو كما قال الحافظ، ذكره الدارقطني في ترجمة كيسة فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[4]: ذكره البُخَاريّ في كتاب الأشربة، قال: حَدَّثَنا موسى بن إِسْمَاعِيل،

---

= وقال في ترجمة الحارث بن مسلم التميمي (٩١/٢): ورأيت في كتاب محمد بن إسماعيل فيمن اسمه الحارث: روى عن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.
ثم قال البغوي: وهذا الحديث رواه الحارث بن مسلم عن أبيه، وهو في باب من اسمه مسلم.

(١) قال في معرفة الصحابة (٥٠٦/١) في ترجمة: دهر بن أخرم بن مالك بن أمية بن يقظة بن خزيمة بن مالك بن سلامان بن أسلم بن أفصى: ذكره محمد بن إسماعيل البخاري في الصحابة، ولا أعرف له رواية.
وقال في (٧٧٧/١) في ترجمة: سفيان بن زيد الأزدي: من أزدشنؤة، ذكره محمد بن إسماعيل البخاري في الصحابة، ولا يعرف، قاله البخاري.

(٢) الإصابة في تمييز الصحابة (١٥٣/١).

(٣) مقدمة فتح الباري (٤٩٢).

(٤) المؤتلف والمختلف (١٩٧٤/٤).

حَدَّثَنا عبد السَّلام بن سُلَيْمان، قال: حدثتني كَيْسَة بنت أبي كثير، عن أمها سمعت عائشة في المرأة تطيب بالخمر، وتستشفي به، قالت: لا طيَّب الله من تطيَّب بها ولا شفى من استشفى بها. اهـ

وذكر كتاب الأشربة مرة أخرى في ترجمة محمد بن غرير، فقال[1]: محمّد بن غرير بن الوليد بن إبراهيم بن عبد الرّحمن بن عوف، عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد، روى عنه البخاريّ في الأشربة، وروى عنه ابن شبيب. اهـ.

لكن يبدو أن المقصود بذلك هو كتاب الأشربة الذي في صحيح البخاري، وليس كتاباً مفرداً للبخاري في هذا الموضوع، حيث قد وجدت رواية البخاري عن شيخه محمد بن غرير الزهري في مواطن من صحيحه[2]، وكلام الدارقطني لا يلزم أن يُفهمَ منه أن للبخاري كتاباً مستقلاً مؤلَّفاً في الأشربة، وكون البخاري أخرج لابن غرير في صحيحه، فهذا مما يؤيد أن الدارقطني إنما أراد كتاب الأشربة في الصحيح، إذ لا يظن بالدارقطني أنه إذا وجد حديثاً أو راوياً في الصحيح أن يحيد في العزو إلى غيره من كتب البخاري[3]، ثم وجدت السهيليَّ في الروض الأُنُف، يذكر حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا آنف الذكر المتعلق بتحريم الخمر ويقول[4]: ذكره البخاريّ في الأشربة في بعض روايات الكتاب. اهـ. فعلى هذا يكون الحديث قد روي في

(١) المؤتلف والمختلف (٤/١٧٥٠).

(٢) انظر الأحاديث (٧٤، ١٤٧٨، ٣٥١٣) من الصحيح، وليس منها شيء في كتاب الأشربة.

(٣) وإن كنت لم أجد رواية للبخاري عن شيخه محمد بن غرير في كتاب الأشربة من صحيحه، فلعل وهماً وقع في العزو إلى كتاب الأشربة من الصحيح، أو أن حديثه عن محمد بن غرير في رواية أخرى من روايات الصحيح كما سيأتي في كلام السهيلي، والله أعلم.

(٤) الروض الأنف (٣/٤٤٤).

الصحيح، لكن بغير الرواية التي بين أيدينا، والله أعلم.

## ٤ ـ الاعتصام.

نسبه له الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فقال بعد تعليق الإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ الذي قال فيه: **وقع ها هنا: يغنيكم، وإنما هو: نعشكم، ينظر في أصل كتاب الاعتصام**[١] **اهـ.**

قال الحافظ ابن حجر معلقاً على هذا[٢]: **قوله: ينظر في أصل كتاب الاعتصام:** فيه إشارة إلى أنّه صنّف كتاب الاعتصام مفردًا، وكتب منه هنا ما يليق بشرطه في هذا الكتاب كما صنع في كتاب الأدب المفرد، فلمّا رأى هذه اللّفظة مغايرةً لما عنده أنّه الصّواب أحال على مراجعة ذلك الأصل، وكأنّه كان في هذه الحالة غائبًا عنه فأمر بمراجعته وأن يصلح منه، وقد وقع له نحو هذا في تفسير أنقض ظهرك، ونبّهت عليه في تفسير سورة: ألم نشرح. اهـ

ولم أر من المعاصرين ممن ترجم للبخاري قد ذكر هذا الكتاب له، والله أعلم.

## ٥ ـ بر الوالدين.

نسبه له الحافظ ابن حجر، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[٣]: **وبر الْوَالِدين** يرويهِ عَنهُ مُحَمَّد

---

(١) قاله في كتاب الاعتصام ـ حديث رقم ٧٢٧١، ونص الحديث مع قول البخاري: حدّثنا عبد الله بن صبّاح، حدّثنا معتمر، قال: سمعت عوفًا، أنّ أبا المنهال، حدّثه أنّه سمع أبا برزة، قال: «إنّ الله يغنيكم ـ أو نعشكم ـ بالإسلام وبمحمّد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»، قال أبو عبد الله: «وقع هاهنا يغنيكم، وإنّما هو نعشكم ينظر في أصل كتاب الاعتصام».

(٢) فتح الباري (٣٠٣/١٣).

(٣) مقدمة فتح الباري (٤٩٢).

بن دلويه الْوراق[1].

والسخاوي في كتابه القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيع[2].

## ٦ ـ التاريخ الأوسط[3].

للإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ تواريخ ثلاثة[4]، اصطلح الناس على تسميتها

(١) كذا في مقدمة فتح الباري نسبته إلى الورَّاق، والظاهر أنه تصحيف من الدَّقَّاق، كما جاء في أنساب السمعاني (٥/٣٧٠)، فقد ترجم له في باب (الدلويي)، فقال: بكسر الدال المهملة وتشديد اللام المرفوعة وفي آخرها الياء المنقوطة من تحتها باثنتين، هذه النسبة إلى دِلّويه، وهو اسم لجدّ أبي حامد أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن دلّويه الأستوائي المعروف بالدلويى.. إلى أن قال: وأبو بكر محمد بن أحمد بن دلويه الدقاق الدلويى، من أهل نيسابور، كان شيخاً صالحاً ثقةً مأموناً، سمع أحمد بن حفص السلمي ومحمد بن إسماعيل البخاري ومحمد بن يزيد وغيرهم، روى عنه أبو بكر أحمد ابن إسحاق الصبغى وأبو على الحسين بن على الحافظ وعبد الله بن سعد الحافظ وأبو يعلى حمزة بن عبد العزيز المهلبي وغيرهم، وكانت وفاته في جمادى الآخرة سنة تسع وعشرين وثلاثمائة بنيسابور.
واختصر كلامه ابن الأثير في اللباب في تهذيب الأنساب (١/٥٠٧). والله أعلم.

(٢) ص (١٤٧).

(٣) وكامل عنوانه كما في النسخة المحققة التي قامت بطباعتها دار الرشد: كتاب المختصر من تاريخ هجرة رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ والمهاجرين والأنصار وطبقات التابعين بإحسان، ومن بعدهم، ووفاتهم وبعض نسبهم وكناهم، ومن يرغب عن حديثه.

(٤) عد النديم في فهرسته ثلاثة تواريخ للبخاري (٢٨٢)، وأثبت ابن خير له التاريخ الصغير له معتبراً إياه كتاباً متعلقاً بالضعفاء والمتروكين، فقال في فهرسته (١٧٥): كتاب الضّعفاء والمتروكين للبخاريّ وهو التّاريخ الصّغير له.
وكان ابن خير قد أثبت في الصفحتين السابقتين كلاً من التاريخين الأوسط والكبير.
وقال ابن ناصر الدين الدمشقي في كتابه توضيح المشتبه (٤/١٤١): إِطْلَاق المُصَنّف=

بحسب حجم مادتها بالتاريخ الكبير والأوسط والصغير، وإلا فإن هذه التسمية ليست من صنع البخاري، وفي هذا يقول د. محمد بن عبد الكريم بن عبيد[1]: ولكن لم أقف على نص يفيد أنه ـ أي البخاري ـ سماها بما اشتهرت به، ويبدو أن ذلك وصف لها، وليس باسم، وإنما مرد ذلك إلى القدر الذي اشتملت عليه من مادة علمية. اهـ.

وقد روى التاريخ الأوسط عن الإمام البخاري: عبدُ الله بن أَحْمد بن عبد السَّلَام الْخفاف وزنجويه بن مُحَمَّد اللباد[2].

---

= ـ أي الذهبي ـ «تاريخ البخاري» فيه نظر، فإن البخاري له ثلاثة تواريخ: «التاريخ الكبير» وهو الذي إذا أطلق «التاريخ» فالمراد هذا، وراويه الحافظ أبو بكر أحمد بن عبدان الشيرازي، عن أبي الحسن محمد بن سهل المقرئ، عن البخاري.

و«التاريخ الأوسط»، وراويه أبو محمد عبد الله بن جعفر بن الورد، عن أبي محمد عبد الله بن أحمد بن عبد السلام النيسابوري الخفاف، عنه، و«التاريخ الصغير» وهو الذي أراده المصنف، وراويه القاضي أبو العباس أحمد بن الحسين بن زنبيل النهاوندي، عن القاضي أبي القاسم عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن الخليل بن الأشقر، عن البخاري. اهـ كلام ابن ناصر الدين.

وكذا فعل الحافظ ابن حجر في المعجم المفهرس له (١٦٦) حيث عدد ثلاثة تواريخ للبخاري مع ذكر أسانيده لها، واقتصر في تغليق التعليق على ذكر التواريخ الثلاثة مع ذكر من رواها عن الإمام البخاري. انظر (٥/٤٣٦) من تغليق التعليق.

وأثبت التواريخ الثلاثة له أيضاً: الكِتَّاني في الرسالة المستطرفة (١٢٨)، وكذا فعل المعلِّمي اليماني في تقديمه لتاريخ جرجان (ص٨)، وفؤاد سزكين في كتابه تاريخ التراث العربي (المجلد الأول ـ ص٢٥٧)، ونسب له تواريخ أخر كما سيأتي معنا في آخر هذ المبحث المتعلق بكتب البخاري.

وانظر ما سيأتي معنا مما يتعلق بالتاريخ الأوسط في الحديث عن التاريخ الصغير، وطبعاته.

(١) تخريج الأحاديث المرفوعة المسندة في التاريخ الكبير (١/٨٦).

(٢) هدي الساري (٤٩٢).

## ٧ ـ التاريخ الصغير[١].

(١) طُبع التاريخ الصغير عدة طبعات، منها ما كان بتحقيق بوران الضناوي، وصدر عن عالم الكتب، سنة (١٤٠٤). وطبعه أيضاً محمود إبراهيم زايد، وألحق به الضعفاء والمتروكين للنسائي، أصدرته دار المعرفة عام (١٤٠٦).

وقد ذهب أبو عبد الله محمود الحداد في كتابه فهرس مصنفات الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، إلى أن هذا المطبوع إنما هو التاريخ الأوسط، وأن طبعه باسم التاريخ الصغير إنما هو خطأ تناقله أهل العلم فيما بينهم، وأن التاريخ الصغير لم يُطبع بعد، ولا تعرف أماكن نسخه، حيث قال: والصحيح من ذلك أن التاريخ المعروف بيننا باسم الصغير إنما هو الأوسط، وأن الصغير غير منشور، ولم أقف على نسخة خطية للصغير فعلاً لا وهماً، ثم شرع في ذكر أدلته على ذلك، انظر: كتابه هذا (ص٢٨).

وقد قال بقوله، وعزا الفضل له: د. حاتم العوني في كتابه: المرسل الخفي (٣٦١/١) فبعد أن ذكر بأن التاريخ الأوسط طبع خطأً باسم التاريخ الصغير، قال: وأول من استفدت منه هذه المعلومة المهمة، وهي أن التاريخ الصغير المطبوع إنما هو التاريخ الأوسط للبخاري، هو أبو عبد الله محمود بن محمد، حيث بَيَّن ذلك. ثم قام بالعزو إلى كتابه المذكور.

وقد قام بدراسة هذا الموضوع: د. محمد عبد الكريم العبيد في كتابه: تخريج الأحاديث المرفوعة المسندة في التاريخ الكبير (٨٢/١) ودلَّل على أن المطبوع المتداول بين أيدي الناس إنما هو التاريخ الأوسط الذي طبع خطأً باسم التاريخ الصغير.

وكذا فعل: د. قاسم سعد في كتابه: موارد الحافظ الذهبي في ميزان الاعتدال (٥٦) وذلك عن طريق عقد مقارنات بين ما نقله الحافظ ابن حجر في التهذيب معزواً إلى التاريخ الأوسط، وبين مطبوعة التاريخ الصغير، مبيناً أنها النصوص نفسها، مما يؤكد خطأ تسمية المطبوع بالتاريخ الصغير، وقد ذكر د. قاسم سعد أنه بعد كتابة ما كتبه فيما يتعلق بالتاريخين الصغير والأوسط، وقف على مقالة لمحمد أولاد عتو باسم: إثبات أن تاريخ الإمام البخاري المطبوع باسم التاريخ الصغير هو التاريخ الأوسط، ونشر في مجلة عالم الكتب في الرياض ـ العدد السادس من المجلد السادس عشر، سنة ١٤٠٠هـ.

هو من رواية عبد الله بن محمد بن الأشقر[1] عنه.

## ٨ ـ التاريخ الكبير[2].

(١) ترجمه أبو نعيم في تاريخ أصبهان (٧٢/٢) فقال: عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن الخليل بن الأشقر، أبو القاسم بغدادي، قدم أصبهان وحدث بها، وكان إليه القضاء بالكرخ.
وترجمه أيضاً: الخطيب في التاريخ (٣٣٤/١١) وذكر أنه سمع من الإمام البخاري، وكان عنده تاريخه الصغير، ثم أسند عن الحافظ صالح بن أحمد قوله فيه: يدل حديثه على الصدق. اهـ.
وكذا ممن ترجم لأبي القاسم الأشقر: الحافظ الذهبي في تاريخه (٣٨٦/٧) حيث قال: راوي تاريخ البخاري المختصر عن مصنفه، وترجمه أيضاً في السير (٣٠٣/١٤) قائلاً: راوي التاريخ الصغير للبخاري عن مؤلفه، كان محدثاً معمراً إماماً مفتياً.
وممن ذكر روايته للتاريخ أيضاً: الحافظ ابن حجر في الهدي (٤٩٢) والتغليق (٤٥٩/٥) قائلاً: رواية القاضي أبي القاسم عبد الله بن محمد بن الأشقر عنه أنبأنا به غير واحد عن الحافظ ابن الحجاج المزي. وذكر تفصيل ذلك في المعجم المفهرس (١٦٦)، وأما الحافظ المزي فكان يروي بإسناده من طريق الأشقر عن الإمام البخاري في مواطن من كتابه تهذيب الكمال، انظر: (٣٧٥/٣) (٥٠٦/٥) (١٨٧/١٤).
وكذا يروي هذا الكتاب من طريق المزي: الروداني، ذكر ذلك في كتابه: صلة الخلف (ص١٥٥) واصفاً إياه بتاريخ خاص بالصحابة وهو أول مصنف في ذلك.

(٢) طبع بدائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد الدكن ـ الهند، في ثمانية مجلَّدات، وقام بتحقيقه والتعليق عليه العلامة عبد الرحمن اليماني، وهذا التاريخ هو المُقدَّم في هذا الباب، لا يستطيع مشتغل بعلم الرجال أن يتجاوزه، وقد قال فيه أبو العباس ابن سعيد ـ وهو ابن عقدة ـ: لو أن رجلا كتب ثلاثين ألف حديث لما استغنى عن كتاب تاريخ محمد بن إسماعيل البخاري. انظر: تاريخ بغداد (٣٢٢/٢)، وسيأتي معنا كلام أبي أحمد الحاكم في صُلْب الكتاب في بيان فضله وأهميته ومدى استفادة علماء الفن منه، وأول من تعقبه في كتابه هذا فيما أعلم: الحافظان أبو زرعة وأبو حاتم الرازيَّان وذلك في كتاب: بيان خطأ=

. . . . . .

= البخاري في تاريخه، تصنيف ابن أبي حاتم، حيث قال ابن أبي حاتم في مقدمته: سمعت أبي يقول: قال أبو زرعة رضي الله عنهم: حمل إليَّ الفضل بن العباس المعروف بالصائغ كتاب التاريخ ذكر أنه كتبه من كتاب محمد بن إسماعيل البخاري فوجدت فيه،... ثم شرع في تعقبه. وهو جزء صغير.

وتعقب الرَّازيين على البخاري في كتابه التاريخ الكبير، لا يعني عدم انتفاعهما بهذا الكتاب العظيم، بل إن التاريخ الكبير كان أساساً لثلاثة كتب ألفها ابن أبي حاتم عليه، قال العلامة عبد الله السعد في مقدمة في الجرح والتعديل (ص١٢): وقد ألّف ابن أبي حاتم ثلاثة كتب مَبْنِيَّة على كتاب «التاريخ الكبير» وهي:

١ ـ «الجرح والتعديل» ٢ ـ «العلل» ٣ ـ كتاب «المراسيل». اهـ. باختصار يسير.

وللوقوف على علاقة كتاب الجرح والتعديل بكتاب التاريخ الكبير للبخاري، ينظر كلام المعلمي اليماني في تقديمه لكتاب الجرح والتعديل، وقد خلص إلى أن ابن أبي حاتم وإن كان قد سار ـ غالباً ـ على طريقة البخاري في ترتيب كتابه وسياق كثير من تراجمه إلا أن هذا الأمر لا يغض من المزية العظمى التي امتاز بها كتاب الجرح والتعديل، ألا وهي التصريح بالحكم على الرواة المذكورين، مع زيادة كثير من التراجم، وما تتضمنه هذه التراجم من فوائد واستدراكات على بعض الأوهام الواقعة من البخاري رحم الله الجميع. انظر: مقدمة تحقيق الجرح والتعديل (١/يا).

ولشدة تشابه المادتين في كتابي التاريخ الكبير والجرح والتعديل، قال بعض أهل العلم بأن الجرح والتعديل إنما هو نسخة ثانية عن التاريخ الكبير، فقد قال أبو أحمد الحاكم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: كنت بالريِّ وهم يقرؤون على عبدالرحمن ابن أبي حاتم كتاب «الجرح والتعديل»، فقلت لابن عبدويه الورَّاق: هذه ضُحْكة، أراكم تقرؤون كتاب «تاريخ البخاري» على شيخكم على الوجه، وقد نسبتموه إلى أبي زرعة وأبي حاتم، فقال: يا أبا أحمد اعلم أن أبا زرعة، وأبا حاتم لما حُمِل إليهما تاريخ البخاري «قالا: هذا علم لا يُستغنى عنه، ولا يحسن بنا أن نذكره عن غيرنا، فأقعدا عبد الرحمن، فسألهما عن رجل بعد رجل، وزادا فيه ونقصا. اهـ. انظر: سير أعلام النبلاء (١٦/٣٧٣)، والقصة رواها عنه أبو عبد الله الحاكم في تاريخ نيسابور، كما بيَّن ذلك السخاوي حيث قال: كما حكاه=

. . . . . .

= الحاكم أبو عبد الله في ترجمة شيخه الحاكم أبي أحمد من تاريخ نيسابور.. ثم ذكر الخبر. انظر: فتح المغيث (٢/٢٨٠).

وقد علَّق العلامة اليماني على هذا الخبر بقوله: كأن أبا أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ سمعهم يقرؤون بعض التراجم القصيرة التي لم يتفق لابن أبي حاتم فيها ذكر الجرح والتعديل، ولا زيادة مهمة على ما في التاريخ، فاكتفى بتلك النظرة السطحية، ولو تصفَّح الكتاب لما قال ما قال، ثم ذكر ما مضى معنا من ذكر ما تميز به الجرح والتعديل عن كتاب التاريخ الكبير للبخاري، ثم قال: وأما جواب ابن عبدويه الوراق فعلى قدر نفسه لا على قدر ذينك الإمامين أبي زرعة وأبي حاتم، والتحقيق أن الباعث لهما على إقعاد عبد الرحمن وأمرهما إياه بما أمراه إنما هو الحرص على تسديد ذاك النقص وتكميل ذاك العلم، ولا أدلَّ على ذلك من اسم الكتاب نفسه «كتاب الجرح والتعديل». انظر: مقدمته على الجرح والتعديل (١/ي ـ يا).

وكذا قام بالرد على البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تاريخه الكبير، الحافظ عبد الغني بن سعيد المصري، ذكر ذلك ابن خير في فهرسته (١٩٢ ـ العلمية) وهو يعدد مسموعاته، قائلاً: وكتاب فيه مجلس من أوهام أبي عبد الله البخاري في تاريخه الكبير تأليف أبي محمد عبد الغني بن سعيد الحافظ أيضا.

وبعده قام الخطيب البغدادي ببناء كتابه موضح أوهام الجمع والتفريق على تعقُّب الإمام البخاري في تاريخه الكبير، وقدم بمقدِّمة دفع فيها عن نفسه أن يكون إنما استدرك على البخاري طعناً منه به، وبين رَحِمَهُ ٱللَّهُ حالَ من سبقه من علماء الفن قائلاً: ولعلَّ بعض من ينظر فيما سطرناه، ويقف على ما لكتابنا هذا ضَمَّناه، يُلحق سيء الظن بنا، ويرى أنا عمدنا للطعن على من تقدمنا وإظهار العيب لكبراء شيوخنا وعلماء سلفنا، وأَنَّى يكون ذلك وبهم ذكرنا، وبشعاع ضيائهم تبصرنا وباقتفائنا واضحَ رسومهم تميزنا وبسلوك سبيلهم عن الهمج تَحيُّزنا، وما مَثَلُهم ومَثَلُنا إلا ما ذكر أبو عمرو بن العلاء فيما أخبرنا أبو الحسن علي بن أحمد بن عمر المقرئ أخبرنا أبو طاهر عبدالواحد بن عمر بن محمد بن أبي هاشم حدثنا محمد بن العباس اليزيدي حدثنا الرياشي عن الأصمعي قال: قال أبو عمرو:=

. . . . . .

= ما نحن فيمن مضى إلا كبقل في أصول نخل طوال. ولما جعل الله تعالى في الخلق أعلاماً، ونصب لكل قوم إماماً، لزم المهتدين بيمين أنوارهم والقائمين بالحق في اقتفاء آثارهم ممن رزق البحث والفهم وإنعام النظر في العلم بيان ما أهملوا، وتسديد ما أغفلوا، إذ لم يكونوا معصومين من الزلل ولا آمنين من مقارفة الخطأ والخطل، وذلك حق العالم على المتعلم وواجب على التالي للمتقدم، وعسى أن يضح العذر لنا، ثم من وقف على كتابنا المصنف في تاريخ مدينة السلام وأخبار محدثيها وذكر قطانها العلماء أهلها وورادیها فإنا قد أوردنا فيه من مناقب البخاري وفضائله ما الظنة في بابه والتهمة في إصلاحنا بعض سقطات كتابه إن شاء الله تعالى. انظر: موضح أوهام الجمع والتفريق (١/٥).

وتاريخ بغداد هذا هو أعظم كتب الخطيب رَحِمَهُ ٱللَّهُ، إن لم يكن من أعظم الكتب التي ألفت في بابها، والخطيب في تاريخه هذا اعتمد على تاريخ البخاري الكبير ونقل منه في مواطن متفرقة، حيث «اقتبس منه مباشرة في ثمانية مواضع بلفظ (ذكر)، كما اقتبس منه في ١٦٥ موضعاً آخر من طريق محمد بن الحسين بن الفضل القطان ـ علي بن إبراهيم المستملي ـ أبو محمد محمد بن سليمان بن فارس. وابن فارس هو أحد رواة التاريخ الكبير عن البخاري... وتتناول المقتطفات رجال الحديث كناهم ونسبتهم ومدنهم وسني ومواضع وفياتهم وجرحهم وتعديلهم». اهـ من موارد تاريخ بغداد (٣٤٧) للدكتور. أكرم ضياء العمري، وانظر أيضاً (ص٣١٩) منه.

وكان الحافظ الدارقطني رَحِمَهُ ٱللَّهُ قد سبق الخطيب البغدادي في اهتمامه بهذا الكتاب الفذ، وذلك في كتابه المؤتلف والمختلف، وأكثر من النقول منه، بحيث اعتُبر التاريخ الكبير أهم موارد الدارقطني في كتابه هذا، وفي هذا يقول محقِّق الكتاب الدكتور موفق بن عبد الله ابن عبد القادر (١/١٠١): ولقد أكثر الدارقطني الاقتباس من التاريخ الكبير للبخاري وغرف منه غرفاً، فقد اقتبس من التاريخ الكبير أبواباً كاملة أتى على معظم ما فيها من تراجم، وزاد في مرات كثيرة على تراجم هذه الأبواب، حتى يمكننا أن نعتبر كتاب المؤتلف والمختلف ذيلاً على كتاب التاريخ الكبير، ولا عجب، فقد تقدم في مصنفات الدارقطني أن له كتاباً بعنوان (الذيل على التاريخ الكبير)، وطريقة اقتباسه من التاريخ=

وهو كتاب عظيم، قصد فيه الإمام البخاري حصر أسماء الرواة[1]، وبيان

= الكبير تكاد تكون أحياناً حرفية، وتارة يصرِّح بالأخذ من التاريخ الكبير، وتارة لا يصرح، وإنما يترك الأمر للقارئ يدركه بسهولة من اسم الباب وعنوانه وطبيعة التراجم التي اشتمل عليها، إن الدارقطني رحمه الله تعالى لم يقتبس من التاريخ الكبير نصاً أو نصين أو باباً او بابين، إنما اقتبس مئات النصوص، ولعل كثرة النصوص التي اقتبسها من التاريخ الكبير تدل على مدى عناية الدارقطني بهذا الكتاب واهتمامه البالغ به، ويعتبر التاريخ الكبير للبخاري من أهم موارد الدارقطني في كتابه المؤتلف والمختلف. اهـ.

والحديث عن التاريخ الكبير للبخاري يطول، وإنما قصدت مما مضى بيان شيء يسير من اهتمام العلماء به، وهذا الاهتمام لم ينقطع على مر العصور، وفي عصرنا توجهت أنظار الباحثين إلى هذا الكتاب العظيم للقيام باستخراج ما فيه من علوم وفنون وتقريبه لطلبة العلم، والدراسات الجامعية عليه كثيرة، ذُكِرَ بعضها في بحث بعنوان: منهج الإمام البخاري في كتابه «التاريخ الكبير»، نُشِرَ على موقع الجمعية العلمية السعودية للسنة النبوية، وهو بحث نافع جداً، وكذا في ملتقى أهل الحديث بحث بعنوان: فوائد حول التاريخ الكبير للإمام البخاري، وقد استفدت من كلا البحثين في إيراد بعض ما أوردته، ومن أراد الزيادة فعليه الرجوع إلى ما كُتِب فيهما.

(١) قال ابن عدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وقد بيَّنت مراد البخاري أنه يذكر كُلَّ راو، وليس مراده أنه ضعيف أو غير ضعيف، وإنما يريد كثرة الأسامي ليذكر كل من روى عنه شيئاً، كثيراً أو قليلاً وإن كان حرفاً. انظر: الكامل في الضعفاء (٧٨٧/٢). وقال أبو عبد الله الحاكم في كتابه المدخل إلى الصحيح (١١١): وأخبرني فقيه من فقهائنا عن أبي علي الحسين بن محمد الماسرجسي رحمنا الله وإياه أنه قال: قد بلغ رواة الحديث في كتاب التاريخ لمحمد بن إسماعيل قريباً من أربعين ألف رجل وامرأة.

والظاهر أن كلام الحاكم هذا هو الذي جعل الكتَّاني في الرسالة المستطرفة (١٢٨) يقول في وصفه للتاريخ الكبير: جمع فيه أسامي من روى عنه الحديث من زمن الصحابة إلى زمنه فبلغ عددهم قريبا من أربعين ألفا بين رجل وامرأة وضعيف وثقة.

وقال العلَّامة اليماني: وكأنه حاول استيعاب الرواة من الصحابة فمن بعدهم إلى طبقة شيوخه. انظر مقدمته على الجرح والتعديل (١/ط).

علل ما أُعلَّ من أحاديثهم، وهو من أجمع كتب هذا الفن، وأغمضها، بحيث شبهه بعض أئمة الحديث بالسحر[١]، بل نُقل عن البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن غموض كتابه هذا يُعجز بعض مشايخه[٢]، وفي كتابه هذا يظهر جلياً ميول البخاري للغموض بدلاً من التصريح[٣]، ولهذا صار كتابه أشبه ما يكون بالألغاز.

## ٩ ـ التفسير الكبير.

ذكره محمد بن أبي حاتم الورَّاق ضمن خبر، جاء فيه: ورأيته استلقى على قفاه يوماً ونحن بفربر في تصنيف **التفسير**، وكان أتعب نفسه في ذلك اليوم في كثرة إخراج الحديث، فقت له: يا أبا عبد الله سمعتك تقول يوماً: إني ما أتيت شيئاً بغير علم قط منذ عقلت، فأي علم في هذا الاستلقاء؟ فقال: أتعبنا أنفسنا في هذا اليوم، وهذا ثغر من الثغور خشيت أن يحدث حدث من أمر العدو فأحببت أن أستريح وآخذ أُهبة ذلك، فإن غافصنا العدو كان بنا حراك[٤].

---

(١) قائل هذه المقولة هو الإمام إسحاق بن راهويه، وذلك حينما دخل بالكتاب على الأمير عبد الله بن طاهر فقال: أيها الأمير ألا أريك سحراً؟ قال: فنظر فيه عبد الله بن طاهر فتعجب منه وقال: لست أفهم تصنيفه. انظر: تاريخ بغداد (٢/٣٢٥).

(٢) فهو القائل: لو نشر بعض أستاذي هؤلاء لم يفهموا كيف صنفت كتاب التاريخ ولا عرفوه. ثم قَالَ: صنفته ثلاث مرات. انظر: تاريخ بغداد (٢/٣٢٥).

(٣) قال العلامة عبد الرحمن المعلمي في مقدمته على موضح أوهام الجمع والتفريق (١/١٤): هذا وللبخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ ولوع بالاجتزاء بالتلويح عن التصريح، كما جرى عليه في مواضع من جامعه الصحيح، حرصاً منه على رياضة الطالب واجتذاباً له إلى التنبه والتيقظ والتفهم. اهـ.

(٤) أخرجه الخطيب في تاريخه (٢/٣٣٢ ـ دار الغرب)، وعنه ابن عساكر في تاريخه (٥٢/٧١).

وذكره الحافظ ابن حجر، فقال[1]: وَمن تصانيفه أَيْضا: الْجَامِع الْكَبِير ذكره ابن طَاهِر والمسند الْكَبِير **وَالتَّفْسِير الْكَبِير** ذكره الْفربرِي.

وكذا قام السيوطي بنسبة هذا الكتاب إليه[2].

**١٠ ـ الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله** ﷺ **، وسننه وأيامه.**

تم إفراد الحديث عنه في فصل سابق، تحت عنوان: صحيح البخاري.

**١١ ـ الجامع الكبير.**

مر معنا قول الحافظ ابن حجر[3]: وَمِن تصانيفه أَيْضاً **الْجَامِع الْكَبِير**، ذكره ابن طَاهِر.

**١٢ ـ خلق أفعال العباد[4].**

---

(١) مقدمة الفتح (٤٩٢).

(٢) تدريب الراوي (٢/٨٨٤).

(٣) مقدمة فتح الباري (٤٩٢) وقد قال العلامة عبد السلام المباركفوري في كتابه سيرة الإمام البخاري (١/٢٩٠): ولم نطَّلع على تفاصيله أيضاً، ولم أعرف وجود أي نسخة منه، واكتفى صاحب كشف الظنون بذكر هذا القدر. اهـ.
وقد نقل محقق الكتاب الدكتور عبد العليم البستوي عن العلامة عبيد الله الرحماني قوله فيما يتعلق بنسخه: كانت نسخة قلمية كاملة بخط الحافظ ابن كثير للجامع الكبير في مكتبة المخطوطات في دار العلوم بألمانيا قبل الحرب العالمية الثانية، ندعو الله أن تكون هذه المكتبة محفوظة.

(٤) ألَّفه في مرحلة متأخرة من حياته، بعد الفتنة التي حصلت في شعبان (٢٥٢هـ) بين بعض أهل الحديث والمتشعبة من فتنة القول بخلق القرآن، وقد حدَّث به رَحِمَهُ ٱللَّهُ في السنة الأخيرة من حياته ـ ولعلَّه حدَّث به قبل ذلك، فقد جاء في إسناد المخطوطة السعيدية=

**١٣ ـ رفع اليدين في الصلاة**[(١)].

**١٤ ـ الضعفاء.** قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ[(٢)]: يرويه عنه أبو بشر

---

= (الأصل) و(ت): حدثنا أبو عبد الله محمد بن يوسف الفربري قال: حدثنا أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الإمام رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ سنة ست وخمسين ومائتين. انظر لما مضى: مقدمة تحقيق خلق أفعال العباد (١/٨٤ ـ دار أطلس الخضراء) وهي أجود طبعات الكتاب، بدراسة وتحقيق: فهد بن سليمان الفهيد.

(١) وهو مؤلف في مسألة قد اشتهر الخلاف فيها بين أهل الحديث وأصحاب الرأي، حتى وصل الأمر عند بعض المنكرين إلى الحكم ببطلان صلاة من رفع يديه عند الركوع والقيام منه! وكثرت التآليف فيها من الفريقين، وقد قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مقدمة كتابه هذا: الرد على من أنكر رفع الأيدي في الصلاة عند الركوع، وإذا رفع رأسه من الركوع، وأبهم على العجم في ذلك تكلفًا لما لا يعنيه فيما ثبت عن رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من فعله وقوله، ومن فعل أصحابه وروايتهم كذلك، ثم فعل التابعين واقتداء السلف بهم في صحة الأخبار بعض الثقة عن الثقة من الخلف العدول رحمهم الله تعالى، وأنجز لهم ما وعدهم، على ضغينة صدره وحرجة قلبه نفارًا عن سنن رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، مستحقا لما يحمله استكبارًا وعداوةً لأهلها؛ لشوب البدعة لحمه وعظامه ومخه، وأنسته باحتفال العجم حوله اغترارًا، إلى آخر كلامه رَحِمَهُ ٱللَّهُ. انظر: رفع اليدين (١٩) وتعليق العلامة بديع الدين الراشدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ بهامش الكتاب.

ومما يحسن التنبيه عليه فيما يتعلق بهذا الكتاب وبالكتاب الآخر المتعلق بالقراءة خلف الإمام ـ الآتي قريباً ـ، أن كليهما طبع بغير اسمه الذي وضع له، نَبَّه على ذلك فضيلة الدكتور عبد المجيد محمود في كتابه: الاتجاهات الفقهية عند أصحاب الحديث في القرن الثالث الهجري حيث قال (ص٥٨٠): وقد سُمِّي كتاب البخاري الذي عالج هذه المسألة: قرَّة العين برفع اليدين في الصلاة، وهو مطبوع على هامش كتاب: خير الكلام في القراءة خلف الإمام، بالمطبعة الخيرية بمصر سنة١٣٢٠هـ. ويتضح من عنواني الكتابين أنهما ليسا من صنع البخاري، لما فيهما من السَّجْع المتكلف، كما أنهما ليسا كبيرين، وإنما هما جزءان صغيران. أهـ.

(٢) مقدمة فتح الباري (٤٩٢) وذكر ذلك أيضاً: القسطلاني في إرشاد الساري (١/٣٦)،=

محمد بن أحمد بن حماد الدولابي، وأبو جعفر مسبح بن سعيد، وآدم بن موسى الخواري.

قلت: وقد نَصَّ بعض أهل العلم على أن للإمام البخاري كتابين في الضعفاء[1]، واصطلحوا على التفريق بينهما بأن أحدهما يطلق عليه الضعفاء الكبير، والثاني الضعفاء الصغير.

**١٥ ـ العلل**. ذكره أبو القاسم بن منده، حيث يرويه عن محمد بن

---

= وممن يروي هذا الكتاب بإسناده إلى أبي جعفر مسبح بن سعيد إلى البخاري: ابنُ خير الإشبيلي، حيث ذكر سنده إليه في فهرسته (٢٠٧) لكنه بعد أن سماه: الضعفاء والمتروكين للبخاري قال: وهو التاريخ الصغير له. اهـ. وهو غريب، إذ لم يقل أحد بهذا من أهل العلم غير ابن خير، والله أعلم، وقد سبقت الإشارة إلى تسمية ابن خير هذه في حديثنا عن التاريخ الصغير، فاقتضى التنويه.

(١) فمن ذلك على سبيل المثال ما قاله الحافظ المزي رَحِمَهُ ٱللَّهُ عند حديثه عن الكتب التي لم يذكر رجالها في كتابه تهذيب الكمال، حيث قال (١/١٥١): ومنها ما وقفت عليه ولم أكتب منه شيئا، إما لكونه ليس من غرض كتابنا هذا، أو لكونه ليس فيه إسناد، نحو: تاريخ البخاري الكبير، وتاريخه الأوسط، وتاريخه الصغير، ونحو: كتابي الضعفاء، له. اهـ.
قلت: ومع ذلك فقد ذكر الحافظ المزي كتاب الضعفاء الكبير للبخاري في مواطن من كتابه تهذيب الكمال، فمن ذلك قوله في ترجمة أحمد بن سفيان النسائي (١/٣١٩): روى عنه:... ومحمد بن إسماعيل البخاري في كتاب الضعفاء الكبير. وقال نحو ذلك في (١٤/٢٧٨)، وقال في (٢٤/٣٩١): وقال البخاري في كتاب «الضعفاء الكبير»: قال محمد بن إدريس: حدثنا عبد الله بن صالح بن مسلم، قال: أخبرنا إسرائيل، عن خالد العبد، عن محمد بن المنكدر، عن جابر، قال: قال النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «خياركم من قصر الصلاة في السفر وأفطر»، وعن موسى عن مبارك بن فضالة قال: رأيت خالداً العبد عند الحسن.

عبد الله بن حمدون عن أبي محمد عبد الله بن الشرقي عن الإمام البخاري[1].

(١) ذكر ذلك الحافظ ابن حجر في مقدمة فتح الباري (٤٩٣)، وقال في المعجم المفهرس (برقم ٥٨٢) بعد أن ذكر هذا الكتاب: قرأته على مريم بنت الأذرعي بسندها إليه وأجازتني سائره بروايتها عن يونس بن أبي إسحاق عن أبي الحسن ابن المقير عن أبي الفضل بن ناصر عن أبي القاسم بن أبي عبد الله بن منده أنبأنا أبو سعيد محمد بن عبد الله بن حمدون أنبأنا أبو محمد عبد الله بن محمد بن الحسن الشرقي أنبأنا البخاري به.
وذكره أيضاً: القسطلاني في مقدمة إرشاد الساري (٣٦/١).
ومما يتعلق بموضوع العلل، **أُحب أن أنبه هنا على تهمة مُشينة مَهينة ألصقت بالإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ**، ذكرها الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ وقام بإبطالها، فقام المدعو الميلاني باقتطاع الجزء المتعلق بالشبهة، ولم يذكر للقارئ مصدرها، ثم تغافل عن نقل الجزء الثاني المتصل بها، وهو إبطال الحافظ ابن حجر لهذه الشبهة، وهو ناقل لها من الحافظ ابن حجر، لا مصدر لها إلا كتابه، فهل رأى القارئ المنصف تَدَيُّناً وصدقاً يشابهان تدين وصدق هذا الميلاني؟!
وها هي الشبهة وإبطالها من كلام الحافظ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، حيث قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تهذيب التهذيب (٥٤/٩): وقال مسلمة في الصلة: كان ـ أي الإمام البخاري ـ ثقة جليل القدر عالماً بالحديث، وكان يقول بخلق القرآن فأنكر ذلك عليه علماء خراسان، فهرب ومات وهو مستخف، قال: وسمعت بعض أصحابنا يقول: سمعت العقيلي: لما ألف البخاري كتابه الصحيح عرضه على ابن المديني ويحيى بن معين وأحمد بن حنبل وغيرهم، فامتحنوه وكلهم قال: كتابك صحيح إلا أربعة أحاديث. قال العقيلي: والقول فيها قول البخاري وهي صحيحة. قال مسلمة: وألَّف علي بن المديني كتاب العلل، وكان ضنيناً به، فغاب يوما في بعض ضياعه، فجاء البخاري إلى بعض بنيه ورغبه بالمال على أن يرى الكتاب يوماً واحداً فأعطاه له، فدفعه إلى النساخ فكتبوه له ورده إليه، فلما حضر عليٌّ تكلم بشيء فأجابه البخاري بنص كلامه مراراً ففهم القضية واغتم لذلك، فلم يزل مغموماً حتى مات بعد يسير، واستغني البخاري عنه بذلك الكتاب، وخرج إلى خراسان ووضع كتابه الصحيح فعظم شأنه وعلا ذكره، وهو أول من وضع في الإسلام كتابه الصحيح فصار الناس له تبعاً بعد ذلك. =

. . . . . .

= قلت ـ أي الحافظ ـ: إنما أوردت كلام مسلمة هذا لِأُبَيِّنَ فساده، فمن ذلك إطلاقه بأن البخاري كان يقول بخلق القرآن وهو شيء لم يسبقه إليه أحد، وقد قدمنا ما يدل على بطلان ذلك، وأما القصة التي حكاها فيما يتعلق بالعلل لابن المديني فإنها غَنِيَّة عن الرد لظهور فسادها، وحسبك أنها بلا إسناد، وأن البخاري لما مات عليٌّ كان مقيماً ببلاده، وأن العلل لابن المديني قد سمعها منه غير واحد غير البخاري، فلو كان ضنيناً بها لم يخرجها، إلى غير ذلك من وجوه البطلان لهذه الأخلوقة، والله الموفق. أهـ.

قلت: وكلام الحافظ على اختصاره، يفي بالمطلوب في رد هذه التهمة السخيفة للإمام البخاري رَحِمَهُمَاٱللَّهُ، بل يقال: إن الحافظ لو لم يرد عليها، لكانت هذه الشبهة البائسة تنادي على نفسها بالرد والبطلان، ومع ذلك فهذا لا يعفي الميلاني الصادق!! من عدم عزو هذه الشبهة إلى مصدرها، أم أنه مطمئن غاية الاطمئنان إلى أنه مكانته عند أتباعه وصلت إلى أنه لا يسأل عن مصدر نقله، وهم يُسألون؟!

وبقي من توابع التعليق على هذه الشبهة أن نعرِّج قليلاً على بعض ما جاء في ترجمة مسلمة رَحِمَهُٱللَّهُ، حتى يقف القارئ الكريم على مقادير الأمور، فعند النظر فيما ترجم به العلماء لمسلمة، نجد أنه على علو مكانته، فإن بعض النقاد لم يحمَدوا عليه بعضَ الأمور، والحافظ ابن حجر كان قد ترجمه في اللسان تبعاً للذهبي الذي ذكره في الميزان، إلا أنَّ الحافظ قام برد ما رمي به، وإليك التفصيل في ذلك، فقد ترجم له ابن الفرضي في تاريخه (١٦٣/٢) ترجمة طويلة نسبياً، وكان مما قاله فيه: وسمعت من ينسبه إلى الكذب، وسألت محمد بن أحمد بن يحيى القاضي عنه، فقال لي: لم يكن كذاباً، ولكن كان ضعيفَ العقل، وكان مسلمة صاحبَ رقى ونيرنجات.

ونقل عنه ذلك ـ إلا الجملة الأخيرة المتعلقة بالرقى والنيرنجات: الحافظُ الذهبي في تاريخه (٦٣/٨) وسيرِ أعلام النبلاء (١١٠/١٦)، وقال في ميزان الاعتدال (١١٢/٤): كان في أيام المستنصر الأموي. ضعيف. وقيل: كان من المشبهة. ونحوه في كتاب المغني في الضعفاء (٦٥٨/٢).

وأما الحافظ ابن حجر فقد ذكر ما قاله الحافظ الذهبي في الميزان، ثم تعقَّبه بقوله: هذا=

**١٦ ـ الفوائد**. ذكره الإمام الترمذي في جامعه، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[(١)]: وقد رواه غير واحد من كبار أهل الحديث عن أبي كريب، بهذا الحديث. وسمعت محمد بن إسماعيل، يحدث بهذا عن أبي كريب، ووضعه في كتاب **الفوائد**.

وقد ذكره الحافظ ابن حجر[(٢)] اعتماداً منه على كلام الإمام الترمذي هذا.

**١٧ ـ القراءة خلف الإمام**[(٣)]. وهو من رواية محمود بن إسحاق

---

= رجل كبير القدر، ما نسبه إلى التشبيه إلَّا من عاداه، وله تصانيف في الفن، وكانت له رحلة لقي فيها الأكابر، قال أبو جعفر المالقي في تاريخه: فيه نظر. ومما جاء في ترجمته في اللسان أيضاً: أنه جمع تاريخاً في الرجال، شرط فيه أن لا يذكر إلا من أغفله البخاري في تاريخه، وهو كثير الفوائد، في مجلد واحد. اهـ المراد نقله من لسان الميزان (٦١/٨).
ومع ما جاء عنه من سعة رحلته وكثرة فوائده، إلا أن أهل العلم لم يقبلوا تفرداته في الحكم على الرجال، وفي هذا يقول العلَّامة المعلمي اليماني: وأما محمَّد بن مسلمة فقد جعل الله لكي شيء قدراً، حَدُّه أن يقبل منه توثيق من لم يجرحه من هو أجلُّ منه، ونحو ذلك، فأما أن يعارَض بقوله نصوصَ جمهور الأئمة فهذا لا يقوله عاقل. انظر: التنكيل (٦٧٦/٢).

(١) سنن الترمذي (٩٧/٦ ـ بشار).

(٢) هدي الساري (٤٩٢)، ونقل كلام الحافظ السابق: المباركفوري في تحفة الأحوذي (١٦٨/١٠)، هذا وقد اعتمد كلام الإمام الترمذي السابق أيضاً: السيوطي في تدريب الراوي (٨٨٤/٢) وحاجي خليفة في كتابه: كشف الظنون (١٤٤٨/٢)، وقال العلَّامة عبد السلام المباركفوري بعد ذكره لهذا الكتاب: ولكننا لم نستطع أن نعلم ما هي الفوائد التي أودعها إمام المحدثين في كتاب الفوائد، والغالب أنه جمع فيه تلك النكات الحديثية التي تتعلق بعلل الحديث. انظر: سيرة الإمام البخاري (٣٠١/١).

(٣) مطبوع متداول، أَلَّفه رَحِمَهُ ٱللَّهُ للرد على من قال بصحة صلاة من لم يقرأ بفاتحة الكتاب فيها، وكان من ضمن ما قاله البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه هذا (ص٧): وتواتر الخبر عن=

الخزاعي، آخر من حدث عنه ببخارى، كما ذكر ذلك الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ(١).

= رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لا صلاة إلا بقراءة أم القرآن» وقال بعض الناس: يجزيه آيةً آيةً في الركعتين الأوليين بالفارسية، ولا يقرأ في الأخريين، وقال أبو قتادة: كان النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «يقرأ في الأربع»، وقال بعضهم: إن لم يقرأ في الأربع جازت صلاته، وهذا خلاف قول النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب». اهـ.

وقد ذكر فضيلة الدكتور عبد المجيد محمود مَحاوِر هذا الكتاب، ولخَّص طريقة مناقشة الإمام البخاري لمخالفيه بذكر بعض أقوال الإمام وإلزاماته لخصومه، وكان فضيلة الدكتور قد صنع ذلك أيضاً مع كتاب الإمام البخاري الآخر: رفع اليدين، ثم انتهى فضيلة الدكتور بقوله: هاتان هما المسألتان اللتان أفردهما البخاري بالتأليف، ومن هذا التلخيص الذي قدَّمنا يتبين فيه قدر غير قليل من العلاقة غير الودية بين أهل الحديث وأهل الرأي، مما فصَّلناه في غير هذا المكان، كما يكشف هذا التلخيص عن براعة البخاري في المناقشة، ويؤكد تمكنه من الأخبار ومعرفته بعللها، وطريقته في إلزام الخصوم وبيان تناقضهم. اهـ. من كتابه النافع: الاتجاهات الفقهية عند أصحاب الحديث في القرن الثالث الهجري (٥٩٧).

(١) هدي الساري (٤٩٢) وهو الذي روى عنه أيضاً كتاب رفع اليدين في الصلاة كما في كلام الحافظ ابن حجر هذا، والنص على أن محمود المذكور هو آخر من روى عن البخاري، ذكره قبل الحافظ ابن حجر: الحافظُ الخليلي في كتابه الإرشاد (٩٦٨/٣) حيث قال: ومحمود هذا آخر من روى عن محمد بن إسماعيل أجزاء ببخارى ومات محمود سنة اثنتين وثلاثين وثلاثمائة. أهـ.

ولم أر من أفرده بترجمة، لكن روايته للكتابين اعتُمِدت من قبل الحفاظ، وانتشرت في الأمصار، وكان من أشهر من روى عنه الكتابين، أبو نصر الملامحي، الذي حدث بهذين الكتابين عن محمود بن إسحاق ببغداد، كما في الأنساب للسمعاني (٤٢٢/٥) وسير أعلام النبلاء (٨٧/١٧) وزاد: بأنه حدث بهما أيضاً في نيسابور. وترجمه أيضاً: في العبر (٦١/٣). =

١٨ ـ **الكنى**[(١)]. رواه عنه محمد بن إبراهيم بن شعيب المعروف

= وقد رأيت للكوثري كلاماً يسعى فيه للطعن في محمود بن إسحاق وتلميذه أحمد بن محمد بن الحسين الرازي، وما ذلك إلا لأن الخطيب البغدادي روى خبراً من طريقهما؛ لم يرُق للكوثري، فقال من غير تَحَرُّج: لا نثق بالقوَّاس ـ أي محمود ابن إسحاق ـ وصاحبه! فتصدى المعلمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ للرد عليه قائلاً في كتابه التنكيل (٤٧٥/١): إذا كان أهل العلم قد وثَّقوهما وثبَّتوهما، ولم يتكلم أحد منهم فيهما، فماذا ينفعك أن تقول: لا نثق بهما؟ ومحمود هو صاحب الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، روى عنه جزء رفع اليدين وجزء القراءة خلف الإمام، وهو آخر من روى عنه ببخارى كما في مقدمة الفتح. اهـ. المقصود من كلام المعلمي اليماني رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

(١) طبع الكتاب ملحقاً بالتاريخ الكبير على أنه جزء منه، والظاهر أنه كتاب مستقل، قال أبو عبد الله محمود الحداد في وصفه لكتاب الكنى: قيل: إنه جزء من التاريخ الكبير، وما أظنُّ ذلك صحيحاً، فراويه غير راوي التاريخ، وإفراد الكنى في كتاب معروف عند المحدثين. انظر: فهرس مصنفات الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ص٣١). وانظر أيضاً: مقدمة تحقيق التاريخ الأوسط (٤٦/١)، وأما العلامة اليماني رَحِمَهُ ٱللَّهُ فقد قال في خاتمة كتاب الكنى الملحق بتاريخ البخاري: ولكن الذى تبين لنا بإمعان النظر، أن هذا الجزء المشتمل على الكنى تأليف البخاري قطعاً، وأنه إن لم يكن قطعة من التاريخ فهو تتمة له، فإن ابن أبي حاتم مع اقتفائه في ترتيب كتابه أثر البخاري في التاريخ غالباً قال في أواخره: «باب ذكر من روى عنه العلم ممن عرف بالكنى ولا يسمى». ثم اقتفى في الترتيب أثر البخاري في هذا الجزء غالباً وربما سماه كقوله «أبو المعلى بن رؤبة» كذا قال البخاري.. ثم ذكر المعلِّمي أن ابن عبد البر قد نقل أيضاً من كتاب البخاري هذا، وذلك في كتابه الاستيعاب، وكذا فعل الحافظ ابن حجر في كتبه، لكن صنيع الحافظ في نقله يظهر تارة أنه ينقل من الكتاب مباشرة، وتارة أخرى أنه ينقل بواسطة أبي أحمد الحاكم، مما جعل العلَّامة اليماني يقول: ويظهر من مواضع في كلامه أنه وقف على هذا الكتاب، وفى مواضع إنما ينقل عنه بواسطة كتاب الكنى للحاكم أبي أحمد كأنه كان في نسخته نقص. اهـ من الكنى (٩٤ ـ ٩٥) وانظر لما مضى: مقدمة تحقيق كتاب الأسامي والكنى للحاكم، د. يوسف الدخيل (٦٠/١ت) فقد نقل الخلاف=

بالغازي[1]، وقد أخذ عنه كل من جاء بعده وألَّف في باب الكنى، كأبي أحمد الحاكم، وابن عبد البر وابن ماكولا وغيرهم[2].

وأشهر من نقل عن هذا الكتاب، بعد الإمام مسلم، هو أبو أحمد الحاكم، كونه أَلَّف كتاباً مستقلاً في الكنى، ولعلَّه أيضاً من أكثرهم نقلاً عنه، سواء من كتاب البخاري هذا أو من غيره[3]، وكان أبو أحمد الحاكم يتعقب

---

= في تبعية أو استقلال كتاب الكنى عن التاريخ الكبير، وكذا ينظر: تحقيق د. عبد العليم البستوي لكتاب سيرة الإمام البخاري (١/٣٠١ت).

(١) ترجمه أبو بكر الإسماعيلي في معجم شيوخه (١/٤٧٧) ذاكراً حديثاً من روايته عنه، وابن منده في فتح الباب (ص٢٤٦) قائلاً: محمد بن إبراهيم بن شعيب الطبري يعرف بالغازي، حدث عن عمرو بن علي ومحمد بن حميد، ثنا عنه إبراهيم ابن رجاء النيسابوري وكناه أبو الحسين.
وترجمه أيضاً السمعاني في نسبة الغازي فقال: الغازي: بفتح الغين المعجمة وكسر الزاي، هذه النسبة إلى الغزو والجهاد مع الكفار. والمشهور بهذه النسبة أبو الحسين محمد بن إبراهيم بن شعيب الطبري الغازي من أهل طبرستان، يروي عن عمرو بن علي، روى عنه الحاكم أبو أحمد الحافظ وأبو سعيد الخليل بن أحمد السجزي وأبو عمرو بن حمدان. انظر: الأنساب (٤/٢٧٥)، وسبقه إلى ترجمته ابن ماكولا في الإكمال (٧/١٣٢) بنحو من هذه الترجمة، وقال عنه الذهبي في تذكرة الحفاظ (٢/٧٦٠): الحافظ الصدوق الرحال.. أحد الثقات. وقال في السير (١٤/٤٠٧): الإمام الثقة الحافظ.

(٢) انظر في هذا مقدمة تحقيق التاريخ الأوسط (١/٤٦) فقد ذكر من قام بالنقل من كتاب الكنى، ومواطن ذلك من كتبهم.

(٣) قال د. يوسف الدخيل في تحقيقه لكتاب الأسامي والكنى (١/١١٣) في الفصل الذي عقده للحديث عن موارد أبي أحمد الحاكم عند ذكره للإمام البخاري: وهو من أكثر عنه أبو أحمد واعتمد عليه كثيراً، إذ نقل عنه أكثر من خمسمائة نص، وذلك في جميع كتبه التي في الرجال لا سيما التاريخ الكبير، وهو وإن لم يصرح بذلك إلا أن طبيعة النقولات ومطابقتها تدل على ذلك هو يأخذها بواسطة مشائخه عنه،... إلى آخر كلامه.

الإمام البخاري أحياناً، دون الانتقاص من منزلته أو منزلة كتابه، وفي الوقت نفسه يبين مدى استفادة سائر العلماء من كتابه، فقد قال في ترجمة عبد الله بن الديلمي أبو بسر[1]: وقال البخاري ومسلم فيه: أبو بشر بشين معجمة، ثم قال الحاكم: وكلاهما أخطأ في علمي إنما هو أبو بسر، وخليق أن يكون محمد بن إسماعيل مع جلالته ومعرفته بالحديث اشتبه عليه، فلمَّا نقله مسلم من كتابه تابعه على زَلَّته، ومن تأمَّل كتاب مسلم في الأسماء والكنى علم أنه منقول من كتاب محمد بن إسماعيل حذو القُذَّة بالقُذَّةِ، حتى لا يزيد عليه فيه إلا ما يسهل عده، وتجلَّد في نقله حق الجلادة إذ لم ينسبه إلى قائله، وكتاب محمد ابن إسماعيل في التاريخ كتاب لم يُسبق إليه، ومن ألَّف بعده شيئاً من التاريخ أو الأسماء والكنى لم يستغن عنه، فمنهم من نسبه إلى نفسه كأبي زرعة وأبي حاتم ومسلم، ومنهم من حكاه عنه، فالله يرحمه، فإنه الذي أَصَّل الأصول.اهـ

**١٩ ـ المبسوط.**

نسبه للإمام البخاري: الخليليُّ في كتابه الإرشاد، وذلك في ترجمته لمهيب بن سليم أبي حسان، حيث قال عنه[2]: بخاري، ثقة، متفق عليه،

---

(١) قاله في كتابه الأسامي والكنى (٢/٢٧٣ ـ ٢٧٤) وقد وقع في النص المطبوع تصحيفات كثيرة، يكفي في تصور سوئها قوله بدلاً من محمد بن إسماعيل: محمد بن عقيل! وقد قمت بتصحيح النقل من طبقات الشافعية (٢/٢٢٥) للسبكي. **وانظر في توجيه عبارة أبي أحمد الحاكم: تعليق العلامة اليماني في خاتمة تحقيقه للكنى للبخاري (٩٧).**

(٢) الإرشاد (٣/٩٧٣)، وذكره أيضاً الحافظ ابن حجر في مقدمة فتح الباري (٤٩٢)، ونقل الحافظ في كتابه تغليق التعليق (٥/٤٢٠) عن ابن طاهر كلاماً طويلاً في وصف جمع الإمام البخاري للحديث، يهمنا منه هنا قوله في وصف الكتاب: كان البخاري عمل قبل كتاب الصحيح كتاباً، يقال له المبسوط، وجمع فيه جميع حديثه على الأبواب، ثم نظر=

مكثر عن محمد بن إسماعيل البخاري، روى عنه **المبسوط**، وكتبًا أخرى لم يروها غيره.

**٢٠ ـ مشيخة البخاري**. قال الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ[(١)]: وذُكِر أنّه سَمِعَ من ألف نفس. وقد خرّج عنهم «مشيخة» وَحَدَّثَ بها، لم نرها.

**٢١ ـ المسند الكبير**. قال الإمام البخاري في ترجمته لعبد الله بن أبي بكر الصديق رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ[(٢)]: عَبْد اللَّه بْن أَبِي بَكْر الصديق بْن أبي قحافة، وهو عبد الله بن عَبْد الله بْن عثمان التيمي الْقُرَشِيّ، مات قبل عُمَر، كَانَ يختلف إلى النَّبِيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالغار. بيناه فِي المسند[(٣)].

---

= إلى أصح الحديث على ما يرسمه فأخرجه بجميع طرقه.
وكان الحافظ ابن ناصر الدين قد ذكره في ضمن مؤلَّفات البخاري، فقال: كتاب المبسوط الذي جمع فيه كتبه على الأبواب فيما قيل. انظر: تحفة الأخباري (٣٥).
وأختم بذكر ما قاله العلامة عبد السلام المباركفوري فيما يتعلق بهذا الكتاب، إذ يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ولم نعرف شيئاً عن موضوع هذا الكتاب، ولكن الظاهر أنه بسط في هذا الكتاب تلك المسائل الفقهية التي استنبطت من الأحاديث. انظر: سيرة الإمام البخاري (٢٩٩/١) وتعليق د. البستوي، ومنه استفدت العزو إلى ما سبق من المظان، فجزاه الله خيراً، وقد ختم هو تعليقه على كلام المؤلف بنقله عن العلامة عبيد الله الرحماني قوله: كانت توجد نسخة خطية كاملة مكتوبة بخط الحافظ ابن مندة في مكتبة ألمانيا إلى الحرب العالمية الثانية.

(١) تاريخ الإسلام (١٤٠/٦ط الغرب)، ونحوه عند الصفدي في الوافي بالوفيات (١٤٩/٢)، ونقل قول الذهبي السابق بأنه لم يرها.

(٢) التاريخ الكبير (٢/٥).

(٣) لو لم تكن إلا هذه العبارة في إثبات كتاب المسند الكبير للإمام البخاري، لأَمكن القول بأن المقصود من كلامه هو كتابه الصحيح، فهو مُسْنَد باعتبار روايته بالإسناد، بل إن عنوان كتابه الصحيح هو: الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ=

ونسب هذا الكتابَ للإمام البخاري: تلميذُه الفربري[1]، وقال أبو العلا المباركفوري في كلامه على الكتب المؤلفة على المسانيد[2]: ومنها المسند الكبير للإمام محمد بن إسماعيل البخاري صاحب الصحيح، نسخة كاملة من هذا الكتاب مكتوبة بخط الحافظ ابن تيمية، موجودة في الخزانة الجرمينية. اهـ.

وقال العلامة عبد السلام المباركفوري في تعريفه لهذا الكتاب[3]: وقد ذكر هذين الكتابين الفربري، تلميذُ البخاري، ولم نعرف أحوالَهما المفصلة، ولا اطلعنا على وجود نسخة منهما، ولا رواتهما.

**٢٢ ـ الهبة**. قال محمد بن أبي حاتم الوراق[4]: قرأ علينا أبو عبد الله

---

= وأيامه، وقد عُرف إطلاق المسند على الكتب التي تروي الأحاديث المسندة بالمسانيد في إطلاقات المحدثين، كسنن الدارمي التي أطلق البعض عليها اسم المسند، لكن ما سيأتي معنا من نسبة العلماء هذا الكتاب للإمام البخاري، وإطلاع بعضهم على مخطوطته يُضْعِفُ هذا الاحتمال، والله أعلم.

(١) قال الحافظ ابن حجر في ذكره لكتب الإمام البخاري: والمسند الْكَبِير وَالتَّفْسِير الْكَبِير ذكره الْفربرِي. هدي الساري (٤٩٢)، وذكر هذا الكتاب أيضاً: حاجي خليفة في كشف الظنون (١٦٨٤/٢) والكتاني في الرسالة المستطرفة (٦١).

(٢) مقدمة تحفة الأحوذي (٣٣٢). وقال عبيد الله الرحماني: كانت نسخة كاملة مخطوطة من المسند الكبير بخط الإمام ابن تيمية في مكتبة المخطوطات في دار العلوم بألمانيا قبل الحرب العالمية الثانية. انظر: سيرة الإمام البخاري (٢٩٥/١ت).

(٣) سيرة الإمام البخاري (٢٩٥/١).

(٤) ذكره عنه الذهبي في سيره (٤١٠/١٢) ولم أقف على مصدر أقدم منه، وذكره بعده الحافظ في مقدمة الفتح (٤٨٨) ونص عبارته: وَقَالَ ورَّاقه: عمل كتابا في الهبة فيه نحو خمسمائة حديث، وقال: ليس في كتاب وكيع في الهبة إلا حديثان مسندان أو ثلاثة، وفي كتاب ابن المبارك خمسة أو نحوها.
ونقل هذه العبارة بنصها العلامة صديق خان في الحطة (٢٣٣).

كتاب **الهبة**، فقال: ليس في هبة وكيع إلا حديثان مسندان أو ثلاثة، وفي كتاب عبد الله بن المبارك خمسة أو نحوه. وفي كتابي هذا خمس مائة حديث أو أكثر. وعلَّق العلامة عبد السلام المباركفوري بعد ذكره لهذا الخبر[١]: وهكذا فلا مقارنة بين كتاب البخاري وكتابي وكيع وابن المبارك لأن في كتاب وكيع حديثين أو ثلاثة، وفي كتاب ابن المبارك خمسة، بينما كتاب البخاري يشمل خمسمائة حديث، ولم نطلع على أي نسخة لهذا الكتاب أيضاً.

**٢٣ ـ الوحدان**[٢]. قد نقل منه غيرُ واحد من أهل العلم، كابن السكن[٣]، وابن مندة في كتابه في الصحابة[٤]، وأبي نعيم في معرفة الصحابة[٥]، وغيرهم[٦]، لكن قال الحافظ ابن عساكر بعد أن ذكر عزوَ كلٍّ من

---

(١) سيرة الإمام البخاري (١/٢٩٦).

(٢) جمع واحد، كما في القاموس (باب الدال، فصل الواو)، وهو الذي لم يرو عنه إلا راو واحد، عرفه بهذا التعريف الاصطلاحي: الحافظ ابن حجر في كتابه نزهة النظر (ص١٠٠)، فقال: وَقد صَنَّفوا فِيهِ الوُحْدانَ ـ وهومن لم يَرْوِ عنهُ إِلاَّ واحِدٌ، وقال في مقدمة فتح الباري (٤٩٢): وَهُوَ من لَيْسَ لَهُ إِلَّا حَدِيث وَأحد من الصَّحَابَة.

(٣) قال الحافظ في الإصابة (١/١٧٥) في ترجمة أبزى الخزاعي: قال ابن السكن: ذكره البخاريّ في «الوحدان».

(٤) نسب ذلك له الحافظ في مقدمة الفتح (٤٩٢).

(٥) قال في ترجمة مُحَمَّدُ بْنُ شُرَحْبِيلَ الْأَنْصَارِيُّ: مِنْ بَنِي عَبْدِ الدَّارِ ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ فِي الْوُحْدَانِ، وَقَالَ: لَا يَصِحُّ لَهُ صُحْبَةٌ. انظر: معرفة الصحابة (١/١٩٦).

(٦) انظر: مقدمة تحقيق التاريخ الأوسط (١/٤٨) وتخريج الأحاديث المرفوعة المسندة في كتاب التاريخ الكبير (١/٩٤)، وقال العلامة عبد السلام المباركفوري: والغالب أن أحداً لم يؤلف في هذا الموضوع قبل الإمام البخاري. انظر: سيرة الإمام البخاري (١/٢٩٨) وتعليق المحقق الفاضل.

أبي القاسم البغوي وأبي نعيم إلى كتاب الوحدان للبخاري[1]: كذا قالا، ولم يذكره البخاري، ولا له كتاب الوحدان. اهـ. وهذا مما يُشَكِّك في نسبة هذا الكتاب للإمام البخاري، والأمر بحاجة إلى تحرير.

وبقي أن أنبِّهَ في نهاية هذا المطلب، أنه قد نُسب أيضاً للإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعض الكتب، وعند النظر في هذه النسبة يتبين عدم صحتها، فمن ذلك ما قاله فؤاد سزكين في معرض ذكره لمصنفات الإمام البخاري، حيث قال بعد أن عدَّد التواريخ الثلاثة له[2]:

الكتاب السادس: التاريخ في معرفة رواة الحديث، ونقلة الآثار والسنن وتمييز ثقاتهم من ضعفائهم وتاريخ وفاتهم.

الكتاب السابع: التواريخ والأنساب: ثم قال في التعريف به: كتاب تاريخي لا منهج له، يضم بعض التواريخ والشخصيات الهامة. ثم ذكر مكان وجود مخطوطه.

والظاهر أن هذين الكتابين إنما هما أجزاء من التاريخ الأوسط، توهَّم سزكين بكونهما كتابين مستقلين.

كذا، قام فؤاد سزكين بنسبة كتاب سماه التوحيد إلى الإمام البخاري، وذكر أن له نسخة في مكتبة الظاهرية[3].

---

(١) تاريخ دمشق (٤٣/٢٩٩).

(٢) تاريخ التراث العربي (المجلد الأول ـ ص٢٥٧ ـ ٢٥٨)، وقد علَّق صاحب كتاب: فهرس مصنفات الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري بقوله بعد أن ذكر كلام سزكين: والذي أجزم به أنه وهم نتج من عدم اطلاع الرجل على هذه المخطوطات بنفسه، وأكاد أجزم أنها من التاريخ الأوسط. أهـ.

(٣) (٢٥٩) وقد ذكر صاحب كتاب تخريج الأحاديث المرفوعة المسندة في التاريخ الكبير=

**۞ شعره.**

لم ينقل عنه رَحِمَهُ ٱللَّهُ إكثاره من قول الشعر، وإنما نُقلت عنه بعض الأبيات المتفرقة التي تحمل في طياتها معاني جليلة جميلة[1]، فمن ذلك قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ[2]:

اغتنم في الْفَرَاغ فضل رُكُوع ... فَعَسَى أَن يكون موتك بغتة
كم صَحِيح رَأَيْت من غير سقم ... ذهبت نَفسه الصَّحِيحَة فلتة[3]

وقوله كذلك:

خَالق النَّاس بِخلق وَاسع ... لَا تكن كَلْباً على النَّاس تهر[4]

وعنه أيضاً:

مثل الْبَهَائِم لَا ترى آجالها ... حَتَّى تساق إِلَى المجازر تنحر

---

= (٨٩/١)، أن عبد الرحمن بن عبد البر الصعيدي شرح هذا الكتاب المسمى بالتوحيد، وسماه: كفاية المقتصد الحميد على خلاصة التوحيد، ثم قال صاحب كتاب التخريج: ولا أدري أهو كتاب التوحيد، الوارد في الجامع الصحيح، أو خلافه؟ وكان قد نقل في الهامش أن د. أحمد نور سيف كتب إلى الظاهرية يطلب تصوير هذا المخطوط فأفادوه أنه لا يوجد كتاب للبخاري تحت هذا الرقم. أهـ.

(١) ولجمال هذه المعاني، وقوة بيانها، أحببت أن أشرك القارئ الكريم بالاطلاع على هذا الجانب المتعلق بشعره رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ولكي لا تكون الترجمة علمية خالصة، بحيث تشعر القارئ غير المتخصص بنوع من الرتابة والملل.

(٢) طبقات الشافعية الكبرى (٢٣٥/٢).

(٣) وقد علَّق الحافظ رَحِمَهُ ٱللَّهُ على هذين البيتين بقوله: وكان من العجائب أنه هو وقع له ذلك أو قريباً منه كما سيأتي في ذكر وفاته. انظر: فتح الباري (٤٨٢/١).

(٤) قال الفيروزآبادي في القاموس: في باب الراء فصل الهاء تحت كلمة هر: وهر الكلب إليه يهر هراً: وهو صوته دون نباحه من قلة صبره على البرد.

ومما قاله أيضاً رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

إن تبــق تفجــع بالأحبــة كلهــم  فنــاء نفســك لا أبــا لــك أفجـع[1]

## ۞ فقه الإمام البخاري:

تنازع البخاري ثلاثة مذاهب، كُلُّهم زعم بأن البخاريَّ منهم، فأمَّا المذهب الأول، فهو مذهب الحنفية، الذين عدُّوا البخاري منهم كونه تلقى العلم عن بعض العلماء الذين نُسبوا إلى الحنفية، كابن المبارك، وإسحاق بن راهويه، وفي هذا يقول العلامة الكشميري[2]: واعلم أنَّ البخاري مجتهدٌ لا ريب فيه، وما اشتهر أنه شافعي فلموافقته إياه في المسائل المشهورة، وإلَّا فموافقته للإمام الأعظم ليس أقلَّ مما وافق فيه الشافعي، وكونه من تلامذة الحميدي لا ينفع؛ لأنه من تلامذة إسحاق بن راهويه[3] أيضاً وهو حنفي،

---

(١) نقل البيت الأخير عنه الذهبي في سير أعلام النبلاء (٢٢٩/١٢) وكان البخاريُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ قد قال هذا البيت حينما جاءه خبر وفاة أبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، فلما قرأ الخبر، نكس رأسه، ثم رفع واسترجع، وجعل تسيل دموعه على خديه، ثم أنشأ يقول:.. فذكره.

قال إسحاق بن أحمد بن خلف: ما سمعناه يُنْشِد إلَّا يجئ في الحديث.

وقد نقل الأبيات السابقة كلها التاج السبكي في طبقاته، عن الحاكم أبي عبد الله، ثم علَّق التاج السبكي على الأخير منها بقوله: وهذا أحسن وأجمع من قول القائل:

(وَمــن يعمــر يلــق فــى نَفســه  مَــــا يتمنـــــاه لأعدائـــــه)

وَمن قَول الطغرائى:

(هَـذَا جَـزَاء امـرىء أقرانـه درجـوا  مـن قبلـه فتمنـى فسـحة الْأَجَـل)

انظر: طبقات الشافعية (٢٣٥/٢).

(٢) فيض الباري (٥٨/١).

(٣) هذا ما كان عليه في بدء أمره، ثم أعاد النظر في ذلك، عندما أنشد قصيدة بين يدي=

فَعَدّه شافعياً باعتبار الطبقة ليس بأولى مِنْ عَدِّه حنفياً. اهـ.

وفي هذا أيضاً يقول الكوثري[1]: وكان البخاريُّ نظر في الرأي، وتفقه على فقهاء بخارى من أهل الرأي، وحفظ تصانيف عبد الله بن المبارك صاحب أبي حنيفة، قبل خروجه من بخارى لطلب الحديث، ولقي في رحلته فقهاء العراق حتى اجتهد لنفسه بنفسه.

وادعاه كذلك الشافعية، فقد ترجم له التاج السبكيُّ في طبقاته كما مر معنا، وعلل ذلك بكون أبي القاسم العبادي ذكره، حيث قال التاج[2]: ذكر أَبُو عَاصِم العبادي أَبَا عبد الله فى كِتَابه الطَّبَقَات، وَقَالَ: سمع من الزعفراني وأبي ثَوْر والكرابيسي قلت ـ والكلام للتاج السبكي ـ: وتفقه على الحميدي وَكلهمْ من أَصْحَاب الشافعى. اهـ.

وفي هذا يقول الحافظ ابن حجرعن فقه الإمام البخاري في صحيحه[3]: وَأَمَّا المباحث الفقهيه فغالبها مستمدة من الشَّافِعِي وَأبي عبيد وَأَمْثَالِهِمَا.

---

= عبد الرحمن بن مهدي يذكر فيها مناقب عبد الله بن المبارك رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وكان من ضمن مناقبه في نظر صاحب القصيدة أنه كان عالماً بمذهب أبي حنيفة، وما زال عبد الرحمن بن مهدي يستمع للقصيدة ويبكي من شدة تأثره حتى سمع البيتَ المتعلِّقَ بعلاقة ابن المبارك بمذهب الحنفية، فغضب وأوقف إسحاق بن راهويه عن إتمامها، قائلاً: قَدْ أَفْسَدْتَ الْقَصِيدَةَ. معتبراً أن أكبر ما أُخذ على ابن المبارك هو روايته عن أبي حنيفة، فهذا ما دعى إسحاقَ بنَ راهويه إلى إعادة النظر في الأخذ عن أهل الرأي. انظر القصة بتمامها في كتاب الورع للإمام أحمد برواية المروذي (ص١٣٥ ـ ١٣٦).

(١) شروط الأئمة الستة للحازمي (١٧٠ ـ ضمن مجموع فيه ثلاث رسائل في علم مصطلح الحديث).

(٢) طبقات الشافعية (٢/٢١٤).

(٣) فتح الباري (١/٢٤٣).

وكذا ممن نسب الإمامَ البخاريَّ إلى مذهبه: الحنابلةُ، حيث ترجم له ابن أبي يعلى في كتابه[1]، عاداً له من الذين تلقوا العلم على الإمام أحمد، فرحم الله الجميع.

وتنازُعُ المذاهب الثلاثة في نسبة الإمام البخاري إليهم، لَمِن أوضح الأدلة على بروزه في الفقه وتميُّزُه في ذلك، وقد كان هذا الأمر مستقِرًّا عند من عاصر البخاري، فعباراتهم التي أثنوا فيها على فقهه كثيرة ومتعددة، لكن قبل أن أذكر شيئاً منها أقف مع القارئ الكريم على ما قاله شيخ الإسلام ابن تيمية في فقه أئمة الحديث، جواباً منه على سؤال وجه له في نسبة أهل الحديث للمذاهب الفقهية المتبعة، فقد سئل رَحِمَهُ ٱللَّهُ[2]: هل البخاري؛ ومسلم؛ وأبو داود؛ والترمذي؛ والنسائي؛ وابن ماجه؛ وأبو داود الطيالسى؛ والدارمي والبزار؛ والدارقطني؛ والبيهقي؛ وابن خزيمة؛ وأبو يعلى الموصلي هل كان هؤلاء مجتهدين لم يقلدوا أحدًا من الأئمة؛ أم كانوا مقلدين؟ وهل كان من هؤلاء أحد ينتسب إلى مذهب أبي حنيفة؟ فأجاب بقوله:

الحمد لله رب العالمين، **أما البخاري؛ وأبو داود فإمامان في الفقه من أهل الاجتهاد**، وأما مسلم؛ والترمذي؛ والنسائي؛ وابن ماجه؛ وابن خزيمة؛ وأبو يعلى؛ والبزار؛ ونحوهم؛ فهم على مذهب أهل الحديث ليسوا مقلدين لواحد بعينه من العلماء ولا هم من الأئمة المجتهدين على الإطلاق بل هم يميلون إلى قول أئمة الحديث كالشافعي؛ وأحمد؛ وإسحاق وأبي عبيد؛

(١) طبقات الحنابلة (٢/٢٤٢ ـ العثيمين).

(٢) مجموع الفتاوى (٢٠/٤٠ ـ ٤١)، واجتزأت من السؤال والجواب ما كان متعلقاً ببحثي هنا، وإلا ففي كل من السؤال والجواب تتمة يراجعها من أراد الزيادة.

وأمثالهم. ومنهم من له اختصاص ببعض الأئمة كاختصاص أبي داود ونحوه بأحمد بن حنبل وهم إلى مذاهب أهل الحجاز ـ كمالك وأمثاله ـ أميل منهم إلى مذاهب أهل العراق ـ كأبي حنيفة والثوري ـ. اهـ

وقد كان البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ ذا فقه واسع، ظهر ذلك جليًّا في تبويباته على أحاديث كتابه، ولسعة علمة ودقة فهمه، كان بعض معاصريه يقدمه على أئمة زمانه، فهذا أبو مصعب الزهري راوية الموطأ عن الإمام مالك قال في أحد المجالس[1]: محمد بن إسماعيل أفقه عندنا وأبصر من ابن حنبل، فقال له رجل من جلسائه: جاوزت الحد.

فقال أبو مصعب: لو أدركت مالكاً ونظرت إلى وجهه ووجه محمد بن إسماعيل لقلت: كلاهما واحدا في الفقه والحديث.

ولما دخل رَحِمَهُ ٱللَّهُ البصرة قال شيخُهُ محمدُ بن بشار بندار: دخل اليوم سيد الفقهاء[2].

وهذا يعقوب بن إبراهيم الدورقي يعتبر البخاريَّ فقيهَ هذه الأمة[3].

وهذه ثلاثة نصوص تدل على ما وراءها من تعظيمِ أولئك الأئمة للبخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وإقرارِهم بعلو منزلته في الفقه.

ومن أراد أن يقف على مزيد مما قيل في بيان نباهة الإمام البخاري ودقة فقهه، فليرجع إلى ترجمة الخطيب له في تاريخه، وكذا ما سطره الحافظ

(١) تاريخ بغداد (٢/٣٣٩).
(٢) تاريخ بغداد (٢/٣٢٦).
(٣) تاريخ بغداد (٢/٣٤٢).

الذهبي في سيره، والتاج السبكي في طبقاته، والله الموفِّق والمستعان.

*** ما نُسب للإمام البخاري من القول بحصول الحرمة عن طريق الرضاع من البهائم:**

ومما يتعلق بهذا المطلب، ذكر تهمة سخيفة، رُمي بها الإمام البخاري، لا يدرى أول من أنشأها واتهمه بها، فهذه التهمة بكل وضوح، لا إسناد لها، وهذا كاف في إسقاطها، بل يكفي في ردِّها مجرد ذكرها، إذ أن المرء يستحيى من نسبتها إلى من هو أقل من الإمام البخاري بدرجات، فكيف تُنسب إلى إمام ملأ الدنيا علماً، ما زال العلماء يتعجبون من دقة فهمه، وقدرته على انتزاع الأدلَّة، ومع ذلك نرى للأسف أن بعض العلماء الكبار ذكرها في كتابه، ثم استروح بعض أهل مذهبه إلى نقلها عنه، دون تحقُّق، بل دون أدنى تأمل، ولولا أنها ذُكرت لما ذكرتها، ولنزهت القارئ الكريم عن النظر إليها، وهذه التهمة هي ما ذكرها السَّرَخْسي في كتابه المبسوط[1] قائلاً:

---

(١) (٢٩٧/٣٠). وقد نسب هذه القصة للإمام البخاري غير واحد من الحنفية في كتبهم، حتى قال اللَّكنوي عن إيرادهم لها: وهي حكاية مشهورة في كتب أصحابنا، وسيأتي إيراد تشكيك اللكنوي في ثبوت هذه القصة.

وممن ذكر هذه القصة في كتابه: أكمل الدين البابرتي في كتابه العناية (٤٥٦/٣)، وفخر الدين الزيلعي في كتابه تبيين الحقائق (١٨٦/٢)، والقرشي في الجواهر المضية (١٦٦/١) وتقي الدين الغزي في الطبقات السنية (٣٤٢/١) وكلهم يعزون ذلك إلى شمس الأئمة السرخسي.

وانظر عزيزي القارئ إلى ما خطته يد الكوثري من لمزٍ بالإمام البخاري، وبناء قصور وهمية على هذه التهمة الزائفة الجائرة في حق إمام الدنيا، ونصُّ كلام الكوثري كالآتي: وكان البخاري نظر في الرأي، وتفقه على فقهاء بخارى من أهل الرأي، وحفظ تصانيف=

ولو أن صبيين شربا من لبن شاة أو بقرة لم تثبت به حرمة الرضاع؛ لأن

= عبد الله بن المبارك صاحب أبي حنيفة، قبل خروجه من بخارى لطلب الحديث، ولقي في رحلته فقهاء الفرق حتى اجتهد لنفسه بنفسه، ولما عاد حسده علماء بلده شأن كل من يرتحل للعلم ويعود إلى أهله بالجمِّ منه، حتى أمسكوا له فتوى كان أخطأ فيها، فأخرجوه من بخارى بسببها، فانقلب عليهم وجرى بينه وبينهم ما جرى، كما سبق له مثله مع المحدثين في نيسابور فأخذ يبدي بعضَ تشدُّدٍ نحوهم في كتبه مما هو من قبيل نفثة مصدور، لا تقوم بها الحجة ويرجى عفوها له ولهم سامحهم الله. اهـ كلامه في تعليقه على كتاب شروط الأئمة الخمسة للحازمي (ص١٧٠ ـ ضمن ثلاث رسائل في علوم الحديث).

ومما يدعو لمزيد أسف أن من قام بالعناية بالكتاب وأدرج فيه ما كان الكوثري قد علقه عليه، لم يتعقَّب الكوثريَّ بشيء، ولم يوضِّح ما في كلامه من تجنٍ، وإتهامٍ بالباطل، فلا حول ولا قوة إلا بالله. لا، بل قام هذا المحقق في موضع آخر من كتبه بتقرير هذه التهمة الجائرة والبناء عليها، فقد قال في تعليقه على قواعد في علوم الحديث للتهانوي (٣٨٠): ذكر غير واحد من العلماء أن للبخاري ميلاً وتعصباً على أبي حنيفة، إلى أن قال: فتحامله على أبي حنيفة ثابت لا ريب فيه، ولكن ما سببه؟ فيرى شيخنا العلامة المؤلف هنا ـ أي التهانوي ـ أن انحراف البخاري عن أبي حنيفة منشأه صحبة البخاري لنعيم بن حماد المروزي... إلى أن قال: ويرى شيخنا المحقق الكوثري سبباً آخر لتعصب البخاري على أبي حنيفة.. ثم ذكر قصة أبي حفص الصغير في إخراج البخاري من بخارى لأجل فتوى أخطأ فيها. اهـ.

وللإنصاف؛ فقد رأيت للمحقِّق المذكور في تعليقه على كتاب: الإمام ابن ماجه وكتابه السنن للنعماني (١٢٩)، وعند ذكر النعماني لهذه القصة واصفاً إياها بالمعروفة، عازياً ذكرها للقاضي المالكي الديار بكري في تاريخه الخميس، غافلاً أو متغافلاً عن أن السرخسي الحنفي هو من أوائل من نشرها، إن لم يكن أولَّهم، قال المحقِّقُ المشار إليه: ولكنه ـ أي الدياربكري ـ لم يذكر سندها لا هو ولا غيره، فيما أعلم، ففي نسبتها للبخاري وقفة. اهـ.

ومع أن ما قاله لا يكفي في نسف هذه الخرافة، لكن بالمقارنة بكلامه السابق معنا، يعتبر ما ذكره هنا سماء. والله المستعان.

الرضاع معتبر بالنسب، وكما لا يتحقق النسب بين آدمي وبين البهائم فكذلك لا تثبت حرمة الرضاع بشرب لبن البهائم، وكان محمد بن إسماعيل البخاري صاحب التاريخ ـ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ـ يقول: تثبت الحرمة، وهذه المسألة كانت سبب إخراجه من بخارى، فإنه قدم بخارى في زمن أبي حفص الكبير رَحِمَهُ اللَّهُ، وجعل يفتي، فنهاه أبو حفص رَحِمَهُ اللَّهُ وقال: لست بأهل له، فلم ينته، حتى سئل عن هذه المسألة فأفتى بالحرمة، فاجتمع الناس وأخرجوه.

وقد استبعد الحافظ اللكنوي الحنفي وقوع هذه القصة قائلاً بعد أن بين شهرتها في كتب الحنفية[1]: لكني أستبعد وقوعها بالنسبة إلى جلالة قدر البخاري، ودقة فهمه، وسعة نظره، وغور فكره، مما لا يخفى على من انتفع بصحيحه، وعلى تقدير صحتها فالبشر يخطئ[2].

وممن عرض لهذه المسألة وقام بردها والتشنيع على قائلها: الشيخ عبد الغني عبد الخالق[3] فبعد أن عزا نقل هذا الخبر إلى النَّسَفي في شرحه

(١) الفوائد البهية (١٨ ـ دار المعرفة) ثم ذكر اللكنوي قصة مفادها أن الذي قام بإخراج الإمام البخاري من بخارى إلى بعض رباطات بخارى هو أبو حفص الصغير، وذلك بسبب تبعات مسألة اللفظ في القرآن، معتمدا ـ أي اللكنوي ـ في ذلك على ما جاء في سير أعلام النبلاء للحافظ الذهبي، فانظرها هناك (٦١٧/١٢).

(٢) وهذا الاحتمال مع صحته بالعموم، إلا أنه لا يقال في حقِّ هذا الإمام في هذه المسألة بخصوصها، إذ أن جوابها الصحيح لا يخفى على من له أدنى اطلاع، فكيف بالإمام البخاري، ومع ذلك فجزى الله الحافظ اللكنوي خيراً على دفعه عن الإمام البخاري هذه التهمة الجائرة.

(٣) في كتابه: الإمام البخاري وصحيحه (١٤٠). وقد بين رَحِمَهُ اللَّهُ بأنه لولا أن الشيخ جمال الدين القاسمي رَحِمَهُ اللَّهُ ذكر تلك الفرية وأطال في إبطالها، لما ذكرها في كتابه هذا. =

على المنار، قال: فتلك فرية على البخاري حقيرة، ما أنزل الله بها من سلطان، ولم يقم على صحتها أدنى شبهة أو برهان، وهي فضلاً عن كونها أضعف من الضعف، وأسخف من السخف، لا يملك سامعها المنصف وقارئها المخلص، إلا أن يقطع بكذبها، ويسخرَ من راويها ومُدَوِّنِها، ويترحمَّ على الطائي إذ يقول:

على أنها الأيَّام قد صرن كلها عجائب حتى ليس فيها عجائب

ويتمثل قول المتنبي:

وهبني قلت: هذا الصبح ليل أيعمى العالمون عن الضياء

أو بقول البديع الهمذاني:

تريد على مكارمنا دليلا متى احتاج النهار إلى دليل

ولعمر الحق: إذا كان مثل البخاري في فضله وعلمه واجتهاده وفقهه ليس من أهل الاجتهاد والفقه، ويفتي بهذا الحكم المعلوم بالضرورة بطلانه، والمستلزم تحريم الزواج بين معظم أفراد الأمة: فمن هم المجتهدون؟ وأين هم المتفقهون؟ ومن منهم من لا يفتي بمثله أو بأخطر منه؟! اهـ كلامه رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

قلت: وممن نقل عنه التقليل من إمامة البخاري في الفقه، القاضي أبو الوليد الباجي المالكي، فقد قال ابن المنيِّر[1]: وبلغني عن الإمام أبي الوليد

= وأما الشيخ القاسمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ فقد ذكر هذا الخبر في كتابه الماتع (حياة البخاري) وقام بالرد عليه من تسعة أوجه (من ص٤٨ إلى ص٥٤) أتى فيه على قواعد هذه الفرية، التي يستغرب المرء من استرواح كثير من علماء الحنفية لإيرادها دون أن يسعى واحد منهم إلى إبطالها ـ عدا ما مر معنا من كلام اللكنوي ـ، ولا حول ولا قوة إلا بالله، فيراجع رد الشيخ القاسمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ فإنه نفيس.

(١) المتواري على أبواب البخاري (٣٦).

الباجي أنه كان يقول: يسلم للبخاري في علم الحديث، ولا يسلم له في علم الفقه، ويعلل ذلك بأن أدلته عن تراجمه متقاطعة، ويحمل الأمر على أن ذلك لقصور في فكرته وتجاوز عن حد فطرته.اهـ.

ونقاش هذا الكلام يتم بما يلي:

**أولاً**: لم أجد نَصَّ هذه العبارة من كلام الباجي، بعد بحث في مظانِّ وجودها، وقد صدَّرها ابن المنيِّر بقوله: بلغني، ولم يسندها، ووفاة الباجي كانت في سنة (٤٧٤هـ) ووفاة ابن المنير إنما هي في سنة (٦٨٣هـ) فبينهما أكثر من مائتي سنة، وهذا مما يُظهر عدم معرفتنا بالواسطة التي نقلت كلام الباجي، هذا أولاً.

وأما **ثانياً**: فالذي وجدته من كلام الباجي مما قد يَقْرُب من هذا المعنى، قوله في نهاية مقدمته لكتابه التعديل والتجريح[1]: ومحمد بن إسماعيل البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ وإن كان من أعلم الناس بصحيح الحديث وسقيمه، فليس ذلك من علم المعاني وتحقيق الألفاظ وتمييزها بسبيل، فكيف وقد روى أبو إسحاق المستملي العلة في ذلك وبينها: إن الحديث الذي يلي الترجمة ليس بموضوع لها، ليأتي قبل ذلك بترجمته ويأتي بالترجمة التي قبله من الحديث بما يليق بها. اهـ.

وكان كلام الباجي هذا قد قاله بعد أن نقل عن أبي ذر الهروي ـ وهو شيخه ـ قولَه: ثنا أبو إسحاق المستملي إبراهيم بن أحمد قال: «انتسخت كتاب البخاري من أصله، كان عند محمد بن يوسف الفربري فرأيته لم يَتِمَّ

---

(١) (٣١١/١).

بعد، وقد بقيت عليه مواضع مبيضة كثيرة، منها تراجم لم يثبت بعدها شيئاً، ومنها أحاديث لم يترجم عليها، فأضفنا بعض ذلك إلى بعض»، ومما يدل على صحة هذا القول أن رواية أبي إسحاق المستملي ورواية أبي محمد السرخسي، ورواية أبي الهيثم الكشميهني، ورواية أبي زيد المروزي، وقد نسخوا من أصل واحد، فيها التقديم والتأخير، وإنما ذلك بحسب ما قَدَّر كلُّ واحد منهم في ما كان في طُرَّةٍ أو رُقعةٍ مضافة، أنه من موضع ما فأضافه إليه، ويُبَيِّن ذلك: أنك تجد ترجمتين وأكثر من ذلك متصل ليس بينهما أحاديث، وإنما أوردت هذا لما عُني به أهل بلدنا من طلب معنًى يجمع بين الترجمة والحديث الذي يليها، وتكلُّفهم في تعسف التأويل ما لا يسوغ. اهـ.

وقبل أن أنتقل للإجابة عن الأمر الثاني المتعلق بوفاة البخاري قبل إتمام كتابه، لا بد أن أقوم بإتمام الجواب عن الأمر الأول المتعلِّق بفقه البخاري، فبعد أن تبيَّن بأن عبارة الباجي ليست باللفظ الذي نقله ابنُ المنيِّر، وإنما قال بعد أن ذكر إمامته بالحديث: **فليس ذلك من علم المعاني وتحقيق الألفاظ وتمييزها بسبيل**. أقول: إن كان القاضي الباجي يقصد أن منزلة الإمام البخاري في الفقه دون منزلته في الحديث، فهذا الأمر قد يُسَلَّم له، ففنُّ الإمام البخاري الذي عرف به هو علم الحديث، كما يقال بأن إمامةَ الشافعيِّ إنما هي في الفقه، ولا يعني هذا التقليل من شأنه في غيره من العلوم، بل يُشْهد له بالتقدم والتصدر في علم اللغة والحديث وهكذا، ويُقَدَّم قوله على قول كثير من غيره من أهل العلم، وهذا يَنسحب أيضاً على الباجي نفسِه، فهو قد عُرف بالفقه، وشرحُه على الموطأ من أفضل ما أُلِّف، ومع ذلك فلم ينكر عليه أحد من العلماء تأليفَه في رجال البخاري، ولا رماه أحد بقلة اطلاعه في علم الرجال،

بل انتفعوا بكتابه، وقَدَّموه في بابه، أما إن كان الباجي يقصد أن البخاري لا يعدُّ من الفقهاء، وأنه لم يؤت من دقة الفهم ما يؤهِّلُه أن يكون في مصافِّهم، فهذا كلام مردود، يُستغرب أن يصدر من مثل الباجي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فلقد علم كل من تعامل مع صحيح البخاري ما رُزق به البخاري من دقة الفهم وقوة الاستنباط، وكم أثنى العلماء على من استطاع أن يوفِّق بين ترجمة الباب وحديثه من شُرَّاح كتابه، وكم انتفعوا هم وطلبة العلم والمشتغلون بالحديث من هؤلاء الشرَّاح الذين يسر الله لهم فَهْمَ مراد البخاري، وكما هو معروف من طريقة البخاري في التبويب أن التبويب قد يكون واضح الموافقة لحديث الباب، وفي أحيان أخرى كثيرة يَلُفُّ الغموضُ العلاقةَ بين الترجمة والحديث، فيسعى العلماء الأجلاء لحلِّ هذا الغموض، ويحاولون التوفيق بين الترجمة والباب، واستحسن العلماءُ طريقةَ البخاري هذه في صحيحه، وما اعتادوا الجنوح إلى الغمز من قناة البخاري في الفقه بسبب هذا، فإذا كان الباجي يَعُدُّ هذا الغموض من قلة فقه البخاري، فهذا شيء غريب لا يوافَق أن يصدر من غيره في حقِّ البخاري، فكيف بصدوره من مثل الباجي؟!

وقد يخطر ببال القارئ الكريم الذي يستهجن كلام الباجي ولا يُسيغه أن يورد احتمالاً بأن الباجي قال ما قال لقلة اطلاعه وتعامله مع صحيح البخاري، وهذا ما أدَّى به إلى قول ما قاله في حق الإمام البخاري، وأنا بدوري أستبعد هذا، وتعليلي لهذا الاستبعاد ما عُرف من سعة اطلاع الباجي رَحِمَهُ ٱللَّهُ واشتغاله الخاص برجال البخاري، والله أعلم، ومع ذلك فيبقى ما صدر من الباجي غريباً، لا يليق بمكانة الإمام البخاري، ولا بمكانة الباجي، فرحمة الله عليهما وجمعنا بهما في الفردوس الأعلى.

ولغرابة صدور هذا الكلام من الباجي أَعْرض عن ذكره فضلاً عن الاشتغال بِردِّه، الحافظُ ابن رُشَيْد، فقد قام بنقل الجزء المتعلق بوفاة البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ قبل إتمام كتابه من كلام أبي ذر وزيادة الباجي، وأعرض عن ذكر تقييم الباجي لفقه البخاري، قائلاً بعد نقله ما سبق[1]: **ثم أتبع أبو الوليد هذا الكلام بما كان الواجب عليه تركه**، ثم وَجَّه النقل السابق عن أبي ذر بقوله: إنما وقع للبخاري رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ هذا، لِما كان عليه من النفوذ في غوامض المعاني، والخلوص من مبهماتها، والغوص في بحارها، والاقتناص لشواردها، وكان لا يرضى إلا بدُرَّةِ الغائص وظِبية القانص، فكان رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ يتأنى ويقف وقوف تَخَيُّرٍ لا تَحَيُّرٍ، لازدحام المعاني والألفاظ في قلبه ولسانه، فحُمَّ له الحِمام ولم تمهله الأيام، **لا لما قاله أبو الوليد من قوله الخطأ الذي ضربنا عن ذكره**. ومن تأمَّل كلامه فقهاً واستنباطاً وعربية ولغة رأى بحراً جمع بحاراً، إلى ما كان عليه من حُسن النية وجميل الفِعلة في وضع تراجم هذا الكتاب. هـ.

وهذا هو الكلام الذي يُسلَّمُ لصاحبه، ويعجب المرء كيف يخفى مثل هذا على الباجي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، مما دفعه لقول ما قال، بل ما أشهر قولَ من قال من العلماء المتخصصين: **فقه الإمام البخاري في تراجمه**[2]، ولتواتر هذه الكلمة

---

(١) إفادة النصيح (٢٦).

(٢) وهذا الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ وهو من أعلم الناس بصحيح البخاري، وشرحه له يدل على ذلك، يقول في معرض رده على الكرماني الذي ادعى على البخاري اقتفاءه لآثار مشايخه في تراجم أبواب صحيحه: وأما دعوى الكرماني أنه لمراعاة صنيع مشايخه في تراجم مصنفاتهم، وأن رواية قتيبة هنا كانت في بيان معنى التحديث والإخبار، ورواية خالد كانت في بيان طرح الإمام المسألة، فذكر الحديث في كل موضع عن شيخه الذي روى له الحديث لذلك الأمر، فإنها غير مقبولة ولم نجد عن أحد ممن عرف حال البخاري=

ومطابقتها للواقع استغنى ناقلوها عن إسنادها لأول من قالها، كأن لسانَ مقالِهم لا حالِهم يقول: كلنا نتبنى هذه العبارة ونقولها.

ولزيادة التوضيح، وحتى لا أُرمى أنا وغيري ممن اقتنع بهذه الكلمة، بالتقليد الذي لا يقوم على دليل، أقول: إن الاحتجاج بهذه الكلمة العظيمة ليس لأنها قيلت من العلماء العارفين بصحيح البخاري فقط، بل لأن هذا هو الواقع، ألا وهو أن هذه التراجم مع ما يُذكر ضمنها من أحاديث تنادي على واضعها بِتَقدُّمِه ورسوخه في علمي الحديث والفقه، وإن لم يقل بها من لم يستطع فهم كلام الإمام البخاري.

ويقال أيضاً في الرد على ما سبق من الطعن في فقه الإمام البخاري: إذا كان البخاري لا يُعدُّ من الفقهاء ولا يُذكر في مصافِّهم، فلماذا جنح رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى هذه الطريقة الغامضة في كثير من تبويباته؟ ألم يكن الأجدرُ به على قول من قلَّل من شأنه في الفقه أن يكتفيَ بالتراجم الظاهرة التي توافق لفظ الحديث المذكور، بحيث يستر ضَعفَه في الفقه ـ على ما زعموا ـ؟ بل قد يقال: ما الذي دعا البخاري أصلاً إلى تبويب كتابه على الأبواب الفقهية إذا لم يكن متأهِّلاً لذلك، وكان محدِّثاً صِرفاً لا يملك أدوات الفقه؟ كما يحلو للبعض من الفصل بين مدرستي الحديث والفقه، ولو فعل ذلك ولم يقم بتبويب كتابه، هل يستطيع أحد من المشتغلين في الحديث أو الفقه أن يُعيبَه في ذلك؟ إذ قد وُجِدَ من المحدثين من قام بسرد الأحاديث سرداً في كتابه من غير تبويب، ولم

= وسعة علمه وجودة تصرفه حكى أنه كان يقلد في التراجم، ولو كان كذلك لم يكن له مزية على غيره وقد توارد النقل عن كثير من الأئمة أن من جملة ما امتاز به كتاب البخاري: دقة نظره في تصرفه في تراجم أبوابه. انظر: فتح الباري (١/١٤٨).

يُعِبْه أحد من المشتغلين بهذا الفن، ولولا أن البخاريَّ رأى من نفسه الكفاءة في فقه الحديث لما قام بصنع هذه التبويبات الفريدة التي شُهد له فيها بدقة الفهم وقوة الاستنباط، ثم حينما ألَّف البخاري كتابَه أكان في مَعْزِلٍ عن علماء زمانه؟ بحيث أخفى هذا الكتاب حتى مات، ثم أُخرج الكتاب بعد موته، حتى لا يَنقُدَ عليه علماءُ زمانه تأخرَه في الفقه ـ كما زُعم ـ؟ ألم يكن البخاري في زمن كبار المحدثين والفقهاء الذين ملأوا الدنيا علماً، وكانوا أحرصَ على دين الله عَزَّوَجَلَّ من أن يتكلم فيه أحد بغير علم؟ وكم هم الذين سمعوا كتاب البخاري منه في حياته رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ومع ذلك لم يصل إلينا أنَّ أحداً من المتقدِّمين طعن في فقهه في الحديث.

ثم قد يُقال بعد ذلك كُلِّه ـ مما قد يتعذر به للباجي رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ: قد يكون ما دفع الباجيَّ إلى قول ما قاله في حق البخاري هو ما رآه من بعض علماء زمانه من تكلُّفهم الشديد في محاولة التوفيق بين تبويب البخاري وما يورده من أحاديث في الباب نفسه، مع حرصهم على نفي احتمالية الخطأ من البخاريِّ نفسه، فقال ما قال، ليخفف ما رآه من هذا التكلُّفِ الشديد الناتج عن الغلو في شخص الإمام البخاري من بعض معاصريه، وهذا ـ كما أسلفت ـ قد يُقال من باب الإعذار له، **لكن تبقى العبارة شديدة في حق الإمام البخاري**، فرحم الله الجميع.

وفي ختام حديثي أقول: هذا ما ظهر لي من احتمالات ترد على عبارة الباجي السابقة، وقد يبدو غيرُها لغيري، والله الموفِّق، وله الحمد في الأولى والآخرة.

وبقي من متعلِّقات هذه المسألة، الجواب عن الخبر الذي أورده أبو ذر

الهروي عن شيخه أبي إسحاق المُستملي في أنه نسخ نسخةَ الفربري، وكانت غيرَ كاملة، منها مواضعُ مبيَّضةٌ كثيرة، ثم قام المُستملي بإضافة بعضها إلى بعض، وللجواب عن هذا الخبر، يجب أولاً أن ننظر في ألفاظه وما تحمله من معانٍ، وماذا يعني هذا الخبر لو صح؟ فألفاظ هذا الخبر ومعناه تدل على أن بياضاً ما وصفه المُستملي بالكثير، ووصفه الحافظ ابن حجر بالقليل جداً كما سيأتي معنا، قد وُجد في صحيح البخاري، هذه المواضع المبيَّضة إنما تتعلق بتراجم لم يذكر تحتها ما يتعلق بها ويوضِّحُها من الأحاديث، وتتعلق كذلك بأحاديث لم تندرج تحت ترجمة معيَّنة، وإنما وُجدت هكذا في صحيح البخاري دون دخولها تحت عنوان معين أو تبويب من تبويبات البخاري، فماذا فعل المُستملي بعد أن نسخ نسخته من نسخة الفربري التي سبق وصفُها هنا؟ لقد قام المُستملي كما نص هو: بإضافة بعض ذلك إلى بعض، بمعنى: أنه قام بإلحاق الأحاديث التي لم يجدها قد وُضعت تحت تراجم معيَّنة، بتلك التراجم التي لم يجد أحاديث وُضعت تحتها، أي حاول التلفيق بين الأحاديث التي ذُكرت بدون أبواب، مع الأبواب التي ذُكرت بدون أحاديث، فلو صحَّ هذا التوجيه، لا يكون للمستملي أيُّ عمل في صحيح البخاري سوى هذه الإلحاقات، وهذا الفعل لا يُلحِق ولا يُلصِق بصحيح البخاري أيَّ عيب أو شين، فإن قُصارى خطورة هذا الأمر أن يُقال: أن هذه التبويبات لا تتناسب مع ما وضع تحتها من أحاديث، وانتهى الأمر إلى هنا، وعدم التناسب هذا قد يدفع الشارح إمَّا إلى التنقيص من فقه البخاري وإما أن يعلم بأن هذ الجمع بين الباب والحديث ليس من صنيع البخاري، وإنما هي محاولات من النُّساخ لسد هذه البياضات، أمَّا أن يحاول البعضُ أن يستدل بهذا الخبر ليعمل على هدم

صحيح البخاري من أوَّلِه إلى آخره، وإزاحته عن الصدارة التي تبوأها بلا منافس في المكتبة الإسلامية، فهذا عبث يدل على خَبَل صاحبه وقلة فَهمه، وبالطبع فإن الشارح المُتَمَرِّس في التعامل مع صحيح البخاري إذا وقف على مثل هذا التباين بين الترجمة والحديث، ولم يستطع بأي وجه من الوجوه أن يوفِّق بينهما، ولم ير أحداً من العلماء استطاع ذلك، فإنه يسعى مباشرة إلى اعتبار هذا من تصرفات بعض النساخ في محاولة منهم لسدِّ ما وقفوا عليه من بياضات، كما قال الحافظ ابن حجر بعد أن نقل عن أبي ذر الهروي ما سبق: **وهذه قاعدة حسنة يفزع إليها حيث يتعسر وجه الجمع بين الترجمة والحديث، وهي مواضع قليلة جداً ستظهر كما سيأتي ذلك إن شاء الله تعالى**. وسيأتي توثيق كلامه مع ذكر تتمته معنا إن شاء الله تعالى، أما أن يقال إن هذا الخبر يعني أن النساخ إنما زادوا في أصل الكتاب أي أدخلوا أحاديث لم يكن البخاريُّ قد ذكرها، فيقال: هذه الأحاديث المزعومة هل رواها النساخ بأسانيدهم من غير طريق البخاري؟ أم رَوَوْها من طريق البخاري؟ فإن كانت الثانية عاد الأمر إلى البخاري، وإن كانت الأولى فأين هذه الأحاديث؟ هل يستطيع أحد من منتحلي العلم إيجادها، أو هو مجرد الكذب والغش للمسلمين والصدِّ عن دين الله عَزَّوَجَلَّ، والذي لا يتقن هؤلاء إلا إياه، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

وهذا التعامل مع هذه التراجم المشكلة إنما هو في حقيقة أمره اعتراف عملي من صاحبه بعلو مقام الإمام البخاري في الفقه، حيث لم يستشكل في كتابه إلا بعضَ التراجم التي لم تكن من صنيعه بل من صنيع غيره، وذلك لظهور الفرق الواضح بين الصنيعين، فالبخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ بلغ من الفقه مكانة

جعلت شراح كتابه يَعجبون من عمق فهمه وحسن استنباطه.

هذا كُلُّه على التسليم بصحة هذا الخبر، لكن الناظر في هذا الخبر يرى أن إشكالاً قد وقع فيه يصعب التعامل معه، إذ أن السؤال المتبادر مباشرة إلى الذهن، هو كيف يقال إن البخاريَّ لم يكمل كتابه، وقد حَدَّث به أكثر من مرة، وسمعه ألوف الناس[1]؟! ومنهم الفربري الذي سمع الكتاب كاملاً أكثر من مرة[2]، ثم كيف يقال هذا وقد قام الإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعرضه على شيوخه

(١) مر معنا ما ذكره الفربري من أن تسعين ألفاً سمعوا صحيح البخاري منه.

(٢) أسند ابن خير الإشبيلي في فهرسته (٩٥) إلى أبي نصر الكلاباذي أنه قال: كان سماع محمد بن يوسف الفربري بهذا الكتاب من محمد بن إسماعيل البخاري مرتين، مرة بفربر سنة ٢٤٨، ومرة ببخارى. أهـ.
قلت: وقد روى ابن رُشَيْد في إفادة النصيح (١٦) بإسناده الخبر نفسه وفيه:.. ومرة ببخارى في سنة اثنتين وخمسين ومائتين. وانظر ما سيأتي في التعليق المذكور على هامش إفادة النصيح.
ثم ساق ابن خير سنده إلى صحيح البخاري من طريق ابن السكن، الذي يرويه عن الفربري، قائلاً ـ أي ابن السكن ـ: نا محمد بن يوسف بن مطر بن صالح بن بشر الفربري بفربر من ناحية بخارى، قال: نا أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجعفي البخاري سنة ٢٥٣. انظر: فهرسته (٩٥).
هذا وقد جاء في هامش إفادة النصيح عند ذكره ما مضى من سماع الفربري لصحيح البخاري مرتين قولُ المحقق: بالهامش تعقيبان: نص الأول: حاشية: قرأت بخط شيخنا الحافظ أبي محمد عبد المؤمن الدمياطي قال الفربري: أنا الإمام أبو عبد الله محمد بن أبي الحسن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري بالجامع الصحيح في سنة ثلاث وخمسين ومائتين، فعلى هذا يكون سماعه للكتاب ثلاث مرات، والله أعلم.
النص الثاني: أخبرنا ابن الفراء بقراءتي عليه بالجامع المظفري في الصالحية عن أبي ـ كذا والصواب ابن ـ نقطة الحافظ أنه ذكر عن الفربري أنه سمع الصحيح من البخاري في ثلاث سنين، في سنة ثلاث وخمسين وأربع وخمسين وخمس وخمسين، وذكر=

وأقرانه؟ هل قام بعرضه ناقصاً لم يكمل؟ أم هل حدَّث به ناقصاً لم يتم؟ وكيف يكون هذا وهو القائل[1]: صنفت كتاب الصحيح لست عشرة سنة خرجته من ست مئة ألف حديث، وجعلته حجة فيما بيني وبين الله تعالى؟ أليست هذه السنوات كافية في إتمام كتابه؟ ولم يُشِر هو ولا غيره إلى أن هناك مواضع لم يتمم عملَه فيها.

هذه الأسئلة وغيرها مما يشكِّك في هذا الخبر، فقد يكون وهماً ما قد حصل في الرواية، أو قد يكون الخبر قد صحَّ لكن البياض إنما كان في نسخة من نسخ الفربري التي لم يتممها عن البخاري، وليست كلُّها كذلك، ومع ذلك سواءً صحَّ الخبر أم لم يصح أعود وأكرِّر بأنَّ هذا الأمر لا متعلَّق به لأحد

---

= القول الأول أيضاً فتأمَّل ذلك، ثم وقفت على ذلك في المجلس الخامس من أمالي أبي بكر محمد بن منصور السمعاني في نسختي التي بخط عيسى الرعيني الضابط، ونص ما ذكر: قال الفربري: سمعت الصحيح من أبي عبد الله بفربر، وكان يقرأ عليه في ثلاث سنين، في سنة ثلاث وخمسين وأربع وخمسين وخمس وخمسين. طرة التجيبي، نقلتها من خطه. أهـ.

قلت: فالظاهر من مجموع هذه النقولات أن الفربري إنما سمع صحيح البخاري من مؤلفه الإمام البخاري، ثلاث مرات في سنة ٢٤٨ و٢٥٢ و٢٥٣، لكن القول الأشهر عند أهل العلم أنه إنما سمعه مرتين، كما مر معنا من كلام الكلاباذي، وإلى هذا القول ذهب من المتأخرين ـ على سبيل المثال ـ العلامة محمد عبد الحي الكتاني، إذ قال في كتابه التنويه والإشادة بمقام رواية ابن سعادة (ص٤٥): وكان سماعه ـ أي الفربري ـ عليه للصحيح مرتين، مرة بفربر سنة ٢٤٨ ومرة ببخارى سنة ٢٥٢.

(١) ذكره الجيَّاني في تقييد المهمل (١٧/١) وقال النوويُّ في تهذيب الأسماء (٨١/١): وروينا من جهات عن البخارى. وقال الحافظ الذهبي في تاريخ الإسلام (١٤٠/٦) بعد أن ساقه: رُوِيَتْ من وجهين ثابتين، عَنْهُ.

ونقل ذلك عن الحافظ الذهبي: التاج السبكي في طبقاته (٢٢١/٢).

لمحاولة النيل من صحيح البخاري، ومحاولة إنزاله من المكانة العليَّة التي تبوَّأها واستحقها بلا منازع، حيث إن بعض من نُسبوا زوراً إلى مصافِّ العلماء قد حاول من خلال هذا الخبر هدم صحيح البخاري، والطعن في مصداقيته، ولم يفكر ذلك التائه في أبعاد هذا الخبر وما يحمله من معاني، أو لعله علم في قرارة نفسه بأن هذا الخبر لا يعني شيئاً في ميزان نقد الكتب، خاصة فيما يتعلق بكتاب اشتهر بأنه أصحُّ الكتب بعد كتاب الله عَزَّوَجَلَّ[1]، لكن حرصه وحرص من كان على شاكلته على صد الناس عن سبيل الله عَزَّوَجَلَّ، ولما يحمله هو وأمثاله من حقد دفين على الإسلام وأهله، جعله يسعى بكل ما أوتي من قوة إلى محاولة النيل من صحيح البخاري، وصدق الله العليُّ العظيم: ﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِـُٔوا۟ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفْوَٰهِهِمْ وَٱللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾[2]. ووالله لو كان البخاريُّ من طائفة ذلك المنتحل، لسعى هو ومن كان على شاكلته، بكل جهدهم إلى رفعه إلى مرتبة لا يبلغها أحد من علماء الإسلام، ولقاموا بالدفاع عن الإمام البخاري بأَيِّ وسيلة كانت، وبحق وبباطل حتى لا يمسَّ أحد جناب الإمام البخاري، لكن حاشا الإمام البخاري أن يكون من تلك الطائفة التي لا تعرف إلا الكذب ديناً لها، وما حالهم في نظرتهم إلى الإمام البخاري إلا كحال أهل الكتاب الذي وصفهم الله عَزَّوَجَلَّ بقوله: ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِّنْ عِندِ أَنفُسِهِم مِّنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ ٱلْحَقُّ﴾[3].

---

(١) قال النوويُّ في تهذيب الأسماء واللغات (٨١/١): واتفق العلماء على أن أصح الكتب المصنفة صحيحا البخارى ومسلم، واتفق الجمهور على أن صحيح البخارى أصحهما صحيحًا، وأكثرهما فوائد.

وقال ابن الملِّقن في البدر المنير (٢٩٧/١): فهو أصحُّ الكتب بعد القرآن.

(٢) سورة الصف الآية (٨).

(٣) سورة البقرة الآية (١٠٩).

وأعود إلى استيفاء ما قاله الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد أن نقل مقولة أبي إسحاق المستملي السابقة، فقد قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[1]: وهذه قاعدة حسنة يفزع إليها حيث يتعسر وجه الجمع بين الترجمة والحديث، وهي **مواضع قليلة جداً** ستظهر كما سيأتي ذلك إن شاء الله تعالى، **ثم ظهر لي أن البخاري مع ذلك فيما يورده من تراجم الأبواب على أطوار**: إن وجد حديثاً يناسب ذلك الباب ولو على وجه خفي ووافق شرطه، أورده فيه بالصيغة التي جعلها مصطلحة لموضوع كتابه وهي: حدثنا وما قام مقام ذلك والعنعنة بشرطها عنده، وإن لم يجد فيه الا حديثاً لا يوافق شرطه مع صلاحيته للحجة كتبه في الباب مغايراً للصيغة التي يسوق بها ما هو من شرطه، ومن ثمة أورد التعاليق كما سيأتي في فصل حكم التعليق، وإن لم يجد فيه حديثاً صحيحاً لا على شرطه ولا على شرط غيره وكان مما يستأنس به وقدمه قوم على القياس، استعمل لفظ ذلك الحديث أو معناه ترجمة باب ثم أورد في ذلك إما آية من كتاب الله تشهد له، أو حديثاً يؤيد عموم ما دل عليه ذلك الخبر، وعلى هذا فالأحاديث التي فيه على ثلاثة أقسام، وسيأتي تفاصيل ذلك مشروحاً إن شاء الله تعالى. اهـ.

### ۞ وفاته.

وأختم فصول ترجمة الإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ، بذكر خاتمته التي خُتمت به حياتُه الحافلة بالعطاء، حيث توفِّيَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد أن تجاوز الستين بعامين، في آخر ليالي شهر رمضان المبارك.

قال ابن خلِّكان[2]: توفي ليلة السبت بعد صلاة العشاء وكانت ليلة عيد

(١) مقدمة فتح الباري (٨).

(٢) وفيات الأعيان (٤/١٩٠).

الفطر، ودُفِن يوم الفطر بعد صلاة الظهر سنة ست وخمسين ومائتين بخَرْتَنك[1] رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وذكر ابن يونس في تاريخ الغرباء أنه قدم مصر وتوفِّي بها وهو غلط[2]، والصواب ما ذكرناه ها هنا رحمه الله تعالى. اهـ.

وقد رؤيت فيه منامات، ورثي بمرثيات، أكتفي بذكر واحد من هذه

---

(١) قال ياقوت الحموي في معجم البلدان (٢/٣٥٦): خَرْتَنْكُ: بفتح أوله، وتسكين ثانيه، وفتح التاء المثناة من فوق، ونون ساكنة، وكاف: قرية بينها وبين سمرقند ثلاثة فراسخ، بها قبر إمام أهل الحديث محمد بن إسماعيل البخاري، ينسب إليها أبو منصور غالب بن جبرائيل الخرتنكي، وهو الذي نزل عليه البخاري ومات في داره، حكى عن البخاري حكايات. اهـ.

وقال الصغاني في كتابه: أسامي شيوخ البخاري (ص٢): ودفن بقرية على فرسخين من سَمَرْقَند تدعى الآن بخرتنك، وإنما سُمِّيت بذلك لأن الناس استأجروا الحمير من سمرقند للذهاب إليها والصلاة عليه، حتى ضاقت الحمر في البلد فكان يكتري حمار يحمله، و(خر) بالفارسية الحمار، و(تنك) الضيق، وكانت القرية اسمها قبل ذلك (خرماباذ) أهـ. وانظر: تعليق الدكتور البستوي على كتاب سيرة البخاري (١/١٩٠)، فقد نقل هذا النصَّ موضحاً ما قد يشتبه من مخطوط الصغاني، فجزاه الله خيراً.

وقد ذكر هذه البلدة أيضاً: الزبيدي في التاج (٢٧/١٣٦)، بالضبط السابق الذي ذكره ياقوت، ذاكراً وفاة الإمام البخاري فيها، خاتماً ذلك بقوله: وقبره بها يشم منه رائحة المسك، يزار ويتبرك به. اهـ.

قلت: أما رائحة المسك ـ إن صحَّت ـ فهي كرامة من الله سبحانه وتعالى للإمام البخاري، وهو جدير بها، وأما التبرك في قبره، فلا يجوز، إذ لا يتبرك بقبره ولا بقبره أحد غيره، ورحم الله الجميع.

بقي أن أشير إلى أن ابن ناصر الدين رَحِمَهُ ٱللَّهُ قال في تحفة الإخباري (٦٨) بعد أن ضبطها بالضبط الذي سبق معنا: وقال بعضهم بكسر الخاء، والمعروف الفتح، والله أعلم.

(٢) وعزا ذلك أيضاً لابن يونس: ابن ناصر الدين في كتابه: تحفة الإخباري (٦٨)، ثم قال: قال أبو الفضل العراقي: ولم أره لغيره، والظاهر أنه وهم. أهـ.

المنامات، وواحدة من تلك المرثيات، فأما الأول: فقد أسند الخطيب في تاريخه[1] عن عبد الواحد بن آدم الطواويسى قال: رأيت النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في النوم ومعه جماعة من أصحابه، وهو واقف في موضع ـ ذكره ـ، فسلَّمت عليه فردَّ السلام، فقلت: ما وقوفك يا رسول الله؟ فقال: أنتظر محمد بن إسماعيل البخاري، فلما كان بعد أيام بلغني موته، فنظرنا فإذا هو قد مات في الساعة التي رأيت النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وأما الثاني، فقد قيل في رثائه والثناء عليه وعلى كتابه[2]:

صَحِيْحُ البُخَارِيِّ لَوْ أَنْصَفُوهُ ... لَمَا خُطَّ إِلاَّ بِمَاءِ الذَّهَبْ

هُوَ الفَرْقُ بَيْنَ الهُدَى وَالعمَى ... هُوَ السَّدُّ بَيْنَ الفَتَى وَالعَطَبْ

أَسَانِيْدُ مِثْلُ نُجُومِ السَّمَاءِ ... أَمَامَ مُتُونٍ كَمِثْلِ الشُّهُبْ

بِهِ قَامَ مِيْزَانُ دِيْنِ الرَّسُوْلِ ... وَدَانَ بِهِ العُجْمُ بَعْدَ العَرَبْ

حِجَابٌ مِنَ النَّارِ لاَ شَكَّ فِيهِ ... تَمَيَّزَ بَيْنَ الرِّضَى وَالغَضَبْ

وَسِتْرٌ رَقِيْقٌ إِلَى المُصْطَفَى ... وَنَصٌّ مُبِينٌ لِكَشْفِ الرِّيَبْ

فَيَا عَالِماً أَجْمَعَ العَالِمُوْنَ ... عَلَى فَضْلِ رُتْبَتِهِ فِي الرُّتَبْ

سَبَقْتَ الأَئِمَةَ فِيمَا جَمَعْتَ ... وَفُزْتَ عَلَى رَغْمِهِمْ بِالقَصَبْ

---

(١) تاريخ بغداد (٢/٣٥٧).

(٢) قائل هذه الأبيات هو الأديب أبو عامر: الفضل بن إسماعيل الجرجاني، له ترجمة في عدد من المصادر، منها معجم الأدباء لياقوت (٥/٢١٦٦)، حيث صَدَّر ترجمته بقوله: أديب أريب فاضل لبيب، أحد أصحاب عبد القاهر الجرجاني النحوي، وكان مليح الخط صحيح الضبط رائق النظم فصيح النثر جيد التصنيف حسن التأليف. ثم أطال ياقوت في ترجمته، ونقل عمن سبقه في ترجمته له.

نَفَيْتَ الضَّعِيفَ مِنَ النَّاقِلِينَ وَمَنْ كَانَ مُتَّهَماً بِالكَذِبْ
وَأَبْرَزْتَ فِي حُسْنِ تَرْتِيْبِهِ وَتَبْوِيْبِهِ عَجَباً لِلْعَجَبْ
فَأَعطَاكَ مَولاَكَ مَا تَشْتَهِيْهِ وَأَجْزَلَ حَظَّكَ فِيْمَا وَهَبْ

وبذكر وفاة الإمام البخاري وبعض ما يتعلق بها، أكون قد وصلت مع القارئ الكريم إلى نهاية هذا الفصل المعقود لترجمة الإمام البخاري، وما ذكرته في هذه الترجمة إنما هي مجرد مقتطفات من أخبار هذا الإمام الذي لم يأت بعده مثله في علم الحديث المبارك، وأرجو أن أكون بعرضي لها قد أتيت على أجزاء مهمة في حياته رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

والحمد لله رب العالمين

# الباب الأول

## موقف الإمام البخاري من آل البيت

**وفيه ثلاثة فصول:**

* **الفصل الأول:** نبذة عن فضائل آل البيت في كتب الإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

* **الفصل الثاني:** علي وفاطمة والحسن والحسين رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ في كتب البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

* **الفصل الثالث:** رواة آل البيت في كتب البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

# الفَصْلُ الأَوَّلُ

# نبذة عن فضائل آل البيت في كتب الإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ

في هذا الفصل من فصول الكتاب سأعرض سريعاً لبعض الأحاديث الواردة في فضائل آل بيت النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ العامة، والتي أخرجها البخاري في صحيحه، وإنما أوردت هذه الفضائل العامة هنا لعدم دخولها تحت الفصلين الآتيين معنا، إذ أن الأول منهما سيكون في بيان ما يتعلق بكلٍّ من علي وفاطمة والحسنين رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ، والفصل الثاني سيكون متعلقاً بآل البيت في كتب البخاري، سواء ما كان مروياً من طريقهم، أو ما جاء فيه ذكرهم، **فمن الأخبار العامة التي جاءت في بيان فضل آل بيت النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في صحيح البخاري:**

ما جاء في الأحاديث المتعلقة بالتشهُّد في الصلاة، فقد روى الإمام البخاري[1] رَحِمَهُ ٱللَّهُ بإسناده إلى: عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي لَيْلَى، قَالَ: لَقِيَنِي كَعْبُ بْنُ عُجْرَةَ، فَقَالَ: أَلاَ أُهْدِي لَكَ هَدِيَّةً سَمِعْتُهَا مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ فَقُلْتُ: بَلَى، فَأَهْدِهَا لِي، فَقَالَ: سَأَلْنَا رَسُولَ الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ الله، كَيْفَ الصَّلاَةُ

(١) كتاب الأنبياء ـ باب ـ برقم (٣٣٧٠)، وكرره في كتاب التفسير ـ باب قوله تعالى: إن الله وملائكته يصلون على النبي يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً ـ برقم (٤٧٩٧)، وفي كتاب الدعوات ـ باب الصلاة على النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ برقم (٦٣٥٧).

عَلَيْكُمْ أَهْلَ البَيْتِ، فَإِنَّ الله قَدْ عَلَّمَنَا كَيْفَ نُسَلِّمُ عَلَيْكُمْ؟ قَالَ: «قُولُوا: اللهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ، وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ، إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ، اللهُمَّ بَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا بَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ، وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ».

وكذلك روى البخاري هذا الحديث في صحيحه عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، حيث قَالَ أبو سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ[1]: قُلْنَا: يَا رَسُولَ الله هَذَا التَّسْلِيمُ فَكَيْفَ نُصَلِّي عَلَيْكَ؟ قَالَ: «قُولُوا: اللهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ عَبْدِكَ وَرَسُولِكَ، كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ، وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا بَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ».

قَالَ أَبُو صَالِحٍ عَنِ اللَّيْثِ: «عَلَى مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا بَارَكْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ».

حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ حَمْزَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي حَازِمٍ وَالدَّرَاوَرْدِيُّ، عَنْ يَزِيدَ، وَقَالَ: «كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ، وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَآلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا بَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَآلِ إِبْرَاهِيمَ».

وكذا من الأحاديث التي رواها البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ في فضل آل بيت النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وما يمتازون به عن غيرهم، ما جاء في تحريم الصدقة عليهم، فقد ترجم رَحِمَهُ اللَّهُ في صحيحه قائلاً: **بَابُ مَا يُذْكَرُ فِي الصَّدَقَةِ لِلنَّبِيِّ** صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **وَآلِهِ**،

(١) كتاب التفسير ـ باب قوله تعالى: إن الله وملائكته يصلون على النبي يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً ـ برقم (٤٧٩٨)، وكرر الرواية الأخيرة التي من طريق ابن أبي حازم والدراوردي عن يزيد في كتاب الدعوات ـ باب الصلاة على النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ برقم (٦٣٥٨).

ثم قال[1]: حَدَّثَنَا آدَمُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زِيَادٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أَخَذَ الحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، تَمْرَةً مِنْ تَمْرِ الصَّدَقَةِ، فَجَعَلَهَا فِي فِيهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «كِخْ كِخْ» لِيَطْرَحَهَا، ثُمَّ قَالَ: «أَمَا شَعَرْتَ أَنَّا لاَ نَأْكُلُ الصَّدَقَةَ».

وكان البخاريُّ رَحِمَهُ اللَّهُ قد أخرجه قبل ذلك بلفظ آخر، فقد قال رَحِمَهُ اللَّهُ[2]: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الحَسَنِ الأَسَدِيُّ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُؤْتَى بِالتَّمْرِ عِنْدَ صِرَامِ النَّخْلِ، فَيَجِيءُ هَذَا بِتَمْرِهِ، وَهَذَا مِنْ تَمْرِهِ حَتَّى يَصِيرَ عِنْدَهُ كَوْمًا مِنْ تَمْرٍ، فَجَعَلَ الحَسَنُ وَالحُسَيْنُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَلْعَبَانِ بِذَلِكَ التَّمْرِ، فَأَخَذَ أَحَدُهُمَا تَمْرَةً، فَجَعَلَهَا فِي فِيهِ، فَنَظَرَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَأَخْرَجَهَا مِنْ فِيهِ، فَقَالَ: «أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ آلَ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لاَ يَأْكُلُونَ الصَّدَقَةَ».

فهذه بعض الأحاديث التي جاءت في بيان فضل آل بيت النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وبعض ما اختصوا به دون من سواهم من هذه الأمة، والآن لننتقل مع القارئ الكريم إلى الفصل الثاني.



(١) أخرجه في كتاب الزكاة ـ برقم (١٤٩١)، وكرره في كتاب الجهاد والسير ـ باب من تكلم بالفارسية والرطانة ـ برقم (٣٠٧٢).

(٢) كتاب الزكاة ـ باب أخذ صدقة التمر عند صرام النخل، وهل يترك الصبي فيمس تمر الصدقة ـ برقم (١٤٨٥).

# الفصل الثاني

# علي وفاطمة والحسن والحسين رضي الله عنهم في كتب البخاري رحمه الله

أفردت ما يتعلق بتراجم الأربعة: علي وفاطمة وولديهما الحسن والحسين رضي الله عنهم جميعاً للأمور التالية:

* لعلوِّ منزلتهم، وعظيم مكانتهم في قلوب المسلمين، رأيت أن إفرادهم بفصل مستقل هو أقل ما يمكن أن أُقَدِّمه، تعبيراً مني لحبي وتعظيمي وتقديري لهؤلاء السادة العظام.

* بالنظر إلى تراجمهم المذكورة في هذا الكتاب، رأيت أن هناك طولاً نسبياً بين هذه التراجم وسائر التراجم المذكورة في الكتاب، فإدراج تراجمهم ضمن تلك التراجم سيحدث صورة من عدم الانسجام، من حيث الطول والقصر، ولقد كنت أنوي أن أُبقي تراجم الجميع في سياقها، مرتبة حسب حروف العربية، واقتداء بطريقة من سلف في عدم النظر إلى طول الترجمة أو قصرها في ترتيب التراجم، كما سار على ذلك الإمام الذهبي في سيره[1]

(١) حيث أطال النفس في ترجمة الإمام أحمد، فكانت أطول التراجم في كتابه العظيم (١٧٧/١١ ـ ٣٥٨)، ومع ذلك فلم يفردها في مكان مستقل، بل أدرج تلك الترجمة المُوَسَّعة في طبقتها.

وتاريخه، والتاج السبكي في طبقاته[1]، حيث ترجموا للجميع في سياق واحد دون النظر إلى المساحة التي تستغرقها كل ترجمة في تلك الكتب، ولكني آثرت إفراد تراجم الأربعة دون سائر التراجم في مكان مستقل لإبقاء التناسب بين التراجم من حيث المادة والحجم، مع التنبيه إلى أن أطول التراجم هي ترجمة علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فطول ترجمته رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هو الذي جعلني أميل إلى ما فعلته هنا، ثم قمت بإتباع ترجمته بتراجم الثلاثة الذين هم ألصق الناس به.

* ثم إن السبب الثالث في إفرادي هذه التراجم، هو أن طريقتي اختلفت شيئاً ما في تناولي لهذه التراجم، خاصة في ترجمتي لعليٍّ وفاطمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فقد أطلت النفس قليلاً في الحديث على جوانب متعددة متعلقة بترجمة كل منهما، بخلاف صنيعي في التراجم الأخرى الآتية في فصلها، فإن جلَّ اهتمامي كان في شرح كلام البخاري القريب من الغموض، وذكر أقوال النقاد في المترجم له.

فلهذه الأسباب مجتمعة ومتفرقة، ارتأيت إفراد تراجم هؤلاء السادة الكرام في هذا الفصل، مبتدئاً بترجمة أمير المؤمنين علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وسأقوم بتقسيم الحديث عن ترجمته إلى خمسة أقسام:

الأحاديث التي جاءت في فضله، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الأحاديث التي ورد فيها ذكر علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الأحاديث التي جاءت من روايته، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

---

(١) وأطول تراجم كتابه: ترجمته لأبي حامد الغزالي، ولوالده تقي الدين السبكي،، فقد ترجم لكل منهما بقريب من مئتي صفحة من المطبوع، أما الأول وهو الغزالي فترجمه في (٦/١٩١ ـ ٣٨٩) وأما الثاني وهو والده فترجمه في (١٠/١٩١ ـ ٣٨٩).

أ ـ الأحاديث التي عَلَّقها البخاري عنه في صحيحه.

ب ـ علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في كتب البخاري الأخرى.

وعلى ما سبق: أبدأ متوكلاً على الحي الذي لا يموت، مسبحاً بحمده، فأقول:

**علي بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم الهاشمي، ابن عم رسول الله** صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **. ع**

ترجم له البخاري في تاريخه الكبير فقال رَحِمَهُ اللَّهُ[1]: علي بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم، أبو الحسن القرشي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قتل في رمضان بالكوفة سنة أربعين.

قال يحيى بن بكير عن ليث عن أبي الأسود عن عروة قال: أسلم علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وهو ابن ثمان سنين.

وقال محمد بن الصلت عن ابن عيينة عن جعفر عن أبيه قال: قتل علي وهو ابن ثمان وخمسين، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رضى الأبرار. اهـ.

**قلت:** بهذا ترجم البخاري في تاريخه الكبير لأمير المؤمنين علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وأما في صحيحه فقد أفرد له باباً في ذكر مناقبه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فقال رَحِمَهُ اللَّهُ: **باب مناقب علي بن أبي طالب القرشي الهاشمي أبي الحسن** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ثم قال البخاري: وقال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أنت مني وأنا منك. وقال عمر: توفي رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وهو عنه راض.

---

(١) (٦/٢٥٩).

**قلت:** بهذا ابتدأ البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ الحديث عن مناقب علي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ في كتابه الصحيحين، فبدأ بهذين الخبرين المُعلَّقين، أما الأول منهما فقد أشار البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ فيه إلى حديث البراء بن عازب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ الذي أخرجه البخاري في كتاب الصلح[1] ـ باب ما يكتب: هذا ما صالح فلان بن فلان بن فلان وإن لم ينسبه إلى قبيلة أو نسبه.

وهو حديث طويل، قال فيه البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: حدثنا عبيد الله بن موسى عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن البراء رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: اعتمر النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في ذي القعدة، فلما كتبوا.... إلى أن قال: **وقال لعلي: أنت مني وأنا منك**، وقال لجعفر: أشبهت خَلقي وخُلُقي، وقال لزيد: أنت أخونا ومولانا. اهـ.

وسيأتي معنا بتمامه، لكني اكتفيت هنا بذكر الشاهد الذي أشار إليه البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

ومما يتعلق بمعنى كون علي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ من النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وكذلك كون النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ منه، فقد قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ في توجيه ذلك[2]: أي في النسب والصهر والمسابقة والمحبة، وغير ذلك من المزايا، ولم يُرد محض القرابة، وإلا فجعفرٌ شريكه فيها. اهـ

وقال البدر العيني في شرح العبارة نفسها[3]: أي متصل بي و«من» هذه

(١) برقم ٢٥٥٢، وأخرجه أيضاً في كتاب المغازي ـ باب عمرة القضاء رقم ٤٠٠٥.

(٢) فتح الباري (٥٧٩/٧ ـ ريان)، وقد اعتُبر هذا القول من النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من الأدلة على جواز الثناء على الرجل في وجهه إذا أمنت عليه الفتنة من عُجب ونحوه. انظر في ذلك: شرح النووي على مسلم (٨٨/١) فقد ذكر شواهد أخرى من أقوال النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تؤيد هذا المعنى.

(٣) عمدة القاري (٤١٨/٢٠).

تسمى اتصالية، فَطَيَّب رسول الله ﷺ قلوب الكل بنوع من التشريف على ما يليق بالحال. وفيه منقبة عظيمة جليلة لعلي رضي الله عنه، **وأعظم من قوله: أنت مني، قوله: وأنا منك**[1]. اهـ

وأما الحديث الآخر الذي عَلَّقه البخاري في افتتاحه للباب الذي خَصَّصه لذكر مناقب علي رضي الله عنه، فهو قول عمر رضي الله عنه: **توفِّي رسول الله ﷺ وهو عنه راض**، وكان البخاريُّ قد أخرجه في الباب الذي قبله[2]، وفيه:.. فقالوا: أوص يا أمير المؤمنين استخلف، قال: ما أجد أحقَّ بهذا الأمر من هؤلاء النفر أو الرهط الذي توفي رسول الله ﷺ وهو عنهم راض: **فسمى علياً وعثمان والزبير وطلحة وسعداً وعبد الرحمن**.

**فائدة تتعلق بترتيب الصحابة المذكورين في قول عمر رضي الله عنه أجمعين:**

علَّق الحافظ ابن حجر على الفقرة السابقة بقوله: وقع عند ابن سعد من رواية ابن عمر أنه ذكر عبد الرحمن بن عوف وعثمان وعلياً وفيه: قلت لسالم: أبَدَأ بعبد الرحمن بن عوف قبلهما؟ قال: نعم. ثم قال الحافظ: فدل هذا على أن الرواة تصرفوا لأن الواو لا ترتِّب. اهـ كلامه رحمه الله.

قلت: والذي وجدته في طبقات ابن سعد[3] الاقتصار على ذكر عبد الرحمن

---

(١) وهذه لفتة جليلة من البدر العيني رحمه الله حيث نَبَّه على عظم هذا المعنى ألا وهو أن النبيَّ ﷺ من علي رضي الله عنه، وهوما يزيد في بيان مدى قرب علي رضي الله عنه من النبي ﷺ، وعلوِّ مكانته عنده.

(٢) كتاب فضائل الصحابة ـ باب قصة البيعة والاتفاق على عثمان بن عفان رضي الله عنه وفيه مقتل عمر بن الخطاب رضي الله عنهما ـ برقم ٣٧٠٠.

(٣) الطبقات الكبرى (٣/٣٣٤).

بن عوف وعلي دون عثمان، حيث جاء فيه: قال ابن شهاب: قال سالم: قلت لعبد الله: أبدأ بعبد الرحمن قبل علي؟ قال: نعم والله.

والظاهر أنه لا تعارض بين العبارتين، إذ أن الراوي في البخاري قال: فسمَّى.. وهذا لا يُفهم منه إرادة الترتيب، وقد جاء الترتيب موضَّحاً في طبقات ابن سعد، لكن المهم والواضح هو علو مكانة عليٍّ بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في نفوس التابعين، حيث استعظم الزهري تقديم عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لذكر عبد الرحمن على علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فأكد له ذلك سالم بن عبد الله وأقسم عليه، وعلى كل الأحوال فلا يلزم من ذكر عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لعبد الرحمن بن عوف رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أولاً تفضيله له على من سواه من الصحابة المذكورين، فعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كان في تلك الحالة في لحظاته الأخيرة في هذه الدنيا، يعاني من طعنات المجوسي، وقد خارت قواه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فالمقام لا يتطلب منه ترتيب الصحابة المذكورين بحسب الأفضلية، بل المقصود الأعظم هو جعل الأمر شورى بينهم، مع نصه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ على من رضي النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عنهم.

**ثم بدأ البخاري** رَحِمَهُ اللَّهُ بذكر الأحاديث المتعلقة بمناقب علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فبدأ بذكر حديث فتح حصون خيبر قائلاً رَحِمَهُ اللَّهُ[1]: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال:

(١) أخرجه في كتاب المناقب ـ باب مناقب علي بن أبي طالب رقم ٣٩٤٤، وكان قد أخرجه قبل في كتاب الجهاد والسير ـ باب دعاء النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلى الإسلام والنبوة وأن لا يتخذ بعضهم بعضاً أرباباً من دون الله رقم ٢٧٨٣. وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه ـ باب فضل من أسلم على يديه رجل رقم ٢٨٤٧. وفي كتاب المغازي ـ باب غزوة خيبر رقم ٣٩٧٣.

لأُعطِينَّ الراية غداً رجلاً يفتحُ اللهُ على يديه، قال: فبات الناس يَدُوكونَ ليلتَهم أَيُّهم يُعطاها. فلما أصبحَ الناسُ غَدوا على رسول الله ﷺ كُلُّهم يرجو أن يُعطاها، فقال: أين عليُّ بنُ أبي طالب؟ فقالوا: يشتكي من عينيه يا رسول الله. قال: فأرسِلوا إليه فَأْتوني به، فلما جاء بَصَقَ في عينيه ودعا له فَبَرأَ حتى كأن لم يكن به وجع، فأعطاه الراية. فقال عليٌّ: يا رسول الله أُقاتلهم حتى يكونوا مثلَنا؟ فقال: انفُذ على رسلك حتى تنزلَ بساحتهم ثم ادعهم إلى الإسلام، وأَخْبِرْهم بما يجب عليهم من حقِّ الله فيه، فوالله لأن يهديَ اللهُ بك رجلاً واحداً خيرٌ لك من أن يكون لك حُمْر النَّعَم.

ثم أخرجه أيضاً من غير طريق سهل بن سعد رضي الله عنه فقال رحمه الله حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا حَاتِمٌ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ عن سلمة قال[1]: كان عليٌّ قد تَخلَّف عن النبيِّ ﷺ في خيبر، وكان به رَمَد، فقال: أنا أتخلَّفُ عن رسول الله ﷺ[2]. فخرج عليٌّ فلحق بالنبي ﷺ، فلما كان مساءَ الليلة التي فتحها الله في صباحها، قال رسولُ الله ﷺ: لأُعطِيَنَّ الرايةَ ـ أو ليأْخُذَنَّ الرايةَ ـ غداً رجلاً يحبه اللهُ ورسولُه، أو قال: يحبُّ اللهَ ورسوله يفتح الله عليه. فإذا نحن بعليٍّ وما نرجوه، فقالوا: هذا عليٌّ. فأعطاه رسول الله ﷺ الراية، ففتحَ اللهُ عليه.

**قلت:** ولعلَّ البخاري رحمه الله افتتح باب مناقب علي رضي الله عنه بهذا الحديث

---

(١) كتاب المناقب ـ باب مناقب علي بن أبي طالب ٣٤٩٩. وكان قد أخرجه في كتاب الجهاد والسير ٢٨١٢، وكرره في كتاب المغازي ـ غزوة خيبر٣٩٧٢.

(٢) قال الحافظ في فتح الباري (٥٤٤/٧): وكأنه أنكر على نفسه تأخره عن النبي ﷺ فقال ذلك، وقوله: فلحق به. يحتمل أن يكون لحِق به قبل أن يصِل إلى خيبر، ويحتمل أن يكون لحِق به بعد أن وصل إليها. اهـ.

العظيم إشارة منه إلى أنه أصحُّ ما روي في فضل علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، مع ما فيه من عظيم البشرى له من محبة الله عَزَّوَجَلَّ ومحبة رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ له، ولما في هذا الحديث العظيم من بيان تأييد الله عَزَّوَجَلَّ بنصره وتيسيره فتحَ حصون خيبر على يديه، ومن عَظَمَةِ هذه المنقبة تمناها كل من كان حاضراً ذلك المجلس حيث بات الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ليلتهم بطولها يتساءلون فيما بينهم، ويتمنى كلٌّ منهم أن ينال تلك المنزلة المباركة، حتى صحَّ عن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وهو من هو في الرفعة والمنزلة عند النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه تمنَّى الإمارة حينها، وما ذلك إلا لِنَيْلِ هذه المنقبة العظيمة، إذ قال رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ[1]: ما أحببت الإمارة إلا يومئذ قال: فتساورت لها رجاء أن أُدعى لها.

وما ذلك من عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إلا لكمال حبه وتعظيمه لله عَزَّوَجَلَّ، وشدة ولائه لرسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

**ومع ذلك فيقال: هل هذا الحكم ـ وهو حب الله ورسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ خاص بعلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أم هو عام لكل مؤمن تقي؟**

**أقول:** إن النصوص الشرعية جاءت بإثبات حب الله عَزَّوَجَلَّ لعباده المحسنين والتوابين والمتطهرين والمتقين، كما قال تعالى: ﴿وَأَحْسِنُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾[2] وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ﴾[3]، وقال أيضاً: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَّقِينَ﴾[4]، وقال سبحانه:

---

(١) صحيح مسلم (٢٤٠٥).

(٢) سورة البقرة الآية (١٩٥).

(٣) سورة البقرة الآية (٢٢٢).

(٤) سورة آل عمران الآية (٧٦).

﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَوَكِّلِينَ﴾[1]، إلى غير ذلك من الآيات الكريمات التي تظهر محبة الله عَزَّوَجَلَّ لعباده المتصفين بتلك الصفات الحميدة، لكن كان من تمام حكمة الله عَزَّوَجَلَّ أن خصَّ علياً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بذكر هذه الفضيلة العظيمة له في هذا الحديث، مع ما له من الفضائل الأخرى التي نَصَّ النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عليها في غير ما حديث، حتى تصبح هذه الأحاديث فيما بعد حُججاً واضحة وبراهين ساطعة على عظم مكانته في نفوس المسلمين ضد أعدائه الخوارج ومن سار على منوالهم من المبتدعة، وفي هذا يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ مُعَلِّقاً على هذ الحديث[2]: وهذا الحديث أصحُّ ما روي لعلي من الفضائل، أخرجاه في الصحيحين من غير وجه، وليس هذا الوصف مُختصًا بالأئمة ولا بعليٍّ، فإن الله ورسوله يحب كلَّ مؤمن تقي، وكل مؤمن تقي يحب الله ورسوله، لكن هذا الحديث من أحسن ما يُحتج به على النواصب الذين يتبرؤون منه ولا يتولونه ولا يحبونه، بل قد يُكفِّرونه أو يفسِّقونه كالخوارج، فإن النبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شهد له بأنه يحبُّ اللهَ ورسولَه ويحبُّه الله ورسولُه، لكن هذا الاحتجاج لا يتم على قول الرافضة الذين يجعلون النصوص الدَّالَّة على فضائل الصحابة كانت قبل رِدَّتهم، فإنَّ الخوارج تقول في علي مِثلَ ذلك، لكن هذا باطل فإن الله ورسوله لا يُطلِق هذا المدح على من يعلم أنه يموت كافراً، وبعض أهل الأهواء من المعتزلة وغيرِهم وبعض المروانية ومن كان على هواهم الذين كانوا يبغضونه ويسبونه.

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ في موطن آخر[3]: فهذه الأمور ليست من خصائص علي لكنها

(١) سورة آل عمران الآية (١٥٩).
(٢) منهاج السنة النبوية (٥/٤٤).
(٣) المصدر السابق (٤/٣٧١).

من فضائله ومناقبه التي تُعرف بها فضيلته، واشتهر رواية أهل السنة لها ليدفعوا بها قَدْحَ من قَدَحَ في عليٍّ وجعلوه كافرًا أو ظالمًا من الخوارج وغيرهم. اهـ.

**وفوائد هذا الحديث كثيرة، أقتصر منها على ما سبق، مع عدم إغفال ما أشار به الحافظ** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **من إشارة لشواهده**، حيث قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[1]: وقع في هذه الرواية اختصار وهو عند أحمد والنسائي وابن حبان والحاكم من حديث بريدة ابن الحصيب قال: لما كان يوم خيبر أخذ أبو بكر اللواء فرجع ولم يُفتح له، فلما كان الغد أخذه عمر فرجع ولم يُفتح له، وقُتل محمود بن مسلمة، فقال النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: لأدفعن لوائي غداً إلى رجل.. الحديث.

وعند ابن إسحاق نحوه من وجه آخر. **وفي الباب عن أكثر من عشرة من الصحابة سردهم الحاكم في الإكليل وأبو نعيم والبيهقي في الدلائل**. انتهى كلام الحافظ رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

والحديث الذي ذكره الحافظ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، أخرجه الإمام أحمد[2] والنسائي[3] من طريق **الحسين بن واقد** عن عبد الله بن بريدة عن بريدة قال: حاصَرْنا خيبر، فأخذ اللواءَ أبو بكر فانصرف ولم يُفتح له، وأخذه من الغد عُمَرُ ولم يُفتح له، فقال رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: إني دافع اللواء غداً إلى رجل يحبُّه اللهُ ورسولهُ ويحبُّ اللهَ ورسولَه، لا يَرجع حتى يُفتح له. وبتنا طيبةً أنفسنا أن الفتح غداً، فلما أصبح رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صلَّى الغداة، ثم قام قائماً ودعا باللواء والناس على مصافِّهم، فما منا إنسان له منزلة عند رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلا وهو يرجو أن

(١) فتح الباري (٧/٥٤٤).
(٢) المسند (٣٨/٩٧).
(٣) السنن الكبرى (٥/١٧٩).

يكون صاحبَ اللواء، فدعا عليَّ بن أبي طالب وهو أرمد، فتفل في عينه ومسح عنه ودفع إليه اللواء ففتح الله له. قال بريدة: وأنا فيمن تطاول لها.

وعند النظر في إسناد الحديث، نجد أن من رجاله **الحسين بن واقد**، **والحسين** وإن كان قد وثقه جمع من الأئمة، كيحيى بن معين[١] والإمام أحمد الذي قال حين سئل عنه[٢]: لا بأس به، وأثنى عليه خيراً. وكذا أبو زرعة إذ قال فيه: ليس به بأس[٣]. إلا أنه قد نُقد في بعض الأحاديث، فهذا الإمام أحمد مع ثنائه عليه إلا أنه قد تكلَّم فيه أيضاً واستغرب بعضَ أحاديثه. إذ ذُكر له مرة حديثٌ من أحاديثه، فقال: من روى هذا؟ قيل له: الحسين بن واقد. فقال بيده وحَرَّك رأسه كأنه لم يرضاه. وقال مرة: وأحاديث حسين ما أرى أي شيء هي، ونفض يده[٤]. وكذا تكلَّم فيه غير الإمام أحمد، فقد قال الساجي عنه[٥]: فيه نظر، وهو صدوق يهم. وقال ابن حبان[٦]: وكان من خيار الناس، وقعت فتنة أبي مسلم فلم يَسأل عنها أحداً إلى أن انجلت، ورُبَّما أخطأ في الروايات.

**قلت**: وبالنظر إلى أقوال أهل العلم في الحسين بن واقد، نخلُص إلى أن من رواياته ما تكلَّم فيها النقاد، وإن كانت قليلة كما يظهر من تعبير الحافظ ابن حبان بقوله (رُبَّما)[٧].

---

(١) الجرح والتعديل (٣/٦٦).
(٢) المصدر السابق.
(٣) المصدر السابق.
(٤) انظر: الضعفاء للعقيلي (١/٢٥١).
(٥) تهذيب التهذيب (٢/٣٢١).
(٦) الثقات (٦/٢٠٩).
(٧) هذا هو الشائع في أن (ربما) تستخدم للتقليل، وقد صَحَّح بعض أهل العلم كونها=

لكن عند النظر في طرق هذه الرواية نجد أن الحسين بن واقد قد توبع، فقد أخرج الإمام أحمد[١] والنسائي[٢] وغيرهما من طريق ميمون أبي عبد الله قال ـ روح الكردي ـ عن عبد الله بن بريدة عن أبيه بريدة الحديث بلفظ قريب أطول منه، وفيه أن النبيَّ ﷺ إنما دفع الراية لعمر رضي الله عنه فقط، ولم يذكر فيه أبا بكر، وهذا **الإسناد ضعيف لضعف ميمون أبي عبد الله**، فقد قال عنه الإمام أحمد[٣]: فَسْل. وقال مرة[٤]: قال يحيى: قال شعبة: ميمون أبو عبد الله يعني الذي يحدث عنه عوف كان فَسْلاً. قال له عبد الله ابنه: فسمعته من يحيى؟ قال: إن شاء الله. وقال مرة عنه[٥]: أحاديثه مناكير. وقال فيه يحيى بن معين[٦]: لا شيء.

وقد ذكره ابن حبان في الثقات[٧] وذكر أن يحيى القطان كان يسيء الرأي فيه.

فتبين أن طريق ميمون أبي عبد الله ضعيفة، وسيأتي معنا ما وقع فيها من اضطراب في حديثنا على ما جاء فيها من ألفاظ منكرة تضع من منزلة

---

= تستعمل تارة للتكثير وتارة للتقليل، فلا اختصاص لها بأحد هذين المعنيين. انظر في ذلك: فتح الباقي (٦٩) لزكريا الأنصاري.

(١) مسند أحمد (١٣٩/٣٨).

(٢) السنن الكبرى (١٠٩/٥).

(٣) العلل ومعرفة الرجال (٣٠٤/٢). والفسل: الرذل النذل الذي لا مروءة له ولا جلد. تهذيب اللغة (٢٩٨/١٢).

(٤) العلل ومعرفة الرجال (١١٢/٣).

(٥) الجرح والتعديل (٢٣٤/٨).

(٦) المصدر السابق.

(٧) (٤١٨/٥).

عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وعلى هذا فلا تصلح طريقُهُ لمتابعة رواية الحسين بن واقد، فيبقى في إسناد رواية الحسين نظر، ومع ذلك وعلى فرض صحتها ـ وهي التي ذُكر فيها رجوع أبي بكر وعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا دون أن يُفتح لهما ـ أقول: على فرض صحتها؛ فلا تعني بحال من الأحوال انتقاصاً من قدر الشيخين أبي بكر وعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وغضًّا لفضائلهما، كما أنها لا تعني أيضاً إطلاق تفضيل علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ على أي منهما رضي الله عنهم جميعاً، كلُّ ما في الأمر أن الله سبحانه وتعالى قدَّر أن يكون الفتحُ علي يد علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ولم يقدر أن يكون على يد أبي بكر ولا عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وقد يتميز بعضُ الصحابة في مواقفَ دون غيرهم، وهذا لا يعني البتَّة التفضيل المطلق لهم، فهذا الصحابيُّ الجليل أنسُ بنُ النضر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لما غاب عن قتال بدر، قال للنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ[1]: يا رسول الله غبتُ عن أول قتال قاتلتَ به المشركين، لئن أشهدني الله قتالَ المشركين ليريَّن اللهُ ما أصنع. فلما كان يوم أحد وانكشف المسلمون، قال: اللهم إني أعتذر إليك مما صنع هؤلاء ـ يعني أصحابَه ـ وأبرأُ إليك مما صنع هؤلاء ـ يعني المشركين ـ، ثُمَّ تقدم فاستقبله سعد بن معاذ فقال: يا سعدَ بنَ معاذ! الجنة ورب النضر! إني أجد ريحها من دون أُحُد. قال سعد: فما استطعت يا رسول الله ما صنع. قال أنس: فوجدنا به بضعاً وثمانين ضربةً بالسيف أو طعنةً برُمح أو رميةً بسهم، ووجدناه قد قُتل وقد مَثَّل به المشركون، فما عرفه أحدٌ إلا أختُه ببَنانه. قال أنس: كنا نرى أو نظن أن هذه الآية نزلت فيه وفي أشباهه ﴿مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُواْ مَا عَٰهَدُواْ ٱللَّهَ عَلَيْهِ﴾[2] إلى آخر الآية.

---

(١) صحيح البخاري ٢٦٥١، صحيح مسلم ٥٠٢٧.

(٢) سورة الأحزاب الآية (٢٣).

فأنس بن النضر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أبلى بلاء حسناً في هذه المعركة، وصدق فعلُه قولَه وما كان قد عاهد الله عليه، ومنَّ الله عليه بالشهادة في تلك المعركة، ومع ذلك لم يقل أحد أنه أصبح بذلك أفضل من الخلفاء الأربعة رضي الله عن الجميع. وهذا ما فهمه أهل العلم من رواية الحسين بن واقد السابقة، فقد قال الحافظ العراقيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ في التعليق عليها[1]: وقد يُقيم الأميرُ في حَمْلِها ـ أي الراية ـ غَيْرَه، ودفع اللواء في هذه الوقعة لأبي بكر تأميرٌ له، وكذلك لعمر ثم لعلي، وليس في إعطائه لعلي عزلٌ لواحد منهما، فإن ولايةَ كلِّ واحد منهما على اللواء كانت خاصةً بذلك اليوم، فانقضت بانقضائه، ولا أمير كامل الإمرة مع حضوره عليه الصلاة والسلام، ولكنه يُقيم من يشاء فيما يشاء. اهـ.

فعلى ما مرَّ معنا من سياق الرواية وتوجيهها، لا ضير فيها على أحد من الشيخين أبي بكر وعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وأما ما أشرت إليه سابقاً من وقوع بعض الألفاظ المنكرة في قصة فتح خيبر، فهو ما أخرجه ابن أبي شيبة والحاكم في مستدركه[2] من طريق عبيد الله ابن موسى ثنا نعيم بن حكيم عن أبي موسى الحنفي عن عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قال: سار النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلى خيبر، فلما أتاها بعث عمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وبعث معه الناس إلى مدينتهم أو قصرهم، فقاتلوهم فلم يلبثوا أن هزموا عمرَ وأصحابَه، فجاءوا يُجبِّنونه ويجبِّنُهم، فسار النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الحديث.

واللفظ للحاكم وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه. وهو عند ابن أبي شيبة من طريق نعيم بن حكيم عن أبي مريم عن علي مطولاً.

---

(١) طرح التثريب (٨/٢٥).

(٢) مصنف ابن أبي شيبة (٨/٥٢٥)، والمستدرك (٣/٤٠).

وقد جاء في رواية ميمون أبي عبد الله السابقة زيادة عند ابن أبي شيبة والبزار[١]، وهي:.. فكُشِف عمر وأصحابه فرجع إلى رسول الله ﷺ يجبِّنُه أصحابُه وهو يُجَبِّن أصحابَه.

والجواب على هذه الروايات أن يقال: أما طريق ميمون أبي عبد الله فقد مضى معنا ما يدل على ضعف ميمون، ويؤكد هذا ما جاء هنا من اضطراب في زيادة هذه الألفاظ المنكرة.

وأما الطريق الثانية فهي من رواية عبيد الله بن موسى، وهو وإن كان قد روى عنه البخاري في صحيحه، إلا أنه كان **متشيعاً غالياً في تشيعه**، وقد تكلَّم فيه كبار أئمة هذا الشأن، يقول أبو الحسن الميموني[٢]: وذكر عنده ـ يعني أحمد بن حنبل ـ عبيد الله بن موسى فرأيته كالمنكِرِ له، قال: كان صاحبَ تخليط، وحدَّث بأحاديث سوء، وأخرج تلك البلايا فحدَّث بها. قيل له: فابن فضيل؟ قال: لم يكن مثله كان أسترَ منه، وأما هو فأخرج تلك الأحاديث الرديَّة.

وكان الإمام أحمد ينهى أصحابَه عن الرواية عنه، فقد أرسل رسولاً إلى يحيى بن معين يقول له[٣]: أخوك أبو عبد الله أحمد بن حنبل يقرأ عليك السلام ويقول لك: هو ذا تكثر الحديثَ عن عبيد الله بن موسى العبسي، وأنا

(١) مصنف ابن أبي شيبة (٥٢١/٨)، والبحر الزخار (٤٤٤٣).

(٢) تهذيب الكمال (١٦٨/١٩).

(٣) تاريخ بغداد (٦١٢/١٦) والخبر رواه ابن أبي خيثمة في تاريخه (٣٣٣/٣): ولفظه: سمعت يحيى بن معين وقيل له: إن أحمد بن حنبل قال: إن عبيد الله بن موسى يرد حديثه، تشيع؟ قال: كان والله الذي لا إله إلا هو عبد الرزاق أغلى في ذلك منه مئة ضعف، ولقد سمعت من عبد الرازق أضعاف وأضعاف ما سمعت من عبيد الله.

وأنت سمعناه يتناول معاوية بن أبي سفيان، وقد تركت الحديثَ عنه. قال: فرفع يحيى بن معين رأسَه وقال للرسول: اقرأ على أبي عبد الله السلام، وقل له: يحيى بن معين يقرأ عليك السلام، ويقول لك: أنا وأنت سمعنا عبد الرزاق يتناول عثمان بن عفان، فاترك الحديث عنه، فإن عثمان أفضل من معاوية[1].

(١) ويحيى بن معين وإن كان لم يوافق الإمامَ أحمد على تركه لعبيد الله بن موسى، لكن في ردِّه عليه إقرار منه بتلبس عبيد الله بن موسى بهذه البدعة، فهو لم ينفها عنه، وإنما احتج على الإمام أحمد بوقوع ما هو أعظم من ذلك من عبدالرزاق ومع ذلك فلم يترك الإمامُ أحمد الرواية عنه.

وقد شكَّك الإمامُ أحمد في تشيع عبد الرزاق، فقد جاء في العلل ومعرفة الرجال ٢/٥٩ عن عبد الله بن أحمد أنه قال: سألت أبي قلت له: عبد الرزاق كان يتشيع ويفرط في التشيع؟ فقال: أما أنا فلم أسمع منه في هذا شيئاً، ولكن كان رجلاً تعجبه أخبار الناس أو الأخبار. اهـ.

وقد رُوِي عن عبد الرزاق أنه نفى عن نفسه الطعنَ في عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فقد قال ابن عساكر في تاريخه (١٨٩/٣٦: كتب إليَّ أبو نصر عبد الرحيم بن عبد الكريم: أنا أبو بكر البيهقي: أنا أبو عبد الله الحافظ قال: سمعت أبا العباس قاسم ابن القاسم السياري شيخ خراسان في عصره يقول: سمعت أبا مسلم البغدادي يقول: عبيد الله بن موسى من المتروكين، تركه أبو عبد الله أحمد بن حنبل لتشيعه، وقد عوتب أحمد بن حنبل على روايته عن عبد الرزاق، فذكر أنه رجع عن ذلك، كتب إليَّ أبو طالب عبد القادر بن محمد وحدثنا أبو الحجاج يوسف بن مكي الفقيه عنه: أنا أبو إسحاق إبراهيم بن عمر البرمكي: نا أحمد بن جعفر القطيعي: نا عبد الله بن أحمد بن حنبل قال: سمعت سلمة بن شبيب أبا عبد الرحمن يقول: سمعت عبد الرزاق يقول: والله ما انشرح صدري قط أن أفضل عليًّا على أبي بكر وعمر، رحم الله أبا بكر ورحم الله عمر ورحم الله عثمان ورحم الله عليًّا، ومن لم يحبهم فما هو بمؤمن، فإن أوثق عملي حبي إياهم رضوان الله عليهم ورحمته أجمعين.

وقال عنه أبو داود[1]: كان محترقاً شيعياً، جاز حديثه.

وقال عنه يعقوب بن سفيان[2]: وهو شيعي، وإن قال قائل: رافضي لم أنكر عليه، وهو منكر الحديث.

وقال عنه الجوزجاني وهو يتكلم عن محدثي أهل الكوفة[3]: وعبيد الله ابن موسى أغلى وأسوأ مذهباً وأروى للأعاجيب التي تضل أحلام من تبحر في العلم.

ولما ترجمه الذهبي في كتابه من تُكُلِّم فيه وهو موثَّق قال[4]: ثقة لكنه شيعي جلد، كره بعضهم الأخذ عنه.

ولما كان هذا الحديث منكر المتن، إذ فيه اتهام لأمير المؤمنين عمر بن الخطاب بالجبن والخور، وهذا مخالف لما اشتهر عنه عند القاصي والداني والموافق والمخالف من شجاعة وصدع بالحق لا يخاف في ذلك لومة لائم، كان لا بد أن يكون هذا الحديث معلولاً، ولا شك أن ما قيل في جرح عبيد الله بن موسى ببدعته يكون مؤثراً في صحة الحديث، فهو وإن كان ثقة ومن رجال البخاري، لكن في روايته لهذا الحديث تأييد واضح لما رُمي به من بدعة، حيث الطعن الصريح في عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقد سلك أهل العلم هذا الطريق في إعلال ما كان هذا حاله من الأحاديث، فهم يبحثون عن علة في الحديث وإن كانت غيرَ مؤثرة في غيره، ليعلِّقوا بها رد الحديث، فكيف لا

(١) سؤالات الآجري (رقم ١٦).
(٢) المعرفة والتاريخ (٣/١٤٠).
(٣) أحوال الرجال (٢/١٣٠ ـ رقم ١١٠).
(٤) ص (٢٤٧ط ـ الرحيلي).

يُعلُّ مثل هذا الحديث مع كون أحد رواته من الغلاة في مذهبه وقد روى ما يؤيد به بدعته.

قال العلامة المعلمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تقرير هذه القاعدة[1]: إذا استنكر الأئمة المحققون المتن، وكان ظاهر السند الصحة، فإنهم يتطلبون له علة، فإذا لم يجدوا علة قادحة مطلقاً حيث وقعت، أعلُّوه بعلة ليست بقادحة مطلقاً، ولكنهم يرونها كافية للقدح في ذلك المنكر، ثم ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعض الأمثلة على ذلك.

هذا مع عدم إغفال ما قيل في نعيم بن حكيم من نقد، فقد جاء في إكمال مغلطاي قوله[2]: قال الأزدي فيما ذكره أبو الفرج: أحاديثه مناكير، وقال الساجي: ضعيف، قال: وكذا قاله يحيى بن معين[3]، وقال ابن سعد: لم يكن بذاك في الحديث[4]، وفي كتاب المزي: ليس بذاك[5]، وقال ابن خراش: صادق، لا بأس به. وفي كتاب المزي: صدوق[6]، فينظر.

وقبله فقد نقل الحافظ المزي عن النسائي قوله فيه: ليس بالقوي[7].

---

(١) في مقدمته على كتاب الفوائد المجموعة للشوكاني ص١١.

(٢) إكمال تهذيب الكمال (١٢/٦٥).

(٣) وقد ذكر نقل الساجي أيضاً عن ابن معين: الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب (٤/٢٣٣)، وقد نقل عن ابن معين توثيقه كما في تهذيب الكمال (٢٩/٤٦٤ و٤٦٥)، والله أعلم.

(٤) طبقات ابن سعد (٧/٣٢٠).

(٥) لا، بل قد نقل المزي عبارة ابن سعد، كما هي في الطبقات، وهي قوله: لم يكن بذاك. والله أعلم.

(٦) تهذيب الكمال (٢٩/٤٦٥) قال ابن خراش: صدوق، لا بأس به.

(٧) تهذيب الكمال (٢٩/٤٦٥).

**وقد روي هذا الحديث من غير طريق عبيد الله بن موسى**، وهو ما أخرجه الحاكم في مستدركه[١] من طريق محمد بن عبد الله بن سليمان ثنا القاسم بن أبي شيبة ثنا يحيى بن يعلى ثنا معقل بن عبيد الله عن أبي الزبير عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أن النبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دفع الرايةَ يوم خيبر إلى عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فانطلق، فرجع يُجبِّن أصحابه ويُجبِّنونه.

قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه.

وفيه القاسم بن محمد بن أبي شيبة، ضعَّفه يحيى بن معين[٢]، وترك حديثه أبو زرعة وأبو حاتم الرازيان بعدما سمعا منه[٣]، وقال عنه الذهبي في تعليقه على كلام الحاكم السابق: القاسم بن أبي شيبة واه، وترجم له في الميزان[٤] ونقل تضعيف يحيى، وترك الرازيين له، ثم قال في ختام ترجمته: ومن بلايا القاسم ما روى عثمان بن خرزاذ عنه، قال: حدثنا يحيى بن يعلى الأسلمي، عن عمار بن رزيق، عن أبي إسحاق، عن زياد بن مطرف، عن زيد ابن أرقم مرفوعاً: من أرادَ أن يدخلَ جنةَ ربى التي غَرسها فُليُحِبْ عليًّا.

**وقد روي الحديث من طريق أخرى**، كما عند ابن عساكر[٥]، وهي من رواية عبد الله بن حكيم بن جبير عن أبيه عن سعيد بن جبير عن ابن عباس به، وفيه هذه الزيادة المنكرة، وعبد الله بن حكيم هو وأبوه من الغلاة في

---

(١) (٣/٤٠).

(٢) ضعفاء العقيلي (٣/٤٨١). وقال عنه مرة: ثقة صدوق، ليس ممن يكذب، انظر: سؤالات ابن الجنيد (٣٤١).

(٣) الجرح والتعديل (٧/١٢٠).

(٤) ميزان الاعتدال (٣/٣٧٩).

(٥) تاريخ دمشق (٤٢/٩٦).

الرفض مع ضعفهما في الحديث، كما قال العقيلي[1] رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وكان العقيلي قد ذكر هذا الحديث في ترجمته ثم ختم تعليقَه عليه بقوله: وقد روى سعد بن أبي وقاص وسلمة بن الأكوع وغيرهما أن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دفع إلى عليٍّ رضوان الله عليه الراية يوم خيبر، **وأما قصة أبي بكر وعمر** رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا **فليست بمحفوظة**.

وهذا إعلال منه رَحِمَهُ ٱللَّهُ لهذه الزيادة التي جاء فيها ذكر ما يتعلق برجوع كلٍّ من أبي بكر وعمر من غير أن يُفتح لهما، وقد مضى معنا أن الأمر لو اقتصر على هذه الرواية لما كان فيها غضاضةٌ على أحدٍ من الشيخين، ولكن جاءت تلك الروايات المنكرة التي فيها نسبة الجبن لعمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وقد تبين لك أخي القارئ ما فيها من علة.

وقد حاول ابنُ المطهِّر الحلِّي أن يستدل على تقديم عليٍّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ على أبي بكر وعمر بكونه ما انهزم قط في معركة من المعارك، فناقشه شيخ الإسلام ابن تيمية في هذا وبيَّن ما يتعلَّق في هذه المسألة. فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[2]: وأما قوله: **ما انهزم قط**. فهو في ذلك كأبي بكر وعمر وطلحة والزبير وغيرِهم من الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ، فالقولُ في أنه ما انهزم كالقول في أن هؤلاء ما انهزموا قط، ولم يُعرف لأحد من هؤلاء هزيمة، وإن كان قد وقع شيء في الباطن ولم ينقل فيمكن أن عليًّا وقع منه ما لم ينقل، والمسلمون كانت لهم هزيمتان: يوم أحد ويوم حنين، ولم يُنقل أن أحداً من هؤلاء انهزم، بل المذكور في السير والمغازي أن أبا بكر وعمر ثبتا مع النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يوم أحد ويوم حنين، ولم ينهزما مع من انهزم، ومن نُقل أنهما انهزما يوم حنين فكذبه معلوم، وإنما الذي انهزم يوم

(١) الضعفاء (٢/٢٤٣).

(٢) (٨/٩١).

أحد عثمان، وقد عفا الله عنه، وما نقل من انهزام أبي بكر وعمر بالراية يوم حنين فمن الأكاذيب المختلقة التي افتراها المفترون. اهـ.

وقد طال الكلامُ على هذا الحديث للتعليق على ما أورده الحافظ ابن حجر من وقوع اختصار في هذا الحديث، وأشار إلى ما يُبيِّن تمام الحديث من الروايات، فاقتضى المقام تخريج تلك الروايات والتعليق عليها. فالمعذرة من القراء الكرام.

**وأما الحديث الثاني الذي أورده الإمام البخاري في بيان فضائل علي** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ**، فهو في بيان سبب تكنية النبي** صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **له بأبي تراب، وذلك حينما أراد بعضُ أمراء ذلك الزمان انتقاص علي** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ **بهذه الكنية، فقال البخاري** رَحِمَهُ اللَّهُ[1]: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْلَمَةَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ فَقَالَ: هَذَا فُلَانٌ[2] لِأَمِيرِ الْمَدِينَةِ يَدْعُو عَلِيًّا عِنْدَ الْمِنْبَرِ، قَالَ: فَيَقُولُ مَاذَا؟ قَالَ: يَقُولُ لَهُ: أَبُو تُرَابٍ[3]، فَضَحِكَ قَالَ: وَاللهِ مَا سَمَّاهُ إِلَّا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَمَا كَانَ لَهُ اسْمٌ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْهُ، فَاسْتَطْعَمْتُ الْحَدِيثَ سَهْلًا وَقُلْتُ: يَا أَبَا عَبَّاسٍ كَيْفَ ذَلِكَ؟ قَالَ: دَخَلَ عَلِيٌّ عَلَى فَاطِمَةَ ثُمَّ خَرَجَ

---

(١) أخرجه في كتاب فضائل الصحابة ـ مناقب علي رقم ٣٥٠٠.

(٢) جاء في السنن الكبرى للبيهقي (٢/٤٤٦): اسْتُعْمِلَ عَلَى الْمَدِينَةِ رَجُلٌ مِنْ آلِ مَرْوَانَ.
قلت: وهذا أوضح ما رأيته من الإشارة لهذا الرجل الذي أراد ان ينتقص علياً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وقد قال الحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ: وفلان المذكور لم أقف على اسمه صريحاً، ووقع عند الإسماعيلي: «هذا فكان فلان ابن فلان». قوله: «يدعو علياً عند المنبر، قال فيقول ماذا؟» في رواية الطبراني من وجه آخر عن عبد العزيز بن أبي حازم» يدعوك لتسبَّ عليًّا». انظر: فتح الباري (٧/٧٢).

(٣) يعني أنه يستهزأ به على كنيته هذه. قاله الكِشميري في فيض الباري (٤/٦٨).

فَاضْطَجَعَ فِي الْمَسْجِدِ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَيْنَ ابْنُ عَمِّكِ؟ قَالَتْ: فِي الْمَسْجِدِ فَخَرَجَ إِلَيْهِ فَوَجَدَ رِدَاءَهُ قَدْ سَقَطَ عَنْ ظَهْرِهِ وَخَلَصَ التُّرَابُ إِلَى ظَهْرِهِ، فَجَعَلَ يَمْسَحُ التُّرَابَ عَنْ ظَهْرِهِ فَيَقُولُ: اجْلِسْ يَا أَبَا تُرَابٍ مَرَّتَيْنِ.

وقد رواه البخاري في غير ما موضع من صحيحه باختلاف يسير في الألفاظ، فقد جاء في رواية أخرى عنده[1]: أين ابنُ عَمّك؟ قالت: كان بيني وبينه شيءٌ فغاضبني، فخرج فلم يَقِل عندي.

وفي رواية[2]: وإن كان لِيفرَحَ أن يُدعى بها.

وقد ظهر في هذا الحديث مدى محبةِ النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لعلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وحرصه على إدخال السرور على قلبه، وذلك عن طريق البحث عنه ومسح التراب عن ظهره، وممازحته وتكنيته بهذه الكنية اللطيفة التي أصبحت من أحبَّ الكنى إليه، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

يقول البدر العيني رَحِمَهُ اللَّهُ[3]: مطابقته للترجمة من حيث إن فيه دلالةً على فضيلةِ علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وعلوِّ منزلته عند النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وذلك لأنه مشى إليه ودخل المسجد ومسح التراب عن ظهره واسترضاه تلطُّفاً به، لأنه كان وقع بين عليٍّ وفاطمة شيء[4]، فلذلك خرج إلى المسجد واضطجع فيه.

---

(١) أبواب المساجد ـ باب نَوْمِ الرِّجَالِ فِي المَسْجِدِ ـ رقم ٤٤١.

(٢) كتاب الأدب ـ باب التكني بأبي تراب وإن كانت له كنية أخرى رقم ٥٨٥١. وأخرجه أيضاً في كتاب الاستئذان ـ باب القائلة في المسجد رقم ٥٩٢٤.

(٣) عمدة القاري (٣٣٦/٢٤).

(٤) وبمثل قول البدر العيني ـ دون الجملة الأخيرة ـ قال العلامة عبد الحق الهاشمي انظر: لباب اللباب (٢١٢/٣).

وكان ابنُ بطال قد قال في شرحه[1]: وفيه ممازحة الصهر، وتكنيته بغير كنيته، وبشيء عرض له كما كنَّى أبا هريرة بِهِرَّةٍ[2].

وليس في هذا الحديث ما يضير علياً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من كونه أتى ما يُغضب فاطمةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، بل إنَّ في وقوع هذا الأمر بينهما ما يُدلِّل على عدم قدرة أحد من البشر ـ إلا من عصم الله ـ مهما بلغ من الفضل وعلوِّ المكانة أن ينسلخَ من طبيعته التي جُبل عليها، من وجود خُلُق الغضبِ فيه، لكنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تدارك الموقفَ بسرعة فخرج من البيت قبل أن يتطور الأمرُ إلى أكثر من ذلك، قال ابنُ بطال رَحِمَهُ اللَّهُ[3]: وفي هذا الحديث أنَّ أهل الفضل قد يقع بينهم وبين أزواجه ما جَبَل الله عليه البشر من الغضب والحرج حتى يدعوهم ذلك إلى الخروج عن بيوتهم، وليس ذلك بعائب لهم.

ونقل ذلك الحافظ ابن حجر عنه، ثم قال[4]: ويحتمل أن يكون سبب خروج عليٍّ خشية أن يبدو منه في حالة الغضب ما لا يَليق بجناب فاطمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فحسمَ مادة الكلام بذلك إلى أن تَسْكُن فورةُ الغضب من كل منهما.

**وأما الحديث الثالث الذي أورده البخاريُّ في صحيحه في مناقب علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فهو حديث عظيم يُظهر مكانة عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في نفوس الصحابة، وكيف**

---

(١) (٩/٨٥).

(٢) حديث تكنية النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لأبي هريرة، أخرجه الحاكم في المستدرك (٣/٥٧٩) عنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال: إن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يدعونني أبا هر ويدعوني الناس أبا هريرة.
وبوب البخاري في صحيحه في كتاب الأدب: بَاب مَنْ دَعَا صَاحِبَهُ فَنَقَصَ مِنْ اسْمِهِ حَرْفًا، ثم قال: وَقَالَ أَبُو حَازِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ لِي النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: يَا أَبَا هِرٍّ.

(٣) (٩/٣٥٢).

(٤) فتح الباري (١٠/٥٨٨).

**كانوا يستدلون على فضله بمدى قربه من نبينا** ﷺ**، فقد قال البخاريُّ** رَحِمَهُ ٱللَّهُ[1]: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ حَدَّثَنَا حُسَيْنٌ عَنْ زَائِدَةَ عَنْ أَبِي حَصِينٍ عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى ابْنِ عُمَرَ فَسَأَلَهُ عَنْ عُثْمَانَ فَذَكَرَ عَنْ مَحَاسِنِ عَمَلِهِ، قَالَ: لَعَلَّ ذَاكَ يَسُوءُكَ؟ قَالَ: نَعَمْ قَالَ: فَأَرْغَمَ اللهُ بِأَنْفِكَ، ثُمَّ سَأَلَهُ عَنْ عَلِيٍّ فَذَكَرَ مَحَاسِنَ عَمَلِهِ، قَالَ: هُوَ ذَاكَ بَيْتُهُ أَوْسَطُ بُيُوتِ النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ قَالَ لَعَلَّ ذَاكَ يَسُوءُكَ؟ قَالَ: أَجَلْ، قَالَ: فَأَرْغَمَ اللهُ بِأَنْفِكَ، انْطَلِقْ فَاجْهَدْ عَلَيَّ جَهْدَكَ. اهـ.

قال الحافظ ابن حجر في شرحه لهذا الحديث عند قول الراوي (فذكر محاسن عمله)[2]: كأنه ذكر له شهوده بدرًا وغيرها، وفتح خيبر على يديه، وقتله مرحب ونحو ذاك.

وعند قوله: (هو ذاك، بيته أوسط بيوت النبي ﷺ) قال الحافظ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أي أحسنها بناء، وقال الداودي: معناه أنه في وسطها وهو أصح[3]. ووقع عند النسائي من طريق عطاء بن السائب، عن سعد بن عبيدة في هذا الحديث «فقال: لا تسأل عن علي، ولكن انظر إلى بيته من بيوت النبي

---

(١) كتاب فضائل الصحابة ـ باب مناقب علي بن أبي طالب رقم ٣٧٠٤ ـ سلفية.

(٢) فتح الباري (٧/٩٢ ـ الريان).

(٣) وقد قال بقول الداودي: البدرُ العيني، فإنه قال في شرحه لقول عبد الله بن عمر: هو ذاك بيته: أي قال عبد الله: هو ـ أي علي ـ الذي بيته كان أوسط بيوت النبي ﷺ، يشير بذلك إلى أنَّ لعليٍّ منزلةً عند النبي ﷺ من حيث أن بيتَه أوسطُ بيوت النبي ﷺ وقيل: أحسنُها. انظر: عمدة القاري (٢٤/٢٢٨)، وانظر أيضاً: التوضيح لابن الملقن (٢٠/٣٠٩) فقد ذكر قولَ الداودي مختصراً.

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»[1]. وله من رواية العلاء بن عيزار[2] قال سألت ابن عمر عن علي فقال: «انظر إلى منزله من نبي الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ليس في المسجد غير بيته»، وقد تقدم ما يتعلق بترك بابه غير مسدود في مناقب أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. اهـ.

وعند قول ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا للسائل: (فَأَرْغَمَ اللهُ بِأَنْفِكَ) قال ابن الملَقِّن[3]: أوقع الله بك سوءاً، واشتقاقه من السقوط على الوجه فيلصق بالأرض بالرَّغام، وهو التراب.

وفي قول ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (فاجهد علي جهدك) قال الحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ[4]: أي ابلغ أعلى غايتك في حقي، فإن الذي قلته لك الحق، وقائل الحق لا يبالي بما قيل في حقه من الباطل[5]. ووقع في رواية عطاء المذكورة «قال[6]: فقال الرجل: فإني أبغضه، فقال له ابن عمر: أبغضك الله تعالى». اهـ

---

(١) أخرجه النسائي في الكبرى (١٣٨/٥).

(٢) كذا في مطبوعة فتح الباري، والصواب العلاء بن عرار كما سمي في رواية النسائي الكبرى (٤٤٧/٧)، وقد وثقه يحيى ابن معين كما في الجر ح والتعديل (٣٥٩/٦).

(٣) التوضيح (٣٠٩/٢٠).

وقال الحافظ ابن حجر في فتح الباري (٣/١١) رَحِمَهُ اللَّهُ: الباء زائدة معناه أوقع الله بك السوء واشتقاقه من السقوط على الأرض فيلصق الوجه بالرغام وهو التراب أهـ.

وفي المصباح المنير (٢٣١): الرغام بالفتح التراب ورغم أنفه رغمًا من باب قتل ورغم من باب تعب لغة كناية عن الذل كأنه لصق بالرغام هوانًا.

(٤) فتح الباري (٩٢/٧).

(٥) قال السندي في حاشيته على البخاري (١٢٠/٢) عند قوله (فاجهد علي جَهدك): بفتح الجيم أي افعل فيّ حقي ما تقدر عليه، فإن الذي قلته لك الحق، وقائل الحق لا يبالي ما قيل فيه من الباطل.

(٦) أخرجها النسائي في الكبرى (١٣٨/٥).

ونحن نلاحظ أن هذا الرجل السائل إنما جاء متعرِّضاً لكلٍّ من عثمانَ وعليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فلم يكن موقفه خاصاً بأحد منهما، وهو بهذا قد شابه الخوارج الذين بدأوا مسيرتُهم المُظلمة بمعاداة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وما زالوا على ضلالهم حتى توصَّلوا إلى قتل علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ولَعَنَ قاتِلَه.

**وأما الحديث الرابع الذي ذكره البخاري في هذا الباب، فهو حينما أرشد النبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كلًّا من فاطمة وعلياً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا إلى ما هو خير لهما في دنياهما وآخرتهما، وذلك حينما طلبت فاطمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا منه خادماً يعينها.**

**وفي ذلك يقول الإمام البخاري** رَحِمَهُ اللَّهُ[1]: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الحَكَمِ، سَمِعْتُ ابْنَ أَبِي لَيْلَى[2]، قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيٌّ، أَنَّ فَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّلاَمُ، شَكَتْ مَا تَلْقَى مِنْ أَثَرِ الرَّحَا، فَأَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَبْيٌ، فَانْطَلَقَتْ فَلَمْ تَجِدْهُ، فَوَجَدَتْ عَائِشَةَ فَأَخْبَرَتْهَا، فَلَمَّا جَاءَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَخْبَرَتْهُ عَائِشَةُ بِمَجِيءِ فَاطِمَةَ، فَجَاءَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَيْنَا وَقَدْ أَخَذْنَا مَضَاجِعَنَا، فَذَهَبْتُ لِأَقُومَ، فَقَالَ: «عَلَى مَكَانِكُمَا». فَقَعَدَ بَيْنَنَا حَتَّى وَجَدْتُ بَرْدَ قَدَمَيْهِ عَلَى صَدْرِي، وَقَالَ: «أَلاَ أُعَلِّمُكُمَا خَيْرًا مِمَّا سَأَلْتُمَانِي، إِذَا أَخَذْتُمَا مَضَاجِعَكُمَا تُكَبِّرَا أَرْبَعًا وَثَلاَثِينَ، وَتُسَبِّحَا ثَلاَثًا وَثَلاَثِينَ، وَتَحْمَدَا ثَلاَثًا وَثَلاَثِينَ، فَهُوَ خَيْرٌ

(١) كتاب فضائل الصحابة ـ باب مناقب علي بن أبي طالب رقم ٣٥٠٢.

(٢) الراوي هنا هو عبد الرحمن بن أبي ليلى، وقد يطلق ويراد به ابنه محمد الذي كان من الفقهاء، وقد ذكر ابن الأثير في جامع الأصول طريقة التمييز بينهما، فقال رَحِمَهُ اللَّهُ (١٢/٦٤٢): اسم ابن أبي ليلى: عبد الرحمن، وهو تابعيّ مشهور. تقدَّم ذِكْره في حرف العين. وقد يقال: ابن أبي ليلى لولده محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، وهو قاضي الكوفة إمام مشهور في الفقه، صاحب مذهب وقول. وإذا أطلق المحدِّثون ابن أبي ليلى فإنَّما يعنون أباه، وإذا أطلق الفقهاء ابن أبي ليلى فإنَّما يعنون محمداً.

لَكُمَا مِنْ خَادِمٍ».

وفي رواية أخرى لهذا الحديث[1]: أَنَّ فَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّلاَمُ اشْتَكَتْ مَا تَلْقَى مِنَ الرَّحَى مِمَّا تَطْحَنُ، فَبَلَغَهَا أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أُتِيَ بِسَبْيٍ، فَأَتَتْهُ تَسْأَلُهُ خَادِمًا، فَلَمْ تُوَافِقْهُ، فَذَكَرَتْ لِعَائِشَةَ، فَجَاءَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ...

وفي رواية أخرى[2]: أن عليًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: فما تركتُها بَعْدُ. قيل: ولا ليلةَ صفين؟ قال: ولا ليلةَ صفين.

وقد يعجبُ القارئ الكريم من وجه إدخال البخاري هذا الحديث في مناقب علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، لكن حين النَّظر في ألفاظِ القصة، نجد قوةَ العلاقة بين النبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وعليٍّ وفاطمةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، حيث أتاهما النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وقتَ نومهما، فدخل معهما في فِراشهما، وأرشدهما إلى ما فيه خيرُهما في الدارين، وذلك لتمام علمه بحرصِهما على كلِّ خير، وإيثارهما الآخرةَ على الدنيا، وهذا كلُّه حصل بين الطرفين من غير تكلُّفٍ، بل بسهولة ويسر يُظهر حميمَ العلاقة بينهم، يقول العلامةُ الطيبي في بيان بعض فوائد هذا الحديث[3]: وفيه أيضاً بيانُ إظهار غاية التعطف والشفقة على ابنته وصهره، ونهاية الاتحاد برفع الحشمة والحجاب، حيث لم يُزعجْهما عن مكانيهما وتركهما على ما هما عليه من الاضطجاع، بل أدخل رجليه بينهما ومكث حتى وجدوا بَرْدَ قدمه على بطنهما.

---

(١) كتاب الخمس ـ باب الدليل على أن الخمس لنوائب رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رقم ٢٩٤٥ ـ بغا.

(٢) كتاب النفقات ـ باب خادم المرأة رقم ٥٠٤٧ ـ بغا. وكان قد أخرجه أيضاً قبل ذلك بباب، وهو: باب عمل المرأة في بيت زوجها رقم ٥٠٤٦. وأخرجه أيضاً في كتاب الدعوات ـ باب التكبير والتسبيح عند المنام رقم ٥٩٥٩.

(٣) شرح الطيبي على المشكاة (١٤٢/٥).

وقال الحافظ ابن حجر في بيان مناسبة هذا الحديث لباب مناقب علي[1]: ووجه دخولِه في مناقب عليٍّ من جهة منزلته من النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ودخول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ معه في فراشه بينه وبين امرأته، وهي ابنته صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ومن جهة اختيار النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ له ما اختار لابنته من إيثار أمر الآخرة على أمر الدنيا ورضاهما بذلك، وقد تقدَّم في كتاب الخمس بيان السبب في ذلك فإنَّ النبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اختار أن يوسِّع على فقراء الصفة بما قدم عليه، ورأى لأهله الصبر بما لهم في ذلك من مزيد الثواب اهـ.

والموطن السابق الذي أشار إليه الحافظ هو قوله في كتاب الخمس[2]:.. وكأنَّه ـ أي البخاري ـ أشار بذلك إلى ما ورد في بعض طرق الحديث كعادته، وهو ما أخرجه أحمدُ من وجه آخر عن عليٍّ في هذه القصة مطوَّلاً وفيه[3]: والله لا أُعطيكم وأدع أهل الصفة تَطوي بطونهم من الجوع لا أجد ما أنفق عليهم، ولكن أبيعهم وأنفق عليهم أثمانهم. اهـ

وفيما فعله النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، إظهار لكمال ما يتصف به صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من مكارم الأخلاق، حيث وجَّه فاطمةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا إلى ما فيه نفعُها هي وزوجها في الدارين، وفيه أيضاً تمام إيثار الآخرين ولو لم يكونوا من قرابته، والحرص عليهم بإيصال ما يستطيعه من الخير لهم، قال المهلَّب[4]: الأَثَرةُ بينة في هذا الحديث، وذلك أن ابنة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لما استخدمته خادماً فعلَّمها من

(١) فتح الباري (٧٣/٧)، وبمثله قال العلامة عبد الحق الهاشمي في كتابه اللباب (٢١٢/٣).

(٢) فتح الباري (٢١٦/٦).

(٣) مسند أحمد (٢٠٢/٢رقم ٨٣٨).

(٤) نقله عنه ابن بطال في شرح البخاري (٢٧٢/٥).

تحميده وتسبيحه وتكبيره ما هو أنفع لها بدوم النفع، وآثر بذلك الفقراء الذي كانوا في المسجد. اهـ.

فإن قيل: ما العلاقة بين التسبيح والتحميد والتهليل وبين الحاجة إلى خادم يقوم بمعاونة فاطمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، بمعنى: كيف تُسدُّ حاجة فاطمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بمدوامتها على ذكر الله؟

أقول: قد عرض الحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ لهذه المسألة فقال[1]: ويستفاد من قوله: «ألا أدلُّكما على خير مما سألتما» أن الذي يلازم ذكرَ الله يُعطى قوةً أعظم من القوة التي يعملها له الخادم، أو تسهل الأمور عليه بحيث يكون تعاطيه أمورَه أسهل من تعاطي الخادم لها، هكذا استنبطه بعضُهم من الحديث، والذي يظهر أن المراد أن نفعَ التسبيح مختصٌّ بالدار الآخرة ونفعَ الخادم مختصٌّ بالدار الدنيا، والآخرة خيرٌ وأبقى.

---

(١) فتح الباري (٥٠٦/٩) وقال في خاتمة شرحه للحديث في مناقب علي: وفيه أن من واظب على هذا الذكر عند النوم لم يصبه إعياء، لأن فاطمة شكت التعب من العمل فأحالها صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على ذلك، كذا افاده ابن تيمية، وفيه نظر، ولا يتعين رفع التعب، بل يحتمل أن يكون من واظب عليه لا يتضرر بكثرة العمل ولا يشق عليه ولو حصل له التعب، والله أعلم. انظر فتح الباري (١٢٤/١١).

والذي وقفت عليه من كلام شيخ الإسلام في هذه المسألة هو ما نقله عنه تلميذه ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه الوابل الصيب (١٣١) حيث قال: قال شيخ الإسلام ابن تيمية قدَّس الله روحه: بلغنا أنه من حافظ على هذه الكلمات لم يأخذْهُ إعياءٌ فيما يعانيه من شغل ومن غيره. أهـ.

فإن كان هذا هو النص الذي وقف عليه الحافظ ابن حجر، فالكلامُ على هذا إنما نقله شيخ الإسلام عن غيره، بقوله: بلغنا، ثم لا فرقَ مؤثِّرٌ ـ فيما يظهر لي ـ في النتيجة بين كلامِ الحافظ ابن حجر والكلامِ الذي عزاه لشيخ الإسلام ابن تيمية، والله أعلم.

وعند تعداد الحافظ لفوائد هذا الحديث في خاتمة شرحه له قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[1]: وفي الحديث منقبةٌ ظاهرة لعلي وفاطمة عَلَيْهِمَا ٱلسَّلَامُ.

وبقي لي أن أنبِّه في نهاية التعليق على هذا الحديث، أنه قد مرَّ معنا في بدايته أن فاطمة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا لمّا لم تجد النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ووجدت عائشةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا، لم تُخْفِ عنها حاجتَها، بل أخبرتها بها، وطلبت منها أن تخبِرَ رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بذلك إذا قدم عليها، وقامت عائشةُ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا بفعل ما طُلب منها، فأَخبرت النبيَّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بذلك بمجرد قدومه، وهذا كلُّه وغيرُه مما كان في معناه، يظهر حقيقةَ صلة فاطمةَ بعائشةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، وأن كلَّ ما يُنْسجُ من أباطيل حول سوء العلاقة بينهما إنما هي افتراءات افتراها أقوامٌ لا خلاق لهم في الدنيا ولا في الآخرة، شغلهم شغفُهم بنشر الشرِّ بين المسلمين عن مراقبة الله رب العالمين، ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾[2]، وتخصيص فاطمة عائشةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا بهذا الطلب بيان آخر لعلوِّ مكانة عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا عند النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ومدى قربها منه، يقول العلَّامةُ الطيبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ[3]: وفي الحديث دلالة على مكان أم

(١) فتح الباري (١١/١٢٤) قلت: والحديث عن فوائد هذا الحديث يطول، فمن أراد الوقوف على هذه الفوائد بتمامها فليراجع شروح الصحيح المطولة.

(٢) سورة الشعراء الآية (٢٢٧).

(٣) شرح الطيبي على المشكاة (٥/١٤٢).

وقد نقل الحافظ ابن حجر كلام الطيبي السابق، ثم تعقبه بقوله: ويحتمل أنها لم ترد التخصيص، بل الظاهر أنها قصدت أباها في يوم عائشة في بيتها فلما لم تجده ذكرت حاجتها لعائشة، ولو اتفق أنه كان يوم غيرها من الأزواج لذكرت لها ذلك، وقد تقدم أن في بعض طرقه أن أم سلمة ذكرت للنبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذلك أيضا، فيحتمل أن فاطمة لما لم=

المؤمنين عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا من الرسول صلوات الله عليه ومحبته إياها، حيث خصتها فاطمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بالسفارة بينها وبين أبيها دون سائر الأزواج. اهـ.

**وأما الحديث الخامس الذي ذكره الإمام البخاري في الباب الذي خصَّصه لبيان فضائل علي** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ**، فهو حديث استخلاف النبي** صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **له** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ**، وذلك في خروجه** صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **لتبوك، قال الإمام البخاري** رَحِمَهُ اللَّهُ[1]: حدثني محمد بن بشار حدثنا غُنْدَر حدثنا شُعْبَةُ عن سعدٍ قال: سمعتُ إبراهيمَ بن سعد عن أبيه قال: قال النَّبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لعليٍّ: أما ترضى أن تكونَ منِّي بمنزلةِ هارونَ من موسى.

**قلت:** هكذا أورده الإمامُ البخاريُّ رَحِمَهُ اللَّهُ هنا، دون ذكر مناسبة هذا القول من النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لعلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ثم أخرجه بمناسبته في كتاب المغازي، فقال رَحِمَهُ اللَّهُ[2]: حدثنا مُسَدَّدٌ حدثنا يحيى عن شعبة عن الحكم عن مصعب بن سعد

---

= تجده في بيت عائشة مرت على بيت أم سلمة فذكرت لها ذلك، ويحتمل أن يكون تخصيص هاتين من الأزواج لكون باقيهن كن حزبين، كل حزب يتبع واحدة من هاتين، كما تقدم صريحاً في كتاب الهبة. انظر: فتح الباري (١١/١٢٤).

قلت: وتوجيه الحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ وجيه، لكنَّ الأمرَ المتعارفَ عليه عند الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أن ليوم عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مزيةً ليست لغيرها، ففي يومِها كان الناس يتحرَّون بهداياهم يومها بيتغون بها أو بيتغون بذلك مرضاة رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. كما أخرجه البخاري ٢٥٧٤.

فلعلَّ فاطمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا حرصت أن يكون طلبها من رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في يوم عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، ليكون ذلك أدعى للقبول. والله أعلم.

(١) كتاب فضائل الصحابة ـ مناقب علي بن أبي طالب رقم ٣٧٠٦.

(٢) باب غزوة تبوك وهي غزوة العسرة رقم ٤٤١٦.

عن أبيه: أَنَّ رسول الله ﷺ خرج إلى تبوك واستخلف عليًّا فقال: أَتُخَلِّفُني في الصِّبيان والنِّساءِ؟ قال: ألا ترضى أن تكونَ مني بمنزلةِ هارون من موسى؟ إلا أنهَّ ليس نبيٌّ بعدي.

ثم قال الإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وقال أبو داود: حدثنا شعبة عن الحكم سمعت مصعباً[1].

وقد ذهب قَومٌ إلى الاستدلال بهذا الحديث على أحقِّيةِ عليٍّ بالخلافة بعد النبي ﷺ، وأعرض أصحاب هذا القول عن التأمُّل في معنى هذا الحديث، وما المراد بالمَثَل الذي ضربه النبي ﷺ لعلي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، والله عَزَّوَجَلَّ يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم، وقد تَنَبَّه أهلُ العلم لهذا المعنى وقاموا بالتنبيه على مقصود النبيِّ ﷺ بذلك، فقال الإمامُ الخطابيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ[2]: هذا إنما قاله رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ حين خرج إلى تبوك فلم يستصحِبْه، فقال: تُخلِّفني مع الذريَّة؟ فضرب له المَثَلَ باستخلافِ موسى هارون على بني إسرائيل حين خرج إلى الطُّور، ولم يُرِد به الخلافةَ بعد الموت، فإن المضروبَ به المثل وهو هارون كان موته قبل وفاة موسى صلوات الله عليهما، وإنما كان خليفته في وقتٍ خاص، فليكن كذلك الأمر فيم ضُرِب له المثل به.

---

(١) أراد البخاري بذكره لهذه الطريق إثبات سماع الحكم بن عتيبة لهذه الرواية من مصعب بن سعد، إذ قد رمي الحكم بالتدليس، رماه بذلك ابن حبان في الثقات (٤/١٤٤)، وانظر: مشاهير علماء الأمصار (١٤٦). وانظر للوقوف على من وصل هذه الرواية: فتح الباري (٨/١١٢). وتغليق التعليق (٤/١٦١).

(٢) أعلام الحديث (٣/١٦٣٧)، وبنحوه مختصراً قاله البغوي في شرح السنة (١٤/١١٣).

وقال الطيبي[1]: يعني أنت متصل بي ونازل مني منزلةَ هارون من موسى، وفيه تشبيه ووجه التشبيه مبهم، لم يُفْهَم أنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فيما شبهه به صلوات الله عليه، فبيَّنه بقوله: إلا أنه لا نبي بعدي، أن اتصاله به ليس من جهة النبوة، فبقي الاتصال من جهة الخلافة لأنها تلي النُّبُوةَ في المرتبة، ثم إن أن[2] يكون في حياته أو بعد مماته، فخرج بعد مماته لأن هارون عليه الصلاة والسلام مات قبل موسى عليه الصلاة والسلام، فتَعيَّن أن يكون في حياته عند مسيره إلى غزوة تبوك. اهـ.

وقد أشار الحافظ إلى كثرة من روى هذا الحديث من الصحابة الأجلاء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فقال رَحِمَهُ اللَّهُ[3]: وهذا الحديث أعني حديثَ الباب دون الزيادة رُوِي عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن غير سعد: من حديث عمر وعليٍّ نفسِه وأبي هريرة وابن عباس وجابر بن عبد الله والبراء وزيد بن أرقم وأبي سعيد وأنس وجابر بن سمرة وحبشي بن جنادة ومعاوية وأسماء بنت عميس وغيرهم، وقد استوعب طرَقه ابنُ عساكر في ترجمة علي[4]. وقريب من هذا الحديث في المعنى:

---

(١) شرح المشكاة (٢٦٣/١١) وقد نقل معناه عنه الحافظ في الفتح (٧٤/٧)، فقال: وقال الطيبي: معنى الحديث أنه متصل بي نازل مني منزلة هارون من موسى، وفيه تشبيه مبهم بيَّنه بقوله: إلا أنه لا نبي بعدي، فعرف أن الاتصال المذكور بينهما ليس من جهة النبوة بل من جهة ما دونها وهو الخلافة، ولما كان هارون المشبَّه به إنما كان خليفة في حياة موسى، دل ذلك على تخصيص خلافة علي للنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بحياته والله أعلم.

(٢) كذا في الطبعة الهندية، والصواب: إما أن.. والله أعلم.

(٣) فتح الباري (٧٤/٧).

(٤) انظر ترجمة علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في المجلد الثاني والأربعين من تاريخ ابن عساكر.

حديث جابر بن سمرة قال: «قال رسول الله ﷺ لِعليٍّ: من أشقى الأولين؟ قال: عاقر الناقة، قال: فمن أشقى الآخرين؟ قال: الله ورسوله أعلم. قال: قاتلُكَ، أخرجه الطبراني[1] وله شاهد من حديث عمار بن ياسر عند أحمد[2]، ومن حديث صهيب عند الطبراني[3]، وعن عليٍّ نفسِهِ عند أبي يعلى بإسناد لين[4]، وعند البزار بإسناد جيد»[5].

وأشار الحافظ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في موطن آخر من شرحه إلى روايةٍ مرسلة فيها بيان وصية النبي ﷺ لعلي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، فقال الحافظ رَحِمَهُ ٱللَّهُ[6]: في رواية عطاء بن أبي رباح مرسلاً عند الحاكم في الإكليل فقال: يا علي اخلُفْني في أهلي، واضرب وخذ وعِظّ، ثم دعا نساءه فقال: اسمعنَ لعليٍّ وأطِعْنَ قوله.

**ثم ختم الإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ البابَ المتعلقَ بمناقب علي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ بأثر عنه رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ يَحُثُّ أصحابَه على الاجتماع وعدم التفرق والاختلاف، فقال البخاري**

---

(١) المعجم الكبير (٢/٢٤٧)

(٢) مسند أحمد (٣٠/٢٥٦).

(٣) المعجم الكبير (٨/٣٨).

(٤) مسند أبي يعلى (١/٣٧٧) ولين هذه الطريق لكونها من رواية رشدين بن سعد، وهو ضعيف.

(٥) مسند البزار (٤/٢٥٤).

(٦) فتح الباري (٨/١١٢) وقد أخرجه موصولاً: ابن أبي خيثمة في تاريخه (٢/٦٧٢) عن عَبْد اللهِ بن دَاهِر الرَّازِيّ، قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بن عبد القدوس، عَنِ الأَعْمَش، عَنْ عَطِيَّة، عَنْ أَبِي سَعِيد، قال: لما غزا رسول الله ﷺ تبوكًا، قال: لعَلِيّ: اخَلُفني في أَهْلي، قال: عَلِيّ: يا رسول اللهِ! إِنِّي أكره أن تقول قُرَيْش تخَلَف، عَنِ ابنِ عمه فقال رسولُ اللهِ ﷺ: أَمَا تَرْضَى أَنْ تَكونَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُون من مُوسَى؟ قال: بلى.

رَحِمَهُ ٱللَّهُ[1]: حدثنا عليٌّ بنُ الجعد أخبرنا شعبةُ عن أيوب عن ابن سيرين عن عَبيدة عن عليٍّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: اقضُوا كما كنتم تَقْضون فإنِّي أَكْرَهُ الاختلافَ[2] حتى يكون للناس جماعةٌ أو أموتَ كما مات أصحابي.

فكان ابن سيرين يرى أن عامَّةَ ما يُروى عن عليٍّ الكذب.

قلت: وقبل أن أذكر ما يتعلقُ بسبب قول عليٍّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ لعَبيدة ما قال، لا بُدَّ من التنبيه على ما يوضِّحُه ويُظهره هذا الأثرُ من شِدَّةِ حرص عليٌّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ على اجتماع كلمة المسلمين، وابتعادهم عن كل ما يثير الفرقة والاختلاف، ولمزيد حرصه رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ على هذا الأمر العظيم، نهى أصحابَه عن الاختلاف في مسألة فرعيَّة واحدة، وهي المتعلِّقَةُ بحكم أمهات الأولاد كما سيأتي معنا، فكيف لا يكون حرصُهُ مضاعَفاً على اجتماع كلمة المسلمين على الخليفة بعد وفاة النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وهو الصِّديق أبو بكر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، الذي جمع الله عَزَّوَجَلَّ به كلمةَ المسلمين، وهذا الذي ظهر من علي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ حينما قام بمبايعة أبي بكر ثم عمر ثم عثمان إلى أن صارت الخلافة إليه، رضي الله عنهم جميعاً.

وأما فيما يتعلق بسبب ورود هذا الأثر، فهو أن عليًّا رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ كان قد وافق عمرَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ على عدم بيع أمهات الأولاد، ثم رجع عليٌّ رضي الله عن ذلك، وصار يرى بأن الأصوب جوازَ بيعهنَّ، مع أنَّ القول الأوَّل هو المعمول به في

(١) كتاب فضائل الصحابة ـ مناقب علي بن أبي طالب رقم ٣٥٠٤.

(٢) قال الكرماني (١٤/٢٤٥): فإن قلت: اختلاف الأمة رحمة، فلم كرهه؟ قلت: المكروه الاختلاف الذي يؤدي إلى النزاع والفتنة، فإن قلت: الأمران مطلوبان فلم قال: أو أموت (بأو)؟ قلت: لا ينافي الجمع بينهما. اهـ.

زمن عمر وعثمان، فلما رجع عليٌّ رضي الله عن قولِهما ـ أي عمر وعثمان ـ، خالفه أصحابه وأشاروا عليه بأن قوله الأول أحبُّ إليهم لموافقته في ذلك من سبقوه، فوافقهم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وردَّهم إلى القول الأول، وبهذا تظهر مناسبة هذا الأثر لإيراده في مناقب علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فهو يدلُّ على علمه وحكمته وتواضعه، وحرصِه على دوام الأُلفة، إلى غير ذلك من وجوه الخيرِ التي أودعها الله عَزَّوَجَلَّ في شخصه الكريم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وقد جاءت الروايات تُوضِّح هذا كُلَّه، فقد قال الحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ[1]: وفي رواية حماد بن زيد عن أيوب أن ذلك بسبب قول عليٍّ في بيع أم الولد، وأنه كان يرى هو وعمر أنهن لا يُبَعْن، وأنه رجع عن ذلك فرأى أن يُبعن. قال عَبيدة: فقلت له: رأيُك ورأي عمر في الجماعة أحبُّ إلي من رأيك وحدَك في الفُرقة. فقال عليٌّ ما قال.

قلت ـ أي الحافظ ـ: وقد وقعت في رواية حماد بن زيد أخرجها ابن المنذر عن علي بن عبد العزيز عن أبي نعيم عنه. وعنده: قال لي عَبيدة: بعث إلي عليٌّ وإلى شريحٍ فقال: إني أُبغض الاختلاف فاقضوا كما كنتم تقضون. فذكره إلى قوله: أصحابي. قال: فقُتل عليٌّ قبلَ أن يكون جماعة اهـ ما نقله الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ.

قلت: هذه الرواية أخرجها ابن أبي خيثمة في تاريخه[2] ونصُّها: حَدَّثَنَا عُبَيْد الله بن عمر، قال: حدثنا حَمَّاد ـ يعني: ابن زيد، عن أيوب، قال: سمعت مُحَمَّدًا يقول لأبي مَعْشَر: إنما أتهمكم في الذين تروون عن عليٍّ، أو

(١) فتح الباري (٧/٩١ ـ الريان).
(٢) (٥/١٣٧) وانظر أيضاً: (٥/١٤١).

كثر ما تَرْوونَ عنه، أو في كثيرٍ مما تذكرون عنه.

قال لي عَبِيْدَة: أول شيءٍ حدَّثني قال: بعث إليَّ عليٌّ بن أبي طالب وإلى شُرَيْح فقال: إني أبغض الاختلاف فاقضوا كما كنتم تقضون حتى يكون للناس جماعة أو أموت كما مات أصحابي، فلم يُجْتَمع، أو يجتمعوا ـ حتى مات.

وعنده أيضاً[1]: حَدَّثَنَا عُبَيْد الله بن عمر، قال: حدثنا حَمَّاد بن زيد، عن أيوب، عن مُحَمَّد، عن عَبِيْدَة، قال: قال عليٌّ: قد اجتمع رَأْيي ورأي عمر على عتق أمهات الأولاد، ثم رأيت بَعْدُ أن أرقهنّ.

فقلت له ـ أي عَبيدة ـ: إن رأيَك ورأيَ عمرَ في الجماعة أحبُّ إليَّ من رأيك وحدك في الفرقة.

وفي رواية أخرى من طريق الشعبي، قال عليٌّ[2]: شاورني عمر في أمهات الأولاد فاجتمع رأينا على أن يُعْتَقْن، فقضى به عمر حياتَه، ثم ولي عُثْمَان فقضى به حياته، ثم وليت أنا فرأيت أن أرقهنَّ.

قال: عَبِيْدَة: رأيُ عدلين في جماعةٍ أحبُّ إليَّ من رأي عدلٍ في فرقةٍ.

قلت: إلى هنا انتهى ما أودعه الإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا الباب الذي خَصَّصه لبيان فضل علي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ وما جاء في مناقبه، لكن هل انتهى دور عَلِيٍّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ في كتاب البخاري العظيم، كلا، فإن الإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ قد ملأ كتابَه بذكر عليٍّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، سواء كان ببيان بعض مناقبه الأخرى التي فَرَّقها في كتابه، أو بالرواية عنه، أو بذكر قصة لها تَعَلُّق به، أو غير ذلك.

---

(١) التاريخ (١٤١/٥).

(٢) المصدر السابق.

وفي هذا يقول الحافظ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ختام شرحه لهذا الباب[1]: وقد أخرج المُصَنِّف من مناقبِ عليٍّ أشياءَ في غير هذا الموضع، منها حديث عمر: علي أقضانا[2]، وسيأتي في تفسير البقرة، وله شاهدٌ صحيح من حديث ابن مسعود

---

(١) فتح الباري (٩١/٧).

(٢) أخرجه في كتاب التفسير ـ باب سورة البقرة برقم ٤٢١١ ولفظه: قال عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: أقرؤنا أُبَيٌّ وأقضانا عليٌّ وإنا لندعُ من قولِ أُبي، وذاك أن أُبَيًّا يقول: لا أدع شيئاً سمعته من رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وقد قال الله تعالى: ما نَنْسَخ من آية أو نُنْسها. اهـ.

وروي مرفوعاً مطولاً بلفظ: أرحم أُمَّتِي بأمتي أبُو بَكرٍ، وأشدُّهم في دين الله عُمَر، وأصدقُهُم حياءً عثمان، وأقضاهم عليُّ بن أبي طالب، وأَقرؤُهم لكتاب الله أُبي بن كعب، وأعلمهم بالحلال والحرام معاذُ بنُ جبل، وأفرضُهم زَيدُ بن ثابت،. ألا وإنَّ لكل أمة أميناً، وأمينُ هذه الأمة أبو عبيدة بنُ الجراح.

أخرجه ابن ماجه في سننه (١٥٥) من طريق محمد بن المثنى حدثنا عبد الوهاب بن عبد المجيد حدثنا خالد الحذاء عن أبي قِلابة عن أنس بن مالك: أن رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: فذكره.

وقد روي عن خالد الحذَّاء: من طريق سفيان كما عند أحمد (٢٥٢/٢٠) وابن ماجه (١٥٥) ولم يذكر متنه، ومن طريق وهيب عند أحمد (٤٠٥/٢١) والنسائي في الكبرى (٨٢٤٢) وليس فيه ذكر علي.

وكذا رواه ـ بدون ذكر علي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ ـ: النسائي في الكبرى (٨٢٨٧) من طريق محمد بن يحيى بن أيوب بن إبراهيم قال: أنا عبد الوهاب الثقفي قال: أنا خالد الحذَّاء عن أبي قِلابة به.

وكذا أخرجه الحاكم (٤٤٧/٣) أيضاً من عبد الوهاب عن خالد الحذاء وليس فيه ذِكْرُ علي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، ثم قال الحاكم في ختامه: هذا إسناد صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه بهذه السياقة وإنما اتفقا بإسناده هذا على ذكر أبي عبيدة فقط، وقد ذكرت علته في كتاب التلخيص.

قلت: وسيأتي معنا كلام الحاكم الذي أشار إليه هنا.

وقد أشار إلى ما جاء فيه من اختلاف من حيث الوقفُ والرفعُ والوصلُ والإرسالُ:=

. . . . . .

= الحافظُ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ (٣٠١/١٢) فقال: قوله: (قال عمر: أقرؤنا أبي وأقضانا علي) كذا أخرجه موقوفًا، وقد أخرجه الترمذي وغيره من طريق أبي قلابة عن أنس مرفوعًا في ذكر أبي، وفيه ذكر جماعة، وأوله «أرحم أمتي بأمتي أبو بكر ـ وفيه ـ وأقرؤهم لكتاب الله أبي بن كعب» الحديث، وصححه، لكن قال غيره: إن الصواب إرسالُه، وأما قوله «وأقضانا علي» فورد في حديث مرفوع أيضًا عن أنس رفعه «أقضى أمتي عليٌّ بن أبي طالب» أخرجه البغوي، وعن عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مرسلًا «أرحم أمتي بأمتي أبو بكر وأقضاهم علي «الحديث ورويناه موصولًا في فوائد أبي بكر محمد بن العباس بن نجيح» من حديث أبي سعيد الخدري مثله، وروى البزار من حديث ابن مسعود قال «كنا نتحدث أن أقضى أهل المدينة علي بن أبي طالب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ» اهـ كلام الحافظ رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

قلت: فإن قيل: لماذا اكتفى البخاريُّ بإيراده موقوفاً عن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، ولم يخرج المرفوع، مع أن رجاله من رجال البخاري؟ فيقال: إما أن البخاريَّ اكتفى بالموقوف واعتبره بحكم المرفوع، وهذا قد قال به بعضُ أهل العلم، كالسخاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، حيث قال في المقاصد الحسنة (ص١٣٥): ومثلُ هذه الصيغة حُكمها الرفعُ على الصحيح. اهـ. وإما أن البخاريَّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ قد ألمح باكتفائه بالموقوف إلى ما قيل في تعليل ما روي مرفوعاً ـ سواء كان فيه ذكر عليٍّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أو لا ـ، فمخرج الحديث واحد، وقد تكلَّم الحفاظ في الرواية المرفوعة لهذا الحديث، ورأَوا أن الصحيح منها هو المرسل لا المتصل، وفي هذا يقول الحاكم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في معرفة علوم الحديث (ص٣٦٥): الجنس الثاني من علل الحديث: حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب حدثنا العباس بن محمد الدوري قال: ثنا قبيصة بن عقبة عن سفيان عن خالدٍ الحذاء وعاصم عن أبي قلابة عن أنس قال: قال رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أرحمُ أمتي أبو بكر وأشدُّهم في دين الله عُمر وأصدقُهم حياءً عُثمان وأقرؤُهم أُبيٌّ بنُ كعب وأعلمُهم بالحلال والحرام معاذُ بن جبل وإن لكل أمة أمينًا وإن أمين هذه الأمة أبو عبيدة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ. =

. . . . . .

= قال أبو عبد الله ـ أي الحاكم ـ: وهذا من نوع آخر علته فلو صحَّ بإسناده لأخرج في الصحيح إنما روى خالد الحذاء عن أبي قلابة أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: أرحم أمتي مرسلاً وأسند ووصل: إن لكل أمة أمينًا وأبو عبيدة أمين هذه الأمة، هكذا رواه البصريون الحفاظ عن خالد الحذاء وعاصم جميعاً وأسقط المرسل من الحديث وخرج المتصل بذكر أبي عبيدة في الصحيحين. اهـ كلام الحاكم رَحِمَهُ اللَّهُ.

هذا، وقد روي الحديث مرفوعاً بلفظ: أقضى أمتي عليٌّ. أخرجه البغوي في المصابيح وشرح السنة، كما عزاه له كل من الحافظ ابن حجر (٣٠١/١٢) والسخاوي (١٣٥). ولم أجده فيهما، وكل ما وجدته في شرح السنة (١٣٢/١٤) هو إخراج البغوي للحديث من طريق خالد الحذاء: أرحم أمتي أبو بكر، وأشدهم في أمر الله عمر، وأصدقهم حياء عثمان، وأفرضهم زيد، وأقرؤهم أبي، وأعلمهم بالحلال والحرام معاذ بن جبل، ولكل أمة أمين وأمين هذه الأمة أبو عبيدة بن الجراح.

ثم نقل البغويُّ حكم الترمذي عليه بكونه حسناً صحيحاً، ثم أشار إلى الرواية التي ورد فيها ذكر علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وكونها مرسلةً فقال رَحِمَهُ اللَّهُ: وروي عن معمر عن قتادة مرسلاً، وفيه «وأقضاهم علي»، قال أبو حاتم السجستاني: هذه ألفاظ أطلقت بحذف «من» يريد: مِن أرحم أمتي، ومِن أشدهم، ومن أصدقهم، ومن أفرضهم، وأقرئهم، يريد أن هؤلاء مِن جماعة فيهم تلك الفضائل، كقوله عَلَيْهِ السَّلَامُ للأنصار: أنتم أحب الناس إلي، أي: من أحب الناس. اهـ كلام البغوي رَحِمَهُ اللَّهُ.

قلت: وأبو حاتم السجستاني المذكور هنا هو ابن حبان البستي صاحب الصحيح، وكلامه الذي نقله البغوي قد قاله ابن حبان في صحيحه (٧٤/١٦) بعد أن أخرج الحديث المذكور من طريق خالد الحذاء باللفظ ذاته، دون ذكر علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

هذا، وقد تكلم شيخ الإسلام ابن تيمية على هذا الأثر وأفاض رَحِمَهُ اللَّهُ في الحديث عنه من حيث صحةُ إسناده، ودلالةُ معناه، وأنا أنقل كلامه هنا بطوله، لأنه أوسع من رأيته تناول هذا الأثر من كافَّة جوانبه، لكن قبل أن أنقل كلامه هنا، لا بد من التنبيه إلى أن ما ذكره شيخ الإسلام هنا لا يعني بحال من الأحوال انتقاصاً منه لعليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، كما يحلو للبعض=

. . . . . .

= أن ينسب شيخ الإسلام إلى النصب ومعاداة أهل البيت، وحاشاه، وقد سبق معنا ثناؤه رَحِمَهُ ٱللَّهُ على آل بيت النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وبيانه لحقوقهم، وذلك في الفصل الذي عُقد لبيان عقيدة أهل السنة بآل بيت النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فليراجعه من شاء، وإنما مصدر هذه الإطلاقات الجائرة من أناس لم يعتادوا الاحتكامَ إلى الحق، ولم يمرِّنوا أنفسَهم على قَبوله، ولم يعوِّدوا عقولَهم على فهمه، فكانوا كما وصفهم شيخ الإسلام في غير ما موضع: أجهل الناس بالمعقولات وأكذبَهم بالمنقولات، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، والآن لنقف مع القارئ الكريم على نص كلام شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في منهاج السنة (٥١٢/٧ ـ ٥١٥): وأما قوله ـ أي ابن المطهر الحلي ـ: قال رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أقضاكم علي»، والقضاء يستلزم العلم والدين. فهذا الحديث لم يثبت، وليس له إسناد تقوم به الحجة.

وقوله: «أعلمكم بالحلال والحرام معاذ بن جبل» أقوى إسنادًا منه. والعلم بالحلال والحرام ينتظم القضاء أعظم مما ينتظم للحلال والحرام، وهذا الثاني قد رواه الترمذي وأحمد، والأول لم يروه أحد في السنن المشهورة، ولا المساند المعروفة، لا بإسناد صحيح ولا ضعيف، وإنما يروى من طريق من هو معروف بالكذب.

وقول عمر: «علي أقضانا» إنما هو في فصل الخصومات في الظاهر، مع جواز أن يكون في الباطن بخلافه.

كما في الصحيح عن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «إنكم تختصمون إلي، ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض، فأقضي له بنحو ما أسمع، فمن قضيت له من حق أخيه بشيء فلا يأخذه، فإنما أقطع له قطعةً من النار».

فقد أخبر سيد القضاة أن قضاءه لا يحل الحرام. وعلم الحلال والحرام يتناول الظاهر والباطن، فكان الأعلم به أعلم بالدين.

وأيضًا فالقضاء نوعان: أحدهما: الحكم عند تجاحد الخصمين، مثل أن يدعي أحدهما أمرًا ينكره الآخر فيحكم فيه بالبينة ونحوها.

والثاني: ما لا يتجاحدان فيه، بل يتصادقان لكن لا يعلمان ما يستحق كل منهما،=

عند الحاكم.

ثم تابع الحافظ قوله في أحاديث الفضائل التي تفرقت في صحيح البخاري، ولم يذكرها البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ في باب فضائل علي: ومنها حديث قتاله البغاة وهو في حديث أبي سعيد: تقتل عماراً الفئة الباغية[1]. وكان عمار مع علي.

---

= كتنازعهما في قسمة فريضة، أو فيما يجب لكل من الزوجين على الآخر، أو فيما يستحقه كل من المتشاركين، ونحو ذلك.

فهذا الباب هو من باب الحلال والحرام، فإذا أفتاهما من يرضيان بقوله كفاهما، ولم يحتاجا إلى من يحكم بينهما، وإنما يحتاجان إلى الحاكم عند التجاحد، وذلك غالبًا إنما يكون مع الفجور، وقد يكون مع النسيان.

فما لا يختص بالقضاء لا يحتاج إليه إلا قليل من الأبرار، فأما الحلال والحرام، فيحتاج إليه البر والفاجر، ولهذا لما أمر أبو بكر عمر أن يقضي بين الناس مكث سنةً لم يتحاكم إليه اثنان.

ولو عد مجموع ما قضى به النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من هذا النوع لم يبلغ عشر حكومات، فأين هذا من كلامه في الحلال والحرام الذي هو قوام دين الإسلام؟

وإذا كان قوله: «أعلم أمتي بالحلال والحرام معاذ بن جبل» أصح إسنادًا وأظهر دلالةً، علم أن المحتج بذلك على أن عليا أعلم من معاذ جاهل، فكيف من أبي بكر وعمر اللذين هما أعلم من معاذ؟! مع أن الحديث الذي فيه ذكر معاذ وزيد بعضهم يضعفه، وبعضهم يحسنه، والذي فيه ذكر علي فضعيف أو باطل. اهـ كلام شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ بطوله.

(١) أخرجه البخاري في أبواب المساجد ـ باب التعاون في بناء المسجد ـ رقم ٤٣٦ ولفظه: عن عِكرمة: قال لي ابنُ عباس ولابنه عليٍّ: انطلقا إلى أبي سعيد فاسمعا من حَدِيثِه، فانطلقنا فإذا هو في حائط يُصْلِحُه، فأخذ رداءَه فاحتبى ثم أنشأ يُحَدِّثُنا حتى أتى ذكرُ بناءِ المسجد فقال: كنا نحمل لَبِنَةً لَبِنَةً وعمارٌ لَبِنَتَيْنِ لَبِنَتَيْنِ، فرآه النبيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَيَنْفِضُ الترابَ عنه ويقول: ويحَ عمار تقتلُه الفئةُ الباغية، يدعوهم إلى الجنَّةِ ويدعونه إلى النَّار. قال: يقول عمارٌ: أعوذُ بالله من الفتن. =

. . . . . .

= وكذا أخرجه البخاريُّ في كتاب الجهاد والسير ـ باب مسح الغبار عن الناس في السبيل رقم ٢٦٥٧.

وقد اختلف شُرَّاح الحديث في المقصودين بالفئة الباغية، فعمارٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كما هو معروف قُتِل في معركة صفِّين التي كانت بين جَيشي عليٍّ ومعاويةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، ويَلْزَمُ من ذلك أن يكونَ جيشُ معاويةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هو الفئة الباغية التي تدعو عمَّاراً إلى النار، ولكنَّ هذه العبارة التي نصَّ فيها النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن قتلةَ عمار هم الفئةُ الباغيةُ لم تُوجَد في كلِّ نُسَخِ البخاريِّ، وسيأتي توجيهُ عدم وجودِها من كلام الحافظ ابن حجر، وقد أدَّى عدمُ وجودِها في بعض النسخ إلى اختلاف الشُّرَّاح في معنى هذا الحديث ومن المقصودُ به، فذهب ابن بطَّال في شرحه للحديث إلى أن المقصودين بالحديث هم كفَّارُ قريش، فهم الذين كان يدعوهم عمَّار إلى الجنةِ، وهم الذين كانوا يعذِّبونه ليردُّوه عن دينه إلى دينهم، فكانوا بذلك يدعونه إلى النار، ونصَّ كلامه كما في شرحه للبخاري (٥/٢٧): قال المهلب: أمَّا مسح النبي الغبار عن رأس عمار، فرضىً من النبي بفعله وشكرًا له على عَزمه في ذات الله. وقوله: (ويح عمار) فهي كلمةٌ لا يراد بها في هذا الموضع وقوعُ المكروه بعمار، ولكنَّ المرادَ بها المدحُ لعمار على صبره وشدَّته في ذات الله، كما تقول العربُ للشاعر إذا أحسن: قاتله الله ما أَشعرَه، غير مريدين إيقاعَ المكروه به. وقوله: (يدعوهم إلى الله) فيريد والله أعلم أهلَ مكة الذين أخرجوه من دياره وعذَّبوه فى ذات الله لدعائه لهم إلى الله. ولا يمكن أن يُتأوَّل هذا الحديث في المسلمين البتة؛ لأنهم قد دخلوا دعوةَ الله، وإنما يُدعى إلى الله من كان خارجًا من الإسلام. وقوله: (ويدعونه إلى النار) دليل أيضًا على ذلك؛ لأنَّ المشركين أهلَ مكة إنما فتنوه وطالبوه أن يرجع إلى دينهم، فهو النار. فإن قيل: إن فتنةَ عمَّار قد كانت بمكة في أول الإسلام، وإنما قال: يدعوهم بلفظ المستقبل، وهذا لفظ الماضي. قيل: العرب قد تُخبر بالفعل المستقبل عن الماضي إذا عُرف المعنى، كما تُخبر بالماضي عن المستقبل، فقوله: (يدعوهم إلى الله) بمعنى دعاهم إلى الله؛ لأن محنة عمَّار كانت بمكةَ مشهورةٌ، فأشار صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلى ذكرها لما طابقت شِدَّتُه في نقله لبنتين شِدَّته في صبره بمكة على عذاب الله،=

. . . . . .

= فضيلة لعمار، وتنبيهًا على ثباته، وقوته في أمر الله تعالى. اهـ.

قلت: بهذا المعنى وجَّه ابن بطال الحديث هنا، وبيَّن أنَّ أهلَ مكة هم المقصودون بذلك، وكما سبق: فإنما قال ابن بطال ما قاله لعدم وقوفه على قول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: تقتله الفئة الباغية.

وكان ابن بطال قد قال في موضع سابق بقول يخالف ما قاله هنا، حيث اعتبر هو والمهلَّبُ أن المقصودَ بهذا الحديث هم الخوارج، ولم يتطرق إلى كونهم كفَّارَ مكة، فقال رَحِمَهُ اللَّهُ (٢/٩٨): قال المهلب: وفى هذا الحديث بيانُ ما اختلف فيه من قصة عمَّار وقوله: (يدعوهم إلى الجنة ويدعونه إلى النار)، إنما يَصِحُّ ذلك فى الخوارج الذين بعث إليهم عليٌّ عمارًا ليدعوهم إلى الجماعة، وليس يصح فى أحد من الصحابة؛ لأنه لا يجوز لأحد من المسلمين أن يتأَّول عليهم إلا أفضلَ التأويل؛ لأنهم أصحاب رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الذين أثنى الله عليهم وشهد لهم بالفضل، فقال تعالى: **(كنتم خير أمةٍ أخرجت للناس)** [آل عمران: ١١٠]. قال المفسرون: هم أصحاب رسول الله، وقد صَحَّ أن عمَّارًا بعثه عليٌّ إلى الخوارج يدعوهم إلى الجماعة التى فيها العصمة بشهادة الرسول (لا تجتمع أمتى على ضلال). اهـ.

وأما الحافظ ابن حجر فقد وقف على كلام ابن بطال هذا، ولم يقف على ما نقلته من اعتباره كفار مكة هو المقصودون بهذا الحديث، فقام الحافظ بتعقُّب ابن بطَّال بما يلي:

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: فإن قيل كان قتله بصفين وهو مع عليٍّ والذين قتلوه مع معاوية وكان معه جماعة من الصحابة فكيف يجوز عليهم الدعاء إلى النار؟ فالجواب: أنهم كانوا ظانِّين أنهم يدعون إلى الجنة، وهم مجتهدون لا لومَ عليهم في اتباع ظُنونهم، فالمراد بالدعاء إلى الجنَّةِ الدعاء إلى سببها وهو طاعة الإمام، وكذلك كان عمَّار يدعوهم إلى طاعةِ عليٍّ وهو الإمام الواجب الطاعة إذ ذاك، وكانوا هم يدعون إلى خلاف ذلك، لكنهم معذورون للتأويل الذي ظهر لهم. وقال ابنَ بطَّال تبعا للمهلَّب: إنما يصحُّ هذا في الخوارج الذين بعث إليهم عليٌّ عماراً يدعوهم إلى الجماعة، ولا يصحُّ في أحد من الصحابة.

ثم قال الحافظ: وتابعه على هذا الكلام جماعةٌ من الشرَّاح. وفيه نظر من أوجه: =

. . . . . .

= أحدها: أن الخوارج إنما خرجوا على عليٍّ بعد قتل عمار بلا خلاف بين أهل العلم بذلك، فإن ابتداء أمر الخوارج كان عَقِب التحكيم، وكان التحكيمُ عقِبَ انتهاء القتال بصفِّين، وكان قتل عمار قبل ذلك قطعاً، فكيف يبعثه إليهم علي بعد موته؟

ثانيها: أن الذين بعث إليهم عليٌّ عماراً إنما هم أهل الكوفة، بعثه يستنفرهم على قتال عائشة ومن معها قبل وقعة الجمل، وكان فيهم من الصحابة جماعةٌ كمن كان مع معاوية وأفضل، وسيأتي التصريح بذلك عند المصنِّف في كتاب الفتن، فما فَرَّ منه المهلب وقع في مثله مع زيادة إطلاقه عليهم تسمية الخوارج وحاشاهم من ذلك.

ثالثها: أنه شرح على ظاهر ما وقع في هذه الرواية الناقصة، ويمكن حمله على أن المراد بالذين يدعونه إلى النار كفار قريش كما صرَّح به بعض الشرَّاح، لكن وقع في رواية ابن السكن وكريمة وغيرهما وكذا ثبت في نسخة الصغاني التي ذكر أنه قابلها على نسخة الفربري التي بخطه زيادة توضح المراد وتفصح بأن الضمير يعود على قتلته وهم أهل الشام، ولفظه: «ويح عمار تقتله الفئة الباغية يدعوهم» الحديث.

ثم تابع الحافظُ حديثَه قائلاً: واعلم أن هذه الزيادة ـ أي تقتله الفئة الباغية ـ لم يذكرها الحميديُّ في الجمع وقال: إن البخاريَّ لم يذكرها أصلاً، وكذا قال أبو مسعود. قال الحميدي: ولعلها لم تقع للبخاري، أو وقعت فحذفها عمداً. قال: وقد أخرجها الإسماعيلي والبرقاني في هذا الحديث.

قلت ـ أي الحافظ ـ: ويظهر لي أن البخاريَّ حذفها عمداً وذلك لنكتة خفية، وهي أن أبا سعيد الخدري اعترف أنه لم يسمع هذه الزيادة من النبي ﷺ، فدلَّ على أنها في هذه الرواية مدرجة، والرواية التي بيَّنت ذلك ليست على شرط البخاري، وقد أخرجها البزار من طريق داود بن أبي هند عن أبي نضرة عن أبي سعيد فذكر الحديث في بناء المسجد وحملهم لَبِنَةً لَبِنَةً وفيه فقال أبو سعيد «فحدثني أصحابي ولم أسمعه من رسول الله ﷺ أنه قال: يا ابن سمية تقتلك الفئة الباغية» ا هـ. وابن سمية هو عمار وسمية اسم أمه. وهذا الإسناد على شرط مسلم، وقد عيَّن أبو سعيد من حدَّثه بذلك، ففي مسلم والنسائي من طريق أبي سلمة عن أبي نضرة عن أبي سعيد قال: «حدثني من=

. . . . . .

= هو خير مني أبو قتادة، فذكره» فاقتصر البخاري على القدر الذي سمعه أبو سعيد من النبي ﷺ دون غيره، وهذا دالٌّ على دِقة فَهمه وتبحره في الاطلاع على علل الأحاديث. اهـ كلام الحافظ بطوله من فتح الباري (١/٥٤٢).

ولتوضيح كلام الحافظ وتقريبه أقول: أمَّا الزيادة التي ذكرها الحافظ ابن حجر ونبَّه على أن المهلب وابن بطال وبعض الشراح لم يطلعوا عليها، فهي قوله ﷺ: تقتله الفئة الباغية، وهذه الزيادة كما أسلف الحافظ لم يذكرها كلٌّ رواة البخاري، وإنما رواها ابن السكن وكريمة وهي في نسخة الصغاني المقابلَة على نسخة الفربري، كما مرَّ معنا من كلام الحافظ، وهذا الزيادة لم يَطَّلع عليها الحميدي ولا أبو مسعود، ونص كلام الحميدي أنه قال بعد أن روى الحديثَ بلفظ: ويح عمار يدعوهم إلى الجنة ويدعونه إلى النار، قال: في هذا الحديث زيادة مشهورة لم يذكرها البخاري أصلا في طريقي هذا الحديث، ولعلها لم تقع إليه فيهما، أو وقعت فحذفها لغرض قصده في ذلك، وأخرجها أبو بكر البرقاني، وأبو بكر الإسماعيلي قبله، وفي هذا الحديث عندهما: أن رسول الله ﷺ قال: «ويح عمار، تقتله الفئة الباغية، يدعوهم إلى الجنة ويدعونه إلى النار».

قال أبو مسعود الدمشقي من كتابه: لم يذكر البخاريُّ هذه الزيادة، وهي في حديث عبد العزيز بن المختار، وخالد بن عبد الله الواسطي، ويزيد بن زريع، ومحبوب بن الحسن، وشعبة، كلهم عن خالد الحذاء. ورواه إسحاق بن عبد الوهاب هكذا. وأما حديث عبد الوهاب الذي أخرجه البخاري دون هذه الزيادة فلم يقع إلينا من غير حديث البخاري. هذا آخر معنى ما قاله أبو مسعود. اهـ من الجمع بين الصحيحين (٢/٤٦٢).

وقد مال الحافظ ابن حجر إلى أن البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ حذفها عمداً، وجعل سبب حذفه لها معرفته بأن أبا سعيد لم يروها مباشرة عن النبي ﷺ، وإنما رواها بواسطة بعض أصحابه، كما في مسند الإمام أحمد (١٧/٥٣) ولم أجده عند البزار كما عزا الحافظ ذلك له، وقد سمى أبو سعيد الواسطة في رواية مسلم (٧٥٠٥) والنسائي (٥/١٥٦) وهو أبو قتادة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، ولعدم وجود هذه العبارة في بعض نسخ البخاري أبعد بعضُ الشراح في بيان معنى الحديث، والله أعلم. =

وقد تقدمت الإشارة إلى الحديث المذكور في الصلاة.

ثم قال الحافظ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ومنها حديث قتاله الخوارج وقد تَقدَّم من حديث أبي سعيد في علامات النبوة(١). وغير ذلك مما يُعرف بالتتبع. وأوعب من جمع مناقبَه من الأحاديث الجياد: النسائيُّ في كتاب الخصائص. وأما حديث: من كنت مولاه فعلي مولاه. فقد أخرجه الترمذي والنسائي وهو كثير الطرق جداً، وقد استوعبها ابنُ عقدة في كتاب مفرد. وكثير من أسانيدها صحاح وحسان. وقد رُوِّينا عن الإمام أحمد قال: ما بلغنا عن أحد من الصحابة ما بلغنا عن علي بن أبي طالب.

وكان الحافظ قد قال في بداية شرحه للباب المخصَّص لبيان مناقب عليٍّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ(٢): قال أحمد وإسماعيل القاضي والنَّسائيُّ وأبو عليٍّ النيسابوري: **لم يَرد في حق أحد من الصحابة بالأسانيد الجياد أكثر مما جاء في علي**، وكأن السبب في ذلك أنه تأخر، ووقع الاختلاف في زمانه وخروج من خرج عليه، فكان ذلك سبباً لانتشار مناقبه من كثرة من كان بيَّنها من الصحابة ردًّا على من

---

= **تنبيه**: قال الحافظ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: فائدة: روى حديثَ: «تقتل عماراً الفئة الباغية» جماعةٌ من الصحابة: منهم قتادة بن النعمان كما تقدم، وأمُّ سلمة عند مسلم، وأبو هريرة عند الترمذي، وعبد الله بن عمرو بن العاص عند النسائي، وعثمان ابن عفان وحذيفة وأبو أيوب وأبو رافع وخزيمة بن ثابت ومعاوية وعمرو بن العاص وأبو اليسر وعمار نفسه، وكلها عند الطبراني وغيره، وغالب طرقها صحيحة أو حسنة، وفيه عن جماعة آخرين يطول عدُّهم، وفي هذا الحديث عَلَمٌ من أعلام النبوة وفضيلة ظاهرة لعلي ولعمار وردٌّ على النواصب الزاعمين أن عَلِيًّا لم يكن مصيبا في حروبه.

(١) وسيأتي تخريجه معنا في الفصل الذي عقدته لبيان الأحاديث التي جاء فيها ذكر علي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ في صحيح البخاري.

(٢) (٨٩/٧).

خالفه،... فاحتاج أهل السنة إلى بثِّ فضائله، فكثر الناقل لذلك لكثرة من يخالف ذلك، وإلا فالذي في نفس الأمر أن لِكلٍّ من الأربعة من الفضائل إذا حُرِّر بميزان العدل لا يخرج عن قول أهل السنة والجماعة.

قلت: نسب الحافظ رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذا القول لهؤلاء الأئمة الأربعة رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وقد رأيت أن أبحث في صحة نسبة هذا القول للإمام أحمد، لأنني كنت قد وقفت على كلام لشيخ الإسلام ابن تيمية ينفي هذا القول جملة وتفصيلاً عن الإمام أحمد، بل عن أئمة الحديث جميعاً، وسأبدأ بنقل كلام شيخ الإسلام ثم أُتبعه بما تيسَّر ذكره، قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[1]: ومن ترفَّض ممن له نوع اشتغال بالحديث كابن عقدة[2] وأمثاله، فهذا غايته أن يجمع ما يروى في فضائله من المكذوبات والموضوعات، لا يقدر أن يدفع ما تواتر من فضائل الشيخين، فإنها باتفاق أهل العلم بالحديث أكثر مما صحَّ في فضائل علي وأصحُّ وأصرح في الدلالة، **وأحمد بن حنبل لم يقل: إنه صحّ لعلي من الفضائل ما لم يصحّ لغيره، بل أحمد أجلُّ من أن يقول مثل هذا الكذب، بل نقل عنه انه قال: روي له ما لم**

---

(١) منهاج السنة (٣٧٣/٧).

(٢) أبو العباس أحمد بن محمد بن سعيد بن عقدة: كان من أكبر حفاظ زمانه، وقد نقل في ذلك عنه أخبار كثيرة عجيبة تدلل على قوة حفظه وسعة اطلاعه، وهو مع ما أوتي من علم رمي بطعنه في الصحابة رضوان الله عليهم، فقد قال حمزة السهمي في ذلك: سمعت أبا عمر بن حيويه يقول: كان أحمد بن محمد بن سعيد بن عقدة في جامع براثا يملي مثالب أصحاب رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أو قال: الشيخين يعني أبا بكر وعمر. انظر: سؤالاته للدارقطني رقم ١٦٦.

وفي تاريخ بغداد (٢٢/٥) قال أبو طاهر حمزة بن محمد بن طاهر الدقاق: سئل أبو الحسن الدارقطني، وأنا أسمع، عن أبي العباس بن عقدة، فقال: كان رجل سوء. قال الذهبي في ميزان الاعتدال (١٣٨/١) معلقاً على كلام الدارقطني: يشير إلى الرفض.

**يُرو لغيره مع أن في نقل هذا عن أحمد كلاماً ليس هذا موضعه. اهـ.**

قلت: فشيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ جزم بنفي العبارة الأولى أن يكون الإمام أحمد قد قالها، وهي التي نُصَّ فيها على أنه صحَّ لعلي من الفضائل ما لم يصح لغيره، وشكَّك في ثبوت العبارة الثانية التي فيها إثبات كثرة الأحاديث التي رويت في فضائل علي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، والتي لا يلزم أن تكون صحيحةً بكاملها.

هذا فيما يتعلق بنفي شيخ الإسلام هذه المقولة أن تكون صدرت من الإمام أحمد، وهو أيضاً في موطن آخر قد نفى أن تكون هذه العبارة قد صدرت عن أحد من أئمة الحديث، وهذا نص كلامه؛ فقد قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[1]: فمجموع ما في الصحيح لعلي نحو عشرة أحاديث، ليس فيها ما يختص به، ولأبي بكر في الصحاح نحو عشرين حديثاً أكثرها خصائص، **وقول من قال: صح لعلي من الفضائل مالم يصح لغيره كذب لا يقوله أحمد ولا غيره من أئمة الحديث لكن قد يقال: روي له ما لم يرو لغيره، لكنَّ أكثرَ ذلك من نَقلٍ من عُلم كذبه أو خطؤه.** اهـ

قلت: وعند بحثي عن سند هذا الأثر عن الإمام أحمد، وجدت ما يلي:

١ ـ ما أسنده ابن أبي يعلى في طبقاته[2] قائلاً: وأنبأنا أبو الحسين بن الأبنوسي قال: أخبرنا عمر بن إبراهيم الكتاني قال: حدثنا **أبو الحسين بن عمر بن الحسن القاضي الأشناني**[3] حدثنا إسحاق بن الحسن الحربي قال: حدثني

(١) منهاج السنة (٨/٤٢١).

(٢) طبقات الحنابلة (٢/٣٥٧).

(٣) كذا هو في المطبوع من طبقات الحنابلة، تحقيق العثيمين، والصواب أنه أبو الحسين عمر بن الحسن القاضي الأشناني، وهو آفة هذا الخبر، فقد حكم عليه الدارقطني بالضعف في رواية السلمي (٢٠٥) وقال عنه في سؤالات الحاكم (٢٥٢): يكذب، بعد أن ذكر قصة=

محمد بن منصور الطوسي قال: سمعت أحمد بن حنبل يقول: **ما روي لأحد من الفضائل أكثر مما روي لعلي بن أبي طالب.**

وبالإسناد نفسه أيضاً[1]: قال: وسمعت محمد بن منصور يقول: كنا عند أحمد بن حنبل، فقال له رجل: يا أبا عبد الله ما تقول في هذا الحديث الذي

---

= له معه تثبت ذلك، وضعفه الخلال كما عند الخطيب في تاريخه (٣٥٧/١١) مع كون الخطيب قد أثنى عليه لتحديثه في زمن إبراهيم الحربي، وكان قد قال عنه في أثناء ترجمته: وهذا رجل من جِلَّة الناس، ومن أصحاب الحديث المجوِّدين، وأحد الحفاظ له، وحسن المذاكرة بالأخبار، وكان قبل هذا يتولى القضاء بنواحي الشام، ويستخلف الكفاة، ولم يخرج عَن الحضرة، وتقلد الحسبة ببغداد. وقد حدث حديثاً كثيراً، وحمل الناس عنه قديماً وحديثاً، ثم ذكر تضعيف الخلال وتكذيب الدارقطني له.

وكذلك ممن أثنى عليه: السمعانيُّ في الأنساب (٢٧٥/١) ولم يذكر ما قيل فيه من طعن، وأما الذهبيُّ فقد ترجم له في الميزان (١٨٥/٣ ـ ط البجاوي) وقال: يروى عن الدارقطني أنه كذاب ولم يصح، ولكن هذا الأشناني صاحب بلايا، فمن ذلك.. فذكر له حديثاً من رواية الدارقطني عنه، ثم قال: وابن حبيب صدوق، وآفة هذا هو عمر، فلقد أثم الدارقطني بسكوته عنه، فإنه بهذا الإسناد باطل، ما رواه ابن عيينة قط. اهـ.

وهذا الذي نقلته عن الذهبي من تشكيكه في تكذيب الدارقطني له، هو الصواب، بخلاف ما جاء مثبتاً في طبعة الرسالة للميزان (١٩٤/٣) من قول الذهبي بعد نقله تكذيب الدارقطني له: وقد صحَّ هذا، فإن هذا لا يستقيم مع ما تمم به الذهبي كلامه، من قوله: لكن هذا الأشناني.. إلى آخر كلامه، ومما يؤكد ما ذهبت إليه من تشكيك الذهبي بذلك أنها جاءت هكذا مثبتة في لسان الميزان (٧٨/٦) وقد أشار محقق الميزان إلى ذلك في الميزان، لكنه أثبت ما ذكرته آنفاً لكونه موجوداً في نسختين، والظاهر أن الذهبي نقل تكذيب الدارقطني بواسطة بعض الكتب التي ترجمت للأشناني، وإلا لو وقف على نقل الحاكم المباشر عن الدارقطني لما شكَّك في ذلك، والذي دفعه إلى التشكيك في ذلك هو رواية الدارقطني عنه مع عدم تعقُّبِه في الخبر ذاته، والله أعلم.

(١) (٣٥٨/٢)، ويقال فيه ما قيل في الإسناد الذي قبله من كونه من رواية الأشناني.

يروى أن علياً قال: أنا قسيم النار؟ فقال: وما تنكرون من ذا؟ أليس روينا أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال لعلي: لا يحبك إلا مؤمن ولا يبغضك إلا منافق، قلنا: بلى، قال: فأين المؤمن؟ قلنا في الجنة. قال: وأين المنافق؟ قلنا: في النار، قال: فعلي قسيم النار. اهـ.

وهذان الخبران لا يصحان كونهما رويا من طريق الأشناني الذي مر معنا حاله في هامش الصفحة السابقة.

٢ ـ ما أخرجه الحاكم في مستدركه قال: سمعت القاضي أبا الحسن علي بن الحسن الجراحي وأبا الحسين محمد بن المظفر الحافظ يقولان: سمعنا أبا حامد محمد بن هارون الحضرمي يقول سمعت محمد بن منصور الطوسي يقول: سمعت أحمد بن حنبل يقول: ما جاء لأحد من أصحاب رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من الفضائل ما جاء لعلي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. اهـ.

قلت: وإسنادها صحيح[(١)]، لكنها لا تدلُّ على تمام معنى ما نُقِل عن الإمام أحمد، فليس في هذه الرواية إلا أنه قد جاءت روايات كثيرة في ذكر فضائل علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، لكن لا يلزم من ذلك صحتها، بخلاف تلك التي نُسب فيها للإمام أحمد تجويده أو تصحيحه لتلك الروايات.

٣ ـ ما أخرجه الإمام ابن الجوزي في مناقب الإمام أحمد[(٢)]: أخبرنا

(١) (١١٦/٣) فراويه عن الإمام أحمد: محمد بن منصور ثقة صاحب أحوال كما قال الذهبي في الكاشف (٥١٦٩)، ومن رجع إلى ترجمته في طبقات الحنابلة (٣٥٧/٢) وقف على بعض كراماته، وأما محمد بن هارون الحضرمي أبو حامد فقد وثَّقه الدارقطني في سؤالات حمزة له (رقم ١٨).

(٢) (٢١٢).

محمد بن أبي منصور قال: أنبأنا المؤتمن بن أحمد قال: أنا محمد بن الحسن الوراق قال: أنا محمد بن الحسين الصنعاني قال: أنا سعيد بن محمد بن بلبل قال: سمعت أبا الفضل الطوسي يقول: سمعت عبد الله بن أحمد بن حنبل يقول: سمعت أبي يقول: ما لأحد من الصحابة من الفضائل بالأسانيد الصحاح مثل ما لعلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قلت: هذا كل ما وقفت عليه فيمن أسند هذا الأثر، والطريق الثالث التي أخرجها ابن الجوزي، فيها المؤتمن بن أحمد وهو الساجي ثقة باتفاق، وشيخه هو محمد بن الحسن بن الوراق، من شيوخ الخطيب وقد وثَّقه[1]، وسعيد بن محمد بلبل، وُصِف بأنه حافظ[2]، ومحمد بن أبي منصور شيخ ابن الجوزي، هو أبو الفضل محمد بن ناصر ابن محمد، أبو الفضل السلامي، اعتاد ابن الجوزي أن يروي عنه تارة بهذا الاسم، وأخرى بمحمد بن ناصر، لكن بقي في الاسناد محمد بن الحسين الصنعاني حيث لم أجد من وثَّقه، والله أعلم، وعلى هذا يتوقف في الحكم على إسناد هذه الرواية، حتى يعلم حال الصنعاني، ويُبنى على هذا بقاء كلام شيخ الإسلام على إطلاقه في نفي ثبوت هذا عن الإمام أحمد وغيره من الأئمة حتى يتبين خلاف ذلك، والله الهادي إلى سواء السبيل.

وقد اشتهر عند أهل العلم كثرة ما روي لعلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من مناقب، ما صح منها وما لا يصح، حتى قال الحافظ الذهبى رَحِمَهُ اللَّهُ[3]: لم يرو لأحد من

(١) تاريخ بغداد (٦٢٣/٣).
(٢) التدوين في أخبار قزوين (٤٦/٣).
(٣) تلخيص الموضوعات (١٤١ ـ ط الرشد).

الصحابة في الفضائل أكثر مما روى لعلي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وهي ثلاثة أقسام: قسم صحاح وحسان، وقسم ضعاف وواهيات، وفيها كثرة، وقسم أباطيل وموضوعات وهي كثيرة إلى الغاية، ولعل بعضها ضلال وزندقة، قاتل الله من افتراها.

وهذه الموضوعات التي وصفها الحافظ الذهبي بكونها كثيرة إلى الغاية، نقل عن بعض الحفاظ أنه قال فيها: تأملت ما وضعه أهل الكوفة في فضائل علي وأهل بيته فزاد على ثلاثمائة ألف(١).

وأختم هذا المبحث المتعلق بالأحاديث التي أوردها الإمام البخاري في الباب الذي خصصه لذكر مناقب أمير المؤمنين علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بالتساؤل: **هل كان ذكر الإمام البخاري لهذه الأحاديث بهذا الترتيب مقصوداً أم عشوائياً؟** والجواب: إن المتأمل لطريقة الإمام البخاري في كتابه الصحيح، يرى دقته رَحِمَهُ اللَّهُ في الترتيب، سواء ما كان متعلقاً بالكتب أو بالأبواب داخل هذه الكتب، وقد قام بعض العلماء الأجلاء بالتنبيه على حسن طريقة الإمام البخاري في ترتيب الكتب داخل كتابه الصحيح(٢)، ومنهم من نبَّه على بعض اللطائف في

(١) نقله الحافظ الخليلي في الإرشاد (٤٢٠/١)، ولم يسم قائله، وقد بحثت عن اسمه في غير هذا المصدر فلم أجده، مع صدق ما قاله الخليلي رَحِمَهُ اللَّهُ، فإن المتأمِّل في كتب الموضوعات يجد أن أكثر الأحاديث المكذوبة في الفضائل كانت من نصيب عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، هذا فيما يتعلق بالكتب التي جمع فيها المحدثون الأحاديث الموضوعة، وأما بالنسبة لكتب المبتدعة التي قامت على الكذب فقد يكون العدد أكثر بكثير مما ذكره الخليلي رَحِمَهُ اللَّهُ، فأصحاب هذه الكتب ما تركوا كذباً في الدنيا إلا ونسبوه إلى علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقد علَّق العلامة ابن القيم على كلام الخليلي بقوله: ولا تستبعد هذا فإنك لو تتبعت ما عندهم من ذلك لوجدت الأمر كما قال. انظر المنار المنيف (ص١١٦).

(٢) للسراج البلقيني، عمر بن رسلان رَحِمَهُ اللَّهُ كتاب سماه: مناسبات أبواب صحيح البخاري=

ترتيبه للأحاديث داخل الباب[1]، واقتداء مني بأولئك الأجلاء، وإن كان لا يَحْسُن أن أذكر بجانب تلامذة تلامذتهم، لكن من باب التأسي بهم، وبمحاولة مترددة مني سأحاول أن أسير على سيرهم، وأقترب من حسن صنيعهم، لعل قدماً تقع على قدم، متذكراً في نفسي ومذكِّراً غيري أن الاجتهاد في مثل هذه المواطن لا يجلب لصاحبه وإن أخطأ تبديعاً أو تفسيقاً أو إنكاراً شديداً ما دام الاجتهاد في حيِّز القبول، والهادي هو الله سبحانه وتعالى، وبالنظر والتأمل في السبب الذي من أجله رتَّب الإمام البخاري أحاديث هذا الباب بهذه الطريقة، أقول وعلى الله الاعتماد، راجياً منه السداد والإرشاد:

بدأ البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذا الباب بذكره لقول النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لعلي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: أنت مني وأنا منك، وعلَّقه دون أن يسنده أو يذكره بكماله، حتى يوقفَ القارئ مباشرة على مدى قرب علي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ من النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وأنه بلغ من المنزلة عند نبينا صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ما جعله يقول في حقِّه هذه الكلمة العظيمة، وقد سبق معنا توجيهها وما قيل في معناها، ثم ثنَّى البخاري بنص عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أن علياً من ضمن الستة الذين توفي النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وهو عنهم راض، ليبين بأن منزلة علي

---

= بعضها بعضاً. طبع حديثاً بمكتبة المعارف، بتحقيق د. أحمد السلوم، اهتم فيه البلقيني بترتيب البخاري لكتب صحيحه، مع ذكره أحياناً لمناسبات بعض الأبواب لبعضها داخل تلك الكتب.

(١) ومن ذلك قول الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ختام شرحه لكتاب التيمم من صحيح البخاري (١/٤٥٨): ومن براعة الختام الواقعة للمصنف في هذا الكتاب، ختمه كتاب التيمم بقوله: فإنه يكفيك، إشارة إلى أن الكفاية بما أورده تحصل لمن تدبر وتفهم والله سبحانه وتعالى أعلم.
قلت: والحديث المشار إليه هو حديث عمران بن حصين رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، قال: إن رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رأى رجلًا معتزلًا لم يصل في القوم، فقال: «يا فلان ما منعك أن تصلي في القوم؟» فقال يا رسول الله: أصابتني جنابة ولا ماء، قال: «عليك بالصعيد فإنه يكفيك».

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بقيت كما هي حتى وفاته صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فمحبة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لعلي وتقريبه له، لم يتغير ولم يتحول، ويقال في تعليق البخاري لقول عمر، واقتطاعه له من ضمن الحديث الطويل الذي كان قد أخرجه قبل ذلك ببابين، والذي ذكر فيه قصةَ استشهاد عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أقول: يقال في صنيع البخاري هنا كما قيل في تعليقه للقول السابق الذي افتتح به باب مناقب عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وهو أن البخاري يريد من القارئ أن يصل مباشرة إلى هذه البشرى دون أن يطوِّل عليه الطريق بقراءة السند والمتن كاملاً، مع لزوم ملاحظة أنَّ قائل هذه المقولة العظيمة هو عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وهذا الموقف وحده من عمر ينسف كُلَّ ما يدَّعيه أهل البِدَع من وجود خصومةٍ دائمةٍ مستحكمة بين عمر وعليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وحاشاهما.

هذا بالنسبة للخبرين اللذين علَّقهما البخاري في بداية هذا الباب العظيم، ثم ابتدأ البخاري بذكر الأحاديث المسندة في فضل عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فابتدأ بحديث الراية يوم خيبر، ليُنَبِّه على هذا الفضيلة العظيمة التي حَرِص النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن تكون من نصيب علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وفيه نص النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن علياً ممن يحب الله ورسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ويحبه الله ورسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولعل البخاري إنما افتتح الأحاديث المسندة في هذا الباب بهذا الحديث لِيُنَبِّهَ إلى أن هذا الحديث هو أصح ما روي في فضائل علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وأن الفضيلة التي أثبتها له النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في هذا الحديث هي أعظم فضائله، وهل يطمع أحد بفضيلة أعظم من هذه الفضيلة؟

وقد كَرَّرَ البخاريُّ هذا الحديث بروايته عن سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بعد أن كان قد رواه عن سهل بن سعد، لِيُبَيِّنَ شهرةَ هذا الحديث، وتعدُّدَ مخارجه، وحرصَ الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ على روايته.

ثم ذكر البخاريُّ حديث تكنية رسول الله ﷺ لعلي رضي الله عنه بأبي تراب، ولعله إنما ذكر هذا الحديث بعد حديث الراية، ليبين صورة من صور محبة النبي ﷺ له، حيث قام بالبحث عنه، وتَلطَّف في إرضائه وكنَّاه بتلك الكنية التي كانت من أحبَّ الكنى له رضي الله عنه، مع ما ذُكر في الحديث من زواجه بفاطمة رضي الله عنها، حتى يبيِّنَ أن المحبةَ التي كان يُكِنُّها النبي ﷺ لعلي، تُوِّجت بتزويجه بفاطمة رضي الله عنه، والتي كانت من أحب الناس إليه ﷺ.

ثم ذكر البخاريُّ رحمه الله حديث ابن عمر رضي الله عنهما في بيان موضع بيت علي رضي الله عنه من بيت النبي ﷺ، حيث وصفه بكونه أوسطَ بيوت النبي ﷺ لِينبِّه القارئ أن النبي ﷺ لمزيد حبه لعلي وفاطمة جعل بيتهما الذي يقيمان فيه من أقرب البيوت إليه لكي يبقى الاتصال بينه وبينهما قائماً، لا ينقطع.

مع التنبُّهِ أيضاً إلى ما في هذه الرواية من اشتهار فضائل علي بين الصحابة رضي الله عنهم، وحرصهم على بثِّها وعدم كتمانها، حتى لو كان في ذلك تعرضهم لسوء، فقد ختم ابن عمر رضي الله عنهما قوله لذاك السائل: فاجهد عَلَيَّ جهدك. وقد سبق بيان معنى قوله رضي الله عنهما معنا.

ولعل البخاري إنما اختار هذا الأثر الذي هو من رواية ابن عمر رضي الله عنهما، وكان قد افتتح الباب بذكر قول عمر في علي رضي الله عنهما، ليبين مدى محبة آل عمر لعلي رضي الله عنهم.

وعوداً على قرب بيت علي رضي الله عنه من بيوت النبي ﷺ، فإن هذا القرب كما أسلفت يُسَهِّل طريقة التواصل بين النبي ﷺ وبين عليٍّ، وهذا ما بَيَّنه البخاري رحمه الله في الحديث التالي والذي فيه طَرقُ النبي ﷺ لهما ليلاً كما جاء في بعض روايات الحديث، وكانا قد تهيئا للنوم فدخل بينهما،

وجعل يعلمهما مما علمه الله من هذه الأذكار العظيمة، ليدلِّلَ بذلك على تُميُّز هذه العلاقة بينهم، حيث زالت كلُّ الحواجر التي تكون عادةً بين الأصهار.

وأما قوله ﷺ لعلي رضي الله عنه: أنت مني بمنزلة هارون من موسى، إلا أنه لا نبي بعدي. فقد أظهر فضيلة علي رضي الله عنه في استخلاف النبي ﷺ له على المدينة في فترة غيابه، وهذه مع اعتبارها فضيلةً عظيمةً لعلي رضي الله عنه، كون النبي ﷺ وضع ثقته فيه، كعادته في غير ما موقف، إلا أنه قد جاء في إحدى روايات هذا الحديث ما يُظْهر عَظَمَةَ هذا الاستخلاف بصورة أجلى، وهي أن النبي ﷺ قد استخلفه على أهله خاصة، مع استخلافه العام له على المدينة في فترة غيابه، وذلك في الرواية التي أرسلها عطاء بن أبي رباح وفيها قول النبي ﷺ لعليٍّ: يا عليّ اخلُفني في أهلي، واضرب وخذ وعظ، ثم دعا نساءه فقال: اسمعن لعلي وأطعن قوله[1].

ثم ختم البخاري رحمه الله هذا الباب العظيم، بوصية علي رضي الله عنه لأصحابه بالتزام الأمر القديم في قضائهم، وهو ما كان عليه في زمن عمر وعثمان رضي الله عنهما، وكانت هذه الوصية من علي رضي الله عنه في فترة إمارته، ليبين لنا البخاريُّ من خلال هذا الأثر ثباتَ عليٍّ رضي الله عنه على الأمر الأول، وعدم تغيره بتلك الإمارة، وحرصه على اجتماع كلمة المسلمين، إلا أنه رضي الله عنه استشهد قبل أن تقر عينه بذلك، فرضي الله عنه وأرضاه، وجمعنا به في جنان الخلد، وهذا ما

(١) فتح الباري (١١٢/٨) وعزاها إلى الإكليل للحاكم، وقد أخرجه موصولاً: ابن أبي خيثمة في تاريخه (٦٧٢/٢) عن عَبْدُ اللهِ بن دَاهِر الرَّازِيّ، قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بن عبد القدوس، عَنِ الأَعْمَش، عَنْ عَطِيَّة، عَنْ أَبِي سَعِيد، قال: لما غزا رسول الله ﷺ تبوكًا، قال: لعَلِيّ: اخلفني في أَهْلي، قال: عَلِيّ: يا رسول اللهِ! إِنِّي أكره أن تقول قُرَيْش تخَلَّف عَنِ ابنِ عمه، فقال رسولُ اللهِ ﷺ: أَمَا تَرْضَى أَنْ تَكونَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُون من مُوسَى؟ قال: بلى. اهـ. وقد سبق ذكر هذه الرواية مع تخريجها فيما مضى.

ظهر لي بعد مزيد تأمل في طريقة ترتيب البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ لأحاديث عليٍّ في باب مناقبه، والحمد لله أولاً وآخراً وظاهراً وباطناً.

## ۞ ذكر البخاري لعلي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ في صحيحه:

بعد ما مضى من ذكر الأحاديث التي سطرها البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الباب الذي خصصه لذكر مناقب علي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، أكرِّر ما كنت طرحتُه قبل قليل: هل انتهى كل ما لعليٍّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ في صحيح البخاري؟ والجواب على هذا أن يقال: إن كلَّ من تعامل مع صحيح البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ يجد بكل سهولة ويسر كثرة ورود اسم عليٍّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، سواء جاء ذِكر علي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ لكون الحديث المذكور مرويًّا عنه، أو جاء ذكره لكون الحديث يذكر قصة تتعلق بصورة مباشرة أو غير مباشرة به رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

وقد أشار الحافظُ ابنُ حجر إلى كثرة ورود ذكر علي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ في تضاعيف كتاب البخاري، قائلاً رَحِمَهُ ٱللَّهُ في خاتمة شرحه لباب المناقب[1]: وقد أخرج المصنف من مناقب عليٍّ أشياء في غير هذا الموضع..... وغير ذلك مما يُعرف بالتتبع. اهـ

وعلى ما سبق، فسأقوم في هذا الفصل بذكر كل ما ورد لعليٍّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ في كتاب البخاري سواء كان من روايته أو من رأيه أو فيما يتعلق به، سواء ذُكر فيه أم لم يُذكر، وبعد قيامي بشرح ما يتعلَّق بالأحاديث الأولى من هذا الباب رأيتُ الأمر سيطول، فاكتفيتُ بتخريج ما بقي من أحاديث الباب بما يقتضيه المقام، مرجئًا شرح متعلقات هذه الأحاديث إلى عملٍ آخر إن يَسَّر الله تعالى، لعلي بذلك أن أكون قد وفقت لاستقراء كلِّ ما لعليٍّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ في صحيح البخاري، فأقول بالله التوفيق:

---

(١) فتح الباري (٧/٧٤).

١ ـ قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْمُبَارَكِ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ وَيُونُسُ عَنْ الْحَسَنِ عَنْ الْأَحْنَفِ بْنِ قَيْسٍ قَالَ: ذَهَبْتُ لِأَنْصُرَ هَذَا الرَّجُلَ، فَلَقِيَنِي أَبُو بَكْرَةَ فَقَالَ: أَيْنَ تُرِيدُ؟ قُلْتُ: أَنْصُرُ هَذَا الرَّجُلَ. قَالَ: ارْجِعْ فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: إِذَا الْتَقَى الْمُسْلِمَانِ بِسَيْفَيْهِمَا فَالْقَاتِلُ وَالْمَقْتُولُ فِي النَّارِ. فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ! هَذَا الْقَاتِلُ فَمَا بَالُ الْمَقْتُولِ؟ قَالَ: إِنَّهُ كَانَ حَرِيصًا عَلَى قَتْلِ صَاحِبِهِ[(١)].

وقد جاء في رواية أخرى أَنَّ الرجل الذي أراد الأحنفُ نَصرَه هو عليٌّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، لكن عبَّر عنه الراوي بقوله: ابن عم رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وقد أخرج البخاري هذه الرواية في كتاب الفتن[(٢)]، وأما عند مسلم[(٣)] فقد جاءت الرواية بتسمية علي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، حيث قال الأحنف فيها: أريد نصر ابن عم رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **ـ يعني علياً ـ**.

٢ ـ قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ اللهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: لَمَّا اشْتَدَّ بِالنَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَجَعُه، قَالَ: ائْتُونِي بِكِتَابٍ أَكْتُبْ لَكُمْ كِتَابًا لَا تَضِلُّوا بَعْدَهُ. قَالَ عُمَرُ: إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غَلَبَهُ الْوَجَعُ، وَعِنْدَنَا كِتَابُ اللهِ

---

(١) أخرجه في كتاب الإيمان ـ باب وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما. فسماهم المؤمنين ـ رقم ٣١. وأخرجه في كتاب الديات ـ باب قول الله تعالى: ومن أحياها ـ رقم ٦٨٧٥. وفي كتاب الفتن ـ باب تكون فتنة القاعد فيها خير من القائم ـ رقم ٧٠٨٣.

(٢) انظر الهامش السابق.

(٣) صحيح مسلم ـ الفتن وأشراط الساعة ـ باب إذا تواجه المسلمان بسيفيهما ـ رقم ٧٤٣٤. وقال الحافظ في الفتح (٨٦/١): زاد الإسماعيلي في روايته: يعني علياً.

حَسْبُنَا. فَاخْتَلَفُوا وَكَثُرَ اللَّغَطُ، قَالَ: قُومُوا عَنِّي، وَلَا يَنْبَغِي عِنْدِي التَّنَازُعُ. فَخَرَجَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَقُولُ: إِنَّ الرَّزِيَّةَ كُلَّ الرَّزِيَّةِ مَا حَالَ بَيْنَ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَبَيْنَ كِتَابِهِ(١).

**قلت: وليس في هذا الحديث ذكر لعلي رضي الله عنه من قريب ولا من بعيد، ولهذا أول ما سينقدح في ذهن القارئ المتنبه، هو ما مناسبة ذكر هذا الحديث في هذا الباب الذي أُفْرِدَ لكل ما ورد فيه ذكر لعلي رضي الله عنه في صحيح البخاري؟ وحتى لا ينقطع تسلسل أحاديث الباب بالنسبة للقارئ الكريم، وحيث أن الكلام عليه سيطول، سأقوم في ختام هذا الفصل بذكر السبب الذي من أجله أوردت هذا الحديث هنا، فانظره هناك عزيزي القارئ.**

---

(١) أخرجه في كتاب العلم ـ باب كتابة العلم ـ رقم ١١٤. وأخرجه أيضاً في كتاب الجهاد والسير ـ باب هل يستشفع إلى أهل الذمة؟ ومعاملتهم. وفيه: فقالوا: هجر رسول الله ﷺ. وسيأتي الكلام على توجيهها. وأخرجه أيضاً في كتاب الجزية والموادعة ـ باب إثم من قتل معاهداً بغير جرم ـ رقم ٣١٦٨ وفيه: فقالوا: ما له؟ أهجر؟ استفهموه وفي كتاب المغازي ـ باب مرض النبي ﷺ ووفاته ـ رقم ٤٤٣١ وفيه: ما شأنه أهجر؟ استفهموه. فذهبوا يردون عليه فقال: دعوني... وفي الباب نفسه ـ رقم ٤٤٣٢ وفيه: فقال بعضهم: إن رسول الله ﷺ غلبه الوجع، وعندكم القرآن، حسبنا كتاب الله. فاختلف أهل البيت واختصموا، فمنهم من يقول: قربوا يكتب لكم كتاباً لا تضلوا بعده، ومنهم من يقول غير ذلك. فلما أكثروا اللغو والاختلاف. قال رسول الله ﷺ: قوموا. قال عبيد الله فكان يقول ابن عباس: إن الرزية كل الرزية ما حال بين رسول الله ﷺ وبين أن يكتب لهم ذلك الكتاب لاختلافهم ولغطهم. وأخرجه أيضاً في كتاب المرضى ـ باب قول المريض: قوموا عني ـ رقم ٥٦٦٩ بلفظ قريب مما سبق، وفيه أن عمر قال: إن النبي ﷺ قد غلب عليه الوجع، وعندكم القرآن، حسبنا كتاب الله. وأخرجه في كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة ـ باب كراهية الاختلاف ـ رقم ٧٣٦٦وليس فيه اختلاف عن الألفاظ الماضية.

٣ ـ قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ دَاوُدَ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ مُنْذِرٍ الثَّوْرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَنَفِيَّةِ عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: كُنْتُ رَجُلًا مَذَّاءً فَأَمَرْتُ الْمِقْدَادَ بْنَ الْأَسْوَدِ أَنْ يَسْأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَسَأَلَهُ فَقَالَ: فِيهِ الْوُضُوءُ(١).

وفي هذا الحديث إظهار لمدى توقير علي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ للنبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وترك مواجهته صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بما قد يسبب له ضيقاً أو حرجاً.

قال ابن بَطَّال رَحِمَهُ ٱللَّهُ مُعلِّقاً على هذا الحديث، مبيناً شِدَّةَ حياء علي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ مع حرصه على الاستفهام عن ما أشكل عليه(٢): إنما استحيا عليٌّ أن يسأل رسول الله لمكان ابنته، وهذا الحياء محمود، لأنه لا يمتنع به من تعلم ما جهل، وبعث من يقوم مقامه فى ذلك، ففيه: الحياء من الأصهار فى ذكر أمور الجماع وشبهه.

وقال الحافظ رَحِمَهُ ٱللَّهُ(٣): وفيه ما كان الصحابة عليه من حرمة النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وتوقيره، وفيه استعمال الأدب في ترك المواجهة بما يُسْتحيى منه عرفاً، وحسن المعاشرة مع الأصهار وترك ذكر ما يتعلق بجماع المرأة ونحوه بحضرة أقاربها، وقد تقدَّم استدلال المصنف به في العلم لمن استحيى فأمر

(١) أخرجه في كتاب العلم ـ باب من استحيا فأمر غيره بالسؤال ـ رقم ١٣٢، وكرره في كتاب الوضوء ـ باب من لم ير الوضوء إلا من المخرجين من القبل والدبر ـ رقم ١٧٨، وفي كتاب الغسل ـ باب غسل المذي والوضوء منه ـ رقم ٢٦٩. واقتصر البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الباب الأول والثالث على حديث علي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ في الاستدلال لما ذهب إليه. والله أعلم.

(٢) شرح صحيح البخاري (٢١٢/١).

(٣) فتح الباري (٣٨١/١).

غيره بالسؤال، لأن فيه جمعاً بين المصلحتين: استعمال الحياء، وعدم التفريط في معرفة الحكم.

مع تنبُّه القارئ الكريم إلى أن البخاريَّ إنما يورد هذه الحديثَ وغيرَه من الأحاديث التي رواها عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ليستدل بما فيها من أحكام شرعية، فلو نظرنا إلى هذا الحديث مثلاً لوجدنا البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ قد ذكره في كتاب العلم، وكتاب الوضوء، وكتاب الغسل، مُبَوِّباً لكل موضع بما يؤيده هذا الحديث، كما مر معنا قريباً في هامش تخريج الحديث، **وهذا الأمر وحده ـ وهو الاستدلال بما في الأحاديث التي يرويها علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من أحكام ـ كاف في نفي تهمة النصب عن الإمام البخاري، لو كان يعقلون، وسيأتي معنا في أثناء الكتاب ما ينقض هذه التهمةَ الجائرةَ التي لا أساس لها من الصحة، والحمد لله رب العالمين.**

٤ ـ قال البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ: حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُتْبَةَ أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ: لَمَّا ثَقُلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَاشْتَدَّ بِهِ وَجَعُهُ، اسْتَأْذَنَ أَزْوَاجَهُ فِي أَنْ يُمَرَّضَ فِي بَيْتِي، فَأَذِنَّ لَهُ فَخَرَجَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَ رَجُلَيْنِ تَخُطُّ رِجْلَاهُ فِي الْأَرْضِ **بَيْنَ عَبَّاسٍ وَرَجُلٍ آخَرَ، قَالَ عُبَيْدُ اللهِ: فَأَخْبَرْتُ عَبْدَ اللهِ بْنَ عَبَّاسٍ فَقَالَ: أَتَدْرِي مَنْ الرَّجُلُ الْآخَرُ؟ قُلْتُ: لَا. قَالَ: هُوَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَكَانَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تُحَدِّثُ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ بَعْدَمَا دَخَلَ بَيْتَهُ وَاشْتَدَّ وَجَعُهُ: هَرِيقُوا عَلَيَّ مِنْ سَبْعِ قِرَبٍ لَمْ تُحْلَلْ أَوْكِيَتُهُنَّ، لَعَلِّي أَعْهَدُ إِلَى النَّاسِ، وَأُجْلِسَ فِي مِخْضَبٍ لِحَفْصَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ثُمَّ طَفِقْنَا نَصُبُّ عَلَيْهِ تِلْكَ حَتَّى طَفِقَ يُشِيرُ إِلَيْنَا

أَنْ قَدْ فَعَلْتُنَّ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى النَّاسِ[1].

قلت: قد أخرج البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذا الحديث في أكثر من عشرة أبواب، وإنما ذكرت هذا الحديث، لنصِّ عبد الله بن عباس على أن الرجل الذي أبهمت عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا تسميته هو علي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، ولا بد أنَّ عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا فعلت ذلك لسبب، إذ أنها سمت العباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، الذي كان في الجهة الأخرى للنبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فما الذي دعاها رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا لعدم تسميته؟

أقول: إن الظاهر من صنيع عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا في عدم تسميتها لعلي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ هو ما حصل بينهما من اختلاف بسبب نزغ الشيطان بين الفريقين، مما جعل الأمر ينتهى بمعركة الجمل التي كان وقودها جُثثاً وهاماً من الطرفين. وقد ورد عن ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا ما يُبيِّنُ أن عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا كانت تتعمد عدم ذكره رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وهو ما أخرجه عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ قَالَ[2]: قَالَ الزُّهْرِيُّ: وَأَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُتْبَةَ أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهُ قَالَتْ: أَوَّلُ مَا اشْتَكَى رَسُولُ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي بَيْتِ مَيْمُونَةَ، فَاسْتَأْذَنَ أَزْوَاجَهُ أَنْ يُمَرَّضَ فِي بَيْتِي فَأَذِنَّ لَهُ، قَالَتْ: فَخَرَجَ وَيَدٌ لَهُ عَلَى الْفَضْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَيَدٌ أُخْرَى عَلَى يَدِ رَجُلٍ آخَرَ، وَهُوَ يَخُطُّ

(١) أخرجه البخاري في كتاب والوضوء ـ باب الغسل والوضوء في المخضب والقدح والخشب والحجارة ـ رقم ١٩٥. وأخرجه في أربعة عشر موضعاً أخرى، سأكتفي بذكر أرقامها وهي ٦٦٥ ـ ٦٧٩ ـ ٦٨٢ ـ ٦٨٧ ـ ٧١٢ ـ ٧١٦ ـ ٢٥٨٨ ـ ٣٠٩٩ ـ ٣٣٨٤ ـ ٤٤٤٢ ـ ٤٤٤٥ ـ ٥٧١٤ ـ ٧٣٠٣.

(٢) المصنف لعبد الرزاق (٤٢٩/٥) وعنه الإمام أحمد في مسنده (٨٦/٤٣) وكذا أخرجه ابن سعد في الطبقات (٢٣٢/٢) من طريق ابن المبارك قال: أخبرنا معمر ويونس عن الزهري، به.
وقال الحافظ في الفتح (١٥٦/٢): ولابن إسحاق في المغازي عن الزهري «ولكنها لا تقدر على أن تذكره بخير».

بِرِجْلَيْهِ فِي الْأَرْضِ، فَقَالَ عُبَيْدُ اللهِ: فَحَدَّثْتُ بِهِ ابْنَ عَبَّاسٍ، فَقَالَ: أَتَدْرِي مَنِ الرَّجُلُ الَّذِي لَمْ تُسَمِّ عَائِشَةُ؟ هُوَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، وَلَكِنَّ عَائِشَةَ لَا تَطِيبُ لَهَا نَفْسًا بِخَيْرٍ.

وما صدر من عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا لا يضيرها، فهي بشر كسائر البشر ترضى وتغضب، وتحب وتبغض، وتتأثر بما حصل لها، وبسبب ذلك كانت تتعمد عدم ذكر عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ولعل ذلك كان في فترة من الفترات المبكرة بعد تلك الحرب المشؤومة، ثم انقضى ذلك، ورجع الأمر إلى العهد الأول، هذا على احتمال أن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا حدَّثت بهذا الحديث في تلك الفترة، وأما إن كانت قد حدَّثت به قبل ذلك، فلعل لذلك تعلُّق بحادثة الإفك، وما كان من عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من موقف تُجاه عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وسيأتي ذكر الرواية في القسم الخاص بأحاديث عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في صحيح البخاري، وعلى كلا الحالين فلا ضير على عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فهي بشر كسائر البشر.

وقد قال العينيُّ في شرحه على البخاري في توجيه عدم تسمية عائشة لعلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال[1]: ما الحكمة في أن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: ورجل آخر ولم تعيِّنه مع أنه كان هو علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؟ أجيب بأنه: كان في قلبها منه ما يحصل في قلوب البشر مما يكون سبباً في الإعراض عن ذكر اسمه اهـ.

ومما قيل في توجيه عدم ذكر عائشة لعلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: إن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا لم تسم الثاني لأنه لم يكن شخصاً واحداً، وإنما قد تناوب على إسناد النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أكثر من صحابي من الجهة الأخرى، أما العباس فإنه لم يتحول من مكانه، وإنما بقي ووقع التغيير في الجهة الثانية. وقد ردَّ ذلك الحافظ ابن

(١) عمدة القاري (٤/٤٢٩).

حجر فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد أن ذكر التوجيه السابق في أن عائشة إنما لم تطب نفساً بذكر علي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا[1]: وفي هذا ردٌّ على من تَنطَّع فقال لا يجوز أن يظن ذلك بعائشة، وردٌّ على من زعم أنها أبهمت الثاني لكونه لم يتعين في جميع المسافة إذ كان تارة يتوكأ على الفضل وتارة على أسامة وتارة على عليٍّ، وفي جميع ذلك الرجل الآخر هو العباس، واختص بذلك إكرامًا له، وهذا توهم ممن قاله والواقع خلافه، لأن ابن عباس في جميع الروايات الصحيحة جازم بأن المبهمَ عليٌّ، فهو المعتمد والله أعلم.

وأشار الحافظ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في موطن آخر إلى أنه قد وقع في بعض روايات هذا الحديث اختلاف في أسماء من اتكأ عليهم النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وبَيَّنَ بأن هذا يحمل على تعدد الحالات، لا على حالة واحدة، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[2]: وذكرت في أبواب الإمامة طرفًا من الاختلاف في اسم الذي كان يتكئ عليه النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مع العباس، وقد وقع في رواية لمسلم عن عائشة: فخرج بين الفضل بن العباس ورجل آخر.

وفي أخرى: رجلين أحدهما أسامة[3].

وعند الدارقطني: أسامة والفضل[4].

---

(١) فتح الباري (٢/١٥٦).

(٢) فتح الباري (٨/١٤١).

(٣) الذي وجدته عند مسلم: فَخَرَجَ بَيْنَ رَجُلَيْنِ أَحَدُهُمَا الْعَبَّاسُ. وفي رواية أخرى (٩١) فَخَرَجَ وَيَدٌ لَهُ عَلَى الْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ وَيَدٌ لَهُ عَلَى رَجُلٍ آخَرَ وفي ثالثة (٩٥): يُهادى بين رجلين.

(٤) سنن الدارقطني (١/٤٠٢).

وعند ابن حبان في آخره: بريرة ونوبة[1] بضم النون وسكون الواو ثم موحدة، ضبطه ابن ماكولا، وأشار إلى هذه الرواية[2]، واختلف هل هو اسم عبد أو أمة، فجزم سيف في الفتوح بأنه عبد.

وعند ابن سعد من وجه آخر: الفضل وثوبان[3].

وجمعوا بين هذه الروايات على تقدير ثبوتها بأن خروجه تعدد فيتعدد من اتكأ عليه، وهو أولى من قول من قال: تناوبوا في صلاة واحدة. اهـ.

٥ ـ قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ يَعْنِي ابْنَ سَلاَمٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، سَمِعَ سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ السَّاعِدِيَّ، وَسَأَلَهُ النَّاسُ، وَمَا بَيْنِي وَبَيْنَهُ أَحَدٌ: بِأَيِّ شَيْءٍ دُووِيَ جُرْحُ النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ فَقَالَ: مَا بَقِيَ أَحَدٌ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي، كَانَ عَلِيٌّ يَجِيءُ بِتُرْسِهِ فِيهِ مَاءٌ، وَفَاطِمَةُ تَغْسِلُ عَنْ وَجْهِهِ الدَّمَ، فَأُخِذَ حَصِيرٌ فَأُحْرِقَ، فَحُشِيَ بِهِ جُرْحُهُ[4].

---

(١) صحيح ابن حبان (٥/٤٨٥).

(٢) قال ابن ماكولا في الإكمال (١/٣٧٣): وأما نوبة أوله نون مضمومة وبعدها واو ساكنة وباء مفتوحة معجمة بواحدة، فهو في حديث زائدة عن عاصم عن أبي وائل عن مسروق عن عائشة قالت: مرض رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ واشتد مرضه وذكر الحديث، وقالت في آخره: فوجد رسول الله من نفسه خفة فخرج بين بريرة ونوبة. اهـ.
وانظر للزيادة فيما يتعلق برسم اسمها وضبطها: تعليق المحقق.

(٣) طبقات ابن سعد (٢/٢٢٠).

(٤) كتاب الوضوء ـ باب غسل المرأة أباها الدم عن وجهه ـ رقم ٢٤٣، وفي كتاب الجهاد والسير ـ باب المجن ومن يترس بترس صاحبه ـ برقم ٢٩٠٣، وفي الكتاب نفسه ـ باب لبس البيضة ـ برقم ٢٩١١، وفي الكتاب نفسه ـ باب دواء الجرح بإحراق الحصير، وغسل المرأة عن أبيها الدم عن وجهه، وحمل الماء في الترس ـ برقم ٣٠٣٧،=

٦ ـ حَدَّثَنَا سَعْدُ بْنُ حَفْصٍ، حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، أَنَّ عَطَاءَ بْنَ يَسَارٍ، أَخْبَرَهُ أَنَّ زَيْدَ بْنَ خَالِدٍ، أَخْبَرَهُ أَنَّهُ، سَأَلَ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قُلْتُ أَرَأَيْتَ إِذَا جَامَعَ فَلَمْ يُمْنِ، قَالَ عُثْمَانُ «يَتَوَضَّأُ كَمَا يَتَوَضَّأُ لِلصَّلاَةِ وَيَغْسِلُ ذَكَرَهُ» قَالَ عُثْمَانُ سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَسَأَلْتُ عَنْ ذَلِكَ **عَلِيًّا**، وَالزُّبَيْرَ، وَطَلْحَةَ، وَأُبَيَّ بْنَ كَعْبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فَأَمَرُوهُ بِذَلِكَ[(١)].

٧ ـ حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَوْفٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو رَجَاءٍ، عَنْ عِمْرَانَ، قَالَ: كُنَّا فِي سَفَرٍ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ... فَنَزَلَ فَدَعَا فُلاَنًا ـ كَانَ يُسَمِّيهِ أَبُو رَجَاءٍ نَسِيَهُ عَوْفٌ ـ وَدَعَا **عَلِيًّا** فَقَالَ: «اذْهَبَا، فَابْتَغِيَا المَاءَ» فَانْطَلَقَا، فَتَلَقَّيَا امْرَأَةً بَيْنَ مَزَادَتَيْنِ ـ أَوْ سَطِيحَتَيْنِ ـ مِنْ مَاءٍ عَلَى بَعِيرٍ لَهَا، فَقَالاَ لَهَا: أَيْنَ المَاءُ؟ قَالَتْ: عَهْدِي بِالْمَاءِ أَمْسِ هَذِهِ السَّاعَةَ وَنَفَرُنَا خُلُوفٌ، قَالاَ لَهَا: انْطَلِقِي، إِذًا قَالَتْ: إِلَى أَيْنَ؟ قَالاَ: إِلَى رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَتْ: الَّذِي يُقَالُ لَهُ الصَّابِئُ، قَالاَ: هُوَ الَّذِي تَعْنِينَ، فَانْطَلِقِي...[(٢)].

---

= وفي كتاب المغازي ـ باب: إذ همت طائفتان منكم أن تفشلا والله وليهما وعلى الله فليتوكل المتوكلون ـ برقم ٤٠٥٧، وفي كتاب النكاح ـ باب: ولا يبدين زينتهن إلا لبعولتهن، إلى قوله: لم يظهروا على عورات النساء ـ برقم ٥٢٤٨، وفي كتاب الطب ـ باب حرق الحصير ليسد به الدم ـ برقم ٥٧٢٢.

(١) أخرجه في كتاب الوضوء ـ باب من لم ير الوضوء إلا من المخرجين من القبل والدبر، وقول الله تعالى: أو جاء أحد منكم من الغائط ـ برقم ١٧٩، وفي كتاب الغسل ـ باب غسل ما يصيب من فرج المرأة ـ رقم ٢٩٢.

(٢) أخرجه في كتاب التيمم ـ بَابٌ: الصَّعِيدُ الطَّيِّبُ وَضُوءُ المُسْلِمِ، يَكْفِيهِ مِنَ المَاءِ ـ رقم ٣٤٤، ومختصراً في الكتاب نفسه ـ باب: برقم ٣٤٨، ومطولاً في كتاب المناقب ـ باب: علامات النبوة في الإسلام ـ برقم ٣٥٧١.

٨ ـ حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَخِي ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَمِّهِ، قَالَ: أَخْبَرَنِي حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ، قَالَ: بَعَثَنِي أَبُو بَكْرٍ فِي تِلْكَ الحَجَّةِ فِي مُؤَذِّنِينَ يَوْمَ النَّحْرِ، نُؤَذِّنُ بِمِنًى: أَنْ لاَ يَحُجَّ بَعْدَ العَامِ مُشْرِكٌ وَلاَ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ عُرْيَانٌ» قَالَ حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: ثُمَّ أَرْدَفَ رَسُولُ اللهِ ﷺ **عَلِيًّا**، فَأَمَرَهُ أَنْ يُؤَذِّنَ بِبَرَاءَةٌ، قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: فَأَذَّنَ مَعَنَا عَلِيٌّ فِي أَهْلِ مِنًى يَوْمَ النَّحْرِ: لاَ يَحُجُّ بَعْدَ العَامِ مُشْرِكٌ وَلاَ يَطُوفُ بِالْبَيْتِ عُرْيَانٌ(١).

٩ ـ حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ الوَاسِطِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنِ الجُرَيْرِيِّ، عَنْ أَبِي العَلاَءِ، عَنْ مُطَرِّفٍ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، قَالَ: صَلَّى مَعَ **عَلِيٍّ** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِالْبَصْرَةِ فَقَالَ: ذَكَّرَنَا هَذَا الرَّجُلُ صَلاَةً كُنَّا نُصَلِّيهَا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَذَكَرَ أَنَّهُ كَانَ يُكَبِّرُ كُلَّمَا رَفَعَ وَكُلَّمَا وَضَعَ(٢).

---

(١) كتاب الصلاة ـ باب ما يستر من العورة ـ رقم ٣٦٩وكرره في كتاب الحج ـ باب: لا يطوف بالبيت عريان، ولا يحج مشرك ـ برقم ١٦٢٢، وفي كتاب الجزية والموادعة ـ باب: كيف ينبذ إلى أهل العهد ـ برقم ٣١٧٧، وفي كتاب المغازي ـ باب: حج أبي بكر بالناس في سنة تسع ـ برقم ٤٣٦٣، وفي كتاب التفسير ـ باب: فسيحوا في الأرض أربعة أشهر واعلموا أنكم غير معجزي الله وأن الله مخزي الكافرين ـ برقم ٤٦٥٥، وفي الكتاب نفسه ـ باب قوله تعالى: وأذان من الله ورسوله إلى الناس يوم الحج الأكبر أن الله بريء من المشركين ورسوله فإن تبتم فهو خير لكم وإن توليتم فاعلموا أنكم غير معجزي الله وبشر الذي كفروا بعذاب أليم ـ برقم ٤٦٥٦، وفي الكتاب نفسه أيضاً ـ باب: إلا الذين عهدتم من المشركين ـ برقم ٤٦٥٧.

(٢) كتاب الأذان ـ باب إتمام التكبير في الركوع ـ رقم ٧٨٤، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه ـ باب إتمام التكبير في السجود ـ رقم ٧٨٦ وفي باب يكبر وهو ينهض من السجدتين ـ رقم ٨٢٦ باختلاف يسير في الألفاظ، وفي جميعها أن الصلاة كانت خلف علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

١٠ ـ حدثنا المَكِيُّ بنُ إِبْرَاهِيمَ عن ابن جُرَيْجٍ: قال عطاءٌ: قال جابرٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَمَّرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **عَلِيًّا** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنْ يُقِيمَ عَلَى إِحْرَامِهِ، وَذَكَرَ قَوْلَ سُرَاقَةَ.

ثمَّ قالَ البُخَارِيُّ: حَدَّثَنَا الحَسَنُ بنُ عَلِيٍّ الخَلَّالُ الهُذَلِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ: حَدَّثَنَا سُلَيْمُ بنُ حَيَّانَ قال: سَمِعْتُ مَرْوَانَ الأَصْفَرَ، عَنْ أَنَسِ بنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَدِمَ **عَلِيٌّ** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنَ اليَمَنِ فَقَالَ: بِمَ أَهْلَلْتَ؟ قَالَ: بِمَا أَهَلَّ بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: لَوْلَا أَنَّ مَعِيَ الهَدْيَ لَأَحْلَلْتُ.

وزاد مُحَمَّدُ بنُ بَكْرٍ عنِ ابنِ جُرَيْجٍ: قال لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: بِمَ أَهْلَلْتَ يَا **عَلِيُّ**؟ قال: بِمَا أَهَلَّ بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: قالَ: فَاهْدِ وَامْكُثْ حَرَامًا كَمَا أَنْتَ(١).

١١ ـ حَدَّثَنَا أَصْبَغُ، قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ ابْنِ

---

(١) أخرجه في كتاب الحج ـ باب من أهل في زمن النبي صلى الله عليه وسم كإهلال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ برقم ١٥٥٧ و١٥٥٨، وفي الكتاب نفسه: باب التمتع والإقران والإفراد بالحج وفسخ الحج لمن لم يكن معه هدي ـ برقم ١٥٦٨، وفي كتاب الحج أيضاً: باب من لبى بالحج وسماه ـ برقم ١٥٧٠، وفيه أيضا: باب: تقضي الحائض المناسك كلها إلا الطواف بالبيت إذا سعى على غير وضوء بين الصفا والمروة ـ برقم ١٦٥١، وفي كتاب العمرة ـ باب عمرة التنعيم ـ برقم ١٧٨٥، وفيه ذكر علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وكذا ذكر علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في كتاب الشركة ـ باب الاشتراك في الهدي والبدن، وإذا أشرك الرجل الرجل في هديه بعدما أهدى ـ برقم ٢٥٠٥ ـ ٢٥٠٦، وأخرجه كذلك مختصراً في كتاب المغازي ـ باب: بعث علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وخالد بن الوليد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إلى اليمن قبل حجة الوداع ـ برقم ـ ٤٣٥٢، وأخرجه أيضاً في كتاب التمني ـ باب قول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: لو استقبلت من أمري ما استدبرت ـ برقم ٧٢٣٠ وفيه ذكر علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وكرره أخيراً في كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة ـ باب: نهي النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن التحريم إلا ما تعرف إباحته، وكذلك أمره نحو قوله حين أحلوا: أصيبوا من النساء ـ برقم ٧٣٦٧.

شِهَابٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ الله، أَيْنَ تَنْزِلُ فِي دَارِكَ بِمَكَّةَ؟ فَقَالَ: «وَهَلْ تَرَكَ عَقِيلٌ مِنْ رِبَاعٍ أَوْ دُورٍ»، وَكَانَ عَقِيلٌ وَرِثَ أَبَا طَالِبٍ هُوَ وَطَالِبٌ، وَلَمْ يَرِثْهُ جَعْفَرٌ وَلاَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، شَيْئًا لِأَنَّهُمَا كَانَا مُسْلِمَيْنِ، وَكَانَ عَقِيلٌ وَطَالِبٌ كَافِرَيْنِ، فَكَانَ عُمَرُ بْنُ الخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: لاَ يَرِثُ المُؤْمِنُ الكَافِرَ، قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: وَكَانُوا يَتَأَوَّلُونَ قَوْلَ الله تَعَالَى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَهَاجَرُواْ وَجَٰهَدُواْ بِأَمۡوَٰلِهِمۡ وَأَنفُسِهِمۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ ءَاوَواْ وَّنَصَرُوٓاْ أُوْلَٰٓئِكَ بَعۡضُهُمۡ أَوۡلِيَآءُ بَعۡضٖ﴾ الآية[1][2].

١٢ ـ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ أَبُو جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ فُضَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: أَتَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْتَ فَاطِمَةَ، فَلَمْ يَدْخُلْ عَلَيْهَا، وَجَاءَ عَلِيٌّ، فَذَكَرَتْ لَهُ ذَلِكَ، فَذَكَرَهُ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: «إِنِّي رَأَيْتُ عَلَى بَابِهَا سِتْرًا مَوْشِيًّا»، فَقَالَ: «مَا لِي وَلِلدُّنْيَا» فَأَتَاهَا عَلِيٌّ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهَا، فَقَالَتْ: لِيَأْمُرْنِي فِيهِ بِمَا شَاءَ، قَالَ: «تُرْسِلُ بِهِ إِلَى فُلاَنٍ،

---

(١) سورة الأنفال الآية (٧٢).

(٢) كتاب الحج ـ باب توريث دور مكة وبيعها وَشِرَائِهَا، وَأَنَّ النَّاسَ فِي المَسْجِدِ الحَرَامِ سَوَاءٌ خَاصَّةً ـ رقم ١٥٨٨، وفي كتاب الجهاد والسير ـ باب: إذا أسلم قوم في دار الحرب ولهم مال وأرضون فهي لهم ـ برقم ٣٠٥٨ وفيه قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: نحن نازلون غداً بخيف بني كنانة المحصب حيث قاسمت قريش على الكفر. وذلك أن بني كنانة حالفت قريشاً على بني هاشم أن لا يبايعوهم ولا يؤووهم، وأخرجه أيضاً ـ باختصار ـ في كتاب المغازي ـ باب: أين ركز النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الراية يوم الفتح ـ برقم ٤٢٨٢ و٤٢٨٣، وكذا مختصراً مقتصراً على قول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم، في كتاب الفرائض ـ باب: لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم، وإذا أسلم قبل أن يقسم له الميراث، فلا ميراث له ـ برقم ٦٧٦٤.

أَهْلِ بَيْتٍ بِهِمْ حَاجَةٌ»[1].

١٣ ـ حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ النُّمَيْرِيُّ، حَدَّثَنَا يُونُسُ، وَقَالَ: اللَّيْثُ، حَدَّثَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، وَابْنُ المُسَيِّبِ، وَعَلْقَمَةُ بْنُ وَقَّاصٍ، وَعُبَيْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ اللهِ، عَنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ـ وَبَعْضُ حَدِيثِهِمْ يُصَدِّقُ بَعْضًا حِينَ ـ قَالَ لَهَا أَهْلُ الإِفْكِ: مَا قَالُوا: فَدَعَا رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **عَلِيًّا**، **وَأُسَامَةَ** حِينَ اسْتَلْبَثَ الوَحْيُ يَسْتَأْمِرُهُمَا فِي فِرَاقِ أَهْلِهِ، فَأَمَّا أُسَامَةُ فَقَالَ: أَهْلَكَ وَلاَ نَعْلَمُ إِلَّا خَيْرًا، وَقَالَتْ بَرِيرَةُ: إِنْ رَأَيْتُ عَلَيْهَا أَمْرًا أَغْمِصُهُ أَكْثَرَ مِنْ أَنَّهَا جَارِيَةٌ حَدِيثَةُ السِّنِّ، تَنَامُ عَنْ عَجِينِ أَهْلِهَا، فَتَأْتِي الدَّاجِنُ، فَتَأْكُلُهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ يَعْذِرُنَا فِي رَجُلٍ بَلَغَنِي أَذَاهُ فِي أَهْلِ بَيْتِي، فَوَاللهِ مَا عَلِمْتُ مِنْ أَهْلِي إِلَّا خَيْرًا، وَلَقَدْ ذَكَرُوا رَجُلًا مَا عَلِمْتُ عَلَيْهِ إِلَّا خَيْرًا»[2].

---

(١) كتاب الهبة ـ باب هدية ما يكره لبسها ـ رقم ٢٦١٣.

(٢) كتاب الشهادات ـ باب إذا عدل رجل أحداً فَقَالَ: لاَ نَعْلَمُ إِلَّا خَيْرًا، أَوْ قَالَ: مَا عَلِمْتُ إِلَّا خَيْرًا ـ رقم ٢٦٣٧.

وكان قد ذكره مختصراً في كتاب الهبة ـ باب: هبة المرأة لغير زوجها وعتقها إذا كان لها زوج فهو جائز إذا لم تكن سفيهة، فإذا كانت سفيهة لم يجز، قال الله تعالى: ولا تؤتوا السفهاء أموالكم ـ برقم ٢٥٩٣.

وكرره البخاري في مواطن كثيرة، سأقتصر على ذكر أرقامها وهي: ٢٦٦١ ـ ٢٦٨٨ ـ ٢٨٧٩ ـ ٤٠٢٥ ـ ٤١٤١ ـ ٤٦٩٠ ـ ٤٧٤٩ ـ ٤٧٥٠ ـ ٤٧٥٧ ـ ٥٢١٢ ـ ٦٦٦٢ ـ ٦٦٧٩ ـ ٧٣٦٩ ـ ٧٣٧٠ ـ ٧٥٠٠ ـ ٧٥٤٥.

وقد ورد ذكر علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في الرواية التي برقم (٢٦٦١) وقد أخرجها البخاري في كتاب الشهادات ـ باب تعديل النساء بعضهن بعضاً، وفيه قول الراوي: فدعا رسولُ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عليَّ بنَ أبي طالبٍ وأسامةَ بنَ زيدٍ حيث اسْتَلْبَثَ الوَحْيُ يَسْتَشِيرُهُما في=

١٤ ـ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، قَالَ: سَمِعْتُ البَرَاءَ بْنَ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: لَمَّا صَالَحَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَهْلَ الحُدَيْبِيَةِ، كَتَبَ **عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ** بَيْنَهُمْ كِتَابًا، فَكَتَبَ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ، فَقَالَ المُشْرِكُونَ: لاَ تَكْتُبْ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ، لَوْ كُنْتَ رَسُولًا لَمْ نُقَاتِلْكَ، فَقَالَ لِعَلِيٍّ: «امْحُهُ»، فَقَالَ عَلِيٌّ: مَا أَنَا بِالَّذِي أَمْحَاهُ، فَمَحَاهُ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِيَدِهِ، وَصَالَحَهُمْ عَلَى أَنْ يَدْخُلَ هُوَ وَأَصْحَابُهُ ثَلاَثَةَ أَيَّامٍ، وَلاَ يَدْخُلُوهَا إِلَّا بِجُلُبَّانِ السِّلاَحِ، فَسَأَلُوهُ مَا جُلُبَّانُ السِّلاَحِ؟ فَقَالَ: القِرَابُ بِمَا فِيهِ(١).

١٥ ـ حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ زُرَارَةَ، أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنِ ابْنِ عَوْنٍ، عَنْ

= فِرَاق أهله... وفيه: وأما عليٌّ بن أبي طالب فقال: يا رسولَ الله، لم يُضَيِّقِ اللهُ عَلَيْكَ، والنِّسَاءُ سواها كَثير، وسَلِ الجَارِيةَ تَصْدُقْكَ.

وأورد معناه معلقاً في كتاب المغازي ـ باب: حديث الإفك ـ برقم ٤١٤١ وكتاب الاعتصام بالكتاب والسنة ـ باب: قول الله تعالى: وأمرهم شورى بينهم، وشاورهم في الأمر ـ قائلاً: وشاور علياً وأسامة فيما رمى أهل الإفك عائشة، فسمع منهما حتى نزل القرآن، وأسنده برقم ٧٣٦٩ وفيه اللفظ نفسه عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، الذي مر معنا في البابين السابقين.

(١) كتاب الصلح ـ بَابٌ: كَيْفَ يُكْتَبُ هَذَا: مَا صَالَحَ فُلاَنُ بْنُ فُلاَنٍ، وَفُلاَنُ بْنُ فُلاَنٍ، وَإِنْ لَمْ يَنْسُبْهُ إِلَى قَبِيلَتِهِ أَوْ نَسَبِهِ ـ رقم ٢٦٩٨ و٢٦٩٩ وفيه قول علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لا والله لا أمحوك أبداً، فأخذ رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الكتاب فكتب: هذا ما قاضى عليه محمد بن عبد الله...

وكان البخاري قد أخرجه مختصراً في كتاب العمرة: باب من اعتمر قبل الحج ـ برقم ١٧٨١، وأخرجه أيضاً برقم ١٨٤٤ و٢٧٠٠ وتكرر ذكر علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في كتاب الجزية والموادعة ـ باب المصالحة على ثلاثة أيام أو وقت معلوم ـ برقم ٣١٨٤ ولفظه كالرواية الأولى، وفي كتاب المغازي ـ باب عمرة القضاء ـ برقم ٤٢٥١، وفيه: قال علي: لا والله لا أمحوك أَبداً، فأخذَ رسولُ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الكتابَ، وليس يُحْسِنُ يَكْتُبُ، فَكَتَبَ: هذا ما قاضى مُحَمَّدُ بن عبدِ الله... وذكر تمام الحديث.

إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الأَسْوَدِ، قَالَ: ذَكَرُوا عِنْدَ عَائِشَةَ أَنَّ **عَلِيًّا** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَانَ وَصِيًّا، فَقَالَتْ: «مَتَى أَوْصَى إِلَيْهِ، وَقَدْ كُنْتُ مُسْنِدَتَهُ إِلَى صَدْرِي؟ ـ أَوْ قَالَتْ: حَجْرِي ـ فَدَعَا بِالطَّسْتِ، فَلَقَدْ انْخَنَثَ فِي حَجْرِي، فَمَا شَعَرْتُ أَنَّهُ قَدْ مَاتَ، فَمَتَى أَوْصَى إِلَيْهِ»(١).

١٦ ـ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ عِكْرِمَةَ، أَنَّ **عَلِيًّا** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، حَرَّقَ قَوْمًا، فَبَلَغَ ابْنَ عَبَّاسٍ فَقَالَ: لَوْ كُنْتُ أَنَا لَمْ أُحَرِّقْهُمْ لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لاَ تُعَذِّبُوا بِعَذَابِ اللهِ»، وَلَقَتَلْتُهُمْ كَمَا قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ»(٢).

١٧ ـ حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُحَمَّدٍ الفَرْوِيُّ، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَوْسِ بْنِ الحَدَثَانِ، وَكَانَ مُحَمَّدُ بْنُ جُبَيْرٍ، ـ ذَكَرَ لِي ذِكْرًا مِنْ حَدِيثِهِ ذَلِكَ، فَانْطَلَقْتُ حَتَّى أَدْخُلَ عَلَى مَالِكِ بْنِ أَوْسٍ، فَسَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ الحَدِيثِ، فَقَالَ مَالِكٌ ـ بَيْنَا أَنَا جَالِسٌ فِي أَهْلِي حِينَ مَتَعَ النَّهَارُ، إِذَا رَسُولُ عُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ يَأْتِينِي، فَقَالَ: أَجِبْ أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ، فَانْطَلَقْتُ مَعَهُ حَتَّى

---

(١) كتاب الوصايا ـ بَابُ الوَصَايَا وَقَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: وَصِيَّةُ الرَّجُلِ مَكْتُوبَةٌ عِنْدَهُ. وقول الله تعالى: كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيراُ الوصية للوالدين والأقربين بالمعروف حقاً على المتقين، فمن بدله بعدما سمعه فإنما إثمه على الذي يبدلونه إن الله سميع عليم، فمن خاف من موص جنفاً أو إثماً فأصلح بيهم فلا إثم عليه إن الله غفور رحيم ـ برقم ٢٧٤١.
وكرره في كتاب المغازي ـ باب (بدون اسم) ـ برقم ٤٤٥٩.

(٢) كِتَابُ اسْتِتَابَةِ المُرْتَدِّينَ وَالمُعَانِدِينَ وَقِتَالِهِمْ ـ بَابُ حُكْمِ المُرْتَدِّ وَالمُرْتَدَّةِ وَاسْتِتَابَتِهِمْ ـ رقم ٦٩٢٢، وكان قد أخرجه في كتاب الجهاد والسير ـ باب: لا يعذب بعذاب الله ـ برقم ٣٠١٧، بلفظ قريب.

أَدْخُلَ عَلَى عُمَرَ، فَإِذَا هُوَ جَالِسٌ عَلَى رِمَالِ سَرِيرٍ، لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ فِرَاشٌ، مُتَّكِئٌ عَلَى وِسَادَةٍ مِنْ أَدَمٍ، فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ ثُمَّ جَلَسْتُ، فَقَالَ: يَا مَالِ، إِنَّهُ قَدِمَ عَلَيْنَا مِنْ قَوْمِكَ أَهْلُ أَبْيَاتٍ، وَقَدْ أَمَرْتُ فِيهِمْ بِرَضْخٍ، فَاقْبِضْهُ فَاقْسِمْهُ بَيْنَهُمْ، فَقُلْتُ: يَا أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ، لَوْ أَمَرْتَ بِهِ غَيْرِي، قَالَ: اقْبِضْهُ أَيُّهَا المَرْءُ، فَبَيْنَا أَنَا جَالِسٌ عِنْدَهُ أَتَاهُ حَاجِبُهُ يَرْفَا، فَقَالَ: هَلْ لَكَ فِي عُثْمَانَ، وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، وَالزُّبَيْرِ، وَسَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ يَسْتَأْذِنُونَ؟ قَالَ: نَعَمْ، فَأَذِنَ لَهُمْ، فَدَخَلُوا، فَسَلَّمُوا وَجَلَسُوا، ثُمَّ جَلَسَ يَرْفَا يَسِيرًا، ثُمَّ قَالَ: هَلْ لَكَ فِي عَلِيٍّ، وَعَبَّاسٍ؟ قَالَ: نَعَمْ، فَأَذِنَ لَهُمَا، فَدَخَلاَ، فَسَلَّمَا فَجَلَسَا، فَقَالَ عَبَّاسٌ: يَا أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ، اقْضِ بَيْنِي وَبَيْنَ هَذَا، وَهُمَا يَخْتَصِمَانِ فِيمَا أَفَاءَ اللهُ عَلَى رَسُولِهِ ﷺ مِنْ مَالِ بَنِي النَّضِيرِ، فَقَالَ الرَّهْطُ، عُثْمَانُ وَأَصْحَابُهُ: يَا أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ اقْضِ بَيْنَهُمَا، وَأَرِحْ أَحَدَهُمَا مِنَ الآخَرِ، قَالَ عُمَرُ: تَيْدَكُمْ أَنْشُدُكُمْ بِاللهِ الَّذِي بِإِذْنِهِ تَقُومُ السَّمَاءُ وَالأَرْضُ، هَلْ تَعْلَمُونَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ، قَالَ: «لاَ نُورَثُ مَا تَرَكْنَا صَدَقَةٌ» يُرِيدُ رَسُولُ اللهِ ﷺ نَفْسَهُ؟ قَالَ الرَّهْطُ: قَدْ قَالَ: ذَلِكَ، فَأَقْبَلَ عُمَرُ عَلَى عَلِيٍّ، وَعَبَّاسٍ، فَقَالَ: أَنْشُدُكُمَا اللهَ، أَتَعْلَمَانِ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَدْ قَالَ ذَلِكَ؟ قَالاَ: قَدْ قَالَ ذَلِكَ، قَالَ عُمَرُ: فَإِنِّي أُحَدِّثُكُمْ عَنْ هَذَا الأَمْرِ، إِنَّ اللهَ قَدْ خَصَّ رَسُولَهُ ﷺ فِي هَذَا الفَيْءِ بِشَيْءٍ لَمْ يُعْطِهِ أَحَدًا غَيْرَهُ، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿وَمَآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنْهُمْ﴾[1] إِلَى قَوْلِهِ ـ ﴿قَدِيرٌ﴾[2]، فَكَانَتْ هَذِهِ خَالِصَةً لِرَسُولِ اللهِ ﷺ، وَاللهِ مَا احْتَازَهَا دُونَكُمْ، وَلاَ اسْتَأْثَرَ بِهَا عَلَيْكُمْ، قَدْ أَعْطَاكُمُوهَا وَبَثَّهَا فِيكُمْ، حَتَّى بَقِيَ مِنْهَا هَذَا المَالُ، فَكَانَ

(١) سورة الحشر الآية (٦).

(٢) سورة الأنفال الآية (٧٢).

رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُنْفِقُ عَلَى أَهْلِهِ نَفَقَةَ سَنَتِهِمْ مِنْ هَذَا المَالِ، ثُمَّ يَأْخُذُ مَا بَقِيَ، فَيَجْعَلُهُ مَجْعَلَ مَالِ اللهِ، فَعَمِلَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِذَلِكَ حَيَاتَهُ، أَنْشُدُكُمْ بِاللهِ، هَلْ تَعْلَمُونَ ذَلِكَ؟ قَالُوا: نَعَمْ، ثُمَّ قَالَ لِعَلِيٍّ، وَعَبَّاسٍ، أَنْشُدُكُمَا بِاللهِ، هَلْ تَعْلَمَانِ ذَلِكَ؟ قَالَ عُمَرُ: ثُمَّ تَوَفَّى اللهُ نَبِيَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: أَنَا وَلِيُّ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَبَضَهَا أَبُو بَكْرٍ، فَعَمِلَ فِيهَا بِمَا عَمِلَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَاللهُ يَعْلَمُ: إِنَّهُ فِيهَا لَصَادِقٌ بَارٌّ رَاشِدٌ تَابِعٌ لِلْحَقِّ، ثُمَّ تَوَفَّى اللهُ أَبَا بَكْرٍ، فَكُنْتُ أَنَا وَلِيَّ أَبِي بَكْرٍ، فَقَبَضْتُهَا سَنَتَيْنِ مِنْ إِمَارَتِي، أَعْمَلُ فِيهَا بِمَا عَمِلَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَمَا عَمِلَ فِيهَا أَبُو بَكْرٍ، وَاللهُ يَعْلَمُ: إِنِّي فِيهَا لَصَادِقٌ بَارٌّ رَاشِدٌ تَابِعٌ لِلْحَقِّ، ثُمَّ جِئْتُمَانِي تُكَلِّمَانِي، وَكَلِمَتُكُمَا وَاحِدَةٌ، وَأَمْرُكُمَا وَاحِدٌ، جِئْتَنِي يَا عَبَّاسُ، تَسْأَلُنِي نَصِيبَكَ مِنَ ابْنِ أَخِيكَ، وَجَاءَنِي هَذَا ـ يُرِيدُ عَلِيًّا ـ يُرِيدُ نَصِيبَ امْرَأَتِهِ مِنْ أَبِيهَا، فَقُلْتُ لَكُمَا: إِنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لاَ نُورَثُ، مَا تَرَكْنَا صَدَقَةٌ»، فَلَمَّا بَدَا لِي أَنْ أَدْفَعَهُ إِلَيْكُمَا، قُلْتُ: إِنْ شِئْتُمَا دَفَعْتُهَا إِلَيْكُمَا، عَلَى أَنَّ عَلَيْكُمَا عَهْدَ اللهِ وَمِيثَاقَهُ: لَتَعْمَلاَنِ فِيهَا بِمَا عَمِلَ فِيهَا رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَبِمَا عَمِلَ فِيهَا أَبُو بَكْرٍ، وَبِمَا عَمِلْتُ فِيهَا مُنْذُ وَلِيتُهَا، فَقُلْتُمَا: ادْفَعْهَا إِلَيْنَا، فَبِذَلِكَ دَفَعْتُهَا إِلَيْكُمَا، فَأَنْشُدُكُمْ بِاللهِ، هَلْ دَفَعْتُهَا إِلَيْهِمَا بِذَلِكَ؟ قَالَ الرَّهْطُ: نَعَمْ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى عَلِيٍّ، وَعَبَّاسٍ، فَقَالَ: أَنْشُدُكُمَا بِاللهِ، هَلْ دَفَعْتُهَا إِلَيْكُمَا بِذَلِكَ؟ قَالاَ: نَعَمْ، قَالَ: فَتَلْتَمِسَانِ مِنِّي قَضَاءً غَيْرَ ذَلِكَ، فَوَاللهِ الَّذِي بِإِذْنِهِ تَقُومُ السَّمَاءُ وَالأَرْضُ، لاَ أَقْضِي فِيهَا قَضَاءً غَيْرَ ذَلِكَ، فَإِنْ عَجَزْتُمَا عَنْهَا فَادْفَعَاهَا إِلَيَّ، فَإِنِّي أَكْفِيكُمَاهَا[1].

(١) كتاب فرض الخمس ـ رقم ٣٠٩٤، وكان قد أخرجه مختصراً في كتاب الجهاد والسير ـ باب المجن ومن يتترس بترس صاحب ـ برقم ٢٩٠٤، وليس فيه ذكر علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ،=

١٨ ـ قَالَ: فَحَدَّثْتُ هَذَا الحَدِيثَ عُرْوَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ، فَقَالَ: صَدَقَ مَالِكُ بْنُ أَوْسٍ: أَنَا سَمِعْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، زَوْجَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، تَقُولُ: «أَرْسَلَ أَزْوَاجُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عُثْمَانَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ، يَسْأَلْنَهُ ثُمُنَهُنَّ مِمَّا أَفَاءَ اللهُ عَلَى رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَكُنْتُ أَنَا أَرُدُّهُنَّ، فَقُلْتُ لَهُنَّ: أَلاَ تَتَّقِينَ اللهَ، أَلَمْ تَعْلَمْنَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَقُولُ: «لاَ نُورَثُ، مَا تَرَكْنَا صَدَقَةٌ ـ يُرِيدُ بِذَلِكَ نَفْسَهُ ـ إِنَّمَا يَأْكُلُ آلُ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي هَذَا المَالِ» فَانْتَهَى أَزْوَاجُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى مَا أَخْبَرَتْهُنَّ، قَالَ: **فَكَانَتْ هَذِهِ الصَّدَقَةُ بِيَدِ عَلِيٍّ، مَنَعَهَا عَلِيٌّ عَبَّاسًا فَغَلَبَهُ عَلَيْهَا**، ثُمَّ كَانَ بِيَدِ حَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، ثُمَّ بِيَدِ حُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ، ثُمَّ بِيَدِ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ، وَحَسَنِ بْنِ حَسَنٍ، كِلاَهُمَا كَانَا يَتَدَاوَلاَنِهَا، ثُمَّ بِيَدِ زَيْدِ بْنِ حَسَنٍ، وَهِيَ صَدَقَةُ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَقًّا[1].

---

= وكذا في الرواية الأخرى برقم ٤٨٨٥، وإنما جاء ذكر علي في الرواية التي أخرجها البخاري في كتاب المغازي ـ باب حديث بني النضير، ومخرج رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إليهم في دية الرجلين، وما أرادوا من الغدر برسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ برقم ٤٠٣٣، وفيه: قال عباس: يا أمير المؤمنين، اقض بيني وبين هذا، وهما يختصمان في الذي أفاء الله على رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من بني النضير ـ فاستب علي وعباس...، وذكر علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وقصته مع العباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرة أخرى في الرواية التي أخرجها البخاري في كتاب النفقات ـ باب حبس نفقة الرجل قوت سنة على أهله، وكيف نفقات العيال ـ برقم ٥٣٥٨وفي كتاب الفرائض ـ باب قول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: لا نورث ما تركنا صدقة ـ برقم ٦٧٢٨، وذكره أيضاً في كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة ـ باب: ما يكره من التعمق والتنازع في العلم والغلو في الدين والبدع، لقوله تعالى: يا أهل الكتاب لا تغلوا في دينكم ولا تقولوا على الله إلا الحق ـ برقم ٧٣٠٤، وفيه: قال العبَّاس: يا أميرَ المؤمنين اقضِ بيني وبين الظالم، اسْتَبَّا.

(١) كتاب المغازي ـ بَابُ حَدِيثِ بَنِي النَّضِيرِ، وَمَخْرَجِ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَيْهِمْ فِي دِيَةِ=

١٩ ـ حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الجَرْمِيُّ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا أَبِي، أَنَّ الوَلِيدَ بْنَ كَثِيرٍ، حَدَّثَهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَلْحَلَةَ الدُّؤَلِيِّ، حَدَّثَهُ أَنَّ ابْنَ شِهَابٍ، حَدَّثَهُ أَنَّ عَلِيَّ بْنَ حُسَيْنٍ، حَدَّثَهُ: أَنَّهُمْ حِينَ قَدِمُوا المَدِينَةَ مِنْ عِنْدِ يَزِيدَ بْنِ مُعَاوِيَةَ مَقْتَلَ حُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ، لَقِيَهُ المِسْوَرُ بْنُ مَخْرَمَةَ، فَقَالَ لَهُ: هَلْ لَكَ إِلَيَّ مِنْ حَاجَةٍ تَأْمُرُنِي بِهَا؟ فَقُلْتُ لَهُ: لاَ، فَقَالَ لَهُ: فَهَلْ أَنْتَ مُعْطِيَّ سَيْفَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَإِنِّي أَخَافُ أَنْ يَغْلِبَكَ القَوْمُ عَلَيْهِ، وَايْمُ اللهِ لَئِنْ أَعْطَيْتَنِيهِ، لاَ يُخْلَصُ إِلَيْهِمْ أَبَدًا حَتَّى تُبْلَغَ نَفْسِي، إِنَّ **عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ** خَطَبَ ابْنَةَ أَبِي جَهْلٍ عَلَى فَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّلاَمُ، فَسَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَخْطُبُ النَّاسَ فِي ذَلِكَ عَلَى مِنْبَرِهِ هَذَا وَأَنَا يَوْمَئِذٍ مُحْتَلِمٌ، فَقَالَ: «إِنَّ فَاطِمَةَ مِنِّي، وَأَنَا أَتَخَوَّفُ أَنْ تُفْتَنَ فِي دِينِهَا»، ثُمَّ ذَكَرَ صِهْرًا لَهُ مِنْ بَنِي عَبْدِ شَمْسٍ، فَأَثْنَى عَلَيْهِ فِي مُصَاهَرَتِهِ إِيَّاهُ، قَالَ: «حَدَّثَنِي، فَصَدَقَنِي وَوَعَدَنِي فَوَفَى لِي، وَإِنِّي لَسْتُ أُحَرِّمُ حَلاَلًا، وَلاَ أُحِلُّ حَرَامًا، وَلَكِنْ وَاللهِ لاَ تَجْتَمِعُ بِنْتُ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَبِنْتُ عَدُوِّ اللهِ أَبَدًا»(١).

---

= الرَّجُلَيْنِ، وَمَا أَرَادُوا مِنَ الغَدْرِ بِرَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ رقم ٤٠٣٤، وذكره مختصراً برقم ٦٧٢٧ و٦٧٣٠.

(١) كتاب فرض الخمس ـ بَابُ مَا ذُكِرَ مِنْ دِرْعِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَعَصَاهُ، وَسَيْفِهِ وَقَدَحِهِ، وَخَاتَمِهِ، وَمَا اسْتَعْمَلَ الخُلَفَاءُ بَعْدَهُ مِنْ ذَلِكَ مِمَّا لَمْ يُذْكَرْ قِسْمَتُهُ، وَمِنْ شَعَرِهِ، وَنَعْلِهِ، وَآنِيَتِهِ مِمَّا يَتَبَرَّكُ أَصْحَابُهُ وَغَيْرُهُمْ بَعْدَ وَفَاتِهِ ـ رقم ٣١١٠، وكان قد أخرجه مختصراً جداً برقم ٩٢٦، وأخرجه في كتاب فضائل أصحاب النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ باب مناقب قرابة رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ومنقبة فاطمة عليها السلام بنت النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ برقم ٣٧١٤، مختصراً أيضاً مقتصراً على قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: فَاطِمَةُ بَضْعَةٌ مِنِّي، فَمَنْ أَغْضَبَهَا أَغْضَبَنِي. وباللفظ نفسه في الكتاب نفسه، باب مناقب فاطمة عليها السلام ـ برقم ٣٧٦٧، وكان قد أخرجه=

٢٠ ـ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سُوقَةَ، عَنْ مُنْذِرٍ، عَنِ ابْنِ الحَنَفِيَّةِ، قَالَ: لَوْ كَانَ **عَلِيٌّ** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ذَاكِرًا عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ذَكَرَهُ يَوْمَ جَاءَهُ نَاسٌ فَشَكَوْا سُعَاةَ عُثْمَانَ، فَقَالَ لِي **عَلِيٌّ**: «اذْهَبْ إِلَى عُثْمَانَ فَأَخْبِرْهُ: أَنَّهَا صَدَقَةُ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»، فَمُرْ سُعَاتَكَ يَعْمَلُونَ فِيهَا، فَأَتَيْتُهُ بِهَا، فَقَالَ: أَغْنِهَا عَنَّا، فَأَتَيْتُ بِهَا **عَلِيًّا**، فَأَخْبَرْتُهُ فَقَالَ: «ضَعْهَا حَيْثُ أَخَذْتَهَا»(١).

٢١ ـ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ، مَوْلَى

---

= قبل هذه الرواية الثانية، وذلك في الكتاب نفسه ـ باب ذكر أصهار النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ منهم أبو العاص بن الربيع ـ برقم ٣٧٢٩ ولفظه: إِنَّ عَلِيًّا خَطَبَ بِنْتَ أَبِي جَهْلٍ، فَسَمِعَتْ بِذَلِكَ فَاطِمَةُ، فَأَتَتْ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ: يَزْعُمُ قَوْمُكَ أَنَّكَ لَا تَغْضَبُ لِبَنَاتِكَ، وَهَذَا عَلِيٌّ نَاكِحٌ بِنْتَ أَبِي جَهْلٍ، فَقَامَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَسَمِعْتُهُ حِينَ تَشَهَّدَ يَقُولُ: أَمَّا بَعْدُ، أَنْكَحْتُ أَبَا العَاصِ بنَ الرَّبِيعِ فحَدَّثَنِي وَصَدَقَنِي، وَإِنَّ فَاطِمَةَ بَضْعَةٌ مِنِّي، وَإِنِّي أَكْرَهُ أَنْ يَسُوءَهَا، وَاللهِ لا تَجْتَمِعُ بِنْتُ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَبِنْتُ عَدُوِّ اللهِ عِنْدَ رَجُلٍ وَاحِدٍ، فَتَرَكَ عَلِيٌّ الخِطْبَةَ.

ثم قال البخاري: وزاد محمد بن عمرو بن حلحلة، عن ابن شِهاب عن علي عن مسور: سمعت النَّبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وذَكَرَ صِهْراً له مِنْ بَنِي عَبْدِ شَمْسٍ، فأَثْنَى عَلَيْهِ في مُصَاهَرَتِهِ إيَّاه فأَحْسَنَ، قال: حَدَّثَنِي فَصَدَقَنِي، وَوَعَدَنِي فَوَفَى لِي.

وأخرجه البخاري أيضاً في كتاب النكاح، باب ذب الرجل عن ابنته في الغيرة والإنصاف ـ برقم ٥٢٣٠ وفيه قال المسور رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: سَمِعْتُ رَسُولَ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ وَهُوَ عَلَى المنْبَرِ: إنَّ بَنِي هشام بنِ المُغِيرة استَأْذَنُوا في أَنْ يُنكِحوا ابنَتَهُمْ عَلِيَّ بنَ أَبِي طَالِبٍ، فلا آذَنُ، ثُمَّ لَا آذَنُ، ثُمَّ لَا آذَنُ، إِلَّا أَنْ يُرِيدَ ابْنُ أَبِي طَالِبٍ أَنْ يُطَلِّقَ ابْنَتِي وَيَنْكِحَ ابْنَتَهُمْ، فَإِنَّمَا هِيَ بَضْعَةٌ مِنِّي، يُرِيبُنِي مَا أَرَابَهَا، ويُؤْذِينِي مَا آذَاهَا.

(١) كتاب فرض الخمس ـ باب ما ذكر من درع النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.. ـ رقم ٣١١١، ثم قال البخاري: قال الحميدي: حدثنا سفيان: حدثنا محمد بن سوقة، قال: سمعت مُنْذِراً الثوريَّ، عنِ ابنِ الحَنَفِيَّةِ قال: أَرْسَلَنِي أَبي: خُذْ هذا الكِتَابَ فَاذْهَبْ بهِ إلى عُثْمَانَ، فإنَّ فيه أَمْرُ النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الصَّدَقَةِ.

عُمَرَ بْنِ عُبَيْدِ اللهِ، أَنَّ أَبَا مُرَّةَ، مَوْلَى أُمِّ هَانِئٍ بِنْتِ أَبِي طَالِبٍ، أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أُمَّ هَانِئٍ بِنْتَ أَبِي طَالِبٍ، تَقُولُ: ذَهَبْتُ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ عَامَ الفَتْحِ، فَوَجَدْتُهُ يَغْتَسِلُ وَفَاطِمَةُ ابْنَتُهُ تَسْتُرُهُ، فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ، فَقَالَ: «مَنْ هَذِهِ؟»، فَقُلْتُ: أَنَا أُمُّ هَانِئٍ بِنْتُ أَبِي طَالِبٍ، فَقَالَ: «مَرْحَبًا بِأُمِّ هَانِئٍ»، فَلَمَّا فَرَغَ مِنْ غُسْلِهِ، قَامَ فَصَلَّى ثَمَانِيَ رَكَعَاتٍ مُلْتَحِفًا فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ زَعَمَ ابْنُ أُمِّي **عَلِيٌّ** أَنَّهُ قَاتِلٌ رَجُلًا قَدْ أَجَرْتُهُ فُلاَنُ بْنُ هُبَيْرَةَ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «قَدْ أَجَرْنَا مَنْ أَجَرْتِ يَا أُمَّ هَانِئٍ»، قَالَتْ أُمُّ هَانِئٍ: وَذَلِكَ ضُحًى(١).

٢٢ ـ قَالَ: وَقَالَ ابْنُ كَثِيرٍ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي نُعْمٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: بَعَثَ **عَلِيٌّ** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِذُهَيْبَةٍ فَقَسَمَهَا بَيْنَ الأَرْبَعَةِ الأَقْرَعِ بْنِ حَابِسٍ الحَنْظَلِيِّ، ثُمَّ المُجَاشِعِيِّ، وَعُيَيْنَةَ بْنِ بَدْرٍ الفَزَارِيِّ، وَزَيْدٍ الطَّائِيِّ، ثُمَّ أَحَدِ بَنِي نَبْهَانَ، وَعَلْقَمَةَ بْنِ عُلاَثَةَ العَامِرِيِّ، ثُمَّ أَحَدِ بَنِي كِلاَبٍ، فَغَضِبَتْ قُرَيْشٌ، وَالأَنْصَارُ، قَالُوا: يُعْطِي صَنَادِيدَ أَهْلِ نَجْدٍ وَيَدَعُنَا، قَالَ: «إِنَّمَا أَتَأَلَّفُهُمْ». فَأَقْبَلَ رَجُلٌ غَائِرُ العَيْنَيْنِ، مُشْرِفُ الوَجْنَتَيْنِ، نَاتِئُ الجَبِينِ، كَثُّ اللِّحْيَةِ مَحْلُوقٌ، فَقَالَ: اتَّقِ اللهَ يَا مُحَمَّدُ، فَقَالَ: «مَنْ يُطِعِ اللهَ إِذَا عَصَيْتُ؟ أَيَأْمَنُنِي اللهُ عَلَى أَهْلِ الأَرْضِ فَلاَ تَأْمَنُونِي» فَسَأَلَهُ رَجُلٌ قَتْلَهُ،

(١) كتاب الجزية ـ بَابُ أَمَانِ النِّسَاءِ وَجِوَارِهِنَّ ـ رقم ٣١٧١، وكان قد أخرجه قبل في كتاب الغسل ـ باب التستر في الغسل عند الناس ـ برقم ٢٨٠، مقتصراً على الشق الأول من الحديث، والذي فيه دخول أم هانئ على النبي ﷺ وهو يغتسل، وليس فيه ذكر لعلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وإنما ذكره في كتاب الصلاة ـ باب الصلاة في الثوب الواحد ملتحفاً به ـ برقم ٣٥٧ حيث روى الحديث كاملاً، وكذا فعل في كتاب الأدب ـ باب: ما جاء في زعموا ـ برقم ٦١٥٨.

ـ أَحْسِبُهُ خَالِدَ بْنَ الوَلِيدِ ـ فَمَنَعَهُ، فَلَمَّا وَلَّى قَالَ: «إِنَّ مِنْ ضِئْضِئِ هَذَا، أَوْ: فِي عَقِبِ هَذَا قَوْمًا يَقْرَءُونَ القُرْآنَ لاَ يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ، يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ مُرُوقَ السَّهْمِ مِنَ الرَّمِيَّةِ، يَقْتُلُونَ أَهْلَ الإِسْلاَمِ وَيَدَعُونَ أَهْلَ الأَوْثَانِ، لَئِنْ أَنَا أَدْرَكْتُهُمْ لَأَقْتُلَنَّهُمْ قَتْلَ عَادٍ»(١).

---

(١) كتاب أحاديث الأنبياء ـ بَابُ قَوْلِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَأَمَّا عَادٌ فَأُهْلِكُوا بِرِيحٍ صَرْصَرٍ﴾ ـ رقم ٣٣٤٤، وبلفظ قريب في كتاب التوحيد ـ باب قول الله تعالى: تعرج الملائكة والروح إليه وقوله جل ذكره: إليه يصعد الكلم الطيب ـ برقم ٧٤٣٢.

وأخرجه البخاري أيضاً في كتاب المناقب ـ باب علامات النبوة في الإسلام ـ برقم ٣٦١٠ وفيه: فقَالَ عُمَرُ: يا رسولَ الله، ائذنْ لي فِيهِ فَأَضْرِبُ عُنُقَهُ، فقال: دَعْهُ... وفي ختام الحديث: قال أَبُو سَعِيدٍ: فَأَشْهَدُ أَنِّي سَمِعْتُ هَذَا الحَدِيثَ مِنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، وأَشْهَدُ أَنَّ عَلِيَّ بنَ أَبِي طَالِبٍ قَاتَلَهُمْ وَأَنَا مَعَهُ، فَأَمَرَ بِذَلِكَ الرَّجُلَ فَالْتُمِسَ فَأُتِيَ بِهِ، حَتَّى نَظَرْتُ إِلَيْهِ عَلَى نَعْتِ النَّبِيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ الذِي نَعَتَهُ.

وبمثله مع اختلاف يسير في كتاب الأدب ـ باب ما جاء في قول الرجل ويلك ـ برقم ٦١٦٣، وفي كتاب استتابة المرتدين والمعاندين وقتالهم ـ باب: من ترك قتال الخوارج للتألف، وأن لا ينفر الناس عنه برقم ٦٩٣٣ أخرجه البخاري بنحو هذا اللفظ، وجاء في نهايته:... وأَشْهَدُ أَنَّ عَلِيًّا قَتَلَهُمْ وأَنَا مَعَهُ، جِيءَ بالرَّجُلِ عَلَى النَّعْتِ الذِي نَعَتَهُ النَّبِيُّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ قالَ: فَنَزَلَتْ فِيهِ: ومِنْهُمْ مَنْ يَلْمِزُكَ فِي الصَّدَقَاتِ.

وأخرجه البخاري أيضاً في كتاب المغازي ـ باب بعث علي بن أبي طالب عَلَيْهِٱلسَّلَامُ وخالد بن الوليد رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ إلى اليمن قبل حجة الوداع ـ برقم ٤٣٥١ وفي أوله: بَعَثَ عَلِيُّ بنُ أَبِي طَالِبٍ رضي الله إِلَى رَسُولِ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ مِنَ اليَمَنِ بِذُهَيْبَةٍ فِي أَدِيمٍ مُقْرُوظٍ لَمْ تُحَصَّلْ مِنْ تُرَابِهَا.... وفيهِ أَيْضاً: ثُمَّ وَلَّى الرَّجُلُ، قَالَ خَالِدُ بنُ الوَلِيدِ: يا رسولَ اللهِ، أَلَا أَضْرِبُ عُنُقَهُ؟ قالَ: لَا، لعَلَّهُ أَنْ يَكُونَ يُصَلِّي، فقَالَ خَالِدٌ: وَكَمْ مِنْ مُصَلٍّ يَقُولُ بِلِسَانِهِ مَا لَيْسَ فِي قَلْبِهِ. قال رَسُول ُالله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: إِنِّي لَمْ أُومَرْ أَنْ أُنَقِّبَ قُلُوبَ النَّاسِ وَلَا أَشُقَّ بُطُونَهُمْ.

وأخرجه مختصراً في كتاب التفسير ـ باب قوله: والمؤلفة قلوبهم ـ برقم ٤٦٦٧=

٢٣ ـ حَدَّثَنَا زَيْدٌ هُوَ ابْنُ أَخْزَمَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو قُتَيْبَةَ سَلْمُ بْنُ قُتَيْبَةَ حَدَّثَنِي مُثَنَّى بْنُ سَعِيدٍ الْقَصِيرُ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو جَمْرَةَ قَالَ قَالَ لَنَا ابْنُ عَبَّاسٍ: أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِإِسْلَامِ أَبِي ذَرٍّ؟ قَالَ: قُلْنَا: بَلَى قَالَ: قَالَ أَبُو ذَرٍّ: كُنْتُ رَجُلًا مِنْ غِفَارٍ، فَبَلَغَنَا أَنَّ رَجُلًا قَدْ خَرَجَ بِمَكَّةَ يَزْعُمُ أَنَّهُ نَبِيٌّ، فَقُلْتُ لِأَخِي: انْطَلِقْ إِلَى هَذَا الرَّجُلِ كَلِّمْهُ وَأْتِنِي بِخَبَرِهِ، فَانْطَلَقَ فَلَقِيَهُ ثُمَّ رَجَعَ، فَقُلْتُ: مَا عِنْدَكَ؟ فَقَالَ: وَاللهِ لَقَدْ رَأَيْتُ رَجُلًا يَأْمُرُ بِالْخَيْرِ وَيَنْهَى عَنْ الشَّرِّ. فَقُلْتُ لَهُ: لَمْ تَشْفِنِي مِنْ الْخَبَرِ، فَأَخَذْتُ جِرَابًا وَعَصًا ثُمَّ أَقْبَلْتُ إِلَى مَكَّةَ، فَجَعَلْتُ لَا أَعْرِفُهُ وَأَكْرَهُ أَنْ أَسْأَلَ عَنْهُ وَأَشْرَبُ مِنْ مَاءِ زَمْزَمَ وَأَكُونُ فِي الْمَسْجِدِ، قَالَ: فَمَرَّ بِي **عَلِيٌّ** فَقَالَ: كَأَنَّ الرَّجُلَ غَرِيبٌ؟ قَالَ: قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: فَانْطَلِقْ إِلَى الْمَنْزِلِ، قَالَ: فَانْطَلَقْتُ مَعَهُ، لَا يَسْأَلُنِي عَنْ شَيْءٍ وَلَا أُخْبِرُهُ، فَلَمَّا أَصْبَحْتُ غَدَوْتُ إِلَى الْمَسْجِدِ لِأَسْأَلَ عَنْهُ وَلَيْسَ أَحَدٌ يُخْبِرُنِي عَنْهُ بِشَيْءٍ، قَالَ: فَمَرَّ بِي **عَلِيٌّ** فَقَالَ: أَمَا نَالَ لِلرَّجُلِ يَعْرِفُ مَنْزِلَهُ بَعْدُ؟ قَالَ: قُلْتُ: لَا، قَالَ: انْطَلِقْ مَعِي، قَالَ: فَقَالَ: مَا أَمْرُكَ؟ وَمَا أَقْدَمَكَ هَذِهِ الْبَلْدَةَ؟ قَالَ: قُلْتُ لَهُ: إِنْ كَتَمْتَ عَلَيَّ أَخْبَرْتُكَ، قَالَ: فَإِنِّي أَفْعَلُ، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: بَلَغَنَا أَنَّهُ قَدْ خَرَجَ هَا هُنَا رَجُلٌ يَزْعُمُ أَنَّهُ نَبِيٌّ، فَأَرْسَلْتُ أَخِي لِيُكَلِّمَهُ فَرَجَعَ وَلَمْ يَشْفِنِي مِنْ الْخَبَرِ، فَأَرَدْتُ أَنْ أَلْقَاهُ، فَقَالَ لَهُ: أَمَا إِنَّكَ قَدْ رَشَدْتَ، هَذَا وَجْهِي إِلَيْهِ فَاتَّبِعْنِي، ادْخُلْ حَيْثُ أَدْخُلُ، فَإِنِّي إِنْ رَأَيْتُ أَحَدًا أَخَافُهُ عَلَيْكَ قُمْتُ إِلَى الْحَائِطِ كَأَنِّي أُصْلِحُ نَعْلِي، وَامْضِ أَنْتَ، فَمَضَى وَمَضَيْتُ مَعَهُ، حَتَّى دَخَلَ وَدَخَلْتُ مَعَهُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقُلْتُ لَهُ:

---

= وفي أوله قول أبي سعيد: بُعث إلى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِشَيْءٍ... وكذا أخرجه برقم ٥٠٥٧ مقتصراً على قول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في ذم الخوارج. وكذا ما جاء برقم ٦٩٣١ وبرقم ٧٥٦٢ مع اختلاف في بعض الألفاظ.

اعْرِضْ عَلَيَّ الْإِسْلَامَ فَعَرَضَهُ، فَأَسْلَمْتُ مَكَانِي، فَقَالَ لِي: يَا أَبَا ذَرٍّ اكْتُمْ هَذَا الْأَمْرَ وَارْجِعْ إِلَى بَلَدِكَ فَإِذَا بَلَغَكَ ظُهُورُنَا فَأَقْبِلْ...[1].

٢٤ ـ حَدَّثَنِي الوَلِيدُ بْنُ صَالِحٍ، حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ أَبِي الحُسَيْنِ المَكِّيُّ، عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: إِنِّي لَوَاقِفٌ فِي قَوْمٍ، فَدَعَوُا اللهَ لِعُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ، وَقَدْ وُضِعَ عَلَى سَرِيرِهِ، إِذَا رَجُلٌ مِنْ خَلْفِي قَدْ وَضَعَ مِرْفَقَهُ عَلَى مَنْكِبِي، يَقُولُ: رَحِمَكَ اللهُ، إِنْ كُنْتُ لَأَرْجُو أَنْ يَجْعَلَكَ اللهُ مَعَ صَاحِبَيْكَ، لِأَنِّي كَثِيرًا مَا كُنْتُ أَسْمَعُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «كُنْتُ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، وَفَعَلْتُ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، وَانْطَلَقْتُ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ» فَإِنْ كُنْتُ لَأَرْجُو أَنْ يَجْعَلَكَ اللهُ مَعَهُمَا، فَالْتَفَتُّ فَإِذَا هُوَ **عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ**[2].

٢٥ ـ حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ شَبِيبِ بْنِ سَعِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ يُونُسَ، قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ، أَنَّ عُبَيْدَ اللهِ بْنَ عَدِيِّ بْنِ الخِيَارِ، أَخْبَرَهُ أَنَّ المِسْوَرَ بْنَ مَخْرَمَةَ، وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ الأَسْوَدِ بْنِ عَبْدِ يَغُوثَ، قَالاَ: مَا يَمْنَعُكَ أَنْ تُكَلِّمَ عُثْمَانَ لِأَخِيهِ الوَلِيدِ، فَقَدْ أَكْثَرَ النَّاسُ فِيهِ، فَقَصَدْتُ لِعُثْمَانَ حَتَّى خَرَجَ إِلَى الصَّلاَةِ، قُلْتُ: إِنَّ لِي إِلَيْكَ حَاجَةً، وَهِيَ نَصِيحَةٌ لَكَ، قَالَ: يَا أَيُّهَا المَرْءُ ـ قَالَ مَعْمَرٌ أُرَاهُ قَالَ: أَعُوذُ بِاللهِ مِنْكَ ـ فَانْصَرَفْتُ، فَرَجَعْتُ إِلَيْهِمْ إِذْ جَاءَ

---

(١) كتاب المناقب ـ باب قصة زمزم ـ رقم ٣٥٢٢، وأخرجه أيضاً في كتاب مناقب الأنصار ـ باب أسلام أبي ذر ـ برقم ٣٨٦١.

(٢) كتاب المناقب ـ بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: لَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا خَلِيلًا ـ رقم ٣٦٧٧، وأخرجه أيضاً في كتاب فضائل أصحاب النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ برقم ٣٦٨٥، وفيه: فتَرَحَّمَ ـ أَيْ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ـ عَلَى عُمَرَ، وقال: ما خَلَّفْتُ أحَداً أَحَبَّ إِلَيَّ أَنْ أَلْقَى اللهَ بِمِثْلِ عَمَلِهِ مِنْكَ.

رَسُولُ عُثْمَانَ فَأَتَيْتُهُ، فَقَالَ: مَا نَصِيحَتُكَ؟ فَقُلْتُ: «إِنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ بَعَثَ مُحَمَّدًا ﷺ بِالحَقِّ، وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ الكِتَابَ، وَكُنْتَ مِمَّنِ اسْتَجَابَ لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ ﷺ، فَهَاجَرْتَ الهِجْرَتَيْنِ، وَصَحِبْتَ رَسُولَ اللهِ ﷺ، وَرَأَيْتَ هَدْيَهُ وَقَدْ أَكْثَرَ النَّاسُ فِي شَأْنِ الوَلِيدِ، قَالَ: أَدْرَكْتَ رَسُولَ اللهِ ﷺ؟ قُلْتُ: لاَ، وَلَكِنْ خَلَصَ إِلَيَّ مِنْ عِلْمِهِ مَا يَخْلُصُ إِلَى العَذْرَاءِ فِي سِتْرِهَا، قَالَ: أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّ اللهَ بَعَثَ مُحَمَّدًا ﷺ بِالحَقِّ، فَكُنْتُ مِمَّنِ اسْتَجَابَ لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ، وَآمَنْتُ بِمَا بُعِثَ بِهِ، وَهَاجَرْتُ الهِجْرَتَيْنِ، كَمَا قُلْتَ، وَصَحِبْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ وَبَايَعْتُهُ، فَوَاللهِ مَا عَصَيْتُهُ وَلاَ غَشَشْتُهُ حَتَّى تَوَفَّاهُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ، ثُمَّ أَبُو بَكْرٍ مِثْلُهُ، ثُمَّ عُمَرُ مِثْلُهُ، ثُمَّ اسْتُخْلِفْتُ، أَفَلَيْسَ لِي مِنَ الحَقِّ مِثْلُ الَّذِي لَهُمْ؟ قُلْتُ: بَلَى، قَالَ: فَمَا هَذِهِ الأَحَادِيثُ الَّتِي تَبْلُغُنِي عَنْكُمْ؟ أَمَّا مَا ذَكَرْتَ مِنْ شَأْنِ الوَلِيدِ، فَسَنَأْخُذُ فِيهِ بِالحَقِّ إِنْ شَاءَ اللهُ، ثُمَّ **دَعَا عَلِيًّا، فَأَمَرَهُ أَنْ يَجْلِدَهُ فَجَلَدَهُ ثَمَانِينَ**»[1].

٢٦ ـ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ الحَمِيدِ، حَدَّثَنَا حُصَيْنُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ الأَوْدِيِّ، قَالَ: رَأَيْتُ عُمَرَ بْنَ الخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: يَا عَبْدَ اللهِ بْنَ عُمَرَ، اذْهَبْ إِلَى أُمِّ المُؤْمِنِينَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فَقُلْ: يَقْرَأُ عُمَرُ بْنُ الخَطَّابِ عَلَيْكِ السَّلاَمَ، ثُمَّ سَلْهَا، أَنْ أُدْفَنَ مَعَ صَاحِبَيَّ، قَالَتْ:

---

(١) كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ ـ باب فضائل عثمان بن عفان ـ رقم ٣٦٩٦، وأخرجه أيضاً في كتاب مناقب الأنصار ـ باب هجرة الحبشة ـ برقم ٣٨٧٢ وفي نهايته: قال: فَجَلَدَ الوَلِيدُ أَرْبَعِينَ جَلْدَةً، وَأَمَرَ عَلِيًّا أَنْ يَجْلِدَهُ، وكانَ هُوَ يَجْلِدُهُ، وأخرجه مختصراً برقم ٣٩٢٧، وليس فيه ذكر علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

كُنْتُ أُرِيدُهُ لِنَفْسِي فَلَأُوثِرَنَّهُ اليَوْمَ عَلَى نَفْسِي، فَلَمَّا أَقْبَلَ، قَالَ: لَهُ مَا لَدَيْكَ؟ قَالَ: أَذِنَتْ لَكَ يَا أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ، قَالَ: «مَا كَانَ شَيْءٌ أَهَمَّ إِلَيَّ مِنْ ذَلِكَ المَضْجَعِ، فَإِذَا قُبِضْتُ فَاحْمِلُونِي، ثُمَّ سَلِّمُوا، ثُمَّ قُلْ: يَسْتَأْذِنُ عُمَرُ بْنُ الخَطَّابِ، فَإِنْ أَذِنَتْ لِي، فَادْفِنُونِي، وَإِلَّا فَرُدُّونِي إِلَى مَقَابِرِ المُسْلِمِينَ، إِنِّي لاَ أَعْلَمُ أَحَدًا أَحَقَّ بِهَذَا الأَمْرِ مِنْ هَؤُلاَءِ النَّفَرِ الَّذِينَ تُوُفِّيَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ عَنْهُمْ رَاضٍ، فَمَنِ اسْتَخْلَفُوا بَعْدِي فَهُوَ الخَلِيفَةُ فَاسْمَعُوا لَهُ وَأَطِيعُوا، فَسَمَّى عُثْمَانَ، وَعَلِيًّا، وَطَلْحَةَ، وَالزُّبَيْرَ، وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ، وَسَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ، وَوَلَجَ عَلَيْهِ شَابٌّ مِنَ الأَنْصَارِ، فَقَالَ: أَبْشِرْ يَا أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ بِبُشْرَى اللهِ، كَانَ لَكَ مِنَ القَدَمِ فِي الإِسْلاَمِ مَا قَدْ عَلِمْتَ، ثُمَّ اسْتُخْلِفْتَ فَعَدَلْتَ، ثُمَّ الشَّهَادَةُ بَعْدَ هَذَا كُلِّهِ، فَقَالَ: لَيْتَنِي يَا ابْنَ أَخِي وَذَلِكَ كَفَافًا لاَ عَلَيَّ وَلاَ لِي، أُوصِي الخَلِيفَةَ مِنْ بَعْدِي بِالْمُهَاجِرِينَ الأَوَّلِينَ خَيْرًا، أَنْ يَعْرِفَ لَهُمْ حَقَّهُمْ، وَأَنْ يَحْفَظَ لَهُمْ حُرْمَتَهُمْ، وَأُوصِيهِ بِالأَنْصَارِ خَيْرًا الَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالإِيمَانَ أَنْ يُقْبَلَ مِنْ مُحْسِنِهِمْ، وَيُعْفَى عَنْ مُسِيئِهِمْ، وَأُوصِيهِ بِذِمَّةِ اللهِ، وَذِمَّةِ رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يُوفَى لَهُمْ بِعَهْدِهِمْ، وَأَنْ يُقَاتَلَ مِنْ وَرَائِهِمْ وَأَنْ لاَ يُكَلَّفُوا فَوْقَ طَاقَتِهِمْ[1].

---

(١) أخرجه في كتاب الجنائز ـ باب ما جاء في قبر النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأبي بكر وعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ـ برقم ١٣٩٢، وذكر قصة مقتل عمر بتمامها في كتاب المناقب ـ بَابُ قِصَّةِ البَيْعَةِ، وَالِاتِّفَاقِ عَلَى عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ وَفِيهِ مَقْتَلُ عُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ـ رقم ٣٧٠٠، وفيه: فَقَالُوا: أَوْصِ يَا أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ اسْتَخْلِفْ، قَالَ: مَا أَجِدُ أَحَدًا أَحَقَّ بِهَذَا الأَمْرِ مِنْ هَؤُلاَءِ النَّفَرِ، أَوِ الرَّهْطِ، الَّذِينَ تُوُفِّيَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ عَنْهُمْ رَاضٍ، فَسَمَّى عَلِيًّا، وَعُثْمَانَ، وَالزُّبَيْرَ، وَطَلْحَةَ، وَسَعْدًا، وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ، وَقَالَ: يَشْهَدُكُمْ عَبْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ، وَلَيْسَ لَهُ مِنَ الأَمْرِ شَيْءٌ ـ كَهَيْئَةِ التَّعْزِيَةِ لَهُ ـ فَإِنْ أَصَابَتِ الإِمْرَةُ سَعْدًا فَهُوَ ذَاكَ،=

. . . . . .

= وَإِلَّا فَلْيَسْتَعِنْ بِهِ أَيُّكُمْ مَا أُمِّرَ، فَإِنِّي لَمْ أَعْزِلْهُ عَنْ عَجْزٍ، وَلاَ خِيَانَةٍ، وَقَالَ: أُوصِي الخَلِيفَةَ مِنْ بَعْدِي، بِالْمُهَاجِرِينَ الأَوَّلِينَ، أَنْ يَعْرِفَ لَهُمْ حَقَّهُمْ، وَيَحْفَظَ لَهُمْ حُرْمَتَهُمْ، وَأُوصِيهِ بِالأَنْصَارِ خَيْرًا، ﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَـٰنَ مِن قَبْلِهِمْ﴾، أَنْ يُقْبَلَ مِنْ مُحْسِنِهِمْ، وَأَنْ يُعْفَى عَنْ مُسِيئِهِمْ، وَأُوصِيهِ بِأَهْلِ الأَمْصَارِ خَيْرًا، فَإِنَّهُمْ رِدْءُ الإِسْلاَمِ، وَجُبَاةُ المَالِ، وَغَيْظُ العَدُوِّ، وَأَنْ لاَ يُؤْخَذَ مِنْهُمْ إِلَّا فَضْلُهُمْ عَنْ رِضَاهُمْ. وَأُوصِيهِ بِالأَعْرَابِ خَيْرًا، فَإِنَّهُمْ أَصْلُ العَرَبِ، وَمَادَّةُ الإِسْلاَمِ، أَنْ يُؤْخَذَ مِنْ حَوَاشِي أَمْوَالِهِمْ، وَيُرَدَّ عَلَى فُقَرَائِهِمْ، وَأُوصِيهِ بِذِمَّةِ اللهِ، وَذِمَّةِ رَسُولِهِ ﷺ أَنْ يُوفَى لَهُمْ بِعَهْدِهِمْ، وَأَنْ يُقَاتَلَ مِنْ وَرَائِهِمْ، وَلاَ يُكَلَّفُوا إِلَّا طَاقَتَهُمْ، فَلَمَّا قُبِضَ خَرَجْنَا بِهِ، فَانْطَلَقْنَا نَمْشِي، فَسَلَّمَ عَبْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ، قَالَ: يَسْتَأْذِنُ عُمَرُ بْنُ الخَطَّابِ، قَالَتْ: أَدْخِلُوهُ، فَأُدْخِلَ، فَوُضِعَ هُنَالِكَ مَعَ صَاحِبَيْهِ، فَلَمَّا فُرِغَ مِنْ دَفْنِهِ اجْتَمَعَ هَؤُلاَءِ الرَّهْطُ، فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: اجْعَلُوا أَمْرَكُمْ إِلَى ثَلاَثَةٍ مِنْكُمْ، فَقَالَ الزُّبَيْرُ: قَدْ جَعَلْتُ أَمْرِي إِلَى عَلِيٍّ، فَقَالَ طَلْحَةُ: قَدْ جَعَلْتُ أَمْرِي إِلَى عُثْمَانَ، وَقَالَ سَعْدٌ: قَدْ جَعَلْتُ أَمْرِي إِلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: أَيُّكُمَا تَبَرَّأَ مِنْ هَذَا الأَمْرِ، فَنَجْعَلُهُ إِلَيْهِ وَاللهُ عَلَيْهِ وَالإِسْلاَمُ، لَيَنْظُرَنَّ أَفْضَلَهُمْ فِي نَفْسِهِ؟ فَأُسْكِتَ الشَّيْخَانِ، فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: أَفَتَجْعَلُونَهُ إِلَيَّ وَاللهُ عَلَيَّ أَنْ لاَ آلُ عَنْ أَفْضَلِكُمْ قَالاَ: نَعَمْ، فَأَخَذَ بِيَدِ أَحَدِهِمَا فَقَالَ: لَكَ قَرَابَةٌ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَالقَدَمُ فِي الإِسْلاَمِ مَا قَدْ عَلِمْتَ، فَاللهُ عَلَيْكَ لَئِنْ أَمَّرْتُكَ لَتَعْدِلَنَّ، وَلَئِنْ أَمَّرْتُ عُثْمَانَ لَتَسْمَعَنَّ، وَلَتُطِيعَنَّ، ثُمَّ خَلاَ بِالْآخَرِ فَقَالَ لَهُ مِثْلَ ذَلِكَ، فَلَمَّا أَخَذَ المِيثَاقَ قَالَ: ارْفَعْ يَدَكَ يَا عُثْمَانُ فَبَايَعَهُ، فَبَايَعَ لَهُ عَلِيٌّ، وَوَلَجَ أَهْلُ الدَّارِ فَبَايَعُوهُ».

وأخرجه مختصراً جداً برقم ١٠٥٢و٣١٦٢و٤٨٨٨ ، وأما في كتاب الأحكام ـ باب كيف يبايع الإمام الناس ـ برقم ٧٢٠٧ فقد ذكر تفصيل مبايعة الصحابة لعثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، حيث أخبر المسور بن مخرمة حميد بن عبد الرحمن الطويل: أَنَّ الرَّهْطَ الَّذِينَ وَلَّاهُمْ عُمَرُ اجْتَمَعُوا فَتَشَاوَرُوا، فَقَالَ لَهُمْ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: «لَسْتُ بِالَّذِي أُنَافِسُكُمْ عَلَى هَذَا الأَمْرِ،=

٢٧ ـ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الحَكَمِ، سَمِعْتُ أَبَا وَائِلٍ، قَالَ: لَمَّا بَعَثَ **عَلِيٌّ** عَمَّارًا، وَالحَسَنَ إِلَى الكُوفَةِ لِيَسْتَنْفِرَهُمْ خَطَبَ عَمَّارٌ فَقَالَ: «إِنِّي لَأَعْلَمُ أَنَّهَا زَوْجَتُهُ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ، وَلَكِنَّ اللهَ ابْتَلاَكُمْ لِتَتَّبِعُوهُ أَوْ إِيَّاهَا»(١).

٢٨ ـ حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي هَاشِمٍ، عَنْ أَبِي مِجْلَزٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ عُبَادٍ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: نَزَلَتْ: ﴿**هَٰذَانِ خَصْمَانِ ٱخْتَصَمُوا۟**﴾(٢) فِي

= وَلَكِنَّكُمْ إِنْ شِئْتُمُ اخْتَرْتُ لَكُمْ مِنْكُمْ»، فَجَعَلُوا ذَلِكَ إِلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ، فَلَمَّا وَلَّوْا عَبْدَ الرَّحْمَنِ أَمْرَهُمْ، فَمَالَ النَّاسُ عَلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ، حَتَّى مَا أَرَى أَحَدًا مِنَ النَّاسِ يَتْبَعُ أُولَئِكَ الرَّهْطَ وَلاَ يَطَأُ عَقِبَهُ، وَمَالَ النَّاسُ عَلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ يُشَاوِرُونَهُ تِلْكَ اللَّيَالِي، حَتَّى إِذَا كَانَتِ اللَّيْلَةُ الَّتِي أَصْبَحْنَا مِنْهَا فَبَايَعْنَا عُثْمَانَ، قَالَ المِسْوَرُ: طَرَقَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بَعْدَ هَجْعٍ مِنَ اللَّيْلِ، فَضَرَبَ البَابَ حَتَّى اسْتَيْقَظْتُ، فَقَالَ: «أَرَاكَ نَائِمًا فَوَاللهِ مَا اكْتَحَلْتُ هَذِهِ اللَّيْلَةَ بِكَبِيرِ نَوْمٍ، انْطَلِقْ فَادْعُ الزُّبَيْرَ وَسَعْدًا»، فَدَعَوْتُهُمَا لَهُ، فَشَاوَرَهُمَا، ثُمَّ دَعَانِي، فَقَالَ: «ادْعُ لِي عَلِيًّا»، فَدَعَوْتُهُ، فَنَاجَاهُ حَتَّى ابْهَارَّ اللَّيْلُ، ثُمَّ قَامَ عَلِيٌّ مِنْ عِنْدِهِ وَهُوَ عَلَى طَمَعٍ، وَقَدْ كَانَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ يَخْشَى مِنْ عَلِيٍّ شَيْئًا، ثُمَّ قَالَ: «ادْعُ لِي عُثْمَانَ»، فَدَعَوْتُهُ، فَنَاجَاهُ حَتَّى فَرَّقَ بَيْنَهُمَا المُؤَذِّنُ بِالصُّبْحِ، فَلَمَّا صَلَّى لِلنَّاسِ الصُّبْحَ، وَاجْتَمَعَ أُولَئِكَ الرَّهْطُ عِنْدَ المِنْبَرِ، فَأَرْسَلَ إِلَى مَنْ كَانَ حَاضِرًا مِنَ المُهَاجِرِينَ وَالأَنْصَارِ، وَأَرْسَلَ إِلَى أُمَرَاءِ الأَجْنَادِ، وَكَانُوا وَافَوْا تِلْكَ الحَجَّةَ مَعَ عُمَرَ، فَلَمَّا اجْتَمَعُوا تَشَهَّدَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ، ثُمَّ قَالَ: «أَمَّا بَعْدُ، يَا عَلِيُّ إِنِّي قَدْ نَظَرْتُ فِي أَمْرِ النَّاسِ، فَلَمْ أَرَهُمْ يَعْدِلُونَ بِعُثْمَانَ، فَلاَ تَجْعَلَنَّ عَلَى نَفْسِكَ سَبِيلًا»، فَقَالَ: أُبَايِعُكَ عَلَى سُنَّةِ اللهِ وَرَسُولِهِ، وَالخَلِيفَتَيْنِ مِنْ بَعْدِهِ، فَبَايَعَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ، وَبَايَعَهُ النَّاسُ المُهَاجِرُونَ وَالأَنْصَارُ، وَأُمَرَاءُ الأَجْنَادِ وَالمُسْلِمُونَ.

(١) كتاب فضائل أصحاب النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ باب فضل عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ـ رقم ٣٧٧٢، وأخرجه أيضاً في كتاب الفتن ـ باب (بدون اسم) ـ برقم ٧١٠٠ و٧١٠١.

(٢) سورة الحج الآية (١٩).

رَبِّهِمْ فِي سِتَّةٍ مِنْ قُرَيْشٍ: **عَلِيٍّ**، وَحَمْزَةَ، وَعُبَيْدَةَ بْنِ الحَارِثِ، وَشَيْبَةَ بْنِ رَبِيعَةَ، وَعُتْبَةَ بْنِ رَبِيعَةَ، وَالوَلِيدِ بْنِ عُتْبَةَ»(١).

٢٩ ـ حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ أَبُو عَبْدِ اللهِ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ السَّلُولِيُّ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ يُوسُفَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، سَأَلَ رَجُلٌ البَرَاءَ وَأَنَا أَسْمَعُ، قَالَ: أَشَهِدَ **عَلِيٌّ** بَدْرًا قَالَ: «بَارَزَ وَظَاهَرَ»(٢).

٣٠ ـ حَدَّثَنِي عُبَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ الزُّبَيْرُ: لَقِيتُ يَوْمَ بَدْرٍ عُبَيْدَةَ بْنَ سَعِيدِ بْنِ العَاصِ، وَهُوَ مُدَجَّجٌ، لاَ يُرَى مِنْهُ إِلَّا عَيْنَاهُ، وَهُوَ يُكْنَى أَبُو ذَاتِ الكَرِشِ، فَقَالَ: أَنَا أَبُو ذَاتِ الكَرِشِ، فَحَمَلْتُ عَلَيْهِ بِالعَنَزَةِ فَطَعَنْتُهُ فِي عَيْنِهِ فَمَاتَ، قَالَ هِشَامٌ: ـ فَأُخْبِرْتُ: أَنَّ الزُّبَيْرَ قَالَ: لَقَدْ وَضَعْتُ رِجْلِي عَلَيْهِ، ثُمَّ تَمَطَّأْتُ، فَكَانَ الجَهْدَ أَنْ نَزَعْتُهَا وَقَدِ انْثَنَى طَرَفَاهَا، قَالَ عُرْوَةُ: «فَسَأَلَهُ إِيَّاهَا رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَعْطَاهُ، فَلَمَّا قُبِضَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَخَذَهَا» ثُمَّ طَلَبَهَا أَبُو بَكْرٍ فَأَعْطَاهُ، فَلَمَّا قُبِضَ أَبُو بَكْرٍ، سَأَلَهَا إِيَّاهُ عُمَرُ فَأَعْطَاهُ إِيَّاهَا، فَلَمَّا قُبِضَ عُمَرُ أَخَذَهَا، ثُمَّ طَلَبَهَا عُثْمَانُ مِنْهُ فَأَعْطَاهُ إِيَّاهَا، **فَلَمَّا قُتِلَ عُثْمَانُ وَقَعَتْ عِنْدَ آلِ عَلِيٍّ**، فَطَلَبَهَا عَبْدُ اللهِ بْنُ الزُّبَيْرِ،

---

(١) كتاب المغازي ـ باب قتل أبي جهل ـ رقم ٣٩٦٦، وأخرجه أيضاً في الباب نفسه ـ برقم ٣٩٦٨ وفيه: سمعت أبا ذر يُقْسِمُ: لَنَزَلَتْ هَؤُلَاءِ الآيَاتِ فِي هَؤُلَاءِ الرَّهْطِ السِّتَّةِ يَوْمَ بَدْرٍ...، وفي الحديث الذي يليه برقم ٣٩٦٩: سَمِعْتُ أَبَا ذَرٍّ يُقْسِمُ قَسَمًا: إِنَّ هَذِهِ الآيَةَ (هَذانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ) نَزَلَتْ فِي الذِينَ بَرَزُوا يَوْمَ بَدْرٍ: حَمْزَةُ وعَلِيٌّ وعُبَيْدَةُ بنُ الحَارِثِ وعُتْبَةُ وشَيْبَةُ ابنَيْ رَبِيعَةَ، والوَلِيدُ بنُ عُتْبَةَ. وفي كتاب التفسير ـ باب: هذان خصمان اختصموا في ربهم. ـ برقم ٤٧٤٣، ولفظه: نَزَلَتْ فِي حَمْزَةَ وَصَاحِبَيْهِ...

(٢) كتاب المغازي ـ باب قتل أبي جهل ـ رقم ٣٩٧٠، ولم يكرره.

فَكَانَتْ عِنْدَهُ حَتَّى قُتِلَ»[1].

**٣١ ـ ذكره البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ في أسماء من شهد بدراً فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: علي بن أبي طالب الهاشمي**[2].

**٣٢** ـ حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: أَمْلَى عَلَيَّ هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ مِنْ حِفْظِهِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: قَالَ لِي الوَلِيدُ بْنُ عَبْدِ المَلِكِ: أَبَلَغَكَ أَنَّ **عَلِيًّا**، كَانَ فِيمَنْ قَذَفَ عَائِشَةَ؟ قُلْتُ: لاَ، وَلَكِنْ قَدْ أَخْبَرَنِي رَجُلاَنِ مِنْ قَوْمِكَ، أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الحَارِثِ، أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ لَهُمَا: «كَانَ عَلِيٌّ مُسَلِّمًا فِي شَأْنِهَا فَرَاجَعُوهُ، فَلَمْ يَرْجِعْ وَقَالَ: مُسَلِّمًا، بِلاَ شَكٍّ فِيهِ وَعَلَيْهِ، كَانَ فِي أَصْلِ العَتِيقِ كَذَلِكَ»[3].

**٣٣** ـ حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ عُثْمَانَ، حَدَّثَنَا شُرَيْحُ بْنُ مَسْلَمَةَ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ يُوسُفَ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، سَمِعْتُ البَرَاءَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، بَعَثَنَا رَسُولُ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَعَ خَالِدِ بْنِ الوَلِيدِ إِلَى اليَمَنِ، قَالَ: ثُمَّ بَعَثَ **عَلِيًّا** بَعْدَ ذَلِكَ مَكَانَهُ فَقَالَ: «مُرْ أَصْحَابَ خَالِدٍ، مَنْ شَاءَ مِنْهُمْ أَنْ يُعَقِّبَ مَعَكَ فَلْيُعَقِّبْ، وَمَنْ شَاءَ فَلْيُقْبِلْ» فَكُنْتُ فِيمَنْ عَقَّبَ مَعَهُ، قَالَ: فَغَنِمْتُ أَوَاقٍ ذَوَاتِ عَدَدٍ[4].

---

(١) كتاب المغازي ـ باب شهود الملائكة بدراً ـ رقم ٣٩٩٨، ولم يكرره.

(٢) كتاب المغازي ـ بَابُ تَسْمِيَةِ مَنْ سُمِّيَ مِنْ أَهْلِ بَدْرٍ، فِي الجَامِعِ الَّذِي وَضَعَهُ أَبُو عَبْدِ اللهِ عَلَى حُرُوفِ المُعْجَمِ.

(٣) كتاب المغازي ـ باب حديث الإفك ـ رقم ٤١٤٢.

(٤) كتاب المغازي ـ باب بَعْثِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، وَخَالِدِ بْنِ الوَلِيدِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، إِلَى اليَمَنِ قَبْلَ حَجَّةِ الوَدَاعِ ـ رقم ٤٣٤٩، ولم يكرره.

**٣٤** ـ حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ سُوَيْدِ بْنِ مَنْجُوفٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: بَعَثَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **عَلِيًّا** إِلَى خَالِدٍ لِيَقْبِضَ الخُمُسَ، وَكُنْتُ أُبْغِضُ **عَلِيًّا** وَقَدِ اغْتَسَلَ، فَقُلْتُ لِخَالِدٍ: أَلاَ تَرَى إِلَى هَذَا، فَلَمَّا قَدِمْنَا عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: «يَا بُرَيْدَةُ أَتُبْغِضُ **عَلِيًّا**؟» فَقُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «لاَ تُبْغِضْهُ فَإِنَّ لَهُ فِي الخُمُسِ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ»(١).

**٣٥** ـ جَمَعَ عَبْدُ اللهِ بْنُ جَعْفَرٍ، **بَيْنَ ابْنَةِ عَلِيٍّ وَامْرَأَةِ عَلِيٍّ**(٢).

---

(١) كتاب المغازي ـ بَابُ بَعْثِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَخَالِدِ بْنِ الوَلِيدِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، إِلَى اليَمَنِ قَبْلَ حَجَّةِ الوَدَاعِ ـ رقم ٤٣٥٠، ولم يكرره.

(٢) كتاب النكاح ـ باب ما يحل من النساء وما يحرم.

قال الحافظ في الفتح (٩/١٥٥): كأنه أشار بذلك إلى دفع من يتخيل أن العلة في منع الجمع بين الأختين ما يقع بينهما من القطيعة فيطرده إلى كل قريبتين ولو بالصهارة، فمن ذلك الجمع بين المرأة وبنت زوجها، والأثر المذكور وصله البغوي في الجعديات من طريق عبد الرحمن بن مهران أنه قال: جمع عبد الله بن جعفر بين زينب بنت علي وامرأة علي ليلى بنت مسعود، وأخرجه سعيد بن منصور من وجه آخر فقال: ليلى بنت مسعود النهشلية وأم كلثوم بنت علي لفاطمة فكانتا امرأتيه وقوله: لفاطمة أي من فاطمة بنت رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ولا تعارض بين الروايتين في زينب وأم كلثوم لأنه تزوجهما واحدةً بعد أخرى، مع بقاء ليلى في عصمته وقد وقع ذلك مبينًا عند ابن سعد. اهـ.

قلت: انظر: مسند ابن الجعد (١/٤١٣ ـ رقم ٢٨٢٢) فقد أخرجه بالإسناد الذي ذكره الحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ. وأُنَبِّه إلى أنِّي وضعت هذا الأثر هنا مع كونه معلقاً، لأني وجدت هذا الموطن أَلْيَقَ به مما سواه من المواضع، والله أعلم.

وأما بالنسبة لزواج عبد الله من بنتي علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وكونه عند ابن سعد، فقد ذكره ابن سعد في الطبقات (٨/٤٦٣) في ترجمة أم كلثوم بنت علي حيث قال: ثم خلف على=

**٣٦ ـ حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللهِ، حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ صَالِحٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: كُنْتُ أُقْرِئُ رِجَالًا مِنَ المُهَاجِرِينَ، مِنْهُمْ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ، فَبَيْنَمَا أَنَا فِي مَنْزِلِهِ بِمِنًى، وَهُوَ عِنْدَ عُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ، فِي آخِرِ حَجَّةٍ حَجَّهَا، إِذْ رَجَعَ إِلَيَّ عَبْدُ الرَّحْمَنِ فَقَالَ: لَوْ رَأَيْتَ رَجُلًا أَتَى أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ اليَوْمَ، فَقَالَ: يَا أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ، هَلْ لَكَ فِي فُلَانٍ؟ يَقُولُ: لَوْ قَدْ مَاتَ عُمَرُ لَقَدْ بَايَعْتُ فُلَانًا، فَوَاللهِ مَا كَانَتْ بَيْعَةُ أَبِي بَكْرٍ إِلَّا فَلْتَةً فَتَمَّتْ، فَغَضِبَ عُمَرُ، ثُمَّ قَالَ: إِنِّي إِنْ شَاءَ اللهُ لَقَائِمٌ العَشِيَّةَ فِي النَّاسِ، فَمُحَذِّرُهُمْ هَؤُلاَءِ الَّذِينَ يُرِيدُونَ أَنْ يَغْصِبُوهُمْ أُمُورَهُمْ.... وَإِنَّهُ قَدْ كَانَ مِنْ خَبَرِنَا حِينَ تَوَفَّى اللهُ نَبِيَّهُ ﷺ أَنَّ الأَنْصَارَ خَالَفُونَا، وَاجْتَمَعُوا بِأَسْرِهِمْ فِي سَقِيفَةِ بَنِي سَاعِدَةَ، وَخَالَفَ عَنَّا عَلِيٌّ وَالزُّبَيْرُ وَمَنْ مَعَهُمَا، وَاجْتَمَعَ المُهَاجِرُونَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ...**[1].

---

= أم كلثوم بعد عمر: عون بن جعفر بن أبي طالب بن عبد المطلب فتوفي عنها، ثم خلف عليها أخوه محمد بن جعفر بن أبي طالب بن عبد المطلب فتوفي عنها، فخلف عليها أخوه عبد الله بن جعفر بن أبي طالب بعد أختها زينب بنت علي بن أبي طالب، فقالت أم كلثوم: إني لأستحيي من أسماء بنت عميس إن ابنيها ماتا عندي، وإني لأتخوف على هذا الثالث، فهلكت عنده ولم تلد لأحد منهم شيئًا.

(١) كتاب الحدود ـ بَابُ رَجْمِ الحُبْلَى مِنَ الزِّنَا إِذَا أَحْصَنَتْ ـ رقم ٦٨٣٠، وكان قد أخرجه مختصراً برقم ٢٤٦٢، وليس فيه ذكر علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وكذلك أخرجه بهذه الأرقام ٣٤٤٥ و٣٩٢٨ و٤٠٢١ و٦٨٢٩ و٧٣٢٣ وليس فيها كلها ذكر لعلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

## ۞ مبحث متمم لهذا الفصل:

أشرت فيما مضى عند حديث أمر النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أصحابَه بإحضارِ كتابٍ حتى يَكتُب فيه وصيته، وأن الأمر لم يتم على هذه الصورة المطلوبة، أقول: أشرت عند إيرادي لهذا الحديث إلى عدم وجود ذكر لعلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من قريب ولا بعيد، وأن إيرادي لهذا الحديث في هذا الباب سيُشْكِل على القارئ الكريم، في المناسبة التي من أجلِها أوردتُه هناك، وقد وعدتُ القارئَ الكريمَ بأن الجواب سيأتي في نِهاية هذا الفصل، وهذا أوان الوفاء بالوعد والشروع في الإجابة، مع ابتدائي بإعادة ذكري للحديث لطول الفصل، وحتى يستحضرَ القارئ الكريم الصورةَ كاملةً، فأقول وعلى الله الاعتماد:

**قال البخاري** رَحِمَهُ اللَّهُ: **حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ اللهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: لَمَّا اشْتَدَّ بِالنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَجَعُه، قَالَ: ائْتُونِي بِكِتَابٍ أَكْتُبْ لَكُمْ كِتَابًا لَا تَضِلُّوا بَعْدَهُ. قَالَ عُمَرُ: إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غَلَبَهُ الْوَجَعُ، وَعِنْدَنَا كِتَابُ اللهِ حَسْبُنَا. فَاخْتَلَفُوا وَكَثُرَ اللَّغَطُ، قَالَ: قُومُوا عَنِّي، وَلَا يَنْبَغِي عِنْدِي التَّنَازُعُ. فَخَرَجَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَقُولُ: إِنَّ الرَّزِيَّةَ كُلَّ الرَّزِيَّةِ مَا حَالَ بَيْنَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَبَيْنَ كِتَابِهِ**[1].

---

(١) أخرجه في كتاب العلم ـ باب كتابة العلم ـ رقم ١١٤. وأخرجه أيضاً في كتاب الجهاد والسير ـ باب هل يستشفع إلى أهل الذمة؟ ومعاملتهم. وفيه: فقالوا: هَجَرَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وسيأتي الكلام على توجيهها. وأخرجه أيضاً في كتاب الجزية والموادعة ـ باب إثم من قتل معاهداً بغير جرم ـ رقم ٣١٦٨ وفيه: فقالوا: مَا لَهُ؟ أَهَجَرَ؟ اسْتَفْهِمُوهُ. وفي كتاب=

أقول: إنما أوردت هذا الحديث هنا لأجيب عن ادعاء البعض بأن النبي ﷺ في الكتاب الذي طلب منهم أن يحضروه له أراد أن يُوصي بالخلافة لعلي رضي الله عنه، ولكنَّ القومَ حالوا بينه وبين ذلك، بعدم التزامهم بتنفيذ أَمْره ﷺ حتى مات، وكأن صاحبَ هذا القول قد شَهِد القومَ، وهم حولَ رسولِ الله ﷺ! أو نال نصيباً من الغيبِ لم يُطْلِع اللهُ عزوجل عليه أحداً غَيْرَه! والكلام على هذا الحديث من أوجه:

**أولاً**: إنَّ طلبَ النبي ﷺ كان في مرض موته ﷺ، وتحديداً قبل موته بأربعة أيام، ففي بعض روايات البخاري أن هذا كان يوم الخميس[1]، أي: أن النبي ﷺ مكث على قيد الحياة بعد طلبه هذا أربعة أيام، كان

---

= المغازي ـ باب مرض النبي ﷺ ووفاته ـ رقم ٤٤٣١ وفيه: ما شَأْنُهُ أَهَجَرَ؟ اسْتَفْهِمُوهُ. فَذَهَبُوا يَرُدُّونَ عَلَيْهِ فَقَالَ: دَعُونِي... وفي الباب نفسه ـ رقم ٤٤٣٢ وفيه: فقال بَعْضُهُمْ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ غَلَبَهُ الوَجَعُ، وعِنْدَكُمُ القُرْآنُ، حَسْبُنَا كِتَابُ اللهِ. فَاخْتَلَفَ أَهْلُ البَيْتِ وَاخْتَصَمُوا، فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: قَرِّبُوا يَكْتُبْ لَكُمْ كِتَاباً لَا تَضِلُّوا بَعْدَهُ، ومِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ غَيْرَ ذَلِكَ. فَلَمَّا أَكْثَرُوا اللَّغْوَ وَالِاخْتِلَافَ. قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: قُومُوا. قال عُبَيْدُ الله فَكَانَ يَقُولُ ابنُ عَبَّاسٍ: إِنَّ الرَّزِيَّةَ كُلَّ الرَّزِيَّةَ مَا حَالَ بَيْنَ رَسُولِ اللهِ ﷺ وبَيْنَ أَنْ يَكْتُبَ لَهُمْ ذَلِكَ الكِتَابَ لِاخْتِلَافِهِمْ وَلَغَطِهِمْ. وأخرجه أيضاً في كتاب المرضى ـ باب قول المريض: قوموا عني ـ رقم ٥٦٦٩ بلفظ قريب مما سبق، وفيه أن عُمَرَ قال: إنَّ النبيَّ ﷺ قد غلب عليه الوَجَعُ، وعِنْدَكُمْ القُرآن، حَسْبُنا كتابُ الله. وأخرجه في كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة ـ باب كراهية الاختلاف ـ رقم ٧٣٦٦ وليس فيه اختلاف عن الألفاظ الماضية.

وقد سبق أن ذكرت تخريجه هذا في الموطن الأول عند الحديث رقم (٢)، وإنما أعدته هنا لتتضح الصورة بتمامها للقارئ الكريم.

(١) فتح الباري (٢٠٨/١) وفيه يقول الحافظ: وللمصنِّفِ من حديث سعيد بن جبير أن ذلك كان يوم الخميس وهو قبل موته ﷺ بأربعة أيام.

باستطاعته فيها أن يجدد طلبه، أو يعيد أمره، لكنه لم يفعل. فلم لم يفعل؟ **هذا ما يوضحه الوجه الثاني وهو**: ما الذي كان يريد أن يُوصي به نبيُّنا ﷺ؟ أقول: قد وقع خلاف بين العلماء حول ذلك، وقام الحافظ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تبعاً لبعض العلماء قبله[1]، بذكر بعض ما قيل في ذلك، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[2]: واختلف في المراد بالكتاب، فقيل: كان أراد أن يكتب كتاباً يَنُصُّ فيه على الأحكام ليرتفع الاختلاف، وقيل: بل أراد أن يَنُصُّ على أسامي الخلفاء بعده حتى لا يقع بينهم الاختلاف، قاله سفيان بن عيينة، ويؤيده أنه ﷺ قال في أوائل مرضه وهو عند عائشة: «ادعي لي أباك وأخاك حتى أكتب كتاباً، فإنِّي أَخَافُ أن يَتَمَنَّى مُتَمَنٍّ ويَقُولَ قَائِلٌ، ويأبى الله والمؤمنونَ إلا أبا بَكْرٍ «أخرجه مسلم»[3]. وللمصنف معناه، ومع ذلك فلم يَكْتُب، والأول أظهر لقول عمر: كتاب الله حسبنا. أي كافينا. مع أنه يشمل الوجه الثاني لأنه بعض أفراده. والله أعلم. اهـ.

قلت: فنحن نرى هنا بأن الخلاف قد قام بين العلماء في ماهية ما أراد أن يكتبه النبي ﷺ، واختلافهم هذا إنما قام لأنهم لم يقفوا على نص في حقيقة هذا الأمر، فقال بعضهم أراد أن يكتب كتاباً في أحكام هذا الدين، تكون مرجعاً يرفع أي خلاف سيقوم فيما بعد، وهذا ما رجَّحه الحافظ رَحِمَهُ ٱللَّهُ اعتماداً منه على مقولة عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: حسبنا كتاب الله، أي أن فيه الكفاية، في حلِّ كلِّ ما سيطرأ من خلاف بين هذه الأمة، وهذا الاختيار له وجاهة في التقديم، ذلك أن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ إنما قال ما قال إشفاقاً منه على النبي ﷺ أن يكتب كتاباً يجمع فيه الأحكام الشرعية التي ينبغي على الأمة الأخذ بها وعدم

(١) كالقرطبي صاحب المفهم، وسيأتي نص كلامه قريباً.

(٢) فتح الباري (٢٠٨/١).

(٣) سيأتي تخريجه قريبًا.

الاختلاف فيها، وكتاب مثل هذا لا بد أن يكون كبيراً بحيث يستوعب كُلَّ أحكام الإسلام، وكلُّ هذا الكتاب كان سَيُمْلِيهِ النبي ﷺ في مرضه الذي مات فيه، فهذا ما دفع عمر رضي الله عنه أن يقول إنَّ رسول الله وَجِع، إذ أن هذا الأمر سيكون شاقاً جداً عليه ﷺ، وإلا لو كان الأمرُ كما قيل من أن النبي ﷺ إنما أراد أن يُسَمِّيَ الخليفة بعده، لما احتاج الأمر سوى أن يملي على الكاتب كلماتٍ قليلةً، ومثل هذا لا يشقُّ على النبي ﷺ، ولو امتنعوا عن تنفيذ أمر النبي ﷺ في إحضار ما يمكن الكتابةَ به، وأراد النبي الوصية لمن بعده لذَكَر ما أراد شفاهاً، ولنقله من كان بحضرته ﷺ، أو بعضهم على الأقل، وإلا لو تواطؤا جميعاً على كتم الحقيقة لكانوا أسوأ الأمم على مرِّ التاريخ ـ وحاشاهم ـ، مع ملاحظة أن فيهم عليًّا رضي الله عنه وغيرَه من أكابر الصحابة، وما كان هو ولا غيره من الصحابة ليكتموا أمراً مثل هذا ولا أقل منه، وهذا شيءٌ لا يتصور إلا عند من ختم الله على سمعه وقلبه وجعل على بصره غشاوة، فمن يهديه من بعد الله أفلا تعقلون.

وقد نقل الحافظ عن سفيان بن عيينة[1] بأن النبيَّ ﷺ أراد في كتابه هذا أن يُعيِّن من يقوم بالأمر من بعده من أصحابه، وهذا إن صَحَّ فإن الروايات الأخرى توضِّحُه، وهي التي أراد النَّبِيذُ ﷺ فيها أن يَنُصَّ على خلافة أبي بكر رضي الله عنه، كقوله ﷺ: ويأبى الله والمؤمنون إلا أبا بكر[2]،

---

(١) قال البيهقي في كتابه دلائل النبوة (١٨٤/٧): وَإِنَّمَا أَرَادَ ـ أي رسول الله ﷺ ـ مَا حَكَى سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ أَهْلِ الْعِلْمِ قَبْلَهُ، أَنْ يَكْتُبَ اسْتِخْلَافَ أَبِي بَكْرٍ. ثُمَّ ترك كتبته اعْتِمَادًا عَلَى مَا عَلِمَ مِنْ تَقْدِيرِ اللهِ تَعَالَى، ذَلِكَ كَمَا هَمَّ بِهِ فِي ابْتِدَاءِ مَرَضِهِ حِينَ قال: وا رأساه، ثُمَّ بَدَا لَهُ أَنْ لَا يَكْتُبَ، وَقَالَ: يَأْبَى اللهُ وَالْمُؤْمِنُونَ إِلَّا أَبَا بَكْرٍ، ثُمَّ نَبَّهَ أُمَّتَهُ عَلَى خِلَافَتِهِ، بِاسْتِخْلَافِهِ إِيَّاهُ فِي الصَّلَاةِ حِينَ عَجَزَ عَنْ حُضُورِهَا.

(٢) أخرجه بهذا اللفظ: الإمام مسلم في صحيحه (٢٣٨٧): عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها، قَالَتْ:=

وهو ما حصل فعلاً بعد موت النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، حيث اجتمعت كلمةُ الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ من المهاجرين والأنصار على بيعة أبي بكر الصديق رضي الله عنهم جميعاً. وإجماعهم على بيعة أبي بكر يُبَيِّنُ مدى وضوح هذا الأمر لهم، وظهور استحقاق أبي بكر للخلافة بعد النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وعلى هذا فلم يكن كتاب النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لهم إلا ليزيد يقينَهم وثقتَهم، فلما رأى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وضوحَ الأمر عندهم اكتفى بذلك ولم يكتب لهم، هذا بالنسبة لأهل السنة المتفقين على تقديم أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ على غيره في الخلافة، وعليه فلا إشكال عندهم في التعامل مع هذا الحديث، إذ أن الأمر عندهم أوضح من أن يحتاج إلى نصٍّ خاصٍّ من النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ به، أما بالنسبة للمخالفين، الذين يقولون باستحقاق عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ للخلافة، وأنه هو المقصود بما أراد النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كتابته، ويؤيدون ظنَّهم هذا بما يزعمونه من نصِّ النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في مناسبات عدة، وبمحضر جمهور الصحابة على أحقية عليٍّ بالخلافة، وأن هذا الاستخلافَ ـ بزعم هذا القائل ـ قد ذاع وانتشر بحيث أصبح معلوماً لدى القاصي والداني، فيلزمهم أيضاً أن لا يَسْتَشْكِلوا ما ورد في هذا الخبر، إذ أن الأمرَ عندهم ـ ألا وهو استخلاف عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ـ قد بلغَ مرتبة اليقين، فلا حاجة لهم إلى ما يزيدُ يقينَهم، فسواء أعاد النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذلك أم لم يُعِدْهُ، فالخليفة عندهم هو عليٌّ، فلم أقاموا القيامة على الصحابة الذين أشاروا بالاكتفاء بما عندهم من كتاب الله عَزَّوَجَلَّ ؟!

وفي هذا يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ[1]: ومن تَوَهَّم أن هذا

---

= قَالَ لِي رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: فِي مَرَضِهِ «ادْعِي لِي أَبَا بَكْرٍ، أَبَاكِ، وَأَخَاكِ، حَتَّى أَكْتُبَ كِتَابًا، فَإِنِّي أَخَافُ أَنْ يَتَمَنَّى مُتَمَنٍّ وَيَقُولُ قَائِلٌ: أَنَا أَوْلَى، وَيَأْبَى اللهُ وَالْمُؤْمِنُونَ إِلَّا أَبَا بَكْرٍ».

وهو عند البخاري بمعناه، كما أشار إلى ذلك الحافظ في كلامه السابق.

(١) منهاج السنة (٦/٢٥).

الكتابَ كان بخلافة عليٍّ فهو ضالٌّ باتفاق عامةِ الناس من علماء السنة والشيعة، أما أهلُ السنة فمتفقون على تفضيل أبي بكر وتقديمه، وأما الشيعة القائلون بأن عليًّا كان هو المستحق للإمامة فيقولون إنه قد نصَّ على إمامته قبل ذلك نصًّا جليًّا ظاهراً معروفاً، وحينئذ فلم يكن يحتاج إلى كتاب. اهـ كلامه رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

ويقال في هذا أيضاً: هل كان هذا الأمر من النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على سبيل الوجوبِ أم للتخيير؟ وإن كان محمولاً على الوجوب، فما الذي أَخَّرَ الصحابة عن المسارعة لتنفيذ أمر رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ قال بعض أهل العلم في توجيه أمر النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ[1]: «ائتوني» أمر، وكان حق المأمور أن يبادر للامتثال، لكن ظهر لعمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ مع طائفةٍ أنه ليس على الوجوب، وأنه من باب الإرشاد إلى الأصلح فكرهوا أن يكلِّفوه من ذلك ما يَشُقُّ عليه في تلك الحالة مع استحضارهم قولَه تعالى: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ مِن شَىْءٍ﴾[2] وقوله تعالى: ﴿تِبْيَٰنًا

(١) عزاه الحافظ في فتح الباري (٢٠٨/١) لبعض العلماء سَمَّى منهم القرطبي، حيث قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: قال القرطبي وغيره.

والذي وجدته من كلام القرطبي في كتابه المفهم (٦٩/٧) أنه قال: وقوله: يوم الخميس! وما يوم الخميس؟! تعظيم، وتفخيم لذلك اليوم على جهة التفجع على ما فاتهم في ذلك من كتب كتاب لا يكون معه ضلالٌ. وهو حقيقٌ بأكثر من ذلك التفجُّع. وهذا نحو قوله تعالى: (الحآقَّة ما الحآقَّة)، و(القارعة ما القارعة) وهذا المعنى الذى همَّ رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بكتابته يحتمل أن يكون تفصيل أمور مهمَّةٍ، وقعت في الشريعة جملية، فأراد تعيينها. ويحتمل أن يريد به بيان ما يرجعون إليه عند وقوع الفتن، ومن أولى بالاتباع والمبايعة. ويحتمل أن يريد به بيان أمر الخلافة، وتعيين الخليفة بعده، وهذا أقربها. والله أعلم. اهـ فلعلَّ الحافظ جمع بين كلام القرطبي وغيره من أهل العلم كما صدَّر النقل عنهم. والله تعالى أعلم. ثم قال الحافظ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد فراغه من النقل: وسيأتي بسطُ ذلك في كتاب الاعتصام إن شاء الله تعالى.

(٢) سورة الأنعام الآية (٣٨).

لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾[1]، ولهذا قال عمر: حسبنا كتاب الله. وظهر لطائفة أخرى أن الأولى أن يكتب لما فيه من امتثال أمره وما يتضمنه من زيادة الإيضاح، ودلَّ أمره لهما بالقيام على أن أمره الأول كان على الاختيار، ولهذا عاش صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بعد ذلك أيَّاماً ولم يعاود أمرهم بذلك، ولو كان واجباً لم يتركه لاختلافهم، لأنه لم يترك التبليغ لمخالفة من خالف، وقد كان الصحابة يراجعونه في بعض الأمور ما لم يجزم بالأمر، فإذا عزم امتثلوا»[2]. اهـ.

قلت: ولا بد من التنبيه على أن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا راوي تلك الحادثة لم يقل ما قال: إن الرزيَّة كل الرزيَّة.. في وقت الحادثة، وإنما قال هذا بعد زمن طويل، وقد بيَّن ذلك الحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ حيث قال[3]: قوله: «فخرج ابن عباس يقول» ظاهره أن ابن عباس كان معهم، وأنه في تلك الحالة خرج قائلاً هذه المقالة. وليس الأمر في الواقع على ما يقتضيه هذا الظاهر، بل قول ابن عباس المذكور إنما كان يقوله عندما يحدِّث بهذا الحديث، ففي رواية مَعْمَر عند المصنف في الاعتصام وغيره[4]: قال عبيد الله: فكان ابنُ عباس يقول. وكذا لأحمد من طريق جرير بن حازم عن يونس بن يزيد[5]. وجزم ابن تيمية في الردِّ على الرافضي بما قلته[6]،... ووجه رواية حديث الباب أن ابن عباس لما حدث

---

(١) سورة النحل الآية (٨٩).

(٢) فتح الباري (١/٢٠٨).

(٣) فتح الباري (١/٢٠٨).

(٤) برقم (٧٣٦٦).

(٥) مسند أحمد (٥/١٣٤ ـ رقم ٢٩٩٠).

(٦) قال رَحِمَهُ اللَّهُ في منهاج السنة (٦/٣١٦) عن قول ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا هذا: وابن عباس قال ذلك لما ظهر أهل الأهواء من الخوارج والروافض ونحوهم.

وكان قد قال رَحِمَهُ اللَّهُ في الكتاب نفسه (٦/٢٥): وقول ابن عباس: «إن الرزية كل الرزية=

عبيدَ الله بهذا الحديث خرج من المكان الذي كان به وهو يقول ذلك. ويدلُّ عليه رواية أبي نعيم في المستخرج قال عبيدُ الله: فسمعت ابنَ عباس يقول الخ. وإنما تعين حمله على غير ظاهره لأن عبيد الله تابعي من الطبقة الثانية لم يدرك القصة في وقتها لأنه وُلد بعد النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بمدَّةٍ طويلة، ثم سمعها من ابن عباس بعد ذلك بمدة أخرى. والله أعلم. اهـ.

ومما له تعلُّقٌ أكيد ـ لا ينبغي إغفاله ـ بهذا الحديث، قول بعض من امتلأت قلوبهم بالشبهات، وادعاؤهم زوراً أن من نسب النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلى الهَجْرِ، إنما هو عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، واستطاعوا بإيرادهم هذه الشبهة أن يجعلوها كالحقيقة التي لا جدال فيها، فاستروح بعضُ أهل العلم إلى نقلها ظناً منهم بثبوتها وطَفِقوا في الإجابة عليها، ومحاولة توجيهها، فأقول ـ وعلى الله الاعتماد: إن نسبة هذا القول إلى عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إنما قام على مجرد سوء ظن، بل ومحض كذب من قائله عليه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ[1]، خاصة مع تدعيم كَذِبهم بنسبة هذه

---

= ما حال بين رسول الله ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ وبين أن يكتب الكتاب يقتضي أن هذا الحائل كان رزيةً، وهو رزية في حق من شك في خلافة الصديق، أو اشتبه عليه الأمر؛ فإنه لو كان هناك كتاب لزال هذا الشك، فأما من علم أن خلافته حق فلا رزية في حقه، ولله الحمد.

(١) ومن ذلك قول بعض من لا خلاق لهم مفترياً على أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أول من اتهم بالهجر»، رسولَ الله ورفع بوجهه شعار «حسبنا كتاب الله» هو عمر بن الخطاب، حيث حضر هو وثلةٌ من حزبه ليطمئنوا على الوضع الصِّحِّي لرسول الله، ومن المؤكد أن شخصاً ما أخبر عمر بأن الرسول سوف يكتب وصية تلك الليلة، فأحضر عمر عدداً كبيراً من حزبه ليحول بين الرسول، وبين كتابة وصيته كما أقر عمرُ بذلك. وما أن قال الرسول: «قرِّبوا أكتب لكم كتاباً لن تضلوا بعده أبداً» حتى تصدَّى له عمر بن الخطاب، فقال فوراً دون أن يسأل عن مضمون الكتاب: «حسبنا كتاب الله، إن رسول الله قد هجر» وبدون تروٍ صاح الحاضرون من حزب عمر فقالوا: القول ما قاله عمر!! إن رسول الله=

الرواية إلى صحيح البخاري! وهذه ظلمات بعضها فوق بعض، والصواب أن ما جاء في البخاري هو أن هذه العبارة قِيلت، لكن من دون تعيين القائل، فسارع المبتدعةُ إلى إلصاقِ هذه المقولةَ بعمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، تذرُّعاً منهم بكون عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هو القائل: إن رسول الله صلى الله عليه وَجِعَ وحسبُنا كتاب الله، فظنَّ من لم يراجع الأمرَ بأن عمر هو الذي قال المقولتين، وتناقلها بعض العلماء في كتبهم كما أسلفت وشرعوا في الإجابة عليها، ولو راجعوا النصَّ لعلموا بأن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بريءٌ من ذلك، والمقولة هذه إنما قِيلت من بعض من كان متواجداً في ذلك المجلس، والموقف منها أن يُنظر في معناها، وهل يُمكن حملها على مَحْمَلٍ حسن أم أنها كلمة سوءٍ لا يصح أن تقال في حق النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ ثم بعد ذلك يُنظر في قائلها ممن كان موجوداً في تلك الحادثة، سواءً كان القائل أبا بكر أو عمر أو عثمان أو عليًّا أو عبد الرحمن بن عوف أو سعد بن أبي وقاص أو العباس بن عبد المطلب أو سواهم من الصحابة

---

= يهجر، واستغرب الحاضرون من غير حزب عمر، وصُعقوا من هول ما سمعوا، فقال عفوياً: قربوا يكتب لكم رسول الله، وكان الحاضرون من حزب عمر يشكلون الأكثرية، لأنهم أعدُّوا للأمرِ عُدَّتَه فصاح عمر وأعوانه: «حسبنا كتاب الله إن الرسول يهجر» واختلف الفريقان وتنازعوا، وصدم عمرُ وحزبُه خاطرَ النبي، فقال النبي للجميع: «قوموا عني، ولا ينبغي عندي التنازع، وما أنا فيه خير مما تدعوني إليه» ولقد أصاب ابن عباس عندما سمى ذلك اليوم بيوم الرزية!!! اهـ.

ولقد قمت بنقل هذا الهراء السابق مع أنه لا يستحق أن يذكر فضلاً عن أن يسطر في كتاب، لأبين للقارئ المنصف الذي يريد اللهَ والدارَ الآخرة، مدى استخفاف هذا الأفَّاك ومن كان على شاكلته بعقول أتباعهم، وإلا فهل يُعْقَل أن يقيمَ هذا الأفاك هذه القصة التي لا خِطام لها ولا زِمام ويقوم بسردها هكذا دون عزوها ولو لمصدر غيرِ موثوقٍ به! ثم يبني عليها هذه المسألة التي ينسب فيها زوراً وبهتاناً هذه القصة بهذه التفاصيل الغريبة إلى عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وعصابته!! كما يحاول أن يصور ذلك الأفاك. ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

رضي الله عنهم جميعاً، لا يُستثنى منهم أحد.

فأقول أولاً: ينبغي لكي نصل إلى معناها، أن ننظر في ضبط الرواة ومن ثمَّ العلماء لهذه الكلمة، وهل هي بهمزة أم بدونها؟ وقد قام الدكتور قاسم غنَّام في بحثه المتعلق بهذا الحديث[1] بتلخيص أقوال العلماء في ذلك، وذكر أوجه الضبط عندهم، فقال: وحاصل هذا الضبط ما يلي:

١ ـ اثبات همزة الاستفهام وبفتحات عليها «أَهَجَر» على أنه فعل ماض، والكلمة في هذه الحالة على سبيل الاستفهام الإنكاري على من توقف في امتثال أمره، بإحضار الكتف والدواة.

٢ ـ ضبطها بعضهم: أَهُجراً بضم الهاء وسكون الجيم والتنوين، والكلمة في هذه الحالة راجعة على المختلفين عند رسول الله ﷺ وقائلها إنما خاطبهم بها، والمراد: جئتم باختلافكم عند رسول الله ﷺ، وبين يديه هُجراً ومنكراً من القول، وهذا الضبط والمراد به، تثبته الروايات وما جاء فيها من كثرة لغطهم ولغوهم.

٣ ـ اتفق العلماء على أنه لا يصح أن تكون هذه الكلمة «أهجر» إخباراً، لأن الهُجر بالضم ثم السكون الفحش أو الهذيان، والمراد به هنا: ما يقع من كلام المريض الذي لا ينتظم ولا يعتد به لعدم فائدته، ووقوع ذلك من النبي ﷺ مستحيل في حَقِّه، لأنه معصومٌ في صحته ومرضه... وعلى هذا فتُحمل رواية من روى الحديث بلفظ هَجَر أو يَهْجُر على أحد وجهين:

---

(١) وسمى بحثه (حديث ائتوني أكتب لكم كتاباً لا تضلوا بعدي) شبهات وردود، قَدَّمه في مؤتمر الانتصار للصحيحين، والذي عقد في الجامعة الأردنية، في عام ٢٠١٠، وقد قام حفظه الله بدراسة هذا الحديث رواية ودراية، وأجاد في ذلك، فجزاه الله خيراً.

* **الوجه الأول**: حذف ألف الاستفهام والتقدير أهجر؟ ويؤيد صحة هذا الحمل، أنه لو احتمل من بعض الصحابة أنه قال تلك الكلمة إخباراً عن حال رسول الله ﷺ، أو عن شك عرض له في عصمة رسول الله ﷺ حال مرضه، لوجد من ينكره عليه من كبار الصحابة، بل من رسول الله ﷺ رداً عن عصمته، ولو ثبت الإنكار من الصحابة أو الرسول ﷺ، لنقل إلينا، ولا نقل! وهو ما يؤكد صحة هذا المحمل.

* **الوجه الثاني**: في المراد بظاهر رواية هجر ويهجر هو حملها على ما جاء في بعض روايات الحديث من قول الفاروق عمر: إن رسول الله قد غلب عليه الوجع. ويكون قائل هجر أو يهجر لم يضبط لفظه أو أجرى الهجر مجرى شدة الوجع، لأنه ينشأ منه، لا أنه اعتقد أنه ﷺ يجوز عليه الهجر، وإلا وجد من ينكر عليه كما سبق. اهـ كلام الدكتور الفاضل جزاه الله خيراً، مع اختصار يسير مني.

وإنما نقلت كلامه حفظه الله لأنه قام بجمع أقوال أهل العلم وتلخيصِها، وأحسن في ذلك، وبقي من هذه التوجيهات ـ التي لم يذكرها ـ ما ذكره المازري رحمه الله في تعليقه على هذا الحديث بقوله[1]: إن النبي ﷺ معصوم من أن يكذب على الله أو يفسد ما يبلغه عنه، وهو مع هذا غير معصوم من الأمراض وما يكون من بعض عوارضها، مما لا يعود بنقص في منزلته ولا فساد فيما مَهَّد من شريعته، وقد كان ﷺ لما سُحر يُخيَّل إليه أنه عمل الشيء وما عمله، ولم يجر ها هنا منه ﷺ من الكلام ما يُعَدُّ مناقضاً لما

(١) المعلم (٢/٢٣٤)، وبمثله قال الإمام النووي رحمه الله في شرح الحديث (٦/٢٧)، ولم أقم بنقله لطوله، فراجعه فإنه نفيس.

قَدَّم من الأحكام والشرائع، ولا الكلام في نفسه دال على الهذيان الذي يكون عن الحميات. اهـ.

وفي توجيه الحديث أقوال أخرى، لعل من أبعدها ما قاله صاحب مرآة الزمان[1]: لعل هذا من تحريف الرواية، ويحتمل أن يكون معناه: أن رسول الله ﷺ هجركم من الهجر الذي هو ضد الوصل، لما قد ورد عليه من الواردات الإلَهية، ولهذا قال: في الرفيق الأعلى، ألا ترى إلى قوله: دعوني، فالذي أنا فيه خير مما أنتم عليه؟ اهـ.

وقد ذكر الدكتور الفاضل في الفقرة السابقة أموراً ثلاثة، يَرِد عليها ما يلي:

**أما الأمر الأول**: فهو قوله بأن لفظ (أهُجراً) قد قالها بعضُ الحاضرين للبعض الآخر، ذماً له منهم بأنه أتوا بخلافهم عند رسول الله ﷺ، معلِّلاً ذلك بقوله: وهذا تثبته الروايات وما جاء فيها من كثرة لغطهم ولغوهم.

وهذا التوجيه لا تسعفُه النصوص، إذ أن التعبيرَ قد جاء فيها بلفظ الإفراد ـ أعني قولهم متسائلين: ما له؟ ولو أرادوا الإنكار على بعض الحاضرين لقالوا: ما لهم؟ بصيغة الجمع، ولو جاءت هذا الصيغة لأمكن الميلُ إليها والقول بدلالتها، ولكن في حدود إطلاعي لم ترد.

**وأما الأمر الثاني**: وهو جزمه بأنَّ نسبةَ الهجر إلى رسول الله ﷺ لو صدرت من أحد الحاضرين على سبيل الشك، لكان قد قوبل بردٍّ كبار الصحابة عليه أو حتى من رسول الله ﷺ، ولأن هذا لم يحصل لم ينقل

(١) نقله عنه الدماميني في مصابيح الجامع (٦/٣٧٩).

إلينا، ويَرِد على هذا أن يقال: لا غرابة أن يصدر هذا القول من بعض الحاضرين بسبب هول الموقف وشدته عليه، فهم لشدة حبهم للنبي ﷺ، واستعظامهم لما حصل له من مرض يوشك أن يُتوفَّى من جرائه، قال قائلُهم ما قال، خاصة إذا كان هذا القائل ممن قرب عهده بالإسلام، ولم يضبط مشاعرَه بضوابط الشرع، فتكلم بما وجده في نفسه، دون اعتبار لما قد يؤاخذ به من خطأ في العبارة، ولم يسارع الصحابة بالإنكار عليه، لأن النبي ﷺ أتبع مقولَته هذه بما يدلُّ على أنه ﷺ لم يقع منه ذلك، ألا وهو أمرُه لهم بإخراج اليهود من جزيرة العرب وبإجازة الوفود بما كان يجيزهم به، وهذا وإن لم يكن دفعاً صريحاً لذلك الظن الذي يحتمل أنه صدر من بعض الحضور، إلا أنه كافٍ في إيضاح حقيقة الأمر له.

**وأما الأمر الثالث**: فهو إيراده لاحتمال أن هذا اللفظ رُوِيَ بالمعنى الذي ذكره عمر رضي الله عنه بقوله: إن رسول الله ﷺ قد غلب عليه الوجع، وهو بهذا يكون قد أثبت من حيث لا يشعر بأن معنى الكلمتين واحد وأن مصدرهما واحد، وهو عمر رضي الله عنه، وهذا قد يؤدي مباشرة إلى جواز اعتراض المعترض بقوله: وما الذي يمنع أن يكون العكس هو الصواب، وأن العبارةَ التي نَصَّ عليها عمر: ما له أهجر؟ وأن الرواية الأخرى والتي فيها إن رسول الله ﷺ قد غَلَبَ عليه الوجع إنما رُوِيَت بالمعنى، وعلى هذا فالأصل أن لا يُرْبَط بين العبارتين بحيث يتوهم السامع أو القارئ بأن مصدرهما واحد، وذلك لاختلاف معناهما، والله أعلم.

وأقترب من ختم بحثي حول هذا الحديث، بذكر نظرة العلماء إلى موقف عمر رضي الله عنه حينما أشار على الصحابة بالاكتفاء بما جاء في كتاب الله عز وجل،

وتعليله ذلك بوجع النبيِّ ﷺ، فأقول: لقد أثنى أهل العلم على موقفه رضي الله عنه، ورأوا فيه تمامَ الحكمةِ الموافقة للشريعة الإسلامية الكاملة، وأكتفي هنا بنقل ما قاله الإمام النووي رحمه الله، حيث نقل اتفاق العلماء على استحسان ما صدر من عمر رضي الله عنه، فقال رحمه الله[1]: وأما كلام عمر ـ رضي الله عنه ـ فقد اتفق العلماء المتكلمون في شرح الحديث على أنه من دلائل فقه عمر وفضائله، ودقيق نظره؛ لأنه خشي أن يكتب ﷺ أمورًا ربما عجزوا عنها؛ واستحقوا العقوبة عليها، لأنها منصوصة لا مجال للاجتهاد فيها، فقال عمر: حسبنا كتاب الله؛ لقوله تعالى: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ مِن شَىْءٍ﴾[2] وقوله: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾[3] فعلم أن الله تعالى أكمل دينه فأمن الضلال على الأمة، وأراد الترفيه على رسول الله ﷺ، فكان عمر أفقه من ابن عباس وموافقيه. اهـ.

ثم أختم بحثي هنا قائلاً: لو افترضنا أن عمر رضي الله عنه خالف أمرَ النَّبِيِّ ﷺ في تلك الليلة، هل يُعَدُّ هذا الفعل مخرجاً له من ملة الإسلام؟ ولو كان هذا الفعل مخرجاً له من ملة الإسلام، هل ينسحب ذلك على كل من خالف أمر رسول الله ﷺ ممن كان حاضراً وقادراً على إنفاذ أمره ﷺ في تلك الحادثة؟ ثم هل ينطبق ذلك على كلِّ من خالف أمرَ رسول الله ﷺ في أي من أوامره؟ ولو أجاب صاحب هذه الدعوى الجائرة بالإيجاب، لكان أول ما يواجهه ويُحرِجُه هو وجود عليٍّ رضي الله عنه معهم في تلك الليلة ولم يقم بتنفيذ

(١) في شرحه على صحيح مسلم (٦/٢٧).
(٢) سورة الأنعام الآية (٣٨).
(٣) سورة المائدة الآية (٣).

أمر النبي ﷺ، والأوضحُ من ذلك، والأصرحُ في الإلزام هو فعل عليٍّ رضي الله عنه في صلح الحديبية حينما أبى أن يمحوَ ما أمره النبي ﷺ من محوه، ولا يُقال هنا بأن الأمر يختلف لأن عليًّا رضي الله عنه لم يفعل ذلك إلا لمزيد تعظيمه للنبي ﷺ فقال له: لاوالله لا أمحوك أبداً[1]، لأن هذا أيضاً يقال في توجيه فعل عمر رضي الله عنه، فإنه لمزيد تعظيمه للنبي ﷺ وحرصه على عدم إحداث ما يسبب له مزيداً من التعب والعناء قال: إن رسول الله ﷺ وجع، فكلاهما رضي الله عنهما اجتهد في التعامل مع أمر النبي ﷺ، وكان الدافع لكل منهما في هذا الاجتهاد هو مزيد حبهما للنبي ﷺ ودوام تعظيمهما له، بل قد يقال: بأن النبي ﷺ في حادثة علي رضي الله عنه لم يتركه وشأنه، بل قام بمحو ما لم يَمْحُه عليٌّ رضي الله عنه، بخلاف ما حصل في قصة وفاته ﷺ، فإنَّه لَمَّا سَمِعَ ما قالوه ومن ذلك قول عمر بأن النبي ﷺ، لم يخطئ فِعْلَهم، وبالتالي لم يقم بإتمام ما أراده منهم، خاصة أن النبي ﷺ قد عاش بعد أمره هذا أربعة أيام كان يستطيع أن يكتب ما شاء، والله أعلم.

وبهذا أكون قد أتيت على كلِّ ما أردتُ ذكره حولَ هذه الشبهة، والحمد لله رب العالمين.

والآن ننتقل إلى ذكر الأحاديث التي رُويت عن عليٍّ رضي الله عنه في صحيح البخاري، وسأقوم بسردها سرداً مع ذكر أماكن وجودها في صحيح البخاري، وهي كالآتي:

---

(١) أخرجه في كتاب الصلح ـ بَابٌ: كَيْفَ يُكْتَبُ هَذَا: مَا صَالَحَ فُلاَنُ بْنُ فُلاَنٍ، وَفُلاَنُ بْنُ فُلاَنٍ، وَإِنْ لَمْ يَنْسُبْهُ إِلَى قَبِيلَتِهِ أَوْ نَسَبِهِ ـ برقم (٢٦٩٩).

# أحاديث علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في صحيح البخاري

## ۞ مسند علي:

**١ ـ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الجَعْدِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: أَخْبَرَنِي مَنْصُورٌ، قَالَ: سَمِعْتُ رِبْعِيَّ بْنَ حِرَاشٍ، يَقُولُ: سَمِعْتُ عَلِيًّا، يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: لاَ تَكْذِبُوا عَلَيَّ، فَإِنَّهُ مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ فَلْيَلِجِ النَّارَ**(١).

**٢ ـ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلاَمٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ مُطَرِّفٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ، قَالَ: قُلْتُ لِعَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ: هَلْ عِنْدَكُمْ كِتَابٌ؟ قَالَ: لاَ، إِلَّا كِتَابُ اللهِ، أَوْ فَهْمٌ أُعْطِيَهُ رَجُلٌ مُسْلِمٌ، أَوْ مَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ. قَالَ: قُلْتُ: فَمَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ؟ قَالَ: العَقْلُ، وَفَكَاكُ الأَسِيرِ، وَلاَ يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ**(٢).

**٣ ـ وَقَالَ عَلِيٌّ: «حَدِّثُوا النَّاسَ بِمَا يَعْرِفُونَ أَتُحِبُّونَ أَنْ يُكَذَّبَ، اللهُ**

---

(١) كتاب العلم ـ بَابُ إِثْمِ مَنْ كَذَبَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ رقم ١٠٦.

(٢) كتاب العلم ـ باب كتابة العلم ـ رقم ١١١، وكرره في كتاب الجهاد والسير ـ باب فكاك الأسير ـ برقم ٣٠٧٤ وفيه سؤال أبي جحيفة لعلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قائلاً: هل عِنْدَكُمْ شَيْءٌ مِنَ الوَحْيِ إِلَّا ما في كتابِ الله؟ قال: والذي فَلَقَ الحَبَّةَ، وَبَرَأَ النَّسْمَةَ ما أَعْلَمُهُ إلا فَهْماً...، وفي كتاب الديات ـ باب العاقلة ـ برقم ٦٩٠٣ وفيه: قول أبي جحيفة: هَلْ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ مَا لَيْسَ فِي القُرْآنِ؟ وقال مَرَّةً: ما ليس عِنْدَ النَّاسِ؟ فقال: والذي فَلَقَ الحَبَّ وبَرَأَ النَّسْمَةَ... وكرره باللفظ الأخير في الكتاب نفسه ـ باب لا يقتل مسلم بكافر ـ برقم ٦٩١٥.

وَرَسُولُهُ» حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ مُوسَى عَنْ مَعْرُوفِ بْنِ خَرَّبُوذٍ عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ عَنْ عَلِيٍّ بِذَلِكَ(١).

٤ ـ حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ دَاوُدَ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ مُنْذِرٍ الثَّوْرِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ ابْنِ الحَنَفِيَّةِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، قَالَ: كُنْتُ رَجُلًا مَذَّاءً فَأَمَرْتُ المِقْدَادَ بْنَ الأَسْوَدِ أَنْ يَسْأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَسَأَلَهُ، فَقَالَ: «فِيهِ الوُضُوءُ»(٢).

٥ ـ حَدَّثَنَا عُثْمَانُ، قَالَ: حَدَّثَنِي جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كُنَّا فِي جَنَازَةٍ فِي بَقِيعِ الغَرْقَدِ، فَأَتَانَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَعَدَ وَقَعَدْنَا حَوْلَهُ، وَمَعَهُ مِخْصَرَةٌ، فَنَكَّسَ فَجَعَلَ يَنْكُتُ بِمِخْصَرَتِهِ، ثُمَّ قَالَ: «مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ، مَا مِنْ نَفْسٍ مَنْفُوسَةٍ إِلَّا كُتِبَ مَكَانُهَا مِنَ الجَنَّةِ وَالنَّارِ، وَإِلَّا قَدْ كُتِبَ شَقِيَّةً أَوْ سَعِيدَةً» فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَفَلاَ نَتَّكِلُ عَلَى كِتَابِنَا وَنَدَعُ العَمَلَ؟ فَمَنْ كَانَ مِنَّا مِنْ أَهْلِ السَّعَادَةِ فَسَيَصِيرُ إِلَى عَمَلِ أَهْلِ السَّعَادَةِ، وَأَمَّا مَنْ كَانَ مِنَّا مِنْ أَهْلِ الشَّقَاوَةِ فَسَيَصِيرُ إِلَى عَمَلِ أَهْلِ الشَّقَاوَةِ، قَالَ: «أَمَّا أَهْلُ السَّعَادَةِ فَيُيَسَّرُونَ لِعَمَلِ السَّعَادَةِ، وَأَمَّا أَهْلُ الشَّقَاوَةِ فَيُيَسَّرُونَ لِعَمَلِ الشَّقَاوَةِ» ثُمَّ قَرَأَ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ ۝ وَصَدَّقَ بِٱلْحُسْنَىٰ﴾ الآية(٣)(٤).

---

(١) كتاب العلم ـ باب من خص بالعلم قوماً دون قوم كراهية أن لا يفهموا ـ رقم ١٢٧.

(٢) كتاب العلم ـ باب من استحيا فأمر غيره بالسؤال ـ رقم ١٣٢.
وكرره في كتاب الوضوء ـ باب من لم ير الوضوء إلا من المخرجين القبل والدبر ـ رقم ١٧٨. وفي: كتاب الغسل ـ باب غسل المذي والوضوء منه ـ رقم ٢٦٩.

(٣) سورة الليل الآية (٥ ـ ٦).

(٤) كتاب الجنائز ـ باب موعظة المحدث عند القبر وقعود أصحابه حوله ـ رقم ١٣٦٢=

٦ ـ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الحَكَمِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ، عَنْ مَرْوَانَ بْنِ الحَكَمِ، قَالَ: شَهِدْتُ عُثْمَانَ، وَعَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَعُثْمَانُ «يَنْهَى عَنِ المُتْعَةِ، وَأَنْ يُجْمَعَ بَيْنَهُمَا»، فَلَمَّا «رَأَى عَلِيٌّ أَهَلَّ بِهِمَا، لَبَّيْكَ بِعُمْرَةٍ وَحَجَّةٍ»، قَالَ: «مَا كُنْتُ لِأَدَعَ سُنَّةَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِقَوْلِ أَحَدٍ»(١).

٧ ـ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ الأَعْوَرُ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ المُسَيِّبِ، قَالَ: اخْتَلَفَ عَلِيٌّ، وَعُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَهُمَا بِعُسْفَانَ، فِي المُتْعَةِ، فَقَالَ عَلِيٌّ: «مَا تُرِيدُ إِلَّا أَنْ تَنْهَى عَنْ أَمْرٍ فَعَلَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»، فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ عَلِيٌّ أَهَلَّ بِهِمَا جَمِيعًا(٢).

٨ ـ حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ

---

= وأخرجه في كتاب التفسير ـ في تفسير سورة الليل في أربعة مواطن متتالية بأرقام ٤٩٤٥ ـ ٤٩٤٦ ـ ٤٩٤٧ ـ ٤٩٤٨، ثم أخرجه في كتاب الأدب ـ باب الرجل ينكت الشيء بيده في الأرض ـ برقم ٦٢١٧، وفي كتاب القدر ـ باب الله أعلم بما كانوا عاملين ـ برقم ٦٦٠٥، وأخرجه أيضاً في كتاب التوحيد ـ باب قول الله تعالى: ولقد يسرنا القرآن للذكر ـ برقم ٧٥٥٢.

(١) كتاب الحج ـ باب التمتع والإقران والإفراد بالحج وفسخ الحج لمن لم يكن معه هدي ـ رقم ١٥٦٣، وكرره في الباب نفسه ـ برقم ١٥٦٩ باللفظ نفسه، وأخرجه في الكتاب نفسه ـ باب لا يعطي الجزار من الهدي شيئاً ـ برقم ١٧١٦ و١٧١٦م، ثم في الباب الذي يليه، باب: يتصدق بجلود الهدي ـ برقم ١٧١٧، ثم في الباب الذي يليه، باب: يتصدق بجلال البدن ـ برقم ١٧١٨، ثم أخرجه في كتاب الوكالة ـ باب وكالة الشريك الشريك في القسمة وغيرها ـ برقم ٢٢٩٩.

(٢) كتاب الحج ـ باب التمتع والإقران والإفراد بالحج وفسخ الحج لمن لم يكن معه هدي ـ رقم ١٥٦٩.

عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «أَمَرَنِي رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ أَتَصَدَّقَ بِجِلاَلِ البُدْنِ الَّتِي نَحَرْتُ وَبِجُلُودِهَا»(١).

٩ ـ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: مَا عِنْدَنَا شَيْءٌ إِلَّا كِتَابُ اللهِ، وَهَذِهِ الصَّحِيفَةُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «المَدِينَةُ حَرَمٌ، مَا بَيْنَ عَائِرٍ إِلَى كَذَا، مَنْ أَحْدَثَ فِيهَا حَدَثًا، أَوْ آوَى مُحْدِثًا، فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللهِ وَالمَلاَئِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لاَ يُقْبَلُ مِنْهُ صَرْفٌ وَلاَ عَدْلٌ، وَقَالَ: ذِمَّةُ المُسْلِمِينَ وَاحِدَةٌ، فَمَنْ أَخْفَرَ مُسْلِمًا فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللهِ وَالمَلاَئِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لاَ يُقْبَلُ مِنْهُ صَرْفٌ، وَلاَ عَدْلٌ، وَمَنْ تَوَلَّى قَوْمًا بِغَيْرِ إِذْنِ مَوَالِيهِ، فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللهِ وَالمَلاَئِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لاَ يُقْبَلُ مِنْهُ صَرْفٌ، وَلاَ عَدْلٌ».

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ: «عَدْلٌ: فِدَاءٌ»(٢).

١٠ ـ حَدَّثَنَا عَبْدَانُ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ، أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَلِيُّ بْنُ حُسَيْنٍ، أَنَّ حُسَيْنَ بْنَ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَخْبَرَهُ أَنَّ عَلِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: «كَانَتْ لِي شَارِفٌ مِنْ نَصِيبِي مِنَ المَغْنَمِ، وَكَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَعْطَانِي شَارِفًا مِنَ الخُمُسِ، فَلَمَّا أَرَدْتُ أَنْ أَبْتَنِيَ بِفَاطِمَةَ بِنْتِ

(١) كتاب الحج ـ باب الجلال للبدن ـ رقم ١٧٠٧.

(٢) كتاب فضائل المدينة ـ باب حرم المدينة ـ رقم ١٨٧٠، وأخرجه في كتاب الجزية والموادعة ـ باب: ذمة المسلمين وجوارهم واحدة، يسعى بها أدناهم ـ برقم ٣١٧٢ وفي الكتاب نفسه ـ باب إثم من عاهد ثم غدر ـ برقم ٣١٧٩، وأخرجه أيضاً في كتاب الفرائض ـ باب إثم من تبرأ من مواليه ـ برقم ٦٧٥٥، وفي كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة ـ برقم ٧٣٠٠.

رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَاعَدْتُ رَجُلًا صَوَّاغًا مِنْ بَنِي قَيْنُقَاعَ أَنْ يَرْتَحِلَ مَعِي، فَنَأْتِيَ بِإِذْخِرٍ أَرَدْتُ أَنْ أَبِيعَهُ مِنَ الصَّوَّاغِينَ، وَأَسْتَعِينَ بِهِ فِي وَلِيمَةِ عُرُسِي»(١).

١١ ـ حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، قَالَ: أَنْفَذَهُ لَنَا ابْنُ الأَصْبَهَانِيِّ، سَمِعَهُ مِنِ ابْنِ مَعْقِلٍ، أَنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، كَبَّرَ عَلَى سَهْلِ بْنِ حُنَيْفٍ فَقَالَ: «إِنَّهُ شَهِدَ بَدْرًا»(٢).

١٢ ـ حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ المَلِكِ

---

(١) كتاب البيوع ـ باب ما قيل في الصواغ ـ رقم ٢٠٨٩وأخرجه أيضاً في كتاب المساقاة ـ باب بيع الحطب والكلأ ـ برقم ٢٣٧٥ ولفظه: أَصَبْتُ شَارِفًا مَعَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي مَغْنَمٍ يَوْمَ بَدْرٍ، قَالَ: «وَأَعْطَانِي رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَارِفًا أُخْرَى»، فَأَنَخْتُهُمَا يَوْمًا عِنْدَ بَابِ رَجُلٍ مِنَ الأَنْصَارِ، وَأَنَا أُرِيدُ أَنْ أَحْمِلَ عَلَيْهِمَا إِذْخِرًا لِأَبِيعَهُ، وَمَعِي صَائِغٌ مِنْ بَنِي قَيْنُقَاعَ، فَأَسْتَعِينَ بِهِ عَلَى وَلِيمَةِ فَاطِمَةَ، وَحَمْزَةُ بْنُ عَبْدِ المُطَّلِبِ يَشْرَبُ فِي ذَلِكَ البَيْتِ مَعَهُ قَيْنَةٌ، فَقَالَتْ:

أَلاَ يَا حَمْزُ لِلشُّرُفِ النِّوَاءِ

فَثَارَ إِلَيْهِمَا حَمْزَةُ بِالسَّيْفِ فَجَبَّ أَسْنِمَتَهُمَا، وَبَقَرَ خَوَاصِرَهُمَا، ثُمَّ أَخَذَ مِنْ أَكْبَادِهِمَا، ـ قُلْتُ لِابْنِ شِهَابٍ وَمِنَ السَّنَامِ؟ قَالَ: قَدْ جَبَّ أَسْنِمَتَهُمَا، فَذَهَبَ بِهَا، قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: ـ قَالَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فَنَظَرْتُ إِلَى مَنْظَرٍ أَفْظَعَنِي، فَأَتَيْتُ نَبِيَّ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَعِنْدَهُ زَيْدُ بْنُ حَارِثَةَ، فَأَخْبَرْتُهُ الخَبَرَ، فَخَرَجَ وَمَعَهُ زَيْدٌ، فَانْطَلَقْتُ مَعَهُ، فَدَخَلَ عَلَى حَمْزَةَ، فَتَغَيَّظَ عَلَيْهِ، فَرَفَعَ حَمْزَةُ بَصَرَهُ، وَقَالَ: هَلْ أَنْتُمْ إِلَّا عَبِيدٌ لِآبَائِي، فَرَجَعَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُقَهْقِرُ حَتَّى خَرَجَ عَنْهُمْ، وَذَلِكَ قَبْلَ تَحْرِيمِ الخَمْرِ، وأخرجه بأطول من هذا أيضاً في كتاب فرض الخمس ـ باب فرض الخمس ـ برقم ٣٠٩١، وأخرجه أيضاً في كتاب المغازي ـ باب شهود الملائكة بدراً ـ برقم ٤٠٠٣، وأخرجه مختصراً جداً في كتاب اللباس ـ باب الأردية ـ برقم ٥٧٩٣.

(٢) كتاب المغازي ـ باب ـ رقم ٤٠٠٤، ولم يكرره.

بْنُ مَيْسَرَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ زَيْدَ بْنَ وَهْبٍ، عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «أَهْدَى إِلَيَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حُلَّةَ سِيَرَاءَ، فَلَبِسْتُهَا، فَرَأَيْتُ الغَضَبَ فِي وَجْهِهِ فَشَقَقْتُهَا بَيْنَ نِسَائِي»(١).

١٣ ـ حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ سُفْيَانَ، قَالَ: حَدَّثَنِي سَعْدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ شَدَّادٍ، عَنْ عَلِيٍّ، ح حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ شَدَّادٍ، قَالَ سَمِعْتُ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يَقُولُ: مَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُفَدِّي رَجُلًا بَعْدَ سَعْدٍ سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «ارْمِ فِدَاكَ أَبِي وَأُمِّي»(٢).

١٤ ـ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى، أَخْبَرَنَا عِيسَى، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبِيدَةَ، عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: لَمَّا كَانَ يَوْمُ الأَحْزَابِ قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَلَأَ اللهُ بُيُوتَهُمْ وَقُبُورَهُمْ نَارًا، شَغَلُونَا عَنِ الصَّلاَةِ الوُسْطَى حَتَّى غَابَتِ الشَّمْسُ»(٣).

---

(١) كتاب الهبة ـ باب هدية ما يكره لبسها ـ رقم ٢٦١٤، وأخرجه أيضاً في كتاب النفقات ـ باب كسوة المرأة بالمعروف ـ برقم ٥٣٦٦ وفي كتاب اللباس ـ باب الحرير للنساء ـ برقم ٥٨٤٠.

(٢) كتاب الجهاد والسير ـ بَابُ المِجَنِّ وَمَنْ يَتَّرِسُ بِتُرْسِ صَاحِبِهِ ـ ٢٩٠٥، وأخرجه أيضاً في كتاب المغازي ـ باب: إذ همت طائفتان منكم أن تفشلا والله وليهما وعلى الله فليتوكل المؤمنون ـ برقم ٤٠٥٨ و٤٠٥٩، وأخرجه أيضاً في كتاب الأدب ـ باب قول الرجل: فداك أبي وأمي ـ برقم ٦١٤٨.

(٣) كتاب الجهاد والسير ـ باب الدعاء على المشركين بالهزيمة والزلزلة ـ رقم ٢٩٣١، وأخرجه أيضاً في كتاب المغازي ـ باب غزوة الخندق ـ برقم ٤١١١، وفي كتاب التفسير ـ باب حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى ـ برقم ٤٥٣٣، وفي كتاب الدعوات ـ باب تكرير الدعاء ـ برقم ٦٣٩٣.

**١٥ ـ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، سَمِعْتُهُ مِنْهُ مَرَّتَيْنِ قَالَ: أَخْبَرَنِي حَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللهِ بْنُ أَبِي رَافِعٍ، قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يَقُولُ: بَعَثَنِي رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَا وَالزُّبَيْرَ، وَالمِقْدَادَ بْنَ الأَسْوَدِ، قَالَ: «انْطَلِقُوا حَتَّى تَأْتُوا رَوْضَةَ خَاخٍ، فَإِنَّ بِهَا ظَعِينَةً، وَمَعَهَا كِتَابٌ فَخُذُوهُ مِنْهَا»، فَانْطَلَقْنَا تَعَادَى بِنَا خَيْلُنَا حَتَّى انْتَهَيْنَا إِلَى الرَّوْضَةِ، فَإِذَا نَحْنُ بِالظَّعِينَةِ، فَقُلْنَا أَخْرِجِي الكِتَابَ، فَقَالَتْ: مَا مَعِي مِنْ كِتَابٍ، فَقُلْنَا: لَتُخْرِجِنَّ الكِتَابَ أَوْ لَنُلْقِيَنَّ الثِّيَابَ، فَأَخْرَجَتْهُ مِنْ عِقَاصِهَا، فَأَتَيْنَا بِهِ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَإِذَا فِيهِ مِنْ حَاطِبِ بْنِ أَبِي بَلْتَعَةَ إِلَى أُنَاسٍ مِنَ المُشْرِكِينَ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ يُخْبِرُهُمْ بِبَعْضِ أَمْرِ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يَا حَاطِبُ مَا هَذَا؟»، قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، لاَ تَعْجَلْ عَلَيَّ إِنِّي كُنْتُ امْرَأً مُلْصَقًا فِي قُرَيْشٍ، وَلَمْ أَكُنْ مِنْ أَنْفُسِهَا، وَكَانَ مَنْ مَعَكَ مِنَ المُهَاجِرِينَ لَهُمْ قَرَابَاتٌ بِمَكَّةَ يَحْمُونَ بِهَا أَهْلِيهِمْ وَأَمْوَالَهُمْ، فَأَحْبَبْتُ إِذْ فَاتَنِي ذَلِكَ مِنَ النَّسَبِ فِيهِمْ، أَنْ أَتَّخِذَ عِنْدَهُمْ يَدًا يَحْمُونَ بِهَا قَرَابَتِي، وَمَا فَعَلْتُ كُفْرًا وَلاَ ارْتِدَادًا، وَلاَ رِضًا بِالكُفْرِ بَعْدَ الإِسْلاَمِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَقَدْ صَدَقَكُمْ»، قَالَ عُمَرُ: يَا رَسُولَ اللهِ دَعْنِي أَضْرِبْ عُنُقَ هَذَا المُنَافِقِ، قَالَ: «إِنَّهُ قَدْ شَهِدَ بَدْرًا، وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ اللهَ أَنْ يَكُونَ قَدِ اطَّلَعَ عَلَى أَهْلِ بَدْرٍ فَقَالَ: اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ فَقَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ»، ـ قَالَ سُفْيَانُ: وَأَيُّ إِسْنَادٍ هَذَا ـ[1].**

---

(١) كتاب الجهاد والسير ـ باب الجاسوس ـ رقم ٣٠٠٧، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه ـ باب: إذا اضطر الرجل النظر في شعور أهل الذمة والمؤمنات إذا عصين الله، وتجريدهن ـ برقم ٣٠٨١، وفي كتاب المغازي ـ باب: فضل من شهد بدراً ـ برقم ٣٩٨٢، وفي الكتاب نفسه ـ باب: غزوة الفتح وما بعث حاطب بن أبي بلتعة إلى أهل مكة يخبرهم=

**١٦ ـ حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللهِ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ صَالِحٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، أَنَّ عَائِشَةَ أُمَّ المُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَخْبَرَتْهُ، أَنَّ فَاطِمَةَ ـ عَلَيْهَا السَّلاَمُ ـ ابْنَةَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، سَأَلَتْ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقَ بَعْدَ وَفَاةِ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَنْ يَقْسِمَ لَهَا مِيرَاثَهَا، مِمَّا تَرَكَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِمَّا أَفَاءَ اللهُ عَلَيْهِ، فَقَالَ لَهَا أَبُو بَكْرٍ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لاَ نُورَثُ، مَا تَرَكْنَا صَدَقَةٌ»، فَغَضِبَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَهَجَرَتْ أَبَا بَكْرٍ، فَلَمْ تَزَلْ مُهَاجِرَتَهُ حَتَّى تُوُفِّيَتْ، وَعَاشَتْ بَعْدَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سِتَّةَ أَشْهُرٍ، قَالَتْ: وَكَانَتْ فَاطِمَةُ تَسْأَلُ أَبَا بَكْرٍ نَصِيبَهَا مِمَّا تَرَكَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ خَيْبَرَ، وَفَدَكٍ، وَصَدَقَتَهُ بِالْمَدِينَةِ، فَأَبَى أَبُو بَكْرٍ عَلَيْهَا ذَلِكَ، وَقَالَ: لَسْتُ تَارِكًا شَيْئًا، كَانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَعْمَلُ بِهِ إِلَّا عَمِلْتُ بِهِ، فَإِنِّي أَخْشَى إِنْ تَرَكْتُ شَيْئًا مِنْ أَمْرِهِ أَنْ أَزِيغَ فَأَمَّا صَدَقَتُهُ بِالْمَدِينَةِ فَدَفَعَهَا عُمَرُ إِلَى عَلِيٍّ، وَعَبَّاسٍ، وَأَمَّا خَيْبَرُ، وَفَدَكٌ، فَأَمْسَكَهَا عُمَرُ، وَقَالَ: هُمَا**

---

= بغزو النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ برقم ٤٢٧٤، وفي كتاب التفسير ـ باب: لا تتخذوا عدوي وعدوكم أولياء ـ برقم ٤٨٩٠، وفي كتاب الاستئذان ـ باب من نظر في كتاب من يحذر على المسلمين ليستبين أمره ـ برقم ٦٢٥٩، وفي كتاب استتابة المرتدين ـ باب: ما جاء في المتأولين ـ برقم ٦٩٣٩، وفي أوله: عَنْ فُلانٍ قَالَ: تَنَازَعَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ وحبَّان بن عَطِيَّةَ، فقال أبُو عبد الرحمن لحِبَّان: لَقَدْ عَلِمْتَ الذي جَرَّأَ صاحبَك على الدِّمَاءِ ـ يعني عَلِيًّا.. وفي آخره فاغْرَوْرَقَتْ عَيْنَاهُ، فقال: اللهُ ورسولُه أعلم.

* **فائدة:** قال الحافظ في الفتح (٩/٢١٤) معلقاً على قول سفيان: أَيْ عَجَبًا لِجَلَالَةِ رِجَاله وَصَرِيح اِتِّصَاله. وقال العيني في عمدة القاري (٢٢/٤٧): أراد به سفيان بن عيينة تعظيم هذا الإسناد وصحته وقوته لأن رجاله هم الأكابر العدول الثقات الحفاظ.

وسيتكرر معنا ذكر هذا في ترجمة عبيد الله بن رافع المدني.

**صَدَقَةُ رَسُولِ اللهِ ﷺ، كَانَتَا لِحُقُوقِهِ الَّتِي تَعْرُوهُ وَنَوَائِبِهِ، وَأَمْرُهُمَا إِلَى مَنْ وَلِيَ الأَمْرَ، قَالَ: فَهُمَا عَلَى ذَلِكَ إِلَى اليَوْمِ، قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ: «اعْتَرَاكَ افْتَعَلْتَ مِنْ عَرَوْتُهُ، فَأَصَبْتُهُ وَمِنْهُ يَعْرُوهُ وَاعْتَرَانِي»**(١).

**١٧ ـ حَدَّثَنِي أَحْمَدُ ابْنُ أَبِي رَجَاءٍ، حَدَّثَنَا النَّضْرُ، عَنْ هِشَامٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللهِ بْنَ جَعْفَرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيًّا رضي الله عنه، يَقُولُ سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ، يَقُولُ: «خَيْرُ نِسَائِهَا مَرْيَمُ ابْنَةُ عِمْرَانَ، وَخَيْرُ نِسَائِهَا خَدِيجَةُ»**(٢).

---

(١) كتاب فرض الخمس ـ رقم ٣٠٩٢، وأخرجه أيضاً في كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ ـ باب مناقب قرابة رسول الله ﷺ، ومنقبة فاطمة رضي الله عنها بنت النبي ﷺ ـ برقم ٣٧١١ و٣٧١٢ وفي أخره: فتَشَهَّدَ عَلِيٌّ ثُمَّ قال: إنَّا قَدْ عَرَفْنَا يا أبا بَكْرٍ فَضِيلَتَكَ ـ وذكر قَرَابَتَهُمْ مِنْ رسول الله ﷺ وحَقَّهَم ـ فتَكَلَّمَ أَبُو بَكْرٍ فقال: والذي نَفْسِي بِيَدِهِ لَقَرَابَةُ رسولِ الله ﷺ أَحَبُّ إليَّ أَنْ أَصِلَ مِنْ قَرَابَتِي، وأخرجه أيضاً مختصراً في كتاب المغازي ـ باب حديث بني النضير، ومخرج رسول الله ﷺ إليهم في دية الرجلين، وما أرادوا من الغدر برسول الله ﷺ ـ برقم ٤٠٣٥ و٤٠٣٦ وفيه: أن فاطمةَ عليها السلامُ والعباسُ أتيا أبا بَكْرٍ يَلْتَمِسَانِ ميراثَهما...، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه ـ باب غزوة خيبر ـ برقم ٤٢٤٠ و٤٢٤١ مطولاً وفيه: فتَشَهَّدَ عَلِيٌّ فقال: إنَّا قد عَرَفْنَا فَضْلَكَ ومَا أَعْطَاكَ اللهُ، ولَمْ نَنْفس عليكَ خَيْراً ساقَهُ الله إلَيْكَ، ولَكِنَّكَ استبدَدْتَ علينا بالأمْرَ، وكُنَّا نَرَى لِقَرابَتِنَا مِنْ رَسُولِ الله ﷺ نَصِيباً، حتى فاضَتْ عَيْنَا أَبِي بَكْرٍ، فَلَمَّا تَكَلَّمَ أبُو بَكْرٍ قَالَ: وَالذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَقَرَابَةُ رَسُولِ اللهِ ﷺ أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ أَصِلَ مِنْ قَرَابَتِي...، وأخرجه أخيراً مختصراً في كتاب الفرائض ـ باب قول النبي ﷺ: لا نورث ما تركنا صدقة ـ برقم ٦٧٢٥.

(٢) كتاب أحاديث الأنبياء ـ بَابُ ﴿وَإِذْ قَالَتِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَٰمَرْيَمُ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰكِ وَطَهَّرَكِ وَٱصْطَفَىٰكِ عَلَىٰ نِسَآءِ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٤٢ يَٰمَرْيَمُ ٱقْنُتِى لِرَبِّكِ وَٱسْجُدِى وَٱرْكَعِى مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ ۝٤٣ ذَٰلِكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ ۚ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَٰمَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ=

**١٨ ـ حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الرَّقَاشِيُّ، حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: حَدَّثَنَا أَبُو مِجْلَزٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ عُبَادٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، **أَنَّهُ قَالَ: «أَنَا أَوَّلُ مَنْ يَجْثُو بَيْنَ يَدَيِ الرَّحْمَنِ لِلْخُصُومَةِ يَوْمَ القِيَامَةِ» وَقَالَ قَيْسُ بْنُ عُبَادٍ: وَفِيهِمْ أُنْزِلَتْ: ﴿هَٰذَانِ خَصْمَانِ ٱخْتَصَمُوا۟ فِى رَبِّهِمْ﴾**(١) **قَالَ: «هُمُ الَّذِينَ تَبَارَزُوا يَوْمَ بَدْرٍ: حَمْزَةُ، وَعَلِيٌّ، وَعُبَيْدَةُ، أَوْ أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الحَارِثِ، وَشَيْبَةُ بْنُ رَبِيعَةَ، وَعُتْبَةُ بْنُ رَبِيعَةَ، وَالوَلِيدُ بْنُ عُتْبَةَ**(٢).

**١٩ ـ حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ قَزَعَةَ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ، وَالحَسَنِ، ابْنَيْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِمَا، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، **أَنَّ رَسُولَ اللهِ** صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«نَهَى عَنْ مُتْعَةِ النِّسَاءِ يَوْمَ خَيْبَرَ، وَعَنْ أَكْلِ لُحُومِ الحُمُرِ الإِنْسِيَّةِ»**(٣).

---

= مَرْيَمَ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ﴾ ـ رقم ٣٤٣٢، وأخرجه أيضاً في كتاب مناقب الأنصار ـ باب تزويج النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خديجة وفضلها رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ـ برقم ٣٨١٥.

(١) سورة الحج الآية (١٩).

(٢) كتاب المغازي ـ باب قتل أبي جهل ـ رقم ٣٩٦٥، وأخرجه أيضاً في الباب نفسه ـ برقم ٣٩٦٧ وفيه قال علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فينا نَزَلَتْ هَذِه الآيةُ: هَذانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا في رَبِّهِمْ، وأخرجه أيضاً في كتاب التفسير ـ باب: هذان خصمان اختصموا في ربهم ـ برقم ٤٤٧٤ وفيه قال قيس: وفيهم نزلت: هذان خصمان اختصموا في ربهم.

(٣) كتاب المغازي ـ باب غزوة خيبر ـ برقم ٤٢١٦، وكرره في كتاب النكاح ـ باب نهي رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن نكاح المتعة أخراً ـ برقم ٥١١٥، وفي كتاب الذبائح والصيد ـ باب لحوم الحمر الإنسية ـ برقم ٥٥٢٣، وفي كتاب الحيل ـ باب الحيلة في النكاح ـ برقم ٦٩٦١ وفيه: أن عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قِيلَ لَهُ: إنَّ ابنَ عَبَّاسٍ لا يَرَى بِمُتْعَةِ النِّسَاءِ بَأْسًا، فقال: إن رسول الله صلى الله نهى عنها يومَ خَيْبَرَ، وعَنْ لُحُومِ الحُمُرِ الإِنْسِيَّةِ.

٢٠ ـ حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَاحِدِ، حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ، قَالَ: حَدَّثَنِي سَعْدُ بْنُ عُبَيْدَةَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: بَعَثَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَرِيَّةً فَاسْتَعْمَلَ رَجُلًا مِنَ الأَنْصَارِ وَأَمَرَهُمْ أَنْ يُطِيعُوهُ، فَغَضِبَ، فَقَالَ: أَلَيْسَ أَمَرَكُمُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ تُطِيعُونِي؟ قَالُوا: بَلَى، قَالَ: فَاجْمَعُوا لِي حَطَبًا، فَجَمَعُوا، فَقَالَ: أَوْقِدُوا نَارًا، فَأَوْقَدُوهَا، فَقَالَ: ادْخُلُوهَا، فَهَمُّوا وَجَعَلَ بَعْضُهُمْ يُمْسِكُ بَعْضًا، وَيَقُولُونَ: فَرَرْنَا إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ النَّارِ، فَمَا زَالُوا حَتَّى خَمَدَتِ النَّارُ، فَسَكَنَ غَضَبُهُ، فَبَلَغَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: «لَوْ دَخَلُوهَا مَا خَرَجُوا مِنْهَا إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ، الطَّاعَةُ فِي المَعْرُوفِ»(١).

٢١ ـ حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ، أَخْبَرَنَا بِشْرُ بْنُ شُعَيْبِ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ الأَنْصَارِيُّ، وَكَانَ كَعْبُ بْنُ مَالِكٍ أَحَدَ الثَّلاَثَةِ الَّذِينَ تِيبَ عَلَيْهِمْ أَنَّ عَبْدَ اللهِ بْنَ عَبَّاسٍ، أَخْبَرَهُ أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، خَرَجَ مِنْ عِنْدِ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي وَجَعِهِ الَّذِي تُوُفِّيَ فِيهِ، فَقَالَ النَّاسُ: يَا أَبَا حَسَنٍ، «كَيْفَ أَصْبَحَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟، فَقَالَ: أَصْبَحَ بِحَمْدِ اللهِ بَارِئًا»، فَأَخَذَ بِيَدِهِ عَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ المُطَّلِبِ فَقَالَ لَهُ: أَنْتَ وَاللهِ بَعْدَ ثَلاَثٍ عَبْدُ العَصَا، وَإِنِّي وَاللهِ لَأَرَى رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَوْفَ يُتَوَفَّى مِنْ وَجَعِهِ هَذَا، إِنِّي لَأَعْرِفُ وُجُوهَ بَنِي عَبْدِ المُطَّلِبِ عِنْدَ المَوْتِ، اذْهَبْ بِنَا إِلَى رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلْنَسْأَلْهُ فِيمَنْ هَذَا الأَمْرُ، إِنْ كَانَ فِينَا عَلِمْنَا

(١) كتاب المغازي ـ باب سرية عبد الله بن حذافة السهمي ـ رقم ٤٣٤٠، وأخرجه أيضاً في كتاب الأحكام ـ باب السمع والطاعة للإمام ما لم تكن معصية ـ برقم ٧١٤٥ وفي كتاب أخبار الآحاد ـ باب ما جاء في خبر الواحد الصدوق في الأذان والصلاة والصوم والفرائض والأحكام ـ برقم ٧٢٥٧.

ذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ فِي غَيْرِنَا عَلِمْنَاهُ، فَأَوْصَى بِنَا، فَقَالَ عَلِيٌّ: إِنَّا وَاللهِ لَئِنْ سَأَلْنَاهَا رَسُولَ اللهِ ﷺ فَمَنَعَنَاهَا لاَ يُعْطِينَاهَا النَّاسُ بَعْدَهُ، وَإِنِّي وَاللهِ لاَ أَسْأَلُهَا رَسُولَ اللهِ ﷺ(١).

٢٢ ـ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِسْحَاقَ السُّلَمِيُّ، حَدَّثَنَا يَعْلَى، حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ بْنُ سِيَاهٍ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، قَالَ: أَتَيْتُ أَبَا وَائِلٍ أَسْأَلُهُ، فَقَالَ: كُنَّا بِصِفِّينَ فَقَالَ رَجُلٌ: أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يُدْعَوْنَ إِلَى كِتَابِ اللهِ؟ فَقَالَ عَلِيٌّ: نَعَمْ، فَقَالَ سَهْلُ بْنُ حُنَيْفٍ: اتَّهِمُوا أَنْفُسَكُمْ فَلَقَدْ رَأَيْتُنَا يَوْمَ الحُدَيْبِيَةِ ـ يَعْنِي الصُّلْحَ الَّذِي كَانَ بَيْنَ النَّبِيِّ ﷺ وَالمُشْرِكِينَ ـ وَلَوْ نَرَى قِتَالًا لَقَاتَلْنَا، فَجَاءَ عُمَرُ فَقَالَ: أَلَسْنَا عَلَى الحَقِّ وَهُمْ عَلَى البَاطِلِ؟ أَلَيْسَ قَتْلاَنَا فِي الجَنَّةِ، وَقَتْلاَهُمْ فِي النَّارِ؟ قَالَ: «بَلَى» قَالَ: فَفِيمَ نُعْطِي الدَّنِيَّةَ فِي دِينِنَا وَنَرْجِعُ، وَلَمَّا يَحْكُمِ اللهُ بَيْنَنَا، فَقَالَ: «يَا ابْنَ الخَطَّابِ إِنِّي رَسُولُ اللهِ وَلَنْ يُضَيِّعَنِي اللهُ أَبَدًا» فَرَجَعَ مُتَغَيِّظًا فَلَمْ يَصْبِرْ حَتَّى جَاءَ أَبَا بَكْرٍ فَقَالَ: يَا أَبَا بَكْرٍ أَلَسْنَا عَلَى الحَقِّ وَهُمْ عَلَى البَاطِلِ؟ قَالَ: يَا ابْنَ الخَطَّابِ إِنَّهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَلَنْ يُضَيِّعَهُ اللهُ أَبَدًا، فَنَزَلَتْ سُورَةُ الفَتْحِ(٢).

٢٣ ـ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ خَيْثَمَةَ، عَنْ سُوَيْدِ بْنِ غَفَلَةَ، قَالَ: قَالَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: إِذَا حَدَّثْتُكُمْ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ،

---

(١) كتاب المغازي ـ بَابُ مَرَضِ النَّبِيِّ ﷺ وَوَفَاتِهِ ـ رقم ٤٤٤٧ وأخرجه أيضاً في كتاب الأدب ـ باب المعانقة وقول الرجل: كيف أصبحت ـ برقم ٦٢٦٦.

(٢) كتاب تفسير القرآن ـ بَابُ قَوْلِهِ: ﴿إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ ـ رقم ٤٨٤٤ وكان قد أخرجه قبل برقم ٣١٨١ و٣١٨٢ و٤١٨٩ وبعد برقم ٧٣٠٨ وليس في كلها ذكر لعلي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وفي الرواية الأخيرة قال أبو وائل في ختامها: شَهِدْتُ صَفِّينَ وبِئْسَتْ صِفُّون.

فَلَأَنْ أَخِرَّ مِنَ السَّمَاءِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَكْذِبَ عَلَيْهِ، وَإِذَا حَدَّثْتُكُمْ فِيمَا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ، فَإِنَّ الحَرْبَ خَدْعَةٌ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ، يَقُولُ: «يَأْتِي فِي آخِرِ الزَّمَانِ قَوْمٌ، حُدَثَاءُ الأَسْنَانِ، سُفَهَاءُ الأَحْلاَمِ، يَقُولُونَ مِنْ خَيْرِ قَوْلِ البَرِيَّةِ، يَمْرُقُونَ مِنَ الإِسْلاَمِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ، لاَ يُجَاوِزُ إِيمَانُهُمْ حَنَاجِرَهُمْ، فَأَيْنَمَا لَقِيتُمُوهُمْ فَاقْتُلُوهُمْ، فَإِنَّ قَتْلَهُمْ أَجْرٌ لِمَنْ قَتَلَهُمْ يَوْمَ القِيَامَةِ»(١).

٢٤ ـ حَدَّثَنَا حِبَّانُ بْنُ مُوسَى، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ، قَالَ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو عُبَيْدٍ، مَوْلَى ابْنِ أَزْهَرَ أَنَّهُ شَهِدَ العِيدَ يَوْمَ الأَضْحَى مَعَ عُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَصَلَّى قَبْلَ الخُطْبَةِ.... قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: ثُمَّ شَهِدْتُهُ مَعَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، فَصَلَّى قَبْلَ الخُطْبَةِ، ثُمَّ خَطَبَ النَّاسَ، فَقَالَ: «إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَهَاكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا لُحُومَ نُسُكِكُمْ فَوْقَ ثَلاَثٍ» وَعَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ، نَحْوَهُ(٢).

٢٥ ـ حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ سُفْيَانَ، حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، عَنِ الحَارِثِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الدُّبَّاءِ وَالمُزَفَّتِ»(٣). حَدَّثَنَا عُثْمَانُ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الأَعْمَشِ، بِهَذَا.

---

(١) كتاب المناقب ـ علامات النبوة في الإسلام ـ برقم ٣٦١١، وأخرجه أيضاً في كتاب فضائل القرآن ـ بَابُ إِثْمِ مَنْ رَاءَى بِقِرَاءَةِ القُرْآنِ أَوْ تَأَكَّلَ بِهِ أَوْ فَخَرَ بِهِ ـ رقم ٥٠٥٧ وفي كِتَابُ اسْتِتَابَةِ المُرْتَدِّينَ وَالمُعَانِدِينَ وَقِتَالِهِمْ ـ بَابُ قَتْلِ الخَوَارِجِ وَالمُلْحِدِينَ بَعْدَ إِقَامَةِ الحُجَّةِ عَلَيْهِمْ ـ رقم ٦٩٣٠.

(٢) كتاب الأضاحي ـ بَابُ مَا يُؤْكَلُ مِنْ لُحُومِ الأَضَاحِيِّ وَمَا يُتَزَوَّدُ مِنْهَا ـ رقم ٥٥٧٣، وأخرج أوله برقم ١٩٩٠، وليس فيه ذكر علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) كتاب الأشربة ـ بَابُ تَرْخِيصِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الأَوْعِيَةِ وَالظُّرُوفِ بَعْدَ النَّهْيِ ـ برقم ٥٥٩٤، ولم يكرره.

٢٦ ـ حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، حَدَّثَنَا مِسْعَرٌ، عَنْ عَبْدِ المَلِكِ بْنِ مَيْسَرَةَ، عَنِ النَّزَّالِ، قَالَ: أَتَى عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى بَابِ الرَّحَبَةِ «فَشَرِبَ قَائِمًا» فَقَالَ: إِنَّ نَاسًا يَكْرَهُ أَحَدُهُمْ أَنْ يَشْرَبَ وَهُوَ قَائِمٌ، وَإِنِّي «رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَعَلَ كَمَا رَأَيْتُمُونِي فَعَلْتُ»(١).

٢٧ ـ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ الوَهَّابِ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الحَارِثِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنَا أَبُو حَصِينٍ، سَمِعْتُ عُمَيْرَ بْنَ سَعِيدٍ النَّخَعِيَّ، قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «مَا كُنْتُ لِأُقِيمَ حَدًّا عَلَى أَحَدٍ فَيَمُوتَ، فَأَجِدَ فِي نَفْسِي، إِلَّا صَاحِبَ الخَمْرِ، فَإِنَّهُ لَوْ مَاتَ وَدَيْتُهُ، وَذَلِكَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَسُنَّهُ»(٢).

٢٨ ـ حَدَّثَنَا آدَمُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ كُهَيْلٍ، قَالَ: سَمِعْتُ الشَّعْبِيَّ، يُحَدِّثُ، عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حِينَ رَجَمَ المَرْأَةَ يَوْمَ الجُمُعَةِ، وَقَالَ: «قَدْ رَجَمْتُهَا بِسُنَّةِ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»(٣).

٢٩ ـ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ: قَالَ عَمْرٌو: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ، أَنَّ حَرْمَلَةَ، مَوْلَى أُسَامَةَ أَخْبَرَهُ ـ قَالَ عَمْرٌو: قَدْ رَأَيْتُ حَرْمَلَةَ ـ

---

(١) كتاب الأشربة ـ باب الشرب قائماً ـ رقم ٥٦١٥ و٥٦١٦ ولفظ الثاني: سَمِعْتُ النَّزَّالَ بْنَ سَبْرَةَ، يُحَدِّثُ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ صَلَّى الظُّهْرَ، ثُمَّ قَعَدَ فِي حَوَائِجِ النَّاسِ فِي رَحَبَةِ الكُوفَةِ، حَتَّى حَضَرَتْ صَلاَةُ العَصْرِ، ثُمَّ أُتِيَ بِمَاءٍ، فَشَرِبَ وَغَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ، وَذَكَرَ رَأْسَهُ وَرِجْلَيْهِ، ثُمَّ قَامَ «فَشَرِبَ فَضْلَهُ وَهُوَ قَائِمٌ» ثُمَّ قَالَ: إِنَّ نَاسًا يَكْرَهُونَ الشُّرْبَ قِيَامًا، «وَإِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَنَعَ مِثْلَ مَا صَنَعْتُ».

(٢) كتاب الحدود ـ باب الضرب بالجريد والنعال ـ رقم ٦٧٧٨ ولم يكرره.

(٣) كتاب الحدود ـ باب رجم المحصن ـ رقم ٦٨١٢ ولم يكرره.

**قَالَ: أَرْسَلَنِي أُسَامَةُ إِلَى عَلِيٍّ وَقَالَ: إِنَّهُ سَيَسْأَلُكَ الآنَ فَيَقُولُ: مَا خَلَّفَ صَاحِبَكَ؟ فَقُلْ لَهُ: يَقُولُ لَكَ: «لَوْ كُنْتَ فِي شِدْقِ الأَسَدِ لَأَحْبَبْتُ أَنْ أَكُونَ مَعَكَ فِيهِ، وَلَكِنَّ هَذَا أَمْرٌ لَمْ أَرَهُ» فَلَمْ يُعْطِنِي شَيْئًا فَذَهَبْتُ إِلَى حَسَنٍ وَحُسَيْنٍ وَابْنِ جَعْفَرٍ، فَأَوْقَرُوا لِي رَاحِلَتِي**(١).

* * *

وبعد وقوف القارئ الكريم على مسانيد عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في صحيح البخاري، ننتقل إلى ما علَّقه البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ عن عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أو ذكره ضمن خبر معلق، فأقول وبالله التوفيق:

## ۞ المعلَّقات:

بعد أن انتهيت من ذكر ما لعلي رَحِمَهُ اللَّهُ من ذكرٍ في أحاديث صحيح البخاري المسندة، وما روي من طريقه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند البخاري، بقي عَلَيَّ أن أُتمِّم ما لعليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في الصحيح **من ذكر ما علَّقَهُ البخاريُّ عنه أو أورده في ضمن خبر معلق**، وسأقوم بذكر الخبر معلَّقاً مجرَّداً، من غير أن أقول: قال البخاري، فإذا كان المنقول عن عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مُتَعَلِّقاً بمسألة، لا يتضح المعنى إلا بذكرها، فحينها لا بد من ذكر ما يُحتاج إلى ذكره حتى يَتَّضِحُ المعنى، فإذا ذكرت الخبر المعلَّق عن البخاري، قمت بالتعليق عليه في الهامش، مُبَيِّناً مَنْ وَصَلَهُ، وذاكراً ما يتعلَّقُ به مِن فوائدَ مما له ارتباط بهذا الكتاب الذي بين يديك عزيزي

(١) كتاب الفتن ـ بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِلْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ: «إِنَّ ابْنِي هَذَا لَسَيِّدٌ، وَلَعَلَّ اللهَ أَنْ يُصْلِحَ بِهِ بَيْنَ فِئَتَيْنِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ» ـ رقم ٧١١٠، ولم يكرره البخاري في غير هذا الموضع.

القارئ، **مع عدم إغفال القارئ الكريم أن البخاري إنما أورد ما أورده عن علي** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ **في كتابه مسنداً كان هذا الإيراد أو معلقاً، قولاً له** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ **أو فعلاً، ليحتجَّ بذلك على حكم شرعي، فإن لم يكن البخاريُّ مُتَبَنِّياً لمذهب علي** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ**، فلا أقلَّ من أن يذكر قولَه لِيُبَيِّنَ ما في هذا الحكم الشرعيِّ من خلافٍ معتبر بين الصحابة، فعلى كل هذه الأحوال، نرى اعتماد البخاري** رَحِمَهُ اللَّهُ **على أَقوال وأفعال علي** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ**، فهل يكون ناصبياً بهذا؟ وهو يحتج بخلاف علي** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ**، بل ويتبناه في بعض مذهبه! إن هذا لشيء عجاب!**

والآن إلى الشروع في بيان المقصود، فأقول والله المستعان وعليه التكلان:

١ ـ وَوَضَعَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَفَّهُ عَلَى رُسْغِهِ الأَيْسَرِ، إِلَّا أَنْ يَحُكَّ جِلْدًا أَوْ يُصْلِحَ ثَوْبًا[١].

٢ ـ وَيُذْكَرُ عَنْ عَلِيٍّ، وَشُرَيْحٍ: إِنِ امْرَأَةٌ جَاءَتْ بِبَيِّنَةٍ مِنْ بِطَانَةِ أَهْلِهَا مِمَّنْ يُرْضَى دِينُهُ، أَنَّهَا حَاضَتْ ثَلاَثًا فِي شَهْرٍ، صُدِّقَتْ[٢].

---

(١) أبواب العمل في الصلاة ـ بَابُ اسْتِعَانَةِ اليَدِ فِي الصَّلاَةِ، إِذَا كَانَ مِنْ أَمْرِ الصَّلاَةِ. ووصله في التاريخ الكبير (٢/٢١١) وذكر طرفاً منه فقَالَ: قال لِي أَبُو نعيم: حَدَّثَنَا عَبْد السلام بْن شداد قَالَ: حَدَّثَنِي غزوان بْن جرير عَنْ أَبِيه: أن عليا كان لا يبالى عن يمينه انصرف أو شمالَهُ.

ووصله أيضاً البيهقي في الكبرى (٢/٢٩) وساقه بتمامه، ونصه: وَأَخْبَرَنَا أَبُو الْحُسَيْنِ بْنُ بِشْرَانَ حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ نَصِيرٍ الْخُلْدِيُّ إِمْلاَءً أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ مُسْلِمٍ حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا عَبْدُ السَّلاَمِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ حَدَّثَنَا غَزْوَانُ بْنُ جَرِيرٍ عَنْ أَبِيهِ: أَنَّهُ كَانَ شَدِيدُ اللُّزُومِ لِعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلاَةِ فَكَبَّرَ ضَرَبَ بِيَدِهِ الْيُمْنَى عَلَى رُسْغِهِ الأَيْسَرِ، فَلاَ يَزَالُ كَذَلِكَ حَتَّى يَرْكَعَ إِلاَّ أَنْ يَحُكَّ جِلْدًا أَوْ يُصْلِحَ ثَوْبَهُ، فَإِذَا سَلَّمَ سَلَّمَ عَنْ يَمِينِهِ: سَلاَمٌ عَلَيْكُمْ، ثُمَّ يَلْتَفِتُ عَنْ شِمَالِهِ فَيُحَرِّكُ شَفَتَيْهِ، فَلاَ نَدْرِي مَا يَقُولُ، ثُمَّ يَقُولُ: لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ وَحْدَهُ لاَ شَرِيكَ لَهُ، لاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ إِلاَّ بِاللهِ، لاَ نَعْبُدُ إِلاَّ إِيَّاهُ. ثُمَّ يُقْبِلُ عَلَى الْقَوْمِ بِوَجْهِهِ، فَلاَ يُبَالِي عَنْ يَمِينِهِ انْصَرَفَ أَوْ عَنْ شِمَالِهِ.

ثم قال البيهقي: هَذَا إِسْنَادٌ حَسَنٌ.

وأخرج جزءاً منه ابن أبي شيبة في مصنفه (١/٤٢٧).

(٢) كتاب الحيض ـ باب إذا حاضت في شهر ثلاث حيض وَمَا يُصَدَّقُ النِّسَاءُ فِي الحَيْضِ=

٣ ـ وَصَلَّى عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ: فِي ثَوْبٍ غَيْرِ مَقْصُورٍ(١).

= وَالحَمْلِ، فِيمَا يُمْكِنُ مِنَ الحَيْضِ لِقَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَن يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ ٱللَّهُ فِيٓ أَرْحَامِهِنَّ﴾.

ووصله كل من الدارمي (٢٣٣/١) وابن أبي شبية (١٨٨/٤) والشافعي في الأم (١٨٢/٧) وحرب الكرماني (كما في شرح ابن رجب لصحيح البخاري ٥١١/١) والبيهقي في الكبرى (٤١٨/٧)، من طرق عن عامر الشعبي قال: عن عامر قال: جاءت امرأةٌ إلى عليٍّ تخاصِمُ زَوْجَها طَلَّقَهَا فقالت: قَدْ حِضْتُ في شَهْرٍ ثَلَاثَ حِيَضٍ، فقالَ عَلِيٌّ لِشُرَيْحٍ: اقْضِ بَيْنَهُمَا، قال: يا أميرَ المؤمنين: وأَنْتَ هَاهُنَا، قال: اقْضِ بَيْنَهُمَا، قال: يا أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ: وأَنْتَ هَاهُنَا، قال: اقْضِ بَيْنَهُمَا، فقال: إنْ جَاءَتْ مِنْ بِطَانَةِ أَهْلِهَا مِمَّن يُرْضَى دينُه وأَمَانَتُهُ تَزْعُمُ أَنَّها حاضتْ ثَلَاثَ حِيَضٍ، تَطْهُر عِنْدَ كُلِّ قُرْءٍ وتُصَلِّي، جازَ لَها وإلَّا فلا، فقالَ عَلِيٌّ: قالُونَ. وقالون بِلِسَانِ الرُّوم: أَحْسَنْتَ.

(١) علقه البخاري في كتاب الصلاة ـ باب الصلاة في الجبة الشامية.

ووصلَهُ الإمامُ أحمد في العلل ومعرفة الرجال (٣٤/٣) وابن سعد في طبقاته (٢٩/٣) من طريق عطاء أبي محمد قال: «رَأَيْتُ عَلِيًّا خَرَجَ مِنَ الْبَابِ الصَّغِيرِ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ حِينَ ارْتَفَعَتِ الشَّمْسُ وَعَلَيْهِ قَمِيصٌ كَرَابِيسُ كَسْكَرِيٌّ فَوْقَ الْكَعْبَيْنِ وَكُمَّاهُ إِلَى الْأَصَابِعِ، وَأَصْلُ الْأَصَابِعِ غَيْرُ مَغْسُولٍ. واللفظ لابن سعد.

وأما لفظ العلل: قَالَ رَأَيْتُ عَلِيًّا اشْتَرَى ثَوْبًا سُنْبُلانِيًّا قَالَ: فَلَبِسَهُ وَلَمْ يَغْسِلْهُ وَصَلَّى فِيهِ.

وفي رواية عنه قال: رأيت عَلَى عَلِيٍّ قميصاً من هذه الكرابيس، لبيساً غير غسيل. كما في شرح ابن رجب على الصحيح (١٦٠/٢).

وقَميصٌ سُنْبُلانِيٌّ بالضم: سابغُ الطولِ، أو مَنْسوبٌ إلى بَلَدٍ بالروم. قاله الفيروزآبادي في القاموس (١٣١٤) وانظر: تهذيب اللغة (١٠٩/١٣) والنهاية في غريب الحديث (٤٠٦/٢).

وقوله: ثَوْبٍ غَيْرِ مَقْصُورٍ أَيْ: خَامٍ وَالْمُرَادُ أَنَّهُ كَانَ جَدِيدًا لَمْ يغسل. قاله الحافظ في فتح الباري (٤٧٤/١).

٤ ـ ويُذْكَرُ أَنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَرِهَ الصَّلَاةَ بِخَسْفِ بَابِلٍ[(١)].

٥ ـ وَخَرَجَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: فَقَصَرَ وَهُوَ يَرَى البُيُوتَ، فَلَمَّا رَجَعَ قِيلَ لَهُ: هَذِهِ الكُوفَةُ قَالَ: «لاَ حَتَّى نَدْخُلَهَا»[(٢)].

---

(١) كتاب الصلاة ـ باب الصَّلاَةِ فِي مَوَاضِعِ الْخَسْفِ وَالْعَذَابِ، ووصله البخاري في التاريخ الكبير (٥/٢١٠) فقال رَحِمَهُ اللَّهُ في ترجمة عَبْد اللَّه بْن أَبِي محل: مَرَّ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِخَسَفِ بَابِلٍ فَكَرِهَ أَنْ يُصَلِّيَ، قَالَه أَبُو نعيم عَنْ سُفْيَان عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ شريك. اهـ. ومحل بضم الميم وكسر المهملة وتشديد اللام، كما قاله الحافظ ابن حجر. انظر: فتح الباري (١/٥٣٠).

وأخرجه عبد الرزاق في مصنفه (١/٤١٥) وابن أبي شيبة (٢/١٥٢) من طريق سفيان الثوري عن عبد الله بن شريك العامري عن عبد الله بن أبي المحل قال: مَرَرْنَا مَعَ عَلِيٍّ، بِالْخَسْفِ الَّذِي بِبَابِلَ فَكَرِهَ أَنْ يُصَلِّيَ فِيهِ حَتَّى جَاوَزَهُ. واللفظ لعبد الرزاق.

وروي عن علي من طريق أخرى مرفوعا بلفظ قريب: أخرجه أبو داود (٤٩٠) فقال: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ لَهِيعَةَ، وَيَحْيَى بْنُ أَزْهَرَ، عَنْ عَمَّارِ بْنِ سَعْدٍ الْمُرَادِيِّ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ الْغِفَارِيِّ، أَنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، مَرَّ بِبَابِلَ وَهُوَ يَسِيرُ فَجَاءَهُ الْمُؤَذِّنُ يُؤَذِّنُ بِصَلَاةِ الْعَصْرِ، فَلَمَّا بَرَزَ مِنْهَا أَمَرَ الْمُؤَذِّنَ، فَأَقَامَ الصَّلَاةَ، فَلَمَّا فَرَغَ قَالَ: إِنَّ حَبِيبِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَانِي أَنْ أُصَلِّيَ فِي الْمَقْبَرَةِ، وَنَهَانِي أَنْ أُصَلِّيَ فِي أَرْضِ بَابِلَ فَإِنَّهَا مَلْعُونَةٌ.

وضَعَّفَهُ البيهقيُّ في معرفة السنن والآثار (٤/١٢٣) والشيخ الألباني في ضعيف أبي داود (١/١٧٠)، وعلَّل ذلك بالانقطاع بين أبي صالح الغفاري وبين عليٍّ رضي الله تعالى عنه.

قلت: وجاء في تهذيب التهذيب (٤/٥٩) نقلاً عن ابن يونس المصري قوله في ترجمة أبي صالح: وروايته عن عليٍّ مرسلة وما أظنه سمع منه.

(٢) كتاب الجمعة ـ بَابُ يَقْصُرُ إِذَا خَرَجَ مِنْ مَوْضِعِهِ، وأخرجه عبد الرزاق في المصنف=

٦ ـ وقد أشرك النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ علياً في هديه[(١)].

٧ ـ وَقَالَ قَيْسُ بْنُ مُسْلِمٍ: عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ، قَالَ: «مَا بِالْمَدِينَةِ أَهْلُ بَيْتِ هِجْرَةٍ إِلَّا يَزْرَعُونَ عَلَى الثُّلُثِ وَالرُّبُعِ» **وَزَارَعَ عَلِيٌّ**[(٢)]، وَسَعْدُ بْنُ مَالِكٍ،

---

= (٥٣٠/٢) عَنِ الثَّوْرِيِّ، عَنْ وِقَاءِ بْنِ إِيَاسٍ الْأَسَدِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ رَبِيعَةَ الْأَسَدِيُّ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ عَلِيٍّ وَنَحْنُ نَنْظُرُ إِلَى الْكُوفَةِ، فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ ثُمَّ رَجَعَ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ، وَهُوَ يَنْظُرُ إِلَى الْقَرْيَةِ، فَقُلْنَا لَهُ: أَلَا تُصَلِّي أَرْبَعًا؟ قَالَ: «حَتَّى نَدْخُلَهَا»، وأخرجه كذلك البيهقي في السنن الكبرى (١٤٦/٣) من طريق وقاء بن إياس به.

(١) كتاب الوكالة ـ باب وَكَالَةُ الشَّرِيكِ الشَّرِيكَ فِي الْقِسْمَةِ وَغَيْرِهَا.

قال الحافظ في فتح الباري (٤٧٩/٤): قَوْلُهُ وَقَدْ أَشْرَكَ النَّبِيُّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ عَلِيًّا فِي هَدْيِهِ ثُمَّ أَمَرَهُ بِقِسْمَتِهَا: هَذَا الْكَلَامُ مُلَفَّقٌ مِنْ حَدِيثَيْنِ عِنْدَ الْمُصَنِّفِ، أَحَدُهُمَا حَدِيثُ جَابِرٍ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ أَمَرَ علياً أَن يُقيم على إِحْرَامه وأشركه في الهدى، وَسَيَأْتِي مَوْصُولًا فِي الشَّرِكَةِ، وَوَهَمَ مَنْ زَعَمَ مِنَ الشُّرَّاحِ أَنَّهُ مَضَى فِي الْحَجِّ، ثَانِيهِمَا: حَدِيثِ عَلِيٍّ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ أَمَرَهُ أَنْ يَقُومَ عَلَى بُدْنِهِ وَأَنْ يَقْسِمَ بُدْنَهُ كُلَّهَا، وَقَدْ تَقَدَّمَ مَوْصُولًا فِي الْحَج من طَرِيق مُجَاهِد عَن ابن أَبِي لَيْلَى عَنْهُ، وَقَدْ ذَكَرَ هُنَا طَرَفًا مِنَ الْحَدِيثِ مَوْصُولًا فِي الْأَمْرِ بِالتَّصَدُّقِ بِجِلَالِ الْبُدْنِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي الْحَجِّ بِهَذَا السَّنَدِ وَالْمَتْنِ مَعَ الْكَلَامِ عَلَيْهِ، وَمَقْصُودُهُ مِنْهُ هُنَا ظَاهِرٌ فِيمَا تَرْجَمَ لَهُ فِي الْقِسْمَةِ. اهـ.

قلت: وما ذكره الحافظ من إخراج البخاري لكلا الحديثين قد مضى معنا في قسم مسانيد علي رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

(٢) أخرج ابن أبي شيبة في مصنفه (٣٧٨/٤) حدثنا أبو بكر قال حدثنا وكيع عن سفيان عن الحارث بن حصيرة عن صخر بن الوليد عن عمرو بن صليع عن عليٍّ: أَنَّهُ لَمْ يَرَ بَأْسًا بِالمُزَارَعَةِ عَلَى النِّصْفِ.

وعند عبد الرزاق في المصنف (٩٩/٨) من طريق عمرو بن صليع المحاربي قال: جَاءَ=

وَعَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْعُودٍ وَعُمَرُ بْنُ عَبْدِ العَزِيزِ، وَالقَاسِمُ، وَعُرْوَةُ، وَآلُ أَبِي بَكْرٍ، وَآلُ عُمَرَ، **وَآلُ عَلِيٍّ**(١).

٨ ـ وَرَأَى ذَلِكَ عَلِيٌّ فِي أَرْضِ الخَرَابِ بِالكُوفَةِ مَوَاتٌ(٢).

٩ ـ وَقَالَ أَنَسٌ: قَالَ العَبَّاسُ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: فَادَيْتُ نَفْسِي، وَفَادَيْتُ عَقِيلًا «وَكَانَ **عَلِيٌّ** لَهُ نَصِيبٌ فِي تِلْكَ الغَنِيمَةِ الَّتِي أَصَابَ مِنْ أَخِيهِ عَقِيلٍ وَعَمِّهِ عَبَّاسٍ»(٣).

---

= رَجُلٌ إلى عَلِيٍّ فَوَشَى بِرَجُلٍ فَقالَ: إنَّه أَخَذَ أَرْضاً يَصْنَعُ بِهَا كَذَا وَكَذَا، فَقَالَ الرَّجُلُ: أَخَذْتُهَا بِالنِّصْفِ أَكْرِي أَنْهَارَهَا وَأُصْلِحُهَا وَأُعَمِّرُها، فقالَ عَلِيٌّ: لَا بَأْسَ. وكَرْيُ الأَنْهَارِ حَفْرُهَا.

وقد نَبَّهَ محقق المصنف أن الجملة الأخيرة التي فيها تفسير كَرْيِ الأَنْهَارِ إنما هو من قول عبد الرزاق، حيث جاء كذلك موضحاً عند ابن حزم في نقله عن المصنف.

وهو في المحلى (٤٩/٧).

(١) كتاب المزارعة ـ باب المزارعة بالشطر ونحوه. وقال الحافظ في التغليق (٣٠٢/٣): وَأما آل أبي بكر وَآل عمر وَآل عَليّ فقد تقدم فِي عُمُوم حَدِيث قيس بن مُسلم عَن أبي جَعْفَر، وَهُوَ عَن ابْن عمر مَشْهُور.

(٢) كتاب المزارعة ـ باب من أحيا أرضاً مواتاً ـ وقد بيض له الحافظ في تغليق التعليق (٣٠٨/٣) فلم يذكر من وصله، وكذا لم يشر إلى ذلك في فتح الباري (١٨/٥)، ولم أجده.

(٣) كتاب العتق ـ بَابُ إِذَا أُسِرَ أَخُو الرَّجُلِ، أَوْ عَمُّهُ، هَلْ يُفَادَى إِذَا كَانَ مُشْرِكًا.

قال الحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ في فتح الباري (١٦٨/٥): هُوَ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ، سَاقَهُ مُسْتَدِلًّا بِهِ عَلَى أَنَّهُ لَا يَعْتِقُ بِذَلِكَ، أَيْ فَلَوْ كَانَ الْأَخُ وَنَحْوُهُ يَعْتِقُ بِمُجَرَّدِ الْمِلْكِ لَعَتَقَ الْعَبَّاسُ وَعَقِيلٌ عَلَى عَلِيٍّ فِي حِصَّتِهِ مِنَ الْغَنِيمَةِ.

١٠ ـ قَالَ عَلِيٌّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «الذَّارِيَاتُ: الرِّيَاحُ»، وَقَالَ غَيْرُهُ: ﴿تَذْرُوهُ﴾: «تُفَرِّقُهُ»(١).

---

(١) كتاب تفسير القرآن ـ باب قوله: وسبح بحمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل الغروب.
وأخرجه الطبري في تفسيره (٢٢/٣٩٠) فقال رَحِمَهُ اللَّهُ: حدثنا ابن بشار، قال: ثنا يحيى، عن سفيان، عن حبيب بن أبي ثابت، عن أبي الطفيل، قال: سُئل عليّ بن أبي طالب، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن الذاريات ذَرْوا، فقال: الريح.
ثم أخرجه من طرق أخرى عن أبي الطفيل عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
وقال الحافظ في الفتح (٨/٥٩٩): وَهُوَ عِنْدَ الْفِرْيَابِيِّ عَنِ الثَّوْرِيِّ عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ عَنْ عَلِيٍّ، وَأَخْرَجَهُ ابن عُيَيْنَةَ فِي تَفْسِيرِهِ أَتَمَّ مِنْ هَذَا عَنِ ابن أَبِي الْحُسَيْنِ سَمِعْتُ أَبَا الطُّفَيْلِ قَالَ: سَمِعْتُ ابن الْكَوَّاءِ يَسْأَلُ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ عَنِ الذَّارِيَاتِ ذَرْوًا؟ قَالَ: الرِّيَاحُ. وَعَنِ الْحَامِلَاتِ وِقْرًا قَالَ: السَّحَابُ. وَعَنِ الْجَارِيَاتِ يُسْرًا قَالَ: السُّفُنُ وَعَنِ الْمُدَبِّرَاتِ أَمْرًا قَالَ: الْمَلَائِكَةُ. وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ من وَجه آخر عَن أبي الطُّفَيْل، ثم ذكر الحافظ أن الطبري قد أطنب في إخراج طرقه عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وبين الحافظ بأنه قد روي عن غير علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وكذا روي مرفوعاً عن عمر عند البزار وابن مردويه بإسناد فيه لين، كما قال الحافظ.
قلت: وهو عند البزار (١/٤٢٣) بلفظ مطول، وفيه قصة صبيغ مع عمر رضي الله، وقال البزار بعد إخراجه: وَهَذَا الْحَدِيثُ لَا نَعْلَمُهُ يُرْوَى عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ وَجْهٍ مِنَ الْوُجُوهِ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَإِنَّمَا أَتَى مِنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ أَبِي سَبْرَةَ فِيمَا أَحْسَبُ لِأَنَّ أَبَا بَكْرٍ لَيِّنُ الْحَدِيثِ وَسَعِيدُ بْنُ سَلَّامٍ لَمْ يَكُنْ مِنْ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ، وَإِنَّمَا ذَكَرْتُ هَذَا الْحَدِيثَ إِذْ لَمْ أَحْفَظْهُ عَنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، فَذَكَرْتُهُ وَبَيَّنْتُ الْعِلَّةَ فِيهِ.
وكذا عزاه الحافظ ابن حجر في تغليق التعليق (٤/٣١٨) إلى الفريابي، وقال في ختام نقله: سمعناه فِي المختارة، وَأخرجه الْحَاكِم فِي الْمُسْتَدْرك من حَدِيث بسام بن عبد الله الصَّيْرَفِي عَن أبي الطُّفَيْل عَن عَلّي وَقَالَ: صَحِيح الْإِسْنَاد.
قلت: لم أجده في الجزء المطبوع من المختارة، وأما إخراج الحاكم وتصحيحه له فهو في (٢/٥٠٦) من المستدرك.

١١ ـ وَقَالَ الزُّهْرِيُّ: قَالَ عَلِيٌّ: «لاَ تَحْرُمُ»[١]. ثم قال البخاري: وهذا مرسل.

١٢ ـ وَقَالَ ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ: حَدَّثَنِي إِيَاسُ بْنُ سَلَمَةَ بْنِ الأَكْوَعِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَيُّمَا رَجُلٍ وَامْرَأَةٍ تَوَافَقَا، فَعِشْرَةُ مَا بَيْنَهُمَا ثَلاَثُ لَيَالٍ، فَإِنْ أَحَبَّا أَنْ يَتَزَايَدَا، أَوْ يَتَتَارَكَا تَتَارَكَا» فَمَا أَدْرِي أَشَيْءٌ كَانَ لَنَا خَاصَّةً أَمْ لِلنَّاسِ عَامَّةً، قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ: «**وَبَيَّنَهُ عَلِيٌّ، عَنِ النَّبِيِّ** صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **أَنَّهُ مَنْسُوخٌ**»[٢].

---

(١) كتاب النكاح ـ باب ما يحل من النساء وما يحرم.
قال الحافظ في الفتح (٩/١٥٧): وَصَلَهُ الْبَيْهَقِيُّ مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ أَيُّوبَ عَنْ عُقَيْلٍ عَنْهُ أَنَّهُ سُئِلَ عَن رجل وطىء أُمَّ امْرَأَتِهِ فَقَالَ: قَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ: لَا يُحَرِّمُ الْحَرَامُ الْحَلَالُ. وَأَمَّا قَوْلُهُ: وَهَذَا مُرْسَلٌ فَفِي رِوَايَةِ الْكُشْمِيهَنِيِّ: وَهُوَ مُرْسَلٌ، أَيْ مُنْقَطِعٌ، فَأَطْلَقَ الْمُرْسَلَ عَلَى الْمُنْقَطِعِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي فَضَائِلِ الْقُرْآنِ وَالْخَطْبُ فِيهِ سَهْلٌ وَالله أعلم. اهـ.
قلت: أخرجه البيهقي في الكبرى (٧/١٦٩) من هذه الطريق، ثم أخرجه مرفوعاً من طرق ضعيفة، ثم قال: وَالصَّحِيحُ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مُرْسَلاً مَوْقُوفًا.

(٢) كتاب النكاح ـ بَابُ نَهْيِ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ نِكَاحِ المُتْعَةِ آخِرًا ـ رقم ٥١١٩.
وحديث النسخ الذي اشار إليه البخاري من رواية علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، هو ما أخرجه في كتاب المغازي ـ باب غزوة خيبر ـ برقم ٤٢١٦، قائلاً: حدثني يحيى بن قزعة حدثنا مالك عن ابن شهاب عن عبد الله والحسن ابني محمد بن علي عن أبيهما، عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: نهى رسولُ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ مُتْعَةِ النِّسَاءِ عَامَ خَيْبَر، وعَنْ أَكْلِ الحُمُرِ الإِنْسِيَّةِ، وكرَّره في كتاب النكاح ـ باب نهي رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن نكاح المتعة آخراً، وفي كتاب الذبائح والصيد ـ باب لحوم الحمر الإنسية ـ برقم ٥٥٢٣، وفي كتاب الحيل ـ باب الحيلة في النكاح ـ برقم ٦٩٦١ وفيه: أن علياً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قيل له: إنَّ ابنَ عَبَّاسٍ لا يَرى بِمُتْعَةِ النِّسَاءِ بَأْساً، فقال: إن رسول الله صلى الله نَهى عنها يوم خيبر، وعَنْ لُحُومِ الحُمُر الإنسية.

١٣ ـ وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «جَعَلَ اللهُ الطَّلاَقَ بَعْدَ النِّكَاحِ»، وَيُرْوَى فِي ذَلِكَ عَنْ عَلِيٍّ(١).

---

(١) كتاب الطلاق ـ باب لا طلاق قبل النكاح.

قال الحافظ في الفتح (٩/٣٨٣): فَأَمَّا الْأَثَرُ عَنْ عَلِيٍّ فِي ذَلِكَ فَرَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ مِنْ طَرِيقِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ قَالَ: سَأَلَ رَجُلٌ عَلِيًّا قَالَ: قُلْتُ: إِنْ تَزَوَّجْتُ فُلَانَةَ فَهِيَ طَالِقٌ فَقَالَ عَلِيٌّ: لَيْسَ بِشَيْءٍ. وَرِجَالُهُ ثِقَات إِلَّا أَن الْحسن لم يسمع من عَلِيٍّ، وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ مِنْ وَجْهٍ آخَرَ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ عَلِيّ، وَمِنْ طَرِيقِ النَّزَّالِ بْنِ سَبْرَةَ عَنْ عَلِيٍّ، وَقَدْ رُوِيَ مَرْفُوعًا أَيْضًا، أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ رُقَيْشٍ أَنَّهُ سَمِعَ خَالَهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ أَبِي أَحْمَدَ بْنِ جَحْشٍ يَقُولُ: قَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ: حَفِظْتُ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ: لَا طَلَاقَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ نِكَاحٍ وَلَا يُتْمَ بَعْدَ احْتِلَامٍ، الْحَدِيثَ لَفْظُ الْبَيْهَقِيِّ، وَرِوَايَةُ أَبِي دَاوُدَ مُخْتَصَرَةٌ، وَأَخْرَجَهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ مِنْ وَجْهٍ آخَرَ عَنْ عَلِيٍّ مُطَوَّلًا وَأخرجه ابن مَاجَهْ مُخْتَصَرًا وَفِي سَنَدِهِ ضَعْفٌ. اهـ.

قلت: أما رواية عبد الرزاق فهي عنده في مصنفه (٦/٤١٧) باللفظ المذكور، وأما ما عزاه الحافظ للبيهقي فهو عنده في الكبرى (٧/٣٢٠) وفيه: تزوجها فلا شيء عليك.

وأما الرواية المرفوعة عنده فقد أخرجها البيهقي من طريق عبد الرزاق قال: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ جُوَيْبِرٍ عَنِ الضَّحَّاكِ عَنِ النَّزَّالِ بْنِ سَبْرَةَ عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه قَالَ قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لاَ طَلاَقَ إِلاَّ بَعْدَ نِكَاحٍ، وَلاَ عِتْقَ قَبْلَ مِلْكٍ، وَلاَ رَضَاعَ بَعْدَ فِصَالٍ، وَلاَ وِصَالَ فِي الصِّيَامِ، وَلاَ صَمْتَ يَوْمٍ إِلَى اللَّيْلِ».

ثم قال البيهقي: قال عَبْدُ الرَّزَّاقِ: قَالَ سُفْيَانُ لِمَعْمَرٍ: إِنَّ جُوَيْبِرَ حَدَّثَنَا بِهَذَا الْحَدِيثِ وَلَمْ يَرْفَعْهُ، قَالَ مَعْمَرٌ: وَحَدَّثَنَا بِهِ مِرَارًا وَرَفَعَهُ. انظر: السنن الكبرى (٧/٤٦١).

واقتصر أبو داود (٢٨٧٣) والبيهقي في رواية (٦/٥٧) سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ رُقَيْشٍ به إلى النبي ﷺ: لَا يُتْمَ بَعْدَ احْتِلَامٍ، وَلَا صُمَاتَ يَوْمٍ إِلَى اللَّيْلِ.

ولفظ ابن ماجه (٢٠٤٩) المختصر مرفوعاً: لَا طَلَاقَ قَبْلَ النِّكَاحِ، وأما رواية سعيد بن منصور ففيها أن علياً رضي الله عنه سئل عن رجل قال: إِنْ تَزَوَّجْتَ فُلَانَة فهي طالق، فقال: ليس بشيءٍ، لا طَلَاقَ إِلَّا بَعْدَ مِلْكٍ. انظر (١/٢٥٣ ـ برقم ١٠٢٥) وبرقم (١٠٣٠)=

١٤ ـ وقال علي: بقر حمزة خواصر شارفي[(١)].

١٥ ـ وَقَالَ عَلِيٌّ: «أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ القَلَمَ رُفِعَ عَنْ ثَلاَثَةٍ: عَنِ المَجْنُونِ حَتَّى يُفِيقَ، وَعَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يُدْرِكَ، وَعَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ»[(٢)].

---

= من حديث النزال بن سبرة قال: سمعت علياً يقول: لا وصال إلا بعد فطام، ولا يتم إلا بعد احتلام، ولا صمت إلى ليلة، ولا طلاق إلا بعد نكاح.

(١) كتاب الطلاق ـ باب الطَّلاَقِ فِي الإِغْلاَقِ وَالكُرْهِ، وَالسَّكْرَانِ وَالمَجْنُونِ وَأَمْرِهِمَا، وَالغَلَطِ وَالنِّسْيَانِ فِي الطَّلاَقِ وَالشِّرْكِ وَغَيْرِهِ.

ثم ذكر البخاري الجزء المذكور في أعلى الصفحة، وزاد فيه: فَطَفِقَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَلُومُ حَمْزَةَ، فَإِذَا حَمْزَةُ قَدْ ثَمِلَ مُحْمَرَّةٌ عَيْنَاهُ، ثُمَّ قَالَ حَمْزَةُ: هَلْ أَنْتُمْ إِلَّا عَبِيدٌ لِأَبِي، فَعَرَفَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَدْ ثَمِلَ، فَخَرَجَ وَخَرَجْنَا مَعَهُ. ووصله البخاري في صحيحه في كتاب فرض الخمس ـ رقم ٣٠٩١.

وقد مضى بتمامه في مسانيد علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) كتاب الطلاق ـ باب الطلاق في الإغلاق والكره، والسكران والمجنون وأمرهما، والغلط والنسيان في الطلاق والشرك وغيره.

وقال الحافظ في تغليق التعليق (٤/٤٥٧): أما حَدِيث عَليّ بن أبي طَالب، فَقَالَ الْبَغَوِيُّ فِي الْجَعْدِيَّاتِ (رقم ٧٤١): حَدثنَا عَلِيُّ بْنُ الْجَعْدِ ثَنَا شُعْبَةُ عَنِ الأَعْمَشِ عَنْ أَبِي ظَبْيَانَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ عُمَرَ أُتِيَ بِمَجْنُونَةٍ قَدْ زَنَتْ وَهِيَ حُبْلَى فَأَرَادَ أَنْ يَرْجُمَهَا فَقَالَ لَهُ عَلِيٌّ: أَمَا بَلَغَكَ أَنَّ الْقَلَمَ قَدْ وُضِعَ عَنْ ثَلاَثَة عَن الْمَجْنُون حَتَّى يفِيق وَعَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَعْقِلَ وَعَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ.

ثم قال الحافظ: تَابَعَهُ ابْنُ نُمَيْرٍ وَجَرِيرٌ وَشُعْبَةُ وَوَكِيعٌ وَغَيْرُ وَاحِدٍ عَنِ الأَعْمَشِ.

ثم أشار الحافظ إلى خلاف في إسناده، إذ قد روي بدون ذكر ابن عباس فيه، فروى بإسناده إلى أبي القاسم ابن بشران قوله: ثَنَا أَبُو عَلِيٍّ بْنُ خُزَيْمَةَ ثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ يُوسُفَ الْقَزْوِينِيُّ ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ سَابِقٍ ثَنَا عَمْرُو بْنُ أَبِي قَيْسٍ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ عُبَيْدَةَ عَنْ أَبِي ظَبْيَانَ قَالَ: أُتِيَ عُمَرُ بِمَجْنُونَةٍ قَدْ زَنَتْ فَأَمَرَ بِرَجْمِهَا.

قال الحافظ: فَذَكَرَ مِثْلَهُ، كَذَا قَالَ، لَمْ يَذْكُرِ ابْن عَبَّاس، وَالْأول أولى. =

١٦ ـ وَقَالَ عَلِيٌّ: «وَكُلُّ الطَّلاَقِ جَائِزٌ، إِلَّا طَلاَقَ المَعْتُوهِ»(١).

---

= وَرَوَاهُ جرير بن حَازِم عَن الْأَعْمَش فَصرحَ بِرَفْعِهِ. اهـ كلام الحافظ من تغليق التعليق، باختصار يسير.

والأثر الذي رواه من طريق ابن بشران هو عنده في الجزء الثاني من أماليه برقم (١١٩٩).

وأخرجه أَبُو دَاوُد (٤٤٠١) من طريق جرير المذكورة مرفوعاً، ولفظه: حَدَّثَنَا ابْنُ السَّرْحِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مِهْرَانَ، عَنْ أَبِي ظَبْيَانَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: مُرَّ عَلَى عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِمَعْنَى عُثْمَانَ، قَالَ: أَوَ مَا تَذْكُرُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ، عَنِ الْمَجْنُونِ الْمَغْلُوبِ عَلَى عَقْلِهِ حَتَّى يَفِيقَ، وَعَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، وَعَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَحْتَلِمَ»، قَالَ: صَدَقْتَ، قَالَ: فَخَلَّى عَنْهَا.

قلت: وعبارة: بمعنى عثمان، إنما هي من قول أبي داود، وعثمان هو ابن أبي شيبة الذي كان أبو داود قد افتتح هذا الباب بالرواية عنه، فقوله: بمعنى عثمان، أي بمعنى حديث عثمان.

وقد روي هذا الحديث من غير ما طريق، وأطال أهل العلم في الكلام عليه وعلى طرقه، والمقام لا يتسع لأكثر مما مر معنا مما يتعلق بهذا الحديث، فمن أراد مزيد إطلاع فلينظر تخريج الترمذي له في جامعه (٣٢/٤) وتعليقه على طرقه، ولينظر كذلك: تغليق التعليق (٤٥٨/٤)، ومظان الحديث الكثيرة، والله أعلم.

(١) كتاب الطلاق ـ بَابُ الطَّلاَقِ فِي الإِغْلاَقِ وَالكُرْهِ، وَالسَّكْرَانِ وَالمَجْنُونِ وَأَمْرِهِمَا، وَالغَلَطِ وَالنِّسْيَانِ فِي الطَّلاَقِ وَالشِّرْكِ وَغَيْرِهِ.

قال الحافظ في تغليق التعليق (٤٥٨/٤):

وَأما قَول عَليّ، فَقَالَ الْبَغَوِيُّ فِي الْجَعْدِيَّاتِ (٧٤٢): حَدَّثَنَا عَلِيٌّ ثَنَا شُعْبَةُ عَنِ الأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَابِسِ بْنِ رَبِيعَةَ أَنَّ عَلِيًّا قَالَ: كُلُّ طَلَاق جَائِز إِلَّا طَلَاق الْمَعْتُوه.

وأنبئت عَمَّن سمع كَرِيمَة بنت عبد الْوَهَّاب أَن عَليّ بن أَحْمد الحرستاني أخْبرهُم أَنا الْحسن بن أَحْمد بن أبي الْحَدِيد أَنا المسدد بن عَليّ أَنا أَبُو الْحسن الوَاقِفِي أَنا أَبُو عَمْرو السدُوسِي ثَنَا أَبُو حُذَيْفَة ثَنَا سُفْيَان عَن الْأَعْمَش مثله. =

١٧ ـ وَقَالَ الزُّهْرِيُّ: «لاَ بَأْسَ بِذَبِيحَةِ نَصَارَى العَرَبِ، وَإِنْ سَمِعْتَهُ يُسَمِّي لِغَيْرِ اللهِ فَلاَ تَأْكُلْ، وَإِنْ لَمْ تَسْمَعْهُ فَقَدْ أَحَلَّهُ اللهُ لَكَ وَعَلِمَ كُفْرَهُمْ، **ويذكر عن علي نحوه**[(١)].

---

= وقرأته على فَاطِمَة بنت عبد الله الحورانية عَن زَيْنَب بنت إِسْمَاعِيل الْأَنْصَارِيَّة سَمَاعا عَلَيْهَا أَن أَحْمَدَ بْنَ عَبْدِ الدَّائِمِ أَخْبَرَهُمْ أَنا يُوسُفُ بْنُ مَعَالِي أَنا عَليّ بن أَحْمد بن مَنْصُور أَنا أبي أَنا عبد الرَّحْمَن بْنُ أَبِي نَصْرٍ أَنا أَبُو الْقَاسِم بن أبي العتب أَنا أَحْمد بن شُعَيْب النَّسَائِيّ ثَنَا مُحَمَّد بن رَافع ثَنَا مُصعب بن الْمِقْدَام ثَنَا دَاوُد بن نصير الطَّائِي عَن الْأَعْمَش بِهِ.

رَوَاهُ سعيد بن مَنْصُور عَن جمَاعَة من شُيُوخه عَن الْأَعْمَش صرح فِي بَعْضهَا بِسَمَاع عَابس من عَليّ وَإِسْنَاده صَحِيح وَهُوَ مَوْقُوف على عَليّ.

وَقد أخرجه التِّرْمِذِيّ (٤/٣٢) من حَدِيث أبي هُرَيْرَة مَرْفُوعا وَقَالَ لَا نعرفه مَرْفُوعا إِلَّا من هَذَا الْوَجْه وَعَطَاء بن عجلَان يَعْنِي رَاوِيه ذَاهِب الحَدِيث. اهـ.

قلت: انظر للوقوف على بعض هذه الطرق: مصنف عبد الرزاق (٦/٤٠٩) ومصنف ابن أبي شيبة (٤/٢٥ ـ ٧٢)، وشرح مشكل الآثار (١٢/٧٥).

(١) قاله في كتاب الذبائح والصيد ـ باب ذبائح أهل الكتاب وشحومها من أهل الحرب وغيرهم.

قال الحافظ في تغليق التعليق (٤/٥١٥): وَأما قَول عَليّ، فَقَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنِي مَنْ سَمِعَ الْحَكَمَ بْنَ عُتَيْبَةَ أَخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي لَيْلَى عَنْ عَلِيٍّ وَمُجَاهِدٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قِيلَ لَهُمَا: إِنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ يَذْكُرُونَ عَلَى ذَبَائِحِهِمْ غَيْرَ اللهِ، فَقَالا: إِنَّ اللهَ حِينَ أَحَلَّ ذَبَائِحَهُمْ قَدْ عَلِمَ بِمَا يَقُولُونَ عَلَى ذَبَائِحِهِمْ.

وَرُوِيَ عَنْ عَلِيٍّ أَنَّهُ نَهَى عَنْ ذَبَائِحِ نَصَارَى الْعَرَبِ، قَالَ: وَلَهُ أَنْ يَقُولَ بِاسْمِ الْمَسِيحِ.

وَأَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ سِتِّ الْوُزَرَاءِ بِنْتِ عُمَرَ التَّنُوخِيِّ أَنَّ الْحُسَيْنَ بْنَ أَبِي بَكْرٍ أَخْبَرَهُمْ أَنا أَبُو زُرْعَةَ الْمَقْدِسِيُّ أَنا مَكِّيُّ بْنُ مَنْصُورٍ أَنا أَبُو سعيد بن أبي عَمْرو ثَنَا أَبُو الْعَبَّاس مُحَمَّد بْنُ يَعْقُوبَ أَنا الرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ أَنا الشَّافِعِيُّ أَنا الثَّقَفِيُّ عَنْ أَيُّوبَ عَنِ ابْنِ سِيرِينَ عَنْ عبيدة السَّلْمَانِيِّ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: لَا تَأْكُلُوا ذَبَائِحَ نَصَارَى بَنِي تَغْلِبَ، فَإِنَّهُمْ لَمْ يَتَمَسَّكُوا مِنْ دِينِهِمْ إِلا بِشُرْبِ الْخَمْرِ. =

١٨ ـ وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «مَا أَعْجَزَكَ مِنَ البَهَائِمِ مِمَّا فِي يَدَيْكَ فَهُوَ كَالصَّيْدِ، وَفِي بَعِيرٍ تَرَدَّى فِي بِئْرٍ: مِنْ حَيْثُ قَدَرْتَ عَلَيْهِ فَذَكِّهِ» ورأى ذلك **علي** وابن عمر وعائشة(١).

---

= رَوَاهُ عبد الرَّزَّاق فِي مُصَنفه عَن معمر عَن أَيُّوب بِهِ، وَعَن الثَّوْرِيِّ عَنْ يُونُسَ عَنِ ابْنِ سِيرِينَ نَحْوَهُ، وَعَنْ هِشَامِ بْنِ مُحَمَّد بِهِ. اهـ.

قلت: كذا قال الحافظ في التغليق، وكان قد قال في الفتح (٦٣٧/٩) عن قول البخاري: ويذكر عن علي نحوه: لَمْ أَقِف عَلَى مَنْ وَصَلَهُ، وَكَأَنَّهُ لَا يَصِحّ عَنْهُ، وَلِذَلِكَ ذَكَرَهُ بِصِيغَةِ التَّمْرِيض، بَلْ قَدْ جَاءَ عَنْ عَلِيّ مِنْ وَجْه آخَر صَحِيح الْمَنْع مِنْ ذَبَائِح بَعْض نَصَارَى الْعَرَب، أَخْرَجَهُ الشَّافِعِيّ وَعَبْد الرَّزَّاق بِأَسَانِيد صَحِيحَة «عَنْ مُحَمَّد بْن سِيرِينَ عَنْ عبيدة السَّلْمَانِيّ عَنْ عَلِيّ قَالَ: لَا تَأْكُلُوا ذَبَائِح نَصَارَى بَنِي تَغْلِب، فَإِنَّهُمْ لَمْ يَتَمَسَّكُوا مِنْ دِينهمْ إِلَّا بِشُرْبِ الْخَمْر»، وَلَا تَعَارُض بَيْن الرِّوَايَتَيْنِ عَنْ عَلِيّ، لِأَنَّ مَنْع الَّذِي مَنَعَهُ فِيهِ أَخَصّ مِنْ الَّذِي نُقِلَ فِيهِ عَنْهُ الْجَوَاز. اهـ.

قلت: أما رواية عبد الرزاق الأولى، والتي فيها حلُّ ذبائح أهل الكتاب عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فقد أخرجها في مصنفه (١١٨/٦)، وأما ما جاء في نهيه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن أكل ما ذكر عليه اسم المسيح، فقد قال ابن عبد البر في الاستذكار (٢٥٩/٥): وروى قيس بن الربيع عن عطاء بن السائب عن زاذان عن علي قال: إذا سمعت النصراني يقول: باسم المسيح فلا تأكل، وإذا لم يسم فكل، فقد أحل الله ذبائحهم.

وأما منعه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن ذبائح نصارى بني تغلب خاصة، فقد أخرجه عبد الرزاق (٧٢/٦) من طريقي يونس وهشام عن ابن سيرين عن عبيدة عن علي قال: لَا تَأْكُلُوا ذَبَائِحَ نَصَارَى الْعَرَبِ؛ فَإِنَّهُمْ لَا يَتَمَسَّكُونَ مِنَ النَّصْرَانِيَّةِ إِلَّا بِشُرْبِ الْخَمْرِ، ورواية عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن ابن سيرين عن عبيدة ونصها: أَنَّ عَلِيًّا، كَانَ يَكْرَهُ ذَبَائِحَ بَنِي تَغْلِبَ وَيَقُولُ: «لَا يَتَمَسَّكُونَ مِنَ النَّصْرَانِيَّةِ إِلَّا بِشُرْبِ الْخَمْرِ». انظر: مصنف عبد الرزاق (١٨٦/٧).

ورواها أيضاً الشافعي في مسنده (رقم ١٥٦٧) من هذه الطريق لكن باللفظ الأول: لا تأكلوا...

(١) علقه في كتاب الذبائح والصيد ـ باب مَا نَدَّ مِنَ البَهَائِمِ فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ الوَحْشِ. وقال الحافظ=

١٩ ـ وَقَالَ عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ: «ارْتَحَلَتِ الدُّنْيَا مُدْبِرَةً، وَارْتَحَلَتِ الآخِرَةُ مُقْبِلَةً، وَلِكُلٍّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا بَنُونَ، فَكُونُوا مِنْ أَبْنَاءِ الآخِرَةِ، وَلاَ تَكُونُوا مِنْ أَبْنَاءِ الدُّنْيَا، فَإِنَّ اليَوْمَ عَمَلٌ وَلاَ حِسَابَ، وَغَدًا حِسَابٌ وَلاَ عَمَلٌ[1].

---

= في تغليق التعليق (٥١٧/٤): وَأما أثر عَليّ فَقَالَ ابْنُ أبي شيبَة: ثَنَا حَفْص عَن جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ ثَوْرًا مَرَّ فِي بَعْضِ دُورِ الْمَدِينَةِ فَضَرَبَهُ رَجُلٌ بِالسَّيْفِ وَذَكَرَ اسْمَ اللهِ عَلَيْهِ، قَالَ: فَسُئِلَ عَنْهُ عَلِيٌّ: فَقَالَ ذَكَاةٌ، وَأَمَرَهُمْ بِأَكْلِهِ.

ثم ذكر الحافظ أثراً آخر أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه حيث قال: حَدثنَا وَكِيع عَن عبد الْعَزِيز بن سياه عَن أبي رَاشد السَّلمَانِي قَالَ: كنت أرعى منائح لأهلي بِظهْر الْكُوفَة، قَالَ فتردى مِنْهَا بعير فَخَشِيت أَن يسبقني بذكاته فَأخذت حَدِيدَة فَوَجَأْت بهَا فِي جنبه أَو فِي سنامه، ثمَّ قطعته أَعْضَاء وفرقته على سَائِر أَهلِي، ثمَّ أتيت أَهلِي فَأَبَوا أَن يَأْكُلُوا حَيْثُ أَخْبَرتهم خَبره، فَأتيت علياً فَقُمْت على بَاب قصره فَقلت: يَا أَمِير الْمُؤمنِينَ! يَا أَمِير الْمُؤمنِينَ! فَقَالَ: لبيكاه لبيكاه، فَأَخْبَرته خَبره فَقَالَ: كل وأطعمني عَجزه. اهـ كلام الحافظ من التغليق.

قلت: الأثر في المصنف من الطريق التي ذكرها الحافظ بلفظ: أن ثوراً حرب في بعض دور المدينة، فضربه رجل بالسيف وذكر اسم الله، فسئل عنه علي، فقال: ذكاة وحية، وأمرهم بأكله. انظر: المصنف (٤٢٠/١٠ ـ ط عوامة) وعلَّق على كلمة وحية بقوله: أي سريعة.

وقال الحافظ: وحية بفتح الواو وكسر الحاء المهملة بعدها تحتانية ثقيلة، أي سريعة، منسوبة إلى الوحاء وهو الإسراع والعجلة. انظر: فتح الباري (٤٦١/٩)

والأثر الثاني أخرجه أيضاً ابن أبي شيبة في المصنف (٤٣٧/١٠).

(١) كتاب الرقاق ـ باب في الأمل وطوله.

وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (١٠٠/٧) وابن المبارك في الزهد (٢٥٥) وأبو نعيم في الحلية (٦٧/١) ولفظه كما عند أبي نعيم: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ الطَّلْحِيُّ، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الْحَضْرَمِيُّ، ثَنَا عَوْنُ بْنُ سَلَّامٍ، ثَنَا أَبُو مَرْيَمَ، عَنْ زُبَيْدٍ، عَنْ مُهَاجِرِ ابْنِ عُمَيْرٍ، قَالَ: قَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ: «إِنَّ أَخْوَفَ مَا أَخَافُ اتِّبَاعُ الْهَوَى، وَطُولُ الْأَمَلِ. فَأَمَّا اتِّبَاعُ=

٢٠ ـ وقال علي: لِلزَّوْجِ النِّصْفُ، وَلِلْأَخِ مِنَ الأُمِّ السُّدُسُ، وَمَا بَقِيَ بَيْنَهُمَا نِصْفَانِ(١).

---

= الْهَوَى فَيَصُدُّ عَنِ الْحَقِّ، وَأَمَّا طُولُ الْأَمَلِ فَيُنْسِي الْآخِرَةَ. أَلَا وَإِنَّ الدُّنْيَا قَدْ تَرَحَّلَتْ مُدْبِرَةً، أَلَا وَإِنَّ الْآخِرَةَ قَدْ تَرَحَّلَتْ مُقْبِلَةً، وَلِكُلٍّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا بَنُونَ، فَكُونُوا مِنْ أَبْنَاءِ الْآخِرَةِ، وَلَا تَكُونُوا مِنْ أَبْنَاءِ الدُّنْيَا، فَإِنَّ الْيَوْمَ عَمَلٌ وَلَا حِسَابَ، وَغَدًا حِسَابٌ وَلَا عَمَلَ».

ثم قال أبو نعيم: رَوَاهُ الثَّوْرِيُّ وَجَمَاعَةٌ، عَنْ زُبَيْدٍ مِثْلَهُ، عَنْ عَلِيٍّ مُرْسَلًا، وَلَمْ يَذْكُرُوا مُهَاجِرَ بْنَ عُمَيْرٍ، قَالَ أَبُو نُعَيْمٍ: أَفَادَنِي هَذَا الْحَدِيثَ الدَّارَقُطْنِيُّ عَنْ شَيْخِي، لَمْ أَكْتُبْهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

وقد روي معناه مرفوعاً بإسناد ضعيف، كما عند ابن أبي الدنيا في قصر الأمل (رقم ٣).

اهـ ملخَّصاً من كلام الحافظ في الفتح (٢٣٦/١١) وانظر: تغليق التعليق (١٥٨/٥).

(١) كتاب الفرائض ـ بَابُ ابْنَيْ عَمٍّ: أَحَدُهُمَا أَخٌ لِلْأُمِّ، وَالآخَرُ زَوْجٌ.

قال الحافظ في تغليق التعليق (٢٢٢/٥): قَالَ سعيد بن مَنْصُور فِي السّنَن ثَنَا هُشَيْمٌ عَنْ أَوْسِ بْنِ ثَابِتٍ الأَنْصَارِيِّ عَنْ حَكِيمِ بْنِ غِفَالٍ قَالَ: أُتِيَ شُرَيْحٌ فِي امْرَأَةٍ تَرَكَتِ ابْنَيْ عَمِّهَا، أَحَدُهُمَا زَوْجُهَا وَالآخَرُ أَخُوهَا لأُمِّهَا، فَجَعَلَ لِلزَّوْجِ النِّصْفَ وَالْبَاقِي لِلأَخِ مِنَ الأُمِّ، فَأَتَوْا عَلِيًّا فَذَكَرُوا لَهُ ذَلِكَ، فَأَرْسَلَ إِلَى شُرَيْحٍ فَقَالَ: مَا قَضَيْتَ؟ أَبِكِتَابِ اللهِ أَوْ سُنَّةٍ من رَسُول الله؟ فَقَالَ شُرَيْحٌ: بِكِتَابِ اللهِ قَالَ: أَيْنَ؟ قَالَ: ﴿وَأُوْلُواْ ٱلْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَٰبِ ٱللَّهِ﴾، قَالَ: فَهَلْ قَال: لِلزَّوْجِ النِّصْفُ وَلِهَذَا مَا بَقِيَ ثُمَّ أَعْطَى الزَّوْجَ النِّصْفَ وَالأَخَ مِنَ الأُمِّ السُّدُسَ، ثُمَّ قَسَّمَ مَا بَقِيَ بَينهمَا. اهـ كلام الحافظ في التغليق، وزاد في الفتح (٢٧/١٢): وَأَخْرَجَ يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ وَالدَّارِمِيُّ مِنْ طَرِيقِ الْحَارِثِ قَالَ: أُتِيَ عَلِيٌّ فِي ابْنَيْ عَمٍّ، أَحَدُهُمَا أَخٌ لِأُمٍّ، فَقِيلَ لَهُ: إِنَّ عَبْدَ اللهِ كَانَ يُعْطِي الْأَخَ لِلْأُمِّ الْمَالَ كُلَّهُ، فَقَالَ: يرحمه الله إِنْ كَانَ لَفَقِيهًا، وَلَوْ كُنْتُ أَنَا لَأَعْطَيْتُ الْأَخَ مِنَ الْأُمِّ السُّدُسَ ثمَّ قسمت مَا بقى بَينهمَا.

قلت: الأثر الأول عند سعيد بن منصور (رقم ١٢٩) والثاني عند الدارمي (٤٤٧/٢)، وأما طريق يزيد بن هارون فقد أخرجها البيهقي في الكبرى (٢٤٠/٦).

٢١ ـ وقطع علي من الكف[١].

٢٢ ـ وَقَالَ مُطَرِّفٌ، عَنِ الشَّعْبِيِّ: فِي رَجُلَيْنِ شَهِدَا عَلَى رَجُلٍ أَنَّهُ سَرَقَ، فَقَطَعَهُ عَلِيٌّ، ثُمَّ جَاءَا بِآخَرَ وَقَالاَ: أَخْطَأْنَا، فَأَبْطَلَ شَهَادَتَهُمَا، وَأُخِذَا بِدِيَةِ الأَوَّلِ، وَقَالَ: «لَوْ عَلِمْتُ أَنَّكُمَا تَعَمَّدْتُمَا لَقَطَعْتُكُمَا»[٢].

---

(١) كتاب الحدود ـ بَابُ قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ وَفِي كَمْ يُقْطَعُ؟

قال الحافظ في تغليق التعليق (٥/٢٣٠): أما قول عَليّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ أَبُو بكر بن أبي شيبَة (٥/٥٢٢): ثَنَا وَكِيعٌ ثَنَا عَزَّةُ بْنُ مَعْبَدٍ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: رَأَيْتُ أَبَا خَيْرَةَ مَقْطُوعاً مِنَ الْمِفْصَلِ، فَقُلْتُ: مَنْ قَطَعَكَ؟ فَقَالَ: الرَّجُلُ الصَّالِحُ عَلِيٌّ، أَمَا إِنَّهُ لَمْ يَظْلِمْنِي.

وَقَالَ سعيد بن مَنْصُور فِي السّنَن: ثَنَا هُشَيْمٌ ثَنَا عُبَيْدَةُ قَالَ: كَانَ رَجُلٌ مِنَّا فِي بَنِي ضَبَّةَ يُقَالُ لَهُ: إِسْحَاقُ، فَرَأَيْتُهُ مَقْطُوعَ الْيَدِ مِنَ الْكَفِّ، فَقُلْتُ لَهُ: مَنْ قَطَعَكَ؟ قَالَ: قَطَعَنِي عَلِيٌّ.

ثَنَا هُشَيْمٌ ثَنَا مُغِيرَةُ عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ: كَانَ عَلِيٌّ يَقْطَعُ الرِّجْلَ مِنْ شطر الْقدَم، يَقُول: أدَع لَهُ مَا يَعْتَمِدُ عَلَيْهِ. اهـ كلام الحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ.

قلت: ولم أجد أثر علي في المطبوع من سنن سعيد بن منصور، وكذا لم أجد الأثر الثاني في الكتب المسندة، والله أعلم.

(٢) كتاب الحدود ـ بَابُ إِذَا أَصَابَ قَوْمٌ مِنْ رَجُلٍ، هَلْ يُعَاقِبُ أَوْ يَقْتَصُّ مِنْهُمْ كُلِّهِمْ.

قال الحافظ في الفتح (١٢/٢٢٧): وَصَلَهُ الشَّافِعِيُّ في الأم (٧/١٩١) عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ عَنْ مُطَرِّفِ بْنِ طَرِيفٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ: أَنَّ رَجُلَيْنِ أَتَيَا عَلِيًّا فَشَهِدَا عَلَى رَجُلٍ أَنَّهُ سَرَقَ فَقَطَعَ يَدَهُ، ثُمَّ أَتَيَاهُ بِآخَرَ فَقَالَا: هَذَا الَّذِي سَرَقَ وَأَخْطَأْنَا عَلَى الْأَوَّلِ، فَلَمْ يُجِزْ شَهَادَتَهُمَا عَلَى الْآخَرِ وَأَغْرَمَهُمَا دِيَةَ الْأَوَّلِ، وَقَالَ: لَوْ أعلم أنكما تعمدتما لقطعتكما، وَلم أَقِفْ عَلَى الشَّاهِدَيْنِ وَلَا عَلَى اسْمِ الْمَشْهُودِ عَلَيْهِمَا. اهـ كلام الحافظ.

قلت: وهو موصول أيضاً عند عبد الرزاق في المصنف (١٠/٨٨) حيث قال: أخبرنا الثوري عن مطر عن الشعبي: أَنَّ رَجُلَيْنِ شَهِدا على رَجُلٍ بِسَرِقَةٍ فَقَطَعَهُ، ثُمَّ جَاءَهُ أَحَدُ الرَّجُلَيْنِ بِرَجُلٍ فقال: هذا الذي سَرَقَ، فقال عَلِيٌّ: لَوْ كُنْتُمَا تَعَمَّدْتُمَاهُ لَقَطَعْتُكُمَا فَأَبْطَلَ شَهَادَتَهُمَا عَنِ الآخَرِ وأَغْرَمَهُمَا دِيَةَ الأَوَّلِ.

٢٣ ـ وَأَقَادَ أَبُو بَكْرٍ، وَابْنُ الزُّبَيْرِ، **وَعَلِيٌّ**، وَسُوَيْدُ بْنُ مُقَرِّنٍ، مِنْ لَطْمَةٍ(١).

٢٤ ـ وَأَقَادَ عَلِيٌّ، مِنْ ثَلاَثَةِ أَسْوَاطٍ(٢).

٢٥ ـ وَقَالَ عُمَرُ: أَخْرِجَاهُ مِنَ المَسْجِدِ، وَيُذْكَرُ عَنْ عَلِيٍّ نَحْوُهُ(٣).

٢٦ ـ وَقَالَ عُمَرُ وَعِنْدَهُ عَلِيٌّ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ، وَعُثْمَانُ: «مَاذَا تَقُولُ

---

(١) كتاب الديات ـ بَابُ إِذَا أَصَابَ قَوْمٌ مِنْ رَجُلٍ، هَلْ يُعَاقِبُ أَوْ يَقْتَصُّ مِنْهُمْ كُلِّهِمْ.
قال الحافظ في تغليق التعليق (٥/٢٥٣): وَأما أثر عَليّ فَقَالَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٥/٤٦٤): ثَنَا أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَسْعُودِيُّ عَبْدُ اللهِ ابْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي عُتْبَةَ عَنْ نَاجِيَةَ أَبِي الْحَسَنِ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ عَلِيًّا قَال فِي رَجُلٍ لَطَمَ رَجُلاً، فَقَالَ لِلْمَلْطُومِ: اقْتَصّ.

(٢) كتاب الحدود ـ باب إذا أصاب قوم من رجل، هل يعاقب أو يقتص منهم كلهم.
قال الحافظ في تغليق التعليق (٥/٢٥٣): وَأما أثر عَليّ الثَّانِي فَقَالَ أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شيبَة (٥/٤٦٥) ثَنَا أَبُو خَالِدٍ عَنْ أَشْعَثَ عَنْ فُضَيْلِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَعْقِلٍ قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ عَلِيٍّ فَجَاءَهُ رَجُلٌ فَسَارَّهُ، فَقَالَ عَلِيٌّ: يَا قَنْبَرُ أَخْرِجْ هَذَا، فَاجْلِدْ هَذَا (في المطبوع: فاجلده) ثُمَّ جَاءَ الْمَجْلُودُ فَقَالَ: إِنَّهُ زَادَ عَلَيَّ ثَلاثَةَ أَسْوَاطٍ فَقَالَ لَهُ عَلِيٌّ: مَا تَقُول؟ فَقَالَ: صَدَقَ يَا أَمِيرَ المؤمنين فَقَال: خُذِ السَّوْطَ وَاجْلِدْهُ ثلاثَةَ أَسْوَاطٍ ثُمَّ قَالَ: يَا قَنْبَرُ إِذَا جَلَدْتَ فَلا تَتَعَدَّ الْحُدُودَ.
وَرَوَاهُ سعيد بن مَنْصُور عَن هشيم عَن أَشْعَث بن سوار نَحوه. اهـ كلام الحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ، ولم أجده في المطبوع من سنن سعيد.

(٣) كتاب الأحكام ـ بَابُ مَنْ حَكَمَ فِي المَسْجِدِ، حَتَّى إِذَا أَتَى عَلَى حَدٍّ أَمَرَ أَنْ يُخْرَجَ مِنَ المَسْجِدِ فَيُقَامَ.
قال الحافظ في تغليق التعليق (٥/٢٩٧): وَأما أثر عَليّ فَقَالَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٥/٥٢٦): ثَنَا أَبُو خَالِدٍ عَنْ أَشْعَثَ عَنْ فُضَيْلٍ عَنِ ابْنِ مَعْقِلٍ أَنَّ رَجُلا جَاءَ إِلَى عَلِيٍّ فَسَارَّهُ فَقَالَ: يَا قَنْبَرُ أَخْرِجْهُ مِنَ الْمَسْجِدِ فأقم عَلَيْهِ الْحَد.

هَذِهِ؟»، قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ حَاطِبٍ: فَقُلْتُ: تُخْبِرُكَ بِصَاحِبِهَا الَّذِي صَنَعَ بِهَا[1].

## ٢٧ ـ بَابُ إِثْمِ مَنْ آوَى مُحْدِثًا، رَوَاهُ عَلِيٌّ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ[2].

---

(١) كتاب الأحكام ـ بَابُ تَرْجَمَةِ الحُكَّامِ، وَهَلْ يَجُوزُ تَرْجُمَانٌ وَاحِدٌ. قال الحافظ في الفتح (١٨٧/١٣): وَصَلَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ وَسَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ مِنْ طُرُقٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَاطِبٍ عَنِ أَبِيهِ نَحْوَهُ. اهـ.

قلت: الخبر عند عبد الرزاق (٤٠٣/٧) عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ يَحْيَى بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَاطِبٍ، حَدَّثَهُ قَالَ: تُوُفِّيَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ حَاطِبٍ، وَأَعْتَقَ مَنْ صَلَّى مِنْ رَقِيقِهِ وَصَامَ، وَكَانَتْ لَهُ نُوبِيَّةٌ قَدْ صَلَّتْ وَصَامَتْ وَهِيَ أَعْجَمِيَّةٌ لَمْ تَفْقَهْ، فَلَمْ يُرِعْ إِلَّا حَبَلُهَا، وَكَانَتْ ثَيِّبًا، فَذَهَبَ إِلَى عُمَرَ فَزِعًا فَحَدَّثَهُ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: «لَأَنْتَ الرَّجُلُ لَا يَأْتِي بِخَيْرٍ، فَأَفْزَعَهُ ذَلِكَ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهَا فَسَأَلَهَا فَقَالَ: «حَبِلْتِ؟» قَالَتْ: نَعَمْ مِنْ مَرْغُوشٍ بِدِرْهَمَيْنِ، وَإِذَا هِيَ تَسْتَهِلُّ بِذَلِكَ لَا تَكْتُمُهُ، فَصَادَفَ عِنْدَهُ عَلِيًّا وَعُثْمَانَ وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ فَقَالَ: أَشِيرُوا عَلَيَّ، وَكَانَ عُثْمَانُ جَالِسًا فَاضْطَجَعَ، فَقَالَ عَلِيٌّ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ: «قَدْ وَقَعَ عَلَيْهَا الْحَدُّ»، فَقَالَ: أَشِرْ عَلَيَّ، يَا عُثْمَانُ. فَقَالَ: قَدْ أَشَارَ عَلَيْكَ أَخَوَاكَ. قَالَ: أَشِرْ عَلَيَّ أَنْتَ. قَالَ عُثْمَانُ: «أُرَاهَا تَسْتَهِلُّ بِهِ كَأَنَّهَا لَا تَعْلَمُهُ، وَلَيْسَ الْحَدُّ إِلَّا عَلَى مَنْ عَلِمَهُ»، فَأَمَرَ بِهَا فَجُلِدَتْ مِائَةً، ثُمَّ غَرَّبَهَا، ثُمَّ قَالَ: صَدَقْتَ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا الْحَدُّ إِلَّا عَلَى مَنْ عَلِمَ».

(٢) كتاب أخبار الآحاد ـ باب إثم مَنْ آوَى مُحْدِثًا.

ووصله البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ في كتاب الحج ـ باب حرم المدينة ـ برقم (١٨٧٠) ولفظه: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: مَا عِنْدَنَا شَيْءٌ إِلَّا كِتَابُ اللهِ، وَهَذِهِ الصَّحِيفَةُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «المَدِينَةُ حَرَمٌ، مَا بَيْنَ عَائِرٍ إِلَى كَذَا، مَنْ أَحْدَثَ فِيهَا حَدَثًا، أَوْ آوَى مُحْدِثًا، فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللهِ وَالمَلاَئِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لاَ يُقْبَلُ مِنْهُ صَرْفٌ وَلاَ عَدْلٌ، وَقَالَ: ذِمَّةُ المُسْلِمِينَ وَاحِدَةٌ، فَمَنْ أَخْفَرَ مُسْلِمًا فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللهِ وَالمَلاَئِكَةِ وَالنَّاسِ=

٢٨ ـ وشاور علياً وأسامة فيما رمى به أهل الإفك...[١].



= أَجْمَعِينَ، لاَ يُقْبَلُ مِنْهُ صَرْفٌ، وَلاَ عَدْلٌ، وَمَنْ تَوَلَّى قَوْمًا بِغَيْرِ إِذْنِ مَوَالِيهِ، فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللهِ وَالمَلاَئِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لاَ يُقْبَلُ مِنْهُ صَرْفٌ، وَلاَ عَدْلٌ».

وقد مر معنا تمام تخريجه من صحيح البخاري في مسند علي.

(١) كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة ـ باب قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾ [الشورى: ٣٨]، ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي ٱلْأَمْرِ﴾ [آل عمران: ١٥٩] «وَأَنَّ المُشَاوَرَةَ قَبْلَ العَزْمِ وَالتَّبَيُّنِ، لِقَوْلِهِ»: ﴿فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٩] «فَإِذَا عَزَمَ الرَّسُولُ ﷺ لَمْ يَكُنْ لِبَشَرٍ التَّقَدُّمُ عَلَى اللهِ وَرَسُولِهِ».

وهو جزء من حديث الإفك السابق معنا في الفصل الذي عقد لبيان ذكر علي رضي الله عنه في صحيح البخاري.

# علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في كتب البخاري الأخرى[1]

**١ ـ يا عَلِيُّ إِنَّ لَكَ مِنْ عِيسَى مَثَلاً، أَبْغَضَتْهُ اليَهُودُ حَتَّى بَهَتُوا أُمَّهُ، وَأَحَبَّتْهُ النَّصَارَى حَتَّى أَنْزَلُوهُ بِالمَنْزِلِ الذِي لَيْسَ بِهِ[2].**

---

(١) اعتمدت في هذا الجزء من المبحث على كتاب «الجمع والتوضيح لمرويات الإمام البخاري وأحكامه في غير الجامع الصحيح» للشيخ الفاضل طارق عوض الله، حيث خَصَّصَ جُزْءاً من كتابه لذكر الأحاديث التي جاءت في مناقب عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، مع ذكره لبعض مصادر تخريج هذه الأحاديث، فجزاه الله خيراً على حسن صنيعه، وكان دوري في هذا الجزء بعد أن قمت بذكر الأحاديث على ترتيبها عنده، هو الزيادة في عزوها إلى مصادر تخريجها والتعليق عليها، وتتبع كلام أهل العلم فيها.

(٢) أخرجه البخاري في التاريخ الكبير (٢٨١/٣) في ترجمة ربيعة بن ناجذ الأسدي، قال مالك بن إسماعيل: حدثنا الحكم بن عبد الملك عن الحارث بن حصيرة عن أبي صادق عن ربيعة بن ناجذ عن علي: دعاني النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فقال: يا علي. اهـ.

قلت: كذا اقتصر البخاري على هذا اللفظ في إيراده لهذا الحديث، وقد أخرجه من هذه الطريق الحاكم في مستدركه (١٣٢/٣) فقال رَحِمَهُ اللَّهُ: حَدَّثَنِي أَبُو قُتَيْبَةَ سَالِمُ بْنُ الْفَضْلِ الْآدَمِيُّ، بِمَكَّةَ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ، ثنا عَمِّي أَبُو بَكْرٍ، ثنا عَلِيُّ بْنُ ثَابِتٍ الدَّهَّانُ، ثنا الْحَكَمُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ حَصِيرَةَ، عَنْ أَبِي صَادِقٍ، عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ نَاجِدٍ، عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: دَعَانِي رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: «يَا عَلِيُّ إِنَّ فِيكَ مِنْ عِيسَى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مَثَلًا، أَبْغَضَتْهُ الْيَهُودُ حَتَّى بَهَتُوا أُمَّهُ وَأَحَبَّتْهُ النَّصَارَى حَتَّى أَنْزَلُوهُ بِالْمَنْزِلَةِ الَّتِي لَيْسَ بِهَا»، قَالَ: وَقَالَ عَلِيٌّ: «أَلَا وإنه يَهْلِكُ فِيَّ مُحِبٌّ مُطْرِي يُقَرِّظُنِي بِمَا لَيْسَ فِيَّ وَمُبْغِضٌ مُفْتَرٍ يَحْمِلُهُ شَنَآنِي عَلَى أَنْ يَبْهَتَنِي، أَلَا وَإِنِّي لَسْتُ بِنَبِيٍّ، وَلَا يُوحَى إِلَيَّ، وَلَكِنِّي أَعْمَلُ بِكِتَابِ اللهِ، وَسُنَّةِ نَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا اسْتَطَعْتُ، فَمَا أَمَرْتُكُمْ بِهِ مِنْ طَاعَةِ اللهِ تَعَالَى، فَحَقٌّ عَلَيْكُمْ طَاعَتِي فِيمَا أَحْبَبْتُمْ أَوْ كَرِهْتُمْ، وَمَا أَمَرْتُكُمْ بِمَعْصِيَةٍ أَنَا وَغَيْرِي فَلَا طَاعَةَ لِأَحَدٍ فِي مَعْصِيَةِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ إِنَّمَا الطَّاعَةُ فِي الْمَعْرُوفِ». =

. . . . . .

= ثم قال الحاكم: صَحِيحُ الْإِسْنَادِ وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ.

فتعقبه الذهبي بقوله: الحكم بن عبد الملك وهاه ابن معين.

قلت: الحكم بن عبد الملك قال فيه ابن معين: ضعيف ليس بثقة وليس بشيء (كذا نقله ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (١٢٣/٣) عن الدوري، والذي وجدته عند الدوري في روايته (٢٧٨/٢) قول ابن معين عنه: ليس بشيء، وقال فيه أبوداود كما في سؤالات الآجري: منكر الحديث، لكنه قد توبع من محمد بن كثير الملائي، وقد أخرجه من طريقه البزار في مسنده (١١/٣) فقال: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ يُونُسَ الزَّيَّاتُ، قَالَ: نا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ الْمُلَائِيُّ، قَالَ: نا الْحَارِثُ بْنُ حَصِيرَةَ، عَنْ أَبِي صَادِقٍ، عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ نَاجِدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: دَعَانِي النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: «يَا عَلِيُّ إِنَّ فِيكَ مِنْ عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ، مَثَلًا أَبْغَضَتْهُ يَهُودُ، حَتَّى بَهَتُوا أُمَّهُ وَأَحَبَّتْهُ النَّصَارَى، حَتَّى أَنْزَلُوهُ بِالْمَنْزِلَةِ الَّتِي لَيْسَ بِهَا».

ثم قال البزار: وَهَذَا الْحَدِيثُ لَا نَعْلَمُهُ يُرْوَى عَنْ عَلِيٍّ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، إِلَّا بِهَذَا الْإِسْنَادِ. اهـ.

قلت: وما دام الحكم قد توبع من الملائي فلا بد أن تكون العلة من غيره، والظاهر أن خلل الحديث من شيخ الحكم وهو الحارث بن حصيرة، حيث كان يقول بالرجعة، وقال عنه ابن معين في رواية الدارمي عنه (رقم ٢٥٣): خشبي ثقة، وقال أبو حاتم (٣٧/٣): لولا أن الثوري روى عن الحارث بن حصيرة لتُرِك حديثه. وقال ابن عدي (٤٥٤/٢): هو أحد من يعد من المحترقين بالكوفة في التشيع وعلى ضعفه يكتب حديثه، وقال العقيلي (٢١٦/١): له غير حديث منكر في الفضائل مما شجر بينهم وكان ممن يغلو في هذا الأمر، وقال الدارقطني في سؤالات البرقاني له (رقم ١٠٤): شيخ للشيعة يغلو في التشيع.

وإلى هذا الاحتمال مال الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ، فقد ذكر هذا الحديث في السلسلة الضعيفة (٢٧١/١٢) مضعِّفاً له، قائلاً في الحارث: لعلَّه هو آفة الحديث، وذَكَرَ ما ذُكِر عنه من احتراقه بالتشيع، والله أعلم.

## ٢ ـ عن معاذة العدوية: سَمِعْتُ عَلِيًّا أَخَا الصِّدِّيق الأكبر[١].

(١) قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ في التاريخ الكبير (٢٣/٤) سليمان بن عبد الله، عن معاذة العدوية، سمعت علياً أخا الصديق الأكبر. قَالَه بشر بْن يوسف عَنْ نوح بْن قيس سَمِعَ سُلَيْمَان، وَقَالَ لنا مُوسَى: نا نوح نا سُلَيْمَان أَبُو فاطمة عَنْ مَعَاذة ـ بمثله، قَالَ أَبُو عَبْد اللَّه ـ أي البخاري ـ: لا يتابع عليه، ولا يعرف سماع سُلَيْمَان من مَعَاذة. اهـ.
وأخرجه العقيلي (٥٠٨/٢) من طريق البخاري، ثم قال بعد أن ساق كلام البخاري السابق: وهذا الحديث حدثناه علي بن عبد العزيز قال: حدثنا محمد بن عبد الله الرقاشي قال: حدثنا نوح بن قيس عن أبي فاطمة سليمان بن عبد الله عن معاذة العدوية قالت: سمعت علياً يقول وهو يخطب على منبر البصرة: أنا الصِّدِّيقُ الأكْبَرُ، آمَنْتُ قَبْلَ أَنْ يُؤْمِنَ أَبُو بَكْرٍ، وأَسْلَمْتُ قَبْلَ أَنْ يُسْلِمَ.
وكذا أخرجه ابن عدي (٢٧٤/٣) من طريق البخاري ومن غيرها عن سليمان بن عبد الله، ثم قال: وسليمان يعرف بهذا الحديث، ولا أعرف له غيره، ولم يتابع على هذه الرواية، كما قاله البخاري.
وأخرجه ابن الجوزي في العلل المتناهية (٩٤٤/٢) من طريق العقيلي السابقة، وقال: وهذا لا يصح، ثم نقل كلام البخاري السابق في أن سليمان لم يسمع من معاذة، ولا يتابع عليه.
وأخرجه من طريق سليمان بن عبد الله أيضاً: ابن أبي عاصم في الأوائل (٤٦) والآحاد والمثاني (١٢٦/١)، والدولابي في الكنى (١١٦٨).
وروي من غير طريق معاذة، كما رواه النسائي في الكبرى (٤٠٩/٧) وابن ماجه (٤٤/١) وابن أبي شيبة (٣٦٨/٦) والحاكم (١٢٠/٣) من طريق أبي إسحاق عن المنهال بن عمرو عن عباد بن عبد الله الأسدي عن علي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، بلفظ قريب.
وآفته عباد هذا، فقد ضرب الإمام أحمد على حديثه هذا وقال: منكر. كما ذكره عنه ابن الجوزي، وقال الذهبي بعد رواية الحاكم للحديث: حديث باطل، فتدبره.
**تنبيه**: أما كلمة (أخا) التي جاءت في متن الحديث، فهي مُشْكِلَة، ولعلها مصحفة من (أنا) كما أشار إلى ذلك العلامة المعلمي حيث قال مُعَلِّقاً عليها: كذا، وفي التهذيب «عن عليٍّ قال عَلَى مِنْبَرِ الكوفة: أنا الصديق الاكبر». اهـ.
قلت: وهذا هو الصواب والله أعلم.

## ٣ ـ أَوَّلُ مَنْ أَسْلَمَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ[(١)].

(١) قال البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ في التاريخ الكبير (١٥٨/٦): عمر بن سعد النصري عن عمر بن عبد الله الثقفي عن أبيه عن جده. سمع منه إسماعيل بن موسى. لم يصح حديثه.
قال الشيخ طارق عوض الله في كتابه الجمع والتوضيح لمرويات الإمام البخاري وأحكامه في غير الجامع الصحيح (٥٥/٤ت) بعد عزوه ما مضى إلى التاريخ الكبير: وهذا الحديث ما روي بهذا الإسناد بلفظ: أول من أسلم علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. ثم عزا إلى العقيلي والكامل والميزان.
قلت: قال العقيلي رَحِمَهُ اللَّهُ (١٦٢/٣) في ترجمة عُمَرُ بْنُ سَعْدٍ الْبَصْرِيُّ: حَدَّثَنِي آدَمُ بْنُ مُوسَى قَالَ: سَمِعْتُ الْبُخَارِيَّ قَالَ: عُمَرُ بْنُ سَعْدٍ الْبَصْرِيُّ لَمْ يَصِحَّ حَدِيثُهُ. ثم قال العقيلي: وَهَذَا الْحَدِيثُ حَدَّثَنَاهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُوسَى قَالَ: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ سَعْدٍ الْبَصْرِيُّ، عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ يَعْلَى بْنِ مُرَّةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، يَعْلَى بْنِ مُرَّةَ الثَّقَفِيِّ قَالَ: «أَوَّلُ مَنْ أَسْلَمَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ»، وَلَا يُتَابِعُهُ إِلَّا مَنْ هُوَ دُونَهُ أَوْ مِثْلُهُ.
ونقل ابن عدي قول البخاري السابق فيه، ولم يذكر حديثه، انظر الكامل (٥٣/٥)، وكذا فعل الذهبي في الميزان (١٩٩/٣).
وقد روي الحديث من طرق أخرى موقوفاً على ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فقد أخرج عبد الرزاق (٢٢٧/١١) عن معمر عن عثمان الجزري عن مقسم عن ابن عباس: أول من أسلم عَلِيٌّ. ومن طريقه الطبراني في الكبير (٢٢٨/٩) و(٤٠٦/١١).
وأخرجه الترمذي (٩١/٦) عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا من طريق أخرى فقال: محمد بن حميد حدثنا إبراهيم بن المختار عن شعبة عن أبي بلج عن عمرو بن ميمون عن ابن عباس قال: أول من صلى عَلِيٌّ.
ثم قال الترمذي: غريب من هذا الوجه، لا نعرفه من حديث شعبة عن أبي بلج إلا من حديث محمد بن حميد، وأبو بلج اسمه يحيى بن سليم.
وروي أيضاً عن زيد بن أرقم، أخرجه النسائي في الكبرى (٤٣/٥) والترمذي (٩٢/٦) وابن أبي عاصم في الأوائل (رقم ٥٣) والآحاد والمثاني (١٢٥/١) أخبرنا إسماعيل=

## ٤ ـ مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ[١].

= بن مسعود عن خالد قال: أنا شعبة عن عمرو بن مرة قال: سمعت أبا حمزة مولى الأنصار قال: سمعت زيد بن أرقم: أول من صلى مع رسول الله ﷺ، وقال في موطن آخر: أول من أسلم عَلِيٌّ. اللفظ للنسائي.

ولم يذكر الترمذي إلا: أول من أسلم عَلِيٌّ، وزاد: قال عمرو بن مرة: فذكرت ذلك لإبراهيم النخعي فقال: أول من أسلم أبو بكر الصديق.

ثم قال الترمذي: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وروي أيضاً عن سلمان، أخرجه ابن الجوزي في العلل المتناهية (٢/٩٤٥) فقال: وقد روى سلمة بن حفص عن زافر عن سفيان الثوري عن سلمة بن كهيل عن أبي صادق عن عليم عن سلمان قال: أول من أسلم عَلِيٌّ بين أبي طالب. قال ابن الجوزي: وهذا باطل، قال ابن حبان: سلمة بن حفص كان يضع الحديث. اهـ.

وروي أيضاً عن الحسن من قوله، أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٥/٣٢١) فقال: قال معمر: وأخبرنا قتادة عن الحسن وغيره فقال: كان أول من آمن به عَلِيٌّ بن أبي طالب رضي الله عنه وهو ابن خمس عشرة أو ست عشرة.

ومن طريق عبد الرزاق: الطبراني في الكبير (١/٩٥) والبيهقي في الكبرى (٦/٢٠٦).

وجاء عند ابن أبي خيثمة في تاريخه (٣/١٦٥) حَدَّثَنا عَبْد السلام بن صالح، حدثنا عَبْد الْعَزِيْز بن مُحَمَّد الدَّرَاوَرْدِيّ، قال: حدثني عمر مولى غُفْرَة، قال: سئل مُحَمَّد بن كَعْب عن أول من أَسْلَم: علي بن أبي طالب أو أبو بكر؟ قال: سبحان الله! عليٌّ أولهما إسلامًا، وإنما اشتبه على الناس؛ لأن عليًّا أول ما أَسْلَم كان يخفي إسلامه من أبي طالب، وأَسْلَم أبو بكر فأظهر إسلامه، فكان أبو بكر أول من أظهر إسلامًا، وكان عليٌّ أولهم إسلامًا، فاشتبه على الناس.

(١) أخرجه البخاري في التاريخ الكبير (١/٣٧٥) في ترجمة إسماعيل بن نشيط العامري قال: قال لي عبيد: حدثنا يونس سمع إسماعيل عن جميل بن عامر أن سالماً حدثه: سمع من سمع النبي ﷺ يوم غدير خم: من كنت مولاه فعلي مولاه. ثم قال البخاري: في إسناده نظر.

قلت: والمبهم هنا في رواية البخاري هو ابن عمر رضي الله عنهما، كما جاء عند البزار=

**٥ ـ أَلَسْتُ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ، أُذْنُ يا عَلِيُّ، فَرَفَعَ يَدَهُ وَرَفَعَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدَهُ حَتَّى نَظَرْتُ إِلَى بَيَاضِ إِبْطَيْهِ فَقَالَ: مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ**(١).

---

= (٢٨٦/١٢) حيث قال: حدثنا محمد بن عثمان بن كرامة: نا عبيد الله بن موسى عن إسماعيل بن نشيط عن جميل بن عمارة عن سالم قال: سمعت أبي يقول: سمعت رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول وهو آخذ بيد علي: من كنت مولاه فهذا مولاه، اللهم وال من والاه وعاد من عاداه.

ثم قال البزار: وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن ابن عمر إلا من هذا الوجه، وجميل بن عمارة لا نعلم روى عنه إلا إسماعيل بن نشيط ولا نعلم حدث عن سالم إلا هذا الحديث.

قلت: وإسماعيل بن نشيط هو آفة هذا الحديث، قال البخاري في ترجمته كما مر معنا: في إسناده نظر، وقال أبو حاتم: ليس بالقوي شيخ مجهول، وقال أبو زرعة: هو صدوق. انظر: الجرح والتعديل (٢٠١/٢).

وقول البخاري في إسناده نظر، شرحه ابن عدي رَحِمَهُ اللَّهُ في الكامل (١٠٨/٢) في ترجمة أوس بن عبد الله الربعي حيث قال البخاري فيه: في إسناده نظر، فقال ابن عدي موضحاً مراده بهذا: ويقول البُخارِيّ فِي إسناده نظر أَنَّهُ لم يسمع من مثل ابن مسعود وعائشة وغيرهما، إلا (كذا! ولعلها (لا) ليستقيم المعنى) أَنَّهُ ضعيف عنده.

وقد نقل توجيهَ ابنِ عدي: العلامةُ مغلطاي وارتضاه قائلاً: وقد كشف القناعَ في هذا أبو أحمد بن عدي بقوله.. فذكره. انظر: إكمال تهذيب الكمال (٣٩٢/٢)، ونقله أيضاً عن ابن عدي الحافظ ابن حجر في مقدمة فتح الباري (٣٨٩/١)، لكن يشكل على هذا التوجيه السابق، أن إسماعيل بن نشيط قد صَرَّح بالسماع من عبيد.

فلعل البخاريَّ أراد هذا الحديث بعينه من هذا الطريق، وإلى نحو هذا ذهب محقق إكمال تهذيب الكمال في تعليقه على كلام مغلطاي السابق، والله أعلم.

(١) أخرجه البخاري في التاريخ الكبير (١٩٣/٤) في ترجمة سهم بن حصين الأسدي، فقال: حدثني يوسف بن راشد نا علي بن قادم الخزاعي أنا إسرائيل عن عبد الله بن شريك=

## ٦ ـ مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ[١].

= عن سهم بن حصين الأسدي: قدمت مكة أنا وعبد الله بن علقمة قال ابن شريك: وكان ابن علقمة سباباً لعلي، فقلت: هل لك في هذا ـ يعني أبا سعيد الخدري ـ؟ فقلت: هل سمعت لعلي منقبة؟ قال: نعم، فإذا حدثتك فسل المهاجرين والأنصار وقريشاً: قام النبي ﷺ يوم غدير خم فأبلغ، فقال: فذكره.

وفي آخره: سمعته أذناي، قال ابن شريك: فقدم عبد الله بن علقمة وسهم، فلما صلينا الفجر قام ابن علقمة قال: أتوب إلى الله من سب علي.

قال البخاري: وسهم مجهول، ولا يُدْرى.

قلت: وسهم هذا ترجمه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٢٩١/٤) مختصراً ما جاء عند البخاري، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وكذا اختصر ما جاء عند البخاري: ابنُ حبان في ثقاته فقال (٣٤٤/٤): سهم بن حصين الأسدي الكوفي، يروى عن أبى سعيد الخدري، روى عنه عبد الله بن شريك. وترجم له الذهبي في الميزان (٢٤٢/٢) وذكر قول البخاري فيه: لا يدرى، وزاد عنده وفي اللسان (١٢٤/٣): من هو. وقد نبَّه على هذه الزيادة أيضاً: الشيخ طارق عوض الله (٥٦/٤).

وقد أخرج الحديثَ أيضاً من هذه الطريق: ابنُ عقدة في جزئه الذي جمع فيه طرق هذا الحديث، كما نقله عنه الذهبي في رسالته: طرق حديث من كنت مولاه، رقم ٨٨، وقال الذهبي بعد أن ذكره: سهم مذكور في الثقات لابن حبّان.

(١) أخرجه البخاري في التاريخ الكبير (٢٤٠/٦) في ترجمة عثمان بْن عاصم أَبُو حصين الأسدي الكوفى، عن إِسْحَاق بْن إِبْرَاهِيم أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْن آدَم حَدَّثَنَا أَبُو بكر سَمِعْتُ أَبَا حصين: ما سمعنا هذا الْحَدِيث حتى جاء هذا من خراسان فنعق بِهِ ـ يَعْنِي أَبَا إِسْحَاق ـ يعني من كنت مولاه فعلي مولاه ـ فاتبعه على ذلك ناس.

وقد ذكر الذهبي الحديث في السير (٤١٥/٥) من هذه الطريق، ثم قال: الحديث ثابت بلا ريب، ولكن أبو حصين عثماني وهذا نادر في رجل كوفي.

وقد نصَّ على كون أبي حصين عثمانياً: العجلي في ثقاته (١٢٩/٢) وابن عساكر في تاريخه (٤١٤/٣٨). وأبو إسحاق المذكور هنا هو السبيعي.

**٧ ـ اللَّهُمَّ مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ، اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ، وَانْصُرْ مَنْ نَصَرَهُ وَاخْذُلْ مَنْ خَذَلَهُ**(١).

**٨ ـ لَأُعْطِيَنَّ الرَّايَةَ غَداً رَجُلاً يُحِبُّ اللهَ وَرَسُولَهُ. أَوْ يُحِبُّهُ اللهُ وَرَسُولُهُ، فَتَطَاوَلْنَا، فَقَالَ: ادْعُو عَلِيًّا**(٢).

---

(١) قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ في التاريخ الكبير (٣٢٦/٦): عَمْرو بْن ذي مر الهمداني، يُعَدُّ في الكوفيين، سمع عليا رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، روى عَنْهُ أَبُو إِسْحَاق الْهَمَدَانِيّ وحده، لا يعرف.
والحديث الذي أشار إليه هو المثبت في أعلى الصفحة، وقد بيَّن ذلك الشيخ طارق عوض الله في كتابه المذكور سابقاً (٥٧/٤)، والحديث بهذا الإسناد أخرجه النسائي في الكبرى (٨٤٨٤) والبزار (٧٨٦) والعقيلي (٣٠٣/٤) وابن المقرئ في معجمه (رقم ١٤) من طرق عن أبي إسحاق السبيعي عن عمرو بن ذي مر عن علي أن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: من كنت مولاه فعلي مولاه اللهم وال من والاه وعاد من عاداه.
قال العقيلي: وقد روي هذا بإسناد أصلح من هذا الإسناد.
وزاد البزَّار بالإسناد السابق رواية أبي إسحاق عن كل من عمرو ذي مر وسعيد بن وهب وزيد بن يثيع قالوا: سمعنا علياً يقول: نشدت الله رجلاً.... وزاد في آخره: وأحب من أحبه وأبغض من أبغضه وانصر من نصره واخذل من خذله.
ورواه الطبراني في الكبير (١٩٢/٥) من طريق حبيب بن حبيب وهو أخو حمزة الزيات عن أبي إسحاق، وفيه قرن أبو إسحاق بين عمرو بن ذي مر وزيد بن أرقم قالا: خطب رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يوم غدير خم....
وانظر: علل الدارقطني (٢٢٤/٣) فقد تكلَّم عن بعض طرق هذا الحديث.

(٢) قال البخاري في تاريخه الكبير (١١٥/٢): بكير بْن مسمار أخو مهاجر مولى سعد بْن أَبِي وقاص، الْقُرَشِيّ المديني، قَالَ لِي أَحْمَدُ بْنُ حَجَّاجٍ وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ حَمْزَةَ: حَدَّثَنَا حَاتِمٌ: عَنْ بُكَيْرٍ عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ سَعْدٍ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ خَيْبَرَ: لأُعْطِيَنَّ الرَّايَةَ رَجُلا يُحِبُّ اللهَ وَرَسُولَهُ أَوْ يُحِبُّهُ اللهُ وَرَسُولُهُ، فَتَطَاوَلْنَا فَقَالَ: ادْعُوا عَلِيًّا! وَسَمِعَ الزُّهْرِيّ، رَوَى عَنْهُ أَبُو بَكْرٍ الْحَنَفِيُّ، فِيهِ بَعْضُ النَّظَرِ، أَبُو بَكْرٍ.
والحديث بهذا الإسناد، أخرجه النسائي في الكبرى (رقم ٨٤٣٩) والحاكم في المستدرك=

. . . . . .

= (١١٧/٣) من طريق أبي بكر الحنفي قال: حدثنا بكير بن مسمار قال سمعت عامر بن سعد يقول قال معاويةُ لِسَعْدِ بنِ أَبِي وَقَّاصٍ: مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسُبَّ عَلِيَّ بنَ أَبِي طَالِبٍ؟ قَالَ: لَا أَسُبُّهُ مَا ذَكَرْتُ ثَلَاثاً قَالَهُنَّ رَسُولُ اللهِ ﷺ، لأَنْ تَكُونَ لِي قال: واحدةٌ أَحَبُّ إليَّ مِنْ حُمْرِ النَّعَمِ: لَا أَسُبُّهُ مَا ذَكَرْتُ حِينَ نَزَلَ عَلَيْهِ الوَحْيُ فَأَخَذَ عَلِيًّا وَابْنَيْهِ وَفَاطِمَةَ فأَدْخَلَهُمْ تَحْتَ ثَوْبِهِ، ثُمَّ قَالَ: رَبِّ هَؤُلَاءِ أَهْلِي وَأَهْلُ بَيْتِي، ولَا أَسُبُّهُ حِينَ خَلَّفَهُ فِي غَزْوَةٍ غَزَاهَا، قَال: خَلَّفْتَنِي مَعَ الصِّبْيَانِ وَالنِّسَاءِ؟ قالَ: أَوَلَا تَرْضَى أَنْ تَكُونَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى إِلَّا أَنَّهُ لَا نُبُوَّةَ، ولَا أَسُبُّهُ مَا ذَكَرْتُ يَوْمَ خَيْبَرَ حِينَ قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: لَأُعْطِيَنَّ هَذِهِ الرَّايَةَ رَجُلاً يُحِبُّ اللهَ وَرَسُولَهُ ويَفْتَحُ اللهُ عَلَى يَدَيْهِ، فتَطَاوَلْنَا فقَالَ: أَيْنَ عَلِيٌّ؟ فقَالوا: هُوَ أَرْمَدُ، فقَالَ: ادْعُوهُ، فَدَعَوْهُ، فَبَصَقَ فِي عَيْنَيْهِ ثُمَّ أَعْطَاهُ الرَّايَةَ ففَتَحَ اللهُ عَلَيْهِ، واللهِ مَا ذَكَرَهُ مُعَاوِيَةُ بِحَرْفٍ حَتَّى خَرَجَ مِنَ المَدِينَةِ.

وقد روي من غير طريق أبي بكر الحنفي، كما عند مسلم (٢٤٠٤) وأحمد (١٦٠/٣) والنسائي في الكبرى (٨٣٩٩) والترمذي (٦٣٨/٥) عن بكير بن مسمار به.

وقول البخاري عن بكير بن مسمار: فيه بعض النظر، قد نقله ابن عدي (٢١٦/٢) والعقيلي (١٥٠/١) وغيرهما، ولم يذكرا له ما ينكر من حديثه، لكن من أورده في كتب الضعفاء إنما أورده لقول البخاري هذا فيه، ومع ذلك فقد قال ابن عدي: وبكير بن مسمار لم أخرج له شيئا هاهنا لأني لم أجد في رواياته حديثا منكراً، وأرجو أنه لا بأس به. ثم قال: والذي قاله البخاري هو كما قال، روى عنه أبو بكر الحنفي أحاديث لا أعرف فيها شيئاً منكراً، وعندي أنه مستقيم الحديث، فاستغنى عن أن أذكر له حديثاً لاستقامة حديثه، ولأن من روى عنه صدوق وأرجو أنه لا بأس به.

وقد اعتبر الحافظ ابن حجر أن البخاري إنما أراد بكيراً الذي يروي عن الزهري ولم يفرِّق بين الاثنين، فقال في تهذيب التهذيب (٤٩٥/١): قلت: وأما البخاري فجمع بينهما في التاريخ لكنه ما قال: «فيه نظر إلا عند ما ذكر روايته عن الزهري ورواية أبي بكر الحنفي عنه». اهـ.

**تنبيه:** ذكر الذهبي بكير بن مسمار هذا في كتابه من تُكُلِّم فيه وهو موثق (ص١٥٠)،=

**٩ ـ لَأَدْفَعَنَّ الرَّايَةَ إِلَى رَجُلٍ يُحِبُّ اللهَ وَرَسُولَهُ، ويُحِبُّهُ اللهُ وَرَسُولُهُ[١].**

---

= وذكر أن ابن حبان لينه، والصواب أن ابن حبان إنما وثَّق بكير بن مسمار هذا في الثقات، وضعَّف سميه الراوي عن الزهري في المجروحين، مفرِّقاً بينهما، فقد قال في الثقات (١٠٥/٦): بكير بن مِسْمَار أَخُو مهَاجر بن مِسْمَار، مولى سعد بن أَبى وَقاص من أهل الْمَدِينَة، كنيته أَبُو مُحَمَّد، يروي عَن عَامر بن سعد بْن أَبِي وَقاص، روى عَنهُ حَاتِم بن إِسْمَاعِيل، وَلَيْسَ هَذَا ببكير بن مِسْمَار الَّذِي يروي عَن الزُّهْرِيّ، ذَاك ضَعِيف، وَمَات بكير هَذَا سنة ثَلَاث وَخمسين وَمِائَة.

وقال في المجروحين (١٩٤/١) في ترجمة بكير الآخر، بعد أن ضعفه: وَهُوَ قَلِيل الْحَدِيث عَلَى مَنَاكِير فِيهِ، لَيْسَ هُوَ أَخُو مهَاجر بْن مِسْمَار، ذَاك مدنِي ثِقَة.

وقد نبَّه على هذا أيضاً الدكتور عبد الله الرحيلي في تحقيقه لكتاب الذهبي المذكور، كما كان قد نبَّه على ما سبق من كون البخاري إنما أراد بقوله: فيه بعض النظر، الراوي عن الزهري، لا بكير بن مسمار هذا، معتمداً على كلام الحافظ الذي مضى معنا، فجزاه الله خيراً.

(١) أخرجه البخاري في التاريخ الكبير (٢٦٢/٧) قائلاً: وقال أبو النعمان وقيس بن حفص قالا: نا عبد الواحد بن زياد قال: نا أبو فروة مسلم بن سالم قال: نا عبد الرحمن بن أبي ليلى قال: قال رسول الله ﷺ: لأدفعنَّ الرَّايَةَ إلى رَجُلٍ يُحِبُّ اللهَ ورسُولَهُ، ويُحِبُّهُ اللهُ ورسُولُهُ، فأرسل إلي علي فدفعها إليه، ففتح عليه.

وأخرجه من طريق أبي فروة، الطبراني في الكبير (٧٧/٧) وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٨٥/١) ولفظه كما عند الطبراني: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بن عَبْدِ الْعَزِيزِ، حَدَّثَنَا ضِرَارُ بن صُرَدَ أَبُو نُعَيْمٍ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بن هِشَامٍ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بن أَبِي سُلَيْمَانَ، عن أَبِي فَرْوَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بن أَبِي لَيْلَى، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لأُعْطِيَنَّ الرَّايَةَ رَجُلا يُحِبُّ اللهَ وَرَسُولَهُ، وَيُحِبُّهُ اللهُ وَرسُولُهُ». فَدَعَا عَلِيًّا، فَأَعْطَاهُ إِيَّاهَا.

وقال أبو نعيم بعد روايته لهذا الحديث: قَالَ الْقَاضِي: أَبُو فَرْوَةَ هَذَا هُوَ مُسْلِمُ بْنُ سَالِمٍ الْجُهَنِيُّ كُوفِيٌّ ثِقَةٌ رَوَى عَنْهُ الثَّوْرِيُّ، وَشُعْبَةُ.

قلت: والقاضي هو أبو أحمد العسال، شيخ أبي نعيم في هذا الحديث.

**١٠ ـ لَأُخَيْشِنٌ فِي ذَاتِ اللهِ[١].**

**١١ ـ أَبُو بكر بْن خَالِد عَنْ[٢] عرفطة قَالَ: أتيتُ سَعْدَ بْنَ مَالِكٍ فقَالَ: ذُكِرَ لِي أَنَّكُمْ تَسُبُّونَ عَلِيًّا قَالَ: فَلَعَلَّكَ قَدْ سَبَبْتَهُ؟ قُلْتُ: مَعَاذَ اللهِ، قَالَ: لَا تَسُبَّهُ، فَلَوْ وُضِعَ المِنْشَارُ عَلَى مَفْرِقِي عَلَى أَنْ أَسُبَّ عَلِيًّا مَا سَبَبْتُهُ بَعْدَمَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ مَا سَمِعْتُ[٣].**

---

(١) ذكره البخاري في التاريخ الكبير (٣٥/٤) فقال رَحِمَهُ اللَّهُ: وقَالَ ابْنُ إِسْحَاقَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَعْمَرٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مُحَمَّدِ بن كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ عَنْ عَمَّتِهِ زَيْنَبَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِعَلِيٍّ: لأُخَيْشِنٌ فِي ذَاتِ اللهِ.

والحديث من طريق ابن إسحاق: أخرجه الإمام أحمد (٣٣٧/١٨) والحاكم (١٤٤/٣) وأبو نعيم (٦٨/١) ولفظه عن أبي سعيد قال: اشْتَكَى عَلِيًّا النَّاسُ قَالَ: فَقَامَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فِينَا خَطِيباً فَسَمِعْتُهُ يَقُول: أَيُّهَا النَّاسُ لَا تَشْكُوا عَلِيًّا، فَوَاللهِ إِنَّهُ لَأُخَيْشِنٌ فِي ذَاتِ اللهِ، أَوْ فِي سَبِيلِ اللهِ.

قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

وقال الهيثمي في المجمع (١٢٩/٩): رجاله ثقات.

(٢) الصواب (بن) كما في مصادر التخريج، وإليه أشار محقِّق التاريخ الكبير.

(٣) أخرجه البخاري في الكنى (١١) في ترجمة أبي بكر بن خالد، قال البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ: قال عبد الله بن محمد العبسي: نا جعفر بن عون قال: نا شقيق بن أبي عبيد قال: نا أبو بكر بن خالد عن عرفطة، فذكره، وأخرجه أيضاً كل من: ابن أبي شيبة (١٥٥/١١ ـ الرشد) ومن طريقه: ابن أبي عاصم (٦٠٤/٢) والضياء في المختارة (٢٩/٢) وأخرجه أيضاً: النسائي في الكبرى (١٣٣/٥) وأبو أحمد الحاكم في الأسامي والكنى (٨١/٢) وأبو يعلى (١١٤/٢) كلهم من طريق شقيق بن أبي عبد الله عن أبي بكر بن خالد به.

**تنبيه:** وقع تصحيف عند ابن أبي شيبة في إسناده، إذ جاء عنده سفيان بن عبد الله، بدلاً من شقيق بن أبي عبد الله، كذا في مطبوعة الرشد، وقد جاءت على الصواب في طبعة عوامة (١٣١/١٧)، وقد نبه على ما وقع من تصحيف في نسخ المصنف. =

**١٢ ـ مَنْ آذَى عَلِيًّا فَقَدْ آذَانِي**(١).

**١٣ ـ سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ أَنْ يُوَلِّيَنِي الخُمْسَ فَأَعْطَانِي، ثُمَّ أَبُو بَكْرٍ،**

---

= وأقول أيضاً: ولم أر من سمَّاه شقيق بن أبي عبيد بدلاً من ابن أبي عبد الله: إلا البخاري، وهو ثقة، وثَّقه ابن معين (١٢٥٨ ـ الدوري) وغيره، انظر: تهذيب الكمال (٥٥٤/١٢)، وأبو بكر بن خالد بن عرفطة: سئل عنه الإمام أحمد، فقال: يروى عنه. انظر: العلل ومعرفة الرجال (٩٩/٣).

(١) أخرجه البخاري في التاريخ (٣٠٦/٦) في ترجمة عمرو بن شاس الأسلمي.. وفيها: قَالَ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ الْخَطَّابِ: حَدَّثَنَا مَسْعُودُ بْن سَعْدٍ عَنْ مُحَمَّد بْن إِسْحَاق عَنْ أَبَانَ بْنِ صَالِحٍ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ مَعْقِلٍ عَنْ عَبْدِ الله بن نيار عن عمرو بن شاس رضي الله عنه فذكره.

والحديث رواه أحمد (٣٢٠/٢٥) ومن طريقه الحاكم (١٣١/٣)، ورواه أيضاً: يعقوب بن سفيان في المعرفة (٣٣٠/١) وابن أبي خيثمة في التاريخ (٣٧٥/١) وابن أبي شيبة (٥٠٢/٧) وابن سعد (٣٥٥/١ ـ الجزء المتمم) وابن قانع في معجم الصحابة (٣٠١/٤) وأبو نعيم في المعرفة (١٩٩٦/٤) والبغوي في معجم الصحابة (كما عند ابن عساكر ٢٠٢/٤٢) وغيرهم من طريق محمد بن إسحاق به، ولفظه عَنْ عَمْرِو بْنِ شَاسٍ الْأَسْلَمِيِّ، قَالَ: وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْحُدَيْبِيَةِ، قَالَ: خَرَجْتُ مَعَ عَلِيٍّ إِلَى الْيَمَنِ، فَجَفَانِي فِي سَفَرِي ذَلِكَ، حَتَّى وَجَدْتُ فِي نَفْسِي عَلَيْهِ، فَلَمَّا قَدِمْتُ أَظْهَرْتُ شَكَايَتَهُ فِي الْمَسْجِدِ، حَتَّى بَلَغَ ذَلِكَ رَسُولَ اللهِ ﷺ، فَدَخَلْتُ الْمَسْجِدَ ذَاتَ غَدَاةٍ، وَرَسُولُ اللهِ ﷺ فِي نَاسٍ مِنْ أَصْحَابِهِ، فَلَمَّا رَآنِي أَبَدَّنِي عَيْنَيْهِ ـ يَقُولُ: حَدَّدَ إِلَيَّ النَّظَرَ ـ حَتَّى إِذَا جَلَسْتُ، قَالَ: «يَا عَمْرُو، وَاللهِ لَقَدْ آذَيْتَنِي» قُلْتُ: أَعُوذُ بِاللهِ أَنْ أُوذِيَكَ يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ: «بَلَى مَنْ آذَى عَلِيًّا فَقَدْ آذَانِي».

وقد روي من طريق أخرى، عن عباد بن يعقوب ـ وهو الرواجني كما في البداية والنهاية (٣٤٧/٧) ـ عن موسى بن عمير عن عقيل بن نجدة بن هبيرة عن عمرو بن شاس به، أخرجه ابن عساكر (٢٠٣/٤٢).

وانظر السلسلة الصحيحة (٢٢٩٥).

ثُمَّ عُمَرُ[1].

**١٤ ـ سَتَكُونُ بَعْدِي فِتْنَةٌ، فَإِذَا كَانَ ذَلِكَ فَالْزَمُوا عَلِيَّ بنَ أَبِي طَالِبٍ، فَإِنَّهُ أَوَّلُ مَنْ يَرَانِي، وَأَوَّلُ مَنْ يُصَافِحُنِي يَوْمَ القِيَامَةِ، وهُوَ مَعِي فِي السَّمَاءِ الأَعْلَى، وَهُوَ الفَارُوقُ بَيْنَ الحَقِّ وَالبَاطِلِ[2].**

---

(١) أخرجه البخاري في التاريخ الكبير (٣٨٥/٢) في ترجمة حسين بن ميمون، وفيه قال ابن نمير عن محمد بن عبيد عن هاشم بن بريد عن حسين بن ميمون عن عبد الله بن عبد الله قاضي الري عن ابن أبي ليلى قال: سمعت علياً قال: سألت النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ أنْ يُوليني الخُمْسَ فأعْطَانِي، ثُمَّ أبو بكر فَأعطاني، ثُمَّ عمر.

ثم قال البخاري: وهو حديث لم يتابع عليه.

وأخرجه من طريق محمد بن عبيد به: أحمد (٧٥/٢) مطولاً، وابن عدي (٢٣٣/٣) والبزار (٢٢٩/٢).

وأخرجه ابن أبي شيبة (٦١٥/٦) عن ابن نمير عن هاشم بن بريد عن حسين بن ميمون به، أي بدون محمد بن عبيد، ومن طريق ابن أبي شيبة رواه: العقيلي (٤٣/٢) وابن زنجويه في الأموال (٩٦٩) والبيهقي في الكبرى (٥٥٩/٦).

ورواه أبو داود (٢٩٨٤) عن عثمان بن أبي شيبة عن ابن نمير به، بإسقاط محمد بن عبيد، كإسناد ابن أبي شيبة في مصنفه، ومن هذه الطريق أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار (٩٥/١١).

ومحمد بن عبيد هو الطنافسي، يروي عن هاشم بن البريد، روى عنه الجماعة. انظر في ذلك: تهذيب الكمال (١٢٦/٣٠).

وقد نقل كلٌّ من العقيلي وابن عدي قول البخاري: لايتابع عليه، ولم يتعقباه، وضعَّف الحديث أيضاً: المنذري كما في نصب الراية (٤٢٨/٣)، وردَّه بحديث جبير بن مطعم الذي فيه أن أبا بكر لم يقسم لذوي القربى.

**تنبيه:** وقع في طبعة العقيلي تحقيق د. مازن السرساوي عزو هذا الحديث إلى عبد الرزاق (٥١٦/٦) بدلاً من ابن أبي شيبة (٥١٦/٦) وهو وهم، والله أعلم.

(٢) قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الكنى (٦٥): أبو ليلى صاحب النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، لم يثبت حديثه. =

. . . . . .

= وقال الشيخ طارق عوض الله في الجمع والتوضيح (٤/٥٩ت): لعل هذا الحديث المشار إليه ما أخرجه أبو نعيم الأصبهاني في معرفة الصحابة (٦/٢٠٠٣) ثم ذكره، ثم قال: راجع الإصابة (٧/٣٥٤).

قلت: أما أبو نعيم فقد قال في الموطن المذكور: أبو ليلى صاحب النبي ﷺ، ذكره المتأخر، وقال: أراه الغفاري، ذكره محمد بن إسماعيل البخاري، ثم قال: أخبرنا محمد بن يعقوب، فيما كتب إلي، ثنا إبراهيم بن سليمان ابن علي الحمصي، ثنا إسحاق بن بشر، ثنا خالد بن الحارث، عن عوف، عن الحسن، عن أبي ليلى الغفاري، ثم ذكر الحديث.

قلت: وأبو نعيم يقصد بالمتأخر الحافظ ابن منده، فقد ترجم لأبي ليلى المذكور كما في الإصابة (٧/٣٥٤)، وهذا قد تكرر في غير ما موضع من كتابه، وقد نص على أن مقصود أبي نعيم بذلك هو ابن منده: ابن الأثير في أسد الغابة في غير ما موطن من كتابه هذا، انظر مثلاً عند ابن الأثير (١/٤٣٠ ـ ٥٠١ ـ ٥٥١ ـ ٦١٤)، وقد ذكر ذلك أيضاً د. عامر صبري محقق الجزء الموجود من معرفة الصحابة لابن منده، حيث قال في مقدمة الكتاب (١/١٥٧) عند ذكره لمنتقدي ابن منده في بعض أوهامه، قال: وكان من أوائلهم الأمام أبو نعيم الأصبهاني في كتابه المعرفة، فقد تعقبه في كثير من المواضع، لكنه لا يصرح باسمه، وإنما يقول: وقال بعض المتأخرين، أو يقول: وهم فيه بعض الناس. اهـ. ثم علل ذلك بالوحشة التي كانت بين الحافظين ابن منده وأبي نعيم بسبب الاختلاف العقدي. وانظر للوقوف على جانب من هذا الخلاف: سير أعلام النبلاء (١٧/٣٢).

قلت: وكلام ابن منده في أبي ليلى الظاهر أنه في الجزء المفقود للكتاب، إذ انتهى المطبوع من الكتاب إلى حرف الصاد من الكنى، والله أعلم.

وحديث الباب فيه إسحاق بن بشر وهو الكاهلي، كذَّبه الرازيان أبو حاتم وأبو زرعة (الجرح والتعديل ٢/٢١٤) وقال ابن حبان في المجروحين (١/١٦٣): كان يضع=

**١٥ ـ قَالَ عَلِيٌّ لِلزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: هَلْ سَمِعْتَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: إِنَّكَ تُقَاتِلُنِي ظَالِمًا؟ قَالَ: نَعَمْ**(١).

---

= الحديث على الثقات، ويأتي بما لا أصل له عن الأثبات مثل مالك وغيره.. لا يحل كتب حديثه إلى على جهة التعجب، وقال فيه ابن عبد البر في الاستيعاب (١٧٤٤/٤) بعد أن ذكر حديثه هذا: ممن لا يحتج بنقله إذا انفرد لضعفه ونكارة حديثه.

هذا بالنسبة لما ذكره أبو نعيم فيما يتعلق بحديث الباب، أما الحافظ ابن حجر فقد ترجم في الإصابة (٣٥٤/٧) لثلاثة كلهم يكنى بأبي ليلى، وذكر حديث الباب عند الثالث منهم، وقال في سياقه لسنده عند ذكر إسحاق بن بشر: أحد المتروكين. ثم ذكر متنه بنحو مما هو هنا.

(١) أخرجه البخاري في الكبير (٢١/٩) في ترجمة أبي جروة المازني قال: قَالَ مُحَمَّد بْن عَبْد اللَّه بْن مُحَمَّد بْن عَبْد الْمَلِكِ بْنِ مُسْلِمٍ الرَّقَاشِيّ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ جَدِّهِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مُسْلِمٍ الرَّقَاشِيِّ عَنْ أَبِي جَرْوَةَ الْمَازِنِيِّ: شَهِدْتُ عَلِيًّا والزبير، قال علي حين توافقا: هَلْ سَمِعْتَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ إِنَّكَ تُقَاتِلُنِي ظَالِمًا؟ قَالَ: نَعَمْ.

ثم قَالَ البخاري: قال يعلى بن عبيد: نا ابْن أَبِي خَالِد عَنْ عَبْد السلام رجل من حية عَنْ علي مثلَهُ.

وكان قد أشار إلى هذا الحديث في ترجمة عبد الملك بن مسلم من التاريخ الكبير (٤٣١/٥) فقال بعد أن ذكر إسناده وأول متنه: لم يصح حديثه.

والحديث أخرجه أيضاً: أبو يعلى (٢٩/٢) والعقيلي في الضعفاء (٤٩٧/٣) والبيهقي في الدلائل (٤١٥/٦) وابن الجوزي في العلل (٨٤٧/٢) من طريق عبد الملك به.

وأما الطريق الأخرى التي ذكرها البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ، فقد أشار إليها في موطن آخر من التاريخ الكبير (٦٣/٦) بقوله: عبد السلام، روى عنه إسماعيل بن أبي خالد البجلي رجل من جهينة، مرسل.

وقد أخرجها العقيلي في الضعفاء (٥٥٤/٣) فقال بعد أن ذكر كلام البخاري الأخير: وهذا الحديث حدثناه محمد بن إسماعيل قال: حدثنا يعلى بن عبيد قال: حدثنا إسماعيل بن أبي خالد عن عبد السلام رجل من حيه قال: خَلا عَلِيٌّ بالزُّبَيْرِ يَوْمَ الجَمَلِ فقالَ: أَنْشَدْتُكَ باللهِ هَلْ سَمِعْتَ رسُولَ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأنْتَ لَاوِي يَدِي بِسَقِيفَةِ بَنِي فُلَانٍ:=

**١٦ ـ سَتُضْرَبُ ضَرْبَةً هَا هُنَا وَأَشَارَ إِلَى صُدْغِهِ فَيَكُونُ أَشْقَاهَا، كَمَا كَانَ عَاقِرُ النَّاقَةِ أَشْقَى ثَمُودَ**(١).

---

= لَتُقَاتِلَنَّهُ وأَنْتَ ظَالِمٌ لَهُ ثُمَّ لَيُنْصَرَنَّ عَلَيْكَ، قالَ: قَدْ سَمِعْتُهُ، لا جَرَمَ ولا أُقَاتِلُكَ.

ثم قال العقيلي: ولا يروى هذا المتن من وجه يثبت.

وقد أخرجه من طريق العقيلي: ابن الجوزي في العلل المتناهية (٨٧٤/٢) وقال: هذا حديث لا يصح... فإن عبد السلام مجهول، قال الدارقطني: هو عبد السلام بن جابر الأحمسي، ولم يدرك الزبير. اهـ.

قلت: وكلام الدارقطني هذا قاله في كتابه العلل (٢٤٦/٤) جواباً عن حديث الباب، وقال: وهو مرسل.

وقال البخاري في الكبير أيضاً (١٨٩/٥) في ترجمة عبد الله بن محمد بن عبد الملك: سمع عبد الملك بن مسلم، سمع منه جعفر بن سليمان، فيه نظر.

وأخرجها العقيلي (٣٢٤/٣) والحاكم (٤١٣/٣ ـ ٤١٤) من طريق جعفر بن سليمان عن عبد الله بن محمد به، ثم قال العقيلي: الأسانيد في هذا الباب لينة.

**تنبيه**: نسب البخاري في الموطن الثاني عبد السلام المذكور إلى جهينة، بخلاف الموطن الأول حيث نسبه إلى حية، وهو المثبت عند العقيلي، وقد ذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٤٥/٦) فقال: وذكر أنه من حية، سمعت أبي يقول ذلك، ثم قال ابن أبي حاتم سمعت أبي يقول: هو مجهول، لا يدرى أدرك ابن الزبير أم لا.

(١) أخرجه البخاري في تاريخ الكبير (٣٢٠/٨) في ترجمة يزيد بن أمية أبي سنان الدؤلي، فذكر المتن السابق، ثم قال: وقال حسان عن عبد الله السعدي: وقال لنا عبد الله: حدثني الليث قال: حدثني خالد عن سعيد بن أبي هلال عن زيد بن أسلم سمع أبا سنان الدؤلي مثله.

وعبد الله الذي يروي عن الليث هو ابن صالح، كاتب الليث، كما جاء مبيناً في رواية الحاكم لهذا الحديث في المستدرك (١٢٢/٣) ومن طريقه البيهقي (٥٨/٨)، وروى عن عبد الله بن صالح هذا: البخاري في صحيحه معلقاً، وقد تكلم فيه لتغير حاله في آخر عمره، قال فيه الإمام أحمد: كان أول أمره متماسكاً. ثم فسد بأخرة، وليس هو بشيء، وقال فيه الذهبي: الإمام، المحدث، شيخ المصريين، أبو صالح الجهني مولاهم،=

**١٧ ـ هَذَا فِي الجَنَّةِ، وَإِنَّ قَوْمًا يُعْطَوْنَ الإِسْلَامَ يَلْفِظُونَهُ، لَهُمْ نَبْزٌ يُسَمَّوْنَ الرَّافِضَةَ، فَمَنْ لَقِيَهُمْ فَلْيَقْتُلْهُمْ، فَإِنَّهُمْ مُشْرِكُونَ**[(١)].

**١٨ ــ عَن الحارث بن حبيش الأسدي قال: بَعَثَنِي سَعِيدُ بنُ العَاصِ**

= المصري، كاتب الليث بن سعد. قد شرحت حاله في (ميزان الاعتدال)، ولينا ه. وبكل حال، فكان صدوقاً في نفسه، من أوعية العلم، أصابه داء شيخه ابن لهيعة، وتهاون بنفسه حتى ضعف حديثه، ولم يترك بحمد الله، والأحاديث التي نقموها عليه معدودة في سعة ما روى. انظر: سير أعلام النبلاء (١٠/٤٠٥).

وانظر: سلسلة الأحاديث الصحيحة (١٠٨٨) للوقوف على بعض الشواهد لهذا الحديث.

(١) أشار البخاري في تاريخه (١/١٩١) لهذا الحديث في ترجمة محمد بن عمرو الهاشمي، حيث قال: محمد بن عمرو الهاشمي عن زينب، روى عنه أبو الجحاف حديثه، مرسل لم يصح، إن لم يكن هذا هو الأول فلا أدري ـ يعني محمد بن عمرو بن الحسن ـ.

قال الشيخ طارق عوض الله (٤/٦١ت): وهذا الحديث ما رواه تليد بن سليمان عن أبي الجحاف داود بن أبي عوف عن محمد بن عمرو الهاشمي عن زينب بنت علي عن فاطمة بنت محمد ﷺ قالت: فذكر الحديث، ثم قال: راجع الموضح للخطيب (١/٤٣).

قلت: قال الخطيب في الموضح: ففرق بينهما بالشك وهما رجل واحد بغير شك. ثم ذكر حديث الباب من طريق تليد بن سليمان به، ثم ذكر متابعة له من طريق فضيل بن مرزوق.

وأخرجه أيضاً من طريق تليد: عبد بن حميد (كما في المطالب العالية (١٢/٥٤١» وأبو يعلى في مسنده (١٢/١١٦) وابن الأعرابي في معجمه (١٥٠٤) وابن الجوزي في العلل المتناهية (١/١٦٥) وقال: لا يصح عن رسول الله ﷺ، قال أحمد ويحيى بن معين: تليد كذاب. ثم ساق طرقاً أخرى له من غير طريق تليد. اهـ.

وساق الحافظ ابن حجر له بعض الطرق في كتابه المطالب العالية (١٢/٥٤١)، وأما الهيثمي في المجمع (٩/٤٤٥) فقد قال: رواه الطبراني ورجاله ثقات، إلا أن زينب بنت علي لم تسمع من فاطمة فيما أعلم، والله أعلم.

قلت: ولم أجده في المعاجم الثلاثة من هذه الطريق، والله أعلم.

**بِهَدَايَا إلى الكُوفَةِ وفَضَّلَ عَلِيًّا فَأَتَيْتُهُ فَقُلْتُ: إِنَّ ابْنَ أَخِيكَ يُقْرِؤُكَ السَّلَامَ، وَذَكَرَ الحَدِيثَ، فَقَالَ: أَمَا وَاللهِ لَئِنْ مَلَكْتُهَا لَأَنْفُضَنَّهَا نَفْضَ القصاب التراب الوذمة.**

**قال أبي: وقال يحيى بن أبي بكير: التراب والوذمة. قال أبي: ويقال إنما هي الوذام التربة[1].**

---

(١) أشار إليه البخاري في تاريخه الكبير (٢٦٧/٢) في ترجمة الحارث بن حبيش الأسدي، وذكر فيه قول الحارث: بعثني سعيد ابن العاص إلى علي قوله.

ثم قال البخاري: روى عنه شقيق بن سلمة، حديثه في الكوفيين. اهـ.

قلت: والأثر أخرجه الإمام أحمد في العلل (١٦٣/٢) وابن أبي شيبة في المصنف (٤٦٩/٧) والأصبهاني في الأغاني (١٦٩/١٢) من طريق شعبة عن عمرو بن مرة قال: سمعت أبا وائل يحدث عن الحارث بن حبيش قال: بعثني سعيد بن العاص بهدايا إلى المدينة وبعثني إلى علي عَلَيْهِ السَّلَامُ وكتب إليه: إِنِّي لَمْ أَبْعَثْ إِلَى أَحَدٍ بِأَكْثَرَ مِمَّا بَعَثْتُ بِهِ إِلَيْكَ، إِلَّا شَيْئًا فِي خَزَائِنِ أَمِيرِ المُؤْمِنِينَ، قالَ: فأَتَيْتُ عَلِيًّا فأَخْبَرْتُهُ، فقَال: لشد ما تَحْظُر بنُو أُمَيَّةَ تُرَاثَ مُحَمَّد، أَمَا واللهِ لَئِنْ وَلِيتُها لَأَنْفُضَنَّهَا نَفْضَ القصاب لتراب الوذمة.

زاد عند الأصبهاني: قال أبو جعفر ـ وهو ابن جرير الطبري ـ: هذا غلط إنما هو لوذام التربة.

وأخرجه المحاملي في أماليه (رقم ١٢٢) من طريق الأعمش عن عمرو بن مرة عن أبي وائل عن عبد الرحمن بن خنبش به.

وهذه الطريق قد ذكرها الدارقطني في العلل (١٨٢/٣) فقال لما سئل عن هذا الأثر: يرويه عمرو بن مرة واختلف عنه؛ فرواه شعبة عن عمرو بن مرة، عن أبي وائل عن الحارث بن حبيش وخالفه الأعمش فرواه عن عمرو بن مرة، عن أبي وائل عن عبد الرحمن بن حبيش والله أعلم. اهـ.

قلت: ولم يتبين لي أهو ابن حبيش كما عند الدارقطني أم ابن خنبش كما في أمالي المحاملي، ولم أجد للأول منهما ترجمة، وأما الثاني وهو عبد الرحمن بن خنبش فيعرف برواية واحدة فقط عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولما سئل عنه أبو زرعة: هل له صحبة؟ فقال: لا أعرفه إلا في هذا الحديث. انظر: الجرح والتعديل (٢٢٨/٥). =

## ١٩ ـ إنَّ الأُمَّةَ سَتَغْدُرُ بِكَ[(١)].

= وجاء في تصحيح التصحيف وتحرير التحريف للصفدي (ص٢٠٠): أهدى سعيد بن العاص هدايا لأهل المدينة، وقال لرسوله: لا تُعذِرْني عند أحد إلا عند عليّ بن أبي طالب، وقل له: ما فضّلتُ عليكَ أحداً في الهدية إلا أميرَ المؤمنينَ عثمان، فقال عليّ لما قال له الرسول ذلك: لَشَدّ ما نَفِسَتْ علي أمَيّةُ وصالفَتْني، واللهِ لَئِنْ وَليتُها لأنفضنَّها نَفْضَ القَصّابِ التِّراب الوَذِمَة.

فقال الأصمعي: التِّراب جمع تُرْب، وقال شعبة: ما سمعت إلا التِّراب، بالتاء، فتحاكما الى أبي عمرو، فحكم أنه كما قال شعبة. قال أبو محلم: والصواب ما قاله شعبة، والتِّراب: الكروش، وهذه كروش تربة قال: والوَذِمَةُ: ذوات زوائد. وقال تَّوزي: صحّف الأصمعي وأصاب شعبة؛ سمعتُ ابن دريد يقول: التِّراب الوَذِمَة، مقلوبٌ، وأصحاب الحديث قلبوه، فهو: الوذام التَّربة، وأصله أن كل سَيْر قدَدْتَه مستطيلاً فهو وذم، وكذلك اللحم والكرش، وهذا أراد. اهـ.

قلت: وقد ذكرهذا الوجه الإمام أحمد في روايته لهذا الأثر، كما سبق معنا في العلل، إذ نقل عنه ابنه عبد الله أنه قال بعد أن ذكره عن يحيى بن بكير قوله: التراب والوذمة. قال ـ أي أحمد ـ: ويقال: إنما هي الوذام التربة.

(١) أشار إلى هذا الحديث: البخاري في التاريخ الكبير (١٧٤/٢) في ترجمة ثعلبة بن يزيد الحماني، فقال: سمع علياً، روى عن حبيب بن أبي ثابت، يعد في الكوفيين، فيه نظر، قال النبي ﷺ لعلي: إن الأمة ستغدر بك. ولا يتابع عليه. اهـ.

وأخرجه من طريق ثعلبة: البزار (٩١/٣) وابن عدي (١٠٩/٢) والعقيلي (٨/٤) والبيهقي في الدلائل (٤٤٠/٦) قال ثعلبة: سمعت علياً رضي الله عنه على المنبر وهو يقول: والله إِنَّهُ لَعَهْدُ النَّبِيِّ إِلَيَّ: أنَّ الأُمَّةَ سَتَغْدُرُ بِكَ بَعْدِي.

ونقل كلاهما ـ أي العقيلي والبيهقي ـ قول البخاري في ثعلبة بن يزيد الحماني.

وروي من غير طريق ثعلبة: فقد رواه البيهقي أيضاً في الدلائل (٤٤٠/٦) والخطيب في التاريخ (٢١٦/١١) من طريق هشيم عن إسماعيل عن سالم عن أبي إدريس عن علي رضي الله عنه، به.

وروي من طرق أخرى، كما عند الدارقطني في الغرائب، انظر: الأطراف (٢٥٢/١)،=

## ٢٠ ـ حديث الطير[(١)].

= وعند الحاكم في المستدرك (٣١٥٣) وغيرهما.
وقال ابن عدي: ولثعلبة عن علي غير هذا، ولم أر له حديثاً منكراً في مقدار ما يرويه، وأما سماعه من علي ففيه نظر كما قال البخاري.
وقال العقيلي: وقد روي هذا من غير هذا الوجه بأسانيد تقارب هذا.
وقال البيهقي في توجيه هذا الحديث: فإن صح هذا فيحتمل أن يكون المراد به والله أعلم في خروج من خرج عليه في إمارته ثم في قتله.
وانظر: لمزيد الفائدة: السلسلة الضعيفة (٤٩٠٥).

(١) أخرجه البخاري في التاريخ الكبير (٢/٢) في ترجمة أحمد بن زيد بن إبراهيم، وقال: قَالَ لِي مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ قَالَ ثنا زُهَيْرٌ قَالَ: ثنا عُثْمَانُ الطَّوِيلُ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: أُهْدِيَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ طائر كان يعجبه، فَقَالَ: اللهُمَّ ائْتِنِي بِأَحَبِّ خَلْقِكَ إِلَيْكَ يَأْكُلُ هَذَا الطَّيْرَ، فَاسْتَأْذَنَ عَلِيٌّ فَسَمِعَ كَلامَهُ، فَقَالَ: ادْخُلْ.
قال البخاري: ولا يُعْرَفُ لِعُثْمَانَ سَمَاعٌ مِنْ أَنَسٍ، وقال إسحاق بن يُوسُفَ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ ـ هُوَ ابْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ ـ عَنْ أَنَسٍ شَهِدَ النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ بِهَذَا.
ثم قال البخاري: مُرْسَلٌ.
وأخرجه أيضاً في ترجمة إسماعيل بن سلمان الأزدي من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقال: لا يتابع عليه.
قلت: والحديث روي من طرق كثيرة عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وممن رواه من أصحاب الكتب الستة: الترمذي (٥/٦٣٦) والنسائي في الكبرى (٧/٤١٠)، ومع ذلك جزم الحفاظ بعدم صحته، فهذا الحافظ البزار يقول بعد أن أخرجه في مسنده (٧٥٤٧): وهذا الكلام قد روي عن أنس من وجوه، وكل من رواه عن أنس فليس بالقوي.
وقد نُقِل عن الدارقطني استهجانه لإدخال الحاكم هذا الحديث في الكتاب الذي ألَّفه في استدراكه على الشيخين، إذ قد روى ابن طاهر عن شيخه أبي محمد السمرقندي أنه قال: بلغني أن مستدرك الحاكم ذكر بين يدي الدارقطني، فقال: نعم يستدرك عليهما حديث الطير! فبلغ ذلك الحاكم فأخرج الحديث من الكتاب.
وقد ذكر هذه القصة الذهبي في تاريخ الإسلام (٩/٩٩) وفي السير (١٧/١٦٧) وتعقبها=

. . . . . .

= في الموطن الأول قائلاً: لا بل هو في المستدرك، وفيه أشياء موضوعة، نعوذ بالله من الخذلان.

وأما في السير فقد أنكر صحة هذه القصة عن الدارقطني فقال: هذه حكاية منقطعة، بل لم تقع فإن الحاكم إنما ألف (المستخرج) في أواخر عمره، بعد موت الدارقطني بمدة، وحديث الطير ففي الكتاب لم يحول منه، بل هو أيضاً في (جامع) الترمذي.

وقال الخليلي في الإرشاد (٤٢٠/١): وما روى في حديث الطير ثقة. رواه الضعفاء مثل: إسماعيل بن سلمان الأزرق وأشباهه، ويرده جميع أئمة الحديث، ولأهل الكوفة من الضعفاء ما لا يمكن عدهم. قال بعض الحفاظ: تأملت ما وضعه أهل الكوفة في فضائل علي وأهل بيته فزاد على ثلاثمائة ألف.

وقال محمد بن ناصر ـ وهو من شيوخ ابن الجوزي ومن تلاميذ ابن طاهر المقدسي ـ: حديث موضوع، إنما جاء من سقاط أهل الكوفة عن المشاهير والمجاهيل عن أنس وغيره، ثم قال ابن طاهر: فلا يخلو الحاكم من أمرين إما أنه يجهل الصحيح فلا يعتمد على ما يقوله وإما يعلمه ثم يقول خلافه فيكون معانداً كذباً.

نقل ما سبق ابن الجوزي في المنتظم (٢٧٥/٧) ونحوه في كتابه العلل المتناهية (٢٣٣/١). لكن جعل القولين لابن طاهر دون الفصل بينهما. وقد نبه إلى ذلك محقق نكت الزركشي (٢٢٢/٢).

وقال الحافظ أبو موسى المديني في كتاب الحياء: كم من حديث له طرق تجمع في جزء لا يصح منها حديث واحد، كحديث الطير، يروى عن قريب من أربعين رجلاً من أصحاب أنس، ويروى عن جماعة من الصحابة غيرهم، وقد جمع غير واحد من الحفاظ طرقه للاعتبار والمعرفة، كالحاكم أبي عبد الله، وأبي بكر بن مردويه، وأبي نعيم. اهـ بواسطة نكت الزركشي على مقدمة ابن الصلاح (٣٤٠/٢) وكان شيخ الإسلام قد حكم بالوضع على هذا الحديث قائلاً عنه بأنه من المكذوبات الموضوعات عند أهل العلم، والمعرفة بحقائق النقل، ثم قام بنقل كلام أبي موسى هذا مختصراً، وكلام غيره من أهل العلم. انظر: منهاج السنة (٣٧١/٧). =

. . . . . .

= وقد خفف بعض أهل العلم العبارة في تناولهم لهذا الحديث، فقد قال الذهبي في السير (٢٣٣/١٣): وحديث الطير ـ على ضعفه ـ فله طرق جمة، وقد أفردتها في جزء، ولم يثبت، ولا أنا بالمعتقد بطلانه.

لكن الذهبي نفسه كان قد قال في تلخيصه للمستدرك (١٣١/٣) معلقاً على حديث الطير: وقد كنت زماناً طويلاً أظن أن حديث الطير لم يجسر الحاكم أن يودعه في مستدركه، فلما علقت هذا الكتاب رأيت الهول من الموضوعات التي فيه، فإذا حديث الطير بالنسبة إليها سماء.

قلت: ومع أن الحاكم رَحِمَهُ ٱللَّهُ قد أخرج حديث الطير في مستدركه، إلا أنه قد نُقل عنه عدم تصحيحه له، فقد جاء في سير أعلام النبلاء (١٦٨/١٧) من طريق أبي نعيم الحداد أنه قال: سمعت الحسن بن أحمد السمرقندي الحافظ، سمعت أبا عبد الرحمن الشاذياخي الحاكم يقول: كنا في مجلس السيد أبي الحسن، فسئل أبو عبد الله الحاكم عن حديث الطير، فقال: لا يصح، ولو صح لما كان أحد أفضل من علي بعد النبي ـ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ. ثم عقب الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ قائلاً: فهذه حكاية قوية، فما باله أخرج حديث الطير في (المستدرك)؟ فكأنه اختلف اجتهاده.

وكذا نقل هذه القصة في تاريخه (٩٤/٩) وعلق بقوله: هذه الحكاية سندها صحيح، فما باله أخرج حديث الطير في المستدرك على الصحيح؟ فلعله تغير رأيه.

وبنحو كلامه هنا وهناك علَّق في تذكرة الحفاظ (١٠٤٢/٣) على هذا الخبر، لكنه زاد في بيانه بعد أن ذكر بأنه ألف جزءً في حديث الطير، بأن مجموع طرق هذا الحديث توجب أن يكون له أصل.

وأما التاج السبكي فقد وافق شيخَه الذهبي على وقوع الاختلاف في اجتهاد الحاكم، إلا أنه رجَّح أن آخر الأمرين من الحاكم كان بإخراجه لهذا الحديث من المستدرك ـ أي بحذفه منه ـ، وإن كان قد ذكر احتمالاً بكونه قد دس في كتاب الحاكم، وهذا نص كلام السبكي بعد أن ذكر كلام الذهبي السابق: وكلام شيخنا حق، وإدخاله حديث الطير في المستدرك مستدرك، وقد جوزت أن يكون زيد في كتابه وألا يكون هو أخرجه،=

. . . . . .

= وبحثت عن نسخ قديمة من المستدرك فلم أجد ما ينشرح الصدر لعدمه، وتذكرت قول الدارقطني: إنه يستدرك حديث الطير! فغلب على ظني أنه لم يوضع عليه، ثم تأملت قول من قال: إنه أخرجه من الكتاب، فجوزت أن يكون خرجه ثم أخرجه من الكتاب وبقي في بعض النسخ، فإن ثبت هذا صحت الحكايات ويكون خرجه في الكتاب قبل أن يظهر له بطلانه ثم أخرجه منه لاعتقاده عدم صحته، كما في هذه الحكاية التي صحح الذهبي سندها، ولكنه بقي في بعض النسخ إما لانتشار النسخ بالكتاب أو لإدخال بعض الطاعنين إياه فيه، فكل هذا جائز والعلم عند الله تعالى. اهـ.

قلت: وكذلك ممن نقل تضعيف الحاكم لحديث الطير: ابن الملقن في البدر المنير (٣١٤/١) معتمداً على الخبر السابق الذي ذكره الذهبي مقوياً له.

إلا أن السبكي كذلك كان ممن خفف العبارة في حديث الطير حيث قال بعد كلامه السابق: وأما الحكم على حديث الطير بالوضع فغير جيد، ورأيت لصاحبنا الحافظ صلاح الدين خليل بن كيكلدي العلائي عليه كلاماً قال فيه بعد ما ذكر تخريج الترمذي له وكذلك النسائي في خصائص علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إن الحق في الحديث أنه ربما ينتهي إلى درجة الحسن، أو يكون ضعيفا يحتمل ضعفه، قال: فأما كونه ينتهي إلى أنه موضوع من جميع طرقه فلا، قال: وقد خرجه الحاكم من رواية محمد بن أحمد بن عياض قال حدثنا أبي حدثنا يحيى بن حسان عن سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد عن أنس رضي الله تعالى عنه.

قَالَ: وَرِجَال هَذَا السَّنَد كلهم ثقات معروفون سوى أَحْمد بن عِيَاض فَلم أر من ذكره بتوثيق وَلَا جرح. انظر لما سبق: طبقات الشافعية (١٦٩/٤).

وممن وافق العلائيَّ على حكمه على حديث الطير بهذا: الزركشي في نكته على مقدمة ابن الصلاح (٢٢٢/٢).

قلت: والكلام على حديث الطير يطول، لا يتسع المقام لذكر أكثره، فكيف بجميعه! وإنما ذكرت هذه الأقوال، حرصاً مني على إيقاف القارئ الكريم عليها مجموعة في مكان واحد، فأسأل الله جل وعلا أن تكون الفائدة المرجوة قد حصلت، وهذا مما يجعلني أطمع في عذر القارئ الكريم على هذه الإطالة.

**٢١ ـ يَا لَيْتَ أُمِّي لَمْ تَلِدْنِي، وَلَيْتَ أَنِّي مِتُّ قَبْلَ اليَوْمِ[١].**

**٢٢ ـ إِنَّ أَخِي وَخَلِيفَتِي فِي أَهْلِي عَلِيُّ بنُ أَبِي طَالِبٍ[٢].**

**٢٣ ـ يَا عَائِشَةُ، دَعِي أَخِي، فَإِنَّهُ أَوَّلُ النَّاسِ إِسْلَاماً، وَآخِرُ النَّاسِ بِي عَهْداً عِنْدَ المَوْتِ، وأَوَّلُ النَّاسِ لِي لُقْيَا يَوْمَ القِيَامَةِ[٣].**

---

(١) رواه البخاري في التاريخ الكبير (٦/٣٨٤) عن عمرو أنه سمع علياً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وعاتبهِ فِي تخلفه عَنْهُ، فلقي الْحَسَن بْن عَلِيّ فَقَالَ: لا تحزن عليه فواللَّه لسَمِعَته يَقُولُ يوم صفِين أو يوم كذا وكذا: يا ليت أمي لم تلدني وليت إني مت قبل اليوم.
ثم قال البخاري: قَالَه مُوسَى بْن اسماعيل عَنْ صدقة أَبِي سهل سَمِعَ زاذان قَالَ: لقيت عمراً.
وفي الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٦/٢٧١): عمرو سمع علياً وعائشة، روى صدقة بن سهل عن زاذان عنه، سمعت أبي يقول ذلك، ويقول هو مجهول.

(٢) عزاه الشيخ طارق عوض الله (٤/٦٤) إلى العقيلي في الضعفاء، والحديث هو ما رواه العقيلي في الضعفاء (٦/١٢٧) في ترجمة مطير بن أبي خالد، مولى طلحة بن عبيد الله، حيث قال العقيلي: حدثني آدم قال: سمعت البخاري قال: مطير بن أبي خالد مولى طلحة بن عبيد الله، هو والد موسى بن مطير، ولا يصح حديثه.
ثم قال العقيلي: وهذا الحديث حدثنيه جدي رَحِمَهُ اللَّهُ قال: حدثنا عبد العزيز بن الخطاب الكوفي قال: حدثنا على بن هاشم عن مطير بن أبي خالد عن أنس عن سلمان قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: إن أخي وخليفتي في أهلي علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
قال أبو بكر: أظن عن أنس عن سلمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. اهـ ما جاء عند العقيلي في ضعفائه.
قلت: ولم أجد حديث الباب في كتب البخاري، والله أعلم. ومطير هذا ضعَّف حديثه: أبو زرعة، وقال فيه أبو حاتم: متروك الحديث، انظر: الجرح والتعديل (٨/٣٩٤).

(٣) عزاه الشيخ طارق عوض الله (٤/٦٤) في كتابه السابق إلى العقيلي.
قلت: أخرجه العقيلي في ترجمة: موسى بن القاسم التغلبي، فبعد أن نقل قول البخاري فيه: لا يتابع عليه. قال العقيلي: وهذا الحديث حدثناه أَحْمَدُ بْنُ الْقَاسِمِ، وَأَحْمَدُ بْنُ دَاوُدَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ السَّلَامِ بْنُ صَالِحٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ هَاشِمٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي،=

. . . . . .

= عَنْ مُوسَى بْنِ الْقَاسِمِ، التَّغْلِبِيِّ قَالَ: حَدَّثَتْنِي لَيْلَى الْغِفَارِيَّةُ، قَالَتْ: كُنْتُ أَخْرُجُ مَعَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فِي مَغَازِيهِ، فَأُدَاوِي الْجَرْحَى، وَأَقُومُ عَلَى الْمَرْضَى، فَلَمَّا خَرَجَ عَلِيٌّ إِلَى الْبَصْرَةِ خَرَجْتُ مَعَهُ، فَلَمَّا رَأَيْتُ عَائِشَةَ وَاقِفَةً دَخَلَنِي شَيْءٌ مِنَ الشَّكِّ، فَأَتَيْتُهَا، فَقُلْتُ: هَلْ سَمِعْتِ مِنَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَضِيلَةً فِي عَلِيٍّ، فَقَالَتْ: نَعَمْ، دَخَلَ عَلِيٌّ عَلَى رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَهُوَ مَعَ عَائِشَةَ، وَهُوَ عَلَى فُرَيْشٍ وَعَلَيْهِ جَرْدُ قَطِيفَةً، فَجَلَسَ بَيْنَهُمَا، فَقَالَتْ لَهُ عَائِشَةُ: أَمَا وَجَدْتَ مَكَانًا هُوَ أَوْسَعُ لَكَ مِنْ هَذَا؟ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يَا عَائِشَةُ دَعِي أَخِي، فَإِنَّهُ أَوَّلُ النَّاسِ إِسْلَامًا، وَآخَرُ النَّاسِ لِي عَهْدًا عِنْدَ الْمَوْتِ، وَأَوَّلُ النَّاسِ لِي لُقْيًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

ثم قال العقيلي: لَا يُعْرَفُ إِلَّا بِهِ. انظر: ضعفاء العقيلي (٤٦٢/٥).

وأخرج هذا الحديث أيضاً: ابن الجوزي في العلل المتناهية (٢١١/١) ونقل كلام البخاري والعقيلي فيه، وكذا أخرج أوله من الطريق ذاتها: ابن أبي خيثمة في تاريخه (٨٢٥/٢) و(١٦٤/٣)، وفي الموطن الثاني: هذا علي بن أبي طالب أول الناس إيماناً، وأخرجه ابن عساكر مرة من طريق العقيلي (٤٥/٤٢) ومرة من طريق ابن أبي خيثمة (٤٤/٤٢)، وقد علق الذهبي عدم صحة هذا الحديث براويه عبد السلام بن صالح، حيث قال في الميزان (٢١٧/٤): إسناده مظلم، وعبد السلام أبو الصلت متهم. اهـ.

وعبد السلام هذا كذَّبه ابن الجوزي في تعليقه على هذا الحديث في العلل المتناهية.

وقد روي من غير طريق عبدالسلام بن صالح أبي الصلت: أخرجه الطبراني في الكبير (٢٨/٢٥) من طريق القاسم بن محمد بن أبي شيبة ثنا محمد بن فضيل عن هاشم بن البريد عن مسلم أبي هاشم عن موسى بن القاسم التغلبي به، مختصراً، وآفة هذا الإسناد: القاسم بن أبي شيبة، فقد حكم الذهبي على حديث روي من طريقه بأنه إلى الوضع أقرب، انظر: تلخيص المستدرك (١٣٩/٣) وقال في الميزان (٣٧٩/٣) في ترجمة القاسم هذا: بعد أن نقل ترك الرازيين وتضعيف يحيى بن معين له: ومن بلاياه.. ثم ذكر حديث المستدرك. اهـ. وانظر كلام أبي حاتم وأبي زرعة الرازيين في الجرح والتعديل=

**٢٤ ـ اللَّهُمَّ لَا تُمِتْنِي حَتَّى تُرِيَنِي عَلِيًّا[(١)].**

**٢٥ ـ مَنْ يَضْمَنْ عَنِّي دَيْنِي ومَوَاعِيدِي، ويَكُونُ مَعِي فِي الجَنَّةِ، ويَكُونُ**

---

= (١٢٠/٧)، وكلام يحيى بن معين فيه في ضعفاء العقيلي (٤٨١/٣)، وفي رواية ابن محرز عن يحيى بن معين قال: وليس القاسم ممن يكتب عنه، ومع ذلك فقد قال في سؤالات ابن الجنيد (٣١٥) له: ثقة صدوق ليس ممن يكذب!

وقال سبط ابن العجمي في ترجمة القاسم بن أبي شيبة: وقال الذهبي ومن بلاياه فذكر حديثاً عن زيد بن أرقم مرفوعاً: من أراد أن يدخل جنة ربي التي غرسها فليحب علياً انتهى. فقول الذهبي ومن بلاياه ظاهره أنه من وضعه، وقد ذكر له الحاكم حديثا في المستدرك في فضل علي غير ما ذكرته ثم قال: صحيح، فعقبه الذهبي في تلخيصه بقوله: أنى له الصحة والقاسم متروك وشيخه ضعيف واللفظ ركيك فهو إلى الوضع أقرب انتهى.

ثم قال سبط ابن العجمي بعد كل ذلك: لَكِن لم يذكر ـ أي الذهبي ـ أَن الْقَاسِم وَضعه، وَلَكِن ذَلِك فِي قُوَّة كَلَامه وَالله أعلم. انظر: الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث (ص٢١١).

(١) أخرجه البخاري في التاريخ الكبير (٢٠/٩): حدثنا أبو عاصم عن أبي الجراح عن جابر بن الصبح عن أم شراحيل عن أم عطية: أن النبي ﷺ بعث علياً في سرية فسمعته يقول:.. فذكره.

والحديث أخرجه أحمد في الفضائل (٦٠٩/٢) والترمذي (٦٤٣/٥) والطبراني في الكبير (٢٤٥/١٨) والأوسط (٤٨/٣) من طريق أبي عاصم عن أبي الجراح به.

قال الترمذي: هذا حديث غريب، إنما نعرفه من هذا الوجه.

وقال الطبراني في الأوسط بعد إخراجه للحديث: لا يروى هذا الحديث عن أم عطية إلا بهذا الإسناد، تفرد به أبو عاصم.

وفي الميزان للذهبي (٥١٠/٤) في ترجمة أبي الجراح، قال: لا يعرف، تفرد عنه أبو عاصم، حسن له الترمذي، وقال الذهبي أيضاً في ترجمة أم شراحيل: لا تعرف. انظر: الميزان (٦١٢/٤).

خَلِيفَتِي فِي أَهْلِي؟... قَالَ عَلِيٌّ: أَنَا[1].

٢٦ ـ يَا رَسُولَ اللهِ لَيْسَ مِنْ نِسَائِكَ أَحَدٌ إِلَّا وَلَهَا عَشِيرَةٌ تَلْجَأُ إِلَيْهَا غَيْرِي، فَإِنْ حَدَثَ بِكَ حَدَثٌ فَإِلَى مَنْ؟ قَالَ: إِلَى عَلِيٍّ[2].

---

(١) أخرجه البخاري في التاريخ الكبير (٣٢/٦ ـ ٣٣) عن محمد بن الفضل قال: حدثني شريك عن الأعمش عن المنهال عن عباد بن عبد الله عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ به.

والحديث قد وقع فيه اضطراب وتصحيف في مطبوعة التاريخ الكبير، ولذا قمت بنقل نصه كاملاً من مسند أحمد، ولفظه: (٨٨٣): حَدَّثَنَا أَسْوَدُ بْنُ عَامِرٍ حَدَّثَنَا شَرِيكٌ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنِ الْمِنْهَالِ عَنْ عَبَّادِ بْنِ عَبْدِ اللهِ الْأَسَدِيِّ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ قَالَ جَمَعَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ فَاجْتَمَعَ ثَلَاثُونَ فَأَكَلُوا وَشَرِبُوا قَالَ فَقَالَ لَهُمْ مَنْ يَضْمَنُ عَنِّي دَيْنِي وَمَوَاعِيدِي وَيَكُونُ مَعِي فِي الْجَنَّةِ وَيَكُونُ خَلِيفَتِي فِي أَهْلِي فَقَالَ رَجُلٌ لَمْ يُسَمِّهِ شَرِيكٌ يَا رَسُولَ اللهِ أَنْتَ كُنْتَ بَحْرًا مَنْ يَقُومُ بِهَذَا قَالَ ثُمَّ قَالَ الْآخَرُ قَالَ فَعَرَضَ ذَلِكَ عَلَى أَهْلِ بَيْتِهِ فَقَالَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَا. وكذا أخرجه الطبري في تهذيب الآثار (١٣٦٧).

والظاهر أنه قد وقع تصحيف أيضاً في اسم شيخ البخاري، إذ أن الراوي عن شريك هو محمد بن الطفيل، وليس محمد بن الفضل إذ أن ابن الطفيل هو المعروف بالرواية عن شريك، وذلك بالرجوع إلى ترجمة كل منهما في تهذيب الكمال (الأول ٤١٢/٢٥ والثاني ٢٨٨/٢٦)، والحديث قد روي كذلك عن محمد بن الطفيل عند الطبراني في الأوسط (٢٧٦/٢) من طريق أحمد بن عمرو وهو من الرواة عنه، ولم تعرف له رواية عن محمد بن الفضل. والله أعلم.

وقد نقل العقيلي عن البخاري قوله في عباد بن عبد الله: عَنْ عَلِيٍّ، سَمِعَ مِنَ ابْنِ عُمَرَ، وَفِيهِ نَظَرٌ.

وانظر لمزيد من البحث: علل الدارقطني (٧٥/٣).

(٢) أخرجه البخاري في الكبير (٣١١/٧) قائلاً: قَالَ لي عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ نا حُسَيْنٌ الأَشْقَرُ الْكُوفِيُّ ـ لَقِيتُهُ بِالْبَصْرَةِ ـ جَلِيسُ يَحْيَى ابْنِ آدَمَ قَالَ: نا اسراءيل عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ مَالِكِ بْنِ مَالِكٍ ـ ضَيْفٍ كَانَ لِمَسْرُوقٍ ـ عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ حُيَيٍّ قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ=

**٢٧ ـ إِنَّ اللهَ أَمَرَنِي أَنْ أُحِبَّ أَرْبَعَةً مِنْ أَصْحَابِي، وَأَخْبَرَنِي أَنَّهُ يُحِبُّهُمْ... إِنَّ عَلِيًّا مِنْهُمْ،... إِنَّ عَلِيًّا مِنْهُمْ، وَسَلْمَانَ الفَارِسِيَّ، وأَبَا ذَرٍّ، وَالمِقْدَادَ بنَ الأَسْوَدِ الكِنْدِيَّ**(١).

---

= لَيْسَ مِنْ نِسَائِكَ أَحَدٌ إِلا وَلَهَا عَشِيرَةٌ تَلْجَأُ إِلَيْهَا غَيْرِي، فَإِنْ حَدَثَ بِكَ حَدَثٌ فَإِلَى مَنْ؟ قَالَ: إِلَى عَلِيٍّ.

ثم قال البخاري: وَلا يُعْرَفُ مَالِكٌ إِلا بِهَذَا الْحَدِيثِ الْوَاحِدِ، وَلَمْ يُتَابَعْ عَلَيْهِ.

وفي الجرح والتعديل (٨/٢١٥) قال أبو حاتم بعد أن ذكر طرفاً من الطريق السابقة: ولم يعرف مالك إلا بهذا الحديث ولم يتابع عليه.

وأخرجه العقيلي (٤/١٧٢) من طريق سفيان عن أبي إسحاق به، وقال: ولا يتابع عليه.

وحكم الدارقطني على هذا الحديث بالاضطراب، وذلك بعد أن ذكر طرقه عن سفيان الثوري. انظر: العلل (١٥/٢٩٠).

وقال ابن عدي في الكامل (٦/٣٨٠) بعد أن أخرجه من طريق البخاري: ولا يعرف مالك إلا بهذا الإسناد ولم يتابع عليه، وهذا الذي قاله البخاري كما قال.

وقال ابن حبان في ترجمة مالك بن مالك في المجروحين (٢/٢٩٢): شيخ يروي عنه أبو إسحاق السبيعي في فضائل علي مراسيل ليست بمسانيد، كلها مناكير لا أصول لها، لا يجوز الاحتجاج به ولا ذكر ما روى إلا على جهة التعجب.

وترجمه الذهبي في الميزان (٣/٤٢٨) فقال: لا يدرى من هو.

(١) أخرجه البخاري في الكنى (رقم ٢٧١) في ترجمة أبي ربيعة الإيادي، قال: حدثنا محمد بن الطفيل قال: نا شريك عن أبي ربيعة الأيادي عن بن بريدة عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: إِنَّ اللهَ أَمَرَنِي بِحُبِّ أَرْبَعَةٍ مِنْ أَصْحَابِي، وأَخْبَرَنِي أَنَّهُ يُحِبُّهُمْ، فَقُلْنَا: يَا رسُولَ اللهِ مَنْ هُمْ؟ فَكُلُّنَا نُحِبُّ أَنْ نَكُونَ مِنْهُمْ، فقالَ: إِنَّ عَلِيًّا مِنْهُمْ، ثُمَّ سَكَتَ سَاعَةً، ثمَّ قَالَ: إِنَّ عَلِيًّا مِنْهُمْ وسَلْمَانَ الفَارِسِيَّ وأَبَا ذَرٍّ والمِقْدَادَ بنَ الأَسْوَدِ الكِنْدِي.

والحديث أخرجه أحمد (٢٣٠١٤) والترمذي (٥/٦٣٦) وابن ماجه (١/٥٣) والحاكم (٣/١٤١) من طرق عن شريك عن أبي ربيعة به.

قال الترمذي: هذا حديث حسن، لا نعرفه إلا من حديث شريك. =

**٢٨ ـ «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّهُ لَمْ يُبْعَثْ نَبِيٌّ قَطُّ إِلَّا مَا عَاشَ نِصْفَ مَا عَاشَ الَّذِي كَانَ قَبْلَهُ، وَإِنِّي أُوشِكُ أَنْ أُدْعَى فَأُجِيبَ، وَإِنِّي تَارِكٌ فِيكُمْ مَا لَنْ تَضِلُّوا بَعْدَهُ كِتَابَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ»، ثُمَّ قَامَ فَأَخَذَ بِيَدِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، مَنْ أَوْلَى بِكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ؟» قَالُوا: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، «أَلَسْتُ أَوْلَى بِكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ؟» قَالُوا: بَلَى، قَالَ: «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ»**[1].

---

= قلت: والحديث ضُعِّف بشريك القاضي، وبأبي ربيعة الإيادي، أما الأول فقد رمي بكثرة الخطأ، وأما الثاني فقد قال فيه أبو حاتم: منكر الحديث، مع أن يحيى بن معين وثقه. انظر: الجرح والتعديل (٣٦٦/٤) وتاريخ يحيى بن معين رواية الدارمي (رقم ٩٤٨)، وانظر أيضاً: السلسلة الضعيفة (١٥٤٩) للشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ، ففيها ما مضى وزيادة.

(١) أخرجه البخاري في تاريخه الكبير (٢٤٤/٧) في ترجمة كامل بن العلاء، فقال رَحِمَهُ اللَّهُ: نا عبيد العطار قال: نا كامل قال: أخبرني حبيب بن أبي ثابت عن يحيى بن جعدة عن زيد بن أرقم به، مختصراً مقتصراً على الجزء الأول منه وهو قوله: الذي كان قبله.

وأخرجه كاملاً: الطبراني في الكبير (١٧١/٥) والحاكم في المستدرك (٦١٣/٣) من طريق كامل بن العلاء، وفي أوله قول زَيْدِ ابْنِ أَرْقَمَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى انْتَهَيْنَا إِلَى غَدِيرِ خُمٍّ فَأَمَرَ بِدَوْحٍ فَكُسِحَ، فِي يَوْمٍ مَا أَتَى عَلَيْنَا يَوْمٌ كَانَ أَشَدَّ حَرًّا مِنْهُ، فَحَمِدَ اللهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ وَقَالَ: ثم ذكر الحديث.

ثم عقب الحاكم بقوله: هذا حديث صحيح الإسناد.

وانظر لما سبق: الجمع والتوضيح لمرويات الإمام البخاري في غير الجامع الصحيح (٦٧/٤).

قلت: كذا جاء الحديث كاملاً برواية واحدة عند الطبراني والحاكم، وأما عند ابن عدي فقد جاء الحديث مقسماً إلى جزئين، انتهى الأول إلى ما انتهى إليه عند البخاري، وابتدأ الثاني من قوله: إن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال لعلي يوم غدير خم:.. فذكر الحديث.

وأما أبو نعيم فاقتصر في الحلية (٦٨/٥) ومعرفة الصحابة (١١٧٥/٣) على الشطر الأول من الحديث، وكذا صنع يعقوب ابن سفيان في مشيخته (كما في المقاصد الحسنة ٥٧٥). والله أعلم.

**٢٩ ـ يَا أَبَا تُرَابٍ، لِمَا يُرَى عَلَيْهِ مِنْ التُّرَابِ قَالَ: أَلَا أُحَدِّثُكُمَا بِأَشْقَى النَّاسِ: رَجُلَيْنِ؟ قُلْنَا: بَلَى يَا رَسُولَ اللهِ. قَالَ: أُحَيْمِرُ ثَمُودَ الَّذِي عَقَرَ النَّاقَةَ، وَالَّذِي يَضْرِبُكَ يَا عَلِيُّ عَلَى هَذِهِ يَعْنِي قَرْنَهُ، حَتَّى تُبَلَّ مِنْهُ هَذِهِ يَعْنِي لِحْيَتَهُ**(١).

---

(١) أخرجه البخاري في تاريخه الكبير (٧١/١) في ترجمة محمد بن خثيم، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: قَالَ لِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى: أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ إِسْحَاق قَالَ: أَخْبَرَنِي يَزِيدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ خُثَيْمٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ الْقُرَظِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خُثَيْمٍ عَنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ قَالَ: كُنْتُ أَنَا وَعَلِيٌّ رَفِيقَيْنِ فِي غَزْوَةٍ، قَالَ لي مُحَمَّد أَبُو يحيى قَالَ: حَدَّثَنَا صدقة بْن سابق: غزوة العشيرة، ثم قَالَ البخاري: وهذا إسناد لا يعرف: سماع يزيد من مُحَمَّد ولا محمد بن كعب من ابن خثيم ولا ابْن خثيم من عمار.

والحديث أخرجه مطولاً: أحمد (١٨٣٢١) ومن طريقه الحاكم (١٥١/٣) وأخرجه أيضاً النسائي في الكبرى (١٥٣/٥) والطحاوي في شرح المشكل (١٨٥/٢) وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (١١٩/١) وأبو نعيم في معرفة الصحابة (١٨٤/١) والدولابي في الكنى (١٥٦٦) كلهم من طريق ابن إسحاق به، ولفظه عَنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ قَالَ: كُنْتُ أَنَا وَعَلِيٌّ رَفِيقَيْنِ فِي غَزْوَةِ ذَاتِ الْعُشَيْرَةِ، فَلَمَّا نَزَلَهَا رَسُولُ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَقَامَ بِهَا رَأَيْنَا أُنَاساً مِنْ بَنِي مُدْلِجٍ يَعْمَلُونَ فِي عَيْنٍ لَهُمْ فِي نَخْلٍ، فَقَالَ لِي عَلِيٌّ: يَا أَبَا الْيَقْظَانِ! هَلْ لَكَ أَنْ تَأْتِيَ هَؤُلَاءِ فَنَنْظُرَ كَيْفَ يَعْمَلُونَ؟ فَجِئْنَاهُمْ فَنَظَرْنَا إِلَى عَمَلِهِمْ سَاعَةً ثُمَّ غَشِيَنَا النَّوْمُ، فَانْطَلَقْتُ أَنَا وَعَلِيٌّ فَاضْطَجَعْنَا فِي صَوْرٍ مِنْ النَّخْلِ فِي دَقْعَاءَ مِنْ التُّرَابِ، فَنِمْنَا فَوَاللهِ مَا أَهَبَّنَا إِلَّا رَسُولُ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُحَرِّكُنَا بِرِجْلِهِ، وَقَدْ تَتَرَّبْنَا مِنْ تِلْكَ الدَّقْعَاءِ فَيَوْمَئِذٍ قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِعَلِيٍّ: يَا أَبَا تُرَابٍ... وذكر الحديث.

وأخرجه البزار (٢٤٧/٤) من طريق ابن إسحاق عَنْ يَزِيدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خُثَيْمٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ، عَنْ خُثَيْمٍ أَبِي يَزِيدَ، عَنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ: النَّبِيَّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَنَّى عَلِيًّا بِأَبِي تُرَابٍ، فَكَانَتْ مِنْ أَحَبِّ كُنَاهُ إِلَيْهِ».

ثم قال البزار: وَلَا نَعْلَمُ رَوَى خُثَيْمٌ إِلَّا هَذَا الْحَدِيثَ.

قلت: قد وقع اختلاف في هذا السند، فنحن نرى هنا في رواية البزار أن الراوي عن عمار بن ياسر هو خثيم ويكنى بأبي يزيد، بينما في السند السابق عند البخاري وغيره،=

**٣٠ ـ اللَّهُمَّ أَعِنْهُ وَاسْتَعِنْ بِهِ، وَانْصُرْهُ وَانْتَصِرْ بِهِ، فَإِنَّهُ عَبْدُكَ وَأَخُو رَسُولِكَ**(١).

---

= كان الراوي عن عمار هو محمد بن خثيم، وقد أشار الحافظ أبو نعيم إلى اختلاف آخر وقع في الإسناد، فقال في معرفة الصحابة (١٤٨/١): وَاخْتُلِفَ عَلَى مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ فِيهِ، فَتَابَعَ إِبْرَاهِيمَ بْنَ سَعْدٍ وَيُونُسَ بْنَ بُكَيْرٍ، وَصَدَقَةَ بْنَ سَابِقٍ، وَعِيسَى بْنَ يُونُسَ عَلَى هَذَا، وَخَالَفَهُمْ مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ الْحَرَّانِيُّ، فَرَوَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ خُثَيْمٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُوكَ يَزِيدُ بْنُ خُثَيْمٍ، عَنْ عَمَّارٍ مِثْلَه. اهـ.
وقال الحافظ ابن حجر في التهذيب (١٤٨/٩) بعد أن نقل قول البخاري السابق على الحديث: قلت: قد ذكر البخاري أن محمد بن خثيم هذا ولد على عهد النبي ﷺ، نقله عنه ابن مندة، وكذا ذكر البغوي، فما المانع من سماعه من عمار؟ وعند ابن مندة من طريق محمد بن سلمة عن ابن إسحاق التصريح بسماع محمد بن كعب من ابن خثيم، وسماع يزيد من محمد بن كعب، إن (كذا! ولعلها إذ) في سياقه عن يزيد بن محمد بن خثيم عن محمد بن كعب قال: حدثني أبو محمد بن خثيم.

(١) قال البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ في التاريخ الكبير (٢٤١/٧) في ترجمة كديرة بن صالح الهجري: إن أبا ذر أسند ظهره إلى الكعبة فقال: أيها الناس هلموا أحدثكم بما سمعت من نبيكم ﷺ، ثم ذكر حديثاً عن النبي ﷺ في مناقب علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
قاله حميد عن عبيد الله بن موسى قال: حدثنا مهلهل العبدي عن كديرة دعا النبي ﷺ لعلي باسمه. اهـ ونقل ابن ماكولا جزءً من كلام البخاري السابق في باب كديرة، وذكر أبو حاتم كديرة في الجرح والتعديل (١٧٤/٧) دون أن ينسبه لجرح ولا تعديل. وذكر متن الحديث الذهبي في المغني (٧١/١) والميزان (١٩٨/٤) وعنه الحافظ في اللسان (١٠٩/٦) ولم يزد عليه.
وقد روي الحديث من غير طريق كديرة، ففي تاريخ دمشق (٥٤/٤٢) من طريق جعفر بن عبد الله بن جعفر بن محمد حدثني محمد بن الحسن الجعفري عن علي بن موسى عن جعفر بن إبراهيم الجعفري عن أبيه عن جعفر قال: سَمِعْتُ أَبَا ذَرٍّ وهُوَ مُسْتَنِدٌ إِلَى الكَعْبَةِ وهُوَ يَقُولُ: أَيُّهَا النَّاسُ اسْتَوُوا أُحَدِّثُكُمْ مِمَّا سمِعْتُ منْ رَسُولِ اللهِ ﷺ يَقُولُ لِعَلِيِّ بنِ أَبِي طَالِبٍ كَلِمَاتٍ لَوْ تَكُونُ لِي إِحْدَاهُنَّ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنَ الدُّنْيَا ومَا فِيهَا،=

**٣١ ـ يَا عَلِيٌّ مَنْ فَارَقَنِي فَقَدْ فَارَقَ اللهَ، وَمَنْ فَارَقَكَ يَا عَلِيٌّ فَقَدْ فَارَقَنِي**(١).

---

= سمعتُ رَسُولَ الله ﷺ وهُو يَقُول: اللَّهُمَّ أَعِنْهُ وَاسْتَعِنْ بِهِ، اللَّهُمَّ انْصُرْهُ وانْتَصِرْ لَهُ، فإنَّهُ عَبْدُكَ وأَخُو رَسُولِكَ.

وقد روي عن غير أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ففي الطبراني (١٢٢/١٢) حدثنا الحسين بن إسحاق التستري ثنا يوسف بن محمد ابن سابق ثنا أبو مالك الجنبي عن جويبر عن الضحاك عن ابن عباس: قال: لمَّا عَقَدَ رَسُولُ اللهِ ﷺ اللِّوَاءَ لِعَلِيٍّ يَوْمَ خَيْبَرَ دعا له هُنَيْهَةً فقال: اللَّهُمَّ أَعِنْهُ وأَعِنْ بِهِ، وارْحَمْهُ وارْحَمْ بِهِ، وانْصُرْهُ وانْصُرْ بِهِ، اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ وعَادِ مَنْ عَادَاهُ.

(١) أشار إليه البخاري في تاريخه الكبير (٣٣٣/٧) في ترجمة معاوية بن ثعلبة، فقال رَحِمَهُ اللَّهُ: قال أبو عامر: نا ابن نمير عن عامر الشيباني عن الجحاف عن معاوية بن ثعلبة عن أبي ذر عن النبي ﷺ في علي.

والحديث أخرجه الإمام أحمد في فضائل الصحابة (٥٧٠/٢) والبزار (٤٠٦٦) والحاكم (١٣٣/٣) وابن عدي (٨٢/٣) من طريق عامر بن السبط عن أبي الجحاف به.

قال البزار: وهذا الكلام لا نعلمه يروى إلا عن أبي ذر بهذا الإسناد. اهـ.

وقال الحاكم: صحيح الإسناد ولم يخرجاه. فرد الذهبي بقوله: بل منكر، وكذا قال في الميزان (١٨/٢).

وقد سئل الإمام أحمد عن هذا الحديث، فكره أن يحدث به، ففي المنتخب من العلل (رقم ١١٥) وسألته عن حديث ابن نمير عن عامر بن السمط عن أبي الجحاف عن معاوية بن ثعلبة عن أبي ذر: أن النبي ﷺ قال لعلي: من فارقني. فقال: اضرب عليه، وكره أن يحدث به. اهـ.

وأبو الجحاف في هذا الحديث هو داود بن أبي عوف، وثقه الإمام أحمد في العلل (٤٨٧/١) ويحيى بن معين كما في تهذيب الكمال (٤٣٦/٨)، وقال فيه أبو حاتم: صالح الحديث (الجرح والتعديل ٤٢٢/٣) وقال فيه النسائي: لابأس به (انظر: منهج الإمام أبي عبد الرحمن النسائي في الجرح والتعديل ٧٨١/٢)، أما ابن عدي فقد قال في الكامل (٨٢/٣): ولأبي الجحاف أحاديث غير ما ذكره وهو من غالية أهل التشيع،=

## ٣٢ ـ عَلِيٌّ أَعْلَمُ النَّاسِ بِالسُّنَّةِ(١).

= وعامة حديثه في أهل البيت، ولم أر لمن تكلم في الرجال فيه كلاماً، وهو عندي ليس بالقوي ولا من يحتج به في الحديث.

وقد توصل صاحب كتاب النسائي السابق، وهو الدكتور قاسم سعد إلى أن أبا الجحاف صدوق حسن الحديث، جمعاً بين كلام أهل العلم فيه، فقال بعد أن استوفى ما قيل في أبي الجحاف: فتبيَّن أن الصواب في أبي الجحاف التعديل، بيد أن المعدلين اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها، ونظرت في ما أورده ابن عدي في ترجمته من المناكير، فوجدت أن أكثرها يمكن أن تحمل العهدة فيها على غيره، وبعضها مستقيم، لذا فإنه يرجح عندي وضعه في أدنى درجات الاحتجاج لا في التي دونها من مراتب التعديل منها، ولا في الأرفع منها، وخلاصة القول إن أبا الجحاف صدوق حسن الحديث، وقول النسائي ـ لا بأس به ـ يستعمله أبو عبد الرحمن كثيراً في الثقات الرفعاء والله أعلم. اهـ.

وقد ذكر الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذا الحديث في الضعيفة (٤٨٩٣) وذكر حكم الذهبي عليه النكارة، ثم قال: ليس في إسناده من يتهم به سوى معاوية هذا ـ أي ابن ثعلبة شيخ أبي الجحاف ـ إلى أن قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ويحتمل أن يكون المتهم به هو داود هذا، فإنه وإن وثقه جماعة فقد قال ابن عدي: ليس هو عندي ممن يحتج به شيعي عامة ما يرويه في فضائل أهل البيت.

(١) أخرجه البخاري في التاريخ الكبير (٢/٢٥٥) في ترجمة جحدب التيمي، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: قال لنا علي: حدثنا يحيى بن اليمان عن سفيان عن جحدب التيمي قال: سمعت عطاء: قالت عائشة: علي أعلم الناس بالسنة. ثم قال البخاري: وقال لي زكريا: حدثنا الحكم ثنا ابن اليمان عن سفيان عن ابن جرعب جحدب بن جرعب عن عطاء، وجحدب أصح. وروى ابن فضيل عن عمرو بن ثابت عن أبي جحدب، عن أبي جهضم عن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فلا أدري ما هذا من الأول. اهـ.

ثم أخرجه البخاري أيضاً في ترجمة خجدب بن جرعب (٣/٢٢٨) فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: خجدب بْنُ جَرْعَبٍ، عَنْ عَطَاءٍ، قَالَ يَحْيَى بْنُ الْيَمَانِ عَنْ سُفْيَانَ، وَقال عَلِيٌّ عَنِ ابْنِ يمان: خجدب التَّيْمِيِّ، وَقال زَكَرِيَّا: حدثنا الْحَكَمُ بْنُ الْمُبَارَكِ أخبرنا ابن اليمان عن سفيان عن جحدب بْنِ جَرْعَبٍ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ عَائِشَةَ قالتْ: أَعْلَمُ النَّاسِ بِالسُّنَّةِ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ. =

**٣٣ ـ صَلَاةُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عِنْدَ الكَعْبَةِ فِي بِدَايَةِ الإِسْلَامِ وَلَيْسَ مَعَهُ إِلَّا خَدِيجَةُ وَعَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا(١).**

---

= والحديث أخرجه الخلال في السنة (رقم ٤٥١) من طريق سفيان عن جحدر، قال أبو عبد الرحمن: فقال ابن حرعة (كذا في مطبوعة السنة للخلال وأشار المحقق في الهامش إلى أن هكذا رسمها في الأصل) عن عطاء به.

قلت: والصواب هو ابن جرعب، وهو ما استشكله البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ، وانظر هامش التاريخ الكبير، فقد استفاض المعلمي رَحِمَهُ اللَّهُ في ذكر ما يتعلق بضبط الاسم، وانظر كذلك: المؤتلف والمختلف (١/١٣٥) للدارقطني.

وقال ابن محرز في سؤالاته (١٠٧٦): وسمعت عبد الله بن رومي أبا محمد اليمامي يقول ليحيى بن معين: تحفظ هذا؟ قال: قالت عائشة: من أخذتم: صوموا عاشوراء؟ قال يحيى بن معين: نعم هذا مشهور من حديث سفيان عن فليت عن جسرة بنت دجاجة قالت: قيل لعائشة: إِنَّ عَلِيًّا يَأْمُرُ بِصَوْمِ عَاشُورَاءَ؟ قالَت: هُوَ أَعْلَمُ النَّاسِ بِالسُّنَّةِ. فقال له أحمد بن الحرون: من دون سفيان؟ فقال: عبد الرحمن بن مهدي. فقال له: حدثكم؟ فقال برأسه وطأطأه: أي نعم. اهـ.

قلت: وفليت في هذا الإسناد، هو أفلت بن خليفة العامري، قال فيه الإمام أحمد: ما أرى به بأساً، وقال أبو حاتم: شيخ. انظر: العلل ومعرفة الرجال (٣/١٣٦)، والجرح والتعديل (٢/٣٤٦)، وذكر أبو عبد الرحمن ـ أي عبد الله بن أحمد ابن حنبل ـ في العلل: أن الثوري يقول: فليت.

(١) أشار إليه البخاري في تاريخه الكبير (٢/٥٠) في ترجمة أسد بن عبد الله البجلي، فقال رَحِمَهُ اللَّهُ: وأثنى عليه سعيد بن خثيم خيراً، سمع ابن يحيى بن عفيف عن جده، أخو خالد القسري الكوفي لم يتابع ابن عفيف في حديثه. ويقال: كان أسد على خراسان. اهـ.

وذكر بدايته الشيخ طارق عوض الله في كتابه وعزاه إلى كل من العقيلي وابن عدي، انظر: الجمع والتوضيح (٤/٦٩)، وقد نقل كل من ابن عدي (١/٣٩٩) والعقيلي (١/٢٧) كلام البخاري هذا، ثم ذكرا الحديث من هذه الطريق، وهو:

عن أسد بن عبد الله البجلي عن يحيى بن عفيف عن أبيه عَفيفٍ قال: أَتَيْتُ مَكَّةَ لِأَبْتَاعَ لِأَهْلِي عِطْراً وَثِيَاباً، فَنَزَلْتُ عَلى العَبَّاسِ بنِ عَبْدِ المُطَّلِبِ، فبينما أنَا وهُوَ نَنْظُرُ إِلى=

## ٣٤ ـ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ زَوَّجَهُ فَاطِمَةَ[١].

= الكَعْبَةِ إِذْ أَقْبَلَ فَتًى شَابٌّ فحلَّق نحوَ السماء ثم توجَّه نحوَ الكعبةِ، ثم جاءَ غلامٌ حتى قامَ إلى جَنْبِهِ، ثم أقبلت امرأةٌ فقامت خَلفَهما، فركعَ وركَعوا ثم سَجَدَ فسَجَدوا، فقلتُ: يا عباس أمرٌ عظيم، قال: أمرٌ عظيم، فقلت: من هذا الشاب؟ فقال: هذا محَمَّدُ بنُ عبد الله بن عبد المطلب، ابنُ أخي، تدري مَنْ هذا الغلام؟ قلت: لا، قال: هذا عليُّ بنُ أبي طالبَ ابنُ أخي، تدري من هذه المرأة؟ قلت: لا، قال: هذه خديجةُ بنتُ خويلد امرأةُ ابن أخي، وزعم ابنُ أخي هذا أنَّ ربَّه رَبَّ السماوات والأرض أَمَرَهُ بهذا الدِّين وهو عليه، وما أعلمُ على ظَهْرِ الأرضِ أحداً على هذا الدين غيرَ هؤلاء الثلاثة.

وعند العقيلي في آخره: فتَمنَّيْتُ بعد أن أكون رابعَهم.

ثم قال ابن عدي: وأسد بن عبد الله هذا معروف بهذا الحديث، وما أظن أن له غير هذا الشيء اليسير، وله أخبار تروى عنه فأما المسند من أخباره فهذا الذي ذكرته يعرف به.

وما جاء من اختلاف في رواية أسد عن ابن يحيى بن عفيف أو يحيى بن عفيف، انظر: تهذيب الكمال (٢/٥٠٤ ـ ٥٠٥).

والحديث أخرجه أيضاً من طريق أسد بن عبد الله: كل من النسائي في الكبرى (٥/١٠٦) وأبو يعلى (٣/١١٧) وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٥/١٧٦) وابن سعد في طبقاته (٨/١٨).

وفي الإسناد: يحيى بن عفيف، لا يعرف كما في الميزان (٤/٣٩٦).

وقد توبع أسد: كما عند الإمام أحمد في مسنده (١٧٨٧) حدثنا يعقوب حدثنا أبي عن أبي إسحاق حدثني يحيى بن ابي الأشعث عن إسماعيل بن إياس بن عفيف عن أبيه عن جده عفيف بن عمرو به.

وإسماعيل بن إياس قال فيه البخاري: في حديثه نظر. انظر: التاريخ الكبير (١/٣٤٥).

وقال البخاري أيضاً في أبيه إياس: فيه نظر. انظر المصدر السابق (١/٤٤١).

(١) قال البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ في التاريخ الكبير (٢/١٩٣): جعفر بن طلق بن زيد العبدي البصري، قال نصر بن علي: حدثنا عباس بن جعفر بن طلق بن زيد العبدي البصري عن أبيه عن جده عن علي ـ وقد سمع منه ـ: أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ زَوَّجَه فاطِمَةَ.

وجعفر هذا ترجمه ابن حبان في الثقات (٨/١٦٠) وقال: يروي عن أبيه عن جده=

**٣٥ ـ مَا فِي القُرْآنِ آيَةٌ إِلَّا أَعْلَمُ أَيْنَ أُنْزِلَتْ فِي سَهْلٍ أَوْ جَبَلٍ، أَوْ بِلَيْلٍ أَوْ بِنَهَارٍ**(١).

---

= عن علي، روى عنه عباس بن جعفر.

لكن تُعقِّب البخاري في تسميته، فقد قال ابن أبي حاتم في بيان خطأ البخاري (٩٢): عباس بن جعفر بن طلق بن زيد الشنى.

وإنما هو ابن جعفر بن زيد بن طلق، سمعت أبي يقول ذلك.

وقد جاء بهذا الاسم عند أبي يعلى في مسنده (٣٦٢/١) حيث قال: حدثنا نصر بن علي أخبرني العباس بن جعفر بن زيد بن طلق الشني العبدي عن أبيه عن جده: عن علي قال: لما تزوجت فاطمة قلت: يا رسولَ الله ما أبيعُ: فَرَسي أو دِرْعي؟ قال: بِعْ دِرْعَكَ، فبِعْتُها بِثِنْتَيْ عَشْرَةَ أُوقِيَّة فكان ذاك مَهْرَ فاطمة.

وأخرجه أيضاً من طريق نصر بن علي: ابن شاهين في فضائل فاطمة (رقم ٢٩).

وذكره الهيثمي في المجمع (٣٢٧/٤) فقال: رواه أبو يعلى من رواية العباس بن جعفر بن زيد بن طلق عن أبيه عن جده ولم أعرفهم، وبقية رجاله رجال الصحيح.

وأخرج ابن شاهين أيضاً (رقم ٢٩) من هذا الطريق حديثاً آخر متعلقاً بتزويج علي من فاطمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حين زَوَّجَه فَاطِمَة عَلَيْهَا السَّلام دَعَا بِمَاءٍ فَمَجَّهُ، ثمَّ أَدْخَلَهُ معَهُ فَرَشَّهُ فِي جَيْبِهِ وَبَيْنَ كَتِفَيْهِ، وعَوَّذَهُ بِقُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ والمُعَوِّذَتَيْنِ، ثمَّ دَعَا فَاطِمَةَ فقَامَتْ تَمْشِي عَلَى اسْتِحْيَاءٍ فقَالَ: لَمْ آلُ أَنْ أُزوِّجَكَ خَيْرَ أَهْلِي.

وعباس هذا قال فيه أبو حاتم: مجهول. انظر: الجرح والتعديل (٢١٥/٦).

(١) ذكره البخاري في التاريخ الكبير (١٦٥/٨) في ترجمة وهب بن عبد الله، وأتبعه بقوله: قَالَهُ لي إسحاق: أرنا عبد الرزاق قال: أرنا معمر عَنْ وهب.

والأثر أخرجه عبد الرزاق في تفسيره (٢٤١/٣) مطولاً، جاء في أوله عن معمر، عن وهب بن عبد الله، عن أبي الطفيل، قال: شَهِدْتُ عَلِيًّ وهُوَ يَخْطُبُ ويَقُولُ: سَلُونِي، فوالله لا تَسْأَلُونِي عَنْ شَيْءٍ يَكُونُ إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ إِلَّا حَدَّثْتُكُمْ بِهِ، وسَلُونِي عَنْ كِتَابِ اللهِ، فَوَاللهِ ما مِنْ آيةٍ إلا وأنا أعلمُ بليلٍ نَزَلَتْ أَمْ بِنَهَارٍ وأَمْ في سهلٍ، أَمْ في جَبَلٍ، فقام إليه ابنُ الكَوَّاء....

وأخرجه من طريق عبد الرزاق: ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (١٩١/٦)=

**٣٦ ـ عَنْ عميرة الباهلي أَنَّهُ سَمِعَ عَلِيًّا وطلعت سفِينة فَقَالَ: (وَلَهُ الْجَوَارِ الْمُنْشَآتُ فِي الْبَحْرِ كَالأَعْلامِ)، فوالَّذِي أجراك مجراك! ما قتلت عُثْمَانَ ولا مالَيْتُ عَلى قَتلِه[1].**

---

= والخطيب في الفقيه والمتفقه (٤٧/٢)، وأخرجه أيضاً في تالي التلخيص (٦٢/١) من طريق محمد بن ثور عن معمر به.

وذكره كل من الحافظ ابن عبد البر في الاستيعاب (٣٤١) وجامع بيان العلم (٢٢٤/١) والحافظ ابن حجر في الإصابة (٥٦٨/٤) والتهذيب (٣٣٨/٧).

(١) قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ في التاريخ الكبير (٦٨/٧): عميرة بْن سعد أَبُو السكن الأيامي قَالَ أَبُو نعيم: نا مُعَاوِيَة بْن عَبْد اللَّه سَمِعَ طلحة بْن مصرف عَنْ عميرة الباهلي أَنَّهُ سَمِعَ علياً وطلعت سفِينة فَقَالَ: وَلَهُ الْجَوَارِ الْمُنْشَآتُ فِي الْبَحْرِ كَالأَعْلامِ، فوالَّذِي أجراك مجراك! ما قَتلتُ عُثمانَ ولا ماليت على قتلِه.

وَقَالَ عَلِيّ: نا مروان بْن مُعَاوِيَة سَمِعَ العلاء بْن عَبْد الكريم عَنْ طلحة عَنْ عميرة بْن سعد سَمِعَ علياً نحوه.

وَقَالَ عَلِيّ عَنِ ابْن مهدي: نا هانئ بْن أَيُّوبَ عَنْ طلحة قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو السكن ـ قَالَ هانئ: وقد رأيت أَبَا السكن ـ سَمِعَ علياً نحوه.

وَقَالَ عَلِيّ: عن يحيى بن سعيد حماد بْن سلمة (كذا!) قَالَ: حَدَّثَنِي عرار بْن سويد قَالَ: حَدَّثَنِي عميرة بْن سعد سَمِعَ علياً نحوه، وَقَالَ مُوسَى: نا حماد أَخْبَرَنَا عرار بْن سويد قَالَ: حَدَّثَنِي عميرة بْن سعد مثلَهُ، وَقَالَ بعضهم: عمير ولا يصح. اهـ من التاريخ الكبير.

قلت: وقد وجدته سُمِّي: عمير بن سعيد في بعض الروايات، كما في رواية الزبير بن عدي عنه في طريق من طرق حديث: مَنْ كُنْتُ مولاه، كما في علل الدارقطني (٩٢/٤) الذي علَّق بقوله: وَلَعَلَّهُ أَراد عُمَيرَة بن سَعدٍ أَو غَيرَهُ.

وقد أخرج هذه الرواية ابن عساكر في تاريخه (٢٠٨/٤٢) ثم ذكر طريقاً أخرى من رواية طلحة بن مصرف عن عمير بن سعيد، ثم علق ابن عساكر بقوله: والصواب عمير بن سعد. اهـ. وقد أشار محقق تاريخ دمشق إلى أن في المطبوعة: عميرة بن سعد، ولعل الصواب ما ورد في المطبوعة. =

. . . . . .

= وقد اكتفى الحافظ في التهذيب (١٥٢/٨) بذكر قول البخاري، حيث قال: ذكر البخاري أن بعضهم سماه عميراً، قال ولا يصح.

ولم يسم من قصده البخاري، والله أعلم.

وقد جاء في فضائل الصحابة للإمام أحمد (١ ٤٥٨): حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، نَا بَهْزُ بْنُ أَسَدٍ قَالَ: نا حَمَّادٌ، يَعْنِي: ابْنَ سَلَمَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي الْعَرَارُ بْنُ سُوَيْدٍ الْكُوفِيُّ، عَنْ عَمِيرَةَ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: كُنَّا مَعَ عَلِيٍّ عَلَى شَاطِئِ الْفُرَاتِ، فَمَرَّتْ سَفِينَةٌ مَرْفُوعٌ شِرَاعُهَا، فَقَالَ عَلِيٌّ: يَقُولُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلَهُ ٱلْجَوَارِ ٱلْمُنشَـَٔاتُ فِى ٱلْبَحْرِ كَٱلْأَعْلَـٰمِ﴾ [الرحمن: ٢٤]، وَالَّذِي أَنْشَأَهَا فِي بَحْرٍ مِنْ بِحَارِهِ مَا قَتَلْتُ عُثْمَانَ، وَلَا مَالَأْتُ عَلَى قَتْلِهِ.

وكذا أخرجه من طريق عرار بن عبد الله: ابن شبة في تاريخ المدينة (١٢٦٥/٤).

وكان قد أخرجه من طريق أخرى عن عميرة بلفظ قريب. انظر تاريخه (١٢٦٤/٤).

ومما جاء في المعنى نفسه، ما أخرجه عبد الرزاق (٤٥٠/١١) عن معمر عن ابن طاوس عن أبيه قال: سمعت ابن عباس يقول: سمعت علياً يقول: والله ما قتلت عثمان ولا أمرت بقتله ولكن غلبت.

وفي تاريخ بغداد (٦١٧/١٣) قال الخطيب: حَدَّثَنِي الحسن بْن مُحَمَّد الخلال، قَالَ: حَدَّثَنَا يُوسُف بْن عُمَر القواس، قَالَ: حَدَّثَنَا علي بْن يعقوب بْن عيسى إِمْلاء من حفظه، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو صالح الهيثم بْن خالد وراق الفضل بن دكين، عَن الفضل بْن دكين، عَن الأعمش، عَن أَبِي صالح، قَالَ: رَأَيْتُ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طالب قاعداً فِي زرارة تحت السدرة، وانحدرت سَفِينةٌ، فقرأ ﴿وَلَهُ ٱلْجَوَارِ ٱلْمُنشَـَٔاتُ فِى ٱلْبَحْرِ كَٱلْأَعْلَـٰمِ﴾، والذي أَجراها مَجْراها ما قتلتُ عُثْمَان، ولا شايعتُ فِي قتله، ولا مَالأتُ، ولقد غَمَّني.

ثم قال الخطيب: قال لي الخلال: لم يكن عند علي بن يعقوب غير هذا الحديث.

قلت: ومدار هذه الطرق ـ خلا طريق الخطيب ـ على عميرة بن سعد، وقدقال فيه يحيى بن سعيد القطان: لم يكن ممن يعتمد عليه. كما في الجرح والتعديل (٢٣/٧).

وأما طريق الخطيب، ففيها علي بن يعقوب بن عيسى وهو لا يعرف، وليس يعرف إلا بهذا الحديث، والله أعلم.

**٣٧ ـ حَذَّرَ الأَشْعَثُ بْنُ قَيْسٍ الفِتَنَ، فَقِيلَ لَهُ: أَخَرَجْتَ[١] مَعَ عَلِيٍّ؟ قَالَ: وَمَنْ لَكَ مِثْلُ عَلِيٍّ[٢].**

**٣٨ ـ لَا أَسُبُّهُ، وَلَكِنْ إِنْ شِئْتَ قُمْتُ فَذَكَرْتُ أَيَّامَهُ الصَّالِحَةَ وَمَوَاطِنَهُ[٣].**

---

(١) في سير أعلام النبلاء (٢/٤٠): خرجت، بدون همزة استفهام، وهو أليق بالخبر إذ فيه أن الأشعث نهى غيره عن الخروج في الفتن فذكَّره السامع بخروجه مع علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فرد الأشعث بقوله: ومن لك إمام مثل علي.
وهذا نص الخبر كما في السير: الأَعْمَشُ: عَنْ حَيَّانَ أَبِي سَعِيْدٍ التَّيْمِيِّ قَالَ: حَذَّرَ الأَشْعَثُ مِنَ الفِتَنِ، فَقِيْلَ لَهُ: خَرَجْتَ مَعَ عَلِيٍّ! فَقَالَ: وَمَنْ لَكَ إِمَامٌ مِثْلُ عَلِيٍّ.

(٢) أخرجه البخاري في التاريخ الكبير (٣/٥٩) في ترجمة حيان أبي سَعِيد التيمى، فقال: نسبه حسين، حدثنا عبد الله بن عُمَر قَالَ: حدثنا حفص بْن غياث عَنِ الأعمش عَنْ حيان أَبِي سَعِيد التيمي، فذكره. اهـ
قلت: وأخرجه من طريق البخاري: ابن عساكر في تاريخه (٩/١٣٨).
وأخرجه أيضاً: الدولابي في الكنى (٧٧٣) من طريق الأعمش به، وعنده: ومن لكم بإمام مثل علي.
وذكر أبو حاتم أبا سعيد التيمي فقال: روى عن الأشعث بن قيس أنه حذر الفتن، روى عنه الأعمش. ولم يذكر فيه أبو حاتم جرحاً ولا تعديلاً، ولهذا حكم عليه الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ بالجهالة. انظر السلسلة الضعيفة (٤٩٠٧)، وذكره ابن حبان في ثقاته (٤/١٧٢).

(٣) أخرجه البخاري في التاريخ الكبير (٨/٣١٩) في ترجمة يزيد بن أمية أبي سنان الدؤلي، فقال رَحِمَهُ اللَّهُ: قال لي ابن منصور: نا وهب قال: حدثني أبي قال: سمعت يعلى بن حكيم عن نافع قال: أراد هشام بن إسماعيل يزيدَ بن أمية أبا سنان الديلي ـ وكان وُلِدَ زمن أُحُد ـ على أن يَسُبَّ علياً فقال.. فذكره. اهـ.
ونحوه في التاريخ الأوسط له (١/٢٠٦).
وقد ترجم لأبي سنان أيضاً: ابن حبان في الثقات (٥/٥٣٧) فذكر من ضمن ترجمته ما مر معنا عند البخاري من أن هشام ابن إسماعيل أراد منه أن يَسُبَّ عَلِياً فقال: لا أَسُبُّه، ولكن إِنْ شِئْتَ قُمْتُ فذَكَرْتُ أَيَّامَهُ الصَّالِحَةَ. =

**٣٩ ـ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ زَيْدٍ: أَتَيْتُ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قُلْتُ: إِنِّي لَسَيِّدُ قَوْمِي وَعَرِيفُهُمْ(١).**

---

= وأما هشام بن إسماعيل فهو حمو عبد الملك بن مروان وأميره على المدينة، قال الْوَاقِدِيُّ: حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي سبرة، عَنْ سَالِمٍ مَوْلَى أَبِي جَعْفَرٍ، قَالَ: كَانَ هشام بن إسماعيل يؤذي علي بْنَ الْحُسَيْنِ وَأَهْلَ بَيْتِهِ، يَخْطُبُ بِذَلِكَ عَلَى المنبر، وينال من علي، فلما ولي الوليد عَزَلَهُ، وَأَمَرَ بِأَنْ يُوقَفَ لِلنَّاسِ، فَقَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيِّبِ لِوَلَدِهِ مُحَمَّدٍ: لا تُؤْذِهِ فَإِنِّي أَدَعُهُ لِلَّهِ وَلِلرَّحِمِ، وَمَرَّ عَلَيْهِ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ، فَسَلَّمَ عَلَيْهِ، فَقَالَ هِشَامٌ: اللهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالاتِهِ. اهـ باختصار يسير من تاريخ الإسلام للذهبي (١٠١٤/٢) وانظر: تاريخ الطبري (٦٧٢/٣).

(١) الأثر أخرجه البخاري في التاريخ الكبير (٢٨٣/٥) في ترجمة عبد الرحمن بن زيد الفائشي الهمداني، فقال: نسبه ابن المبارك، وكان جميلاً كثير الشعر، ثم قال البخاري: قال عمرو بن خالد: حدثنا زهير حدثنا أبو إسحاق عن عبد الرحمن بن زيد: أتيت عليا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فذكر تمام الأثر. ثم قال وكان في الفتن في الكوفيين.

وأخرجه من طريق زهير أيضاً: ابن زنجويه في الأموال (١٦٧٤) ولفظه: أخبرنا حميد: أنا أبو نعيم: أنا زهير عن أبي إسحاق عن عبد الرحمن بن زيد الفائشي قال: أتيت عليا وهو يقسم، فقلت له: إني أراك تنفح الناس، فأعطني، قال: وعلي قطعة برود وثياب حسنة، قال: وكان رجلاً كثير الشعر، قال: فصعد في البصر وصوبه، ثم قال: ليس لك فيه خير، ثم قال: ألست غنيا؟ فقلت: بلى والله، إني لسيد قومي وعريفهم، وإني لكثير المال، قال: فدعه لمن هو أحوج إليه منك.

قلت: ووصف الجمال وكثرة الشعر عائد لعبد الرحمن بن زيد الفائشي، لا لعلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وهذا ما ظهر في ترجمة البخاري له، والتي مرَّت معنا، وكذا جاءت رواية ابن سعد موضحة لهذا، فقد روى طرفاً من الخبر، ولفظه: قال: أخبرنا الفضل بن دكين قال: حدثنا زهير عن أبي إسحاق أنه ذكر عبد الرحمن بن زيد الفائشي فقال: كان جميلاً كثيرَ الشَّعْر، رأيتُ عليه مُقَطَّعَة بُرود وثياباً. انظر: الطبقات (٢٢٩/٦).

وأما بالنسبة لضبط الفائشي وتوجيه نسبته، فقد قال السمعاني في الأنساب (١٤٤/١٠):=

**٤٠ ـ عَنْ شُبْرُمَةَ بنِ الطُّفَيْلِ، رَأَى عَلِيًّا بِذِي قَارٍ يَهْنَأُ بَعِيراً لَهُ فِي شِدَّةِ الحَرِّ، وإِنَّ جَبْهَتَهُ لَتَرْشَحُ عَرَقاً**(١).

**٤١ ـ كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى عَلِيِّ بنِ أَبِي طَالِبٍ** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ **يَوْمَ قُتِلَ عُثْمَانُ** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ **مُقْبِلاً عَلَى بَغْلَةِ النَّبِيِّ** صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **الدُّلْدُلِ، عَلَيهِ ثَوْبَانِ قِطْرِيَّانِ، مُتَوَشِّحٌ نَفْسَهَ وفِي يَدِهِ قَوْسُهُ وعَلَيْهِ عِمَامَةُ خَزٍّ، فاسه حطب المسجد فخطب على قوسه**(٢).

**٤٢ ـ عَنْ عَبْد الرَّحْمَن بْن أَبِي بكرة قَالَ: لَمَّا قَدِمَ عَلِيٌّ البَصْرَةَ قَالَ لِي: اسْتَأْذِنْ لِي يُرِيدُ زِيَادَ، فاستأذنتُ فأَذِنَ لهُ، فذَكَرَ ما لَقِيَ بَعْدَ النَّبِيِّ**

---

= بفتح الفاء وكسر الياء المنقوطة بنقطتين من تحتها والشين المعجمة في آخرها، هذه النسبة إلى فأيش، وظني أنه بطن من همدان. اهـ.

ونقل محقق الأنساب عن ابن الأثير قوله: هو من همدان لا شك فيه، وهو فأيش بن الجابر بن عبد الله ابن قادم.... اهـ.

وانظر كلام ابن الأثير في اللباب في تهذيب الأنساب (٢/٤١٠).

(١) أخرجه البخاري في التاريخ الكبير (١/٤٣٣): في ترجمة إياس بن نذير فقال رَحِمَهُ اللَّهُ: إياس بْن نذير عَنْ شبرمة بْن الطفيل رأى عليا بذي قار يهنأ بعيرا لَهُ فِي شدة الحر وإن جبهته لترشح عرقا، قَالَه لي أحمد بن أشكاب عَنْ مُحَمَّد بْن فضيل عَنْ أَبِي حيان عَنْ إياس.

(٢) أخرجه البخاري في التاريخ الكبير (٥/١٤٨) في ترجمة عبد الله بن علي بن بعجة بن بدر الجهني، فقال رَحِمَهُ اللَّهُ: قال إبراهيم بن حمزة ح إِبْرَاهِيم بْن على الرافعي سَمِعَ علي بْن عَبْد اللَّه بْن بعجة عَنْ أَبِيه عَنْ جده قَالَ:... فذكره، ثم قال البخاري: فيهِ نظر.

وقد علَّق المعلمي على العبارة الأخيرة في الرواية بقوله: كذا في الاصل وفيه تصحيف، وفتَّشنا الرواية فلم نجدها في الكتب إلا مختصرة لم يذكر فيها هذا اللفظ، و«فاسه»؟ غير منقوط.

وعبد الله بن علي بن بعجة، ترجم له ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٥/١١٤) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وترجمه أيضاً ابن عدي في الكامل (٤/٢٢٢) والعقيلي (٢/٢٨٢) واكتفيا بنقل كلام البخاري ولم يزيدا عليه شيئاً.

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، **وقَالَ: تُوُفِّيَ النَّبِيُّ** صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **فَظَنَنْتُ أَنِّي، فَبُوِيعَ لِأَبِي بَكْرٍ فَسَمِعْتُ وَأَطَعْتُ**(١).

وبهذه الرواية أكون قد أنهيت ما كنت قد ابتدأت به، من ذكر كل ما يتعلق بعلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من روايات في كتب البخاري، صحيحه وما سواه من كتبه، سواء منها ما كان مروياً عنه، أو ما كانت متضمنة لذكره. فرضي الله عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، وأحسن الله إلى الإمام البخاري، وجمعنا معهما مع نبينا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وسائر صحابته في جنات النعيم.

ولله الحمد أولاً وآخراً وظاهراً وباطناً على ما وفق وأولى.



(١) أخرجه البخاري في التاريخ الكبير (١٩٥/١) في ترجمة محمد بن عميرة النخعي، فقال رَحِمَهُ اللَّهُ: قَالَ لي يحيى بْن سُلَيْمَان حدثني مُحَمَّد قَالَ: نا شريك عَنْ عَبْد الملك بْن عمير عَنْ عَبْد الرَّحْمَن بْن أَبِي بكرة.
ومحمد بن عميرة هذا، لم يزد أبو حاتم في ترجمته له على قوله: روى عن شريك، روى عنه يحيى بن سليمان الجعفي. انظر: الجرح والتعديل (٥٣/٨)، ومثله عند ابن حبان في الثقات (٦٥/٩).
وعبد الرحمن بن أبي بكرة هو الثقفي، وزياد المذكور هنا هو عمه، وهو المعروف بزياد بن أبيه، فقد جاء في البداية والنهاية (٢٤٦/٧): ثم دخل علي البصرة يوم الاثنين فبايعه أهلها على راياتهم، حتى الجرحى والمستأمنة، وجاءه عبد الرحمن بن أبي بكرة الثقفي فبايعه، فقال له علي: أين المريض؟ ـ يعني أباه ـ فقال: إنه والله مريض يا أمير المؤمنين، وإنه على مسرتك لحريص، فقال: امش أمامي فمضى إليه فعاده واعتذر إليه أبو بكر فعذره، وعرض عليه البصرة فامتنع، وقال: رجل من أهلك يسكن إليه الناس، وأشار عليه بابن عباس فولاه على البصرة، وجعل معه زياد بن أبيه على الخراج وبيت المال، وأمر ابن عباس أن يسمع من زياد، وكان زياد معتزلاً.

# فاطمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا

بعد الفراغ من ذكر ما يتعلق بعلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ننتقل الآن إلى بيان ما يتعلق بفاطمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا في صحيح البخاري وسائر كتبه، وأبدأ بذكر قول البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ فيها، وما جاء في شرح الحافظ ابن حجر لما جاء في مناقبها، مع تبييني لبعض ما يحتاج إلى بيان، فأقول وبالله التوفيق، قال الإمام البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ:

# بَاب مَنَاقِبِ فَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّلام[1]

(١) وقد بدأ الحافظ أبو نعيم كتاب النساء من كتابه معرفة الصحابة بذكر بنات النبي ﷺ ثم أزواجه ثم سائر الصحابيات وبدأ أولاً بفاطمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وعلل ذلك بقوله (٦/٣١٨٥): بدأنا بذكر فاطمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا إذ كانت عضوًا من أعضائه، وكانت مخصوصةً من بين أولاده بمحبته لها، كانت أصغر بناته سنا، بشرها النبي ﷺ أنها أول أهله لحوقًا به، وكانت من خير نساء العالمين، وسيدة نساء هذه الأمة، ونساء أهل الجنة، كانت المحصنة الطاهرة الزهراء البتول، يغضب الله لغضبها ويرضى لرضاها، يتألم النبي ﷺ بألمها، ويتأذى بتأذيتها، هي التي يؤمر أهل الجمع في القيامة بغض الأبصار حتى تمر في عرصة القيامة، فتمر وعليها ريطتان خضراوان. عاشت بعد النبي ﷺ ستة أشهر، وقيل: ثلاثة أشهر، فما رئيت ضاحكةً بعد وفاة أبيها ﷺ، اغتسلت حين حان فراقها، وتكفنت وأمرت عليا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أن لا يكشفها إذا قبضت، وأن يدرجها في ثيابها كما هي، فدفنها علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ليلًا ببقيع الغرقد، ونزل في قبرها العباس، وعلي، والفضيل، سنة إحدى عشرة من الهجرة وكانت فيما قيل تكنى أم أسماء، ولدت وقريش تبني الكعبة، وماتت وهي بنت ثمان وعشرين سنةً، وصلى عليها العباس بن عبد المطلب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. اهـ.

قلت: وإنما افتتحت ترجمتها بذكر ما قاله أبو نعيم فيها، لجميل ثنائه عليها، وبلاغة ما سطره في حقها، مع عدم التسليم بصحة أسانيد كل ما ذكره في هذه المقدمة.

وقد روى الطبراني بإسناده عن مصعب الزبيري أنه قال: كنية فاطمة أم أبيها. انظر: المعجم الكبير (٢٢/٣٩٧)، وهو عند المغازلي (رقم ٣٩٢) بإسناده إلى جعفر بن محمد عن أبيه من قوله.

وقال الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ في تاريخ الإسلام (٣/٤٣): كُنْيَتُهَا فِيمَا بَلَغَنَا: أُمُّ أَبِيهَا. اهـ.

قلت: ومما جاء في ألقابها رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: الزهراء، لكن قال الشيخ بكر أبو زيد رَحِمَهُ اللَّهُ: ولم أقف على تاريخ لهذا اللقب عند أهل السنة. اهـ كلامه رَحِمَهُ اللَّهُ.

قلت: وأقدم من وجدته ذكر هذا اللقب لفاطمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا من أهل السنة: الحافظ ابن حبان (ت٣٥٤)، حيث قال في صحيحه (١٥/٤٠١): ذكر فاطمة الزهراء ابنة المصطفى ﷺ ورضي عنها وقد فعل. =

ثم بدأ الحافظ ابن حجر شرحه بقوله[1]: أي بنت رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رضي الله تعالى عنها وأمها خديجة عليها السلام، ولدت فاطمة في الإسلام[2] وقيل قبل البعثة، وتزوجها علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بعد بدر في السنة الثانية[3] وولدت

---

= وهذا أبو نعيم رَحِمَهُ اللَّهُ قد ذكر هذا اللقب في الثناء عليها، كما مر معنا، ثم وجدت البغوي (ت٥١٠) رَحِمَهُ اللَّهُ يذكرها بهذا اللقب، فقال في شرح السنة (١٥٨/١٥): (باب مناقب فاطمة الزهراء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا).

ووجدت أيضاً الحافظ المزي (ت٧٤٢) في تحفة الأشراف، يذكرها بهذا اللقب، حيث قال رَحِمَهُ اللَّهُ (١٧/١٥) بعد أن ذكر حديثاً لها: في مسند فاطمة الزهراء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. اهـ.

وقد روي في سبب تسميتها بفاطمة خبر لا يصح، وهو ما رواه الصيداوي في معجم شيوخه (٣٥٩/١) حيث قال: حدثنا غانم بن حميد ببغداد حدثنا أبو عمارة أحمد بن محمد حدثنا الحسن بن عمرو بن سيف السدوسي حدثنا القاسم بن مطيب حدثنا منصور بن صدقة عن أبي معبد عن ابن عباس قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ابنتي فَاطِمَةُ حَوْراء آدَمية، لم تَحِض ولم تَطْمِث، وإنما سمَّاها فاطمةَ لأن الله عَزَّوَجَلَّ فَطَمَهَا ومحبيها عن النار.

ومن طريق الصيداوي، رواه الخطيب في تاريخه (٣٣١/١٢) وقال عقبه: في إسناد هذا الحديث من المجهولين غير واحد وليس بثابت، ومن طريق الخطيب هذه رواه ابن الجوزي في الموضوعات (٤٢١/١).

وقال المناوي في فيض القدير (١٦٨/١): سميت به لأن الله فطمها وولدها ومحبيهم عن النار، كما في خبر ضعيف خلافاً لمن وهم.

وقد حكم الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ على هذا الحديث بالوضع، انظر: سلسلة الأحاديث الضعيفة (٤٢٨).

(١) فتح الباري (١٠٥/٧).

(٢) قال الحافظ ابن عبد البر في الاستيعاب (١٨٩٣/٤): ولدت فاطمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا سنة إحدى وأربعين من مولد النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

(٣) قال الحافظ ابن عبد البر في الاستيعاب (١٨٩٣/٤): وأنكح رَسُول اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فاطمة=

له[1]، وماتت سنة إحدى عشرة بعد النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ بستة أشهر، وقد ثبت في

---

= عَلِيّ بْن أَبِي طَالِبٍ بعد وقعة أحد. وقيل: إنه تزوَّجها بعد أن ابتنى رَسُول اللهِ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ بعائشة بأربعة أشهر ونصف، وبنى بها بعد تزويجه إياها بتسعة أشهر ونصف. اهـ.

وقال ابن الأثير في أسد الغابة (٦/٢٢٠): وزوجها من علي بعد أحد، وقيل: تزوجها علي بعد أن ابتني رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ بعائشة بأربعة أشهر ونصف.

(١) قال الإمام ابن شهاب الزهري: وأما فاطمة بنت رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ فتزوجها علي بن أبي طالب رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، فولدت له حسن بن علي الأكبر، وحسين بن علي وهو المقتول بالعراق بالطف، وزينب، وأم كلثوم، فهذا ما ولدت فاطمة من علي رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا.

أسنده عن الزهري كل من: الدولابي في الذرية الطاهرة (رقم ٨٣) والبيهقي في السنن الكبرى (٧/٧٠) مطولاً.

قلت: وقد أخرج الإمام أحمد في مسنده (٢/١٥٩) وابن حبان في صحيحه (١٥/٤٠٩) والضياء في المختارة (١/٤٠٦) عَنْ هَانِئِ بْنِ هَانِئٍ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قَالَ لَمَّا وُلِدَ الْحَسَنُ سَمَّيْتُهُ حَرْبًا فَجَاءَ رَسُولُ اللهِ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ فَقَالَ أَرُونِي ابْنِي مَا سَمَّيْتُمُوهُ قَالَ قُلْتُ حَرْبًا قَالَ بَلْ هُوَ حَسَنٌ فَلَمَّا وُلِدَ الْحُسَيْنُ سَمَّيْتُهُ حَرْبًا فَجَاءَ رَسُولُ اللهِ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ فَقَالَ أَرُونِي ابْنِي مَا سَمَّيْتُمُوهُ قَالَ قُلْتُ حَرْبًا قَالَ بَلْ هُوَ حُسَيْنٌ فَلَمَّا وُلِدَ الثَّالِثُ سَمَّيْتُهُ حَرْبًا فَجَاءَ النَّبِيُّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ فَقَالَ أَرُونِي ابْنِي مَا سَمَّيْتُمُوهُ قُلْتُ حَرْبًا قَالَ بَلْ هُوَ مُحَسِّنٌ ثُمَّ قَالَ سَمَّيْتُهُمْ بِأَسْمَاءِ وَلَدِ هَارُونَ شَبَّرُ وَشَبِيرُ وَمُشَبِّرٌ.

ففي هذا الحديث أن فاطمة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ ولدت غلاماً ثالثاً سماه النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ محسِّناً، وقال الحافظ ابن حجر في الفتح (٤/٣٢٨): وَفِي مُسْنَد الْبَزَّار مِنْ حَدِيث أَبِي هُرَيْرَة قَالَ: ثَقُلَ اِبْن لِفَاطِمَةَ فَبَعَثَتْ إِلَى النَّبِيّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، فَذَكَرَ نَحْو حَدِيث الْبَاب، وَفِيهِ مُرَاجَعَة سَعْد بْن عُبَادَة فِي الْبُكَاء، فَعَلَى هَذَا فَالِابْن الْمَذْكُور: مُحْسِن بْن عَلِيّ بْن أَبِي طَالِب، وَقَدْ اِتَّفَقَ أَهْل الْعِلْم بِالْأَخْبَارِ أَنَّهُ مَاتَ صَغِيرًا فِي حَيَاة النَّبِيّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ اهـ. كلام الحافظ، والذي وجدته في مسند البزار هو الحديث المشهور المخرج في الصحيحين وغيرهما، أن ابنة للنبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ أرسلت له: إن ابني قد احتضر فاشهدنا... الحديث، ولم أجد فيه ذكراً لفاطمة رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا، والله أعلم. وسيأتي مزيد بحث في حديث تسمية النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ لأولاد علي رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ في ترجمة الحسن رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

الصحيح من حديث عائشة[1]، وقيل: بل عاشت بعده ثمانيةً، وقيل: ثلاثةً، وقيل: شهرين، وقيل: شهرًا واحدًا، ولها أربع وعشرون سنةً، وقيل غير ذلك، فقيل: إحدى، وقيل: خمس، وقيل: تسع، وقيل: عاشت ثلاثين سنةً[2]، وسيأتي من مناقب فاطمة في ذكر أمها خديجة في أول السيرة النبوية، وأقوى ما يستدل به على تقديم فاطمة على غيرها من نساء عصرها ومن بعدهن: ما ذكر من قوله ﷺ إنها سيدة نساء العالمين إلا مريم[3]، وأنها رزئت

---

(١) وهو ما سيأتي معنا في أحاديث البخاري المتعلقة بفاطمة رضي الله عنها.

(٢) قال ابن أبي خيثمة في تاريخه (١٦٠٨) وَأَخْبَرَنَا الزبير بن بكار، عن مُحَمَّد بن الحسن، عن إبراهيم بن أبي يَحْيَى، عن صالح مولى التوأمة، أن عَبْد الله بن حسن بن حسن دخل على هشام بن عَبْد الملك، وعنده الكلبي، فقال هشام لعَبْد الله بن حسن: يا أبا مُحَمَّد كم بلغت فاطمة بنت رسول الله ﷺ من السِّنِّ؟ قال: بلغت ثلاثين، فقال: للكلبي: ما تقول؟ قال: بلغت خمسًا وثلاثين سنة، فقال هشام لعَبْد الله: ألا تسمع ما يقول الكلبي وقد عُنِي بهذا الأمر؟ فقال عَبْد الله بن حسن: يا أمير المؤمنين سلني عن أمي فأنا أعلم بها، وسل الكلبي عن أمه فهو أعلم بها.
وانظر: الاستيعاب (١٨٩٩/٤)، للوقوف على بعض ما قيل في سنها عند وفاتها رضي الله عنها.

(٣) أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٢٧٩/١٨) والنسائي في الكبرى (٤٥٥/٧) من حديث جَرِيرٌ عَنْ يَزِيدَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي نُعْمٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: فَاطِمَةُ سَيِّدَةُ نِسَاءِ أَهْلِ الْجَنَّةِ إِلَّا مَا كَانَ مِنْ مَرْيَمَ بِنْتِ عِمْرَانَ. وحسنه الحافظ في الفتح (٤٤٧/٦).
وله شاهد عند أبي نعيم في الحلية (٤٢/٢) حيث قال: حدثنا أبو حامد بن جبلة ثنا محمد بن إسحاق: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ هَاشِمٍ، عَنْ كَثِيرٍ النَّوَّاءِ، عَنْ عِمْرَانَ بْنَ حُصَيْنٍ ـ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَادَ فَاطِمَةَ وَهِيَ مَرِيضَةٌ، فَقَالَ لَهَا: كَيْفَ تَجِدِينَكِ يَا بُنَيَّةُ؟ قَالَتْ: إِنِّي لَوَجِعَةٌ، وَإِنَّهُ لَيَزِيدُنِي أَنِّي مَا لِي طَعَامٌ آكُلُهُ. قَالَ: يَا بُنَيَّةَ، أَمَا تَرْضَيْنَ أَنَّكِ سَيِّدَةُ نِسَاءِ الْعَالَمِينَ! قَالَتْ: يَا أَبَتِ، فَأَيْنَ مَرْيَمُ بِنْتُ عِمْرَانَ؟ قَالَ: تِلْكَ سَيِّدَةُ نِسَاءِ عَالَمِهَا، وَأَنْتِ سَيِّدَةُ نِسَاءِ عَالَمِكِ.. =

بالنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دون غيرها من بناته، فإنهن متن في حياته، فكن في صحيفته ومات هو في حياتها فكان في صحيفتها، وكنت أقول ذلك استنباطًا إلى أن وجدته منصوصًا، قال أبو جعفر الطبري[1] في تفسير آل عمران من التفسير الكبير من طريق فاطمة بنت الحسين بن علي إن جدتها فاطمة قالت: دخل رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يومًا وأنا عند عائشة، فناجاني فبكيت، ثم ناجاني فضحكت، فسألتني عائشة عن ذلك، فقلت: لقد علمت أأخبرك بسر رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فتركتني، فلما توفي سألت، فقلت: ناجاني فذكر الحديث في معارضة جبريل له بالقرآن مرتين، وأنه قال: أحسب أني ميت في عامي هذا، **وأنه لم ترزأ امرأة من نساء العالمين مثل مارزئت فلا تكوني دون امرأة منهن صبرًا**، فبكيت فقال: أنت سيدة نساء أهل الجنة إلا مريم، فضحكت.

قلت: وأصل الحديث في الصحيح دون هذه الزيادة. اهـ. كلام الحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ.

قلت: وقد افتتح البخاري رحمه حديثه في الباب الذي عقده لبيان مناقب فاطمة بقوله: قوله: وقال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **فاطمة سيدة نساء أهل الجنة**.

---

= ثم قال الحافظ أبو نعيم: كذا رواه علي بن هاشم مرسلاً، ورواه ناصح أبو عبدالله عن سماك عن جابر بن سمرة متصلاً، ثم ساقه بإسناده بلفظ مطول وفيه قال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أما إنها سيدة النساء يوم القيامة. اهـ.

والحديث علَّقه الحافظ ابن عبد البر في الاستيعاب (١٨٩٥/٤) فقال: وذكر ابن السراج قال: حدثنا محمد بن الصباح.. فذكره.

(١) ساقه الطبري بإسناده فقال رَحِمَهُ اللَّهُ: حَدَّثَنِي الْمُثَنَّى، قَالَ ثنا أَبُو الْأَسْوَدِ الْمِصْرِيُّ، قَالَ: ثنا ابْنُ لَهِيعَةَ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ غَزِيَّةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ، أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ حُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ.. فذكره. انظر: جامع البيان (٣٩٥/٥).

وقد وصله البخاري في صحيحه في مكان آخر، قال الحافظ ابن حجر: هو طرف من حديث وصله المؤلف في علامات النبوة[1]، وعند الحاكم من حديث حذيفة بسند جيد: أتى النبي ﷺ ملك وقال: إن فاطمة سيدة نساء أهل الجنة[2] وقد تقدم في آخر أحاديث الأنبياء ما ورد في بعض طرقه من ذكر

---

(١) وهو ما أخرجه في كتاب المناقب ـ باب علامات النبوة في الإسلام ـ برقم (٣٦٢٣) ونصه: حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، حَدَّثَنَا زَكَرِيَّاءُ، عَنْ فِرَاسٍ، عَنْ عَامِرٍ الشَّعْبِيِّ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: أَقْبَلَتْ فَاطِمَةُ تَمْشِي كَأَنَّ مِشْيَتَهَا مَشْيُ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَرْحَبًا بِابْنَتِي» ثُمَّ أَجْلَسَهَا عَنْ يَمِينِهِ، أَوْ عَنْ شِمَالِهِ، ثُمَّ أَسَرَّ إِلَيْهَا حَدِيثًا فَبَكَتْ، فَقُلْتُ لَهَا: لِمَ تَبْكِينَ؟ ثُمَّ أَسَرَّ إِلَيْهَا حَدِيثًا فَضَحِكَتْ، فَقُلْتُ: مَا رَأَيْتُ كَاليَوْمِ فَرَحًا أَقْرَبَ مِنْ حُزْنٍ، فَسَأَلْتُهَا عَمَّا قَالَ: فَقَالَتْ: مَا كُنْتُ لِأُفْشِيَ سِرَّ رَسُولِ اللهِ ﷺ، حَتَّى قُبِضَ النَّبِيُّ ﷺ، فَسَأَلْتُهَا فَقَالَتْ: أَسَرَّ إِلَيَّ: «إِنَّ جِبْرِيلَ كَانَ يُعَارِضُنِي القُرْآنَ كُلَّ سَنَةٍ مَرَّةً، وَإِنَّهُ عَارَضَنِي العَامَ مَرَّتَيْنِ، وَلاَ أُرَاهُ إِلَّا حَضَرَ أَجَلِي، وَإِنَّكِ أَوَّلُ أَهْلِ بَيْتِي لَحَاقًا بِي». فَبَكَيْتُ، فَقَالَ: «أَمَا تَرْضَيْنَ أَنْ تَكُونِي سَيِّدَةَ نِسَاءِ أَهْلِ الجَنَّةِ، أَوْ نِسَاءِ المُؤْمِنِينَ» فَضَحِكْتُ لِذَلِكَ.

وكرره في الباب نفسه ـ برقم ٣٦٢٥ في كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ ـ باب مناقب قرابة رسول الله ﷺ، ومنقبة فاطمة عليها السلام بنت النبي ﷺ ـ برقم ٣٧١٥، وفي كتاب المغازي ـ باب مرض النبي ﷺ ووفاته ـ برقم ٤٤٣٣ وفي كتاب الاستئذان ـ باب من ناجى بين يدي الناس ومن لم يخبر بسر صاحبه، فإذا مات أخبر به ـ برقم ٦٢٨٦.

(٢) أخرجه الترمذي (٦٦٠/٥) والنسائي في الكبرى (٣٦٨/٧) والحاكم (١٦٤/٣) مختصراً، ونصه عند الترمذي: حدثنا عبد الله بن عبد الرحمن وإسحق بن منصور قالا: أخبرنا محمد بن يوسف عن إسرائيل بن ميسرة بن حبيب عن المنهال بن عمرو عن زر بن حبيش عن حذيفة قال: سألَتْني أُمِّي: متى عهدُك ـ تعني بالنبيِّ ﷺ ـ؟ فقلت: ما لي به عهدٌ منذُ كذا وكذا، فنالتْ مني، فقلتُ لها: دَعيني آتي النبيَّ ﷺ فأُصَلِّيَ معه المغربَ، وأسأله أن يستغفرَ لي ولك، فأتيتُ النبي ﷺ فصلَّيْتُ مَعَه المغربَ،=

مريم عليها السلام، وغيرها مشاركةً لها في ذلك[1].

ثم ذكر البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ حديثاً واحداً في فضلها رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[2]:

---

= فصلَّى حتى صلَّى العشاء ثم انفتل، فتبعتُه فسَمِعَ صَوْتي، فقال: من هذا حذيفةُ؟ قلت: نعم، قال: ما حاجتُك؟ غفر الله لك ولأمِّك، قال: إن هذا ملَكٌ لم ينزِلْ الأرضَ قَطُ قَبْلَ هَذِهِ الليلة، استأذن ربَّه أن يُسلِّم عليَّ ويبشِّرَني: بأنَّ فاطِمَةَ سيدة نساءِ أهلِ الجنَّة، وأنَّ الحَسَنَ والحُسَيْنَ سَيِّدا شبابِ أهلِ الجنَّةِ.

ثم قال الترمذي: هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه لا نعرفه إلا من حديث إسرائيل.

(١) مما أخرجه البخاري في فضل مريم عليها السلام، ما رواه علي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ عن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «خَيْرُ نِسَائِهَا مَرْيَمُ ابْنَةُ عِمْرَانَ، وَخَيْرُ نِسَائِهَا خَدِيجَةُ. رواه البخاري في كتاب الأنبياء ـ باب: إِذْ قَالَتِ المَلاَئِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللهَ اصْطَفَاكِ وَطَهَّرَكِ وَاصْطَفَاكِ عَلَى نِسَاءِ العَالَمِينَ، يَا مَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ وَاسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ. ذَلِكَ مِنْ أَنْبَاءِ الغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُونَ أَقْلاَمَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ ـ برقم ٣٤٣٢. وكرره في كتاب مناقب الأنصار ـ باب تزويج النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خديجة وفضلها رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا، وانظر: فتح الباري (٦/٤٤٧).

(٢) أخرجه في كتاب فرض الخمس ـ باب ما جاء في درع النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.... ـ رقم ٣١١٠.

وفي كتاب المناقب ـ باب مناقب قرابة رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ رقم ٣٧١٤، وكرره في الكتاب نفسه ـ باب ذِكْرِ أَصْهَارِ النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، مِنْهُمْ أَبُو العَاصِ بْنُ الرَّبِيعِ ـ رقم ٣٧٢٩، وأيضاً في باب مناقب فاطمة عليها السلام ـ رقم ٣٧٦٧.

وأخرجه أيضاً في كتاب النكاح ـ باب ذب الرجل عن ابنته في الغيرة والإنصاف ـ رقم ٥٢٣٠.

ومناسبة هذا الحديث ما جاء مذكوراً في الرواية الثانية التي فيها ذكر أصهار النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وهو ما رواه المسور بن مخرمة قائلاً: إِنَّ عَلِيًّا خَطَبَ بِنْتَ أَبِي جَهْلٍ فَسَمِعَتْ بِذَلِكَ فَاطِمَةُ فَأَتَتْ رَسُولَ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَتْ: يَزْعُمُ قَوْمُكَ أَنَّكَ لاَ تَغْضَبُ لِبَنَاتِكَ، وَهَذَا عَلِيٌّ نَاكِحٌ بِنْتَ أَبِي جَهْلٍ، فَقَامَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَسَمِعْتُهُ حِينَ تَشَهَّدَ، يَقُولُ: «أَمَّا بَعْدُ أَنْكَحْتُ أَبَا العَاصِ بْنَ الرَّبِيعِ، فَحَدَّثَنِي وَصَدَقَنِي، وَإِنَّ فَاطِمَةَ بَضْعَةٌ مِنِّي وَإِنِّي=

. . . . . .

= أَكْرَهُ أَنْ يَسُوءَهَا، وَاللهِ لاَ تَجْتَمِعُ بِنْتُ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَبِنْتُ عَدُوِّ اللهِ، عِنْدَ رَجُلٍ وَاحِدٍ» فَتَرَكَ عَلِيٌّ الخِطْبَةَ.

ثم قال البخاري: وَزَادَ مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ حَلْحَلَةَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الحُسَيْنِ، عَنْ مِسْوَرٍ سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَذَكَرَ صِهْرًا لَهُ مِنْ بَنِي عَبْدِ شَمْسٍ فَأَثْنَى عَلَيْهِ فِي مُصَاهَرَتِهِ، إِيَّاهُ فَأَحْسَنَ، قَالَ: «حَدَّثَنِي فَصَدَقَنِي، وَوَعَدَنِي فَوَفَى لِي».

قلت: والرواية التي أشار لها البخاري، هي ما أخرجها في صحيحه برقم (٣١١٠)، حيث قال رَحِمَهُ اللَّهُ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْجَرْمِيُّ حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا أَبِي أَنَّ الْوَلِيدَ بْنَ كَثِيرٍ حَدَّثَهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَلْحَلَةَ الدُّؤَلِيِّ حَدَّثَهُ أَنَّ ابْنَ شِهَابٍ حَدَّثَهُ أَنَّ عَلِيَّ بْنَ حُسَيْنٍ حَدَّثَهُ أَنَّهُمْ حِينَ قَدِمُوا الْمَدِينَةَ مِنْ عِنْدِ يَزِيدَ بْنِ مُعَاوِيَةَ مَقْتَلَ حُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ لَقِيَهُ الْمِسْوَرُ بْنُ مَخْرَمَةَ فَقَالَ لَهُ هَلْ لَكَ إِلَيَّ مِنْ حَاجَةٍ تَأْمُرُنِي بِهَا فَقُلْتُ لَهُ لَا فَقَالَ لَهُ فَهَلْ أَنْتَ مُعْطِيَّ سَيْفَ رَسُولِ اللهِ ﷺ فَإِنِّي أَخَافُ أَنْ يَغْلِبَكَ الْقَوْمُ عَلَيْهِ وَايْمُ اللهِ لَئِنْ أَعْطَيْتَنِيهِ لَا يُخْلَصُ إِلَيْهِمْ أَبَدًا حَتَّى تُبْلَغَ نَفْسِي إِنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ خَطَبَ ابْنَةَ أَبِي جَهْلٍ عَلَى فَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّلَام فَسَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَخْطُبُ النَّاسَ فِي ذَلِكَ عَلَى مِنْبَرِهِ هَذَا وَأَنَا يَوْمَئِذٍ مُحْتَلِمٌ فَقَالَ إِنَّ فَاطِمَةَ مِنِّي وَأَنَا أَتَخَوَّفُ أَنْ تُفْتَنَ فِي دِينِهَا ثُمَّ ذَكَرَ صِهْرًا لَهُ مِنْ بَنِي عَبْدِ شَمْسٍ فَأَثْنَى عَلَيْهِ فِي مُصَاهَرَتِهِ إِيَّاهُ قَالَ حَدَّثَنِي فَصَدَقَنِي وَوَعَدَنِي فَوَفَى لِي وَإِنِّي لَسْتُ أُحَرِّمُ حَلَالًا وَلَا أُحِلُّ حَرَامًا وَلَكِنْ وَاللهِ لَا تَجْتَمِعُ بِنْتُ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَبِنْتُ عَدُوِّ اللهِ أَبَدًا.

قلت: والعبارة الأخيرة في الحديث قد استشكلها بعض أهل العلم وسعوا في توجيهها، فقال ابن التين رَحِمَهُ اللَّهُ: أصح ما تحمل عليه هذه القصة أن النبي ﷺ حرم على علي أن يجمع بين ابنته وبين ابنة أبي جهل، لأنه علل بأن ذلك يؤذيه وأذيته حرام بالاتفاق، ومعنى قوله لا أحرم حلالًا أي هي له حلال لو لم تكن عنده فاطمة، وأما الجمع بينهما الذي يستلزم تأذي النبي ﷺ لتأذي فاطمة به فلا. وزعم غيره أن السياق يشعر بأن ذلك مباح لعلي لكنه منعه النبي ﷺ رعايةً لخاطر فاطمة، وقبل هو ذلك امتثالًا=

. . . . . .

= لأمر النبي ﷺ. نقل ذلك الحافظ ابن حجر ثم عقب بقوله: والذي يظهر لي أنه لا يبعد أن يعد في خصائص النبي ﷺ أن لا يتزوج على بناته ويحتمل أن يكون ذلك خاصا بفاطمة عليها السلام. اهـ. انظر: فتح الباري (٩/٣٢٨).

وكان العلامة ابن القيم قد أطال في توجيه الحديث، وخلص إلى جواز الاشتراط على الزوج أن لا يتزوج على زوجته، واعتبار هذا الشرط ولو كان عرفياً عملاً بقاعدة: المشروط عرفاً كالمشروط شرطاً، ووجَّه وجود هذا الشرط في نكاح علي لفاطمة رضي الله عنهما، أن النبي ﷺ إنما زوج فاطمة لعلي رضي الله عنهما على أن لا يؤذيها ولا يؤذي أباها ﷺ، وكان ما أراده علي رضي الله عنه من نكاح بنت أبي جهل هو أذى لفاطمة رضي الله عنها ومن ثم لأبيها ﷺ، ولهذا ألزمه النبي ﷺ بما كان مستقراً بينهما من حرمة أذية النبي ﷺ وفاطمة رضي الله عنها، ومنع من مضي هذا الزواج. اهـ.

وبقي من المباحث المتعلقة بهذا الحديث والتي حاول البعض من خلالها أن يردَّه ويدعي بطلانه، وهو قول المسور بن مخرمة: وأنا يومئذ محتلم، وادعى صاحب هذه الشبهة أن هذا لا يصح لكون المسور كان يومئذ ابن ست سنين، فكيف يكون محتلماً؟ وعلى هذا فالحديث يكون موضوعاً بزعم ذلك الزاعم!

والجواب على ذلك أقول: قال الحافظ ابن حجر رحمه الله (٩/٣٢٧) في قوله: وأنا يومئذ محتلم: قال ابن سيد الناس: هذا غلط، والصواب ما وقع عند الإسماعيلي بلفظ: كالمحتلم، أخرجه من طريق يحيى بن معين عن يعقوب بن إبراهيم بسنده المذكور إلى علي بن الحسين قال:، والمسور لم يحتلم في حياة النبي ﷺ، لأنه ولد بعد ابن الزبير فيكون عمره عند وفاة النبي ﷺ ثماني سنين.

قلت: ـ والكلام للحافظ ابن حجر ـ: كذا جزم به وفيه نظر، فإن الصحيح أن ابن الزبير ولد في السنة الأولى، فيكون عمره عند الوفاة النبوية تسع سنين، فيجوز أن يكون احتلم في أول سني الإمكان، أو يحمل قوله محتلم على المبالغة، والمراد التشبيه، فتلتئم الروايتان، وإلا فابن ثمان سنين لا يقال له محتلم ولا كالمحتلم، إلا أن يريد بالتشبيه أنه كان كالمحتلم في الحذق والفهم والحفظ، والله أعلم.

وانظر للوقوف على توجيهات أخرى للحديث: كشف المشكل (٤/٤٩) لابن الجوزي، وشرح النووي على صحيح مسلم (٨/١٩٩) وعون المعبود (٦/٥٥) وغير ذلك من كتب شروح الأحاديث.

حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ عَنْ الْمِسْوَرِ ابْنِ مَخْرَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: فَاطِمَةُ بِضْعَةٌ مِنِّي فَمَنْ أَغْضَبَهَا أَغْضَبَنِي.

قلت: هذا ما ذكره البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ في فضلها، ولَكنَّ صحيحَه احتوى على كثير من أخبارها رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فقد جاء ذكرها رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا في الحديث الذي أخرجه في كتاب الوضوء، باب: إِذَا أُلْقِيَ عَلَى ظَهْرِ المُصَلِّي قَذَرٌ أَوْ جِيفَةٌ، لَمْ تَفْسُدْ عَلَيْهِ صَلاَتُهُ[1] حيث قال رَحِمَهُ اللَّهُ: حَدَّثَنَا عَبْدَانُ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبِي عَنْ شُعْبَةَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ عَنْ عَبْدِ اللهِ قَالَ: بَيْنَا رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَاجِدٌ، ح قَالَ: وحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ عُثْمَانَ قَالَ: حَدَّثَنَا شُرَيْحُ بْنُ مَسْلَمَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ يُوسُفَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ مَيْمُونٍ: أَنَّ عَبْدَ اللهِ بْنَ مَسْعُودٍ حَدَّثَهُ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُصَلِّي عِنْدَ الْبَيْتِ، وَأَبُو جَهْلٍ وَأَصْحَابٌ لَهُ جُلُوسٌ إِذْ قَالَ بَعْضُهُمْ لِبَعْض: أَيُّكُمْ يَجِيءُ

---

(١) برقم (٢٤٠)، وكرره في كتاب الصلاة ـ باب: المَرْأَةِ تَطْرَحُ عَنِ المُصَلِّي، شَيْئًا مِنَ الأَذَى ـ رقم (٥٢٠) وفي كتاب الجزية ـ باب طَرْحِ جِيَفِ المُشْرِكِينَ فِي البِئْرِ، وَلاَ يُؤْخَذُ لَهمْ ثَمَنٌ ـ رقم (٣١٨٥)، وفي كتاب المناقب ـ باب ما لقي النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأصحابه من المشركين بمكة ـ رقم (٣٨٥٤).

وفي الرواية الثانية ـ التي برقم (٥٢٠): فَانْطَلَقَ مُنْطَلِقٌ إِلَى فَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّلاَمُ ـ وَهِيَ جُوَيْرِيَةٌ، فَأَقْبَلَتْ تَسْعَى وَثَبَتَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَاجِدًا حَتَّى أَلْقَتْهُ عَنْهُ، وَأَقْبَلَتْ عَلَيْهِمْ تَسُبُّهُمْ.

وقال الحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ بعد أن ذكر أن في رواية البزار أنهم لم يردوا عليها شتمها لهم: وفيه قوة نفس فاطمة الزهراء من صغرها لشرفها في قومها ونفسها لكونها صرخت بشتمهم وهم رؤوس قريش فلم يردوا عليها. انظر: فتح الباري (٣٥٢/١)، ورواية البزار التي أشار إليها الحافظ هي برقم (١٨٥٣).

بِسَلَى جَزُورِ بَنِي فُلَانٍ فَيَضَعُهُ عَلَى ظَهْرِ مُحَمَّدٍ إِذَا سَجَدَ، فَانْبَعَثَ أَشْقَى الْقَوْمِ فَجَاءَ بِهِ، فَنَظَرَ حَتَّى سَجَدَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَضَعَهُ عَلَى ظَهْرِهِ بَيْنَ كَتِفَيْهِ، وَأَنَا أَنْظُرُ لَا أُغْنِي شَيْئًا لَوْ كَانَ لِي مَنَعَةٌ، قَالَ: فَجَعَلُوا يَضْحَكُونَ وَيُحِيلُ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ، وَرَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَاجِدٌ لَا يَرْفَعُ رَأْسَهُ، حَتَّى **جَاءَتْهُ فَاطِمَةُ فَطَرَحَتْ عَنْ ظَهْرِهِ** فَرَفَعَ رَأْسَهُ ثُمَّ قَالَ: اللهُمَّ عَلَيْكَ بِقُرَيْشٍ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَشَقَّ عَلَيْهِمْ إِذْ دَعَا عَلَيْهِمْ، قَالَ: وَكَانُوا يَرَوْنَ أَنَّ الدَّعْوَةَ فِي ذَلِكَ الْبَلَدِ مُسْتَجَابَةٌ، ثُمَّ سَمَّى: اللهُمَّ عَلَيْكَ بِأَبِي جَهْلٍ وَعَلَيْكَ بِعُتْبَةَ بْنِ رَبِيعَةَ وَشَيْبَةَ بْنِ رَبِيعَةَ وَالْوَلِيدِ بْنِ عُتْبَةَ وَأُمَيَّةَ بْنِ خَلَفٍ وَعُقْبَةَ بْنِ أَبِي مُعَيْطٍ وَعَدَّ السَّابِعَ فَلَمْ يَحْفَظْ، قَالَ: فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَقَدْ رَأَيْتُ الَّذِينَ عَدَّ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَرْعَى فِي الْقَلِيبِ، قَلِيبِ بَدْرٍ.

وكذلك قال البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ[1]: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ جَاءَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْتَ فَاطِمَةَ، فَلَمْ يَجِدْ عَلِيًّا فِي الْبَيْتِ، فَقَالَ: أَيْنَ ابْنُ عَمِّكِ؟ قَالَتْ: كَانَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ شَيْءٌ فَغَاضَبَنِي فَخَرَجَ فَلَمْ يَقِلْ عِنْدِي، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِإِنْسَانٍ: انْظُرْ أَيْنَ هُوَ؟ فَجَاءَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ هُوَ فِي الْمَسْجِدِ رَاقِدٌ، فَجَاءَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ مُضْطَجِعٌ قَدْ سَقَطَ رِدَاؤُهُ عَنْ شِقِّهِ وَأَصَابَهُ تُرَابٌ، فَجَعَلَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَمْسَحُهُ عَنْهُ وَيَقُولُ: قُمْ أَبَا تُرَابٍ، قُمْ أَبَا تُرَابٍ.

---

(١) أخرجه في كتاب الصلاة ـ باب نوم الرجل في المسجد ـ رقم (٤٤١)، وفي كتاب المناقب ـ باب مناقب علي بي أبي طالب ـ رقم (٣٧٠٣)، وفي كتاب الأدب ـ باب التكني بأبي تراب وإن كانت له كنية أخرى ـ رقم (٦٢٠٤)، وفي كتاب الأدب أيضاً ـ باب القائلة في المسجد ـ رقم (٦٢٨٠).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في صحيحه[1]: وَطَرَقَ النَّبِيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَاطِمَةَ وَعَلِيًّا عَلَيْهِمَا ٱلسَّلَامُ لَيْلَةً لِلصَّلَاةِ.

وهو طرف من حديث وصله البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مواطن من صحيحه ونصه[2]: حَدَّثَنَا بَدَلُ بْنُ الْمُحَبَّرِ أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ قَالَ أَخْبَرَنِي الْحَكَمُ قَالَ سَمِعْتُ ابْنَ أَبِي لَيْلَى حَدَّثَنَا عَلِيٌّ أَنَّ فَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّلَام اشْتَكَتْ مَا تَلْقَى مِنْ الرَّحَى مِمَّا تَطْحَنُ فَبَلَغَهَا أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أُتِيَ بِسَبْيٍ فَأَتَتْهُ تَسْأَلُهُ خَادِمًا فَلَمْ تُوَافِقْهُ فَذَكَرَتْ لِعَائِشَةَ فَجَاءَ النَّبِيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَذَكَرَتْ ذَلِكَ عَائِشَةُ لَهُ فَأَتَانَا وَقَدْ دَخَلْنَا مَضَاجِعَنَا فَذَهَبْنَا لِنَقُومَ فَقَالَ عَلَى مَكَانِكُمَا حَتَّى وَجَدْتُ بَرْدَ قَدَمَيْهِ عَلَى صَدْرِي فَقَالَ أَلَا أَدُلُّكُمَا عَلَى خَيْرٍ مِمَّا سَأَلْتُمَاهُ إِذَا أَخَذْتُمَا مَضَاجِعَكُمَا فَكَبِّرَا اللهَ أَرْبَعًا وَثَلَاثِينَ وَاحْمَدَا ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ وَسَبِّحَا ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ فَإِنَّ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمَا مِمَّا سَأَلْتُمَاهُ[3].

---

(١) علَّقه في باب: تحريض النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على قيام الليل والنوافل من غير إيجاب.

(٢) أخرجه في كتاب الخمس ـ باب الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ الخُمُسَ لِنَوَائِبِ رَسُولِ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالمَسَاكِينِ وَإِيثَارِ النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَهْلَ الصُّفَّةِ وَالأَرَامِلَ، حِينَ سَأَلَتْهُ فَاطِمَةُ، وَشَكَتْ إِلَيْهِ الطَّحْنَ وَالرَّحَى: أَنْ يُخْدِمَهَا مِنَ السَّبْيِ، فَوَكَلَهَا إِلَى اللَّه ـ رقم (٢٩٤٥)، وفي كتاب المناقب ـ باب مناقب علي بن أبي طالب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ ـ رقم (٣٧٠٥)، وفي كتاب النفقات ـ باب عمل المرأة في بيت زوجها ـ رقم (٥٣٦١) وفي الكتاب نفسه ـ باب خادم المرأة ـ رقم (٥٣٦٢)، وفي كتاب الدعوات ـ باب التكبير والتسبيح عند المنام ـ رقم ٦٣١٨).

(٣) وقد روي هذا الحديث بألفاظ أخر، فقد جاء الحديث عند أبي داود بلفظين أحدهما كحديث الباب، والآخر يبين مدى معاناة فاطمة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا وشدة حاجتها إلى من يعينها في عمل بيتها، حيث قال علي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ لِابْنِ أَعْبُدَ: أَلَا أُحَدِّثُكَ عَنِّي وَعَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ رَسُولِ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَكَانَتْ أَحَبَّ أَهْلِهِ إِلَيْهِ، وَكَانَتْ عِنْدِي فَجَرَّتْ بِالرَّحَى حَتَّى أَثَّرَتْ بِيَدِهَا،=

. . . . . .

= وَاسْتَقَتْ بِالْقِرْبَةِ حَتَّى أَثَّرَتْ فِي نَحْرِهَا، وَقَمَّتِ الْبَيْتَ حَتَّى اغْبَرَّتْ ثِيَابُهَا، وَأَوْقَدَتِ الْقِدْرَ حَتَّى دَكِنَتْ ثِيَابُهَا، وَأَصَابَهَا مِنْ ذَلِكَ ضُرٌّ، فَسَمِعْنَا أَنَّ رَقِيقًا أُتِيَ بِهِمْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقُلْتُ: لَوْ أَتَيْتِ أَبَاكِ فَسَأَلْتِيهِ خَادِمًا يَكْفِيكِ، فَأَتَتْهُ، فَوَجَدَتْ عِنْدَهُ حُدَّاثًا، فَاسْتَحْيَتْ، فَرَجَعَتْ، فَغَدَا عَلَيْنَا وَنَحْنُ فِي لِفَاعِنَا، فَجَلَسَ عِنْدَ رَأْسِهَا فَأَدْخَلَتْ رَأْسَهَا فِي اللِّفَاعِ حَيَاءً مِنْ أَبِيهَا، فَقَالَ: «مَا كَانَ حَاجَتُكِ أَمْسِ إِلَى آلِ مُحَمَّدٍ؟» فَسَكَتَتْ، مَرَّتَيْنِ، فَقُلْتُ: أَنَا وَاللهِ أُحَدِّثُكَ يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ هَذِهِ جَرَّتْ عِنْدِي بِالرَّحَى حَتَّى أَثَّرَتْ فِي يَدِهَا، وَاسْتَقَتْ بِالْقِرْبَةِ حَتَّى أَثَّرَتْ فِي نَحْرِهَا، وَكَسَحَتِ الْبَيْتَ حَتَّى اغْبَرَّتْ ثِيَابُهَا، وَأَوْقَدَتِ الْقِدْرَ حَتَّى دَكِنَتْ ثِيَابُهَا، وَبَلَغَنَا أَنَّهُ قَدْ أَتَاكَ رَقِيقٌ أَوْ خَدَمٌ، فَقُلْتُ لَهَا: سَلِيهِ خَادِمًا.

قال أبو داود: فَذَكَرَ مَعْنَى حَدِيثِ الْحَكَمِ وَأَتَمَّ. انظر: سنن أبي داود برقم (٥٠٦٣).

وفي رواية للنسائي جاء فيها بيان مدى استحياء فاطمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا من طلبها لخادم من أبيها رسول الله ﷺ وترددها في ذلك، فقد جاء فيها: عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، قوله: قَدِمَ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ سَبْيٌ، فَقَالَ عَلِيٌّ لِفَاطِمَةَ: ائْتِ أَبَاكِ فَسَلِيهِ خَادِمًا تَتَّقِي بِهَا الْعَمَلَ، فَأَتَتْ أَبَاهَا حِينَ أَمْسَتْ فَقَالَ لَهَا: «مَا لَكِ يَا بُنَيَّةُ؟» قَالَتْ: لَا شَيْءَ، جِئْتُ أُسَلِّمُ عَلَيْكَ، وَاسْتَحْيَتْ أَنْ تَسْأَلَ شَيْئًا، حَتَّى إِذَا كَانَتِ الْقَابِلَةُ قَالَ: ائْتِ أَبَاكِ فَسَلِيهِ خَادِمًا تَتَّقِي بِهَا الْعَمَلَ، فَخَرَجَتْ حَتَّى إِذَا جَاءَتْهُ قَالَ: «مَا لَكِ يَا بُنَيَّةُ» قَالَتْ: لَا شَيْءَ يَا أَبَتَاهُ، جِئْتُ لَأَنْظُرَ كَيْفَ أَمْسَيْتَ، وَاسْتَحْيَتْ أَنْ تَسْأَلَهُ شَيْئًا، حَتَّى إِذَا كَانَتِ اللَّيْلَةُ الثَّالِثَةُ قَالَ لَهَا عَلِيٌّ: امْشِي، فَخَرَجَا جَمِيعًا، حَتَّى أَتَيَا رَسُولَ اللهِ ﷺ فَقَالَ: «مَا أَتَى بِكُمَا؟» فَقَالَ لَهُ عَلِيٌّ: أَيْ رَسُولَ اللهِ، شَقَّ عَلَيْنَا الْعَمَلُ، فَأَرَدْنَا أَنْ تُعْطِينَا خَادِمًا نَتَّقِي بِهَا الْعَمَلَ، قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «هَلْ أَدُلُّكُمَا عَلَى خَيْرٍ لَكُمَا مِنْ حُمُرِ النَّعَمِ؟» فذكر تتمة الحديث، وفيه أن عدد كل من التسبيح والتكبير والتحميد مئة لكل من هذه الأذكار، والله أعلم. انظر: النسائي الكبرى (٩/٣٠٠).

وقد وجَّه أهل العلم عدم إعطاء النبي ﷺ خادماً لفاطمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مع حاجتها له،=

وقال البخاري في موطن آخر من صحيحه[1]: حَدَّثَنَا عَلِيٌّ بْنُ عَبْدِ اللهِ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ أَبِي يَزِيدَ عَنْ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ الدَّوْسِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: خَرَجَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي طَائِفَةِ النَّهَارِ لَا يُكَلِّمُنِي وَلَا أُكَلِّمُهُ، حَتَّى أَتَى سُوقَ بَنِي قَيْنُقَاعَ فَجَلَسَ بِفِنَاءِ بَيْتِ فَاطِمَةَ فَقَالَ: أَثَمَّ لُكَعُ أَثَمَّ لُكَعُ[2]، فَحَبَسَتْهُ شَيْئًا فَظَنَنْتُ أَنَّهَا تُلْبِسُهُ سِخَابًا أَوْ تُغَسِّلُهُ، فَجَاءَ يَشْتَدُّ حَتَّى عَانَقَهُ وَقَبَّلَهُ وَقَالَ: اللهُمَّ أَحْبِبْهُ وَأَحِبَّ مَنْ يُحِبُّهُ.

ثم قال البخاري: قَالَ سُفْيَانُ قَالَ عُبَيْدُ اللهِ أَخْبَرَنِي أَنَّهُ رَأَى نَافِعَ بْنَ جُبَيْرٍ أَوْتَرَ بِرَكْعَةٍ[3].

وجاء ذكرها في الحديث المتعلق بزواجها من علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، حينما عدا

---

= على أنه حمل منه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لأهل بيته على الصبر والرضا بالقليل من هذه الدنيا، وطلب ما هو أفضل عند الله من هذا المتاع الزائل، قال ابن بطال رَحِمَهُ اللَّهُ في شرحه على صحيح البخاري (٥/٢٧٣): وفيه من الفقه حمل الإنسان أهله على ما يحمل عليه نفسه من التقلل في الدنيا، وتسليهم عنها بما أعد الله للصابرين في الآخرة. اهـ.
وكلام أهل العلم على هذا الحديث وشرحهم له طويل ومتشعب، فمن أراد الزيادة، فليرجع إلى: فتح الباري (٦/٢١٥) للحافظ ابن حجر، وعمدة القاري (٢٢/٢٤٥) للبدر العيني، وتحفة الأحوذي (٩/٢٥٠) للمباركفوري، وغير ذلك من شروح الحديث.

(١) أخرجه في كتاب البيوع ـ باب ما ذكر في الأسواق ـ رقم (٢١٢٢) وفي كتاب اللباس ـ باب السخاب للصبيان ـ رقم (٥٨٨٤).

(٢) من معاني «لكع» أنه يطلق على الصغير، انظر هذا المعنى وغيره من المعاني: الصحاح للجوهري (٤/٤١٥) والفائق للزمخشري (٣/٣٢٩) والنهاية لابن الأثير (٤/٥٤٦).

(٣) قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ في توجيه هذه الزيادة: وأراد البخاري بإيراد هذه الزيادة بيان لقي عبيد الله لنافع بن جبير فلا تضر العنعنة في الطريق الموصولة لأن من ليس بمدلس إذا ثبت لقاؤه لمن حدث عنه حملت عنعنته على السماع اتفاقًا، وإنما الخلاف في المدلس أو فيمن لم يثبت لقيه لمن روى عنه. انظر: فتح الباري (٦/٤٤٥).

حمزة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ـ وكان يومئذ على الكفر وتحت تأثير المسكر ـ على شارفيهما فجب أسنمتهما وبقر خواصرهما(١).

وفي كتاب الهبة من صحيحه قال رَحِمَهُ اللَّهُ(٢): حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ حَدَّثَنِي أَخِي عَنْ سُلَيْمَانَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ نِسَاءَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كُنَّ حِزْبَيْنِ: فَحِزْبٌ فِيهِ عَائِشَةُ وَحَفْصَةُ وَصَفِيَّةُ وَسَوْدَةُ، وَالْحِزْبُ الْآخَرُ أُمُّ سَلَمَةَ وَسَائِرُ نِسَاءِ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَكَانَ الْمُسْلِمُونَ قَدْ عَلِمُوا حُبَّ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَائِشَةَ، فَإِذَا كَانَتْ عِنْدَ أَحَدِهِمْ هَدِيَّةٌ يُرِيدُ أَنْ يُهْدِيَهَا إِلَى رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَخَّرَهَا حَتَّى إِذَا كَانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي بَيْتِ عَائِشَةَ بَعَثَ صَاحِبُ الْهَدِيَّةِ بِهَا إِلَى رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي بَيْتِ عَائِشَةَ، فَكَلَّمَ حِزْبُ أُمِّ سَلَمَةَ فَقُلْنَ لَهَا: كَلِّمِي رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُكَلِّمُ النَّاسَ فَيَقُولُ: مَنْ أَرَادَ أَنْ يُهْدِيَ إِلَى رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَدِيَّةً فَلْيُهْدِهِ إِلَيْهِ حَيْثُ كَانَ مِنْ بُيُوتِ نِسَائِهِ، فَكَلَّمَتْهُ أُمُّ سَلَمَةَ بِمَا قُلْنَ، فَلَمْ يَقُلْ لَهَا شَيْئًا، فَسَأَلْنَهَا فَقَالَتْ: مَا قَالَ لِي شَيْئًا، فَقُلْنَ لَهَا: فَكَلِّمِيهِ قَالَتْ: فَكَلَّمَتْهُ حِينَ دَارَ إِلَيْهَا أَيْضًا فَلَمْ يَقُلْ لَهَا شَيْئًا، فَسَأَلْنَهَا فَقَالَتْ: مَا قَالَ لِي شَيْئًا، فَقُلْنَ لَهَا: كَلِّمِيهِ حَتَّى يُكَلِّمَكِ فَدَارَ إِلَيْهَا فَكَلَّمَتْهُ فَقَالَ لَهَا: لَا تُؤْذِينِي فِي عَائِشَةَ، فَإِنَّ الْوَحْيَ لَمْ يَأْتِنِي وَأَنَا فِي ثَوْبِ امْرَأَةٍ إِلَّا عَائِشَةَ، قَالَتْ: فَقَالَتْ أَتُوبُ إِلَى اللهِ مِنْ أَذَاكَ يَا رَسُولَ اللهِ، **ثُمَّ إِنَّهُنَّ دَعَوْنَ فَاطِمَةَ بِنْتَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَأَرْسَلَتْ إِلَى رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَقُولُ: إِنَّ نِسَاءَكَ يَنْشُدْنَكَ اللهَ الْعَدْلَ فِي بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ، فَكَلَّمَتْهُ فَقَالَ: يَا بُنَيَّةُ أَلَا تُحِبِّينَ**

---

(١) انظر: الفصل الخاص بعلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، حديث رقم (٢٩) فقد ذكرت تخريجه هناك.

(٢) كتاب الهبة ـ باب مَنْ أَهْدَى إِلَى صَاحِبِهِ وَتَحَرَّى بَعْضَ نِسَائِهِ دُونَ بَعْضٍ ـ رقم (٢٥٨١).

مَا أُحِبُّ[1]؟ قَالَتْ: بَلَى، فَرَجَعَتْ إِلَيْهِنَّ فَأَخْبَرَتْهُنَّ، فَقُلْنَ: ارْجِعِي إِلَيْهِ، فَأَبَتْ أَنْ تَرْجِعَ، فَأَرْسَلْنَ زَيْنَبَ بِنْتَ جَحْشٍ فَأَتَتْهُ فَأَغْلَظَتْ وَقَالَتْ: إِنَّ نِسَاءَكَ يَنْشُدْنَكَ اللهَ الْعَدْلَ فِي بِنْتِ ابْنِ أَبِي قُحَافَةَ، فَرَفَعَتْ صَوْتَهَا حَتَّى تَنَاوَلَتْ عَائِشَةَ وَهِيَ قَاعِدَةٌ، فَسَبَّتْهَا حَتَّى إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ لَيَنْظُرُ إِلَى عَائِشَةَ هَلْ تَكَلَّمُ، قَالَ: فَتَكَلَّمَتْ عَائِشَةُ تَرُدُّ عَلَى زَيْنَبَ حَتَّى أَسْكَتَتْهَا، قَالَتْ فَنَظَرَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى عَائِشَةَ وَقَالَ: إِنَّهَا بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ.

وفي كتاب الهبة أيضاً، قال رَحِمَهُ اللَّهُ[2]: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ أَبُو جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا ابْنُ فُضَيْلٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: أَتَى النَّبِيُّ ﷺ بَيْتَ فَاطِمَةَ فَلَمْ يَدْخُلْ عَلَيْهَا[3]، وَجَاءَ عَلِيٌّ فَذَكَرَتْ لَهُ ذَلِكَ، فَذَكَرَهُ لِلنَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: إِنِّي رَأَيْتُ عَلَى بَابِهَا سِتْرًا مَوْشِيًّا[4]، فَقَالَ: مَا لِي وَلِلدُّنْيَا، فَأَتَاهَا عَلِيٌّ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهَا، فَقَالَتْ: لِيَأْمُرْنِي فِيهِ بِمَا شَاءَ، قَالَ: تُرْسِلُ بِهِ إِلَى فُلَانٍ، أَهْلِ بَيْتٍ بِهِمْ حَاجَةٌ.

وفي كتاب الوصايا من صحيحه، قال رَحِمَهُ اللَّهُ[5]: حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ وَأَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَامَ رَسُولُ اللهِ ﷺ حِينَ أَنْزَلَ اللهُ

---

(١) قال الحافظ في الفتح (٨/٦٤): زَادَ مُسْلِم فِي الرِّوَايَة الْمَذْكُورَة «قَالَ: فَأَحِبِّي هَذِهِ، فَقَامَتْ فَاطِمَة حِين سَمِعْت ذَلِكَ». اهـ. ورواية مسلم المذكورة هي برقم (٢٤٤٢).

(٢) باب: هدية ما يكره لبسه ـ رقم (٢٦١٣).

(٣) وعند أحمد (٨/٢٥٢) وأبي داود (٤١٥١): وَقَلَّمَا كَانَ يَدْخُلُ إِلاَّ بَدَأَ بها.

(٤) قال ابن الجوزي في غريب الحديث (٢/٤٦٩): الْمُوشى المخطط بألوان تَشِنْ وكل منسوج عَلَى لونين فَصَاعِدا فَهُوَ موشى. وقد نقل النص الحافظ ابن حجر (٥/٢٢٩)، لكن عنده: شتى بدلاً من تشن، ولعله الأصوب في ذلك، والله أعلم.

(٥) باب: هَلْ يَدْخُلُ النِّسَاءُ وَالوَلَدُ فِي الأَقَارِبِ؟ ـ رقم (٢٧٥٣).

عَزَّوَجَلَّ ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ﴾[1] قَالَ: يَا مَعْشَرَ قُرَيْشٍ ـ أَوْ كَلِمَةً نَحْوَهَا ـ اشْتَرُوا أَنْفُسَكُمْ، لَا أُغْنِي عَنْكُمْ مِنْ اللهِ شَيْئًا، يَا بَنِي عَبْدِ مَنَافٍ لَا أُغْنِي عَنْكُمْ مِنْ اللهِ شَيْئًا، يَا عَبَّاسُ بْنَ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ لَا أُغْنِي عَنْكَ مِنْ اللهِ شَيْئًا، وَيَا صَفِيَّةُ عَمَّةَ رَسُولِ اللهِ لَا أُغْنِي عَنْكِ مِنْ اللهِ شَيْئًا، وَيَا فَاطِمَةُ بِنْتَ مُحَمَّدٍ سَلِينِي مَا شِئْتِ مِنْ مَالِي لَا أُغْنِي عَنْكِ مِنْ اللهِ شَيْئًا.

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[2]: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عُفَيْرٍ حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ سَهْلٍ قَالَ لَمَّا كُسِرَتْ بَيْضَةُ النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى رَأْسِهِ وَأُدْمِيَ وَجْهُهُ وَكُسِرَتْ رَبَاعِيَتُهُ وَكَانَ عَلِيٌّ يَخْتَلِفُ بِالْمَاءِ فِي الْمِجَنِّ وَكَانَتْ فَاطِمَةُ تَغْسِلُهُ فَلَمَّا رَأَتْ الدَّمَ يَزِيدُ عَلَى الْمَاءِ كَثْرَةً عَمَدَتْ إِلَى حَصِيرٍ فَأَحْرَقَتْهَا وَأَلْصَقَتْهَا عَلَى جُرْحِهِ فَرَقَأَ الدَّمُ.

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[3]: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللهِ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ صَالِحٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ أَنَّ عَائِشَةَ أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا أَخْبَرَتْهُ: أَنَّ فَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّلَام ابْنَةَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَأَلَتْ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقَ بَعْدَ وَفَاةِ رَسُولِ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَقْسِمَ لَهَا مِيرَاثَهَا مِمَّا تَرَكَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِمَّا أَفَاءَ اللهُ عَلَيْهِ، فَقَالَ لَهَا أَبُو بَكْرٍ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: لَا نُورَثُ مَا تَرَكْنَا صَدَقَةٌ، فَغَضِبَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ رَسُولِ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَهَجَرَتْ أَبَا بَكْرٍ، فَلَمْ تَزَلْ مُهَاجِرَتَهُ حَتَّى تُوُفِّيَتْ، وَعَاشَتْ بَعْدَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سِتَّةَ أَشْهُرٍ، قَالَتْ: وَكَانَتْ فَاطِمَةُ تَسْأَلُ أَبَا بَكْرٍ نَصِيبَهَا مِمَّا تَرَكَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ

(١) باب: هدية ما يكره لبسه ـ رقم (٢٦١٣).
(٢) كتاب الجهاد والسير ـ باب المِجَنِّ وَمَنْ يَتَّرِسُ بِتُرْسِ صَاحِبِهِ ـ رقم (٢٩٠٣).
(٣) كتاب فرض الخمس ـ رقم (٣٠٩٢).

خَيْبَرَ وَفَدَكٍ وَصَدَقَتَهُ بِالْمَدِينَةِ، فَأَبَى أَبُو بَكْرٍ عَلَيْهَا ذَلِكَ وَقَالَ: لَسْتُ تَارِكًا شَيْئًا كَانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَعْمَلُ بِهِ إِلَّا عَمِلْتُ بِهِ، فَإِنِّي أَخْشَى إِنْ تَرَكْتُ شَيْئًا مِنْ أَمْرِهِ أَنْ أَزِيغَ، فَأَمَّا صَدَقَتُهُ بِالْمَدِينَةِ فَدَفَعَهَا عُمَرُ إِلَى عَلِيٍّ وَعَبَّاسٍ، وَأَمَّا خَيْبَرُ وَفَدَكٌ فَأَمْسَكَهَا عُمَرُ وَقَالَ: هُمَا صَدَقَةُ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَتَا لِحُقُوقِهِ الَّتِي تَعْرُوهُ وَنَوَائِبِهِ وَأَمْرُهُمَا إِلَى مَنْ وَلِيَ الْأَمْرَ، قَالَ: فَهُمَا عَلَى ذَلِكَ إِلَى الْيَوْمِ.

قَالَ أَبُو عَبْد اللهِ: اعْتَرَاكَ افْتَعَلْتَ مِنْ عَرَوْتُهُ فَأَصَبْتُهُ وَمِنْهُ يَعْرُوهُ وَاعْتَرَانِي.

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ[1]: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ قُرَيْشًا أَهَمَّهُمْ شَأْنُ الْمَرْأَةِ الْمَخْزُومِيَّةِ الَّتِي سَرَقَتْ فَقَالُوا وَمَنْ يُكَلِّمُ فِيهَا رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالُوا وَمَنْ يَجْتَرِئُ عَلَيْهِ إِلَّا أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ حِبُّ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَكَلَّمَهُ أُسَامَةُ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَتَشْفَعُ فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللهِ ثُمَّ قَامَ فَاخْتَطَبَ ثُمَّ قَالَ إِنَّمَا أَهْلَكَ الَّذِينَ قَبْلَكُمْ أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا سَرَقَ فِيهِمْ الشَّرِيفُ تَرَكُوهُ وَإِذَا سَرَقَ فِيهِمْ الضَّعِيفُ أَقَامُوا عَلَيْهِ الْحَدَّ وَايْمُ اللهِ لَوْ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ مُحَمَّدٍ سَرَقَتْ لَقَطَعْتُ يَدَهَا.

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ[2]: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ حَدَّثَنَا خَالِدٌ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ وَاقِدٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبِي يُحَدِّثُ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ ارْقُبُوا مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي أَهْلِ بَيْتِهِ.

---

(١) كتاب الحدود ـ باب كراهية الشَّفَاعَةِ فِي الحَدِّ إِذَا رُفِعَ إِلَى السُّلْطَانِ ـ رقم (٣٤٧٥).

(٢) كتاب المناقب ـ بَابُ مَنَاقِبِ قَرَابَةِ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَمَنْقَبَةِ فَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّلاَمُ بِنْتِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ رقم (٣٧١٣)، وهذا الأثر وإن لم يكن فيه ذكر فاطمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، إلا أني ذكرته لأن البخاري أدرجه في هذا الباب.

# فاطمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا في كتب البخاري الأخرى[1]

١ ـ إِنَّ فَاطِمَةَ سَيِّدَةُ نِسَاءِ أُمَّتِي[2].

---

(١) يقال هنا ما كنت قد ذكرته في الفصل المشابه لهذا في ترجمة علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، من أني انتفعت في هذا الفصل من الشيخ طارق عوض الله في كتابه الجمع والتوضيح لمرويات الإمام البخاري وأحكامه في غير الصحيح (١٢٦/٤) حيث خصص باباً فيه لذكر مناقب فاطمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا في كتب البخاري، فجزاه الله خير الجزاء.

(٢) أخرجه البخاري في التاريخ الكبير (٢٣٢/١) في ترجمة محمد بن مروان الذهلي، حيث قال رَحِمَهُ اللَّهُ: مُحَمَّدُ بْنُ مَرْوَانَ الذُّهْلِيُّ سَمِعَ أَبَا حَازِمٍ الأشجعي عن أبي هريرة أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: إِنَّ فَاطِمَةَ سَيِّدَةُ نِسَاءِ أُمَّتِي، سَمِعَ مِنْهُ أَبُو نُعَيْمٍ، وَحَدَّثَنِي أَبُو نُعَيْمٍ عَنْهُ، حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ مَنْصُورٍ حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ الزُّبَيْرِيُّ قَالَ: ثنا مُحَمَّدُ بْنُ مَرْوَانَ مِنْ بَنِي عَامِرٍ ـ مِثْلَهُ.

وأخرجه من طريق أبي نعيم: الطبراني في الكبير (٤٠٣/٢٢) فقال رَحِمَهُ اللَّهُ: حدثنا علي بن عبد العزيز ثنا أبو نعيم ثنا محمد بن مروان الذهلي حدثني أبو حازم حدثني أبو هريرة: أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: إن ملَكا من السماء لم يكن زارني فاستأذن الله في زيارتي فبشرني أو أخبرني: أن فاطمة سيدة نساء أمتي.

وأما الطريق الثانية التي ذكرها البخاري ـ وهي طريق محمد بن منصور ـ فقد أخرجها النسائي في الكبرى (٨٤٦٢) وفيه: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَنْصُورٍ قَالَ: حَدَّثَنَا الزُّبَيْرِيُّ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ وَاسْمُهُ مُحَمَّدُ بْنُ مَرْوَانَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: أَبْطَأَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنَّا يَوْمًا صَدْرَ النَّهَارِ، فَلَمَّا كَانَ الْعَشِيُّ قَالَ لَهُ قَائِلُنَا: يَا رَسُولَ اللهِ قَدْ شَقَّ عَلَيْنَا، لَمْ نَرَكَ الْيَوْمَ قَالَ: «إِنَّ مَلَكًا مِنَ السَّمَاءِ لَمْ يَكُنْ رَآنِي، فَاسْتَأْذَنَ اللهَ فِي زِيَارَتِي، فَأَخْبَرَنِي أَوْ بَشَّرَنِي أَنَّ فَاطِمَةَ ابْنَتِي سَيِّدَةُ نِسَاءِ أُمَّتِي، وَأَنَّ حَسَنًا وَحُسَيْنًا سَيِّدَا شَبَابِ أَهْلِ الْجَنَّةِ». =

٢ ـ عن أبي الحمراء قال: صحبت النبي ﷺ تسعة أشهر، فكان إذا أَصْبَحَ كُلَّ يَوْمٍ يأتي بابَ عليٍّ وفَاطِمَةَ، فيقول: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ أهل البيت ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾[1][2].

---

= ومحمد بن مروان هذا ذكره ابن حبان في الثقات (٤٠٩/٧) وعنده الهذلي بدلاً من الذهلي، ونبَّه المحقق على ذلك، وقال فيه الذهبي: روى حديثا عن أبى حازم الأشجعى. لا يكاد يعرف. انظر: ميزان الاعتدال (٣٣/٤).

(١) سورة الأحزاب الآية (٣٣).

(٢) أخرجه البخاري في التاريخ الكبير (٢٥/٩) في ترجمة أبي الحمراء حيث قال: أَبُو الْحَمْرَاءِ لَهُ صُحْبَةٌ، قَالَ أَبُو عَاصِمٍ عَنْ عياد أَبِي يَحْيَى قَالَ نَا أَبُو دَاوُدَ عَنْ أَبِي الْحَمْرَاءِ قَالَ:.. فذكر الحديث.

وقد روي الحديث بزيادة فيه، وهي قول أبي الحمراء: ورأيته ـ أي ﷺ ـ مرَّ برجل ومعه طعام في وعاء قال: فنظر إليه فقال لصاحبه: لعلك غششتنا، من غشنا فليس منا.

فمن أصحاب الكتب من أخرجه كاملاً ومنهم من اقتصر على إحدى فقراته، فممن أخرجه كاملاً: ابن عدي في الكامل (٦٠/٧)، وممن أخرج الفقرة الأولى منه فقط: الطبراني في الكبير (٢٠٠/٢٢) والطحاوي في المشكل (١٧٢/٢) وعبد بن حميد في المسند (٤٧٥ ـ المنتخب) والعقيلي (١٣٠/٣) وابن بشران في أماليه (٦٥٧) وابن عساكر (١٣٧/٤٢)، وممن اقتصر على الفقرة الثانية: ابن ماجه (٢٢٢٥) والطبراني في الرواية الثانية (١٩٩/٢٢) وأبو نعيم في تاريخ أصبهان (١٤٢/٢).

ومدار طرقه كلها على أبي داود وهو نفيع الهمداني الأعمى، قال فيه ابن عدي: وهو في جملة الغالين بالكوفة.

وقد أعلَّ البخاري هذا الحديث، قال الترمذي في العلل الكبير (رقم ٢١٦) حدثنا محمد بن أبان، حدثنا عبيد الله بن موسى، عن يونس بن أبي إسحاق، عن أبي داود، عن أبي الحمراء، قال: قال رسول الله ﷺ: من غشنا فليس منا. سألت محمدا عن هذا الحديث فقال: لا يصح لأبي الحمراء عن النبي ﷺ حديث. قلت له: لم؟=

٣ ـ عن أم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: إنما يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ[1].

وبعد، فهذا كل ما وقفت عليه عند البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ في كتبه مما له تعلق بفاطمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، والحمد لله رب العالمين.



= لأن أبا داود روى عنه؟ قال: نعم. قلت: أبو داود هو نفيع الأعمى؟ قال: نعم، وهو ذاهب الحديث، لا أكتب حديثه. قلت: أبو الحمراء ما اسمه؟ فلم يعرف اسمه.
وكان العقيلي قد نقل عن البخاري قوله: وَأَبُو دَاوُدَ كَانَ قَتَادَةُ يَرْمِيهِ بِالْكَذِبِ.
وقال العقيلي بعد روايته لهذا الخبر: وفي هذا رواية من غير هذا الوجه فيها لين.

(١) أخرجه البخاري في التاريخ الكبير (١٩٦/٢) في ترجمة جعفر بن عبد الرحمن أبي عبد الرحمن الأنصاري، فقال رَحِمَهُ اللَّهُ:
وعَنْ جَرِيرٍ عَنِ الأَعْمَشِ: عَنْ جَعْفَرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْبَجَلِيِّ عن حكيم بن سَعْدٍ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّمَا يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ»، وَقَالَ عَبْد اللَّه بْن عَبْد القدوس عَنِ الأعمش: عَنْ حكيم عَنْ أم سلمة.
قلت: أما الطريق الأخيرة وهي طريق الأعمش عن حكيم فقد أخرجها الطبري في تفسيره (٢٦٧/٢٠)، وأما طريق الأعمش عن جعفر بن عبد الرحمن عن حكيم بن سعد، فقد أخرجها الطبراني في المعجم الكبير (١٥٢/١٧) والطحاوي في شرح المشكل (١٦٥/٢) وابن عساكر في تاريخه (١٤٣/١٤).

# الحسن بْن علي بْن أَبي طَالِب القرشي الهاشمي

## أَبُو مُحَمَّد المدني[1]، سبط رَسُول اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وريحانته من الدنيا، وأحد سيدي شباب أهل الجنة[2]. ع

ولد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في النصف من رمضان سنة ثلاث من الهجرة، قال الحافظ المزي: وهذا أصحُّ ما قيل فيه إن شاء اللَّه[3].

ترجم له البخاري في التاريخ الكبير فقال رَحِمَهُ اللَّهُ[4]: الْحَسَن بْن عَلِيّ بْن أَبِي طَالِبِ ابْن عَبْد المطلب بْن هاشم، أَبُو مُحَمَّد الَهاشمي، سَمِعَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ لِي أَحْمَد بْن سَعِيد: عَنْ أَبِي قتيبة من ولد أبى بكرة قال: أُخبر أبو بكرة بموت الحسن ابن علي فاسترجع، وماتا فِي سنة إحدى وخمسين[5].

وَقَالَ لنا سَعِيد بْن سُلَيْمَان عَنْ حفص بْن غياث عَنْ جَعْفَر بْن مُحَمَّد قَالَ: كَانَ بين الْحَسَن والْحُسَيْن طهر واحد[6].

وَقَالَ لِي أَحْمَد بْن أَبِي الطيب: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْن أَبِي بكير عَنْ شُعْبَةَ عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ حَفْصٍ قَالَ: توفي الْحَسَن بْن علي بعد مَا مضى من إمارة مُعَاوِيَة

---

(١) الكنى للإمام مسلم رقم ٢٨٧٦.

(٢) انظر: تهذيب الكمال (٦/٢٢٠).

(٣) تهذيب الكمال (٦/٢٢٠).

(٤) (٢/٢٨٦).

(٥) وأخرجه أيضاً في التاريخ الأوسط (١/٦٥٩).

(٦) وأخرجه أيضاً في التاريخ الأوسط (١/٦٦٢).

عشر سنين[1]. اهـ ما أورده البخاري في ترجمة الحسن رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وأما تسميته بالحسن، فقد روي أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هو الذي سماه عند مولده، أخرج ذلك البخاري في الأدب المفرد، فقال رَحِمَهُ اللَّهُ[2]: حدثنا أبو نعيم

(١) وأخرجه أيضاً في التاريخ الأوسط (٦٥٧/١) ولفظه: توفي سعد والحسن بن علي في أيام بعدما مضى من إمارة معاوية عشر سنين. اهـ.
وسعد المذكور هنا هو الصحابي الجليل ابن أبي وقاص. والخبر أعاده البخاري في ترجمة سعد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، مقتصراً فيه على ذكره دون الحسن رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، انظر التاريخ الكبير (٤٣/٤).

(٢) باب الصرم ـ برقم ٨٢٣، وأخرجه أيضاً الإمام أحمد في مسنده (١٥٩/٢ و٢٦٤) وابن حبان في صحيحه (٤٠٩/١٥) والطبراني في الكبير (١٦١/٣) والحاكم (١٦٨/٣) وصحَّح إسناده، والبيهقي في الكبرى (١٦٦/٦)، والضياء في المختارة من طرق عن أبي إسحاق عن هانئ بن هانئ به، وقد توبع أبو إسحاق: فقد أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (١٦٢/٣) من طريق يحيى بن زكريا بن زائدة عن أبيه عن أبي إسحاق به، وقد أعل هذا الحديث بجهالة هانئ بن هانئ، حيث لم يرو عنه إلا أبو إسحاق، وقد حكم عليه بذلك علي بن المديني كما في ميزان الاعتدال (٢٩١/٤)، وقال فيه ابن سعد (٢٢٣/٦): منكر الحديث، ونقل عن الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ أنه قال فيه: هانئ بن هانئ لا يعرف وأهل العلم بالحديث لا ينسبون حديثه لجهالة حاله، كما في تهذيب الحافظ ابن حجر (٢٢/١١)، وقد ضعَّف الشيخ الألباني الحديث لجهالة هانئ بن هانئ وتدليس أبي إسحاق، ومع ما قيل في هانئ بن هانئ فقد قال فيه النسائي: ليس به بأس، كما في تهذيب الكمال (١٤٥/٣٠) وذكره ابن حبان في ثقاته (٥٠٩/٥).
وأما تدليس أبي إسحاق، فلا يضر هنا، إذ قد توبع من زكريا بن أبي زائدة كما مرَّ معنا، ولما مضى فقد حكم الحافظ في الإصابة (٢٤٣/٦) على هذا الحديث بالصحة.
وقد روي ما يخالف هذا الحديث، فقد أخرج أحمد في المسند (٤٦٤/٢) والفضائل (٧١٢/٢) والبزار (٢٥١/٢) وأبو يعلى (٣٨٤/١) والطبراني في الكبير (٩٨/٣) من طريق عبد الله بن محمد بن عقيل عن محمد بن علي عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: لَمَّا وُلِدَ=

. . . . . .

= الْحَسَنُ سَمَّاهُ حَمْزَةَ، فَلَمَّا وُلِدَ الْحُسَيْنُ سَمَّاهُ بِعَمِّهِ جَعْفَرٍ، قَالَ: فَدَعَانِي رَسُولُ اللهِ ﷺ فَقَالَ: إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أُغَيِّرَ اسْمَ هَذَيْنِ، فَقُلْتُ: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، فَسَمَّاهُمَا حَسَنًا وَحُسَيْنًا.

وعلَّق البزار بقوله: وَهَذَا الْحَدِيثُ بِهَذَا اللَّفْظِ وَهَذَا الْمَعْنَى لَا نَعْلَمُهُ يُرْوَى عَنِ ابْنِ الْحَنَفِيَّةِ، عَنْ عَلِيٍّ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

وقد صَحَّحه الشيخ الألباني في الصحيحة (برقم ٢٧٠٩)، وكان قد قال في الضعيفة (برقم ٣٧٠٦): وسنده حسن؛ لولا أن محمد بن علي ـ وهو ابن الحسين بن علي بن أبي طالب ـ لم يسمع من جده علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فتعقبه صاحب النصيحة في تهذيب السلسلة الصحيحة (ص٤٥) بقوله: قلت: بل هذا غلط فإنه ابن الحنفية. اهـ.

قلت: لو كان صاحب النصيحة رجع إلى كلام الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ في الصحيحة، لوجد أن الشيخ هناك يقرر بأن محمداً المقصود هو ابن الحنفية، حيث كان قد وقف على كلام البزار بعد تخريجه للحديث، ونصُّ كلامه هناك، حتى يقف القارئ عليه: وأخرجه البزار (٢/٤١٥/١٩٩٦) من طريق أخرى عن ابن عقيل به نحوه، وقال: «لا نعلمه بلفظه ولا معناه إلا عن ابن الحنفية عن علي». قلت: وقد خالف الطرق كلها العلاء الرقي عند الحاكم فقال: «.. ابن عقيل عن أبيه» بدل قوله: «.. عن محمد بن علي»، وهو ابن الحنفية، وذلك مما يدل على ضعف الرقي، لكن متن الحديث ثابت برواية الجمع كما ذكرنا. اهـ

فكل ما يمكن أي يستدرك على الشيخ أنه وهم رَحِمَهُ اللَّهُ فيما خطته يده في الضعيفة، بعد أن كان قد قرَّر الصواب في الصحيحة، هذا إذا كان عمله في الضعيفة متأخراً عن عمله في الصحيحة، فإنه لم يتبين لي أي العملين متأخِّر عن الآخر، حيث قد عزا الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ في كل موضع من الموضعين إلى الآخر، فالله أعلم بذلك، أما إذا كان عمل الشيخ في الصحيحة هو الأخير، فهذا يُعَدُّ من تراجعات الشيخ عن أوهامه، وعلى هذا فيحمد رَحِمَهُ اللَّهُ على صنيعه. =

عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن هانئ بن هانئ عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: لما ولد الحسن رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سميته حرباً، فجاء النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فقال: أَروني ابني، ما سمَّيتموه؟ قلنا: حرباً، قال: بَلْ هُوَ حَسَنٌ. فلمَّا وُلِد الحُسَين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سَمَّيْتُه حَرْباً، فجاء النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فقال: أروني ابني، ما سمَّيْتُموه؟ قلنا: حَرْباً، قال: بَلْ هُوَ حُسَيْنٌ. فلَمَّا وُلِد الثالثُ سَمَّيْتُهُ حَرْباً، فجاء النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فقال: أروني ابنِي، ما سمَّيتموه؟ قلنا: حَرْباً، قال: بَلْ هُوَ مُحْسِن، ثم قال: إنِّي سميتهم بأسمَاءِ ولد هارون: شبر وشبير ومشبر.

وعقَّ رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عنه وعن الحسين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كبشاً كبشاً[1].

وقد أفرد البخاري في صحيحه باباً في كتاب المناقب، للحسن والحسين

---

= هذا وقد جاء ما يخالف هذا الحديث أيضاً، لكن روي بإسناد لا يفرح به، فقد أخرج الطبراني في الكبير (٢٣/٣) عن محمد بن عبد الله الحضرمي ثنا أبو نعيم ضرار بن صرد ثنا محمد بن فضيل عن علي بن ميسر عن عمر بن عمير عن عروة بن فيروز: عن سورة بنت مشرح قالت: كنت فيمن حضر فاطمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا حين ضربها المخاض في نسوة، فأتانا النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فقال: كَيْفَ هِيَ؟ قُلْتُ: إنَّها لمجهودةٌ يا رسول الله، قال: فإذا هِي وَضَعَتْ فلا تَسْبِقيني فِيه بِشَيْءٍ، قالت: فَوَضَعَتْ، فَسَرُّوه ولفَّفوه في خِرْقةٍ صَفراء، فجاء رسولُ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فقال: ما فَعَلَتْ؟ قلت: قد وَلَدَتْ غُلاماً وسررته ولففته في خرفة، قال عَصَيْتِيني، قالت: أعوذُ بالله من معصِيَة اللهِ ومِنْ غَضَبِ رَسولِهِ، قال: ائتيني به، فأتيته به فألقى الخِرْقَةَ الصَّفْرَاءَ، ولَفَّهُ في خِرْقَةٍ بيضاءَ، وتَفَلَ في فِيهِ وَأَلْبَأه بِرِيقِهِ، فجاء عليٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فقال: ما سَمَّيْتُهُ يا علي؟ قال: سَمَّيته جَعْفراً يا رسول الله، قال: لا، ولكن حَسَنٌ وبَعْدَهُ حُسَيْنٌ، وأَنْتَ أبو حسن الخير.

وقد أشار إليه الذهبي في ميزان الاعتدال (١٥٨/٣/٣) في ترجمة علي بن ميسر بقوله: عن عمر بن عمير، عن ابن فيروز، إسناد مظلم، والمتن باطل.

وانظر لما مضى وزيادة: السلسلة الضعيفة (٣٧٠٦).

(١) أخرجه أبو داود (٢٨٤٣) والنسائي (٤٢١٣).

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وافتتحه بقول نَافِعُ بْنُ جُبَيْرٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: عَانَقَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الحَسَنَ.

وهذا الحديث قد وصله البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ في صحيحه، حيث قال(١): حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ أَبِي يَزِيدَ، عَنْ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ الدَّوْسِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: خَرَجَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي طَائِفَةِ النَّهَارِ، لاَ يُكَلِّمُنِي وَلاَ أُكَلِّمُهُ، حَتَّى أَتَى سُوقَ بَنِي قَيْنُقَاعَ، فَجَلَسَ بِفِنَاءِ بَيْتِ فَاطِمَةَ، فَقَالَ «أَثَمَّ لُكَعُ، أَثَمَّ لُكَعُ» فَحَبَسَتْهُ شَيْئًا، فَظَنَنْتُ أَنَّهَا تُلْبِسُهُ سِخَابًا، أَوْ تُغَسِّلُهُ، فَجَاءَ يَشْتَدُّ حَتَّى عَانَقَهُ، وَقَبَّلَهُ وَقَالَ: اللهُمَّ أَحْبِبْهُ وَأَحِبَّ مَنْ يُحِبُّهُ.

ثم قال البخاري: قَالَ سُفْيَانُ: قَالَ عُبَيْدُ اللهِ: أَخْبَرَنِي أَنَّهُ رَأَى نَافِعَ بْنَ جُبَيْرٍ، أَوْتَرَ بِرَكْعَةٍ(٢).

ثم عقب البخاري هذا الحديث بحديث آخر، فقال رَحِمَهُ اللَّهُ(٣): حَدَّثَنَا صَدَقَةُ، حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو مُوسَى، عَنِ الحَسَنِ، سَمِعَ أَبَا بَكْرَةَ، سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، عَلَى المِنْبَرِ وَالحَسَنُ إِلَى جَنْبِهِ، يَنْظُرُ إِلَى النَّاسِ مَرَّةً وَإِلَيْهِ مَرَّةً،

---

(١) كتاب البيوع ـ باب ما ذكر في الأسواق ـ رقم ٢١٢٢.

(٢) قال الحافظ ابن حجر معلقاً على قول عبيد الله: وأراد البخاري بإيراد هذه الزيادة بيان لقي عبيد الله لنافع بن جبير، فلا تضر العنعنة في الطريق الموصولة، لأن من ليس بمدلس إذا ثبت لقاؤه لمن حدث عنه حملت عنعنته على السماع اتفاقًا، وإنما الخلاف في المدلس، أو فيمن لم يثبت لقيه لمن روى عنه. انظر: فتح الباري (٤/٣٧٢)، وقد مضى معنا ذكر توجيه الحافظ لقول البخاري هذا.

(٣) كتاب المناقب ـ باب مناقب الحسن والحسين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ـ رقم ٣٧٤٦.

وَيَقُولُ: ابْنِي هَذَا سَيِّدٌ، وَلَعَلَّ اللهَ أَنْ يُصْلِحَ بِهِ بَيْنَ فِئَتَيْنِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ[١].

وقال أيضاً[٢]: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عُثْمَانَ، عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَنَّهُ كَانَ يَأْخُذُهُ وَالحَسَنَ وَيَقُولُ: اللهُمَّ إِنِّي أُحِبُّهُمَا فَأَحِبَّهُمَا[٣] أَوْ كَمَا قَالَ.

وفيه أيضاً[٤]: حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ المِنْهَالِ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَدِيٌّ، قَالَ: سَمِعْتُ البَرَاءَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَالحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ عَلَى عَاتِقِهِ، يَقُولُ: اللهُمَّ إِنِّي أُحِبُّهُ فَأَحِبَّهُ.

وقال أيضاً[٥]: حَدَّثَنَا عَبْدَانُ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عُمَرُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ أَبِي حُسَيْنٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ الحَارِثِ، قَالَ: رَأَيْتُ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَحَمَلَ الحَسَنَ وَهُوَ يَقُولُ: بِأَبِي شَبِيهٌ بِالنَّبِيِّ، لَيْسَ شَبِيهٌ[٦] بِعَلِيٍّ، وَعَلِيٌّ يَضْحَكُ[٧].

---

(١) وهو ما تحقَّق عند تنازل الحسن لمعاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عن الحكم حقناً لدماء المسلمين، وذلك في سنة أربعين، وقيل سنة إحدى وأربعين، في أوائلها، وهو ما سمي بعام الجماعة لاجتماع الكلمة فيه على معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، انظر: البداية والنهاية (١٥/٨) فتح الباري (٦٣/١٣) وغيرها من المراجع.

(٢) برقم ٣٧٤٧.

(٣) قال الحافظ ابن حجر (٨٩/٧): وَفِي ذَلِكَ أَعْظَمُ مَنْقَبَةٍ لِأُسَامَةَ وَالْحَسَنِ.

(٤) برقم ٣٧٤٩، ورواه أيضاً في الأدب المفرد (برقم ٨٦) من هذه الطريق.

(٥) برقم ٣٧٥٠.

(٦) علق الدكتور البغا على هذا الموطن بقوله: (ليس شبيه) ليس هنا بمعنى لا العاطفة والتقدير لا شبيه بعلي. وروي شبيهاً على أنه خبر ليس.

(٧) وفي مسند الإمام أحمد (٢٠/٤٤): حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ حَدَّثَنَا زَمْعَةُ عَنِ ابْنِ أَبِي=

وذكر البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ أيضاً حرص أبي بكر الصديق رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ على آل بيت النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فقال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ[1]: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ، وَصَدَقَةُ، قَالاَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ وَاقِدِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ أَبُو بَكْرٍ: ارْقُبُوا مُحَمَّدًا صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي أَهْلِ بَيْتِهِ.

وفيه أيضاً[2]: حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى، أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَنَسٍ، وَقَالَ: عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، أَخْبَرَنِي أنس، قَالَ: لَمْ يَكُنْ أَحَدٌ أَشْبَهَ بِالنَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ.

وفيه أيضاً[3]: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي يَعْقُوبَ، سَمِعْتُ ابْنَ أَبِي نُعْمٍ، سَمِعْتُ عَبْدَ اللهِ بْنَ عُمَرَ، وَسَأَلَهُ عَنِ المُحْرِمِ؟ قَالَ شُعْبَةُ: أَحْسِبُهُ يَقْتُلُ الذُّبَابَ، فَقَالَ: أَهْلُ العِرَاقِ يَسْأَلُونَ عَنِ الذُّبَابِ، وَقَدْ قَتَلُوا ابْنَ ابْنَةِ رَسُولِ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: هُمَا رَيْحَانَتَايَ مِنَ الدُّنْيَا.

---

= مُلَيْكَةَ قَالَ: كَانَتْ فَاطِمَةُ تَنْقُزُ الْحَسَنَ ابْنَ عَلِيٍّ وَتَقُولُ: بِأَبِي شَبَهُ النَّبِيِّ لَيْسَ شَبِيهًا بِعَلِيٍّ. قال الحافظ ابن حجر (٥١/١١) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وَفِيهِ إِرْسَال، فَإِنْ كَانَ مَحْفُوظًا فَلَعَلَّهَا تَوَارَدَتْ فِي ذَلِكَ مَعَ أَبِي بَكْر أَوْ تَلَقَّى ذَلِكَ أَحَدهمَا مِنْ الْآخَر. اهـ. وقال محققو مسند الإمام أحمد (طبعة الرسالة): إسناده ضعيف لضعفْ زَمْعَة، وهو ابنُ صالح.

(١) برقم ٣٧٥١.

(٢) برقم ٣٧٥٢، وهو عند عبد الرزاق في مصنفه (٤٥٣/١١) ومن طريق عبد الرزاق أخرجه أيضاً الترمذي (٣٧٧٦).

(٣) برقم ٣٧٥٣.

وكان الحسن رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قد بويع بعد مقتل أبيه علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا من سبعين ألفاً، فزهد في الخلافة[١].

وقد تُوُفِّي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وهو في الثامنة والخمسين من عمره[٢] مسموماً فيما قيل[٣]، واتهمت بذلك إحدى نسائه، ولم ينقل هذا مسنداً، والله أعلم، لكنَّ أهل السير والمشتغلين بالتاريخ قد تناقلوا ذلك، فإن صَحَّ أنه قد سُمَّ من قبل إحدى نسائه فلا يعدو الأمر أن يكون بدافع الغَيْرة، فقد نُقِل عنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه كان مِزواجاً يُكثر الطلاق، وما طلَّق امرأة إلا وهي متعلقة به[٤]، أما ما رَوَّجَه البعضُ من كون هذا الأمر دُبِّرَ من قبل معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فخبر لا يَثْبُتُ على ساق، وإنما نُقِل كذلك بدون سند، ومثل هذا لا يقبل في أقلَّ من هذه الدعوى، فكيف بدعوى يترتب عليها قتل نَفْسٍ من أحبِّ النفوس إلى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ[٥].

قيل بأنه أوصى أخاه الْحُسَيْن قائلاً[٦]: إِذا أَنا مِتُّ فاحفر لي مَعَ أبي، وَإِلَّا فَفِي بَيت علي وَفَاطِمَة، وَإِلَّا فَفِي البقيع، وَلَا ترفعن فِي ذَلِك صَوتاً.

---

(١) الثقات للعجلي (٢٩٦/١) (١٥٥/٢).

(٢) قال أبو زرعة الدمشقي في تاريخه (٥٨٧/١): قال ابن أبي عمر عن سفيان عن جعفر بن محمد عن أبيه قال: قتل علي بن أبي طالب رحمة الله عليه، وهو ابن ثمان وخمسين سنةً، ومات لها حسن، وقتل لها حسين، ومات علي بن الحسين وهو ابن ثمان وخمسين.

(٣) قال ابن حبان رَحِمَهُ اللَّهُ: سُمَّ حتى نزل كبده. انظر: الثقات (٣/٦) ومشاهير علماء الأمصار (٢٤).

(٤) قال الحافظ العراقي في طرح التثريب (٥٨/١): كان كثير التزوج حتى أنه أحصن سبعين امرأةً فيما قاله المدائني، وقد أصيب من قبلهن فقتل شهيداً مسمومًا، سمته جعدة بنت الأشعث بن قيس فاشتكى منه أربعين يومًا.

(٥) وانظر في نقض هذه الدعوى: منهاج السنة (٤٦٩/٤) تاريخ ابن خلدون (١٨٧/٢).

(٦) ذكره ابن حبان في الثقات (٣/٦) بدون إسناد، وقد بحثت عمن رواه مسنداً فلم أجد. والله أعلم.

# الحسين بن علي بن أبي طالب

## أبو عبد الله، سبط رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وريحانته. رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (ع)

سَبَقَ معنا في ترجمة الحسن رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ البخاريَّ رَحِمَهُ اللَّهُ قد أفرَدَ باباً في صحيحه في بيان مناقب الحسن والحسين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، ذكر فيه ثمانية أحاديث، خمسة منها في فضل الحسن رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أحدها مُعَلَّقًا[1]، واثنين في فضل الحسين وفي الثاني منهما الإشارة للحسن رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، والحديث الثامن جعله في فضل آل البيت عموماً، وهو قول أبي بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ارقبوا محمداً في أهل بيته.

أما الحديثان اللذان هما في فضل الحسين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فالأول منهما عن أنس ابن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال[2]: أُتِيَ عُبيدُ اللهِ بنُ زِيَادٍ برأسِ الحُسَين بن عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَجُعِلَ في طَسْت، فجعل يَنْكُتُ، وقال في حُسْنِه شيئاً، فقال أنسٌ: كان أشبَهَهُم برسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ[3]، وكان مخضوباً بالوسمة.

---

(١) كما مر معنا في ترجمة الحسن رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) صحيح البخاري (٣٥٣٨).

(٣) قال الحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ (٩٦/٧): أي أشبه أهل البيت، وزاد البزار من وجه آخر عن أنس قال: فقلت له: إني رأيت رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَلْثُمُ حَيْثُ تضعُ قَضِيبك، قال: فانقبض.
والحديث الذي ذكره الحافظ، أخرجه البزار في مسنده (١٨٤/١٣ ـ رقم ٦٦٣٢) ولفظه عن أنس: لما أتي عُبَيد الله بن زياد برأس الحسين جعلَ ينكُت بالقضيب ثناياه يقولُ: لقد كان أحسبه قال: جميلاً فقلتُ: والله لأسوئَنَّكَ، إنِّي رأيتُ رسولَ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يلثُم حيث يقعُ قضيبك، قال: فانقبض.
ثم قال البزَّار: وهذا الحديث لا نعلم رواه عن حُمَيد إلاَّ يوسف بن عبدة، وهو رجل من أهل البصرة مشهور ليس به بأس.

والثاني عن عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لما سُئل عن قتل المحرم للذباب فقال[1]: أهلُ العراق يسألون عن الذُّبابِ، وقد قتلوا ابنَ ابنة رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وقال النَّبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: هما ريحانتاي من الدنيا.

وأخرج البخاريُّ روايتَه في صحيحه، في أبواب التهجد ـ باب تحريض النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على صلاة الليل والنواف من غير إيجاب[2]، وفي كتاب الخمس ـ باب فرض الخمس[3].

وأكثر رَحِمَهُ اللَّهُ من ذكره للحسين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في تاريخيه الكبيرِ والأوسطِ، واستفتح اسمَ حسينٍ بترجمته له رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، كعادته في افتتاح أبواب تراجمه في تاريخه بأسماء الصحابة رضوان الله عليه، ثم ثَنَّى البخاريُّ بذكر حفيده حسين ابن علي بن حسين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، واهتم البخاري بإيراد الأخبار المتعلقة به، خاصة فيما يتعلق باستشهاده رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ[4]، فمن ذلك ما رواه عن سليم القاص أنه قال: مطرنا أياماً أو يوم قتل الحسين دماً[5].

وكان البخاريُّ رَحِمَهُ اللَّهُ يشير إلى عظيم فضل الحسنين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وعلو منزلتهما

---

(١) صحيح البخاري (٣٥٤٣).

(٢) برقم ١٠٧٥، وكرره في ٤٤٤٧، ٦٩١٥، ٧٠٢٧ ـ ط. البغا.

(٣) برقم ٢٩٢٥، ١٩٨٣، ٢٢٤٦، ٣٧٨١، ٥٤٥٧ ـ ط. البغا.

(٤) انظر: التاريخ الكبير (٢٤٢/١ ـ ٣٥٦) (٤٣٧/٣) (٣٧/٤) والأوسط (١٠٠/١ ـ ١٠١ ـ ١٢٣ ـ ١٣٠ ـ ١٤٩) وفيه ذكر ثأر المختار للحسين بقتله عمر بن سعد.
وسليم القاص راوي هذا الخبر، ترجم له أيضا: ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٢١٦/٤) ولم يزد على ما جاء عند البخاري، وقال فيه ابن حبان: يخطئ. انظر: الثقات (٣٢٩/٤). وانظر في نقد معنى هذا الخبر وما جاء في معناه: منهاج السنة (٥٦٠/٤) لشيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٥) التاريخ الكبير (١٢٩/٤).

عند الصحابة، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[1]: حدثني موسى ثنا حماد أنا عمار: شهدت جنازة صلَّى سعيد بن العاص، فجعل الرجل مما يليه وفي القوم الحسن والحسين وأبو هريرة وابن عمر، في نحو من ثمانين من أصحاب محمد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وذكر وصيةَ المقداد رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ للحسن والحسين لكل واحد منهما بثمانية عشر ألف درهم، بينما أوصى لنساء النبي صلى الله عليه سبعة آلاف درهم لكل امرأة منهن، فقبلوا وصيته[2].

وذكر ما يظهر مدى الوئام والوفاق بين الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ في صلاة ابن عمر على زيد بن عمر وأمه أم كلثوم بنت علي، وخلفه الحسن والحسين ومحمد بن الحنفية وعبد الله بن جعفر رضي الله عنهم جميعاً[3].

وذكر أيضاً تعظيم الحسين رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ للسنة في تقديمه لسعيد بن العاص للصلاة على الحسن رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قائلاً[4]: تقدم، فلولا أنه سنة ما تقدمت.

وذكر ما يتعلق بخضابه رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، فروى عن السَّرِي بن كعب الأزدي أنه رأى حسين بن علي واقفاً على برذون أبيض، وقد خضب رأسه ولحيته بالوسمة[5].

وذكر طرفاً من حديث يظهر مدى تعظيم عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ لأهل بيت النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فقال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ[6]: يونس عن ابن شهاب قال: أخبرني عبد الله

---

(١) التاريخ الأوسط (١٠٣/١).
(٢) التاريخ الأوسط (٨٣/١).
(٣) التاريخ الأوسط (١٠٢/١).
(٤) التاريخ الأوسط (١٠٢/١).
(٥) التاريخ الكبير (١٧٥/٤) وفي (١٥١/٧) ذكر خضابه بالسواد.
(٦) التاريخ الكبير (١٧٩/٥).

بن كعب: إن حسيناً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ جاء إلى عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وهو يخطب[1].



(١) أخرجه ابن شبة في تاريخ المدينة (٧٩٨/٣): حَدَّثَنَا الْحِزَامِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ وَهْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ كَعْبٍ: «أَنَّ حُسَيْنَ ابْنَ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَامَ إِلَى عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَهُوَ عَلَى مِنْبَرِ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَخْطُبُ النَّاسَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَقَالَ: انْزِلْ عَنْ مِنْبَرِ جَدِّي، فَقَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «تَأَخَّرْ يَا ابْنَ أَخِي»، قَالَ: وَأَخَذَ حُسَيْنٌ بِرِدَاءِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَلَمْ يَزَلْ يَجْبِذُهُ وَيَقُولُ: انْزِلْ عَنْ مِنْبَرِ جَدِّي، وَتَرَدَّدَ عَلَيْهِ حَتَّى قَطَعَ خُطْبَتَهُ وَنَزَلَ عَنِ الْمِنْبَرِ، وَأَقَامَ الصَّلَاةَ، فَلَمَّا صَلَّى أَرْسَلَ إِلَى حُسَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَلَمَّا جَاءَهُ قَالَ: «يَا ابْنَ أَخِي مَنْ أَمَرَكَ بِالَّذِي صَنَعْتَ؟» قَالَ حُسَيْنٌ: مَا أَمَرَنِي بِهِ أَحَدٌ، قَالَ: يَقُولُ لَهُ ذَلِكَ حُسَيْنٌ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، كُلَّ ذَلِكَ يَقُولُ: مَا أَمَرَنِي بِهِ أَحَدٌ، قَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَوَ لِي؟» وَلَمْ يَزِدْ عَلَى ذَلِكَ، وَحُسَيْنٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَوْمَئِذٍ دُونَ الْمُحْتَلِمِ.

وأخرج الخطيب البغدادي في تاريخه (١٤١/١) بإسناده إلى حماد بن زيد قال: نا يحيى بن سعيد عن عبيد بن حنين قال: حدثني الحسين بن علي قال: أتيت على عُمَر بن الخطاب وهو على المنبر، فصعدت إليه فقلت: انزل عن منبر أبي واذهب إلى مِنبر أبيك. فقال عمر: لم يكن لأبي منبر، وأخذني وأجلسني معه، فجعلت أَقلِبُ خِنْصَر يدي، فلمَّا نزل انطلق بي إلى منزله فقال لي: من عَلَّمك؟ فقلت: والله ما عَلَّمنيه أحد، قال: يا بني لو جعلت تغشانا، قال: فأتيته يوماً وهو خال بمعاوية، وابنُ عمر بالباب، فرجع ابنُ عمر ورجعت معه، فلقيني بعد فقال: لَمْ أَرَك، فقلت: يا أمير المؤمنين إني جِئْتُ وأنتَ خالٍ بمعاوية وابن عمر بالباب، فرجع ابن عمر ورجعت معه، فقال: أنت أَحَقُّ بالإذن من ابن عمر، وإنما أَنْبَتَ ما ترى في رؤوسنا اللهُ ثم أنتم.

وقال الذهبي في سير أعلام النبلاء (٢٨٥/٣) بعد أن ساقه من هذه الطريق بلفظ قريب: إسناده صحيح.

# الفصل الثالث

# رواة آل البيت في كتب البخاري

سأقوم في هذا الفصل بذكر كل من وقفت له على رواية في كتب الإمام البخاري ممن هو من آل بيت النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أو من مواليهم، أو حتى ورد ذكرهم في كتبه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، مرتباً لهم على حروف العربية، سالكاً في طريقة ترجمتي لكل راوٍ ما يلي:

* أذكر اسم المترجَم له على ما أورده الحافظ المزي في تهذيب الكمال.

* ألحقُ ذكرَ اسم المترجَم له، ذِكرَ رمز من أخرج له في كتابه من أصحاب الكتب الستة، وهذا أيضاً على ما ذكره الحافظ المزي في كتابه.

* أذكر ترجمة الراوي كاملة من التاريخ الكبير للإمام البخاري، وإن وقفت على ذكر للمترجَم له في التاريخ الأوسط للبخاري، ذكرت ذلك أيضاً، وقصدي بذلك ذِكْر كلِّ ما تكلم به الإمام البخاري في حق هذا الراوي، لأن الكتاب كُلّه قائم على موقف البخاري من آل بيت النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

* أقوم بتخريج الأحاديث الواردة في ترجمة الإمام البخاري للراوي، والتعليق على ما يلزم التعليق عليه مما جاء في الترجمة.

* لما كانت عبارة البخاري في كتابه التاريخ أقرب إلى الغموض منها

إلى الجلاء، حاولت أن أشرح ما استطعت من كلامه، حتى تتجلى الصورة بوضوح، للقارئ الكريم، خاصة من كان غير متخصص بهذا الفن.

* البخاريُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ يصدر أحياناً تعليقه بقوله عن نفسه: قال أبو عبد الله، فليتنبه القارئ لذلك، وقد أُنَبِّه في أثناء الترجمة على ذلك، إذا اقتضت الحاجة.

* أذكر ما وقفت عليه من أقوال أهل الجرح والتعديل في الراوي المترجَم له، مع توثيق هذه الأقوال من مصادرها.

* أختم ترجمة الراوي بذكر ما له من روايات في كتب البخاري، إن أمكن ذلك، فإن كانت مروياته كثيرة كما في ترجمة ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ مثلاً، فإني أكتفي بالإشارة إلى بعضها.

* إن قمت بذكر رواية البخاري عنه، فإني أذكرها بإسناد البخاري إليه، وذلك ليقفَ القارئ على بعض الفوائد المتعلقة بأسانيد البخاري، كمرتبة هذا الراوي في الإسناد، وشيخة وتلميذه، وصيغة التحديث، وغير ذلك من الفوائد المتعلقة بالأسانيد.

وهذا أوان الشروع في ذكر التراجم، والله المستعان وعليه التكلان:

# ١ ـ إبراهيم بن عبد الله بن حنين الهاشمي مولاهم، المدني، أبو إسحاق. ع

كان مولًى للعباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ترجمه البخاري في تاريخه الكبير فقال رَحِمَهُ اللَّهُ[١]: سَمِعَ أباه، قال لنا إسماعيل: حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ حُنَيْنٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيٍّ: نَهَى رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْقِرَاءَةِ فِي الرُّكُوعِ[٢].

وَقَالَ لِي إِسْحَاق: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ قَالَ: حَدَّثَنَا فُلانٌ عَنْ يَحْيَى حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ سَعْدٍ الْفَدَكِيُّ أَنَّ نَافِعًا أَخْبَرَهُ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ حُنَيْنٍ: أَنَّ عَلِيًّا حَدَّثَهُ: نَهَانِي النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ مِثْلَهُ[٣].

وَقَالَ لَنَا أَبُو نُعَيْم: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ عَنْ يَحْيَى عَنِ ابْنِ حُنَيْنٍ: أَنَّ عَلِيًّا أَخْبَرَهُ: أَنّ النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَاهُ[٤].

---

(١) (١/٢٩٩).

(٢) أخرجه مالك في الموطأ (رقم ١٧٦) بلفظ: أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نهى عن لبس القِسِّي وعن تختم بالذهب وعن قراءة القرآن في الركوع. ورواه من طريق مالك: أبو داود (٤٠٤٦) والترمذي (٢٦٤) والنسائي (١٠٤٤) وغيرهم.

(٣) أخرجه النسائي (٥١٨٠) من طريق عبد الصمد بن عبد الوارث قال: حدثنا حرب هو ابن شداد عن يحيى، فذكره اهـ. فظهر بهذه الرواية أن المبهم في إسناد البخاري المُعبَّر عنه بفلان، هو حرب بن شداد، وهذا الذي أوضحته الرواية هنا، قد ذكره العلامة اليماني احتمالاً، وذلك في تعليقه على التاريخ الكبير حيث قال: بهامش قط: «خ ـ حرب» لعلَّه حرب بن شداد، فإنه يروي عن يحيى بن أبي كثير وعنه عبد الصمد.

(٤) هذا الحديث أخرجه النسائي في سننه الكبرى من هذه الطريق، لكن نَبَّه على مخالفة وقعت فيه، فقد أخرج أولاً هذا الحديث عن شيخه: إبراهيم بن يعقوب قال: حدثنا الحسن بن موسى قال: حدثنا شيبان عن يحيى قال: أخبرني خالد بن معدان أن ابن حنين أخبره أن علياً قال: فذكر الحديث. ثم قال النسائي: خالفه أبو نعيم، رواه عن شيبان=

وَقَالَ لِي إِسْحَاق بْنُ يَزِيدَ: قَالَ: حَدَّثَنَا شُعَيْبٌ قَالَ الأَوْزَاعِيُّ: حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ سَعْدٍ قَال: حَدَّثَنِي نَافِعٌ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ حُنَيْنٍ قَالَ: حَدَّثَنِي علي: نَهَانِي النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ(١).

وَقَالَ لَنَا ابْنُ سَلامٍ: أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ قَالَ: أَخْبَرَنَا أُسَامَةُ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ حُنَيْنٍ سَمِعَ عَلِيًّا مِثْلَهُ(٢).

---

= عن يحيى عن ابن حنين، ولم يذكر خالداً.
ثم ذكر النسائي هذه الرواية قائلاً: أخبرنا أبو نعيم قال: حدثنا شيبان عن يحيى عن ابن حنين أن علياً أخبره نحوه. انظر: سنن النسائي الكبرى (٩٤٢٦ ـ ٩٤٢٧)، وأراد النسائي بذلك بيان أن يحيى بن أبي كثير لم يروه مباشرة عن إبراهيم ابن عبد الله بن حنين، وإنما رواه عنه بواسطة خالد بن معدان، كما بينتها رواية الحسن بن موسى التي ذكرها النسائي أولاً.
وأبو نعيم المذكور في الإسناد هو الفضل بن دكين، وهو غني عن التعريف، وقد روى له الجماعة، وكذا يحيى بن أبي كثير، لكنَّه على جلالته، ذُكِر بالتدليس، كما قال العقيلي (٤/٤٢٣)، لكنَّ تدليسه قليلٌ محتمل، وقد عدَّه الحافظ ابن حجر في الطبقة الثانية من طبقات المدلسين، وهم الذين احتمل تدليسهم وأخرج لهم في الصحيح لإمامتهم وقلة تدليسهم. انظر: تعريف أهل التقديس للحافظ ابن حجر (ص١٣).

(١) أخرجه من هذه الطريق: أبو العباس الأصم عن شيخه أبي الفضل العباس بن الوليد عن عقبة بن علقمة عن الأوزاعي به، انظر: مجموع فيه مصنفات أبي العباس الأصم وإسماعيل الصفار (ص٦٠ ـ رقم ٣٥).

(٢) أخرجه من طريق وكيع: الإمام أحمد في مسنده (٢/٣٣٤) فقال رَحِمَهُ اللَّهُ: حدثنا وكيع وعثمان بن عمر قالا: حدثنا أسامة ابن زيد، قال وكيع: سمعت عبد الله بن حنين، وقال عثمان: عن عبد الله بن حنين: سمعت علياً فذكره.
وأخرجه السراج (٢/١٧) ويعقوب بن سفيان (٣/١٨١) من طريق ابن وهب عن أسامة وزاد فيه، قال أسامة: فَدَخَلْتُ عَلَى عَبْدِ اللهِ بْنِ حُنَيْنٍ فِي بَيْتِهِ وَهُوَ يَوْمَئِذٍ شَيْخٌ كَبِيرٌ وَعَلَيْهِ مِلْحَفَةٌ مُعَصْفَرَةٌ كَبِيرَةٌ فَسَأَلْتُهُ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ، فَقَالَ عَبْدُ اللهِ: سَمِعْتُ عَلِيًّا يَقُولُ: نَهَانِي رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ وَلا أَقُولُ: نَهَاكُمْ ـ عَنْ تَخَتُّمِ الذَّهَبِ وَلُبْسِ الْمُعَصْفَرِ. وَلَمْ يَزِدْنِي عَلَى ذَلِكَ، وَلَمْ يَذْكُرِ الحديث..

قَالَ أَبُو عَبْد اللَّه[1]: وقَالَ الزُّهْرِيّ وزيد بْن أسلم ومُحَمَّد بْن عَمْرو وشريك بْن أَبِي نمر[2] وابْن إِسْحَاق والحارث بْن أَبِي ذباب وإِسْحَاق بْن أَبِي بكر ويزيد بْن أَبِي حبيب عَنْ إِبْرَاهِيم عن أبيه عن علي عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ[3].

---

(١) أي البخاري، وما زلنا في ترجمته التي ذكرها لإبراهيم بن عبد الله بن حنين، وهو في قوله هنا سيشير إلى خلاف وقع في إسناد هذا الحديث، حيث رواه هؤلاء الذين ذكرهم من طريق عبد الله بن حنين عن علي مرفوعاً، بينما رواه غيرهم عن عبد الله بن حنين عن ابن عباس عن علي مرفوعاً، أي بإدخال ابن عباس في هذا الإسناد، وسيأتي تفصيل هذا الإجمال، وإنما ذكرت ما ذكرت توضيحاً للقارئ الكريم.

(٢) طريق شريك بن أبي نمر هذه ذكرها الدارقطني في علله (٨٥/٣) وبين أن متنها مختلف عن المتن المذكور هنا، وهو النهي عن القراءة في الركوع، فقال رَحِمَهُ اللَّهُ: وَرَواهُ سُلَيمانُ بن بِلالٍ، عَن شَرِيكِ بنِ أَبِي نَمِرٍ، عَن إِبراهِيم بنِ عَبدِ الله بنِ حُنَينٍ، عَن أَبِيهِ، عَن عَلِيٍّ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَدِيثًا آخَر هُو: أَنَّهُ كان يَتَخَتَّمُ بِيَمِينِهِ.

ثم قال الدارقطني: تَفَرَّد بِهِ سُلَيمانُ بن بِلالٍ عَنهُ بِهَذا الإِسنادِ.

وَخالَفَهُ إِبراهِيمُ بن أَبِي يَحيَى فَرَواهُ عَن شَرِيكِ بنِ أَبِي نَمِرٍ، عَن إِبراهِيم بنِ عَبدِ الله بنِ حُنَينٍ، عَن أَبِيهِ، عَنِ ابنِ عَباسٍ، عَن عَلِيٍّ، أَنَّ النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان يَتَخَتَّمُ فِي يَمِينِهِ. اهـ. كلام الدارقطني.

وهذه الطريق الثانية التي ذكرها الدارقطني: أخرجها ابن الجوزي في العلل المتناهية (٦٩٢/٢) فقال: أما حديث علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فأنا محمد بن عمر الأرموي قال: أنا عبد الصمد بن المأمون قال: نا إبراهيم بن أبي يحيى عن شريك بن عبد الله بن أبي نمر عن إبراهيم بن عبد الله بن حنين عن أبيه عن عبد الله بن عباس عن علي بن أبي طالب قال: كان خاتم رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في يمينه.

ثم قال ابن الجوزي: قال مالك ويحيى بن معين: إبراهيم بن أبي يحيى كذاب.

قلت: وإبراهيم بن أبي يحيى، حاله معروفة، وهو الذي كان يُعَرِّفُه الإمام الشافعي بقوله: حدثني من لا أتهم، وللوقوف على بعض ما قيل فيه انظر: ميزان الاعتدال (٥٨/١) للحافظ الذهبي فقد جمع فيه جلَّ إن لم يكن كلَّ ما قيل فيه من قبل أئمة هذا الشأن.

(٣) وهذا الذي قرَّره الإمام البخاري هنا وأجمله، من كون هؤلاء المذكورين قد زادوا ابن عباس بين عبد الله بن حنين وعلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قرره أيضاً الإمام مسلم في صحيحه (٤٨٠) وفصَّله وزاد عليه، فقد قام بإخراج هذا الحديث من طريق الزهري والوليد بن كثير وزيد=

وقَالَ ابْن عجلان والضحاك ودَاوُد بْن قيس عَنْ إِبْرَاهِيم عَنْ أَبِيه عَنِ ابْن عَبَّاس عَنْ عَلِيٍّ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ(١).

وقَالَ لي بَيَانٌ: حَدَّثَنَا النَّضْرُ قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ أبي بكر: سمعت عبد الله بن حُنَيْنٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: نُهِيتُ أَنْ أَقْرَأَ رَاكِعًا(٢).

---

= ابن أسلم وداود بن قيس ونافع ويزيد بن أبي حبيب والضحاك بن عثمان وابن عجلان وأسامة ابن زيد ومحمد بن عمرو ومحمد بن إسحاق، ثم قال الإمام مسلم: كل هؤلاء، عن إبراهيم بن عبد الله بن حنين، عن أبيه، عن علي، إلا الضحاك، وابن عجلان، فإنهما زادا عن ابن عباس، عن علي عن النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ كلهم قالوا: «نهاني عن قراءة القرآن، وأنا راكع ولم يذكروا في روايتهم النهي عنها في السجود كما ذكر الزهري، وزيد بن أسلم، والوليد بن كثير، وداود بن قيس». اهـ كلام الإمام مسلم.

قلت: وداود بن قيس أيضاً زاد في روايته ابنَ عباس عن علي، كما أخرجها الإمام مسلم نفسه، فلعلَّ الإمام مسلماً ذكر داود بن قيس معهما لكن سقط من الناسخ، والله أعلم.

وما سبق من هذه الطرق التي ذكرها كل من الإمامين البخاري ومسلم، إنما ينبئ عن مقدار ما يتحلى به كلُّ واحد منهما من دقة نظر، وسعة إطلاع، وقوة حافظة، تمكنه من الوقوف على خفايا هذه الطرق، خاصة منهما الإمام البخاري الذي فتح الباب على مصراعيه لمن جاء بعده.

وها هو الإمام الدارقطني، يسير على النهج الذي رسمه الإمام البخاري رَحِمَهُٱللَّهُ لمن جاء بعده، فيقول في كتابه العجاب: العلل (٣/٨٠) بعد أن ذكر روايات من أدخلوا ابن عباس بين عبد الله بن حنين وعلي: وَخالَفَهُم جَماعَةٌ أَكثَرُ مِنهُم عَدَدًا، فَرَوَوهُ عَن إِبراهِيم بنِ عَبدِ الله، عَن أَبِيهِ، عَن عَلِيٍّ.

وانظر ما سيأتي في ختام التعليق على هذا الحديث من كلام أبي حاتم رَحِمَهُٱللَّهُ في توجيه اختلاف الحفاظ في رواية هذا الإسناد.

(١) انظر تخريجه في الهامش السابق.

(٢) أخرجه مسلم (٤٨١) فقال رَحِمَهُٱللَّهُ: وحدثني عمرو بن علي: حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن أبي بكر بن حفص عن عبدالله بن حنين عن ابن عباس أنه قال: نهيت أن أقرأ وأنا راكع. =

وقَالَ ابْن المنكدر عَنْ عَبْد الله بْن حنين عَنْ علي: نهاني النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ[1].

قَالَ أَبُو عَبْد اللهِ: ولم يصح فِيهِ ابْن عَبَّاس، وما روى مالك عَنْ نافع أصح[2]. اهـ ما ذكره البخاري في ترجمته لإبراهيم بن عبد الله بن حنين، وختم

---

= ثم قال الإمام مسلم: لا يذكر في الإسناد علياً. اهـ.
قلت: وهو بهذا أيضاً بمثابة الشارح لكلام الإمام البخاري، فرحم الله الإمامين ورفع ذكرهما في الدارين.
وكذا أخرجه النسائي في الكبرى (٤٤٢/٥) من طريق محمد بن جعفر به. ثم قال النسائي: خالفه داود بن قيس رواه عن إبراهيم بن عبد الله بن حنين عن أبيه عن ابن عباس عن علي. ثم ذكره من هذه الطريق.
والنسائي بهذا إنما يشير إلى جانب من الاختلاف السابق، وهو أن أبا بكر بن حفص قصره على ابن عباس، مع أن الرواية المعروفة هي كون ابن عباس قد روى ذلك عن علي الذي رفعه إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وهذا كما قلت: إنما هو جانب من الاختلاف في الطرق، وإلا فالرواية المعروفة التي سار عليها الحفاظ المذكورون فيما مضى من كلام البخاري إنما رووه بدون ذكر ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فكن أيها القارئ الكريم على ذُكْر من هذا، والحمد لله رب العالمين.

(١) أخرج البخاري هذه الطريق في كتابه خلق أفعال العباد (٣٩٢) فقال رَحِمَهُ اللَّهُ: حدثنا عبد الرحمن بن يونس ثنا حاتم بن إسماعيل عن جعفر عن أبيه عن علي، وعن جعفر عن محمد بن المنكدر عن عبد الله بن حنين عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: نهاني النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن قراءة القرآن من الركوع.
وكذا أخرجه الإمام مسلم (٤٨٠) والنسائي في الكبرى (٤٨٧/٥) وأشار إلى اختلاف وقع فيه.

(٢) قال ابن أبي حاتم في علل الحديث (٢٦٢/٢): وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ الزُّهْرِيُّ، وأسامة بن زيد، ونافع، وابن إسحاق، والوليد بن كثير: عن إبراهيم بن عبد الله بن حنين، عن أبيه، عن علي: نهاني النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن القراءة راكعًا... الحديث. ورواه الضحاك بن عثمان، وداود بن قيس الفراء، وابن عجلان: عن إبراهيم بن عبد الله بن حنين، عن أبيه، عن ابن عباس، عن علي... أيهما الصحيح؟ =

ترجمته هذه بتقديم الرواية التي افتتح بها هذه الترجمة، فرحم الله الإمام البخاري.

وذكره ابن أبي حاتم[1] ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، ووثَّقه النسائي[2]، ومدحه ابن سعد في طبقاته فقال[3]: من رواة العلم.

ووصفه ابنُ حبان بأنه من جِلَّة أهل المدينة[4].

أخرج له البخاري في صحيحه فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[5]: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ،

---

= قال أبي: لم يقل هؤلاء الذين رووا عن أبيه: سمعت عليا، إلا بعضهم، وهؤلاء الثلاثة مستورون، والزيادة مقبولة من ثقة، وابن عجلان ثقة، والضحاك بن عثمان ليس بالقوي، وأسامة لم يرض حتى روى عن إبراهيم، ثم روى عن عبد الله ابن حنين نفسه، وأسامة ليس بالقوي.

ثم قال ابن أبي حاتم: وقال أبي مرةً أخرى: الزهري أحفظ.

وقال الدارقطني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتاب العلل (٨٠/٣) بعد أن ذكر روايات من أدخلوا ابن عباس بين عبد الله بن حنين وعلي: وخالفهم جماعة أكثر منهم عددًا، فرووه عن إبراهيم بن عبد الله، عن أبيه، عن علي.

(١) الجرح والتعديل (١٠٨/٢).

(٢) تهذيب الكمال (١٢٤/٢).

(٣) (٢٨٦/٥)، وقد قال المزي في ترجمة إبراهيم هذا: قال محمد بن سعد: كان ثقة كثير الحديث، وكذا قال الحافظ في تهذيب التهذيب (١٣٤/١).

والذي وجدته عند ابن سعد وصفه له بقلة الحديث حيث قال في طبقاته: كان ثقة قليل الحديث، انظر: القسم الثاني لتابعي أهل المدينة (١٥٢/١) من الطبقات، وكذا هو في مغاني الأخيار (١٣/١) للبدر العيني.

(٤) مشاهير علماء الأمصار (١٢٩)، وترجمه أيضاً في ثقاته (٦/٦).

(٥) كتاب الحج ـ باب الاغتسال للمحرم ـ رقم ١٨٤٠.

قلت: وقد نبَّه الحافظ ابن حجر إلى أنه قد جاء في رواية أحمد لهذا الحديث، نسبة إبراهيم بن عبد الله بن حنين إلى ولاء ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، لا إلى العباس، وهو الذي=

أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ **إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ حُنَيْنٍ**، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ عَبْدَ اللهِ بْنَ العَبَّاسِ، وَالمِسْوَرَ بْنَ مَخْرَمَةَ، اخْتَلَفَا بِالأَبْوَاءِ فَقَالَ: عَبْدُ اللهِ بْنُ عَبَّاسٍ يَغْسِلُ المُحْرِمُ رَأْسَهُ، وَقَالَ المِسْوَرُ: لاَ يَغْسِلُ المُحْرِمُ رَأْسَهُ، فَأَرْسَلَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ العَبَّاسِ إِلَى أَبِي أَيُّوبَ الأَنْصَارِيِّ، فَوَجَدْتُهُ يَغْتَسِلُ بَيْنَ القَرْنَيْنِ، وَهُوَ يُسْتَرُ بِثَوْبٍ، فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ، فَقَالَ: مَنْ هَذَا؟ فَقُلْتُ: أَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ حُنَيْنٍ، أَرْسَلَنِي إِلَيْكَ عَبْدُ اللهِ بْنُ العَبَّاسِ، أَسْأَلُكَ كَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَغْسِلُ رَأْسَهُ وَهُوَ مُحْرِمٌ؟ فَوَضَعَ أَبُو أَيُّوبَ يَدَهُ عَلَى الثَّوْبِ، فَطَأْطَأَهُ حَتَّى بَدَا لِي رَأْسُهُ ثُمَّ قَال لِإِنْسَانٍ يَصُبُّ عَلَيْهِ: اصْبُبْ، فَصَبَّ عَلَى رَأْسِهِ، ثُمَّ حَرَّكَ رَأْسَهُ بِيَدَيْهِ فَأَقْبَلَ بِهِمَا وَأَدْبَرَ، وَقَالَ: هَكَذَا رَأَيْتُهُ ﷺ يَفْعَلُ.

وقد روى له الجماعة[1].

---

= مر معنا في افتتاح هذه الترجمة، ونص كلام الحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ (٤/٥٦): وَفِي رِوَايَةِ ابن جُرَيْجٍ عِنْدَ أَحْمَدَ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ: أَنَّ إِبْرَاهِيمَ بْنَ عَبْدِ اللهِ بْنِ حُنَيْنٍ مولى ابن عَبَّاس أخبرهُ. ثم قال الحافظ: كَذَا قَالَ مولى ابن عَبَّاسٍ، وَقَدِ اخْتُلِفَ فِي ذَلِكَ، وَالْمَشْهُورُ أَنَّ حُنَيْنًا كَانَ مَوْلًى لِلْعَبَّاسِ، وَهَبَهُ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ فَأَوْلَادُهُ مَوَالٍ لَهُ. اهـ.

قلت: والذي وجدته عنه أحمد (٣٨/٥٥١) من هذه الطريق المذكورة، هو نسبة ولاء إبراهيم إلى آل عباس، لا إلى ابن عباس، وَنصُّ هذه الرواية هو قول الإمام أحمد: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، وَرَوْحٌ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ حُنَيْنٍ، مَوْلَى آلِ عَبَّاسٍ، وَقَالَ رَوْحٌ: مَوْلَى عَبَّاسٍ، أَنَّهُ أَخْبَرَهُ عَنْ أَبِيهِ عَبْدِ اللهِ بْنِ حُنَيْنٍ، قَالَ: كُنْتُ مَعَ ابْنِ عَبَّاسٍ... ثم ذكر تتمة الحديث.

وعلى ما سبق، فلعل تصحيفاً وقع: إما في نسخة الحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ من المسند، وإما في مطبوعة المسند التي بين أيدينا، والله تعالى أعلم.

(١) تهذيب الكمال (٢/١٢٤).

## ٢ ـ إبراهيم بن عمر بن مطرف الهاشمي مولاهم، أبو إسحاق بن أبي الوزير المكي نزيل البصرة. خ ٤

ترجمه البخاري في تاريخه الكبير فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[١]: إِبْرَاهِيم بْن أَبِي الوزير، واسم أَبِي الوزير عُمَر، يقال: مولى بني هاشم، كَانَت لَهُ ضيعة بالطائف، وكَانَ يكون بمكة نزل البصرة، أخو مُحَمَّد، كنيته أَبُو إِسْحَاق، سَمِعَ مالك بْن أنس وعُمَر بْن عُبَيْد، مات بعد أَبِي عاصم[٢] ومات أَبُو عاصم سنة ثنتي عشرة ومائتين. اهـ كلام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وقال عنه أبو حاتم[٣]: ليس به بأس. وقال النسائي[٤]: لا بأس به.

وَوثَّقه الترمذي في سننه[٥] والدارقطني وقال[٦]: ليس في حديثه ما يخالف الثقات. وذكره ابن حبان في ثقاته[٧].

وقال فيه الحافظ[٨]: صدوق.

روى له البخاري مقروناً[١]، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[٢]: وَقَالَ الحُسَيْنُ بنُ الوَلِيدِ

---

(١) التاريخ الكبير (٣٣٣/١).

(٢) هو الضحاك بن مخلد، أبو عاصم النبيل، ثقة ثبت، توفي سنة ثنتي عشرة ومائتين. انظر: تقريب التهذيب ٢٩٧٧.

(٣) الجرح والتعديل (١١٤/٢).

(٤) تهذيب الكمال (١٥٨/١).

(٥) (٥٠٠/٢).

(٦) سؤالات الحاكم (١٧٨).

(٧) (٦٥/٨).

(٨) تقريب التهذيب (٢٢٢).

النَّيْسَابُورِيُّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَبَّاسِ بْنِ سَهْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، وَأَبِي أُسَيْدٍ، قَالاَ: «تَزَوَّجَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أُمَيْمَةَ بِنْتَ شَرَاحِيلَ، فَلَمَّا أُدْخِلَتْ عَلَيْهِ بَسَطَ يَدَهُ إِلَيْهَا، فَكَأَنَّهَا كَرِهَتْ ذَلِكَ، فَأَمَرَ أَبَا أُسَيْدٍ أَنْ يُجَهِّزَهَا وَيَكْسُوَهَا ثَوْبَيْنِ رَازِقِيَّيْنِ».

ثم قال البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا **إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي الوَزِيرِ**، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، عَنْ حَمْزَةَ، عَنْ أَبِيهِ، وَعَنْ عَبَّاسِ بْنِ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، بِهَذَا.

وروى عنه البخاري في التاريخ الأوسط فقال[٣]: حدثنا محمد قال: حدثنا علي عن ابن أبي الوزير عن مالك أنه ذكر ابن عجلان: فذكر خيراً.

روى له الجماعة سوى مسلم[٤].

* * *

(١) كما قال الحافظ في تهذيب التهذيب (١٣٩/٣).

(٢) كتاب الطلاق ـ باب من طلق، وهل يواجه الرجل امرأته بالطلاق ـ رقم ٥٢٥٦.

(٣) (٤٥٤/٣).

**تنبيه**: ورد هذا النص في ميزان الاعتدال (٩١/٥ ـ ط. البجاوي) وسقطت فيه (عن) بين علي وابن أبي الوزير، فصار النص: علي بن أبي الوزير وهذا خطأ، وصحفت (خيراً) بالمثناة التحتية إلى (خبراً) بالباء الموحدة. فاقتضى التنبيه.

(٤) تهذيب الكمال (١٥٩/١).

## ٣ ـ أزهر بن جميل بن جناح الهاشمي مولاهم، البصري الشطي، بالمعجمة وتشديد الطاء. خ س.

من شيوخ البخاري[(١)].

روى عنه في صحيحه، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[(٢)].

---

(١) ذكره ابن عدي في كتابه أسامي من روى عنهم البخاري في صحيحه رقم ٤٤، وابن منده في مشيخة البخاري رقم ٤٩، والكلاباذي في رجال البخاري (٩٢/١)، والحاكم في تسمية من أخرجهم البخاري رقم ١٧٠، وغيرهم.

(٢) كتاب الطلاق، ـ باب الخلع وكيفية الطلاق فيه ـ رقم ٥٢٧٣. ولم أجد له رواية غيرها في الصحيح، وقد قال الكلاباذي في كتابه (٩٢/١): رَوَى عَنهُ البُخَارِيّ فِي الطَّلَاق. ونص الحافظ على أن البخاري لم يخرج عنه إلا في هذا الموضع من الصحيح. انظر: فتح الباري (٣٨٩/٩). ومع ذلك فقد قال الحافظ مغلطاي في إكمال تهذيب الكمال (٤٤/٢): وفي كتاب الزهرة: روى عنه البخاري ثلاثة أحاديث. والله أعلم.
قلت: أما كتاب الزهرة، فقد سماه مغلطاي في موطن سابق من كتابه إكمال تهذيب الكمال (١١/١): زهرة المتعلمين في أسماء المحدثين، ولم يسم صاحبه. وكذا فعل الحافظ في مقدمته على كتابه تعجيل المنفعة (٢٤١/١) وهو يعدد المؤلفات التي جمعت أسماء رواة الكتب الستة، لكنه نسبه إلى المغرب، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ... وَرِجَال الصَّحِيحَيْنِ وَأبي دَاوُد وَالتِّرْمِذِيّ لبَعض المغاربة سَمَّاهُ الزهرة وَقد ذكر عدَّة مَا لكل مِنْهُم عِنْد من أخرج لَهُ، وَأَظنهُ اقْتصر فِيهِ على شيوخهم اهـ. وقد نقل الحافظ عنه في كتابه التهذيب في مواضع كثيرة، انظر على سبيل المثال: (٣٨٨/٣ ـ ٣٤٤ ـ ٣٥٥) (٨١/٤ ـ ١٨٠)، والظاهر أن الحافظ كان ينقل منه بواسطة، كما يفهم من عبارته السابقة، ولم أجد لهذا الكتاب ذكراً في كتاب: تراث المغاربة في الحديث النبوي وعلومه، لمحمد بن عبد الله التليدي، مع أن الظاهر أنه على شرطه والله أعلم.

حَدَّثَنَا **أَزْهَرُ بْنُ جَمِيلٍ**، حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ امْرَأَةَ ثَابِتِ بْنِ قَيْسٍ أَتَتِ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللهِ، ثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ، مَا أَعْتِبُ عَلَيْهِ فِي خُلُقٍ وَلاَ دِينٍ، وَلَكِنِّي أَكْرَهُ الكُفْرَ فِي الإِسْلاَمِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَتَرُدِّينَ عَلَيْهِ حَدِيقَتَهُ؟ قَالَتْ: نَعَمْ، قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: اقْبَلِ الحَدِيقَةَ وَطَلِّقْهَا تَطْلِيقَةً.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ[1]: لاَ يُتَابَعُ فِيهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

وروى عنه أيضاً في التاريخ الكبير[2].

قال عنه النسائي[3]: لا بأس به.

---

(١) أي البخاري، أراد أن أحداً لم يتابع أزهر بن جميل على ذكر ابن عباس، قال الحافظ (٤٠١/٩): قوله: لا يتابع فيه عن ابن عباس، أي لا يتابع أزهر بن جميل على ذكر ابن عباس في هذا الحديث، بل أرسله غيره. وكان الحافظ قد قال في مقدمة الفتح (٣٧٥): وهذا معنى قول الدارقطني إن أصحاب الثقفي يرسلونه، وقد ذكرت من وصل حديث إبراهيم بن طهمان في تغليق التعليق. اهـ كلام الحافظ، والموطن المشار إليه في التغليق هو (٤٦١/٤).

وكلام الدارقطني الذي أشار إليه الحافظ هو ما ذكره في كتابه: التتبع (ص٣٢٨): قائلاً: وأخرج البخاري، عَن أزهر بن جميل، عَن الثقفي، عَن خالد، عَن عكرمة، عَن ابن عباس: أن امرأة ثابت بن قيس. قصة الخلع.

وعن المخرمي، عَن قراد، عَن جرير، عَن أيوب، عَن عكرمة، عَن ابن عباس وحماد بن سلمة، عَن أيوب، وأصحاب الثقفي غير أزهر يرسلونه أيضًا. وخالد الطحان وإبراهيم بن طهمان يرسلونه، عَن خالد الحذاء، عَن عكرمة، ولم يخرج مسلم لعكرمة شيئًا.

(٢) انظر: التاريخ الكبير (١٨٠/٤).

(٣) مشيخته (٨٣).

وقال مرة أخرى[1]: هو ثقة.

وقال مسلمة بن قاسم في كتابه[2]: صدوق لا بأس به.

وقال مغلطاي[3]: وذكر الحافظان أبو علي الغساني وابن خلفون أن أبا داود رحمه الله تعالى روى عنه في «كتاب الزهد» من «سننه»[4].

وأختم ترجمة أزهر بقول الحافظ فيه[5]: صدوق يغرب من العاشرة.

** ** **

(١): التعديل والتجريح (٣٩٧/١) وقد نقل أيضاً القول السابق.

(٢) انظر: إكمال تهذيب الكمال (٤٤/٢).

(٣) المصدر السابق (٤٤/٢).

(٤) ما وجدته من كلام الغسَّاني في تسمية شيوخ أبي داود (٨٥/٢)، أنه عزا لأبي داود إخراجه لحديث أزهر في كتاب الزهد، ولم يقيده بكتابه السنن، أي: لم يقل في كتاب الزهد من السنن، والسنن المطبوع المتداول بين أيدينا لا يحتوي على كتاب الزهد، وأما كلام ابن خلفون فلم أجده.
والزهد كتاب مستقل لأبي داود قد طبع عدة طبعات، وهو من رواية ابن الأعرابي له، وقد بحثت فيه عن رواية لأزهر فلم أجد، كذلك، لم يقم محقق كتاب تسمية شيوخ أبي داود بعزو كلام الغساني إلى كتاب الزهد المطبوع، فلعل إخراج أبي داود له في رواية ابن داسة لكتاب الزهد، وهي ليست مطبوعة فيما أعلم، وانظر: كلام محققي كتاب الزهد من رواية ابن الأعرابي ص ٢٠، والله أعلم.

(٥) تقريب التهذيب (٣٠٣). وقد رد صاحبا التحرير على الحافظ وصفه له بالإغراب، بأن أحداً لم يسبق الحافظ لهذا، ولا يعلم فيه أدنى جرح، بل روى له الثقات. انظر: تحرير التقريب (١٠٩/١).

## ٤ ـ إسحاق بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي الهاشمي الجعفري. ر ت ق.

ترجمه البخاري في تاريخه الكبير قائلا[١]: إِسْحَاق بْن جَعْفَر بْن مُحَمَّد بْن علي بْن حسين بْن علي الهاشمي المديني، عَنْ عَبْد اللَّه بْن جَعْفَر المخرمي، سَمِعَ منه إِبْرَاهِيم بْن المنذر. اهـ كلام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وكان البخاري قد ذكره في ترجمة أخيه محمد بن جعفر قائلاً[٢]: قال لي إبراهيم بن المنذر: كان إسحاق أخوه أوثق منه وأقدم سناً.

وقال في التاريخ الأوسط[٣]: حدثني إبراهيم بن المنذر: حدثني إسحاق بن جعفر بن محمد بن علي بن حسين بن علي الهاشمي، وكان أوثق من أخيه محمد.

وقال عنه ابن معين: ما أراه إلا كان صادقاً[٤].

وقال عنه ابن حبان[٥]: كان يخطئ.

---

(١) التاريخ الكبير (١/٣٨٣).

(٢) التاريخ الكبير (١/٥٧).

(٣) (٤/٨٨٦). والنص الأول في التاريخ الكبير ـ أي في ترجمة أخيه محمد بن جعفر ـ يظهر بأن التوثيق إنما هو من إبراهيم ابن المنذر لا من البخاري، فنسبة التوثيق إلى البخاري لا تصح، وعلى هذا فيصحح ما جاء في هامش تحقيق تهذيب الكمال (١/٤١٧) من نسبته للبخاري. والله أعلم.

(٤) تاريخ الدارمي (رقم ١٥٧).

(٥) الثقات (٨/١١١).

وهو زوج السيدة نفيسة ابنة الحسين بن زيد بن الحسن وله منها ولدان لم يُعَقِّبا[1].

روى له البخاري في خلق أفعال العباد فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[2]: حدثنا إبراهيم بن المنذر حدثنا **إسحاق بن جعفر بن محمد:** حدثني كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف، عن أبيه عن جده: أن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كتب: وإنكم ما اختلفتم في شيء فإن مرده إلى الله وإلى محمد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وأخرج له من الستة أيضاً: الترمذي وابن ماجه[3].

** ** **

(١) إكمال تهذيب الكمال (٨٦/٢)، تهذيب التهذيب (٢٢١/٣)، التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة (١١٣/١).

(٢) (١١٧/٢رقم ٢٢٤)، وأخرجه أيضاً من طريق إسحاق المذكور في القراءة خلف الإمام (ص١٥٤)، لكن بدأ بذكر متنه ثم أردفه بذكر سنده.

(٣) انظر: تهذيب الكمال (٤١٧/١).

## ٥ ـ أَسِيد بن زيد بن نجيح الجمَّال، الهاشمي مولاهم الكوفي. خ

مولى صالح بن علي الهاشمي[١].

ترجمه البخاري في تاريخه الكبير فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[٢]: أَسيد بن زيد أبو محمد، مولى صالح بن علي القرشي الكوفي، سمع شريكاً وليث بن سعد وهشيماً اهـ كلام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وقد تعرض أَسيد لنقد شديد من علماء الجرح والتعديل، ولم أر من خفَّف العبارة فيه إلا البزار كما سيأتي معنا، فقد كذَّبه يحيى بن معين فيما نقله عنه الدوري إذ قال[٣]: سمعت يحيى يقول: أسيد الجمال كذاب، ذهبت إليه إلى الكرخ ونزل في دار الحذَّائين، فأردت أن أقول له: يا كذاب! ففرقت من شفار الحذائين.

وقال فيه أبو حاتم[٤]: قدم إلى الكوفة من بعض أسفاره فأتاه أصحاب الحديث ولم آته، وكانوا يتكلمون فيه.

وقال عنه النسائي[٥]: متروك الحديث.

وقال فيه ابن حبان[٦]: يروي عن شريك والليث بن سعد وغيره من

---

(١) الجرح والتعديل (٢/٣١٨).

(٢) التاريخ الكبير (٢/١٥).

(٣) تاريخ الدوري (رقم ١٩١٤). وقريب منه ما في سؤالات ابن الجنيد (رقم ٨٢) له.

(٤) الجرح والتعديل (٢/٣١٨).

(٥) الكامل (١/٤٠٠).

(٦) المجروحين (١/٢٠٤)، ولأجل رمي ابن حبان له بالسرقة، ذكره د. موفق عبد القادر في كتابه: البيان والتعريف بسرقة الحديث النبوي الشريف ـ برقم ٤٢.

الثقات المناكير، ويسرق الحديث ويحدِّث به.

وقال ابن عدي في ختام ترجمته[١]: وأسيد بن زيد هذا يتبين على رواياته ضعف، وله غير ما ذكرت من الروايات، وعامة ما يرويه لا يتابع عليه.

قال عنه البزار[٢]: حَدَّثَ بِأَحَادِيثَ لَمْ يُتَابَعْ عَلَيْهَا. وقال في موطن آخر[٣]: لَمْ يَكُنْ بِهِ بَأْسٌ. وقال في موطن ثالث[٤]: **قد احتمل حديثه** مع شيعية شديدة فيه.

وقال فيه الخطيب[٥]: وكان غير مرضي في الرواية.

روى له البخاري حديثاً واحداً قرنه فيه مع عمران بن ميسرة[٦]، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[٧]: حَدَّثَنَا عِمْرَانُ بْنُ مَيْسَرَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ فُضَيْلٍ، حَدَّثَنَا حُصَيْنٌ، ح قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ: وَحَدَّثَنِي **أَسِيدُ بْنُ زَيْدٍ**، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ حُصَيْنٍ، قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، فَقَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «عُرِضَتْ عَلَيَّ الأُمَمُ، فَأَخَذَ النَّبِيُّ يَمُرُّ مَعَهُ الأُمَّةُ، وَالنَّبِيُّ يَمُرُّ مَعَهُ النَّفَرُ، وَالنَّبِيُّ يَمُرُّ مَعَهُ العَشَرَةُ، وَالنَّبِيُّ يَمُرُّ مَعَهُ الخَمْسَةُ، وَالنَّبِيُّ يَمُرُّ وَحْدَهُ، فَنَظَرْتُ فَإِذَا

---

(١) الكامل (١/٤٠٠)، وفي ترجمة محمد بن عطية بن سعد العوفي الكوفي (٦/٢٤٧) قال ابن عدي بعد أن ذكر بعض الرواة عن محمد المترجم له: وأسيد بن زيد الذي يروي عن محمد بن عطية أضعفهم.

(٢) البحر الزخار (١/١٨).

(٣) البحر الزخار (١/٣١).

(٤) تهذيب التهذيب (١/٣٠١).

(٥) تاريخ بغداد (٧/٤٧).

(٦) وقد وثق عمرانَ هذا: الدارقطنيُ في سؤالات الحاكم له (٤٢٧).

(٧) كتاب الرقاق، باب يدخل الجنة سبعون ألفاً بغير حساب ـ رقم ٦٥٤١.

سَوَادٌ كَثِيرٌ، قُلْتُ: يَا جِبْرِيلُ، هَؤُلاَءِ أُمَّتِي؟ قَالَ: لاَ، وَلَكِنِ انْظُرْ إِلَى الأُفُقِ، فَنَظَرْتُ فَإِذَا سَوَادٌ كَثِيرٌ، قَالَ: هَؤُلاَءِ أُمَّتُكَ، وَهَؤُلاَءِ سَبْعُونَ أَلْفًا قُدَّامَهُمْ لاَ حِسَابَ عَلَيْهِمْ وَلاَ عَذَابَ، قُلْتُ: وَلِمَ؟ قَالَ: كَانُوا لاَ يَكْتَوُونَ، وَلاَ يَسْتَرْقُونَ، وَلاَ يَتَطَيَّرُونَ، وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ» فَقَامَ إِلَيْهِ عُكَّاشَةُ بْنُ مِحْصَنٍ، فَقَالَ: ادْعُ اللهَ أَنْ يَجْعَلَنِي مِنْهُمْ، قَالَ: «اللهُمَّ اجْعَلْهُ مِنْهُمْ» ثُمَّ قَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ آخَرُ قَالَ: ادْعُ اللهَ أَنْ يَجْعَلَنِي مِنْهُمْ، قَالَ: «سَبَقَكَ بِهَا عُكَّاشَةُ».

فإن قيل، فكيف يُخْرِجُ البخاري في صحيحه عن من كان هذا حاله عند أهل العلم؟ قلت: قد يجاب على هذا بواحد من الأوجه الثلاثة الآتية، أو بجميعها:

❋ **أما الوجه الأول**: فهو القول بأن البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ احتاج لرواية أسيد، لأنه يرويها عن هشيم عن حصين، وهذه الطريق ـ أعنى هشيماً عن حصين ـ هي من أصح الطرق، إذ قد اعتبر هشيماً أثبت الناس في حصين، وفي هذا يقول ابن عدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ[1] في بيان سبب رواية البخاري عنه: وإنما ذكره البخاري للاستشهاد، فقال: نا عمران بن ميسرة، قال ابن فضيل، قال: نا حصين. ثم قال: وحدثني أسيد بن زيد، قال: نا هشيم، عن حصين. **لأن هشيماً أثبت الناس في حصين**[2]. والحديث هو عن حصين، ثم ساقه[3].

(١) أسامي شيوخ البخاري (ص ٩٨ ـ ٩٩).

(٢) نص على ذلك: عبد الرحمن بن مهدي ويحيى القطان وأحمد بن حنبل، انظر: الجرح والتعديل (١١٥/٩)، الكامل (١٣٦/٧).

(٣) والحديث روي عن هشيم من غير طريق أسيد ممن هم أوثق بدرجات من أسيد، بل لا مقارنة بين الطرفين، كسعيد بن منصور رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وقد أخرج روايته مسلم في صحيحه=

وقال الحافظ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد أن نقل كلام ابن عدي السابق[1]: وَهُوَ عِنْد البُخَارِيّ من طرق أُخْرَى غير هَذِه.

وكان الحافظ قد قال عنه في الصفحة نفسها: لم أر لأحد فيه توثيقاً، روى عَنه البُخَارِيّ فِي كتاب الرقَاق حَدِيثا وَاحِدًا مَقْرُوناً بِغَيْرِهِ.

وقال في التقريب[2]: أفرط ابن معين فكذبه.

* **وأما الوجه الثاني** فهو أن يقال: إن البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ إنما روى عن أسيد مباشرة، وبدون واسطة، والبخاري من أعلم الناس بشيوخه، كما سيأتي معنا من كلام أهل العلم، فهو بهذا أعلم بحال شيخه وحال روايته، فانتقى من روايته ما غلب على ظنه صحتها، ولم يكتف البخاري بذلك، بل قرنه بغيره، إمعاناً في الاحتياط، وقد ذكر العلماء في معرض مقارنتهم بين الصحيحين من حيث التقديم، أن أكثر من تُكلم فيهم من رجال البخاري إنما هم من شيوخه

= (٢٢٠)، لكن قد يقال بأن البخاري لم يروه من طريقه لتفرده بإيراد لفظ (يرقون)، وهو يخالف ما صح عن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من رقيته لنفسه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولغير واحد من الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ، وقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في اقتضاء الصراط المستقيم (٤٤٨) في معرض حديثه عن التوكل وعدم سؤال غير الله تعالى: ولم يقل ـ أي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ: لا يرقون. وإن كان ذلك قد روي في بعض طرق مسلم فهو غلط، فإن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رقى نفسه وغيره لكنه لم يسترق، فالمسترق طالب للدعاء من غيره، بخلاف الراقي غيره، فإنه داع له. اهـ. وانظر: زاد المعاد (٤٧٥/١) فقد نقل عن شيخ الإسلام تضعيفه لهذه الزيادة، وقال الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تعليقه على مختصر مسلم للمنذري (حديث رقم ١٠١): قوله (لا يرقون) شاذة، تفرَّد بها شيخ مسلم سعيد بن منصور، والحديث في صحيح البخاري. اهـ. أقول: فلعل لهذا السبب أعرض البخاري عن إخراجه هذا الحديث من طريق سعيد بن منصور على جلالته، والله أعلم.

(١) هدي الساري (٥٥٧).

(٢) ترجمة رقم ٥١٢.

الذين عاصرهم، وسبر حديثهم، فانتقى منه ما رآه على شرط الصحيح، بخلاف من تُكلم فيهم من رجال مسلم، فهم من الطبقات العليا في الإسناد، وكان هذا من أوجه ترجيح تقديم صحيح البخاري على صحيح مسلم، وقد أوضح هذا الوجه الحافظ ابن حجر فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[1]: وأَمَّا رُجْحَانُهُ[2] مِنْ حيثُ العَدالَةُ والضَّبْطُ؛ فلأنَّ الرِّجالَ الَّذينَ تُكلم فيهِم مِن رجالِ مُسلِمٍ أَكثرُ عَدداً مِن الرِّجالِ الَّذينَ تُكُلِّمَ فيهِم مِن رجالِ البُخاريِّ، معَ أَنَّ البُخارِيَّ لم يُكْثِرْ مِن إِخراجِ حَديثِهِمْ، **بل غالِبُهُمْ مِن شيوخِهِ**، الذينَ أَخَذَ عنهُم ومَارَسَ حَديثَهُم، بخِلافِ مُسلمٍ في الأَمْرَينِ. اهـ. كلام الحافظ. وأسيد هنا إنما هو من شيوخه، ومع ذلك لم يرو عنه إلا حديثاً واحداً متابعاً فيه. والله أعلم.

* **الوجه الثالث**: أن البخاري إنما روى عنه هنا، فراراً من التكرار، فقد عُلم من طريقة البخاري في صحيحه أنه يتحاشى قدر المستطاع أن يكرر الحديث بإسناده ومتنه، بل يحرص أشد الحرص إذا احتاج إلى تكرار حديث، أن يغاير في طريقة روايته له، كأن يرويه بإسناد فيه اختلاف في صيغ التحديث، أو يرويه من غير طريق شيخه الذي روى عنه الحديث الأول، وهذا يشابه صنيعه هنا، وفي هذا يقول الدكتور نافذ حسين حماد، بعد أن نقل توجيه ابن عدي السابق لإخراج البخاري لحديث أسيد بن زيد، قال[3]: وبعد ذلك

---

(١) نزهة النظر (٦٣).

(٢) أي صحيح البخاري على صحيح مسلم في التقديم.

(٣) في بحث له أسماه: رأب الصدع لأحاديث المتهمين بالوضع، ص٩ ـ ضمن كتابه قرة العيون بتوثيق الأسانيد والمتون، المجلد الأول، قام فيه بذكر من رمي بالوضع ممن تفرد البخاري بالرواية عنهم في صحيحه، وهم ستة منهم أسيد، وقد استوفى جميع ما قيل فيه من أئمة النقد، فجزاه الله خيراً، وقام بتوجيه رواية البخاري عنه بما مر معنا من كلامه،=

فلعله ـ أي البخاري ـ احتاج إليه فراراً من تكرار الإسناد بعينه، فإنه أخرج طريق عمران بن ميسرة عن محمد ابن فضيل عن حصين به في الطب رقم ٥٧٠٥، ثم أعاده في الرقاق رقم ٦٥٤١، فأضاف إليه طريق هشيم، ومن عادة البخاري ألا يكرر الإسناد بل يغاير بين رجاله، إما شيوخه أو شيوخ شيوخه ونحو ذلك. اهـ.

* **الوجه الرابع**: وبه أختم التعليق على إخراج الإمام البخاري لحديث أسيد وقد قيل فيه ما قيل، بأن أقول: بأنه لا يلزم أن راوياً من الرواة تكلَّم فيه أحد أو بعض أئمة الجرح والتعديل بجرح، أن يلتزم جميع أئمة الجرح والتعديل بهذا القول، فقد يرى الإمام البخاري غير ما يرى غيره من النقاد، فقد يوثِّق هو من ضعَّفه غيره، وكذلك العكس، وهذا الاحتمال في بحثنا وإن كان أقرب إلى البعد منه إلى القبول والاعتبار، إذ أن كلمة النقاد كادت أن تجتمع على جرح أسيد، وهذا الوجه في الدفاع عن البخاري وإن كان عاماً، لكن أهل العلم قالوا به واعتبروه في معرض دفاعهم عن البخاري في نظائر هذه المسألة التي بين أيدينا، فهذا الإمام الحازمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ يقول[1]: أما إيداع البخاري ومسلم كتابيهما حديث نفر نُسبوا إلى نوع من الضعف فظاهر، غير أنه لم يبلغ ضعفهم حداً يرد به حديثهم، مع أنَّا لا نُقِر بأن البخاري كان يرى تخريج حديث من ينسب إلى نوع من أنواع الضعف، ولو كان ضعف هؤلاء قد ثبت عنده لما خرج حديثهم. اهـ.

---

= مع التنبيه على أنه قال بعد أن سرد أقوال الأئمة فيه: أجمع أئمة الجرح والتعديل على ضعفه وكذبه ـ أي أسيد ـ.

وفيما قاله نظر، فقد مر معنا قول البزار فيه، مع عدم إغفال رواية البخاري عنه، وهذا بحد ذاته قد يعد ـ على أقل الأحوال ـ قبولاً لروايته عند البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ. والله أعلم.

(١) شروط الأئمة الخمسة (١٧٢ ـ ضمن ثلاث رسائل في علم مصطلح الحديث).

## ٦ ـ ثوبان مولى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. بخ م ٤.

هو ابن بُجدُد[١]، بموحدة مضمومة، ثم جيم ساكنة، ثم دال مهملة مكررة الأولى مضمومة. وقيل[٢]: ابن جحدر.

أبو عبد الله[٣]، وقيل[٤]: أبو عبد الرحمن، القرشي الهاشمي.

قال الحافظ ابن عبد البر[٥]: من أهل السراة، والسراة موضع بين مكة واليمن. وقيل: إنه من حمير، وقيل: إنه حكمي من حكم بن سعد العشيرة، أصابه سباء فاشتراه رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فأعتقه، ولم يزل يكون معه في السفر والحضر إلى أن توفي رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فخرج إلى الشام فنزل الرملة ثم انتقل إلى حمص فابتنى بها داراً. اهـ.

ترجمه البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ في التاريخ الكبير فقال رَحِمَهُ اللَّهُ[٦]: ثوبان أَبُو عَبْد الله مَوْلَى النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

---

(١) انظر: التاريخ الكبير (١٨١/٢)، الجرح والتعديل (٤٦٩/٢)، الثقات لابن حبان (٤٨/٣)، تهذيب الأسماء واللغات (١٩٤/١).

(٢) تهذيب الأسماء واللغات (١٩٤/١)، تهذيب الكمال (٤١٣/٤).

(٣) كناه بهذا: يحيى بن معين في رواية الدوري عنه (٤٨/٣)، والبخاري في تاريخه الكبير (١٨١/٢)، وأبو حاتم في الجرح والتعديل (٤٦٩/٢).

(٤) تهذيب الكمال (٤١٤/٤). وكذا نقل الخلاف في اسم أبيه.

(٥) الاستيعاب (٦٥). وانظر: تهذيب الأسماء واللغات (١٩٤/١)، وتهذيب الكمال (٤١٤/٤).

(٦) (١٨١/٢).

قَالَ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْعَلاءِ: حَدَّثَنَا أَبُو الْمُغِيرَةِ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ حَدَّثَنَا رَاشِدُ بْنُ دَاوُدَ الصَّنْعَانِيُّ عَنْ أَبِي أَسْمَاءَ الرَّحْبِيِّ عَنْ ثَوْبَانَ: قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: مالي وَلِبَنِي فُلانٍ، جَعَلُوا أُمَّتِي شِيَعًا، وَأَلْبَسُوا أُمَّتِي السَّوَادَ أَلْبَسَهُمُ اللهُ ثِيَابَ النَّارِ(١).

قَالَ أَبُو عَبْد الله ـ أي البخاري ـ: راشد فِيهِ نظر(٢)، ويقال: مِن العرب مِن حكم بْن سعد(٣). اهـ كلام البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ.

لم يخرج له البخاري في صحيحه، وإنما أخرج له في التاريخ الكبير كما مر معنا، وفي الأدب المفرد، حيث قال فيه(٤): حَدَّثَنَا عِصَامُ بْنُ خَالِدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَرْطَاةُ بْنُ الْمُنْذِرِ قَالَ: سَمِعْتُ، يَعْنِي أَبَا عَامِرٍ الْحِمْصِيَّ، قَالَ: كَانَ ثَوْبَانُ

---

(١) روي مرسلاً ومسنداً، أما المرسل فأخرجه نعيم بن حماد في الفتن (٢٠٣/١) عن مكحول به، وأما المسند عن ثوبان فقد روي من طريقين: الأولى هي هذه التي أخرجها البخاري، وهي عند نعيم بن حماد أيضاً (٢٠٥/١)، والثانية من طريق يزيد بن ربيعة عن أبي الأشعث عن ثوبان به. أخرجها الطبراني في الكبير (٩٦/٢)، والخطيب البغدادي كما عند ابن الجوزي في الموضوعات (٣٩/٢) ـ ولم أجده في المطبوع من كتب الخطيب ـ، وقال الذهبي معلقاً على الحديث: يزيد متروك، والخبر كذب. انظر: تلخيص الموضوعات (١٥٧).

(٢) انظر ما قيل في توجيه قول البخاري في راو: فيه نظر، رسالة: تدقيق النظر في قول البخاري: فيه نظر. تصنيف أبي عبد الرحمن أيمن بن عبد الفتاح آل ميدان.

(٣) يشير البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ إلى ما مر من الاختلاف في نسب ثوبان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.، وفي تاريخ ابن أبي خيثمة (١١٢/١): أَخْبَرَنَا مُصْعَبُ بنُ عَبْدِ الله؛ قال: ثوبان من العرب من حكم بن سَعْد، وهُوَ مولى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، كان يسكن الرملة، وكانت له هناك دارٌ ولا عَقِب له، وكان من ناحية اليمن.

(٤) باب من آذى جاره حتى يخرج ـ رقم ١٢٧.

يَقُولُ: مَا مِنْ رَجُلَيْنِ يَتَصَارَمَانِ فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، فَيَهْلِكُ أَحَدُهُمَا، فَمَاتَا وَهُمَا عَلَى ذَلِكَ مِنَ الْمُصَارَمَةِ، إِلَّا هَلَكَا جَمِيعًا، وَمَا مِنْ جَارٍ يَظْلِمُ جَارَهُ وَيَقْهَرُهُ، حَتَّى يَحْمِلَهُ ذَلِكَ عَلَى أَنْ يَخْرُجَ مِنْ مَنْزِلِهِ، إِلَّا هَلَكَ.

وأخرج له أيضاً في مواضع أخرى من الأدب المفرد[1].

مات رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سنة أربع وخمسين في ولاية معاوية، وكان يسكن حمص[2].

وروى له الخمسة: مسلم وأصحاب السنن رَحِمَهُمُ اللَّهُ[3].

** ** **

(١) (٢٤٠ ـ ٥٢١ ـ ٥٢١م ـ ٥٧٩ ـ ٥٧٩م ـ ٧٤٨ ـ ١٠٩٣ ـ ١٢٩٥).

(٢) الثقات لابن حبان (٤٨/٣). وقدم النووي القول بأنه توفي سنة خمس وأربعين. تهذيب الأسماء واللغات (١٩٤). وقيل: سنة أربع وأربعين. ذكره الحافظ المزي ووهم القائل به. انظر: تهذيب الكمال (٤١٦/٤).

(٣) تهذيب الكمال (٤١٤/٤).

## ٧ ـ جعفر بن أَبي طالب، واسمه عَبْد مناف بْن عبد المطلب ابْن هاشم القرشي الهاشمي، أَبُو عَبْدِ اللهِ الطيار.

ابن عم رَسُول اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أخو علي وعقيل وأم هانئ، أسلم قديمًا، وهاجر الهجرتين، واستعمله رَسُول اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على غزوة مؤتة، بعد زيد بْن حارثة، واستشهد بها وهي بأرض البلقاء. **سي**(١).

ترجمه الإمام البخاري في تاريخه الكبير، فقال رَحِمَهُ اللَّهُ(٢): جَعْفَر بْن أَبِي طالب أَبُو عَبْد اللَّه الَهاشمي، قتل فِي حياة النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، هاجر إلى الحبشة ثم هاجر إلى المدينة فقتل يوم مؤتة. أفرد له الإمام البخاري باباً في مناقبه في صحيحه، فقال رَحِمَهُ اللَّهُ(٣): **باب مناقب جعفر بن أبي طالب الهاشمي** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. ثم قال: وَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «أَشْبَهْتَ خَلْقِي وَخُلُقِي»(٤).

---

(١) تهذيب الكمال (٥/٥٠).

(٢) (٢/١٨٥)، وذكره في مواطن من تاريخه الصغير (ص٢٢، ٢٣) وغيرها من المواطن.

(٣) كتاب المناقب من صحيحه. ومما يجدر التنبيه عليه أن الإمام البخاري وضع هذا الباب المتعلق بمناقب جعفر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بعد باب مناقب علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقبل سائر العشرة بعد الخلفاء الأربعة رضي الله عن الجميع، وفي ذلك يقول العلامة البلقيني بعد كلام له في ترتيب البخاري لمناقب الأربعة أبي بكر وعمر وعثمان وعلي، قال: وكان ذكر ما يستشعر منه ذكر أخيه ذي الجناحين فترجم مناقب جعفر بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. انظر: مناسبات أبواب صحيح البخاري لبعضها بعضاً (ص١٣١).

(٤) علَّقه هنا، وكان قد وصله في مواطن من صحيحه، فأخرجه مطولاً في كتاب الصلح ـ باب: كيف يكتب: هذا ما صالح فلان بن فلان وفلان بن فلان، وإن لم ينسبه إلى قبيلته أو نسبه ـ برقم ٢٦٩٩، وفي كتاب المغازي ـ باب عمرة القضاء ـ برقم ٤٢٥١. =

ثم قال الإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ[1]: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ دِينَارٍ أَبُو عَبْدِ اللهِ الجُهَنِيُّ، عَنِ ابْنِ أَبِي ذِئْبٍ، عَنْ سَعِيدٍ المَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ النَّاسَ، كَانُوا يَقُولُونَ أَكْثَرَ أَبُو هُرَيْرَةَ وَإِنِّي

---

= وقد أسهب الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ في شرح كلمة النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هذه لجعفر، وأجاد في ذلك كعادته، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: بفتح الخاء الأولى وضم الثانية، في مرسل ابن سيرين عند ابن سعد (٣٦/٤) «أشبه خلقك خلقي، وخلقك خلقي» وهي منقبة عظيمة لجعفر، أما الخلق فالمراد به الصورة فقد شاركه فيها جماعة ممن رأى النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وقد ذكرت أسماءهم في مناقب الحسن وأنهم عشرة أنفس غير فاطمة عليها السلام، وقد كنت نظمت إذ ذاك بيتين في ذلك ووقفت بعد ذلك في حديث أنس على أن إبراهيم ولد النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان يشبهه، وكذا في قصة جعفر بن أبي طالب أن ولديه عبد الله وعونا كانا يشبهانه فغيرت البيتين الأولين بالزيادة فأصلحتهما هناك، ورأيت إعادتهما هنا ليكتبهما من لم يكن كتبهما إذ ذاك:

شبه النبي ليج سائب وأبي ... سفيان والحسنين الخال أمهما

وجعفر ولداه وابن عامرهم ... ومسلم كابس يتلوه مع قثما

ووقع في تراجم الرجال وأهل البيت ممن كان يشبهه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من غير هؤلاء عدة: منهم إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب، ويحيى بن القاسم بن محمد بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي وكان يقال له الشبيه، والقاسم بن عبد الله بن محمد بن عقيل بن أبي طالب، وعلي بن علي بن عباد بن رفاعة الرفاعي شيخ بصري من أتباع التابعين، ذكر ابن سعد عن عفان قال: كان يشبه النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وإنما لم أدخل هؤلاء في النظم لبعد عهدهم عن عصر النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فاقتصرت على من أدركه والله أعلم. وأما شبهه في الخُلُق بالضم فخصوصية جعفر إلا أن يقال إن مثل ذلك حصل لفاطمة عليها السلام، فإن في حديث عائشة ما يقتضي ذلك ولكن ليس بصريح كما في قصة جعفر هذه. وهي منقبة عظيمة لجعفر، قال الله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ سورة القلم الآية (٤). انظر: فتح الباري (٥٠٧/٧).

(١) برقم (٣٧٠٨)، وأخرجه أيضاً في كتاب الأطعمة ـ باب الحلواء والعسل ـ برقم ٥٤٣٢.

كُنْتُ أَلْزَمُ رَسُولَ اللهِ ﷺ بِشِبَعِ بَطْنِي حَتَّى لاَ آكُلُ الخَمِيرَ وَلاَ أَلْبَسُ الحَبِيرَ، وَلاَ يَخْدُمُنِي فُلاَنٌ وَلاَ فُلاَنَةُ، وَكُنْتُ أُلْصِقُ بَطْنِي بِالحَصْبَاءِ مِنَ الجُوعِ، وَإِنْ كُنْتُ لَأَسْتَقْرِئُ الرَّجُلَ الآيَةَ، هِيَ مَعِي، كَيْ يَنْقَلِبَ بِي فَيُطْعِمَنِي، **وَكَانَ أَخْيَرَ النَّاسِ لِلْمِسْكِينِ جَعْفَرُ بْنُ أَبِي طَالِبٍ**(١)، **كَانَ يَنْقَلِبُ بِنَا فَيُطْعِمُنَا مَا كَانَ فِي بَيْتِهِ، حَتَّى إِنْ كَانَ لَيُخْرِجُ إِلَيْنَا العُكَّةَ**(٢) **الَّتِي لَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ، فَنَشُقُّهَا فَنَلْعَقُ مَا فِيهَا**».

ثم قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ(٣): حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، كَانَ إِذَا سَلَّمَ عَلَى ابْنِ جَعْفَرٍ، قَالَ: «السَّلاَمُ عَلَيْكَ يَا ابْنَ ذِي الجَنَاحَيْنِ».

وكان الإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ قد ذكر في صحيحه، استشهاد جعفر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، ونعي النبي صلى الله له ولصاحبيه زيد بن حارثة وعبد الله بن رواحة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ، ومدى تأثره بذلك، فقال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ(٤): حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَارِثِ،

---

(١) إطلاق تفضيله هنا على من سواه من الناس جاء مقيداً في رواية الحاكم لهذا الحديث، إذ جاء فيه قول أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: ما احتذى النعال ولا انتعل ولا ركب المطايا بعد رسول الله ﷺ أفضل من جعفر بن أبي طالب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ. وانظر: فتح الباري (٧٦/٧) فقد نَبَّه على هذا.

(٢) قال الفيروزآبادي في القاموس (باب الكاف، فصل العين): والعُكَّةُ، بالضم: آنِيَةُ السَّمْنِ، أَصْغَرُ من القِرْبَةِ، ج: عُكَكٌ وعِكاكٌ. ونحوه في فتح الباري (٧٥/٧).

(٣) برقم (٣٧٠٩)، وكرره في كتاب المغازي ـ باب: غزوة مؤتة من أرض الشام ـ برقم ٤٢٦٤.

(٤) كتاب الجنائز ـ باب الرجل ينعى إلى أهل الميت بنفسه ـ برقم ١٢٤٦ ـ وكرره في كتاب الجهاد والسير ـ باب: تمني الشهادة ـ برقم ٢٧٩٨، وفي الكتاب نفسه ـ باب: من=

حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ هِلاَلٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَخَذَ الرَّايَةَ زَيْدٌ فَأُصِيبَ، ثُمَّ أَخَذَهَا جَعْفَرٌ فَأُصِيبَ، ثُمَّ أَخَذَهَا عَبْدُ اللهِ بْنُ رَوَاحَةَ فَأُصِيبَ ـ وَإِنَّ عَيْنَيْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَتَذْرِفَانِ ـ ثُمَّ أَخَذَهَا خَالِدُ بْنُ الوَلِيدِ مِنْ غَيْرِ إِمْرَةٍ فَفُتِحَ لَهُ».

**ومما يقتضى التنويه له والتنبيه عليه**، أني خالفت طريقتي هنا بذكري لجعفر بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وذلك أني في هذا المبحث إنما قمت بذكر كل من له رواية في كتب الإمام البخاري، ولم أذكر من ليست له رواية، والبخاري لم يرو لجعفر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، في أي من كتبه، ومع ذلك فقد قمت بذكره لأني لا أريد أن أُفَوِّت على القارئ بيان حرص الإمام البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ على ذكر شيء من فضائل جعفر بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وصنيعي هذا ـ أقصد في مخالفتي لشرطي ـ لم أكن فيه بِدْعاً في التصنيف، إذ قد رأيت من العلماء الأجلاء من قام بمثله، فها هو العلامة أبو الوليد الباجي قد قام بالترجمة لجعفر بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في كتابه التعديل والتجريح[(١)]، مع أنه ليس من رواة البخاري، وقد نَبَّه على هذا محقق كتابه، د. أبو لبابة الطاهر صالح حسين في مقدمة تحقيقه، فقال[(٢)]: وقد تخلى الباجي عن منهجه في حالة واحدة هي حالة جعفر بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، حيث ترجم له ترجمة قصيرة نسبه فيها، وبَيَّن أنه ممن هاجر

---

= تأمر في الحرب من غير إمرة إذا خاف العدو ـ برقم ٣٠٦٩، وفي كتاب المناقب ـ باب (ولم يسم هذا الباب) ـ برقم ٣٧٥٧، وفي كتاب المغازي ـ باب: غزوة مؤتة من أرض الشام ـ برقم ٤٢٦٢.

(١) التعديل والتجريح (٤٥٢/١)، مفتتحاً به باب (جعفر).

(٢) التعديل والتجريح (٢٥١/١ ـ مقدمة التحقيق).

الهجرتين، وقد استشهد بمؤته، **رغم أنه ليس من رواة الصحيح**. اهـ.

فكان لي بالعلامة الباجي أسوة حسنة في ذكر ترجمة لجعفر بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وإن كان في هذا مخالفة لمنهجي في هذا المبحث، حتى يقف القارئ على طرف من تعظيم الإمام البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ لآل بيت النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وبالله التوفيق.

** ** **

## ٨ ـ جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، أبو عبد الله المعروف بالصادق[١]. بخ م ٤

أمه: **أم فروة بنت القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ[٢].

ترجمه البخاري في تاريخه الكبير فقال رَحِمَهُ اللَّهُ[٣]: جعفر بن محمد بن علي بن حسين بن علي بن أبي طالب، الهاشمي المدني، أبو عبد الله الهاشمي، سمع أباه والقاسم وعطاء، سمع منه مالك والثوري وشعبة.

قال أبو نعيم: مات سنة ثمان وأربعين ومائة.

وقال لي عياش بن المغيرة: ولد سنة الجحاف سنة ثمانين.

وقال لي عبد الله بن أبي الأسود عن يحيى بن سعيد: كان جعفر إذا أخذت منه العفو لم يكن به بأس، وإذا حملته حمل على نفسه. اهـ.

قلت: سأكتفي هنا بذكر ما ترجم به البخاري لجعفر الصادق في التاريخ الكبير، وأُكمل ما بقي من ترجمته، في المبحث الأخير من مباحث الكتاب، وهو الذي عقدته للإجابة عن رمي الإمام البخاري بالنصب، إذ كان من ضمن الشبه التي طرحها أصحاب هذه الفرية كون البخاري لم يرو لجعفر في صحيحه، فعدوه لذلك من الذين يناصبون آل بيت النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ العداء! ولهذا فإن وجود ترجمته هناك ألصق بذاك المبحث، والله الهادي إلى سواء السبيل.

---

(١) قال ابن خلِّكان في وفيات الأعيان (٣٢٧/١): ولُقِّب بالصادق لصدقه في مقالته، وفضلُه أشهر من أن يذكر.

(٢) الثقات لابن حبان (١٣٢/٦).

(٣) (١٩٨/٢).

## ٩ ـ الحسن بن سعد بن معبد الهاشمي مولى علي بن أبي طالب، الكوفي. ويقال: مولى الحسن بن علي بن أبي طالب. بخ م د س ق

ترجمه البخاري في التاريخ الكبير فقال[١]: الحسن بن سعد بن معبد الكوفي، مولى علي بن أبي طالب الهاشمي، عن أبيه، روى عنه المسعودي وعتبة بن عبد الله. اهـ من التاريخ الكبير.

والحسن هذا، وَثَّقه كل من النسائي[٢] وابن نمير[٣] والعجلي[٤] والدارقطني[٥]، وذكره ابن حبان في الثقات[٦]، وقال الحافظ في التقريب[٧]: ثقة.

علَّق البخاري أثراً في صحيحه عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، من طريق الحسن بن سعد، دون أن يذكره، حيث قال البخاري في صحيحه في كتاب الوكالة من صحيحه[٨]: باب الوكالة في الصرف والميزان: وقد وَكَّل عمر وابن عمر في الصرف.

وقد بيَّن الحافظ ابنُ حجر بأن هذا الأثر إنما يُروى من طريق الحسن بن

(١) (٢/٢٩٥)، وكذا ذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٣/١٦).
(٢) تهذيب الكمال (٦/١٦٤).
(٣) تهذيب التهذيب (٢/٢٤٤).
(٤) الثقات (١/٢٩٤).
(٥) العلل (٥/٢٨٤).
(٦) (٤/١٢٤).
(٧) رقم (١٢٥٣).
(٨) (٢/٨٠٧).

سعد، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[1]: وأما أثر ابن عمر فوصله سعيد بن منصور أيضاً من طريق **الحسن بن سعد** قال:.. فذكر الأثر، ثم قال: وإسناد كل منها صحيح.

وروى له البخاري في الأدب المفرد فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[2]: حَدَّثَنَا طَلْقُ بْنُ غَنَّامٍ قَالَ: حَدَّثَنَا الْمَسْعُودِيُّ، عَنِ **الْحَسَنِ بْنِ سَعْدٍ**، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَزَلَ مَنْزِلًا فَأَخَذَ رَجُلٌ بَيْضَ حُمَّرَةٍ، فَجَاءَتْ تَرِفُّ عَلَى رَأْسِ رَسُولِ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: أَيُّكُمْ فَجَعَ هَذِهِ بِبَيْضَتِهَا؟ فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَنَا أَخَذْتُ بَيْضَتَهَا، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ارْدُدْ، رَحْمَةً لَهَا.

وقد أخرج له باقي الستة سوى الترمذي[3].

** ** **

(١) تغليق التعليق (٣/٢٩٤)، فتح الباري (٤/٦٠٦ ـ دار السلام). تهذيب التهذيب (٢/٢٤٤) وقال فيه: ويستفاد منها روايته عن ابن عمر.

(٢) باب أخذ البيض من الحمرة ـ رقم ٣٨٢.
والحُمَّرَةُ ـ بِضَمِّ الْحَاءِ وَتَشْدِيدِ الْمِيمِ، وَقَدْ تُخَفَّفُ: طَائِرٌ صغير كالعصفور. قاله ابن الأثير في النهاية في غريب الحديث والأثر (١/٤٣٩).

(٣) تهذيب الكمال (٦/١٦٤).

## ١٠ ـ الحسن بن محمد بن علي بن أبي طالب الهاشمي، أبو محمد المدني. ع

ترجم له البخاري في تاريخه[١] فقال: الحسن بن محمد بن علي بن أبي طالب الهاشمي، أخو عبد الله، سمع جابراً وعبيد الله بن أبي رافع وأباه، سمع منه عمرو بن دينار والزهري، مات في زمان عبد الملك بن مروان، قاله سعيد بن يحيى ثنا أبي عن عثمان بن إبراهيم الحاطبي[٢]. اهـ.

وثَّقه العجلي[٣].

وقال النووي: أثنى العلماء على دينه وعدالته وضبطه، **وأجمعوا على توثيقه**[٤].

قال فيه ابن سعد[٥]: كان من ظرفاء بني هاشم وأهل العقل منهم، وكان

---

(١) التاريخ الكبير (٣٠٥/٢)، وترجم له ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٣٥/٣) بمثل ترجمة البخاري له.

(٢) قال ابن عساكر (٣٨١/١٣): أخبرنا أبو الحسن علي بن محمد الخطيب: أنا محمد بن الحسن بن محمد أنا أحمد بن الحسن نا عبد الله بن محمد بن الخليل نا محمد بن إسماعيل قال: قال ابن إسحاق: نا سعيد بن يحيى نا أبي عن عثمان بن إبراهيم الحاطبي قال: توفي الحسن بن محمد بن الحنفية عند عبد الملك بن مروان، وذلك قبل الجماجم.

ومحمد بن إسماعيل هو البخاري كما في تهذيب الكمال (٣٢٢/٦). ولم أجده في كتب البخاري، ولا بمصدر أقدم من تاريخ ابن عساكر، والله أعلم.

(٣) (٣٠٠/١).

(٤) تهذيب الأسماء واللغات (٢٢٤/١).

(٥) الطبقات الكبرى (٣٢٨/٥).

يُقَدَّم على أخيه أبي هاشم في الفضل والهيئة، وهو أول من تكلَّم في الإرجاء.

وقال ابن حبان[١]: محمد من أفاضل أهل البيت وأميلهم إلى أبي بكر وعمر.

وقال الحافظ الذهبي[٢]: وكان من علماء أهل البيت، وناهيك أن عمرو بنَ دينار يقول: ما رأيت أحداً أعلم بما اختلف فيه الناس من الحسن بن محمد، ما كان زُهريُّكُم[٣] إلا غلاماً من غلمانه.

وكان رَحِمَهُ ٱللَّهُ من أئمة أهل السنة، معظماً لصحابة نبينا صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أثر عنه أنه كان يقول[٤]: من خلع أبا بكر وعمر فقد خلع السنة.

وقال[٥]: يا أهل الكوفة اتقوا الله، ولا تقولوا في أبي بكر وعمر ما ليسا له بأهل، إن أبا بكر الصديق رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ كان مع رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الغار ثاني اثنين، وإن عمر أعز الله به الدين.

وقد نسب إليه أنه أول من قال بالإرجاء، كما مَرَّ معنا في كلام ابن سعد[٦]، لكن بيَّن العلماء بأن الإرجاء الذي رمي به، لم يكن بالإرجاء

---

(١) مشاهير علماء الأمصار (٦٢).

(٢) سير اعلام النبلاء (٤/١٣٠).

(٣) أي الإمام الحافظ محمد بن شهاب الزهري رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

(٤) مشاهير علماء الأمصار (٦٢). وكذا النص في الثقات له (٤/١٢٢) (فقد خلع السنة) بالنون، ووقع في المطبوع من تهذيب الكمال (٦/٣١٩): فقد خلع (الستة) بالتاء الفوقية، وهو تصحيف لا معنى له.

(٥) فضائل الصحابة للدارقطني رقم (٥١).

(٦) انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٥/٣٢٨) تاريخ ابن أبي خيثمة (٢/٩١٠)، الثقات للعجلي (١/٣٠٠)، تهذيب الكمال (٦/٣١٨)، تهذيب التهذيب (٢/٢٧٦).

المذموم عند أهل السنة وهو ما كان متعلقاً بالعمل وأثره في الإيمان، والذي أصبح فيما بعد مذهباً عقدياً مخالفاً لمنهج أهل السنة في الإيمان، وإنما كان مقصوده تعليق الموقف من بعض الصحابة الذين وقع منهم اقتتال فيما بينهم، وإرجاء أمرهم إلى الله تعالى.

وفي هذا يقول الحافظ ابن حجر[1]: المراد بالإرجاء الذي تكلم الحسن ابن محمد فيه غير الإرجاء الذي يعيبه أهل السنة المتعلق بالإيمان، وذلك أني وقفت على كتاب الحسن بن محمد المذكور، أخرجه ابن أبي عمر العدني في كتاب الإيمان له في آخره قال: حدثنا إبراهيم بن عيينة عن عبد الواحد بن أيمن قال: كان الحسن بن محمد يأمرني أن أقرأ هذا الكتاب على الناس: أما بعد، فإنا نوصيكم بتقوى الله، فذكر كلاماً كثيراً في الموعظة والوصية لكتاب الله واتباع ما فيه، وذكر اعتقاده، ثم قال في آخره: ونوالي أبا بكر وعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ونجاهد فيهما، لأنهما لم تقتتل عليهما الأمة ولم تشك في أمرهما، ونرجئ من بعدهما ممن دخل في الفتنة، فنكل أمرهم إلى الله، إلى آخر الكلام. **فمعنى الذي تكلم فيه الحسن أنه كان يرى عدم القطع على إحدى الطائفتين المقتتلتين في الفتنة بكونه مخطئاً أو مصيباً، وكان يرى أنه يرجئ الأمر فيهما، وأما الإرجاء الذي تعلق بالإيمان فلم يُعرِّج عليه، فلا يلحقه بذلك عاب** والله أعلم اهـ[2].

---

(١) تهذيب التهذيب (٢/٢٧٦).

(٢) قلت: ونَصُّ كلام الحسن الذي نقله الحافظ من كتاب أبي عمر العدني هو قوله: ونرضى من أئمتنا بأبي بكر وعمر، ونرضى أن يُطاعا ونَسخط أن يُعصيا، ونعادي لهما من عاداهما، ونرجي منهم أهل الفرقة الأول، ونجاهد في أبي بكر وعمر الولاية، فإن أبا بكر وعمر لم تقتتل فيهما الأمة، ولم تختلف فيهما ولم يشك في أمرهما. انظر: كتاب الإيمان (١٤٨).

## ١١ ـ داود بن رُشيد[١]، الهاشمي مولاهم، أبو الفضل الخوارزمي. خ م د س ق.

من طبقة شيوخ البخاري الوسطى[٢].

ترجم له البخاري في تاريخه الكبير فقال[٣]: دَاوُد بْن رُشيد أَبُو الفضل كَانَ ببغداد، سَمِعَ أبا المليح الْحَسَن والوليد بْن مُسْلِم وبقية.

وأخرج عنه في مواطن من تاريخيه الكبير[٤] والأوسط[٥].

وأخرج له في صحيحه حديثاً واحداً في كتاب كفارات الأيمان[٦]: باب قول الله تعالى: أو تحرير رقبة قال: حدثنا **داود بن رشيد** حدثنا الوليد بن مسلم عن أبي غسان محمد بن مطرف عن زيد بن أسلم عن علي بن حسين عن سعيد بن مرجانة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: من أعتق رقبة مسلمة، أعتق الله بكل عضو منه عضواً من النار، حتى فرجه بفرجه.

سئل عنه صالح جزرة فقال[٧]: كان يحيى بن معين يوثِّقه.

---

(١) بالتصغير.

(٢) فتح الباري (٧٣١/١١).

(٣) (٢٤٤/٣).

(٤) انظر: (٣٢٣/١) (٣٦٥/٢) (٢٩/٣ ـ ٣٥٣) (٨٣/٤)، ومواطن أخرى.

(٥) انظر: (١٨٦/١) وأرخ لوفاته في (٣٧١/٢) في سنة تسع وثلاثين ومائتين.

(٦) صحيح البخاري (٦٣٣٧). وكان قد أخرجه في كتاب العتق باب ما جاء في العتق وفضله برقم (٢٣٨١) من وجه آخر عن سعيد بن مرجانة ومن غير طريق داود بن رشيد.

(٧) تاريخ بغداد (٣٦٧/٨).

وقال عنه أبو حاتم[١]: صدوق.

ووثقه الدارقطني[٢] فقال: ثقة نبيل.

روى عنه الأئمة الكبار كمسلم وأبي داود وابن ماجه وإبراهيم الحربي وغيرهم[٣]، ولم يُعرَف عن أحد من النقاد الطعن فيه، إلا ابن حزم فقد تعرض له بالتضعيف، فقال في المحلى[٤]: وأما حديث جابر فساقط، لأنه من رواية داود بن رشيد وهو ضعيف. اهـ.

مع أنه ـ أي ابن حزم ـ كان قد روى قبل ذلك حديثاً من طريقه وضعَّفه بغيره من الرواة[٥]، بل وفي موطن آخر من كتابه المحلى احتج ابن حزم بحديث من رواية داود هذا[٦]، بل واحتج بآثار للسلف عُزيت إليهم من طريقه[٧]. ومع ذلك فإنَّ ابن حزم لم يُسبق إلى تضعيفه، ولا وافقه أحد على ذلك، ولا اعتبروا كلامَه فيه، ولهذا عدَّه الحافظ ابن حجر وهماً منه[٨].

** ** **

(١) الجرح والتعديل (٣/٤١٢).
(٢) برقم ١٢٤.
(٣) انظر: تهذيب الكمال (٨/٣٨٩).
(٤) (١١/١٢٥).
(٥) المحلى (٤/١٥٤).
(٦) المحلى (٨/٢٢).
(٧) المحلى (٨/٢١٣).
(٨) تهذيب التهذيب (١٠/٦).

## ١٢ ـ داود بن أبي عبد الله، مولى بني هاشم. بخ ت

روى عنه البخاري في الأدب المفرد حديثاً واحداً في باب قصاص العبد فقال[١]: حدثنا عبد الله بن محمد الجعفي قال: حدثنا أبو أسامة قال: حدثني **داود بن أبي عبد الله مولى بني هاشم** قال: حدثني عبد الرحمن بن محمد قال: أخبرتني جدتي، عن أم سلمة: أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان في بيتها، فدعا وصيفة له أو لها فأبطأت، فاستبان الغضب في وجهه، فقامت أم سلمة إلى الحجاب، فوجدت الوصيفة تلعب، ومعه سواك. فقال: لولا خشية القود يوم القيامة لأوجعتك بهذا السواك.

زاد محمد بن الهيثم: تلعب ببهمة. قال: فلما أتيت بها النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قلت: يا رسول الله إنها لتحلف ما سمعتك. قالت: وفي يده سواك.

---

(١) ص (٧٢). وفي تهذيب الكمال (٤١٢/٨) رمز المزي له بروايته عن عبد الرحمن بن محمد في الأدب المفرد، فقال: روى عن: عبد الرحمان بن محمد (بخ) عن جدته، عن أم سلمة حديث: المستشار مؤتمن. اهـ.
والذي وجدته في الأدب المفرد هو ما ذكرته في أعلى الصفحة، ولم أجد هذا الحديث هناك، والبخاري لم يرو عنه إلا حديثاً واحداً. وأما لفظ: المستشار مؤتمن، فقد أخرجه الترمذي في جامعه (١٢٦/٥) بالإسناد نفسه من طريق داود وقال: غريب لا نعرفه إلا من حديث أم سلمة. مع التنبيه أن عبد الرحمن بن محمد جاء مسمًى في إسناد الترمذي: ابن جدعان، وهو بهذا قد نُسب إلى جد أبيه، قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب (٤٠٠١): عبد الرحمن بن محمد عن جدته عن أم سلمة، وعنه داود ابن أبي عبد الله مولى بني هاشم، كذا وقع في رواية البخاري وبين في التاريخ أنه عبد الرحمن ابن محمد بن زيد بن جدعان، وعند الترمذي عن ابن جدعان فنسبه إلى جد أبيه. اهـ كلام الحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ.

قال عنه البخاري لما سئل عنه[1]: مقارب[2] الحديث.

وذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل[3] وابن حبان في الثقات[4].

** ** **

(١) ترتيب علل الترمذي الكبير (١/١٥٦).

(٢) تضبط بكسر الراء وبفتحها، وعلى كلا الوجهين تعتبر من ألفاظ التعديل المتوسطة، فبكسر الراء يكون معناها أن حديث من قيلت فيه قريب من حديث غيره من الثقات، وبفتحها يكون حديث غيره مقارب لحديثه، والمعنى في كليهما واحد، يدل على أن حديث من قيلت فيه وسط، لا ينتهي إلى درجة السقوط ولا الجلالة. انظر: فتح المغيث (٢/١١٩) للسخاوي، ففيه مزيد تفصيل. والله أعلم.

(٣) (٣/٤١٧).

(٤) (٦/٢٨٣).

## ١٣ ـ داود بن علي بن عبد الله بن عباس بن عبد المطلب الهاشمي، أبو سليمان. بخ ت

حفيد حبر الأُمة عبد الله بن عباس الهاشمي، عم السفاح الأمير[١].

ترجمه البخاري في تاريخه الكبير فقال[٢]: داود أخو عيسى ومحمد بن علي بن عبد الله ابن عباس القرشي الهاشمي عن أبيه، روى عنه ابن أبي ليلى والمسور بن الصلت. اهـ كلام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وسأل عثمانُ الدارمي يحيى بنَ معين عنه فقال[٣]: شيخ هاشمي، قلت ـ أي الدارمي ـ: كيف حديثه؟ فقال: أرجو أنه ليس يكذب، إنما يحدث بحديث واحد.

قال ابن عدي مُعلِّقاً على كلام يحيى بن معين[٤]: وهذا الحديث الذي ذكره ابن معين: أن داود إنما يحدث بحديث واحد، أظنه أنه يعني هذا الحديث: حديث عاشوراء، وداود عن أبيه عن جده قد روى غير هذا الحديث الواحد، بضعة عشر حديثاً سأذكرها إن شاء الله. ثم قام بسردها.

ثم قال ابن عدي في ختام ترجمته[٥]: وهذا الذي أمليت لداود هو عامة

---

(١) سير أعلام النبلاء (٥/٤٤٤).

(٢) التاريخ الكبير (٣/٢٣٥).

(٣) تاريخ عثمان الدارمي (٣١٧). وترجمه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٣/٤١٨) ونقل كلام يحيى بن معين فيه.

(٤) الكامل (٣/٨٩).

(٥) الكامل (٣/٩١).

ما يرويه، ولعله لا يروي غير ما ذكرته إلا حديثاً أو حديثين، وعندي أنه لا بأس برواياته عن أبيه عن جده، فإن عامة ما يرويه عن أبيه عن جده.

وذكره ابن حبان في الثقات فقال[1]: يخطئ.

وقال الذهبي[2]: له حديث طويل في الدعاء، تفرَّد به عنه ابن أبي ليلى، وقيس، وما هو بحجة، والخبر يعد منكراً، ولم يقحم أولو النقد على تليين هذا الضرب لدولتهم، وكان داود ذا بأس وسطوة وهيبة وجبروت وبلاغة، ولما قام السفَّاح يوم بويع يخطب، حصر فقام دونه عمه هذا فأبلغ، وقال فأوجز، وبسط آمال الناس.

وقال في ميزان الاعتدال[3]: ليس بحجة.

أخرج له البخاري حديثاً واحداً في الأدب المفرد[4] فقال: حدثنا إسحاق ابن أبي إسرائيل قال: حدثنا النضر بن علقمة أبو المغيرة، عن **داود بن علي** عن أبيه عن ابن عباس: أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أمر بتعليق السوط في البيت.

وأما الحديث الطويل في الدعاء والذي أشار إليه الذهبي، فقد رواه الترمذي في جامعه[5].

---

(١) (٦/٢٨١).

(٢) سير أعلام النبلاء (٥/٤٤٤).

(٣) (٢/١٣ ـ ط البجاوي)، وقد حصل في طبعته إقحام، نقل من ترجمة داود الظاهري، نبه على ذلك محققو طبعة (الرسالة العالمية) لميزان الاعتدال. انظر (٢/١٤ ـ هامش رقم ٣).

(٤) باب تعليق السوط في البيت (حديث رقم ١٢٢٩ ـ ط دار الصديق).

(٥) جامع الترمذي (أبواب الدعوات ـ باب منه) حديث رقم ٣٧١٧ط الرسالة. =

## ١٤ ـ سليمان بن داود بن داود[١] بن علي بن عبد الله بن عباس البغدادي الهاشمي. عخ ٤

ترجمه الإمام البخاري في تاريخه الكبير فقال[٢]: سليمان بن داود بن علي بن عبد الله بن عباس بن عبد المطلب، أبو أيوب الهاشمي، سكن بغداد، سمع إبراهيم بن سعد وابن أبي الزناد. اهـ.

وقد ترجم له الخطيب في تاريخه ترجمة موسعة، نقل فيها أقوال من أثنى عليه من أئمة الحديث كالإمام الشافعي حيث قال[٣]: ما رأيت أعقل من

---

= * **تنبيه**: جاء في طبعة الشيخ أحمد شاكر لجامع الترمذي (٥٠٤/٣)، وكذا في طبعة د. بشار (٤٨٩/٢) حدثنا الحسن بن قزعة البصري أنبأنا مسلمة بن علقمة أنبأنا داود بن علي عن عامر عن مسروق عن عائشة قالت: آلى رسول الله ﷺ من نسائه وحرم فجعل الحرام حلال وجعل في اليمين كفارة.

والظاهر أن ذكر (علي) هنا وهم، وذلك لأن داود راوي هذا الحديث هو ابن أبي هند وليس ابن علي المترجَم هنا، وابن أبي هند هو الذي يروي عن عامر الشعبي، ويروي عنه مسلمة بن علقمة كما في ترجمته في تهذيب الكمال (٤٦٣/٨)، وليس في رواة الستة من اسمه داود بن علي إلا صاحب الترجمة أعلاه. وقد أخرج حديث عائشة رضي الله عنها من هذه الطريق: ابن ماجه في السنن (٢٠٧٢) وابن حبان في صحيحه (١٠٤/١٠ ـ ٤٢٧٨) والبيهقي (٣٥٢/٧) وعندهم كلهم (داود بن أبي هند). وكذا في المسند الجامع (١٦٧٤٧)، فتسميته بداود بن علي وهم ظاهر، وقد جاء في تحفة الأشراف (٩٢/١٤ داود) دون ذكر اسم أبيه، ومثله في طبعة الرسالة العالمية لجامع الترمذي (٥٩/٣ رقم ١٢٤٠). ولم يتم تنبيه المحققين لهذه الطبعة على ما وقع في الطبعتين المذكورتين، فاقتضى التنويه لئلا يعد هذا حديثاً آخر لداود ابن علي عند الترمذي. والله أعلم.

(١) توفي أبوه وأمه حامل به، فسمي باسم أبيه. انظر: تاريخ بغداد (٣١/٩).

(٢) (١٠/٤).

(٣) تاريخ بغداد (٣١/٩).

رجلين: أحمد بن حنبل، وسليمان بن داود الهاشمي.

ونقل عن الإمام أحمد قوله فيه[١]: لو قيل لي اختر للأمة رجلاً استخلفه عليهم استخلفت سليمان بن داود الهاشمي.

وكان رَحِمَهُ ٱللَّهُ صاحب ورع وتدين ومراقبة لله عَزَّوَجَلَّ، فقد كان يقول[٢]: ربما أُحدِّث بحديث ولي نية، فإذا أتيت على بعضه تغيرت نيتي، وإذا الحديث الواحد يحتاج إلى نيات.

وقد وثَّقه كبار أئمة هذا الفن، كأبي حاتم الرازي[٣] والنسائي[٤] والعجلي[٥] والدارقطني[٦] والخطيب وغيرهم[٧].

أخرج له البخاري في خلق أفعال العباد في ثلاثة مواطن، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[٨]: وقال **سليمان بن داود** وسهل بن مزاحم: من صلَّى خلف من يقول: القرآن مخلوق أعاد الصلاة.

وقال في الموطن الثاني[٩]: وقال **سليمان بن داود**: من قال: القرآن

---

(١) تاريخ بغداد (٩/٣١).
(٢) تاريخ بغداد (٩/٣١).
(٣) الجرح والتعديل (٤/١١٣).
(٤) تاريخ بغداد (٩/٣١).
(٥) الثقات (١/٤٢٧).
(٦) تاريخ بغداد (٩/٣٢).
(٧) انظر: تاريخ بغداد (٩/٣١ ـ ٣٢).
(٨) (٢/٣٢ رقم ٤٧).
(٩) (٢/٣٥رقم ٥٨ ـ ٥٩). وقد نقل هذا النَّصَّ عنه شيخُ الإسلام ابنُ تيمية في مجموع الفتاوى (٥/٩٩) في معرض رده على المعتزلة والجهمية الذين قالوا بخلق القرآن.

مخلوق فهو كافر، وإن كان القرآن مخلوقاً كما زعموا، فَلِمَ صار فرعون أولى بأن يخلد في النار إذ قال: أنا ربكم الأعلى. وزعموا أن هذا مخلوق، وقال: إنني أنا الله لا إله إلا أنا فاعبدني. هذا أيضاً فقد ادعى ما ادعى فرعون، فَلِمَ صار فرعون أولى بأن يخلد في النار من هذا وكلاهما عنده مخلوق.

فأُخبر بذلك أبو عبيد فاستحسنه وأعجبه.

وأخرج عنه البخاري في الموطن الثالث حديثاً مرفوعاً للنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فقال[1]: **حدثنا سليمان بن داود الهاشمي**، قال حدثنا إبراهيم بن سعد، عن الزهري عن سالم بن عبد الله عن ابن عمر قال: سمعت رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: ألا بقاءكم فيما قد سلف قبلكم من الأمم كما بين صلاة العصر إلى غروب الشمس، أوتي أهلُ التوراة التوراة، فعملوا حتى إذا انتصف النهار عجزوا، فأُعطوا قيراطاً قيراطاً، وأوتي أهلُ الإنجيل الإنجيل، فعملوا إلى صلاة العصر، ثم عجزوا فأُعطوا قيراطاً قيراطاً، وأوتينا القرآن فعملنا إلى غروب الشمس فأُعطينا قيراطين قيراطين، فقال أهل الكتابين: أي ربنا، لم أعطيتهم قيراطين قيراطين، وأعطيتنا قيراطاً قيراطاً ونحن كنا أكثر منهم؟ فقال: هل ظلمتكم من أجركم من شيء؟ قالوا: لا، قال: هو فضلي، أوتيه من أشاء.

وقد أخرج البخاري هذا الحديث في صحيحه[2] عن عبد العزيز بن عبد الله الأويسي قال: حدثني إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب به.

روى له أصحاب السنن الأربعة[3].

---

(١) (٣١٦/٢ رقم ٦٥٩).

(٢) كتاب مواقيت الصلاة ـ باب من أدرك ركعة من العصر قبل الغروب ـ رقم ٥٥٧.

(٣) انظر: تهذيب الكمال (٤١٣/١١).

## ١٥ ـ صهيب مولى العباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. بخ

ترجم له البخاريُّ في التاريخ الكبير[١] فقال: صهيب مولى العباس بن عبد المطلب الهاشمي، وقال الأعمش: صهبان، قال خالد بن الحارث عن شعبة عن عمرو بن مرة: سمع أبا صالح ذكوان: سمع صهيباً مولى العباس: بعثني العباس إلى عثمان وعلي[٢]. اهـ.

وذكره ابن حبان في الثقات[٣].

وذكره الذهبي أيضاً في ميزان الاعتدال[٤] قائلاً: صهيب، عن مولاه

---

(١) (٣١٦/٤)، وترجم له ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٤٤٤/٤) بمثل ما جاء في التاريخ الكبير، مع اختصار يسير.

(٢) والأثر أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (١٩٦/١٤ ـ الرشد) فقال رَحِمَهُ اللَّهُ: غندر عن شعبة عن عمرو بن مرة قال: سمعت ذكوان أبا صالح يحدث عن صهيب مولى العباس قال: أرسلني العبَّاس إلى عُثْمَانَ أَدْعُوه، قال: فَأَتَيْتُه، فإذا هو يُغَدِّي النَّاس، فدعوتُه فأَتاه فقال: أَفْلَحَ الوَجْهِ أبَا الفَضْلِ، قال: وَوَجْهُكَ أميرَ المؤمنين، قال: ما زِدْتُ أن أتاني رَسُولُك وأنَا أُغَدِّي الناسَ فَغَدَّيْتُهم ثُمَّ أَقْبَلَتُ، فقال العباس: أُذَكِّرُكَ اللهَ فِي عَلِيٍّ، فإنه ابنُ عَمِّكَ وأخُوكَ في دِينِكَ وصَاحِبُكَ معَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وصِهْرُكَ، وإنَّهُ قَدْ بَلَغَنِي أنَّكَ تُرِيدُ أنْ تَقُومَ بِعَلِيٍّ وأصْحَابِهِ فَأَعْفِنِي من ذَلِكَ يا أميرَ المؤمنين، فقالَ عثمانُ: أنا أَوْلَى مِنْ أَخِيكَ أَنْ قَدْ شَفَّعْتُك، إنَّ عَلِيًّا لو شَاءَ ما كَانَ أَحَدٌ دُونَهُ، ولكِنَّهُ أبَى إلَّا رَأْيَهُ. وبَعَثَ إلَى عَلِيٍّ فَقَالَ لَهُ: أُذَكِّرُكَ الله في ابنِ عَمِّكَ وابْنِ عَمَّتِكَ وأَخِيكَ في دِينِكَ وصَاحِبُك مَعَ رَسُولِ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَوَلِيُّ بَيْعَتِكَ، فقال: واللهِ لو أمَرَنِي أن أَخْرُجَ مِنْ دَارِي لَخَرَجْتُ، فأمَّا أنْ أُدَاهِنَ أنْ لا يُقام كتابُ اللهِ فلَمَ أكُنْ لأفْعَلَ، قال محمد بن جعفر: سَمِعْتُهُ مَا لا أُحْصِي وعَرَضْتُهُ عَلَيْهِ غَيْرَ مَرَّة.

(٣) (٣٨١/٤).

(٤) (٣٢١/٢). وانظر الهامش بعد التالي.

العباس، وعنه أبو صالح السمان فقط. اهـ.

روى عنه البخاري في الأدب المفرد فقال[1]: حدثنا عبد الرحمن بن المبارك قال: حدثنا سفيان بن حبيب قال: حدثنا شعبة قال: حدثنا عمرو عن ذكوان عن **صهيب** قال: رأيت علياً يُقَبِّلُ يدَ العباس ورجليه.

وقال الحافظ: صدوق[2].

** ** **

(١) رقم (٩٧٦). وقال الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ضعيف الإسناد موقوف، صهيب ـ وهو مولى العباس ـ لا يعرف.

(٢) تقريب التهذيب (٢٩٥٥). وقد ناقشه صاحبا تحرير التقريب في هذا الحكم، وحكما عليه بأنه مجهول، إذ تفرد عنه أبو صالح السمان، ولم يوثقه سوى ابن حبان. ولذلك ذكره الذهبي في الميزان. انظر: تحرير التقريب (٢/١٤٤).

## ١٦ ـ العباس بن عبد المطلب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عم النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. ع

ترجم له البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ في تاريخه الكبير قائلاً[(١)]: عباس بن عبد المطلب بن هاشم ابن عبد مناف، أبو الفضل الهاشمي، عم النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قال عبيد بن يعيش: ثنا يونس بن بكير أنا ابن إسحاق عن عبد الرحمن الأعرج عن سليمان بن عريب وكان صهراً لآل عباس قال: سمعت أبا هريرة قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: رؤيا الرجل الصالح جُزْءٌ من ستة وأربعين جزءاً من النبوة.

فقال ابنُ عباس: يقول: قال أبو هريرة، وأقول: قال ابنُ عباس بن عبد المطلب[(٢)].

---

(١) (٢/٧). وذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٢١٠/٦).

(٢) الحديث أخرجه البزار في مسنده (١٢٦/٤) والطبراني في الأوسط (٦٧/٦) من طريق الأعرج عن سليمان بن عريب عن أبي هريرة قال: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ زِيَادٍ الصَّائِغُ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَكِيمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ هَاشِمٍ أَبُو مَالِكٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ عَرِيبٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: رُؤْيَا الرِّجَالِ أَحْسَبُهُ قَالَ: الْمُؤْمِنُ، بُشْرَى مِنَ اللهِ، جُزْءٌ مِنْ سِتَّةٍ وَأَرْبَعِينَ جُزْءًا مِنَ النُّبُوَّةِ قَالَ: فَحَدَّثْتُ بِهِ ابْنَ عَبَّاسٍ، فَقَالَ: قَالَ أَبِي الْعَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ مَا حَدَّثَ بِهِ أَبُو هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: جُزْءٌ مِنْ سِتَّةٍ وَأَرْبَعِينَ جُزْءًا مِنَ النُّبُوَّةِ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: قَالَ الْعَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: جُزْءٌ مِنْ خَمْسِينَ جُزْءًا مِنَ النُّبُوَّةِ. اهـ.

قلت: فعلى هذا يكون الصواب في عبارة التاريخ الكبير: قال أبي العباس، بدلاً من بن عباس. وقد ذكره مُحَقِّقُ مسند البزار احتمالاً في تعليقه على الحديث بعد أن أشار إلى أن البخاري خرجه في تاريخه الكبير. =

وأخرج عنه البخاري في صحيحه حديثاً واحداً، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[1]: حدثنا مسدد حدثنا يحيى عن سفيان حدثنا عبد الملك حدثنا عبد الله بن الحارث حدثنا **العباس بن عبد المطلب** رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: قال للنبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ما أَغْنَيْتَ عن عَمِّك فإنَّه كانَ يَحُوطُك ويَغْضَبُ لك؟ قال: هو في ضَحْضَاحٍ من نارٍ، ولولا أنا لكان في الدَّرْكِ الأسفل من النَّار.

وأفرد له في صحيحه باباً في مناقبه، ذكر فيه توسلَ الصحابة بدعائه رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ، فعن أنس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال[2]: إن عُمَرَ بنَ الخطاب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ كانَ إذا قَحُطوا استسقى بالعباس بن عبد المطلب. فقال: اللَّهم إنا كنا نَتَوَسَّلُ إليك بنبيِّنا فتسقينَ، وإنا نتوسَّل إلَيك بعَمِّ نبيِّنا فاسقنا. قال: فيُسْقَوْن.

---

= وكذلك مما يجدر التنبيه عليه أن الطحاويَّ أيضاً قد روى هذا الحديث في شرح المشكل (٤١٧/٥) لكن جاء في الإسناد عن محمد بن إسحاق عن أبي الزناد عن الأعرج، أي بزيادة أبي الزناد بين ابن إسحق وعبد الرحمن الأعرج، وفي ترجمة ابن إسحاق في تهذيب الكمال (٤٠٨/٢٤) إثبات روايته عن الاثنين: أبي الزناد والأعرج، فلعلَّه بهذا سمعه مرتين، مرة مباشرة عن الأعرج، ومرة بواسطة أبي الزناد عنه، والله أعلم.

(١) كتاب فضائل الصحابة ـ باب قصة أبي طالب برقم ٣٦٧٠، وأخرجه أيضاً في كتاب الأدب ـ باب كنية المشرك برقم ٥٨٥٥، وفي كتاب الرقاق ـ باب صفة الجنة والنار برقم ٦٢٠٣.

(٢) كتاب فضائل الصحابة ـ باب ذكر العباس بن عبد المطلب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ برقم ٣٥٠٧ وكان قد أخرج هذا الحديث في صحيحه في كتاب الاستسقاء ـ باب سؤال الناس الإمام إذا استسقوا برقم ٩٦٤. وقد أخرج عبد الرزاق في مصنفه (٩٢/٣) ما يوضِّحُ أن التَّوسُّل كان بدعاء العباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ لا بذاته وجاهه، فروى عن إبراهيم بن محمد عن حسين بن عبد الله عن عكرمة عن ابن عباس أن عمر استسقى بالمصلى فقال للعباس: قم فاستسق فقام العباس فقال: اللهم إن عندك سحاباً وإن عندك ماءً فانشر السحاب... وذكر تتمة الدعاء.

وأخرج عن ابن عباس قوله[1]: سمعت أبي يقول في الجاهلية: اسقنا كأساً دهاقاً.

وكان الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ يعظِّمون العباس ويعرفون له مكانته ومنزلته، فروي[2] أن العباس بن عبد المطلب لم يَمُرَّ قط بعمر بن الخطاب ولا بعثمان ابن عفان وهما راكبان إلا نزلا حتى يَجُوزَ العَبَّاسُ بهما، إجلالاً له أن يَمُرَّ بهما عمُّ رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وهما راكِبان وهو يَمْشِي.

وأخرج البخاري أيضاً حديثَ اختصامِ العباس مع عليٍّ عند عمر رضي الله عنهم جميعاً حول أرض بني النضير التي أفاء الله بها على رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وكان مما قاله عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لمن كان موجوداً عنده[3]: أنشدكم بالله الذي بإذنه تقوم السماء والأرض هل تعلمون أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: لا نورث ما تركنا صدقة، يريد بذلك نفسه؟ قالوا: قد قال ذلك. فأقبل عمر على عباس وعلي فقال: أَنشدكما بالله هل تعلمان أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قد قال ذلك؟ قالا: نعم.

---

(١) كتاب فضائل الصحابة ـ باب أيام الجاهلية رقم ٣٦٢٧. ولا تحمل الجاهلية هنا على ما قبل بعثة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لأن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لم يدرك تلك الفترة، قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري (١٥٧/١١): والمراد بها جاهلية نسبية لا المطلقة لأن ابن عباس لم يدرك ما قبل البعثة، بل لم يولد إلا بعد البعث بنحو عشر سنين، فكأنه أراد أنه سمع العباس يقول ذلك قبل أن يسلم.

(٢) تاريخ دمشق (٣٥٤/٢٦) من طريق ابن أبي الزناد عن أبيه عن الثقة أن العباس، وذكره، ثم قال ابن عساكر: رواه غيره فلم يقل عن أبيه، ثم ساقه بنحو هذا المتن. وذكره أيضاً الحافظ ابن عبد البر في ترجمة العباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. انظر الاستيعاب (٢٤٥/١).

(٣) كتاب المغازي ـ حديث بني النضير برقم ٣٨٠٩، وقد مر معنا الحديث بطوله في ترجمة علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وفي الباب نفسِه أخرج عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قولها[1]: إنَّ فاطمة عليها السلام والعباس أتيا أبا بكر يلتمسان ميراثَهما: أرضَه من فدك وسهمَه من خيبر، فقال أبو بكر: سمعت النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: لا نورَث ما تركنا صدقة إنما يأكل آلُ محمد في هذا المال. **والله لقرابة رسول الله** صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **أحبُّ إلي أن أصل من قرابتي**.

وذكره البخاري أيضاً ضمن أحاديث أخر. والله أعلم.

وأختم ترجمته بما أورده البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ في التاريخ الصغير، فيما يتعلق بوفاته رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، حيث قال البخاري[2]: قال علي[3]: مات عباس بن عبد المطلب وهو ابن هاشم بن عبد مناف، أبو الفضل الهاشمي، عَمُّ النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وأُبي بن كعب أبو المنذر الأنصاري المدني، وأبو سفيان صخر بن حرب، قريب بعضهم من بعض، في ست من خلافة عثمان.

** ** **

(١) برقم (٣٨١٠).

(٢) (٦٩/١).

(٣) أي ابن المديني.

## ١٧ ـ عبد الله بن جعفر بن أبي طالب الهاشمي. ع

عداده في صغار الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ[١].

ترجم له البخاري في التاريخ الكبير فقال رَحِمَهُ اللَّهُ[٢]: عبد الله بن جعفر بن أبي طالب، أبو جعفر الهاشمي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال محمد بن العلاء: حدثنا إسحاق بن سليمان عن حنظلة عن القاسم عن عبد الله بن جعفر قال: نهى عن قَتْلِهم ـ يعني العَوامر ـ[٣].

كناه ابن إسحاق[٤]، وقال عمرو بن زرارة: حدثنا إسماعيل حدثنا حبيب بن الشهيد عن بن أبي مليكة قال ابن الزبير لعبد الله بن جعفر: يا أبا جعفر[٥].

أخرج له البخاري في صحيحه عنه عدة أحاديث فقال رَحِمَهُ اللَّهُ[٦]: حدثني

---

(١) سير أعلام النبلاء (٣/٤٥٦).

(٢) (٥/٧).

(٣) رواه من طريق حنظلة: البزار في مسنده (٦/١٩٨) عن القاسم عن عبد الله بن جعفر قال: نهى عن قتلهنَّ ـ يعني الجِنان التي في البيوت ـ. وكان البزار قد قال: وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن عبد الله بن جعفر إلا بهذا الإسناد.

(٤) انظر: مصنف ابن أبي شيبة (٣/٣١٩) (٥/٥٤٧) (٦/٤١٦) وغير ذلك منه، وكذا انظر: مصنف عبد الرزاق (٥/٢٣٧) و(٨/٦٦) وغير ذلك من كتب الحديث، ففيها جميعاً تكنية محمد بن إسحاق له بأبي جعفر.

(٥) أخرجه الإمام أحمد في العلل ومعرفة الرجال (٢/٣٨٨) حدثنا إسماعيل بن علية قال: أخبرنا حبيب بن الشهيد عن عبد الله بن أبي مليكة قال: قال ابن الزبير لعبد الله بن جعفر: يا أبا جعفر. ومن طريق الإمام أحمد أخرجه الدولابي في الكنى (٢/١٠١)، وأخرج لفظه تاماً البخاري في صحيحه كما سيأتي معنا.

(٦) كتاب الأنبياء ـ باب: واذكر في الكتاب مريم إذ انتبذت من أهلها ـ رقم ٣٢٤٩.=

أحمد بن أبي رجاء حدثنا النضر عن هشام قال: أخبرني أبي قال: سمعت **عبد الله بن جعفر** قال: سمعت علياً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يقول: سمعت النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: خَيْرُ نِسائِها مَرْيَمُ ابنةُ عِمْرَان وخَيْرُ نِسائها خَديجة.

وأخرج عنه أيضاً حديثاً في رؤيته للنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وهو يتناول الطعام، فقال رَحِمَهُ اللَّهُ[1]: حدثنا عبد العزيز بن عبد الله قال: حدثني إبراهيم بن سعد عن أبيه عن عبدالله بن جعفر بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَأْكُلُ الرُّطَبَ بالقِثَّاء.

وقال في كتاب النكاح من صحيحه[2]: وجَمَعَ عَبْدُ الله بنُ جَعْفَر بين ابنة عليٍّ وامرأة عَلِيٍّ.

وذكره البخاري أيضاً في صحيحه[3] ضمن حديث، فقال رَحِمَهُ اللَّهُ: حدثنا عبد الله بن أبي الأسود حدثنا يزيد بن زريع وحميد بن الأسود عن حبيب بن الشهيد عن ابن أبي مليكة: قال ابنُ الزبير لابنِ جعفر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ: أَتَذْكُر إذ تَلَقَّينا رسولَ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنا وأنت وابنُ عباس؟ قال: نعم، فحَمَلَنا وتَرَكَك[4].

---

= وأخرجه أيضاً في: كتاب فضائل الصحابة ـ باب تزويج النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خديجة وفضلها رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ـ رقم ٣٦٠٤.

(١) كتاب الأطعمة ـ باب الرطب بالقثاء ـ رقم ٥١٢٤. وكرره في الكتاب نفسه في باب القثاء ـ رقم ٥١٣٢. وفي باب: جمع اللونين والطعامين ـ رقم ٥١٣٤.

(٢) باب: ما يحل من النساء وما يحرم.

(٣) كتاب الجهاد والسير ـ باب: استقبال الغزاة برقم (٢٩١٦).

(٤) **تنبيه**: جاء في صحيح مسلم ـ كتاب فضائل الصحابة ـ باب فضائل عبد الله بن جعفر رقم ٢٤٢٧ أن عبد الله بن جعفر قال لابن الزبير: أَتَذْكُرُ إذ تَلَقينا رسولَ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أنا وأنت وابنُ عباس؟ قال: نعم، فحملنا وتركك. أخرجه الإمام مسلم من طريق إسماعيل=

وذكره أيضاً في كتاب العتق من صحيحه[1] فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: حدثنا أحمد بن يونس حدثنا عاصم بن محمد قال: حدثني واقد بن محمد قال: حدثني سعيد بن مرجانة صاحب علي بن حسين قال: قال لي أبو هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: قال النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَيُّمَا رَجُلٍ أَعْتَقَ امْرَأً مُسْلِماً استَنْقَذَ اللهُ بِكُلِّ عُضْوٍ مِنْهُ عُضْوًا مِنْهُ مِنَ النَّارِ.

قال سعيد بن مرجانة: فانطلقت به إلى علي بن حسين، فعمد عليٌّ بن حسين رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا إلى عبدٍ له قد أعطاه به **عبد الله بن جعفر** عشرة آلاف درهم، أو

---

= ابن علية وأبي أسامة عن حبيب بن الشهيد عن عبد الله بن أبي مليكة به. واللفظ لإسماعيل. وظاهر هذه الرواية أن الذي حمله النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هو ابن الزبير وابن عباس، وهذا يخالف ما جاء في رواية البخاري أعلاه. قال القاضي عياض في إكمال المعلم (٤٣٨/٧) معلقاً على هذا الحديث: كذا هنا، وظاهره أن قائل هذا ابنُ الزبير، وإن ابن جعفر المتروك، ونحوه في مسند ابن أبي شيبة، لكن البخاريَّ والنسائيَّ ذكرا الخبر على خلاف هذا مما هو الأشبه، وأن القائل أولاً: أتذكر إذ تلقينا رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، إنما هو ابن الزبير، ويكون القائل له: نعم، فحملنا وتركك، ابن جعفر، ويدل على صحته ما ذكر مسلم بعده من الأحاديث عن عبد الله بن جعفر فانظرها، وإن لم يكن فيها لابن الزبير ذكر.

قلت: هكذا تعامل القاضي عياض مع هذه الروايات، وهو ما استظهره الحافظ ابن حجر من عدِّ ما جاء في رواية مسلم يوهم أن المتروك هو عبد الله بن جعفر، وأجاب بنحو ما أجاب به القاضي عياض. ثم توَسَّع في ذكر بعض أقوال العلماء في ذلك. انظر: فتح الباري (٢٣٠/٦). أما النووي فقد عدَّ هذا وهماً من القاضي عياض وأن الرواية لا يفهم منها ذلك، بل معناها أن قائل: فحملنا وتركك هو عبد الله بن جعفر كما وضحته الروايات التالية. انظر شرح النووي على مسلم (١٥٩/١٥).

قلت: والأمر فيما يبدو قريب بين اختلاف طرق تعاملهم مع رواية مسلم. فما كان موهماً في الرواية الأولى جاء موضحاً في الروايات الأخرى. فرحم الله الجميع.

(١) باب: ما جاء في العتق وفضله برقم (٢٣٨١).

ألف دينار، فأعتقه.

وكذا فعل في كتاب الخمس[1]، حيث ذكره ضمن حديث طويل في مقتل الزبير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وقيام ابنه عبد الله بقضاء دينه، وفيه: فأتاه **عبدُ الله بن جعفر** وكان له على الزبير أربعمائة ألف، فقال لعبد الله: إن شئتم تركتها لكم، قال عبدُ الله: لا، قال: فإن شئتم جعلتموها فيما تؤخِّرون إن أخرتم، فقال عبد الله: لا، قال: فاقطعوا لي قطعة، فقال عبد الله: لك من ها هنا إلى ها هنا، قال: فباع منها فقضى دَينَه فأوفاه...

ونقل الترمذي عن البخاري تصحيحه لحديث رواه عبد الله بن جعفر في خاتم النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فقال الترمذي رَحِمَهُ اللَّهُ[2]: حدثنا أحمد بن منيع حدثنا يزيد بن هارون عن حماد بن سلمة قال: رأيت ابن أبي رافع يَتَخَتَّمُ فِي يمينه، فسألْتُهُ عن ذلك فقال: رَأَيْتُ عبدَ الله بنَ جعفر يَتختَّمُ في يمينه، وقال عبد الله بن جعفر: كان النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتَخَتَّمُ في يَمينه.

قال ـ أي الترمذي ـ: **وقال محمد بن إسماعيل: هذا أصحُّ شيء روي عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في هذا الباب.**

---

(١) باب: بركة الغازي في ماله حياً وميتاً مع النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ برقم (٢٩٦١).

(٢) جامع الترمذي (٣/٥٣٢ ـ رقم ١٨٤١ ط. الرسالة العالمية).

**تنبيه:** وقع في طبعة البابي الحلبي لجامع الترمذي (٤/٢٢٨) والتي أكمل فيها الشيخ إبراهيم عطوة عمل الشيخ أحمد شاكر بعد قوله: رأيت ابن أبي رافع ما يلي: هو عبيد الله ابن أبي رافع مولى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ واسم أبي رافع أسلم. وهذه العبارة مقحمة لا توجد في طبعة الرسالة، ولم ينبه المحققون على ذلك. ثم رأيت التنبيهَ على تلك الزيادة في طبعة الدكتور بشار في تحقيقه لجامع الترمذي (٣/٣٠٣) حيث قال بعد أن ذكر هذه الزيادة وعزاها إلى طبعة (م): وهذا كلام مُقْحَمٌ وهو خطأ، فابن أبي رافع هنا هو عبد الرحمن، كما نص عليه المزي في التحفة وتهذيب الكمال.

## ١٨ ـ عبد الله بن حنين، القرشي الهاشمي، مولى العباس بن عبد المطلب. ع

ترجمه البخاري في التاريخ الكبير فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[١]: عبد الله بن حنين، مولى عباس بن عبد المطلب الهاشمي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، ويقال: مولى علي بن أبي طالب، قال إسماعيل: حدثني مالك عن نافع عن إبراهيم بن عبد الله عن أبيه عن علي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: نهى النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن قراءة القرآن في الركوع[٢].

وقال إسحاق بن يزيد عن شعيب بن إسحاق قال الأوزاعي: حدثني عبد الواحد بن قيس قال: حدثني نافع قال: حدثني عبد الله بن حنين، ولا يصح.

وقال عبد الله بن يوسف: حدثنا الليث قال: حدثني يزيد بن أبي حبيب عن إبراهيم بن عبد الله حدثه أن أباه حدثه سمع علياً رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: نهاني النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مثله.

وقال عبد الله بن مسلمة: عن إسحاق بن أبي بكر عن إبراهيم سمع أباه عن على رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ عن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وقال الزهري: عن إبراهيم مثله.

وقال عبد الرحمن بن يونس عن حاتم عن جعفر عن محمد بن المنكدر عن عبد الله بن حنين عن على رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ عن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مثله.

وقال خالد بن المخلد عن سليمان بن بلال قال حدثني شريك بن أبي

---

(١) (٥/٦٩).

(٢) أخرجه مالك في الموطأ ـ رقم ١٧٦.

نمر عن عبد الله بن حنين عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مثله.

وقال ابن عجلان وداود بن قيس والضحاك بن عثمان عن عبد الله بن حنين عن ابن عباس عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، ولا يصح فيه ابن عباس.

وقال شعبة عن أبي بكر بن حفص عن عبد الله بن حنين عن ابن عباس: نُهِيتُ أَنْ أَقْرَأَ راكعاً.

ابن سلام قال: حدثنا وكيع عن أسامة بن زيد عن عبد الله بن حنين عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مثله بعضه(١). اهـ من التاريخ الكبير.

وكان ابن سعد رَحِمَهُ اللَّهُ قد ترجم له أيضاً، مبيِّناً كيفية ولائه للعباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قائلاً(٢): عبد الله بن حنين مولى العباس بن عبد المطلب بن هاشم، وله بقية وعقب بالمدينة، وكان ابنه إبراهيم بنُ عبد الله بن حنين من رواة العلم، وحمل عنه الزهري وغيره، وهم يقولون: نحن موالي العباس بن عبد المطلب،

---

(١) انظر تخريج هذه الطرق في ترجمة ابنه إبراهيم بن عبد الله بن حنين، وهي أول تراجم هذا الفصل، فقد ذكرها البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ هناك.

(٢) الطبقات الكبرى (٥/٢٨٦ ـ صادر) و(٧/٢٨١ ـ دار الخانجي).

**تنبيه**: جاء في تهذيب الكمال (١٤/٤٣٩) وقال محمد بن سعد: ويقال مولى علي بن أبي طالب. ولم أجد هذا في الطبعتين المذكورتين آنفاً، مع أن محقق تهذيب الكمال عزا هذا النقل إلى طبعة دار صادر (٥/٢٨٦). وقد يكون في نص تهذيب الكمال تقديم وتأخير، وتكون على هذا الجملة الصحيحة كما يلي: مولى العباس بن عبد المطلب، ويقال مولى علي بن أبي طالب. وقال ابن سعد: ويقال: حنين مولى مثقب.... والله أعلم. وجاء في التاريخ الكبير (٥/٦٩) كما مر معنا: مولى عباس بن عبد المطلب الهاشمي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ويقال: مولى علي بن أبي طالب. وكذا في الجرح والتعديل (٥/٤٠) وتهذيب التهذيب (٥/١٦٩) والله أعلم.

ينتمون إلى ذلك إلى اليوم. ويقال: كان حنين مولى مثقب، ومثقب مولى مسحل، ومسحل مولى شماس، وشماس مولى عباس[١].

ثم قال ابن سعد: أخبرنا محمد بن عمر قال: أخبرنا أسامة بن زيد الليثي قال: دخلت على عبد الله بن حنين ليالي استخلف يزيد بن عبد الملك، وكان موته قريباً من ذاك، وكان قليل الحديث.

وقد ذكر عبدَ الله بن حنين: ابنُ أبي حاتم في الجرح والتعديل[٢]، وذكر روايته عن علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ورواية إبراهيم ابنه وشريك بن عبد الله بن أبي نمر عنه. وكذا فعل ابن حبان في ثقاته[٣].

ووثَّقه العجلي[٤]، وكذا الذهبي حيث قال[٥]: ثقة، كبير.

أخرج البخاري عنه في صحيحه فقال رَحِمَهُ اللَّهُ[٦]: حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن **إبراهيم بن عبد الله بن حنين عن أبيه**: أن

---

(١) وجزم ابن حبان بذلك، فقال في تتمة ترجمته في بيان كيفية ولائه للعباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: والصحيح أنه مولى مثقب، ومثقب مولى مسحل ومسحل مولى شماس وشماس مولى العباس بن عبد المطلب، ولذلك قيل مولى العباس.
قلت: وفي كلام ابن حبان هذا، ومن قبله ابن سعد، رد على ما استشكله الحافظ مغلطاي في إكمال تهذيب الكمال (٢٣١/١) حيث قال بعد أن ذكر التسلسل السابق: فينظر في كلام المزي وبإطلاقه مولى العباس.

(٢) (٤٠/٥).

(٣) (٨/٥).

(٤) الثقات (٢٦/٢).

(٥) سير أعلام النبلاء (٦٠٤/٤).

(٦) أبواب الإحصار وجزاء الصيد ـ باب: الاغتسال للمحرم ـ برقم ١٧٤٣.

عبدَ اللهِ بنَ العباس والمسورَ بنَ مَخْرمةَ اختلفا بالأبواء فقال عبدُ الله بنُ عباس: يغسلُ المحرمُ رأسَه، وقال المِسْوَرُ: لا يَغْسِلُ المُحرمُ رأسَه، فأرسلني عبدُ الله ابنُ العباس إلى أبي أيُّوبَ الأنصاري فوجدتهُ يَغْتَسِلُ بَيْنَ القَرْنَيْنِ وهو يستر بثوبٍ فسَلَّمْت عليه فقال: مَنْ هَذا؟ فقلت: أنا **عبدُ الله بن حنين**، أرسلني إليك عبدُ الله بن العباس أسألُك: كيف كان رسولُ الله ﷺ يَغْسِلُ رَأْسَهُ وهو مُحْرِمٌ؟ فوضع أبو أيوبَ يده على الثَّوْبِ فطأْطَأَهُ حتى بدا لي رأسُه ثم قال لإنسان يَصُبُّ عليه: اصْبُب، فصبَّ على رأسه ثم حَرَّك رأسَه بيديه فأقبلَ بهما وأدبَرَ وقال: هكذا رأيتهُ ﷺ يَفْعَلُ.

وأخرج عنه في خلق أفعال العباد[1]: حدثنا إسماعيل ثني مالك عن نافع عن إبراهيم بن عبد الله بن حنين عن **أبيه** عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ نهى عن قراءة القرآن في الركوع.

وفيه أيضاً[2]: حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا الليث حدثني يزيد بن أبي حبيب أن إبراهيم بن عبد الله بن حنين أن **أباه** حدثه أنه سمع عليا رضي الله عنه قال: نهاني النبي ﷺ عن قراءةِ القرآنِ وأنا راكِعٌ.

روى عنه الستة، وكان مُقِلًّا في الرواية[3].

---

(١) (٢/٢٨٤ ـ رقم ٥٨٥)، وهو الحديث الذي ذكر البخاري اختلاف طرقه في ترجمته لعبد الله بن حنين في التاريخ الكبير المنقولة آنفاً، وكذا صنع في ترجمته لابنه إبراهيم كما مر معنا في ترجمته له في أول هذا الفصل. والله أعلم.

(٢) (٢/٢٨٦ ـ رقم ٥٨٩).

(٣) انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٥/٢٨٦)، تهذيب الكمال (١٤/٤٤٠)، سير أعلام النبلاء (٤/٦٠٤).

## ١٩ ـ عبد الله بن الصباح بن عبد الله الهاشمي العطار البصري المربدي، مولى بني هاشم. خ م د ت س

ترجمه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل[١] فقال: عبد الله بن الصباح المربدي العطار، روى عن عبيد الله بن عبد المجيد الحنفي ومحبوب بن الحسن، سمع منه أبي وروى عنه.

ثم نقل عن أبيه أبي حاتم قولَه فيه: صالح.

ووثقه النسائي[٢].

وترجمه الجياني[٣] فقال: حدث عنه البخاري ومسلم والترمذي وأبو حاتم، وسئل عنه فقال: صالح.

أخرج البخاري عنه في صحيحه ستة أحاديث[٤] فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[٥]: حدثنا **عبد الله بن الصباح** قال: حدثنا أبو علي الحنفي حدثنا قُرَّةُ بنُ خالد قال: انتظرنا

---

(١) (٥/٨٨). وكذا ترجمه ابن حبان في الثقات (٨/٣٥٩). والذهبي في الكاشف (١/٥٦٣).

(٢) مشيخة النسائي ص٩٠ رقم ١١٣.

(٣) تسمية شيوخ أبي داود (٢/١٩٠) وعلَّق المحقق على قول أبي حاتم: صالح. فقال: والمراد الصلاح في الدين، وإلا فهو ثقة عند النقاد.

(٤) نقل مغلطاي عن صاحب زهرة المتعلمين في ذكر مشاهير المحدثين، قوله إن البخاري أخرج عنه ستة أحاديث، بينما أخرج له مسلم ثلاثة أحاديث. انظر: إكمال تهذيب الكمال (٧/٤٠٩).

(٥) كتاب مواقيت الصلاة ـ باب السمر في الفقه والخير بعد العشاء ـ برقم ٥٧٥.

الحسنَ وراثَ علينا، حتى قَرُبنا من وقت قيامه فجاء فقال: دعانا جيرانُنا هؤلاء، ثم قال: قال أنس: نظرنا إلى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذاتَ ليلة، حتى كانَ شَطْرُ اللَّيلِ يَبْلُغُه فجاء فصلَّى لنا، ثم خَطَبَنا فقال: ألا إنَّ الناس قَدْ صَلُّوا ثم رَقَدوا، وإنكم لَمْ تزالوا في صلاةٍ ما انتظرتم الصَّلاةَ.

قال الحسن: وإن القوم لا يزالون بخيرٍ ما انتظروا الخَيْرَ.

قال قرة: هو من حديث أنس عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ(١).

وفي الحديث الثاني قال(٢): حدثني **عبد الله بن صباح** حدثنا أبو علي الحنفي عن عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار قال: حدثني أبي عن عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: نهى رسولُ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن يَبِيعَ حاضِرٌ لِبادٍ.

---

(١) قول قرة هذا من أجل أن يُعلم الراوي عنه بأن هذه الجملة الأخيرة، إنما هي من تمام قول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لا من كلام الحسن، كما يوهم ظاهر العبارة، وفي هذا يقول ابن حجر معلقاً على مقولة قرة: يعني الكلام الأخير، وهذا هو الذي يظهر لي، لأن الكلام الأول ظاهر في كونه عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ والأخير هو الذي لم يصرح الحسن برفعه ولا بوصله، فأراد قرة الذي اطلع على كونه في نفس الأمر موصولاً مرفوعاً أن يعلم من رواه عنه بذلك. انظر: فتح الباري (٣٩٢/٢).

قلت: وقد جاء هكذا موصولاً في جزء الألف دينار (رقم ٣٠٠) حدثنا محمد بن يونس قال: حدثنا أبو علي الحنفي قال: حدثنا قرة عن الحسن عن أنس بن مالك قال: انتظرنا النبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حتى كان شَطْرُ الليل، فجاء فصلَّى بنا ثم خَطَبَنا فقال: إنَّ الناسَ قد صَلُّوا ورقدوا، وإنَّكُم لَنْ تَزالوا في صلاةٍ ما انتَظَرْتُم الصَّلَاةَ، وإنَّ القَوْمَ في الخَيْرِ ما انتظروا الخَيْرَ.

وجاء في رواية ابن حبان لهذا الحديث في صحيحه (٣٧٨/٥) أن هذه الجملة من قول أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ولم يرفعها إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. والله أعلم.

(٢) كتاب البيوع ـ باب من كره أن يبيع حاضر لباد بأجر ـ برقم ٢٠٥١.

وقال في الثالث[1]: حدثنا **عبد الله بن صباح** حدثنا معتمر بن سليمان قال: سمعت أبي قال: سمعتَ أنس بن مالكٍ: أَسَرَّ إليَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سِرًّا، فما أَخْبَرتُ به أَحَداً بَعْدَه، ولقد سألتني أمُّ سُلَيْمٍ فما أَخْبَرْتُها به.

وفي الرابع[2]: حدثنا **عبد الله بن صباح** حدثنا معتمر سمعت عوفاً: حدثنا محمد بن سيرين أنه سمع أبا هريرة يقول: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: إذا اقتربَ الزَّمَانُ لَمْ تَكَدْ رُؤيا المؤمن تَكْذِبُ، ورُؤْيَا المؤمنِ جُزْءٌ مِنْ سِتَّةٍ وأربعين جُزْءاً مِنَ النُّبُوَّةِ.

وفي الخامس[3]: حدثني **عبد الله بن الصباح** حدثنا محبوب بن الحسن حدثنا خالد عن حميد بن هلال عن أبي بردة عن أبي موسى: أنَّ رجُلاً أَسْلَمَ ثم تَهَوَّدَ، فأتى معاذُ بن جبل وهو عند أبي موسى فقال: ما لهذا؟ قال: أسلم ثم تهوَّد. قال: لا أَجْلِسُ حتى أَقْتُلَهُ، قضاء الله تعالى ورسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وفي السادس[4]: حدثنا **عبد الله بن صباح** حدثنا معتمر قال: سمعت عوفاً: أن أبا المنهال حدثه: أنه سمع أبا برزة قال: إن الله يُغْنِيكم

---

(١) كتاب الاستئذان ـ باب حفظ السر ـ رقم ٥٩٣١.

(٢) كتاب التعبير ـ باب القيد في المنام ـ رقم ٦٦١٤.

**تنبيه**: جاء في تتمة الحديث قوله: وما كان من النبوة فإنه لا يكذب. ورجح الحافظ أن تكون مدرجة من كلام محمد بن سيرين، اعتماداً منه على كلام لابن المواق تعقب فيه عبد الحق في عدم تنبيهه على إدراجها. انظر: فتح الباري (١٢/٥٠٨).

(٣) كتاب الأحكام ـ باب الحاكم يحكم بالقتل على من وجب عليه دون الإمام الذي فوقه ـ رقم ٦٧٣٨.

(٤) كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة ـ رقم ٦٨٤٣.

ـ أو نَعَشَكُم ـ بالإسلام[1]، وبمحمد ﷺ.

** ** **

(١) قال الإمام البخاري معقباً على هذا الحديث: وقع ها هنا: يغنيكم، وإنما هو: نعشكم ينظر في أصل كتاب الاعتصام اهـ كلام الإمام البخاري. وقال الحافظ ابن حجر معلقاً على هذا: وقوله هنا إن الله يغنيكم بالإسلام كذا وقع بضم أوله ثم غين معجمة ساكنة ثم نون، ونبه أبو عبد الله وهو المصنف على أن الصواب بنون ثم عين مهملة مفتوحتين ثم شين معجمة، قوله: ينظر في أصل كتاب الاعتصام فيه إشارة إلى أنه صنف كتاب الاعتصام مفردًا، وكتب منه هنا ما يليق بشرطه في هذا الكتاب كما صنع في كتاب الأدب المفرد، فلما رأى هذه اللفظة مغايرةً لما عنده أنه الصواب أحال على مراجعة ذلك الأصل، وكأنه كان في هذه الحالة غائبًا عنه فأمر بمراجعته وأن يصلح منه، وقد وقع له نحو هذا في تفسير أنقض ظهرك، ونبهت عليه في تفسير سورة: ألم نشرح. انظر: فتح الباري (٣٠٣/١٣)، وقد مر معنا جزء من هذا التعليق في الفصل الذي عقد للحديث عن كتب البخاري، فاقتضى التنويه.

## ٢٠ ـ عبد الله بن عباس بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف. أبو العباس، ابن عم رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. ع

حبر الأمة، وفقيه العصر، وإمام التفسير(١).

ترجمه البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ في تاريخه الكبير فقال(٢): عبد الله بن عباس بن عبد المطلب، أبو العباس الهاشمي، قال الحسن عن ضمرة: مات سنة سبعين وهو بالطائف.

وقال أبو نعيم: مات سنة ثمان وستين.

وقال يحيى بن يوسف: حدثنا أبو بكر بن عياش عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: وجدنا أكثر أحاديث النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عند هذا الحي من الأنصار، إن كنت لآتي الرجل منهم فيقال: إنه نائم فأدعه، ولو شئت لأيقظته. يستطيب حديثه(٣).

---

(١) سير أعلام النبلاء (٣/٣٣١).

(٢) (٥/٤).

(٣) الظاهر أنها عبارة تفسيرية من البخاري أو من أحد رواة الأثر، وعلى هذا يكون مقصود ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنه ينتظر حتى يستيقظ الشيخ من نومه وتطيب نفسه للتحديث، بدلاً من إيقاظه قبل وقت الاستيقاظ فيحدث عن غير طيب نفس، والله أعلم، ولعل هذا أوضح مما جاء في تعليق محقق هذا الجزء من التاريخ الكبير (٥/٤) حيث قال: كذا في الأصول، وفي الإصابة (٤/٩٢): ولو شئت أن يؤذن لي عليه لأذن، لكن ابتغى بذلك طيب نفسه. قلت ولعله: ولكن ادعه يستطيب، فسقط أول الكلام من الأصلين، والله اعلم. اهـ.
وأخرجه بلاغاً عن محمد بن عمرو: ابن سعد في الطبقات (٢/٣٦٨). مع التنبيه على أن ما جاء في مطبوعة الطبقات: أُخبرت عن محمد بن عمر، وهذا خطأ، والصواب=

أحمد بن يونس قال: حدثنا أبو بكر بن عياش عن الأعمش عن زياد بن حصين عن أبي العالية عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: قَرَأْتُ المُحْكَمَ على عَهْدِ النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يَعْنِي: المُفَصَّل(١).

وقال عمر بن حفص بن غياث: حدثنا أبي حدثنا الأعمش حدثنا مسلم عن مسروق عن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال(٢): لَوْ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ أَدْرَكَ أسنَانَنا ما عاشَرَهُ رَجُلٌ منا.

وقال الحسن بن الربيع: حدثنا ابن إدريس عن ليث قال: قيل لطاوس: تركتَ أصحابَ النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وانتهيت إلى قول غلامٍ! قال: أدركت سَبْعِين من أصحاب النبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، إذا تدارءوا في شَيْءٍ انتهوا إلى قولِ ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا(٣).

وقال ابن منصور: أخبرنا عبيد الله بن عبد المجيد: حدثنا شعبة قال:

---

= ابن عمرو، وهو محمد بن عمرو بن علقمة الراوي عن أبي سلمة ابن عبد الرحمن بن عوف، وليس في تلاميذ أبي سلمة من اسمه محمد بن عمر، والذي أوقع هذا الخطأ هو كثرة رواية ابن سعد عن شيخه محمد بن عمر الواقدي فظن الناسخ أو الطابع أنه الواقدي محمد بن عمر فأثبته كذلك، ولا يصح كما أسلفت، خاصة أن ابن سعد عبر بصيغة أُخبرت، وهو ما لم يعهد في رواياته الكثيرة المسموعة من شيخه الواقدي. والله أعلم.

(١) أخرجه من هذا الطريق الطبراني في الكبير (٢٣٤/١٠) فقال: حدثنا محمد بن عبدا لله الحضرمي ثنا أحمد بن يونس ثنا أبو بكر بن عياش عن الأعمش عن زياد بن حصين عن أبي العالية عن ابن عباس قال: قرأت المحكم ـ يعني المفصل ـ على عهد رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وهو يومئذ ابن اثنا عشر سنة.

(٢) عبد الله هو ابن مسعود، وأخرجه من طريق الأعمش به: أبو خيثمة في العلم (رقم ٤٨)، وابن سعد في الطبقات (٣٦٦/٢) وعنده: وزاد النضر في هذا الحديث: نعم ترجمان القرآن ابن عباس. اهـ. أي أن هذه الزيادة من قول ابن مسعود كما عند الطبري في تهذيب الآثار (٢٩٦/٥).

(٣) أخرجه من طريق عبد الله بن إدريس: ابن سعد في الطبقات (٣٦٦/٢).

أخبرني أبو إسحاق سمع عن سعيد بن جبير عن ابنِ عباسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: توفي النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأنا ابنُ خمسَ عشرةَ سنة(١).

شعبة قال: أخبرني أبو بشر سمع سعيد بن جبير عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: توفي النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأنا أقرأ المُحْكَم من القرآن، قيل: وما المُحْكَم؟ قال: المُفَصَّل وأنا ابنُ عشر سنين، وأنَا مَخْتُون(٢).

أخرج البخاري عنه في صحيحه أكثر من عشرين ومئة حديث(٣)، وقد أفرد له باباً في صحيحه تحت عنوان: **ذكر ابن عباس** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وذلك في كتاب

---

(١) أخرجه من طريق شعبة: الإمام أحمد في العلل ومعرفة الرجال (١٠٥/٢) ولفظه: قرأت على أبي فأقر به: أبو سعيد مولى بني هاشم قال: حدثنا شعبة قال: حدثنا أبو إسحاق عن سعيد بن جبير قال: توفي النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وابن عباس ابن خمس عشرة سنة.

(٢) أخرجه أحمد في المسند (٢٥٣/١) من طريق أبي بشر عن سعيد بن جبير قال سمعت ابن عباس قال: إن الذي تدعونه المفصل هو المحكم، توفى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأنا ابن عشر سنين، وقد قرأت المحكم.
وفي العلل ومعرفة الرجال (١٠٤/٢) للإمام أحمد بنحوه، وجاء في آخره: كان أملى عليهم يحيى بن أكثم بالعسكر فقال: ابن عشر، فقال أبي: لا، ابن خمس عشرة.
وعند الطيالسي برقم ٢٦٣٩ من طريق أبي بشر أيضاً عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: توفي رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأنا ابن عشر سنين مختون، وقد قرأت المحكم من القرآن.
قال شعبة: قلت لأبي بشر: أي شيء المحكم من القرآن؟ قال: المفصل.
وفي المعرفة والتاريخ ليعقوب بن سفيان (٢٤١/١): فسئل سَعِيد: ما المحكم من القرآن؟ قَال: المفصل.
وانظر حول الخلاف في سن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عند وفاة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: التاريخ الأوسط (١٢٧/١)، العلل ومعرفة الرجال (١٠٤/٢) معجم الصحابة للبغوي (٤٨٥/٣).

(٣) له ألف وستمائة وستون حديثاً، كما ذكر ذلك بقي بن مخلد في مقدمة مسنده ص (٨٠)، وقال ابن علاَّن في دليل الفالحين (٧٧/١): اتفقا منها على خمس وتسعين، وانفرد البخاري بثمانية وعشرين، ومسلم بتسعة وأربعين.

فضائل أصحاب النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، حيث قال البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ فيه[1]: حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَارِثِ، قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: ضَمَّنِي رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَالَ: «اللهُمَّ عَلِّمْهُ الكِتَابَ»، ثم ذكر رواية أخرى، بلفظ: اللهم علمه الحكمة، ثم علق البخاري بقوله: والحكمة: الإصابة في غير النبوة[2].

ومناسبة دعاء النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بهذا الدعاء العظيم بَيَّنها ابن عباس في الرواية الأخرى، حيث قال البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ[3]: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا هَاشِمُ بْنُ القَاسِمِ، قَالَ: حَدَّثَنَا وَرْقَاءُ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ أَبِي يَزِيدَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَخَل الخَلاء فَوَضَعْتُ له وُضوءاً، قال: مَنْ وَضَع هذا؟ فَأُخْبِرَ. فقال: اللَّهُمَّ فَقِّهْهُ فِي الدِّينِ.

وقد جاء في مسند الإمام أحمد ذكر سبب آخر لدعاء النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ له بالزيادة في الفهم والعلم، حيث قال الإمام أحمد[4]: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ بَكْرٍ،

---

(١) كتاب العلم ـ باب قول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: اللهم علمه الكتاب ـ برقم (٧٥) وفي كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة ـ برقم ٧٢٧٠، وأخرجه أيضاً في موطنين آخرين، سيأتي ذكرهما في الهامشين القادمين.

(٢) كتاب فضائل أصحاب النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ باب: ذكر ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ـ برقم ٣٧٥٦.

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الوضوء، باب وضع الماء عند الخلاء ـ برقم ١٤٣.

(٤) مسند أحمد (١٧٨/٥)، وصححه الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في السلسلة الصحيحة رقم ٢٥٩٠.

ويكون النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بهذا قد قالها مرتين لابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وهو ما نقل عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا نفسه حيث قال: دعا لي رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن يؤتيني الحكمة مرتين. أخرجه الترمذي (٦٧٩/٥) والنسائي في الكبرى (٥٢/٥).

وقال الحافظ ابن حجر بعد أن ذكر الرواية السابقة: فيحتمل تعدد الواقعة، فيكون المراد بالكتاب القرآن وبالحكمة السنة. ثم ذكر في آخر كلامه ما قيل في المراد بالحكمة.=

حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ أَبِي صَغِيرَةَ أَبُو يُونُسَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، أَنَّ كُرَيْبًا، أَخْبَرَهُ: أَنَّ ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: أَتَيْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ فَصَلَّيْتُ خَلْفَهُ، فَأَخَذَ بِيَدِي فَجَرَّنِي فَجَعَلَنِي حِذَاءَهُ، فَلَمَّا أَقْبَلَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى صَلَاتِهِ خَنَسْتُ، فَصَلَّى رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ لِي: مَا شَأْنِي أَجْعَلُكَ حِذَائِي فَتَخْنِسُ؟ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ أَو يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يُصَلِّيَ حِذَاءَكَ وَأَنْتَ رَسُولُ اللهِ الَّذِي أَعْطَاكَ اللهُ، قَالَ: فَأَعْجَبَتْهُ، فَدَعَا اللهَ لِي أَنْ يَزِيدَنِي عِلْمًا وَفَهْمًا... وذكر تتمة الحديث.

وذكره البخاري أيضاً في مواطن كثيرة من صحيحه، منها ما رواه البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ قائلاً[1]: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُتْبَةَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبَّاسٍ، قال: أقبلت راكباً على حمار أتان، وأنا يومئذ قد ناهزت الاحتلام، ورسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يصلي بمنى إلى غير جدار، فمررت بين يدي بعض الصف، وأرسلت الأتان ترتع فدخلت في الصف، فلم ينكر ذلك علي.

---

= انظر: فتح الباري (١/٢٢٤) و(٦/٣٧٥).

(١) أخرجه في كتاب العلم ـ باب: متى يصح سماع الصغير؟ برقم ٧٦ وكرره في كتاب الصلاة ـ أبواب سترة المصلي ـ باب سترة الإمام سترة من خلفه ـ برقم ٤٩٣ وفي كتاب الأذان ـ باب وضوء الصبيان ومتى يجب عليهم الغسل والطهور؟ وحضورهم الجماعة والعيدين والجنائز وصفوفهم ـ برقم ٨٦١ وفي كتاب جزاء الصيد ـ باب حج الصبيان ـ برقم ١٨٥٦ وفي كتاب المغازي ـ باب حجة الوداع ـ برقم ٤٤١٢.

فائدة: قال الكرماني في شرحه (٢/٥١) تعليقاً على إخراج البخاري لهذا الحديث في الموطن الأول السابق المتعلق بسماع الصبي: فإن قيل: ليس في هذا الحديث سماع للصبي والترجمة في السماع؟ قلت: المقصود من السماع هو وما يقوم مقامه كتقرير الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في مسألتنا، لمروره رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وانظر لمزيد فائدة: فتح الباري (١/٢٢٥).

# ٢١ ـ عبد الله بن عبد الله بن الحارث بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب بن هاشم القرشي الهاشمي، أبو يحيى المدني. خ م د س

ترجمه البخاري في التاريخ الكبير فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[١]: عبد الله بن عبد الله بن الحارث بن نوفل الهاشمي، أخو إسحاق، سمع أباه، سمع منه الزهري.

وقال عمرو بن عباس عن ابن مهدي عن سفيان عن عاصم عن عبيد الله عن عبد الله ابن عبد الله بن الحارث بن نوفل عن أبيه: أن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان إذا سمع المؤذن قال مثل ما يقول[٢].

وقال محمد بن يوسف نحوه[٣].

---

(١) (١٢٦/٥). وترجمه كذلك ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٩١/٥)، وابن حبان في الثقات (٢٩/٥) ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً، وإنما اكتفيا بذكر بعض شيوخه والرواة عنه. وزاد الحافظ ابن حجر في ترجمته في التهذيب (٢٤٨/٥): عندي في صحة سماعه من عبد الرحمن بن عوف نظر، والصواب أن بينهما ابن عباس.

(٢) أخرجه من طريق عاصم: الطبراني في الكبير (٢٣٨/٣) ولفظه عن عبد الله بن الحارث عن أبيه قال: كان النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إذا سمع المؤذن قال كما يقول: فإذا قال: حي على الصلاة حي على الفلاح قال: لا حول ولا قوة إلا بالله.

(٣) كأن البخاري يشير إلى ما رواه محمد بن يوسف مولى عثمان أن معاوية كان إذا أَذَّنَ المُؤَذِّنُ قالَ مِثْلَ ما يَقُولُ حتَّى يَنْتَهِيَ إلى قَوْلِهِ: حَيَّ على الصَّلَاةِ حيَّ عَلَى الفَلَاحِ فيقُولُ: لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إلَّا باللهِ ثُمَّ يقُولُ مِثْلَ ما يَقُولُ ثُمَّ قالَ: هكذا سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ.
أخرجه ابن خزيمة في صحيحه (٢١٧/١) والطبراني في الكبير (٣٣٦/١٩).
وقد روي عن معاوية من غير طريق محمد بن يوسف هذه، لكن في ترديد الإمام وهو على المنبر مع المؤذن، أخرجه البخاري في كتاب الجمعة ـ باب يجيب الإمام على المنبر إذا سمع المؤذن ـ برقم ٩١٤ ولفظه: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا=

قال وكيع: عبد الله[1] بن عبد الله بن الحارث. والأول أصح، هو أخو إسحاق.

قال النسائي[2]: ثقة.

وقال العجلي[3]: تابعي مدني ثقة.

أخرج له البخاري في صحيحه حديثاً واحداً، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[4]: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدِ بْنِ الْخَطَّابِ عَنْ **عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ الحَارِثِ بْنِ نَوْفَلٍ** عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ خَرَجَ إِلَى الشَّأْمِ، حَتَّى إِذَا

---

= عَبْدُ اللهِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ سَهْلِ بْنِ حُنَيْفٍ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ بْنِ سَهْلِ بْنِ حُنَيْفٍ، قَالَ: سَمِعْتُ مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ، وَهُوَ جَالِسٌ عَلَى المِنْبَرِ، أَذَّنَ المُؤَذِّنُ، قَالَ: اللهُ أَكْبَرُ اللهُ أَكْبَرُ، قَالَ مُعَاوِيَةُ: «اللهُ أَكْبَرُ اللهُ أَكْبَرُ»، قَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلَّا اللهُ، فَقَالَ مُعَاوِيَةُ: «وَأَنَا»، فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، فَقَالَ مُعَاوِيَةُ: «وَأَنَا»، فَلَمَّا أَنْ قَضَى التَّأْذِينَ، قَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى هَذَا المَجْلِسِ، «حِينَ أَذَّنَ المُؤَذِّنُ، يَقُولُ مَا سَمِعْتُمْ مِنِّي مِنْ مَقَالَتِي».

(١) كذا في المطبوع من التاريخ الكبير، وكأنَّ الصواب في العبارة، هو قوله: عبيد الله بن عبد الله بن الحارث، والأول أصح. ويفهم هذا من تعليق محقق هذا الجزء من التاريخ حيث قال: قال أبو حاتم: ويقال عبيد الله، وعبد الله أصح اهـ.
وظاهره أن وكيعاً كان يسميه عبيد الله، وهو وهم منه، والصواب ما ذكره أولاً من أنه عبد الله، والله أعلم.

(٢) تهذيب الكمال (١٥/١٧٥).

(٣) الثقات (٢/٤٣).

(٤) كتاب الطب ـ باب ما يذكر في الطاعون ـ برقم ٥٧٢٩ و٥٧٣٠ وفي كتاب الحيل ـ باب ما يكره من الاحتيال في الفرار من الطاعون ـ برقم ٦٩٧٣.

كَانَ بِسَرْغَ لَقِيَهُ أُمَرَاءُ الْأَجْنَادِ أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ وَأَصْحَابُهُ، فَأَخْبَرُوهُ أَنَّ الْوَبَاءَ قَدْ وَقَعَ بِأَرْضِ الشَّأْمِ، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَقَالَ عُمَرُ: ادْعُ لِي الْمُهَاجِرِينَ الْأَوَّلِينَ، فَدَعَاهُمْ فَاسْتَشَارَهُمْ وَأَخْبَرَهُمْ أَنَّ الْوَبَاءَ قَدْ وَقَعَ بِالشَّأْمِ، فَاخْتَلَفُوا فَقَالَ بَعْضُهُمْ: قَدْ خَرَجْتَ لِأَمْرٍ وَلَا نَرَى أَنْ تَرْجِعَ عَنْهُ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: مَعَكَ بَقِيَّةُ النَّاسِ وَأَصْحَابُ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلَا نَرَى أَنْ تُقْدِمَهُمْ عَلَى هَذَا الْوَبَاءِ، فَقَالَ: ارْتَفِعُوا عَنِّي، ثُمَّ قَالَ: ادْعُوا لِي الْأَنْصَارَ، فَدَعَوْتُهُمْ فَاسْتَشَارَهُمْ، فَسَلَكُوا سَبِيلَ الْمُهَاجِرِينَ وَاخْتَلَفُوا كَاخْتِلَافِهِمْ، فَقَالَ: ارْتَفِعُوا عَنِّي، ثُمَّ قَالَ: ادْعُ لِي مَنْ كَانَ هَا هُنَا مِنْ مَشْيَخَةِ قُرَيْشٍ مِنْ مُهَاجِرَةِ الْفَتْحِ، فَدَعَوْتُهُمْ فَلَمْ يَخْتَلِفْ مِنْهُمْ عَلَيْهِ رَجُلَانِ، فَقَالُوا: نَرَى أَنْ تَرْجِعَ بِالنَّاسِ وَلَا تُقْدِمَهُمْ عَلَى هَذَا الْوَبَاءِ، فَنَادَى عُمَرُ فِي النَّاسِ: إِنِّي مُصَبِّحٌ عَلَى ظَهْرٍ فَأَصْبِحُوا عَلَيْهِ، قَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ: أَفِرَارًا مِنْ قَدَرِ اللهِ! فَقَالَ عُمَرُ: لَوْ غَيْرُكَ قَالَهَا يَا أَبَا عُبَيْدَةَ، نَعَمْ، نَفِرُّ مِنْ قَدَرِ اللهِ إِلَى قَدَرِ اللهِ، أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ لَكَ إِبِلٌ هَبَطَتْ وَادِيًا لَهُ عُدْوَتَانِ إِحْدَاهُمَا خَصِبَةٌ وَالْأُخْرَى جَدْبَةٌ، أَلَيْسَ إِنْ رَعَيْتَ الْخَصْبَةَ رَعَيْتَهَا بِقَدَرِ اللهِ وَإِنْ رَعَيْتَ الْجَدْبَةَ رَعَيْتَهَا بِقَدَرِ اللهِ؟ قَالَ: فَجَاءَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ، وَكَانَ مُتَغَيِّبًا فِي بَعْضِ حَاجَتِهِ، فَقَالَ: إِنَّ عِنْدِي فِي هَذَا عِلْمًا، سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: إِذَا سَمِعْتُمْ بِهِ بِأَرْضٍ فَلَا تَقْدَمُوا عَلَيْهِ، وَإِذَا وَقَعَ بِأَرْضٍ وَأَنْتُمْ بِهَا فَلَا تَخْرُجُوا فِرَارًا مِنْهُ. قَالَ: فَحَمِدَ اللهَ عُمَرُ ثُمَّ انْصَرَفَ.

** ** **

## ٢٢ ـ عبد الله بن الفضل بن العباس بن ربيعة بن الحارث ابن عبد المطلب بن هاشم القرشي الهاشمي المدني. ع

ترجمه البخاري في تاريخه الكبير فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[١]: عبد الله بن الفضل بن عباس الهاشمي المدني.

إسحاق: حدثنا خالد عن يزيد عن عبد الله بن فضل بن عباس لأهل المدينة مثل مكة قال عبد الله أنا لنعرف ذلك أنا لنحرى عندنا والصالح مثل ما يحرى بمكة[٢].

وقال سعد بن إبراهيم: أوصى الفضل بن عباس بن عتبة بن أبي لهب. قال القاسم: فلا أدري عبد الله ابنه أم لا.

محمود قال: ثنا أبو داود عن شعبة أخ[٣] إسحاق بن سويد: سمعت

---

(١) (١٦٨/٥). وذكره أيضاً في التاريخ الأوسط (٢٤٦/٣ ـ الرشد) قائلاً: حدثنا محمد قال حدثنا أحمد بن محمد قال: حدثنا إبراهيم بن سعد قال: رأيت أبي سعداً بين عمودي سرير عبد الله بن الفضل، وعبد الله هاشمي قرشي مدني.

(٢) كذا في المطبوع من التاريخ الكبير، وقد علَّق محقق هذا الجزء بقوله: كذا في الأصل ولعله: مثل ما لأهل مكة فسقط من الأصل، والله أعلم. وقال أيضاً: كذا في الأصل ولا يفهم معناه. اهـ.
وقد ظهر معناه فيما ذكره السيوطي في الخصائص الكبرى (٣٣١/١) حيث قال: وأخرج البخاري في تاريخه عن عبد الله بن الفضل بن عباس قال: قال النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أدعوك لأَهْلِ المَدِينَةِ مِثْلَ مَكَّةَ. قال عبدُ الله: إنَّا لنَعْرِفُ ذَلِكَ، إنا ليُجْزِئُ المُدُّ عِنْدَنَا والصَّاعُ مِثْلَ ما يُجْزِئ بِمَكَّةَ. وكذا في سبل الهدى والرشاد (٢٩٩/٣) للشامي.

(٣) هذان الحرفان هما اختصار لكلمة أخبرنا، وهذا الاختصار غير معهود من قبل المحدثين، وإنما دخل عليهم من غيرهم، قال السخاوي في الغاية شرح الهداية (٩٣/١): واصطلح=

عبد الله بن الفضل بن عباس كتب ابن عبيد الله بن معمر إلى ابن عمر بفارس. محمود ثنا وهب حدثنا شعبة عن إسحاق بن سويد عن عبد الرحمن بن عباس. اهـ من التاريخ الكبير.

وقد سئل الإمام أحمد عن عبد الله بن الفضل، فقال[١]: لا بأس به.

وقال عنه يحيى بن معين[٢]: ثقة ثقة.

ووثقه أيضاً: علي بن المديني[٣] وأبو حاتم[٤] والنسائي[٥] وابن عبد البر قائلاً[٦]: مشهور بالرواية ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات[٧].

روى له البخاري في صحيحه فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[٨]: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، عَنِ

---

= بعض الْعَجم على (أَخ) من أخبرنا. وقال في فتح المغيث (١٠٨/٣): وأما كتابة «ح» في «ثنا» و«أخ» في «أنا» فقال ابن الجزري: (إنه مما أحدثه بعض العجم، وليس من اصطلاح أهل الحديث. اهـ.

قلت: فعلى هذا فقد يكون هذا الاختصار من قبل الناسخ، وإن كان قد تكرر في أكثر من موطن في التاريخ الكبير، والله أعلم.

(١) الجرح والتعديل (١٣٦/٥).

(٢) الجرح والتعديل (١٣٦/٥).

(٣) تهذيب التهذيب (٣٥٨/٥).

(٤) الجرح والتعديل (١٣٦/٥).

(٥) تهذيب الكمال (٤٣٣/١٦).

(٦) التمهيد (٧٢/١٩).

(٧) (٤٠/٥).

(٨) كتاب الأنبياء ـ باب قول الله تعالى: وإن يونس لمن المرسلين ـ رقم ٣٤١٤.
وأخرج عنه أيضاً في: كتاب المغازي ـ باب قتل حمزة بن عبد المطلب ـ رقم ٣٨٤٤.
وفي: كتاب التفسير ـ باب سورة المنافقون ـ رقم ٤٦٢٣.

اللَّيْثِ، عَنْ عَبْدِ العَزِيزِ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ **عَبْدِ اللهِ بْنِ الفَضْلِ**، عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: بَيْنَمَا يَهُودِيٌّ يَعْرِضُ سِلْعَتَهُ، أُعْطِيَ بِهَا شَيْئًا كَرِهَهُ، فَقَالَ: لاَ وَالَّذِي اصْطَفَى مُوسَى عَلَى البَشَرِ، فَسَمِعَهُ رَجُلٌ مِنَ الأَنْصَارِ، فَقَامَ فَلَطَمَ وَجْهَهُ، وَقَالَ: تَقُولُ: وَالَّذِي اصْطَفَى مُوسَى عَلَى البَشَرِ، وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَ أَظْهُرِنَا؟ فَذَهَبَ إِلَيْهِ فَقَالَ: أَبَا القَاسِمِ، إِنَّ لِي ذِمَّةً وَعَهْدًا، فَمَا بَالُ فُلاَنٍ لَطَمَ وَجْهِي، فَقَالَ: لِمَ لَطَمْتَ وَجْهَهُ؟ فَذَكَرَهُ، فَغَضِبَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى رُئِيَ فِي وَجْهِهِ، ثُمَّ قَالَ: لاَ تُفَضِّلُوا بَيْنَ أَنْبِيَاءِ اللهِ، فَإِنَّهُ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ، فَيَصْعَقُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الأَرْضِ، إِلَّا مَنْ شَاءَ اللهُ، ثُمَّ يُنْفَخُ فِيهِ أُخْرَى، فَأَكُونُ أَوَّلَ مَنْ بُعِثَ، فَإِذَا مُوسَى آخِذٌ بِالعَرْشِ، فَلاَ أَدْرِي أَحُوسِبَ بِصَعْقَتِهِ يَوْمَ الطُّورِ، أَمْ بُعِثَ قَبْلِي.

وأخرج عنه أيضاً في جزء رفع اليدين في الصلاة[1].

** ** **

---

وفي: كتاب التوحيد ـ باب: وكان عرشه على الماء ـ تحت رقم ٦٩٩١ علقه عن ابن الماجشون عنه.

(١) برقم ٨ وكرره برقم ٢٧ ـ دار ابن حزم بتعليق العلامة بديع الدين السندي الراشدي رَحِمَهُ اللَّهُ.

## ٢٣ ـ عبد الله بن محمد بن عقيل بن أبي طالب، القرشي الهاشمي، أبو محمد المدني. بخ د ت ق

ترجمه البخاري في تاريخه الكبير فقال[١]: عبد الله بن محمد بن عقيل بن أبي طالب الهاشمي، سمع ابن عمر وجابراً والطفيل بن أُبي، سمع منه الثوري وشريك وزهير بن محمد وابن عيينة وبشر بن المفضل وابن عجلان.

وقال البخاري لما سئل عنه[٢]: رأيت أحمد بن حنبل وإسحاق بن إبراهيم والحميدي يحتجون بحديثه، وهو مقارب الحديث[٣].

ونقل عن الإمامين يحيى بن سعيد القطان وعبد الرحمن بن مهدي روايتهما عنه، فعن عمرو بن علي قال[٤]: سمعت يحيى ـ يعنى بن سعيد ـ

---

(١) (١٨٣/٥).

(٢) علل الترمذي الكبير رقم ٢، وذكره الترمذي في سننه (٨/١). ونقل حنبل عن الإمام أحمد قوله فيه: منكر الحديث. انظر: تهذيب الكمال (٨٢/١٦).

(٣) مر معنا في ترجمة داود بن أبي عبد الله، معنى هذه الكلمة وما يتعلق بضبطها.

(٤) الجرح والتعديل (١٥٣/٥).

قلت: كذا في مطبوعة الجرح والتعديل بإثبات رواية كل من القطان وابن مهدي عنه، وفي ضعفاء العقيلي (٣٢٢/٣) عن عمرو بن علي: سمعت يحيى وعبد الرحمن جميعاً يحدثان عن عبد الله بن محمد بن عقيل، والناس يختلفون فيه. والذي في المجروحين (٤٩٥/١ ـ ط حمدي السلفي) بزيادة (لا) أي: لا يحدثان عنه، وقد جاء في تهذيب الكمال (٨٠/١٦): قال علي: وكان يحيى بن سعيد لا يروي عنه، وفي سير أعلام النبلاء (٢٠٥/٦) وكان يحيى بن سعيد القطان لا يحدث عنه.

والخبر في ضعفاء العقيلي (٣٢١/٣) عن علي بن عبد الله قال: حدثنا بشر بن عمر قال: كان مالك لا يروي عن عبد الله بن محمد بن عقيل، [وكان يحيى بن سعيد لا يروي عنه]. وكذا في ميزان الاعتدال (٤٣٣/٢ ـ الرسالة).

وعبد الرحمن بن مهدى يحدثان عن عبد الله ابن محمد بن عقيل.

وثقه العجلي فقال[١]: مدني تابعي ثقة، جائز الحديث.

وقد تكلم في روايته يحيى بن معين، وقدم عليه خالد بن ذكوان، قال الدوري[٢]: قيل ليحيى: إنه ـ أي خالد بن ذكوان ـ يروي حديث الربيع، فهو أحب إليك أم عبد الله بن محمد ابن عقيل؟ فقال: هو، وكان مدنياً.

وزاد ابن معين في رواية ابن محرز[٣]: عبد الله هالك دامر، لو كان هذا مثله كان قد هلك، ولكن لا بأس به، وعبد الله بن محمد بن عقيل من بابة أصحاب الحديث الرقاقة. وقال عنه مرة[٤]: ليس بذاك. وقال مرة[٥]: ضعيف في كل أمره.

ولما سأله الإمام مسلم عنه وعن عاصم بن عبيد الله أيهما أحب إليه؟ قال يحيى بن معين: ما أحب واحداً منهما في الحديث[٦].

وكان سفيان بن عيينة لا يحمد حفظه[٧]، وضعفه علي بن المديني[٨]،

---

(١) الثقات (٢/٧٥).

(٢) تاريخ يحيى بن معين رواية الدوري (٣/٢١٢ رقم ٩٧٩).

(٣) رقم ٥٤٤ ـ مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، وجاء في هامش التحقيق تفسير معنى دامر أي: مهلك من الدمور وهو الإهلاك كما في القاموس. وكذا في توضيح مقصود يحيى بن معين في كون ابن عقيل من بابة أصحاب الحديث الرقاقة، قال المحقق: لعل معناه أن أصحاب الأحاديث الضعيفة وأصحاب أحاديث الرقائق بابه ومثله.

(٤) تاريخ ابن أبي خيثمة (٢/٩٣٣) وعنه: ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٥/١٥٣).

(٥) الجرح والتعديل (٥/١٥٣). نقلاً عن الدوري، ولم أجده في تاريخه المطبوع.

(٦) كما في الجرح والتعديل (٥/١٥٤).

(٧) الجرح والتعديل (٥/١٥٣).

(٨) سؤالات ابن أبي شيبة رقم (٨٨).

وقال عنه أبو حاتم[1]: لين الحديث ليس بالقوي، ولا ممن يحتج بحديثه، يكتب حديثه، وهو أحب اليَّ من تمام بن نجيح.

بل نقل الإجماع على تركه الحافظ ابن منده فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[2]: أَجمعُوا عَلَى ترك حَدِيثه.

وفي المقابل فقد نفى العلامة ابن القيم أن يكون أحد قد جرحه، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ فيه[3]: ثقة صدوق، لم يتكلم فيه بجرح أصلاً، ثم ذكر من وثقه من علماء الحديث.

ونقل عن الحافظ ابن عبد البر أنه قال فيه[4]: هو أوثق من كل من تكلم فيه.

أخرج عنه البخاري في الأدب المفرد[5] حديثاً واحداً فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: حدثنا

---

(١) الجرح والتعديل (١٥٣/٥).

(٢) البدر المنير (٦١/٣) ونقله الحافظ في التلخيص الحبير (٤٢٥/١) ثم علق بقوله: كذا قال، وتعقبه ابن دقيق العيد واستنكر منه هذا الإطلاق، لكن ظهر لي أن مراد ابن منده بذلك من خرج الصحيح، وهو كذلك.

(٣) تهذيب السنن (٣١٥/١ ـ ط المعارف). وانظر: ابن قيم الجوزية وجهوده في خدمة السنة النبوية (١٩٣/٢) تأليف: د. جمال بن محمد السيد، فقد علَّق بقوله على كلام ابن القيم: فيه نظر. وكان المؤلف قد نقل قبل ذلك خلاف العلماء في حال عبد الله بن محمد عقيل.

(٤) نقله عنه الحافظ ابن حجر في التهذيب (١٣/٦) وعلَّق عليه بقوله: وهذا إفراط اهـ. ولم أجده في كتب ابن عبد البر، والذي وجدته عنه أنه قال عنه في التمهيد (١٢٥/٢٠): وعبد الله بن محمد بن عقيل ليس بالحافظ عندهم. وقال في الاستذكار (٣٢٤/٥): وعبد الله بن محمد بن عقيل قد قبل جماعة من أهل العلم بالحديث حديثه واحتجوا به، وخالفهم في ذلك آخرون.

(٥) باب قول الرجل: يا هنتاه برقم ٧٩٧.

عبد الرحمن بن شريك قال: حدثني أبي، **عن عبد الله بن محمد بن عقيل**، عن إبراهيم بن محمد، عن عمران بن طلحة، عن أمه حمنة بنت جحش قالت: قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ما هي؟ يا هنتاه.

وأخرج عنه أيضاً حديثاً في كتابه **خلق أفعال العباد** فقال بعد ذكره لكلام الله عَزَّوَجَلَّ، وأنه يُسمع من بعد كما يُسمع من قرب، وكون الملائكة تصعق عند سماع صوته، قال[1]: حدثنا به داود بن شيبة ثنا همام ثنا القاسم بن عبد الواحد حدثني **عبد الله بن محمد بن عقيل** أن جابر بن عبد الله حدثهم أنه سمع عبد الله بن أنيس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يقول: سمعت النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: يُحْشَرُ العِبَادُ فَيُنَادِيهِمْ بِصَوْتٍ يَسْمَعُهُ مَنْ بَعُدَ كَمَا يَسْمَعُهُ مَنْ قَرُبَ: أَنَا المَلِكُ أَنَا الدَّيَّانُ، لا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الجَنَّةِ أَنْ يَدْخُلَ الجَنَّةَ وأَحَدٌ مِنَ النَّارِ يَطْلُبُهُ بِمَظْلَمَةٍ.

** ** **

(١) (٢/٢٤٠) برقم: ٤٨٠.

## ٢٤ ـ عبد الله بن محمد بن علي بن أبي طالب القرشي الهاشمي، أبو هاشم المدني. ع

ترجم له البخاري في تاريخه الكبير فقال[١]: عبد الله بن محمد بن الحنفية، ومحمد هو ابن على بن أبي طالب الهاشمي، أبو هاشم أخو الحسن، سمع أباه، يعد في أهل المدينة.

قال عبد الله بن محمد عن ابن عيينة: حدثنا الزهري: كان الحسن أوثقهما[٢] في أنفسنا، وكان عبد الله يتبع السبئية[٣]. اهـ من التاريخ الكبير.

ترجم له ابن سعد في طبقاته فقال[٤]: كان أبو هاشم صاحب علم ورواية، وكان ثقة قليل الحديث، وكانت الشيعة يلقونه ويتولونه، وكان بالشام مع بني هاشم فحضرته الوفاة، فأوصى إلى محمد بن علي بن عبد الله بن عباس بن عبد المطلب، وقال: أنت صاحب هذا الأمر وهو في ولدك،

---

(١) (١٨٧/٥). وكذا ترجمه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (١٥٥/٥) ولم يذكر فيه جرح ولا تعديلاً. وذكره أيضاً ابن حبان في الثقات (٢/٧).

(٢) في المعرفة والتاريخ ليعقوب بن سفيان الفسوي (٧٣٧/٢): وكان حسن أرضى من عبد الله. وانظر الهامش التالي.

(٣) كذا في التاريخ الكبير (يتبع)، وفي المعرفة والتاريخ للفسوي (٧٣٧/٢): وكان عبد الله (جمع) أحاديث السبئية. وقد أشار المزي إلى الخلاف في ضبط هذه الكلمة، والكلمة التي جاءت في الهامش السابق فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تهذيب الكمال (٨٧/١٦) ناقلاً كلام الزهري: وكان الحسن أرضاهما وفي رواية: أوثقهما في أنفسنا، وكان عبد الله يتبع ـ وفي رواية: يجمع ـ أحاديث السبئية. وكذا ذكر الذهبي الخلاف في (يتبع) و(جمع). انظر: سير أعلام النبلاء (١٢٩/٤ ـ ١٣٠)، والحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب (١٤/٦).

(٤) (٣٢٧/٥).

واصرف الشيعة إليه. ودفع كتبه وروايته، ومات بالحميمة في خلافة سليمان بن عبد الملك بن مروان.

وثقه النسائي[١] والعجلي[٢].

وذكره الذهبي في ميزان الاعتدال، ذاباً عنه ما طعن فيه من أجله، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[٣]: عبدالله ابن محمد بن الحنفية، ثقة. وقد ذكره ابن الحذاء الأندلسي[٤] في رجال الموطأ، في باب من نُسِبَ إلى شيء من الجرح، فقال:

---

(١) تهذيب الكمال (٨٧/١٦).

(٢) الثقات (٢٤٩/٢) حيث قال في ترجمة محمد بن علي بن الحنفية:... وابناه الحسن وعبد الله ثقتان. وجاء في تاريخ دمشق (٢٧٣/٣٢) تتمة لهذا الخبر، حيث روى بإسناده إلى العجلي ما سبق، ثم قال: قال أحمد العجلي: نا أبو أسامة قال: أحدهما مرجئ والآخر شيعي.
ولم أجد هذه الزيادة في المطبوع من ثقات العجلي، والذي وجدته أن العجلي قال في ترجمة الحسن بن محمد (٣٠٠/١): ثقة تابعي، قال أبو أسامة: كان مرجئاً، وهو أول من وضع الإرجاء، وهو ابن الحنفية.
وقال العجلي في ترجمة عبد الله ابن محمد (٥٧/٢): ثقة وكان شيعياً.
فظهر بهذا أن القول الثاني هو للعجلي، وأن ابن عساكر جمع بين قول أبي أسامة وقول العجلي في ابني محمد بن الحنفية، بحيث يظن الناظر بأن القولين لأبي أسامة، لكن الصواب أن القول الثاني هو قول العجلي، والله أعلم.
وبمثل ما جاء في رواية ابن عساكر، ذكره: المزي في تهذيب الكمال (٨٧/١٦) والذهبي في السير (١٢٩/٤) والحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب (١٤/٦).

(٣) (٤٣٢/٢ ـ ط الرسالة).

(٤) هو أبو عبد الله، محمد بن يحيى بن أحمد، التميمي القرطبي، المالكي، ابن الحذاء، المتوفى سنة ٤١٦، وكتابه هو: التعريف بمن ذكر في موطأ مالك من النساء والرجال، وهو مطبوع في المغرب بتحقيق د. محمد عز الدين المعيار، ولم أطلع عليه.

كان صاحب الشيعة، فأوصى إلى محمد بن علي بن عبد الله ابن عباس.

قلت ـ أي الذهبي ـ: ما ذا ـ بحمد الله ـ جرح.

أخرج عنه البخاري في صحيحه حديثاً واحداً ـ قرنه فيه مع أخيه الحسن ـ وكرر حديثه في مواضع عدة، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[1]: حدثني يحيى بن قزعة حدثنا مالك عن ابن شهاب عن **عبد الله والحسن ابني محمد بن علي عن أبيهما** عن علي بن أبي طالب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: أن رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نهى عَنْ مُتْعَةِ النِّسَاءِ يَوْمَ خَيْبَر، وعَنْ أَكْلِ لُحُومِ الحُمُرِ الإِنْسِيَّةِ.

** ** **

(١) كتاب المغازي ـ باب غزوة خيبر ٣٩٧٩. وكرره في:
كتاب النكاح ـ باب نهي رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن نكاح المتعة أخيراً ـ برقم ٤٨٢٥. وفي:
كتاب الذبائح والصيد ٥٢٠٣ ـ باب لحوم الحمر الأنسية. وفي كتاب الحيل ـ باب الحيلة في النكاح برقم ٦٥٦٠.
وقال الحافظ ابن حجر في فتح الباري (٢٠٩/٩): أما الحسن فأخرج له البخاري غير هذا..... وأما أخوه عبد الله بن محمد فكنيته أبو هاشم، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث، ووثقه ابن سعد والنسائي والعجلي، وقد تقدمت له طريق أخرى في غزوة خيبر من كتاب المغازي، وتأتي أخرى في كتاب الذبائح، وأخرى في ترك الحيل، وقرنه في المواضع الثلاث بأخيه الحسن اهـ.

## ٢٥ ـ عبد الرحمن بن عبد الله بن عبيد البصري، أبو سعيد، مولى بني هاشم، نزيل مكة، يلقب جَرَدَقة[١]. خ

ترجم له البخاري في التاريخ الكبير[٢] فقال: عبد الرحمن بن عبد الله، أبو سعيد، مولى بني هاشم، سمع حماد بن سلمة، مات سنة سبع وتسعين ومائة. اهـ.

وقال في التاريخ الأوسط[٣]: حدثني هارون بن الأشعث أبو عمران قال: مات أبو سعيد عبد الرحمن بن عبد الله مولى بنى هاشم سنة سبع وتسعين. اهـ.

وَثَّقَهُ الإمام أحمد[٤] ونسبه لكثرة الخطأ في موطن آخر[٥]، ووثَّقه أيضاً

---

(١) بفتح الجيم والدال بينهما راء ساكنة ثم قاف. قاله في التقريب.

(٢) (٣١٦/٥).

(٣) (٨٦١/٤ ـ ٨٦٢ رقم ١٣٥٥).

(٤) الجرح والتعديل (٢٥٤/٥)، ونقل أبو حاتم عنه أنه كان يرضاه، وسُئل عنه مرة فأثنى عليه وقال: كان متهارماً جداً ـ يعني في الحديث ـ. انظر: العلل ومعرفة الرجال (٢٠٣/٢).

(٥) الضعفاء للعقيلي (٤١٧/٣) وانظر: ميزان الاعتدال (٥٠٦/٢ ـ ط الرسالة)، وجاء في تهذيب التهذيب (٢١٠/٦) قول الحافظ ابن حجر: ونقل القباني أنه جاء عن أحمد أنه كان لا يرضاه اهـ.
قلت: وهذا يخالف ما نقله أبو حاتم عنه كما مر في الهامش السابق، فلعل خطأً وقع في النسخة المطبوعة من تهذيب التهذيب، وهي نسخة مليئة بالأخطاء والتصحيفات كما هو معروف، ومما يقوي هذا الاحتمال أن المزي نقل ما جاء في الجرح والتعديل من رضى الإمام أحمد عنه والله أعلم، والقباني المذكور في كلام الحافظ ابن حجر هو الحسين بن محمد بن زياد، أحد أركان الحديث وحفاظ الدنيا، حدث عن الكبار كإسحاق بن راهويه=

كل من: يحيى ابن معين[١] والدارقطني[٢] والطبراني[٣] والبغوي[٤].

وقال عنه أبو حاتم[٥]: ما كان به بأس.

وقال فيه ابن حبان[٦]: ربما خالف.

وقال الساجي[٧]: يهم في الحديث.

---

= وابن أبي شيبة والبخاري، وقيل إن البخاري أخرج عنه في صحيحه، والله أعلم، انظر: الأنساب (٣١٩/١٠) للسمعاني وتهذيب الكمال (٤٧٦/٦)، ومع ما قاله الإمام أحمد من نسبة أبي سعيد إلى كثرة الخطأ، إلا أنه لم يترك روايته، إذ المعتبر في ترك رواية الراوي، أن يكون الخطأ هو الغالب عليه، أما من كثر خطؤه ولم يفحش فالرواية عنه مقبولة، قال الحافظ ابن رجب في شرح علل الترمذي (١٣٥/١) بعد أن نقل بعض روايات أئمة الحديث الذين يَرُدُّون روايةَ من كثر خطؤه: وهذه الرواية عن ابن مهدي توافق قول شعبة ويحيى والشافعي: إن كثرة الغلط ترد به الرواية، وتخالف رواية ابن المثنى وأحمد بن سنان عنه: إن الاعتبار في ذلك بالأغلب، وكلام الإمام أحمد يدل على مثل قول ابن المبارك ومن وافقه، فإنه حدث عن أبي سعيد مولى بني هاشم، وقد قال فيه: كان كثير الخطأ، ولم يُتْرَك حديثه، وحدَّث عن زيد بن الخباب، وقال فيه: كان كثيرَ الخطأ. اهـ كلام الحافظ ابن رجب رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

فنحن نرى هنا أن الحافظ ابن رجب نقل عن الإمام أحمد أنه لا يرد إلا رواية من غلب خطؤه صوابه، ومثَّل له بأبي سعيد مولى بني هاشم وهو المترجم له هنا، والحمد لله.

(١) تاريخ الدوري (٣٢٧/٤).

(٢) سؤالات السلمي (٢٦٨).

(٣) تهذيب الكمال (٢١٩/١٧).

(٤) تهذيب التهذيب (٢٠٩/٦).

(٥) الجرح والتعديل (٢٥٤/٥).

(٦) الثقات (٣٧٤/٨).

(٧) تهذيب التهذيب (٢١٠/٦).

وقد أُثني على علمه رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فقال علي بن المديني[1]: كنت وأنا بمكة أيام سُفيان، إذا ورد علي شَيْءٌ خفي علي لم يكن لي مفزع إلاَّ إلى أبي سَعِيد مولى بني هاشم، وكنت إذا فزعت إليه في الشيء وجدت عنه علمًا وبيانًا.

روى له البخاري في صحيحه[2] فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ الأَشْعَثِ، حَدَّثَنَا **أَبُو سَعِيدٍ مَوْلَى بَنِي هَاشِمٍ**، حَدَّثَنَا صَخْرُ بْنُ جُوَيْرِيَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ عُمَرَ تَصَدَّقَ بِمَالٍ لَهُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَكَانَ يُقَالُ لَهُ ثَمْغٌ وَكَانَ نَخْلًا، فَقَالَ عُمَرُ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنِّي اسْتَفَدْتُ مَالًا وَهُوَ عِنْدِي نَفِيسٌ، فَأَرَدْتُ أَنْ أَتَصَدَّقَ بِهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «تَصَدَّقْ بِأَصْلِهِ، لاَ يُبَاعُ وَلاَ يُوهَبُ وَلاَ يُورَثُ، وَلَكِنْ يُنْفَقُ ثَمَرُهُ»، فَتَصَدَّقَ بِهِ عُمَرُ، فَصَدَقَتُهُ تِلْكَ فِي سَبِيلِ اللهِ وَفِي الرِّقَابِ وَالمَسَاكِينِ وَالضَّيْفِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَلِذِي القُرْبَى، وَلاَ جُنَاحَ عَلَى مَنْ وَلِيَهُ أَنْ يَأْكُلَ مِنْهُ بِالْمَعْرُوفِ، أَوْ يُوكِلَ صَدِيقَهُ غَيْرَ مُتَمَوِّلٍ بِهِ.

** ** **

(١) المعرفة والتاريخ (٢/١٨٢).

(٢) كتاب الوصايا ـ وما للوصي أن يعمل في مال اليتيم وما يأكل منه بقدر عمالته ـ رقم ٢٧٦٤.

## ٢٦ ـ عبد الرحمن بن أبي الموال، وقيل: عبد الرحمن بن زيد بن أبي الموال، وقيل: عبد الرحمن بن أبي الموال واسمه زيد، المدني، أبو محمد، مولى علي بن أبي طالب. خ ٤

ترجمه البخاري في الكبير[١] فقال: عبد الرحمن بن أبي الموال، أبو محمد، مولى لعلي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ القرشي، قال قتيبة: هو ابن يزيد بن أبي الموال المديني، سمع ابن المنكدر، روى عنه الثوري. اهـ.

سأل أبو طالب الإمام أحمد عنه، فقال[٢]: يروي حديثاً لابن المنكدر عن جابر عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الاستخارة، ليس يرويه أحد غيره، هو منكر. قلت: هو منكر؟ قال نعم، ليس يرويه غيره، لا بأس به، وأهل المدينة إذا كان حديث غلط يقولون: ابن المنكدر عن جابر، وأهل البصرة يقولون: ثابت عن أنس، يحيلون[٣].

---

(١) (٥/٣٥٥).

(٢) الكامل في الضعفاء (٤/٣٠٨). واكتفى ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٥/٢٩٢) بذكر قول الإمام أحمد: لا بأس به.

(٣) يقصد الإمام أحمد بذلك ـ والله أعلم ـ ما يسمى في مصطلح أهل الحديث بسلوك الجادة، وهو أن يخطئ الراوي فيحول إسناد روايته ـ غير المشهور ـ إلى الطريق المشهور الذي جاءت أكثر الروايات عن الشيخ فيه، ظناً منه بأن ذلك هو الصواب. وانظر لمزيد من التعريف بهذا المصطلح: معرفة علوم الحديث (٣٧٢) النوع التاسع من العلل، وعبَّر عنه الحاكم بقوله: أخذ طريق المجرة، والسيوطي في تدريب الراوي (١/٣٠٦) حيث صدر تعليقه على ما أورده الحاكم من مثال لهذه العلة بقوله: أن يكون طريقه معروفةً، يروي أحد رجالها حديثًا من غير تلك الطريق، فيقع من رواه من تلك الطريق ـ=

قال ابن عدي في ختام ترجمته بعد أن ساق له عدة أحاديث مما أنكرت عليه[1]: ولعبد الرحمن بن أبي الموال أحاديث غير ما ذكرت، وهو مستقيم الحديث، والذي أنكر عليه حديث الاستخارة، وقد روى حديث الاستخارة غير واحد من أصحاب النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كما رواه ابن أبي الموال.

قال عنه يحيى بن معين[2]: ثقة. وقال مَرة[3]: صالح.

قال عنه أبو زرعة الرازي[4]: لا بأس به.

وذكره ابن حبان في ثقاته[5].

أخرج البخاري في صحيحه عنه في مواطن، فقال رَحِمَهُ اللَّهُ[6]: حدثنا مطرف أبو مصعب قال: حدثنا **عبد الرحمن بن أبي الموالي** عن محمد بن المنكدر قال: رَأَيْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ يُصَلِّي فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ، وَقَالَ: «رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي فِي ثَوْبٍ».

---

= بناءً على الجادة ـ في الوهم ـ، وانظر أيضاً: مقدمة تحقيق علل أبي حاتم (١١٨/١) والإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات للشيخ طارق عوض الله (٢٩٧) وتحرير علوم الحديث لعبد الله الجديع (٧٤٣/٢).

(١) الكامل (٣٠٨/٤).

(٢) تاريخ الدوري (٣٥٩/٢ ـ رقم ٦٧٦).

(٣) الجرح والتعديل (٢٩٢/٥).

(٤) الجرح والتعديل (٢٩٢/٥).

(٥) (٩١/٧).

(٦) أبواب الصلاة في الثياب ـ باب عقد الإزار على القفا ٣٥٣ وفي باب الصلاة بغير رداء ٣٧٠.

وأخرج أيضاً عنه حديث الاستخارة، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[1]: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي المَوَالِي، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ المُنْكَدِرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُعَلِّمُنَا الِاسْتِخَارَةَ فِي الأُمُورِ

(١) أخرجه في ثلاثة مواطن: أبواب التطوع ـ باب ما جاء في التطوع مثنى مثنى ١١٦٢.
وكرره في كتاب الدعوات ـ باب الدعاء عند الاستخارة ٦٣٨٢.
وفي كتاب التوحيد ـ باب قول الله تعالى قل هو القادر ٧٣٩٠.
وأخرجه أيضاً أبو داود (١٥٣٨) والترمذي (٣٤٦/٢) وابن ماجه (٤٤٠/١) وغيرهم.
وقال الترمذي: وفي الباب عن عبد الله بن مسعود، وأبي أيوب: حديث جابر حديث حسن صحيح غريب لا نعرفه إلا من حديث عبد الرحمن بن أبي الموال وهو شيخ مديني ثقة، روى عنه سفيان حديثًا، وقد روى عن عبد الرحمن غير واحد من الأئمة.
قلت: وهذا الحديث هو الذي حكم عليه الإمام أحمد بالنكارة، وقد بنى الحكم بالنكارة بسبب تفرد ابن أبي الموال بهذا الحديث عن ابن المنكدر دون سائر الرواة عنه، خاصة الأثبات منهم المعروفين بالرواية عن ابن المنكدر، كمالك والسفيانين وشعبة وغيرهم، وقد مر معنا من كلام ابن عدي بأن جابراً رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ لم يتفرد برواية هذا الحديث، ولا يلزم أن يعمم حكم الإمام أحمد بالنكارة فيشمل المتن أيضاً، فقد يكون الحديث عنده صحيحاً من غير هذه الطريق، وقد يكون إنما أنكر لفظة من ألفاظه بسبب هذا التفرد، إذ بعد أن ذكر الحافظ ابن حجر (١٨٤/١١) طرق هذا الحديث وألفاظها قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وليس في شيء منها ذكر الصلاة سوى حديث جابر، إلا أن لفظ أبي أيوب: اكتم الخطبة وتوضأ فأحسن الوضوء ثم صل ما كتب الله لك، الحديث فالتقييد بركعتين خاص بحديث جابر.
فعلى هذا قد يكون ما أنكره الإمام أحمد هو الانفراد بذكر الصلاة أو كونها ركعتين في حديث ابن أبي الموال. والله أعلم.
وانظر لمزيد الفائدة: جواب الشيخ الجديع عن صحة حديث الاستخارة ـ الشبكة العنكبوتية ـ موقع ملتقى أهل الحديث، وانظر أيضاً في الموقع نفسه: مقتبس من كتاب لوامع الإنارة ببيان حديث الاستخارة لمؤلفه أبي محمد الألفي. والله أعلم.

كُلِّهَا، كَمَا يُعَلِّمُنَا السُّورَةَ مِنَ القُرْآنِ، يَقُولُ: «إِذَا هَمَّ أَحَدُكُمْ بِالأَمْرِ، فَلْيَرْكَعْ رَكْعَتَيْنِ مِنْ غَيْرِ الفَرِيضَةِ، ثُمَّ لِيَقُلْ: اللهُمَّ إِنِّي أَسْتَخِيرُكَ بِعِلْمِكَ وَأَسْتَقْدِرُكَ بِقُدْرَتِكَ، وَأَسْأَلُكَ مِنْ فَضْلِكَ العَظِيمِ، فَإِنَّكَ تَقْدِرُ وَلاَ أَقْدِرُ، وَتَعْلَمُ وَلاَ أَعْلَمُ، وَأَنْتَ عَلَّامُ الغُيُوبِ، اللهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الأَمْرَ خَيْرٌ لِي فِي دِينِي وَمَعَاشِي وَعَاقِبَةِ أَمْرِي ـ أَوْ قَالَ عَاجِلِ أَمْرِي وَآجِلِهِ ـ فَاقْدُرْهُ لِي وَيَسِّرْهُ لِي، ثُمَّ بَارِكْ لِي فِيهِ، وَإِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الأَمْرَ شَرٌّ لِي فِي دِينِي وَمَعَاشِي وَعَاقِبَةِ أَمْرِي ـ أَوْ قَالَ فِي عَاجِلِ أَمْرِي وَآجِلِهِ ـ فَاصْرِفْهُ عَنِّي وَاصْرِفْنِي عَنْهُ، وَاقْدُرْ لِي الخَيْرَ حَيْثُ كَانَ، ثُمَّ أَرْضِنِي» قَالَ: «وَيُسَمِّي حَاجَتَهُ».

** ** **

## ٢٧ ـ الإمام الحافظ الحجة المقرئ[١]، عبد الرحمن بن هرمز الأعرج، أبو داود المدني، مولى ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب[٢]. ع

ترجمه البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ في التاريخ الكبير فقال[٣]: عبد الرحمن بن هرمز، أبو داود الأعرج المديني، مولى بني عبد المطلب، سمع أبا هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، سمع منه الزهري وأبو الزناد، كناه أحمد[٤] وعلي، وقال غندر: حدثنا عبد الله بن سعيد بن أبي هند حدثنا عبد الرحمن بن كيسان الأعرج[٥].

---

(١) سير أعلام النبلاء (٥/٦٩). وفيه: أخذ القراءة عرضاً عن أبي هريرة، وابن عباس، وعبد الله بن عياش بن أبي ربيعة. وترجم له الحافظ الذهبي كذلك في معرفة القراء الكبار (١/٧٧).

(٢) وجاء في سير أعلام النبلاء (٥/٦٩): وقيل بل ولاؤه لبني مخزوم اهـ. وسيأتي معنا في آخر الترجمة أن مولى بني مخزوم ليس عبد الرحمن الأعرج، بل هو عبد الرحمن بن سعد المكنى بأبي حميد.

(٣) (٥/٣٦٠).

(٤) في تاريخ دمشق (٣٦/٢٧) نقلاً عن البخاري: كناه أبو أحمد، وهو خطأ، والصواب أحمد أي: ابن حنبل ـ كما هو مثبت في مطبوعة التاريخ الكبير، وقد كناه أحمد بذلك في كتابه العلل (١/٢٩٧)، وعلي المذكور هنا الظاهر أنه ابن المديني، لكن لم أجد كلامه في سؤالات ابن أبي شيبة له، وما وجدته عنده من ذكر لعبد الرحمن الأعرج هو قوله: في أصحاب أبي هريرة هؤلاء الستة: سعيد بن المسيب وأبو سلمه والأعرج وأبو صالح ومحمد بن سيرين وطاوس. انظر: السؤالات رقم ٧٤، وكذا لم أجد عنه شيئاً في المطبوع من العلل له مما له تعلق بالأعرج. والله أعلم.

(٥) يشير البخاري هنا إلى أن عبد الرحمن بن هرمز هو أيضاً: عبد الرحمن بن كيسان، مستدلاً بهذا الإسناد، وساق ابن حبان نسبه في ثقاته (٥/١٠٧) مبيِّناً أن كيسان هو جده: عبد الرحمن بن هرمز بن كيسان الأعرج مولى محمد بن ربيعة بن الحارث=

أحمد حدثنا أبو عاصم أخ[1] عثمان بن الأسود عن عبد الرحمن بن هرمز قلت لسعيد ابن جبير.

وروى ابن جريج عن عبد الرحمن بن هرمز عن يزيد[2]. فلا أدري كيف هذا[3].

---

= ابن عبد المطلب. لكن الحافظ ذكر احتمالاً بأن يكون كيسان أباه، ونقل مثل ذلك عن أبي أحمد الحاكم، حيث قال الحافظ في تهذيب التهذيب (٢٩١/٦): وقد قيل إن اسم أبيه كيسان، ثم ذكر الإسناد السابق الذي ذكره البخاري، ثم قال: وقال الحاكم أبو أحمد: عبد الرحمن بن هرمز، ويقال: كيسان.

ولم أجد هذا الإسناد الذي ذكره البخاري عند غيره، والله أعلم.

(١) وهو اختصار أخبرنا، وقد مر معنا الحديث على هذه الصيغة في ترجمة عبد الله بن الفضل بن العباس.

(٢) تصحيف، والصواب: بريد، وانظر الهامش التالي.

(٣) يشير البخاري هنا إلى ما رواه ابن جريج عن عبد الرحمن بن هرمز أن بريد بن أبي مريم ـ وهو السلولي ـ أخبره قال: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ، وَمُحَمَّدَ بْنَ عَلِيٍّ، بِالْخَيْفِ يَقُولَانِ: كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْنُتُ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ وَفِي وِتْرِ اللَّيْلِ بِهَؤُلَاءِ الْكَلِمَاتِ: «اللهُمَّ اهْدِنِي فِيمَنْ هَدَيْتَ، وَعَافِنِي فِيمَنْ عَافَيْتَ، وَتَوَلَّنِي فِيمَنْ تَوَلَّيْتَ، وَبَارِكْ لِي فِيمَا أَعْطَيْتَ، وَقِنِي شَرَّ مَا قَضَيْتَ، إِنَّكَ تَقْضِي وَلَا يُقْضَى عَلَيْكَ، إِنَّهُ لَا يَذِلُّ من واليت، تباركت ربنا وتعاليت. رواه الفاكهي (ص٢٧٤ من فوائده) فقال: أنا أَبِي، أنا عَبْدُ الْمَجِيدِ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ به.

وأخرجه من طريق الفاكهي: البيهقي في السنن الكبرى (٢٠٩/٢)، وعبد المجيد هو ابن عبد العزيز بن رواد، كما في رواية البيهقي.

وأخرجه البيهقي أيضاً من طريق الوليد بن مسلم حدثنا ابن جريج عن ابن هرمز به. ثم قال: وكذلك رواه أبو صفوان الأموي عن ابن جريج إلا أنه قال عن عبد الله بن هرمز.

وقال الحافظ في تهذيب التهذيب (٢٩١/٦) بعد ذكره لترجمة عبد الرحمن بن هرمز: تمييز: عبد الرحمن المكي، شيخ روى عن بريد بن أبي مريم السلولي عن ابن عباس ومحمد بن الحنفية في القنوت في الصبح، وروى عنه ابن خديج (كذا في مطبوعة=

وكناه أيضاً بأبي داود: ابن سعد والترمذي وغيرهما[١].

ووثقه أبو زرعة[٢]، وقال عنه العجلي[٣]: مدني تابعي ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات[٤].

روى له البخاري في صحيحه في مواطن كثيرة[٥]، منها على سبيل المثال، ما أخرجه في كتاب الإيمان، قائلاً[٦]: حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ، عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لاَ يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ وَالِدِهِ وَوَلَدِهِ».

---

= تهذيب التهذيب! والصواب ابن جريج)، وقيل: عن ابن جريج عن عبد الله بن هرمز، أخرج حديثه محمد ابن نصر في قيام الليل، والحاكم في كتاب القنوت، والبيهقي من طرق وهو مجهول.

قلت: فاستشكال البخاري هو كونه سُمِّي في روايته التي ساقها بعبد الرحمن بن هرمز، مع أن عبد الرحمن بن هرمز لا تعرف له رواية عن بريد، فأراد البخاري هنا التنبيه على هذا الخطأ، وقد بينت الروايات التي ساقها البيهقي والحافظ ابن حجر صواب هذا الإسناد، إذ ذكر هذا الراوي في هذه الروايات بابن هرمز، وبعبد الله بن هرمز، وهذا يدفع الإشكال، فليس هو عبد الرحمن بن هرمز المترجم هنا، وعلى كل فابن هرمز أو عبد الله بن هرمز المذكور في هذه الروايات مجهول، كما قال الحافظ ابن حجر والله أعلم.

(١) الطبقات الكبرى (٥/٢٣٨)، سنن الترمذي (١/٤٦٢)، العلل للدارقطني (٨/٢٢٥). وقال ابن حبان في الثقات (٥/١٠٧) بعد أن ذكر تكنيته بأبي داود، وقيل: أبو حازم.

(٢) الجرح والتعديل (٥/٢٩٧).

(٣) الثقات (٢/٨٩).

(٤) (٥/١٠٧).

(٥) انظر: التعديل والتجريح (٢/٨٧٩) للباجي.

(٦) حب الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من الإيمان ـ رقم ١٤.

ومن روايته عنه أيضاً، ما أخرجه في صحيحه، قائلاً[1]: حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ هُرْمُزَ، **مَوْلَى بَنِي عَبْدِ المُطَّلِبِ**[2] ـ وَقَالَ مَرَّةً: مَوْلَى رَبِيعَةَ بْنِ الحَارِثِ ـ أَنَّ عَبْدَ اللهِ ابْنَ بُحَيْنَةَ ـ وَهُوَ مِنْ أَزْدِ شَنُوءَةَ، وَهُوَ حَلِيفٌ لِبَنِي عَبْدِ مَنَافٍ وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى بِهِمُ الظُّهْرَ، فَقَامَ فِي الرَّكْعَتَيْنِ الأُولَيَيْنِ لَمْ يَجْلِسْ، فَقَامَ النَّاسُ مَعَهُ حَتَّى إِذَا قَضَى الصَّلاَةَ وَانْتَظَرَ النَّاسُ تَسْلِيمَهُ كَبَّرَ وَهُوَ جَالِسٌ، فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ، ثُمَّ سَلَّمَ.

وأختم ترجمة عبد الرحمن الأعرج بالتنبيه إلى أنه قد اشترك مع راو آخر من رواة الصحيح باسمه ولقبه، واختلفا في اسم الأب والكنية، فالمترجَم له هنا هو عبد الرحمن بن هرمز، والآخر هو عبد الرحمن بن سعد، وكلاهما يلقب بالأعرج لعرج كان بهما، قال الدارقطني[3]: عبد الرحمن بن سعد الأعرج، أبو حميد، المَدَنِيّ المقعد، مولى بني مخزوم، يكنى أبا حميد، وعبد الرحمان بن هرمز يكنى أبا داود، وهما أعرجان، وجميعًا يرويان عن أبي هريرة.

---

(١) كتاب الأذان ـ باب من لم ير التشهد الأول واجباً ـ برقم ٨٢٩، وكرره في الكتاب نفسه ـ باب: التشهد في الأولى ـ برقم ٨٣٠، وفي كتاب السهو ـ باب ما جاء في السهو إذا قام من ركعتي الفريضة ـ برقم ١٢٢٤ و١٢٢٥ وفي الكتاب نفسه ـ باب من يكبر في سجدتي السهو ـ برقم ١٢٣٠ وفي كتاب الأيمان والنذور ـ باب إذا حنث ناسياً في الأيمان ـ برقم ٦٦٧٠.

(٢) وهذا يوافق ما مر معنا في بداية ترجمته من كلام البخاري في كون ولائه لعبد المطلب، وانظر: إكمال تهذيب الكمال (٢٤٧/٨) فقد عرض العلامة مغلطاي لهذه المسألة بشيء من التفصيل.

(٣) العلل (٢٢٥/٨). وانظر تهذيب الكمال (١٤١/١٧)، وفيه ذكر من خلط بين الراويين. وكذا انظر: تعليق الحافظ على هذا في تهذيب التهذيب (١٧٦/٦).

## ٢٨ ـ عبد الملك بن المغيرة بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف الهاشمي النوفلي. رق

ترجمه البخاري في تاريخه الكبير فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[١]: عبد الملك بن المغيرة بن نوفل القرشي، سمع ابن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، روى عنه الزهري وبكير بن الأشج، حديثه في أهل المدينة. اهـ.

وثقه يحيى بن معين[٢] والنسائي[٣]، وقال أبو حاتم الرازي عنه[٤]: لا بأس به.

وذكره ابن حبان في الثقات[٥] ووثَّقه الذهبي[٦]، ووصفه ابن سعد بكونه قليل الحديث[٧].

أخرج له البخاري حديثاً واحداً في جزء القراءة خلف الإمام، حيث قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[٨]: حدثنا عمرو بن علي قال: حدثنا محمد بن عدي عن محمد بن عمر عن **عبد الملك بن المغيرة** عن أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: كل صلاة لا يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج.

---

(١) (٥/٤٣٣).
(٢) الجرح والتعديل (٥/٣٦٥).
(٣) تهذيب الكمال (١٨/٤١٩).
(٤) الجرح والتعديل (٥/٣٦٥).
(٥) (٥/١٢٢).
(٦) الكاشف (٣٤٨٤).
(٧) طبقات ابن سعد (٥/٢٢٢).
(٨) رقم ٥٣.

قال الحافظ ابن حجر[1]: وقد قال القطان إنه لا يعرف.

** ** **

(١) تهذيب التهذيب (٦/٣٧٦). وكلام ابن القطان كان قد قاله في رده على عبد الحق في سكوته عن حال عبد الملك بن المغيرة صاحب الترجمة هنا، مع أنه ـ أي عبد الحق ـ ضعف الحديث لأنه من رواية نوفل بن عبد الملك ابن المترجم هنا، فقال ابن القطان: ولكنه ـ أي عبد الحق ـ مع ذلك قد ترك أن يبين من حال عبد الملك والد نوفل، ما لم يعرف من قبل. وذلك أنه أيضاً كابنه، لا تعرف حاله، بل لم أجد له ذكراً، فاعلم ذلك. انظر: بيان الوهم والإيهام (٣/٢٦١)

## ٢٩ ـ عبيد الله بن أبي رافع المدني، مولى النبي ﷺ، كان كاتب علي رضي الله عنه. ع

ترجم له البخاري في التاريخ الكبير فقال رحمه الله[١]: عبيد الله بن أبي رافع، مولى النبي ﷺ، سمع علياً وأبا هريرة رضي الله عنهما، روى عنه بسر بن سعيد ومحمد بن علي والحسن بن محمد والأعرج، حديثه في أهل المدينة.

وثَّقه يحيى بن معين[٢] وأبو حاتم[٣] وابن سعد[٤] ووصفه بكثرة الحديث، والعجلي[٥] والخطيب[٦]، وذكره ابن حبان في الثقات[٧].

أخرج له البخاري في صحيحه أكثر من حديث، منها ما أخرجه في كتاب الجهاد والسير قائلاً رحمه الله[٨]: حدثنا علي بن عبد الله حدثنا سفيان حدثنا عمرو بن دينار سمعته منه مرتين قال: أخبرني حسن بن محمد قال: أخبرني **عبيد الله بن أبي رافع** قال: سَمِعْتُ عَلِيًّا رضي الله عنه يقُولُ: بَعَثَنِي رسُولُ الله ﷺ أنا

---

(١) (٣٨١/٥).

(٢) تاريخ الدوري (٣٨٢/٢).

(٣) الجرح والتعديل (٣٠٧/٥).

(٤) الطبقات الكبرى (٢٨٢/٥).

(٥) الثقات (١٠٩/٢).

(٦) تاريخ بغداد (٣٠٤/١٠).

(٧) (٦٨/٥).

(٨) باب الجاسوس رقم ٢٨٤٥. وكرره في كتاب المغازي ـ باب غزوة الفتح ٤٠٢٥ وكتاب التفسير ـ باب سورة الممتحنة ٤٦٠٨، وسبق معنا الحديث مرة أخرى في ترجمة علي رضي الله عنه، فاقتضى التنويه.

والزُّبَيْرَ والمقدادَ بنَ الأسوَدِ قال: انطَلِقُوا حَتَّى تَأْتُوا رَوْضَةَ خَاخٍ، فإنَّ بهَا ظَعِينَةً ومَعَهَا كِتَابٌ، فخُذُوهُ مِنْهَا. فانْطَلَقْنَا تُعَادِي بِنَا خَيْلُنَا حَتَّى انتَهَيْنَا إلَى الرَّوْضَةِ، فإذَا نَحْنُ بالظَّعِينَةِ فقُلْنَا: أَخْرِجِي الكِتَابَ. فقالَتْ: ما مَعِيَ مِنْ كِتَابٍ. فقُلْنَا: لَتُخْرِجِنَّ الكِتَابَ أوْ لَنُلْقِيَنَّ الثِّيَابَ. فأخْرَجَتْهُ مِنْ عِقَاصِهَا، فأتَيْنَا بِهِ رَسُولَ اللهِ ﷺ، فإذَا فِيهِ: مِنْ حَاطِبِ بنِ أَبِي بَلْتَعَةَ إلَى أُنَاسٍ مِنَ المُشْرِكِينَ منْ أَهْلِ مَكَّةَ، يُخْبِرُهُمْ بِبَعْضِ أَمْرِ رَسُولِ الله ﷺ، فقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: يا حَاطِبُ مَا هَذَا؟ قال: يا رسُولَ اللهِ، لا تَعْجَلْ عَلَيَّ، إنِّي كُنْتُ أمْرَأً مُلْصَقًا فِي قُرَيْشٍ ولَمْ أَكُنْ منْ أَنْفُسِهَا، وكَانَ مَنْ مَعَكَ مِنَ المُهَاجِرِينَ لَهُمْ قَرَاباتٌ بمَكَّةَ يَحْمُونَ بهَا أهْلِيهِمْ وأمْوَالَهُمْ، فأحْبَبْتُ إذْ فَاتَنِي ذلِكَ مِنَ النَّسَبِ فيهِمْ أنْ أَتَّخِذَ عِنْدَهُمْ يَدًا يَحْمُونَ بهَا قَرَابَتِي، وما فَعَلْتُ كُفْراً ولا ارْتِدَاداً ولا رِضًى بالكُفْرِ بَعْدَ الإِسْلَامِ. فقال رسُولُ الله ﷺ: لَقَدْ صَدَقَكُمْ. قال عُمَرُ: يا رسولَ اللهِ دَعْنِي أَضْرِبْ عُنُقَ هَذَا المُنَافِقِ. قال: إنَّهُ قَدْ شَهِدَ بَدْراً، وما يُدْرِيكَ، لَعَلَّ اللهَ أنْ يَكُونَ قَدِ اطَّلَعَ عَلَى أَهْلِ بَدْرٍ فقَالَ: اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ، فَقَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ). قال سُفيان: **وأيُّ إسْنَادٍ هَذَا**[1].

وأخرج عنه أيضاً حديثاً آخر في كتاب الرقاق[2].

** ** **

(١) قال الحافظ في الفتح (٩/٢١٤) معلقاً على قول سفيان: أي عجبًا لجلالة رجاله وصريح اتصاله. وقال العيني في عمدة القاري (٢٢/٤٧): أراد به سفيان بن عيينة تعظيم هذا الإسناد وصحته وقوته لأن رجاله هم الأكابر العدول الثقات الحفاظ. اهـ. وقد مر معنا تعليق ابن حجر على قول سفيان هذا، وإنما كررته هنا لطول الفصل بين الموضعين.

(٢) باب في الحوض رقم ٦٥٧٧.

## ٣٠ ـ عكرمة أبو عبد الله، مولى ابن عباس، أصله بربري. ع

ترجمه البخاري في الكبير ترجمة ذكر فيها ثناء أهل العلم عليه، وتوثيقهم له، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[١]: عكرمة مولى ابن عباس، أبو عبد الله الهاشمي، سمع ابن عباس وأبا سعيد وعائشة، روى عنه جابر بن زيد وعمرو بن دينار.

قال أبو نعيم: مات سنة سبع ومائة.

وقال ابن عيينة عن عمرو: أعطاني جابر بن زيد صحيفة فيها مسائل قال: سل عكرمة. فجعلت كأني أتباطأ فانتزعها من يدي وقال: هذا عكرمة مولى ابن عباس، هذا أعلم الناس[٢].

وقال عبد الله بن محمد عن ابن عيينة عن عمرو قال: سمعت جابر بن زيد يقول: هذا عكرمة مولى ابن عباس، هذا أعلم الناس[٣].

قال علي: مات سنة أربع ومائة. روى عنه الشعبي وأيوب، وروى مالك عن رجل عن عكرمة في الحج[٤].

---

(١) (٤٩/٧).

(٢) وصله يعقوب بن سفيان في المعرفة والتاريخ (٩/٢) عن الحميدي عن سفيان به.

(٣) وصله ابن عدي في الكامل (٢٦٧/٥) وأبو نعيم في الحلية (٣٢٦/٣) من طريق سفيان به.

(٤) رواه مَالِكٌ في الموطأ (٥٦٤/٣) عَنْ ثَوْرِ بْنِ زَيْدٍ الدِّيلِيِّ، عَنْ عِكْرِمَةَ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ؛ قَالَ: لاَ أَظُنُّهُ إِلاَّ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبَّاسٍ؛ أَنَّهُ قَالَ: الَّذِي يُصِيبُ أَهْلَهُ قَبْلَ أَنْ يُفِيضَ. يَعْتَمِرُ، وَيُهْدِي.
ثم بين الإمام مَالِكٌ؛ أَنَّهُ سَمِعَ رَبِيعَةَ بْنَ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمنِ يَقُولُ فِي ذلِكَ، مِثْلَ قَوْلِ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ.

. . . . . .

= قَالَ مَالِكٌ: وَذلِكَ أَحَبُّ مَا سَمِعْتُ إِلَيَّ فِي ذلِكَ.

وكان مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ قد أخرج عن عكرمة في موطئه لكنه لم يسمه، ففي (١٦/٢) روى مالك عن داود بن الحصين قال: أخبرني مخبر: أن عبد الله بن عباس كان يقول: دلوك الشمس إذا فاء الفيء وغسق الليل اجتماع الليل وظلمته.

والذي أخبر داود بن حصين هنا هو عكرمة، قال ابن عبد البر في الاستذكار (٦٤/١): المخبر ها هنا عكرمة، وكذلك رواه الدراوردي عن عكرمة عن ابن عباس، وكان مالك يكتم اسمه لكلام سعيد بن المسيب فيه وقد صرَّح به في كتاب الحج، وقد ذكرنا في التمهيد السبب الموجب لكلام ابن المسيب في عكرمة ومن قال بتفضيل عكرمة والثناء عليه. اهـ.

قلت: لكن ابن عبد البر في كتابه التمهيد (٢٦/٢) كان قد شكَّك في كون هذا هو السبب في حذف مالك لعكرمة من الإسناد، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الحديث الذي سأذكره بعد نقلي هذا: هكذا هذا الحديث في الموطأ عند جماعة الرواة عن مالك عن ثور بن زيد عن ابن عباس ليس فيه ذكر عكرمة، والحديث محفوظ لعكرمة عن ابن عباس، وإنما رواه ثور عن عكرمة، وقد روي عن روح بن عبادة هذا الحديث عن مالك عن ثور عن عكرمة عن ابن عباس أن رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذكر رمضان ثم ساقه إلى آخره سواء، وليس في الموطأ في هذا الإسناد عكرمة، وزعموا أن مالكاً أسقط ذكر عكرمة منه، لأنه كره أن يكون في كتابه، لكلام سعيد بن المسيب وغيره فيه، ولا أدري صحة هذا لأن مالكاً قد ذكره في كتاب الحج وصرح باسمه ومال إلى روايته عن ابن عباس، وترك رواية عطاء في تلك المسألة، وعطاء أجل التابعين في علم المناسك والثقة والأمانة. اهـ.

والحديث الذي أشار إليه الحافظ ابن عبد البر هو ما رواه مالك في موطئه (٤٠٨/٣) عن ثور بن زيد الديلي عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَكَرَ رَمَضَانَ فَقَالَ: لَا تَصُومُوا حَتَّى تَرَوْا الْهِلَالَ وَلَا تُفْطِرُوا حَتَّى تَرَوْهُ، فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا الْعِدَّةَ ثَلَاثِينَ.

فأسقط مالك هنا عكرمة من الإسناد، ووصله مباشرة بين ثور بن زيد وابن عباس، لذا حُكم على هذه الطريق بالإرسال ـ على اصطلاح من يعد أي انقطاع في الإسناد إرسالاً ـ، قال الجوهري في مسند الموطأ (رقم ٣٠٤) بعد أن ساق الحديث:=

قال أبو عبد الله: ليس أحد من أصحابنا إلا احتج بعكرمة. اهـ.

وفي الجرح والتعديل[1] تعداد لمن روى عنه من أهل الأمصار، من

---

وهذا حديث مرسل، وقد رواه روح بن عبادة عن مالك في غير الموطأ عن ثور عن عكرمة عن ابن عباس. وكان مالك لا يرضى عكرمة مولى ابن عباس. اهـ.

وقال الدارقطني في أحاديث الموطأ (ص٩٤): ثور بن زيد الديلي عن ابن عباس، مرسل: لا تصوموا حتى تروه.

وصنيع مالك هذا هنا أدى بالحافظ ابن حجر إلى أن يذكره في كتابه طبقات المدلسين، ملزماً من يعتبر التسوية تدليساً أن يذكر مالكاً منهم، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ص٢٤): مالك بن أنس الإمام المشهور، يلزم مَن جعل التسوية تدليساً أن يذكره فيهم، لأنه كان يروي عن ثور بن زيد حديث عكرمة عن ابن عباس، وكان يحذف عكرمة، وقع ذلك في غير ما حديث في الموطأ، يقول: عن ثور عن ابن عباس، ولا يذكر عكرمة. اهـ كلام الحافظ رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وتدليس التسوية عرفه الحافظ العراقي في شرحه على الألفية (٧٨) بقوله: وصورته أن يروي حديثاً عن شيخ ثقة، وذلك الثقة يرويه عن ضعيف عن ثقة، فيأتي المدلس الذي سمع الحديث من الثقة الأول، فيسقط الذي في السند، ويجعل الحديث عن شيخه الثقة عن الثقة الثاني، بلفظ محتمل، فيستوي الإسناد.

وللخروج من هذا الإشكال الذي ذكره الحافظ ابن حجر، لا بد من التفريق بين التسوية وتدليس والتسوية، وقد وضح ذلك الحافظ ابن حجر نفسه فيما نقله عنه السيوطي في تدريب الراوي (٢٢٦/١) فقال ـ أي الحافظ ـ: والتحقيق أن يقال: متى قيل تدليس التسوية فلا بد أن يكون كل من الثقات الذين حذفت بينهم الوسائط في ذلك الإسناد قد اجتمع الشخص منهم بشيخ شيخه في ذلك الحديث، وإن قيل: تسوية بدون لفظ التدليس لم يحتج إلى اجتماع أحد منهم بمن فوقه، كما فعل مالك فإنه لم يقع في التدليس أصلاً، ووقع في هذا، فإنه يروي عن ثور عن ابن عباس، وثور لم يلقه وإنما روى عن عكرمة عنه، فأسقط عكرمة لأنه غير حجة عنده، وعلى هذا يفارق المنقطع بأن شرط الساقط هنا أن يكون ضعيفا فهو منقطع خاص. اهـ.

(١) (٧/٧).

المدينة واليمن والبصرة ومصر وغيرها من البلدان، وفيه أيضاً: قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن عكرمة مولى ابن عباس؟ فقال: هو ثقة. قلت: يحتج بحديثه؟ قال: نعم، إذا روى عنه الثقات، والذي أنكر عليه يحيى بن سعيد الأنصاري ومالك فلسبب رأيه[١].

وفيه أيضاً: قيل لأبي: فموالي ابن عباس؟ فقال: كريب وسميع وشعبة وعكرمة، وعكرمة أعلاهم.

وفيه: وسئل أبي عن عكرمة وسعيد بن جبير أيهما أعلم بالتفسير؟ فقال: أصحاب ابن عباس عيال على عكرمة.

أخرج له البخاري في صحيحه وأكثر عنه[٢]، «وأما مسلم فتجنبه، وروى له قليلاً مقروناً بغيره[٣]، وأعرض عنه مالك وتحايده إلا في حديث أو حديثين[٤].

وفي طبقات ابن سعد بعد أن ترجم له ترجمة طويلة ذكر فيها جانباً مما روي عنه من سعة علمه، ودقته في الرواية، وبعض أقوال من تكلم فيه، قال[٥]: قالوا: وكان عكرمة كثير الحديث والعلم، بحراً من البحور، وليس

(١) قال الذهبي في ميزان الاعتدال (٣/٩٣): تكلم فيه لرأيه لا لحفظه، فاتهم برأي الخوارج.

(٢) هدي الساري (١١).

(٣) ذكر هذا الذهبي في الميزان، كما سيأتي توثيقه في الهامش القادم، والذي وجدته عند مسلم أنه قرنه بسعيد بن جبير في كتاب الحج ـ باب جَوَازِ اشْتِرَاطِ الْمُحْرِمِ التَّحَلُّلَ بِعُذْرِ الْمَرَضِ وَنَحْوِهِ رقم ٢٩٦٤، ولم أجد له رواية غيرها عند مسلم، وهذا ما ذكره الحافظ ابن حجر، ولم يذكر غيره، حيث قال في هدي الساري (٤٢٥): وَتَركه مُسلم فَلم يخرج لَهُ سوى حَدِيث وَاحِد فِي الْحَج مَقْرُونا بِسَعِيد بن جُبَير.

(٤) ميزان الاعتدال (٣/٩٣)، وقد مر معنا قبل قليل ما يتعلق برواية الإمام مالك عنه.

(٥) الطبقات الكبرى (٥/٢٩٣).

يحتج بحديثه، ويتكلم الناس فيه.

وترجم له الحافظ ابن حجر ترجمة مطولة في هدي الساري في الباب الذي عقده للدفاع عمن تكلم فيه من رجال البخاري، وذكر فيه أسباب الطعن فيه، ومدارها على ثلاثة أشياء: رميه بالكذب، والطعن فيه بأنه كان يرى رأي الخوارج، والقدح فيه بأنه كان يقبل جوائز الأمراء. ثم شرع بالجواب التفصيلي عنها وأطال في نقدها(١).

أخرج عنه البخاري في مواطن كثيرة من كتابه، أكتفي بإيراد حديث منها، وهو ما رواه البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ قائلاً(٢): حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الجُعْفِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي، قَالَ: سَمِعْتُ يَعْلَى بْنَ حَكِيمٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ، عَاصِبٌ رَأْسَهُ بِخِرْقَةٍ، فَقَعَدَ عَلَى المِنْبَرِ، فَحَمِدَ اللهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّهُ لَيْسَ مِنَ النَّاسِ أَحَدٌ أَمَنَّ عَلَيَّ فِي نَفْسِهِ وَمَالِهِ مِنْ أَبِي بكْرِ بْنِ أَبِي قُحَافَةَ، وَلَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا مِنَ النَّاسِ خَلِيلًا لاَتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ خَلِيلًا، وَلَكِنْ خُلَّةُ الإِسْلاَمِ أَفْضَلُ، سُدُّوا عَنِّي كُلَّ خَوْخَةٍ فِي هَذَا المَسْجِدِ، غَيْرَ خَوْخَةِ أَبِي بَكْرٍ.

** ** **

(١) هدي الساري (٦٠٢). وقد أفرد الحافظ المنذري ترجمته في جزء طبع في دار البشائر. وكان الحافظ رَحِمَهُ ٱللَّهُ قد ذكر أن جماعة من الأئمة صنفوا في الذب عن عكرمة منهم ابن جرير الطبري ومحمد بن نصر المروزي وأبو عبد الله بن منده وابن حبان وابن عبد البر.

(٢) أخرجه في كتاب الصلاة ـ باب الخوخة والممر في المسجد ـ برقم ٤٦٦ وكرره في كتاب فضائل أصحاب النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ برقم ٣٦٥٤ وفي كتاب مناقب الأنصار ـ باب هجرة النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأصحابه إلى المدينة ـ برقم ٣٩٠٤.

# ٣١ ـ علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي، زين العابدين[١]. ع

ترجم له البخاري في التاريخ الكبير، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[٢]: علي بن حسين بن علي بن أبي طالب، أبو الحسن الهاشمي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ، المديني، ويقال أبو الحسين، كناه محمد بن إسحاق[٣].

قال أبو نعيم: مات سنة ثنتين وتسعين.

قال عبد الله بن محمد عن ابن عيينة عن جعفر عن أبيه: مات وهو ابن ثمان وخمسين.

قال سليمان بن حرب: حدثنا حماد بن زيد عن يحيى بن سعيد قال: علي بن حسين أفضل هاشمي رأيته بالمدينة[٤].

قال إسحاق: كنيته أبو حسين. اهـ.

---

(١) قال أبو نعيم في الحلية (١٣٣/٣) في افتتاحه لترجمته: زين العابدين، ومنار القانتين، كان عابدًا وفيًّا، جوادًا حفيًّا.

(٢) (٢٦٦/٦). وقريب مما في هذه الترجمة، ما ذكره ابن أبي حاتم في ترجمته له في الجرح والتعديل (١٧٨/٦).

(٣) قال المزي في افتتاح ترجمته: أبو الحسين، ويُقال: أبو الحسن، ويُقال: أبو محمد، ويُقال: أبو عبد الله المدني. انظر: تهذيب الكمال (٣٨٣/٢٠). ومثله في سير أعلام النبلاء (٣٨٦/٤).

(٤) أخرجه ابن سعد في طبقاته (٢١٤/٥) عن عارم بن الفضل قال: حدثنا حماد بن زيد عن يحيى بن سعيد قال: سمعت علي ابن حسين، وكان أفضل هاشمي أدركته، يقول: يا أيها الناس أحبونا حب الإسلام، فما برح بنا حبكم حتى صار علينا عاراً.

وترجمه البخاري في مواطن عدة من تاريخه الأوسط، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[1]: حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَن الزُّهْرِيّ قَالَ: حَدثنِي عَليّ بن الْحُسَيْن، وَكَانَ أَفْضَلَ أَهْلِ بَيْتِهِ وَأَحْسَنَهُمْ طَاعَةً وَأَحَبَّهُمْ إِلَى مَرْوَانَ وَعَبْدِ الْمَلِكِ: أَنَّ صَفِيَّةَ زَوْجِ رَسُول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَخْبَرَتْهُ أَنَّهَا جَاءَتْ رَسُولَ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَزُورُهُ فِي اعْتِكَافِهِ.

وَسَمِعَ عَائِشَةَ، وَحُسَيْنَ بْنَ عَلِيٍّ أَبَاهُ.

وَقَالَ الزبيدِيّ: أَخْبرنِي مُحَمَّد بن مُسلم: أَن عَليّ بن الْحُسَيْن أخبرهُ: أَنهم لما رجعُوا من الطف وَكَانَ أُتِي بِهِ يزِيد بن مُعَاوِيَة فِي رَهْط هُوَ رابعهم، قَالَ عَليّ: فَلَمَّا قدمنَا الْمَدِينَة جَاءَنِي مسور بن مخرمَة الزُّهْرِيّ قَالَ: ادفعوا إِلَيّ سيف رَسُول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أمْنَعهُ لكم[2].

---

(١) التاريخ الأوسط (٢١٤/١) ورواه أيضاً: أبو زرعة الدمشقي في تاريخه (٤١٣/١) من هذه الطريق، ورواه كذلك ابن سعد في الطبقات (٢١٥/٥) قائلاً: أخبرت عن شعيب.. فساقه، وفيه بدلاً من أفضل أهل بيته: أقصد أهل بيته.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٣١١٠) فقال: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الجَرْمِيُّ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا أَبِي، أَنَّ الوَلِيدَ بْنَ كَثِيرٍ، حَدَّثَهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَلْحَلَةَ الدُّؤَلِيِّ، حَدَّثَهُ أَنَّ ابْنَ شِهَابٍ، حَدَّثَهُ أَنَّ عَلِيَّ بْنَ حُسَيْنٍ، حَدَّثَهُ: أَنَّهُمْ حِينَ قَدِمُوا المَدِينَةَ مِنْ عِنْدِ يَزِيدَ بْنِ مُعَاوِيَةَ مَقْتَلَ حُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ، لَقِيَهُ المِسْوَرُ بْنُ مَخْرَمَةَ، فَقَالَ لَهُ: هَلْ لَكَ إِلَيَّ مِنْ حَاجَةٍ تَأْمُرُنِي بِهَا؟ فَقُلْتُ لَهُ: لاَ، فَقَالَ لَهُ: فَهَلْ أَنْتَ مُعْطِيَّ سَيْفَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَإِنِّي أَخَافُ أَنْ يَغْلِبَكَ القَوْمُ عَلَيْهِ، وَايْمُ اللهِ لَئِنْ أَعْطَيْتَنِيهِ، لاَ يُخْلَصُ إِلَيْهِمْ أَبَدًا حَتَّى تُبْلَغَ نَفْسِي، إِنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ خَطَبَ ابْنَةَ أَبِي جَهْلٍ عَلَى فَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّلاَمُ، فَسَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَخْطُبُ النَّاسَ فِي ذَلِكَ عَلَى مِنْبَرِهِ هَذَا وَأَنَا يَوْمَئِذٍ مُحْتَلِمٌ، فَقَالَ: «إِنَّ فَاطِمَةَ مِنِّي، وَأَنَا أَتَخَوَّفُ أَنْ تُفْتَنَ فِي دِينِهَا»، ثُمَّ ذَكَرَ صِهْرًا لَهُ مِنْ=

وكنية عَلِيّ بْن الْحُسَيْن بن عَلِيّ بْن أبي طَالب الْهَاشِمِي: أَبُو حُسَيْن، وَيُقَال: أَبُو الْحسن. اهـ.

وفي تاريخه الأوسط أيضاً[1]: حدثنا هارون بن محمد قال: سمعت بعض أصحابنا قال: مات سليمان بن يسار وسعيد بن المسيب وعلي بن الحسين وأبو بكر بن عبد الرحمن يقال: سنة الفقهاء سنة أربع وتسعين. اهـ.

وأطال ابن سعد في ترجمته[2]، وقال في ختامها: قالوا: وكان علي بن حسين ثقةً، مأمونًا، كثير الحديث، عاليًا، رفيعًا، ورعًا.

ولم يكن رَحِمَهُ ٱللَّهُ مكثراً من الرواية[3]، وفي هذا يقول الزهري رَحِمَهُ ٱللَّهُ[4]: ما كان أكثر مجالستي مع علي بن حسين، وما رأيت أحدًا كان أفقه منه، ولكنه كان قليل الحديث.

وكان مع أبيه الحسين رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، حينما وقعت نكبة كربلاء، وسلم، لم يمسوه بسوء، كونه كان مريضاً عليلاً لا يقوى على قتال، قال الذهبي[5]:

---

= بَنِي عَبْدِ شَمْسٍ، فَأَثْنَى عَلَيْهِ فِي مُصَاهَرَتِهِ إِيَّاهُ، قَالَ: «حَدَّثَنِي، فَصَدَقَنِي وَوَعَدَنِي فَوَفَى لِي، وَإِنِّي لَسْتُ أُحَرِّمُ حَلاَلًا، وَلاَ أُحِلُّ حَرَامًا، وَلَكِنْ وَاللهِ لاَ تَجْتَمِعُ بِنْتُ رَسُولِ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَبِنْتُ عَدُوِّ اللهِ أَبَدًا».

وقد مضى معنا هذا الحديث في ترجمة علي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(١) (٢٣٥/١).

(٢) الطبقات الكبرى (٢١١/٥ ـ ٢٢٢).

(٣) سير أعلام النبلاء (٣٨٦/٤).

(٤) المعرفة والتاريخ (٥٤٤/١) وتاريخ أبي زرعة الدمشقي (٥٣٦/١) واللفظ له.

(٥) سير أعلام النبلاء (٣٨٦/٤) ونقل عنه أنه سجد لله شكراً عندما جيء له برأس عمر بن سعد بن أبي وقاص، وفقد روى الإمام أحمد في العلل ومعرفة الرجال (١٣٣/١)=

وحدث عن: أبيه؛ الحسين الشهيد، وكان معه يوم كائنة كربلاء، وله ثلاث وعشرون سنةً، وكان يومئذ موعوكاً، فلم يقاتل، ولا تعرضوا له، بل أحضروه مع آله إلى دمشق، فأكرمه يزيد، ورده مع آله إلى المدينة.

وقد كان رَحِمَهُ ٱللَّهُ معظماً لصحابة النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، باراً لهم، فعن عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه أنه قال: ما رأيت هاشميا أفقه من علي بن الحسين، سمعت علي بن الحسين وهو يُسأل: كيف كانت منزلة أبي بكر وعمر عند رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ فأشار بيده إلى القبر ثم قال: منزلتهما منه الساعة[1].

وقد كثُرت الآثار المروية عنه رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، في تعظيم محبته للشيخين أبي بكر وعمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، ودفاعه عنهما في وجه الغلاة الذين ضل سعيهم في الحياة الدنيا وهم يحسبون أنه يحسنون صنعاً، فقال الدارقطني رَحِمَهُ ٱللَّهُ[2]: حدثنا محمد بن

---

= عن عثمان بن أبي سليمان أنه قال: لما بعث المختار برأس عمر بن سعد بن أبي وقاص إلى المدينة، ألقي بين يدي علي بن الحسين فخر ساجداً.

(١) تاريخ دمشق (٤١/٣٨٨).

(٢) أخرجه في فضائل الصحابة برقم (٦٠) وعنه: العشاري في فضائل أبي بكر الصديق برقم (٥٢).

**فائدة: ما أعطي أحد من الشرف ما أعطي أبو بكر وعمر، متى سُلم عليه سُلم عليهما.**

قائل هذه العبارة هو: أبو القاسم عبد الحميد الزجاج، شيخ العلامة ابن رشيد الفهري، قال هذه العبارة عند زيارته لقبر النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وسلامه عليه وعلى الشيخين أبي بكر وعمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وكان ابن رشيد يرافقه في هذه الرحلة، فرصد ابن رشيد ما رأى من هذا الشيخ الجليل، ومن شيخه الآخر عبد الرحيم الزجاج، قائلاً: وقفت أنظر إلى سلام شيخينا ابني الزجاج على النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فجاءا حتى استقبلا مقابلة وجهه الكريم شرفه الله، والقنديل المعلق هناك يكون حذو رؤوسهما، فأديا واجب السلام ثم انحدرا يسيراً ووقفا ودعوا بما تيسر لهما إلى جهة أيمانهما، فسلما على أبي بكر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، ثم انحدرا=

مخلد، قال: نا إبراهيم بن محمد العتيق، قال: نا الفضل بن جبير الوراق، قال: نا يحيى بن كثير، **عن جعفر بن محمد، عن أبي، قال: جاء رجل إلى أبي ـ يعني علي بن الحسين ـ** فقال: أخبرني عن أبي بكر، قال: عن الصديق، تسأل؟ قال: قلت: نعم يرحمك الله، وتسميه الصديق؟ قال: ثكلتك أمك، قد سماه صديقاً من هو خير مني ومنك: رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ والمهاجرون والأنصار، فمن لم يسمه صديقاً، فلا صدق الله قوله في الدنيا ولا في الآخرة، فاذهب: أبا بكر وعمر، وتولها، فما كان من إثم ففي عنقي.

ولكل ما سبق ولغيره من الفضائل، تبوأ زين العابدين المكانة اللائقة في قلوب العلماء، وعرفوا فضله وعلو مكانه، فكانوا يرونه قد بلغ معالي الأخلاق، ولهذا لما قال أحدهم لسعيد بن المسيب رَحِمَهُ اللَّهُ[1]: مَا رَأَيْتُ أَحَدًا أَوْرَعَ مِنْ فُلَانٍ، قَالَ له سعيد: هَلْ رَأَيْتَ عَلِيَّ بْنَ الْحُسَيْنِ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: مَا رَأَيْتُ أَحَدًا أَوْرَعَ مِنْهُ.

---

= يسيراً إلى مقابلة عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فسلما عليه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ووقفا عندهما، فقالا ما تيسر لهما ثم انصرفا على أيمانهما، فرأيت أبا القاسم عبد الحميد منهما يبكي، وسمعته يقول وقد ولى: ما أعطي أحد من الشرف ما أعطي أبو بكر وعمر، متى سُلم عليه سُلم عليهما، هذا أو معناه من الكلام. اهـ. انظر: ملء العيبة (٥/٣٦).

وأقول: لا شك ولا ريب أن من تمام شرف أبي بكر وعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بصحبة نبينا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ومدى قربهما منه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ما ختم لهما بعد موتهما من قرب منه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، حيث دفنا بجانبه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ورَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، ولله الأمر من قبل ومن بعد، فقد كان لهذا القرب منه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، دور كبير في دوام تذكر المسلمين لهما ولفضلهما، والترضي عنهما، مع ما لهما من أياد سابقة بيضاء على الإسلام والمسلمين، فرضي الله عنهما وعن الصحابة أجمعين، وجمعنا وإياهم في جنان النعيم.

(١) حلية الأولياء (٣/١٤١).

وقال فيه ابن حبان: كان من أفاضل بنى هاشم، من فقهاء أهل المدينة وعبادهم[1].

ويقول الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ[2] في بيان عظيم مكانته: وكان له جلالة عجيبة، وحق له ـ والله ـ ذلك، فقد كان أهلاً للإمامة العظمى؛ لشرفه، وسؤدده، وعلمه، وتألهه، وكمال عقله.

قد اشتهرت قصيدة الفرزدق ـ وهي سماعنا ـ: أن هشام بن عبد الملك حج قبيل ولايته الخلافة، فكان إذا أراد استلام الحجر، زوحم عليه، وإذا دنا علي بن الحسين من الحجر، تفرقوا عنه؛ إجلالاً له، فوجم لها هشام، وقال: من هذا؟ فما أعرفه؟

فَأَنْشَأَ الفَرَزْدَقُ يَقُوْلُ:

هَـذَا الَّـذِي تَعْـرِفُ البَطْحَـاءُ وَطْأَتَـهُ ... وَالبَيْـتُ يَعْرِفُـهُ وَالحِـلُّ وَالحَـرَمُ

هَـذَا ابْـنُ خَيْـرِ عِبَـادِ اللهِ كُلِّهِـمِ ... هَـذَا التَّقِـيُّ النَّقِـيُّ الطَّـاهِرُ العَلَـمُ

إِذَا رَأَتْـهُ قُـرَيْشٌ قَـالَ قَائِلُهَـا ... إِلَـى مَكَـارِمِ هَـذَا يَنْتَهِـي الكَـرَمُ

كَـادُ يُمْسِـكُهُ عِرْفَـانُ رَاحَتِـهِ ... رُكْـنَ الحَطِـيْمِ إِذَا مَـا جَـاءَ يَسْـتَلِمُ

يُغْضِـي حَيَـاءً، وَيُغْضَـى مِـنْ مَهَابَتِـهِ ... فَمَـا يُكَلَّـمُ إِلاَّ حِـينَ يَبْتَسِـمُ

هَـذَا ابْـنُ فَاطِمَـةٍ إِنْ كُنْـتَ جَاهِلَـهُ ... بِجَـدِّهِ أَنْبِيَـاءُ اللهِ قَـدْ خُتِمُـوا

ثم قال الذهبي: وَهِيَ قَصِيْدَةٌ طَوِيْلَةٌ.

---

(١) الثقات لابن حبان (٥/١٦٠).

(٢) سير أعلام النبلاء (٤/٣٩٨).

أخرج عنه الإمام البخاري في صحيحه في مواطن، منها قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ[1]:

حدثنا أبو اليمان قال: أخبرنا شعيب عن الزهري قال: أخبرني **علي بن الحسين** أن الحسين بن علي أخبره أن عليَّ بن أبي طالِبٍ أخبَرَهُ: أنَّ رسولَ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ طَرَقَهُ وفَاطِمَةَ بِنْتَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ لَيْلَةً فَقالَ: أَلَا تُصَلِّيَانِ؟ فقلتُ: يا رَسُولَ اللهِ أَنْفُسُنا بِيَدِ اللهِ، فإذَا شَاءَ أنْ يَبْعَثَنَا بَعَثَنَا. فانْصَرَفَ حِينَ قُلْنَا ذَلِكَ ولَمْ يَرْجِعْ إِلَيَّ شَيْئاً، ثم سَمِعْتُهُ وهُوَ مُوَلٍّ يَضْرِبُ فَخِذَهُ وهُوَ يَقُولُ: وكَانَ الإِنْسَانُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلاً.

** ** **

(١) أخرجه في أبواب التهجد ـ باب تحريض النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على صلاة الليل والنوافل من غير إيجاب ١٠٧٥. وكرره في التفسير ـ سورة الكهف ٤٤٤٧ وفي التمني ـ باب قوله تعالى: وكان الإنسان أكثر شيء جدلاً ٦٩١٥ وفي التوحيد ـ باب في المشيئة والإرادة «وما يشاؤون إلا أن يشاء الله» ٧٠٢٧.

وقد مر معنا هذا الحديث في ترجمة علي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

**٣٢ ـ علي[١] بن عبد الله بن عباس بن عبد المطلب بن هاشم القرشي الهاشمي، أبو محمد، ويقال: أبو عبد الله، ويقال: أبو الفضل المدني، كان يلقب بالسجَّاد[٢]، وهو والد «محمد وعيسى وداود وسليمان وعبد الصمد وإسماعيل وصالح وعبد الله بني علي»[٣]. بخ م ٤.**

ترجم له البخاري في تاريخه الكبير فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[٤]: علي بن عبد الله بن عباس بن عبد المطلب الهاشمي، ويقال: كنيته أبو عبد الله، حجازي، يحدث عن أبيه، روى عنه ابنه محمد والزهري. اهـ.

وهو من الطبقة الوسطى للتابعين[٥] «كان أصغر ولد أبيه سناً، وأجمل قرشي على وجه الأرض، وأوسمه وأكثره صلاة»[٦].

وكان مقلاً في التحديث[٧].

---

(١) سُمِّيَ باسم أمير المؤمنين علي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، لأنه وُلِدَ في السنة التي قُتِل فيها عليٌّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ. انظر: سير أعلام النبلاء (٢٥٢/٥)، وفي طبقات ابن سعد (٣١٣/٥): فسمي باسمه وكني بكنيته أبي الحسن، فقال له عبد الملك بن مروان: لا والله لا أحتمل لك الاسم والكنية جميعاً فغير أحدهما. فغير كنيته فصيرها أبا محمد. اهـ.
وقد رواه ابن سعد بغير إسناد، ولم أر من أسنده، وكل من رواه إنما رواه من طريق ابن سعد هذه التي بغير إسناد، والله أعلم.

(٢) طبقات ابن سعد (٣١٣/٥) وفيه: وذلك لكثرة عبادته.

(٣) تهذيب الكمال (٣٦/٢١) وعلق محقِّقه: هؤلاء رؤساء دولة بني العباس.

(٤) (٢٨٢/٦).

(٥) انظر: تقريب التهذيب (٤٧٩٥) حيث عدَّه في الطبقة الثالثة، الطبقة الوسطى من التابعين.

(٦) طبقات ابن سعد (٣١٣/٥).

(٧) طبقات ابن سعد (٣١٣/٥).

توفي سنة سبع عشرة أو ثمان عشرة ومائة[١]، هو ساجد[٢].

وقد رُوِيَت في عبادته أخبار كثيرة، فقد قال الإمام الأوزاعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ[٣]: كان علي بن عبد الله بن عباس يركع في كل يوم وليلة ألف ركعة.

وقال الإمام ابن المبارك[٤]: كان له خمس مئة شجرة، يصلي عند كل شجرة ركعتين، وذلك كل يوم.

وثَّقه أبو زرعة[٥] والعجلي[٦]، وذكره ابن حبان في ثقاته[٧]، وقال عمرو بن علي الفلاس عنه: كان من خيار الناس[٨].

لم يرو عنه البخاري في كتبه، وإنما ذكره في سياق بعض الأحاديث، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في صحيحه[٩]: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُخْتَارٍ قَالَ:

---

(١) اقتصر خليفة بن خياط في تاريخه (٩٦) وطبقاته (٤١٨) على الثاني، بينما ذكر ابن سعد في طبقاته (٣١٣/٥) القولين. والأول هو قول أبي معشر المدني وعلي بن المديني، كما في تهذيب الكمال (٤٠/٢١).

**تنبيه:** نَسَبَ الحافظ المزي (٤٠/٢١) إلى خليفة بن خياط أنه أَرَّخ في أحد قوليه سنة وفاته أنها أربع عشرة ومائة، ثم قال المزي: وقال ـ أي خليفة ـ في موضع آخر: سنة ثماني عشرة ومائة. اهـ. ولم أجد النقل الأول في تاريخه ولا في طبقاته. ولم يوثقه محقق تهذيب الكمال. والله أعلم.

(٢) تهذيب التهذيب (١٣١/٦).

(٣) تاريخ أبي زرعة الدمشقي (٤١٧/١).

(٤) سير أعلام النبلاء (٢٥٣/٥).

(٥) الجرح والتعديل (٢٨٥/٦).

(٦) الثقات (١٥٦/٢).

(٧) (١٦٠/٥).

(٨) تهذيب الكمال (٤٠/٢١).

(٩) كتاب الصلاة ـ باب التعاون في بناء المسجد ـ رقم ٤٤٧ وكرره في كتاب الجهاد=

حَدَّثَنَا خَالِدٌ الْحَذَّاءُ عَنْ عِكْرِمَةَ قَالَ لِي ابْنُ عَبَّاسٍ **وَلِابْنِهِ عَلِيٍّ**: انْطَلِقَا إِلَى أَبِي سَعِيدٍ فَاسْمَعَا مِنْ حَدِيثِهِ. فَانْطَلَقْنَا فَإِذَا هُوَ فِي حَائِطٍ يُصْلِحُهُ، فَأَخَذَ رِدَاءَهُ فَاحْتَبَى، ثُمَّ أَنْشَأَ يُحَدِّثُنَا، حَتَّى أَتَى ذِكْرُ بِنَاءِ الْمَسْجِدِ، فَقَالَ: كُنَّا نَحْمِلُ لَبِنَةً لَبِنَةً وَعَمَّارٌ لَبِنَتَيْنِ لَبِنَتَيْنِ، فَرَآهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَيَنْفُضُ التُّرَابَ عَنْهُ وَيَقُولُ: وَيْحَ عَمَّارٍ تَقْتُلُهُ الْفِئَةُ الْبَاغِيَةُ، يَدْعُوهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ وَيَدْعُونَهُ إِلَى النَّارِ. قَالَ: يَقُولُ عَمَّارٌ: أَعُوذُ بِاللهِ مِنْ الْفِتَنِ.

وروى له في الأدب المفرد فقال رَحِمَهُ اللَّهُ[1]: حدثنا إبراهيم بن المنذر قال: حدثني معن بن عيسى قال: حدثني أبو رزيق: أنه سمع علي بن عبد الله يكره الاشترنج، ويقول: لا تُسَلِّمُوا عَلَى مَنْ يَلْعَبُ بِهَا، وهِيَ مِنَ المَيْسِرِ.

وذكره مرة أخرى بالإسناد نفسه إلى أبي رزيق[2]: أنه رأى **علي بن عبد الله بن عباس** جالساً مُتَرَبِّعاً واضعاً إحدى رجليه على الأخرى، اليمنى على اليسرى.

---

= والسير ـ باب مسح الغبار عن الناس في السبيل ـ رقم ٢٨١٢.

وقد نبه الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ على لطيفة متعلقة بهذا الحديث، فقال رَحِمَهُ اللَّهُ في شرحه (٥٤١/١) عند الموطن الأول للحديث: وفي الحديث إشارة إلى أن العلم لا يحوى جميعه أحد، لأن ابن عباس مع سعة علمه أمر ابنه بالأخذ عن أبي سعيد، فيحتمل أن يكون علم أن عنده ما ليس عنده، ويحتمل أن يكون إرساله إليه لطلب علو الإسناد، لأن أبا سعيد أقدم صحبة وأكثر سماعاً من النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من ابن عباس، وفيه ما كان السلف عليه من التواضع وعدم التكبر.

وقد مرَّ معنا هذا الحديث، وبعض المباحث المتعلقة به في ترجمة علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(١) باب لا يسلّم على فاسق ـ برقم (١٠١٩).

(٢) الأدب المفرد ـ باب الاحتباء ـ رقم ١١٨٠.

## ٣٣ ـ عمر بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب القرشي الهاشمي المدني. بخ م مد ت س

ترجم له البخاري في التاريخ الكبير فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[١]: عمر بن علي بن حسين عن أبيه عن سعيد بن مرجانة.

قال الليث عن ابن الهاد المدني: هو ابن علي بن أبي طالب القرشي الهاشمي عم جعفر ابن محمد.

روى عنه فضيل بن مرزوق وابن إسحاق.

محمد بن أبي مريم أخبرنا يحيى بن أيوب وغيره أخ[٢] ابن الهاد عن عمر بن محمد سمعت سعيد بن مرجانة يحدث أبي يقول: سمعت أبا هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ يقول: سمع النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: من أعتق[٣].

---

(١) (٦/١٧٩).

(٢) سبق التنبيه على أن هذه الصيغة هي اختصار «أخبرنا»، والله أعلم.

(٣) أخرجه من هذه الطريق أبو عوانة في مستخرجه (٥/٣٨١) فقال: حدثنا محمد بن عبد الله بن عبد الحكم، قال: حدثني أبي، وشعيب بن الليث، قالا: ثنا الليث بن سعد، عن يزيد بن الهاد، عن عمر بن علي بن حسين، عن سعيد بن مرجانة، أن أبا هريرة، قال: سمعت رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: مَنْ أَعْتَقَ رَقَبَةً مُؤْمِنَةً أَعْتَقَ اللهُ بِكُلِّ عُضْوٍ مِنْهَا عُضْوًا مِنْهُ مِنَ النَّارِ، حتَّى يَعْتِقَ فَرْجَهُ بِفَرْجِهَا. حدثنا الدوري، وأحمد بن ملاعب، قالا ثنا أبو سلمة الخزاعي، قثنا الليث بن سعد، عن يزيد بن الهاد، عن عمر بن علي بن حسين، بإسناده مثله، روى مسلم، عن الصغاني، عن ابن أبي مريم، عن يحيى بن أيوب، ثنا ابن الهاد، عن عمر بن محمد، قال: سمعت سعيد بن مرجانة، يحدث عن أبي هريرة، قال: سمعت النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مثله.
وأخرجه من غير هذه الطريق: البخاري في صحيحه (كتاب العتق ـ باب أو تحرير=

وعن النضر بن عبد الجبار أخ نافع عن ابن الهاد أن عمر بن علي بن حسين بن علي بن أبي طالب حدثنا سمع ابن مرجانة مثله[١]. اهـ.

وهو من الطبقة السابعة[٢].

كان رَحِمَهُ ٱللَّهُ مُعَظِّماً لسنة النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فقد سئل: أَخَضَبَ عَلِيٌّ؟ قال: خَضَبَ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنْ عَلِيٍّ، رَسُولُ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ[٣].

ولما قيل له[٤]: هل فيكم أَهْل الْبَيْت إنسان مفترضةٌ طاعته؟ فقال: لا والله ما هذا فينا، مَنْ قال هذا فهو كذاب، وذُكِرَتْ له الوصية، فقال: والله لَمَاتَ أبي وما أَوْصَىَ بحرفين، قاتلهم الله؛ إِنْ كانوا إِلاَّ يَتَأَكَّلُونَ بنا.

وكان كثير العبادة والاجتهاد، وكان أخوه أبو جعفر محمد بن علي يكرمه ويرفع من منزلته[٥].

وثقه العجلي[٦] والدارقطني[٧].

---

= رقبة، وأي الرقاب أزكى ـ رقم ٦٧١٥) فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ رُشَيْدٍ حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي غَسَّانَ مُحَمَّدِ بْنِ مُطَرِّفٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ مَرْجَانَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ مَنْ أَعْتَقَ رَقَبَةً مُسْلِمَةً أَعْتَقَ اللهُ بِكُلِّ عُضْوٍ مِنْهُ عُضْوًا مِنْ النَّارِ حَتَّى فَرْجَهُ بِفَرْجِهِ

(١) أخرجه من طريق النضر: الطحاوي في مشكل الآثار (١٤٢/٢) ولم يذكر متنه.

(٢) تقريب التهذيب (٤٩٨٤).

(٣) تاريخ ابن أبي خيثمة (٩١٧/٢) وتاريخ المدينة لابن شبة (٤٠٨/١).

(٤) تاريخ ابن أبي خيثمة (٩١٦/٢) وانظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٣٢٤/٥).

(٥) تهذيب الكمال (٤٦٨/٢١) تهذيب التهذيب (٤٨٥/٧).

(٦) الثقات (١٧٠/٢).

(٧) سؤالات البرقاني رقم ٨٥ حيث قال: قلت له: الحسين بن زيد بن علي بن الحسين عن عبد الله بن محمد بن عمر بن علي عن أبيه عن جده عن علي فقال: كلهم ثقات.

وقال ابن حبان[1]: يخطئ.

أخرج له البخاري في الأدب المفرد فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[2]: حدثنا عبد الله بن صالح وعبد الله بن يوسف قالا: حدثنا الليث قال: حدثني يزيد بن الهاد عن **عمر بن علي بن حسين** عن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. قال ابن الهاد: وحدثني شرحبيل عن جابر أنه سمع من رسول الله يقول: أقلوا الخروج بعد هدوء، فإن لله خلقاً يبثهم، فإذا سمعتم نباح الكلاب أو نهاق الحمير، فاستعيذوا بالله من الشيطان.

** ** **

(١) الثقات (١٨٠/٧). وقال عنه الحافظ في التقريب (٤٩٨٤): صدوق فاضل.
(٢) برقم ١٢٣٥.

## ٣٤ ـ عمير بن إسحاق القرشي، أبو محمد مولى بني هاشم. بخ س.

روى عن عدد من الصحابة، منهم الحسن بن علي بن أبي طالب، وعمرو بن العاص، وأبي هريرة، والمقداد بن الأسود[١].

لم يرو عنه إلا عبد الله بن عون[٢].

ترجمه البخاري في التاريخ الكبير فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[٣]: عمير بن إسحاق أبو محمد، مولى لبني هاشم، سمع أبا هريرة وعمرو بن العاص والحسن بن علي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ، نسبه يحيى ابن موسى، حدثنا قريش بن أنس حدثنا ابن عون. اهـ.

وثَّقه يحيى بن معين[٤]، وذكره ابن حبان في ثقاته[٥]، وسئل عنه الإمام

---

(١) انظر: تهذيب الكمال (٢٢/٣٦٩).

(٢) نص على ذلك: الإمام أحمد بن حنبل: انظر العلل ومعرفة الرجال (٣/١٠٩) ويحيى بن معين: انظر: تاريخه برواية الدوري عنه (٤/١٠٠) وأبو حاتم الرازي: انظر: الجرح والتعديل (٦/٣٧٥) وابن عدي كما سيأتي في كلامه. وأما ابن سعد فقد ذكر أن عبد الله ابن عون وغيره من البصريين قد رووا عنه، لكنه لم يسم أحداً غير ابن عون. انظر الطبقات (٧/٢٢٠).

(٣) (٦/٥٣٤).

(٤) تاريخه برواية الدارمي عنه (رقم ٥٧٦)، وقال عنه في رواية الدوري (٤/٢٥٠): كان عمير بن إسحاق لا يساوي شيئا ولكن يكتب حديثه. ووجه ذلك عباس الدوري بقوله: يعني يحيى بقوله: إنه ليس بشيء يقول: إنه لا يعرف، ولكن ابن عون روى عنه. ثم قال: فقلت ليحيى: ولا يكتب حديثه؟ قال: بلى. وقد نقل ابن عدي في الكامل (٥/٦٩) قولي ابن معين فيه، مع توجيه عباس الدوري لقوله الثاني، واقتصر الذهبي في الميزان (٣/٢٩٦) على نقل القولين دون التوجيه.

(٥) (٥/٢٤٥).

مالك فلم يعرفه[١]، وقال عنه النسائي[٢]: لا بأس به. وذكره ابن حبان في الثقات[٣] وذكره العقيلي في ضعفائه[٤] وكذا فعل ابن عدي[٥]، ثم قال في ختام ترجمته: وعمير بن إسحاق لا أعلم يروي عنه غير ابن عون، وهو ممن يكتب حديثه، وله من الحديث شيء يسير.

وأخرج عنه في الأدب المفرد أثراً واحداً، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[٦]: حدثنا فروة بن أبي المغراء قال حدثنا القاسم بن مالك عن عبد الله بن عون عن **عمير بن إسحاق** قال: كُنَّا نَتَحَدَّثُ أَنَّ أَوَّلَ مَا يُرْفَعُ مِنَ النَّاسِ الأُلْفَة.

** ** **

(١) العلل ومعرفة الرجال (٣/١٠٩ ـ ١١٠) وفي الموطن الثاني: حدثنا أحمد بن إبراهيم الموصلي قال: سئل مالك بن أنس عن عمير بن إسحاق فقال: لا أعرفه، وقال: حدث عنه رجل وحسبكم به، يعني ابن عون. وهذه التتمة من كلام الإمام مالك في عمير، بخلاف ما يوهم صنيع محقق العلل ومعرفة الرجال، حيث أفرد العبارة الثانية برقم، مما قد يجعل القارئ يظن أنها من كلام الإمام أحمد، وإنما هو كما أسلفت من تتمة كلام الإمام مالك، ويؤكد ذلك رواية العقيلي (٣/٣١٧) لهذا الخبر، حيث روى بإسناده إلى محمد بن عبد الله الأنصاري قال: حدثني رجل قال: قلت لمالك بن أنس: من عمير بن إسحاق؟ قال: لا أدري، إلا أنه روى عنه رجل لا نستطيع أن نقول فيه شيئاً: ابن عون. وفي تهذيب التهذيب (٨/١٢٧): ذكر الساجي أن مالكاً سئل عنه فقال: قد روى عنه رجل لا أقدر أن أقول فيه شيئا.

(٢) تهذيب الكمال (٢٢/٣٧٠).

(٣) (٥/٢٥٤).

(٤) (٣/٣١٧). وقال الحافظ في التهذيب (٨/١٢٧) معلِّقاً على ذلك: وذكره العقيلي في الضعفاء لأنه لم يرو عنه غير واحد.

(٥) الكامل (٥/٦٩).

(٦) برقم (٢٦٣).

## ٣٥ ـ عمير بن عبد الله الهلالي، أبو عبد الله المدني، مولى أم الفضل بنت الحارث، وقيل مولى ابنها عبد الله بن عباس[١]. خ م د س.

من الطبقة الثالثة[٢] ومات بالمدينة سنة أربع ومائة[٣].

ترجمه البخاري في التاريخ الكبير فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[٤]: عمير مولى أم الفضل، ويقال مولى ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، سمع أبا جهم وأم الفضل رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، سمع منه عبد الرحمن الأعرج.

قال عَلِيٌّ: عن يعقوب بن إبراهيم عن أبيه عن ابن إسحاق وكان ثقة مولى عبد الله ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا[٥].

وروى مالك بن إسماعيل عن عبد الرحمن بن حميد عن الأعمش عن

---

(١) قال ابن سعد في طبقاته (٥/٢٨٦). بعد أن نسب ولاءه لأم الفضل: وفي بعض الرواية عمير مولى ابن عباس، وإنما هو مولى أمه.

(٢) تقريب التهذيب (٥٢٢٠).

(٣) طبقات ابن سعد (٥/٢٨٦).

(٤) (٦/٥٣٢).

(٥) كذا جاءت العبارة هنا في تاريخ البخاري، أما في الجرح والتعديل فقد جاءت بأوضح من ذلك، وظهر فيها أن التوثيق عائد على عمير، ففي الجرح والتعديل (٦/٣٨٠) بإسناده إلى ابن إسحاق قال: حدثني عبد الرحمن بن هرمز الأعرج عن عمير مولى عبيد الله بن عباس وكان ثقة. اهـ.
فقد يكون سقط من رواية البخاري ما بين هنا من ذكر عبد الرحمن الأعرج، وكون التوثيق إنما هو لعمير، وإما أن يكون البخاري قد اختصر الإسناد، كعادته في الميل إلى الاختصار في كتابه التاريخ الكبير.

إسماعيل بن رجاء عن عمير مولى عباس عن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا[1].

ذكره ابن حبان في ثقاته[2]، وَوَثَّقه الحافظ[3].

أخرج له البخاري في صحيحه حديثين: الأول في التيمم فقال رَحِمَهُ اللَّهُ[4]: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ قَالَ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ رَبِيعَةَ عَنْ الْأَعْرَجِ قَالَ: سَمِعْتُ **عُمَيْرًا مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ** قَالَ: أَقْبَلْتُ أَنَا وَعَبْدُ اللهِ بْنُ يَسَارٍ مَوْلَى مَيْمُونَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى دَخَلْنَا عَلَى أَبِي جُهَيْمِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ الصِّمَّةِ الْأَنْصَارِيِّ، فَقَالَ أَبُو الْجُهَيْمِ: أَقْبَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ نَحْوِ بِئْرِ جَمَلٍ، فَلَقِيَهُ

---

(١) أخرجه من هذه الطريق: الطبراني في الكبير (٦٣/١) فقال رَحِمَهُ اللَّهُ: حدثنا علي بن عبد العزيز ثنا أبو غسان مالك بن إسماعيل النهدي ثنا عبد الرحمن بن حميد الرواسبي ثنا سليمان الأعمش عن إسماعيل بن رجاء عن عمير مولى ابن عباس عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: اختصم علي والعباس إلى أبي بكر رضي الله عنهم في ميراث النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فقال: ما كنت لأحوله عن موضعه الذي وضعه رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وأخرجه أحمد في مسنده (٢٣٨/١) من طريق أَبِي عَوَانَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ رَجَاءٍ عَنْ عُمَيْرٍ مَوْلَى الْعَبَّاسِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: لَمَّا قُبِضَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَاسْتُخْلِفَ أَبُو بَكْرٍ، خَاصَمَ الْعَبَّاسُ عَلِيًّا فِي أَشْيَاءَ تَرَكَهَا رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: شَيْءٌ تَرَكَهُ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَمْ يُحَرِّكْهُ فَلَا أُحَرِّكُهُ. فَلَمَّا اسْتُخْلِفَ عُمَرُ اخْتَصَمَا إِلَيْهِ فَقَالَ: شَيْءٌ لَمْ يُحَرِّكْهُ أَبُو بَكْرٍ فَلَسْتُ أُحَرِّكُهُ. قَالَ: فَلَمَّا اسْتُخْلِفَ عُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ اخْتَصَمَا إِلَيْهِ قَالَ: فَأَسْكَتَ عُثْمَانُ وَنَكَسَ رَأْسَهُ، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَخَشِيتُ أَنْ يَأْخُذَهُ فَضَرَبْتُ بِيَدِي بَيْنَ كَتِفَيْ الْعَبَّاسِ فَقُلْتُ: يَا أَبَتِ أَقْسَمْتُ عَلَيْكَ إِلَّا سَلَّمْتَهُ لِعَلِيٍّ. قَالَ: فَسَلَّمَهُ لَهُ.

(٢) (٢٥٦/٥).

(٣) تقريب التهذيب (٥٢٢٠).

(٤) بَاب إِذَا لَمْ يَجِدْ مَاءً وَلَا تُرَابًا ـ رقم ٣٣٧.

رَجُلٌ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى أَقْبَلَ عَلَى الْجِدَارِ فَمَسَحَ بِوَجْهِهِ وَيَدَيْهِ ثُمَّ رَدَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

وفي كتاب الحج من صحيحه أخرج الحديث الثاني عنه، فقال رَحِمَهُ اللَّهُ[1]: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ ابْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ أَبِي النَّضْرِ عَنْ **عُمَيْرٍ مَوْلَى عَبْدِ اللهِ بْنِ الْعَبَّاسِ** عَنْ أُمِّ الْفَضْلِ بِنْتِ الْحَارِثِ: أَنَّ نَاسًا اخْتَلَفُوا عِنْدَهَا يَوْمَ عَرَفَةَ فِي صَوْمِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ بَعْضُهُمْ: هُوَ صَائِمٌ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَيْسَ بِصَائِمٍ فَأَرْسَلْتُ إِلَيْهِ بِقَدَحِ لَبَنٍ وَهُوَ وَاقِفٌ عَلَى بَعِيرِهِ فَشَرِبَهُ.

** ** **

(١) بَاب الْوُقُوفِ عَلَى الدَّابَّةِ بِعَرَفَةَ ـ رقم ١٦٦١.

## ٣٦ ـ الفضل بن العباس بن عبد المطلب بن هاشم القرشي الهاشمي، أبو عبد الله، ويقال: أبو محمد، ويقال: أبو العباس المدني، ابن عم رسول الله ﷺ، وأكبر ولد العباس. ع

ترجمه البخاري في التاريخ الكبير فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[١]: الفضل بن العباس بن عبد المطلب الهاشمي، صحب النبي ﷺ، مات في عهد أبي بكر[٢].

قال الحميدي: نا معن قال: حدثني الحارث بن عبد الملك بن إياس عن القاسم بن يزيد بن قسيط عن أبيه عن عطاء عن عبد الله بن عباس عن **الفضل بن عباس** عن النبي ﷺ قال: الحَقُّ بَعْدِي مَعَ عُمَرَ حَيْثُ كَان[٣]. اهـ.

«كان ـ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ ـ أسنَّ ولد العباس بن عبد المطلب، وغزا مع رسول الله ﷺ مكة وحنيناً، وثبت يومئذ مع رسول الله ﷺ، حين ولى الناس منهزمين فيمن ثبت معه من أهل بيته وأصحابه، وشهد معه حجة الوداع، وأردفه رسول الله، ﷺ، وراءه فيقال: ردف رسول الله»[٤].

---

(١) (١١٤/٧).

(٢) وذكر في التاريخ الصغير (٥٢/١) قول من قال بأن الفضل مات بالطاعون زمن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا.

قلت: وهذا القول هو الذي ذكره ولم يذكر غيره أبو حاتم الرازي. انظر: الجرح والتعديل (٦٣/٧).

(٣) أخرجه أيضاً: العقيلي في الضعفاء (٤٨٢/٣) في ترجمة القاسم بن يزيد، وقال الذهبي في الميزان (٣٨٢/٣): ذكره العقيلي بطرق معللة، ثم قال بعد أن ذكر الحديث: أخاف أن يكون كذباً مختلقاً. وحكم عليه الشيخ الألباني بالوضع. انظر السلسلة الضعيفة (٣٥٢٤).

(٤) طبقات ابن سعد (٥٤/٤). وللحافظ ابن منده جزء في ذكر من أردفهم النبي ﷺ، وصل بهم إلى ثلاثة وثلاثين صحابياً، وقد طبع بدار المدينة ـ بتحقيق يحيى مختار=

«وكان فيمن غسل رسول الله، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وولي دفنه، ثم خرج بعد ذلك إلى الشام، فمات بناحية الأردن، في طاعون عمواس سنة ثماني عشرة من الهجرة في خلافة عمر بن الخطاب[1].

وذُكر غير ذلك في موته، فقال خليفة بن خياط[2]: استشهد الفضل بالشام في خلافة أبي بكر الصديق يوم أجنادين[3]، ويقال: يوم مرج الصفر سنة ثلاث عشرة. ويقال: يوم اليرموك في خلافة عمر بن الخطاب في سنة خمس عشرة.

أخرج عنه البخاري في صحيحه حديثاً فقال رَحِمَهُ اللَّهُ[4]: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ

---

= غزاوي، وممن صنَّف في ذلك أيضاً: ابن علان الشافعي، وقد عرف بكتابه هذا قائلاً: وقد تتبعت الذين أردفهم النبي معه على دابته فبلغت بهم فوق الأربعين وجمعتهم في جزء سميته (تحفة الأشراف بمعرفة الإرداف). وقد نظمت اسم جماعة منهم وأوردته آخر ذلك الجزء وها هو، ثم ساق هذا النظم، انظر: دليل الفالحين شرح رياض الصالحين (٢٣٣/١).

وقد ذكره البغدادي في إيضاح المكنون (١٨٩/٣) بعنوان: بغية الظرفا في معرفة الردفا، ثم قال: أي الذين أردفهم النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ للشيخ محمد علي بن علان الصديقي المكي.

(١) طبقات ابن سعد (٣٩٩/٧). وكان قد أعاد ما ذكره في الموطن السابق مما يتعلق بغزواته مع النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ثم زاد هذا الجزء هنا.

(٢) طبقاته (ص٣٠).

(٣) في تاريخ الدوري (٢٧/٣): سمعت يحيى يقول: قتل الفضل بن عباس يوم اليرموك في عهد أبي بكر.

(٤) أبواب الإحصار وجزاء الصيد ـ باب الحج عمن لا يستطيع الثبوت على الرحلة ـ رقم ١٨٥٣.

**تنبيه:** قال الباجي رَحِمَهُ اللَّهُ في التعديل والتجريح (١٠٤٧/٣): أخرج البخاري في جزاء الصيد عن أخويه عبد الله وقثم عنه عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. اهـ.

قلت: والذي وجدته في الصحيح هو فقط من رواية ابن عباس عن الفضل كما مر معنا=

عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ **الْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَنَّ امْرَأَةً ح حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ حَدَّثَنَا ابْنُ شِهَابٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنَ يَسَارٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: جَاءَتْ امْرَأَةٌ مِنْ خَثْعَمَ عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللهِ! إِنَّ فَرِيضَةَ اللهِ عَلَى عِبَادِهِ فِي الْحَجِّ أَدْرَكَتْ أَبِي شَيْخًا كَبِيرًا لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَسْتَوِيَ عَلَى الرَّاحِلَةِ، فَهَلْ يَقْضِي عَنْهُ أَنْ أَحُجَّ عَنْهُ؟ قَالَ: نَعَمْ.

وذكره ضمن أحاديث في مواطن من صحيحه(١).

---

= في إسناد الحديث أعلى الصفحة، ولم أجد ذكراً لقثم. ثم وجدت الحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ قد نص على أن البخاري لم يخرج شيئاً عن قثم، فقال رَحِمَهُ اللَّهُ في فتح الباري (٣٩٧/١٠): وقثم بقاف ومثلثة وزن عمر، ليس له في البخاري رواية.

(١) انظر: كتاب الصوم ـ باب الصائم يصبح جنباً ـ ١٩٢٦. وقيل هو الغلام المذكور في كتاب: المساقاة ـ باب الشرب، ومن رأى صدقة الماء وهبته ووصيته جائزة مقسوماً كان أو غير مقسوم ـ رقم ٢٣٥١ من حديث سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أُتِيَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِقَدَحٍ، فَشَرِبَ مِنْهُ، وَعَنْ يَمِينِهِ غُلَامٌ أَصْغَرُ الْقَوْمِ وَالْأَشْيَاخُ عَنْ يَسَارِهِ، فَقَالَ: يَا غُلَامُ! أَتَأْذَنُ لِي أَنْ أُعْطِيَهُ الْأَشْيَاخَ؟ قَالَ: مَا كُنْتُ لِأُوثِرَ بِفَضْلِي مِنْكَ أَحَدًا يَا رَسُولَ اللهِ. فَأَعْطَاهُ إِيَّاهُ.

قال الحافظ ابن حجر في الفتح (٣١/٥): وقوله: «وعن يمينه غلام» هو الفضل بن عباس حكاه ابن بطال، وقيل أخوه عبد الله، حكاه ابن التين وهو الصواب كما سيأتي. اهـ.

قلت: تكلم ابن بطال عن الغلام في موضعين من شرحه، فقال في الموضع الأول (٧٤/٦): الغلام المذكور في هذا الحديث هو: ابن عباس. وقال في الثاني (٤٩٤/٦): وقيل: إن الغلام الفضل بن عباس اهـ. وتصديره له بقيل يظهر تضعيفه له وعدم اعتباره، والله أعلم.

وكذا ذكر البخاري الفضل بن العباس في كتاب الحج ـ باب وجوب الحج وفضله ـ رقم ١٥١٣. وكرره في غير موضع.

وذكره أيضاً في كتاب اللباس ـ باب حمل صاحب الدابة غيره بين يديه ـ رقم ٥٩٦٦.

## ٣٧ ـ كثير بن العباس بن عبد المطلب الهاشمي، أبو تمام. خ م د س.

صحابي صغير[١]، مات بالمدينة أيام عبد الملك[٢].

ترجمه البخاري في التاريخ الكبير فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[٣]: كثير بن عباس بن عبد المطلب الهاشمي الحجازي، عن أبيه، روى عنه الزهري والأعرج، حجازي[٤]. اهـ.

وكان فقيهاً محدثاً[٥] فاضلاً، لا عقب له[٦].

وكان رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ مشهوراً بالعبادة، «ولما سأل معاوية رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ رجلاً: من أعبد الناس بالمدينة؟ فقال: كثير بن العباس»[٧].

قال ابن عبد البر[٨]: ولد قبل وفاة النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بأشهر في سنة عشر من الهجرة، ليس له صحبة[٩]، ولكن ذكرناه بشرطنا[١٠].

---

(١) تقريب التهذيب (٥٦٥١) وانظر الخلاف في صحبته: تهذيب التهذيب (٣٧٦/٨).

(٢) الثقات لابن حبان (٣٢٩/٥).

(٣) (٢٠٧/٧).

(٤) ونحوه في الجرح والتعديل (١٥٣/٧) إلا أنه زاد في أسماء الرواة عنه: أبا الأصبغ السلمي.

(٥) طبقات ابن سعد (٦/٤).

(٦) ابن حبان في الثقات (٣٢٩/٥).

(٧) انظر: تهذيب الكمال (١٣٢/٢٤).

(٨) الاستيعاب (٤١٦).

(٩) انظر كما مر معنا الخلاف في صحبته: تهذيب التهذيب (٣٧٦/٨).

(١٠) وشرطه الذي أشار إليه هو ما ذكره في مقدمة كتابه (٢٤/١) قائلاً: ولم أقتصر في هذا الكتاب على ذكر من صحت صحبته ومجالسته، حتى ذكرنا من لقي النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ=

وأرسل أحاديث عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ[1].

روى له البخاري في صحيحه في كسوف الشمس، فقال رَحِمَهُ اللَّهُ[2]: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ح وحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَنْبَسَةُ قَالَ: حَدَّثَنَا يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ حَدَّثَنِي عُرْوَةُ عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَتْ... فذكر الحديث. إلى أن قال[3]: وَكَانَ يُحَدِّثُ **كَثِيرُ بْنُ عَبَّاسٍ** أَنَّ عَبْدَ اللهِ بْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَانَ يُحَدِّثُ يَوْمَ خَسَفَتْ الشَّمْسُ بِمِثْلِ حَدِيثِ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ، فَقُلْتُ لِعُرْوَةَ: إِنَّ أَخَاكَ يَوْمَ خَسَفَتْ الشَّمْسُ بالْمَدِينَةِ لَمْ يَزِدْ عَلَى رَكْعَتَيْنِ مِثْلَ الصُّبْحِ، قَالَ أَجَلْ: لِأَنَّهُ أَخْطَأَ السُّنَّةَ.

** ** **

---

= ولو لقية واحدة مؤمناً به، أو رآه رؤية، أو سمع منه لفظة فأداها عنه، واتصل ذلك بنا على حسب روايتنا، وكذلك ذكرنا من ولد على عهده من أبوين مسلمين، فدعا له أو نظر إليه وبارك عليه، ونحو هذا، ومن كان مؤمناً به، وقد أدى الصدقة إليه ولم يرد عليه، وبهذا كله يستكمل القرن الذي أشار عليه رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ... إلى آخر كلامه رَحِمَهُ اللَّهُ.

(١) الدارقطني في الإخوة والأخوات ـ انظر: الإصابة (٣٢٦/٩ ـ هجر) وقد نقل الحافظ ابن حجر هنا الخلاف بين العلماء في صحة روايته عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

(٢) أخرجه في كتاب الكسوف ـ باب خطبة الإمام في الكسوف ـ رقم ١٠٤٦).

(٣) هو من كلام الزهري، قال الحافظ ابن حجر في الفتح (٦٨٩/٢ ـ السلام): وقد وقع في مسلم من طريق الزبيدي عن الزهري بلفظ: وأخبرني كثير بن العباس. وصرح برفعه. اهـ. والرواية التي ذكرها الحافظ هي عند مسلم برقم ٩٠٢ ولفظها: قَالَ الزُّهْرِيُّ: وَأَخْبَرَنِي كَثِيرُ بْنُ عَبَّاسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ صَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ فِي رَكْعَتَيْنِ، وَأَرْبَعَ سَجَدَاتٍ.

## ٣٨ ـ كريب بن أبي مسلم الهاشمي، مولاهم المدني، أبو رشدين مولى ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. ع

الإمام، الحجة[١].

ترجمه البخاري في التاريخ الكبير فقال رَحِمَهُ اللَّهُ[٢]: كريب بن أبي مسلم، أبو رشدين مولى ابن عباس الهاشمي، سمع ابن عباس ومعاوية، روى عنه عمرو بن دينار وابناه رشدين ومحمد. اهـ.

وذكره في التاريخ الصغير مؤرِّخاً لوفاته، فقال رَحِمَهُ اللَّهُ[٣]: مات كريب بن أبي مسلم، أبو رشدين، مولى ابن عباس الهاشمي بالمدينة، سنة ثمان وتسعين.

وَثَّقه يحيى بن معين وساواه بعكرمة، فقال حين سئل[٤]: كريب أحب إليك عن ابن عباس أو عكرمة فقال: كلاهما ثقة.

ووثقه أيضاً النسائي[٥] وقال ابن سعد فيه[٦]: وكان ثقة حسن الحديث.

وذكره ابن حبان في الثقات[٧].

وقال الذهبي: وشَذَّ أبو حاتم فقال: لا يحتج به[٨].

---

(١) سير أعلام النبلاء (٤/٤٧٩).
(٢) (٧/٢٣١).
(٣) (١/٢٢٨).
(٤) تاريخ الدارمي (ص١٦٨).
(٥) المصدر السابق.
(٦) الطبقات الكبرى (٥/٢٩٣).
(٧) الثقات (٥/٣٣٩).
(٨) سير أعلام النبلاء (٤/٤٨١). ولم أجده في الجرح والتعديل (٧/١٦٨) في ترجمة=

وقد ثبت سماعه عن ابن عباس[1].

أخرج عنه الإمام البخاري في صحيحه فأكثر، ومن ذلك ما أخرجه في كتاب الوضوء، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[2]: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ **عَنْ كُرَيْبٍ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ** عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ: دَفَعَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ عَرَفَةَ، حَتَّى إِذَا كَانَ بِالشِّعْبِ نَزَلَ فَبَالَ ثُمَّ تَوَضَّأَ، وَلَمْ يُسْبِغْ الْوُضُوءَ فَقُلْتُ: الصَّلَاةَ يَا رَسُولَ اللَّه! فَقَال: الصَّلَاةُ أَمَامَكَ. فَرَكِبَ، فَلَمَّا جَاءَ الْمُزْدَلِفَةَ نَزَلَ فَتَوَضَّأَ فَأَسْبَغَ الْوُضُوءَ، ثُمَّ أُقِيمَتْ الصَّلَاةُ فَصَلَّى الْمَغْرِبَ، ثُمَّ أَنَاخَ كُلُّ إِنْسَانٍ بَعِيرَهُ فِي مَنْزِلِهِ، ثُمَّ أُقِيمَتْ الْعِشَاءُ فَصَلَّى وَلَمْ يُصَلِّ بَيْنَهُمَا.

---

= كريب، ولم أجد أيضاً أحداً من العلماء نسب هذا لأبي حاتم إلا الذهبي، والله أعلم. فلعل وهماً وقع، ويستبعد أن يقول أبو حاتم هذا في كريب، مع أن الأمر ـ في عمومه ـ لا يستبعد، إذ أن أبا حاتم رَحِمَهُ ٱللَّهُ أطلق هذه العبارة في أكثر من راو من رواة الصحيحين، وذلك لما نسب له من التشدد في الحكم على الرواة، وفي هذا المعنى يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مجموع الفتاوي (٢٤/٣٥٠): وأما قول أبي حاتم: «يُكتبُ حديثه ولا يُحْتجُّ به»، فأبو حاتم يقول مثل هذا في كثير من رجال الصحيحين!! وذلك أن شرطه في التعديل صعب، والحجة في اصطلاحه ليس هو الحجة في اصطلاح جمهور أهل العلم. اهـ.

قلت: وقد بيَّن أبو حاتم رَحِمَهُ ٱللَّهُ مراده من هذا المصطلح حينما سأله ابنه عبد الرحمن قائلاً: سمعت أبى يقول: إبراهيم بن مهاجر ليس بقوي، هو وحصين بن عبد الرحمن، وعطاء بن السائب قريب بعضهم من بعض، محلهم عندنا محل الصدق، يكتب حديثهم ولا يحتج بحديثهم، قلت لأبي: ما معنى: لا يحتج بحديثهم؟ قال: كانوا قوماً لا يحفظون فيحدثون بما لا يحفظون فيغلطون، ترى في أحاديثهم اضطراباً ما. انظر: الجرح والتعديل (٢/١٣٢).

(١) قاله الإمام أحمد لما سئل عن ذلك، انظر: سؤالات ابن هانئ ٢١٨٨.

(٢) باب إسباغ الوضوء ـ رقم ١٣٩ وكرره في مواطن أخرى من صحيحه.

## ٣٩ ـ محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب القرشي الهاشمي، أبو جعفر الباقر[١]. ع

وأمه أم عبد الله بنت الحسن بن علي بن أبي طالب[٢].

ترجمه البخاري في التاريخ الكبير فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[٣]: محمد بن علي بن حسين بن علي بن أبي طالب، أبو جعفر الهاشمي المدني القرشي، سمع جابر بن عبد الله وأباه، سمع منه عمرو ابن دينار وابنه جعفر، قال لي عبد الله بن محمد عن ابن عيينة عن جعفر قال: مات أبي وهو ابن ثمان وخمسين. وقال أبو نعيم: مات سنة أربع عشرة ومائة.

وقال لي محمود: حدثنا عبد الرزاق قال: أخبرنا ابن جريج عن عطاء عن محمد بن علي ابن حسين، فلقيت أنا محمد بن علي فأخبرني: أن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سلم عليه عمار فرد[٤].

---

(١) قال الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وشهر أبو جعفر بالباقر، من: بقر العلم، أي شقه فعرف أصله وخفيه. انظر: سير أعلام النبلاء (٤/٤٠٢).

(٢) طبقات ابن سعد (٥/٣٢٠).

(٣) (١/١٨٣). وانظر: الجرح والتعديل (٨/٢٦).

(٤) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٢/٣٣٤) عن ابن جريج قال: أخبرني محمد بن علي بن حسين أن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، سلم عليه عمار بن ياسر والنبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يصلي، فرد عليه النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.
قال ابن جريج: أخبر به عطاء عن محمد بن علي، فلقيت محمد بن علي فسألته فحدثني به.
وقال الحافظ ابن رجب في شرحه على البخاري (٦/٤٢١) بعد أن ذكر بعض طرق=

. . . . . .

= الحديث: ورواه ابن عيينة، عن عمرو ابن دينار، عن محمد بن علي، أن عماراً سلم على النَّبيّ. وهذه الرواية مرسلة، وهي أصح، وكذا رواه عبد الرزاق في كتابه، عن ابن جريج، عن عطاء، عن محمد بن علي بن حسين ـ مرسلاً.

قال ابن جريج: ثم لقيت محمد بن علي بن حسين، فحدثني به.

فتبين بهذا: أن محمد بن علي الذي روى هذا الحديث عن عمار هو أبو جعفر الباقر، وليس هو ابن الحنفية، كما ظنه بعضهم.

وقول ابن معين: إنه خطأ، يشير إلى من قال: عن ابن الحنفية هو خطأ. اهـ.

وقول ابن معين هذا كان الحافظ ابن رجب قد ذكره في الصفحة نفسها، قائلاً: ونقل ابن أبي خيثمة، عن يحيى بن معين، أنه قال: هذا الحديث خطأ. اهـ.

وما أشار به الحافظ ابن رجب من تخطئة من جعل الراوي هنا هو محمد بن الحنفية، هو الصواب، فراوي الحديث هو محمد ابن علي الباقر، وسيأتي مزيد بيان لهذا الخطأ في الهامش الآتي، ولكن حمل عبارة ابن معين بالخطأ على هذا بهذا المعنى فيه نظر، وتوضيح هذا أن يقال: عند الرجوع إلى قول ابن معين ـ وكان الحافظ ابن رجب قد نقل قوله قبل كلامه السابق بيسير ـ أقول: عند الرجوع إلى هذا القول والنظر فيه، يظهر بأن حكم ابن معين بالخطأ على الحديث لم يكن من أجل وهم الراوي في ظن محمد بن علي هو ابن الحنفية، إنما كانت تخطئة ابن معين هي في رواية هذا الحديث بصيغة (عن) عمار، أي من رواه عن محمد بن علي عن عمار، قد أخطأ بذلك، وإنما الصواب هو أن يرويه بصيغة (أن) فتكون الرواية: عن محمد بن علي أن عماراً...، ووجه التخطئة أن الرواية الأولى التي جاءت بصيغة (عن) توهم بأن محمداً الباقر قد شهد مرور عمار بن ياسر على النبي ﷺ، بخلاف الرواية الثانية التي جاءت بصيغة (أن) والتي تُظهر بوضوح أن محمد بن علي إنما روى ما حدَّثه به عمار رضي الله عنه، فلا يكون بهذا قد شاهد تلك الواقعة، وهذا نص ابن معين الذي رواه ابن أبي خيثمة في تاريخه (١٣٥/٤) حيث قال: سُئِلَ يَحْيَى بن مَعِيْن عن حديث وهب، عن أبيه، عن قيس ابن سَعْد، عن عَطَاء، عن مُحَمَّد بن علي، عن عَمَّار: «أنه سلَّمَ على النَّبِيّ ﷺ وهو يصلِّي»؟ قال: هذا خطأ. اهـ.

. . . . . .

= وعلى هذا فنحن نرى أن ابن معين لم يتطرق إلى كون الراوي هنا هو محمد الباقر وليس محمد بن الحنفية، بل خطَّأ الرواية التي جاءت بصيغة (عن). والله أعلم.

وهذا الذي سبق فيما يتعلق بهذه الرواية من تصويب ما روي بصيغة (أن) وتخطئة ما روي بصيغة (عن)، في هذا الحديث، جعل الحافظ ابن الصلاح ينسب إلى الإمام أحمد والحافظ الكبير يعقوب بين شيبة أنهما يقولان بالتفريق بينهما مطلقاً حيث يحكم على الإسناد الذي روي بصيغة (ان) بالإرسال، بينما يحكم على الذي روي بصيغة (عن) بالاتصال، فبعد أن عزا ابن الصلاح القول بالتفريق بين هاتين الصيغتين من حيث الاتصال والإرسال إلى البرديجي، قال: وَوَجَدْتُ مِثْلَمَا حَكَاهُ ـ أي ابن عبد البر ـ عَنِ الْبَرْدِيجِيِّ أَبِي بَكْرٍ الْحَافِظِ لِلْحَافِظِ الْفَحْلِ يَعْقُوبَ بْنِ شَيْبَةَ فِي مُسْنَدِهِ الْفَحْلِ، فَإِنَّهُ ذَكَرَ مَا رَوَاهُ أَبُو الزُّبَيْرِ عَنِ ابْنِ الْحَنَفِيَّةِ عَنْ عَمَّارٍ قَالَ: «أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ يُصَلِّي فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ، فَرَدَّ عَلَيَّ السَّلَامَ». وَجَعَلَهُ مُسْنَدًا مَوْصُولًا. وَذَكَرَ رِوَايَةَ قَيْسِ بْنِ سَعْدٍ لِذَلِكَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، عَنِ ابْنِ الْحَنَفِيَّةِ «أَنَّ عَمَّارًا مَرَّ بِالنَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ يُصَلِّي». فَجَعَلَهُ مُرْسَلًا، مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ قَالَ: «إِنَّ عَمَّارًا فَعَلَ» وَلَمْ يَقُلْ: «عَنْ عَمَّارٍ»، وَاللهُ أَعْلَمُ. اهـ.

وكان ابن الصلاح قد نسب هذا المذهب أيضاً للإمام أحمد أيضاً.

لكن هذا الإطلاق من ابن الصلاح، لم يوافق عليه، لا بالنسبة إلى الإمام أحمد، ولا ليعقوب بن شيبة، وسأقصر كلامي على ما نسب ليعقوب، لكون ما نسب إليه متعلقاً بحديث الباب، فأقول: إن يعقوب بن شيبة لم يفرق بين الصيغتين مطلقاً، وإنما تكلَّم عن هذا الحديث بعينه، بمثل ما مر معنا من توجيه، وقد قام بإيضاح هذا الحافظ العراقي، حيث قال في كتابه التقييد والإيضاح (٨٥/١): ولم يفرق أحمد ويعقوب بين (عن) و(أن) لصيغة (أن) ولكن لمعنى آخر أذكره، وهو أن يعقوب إنما جعله مرسلاً من حيث أن ابن الحنفية لم يسند حكاية القصة إلى عمار، وإلا فلو قال ابن الحنفية: إن عماراً قال: مررت بالنبي ﷺ، لما جعله يعقوب بن شيبة مرسلاً، فلما أتى به بلفظ أن عماراً مر، كان محمد بن الحنفية هو الحاكي لقصة لم يدركها، لأنه لم يدرك مرور عمار بالنبي ﷺ، فكان نقله لذلك مرسلاً، وهذا أمر واضح، ولا فرق بين أن يقول=

وقال بعضهم: محمد بن علي عن عمار[1]، وتوهم بعضهم أنه محمد بن الحنفية[2]، والأول أصح.

وترجمه أيضاً في التاريخ الصغير فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[3]: قال أبو نعيم: مات محمد بن علي أبو جعفر سنة أربع عشرة ومائة. وهو ابن علي بن حسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي المدني.

تزوج محمد بن علي من **أم فروة بنت القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق** فولدت له **جعفراً وعبد الله**، وتزوج أم حكيم بنت أسيد بن المغيرة بن الأخنس بن شريق الثقفي فولدت له إبراهيم، وأما علي وزينب فهما من أم ولد، وكذا ابنته أم سلمة فأمها أيضاً أم ولد[4].

---

= ابن الحنفية: إن عماراً مر بالنبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أو أن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مر به عمار، فكلاهما مرسل بالاتفاق، بخلاف ما إذا قال: عن عمار قال: مررت، أو أن عماراً قال: مررت، فإن هاتين العبارتين متصلتان لكونهما أسندتا إلى عمار. اهـ كلام الحافظ العراقي.

(١) هذه الرواية أخرجها النسائي (٦/٣ ـ الكبرى) فقال: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا وَهْبٌ يَعْنِي ابْنَ جَرِيرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ قَيْسِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ، أَنَّهُ سَلَّمَ عَلَى رَسُولِ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ يُصَلِّي فَرَدَّ عَلَيْهِ. وهي التي سئل عنها يحيى بن معين فقال: خطأ، وإشارة البخاري إليها هنا تظهر موافقة كلامه لكلام ابن معين في حمل الخطأ في الرواية على ما سبق معنا في الهامش السابق، خاصة أن البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ ختم كلامه في ذكر الروايات السابقة، بقوله: والأول أصح.

(٢) جاءت تسميته بابن الحنفية في مسند الإمام أحمد (٢٥١/٣٠): حَدَّثَنَا عَفَّانُ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ ابْنِ الْحَنَفِيَّةِ، عَنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ، قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَهُوَ يُصَلِّي، فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ، فَرَدَّ عَلَيَّ السَّلَامَ.

(٣) (٢٧٤/١).

(٤) انظر: طبقات ابن سعد (٣٢٠/٥).

قال فيه ابنه جعفر[١]: حدثني أبي محمد بن علي، وكان خير محمدي على وجه الأرض.

قال ابن سعد[٢]: وكان ثقة كثير العلم والحديث، وليس يروي عنه من يحتج به.

وكان رَحِمَهُ ٱللَّهُ إماماً كبيراً يقتدى به، قال ابن سعد[٣]: أخبرنا الحسن بن موسى قال: حدثنا زهير عن جابر قال: قلت لمحمد بن علي: أكان منكم أهل البيت أحد يزعم أن ذنباً من الذنوب شرك؟ قال: لا، قال قلت: أكان منكم أهل البيت أحد يقر بالرجعة؟ قال: لا، قلت: **أكان منكم أهل البيت أحد يسب أبا بكر وعمر؟ قال: لا، فأحبهما وتولاهما واستغفر لهما.**

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[٤]: **كان آلُ أبي بَكْرٍ يسمّون على عَهْد النَّبِيِّ** صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **آل النبيِّ** صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وقد تُكلِّم في سماعه من بعض الصحابة، فهو لم يدرك أم المؤمنين عائشة[٥] وعلي بن أبي طالب[٦] وأم المؤمنين أم سلمة[٧]، وأبا هريرة[٨] رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ،

---

(١) أسنده الرامهرمزي في المحدث الفاصل (١٩٨).

(٢) الطبقات (٥/٣٢٤).

(٣) الطبقات (٥/٣٢١).

(٤) تاريخ ابن أبي خيثمة (٢/٨٨٨) عن عبيد الله بن عمر قال: حدثنا سفيان عن جعفر بن محمد عن أبيه قال:.. فذكره.

(٥) المراسيل لابن أبي حاتم (٦٧٢).

(٦) سنن الترمذي (٤/٩٩).

(٧) ترتيب علل الترمذي (١/٤٧).

(٨) ميزان الاعتدال (٤/٥١١).

وسئل البخاري عن إدراكه لأبي سعيد الخدري؟ فقال: ليس بعجب[1].

وقال العجلي[2]: تابعي ثقة.

* أخرج عنه الإمام البخاري في مواطن من صحيحه فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[3]: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ مِخْوَلِ بْنِ رَاشِدٍ عَنْ **مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ** عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ قَالَ كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُفْرِغُ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثًا.

وأخرج عنه أيضاً في موطن آخر من صحيحه، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[4]: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ **مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ** عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ قَالَ نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ خَيْبَرَ عَنْ لُحُومِ الْحُمُرِ وَرَخَّصَ فِي لُحُومِ الْخَيْلِ.

وعلَّق عنه أيضاً خبراً في صحيحه، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[5]: وَكَبَّرَ **مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ**

---

(١) ترتيب علل الترمذي (٨٩/١).

(٢) (٢٤٩/٢).

(٣) كتاب الوضوء ـ باب من أفاض على رأسه ثلاثاً ـ رقم ٢٥٥. وقال الحافظ في الفتح (٣٦٧/١) في التعريف بمحمد بن علي شيخ مخول بن راشد: ومحمد بن علي شيخه هو أبو جعفر المعروف بالباقر.

(٤) كتاب الذبائح والصيد ـ باب لحوم الخيل ـ رقم ٥٥٢٠. قال الحافظ في الفتح: ومحمد بن علي أي ابن الحسين بن علي وهو الباقر أبو جعفر. ثم توسع رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ذكر الاختلاف حول هذا الطريق. انظر: فتح الباري (٦٤٩/٩).

(٥) كتاب العيدين ـ باب فضل العمل في أيام التشريق. ووصل هذا الأثر الدارقطني في المؤتلف والمختلف (١٠١٦/٢) فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: حدثنا ابن مخلد حدثنا عباس حدثنا يحيى حدثنا معن القزاز حدثنا أبو وهنة رزيق قال: رأيت أبا جعفر محمد بن علي يكبر بمنى في أيام التشريق خلف النوافل. وانظر فتح الباري (٥٩٠/٢).

خَلْفَ النَّافِلَةِ.

وذكره أيضاً في متابعة فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[1]: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ سَمِعَ ابْنُ الْمُنْكَدِرِ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: قَالَ لِي رَسُولُ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: لَوْ قَدْ جَاءَ مَالُ الْبَحْرَيْنِ لَقَدْ أَعْطَيْتُكَ هَكَذَا وَهَكَذَا ثَلَاثًا، فَلَمْ يَقْدَمْ مَالُ الْبَحْرَيْنِ حَتَّى قُبِضَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَلَمَّا قَدِمَ عَلَى أَبِي بَكْرٍ أَمَرَ مُنَادِيًا فَنَادَى: مَنْ كَانَ لَهُ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَيْنٌ أَوْ عِدَةٌ فَلْيَأْتِنِي، قَالَ جَابِرٌ: فَجِئْتُ أَبَا بَكْرٍ فَأَخْبَرْتُهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: لَوْ جَاءَ مَالُ الْبَحْرَيْنِ أَعْطَيْتُكَ هَكَذَا وَهَكَذَا ثَلَاثًا، قَالَ: فَأَعْطَانِي، قَالَ جَابِرٌ: فَلَقِيتُ أَبَا بَكْرٍ بَعْدَ ذَلِكَ، فَسَأَلْتُهُ فَلَمْ يُعْطِنِي، ثُمَّ أَتَيْتُهُ فَلَمْ يُعْطِنِي، ثُمَّ أَتَيْتُهُ الثَّالِثَةَ فَلَمْ يُعْطِنِي، فَقُلْتُ لَهُ: قَدْ أَتَيْتُكَ فَلَمْ تُعْطِنِي ثُمَّ أَتَيْتُكَ فَلَمْ تُعْطِنِي ثُمَّ أَتَيْتُكَ فَلَمْ تُعْطِنِي، فَإِمَّا أَنْ تُعْطِيَنِي، وَإِمَّا أَنْ تَبْخَلَ عَنِّي، فَقَالَ: أَقُلْتَ تَبْخَلُ عَنِّي وَأَيُّ دَاءٍ أَدْوَأُ مِنْ الْبُخْلِ، قَالَهَا ثَلَاثًا، مَا مَنَعْتُكَ مِنْ مَرَّةٍ إِلَّا وَأَنَا أُرِيدُ أَنْ أُعْطِيَكَ.

**وَعَنْ عَمْرٍو عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ يَقُولُ: جِئْتُهُ فَقَالَ لِي أَبُو بَكْرٍ: عُدَّهَا، فَعَدَدْتُهَا فَوَجَدْتُهَا خَمْسَ مِائَةٍ، فَقَالَ: خُذْ مِثْلَهَا مَرَّتَيْنِ.**

** ** **

(١) كتاب المغازي ـ باب قصة عمان والبحرين ـ رقم ٤٣٨٣. وقال الحافظ رَحِمَهُ ٱللَّهُ (٨/٩٦): ومحمد بن علي هو المعروف بالباقر، وأبوه هو زين العابدين بن الحسين بن علي، ووهم من زعم أن محمد بن علي هو ابن الحنفية، ووقع في رواية الحميدي «حدثنا سفيان حدثنا عمرو بن دينار أخبرني محمد بن علي» فذكره.

## ٤٠ ـ محمد بن علي بن أبي طالب القرشي الهاشمي، أبو القاسم، ويقال أبو عبد الله المدني، المعروف بابن الحنفية. ع

والحنفية أمه وهي: خولة بنت جعفر بن قيس بن مسلمة بن ثعلبة بن يربوع بن ثعلبة بن الدول بن حنيفة، وكانت من سبي اليمامة الذين سباهم أبو بكر الصديق، وقيل: كانت أَمَةً لبنى حنيفة، ولم تكن من أنفسهم(١).

«الإمام اللبيب، ذو اللسان الخطيب، الشهاب الثاقب، والنصاب العاقب، صاحب الإشارات الخفية، والعبارات الجلية، أبو القاسم محمد بن الحنفية»(٢).

ترجمه البخاري في التاريخ الكبير فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ(٣): محمد بن علي بن الحنفية، والحنفية أمه، وهو ابن علي بن أبي طالب الهاشمي، أبو القاسم.

قال لنا موسى بن إسماعيل عن أبي عوانة عن أبي حمزة قال: قضينا نسكنا حين قتل ابن الزبير، ثم رجعنا إلى المدينة مع محمد، فمكث ثلاثة أيام ثم توفي.

---

(١) تهذيب الكمال (١٤٨/٢٦). وفي الطبقات الكبرى (٩١/٥) قال ابن سعد: وهو محمد الأكبر بن علي بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي، وأمه الحنفية خولة بنت جعفر بن قيس بن مسلمة بن ثعلبة بن يربوع بن ثعلبة بن الدول بن حنيفة بن لجيم بن صعب بن علي بن بكر بن وائل. ويقال: بل كانت أمه من سبي اليمامة فصارت إلى علي بن أبي طالب، رَحِمَهُ ٱللَّهُ.
أخبرنا الفضل بن دكين قال: أخبرنا الحسن بن صالح قال: سمعت عبد الله بن الحسن يذكر أن أبا بكر أعطى علياً أم محمد ابن الحنفية.

(٢) كذا وصفه أبو نعيم في حلية الأولياء (١٧٤/٢).

(٣) (١٨٢/١).

قال أبو عبد الله: سمع أباه، وقد دخل على عمر وهو غلام، روى عنه الحسن وعبد الله ابنا محمد، وقال لنا أبو نعيم: حدثنا فطر عن منذر قال: سمعت ابن الحنفية قال: كانت رخصة لعلي، قال: يا رسول الله إن ولد لي بعدك اسميه باسمك وأكنيه بكنيتك؟ قال: نعم(١).

وقال لي إسحاق: حدثنا يزيد بن هارون قال: أخبرنا أبو مالك الأشجعي قال: حدثنا سالم بن أبي الجعد أنه كان مع محمد بن الحنفية في الشعب فقلت له ذات يوم: يا أبا عبد الله(٢).

---

(١) روى الإمام الترمذي في سننه (١٣٧/٥) حدثنا محمد بن بشار حدثنا يحيى بن سعيد القطان حدثنا فطر بن خليفة حدثني منذر وهو الثوري عن محمد بن الحنفية عن علي بن أبي طالب أنه قال: يا رسول الله، أرأيت إن وُلد لي بعدك أسميه محمداً وأكنيه بكنيتك؟ قال: نعم. قال: فكانت رخصة لي.
قال الترمذي: هذا حديث صحيح.
وقال يحيى بن معين: محمد بن الحنفية كنيته أبو القاسم. انظر: تاريخ الدوري (٥٨٨).
وانظر حول الخلاف في الجمع بين اسم النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وكنيته: تحفة المودود في أحكام المولود (٩٨) وزاد المعاد (٣١٤/٢) كلاهما لابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٢) يشير بذلك إلى أنه كان يكنى أيضاً بغير أبي القاسم. انظر: سير أعلام النبلاء (١١٤/٤) والأثر قد أخرجه الدارقطني في فضائل الصحابة (رقم ٧٣): حدثنا إسماعيل بن محمد بن الصفار، قال: نا محمد بن عبد الملك الدقيقي، قال: نا يزيد بن هارون، قال: ثنا أبو مالك الأشجعي، قال: نا سالم بن أبي الجعد، أنه كان مع محمد بن علي بالشعب، قال: فقلت له يوما: يا أبا عبد الله، أكان أبو بكر أول القوم إسلاماً؟ قال: لا. فقلت: فبأي شيء علا وسبق، حتى لا يذكر أحد غيره؟ قال: لأنه كان خيرهم إسلاماً يوم أسلم، ثم لم يزل كذلك حتى قبضه الله على ذلك. قال الدقيقي: قال لنا يزيد: علا ووسق، وإنما هو: وسبق.
وانظر لمعرفة أول الصحابة إسلاماً: معرفة علوم الحديث للحاكم (٢٣) ومقدمة ابن الصلاح (٣٠٨ مع التقييد) وتعليق العراقي على هذه المسألة.

قال أبو حاتم[1]: روى عنه بنوه: إبراهيم وعون وعبد الله والحسن، وعبد الله بن محمد بن عقيل ومنذر أبو يعلى الثوري وعبد الأعلى بن عامر الثعلبي.

وكان رَحِمَهُ ٱللَّهُ موضع ثناء من الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ، وكانوا يحيلون عليه في الفقه، سأل رجل ابن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا عن مسألة فقال له: سل محمد بن الحنفية ما يقول، ثم أخبرني. فسأله عنها، ثم أخبره، فقال ابن عمر: **أهل بيت مفهمون**[2].

قال العجلي[3]: محمد بن على بن الحنفية وكان يكنى أبا القاسم، وكان رجلاً صالحاً، تابعياً ثقة مدنياً.

أخرج له البخاري في مواطن من صحيحه فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[4]: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ دَاوُدَ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ مُنْذِرٍ الثَّوْرِيِّ عَنْ **مُحَمَّدِ بْنِ الْحَنَفِيَّةِ** عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: كُنْتُ رَجُلًا مَذَّاءً فَأَمَرْتُ الْمِقْدَادَ بْنَ الْأَسْوَدِ أَنْ يَسْأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَسَأَلَهُ فَقَالَ: فِيهِ الْوُضُوءُ.

وقال في موطن آخر[5]: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سُوقَةَ عَنْ مُنْذِرٍ عَنْ **ابْنِ الْحَنَفِيَّةِ** قَالَ: لَوْ كَانَ عَلِيٌّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ ذَاكِرًا عُثْمَانَ

---

(١) الجرح والتعديل (٨/٢٦).

(٢) الثقات للعجلي (٢/٢٤٩).

(٣) الثقات (٢/٢٤٩).

(٤) كتاب العلم ـ باب من استحيا فأمر غيره بالسؤال ـ رقم ١٣٢ وكرره في كتاب الوضوء ـ باب من لم ير الوضوء إلا من المخرجين: من القبل والدبر ـ برقم ١٧٨.

(٥) كتاب الخمس ـ باب ما ذكر من درع النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وسيفه وقدحه ـ رقم ٣١١١ و٣١١٢.

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ[1]، ذَكَرَهُ يَوْمَ جَاءَهُ نَاسٌ فَشَكَوْا سُعَاةَ عُثْمَانَ فَقَالَ لِي عَلِيٌّ: اذْهَبْ إِلَى عُثْمَانَ فَأَخْبِرْهُ أَنَّهَا صَدَقَةُ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَمُرْ سُعَاتَكَ يَعْمَلُونَ فِيهَا، فَأَتَيْتُهُ بِهَا فَقَالَ: أَغْنِهَا عَنَّا، فَأَتَيْتُ بِهَا عَلِيًّا فَأَخْبَرْتُهُ فَقَالَ: ضَعْهَا حَيْثُ أَخَذْتَهَا.

وقال في كتاب فضائل الصحابة من صحيحه[2]: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ حَدَّثَنَا جَامِعُ بْنُ أَبِي رَاشِدٍ حَدَّثَنَا أَبُو يَعْلَى عَنْ **مُحَمَّدِ بْنِ الْحَنَفِيَّةِ** قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي: أَيُّ النَّاسِ خَيْرٌ بَعْدَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ قَالَ: أَبُو بَكْرٍ، قُلْتُ: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: ثُمَّ عُمَرُ، وَخَشِيتُ أَنْ يَقُولَ: عُثْمَانُ، قُلْتُ: ثُمَّ أَنْتَ؟ قَالَ: مَا أَنَا إِلَّا رَجُلٌ مِنْ الْمُسْلِمِينَ.

وقال في موطن آخر من صحيحه[3]: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ قَالَ: دَخَلْتُ أَنَا وَشَدَّادُ بْنُ مَعْقِلٍ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَقَالَ لَهُ شَدَّادُ بْنُ مَعْقِلٍ: أَتَرَكَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ شَيْءٍ؟ قَالَ: مَا تَرَكَ إِلَّا مَا بَيْنَ الدَّفَّتَيْنِ. قَالَ: وَدَخَلْنَا عَلَى **مُحَمَّدِ بْنِ الْحَنَفِيَّةِ** فَسَأَلْنَاهُ، فَقَالَ: مَا تَرَكَ إِلَّا مَا بَيْنَ الدَّفَّتَيْنِ.

** ** **

(١) قال الحافظ في الفتح (٦/٢١٤): زاد الإسماعيلي عن الحسن بن سفيان عن قتيبة «ذاكرا عثمان بسوء».

(٢) باب قول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لو كنت متخذاً خليلاً ـ رقم ٣٦٧١.

(٣) كتاب فضائل القرآن ـ باب من قال: لم يترك النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلا ما بين الدفتين ـ رقم ٥٠١٩.

## ٤١ ـ محمد بن عمرو بن الحسن بن علي بن أبي طالب القرشي الهاشمي. خ م د س

ترجمه البخاري في تاريخه الكبير فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[١]: محمد بن عمرو بن الحسن بن علي بن أبي طالب الهاشمي المدني.

قال لنا آدم: حدثنا شعبة قال: ثنا محمد بن عبد الرحمن الأنصاري قال: سمعت محمد ابن عمرو بن الحسن بن علي بن أبي طالب عن جابر بن عبد الله عن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: لَيْسَ مِنَ البِرِّ الصِّيَامُ فِي السَّفَرِ. ورَأَى رَجُلاً قَدْ ظُلِّلَ عَلَيْهِ[٢].

وقال لي نعيم: حدثنا عبد العزيز بن محمد عن عمارة بن غزية عن محمد بن عبد الرحمن بن سعد بن زرارة عن جابر: خرجنا مع النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نحوه[٣].

---

(١) التاريخ الكبير (١/١٨٩).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الصوم ـ بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِمَنْ ظُلِّلَ عَلَيْهِ وَاشْتَدَّ الحَرُّ «لَيْسَ مِنَ البِرِّ الصَّوْمُ فِي السَّفَرِ» ـ برقم ١٩٤٦.

(٣) أخرجه من طريق عمارة بن غزية به: أحمد في المسند (٢٣/١٠٦) والنسائي (٤/١٧٥).
قلت: كعادة الإمام البخاري إنما يشير في سياقه هذه الرواية إلى علة فيها، وهذه العلة قد بينها أبو حاتم رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فقد قال ابن أبي حاتم في العلل (١/٣٣١): وسألتُ أَبِي عَن حدِيثٍ؛ رواهُ بنُ بِشرِ بنِ المُفضّلِ، عن عُمارة بنِ غزِيّة، عن مُحمّدِ بنِ عَبدِ الرّحمنِ بنِ سعدِ بنِ زُرارة، عن جابِرِ بنِ عَبدِ اللهِ، قال: خرجنا مع رسُولِ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي غزوةِ تبُوك، فكانت تُدعى غزوة العُسرةِ، فبينما هُو يسِيرُ إِذا هُو بِجماعةٍ فِي ظِلِّ شجرةٍ، قال: ما هذِهِ الجماعةُ؟ قالُوا: يا رسُول اللهِ، رجُلٌ صام، فجهدهُ الصّومُ قال: ليس البِرُّ أن=

وروى عنه سعد بن إبراهيم، قال محمد: وسمع منه[1].

وقال البخاري في موطن آخر من تاريخه[2]: محمد بن عمرو الهاشمي عن زينب، روى عنه أبو الجحاف، حديثه مرسل لم يصح[3]، إن لم يكن هذا

---

= تصُومُوا فِي السّفرِ.

قال أَبِي: روى هذا الحدِيث شُعبةُ، عن مُحمّدِ بنِ عَبدِ الرّحمنِ عن مُحمّدِ بنِ عَمرِو بنِ الحسنِ، عن جابِرِ بنِ عَبدِ اللهِ، عنِ النّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. اهـ.

فتبين بأن علة هذا الإسناد، هو إسقاط محمد بن عمرو بين محمد بن عبد الرحمن وجابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وانظر: تعليق محقق المسند على هذا الموضع.

(١) أخرج البخاري رواية سعد بن إبراهيم عن محمد بن عمرو في مواطن من صحيحه، انظر (٥٦٠ ـ ٥٦٥).

(٢) التاريخ الكبير (١٩١/١).

(٣) أخرجه أبو يعلى في مسنده (١١٦/١٢) وابن الأعرابي في معجمه (رقم ١٥٠٤) وابن حبان في المجروحين (٢٤١/١) عن أبي سَعِيدٍ الْأَشَجُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ إِدْرِيسَ عن أبي الجحاف داود بن أبي عوف عن محمد بن عمرو الهاشمي عن زينب بنت علي عن فاطمة بنت محمد قالت: نظر النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلى عليٍّ فقال: هَذا في الجَنَّةِ، وإنَّ مِنْ شِيعَتِهِ قَوْماً يَعْلَمُون الإسْلَامَ ثُمَّ يَرْفُضُونَهُ، لَهُمْ نَبْزٌ يُسَمَّوْنَ الرَّافِضَةَ، مَنْ لَقِيَهُمْ فَلْيَقْتُلْهُمْ، فإنَّهُمْ مُشْرِكُونَ.

**ملاحظة:** ابن إدريس في هذا الإسناد، إنما هو تصحيف عن أبي إدريس، وهو توليد بن سليمان، فإنه يكنى بأبي سليمان وأبي إدريس، كما في تهذيب الكمال (٣٢١/٤ ـ وانظر تعليق المحقق) وقد جاء مسمىً في إسناد ابن الأعرابي، وابن حبان، وإنما ذكرت ذلك للتنبيه على هذا التصحيف الواقع في إسناد أبي يعلى، حيث أدى ذلك لوقوع محقق الكتاب بوهم بناء على ذلك، فإنه قال: وابن إدريس هو عبد الله ـ ويقصد بن يزيد الأودي ـ، اهـ.

وهذا كما أسلفت وهم بني على تصحيف، ويؤيد وقوع الوهم أنه لا تعرف لعبد الله بن إدريس رواية عن أبي الجحاف، كما في تهذيب الكمال (٢٩٤/١٤)، وإن كان من=

هو الأول فلا أدري؟ يعني محمد بن عمرو بن الحسن.

وقد تَعَقَّب الخطيب البغدادي شَكَّ البخاري في كونهما رجلين فقال بعد أن نقل كلام البخاري السابق[1]: ففرق ـ أي البخاري ـ بينهما بالشك، وهما رجل واحد بغير شك، يروي عن جابر بن عبدالله. اهـ.

أما أبو حاتم فقد سلك طريقة البخاري، فترجم لمحمد بن عمرو ترجمتين، فقال في الأولى منهما[2]: محمد بن عمرو بن الحسن بن على بن أبي طالب، روى عن جابر بن عبد الله، روى عنه محمد بن عبد الرحمن بن أسعد بن زرارة وسعد بن إبراهيم. سمعت أبي يقول ذلك، ثم قال ابن أبي حاتم: سئل أبو زرعة عنه فقال: مديني ثقة.

وقال في الثانية[3]: محمد بن عمرو الهاشمي، روى عن زينب ابنة علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، روى عنه أبو الجحاف: داود بن أبي عوف.

وثق المترجَم له هنا: كل من أبي زرعة الرازي[4] والنسائي[5] وذكره ابن حبان في الثقات[6].

* أخرج له البخاري في مواطن من صحيحه، أكتفي بذكر واحد منها،

---

= الرواة عن عبد الله بن إدريس أبو سعيد الأشج كما هو هنا، ولعله من هنا دخل الوهم على المحقق، والله أعلم.

(١) موضح أوهام الجمع والتفريق (١/٥٠).

(٢) الجرح والتعديل (٨/٢٩).

(٣) الجرح والتعديل (٨/٣٠).

(٤) كما مر معنا في نقل ابن أبي حاتم.

(٥) تهذيب الكمال (٢٦/٢٠٤).

(٦) (٥/٣٥٥).

فقد قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ[1]: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ سَعْدٍ عَنْ **مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ** قَالَ: قَدِمَ الْحَجَّاجُ فَسَأَلْنَا جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ فَقَالَ: كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي الظُّهْرَ بِالْهَاجِرَةِ، وَالْعَصْرَ وَالشَّمْسُ نَقِيَّةٌ، وَالْمَغْرِبَ إِذَا وَجَبَتْ، وَالْعِشَاءَ أَحْيَانًا، وَأَحْيَانًا إِذَا رَآهُمْ اجْتَمَعُوا عَجَّلَ، وَإِذَا رَآهُمْ أَبْطَؤُا أَخَّرَ، وَالصُّبْحَ كَانُوا أَوْ كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّيهَا بِغَلَسٍ.

** ** **

(١) كتاب مواقيت الصلاة ـ باب وقت المغرب ـ رقم ٥٦٠، وكرره في الكتاب نفسه ـ باب وقت العشاء ـ رقم ٥٦٥.

## ٤٢ ـ معاوية بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب الهاشمي. خت س ق

ترجم له البخاري في تاريخه الكبير فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[١]: معاوية بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب الهاشمي القرشي المدني، عن أبيه، روى عنه الزهري ويزيد بن الهدير[٢].

وثقه العجلي[٣] وذكره ابن حبان في الثقات[٤] ووثقه أيضاً الذهبي[٥].

علق عنه البخاري في صحيحه فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[٦]: وَيُذْكَرُ عَنْ الزُّهْرِيِّ وَأَبِي بَكْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ وَحَمْزَةَ بْنِ أَبِي أُسَيْدٍ **وَمُعَاوِيَةَ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ جَعْفَرٍ أَنَّهُمْ** لَبِسُوا ثِيَابًا مُهَدَّبَةً.

** ** **

---

(١) التاريخ الكبير (٣٣١/٧).

(٢) لم أجد في رواة الحديث يزيد بن الهدير مطلقاً، ولا في كتب المؤتلف والمختلف تحت اسم هدير من يسمى بيزيد، انظر: الإكمال (٣١٤/٧) المؤتلف (١٥١/٤)، ولعل الهدير مصحفة عن الهاد ـ أي يزيد بن الهاد ـ، وهو ما جاء في نقل ابن عساكر عن البخاري، فقد نقل كلام البخاري هذا، ذاكراً يزيد بن الهاد لا ابن الهدير، انظر تاريخ دمشق (٢٤٥/٥٩) وأشار محقق تاريخ دمشق إلى أنها عند البخاري (الهدير). والله أعلم.
ثم أرشدني بعض الأفاضل إلى ما جاء في بيان خطأ البخاري (١١٥) من قول ابن أبي حاتم: معاوية بن عبد الله بن جعفر روى عنه الزهري ويزيد بن الهاد أو ابن الهدير، وانما هو ابن الهاد. اهـ. فجزاه الله خيراً.

(٣) الثقات (٢٨٤/٢)

(٤) الثقات (٤١٢/٥).

(٥) الكاشف، ترجمة رقم ٥٥٢٨.

(٦) كتاب اللباس ـ باب الإزار المهدب.

## ٤٣ ـ معاوية بن أبي مُزَرِّد[١]، واسمه عبد الرحمن بن يسار، مولى بني هاشم. خ م س

ترجمه البخاري في التاريخ الكبير فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[٢]: معاوية بن أبي مزرد، مولى بني هاشم، يعد في أهل المدينة، سمع سعيد بن يسار، روى عنه سليمان بن بلال وحاتم بن إسماعيل.

قال فيه يحيى بن معين[٣]: صالح.

وقال فيه أبو حاتم ليس به بأس، وقال أبو زرعة: لا بأس به[٤]. وذكره ابن حبان في الثقات[٥].

أخرج له البخاري في مواطن من صحيحه، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[٦]: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ حَدَّثَنِي أَخِي عَنْ سُلَيْمَانَ عَنْ **مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي مُزَرِّدٍ** عَنْ أَبِي الْحُبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: مَا مِنْ يَوْمٍ يُصْبِحُ الْعِبَادُ

---

(١) بضم الميم وفتح الزاي وتثقيل الراء المكسورة. انظر: تقريب التهذيب (٦٧٧٠).

(٢) (٣٣٥/٧). وزاد أبو حاتم فيمن رووا عنه ابن الهاد ـ وهو يزيد ـ، ووكيعاً ويحيى بن محمد بن قيس وجعفر بن عون. انظر: الجرح والتعديل (٣٨٠/٨). وفي تهذيب الكمال (٢١٧/٢٨) عد المزي يزيد بن الهاد أيضاً من الرواة عنه وقال: وهومن أقرانه.

(٣) الجرح والتعديل (٣٨٠/٨).

(٤) الجرح والتعديل (٣٨٠/٨).

(٥) (٤٦٨/٧).

(٦) باب قول الله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ ۝٥ وَصَدَّقَ بِٱلْحُسْنَىٰ ۝٦ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْيُسْرَىٰ ۝٧ وَأَمَّا مَنۢ بَخِلَ وَٱسْتَغْنَىٰ ۝٨ وَكَذَّبَ بِٱلْحُسْنَىٰ ۝٩ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْعُسْرَىٰ﴾ سورة الليل الآية (٥ ـ ١٠) اللهم أعط منفق مال خلفاً ـ رقم ١٤٤٢.

فِيهِ إِلَّا مَلَكَانِ يَنْزِلَانِ، فَيَقُولُ أَحَدُهُمَا: اللهُمَّ أَعْطِ مُنْفِقًا خَلَفًا، وَيَقُولُ الْآخَرُ: اللهُمَّ أَعْطِ مُمْسِكًا تَلَفًا.

وقال في موطن آخر(١): حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ قَالَ حَدَّثَنِي **مُعَاوِيَةُ بْنُ أَبِي مُزَرِّدٍ** عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: خَلَقَ اللهُ الْخَلْقَ، فَلَمَّا فَرَغَ مِنْهُ قَامَتْ الرَّحِمُ فَأَخَذَتْ بِحَقْوِ الرَّحْمَنِ، فَقَالَ لَهُ: مَهْ قَالَتْ: هَذَا مَقَامُ الْعَائِذِ بِكَ مِنْ الْقَطِيعَةِ، قَالَ: أَلَا تَرْضَيْنَ أَنْ أَصِلَ مَنْ وَصَلَكِ وَأَقْطَعَ مَنْ قَطَعَكِ، قَالَتْ: بَلَى يَا رَبِّ، قَالَ: فَذَاكِ.

قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ اقْرَءُوا إِنْ شِئْتُمْ: ﴿**فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ أَن تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ وَتُقَطِّعُوٓا۟ أَرْحَامَكُمْ**﴾ [محمد: ٢٢].

وأخرج له في مواطن أخر(٢).

** ** **

(١) باب: وتقطعوا أرحامكم ـ رقم ٤٨٣٠. وانظر: ٤٨٣٢. وأخرجه أيضاً في كتاب الأدب ـ باب: من وصل وصله الله ـ رقم ٥٩٨٧.

(٢) انظر: ٥٩٨٩ ـ ٧٥٠٢.

## ٤٤ ـ مقسم بن بجرة ويقال: ابن بَجَرَة على مثال شجرة، ويقال: ابن نجدة، أبو القاسم، ويقال أبو العباس، مولى عبد الله بن الحارث بن نوفل، ويقال له: مولى ابن عباس للزومه له[١]. خ ٤

ترجمه البخاري في تاريخه الكبير، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[٢]: مقسم بن بحرة[٣] أبو القاسم، مولى عبد الله بن الحارث الهاشمي، ويقال: مولى ابن عباس[٤]، سمع ابن عباس، روى عنه الحكم بن عتيبة ويزيد بن أبي زياد.

وقد نفى البخاريُّ سماعَه من بعض أزواج النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[٥]: وقال سفيان عن منصور عن الحكم عن مقسم عن أم سلمة عن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ[٦]، ولا يعرف لمقسم سماع من أم سلمة ولا ميمونة ولا عائشة.

---

(١) كذا ذكر اسمه وكنيته والاختلاف فيهما: الإمام المزي في تهذيب الكمال (٤٦١/٢٨). وقال يحيى بن معين: مقسم يقال له: أبو القاسم. تاريخ الدوري (٧٩٨)، وانظر: طبقات ابن سعد (٢٩٥/٥) سنن الترمذي (٢٤١/٥).

(٢) التاريخ الكبير (٣٣/٨).

(٣) نبَّه المحقق أن صوابه بالجيم، كذا ضبطه الدارقطني.

(٤) قال ابن سعد: وإنما قيل له: مولى ابن عباس للزومه إياه وانقطاعه إليه وروايته عنه، وولائه لبني هاشم. انظر: الطبقات الكبرى (٢٩٥/٥).

(٥) التاريخ الصغير (٢٩٤/١).

(٦) يشير البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى ما روي عن أم سلمة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا في عدد ركعات وتر النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وهو قولها: كان رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يوتر بسبع أو بخمس، لا يفصل بينهن بتسليم ولا كلام، وهذا الحديث من رواية الحكم عن مقسم عن أم سلمة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا، لكن اختلف على الحَكَم فيه، فرواه سفيان عن منصور عن الحكم كذلك، أخرجه عبد الرزاق=

أما ابن سعد فقال[1]: وقد روى عن أم سلمة سماعاً.

قال عنه أحمد بن صالح المصري[2]: ثقة ثبت لا شك فيه.

وقال أبو حاتم[3]: صالح الحديث لا بأس به.

ووثقه العجلي[4] والدارقطني[5].

وقد نُقل أن البخاريَّ ذكره في الضعفاء، ومع ذلك روى عنه في الصحيح، وكان هذا مصدر استغراب، قال الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ[6]: والعجب أن

---

= (٢٧/٣) وعنه أحمد (٢٥١/٤٤)، ورواه أحمد أيضاً من غير طريق عبد الرزاق (٣١٤/٤٤) وكذا النسائي (١٧٠/١ ـ الكبرى).

وتابع سفيانَ على ذلك: جرير وزهير، أما جرير فرواه من طريقه: أحمد (٨٨/٤٤) والنسائي (٤٤١/١ ـ الكبرى) وإسحاق في مسنده (١٢٣/٤) وغيرهم. وأما زهير فروايته عن منصور عند ابن ماجه (٣٧٦/١) والطبراني في الكبير (٣٩٩/٢٣).

وقد روي عن مقسم عن ابن عباس عن أم سلمة به، رواه كذلك: إسرائيل عن منصور عن الحكم به. كما عند النسائي (٢٣٩/٣)، وأيضاً رواه سفيان عن منصور عن الحكم به، كما أخرجه النسائي (١٧٠/١ ـ الكبرى)، ولهذا أشار البخاري إلى عدم سماع مقسم من أم سلمة، بل حديثه عنها هو من طريق ابن عباس. وكان النسائي قد بوَّب: باب كيف الوتر بخمس وذكر الاختلاف على الحَكَم في حديث الوتر. وذكر رواية مقسم عن أم سلمة مباشرة، ثم أتبعها برواية مقسم عن ابن عباس بها، والله أعلم.

(١) الطبقات الكبرى (٢٩٥/٥). ولم يذكر ابن سعد ما يدل على سماعه منها، والله أعلم.

(٢) تاريخ أسماء الثقات (١٣٥٥) لابن شاهين.

(٣) الجرح والتعديل (٤١٤/٨).

(٤) الثقات (٢٩٥/٢).

(٥) سؤالات الحاكم (٤٩٧).

(٦) ميزان الاعتدال (١٧٦/٤) وترجم له الذهبي أيضاً في كتابه الضعفاء (٦٤٠٤).

قلت: لم أجد ذكره في المطبوع من ضعفاء البخاري، فلعله في الضعفاء الكبير له،=

البخاري أخرج له في صحيحه، وذكره في كتاب الضعفاء.

وضَعَّفه ابن سعد[١]، وقال الساجي: تكلم الناس في بعض روايته[٢] وأطلق ابن حزم تضعيفه له في مواطن من كتابه المحلى[٣].

أخرج له البخاري في صحيحه حديثاً واحداً[٤] فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[٥]: حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى أَخْبَرَنَا هِشَامٌ أَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ أَخْبَرَهُمْ قَالَ أَخْبَرَنِي عَبْدُ الْكَرِيمِ أَنَّهُ سَمِعَ مِقْسَمًا مَوْلَى عَبْدِ اللهِ بْنِ الْحَارِثِ يُحَدِّثُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ: لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنْ الْمُؤْمِنِينَ عَنْ بَدْرٍ وَالْخَارِجُونَ إِلَى بَدْرٍ.

---

= وقد ذكر الحافظ ابن حجر أيضاً أن البخاري ذكره في الضعفاء، ثم قال: ولم يذكر فيه قدحاً، بل ساق حديث شعبة عن الحكم عن مقسم في الحجامة وقال: إن الحكم لم يسمعه منه. انظر: تهذيب التهذيب (١٠/٢٥٦).

وعلى هذا فلا إشكال في ذكر البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ لمقسم في الضعفاء مع روايته له في الصحيح، لأنه إنما ذكره في الضعفاء لينفي سماع الحكم له في حديث الحجامة. والله أعلم.

(١) الطبقات الكبرى (٥/٤٧١) ونصه: كان كثير الحديث، ضعيفاً.

(٢) تهذيب التهذيب (١٠/٢٥٦).

(٣) قال عنه: ليس بالقوي (٢/١٨٩) وفي (٥/٢١٩): هو ضعيف. وكذا في (١٠/٨٠) و(١١/٤٥).

(٤) نص على ذلك الباجي في التعديل والتجريح (٢/٧٥٠) والحافظ ابن حجر في التقريب (٦٨٧٣).

(٥) كتاب المغازي ـ باب غزوة بدر ـ رقم. ٣٩٥٤.

وكرره في كتاب التفسير ـ سورة النساء ـ رقم ٤٥٩٥.

## ٤٥ ـ نافذ، أبو معبد مولى عبد الله بن عباس. ع

ترجمه البخاري في تاريخه الكبير فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[١]: نافذ أبو معبد، مولى عبد الله بن عباس بن عبد المطلب الهاشمي، سمع ابن عباس، روى عنه عمرو بن دينار وأبو الزبير[٢].

قال ابن عيينة[٣]: كنا نعرفه، وعهدي به مولى ابن عباس، وهو أصدق مواليه.

يُعَدُّ في أهل الحجاز.

وقال في تاريخه الصغير[٤]: نافذ أبو معبد، مولى ابن عباس القرشي، سماه لنا علي، قال علي عن سفيان قال عمرو: كنا نعرفه مولى ابن عباس،

---

(١) (١٣٢/٨).

(٢) زاد أبو حاتم في الرواة عنه: القاسم بن أبي بزة. انظر: الجرح والتعديل (٥٠٧/٨). تهذيب الكمال ـ (٢٦٩/٢٩)

وزاد المزي في تهذيب الكمال (٢٦٩/٢٩): سليمان الأحول وفرات القزاز والقاسم بن أبي بزة ويحيى بن عبد الله بن صيفي.

(٣) قال محقق التاريخ الكبير: لعله سقط «عن عمرو» وهو ابن دينار، فإن ابن عيينة لم يدرك نافذاً، توفي نافذ سنة ١٠٤، وولد ابن عيينة سنة ١٠٧، وقد روى ابن أبي حاتم من طريق ابن عيينة عن عمرو بن دينار: نا أبو معبد وكان من خيار موالي ابن عباس، وفي التهذيب: وقال الحميدي عن سفيان عن عمرو بن دينار: أخبرني أبو معبد وكان من أصدق موالي ابن عباس. اهـ.

قلت: وسيأتي أنه من قول عمرو بن دينار في تاريخ البخاري الصغير.

(٤) (٢٠٧/١).

وهو أصدق مواليه.

وروايته عن الفضل بن عباس مرسلة[١].

وثقه أحمد[٢] ويحيى بن معين[٣] وأبو زرعة[٤].

وقال ابن سعد[٥]: وكان ثقة حسن الحديث.

وذكره ابن حبان في الثقات[٦].

أخرج له البخاري في صحيحه، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[٧]: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: أَخْبَرَنِي **أَبُو مَعْبَدٍ** عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كُنْتُ أَعْرِفُ انْقِضَاءَ صَلَاةِ النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالتَّكْبِيرِ.

وأخرج له أيضاً في كتاب الزكاة، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[٨]: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ الضَّحَّاكُ بْنُ مَخْلَدٍ عَنْ زَكَرِيَّاءَ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ صَيْفِيٍّ عَنْ

---

(١) جامع التحصيل (٢٨٩) وعزا هذا القول إلى التهذيب وهو تهذيب الكمال، والموطن المشار إليه جاء في ترجمة المزي للفضل ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، حيث قال بعد أن ذكر الرواة عن الفضل ومنهم أبو معبد: وقيل لم يسمع منه سوى أخيه عبد الله وأبي هريرة، ومن عداهما ممن ذكر ها هنا فروايته عنه مرسلة. انظر: تهذيب الكمال (٢٣/٢٣٢).

(٢) تاريخ ابن أبي خيثمة (٤/٢٠١).

(٣) المصدر السابق.

(٤) الجرح والتعديل (٨/٥٠٧).

(٥) الطبقات الكبرى (٥/٢٩٤).

(٦) (٥/٤٨٤).

(٧) كتاب صفة الصلاة ـ باب الذكر بعد الصلاة ـ رقم ٨٤٢.

(٨) باب وجوب الزكاة، وقول الله تعالى: وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة ـ رقم ١٣٩٥.

**أَبِي مَعْبَدٍ** عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعَثَ مُعَاذًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِلَى الْيَمَنِ، فَقَالَ: ادْعُهُمْ إِلَى شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللهِ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِذَلِكَ فَأَعْلِمْهُمْ أَنَّ اللهَ قَدْ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِذَلِكَ فَأَعْلِمْهُمْ أَنَّ اللهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً فِي أَمْوَالِهِمْ تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ وَتُرَدُّ عَلَى فُقَرَائِهِم.

** ** **

## ٤٦ ـ يزيد بن أبي زياد الهاشمي. خت م ٤

مولى عَبد اللهِ بْن الحارث بْن نوفل[١].

ترجمه البخاري في تاريخه الكبير فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[٢]: يزيد بْن أَبِي زياد، أَبُو عَبْد اللَّه، مولى بني هاشم، يُعَدُّ فِي الْكُوفِيِّينَ.

قَالَ لِي عَبْدُ اللهِ بْنُ أَبِي الأَسْوَدِ عَنْ أَبِي عَبْد اللَّه النخلي[٣] قَالَ: مات يزيد بْن أَبِي زياد سنة ست وثلاثين ومائة أو نحوها.

وقَالَ يحيى بن يحيى أرنا[٤] جرير عَنْ يزيد قَالَ: قتل الْحُسَيْن بْن علي وأنا ابْن أربع عشرة أو خمس عشرة.

سَمِعَ عَبْد الرَّحْمَن بْن أَبِي ليلى وعبد اللَّه بْن الحارث بْن نوفل ومجاهداً وعكرمة، روى عَنْهُ الثوري وشُعْبَة، وقَالَ عثمان بْن أَبِي شيبة عَنْ جرير: كَانَ يزيد بْن أَبِي زياد أحسن حفظاً من عطاء بْن السائب[٥]. اهـ.

وقال البخاري في تاريخه الصغير[٦]: حَدَّثَنَا عبد الله بن أبي الْأسود قَالَ:

---

(١) تهذيب الكمال (١٣٦/٣٢).

(٢) (٣٣٤/٨).

(٣) انظر تعليق محقق التاريخ الكبير في التعريف به.

(٤) هي من اختصارات أخبرنا عند المحدثين، قال العراقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ألفيته:
وَاخْتَصَرُوْا (أَخْبَرَنَا) عَلَى (أَنَا) أَوْ (أَرَنَا) و(الْبَيْهَقِيُّ) (أَبَنَا)

(٥) وأسنده أيضاً في تاريخه الصغير فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ (٤١/٢): حَدثنَا عُثْمَان عَن جرير قَالَ: كَانَ يزِيد أحسن حفظاً من عَطاء بن السَّائِب، وَهُوَ يزِيد بن أبي زِيَاد أَبُو عبد الله، مولى بني هَاشم، كُوفِي.

(٦) (٣٩/٢).

حَدثنَا أَبُو عبد الله الْبَلْخِي قَالَ: مَاتَ يزِيد بن أبي زِيَاد وَعَطَاء بن السَّائِب وَعبد الْملك بن عُمَيْر متقاربين، سنة سِتّ وَثَلَاثِينَ وَنَحْوهَا.

وقال البخاري عنه[١]: وَيَزِيدُ بْنُ أَبِي زِيَادٍ صَدُوقٌ، وَلَكِنَّهُ يَغْلَطُ.

وقال فيه الإمام أحمد[٢]: لم يكن بِالْحَافِظِ، وقال مرة أخرى[٣]: يزِيد بن أبي زِيَاد وَحَدِيثه لَيْسَ بِذَاكَ.

وقال فيه يحيى بن معين[٤]: ليس بالقوي.

وقال مرة[٥]: يزِيد بن أَبي زِيَاد لَيْسَ بِذَاكَ، وَله أَخ يُقَال لَهُ برد بن أَبي زِيَاد.

وقال ابن الجنيد[٦]: قال يحيى بن معين وأنا أسمع: والذي يُروى عن عبد الرحمن بن صفوان حديثٌ واحد، يرويه يزيد بن أبي زياد، كأنه يضعف الحديث.

وقال فيه أبو حاتم: ليس بالقوى، وقال أبو زرعة: كوفي لين، يكتب حديثه ولا يحتج به[٧].

وقال الجوزجاني[٨]: سمعتهم يضعفون حديثه.

---

(١) ترتيب علل الترمذي (رقم ٦١٣).
(٢) العلل ومعرفة الرجال (٣٨٦/١).
(٣) المصدر السابق (٤٨٤/٢).
(٤) تاريخ يحيى بن معين رواية الدارمي (رقم ٢٥٠ و٨٧٨).
(٥) تاريخ يحيى بن معين رواية الدوري (٣٦١/٣).
(٦) سؤالاته (رقم ٢٢).
(٧) الجرح والتعديل (٢٦٥/٩).
(٨) أحوال الرجال (رقم ١٣٥).

وقال العجلي في ترجمة أخيه برد[1]: برد بن أبي زِيَاد أَخُو يزِيد بن أبي زِيَاد، كوفى ثِقَة وَهُوَ أرفع من أَخِيه يزِيد وَهُوَ مولى بنى هَاشم.

وقال في ترجمة يزيد[2]: يزِيد بن أبي زِيَاد مولى بنى هَاشم، كوفى ثِقَة جَائِز الحَدِيث، وَكَانَ بِآخِرهِ يلقن.

والكلام الذي قيل في يزيد كثير، ويصعب أن نجد من وثَّقه مطلقاً، ومع ذلك فلم يترك[3]، والأئمة على كتابة حديثه[4] وقد حدث عنه شعبة مع براعته في نقد الرجال[5].

علق عنه البخاري في صحيحه، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[6]: وَقَالَ جَرِيرٌ: عَنْ **يَزِيدَ** فِي

(١) الثقات (٢٤٤/١).
(٢) الثقات (٣٤٦/٢).
(٣) قال أبو داود: لا أعلم أحدا ترك حديثه، وغيره أحب إلي منه. سؤالات الآجري.
(٤) انظر: الكامل لابن عدي (١٦٦/٩).
(٥) سير أعلام النبلاء (١٣٠/٦).
(٦) كتاب اللباس ـ باب لبس القسي. ٥٧٥١
قلت: أخرج أحمد في مسنده (٣٨/١٠) هذا الحديث فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: حَدَّثَنَا حُسَيْنٌ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا يَزِيدُ يَعْنِي ابْنَ عَطَاءٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ حَدَّثَنِي الْحَسَنُ بْنُ سُهَيْلِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ الْمِيثَرَةِ وَالْقَسِّيَّةِ وَحَلْقَةِ الذَّهَبِ وَالْمُفْدَمِ.
قَالَ يَزِيدُ: وَالْمِيثَرَةُ جُلُودُ السِّبَاعِ، وَالْقَسِّيَّةُ ثِيَابٌ مُضَلَّعَةٌ مِنْ إِبْرَيْسَمٍ يُجَاءُ بِهَا مِنْ مِصْرَ، وَالْمُفْدَمُ الْمُشَبَّعُ بِالْعُصْفُرِ.
فهو هنا من تفسير يزيد، لكن قال الحافظ في تغليق التعليق (٦٥/٥): وأما حديث جرير عن يزيد فقال إبراهيم الحربي في غريب الحديث له: ثنا عثمان هو ابن أبي شيبة ثنا جرير عن يزيد بن أبي زياد عن الحسن بن سهيل قال: القسية ثياب مضلعة يجاء بها من=

حَدِيثِهِ: القَسِّيَّةُ: ثِيَابٌ مُضَلَّعَةٌ يُجَاءُ بِهَا مِنْ مِصْرَ فِيهَا الحَرِيرُ.

وأخرج عنه في كتاب رفع اليدين في الصلاة، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[1]: حدثنا الحميدي، حدثنا سفيان، عن **يزيد بن أبي زياد** ههنا عن ابن أبي ليلى عن البراء: أن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان يرفع يديه إذا كبر.

قال سفيان: لما كبر الشيخ لقَّنوه: ثم لم يعد، فقال: ثم لم يعد.

قال البخاري: وكذلك روى الحفاظ من سمع من يزيد بن أبي زياد قديماً، منهم الثوري، وشعبة، وزهير ليس فيه: ثم لم يعد[2].

وأخرج عنه في الأدب المفرد، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[3]: حَدَّثَنَا خَلَّادُ بْنُ يَحْيَى قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ **يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ**، عَنْ عَمْرِو بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ قَالَ: مَا مِنْ مُسْلِمَيْنِ إِلَّا بَيْنَهُمَا مِنَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ سِتْرٌ، فَإِذَا قَالَ أَحَدُهُمَا لِصَاحِبِهِ كَلِمَةَ هَجْرٍ فَقَدْ خَرَقَ سِتْرَ اللهِ، وَإِذَا قَالَ أَحَدُهُمَا لِلْآخَرِ: أَنْتَ كَافِرٌ، فَقَدْ كَفَرَ أَحَدُهُمَا.

** ** **

---

= مصر فيها حرير. اهـ.

وليس هو في الجزء المطبوع من غريب الحديث لإبراهيم الحربي والله أعلم.

(١) رقم (٣٢).

(٢) قال الإمام أحمد بعد أن ساق هذا الحديث: وكان سفيان بن عيينة يقول: سمعناه من يزيد هكذا، قال سفيان: ثم قدمت الكوفة قدمة فإذا هو يقول: ثم لم يعد. انظر: العلل ومعرفة الرجال (٣٦٨/١).

وانظر ما قيل حول هذه الزيادة: كتاب: ابن القيم وجهوده في خدمة السنة النبوية وعلومها (٢١٢/٢). تأليف: جمال بن محمد السيد.

(٣) باب: سباب المسلم فسوق (رقم ٤٣٥).

# ٤٧ ـ يزيد أبو مرة مولى عقيل بن أبي طالب، ويقال مولى أم هانئ بنت أبي طالب[١]. ع

«روى عن أبي هريرة وعمرو بن العاص وأم هانئ، روى عنه سعيد المقبري وزيد بن أسلم وابن الهاد وأبو النضر سالم وإبراهيم بن عبد الله بن حنين وموسى بن عبيدة وموسى بن ميسرة»[٢].

ترجمه البخاري في التاريخ الصغير فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[٣]: يزيد أبو مرة، مولى عقيل بن أبي طالب، ويقال: مولى أم هانئ.

وثقه العجلي[٤] وقال ابن سعد[٥]: كان ثقة قليل الحديث.

وذكره ابن حبان في ثقاته[٦].

ووثقه أيضاً الذهبي[٧].

روى عنه البخاري في صحيحه، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[٨]: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ:

---

(١) قال ابن سعد في الطبقات (٥/١٧٧): قال محمد بن عمر الواقدي: إنما هو مولى أم هانئ بنت أبي طالب، ولكنه كان يلزم عقيلاً. فنسب إلى ولايته.

(٢) الجرح والتعديل (٩/٢٩٩) وانظر: تهذيب الكمال (٣٢/٢٩٠).

(٣) (١/١٧٨).

(٤) الثقات (٢/٤٢٤).

(٥) الطبقات الكبرى (٥/١٧٧).

(٦) (٥/٥٦١).

(٧) رقم ٦٣٧٢.

(٨) كتاب العلم ـ باب من قعد حيث ينتهي به المجلس ـ رقم ٦٦.

حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ أَنَّ **أَبَا مُرَّةَ مَوْلَى عَقِيلِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ** أَخْبَرَهُ عَنْ أَبِي وَاقِدٍ اللَّيْثِيِّ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ بَيْنَمَا هُوَ جَالِسٌ فِي الْمَسْجِدِ وَالنَّاسُ مَعَهُ، إِذْ أَقْبَلَ ثَلَاثَةُ نَفَرٍ، فَأَقْبَلَ اثْنَانِ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ وَذَهَبَ وَاحِدٌ، قَالَ: فَوَقَفَا عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَأَمَّا أَحَدُهُمَا فَرَأَى فُرْجَةً فِي الْحَلْقَةِ فَجَلَسَ فِيهَا، وَأَمَّا الْآخَرُ فَجَلَسَ خَلْفَهُمْ، وَأَمَّا الثَّالِثُ فَأَدْبَرَ ذَاهِبًا، فَلَمَّا فَرَغَ رَسُولُ اللهِ ﷺ قَالَ: أَلَا أُخْبِرُكُمْ عَنْ النَّفَرِ الثَّلَاثَةِ: أَمَّا أَحَدُهُمْ فَأَوَى إِلَى اللهِ فَآوَاهُ اللهُ، وَأَمَّا الْآخَرُ فَاسْتَحْيَا فَاسْتَحْيَا اللهُ مِنْهُ، وَأَمَّا الْآخَرُ فَأَعْرَضَ فَأَعْرَضَ اللهُ عَنْهُ.

وروى عنه أيضاً ونسب ولاءه لأم هانئ، فقال رَحِمَهُ اللَّهُ[1]: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ أَبِي النَّضْرِ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عُبَيْدِ اللهِ أَنَّ **أَبَا مُرَّةَ مَوْلَى أُمِّ هَانِئٍ بِنْتِ أَبِي طَالِبٍ** أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أُمَّ هَانِئٍ بِنْتَ أَبِي طَالِبٍ تَقُولُ: ذَهَبْتُ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ عَامَ الْفَتْحِ، فَوَجَدْتُهُ يَغْتَسِلُ وَفَاطِمَةُ ابْنَتُهُ تَسْتُرُهُ، قَالَتْ: فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ فَقَالَ: مَنْ هَذِهِ؟ فَقُلْتُ: أَنَا أُمُّ هَانِئٍ بِنْتُ أَبِي طَالِبٍ، فَقَالَ: مَرْحَبًا بِأُمِّ هَانِئٍ، فَلَمَّا فَرَغَ مِنْ غُسْلِهِ قَامَ فَصَلَّى ثَمَانِيَ رَكَعَاتٍ مُلْتَحِفًا فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ، فَلَمَّا انْصَرَفَ قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، زَعَمَ ابْنُ أُمِّي أَنَّهُ قَاتِلٌ رَجُلًا قَدْ أَجَرْتُهُ ـ فُلَانَ ابْنَ هُبَيْرَةَ ـ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: قَدْ أَجَرْنَا مَنْ أَجَرْتِ يَا أُمَّ هَانِئٍ. قَالَتْ أُمُّ هَانِئٍ: وَذَاكَ ضُحًى.

** ** **

(١) كتاب الغسل ـ باب التستر في الغسل ـ رقم ٣٥٧.

## ٤٨ ـ أبو رافع القبطي، مولى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. ع

اختلف في اسمه اختلافاً كثيراً، فعند ابن معين أن اسمه إبراهيم[١]، وأما ابن عبد البر فقد ترجم له في باب أسلم، وقال[٢]: هو الأشهر، وأوصل الحافظ ابن حجر الاختلاف في اسمه إلى عشرة أقوال، فقال رَحِمَهُ اللَّهُ[٣]: أبو رافع القبطي مولى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يقال: اسمه إبراهيم، ويقال: أسلم، وقيل: سنان، وقيل: يسار، وقيل: صالح، وقيل: عبد الرحمن، وقيل: قزمان، وقيل: يزيد، وقيل: ثابت، وقيل: هرمز، قال ابن عبد البر: أشهر ما قيل في اسمه أسلم، وقال يحيى بن معين: اسمه إبراهيم، وقال مصعب الزبيري: اسمه إبراهيم ولقبه برية

---

(١) تاريخ يحيى بن معين ـ رواية الدوري ـ رقم ١٧٧، وفيه: قال يحيى: أبو رافع مولى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إبراهيم، قال لي ذاك ابنه معمر اهـ. وكذا سماه أبو نعيم في معرفة الصحابة (٢٠٧/١) وابن منده كما نقل ذلك عنه ابن الأثير. انظر: أسد الغابة (٢٥/١) وكذا سماه ابن الأثير أيضاً.

**ملاحظة:** جاء في تهذيب الكمال (٣٠٢/٣٣) في ذكر الرواة عن أبي رافع: ابنه المعتمر، ويقال: المغيرة بن أبي رافع. اهـ. فهو ليس معمراً كما هو مثبت في تاريخ يحيى بن معين ـ رواية الدوري. فيصحح.

(٢) الاستيعاب (٢٧/١) وكذا هو عند ابن قانع في معجم الصحابة (٩٧/١) وترجم له البخاري في باب أسلم كما سيأتي معنا، وأما الرازيان أبو حاتم وأبو زرعة فهما أيضاً قد سمياه أسلم، لكن ترجم له ابن أبي حاتم في موضعين من كتابه، مرة في باب إبراهيم والأخرى في باب أسلم، وذلك للاختلاف المذكور في اسمه. انظر الجرح والتعديل (١٤٩/٢) و(٣٠٦/٢) وصحَّح ابن حبان أنه أسلم. انظر: الثقات (١٦/٣).

(٣) الإصابة في تمييز الصحابة (١٣٤/٧).

وهو تصغير إبراهيم، ونقل ابن شاهين عن أبي داود أنه كان اسمه قزمان، فسمي بعده إبراهيم، وقيل: أسلم، وزاد ابن حبان: وقيل يسار وقيل هرمز[١].

ترجم له البخاري في التاريخ الكبير، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[٢]: أسلم أبو رافع مولى النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، مات قبل علي بن أبي طالب، قاله لنا مالك بن إسماعيل عن شريك عن أبي اليقظان.

وقال لي يحيى بن سليمان عن ابن وهب عن عمرو عن بكير بن الأشج عن الحسن بن أبي رافع: أن أبا رافع كان قبطياً، صحب النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، حديثه في أهل المدينة. اهـ.

«كان إسلامه قبل بدر ولم يشهدها وشهد أحداً وما بعدها»[٣]. وروى عن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وعن عبد الله بن مسعود[٤]. وروى عنه جماعة ذكرهم الحافظ المزي في كتابه[٥].

أخرج له البخاري في صحيحه، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[٦]: حَدَّثَنَا الْمَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ أَخْبَرَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَيْسَرَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ الشَّرِيدِ قَالَ: وَقَفْتُ عَلَى سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ فَجَاءَ الْمِسْوَرُ بْنُ مَخْرَمَةَ، فَوَضَعَ يَدَهُ عَلَى إِحْدَى مَنْكِبَيَّ، إِذْ جَاءَ **أَبُو رَافِعٍ مَوْلَى النَّبِيِّ** صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: يَا سَعْدُ ابْتَعْ مِنِّي بَيْتَيَّ فِي

(١) انظر: الثقات لابن حبان (١٦/٣).
(٢) (٢٣/٢).
(٣) الإصابة (١٣٤/٧).
(٤) تهذيب الكمال (٣٠١/٣٣).
(٥) انظر: المصدر السابق.
(٦) كتاب الشفعة ـ باب عرض الشفعة على صاحبها قبل البيع ـ رقم ٢٢٥٨.

دَارِكَ، فَقَالَ سَعْدٌ: وَاللهِ مَا أَبْتَاعُهُمَا فَقَالَ الْمِسْوَرُ: وَاللهِ لَتَبْتَاعَنَّهُمَا، فَقَالَ سَعْدٌ: وَاللهِ لَا أَزِيدُكَ عَلَى أَرْبَعَةِ آلَافٍ مُنَجَّمَةً أَوْ مُقَطَّعَةً، قَالَ أَبُو رَافِعٍ: لَقَدْ أُعْطِيتُ بِهَا خَمْسَ مِائَةِ دِينَارٍ، وَلَوْلَا أَنِّي سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: الْجَارُ أَحَقُّ بِسَقَبِهِ مَا أَعْطَيْتُكَهَا بِأَرْبَعَةِ آلَافٍ، وَأَنَا أُعْطَى بِهَا خَمْسَ مِائَةِ دِينَارٍ، فَأَعْطَاهَا إِيَّاهُ.

** ** **

## ٤٩ ـ أبو علقمة الفارسي المصري، مولى بني هاشم، ويقال: مولى عبد الله بن عباس، ويقال: حليف بني هاشم، ويقال: حليف الأنصار[١]. ر م ٤

ترجمه البخاري في التاريخ الكبير فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[٢]: أَبُو علقمة مولى بني هاشم، ويقال مولى ابْن عَبَّاس، ويقال حليف بني هاشم، روى عَنْهُ يعلى بْن عطاء ومُحَمَّد بْن الحارث.

قَالَ يحيى بْن معين: نا أَبُو الحجاج عَنِ ابْنِ جريج أخبرني مُحَمَّد بْن الحارث قَالَ: قدم رجل يقال لَهُ: أَبُو علقمة حليف بني هاشم فذهبت إليه أنا وعلي الْأَزْدِيّ، فكَانَ فِيما حَدَّثَنَا قَالَ: سَمِعَت أبا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: إن من أشراطها أن يظهر الفحش والشح، ويؤتمن الخائن ويخون الأمين، وتظهر ثياب فِيهَا كافوا السحن[٣]، يلبسها نساء كاسيات عاريات ويعلو التحوت الوعول.

أكذاك يا عَبْد اللَّه بْن مَسْعُود سَمِعَته من حبي؟ قَالَ: نعم ورب الكعبة التحوت، قلنا: وما التحوت والوعول؟ قَالَ: فسق الرجال وأهل بيوت

---

(١) صدَّر الحافظ المزي ترجمته بهذا الاختلاف في ولائه. انظر: تهذيب الكمال (١٠١/٣٤).

(٢) (٥٩/٩).

(٣) في المطبوع من شرح مشكل الآثار ـ وسيأتي العزو إليه ـ: كأفواج السحر. أي بالجيم في أفواج لا بالحاء، ولم أجد من تكلم على معنى هذه الكلمة سواء كانت بالجيم أو بالحاء، وقد استشكل محقق التاريخ هذه العبارة فقال في الهامش: كذا في الأصل وعليه علامة الشك وما وجدناه في الكتب المشهورة.

القانصة، يرفعون فوق صالحيهم واله البيوت الصالحة[1][2].

أخرج عنه البخاري في جزء القراءة خلف الإمام، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[3] حدثنا محمود، قال: أنبأنا أبو داود، قال: أنبأنا شعبة، عن يعلى بن عطاء، قال: سمعت **أبا علقمة**، عن أبي هريرة، رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، عن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: إذا قال الإمام ولا الضالين فقولوا: آمين.

قال فيه أبو حاتم[4]: أحاديثه صحاح.

ووثَّقه العجلي[5] وقال عنه الطحاوي بعد أن أخرج حديثه[6]: فَوَقْفْنَا

---

(١) انظر تصحيح هذه العبارة في الهامش التالي.

(٢) أخرجه من طريق يحيى بن معين: الطحاوي في شرح مشكل الآثار (٧٩/١٠) والطبراني في الأوسط (٢٨٨/١) ولفظه ـ للطحاوي ـ:
كَمَا حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ مَعِينٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْحَارِثِ، قَالَ: قَدِمَ رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ: أَبُو عَلْقَمَةَ حَلِيفٌ فِي بَنِي هَاشِمٍ، فَتَتَابَعْتُ إِلَيْهِ أَنَا وَعَلِيٌّ الْأَزْدِيُّ، فَكَانَ مِمَّا حَدَّثَنَا أَنْ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ أَنْ يَظْهَرَ الْفُحْشُ وَالشُّحُّ، وَيُؤْتَمَنَ الْخَائِنُ، وَيُخَوَّنَ الْأَمِينُ، وَتَظْهَرَ ثِيَابٌ كَأَفْوَاجِ السَّحَرِ، يَلْبَسُهَا نِسَاءٌ كَاسِيَاتٌ عَارِيَاتٌ، وَيَعْلُو التُّحُوتُ الْوُعُولَ» أَكَذَاكَ يَا عَبْدَ اللهِ بْنَ مَسْعُودٍ سَمِعْتَهُ مِنْ حِبِّي رَسُولِ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ قَالَ: نَعَمْ وَرَبِّ الْكَعْبَةِ، قُلْتُ: وَمَا التُّحُوتُ الْوُعُولَ؟ قَالَ: فُسُولُ الرِّجَالِ، وَأَهْلُ الْبُيُوتَاتِ الْغَامِضَةِ، يُرْفَعُونَ فَوْقَ صَالِحِيهِمْ وَأَهْلِ الْبُيُوتَاتِ الصَّالِحَةِ». اهـ.
قلت: وعلى هذا: يُصحَّح ما جاء في التاريخ الكبير من هنا. والله أعلم.

(٣) رقم ١٤٥.

(٤) الجرح والتعديل (٤١٩/٩).

(٥) (٤١٧/٢).

(٦) شرح مشكل الآثار (٨٠/١٠).

بِذَلِكَ عَلَى جَلَالَةِ مِقْدَارِ أَبِي عَلْقَمَةَ هَذَا، وَأَنَّهُ مِنْ جِلَّةِ التَّابِعِينَ. ثم ذكر من روى عنه من أهل العلم.

وفي سؤالات البرقاني للدارقطني[1]: وعن يعلى بن عطاء عن أبي علقمة عن أبي هريرة، فقال ـ أي الدارقطني ـ: أبو علقمة لا يعرف اسمه، ولا من هو، ولكن يخرج هذا الحديث اعتباراً، حدَّث الأئمة عن يعلى.



(١) سؤالات البرقاني ـ رقم ٦١٦.

# النساء من آل بيت النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

## ١ ـ أم موسى، سرية علي بن أبي طالب. بخ د س ق.

روت عن علي وأم سلمة[١] وعائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ[٢]، واختلف في اسمها، فقيل: حبيبة، وقال أبو داود: اسمها فاختة[٣].

وثَّقها العجلي فقال[٤]: أم موسى كوفية تابعية ثقة.

وسأل البرقاني الدارقطنيَّ فقال[٥]: أم موسى عن علي حديثها مستقيم؟ فقال: هي سرية لعلي، يخرج حديثها اعتباراً.

أخرج لها البخاري في الأدب المفرد، فقال رَحِمَهُ اللَّهُ[٦]: حدثنا محمد بن سلام قال: أخبرنا محمد بن فضيل عن مغيرة عن **أم موسى** عن علي صلوات الله عليه قال: كان آخر كلام النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: الصلاةَ الصلاةَ، اتقوا الله فيما ملكت أيمانكم.

---

(١) تهذيب الكمال (٣٨٩/٣٥).

(٢) مغاني الأخيار (٤٣٠٩).

(٣) تهذيب الكمال (٣٨٩/٣٥) وانظر: الكاشف ٧١٥١ للذهبي، ولم يذكر في المقتنى في سرد الكنى (٦٩٩٣) إلا حبيبة.

(٤) الثقات (٤٦٢/٢).

(٥) سؤالاته ـ رقم ٥٨٥.

(٦) الأدب المفرد ـ باب حسن الملكة ـ رقم ١٥٨.

وقال في موطن آخر[1]: حدثنا محمد بن سلام قال: أخبرنا محمد بن الفضيل بن غزوان عن مغيرة عن **أم موسى** قالت: سمعت علياً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يقول: أمر النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عبد الله بن مسعود أن يصعد شجرة فيأتيه منها بشيء، فنظر أصحابه إلى ساق عبد الله فضحكوا من حموشة ساقيه، فقال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ما تضحكون؟ لرجل عبد الله أثقل في الميزان من أحد.

** ** **

(١) باب الخروج إلى الضيعة ـ رقم ٢٣٧.

# ٢ ـ أم هانئ بنت أبي طالب القرشية الهاشمية، أخت علي بن أبي طالب. ع

اسمها: فاختة، وقيل: هند[١]. أسلمت عام الفتح[٢].

روي أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خطبها قبل البعثة وبعدها، ولم يتم زواجه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ[٣] منها.

---

(١) انظر: تهذيب الكمال (٣٨٩/٣٥) وفي طبقات ابن سعد (١٢٠/٨): وكان هشام بن الكلبي يقول: اسمها هند. وفاختة عندنا أكثر. اهـ. ولم يذكر ابن أبي حاتم غيره في الجرح والتعديل (٤٦٧/٩).

(٢) تهذيب الكمال (٣٩٠/٣٥) ـ سير أعلام النبلاء (٣١٢/٢).

(٣) جاء عند ابن سعد في طبقاته (٢٥١/٨): أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ السَّائِبِ الْكَلْبِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: خَطَبَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى أَبِي طَالِبٍ ابْنَتَهُ أُمَّ هَانِئٍ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَخَطَبَهَا هُبَيْرَةُ بْنُ أَبِي وَهْبِ بْنِ عَمْرِو بْنِ عَائِذِ بْنِ عِمْرَانَ بْنِ مَخْزُومٍ فَتَزَوَّجَهَا هُبَيْرَةُ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: يَا عَمُّ زَوَّجْتَ هُبَيْرَةَ وَتَرَكْتَنِي، فَقَالَ: يَا ابْنَ أَخِي إِنَّا قَدْ صَاهَرْنَا إِلَيْهِمْ، وَالْكَرِيمُ يُكَافِئُ الْكَرِيمَ، ثُمَّ أَسْلَمَتْ فَفَرَّقَ الْإِسْلَامُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ هُبَيْرَةَ، فَخَطَبَهَا رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى نَفْسِهَا فَقَالَتْ: وَاللهِ إِنْ كُنْتُ لَأُحِبُّكَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَكَيْفَ فِي الْإِسْلَامِ، وَلَكِنِّي امْرَأَةٌ مُصْبِيَةٌ وَأَكْرَهُ أَنْ يُؤْذُوكَ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ: خَيْرُ نِسَاءٍ رَكِبْنَ الْمَطَايَا نِسَاءُ قُرَيْشٍ، أَحْنَاهُ عَلَى وَلَدٍ فِي صِغَرِهِ، وَأَرْعَاهُ عَلَى زَوْجٍ فِي ذَاتِ يَدِهِ.

وقد جاء الحديث في صحيح مسلم مقتصراً على ذكر ما كان بعد البعثة، فقال الإمام مسلم رَحِمَهُ اللَّهُ: ٦٦٢١ حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ قَالَ عَبْدٌ أَخْبَرَنَا وَقَالَ ابْنُ رَافِعٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ خَطَبَ أُمَّ هَانِئٍ بِنْتَ أَبِي طَالِبٍ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللهِ إِنِّي قَدْ كَبِرْتُ وَلِيَ عِيَالٌ. فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: خَيْرُ نِسَاءٍ رَكِبْنَ. ثُمَّ ذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ يُونُسَ غَيْرَ أَنَّهُ=

أخرج البُخَارِيّ عنها في مواطن من صحيحه فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[1]: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنِ قَعْنَبٍ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ، مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عُبَيْدِ اللهِ، أَنَّ أَبَا مُرَّةَ، مَوْلَى أُمِّ هَانِئٍ بِنْتِ أَبِي طَالِبٍ، أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ **أُمَّ هَانِئٍ بِنْتَ أَبِي طَالِبٍ**، تَقُولُ: ذَهَبْتُ إِلَى رَسُولِ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَامَ الفَتْحِ فَوَجَدْتُهُ يَغْتَسِلُ وَفَاطِمَةُ تَسْتُرُهُ فَقَالَ: «مَنْ هَذِهِ؟» فَقُلْتُ: أَنَا أُمُّ هَانِئٍ.

وكرره من طريق أبي النضر عن أبي مرة به، وزاد فيه[2]: فَقُلْتُ: أَنَا أُمُّ هَانِئٍ بِنْتُ أَبِي طَالِبٍ فَقَالَ: مَرْحَبًا بِأُمِّ هَانِئٍ، فَلَمَّا فَرَغَ مِنْ غُسْلِهِ، قَامَ فَصَلَّى ثَمَانِيَ رَكَعَاتٍ مُلْتَحِفًا فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ، فَلَمَّا انْصَرَفَ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، زَعَمَ ابْنُ أُمِّي أَنَّهُ قَاتِلٌ رَجُلًا قَدْ أَجَرْتُهُ، فُلاَنَ ابْنَ هُبَيْرَةَ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «قَدْ أَجَرْنَا مَنْ أَجَرْتِ يَا أُمَّ هَانِئٍ» قَالَتْ أُمُّ هَانِئٍ: وَذَاكَ ضُحًى.

---

= قَالَ: أَحْنَاهُ عَلَى وَلَدٍ فِي صِغَرِهِ.

وأما البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ فقد أخرجه مختصَراً مقتصِراً على قوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: خَيْرُ نِسَاءٍ رَكِبْنَ الْإِبِلَ صَالِحُ نِسَاءِ قُرَيْشٍ، أَحْنَاهُ عَلَى وَلَدٍ فِي صِغَرِهِ وَأَرْعَاهُ عَلَى زَوْجٍ فِي ذَاتِ يَدِهِا. انظر: صحيح البخاري ـ كتاب النكاح ـ باب إلى من ينكح وأي النساء خير وما يستحب أن يتخير لنطفه من غير إيجاب ـ برقم ٥٠٨٢.

(١) كتاب الغسل ـ باب التستر في الغسل عند الناس ـ رقم ٢٨٠. ومر معنا هذا الحديث في مواطن عدة من هذا الكتاب، ومنها ذكره في ترجمة أبي مرة، وإنما ذكرته هناك لأن البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ نسب ولاءه فيه لأم هانئ. وانظر الخلاف في ذلك في ترجمته.

(٢) كتاب الصلاة ـ باب الصلاة في الثوب الواحد ملتحفاً به ـ برقم ٣٥٧، وكان قد علق جزءاً منه في بداية الباب. وكرره في كتاب الجزية ـ باب أمان النساء وجوارهن ـ رقم ٣١٧١. وفي كتاب الأدب ـ باب ما جاء في قول الرجل: زعموا ـ رقم ٦١٥٨. وعلق جزءاً منه في كتاب الأدب أيضاً ـ باب قول الرجل مرحباً.

وأخرج عنها أيضاً في صحيحه حديثاً آخر، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[1]: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ، عَنِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، قَالَ: مَا أَخْبَرَنَا أَحَدٌ، أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى الضُّحَى، غَيْرُ **أُمِّ هَانِئٍ** ذَكَرَتْ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ اغْتَسَلَ فِي بَيْتِهَا، فَصَلَّى ثَمَانِيَ رَكَعَاتٍ، فَمَا رَأَيْتُهُ صَلَّى صَلاَةً أَخَفَّ مِنْهَا غَيْرَ أَنَّهُ يُتِمُّ الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ.

** ** **

(١) باب من تطوع في السفر في غير دبر الصلوات وقبلها ـ برقم ١١٠٣. وكرره في باب صلاة الضحى في السفر برقم ١١٧٩. وفي كتاب المغازي ـ باب الضحى ـ رقم ٤٢٩٢.

## ٣ ـ أم كلثوم بنت علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا[١]:

ترجم لها ابن سعد في طبقاته، فقال رَحِمَهُ اللَّهُ[٢]: أُمُّ كُلْثُومٍ بِنْتُ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ بْنِ هَاشِمِ بْنِ عَبْدِ مَنَافِ بْنِ قُصَيٍّ، وَأُمُّهَا فَاطِمَةُ بِنْتُ رَسُولِ اللهِ، وَأُمُّهَا خَدِيجَةُ بِنْتُ خُوَيْلِدِ بْنِ أَسَدِ بْنِ عَبْدِ الْعُزَّى بْنِ قُصَيٍّ، تَزَوَّجَهَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ وَهِيَ جَارِيَةٌ لَمْ تَبْلُغْ، فَلَمْ تَزَلْ عِنْدَهُ إِلَى أَنْ قُتِلَ، وَوَلَدَتْ لَهُ زَيْدَ بْنَ عُمَرَ وَرُقَيَّةَ بِنْتَ عُمَرَ، ثُمَّ خَلَفَ عَلَى أُمِّ كُلْثُومٍ بَعْدَ عُمَرُ: عَوْنُ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي طَالِبِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، فَتُوُفِّيَ عَنْهَا، ثُمَّ خَلَفَ عَلَيْهَا أَخُوهُ: مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي طَالِبِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، فَتُوُفِّيَ عَنْهَا، فَخَلَفَ عَلَيْهَا أَخُوهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ بَعْدَ أُخْتِهَا زَيْنَبَ بِنْتِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، فَقَالَتْ أُمُّ كُلْثُومٍ: إِنِّي لَأَسْتَحْيِي مِنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ عُمَيْسٍ إِنَّ ابْنَيْهَا مَاتَا عِنْدِي، وَإِنِّي لَأَتَخَوَّفُ عَلَى هَذَا الثَّالِثِ، فَهَلَكَتْ عِنْدَهُ وَلَمْ تَلِدْ لِأَحَدٍ مِنْهُمْ شَيْئًا.

ذكرها البخاري في التاريخ الصغير، فقال رَحِمَهُ اللَّهُ[٣]: حَدثنَا مُحَمَّد بن الصَّباح ثَنَا إِسْمَاعِيل بن زَكَرِيَّا عَن رزين الْبَزَّاز حَدَّثَنِي الشّعبِيّ قَالَ: توفّي زيد بْن عمر وَأم كُلْثُوم[٤] فقدموا عبد اللَّه بْن عمر، وَخَلفه الْحسن وَالْحُسَيْن

(١) لا رواية لها في الكتب الستة، وإنما ذكرتها لورودها في حديث البخاري، وقد أخرج حديثها الإمام أحمد في مسنده، انظر (١٥٧٠٨).

(٢) (٤٦٣/٨).

(٣) (١٠٢/١).

(٤) قال ابن الأثير في أسد الغابة (٣٨٧/٦): وتوفيت أم كلثوم وابنها زيد في وقت واحد،=

وَمُحَمّد بن الْحَنَفِيَّة وَعبد الله بن جَعْفَر.

حَدثنِي مَحْمُود ثَنَا عبيد عَن إِسْرَائِيل عَن السدى عَن عبيد اللهِ الْبَهِيِّ قَالَ: شَهِدْتُ أُمَّ كُلْثُومٍ وَزَيْدَ بن عمر بن الْخطاب صلى عَلَيْهِمَا ابن عمر، وَشهد ذَلِك الْحسن وَالْحُسَيْن.

حَدثنَا أَبُو النُّعْمَان ثَنَا عبد الْوَاحِد ثَنَا الشَّيْبَانِيّ وَقَالَ: ثَنَا الشَّعْبِيُّ قَالَ: مَاتَتْ أُمُّ كُلْثُومٍ بِنْتُ عَلِيٍّ وَابْن لَهَا من عمر، فصلى عَلَيْهِمَا ابن عمر.

جاء لها ذكر في صحيح البخاري، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[1]: حَدَّثَنَا عَبْدَانُ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ، أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ ثَعْلَبَةُ بْنُ أَبِي مَالِكٍ: إِنَّ عُمَرَ بْنَ الخَطَّابِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، قَسَمَ مُرُوطًا بَيْنَ نِسَاءٍ مِنْ نِسَاءِ المَدِينَةِ، فَبَقِيَ مِرْطٌ جَيِّدٌ، فَقَالَ لَهُ بَعْضُ مَنْ عِنْدَهُ: يَا أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ، أَعْطِ هَذَا ابْنَةَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الَّتِي عِنْدَكَ، يُرِيدُونَ أُمَّ كُلْثُومٍ بِنْتَ عَلِيٍّ، فَقَالَ عُمَرُ: «أُمُّ سَلِيطٍ أَحَقُّ، وَأُمُّ سَلِيطٍ مِنْ نِسَاءِ الأَنْصَارِ، مِمَّنْ بَايَعَ رَسُولَ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ» قَالَ عُمَرُ: «فَإِنَّهَا كَانَتْ تَزْفِرُ لَنَا القِرَبَ يَوْمَ أُحُدٍ».



---

= وكان زيد قد أصيب في حرب كانت بين بني عدي، خرج ليصلح بينهم، فضربه رجل منهم في الظلمة فشجَّه وصرعه، فعاش أياماً ثم مات هو وأمه.

(١) كتاب الجهاد والسير ـ باب حمل النساء القرب إلى الناس في الغزو ـ برقم ٢٨٨١، وأخرجه أيضاً في كتاب المغازي ـ باب ذكر أم سليط ـ رقم ٤٠٧١.
وفي الموطن الأول قال البخاري بعد إيراده للحديث: تزفر: تخيط.

# الباب الثاني

## الشبهات المثارة حول الإمام البخاري وموقفه من آل البيت

**وفيه ثلاثة فصول:**

* **الفصل الأول:** رواية الإمام البخاري عن النواصب.

* **الفصل الثاني:** عدم رواية الإمام البخاري عن بعض آل البيت (جعفر بن محمد الصادق أنموذجاً).

* **الفصل الثالث:** عدم ذكر الإمام البخاري لبعض فضائل آل البيت.



# الفصل الأول

## رواية الإمام البخاري عن النواصب في كتبه

**وفيه ثلاثة مباحث:**

* **المبحث الأول:** حكم الرواية عن المبتدعة.

* **المبحث الثاني:** النصب: تعريفه وحكمه عند أهل العلم.

* **المبحث الثالث:** الرواة المتهمون بالنصب في كتب الإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

# المبحث الأول

## حكم الرواية عن المبتدعة

قبل الشروع في ذكر مواقف العلماء من الرواية عن المبتدعة، لا بد من التعريف أولاً بالبدعة لغة واصطلاحاً، وما ضبط به العلماء تعريف البدعة المكفِّرة والبدعة المفسِّقة، مع التنبيه إلى أن البحث خاص في أهل الإسلام، لا يدخل فيه الكافر الأصلي، إذ أن الاتفاق قد قام على عدم قَبول روايته، قال الإمام الزركشي رَحِمَهُ ٱللَّهُ وهو يذكر الشروط التي يجب توفرها في المخبِر[1]: الثاني: كونه من أهل القبلة، فلا تُقبل رواية الكافر كاليهودي والنصراني إجماعاً، سواء عُلم من دينه الاحتراز عن الكذب أم لا، وسواء عُلم أنه عدلٌ في دينه أم لا، لأن قَبول الرواية منصب شريف، ومكرمة عظيمة، والكافر ليس أهلاً لذلك.

### ۞ البدعة لغة:

جاءت البدعة في اللغة على معنيين[2]: الأول بمعنى ابتكار الشيء لا

(١) البحر المحيط (٤/٢٦٨)، وقال العلامة الشنقيطي في نثر الورود (٣٩٨): واعلم أن الكافر الصريح أجمع العلماء على عدم قبول روايته.

(٢) ومن أصحاب المعاجم من اقتصر على المعنى الأول، كالجوهري في الصحاح (٧٣). والفيُّومي في المصباح المنير (٢٥).

على مثال سابق، والثاني انقطاع الشيء.

قال ابن فارس رَحِمَهُ ٱللَّهُ[1]: الباء والدال والعين أصلان، أحدهما ابتداء الشيء وصنعه لا عن مثال سابق، والآخر الانقطاع والكلال، فالأول قولهم: أبدعت الشيء قولاً أو فعلاً إذا ابتدأته لا عن سابق مثال، والله بديع السموات والأرض....، وفلان بدع في هذا الأمر، قال الله تعالى: **قل ما كنت بدعاً من الرسل**. أي ما كنت أول، والأصل الآخر قولهم: أبدعت الراحلة، إذا كلَّت وعطبت، وأبدع الرجل، إذا كلَّت ركابه أو عطبت وبقي منقطعاً به.... ومن بعض ذلك اشتقت البدعة. اهـ.

وقال الزمخشري[2]: أبدعت الراحلة إذا انقطعت عن السير بكلال أو ضلع، جعل انقطاعها عما كانت مستمرة عليه من عادة السير إبداعاً منها أي إنشاء أمر خارج عما أُعتيد منها وأُلف. اهـ.

وكلا المعنيين يتوافق مع البدعة الاصطلاحية، فالمبتدع ابتكر شيئاً لم يكن قد سُبق إليه، وأحدثه لا على مثال سابق، فهو بهذا المعنى ينطبق تمام الانطباق على البدعة الاصطلاحية، وأما المعنى الثاني وهو الانقطاع فقد يقال: بأن المبتدع قد انقطع ببدعته عن ركب الشرع، وأتى بأمر مُحدَث حاول أن يضاهي به الشريعة، فقطع نفسَه عن السير في ركابها، وخرج بذلك عن المألوف والمعتاد، وفي هذا يقول صاحب كتاب (حقيقة البدعة وأحكامها)[3]:

---

(١) معجم مقاييس اللغة (٢٠٩/١).

(٢) الفائق (٨٤/١). ولم يذكر المعنى الأول الذي هو بمعنى الابتكار.

(٣) (٢٤٣/١) تأليف: سعيد بن ناصر الغامدي. وما بين المعقوفتين من كتاب الاعتصام للشاطبي (٦١/٢)، كما عزا ذلك المؤلف.

وهذا المعنى أيضاً ينطبق على البدعة بالمعنى الشرعي، إذ المبتدع حين ينشئ بدعته مضاد للشرع ومراغم له، (حيث نصب المبتدع نفسه نصب المستدرك على الشريعة لا نصب المكتفي بما حُدَّ له). وهذا هو عين الانقطاع، بل هو أشنع الانقطاع وأخبثه، لأنه يزيح الإنسان عن تحصيل كمال خلقه بالعبودية التامة لله، والتي لا تتحقق إلا باتباع الشارع... إلى آخر كلامه.

### ۞ البدعة اصطلاحاً:

وأما البدعة اصطلاحاً، فأشهر من تناوله بالتعريف والتحليل، الإمام أبو إسحاق الشاطبي في كتابه الفذ (الاعتصام) حيث قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد أن ذكر ما يتعلق بتعريف البدعة من الناحية اللغوية وتعلقه بالتعريف الاصطلاحي[1]: فالبدعة إذاً عبارة عن طريقة في الدين مخترعة تضاهي الشرعية، يُقصد بالسلوك عليها المبالغة في التعبد لله سبحانه، وهذا على رأي من لا يُدخل العادات في معنى البدعة، وإنما يخصُّها بالعبادات، وأما على رأي من أدخل الأعمال العادية في معنى البدعة فيقول: البدعة طريقة في الدين مخترعة تضاهي الشرعية، يُقصد بالسلوك عليها ما يُقصد بالطريقة الشرعية. ثم شرع الشاطبي في حلِّ ألفاظ التعريف، وبيَّن بأن البدعة المذمومة هي ما تتعلق بالعبادات لا بالعادات، فقال: وإنما قُيِّدت بالدين لأن فيه تُخترع وإليه يُضيفها صاحبها، وأيضاً فلو كانت طريقةً مخترعةً في الدنيا على الخصوص لم تُسمَّ بدعة كإحداث الصنائع والبلدان التي لا عهد بها فيما تقدم.

والبدعة التي يتعلق بها موقف علماء الجرح والتعديل هي البدعة المتعلقة

---

(١) الاعتصام (١/٤٧).

بالاعتقاد، قال الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ وهو يتكلم عن أسباب جرح الرواة ورد رواياتهم[1]: وهذا فيما إذا تكلموا في نقد شيخ وردِّ شيء في حفظه وغلطه، **فإن كان كلامهم فيه من جهة معتقده فهو على مراتب**، فمنهم: مَن بِدْعَتُه غليظة. ومنهم: مَن بِدْعَتُه دون ذلك، ومنهم: الداعي إلى بدعتِه، ومنهم: الكافُّ، وما بينَ ذلك. ثم أخذ في توضيح هذه التقسيمات.

وقال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ[2]: والمبتدع: أي من اعتقد شيئا مما يخالف أهل السنة والجماعة. اهـ.

ولتعلُّق تبديع الرواة بمعتقداتهم، مثَّل الأئمة بأصناف بدعهم عند ذكرهم لمواقف العلماء منهم، قال الخطيب البغدادي رَحِمَهُ ٱللَّهُ[3]: اختلف أهل العلم في السماع من أهل البدع والأهواء، كالقدرية والخوارج والرافضة.

## ۞ الرواية عن أهل البدع

اختلف أهل العلم في موقفهم تجاه الرواية عن أهل البدع اختلافاً كثيراً، فمنهم من أطلق القول بردِّها، ولم ينظر إلى نوع البدعة هل هي من جنس المكفِّرات أم لا، أم هي من البدع الكبرى أو الصغرى. ومنهم من فرَّق بين البدع المكفِّرة فلم يقبلها والبدع غير المكفِّرة فأطلق القول بقَبولها، ومنهم من قبل رواية من تلبَّس بالبدع غير المكفرة لكن بقيود. هذه مذاهبهم بإجمال، وإليك عزيزي القارئ التفصيل:

---

(١) الموقظة (٨٥).

(٢) فتح الباري (٢/١٨٨).

(٣) الكفاية (١/٣٦٧).

## ١ ـ من ردَّ البدع مطلقا:

ردَّت طائفة من أهل العلم رواية المبتدعة مطلقاً، وعلَّلُوا ذلك بأن من تلبَّس ببدعة لا يخلو من أحد حالين: إما أن يكون قد كفر ببدعته أو فسق بها، وعلى كلا الحالين فهو مذموم ليس أهلاً أن يؤخذ عنه حديث رسول الله ﷺ، إذ أن دين الله لا يؤخذ إلا من العدول، وقد احتج أصحاب هذا القول بآثار كثيرة رُويت عن السلف الصالح في هذا المعنى، فقد اشتهر عن الإمام ابن سيرين رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه قال: إن هذا العلم دين فانظر عمن تأخذ دينك[١]، وعنه أنه قَالَ: «لم يكونوا يَسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة، قالوا: سمُّوا لنا رجالكم، فيُنْظر إلى أهل السُّنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم[٢]. ونُسب هذا المذهب للإمام مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ، قال الخطيب البغدادي في كتابه الكفاية في معرض ذكره لمذاهب العلماء في الرواية عن المبتدعة[٣]: فمنعت طائفةٌ من السلف صحة ذلك، لعلة أنهم كفار عند من ذهب إلى إكفار المتأولين، وفساق عند من لم يحكم بكفر متأول، وممن يروى عنه ذلك مالك بن أنس[٤].

وكذ عزا هذا المذهبَ للإمام مالك: القَرَافيُّ إذ يقول[٥]: وأما المبتدعة فقد قَبِلَ البخاري[٦] وغيره روايتهم كعمرو بن عبيد وغيره من المعتزلة، وردَّها

---

(١) أخرجه الامام مسلم في مقدمة صحيحه (٢٦).

(٢) المصدر السابق برقم (٢٧).

(٣) (٣٦٧/١).

(٤) قال السخاوي في فتح المغيث (٢٢٢/٢): ونصه في المدونة في غير موضع يشهد له اهـ.

(٥) شرح تنقيح الفصول (٢٨٠).

(٦) وسيأتي تحقيق هذا القول في المبحث المتعلق برواية البخاري عن النواصب.

غيرهم لأنهم إما كفرة أو فسقة، **وهو مذهب مالك** رَحِمَهُ ٱللَّهُ. ثم ذكر حجته فيما ذهب إليه.

وممن عزا هذا المذهب للإمام مالك أيضاً، الإمام الحاكم رَحِمَهُ ٱللَّهُ فإنه قال[1]: فأما مالك بن أنس فإنه يقول: **لا يؤخذ حديث رسول الله** صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **من صاحب هوى يدعو الناس إلى هواه**، ولا من كذاب يكذب في حديث الناس، وإن كنت لا تتهمه أن يكذب عن رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وقد أخَّرت النَّقل عن الحاكم رَحِمَهُ ٱللَّهُ مع أنه أقدم وفاة من كل من الخطيب والقرافي، لذكر ما يتعلق بمعنى العبارة المنقولة هنا عن الإمام مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ حيث إنها تحتمل أمرين، قام القاضي عياض بذكرهما وتوضيحهما، حيث قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[2]: وقال مالك: لا يؤخذ الحديث عن صاحب هوى يدعو إلى هواه. فانظر اشتراطه الدعاء، هل هو ترخيص في الأخذ عنه إذا لم يدع؟ أو أن البدعة سبب لتهمته أن يدعو الناس إلى هواه؟ أي لا تأخذوا عن ذي بدعة فإنه ممن يدعو إلى هواه، أو أن هواه يحمله أن يدعو إلى هواه فاتهمه لذلك؟ **وهذا المعروف من مذهبه**، وقد تأوَّل الباجي أن معنى يدعو يظهرها ويحقق عليه اهـ.

ومع احتمال كلام الإمام مالك لما مضى، إلا أن القاضي عياضاً جزم بأن المعروف من مذهب مالك هو ردُّ رواية المبتدع مطلقاً[3]، وعليه سار أصحابه في الموقف من رواية المبتدع[4].

---

(١) المدخل إلى الإكليل (٤٩). معرفة علوم الحديث (١٦٨).

(٢) إكمال المعلم بفوائد مسلم (١/١٢٥).

(٣) قال الشنقيطي في نثر الورود (٣٩٨): وقيل ترد رواية البدعي مطلقاً... وهو مذهب مالك.

(٤) قال الحافظ ابن حجر في لسان الميزان (١/٢٠٣): فالمنع من قبول رواية المبتدعة=

وقد تبنَّى هذا المذهبَ جماعةٌ من الأصوليين من غير أصحاب مالك، كالشيرازي حيث يقول في كتابه اللمع[1]: والصحيح عندي أنها لا تقبل، لأن المبتدع فاسق فلا يجوز أن يقبل خبره.

وممن قال بهذا من الأصوليين أيضاً ابن الحاجب المالكي[2] وأبو منصور السمعاني[3]، بل عُزي هذا المذهب إلى أكثر أهل العلم[4].

**المذهب الثاني**: قَبول رواية أهل البدع، وهذا القبول إما مطلقاً وإما مقيداً، وتفصيل ذلك فما يأتي:

---

= الذين لم يكفروا ببدعتهم، كالرافضة والخوارج، ونحوهم ذهب إليه مالك وأصحابه والقاضي أبو بكر الباقلاني وأتباعه.

(١) (٧٦).

(٢) نهاية السول (١/٥٦٤ ـ ٥٦٥).

(٣) قواطع الأدلة (١/٣٤٤).

(٤) قال السبكي في الإبهاج (٢/٣١٤): وهو مذهب القاضي أبي بكر والقاضي عبد الجبار والغزالي والآمدي والأكثرين. اهـ. ولعل مقصود السبكي بالأكثرين، أي من أصحابه الأشعرية، وهذا ما ذهب إليه الشيخ عبد الرزاق عفيفي في تحقيقه لكتاب الإحكام للآمدي، فعند قول الآمدي في الإحكام (١/٣٢٩): فمذهب أكثر أصحابنا كالقاضي أبي بكر والغزالي والقاضي عبد الجبار من المعتزلة أنه مردود الرواية. علَّق الشيخ عبد الرزاق عفيفي بقوله: أصحابنا أي الأشعرية. اهـ.

قلت: ويؤيد هذا ما سيأتي من نسبة قبول رواية من لم يكن داعية إلى بدعته إلى أكثر أهل العلم، والله أعلم.

وقد علق ابن الصلاح على مذهب من قال برد رواية المبتدع مطلقاً، بقوله: والأول ـ أي هذا المذهب ـ بعيد مباعد للشائع عن أئمة الحديث، فإن كتبهم طافحة بالرواية عن المبتدعة غير الدعاة. انظر: مقدمة ابن الصلاح (١٥٥) وعنه الزركشي في البحر المحيط (٤/٢٧٠).

**١ ـ قبول رواية أهل البدع مطلقاً**، سواء كفروا ببدعتهم أو لم يكفروا، قال الخطيب البغدادي[١]: وقال جماعة من أهل النقل والمتكلمين: أخبار أهل الأهواء كلها مقبولة وإن كانوا كفاراً أو فساقاً بالتأويل اهـ.

قلت: هكذا عزا الخطيب هذا القول إلى جماعة من العلماء، ولم يسمِّ أحداً بعينه ممن قال بقبول رواية أهل البدع مطلقاً، وتعميمه في نسبة هذا المذهب لأهل النقل أيضاً، يخُرج المسألة عن كونها مختصة بطائفة من الأصوليين، لكنَّ التطبيق العملي عند المحدثين، لا يظهر أن أحداً منهم قد قبل رواية من كفر ببدعته[٢].

وكذا ممن نقل وجود خلاف في هذه المسألة، الحافظُ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ، حيث عزا عدم قبول رواية من كفر ببدعته إلى الجمهور، ثم ذكر القول الآخر، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[٣]: ثم البدعة وهي السبب التاسع من أسباب الطعن في الراوي، إما أن تكون بمكفِّر كأن يعتقد ما يستلزم الكفر، أو بمفسق، فالأول لا يقبل صاحبها الجمهور. وقيل: يقبل مطلقاً اهـ.

ولعل سبب عدم تسمية أحد بعينه ممن قال بهذا القول، هو ضعف هذا القول، أو قلة من قال به، أو حصر هذا الخلاف بين الأصوليين، ولا تأثير له بصورة عملية على واقع الرواية، ولهذا نجد من أهل العلم، من لم يكتف بعزو

---

(١) الكفاية (٣٦٧/١).

(٢) وفي هذا تقول الباحثة كريمة السوداني: والمكفَّر ببدعته ساقط الرواية باتفاق جميع المحدثين، ثم علَّقت بالهامش بقولها: ولا يهمنا خلاف غير المحدثين الذي ورد في المسألة كما ذكره الخطيب البغدادي في الكفاية، والرازي في المحصول، لأن العبرة بواقع العمل الحديثي. اهـ باختصار يسير من كتابها: منهج الإمام البخاري في الرواية عن المبتدعة من خلال الجامع الصحيح .

(٣) نزهة النظر (١٠٢).

القول بردِّ رواية من كانت هذه حاله إلى الجمهور، بل اعتبره إجماعاً، كما فعل النووي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، في قوله[١]: قال العلماء من المحدِّثين والفقهاء وأصحاب الأصول: المبتدع الذي يكفر ببدعته لا تقبل روايته بالاتفاق. وقال في موطن آخر من كتبه[٢]: من كفر ببدعته لم يُحتج به بالاتفاق. اهـ.

وذهب الحافظ ابن كثير إلا أنه لا إشكال في رد من كانت هذه حاله، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[٣]: المبتدع إن كفر ببدعته فلا إشكال في رد روايته. اهـ.

وقال المعلمي اليماني[٤]: لا شبهة أن المبتدع إن خرج ببدعته عن الإسلام لم تقبل روايته، لأن من شروط قبول الرواية الإسلام. اهـ.

لكن عوداً للحديث عن الإجماع الذي نقله الإمام النووي، أقول: عند النظر فيه، نجد أنه نسب القول بذلك إلى المحدثين والفقهاء والأصوليين، وقد مر معنا في نقل الخطيب، نسبة القول بخلاف ذلك إلى جماعة من أهل النقل والمتكلمين، وهذا مما يُضْعف الإجماع المنقول، ولهذا نجد أن السيوطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ يشكِّك في ثبوت هذا الاتفاق المنقول، فيقول في شرحه لكلام النووي[٥]: قيل: دعوى الاتفاق ممنوعة، فقد قيل: إنه يُقبل مطلقاً. وقيل: يقبل إن اعتقد حرمة الكذب وصحَّحه صاحبُ المحصول[٦]. ثم نقل كلاماً

(١) شرح صحيح مسلم (١/٦٠).
(٢) التقريب (١/٣٨٣ ـ مع تدريب الراوي).
(٣) اختصار علوم الحديث (١٢).
(٤) التنكيل (١/٤٢).
(٥) تدريب الراوي (١/٣٨٣).
(٦) انظر: المحصول (٤/٤٠١)، وسيأتي معنا نص كلامه عند الحديث على قبول رواية من لم يستحل الكذب من المبتدعة.

للحافظ ابن حجر يأتي معنا قريباً بإذن الله.

لكن قد يقال: إن النوويَّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في نقله الاتفاق لم يكن غافلاً عن وجود المخالف، لكنه لم يعتبر خلافه خلافاً سائغاً، إما لأنه لم يُنسب إلى معروف، أو لضعف مستند قائله، أو لقلة القائل به، أو لكونه من أهل البدع الذين لا يُعتبر قولهم، أو لكون الإمام النووي في هذه المسألة كما في غيرها يعتبر قول الأكثر إجماعاً، أو نوعاً من الإجماع، وهذا الوجه الأخير هو ما ذهب إليه صاحب كتاب: الإجماع عند الإمام النووي من خلال شرحه لصحيح مسلم حيث قال تحت عنوان **قول أكثر أهل العلم هل يعتبر إجماعاً أو حجة وليس إجماعاً**[1]: الظاهر من صنيعه أنه لا يراه إجماعاً، لكنه لا يرى مخالفته أو يرى فيه نوعاً من الإجماع، ثم ذكر بعض النصوص التي تؤيد هذا، ثم قال: فهذه النقول قد تشير إلى أنه يرى أن إجماع الأكثر نوع من الإجماع لا تنبغي مخالفته والله أعلم[2] اهـ.

ومما يَحسُن ذكره هنا، بعد القول بأنَّ أكثر أهل العلم على عدم قبول رواية من كفر ببدعته، التنبيه على أن هذا التوافق بين العلماء إنا يقع بعد اتفاقهم على كفر مبتدع بعينه، فعند ذلك لا يقبلون روايته، لكن إذا اختلفت أنظار العلماء في كون البدعة التي تلبَّس بها الراوي هل هي من المكفِّرات أو لا،

(١) الإجماع عند الإمام النووي من خلال شرحه لصحيح مسلم (٢٠٧/١) لعلي الراشدي.

(٢) وهذه المسألة: أعني جواز انعقاد الإجماع مع مخالفة الواحد والاثنين، نُسب القول بها إلى ابن خويزمنداد المالكي وابن جرير الطبري، وقد قال صاحب المراقي في عرضه لهذه المسألة:

والكل واجب وقيل لا يضر ... الاثنان دون من عليهما كثر

وانظر: نثر الورود شرح مراقي السعود (٤٢٧/٢).

فراويته لا تكون مردودة بالإطلاق السابق، وقد فصَّل الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذه المسألة تفصيلاً جيداً وضع الأمور في نصابها، فقال[1]: والتحقيق أنه لا يُردُّ كلُّ مكفَّر ببدعة، لأن كلَّ طائفة تدعي أن مخالفيها مبتدعة، وقد تبالغ فتكفر مخالفها، فلو أُخذ ذلك على الإطلاق لاستلزم تكفير جميع الطوائف، **فالمعتمد أن الذي تُردُّ روايته من أنكر أمراً متواتراً من الشرع معلوماً من الدين بالضرورة، وكذا من اعتقد عكسه**، فأما من لم يكن بهذه الصفة وانضم إلى ذلك ضبطه لما يرويه مع ورعه وتقواه فلا مانع من قَبوله. اهـ.

وقد سَبَقَ الحافظَ بنحو هذا التفصيل: الإمامُ ابن دقيق العيد، فإنه قال في تقرير الموقف من رواية المبتدعة[2]: ثانيها المخالفة في العقائد، فإنها أوجبت تكفير الناس بعضها لبعض أو تبديعهم، وأوجبت عصبية اعتقدوها ديناً يتدينون به ويتقربون إلى الله تعالى، ونشأ من ذلك الطعن بالتكفير أو التبديع وهذا موجود كثيراً في الطبقة المتوسطة من المتقدمين. **والذي تقرَّر عندنا أنه لا تعتبر المذاهب في الرواية، إذ لا نكفر أحداً من أهل القبلة إلا بإنكار متواتر من الشريعة، فإذا اعتقدنا ذلك وانضم إليه التقوى والورع والضبط والخوف من الله تعالى فقد حصل معتمد الرواية.**

**٢ ـ قبول رواية المبتدع، لا على الإطلاق:**

ذهب جمهور أهل العلم إلى قبول رواية المبتدع، لكن لا على سبيل الإطلاق، بل بقيود، واختلفوا في هذه القيود، كالتالي:

---

(١) نزهة النظر (١٠٢).

(٢) الاقتراح (٣١).

**أ ـ من لم يستحل الكذب من أهل البدع:**

ذهب بعض أهل العلم إلى قبول رواية المبتدع إذا كان ممن لا يستحل الكذب لنصرة مذهبه، قال الخطيب رَحِمَهُ ٱللَّهُ[1]: وذهب طائفة من أهل العلم إلى قبول أخبار أهل الأهواء الذين لا يُعرف منهم استحلال الكذب والشهادة لمن وافقهم بما ليس عندهم فيه شهادة، وممن قال بهذا القول من الفقهاء: أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي فإنه قال: وتقبل شهادة أهل الأهواء إلا الخطابية من الرافضة، لأنهم يرون الشهادة بالزور لموافقيهم، وحكي أن هذا مذهب ابن أبي ليلى وسفيان الثوري ورُوي مثله عن أبي يوسف القاضي اهـ.

وقد نصَّ الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه الأم في معرض ذكره لمن تقبل شهادته ومن ترد على ردِّ شهادة من كانت هذه حاله، فقال[2]: أو يكون منهم من يستحل أو يرى الشهادة للرجل إذا وثق به فيحلف له على حقِّه ويشهد له بالبت ولم يحضره ولم يسمعه، فترد شهادته من قِبَلِ استحلاله الشهادة بالزور.

وقال أيضاً[3]: ولا أرد شهادة الرجل من أهل الأهواء إذا كان لا يرى أن يشهد لموافقه بتصديقه وقبول يمينه.

وأخرج ابن أبي حاتم عنه قوله[4]: لم أر أحداً من أصحاب الأهواء أشهد بالزور من الرافضة.

---

(١) الكفاية (٣٦٧/١). وانظر: الاقتراح لابن دقيق (٣١).

(٢) (٨٥/٨).

(٣) مختصر المزني (٣١٠).

(٤) آداب الشافعي ومناقبه (١٨٧).

وقد نقل السخاوي هذا النص عن الإمام الشافعي، ثم قام بتوجيهه، قائلاً[1]: فإما أن يكون ـ أي الشافعي ـ أطلق الكل وأراد البعض، أو أطلق في اللفظ الأول البعضَ لكونهم أسوأ كذباً، وأراد الكل اهـ.

ولتوضيح كلام السخاوي أقول: لَمَّا ورد عن الإمام الشافعي نصَّان في الموقف من رواية المبتدعة، أحدهما إطلاقه لعدم قبول شهادة جميع الرافضة، والأخرى تقييد رد رواية الخطابية من الرافضة، حاول السخاوي أن يوفق بين القولين، بذكر الاحتمالين السابقين، الأول منهما أن يكون الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ لا يعني بذكره للرافضة: جميعَهم، وإنما يعني بذلك الخطابية منهم، الذي يستحلون الكذب نصرة لأهل مذهبهم، فأطلق الكلَّ وأراد البعض، والثاني: أن الشافعيَّ يردُّ رواية الرافضة كلِّهم، لكنه يرى أشدَّهم في وجوب ردِّ روايتهم هم الخطابية، والمذهب الأول ـ وهو حصر ذلك بالخطابية ـ هو المعروف وهو الذي نسبه أهل العلم للشافعي، دون الثاني والله أعلم.

وقد نصَّ على عدم قبول رواية الخطابية: أبو يوسف صاحب أبي حنيفة، بل وأضاف إليهم القدرية، فقد قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[2]: أجيز شهادة أصحاب الأهواء ـ أهل الصدق منهم ـ إلا الخطابية والقدرية؛ الذين يقولون إن الله لا يعلم الشيء حتى يكون. اهـ.

وقد حاول بعض أهل العلم من خلال تحرير مذهب الخطابية في هذه المسألة، نفيَ ما نُسب لهم من استحلال للكذب، وقد ذكر ذلك السخاوي قائلاً[3]: على أن بعضهم ادعى أن الخطابية لا يشهدون بالزور، فإنهم لا

(١) فتح المغيث (٢/٢٢٤).
(٢) الكفاية (١/٣٨١).
(٣) فتح المغيث (٢/٢٢٤).

يجوزون الكذب، بل من كذب عندهم فهو مجروح مقدوح فيه، خارج عن وجه الاعتبار رواية وشهادة، فإنه خرج بذلك عن مذهبهم، فإذا سمع بعضهم بعضاً قال شيئاً عرف أنه ممن لا يجوِّز الكذب فاعتمد قوله لذلك، وشهد بشهادته، فلا يكون شهد بالزور لمعرفته أنه محق، **ونازعه البلقيني**[1] **بأن ما بَنى عليه شهادته أصل باطل فوجب رد شهادته لاعتماده أصلاً باطلاً، وإن زعم أنه حق، وتبعه ابن جماعة**[2]**، ومن هنا نشأ الاختلاف فيما لو شهد خطابي وذكر في شهادته ما يقطع احتمال الاعتماد فيها على قول المدعي، بأن قال: سمعت فلاناً يُقرُّ بكذا لفلان أو رأيته أقرضه في القَبول والرد** اهـ.

وفيما يبدو أن مؤدى القول واحد، وأن ما رمي به الخطابية ثابت عنهم، فهم في شهادتهم لغيرهم من الخطابية، قد شهدوا على شيء لم يروه ولم يتحققوا منه، وشهادتهم بهذه الصورة تكون استحلالاً منهم للكذب، والله أعلم.

ونعود إلى ما كنا قد ابتدأناه، في هذا الفرع من حكم رواية المبتدعة، وقد وصلنا إلى أن هناك فريقاً من العلماء وعلى رأسهم الإمام الشافعي قد قبلوا رواية المبتدع الذي لا يستحل الكذب، فأقول:

قد عمَّم بعض العلماء هذا المذهب فأدخلوا فيه من كفر ببدعته، وقبلوا روايته بالشرط السابق وهو أن يكون ممن يرى حرمة الكذب، وممن ذهب هذا

(١) محاسن الاصطلاح (٢٩٨ ـ بهامش مقدمة ابن الصلاح ت: عائشة بنت عبد الرحمن).

(٢) لم أجده في مظنته من كتابه المنهل الروي، وإنما الذي ذكره هناك وهو يعدد مواقف العلماء من الرواية عن المبتدعة: وقيل: إن لم يستحل الكذب لنصرة مذهبه وأهله قبل، وإن استحله كالخطابية لم يقبل ويعزى هذا إلى الشافعي. انظر: المنهل الروي (٦٧).

المذهب الفخرُ الرازي، فإنه قال[1]: المخالف من أهل القبلة إذا كفرناه كالمجسِّم وغيره، هل تقبل روايته أم لا؟ الحق أنه إن كان مذهبه جواز الكذب: لم تقبل روايته؛ وإلا قبلناها، وهو قول أبي الحسين البصري. اهـ.

وقال البيضاوي[2]: فتقبل رواية الكافر الموافق كالمجسِّمة، إن اعتقدوا حرمة الكذب فإنه يمنعه عنه.

وعلَّق البدخشي على كلام البيضاوي بقوله[3]: أي اعتقاد حرمة الكذب يمنع هذا الكافر عن الكذب في الافتراء على النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ فيحصل ظن صدقه فيقبل، وإن لم يعتقد ذلك فلا، إذ لا يبعد عنه الكذب، وعليه البصري[4].

**ب ـ قبول رواية المبتدع الذي لا يدعو لمذهبه.**

ذهب كثيرٌ من أهل العلم أو أكثرُهُم، إلى قبول رواية المبتدع إذا لم يكن داعيةً إلى مذهبه، ومن أقوال المتقدمين في تقعيد هذا المذهب، ما قاله عبد الرحمن بن مهدي رَحِمَهُ اللَّهُ[5]: من رأى رأياً ولم يَدْعُ إليه احتمل، ومن رأى رأياً ودعا إليه فقد استحق الترك.

وعن الحسن بن ربيع قال[6]: كنا نسمع الحديث من عبد الوارث[7]،

---

(١) المحصول في علم أصول الفقه (٤/٣٩٦).
(٢) منهاج الوصول (٢/٢٤١).
(٣) شرح البدخشي على منهاج الوصول (٢/٢٤١ ـ بهامش المنهاج).
(٤) أي أبو الحسين البصري كما مر معنا في كلام الرازي السابق.
(٥) الكفاية (١/٣٨٢).
(٦) المعرفة والتاريخ (٢/٢٦٣).
(٧) عبد الوارث هو ابن سعيد العنبري، روى عنه الستة، صدر الذهبي ترجمته في السير=

فإذا أقيمت الصلاة ذهبنا فلم نصل خلفه.

قَال: وقيل لابن المبارك: كيف رويت عن عبد الوارث وتركت عَمْرو بن عُبَيد؟ قَال: إن عمرًا كان داعيًا.

وقال عباس الدوري[1] سمعت يحيى يقول: ما كتبتُ عن عباد بن صهيب، وقد سمع عباد بن صهيب من أبي بكر بن نافع، وأبو بكر بن نافع قديم يروي عنه مالك بن أنس. ثم قال عباس: قلت ليحيى: هكذا تقول في كل داعية لا يُكتب حديثه إن كان قدرياً أو رافضياً أو غير ذلك من أهل الأهواء من هو داعية؟ قال: لا يكتب عنهم، إلا أن يكونوا ممن يُظن به ذلك ولا يدعو إليه؛ كهشام الدستوائي وغيره ممن يرى القدر ولا يدعو إليه.

وقال الإمام ابن حبان[2]: وأما المنتحلون المذاهب من الرواة مثل الإرجاء والترفض وما أشبههما، فإنا نحتج بأخبارهم إذا كانوا ثقات على الشرط الذي وصفناه، ونكل مذاهبهم وما تقلدوه فيما بينهم وبين خالقهم إلى الله جل وعلا، **إلا أن يكونوا دعاة إلى ما انتحلوه**، فإن الداعيَ إلى مذهبه الذابَّ عنه، حتى يصير إماماً فيه، وإن كان ثقة ثم روينا عنه جعلنا للاتباع إلى مذهبه طريقاً، وسوَّغنا للمتعلم الاعتماد عليه وعلى قوله، **فالاحتياط ترك رواية**

---

= (٣٠٠/٨): الإمام، الثبت، الحافظ. ثم قال في أثناء ترجمته له: وكان عالماً مجوداً، من فصحاء أهل زمانه، ومن أهل الدين والورع، إلا أنه قدري مبتدع. اهـ.
لكن الحافظ ابن حجر نفى عنه القول بالقدر، فقال في تقريبه (٤٢٥١): ثقة ثبت رمي بالقدر، ولم يثبت عنه. وانظر تمام ترجمته وما قيل فيه: تهذيب الكمال (٤٧٨/١٨).

(١) تاريخ يحيى بن معين رواية الدوري (١٣٩/٤).

(٢) مقدمة صحيحه (١٦٠/١)، وسيأتي له كلام مشابه لهذا، في ترجمة داود بن حصين، في باب رواية البخاري عن أهل البدع.

**الأئمة الدعاة منهم، والاحتجاج بالرواة الثقات على حسب ما وصفناه.**

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه الثقات في ترجمة جعفر بن سليمان الضبعي[(١)]: وكان جعفر بن سليمان من الثقات المتقنين في الروايات، غير أنه كان ينتحل الميل إلى أهل البيت؛ ولم يكن بداعية إلى مذهبه، **وليس بين أهل الحديث من أئمتنا خلاف أن الصدوق المتقن إذا كان فيه بدعة ولم يكن يدعو إليها أن الاحتجاج بأخباره جائز، فإذا دعا إلى بدعته سقط الاحتجاج بأخباره**، ولهذه العلة ما[(٢)] تركوا حديث جماعة ممن كانوا ينتحلون البدع ويدعون إليها وإن كانوا ثقات، واحتججنا بأقوام ثقات انتحالهم كانتحالهم سواء، غير أنهم لم يكونوا يدعون إلى ما ينتحلون، وانتحال العبد بينه وبين ربه؛ إن شاء عذَّبه وإن شاء عفا عنه، وعلينا قبول الروايات عنهم إذا كانوا ثقات على حسب ما ذكرناه في غير موضع من كتبنا.

وقد اختلفت أنظار العلماء في ما عزاه ابن حبان لأهل الحديث: هل يُعدُّ نقلاً صريحاً للإجماع عنهم في رد رواية الداعية لبدعته، أم أنه يحتمل أن يكون مذهباً لأكثرهم، أمّا ابن الصلاح رَحِمَهُ ٱللَّهُ فقد قال في مقدمته[(٣)]: وقال قوم: تُقبل روايته إذا لم يكن داعية إلى بدعته، ولا تقبل إذا كان داعية، **وهذا مذهب الكثير أو الأكثر من العلماء**، وحكى بعض أصحاب الشافعي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ خلافاً بين

---

(١) الثقات (٦/١٤٠).

(٢) كذا في النص، ولعل (ما) هنا زائدة، لأن السياق يتضح منه التفريق بين الداعية فترد روايته وغيره فتقبل.

(٣) علوم الحديث (١١٤ ـ نور الدين عتر). وكذا عزاه الحافظ ابن كثير والإمام بدر الدين ابن جماعة إلى الأكثر؛ مع أنه اعتبر أن ابن حبان قد نقل الاتفاق عليه. انظر: اختصار علوم الحديث (١٢)، المنهل الروي (٦٧).

أصحابه في قبول رواية المبتدع إذا لم يدع إلى بدعته، وقال: أما إذا كان داعية فلا خلاف بينهم في عدم قبول روايته، **وقال أبو حاتم ابن حبان البستي أحد المصنفين من أئمة الحديث: الداعية إلى البدع لا يجوز الاحتجاج به عند أئمتنا قاطبة، لا أعلم فيه خلافاً.**

ثم قال ابن الصلاح: وهذا المذهب الثالث أعدلها وأولاها، والأول[1] بعيد مباعد للشائع عن أئمة الحديث، فإن كتبهم طافحة بالرواية عن المبتدعة غير الدعاة، وفي الصحيحين كثير من أحاديثهم في الشواهد والأصول، والله أعلم. اهـ.

وذهب غيره من العلماء إلى عد ما نقله ابن حبان اتفاقاً عن أئمة الحديث، فقال العراقيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في شرحه لكلام ابن الصلاح[2]: وابن حبان الذي حكى المصنف كلامه قد حكى أيضاً الاتفاق على الاحتجاج بغير الداعية، فعلى هذا لا يكون في المسألة خلاف بين أئمة الحديث. ثم نقل جزءاً من كلام ابن حبان السابق، ثم قال: **وفيما حكاه ابن حبان من الاتفاق نظر، فإنه رُوي عن مالك رد روايتهم مطلقاً كما قال الخطيب في الكفاية.** اهـ.

وكما تعقب العراقيُّ ابنَ حبان في نقله الاتفاق، فَعَل الأَبْناسيُّ[3]، وكذا استغرب الحافظُ ابن حجر نقلَ ابن حبان هذا، فقال[4]: وأغرب ابن حبان

(١) أي مذهب من رد رواية المبتدعة في كل الأحوال، كما مر معنا في أول هذا الباب.

(٢) التقييد والإيضاح (١/٥٨٥).

(٣) الشذا الفياح (١/٢٥٤)، وهو في كتابه هذا يسير بِسَيْرِ العراقي حذو القذة بالقذة، والله أعلم.

(٤) نزهة النظر (١٠٣) ونحوه في هدي الساري كما سيأتي معنا بعد قليل.

فادعى الاتفاق على قبول غير الداعية.

إلا أن السخاويَّ نازع في صحة نسبة نقل الاتفاق لابن حبان فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[1]: وليس صريحاً في الاتفاق لا مطلقاً، ولا بخصوص الشافعية، ولكن الذي اقتصر ابن الصلاح عليه في العزو له الشق الثاني، فقال: قال ابن حبان: الداعية إلى البدع لا يجوز الاحتجاج به عند أئمتنا قاطبة، لا أعلم بينهم فيه اختلافاً. على أنه محتمل أيضاً لإرادة الشافعية أو مطلقاً، وعلى الثاني فالمحكي عن مالك وغيره يخدش فيه؛ على أن القاضي عبد الوهَّاب في الملخَّص فيه من قول مالك: لا تأخذ الحديث عن صاحب هوى يدعو إلى هواه. التفصيل، ونازعه القاضي عياض؛ وأن المعروف عنه الرد مطلقاً، يعني كما تقدم، وإن كانت العبارة محتملة.

قلت: وقد سبق نقل كلام القاضي عياض رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وهذا المذهب قد اختاره جمع من المحققين، فهو اختيار ابن الصلاح كما مر معنا، واعتبره الحافظُ ابن حجر الأعدلَ بين المذاهب، فقال[2]: وَالثَّالِث: التَّفْصِيل بَين أَن يكون دَاعِيَة أَو غير دَاعِيَة، فَيقبل غير الداعية وَيرد حَدِيث الداعية، وَهَذَا الْمَذْهَب هُوَ الأعدل، وَصَارَت إِلَيْهِ طوائفُ من الْأَئِمَّة وَادّعى ابن حبَان إِجْمَاعَ أهل النَّقْل عَلَيْهِ، لَكِن فِي دَعْوَى ذَلِك نظر. اهـ.

وتفريق المحدثين هذا في رد رواية الداعية وقبول رواية غير الداعية، إنما نشأ من خوفهم أن تدفع البدعةُ أصحابَها الداعين إليها إلى وضع ما يُرَوِّج

(١) فتح المغيث (٢/٢٢٧).

(٢) هدي الساري (٣٨٥).

لها، ويزين من شأنها عند الاخرين، وهذا ما بيَّنه الخطيب البغدادي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في قوله[1]: إنما منعوا أن يُكتب عن الدعاة، خوفاً أن تحملهم الدعوة إلى البدعة والترغيب فيها على وضع ما يحسِّنها، كما حكينا في الباب الذي قبل هذا عن الخارجي التائب قولَه: كنا إذا هوينا أمراً صيرناه حديثاً. اهـ.

ولكن لو فُرض أن الحديث لا يوجد إلا عند ذلك المبتدع الذي يدعو إلى بدعته، ولا يرويه أحد غيره، هل يُستمر في الإعراض عنه، أم أن مصلحة عدم تضييع الحديث تقدم على مفسدة الرواية عن الداعي إلى بدعته؟ أقول: لقد عرض الحافظ ابن دقيق العيد لهذه المسألة، ورجح في هذه الحالة أن مصلحة الرواية عنه في هذه الحالة تقدم على مفسدة إهماله، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[2]: الثاني: أنا نرى أن من كان داعية لمذهبه المبتدع متعصباً له متجاهراً بباطله أن تُترك الرواية عنه إهانةً له وإخماداً لبدعته، فإن تعظيم المبتدع تنويهٌ لمذهبه به، **اللهم إلا أن يكون ذلك الحديث غير موجود إلا من جهته، فحينئذ تقدم مصلحة الحديث على مصلحة إهانة المبتدع.**

**جـ ـ قبول رواية المبتدع إلا إذا روى ما يؤيد بدعته.**

وقد ذهب إلى هذا الحافظ الجوزجاني؛ فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ وهو يعدِّد أصناف من ترد روايتهم[3]: ومنهم زائغ عن الحق صدوق اللهجة قد جرى في الناس حديثُه، إذا كان مخذولاً في بدعته، مأموناً في روايته، **فهؤلاء عندي ليس فيهم**

(١) الكفاية (١/٣٨٦).
(٢) الاقتراح (٣١).
(٣) أحوال الرجال (٢/١١).

**حيلة إلا أن يؤخذ من حديثهم ما يعرف إذا لم يقو بدعته، فيتهم عند ذلك.**

وقد استحسن الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما ذهب إليه الجوزجاني، فقال بعد أن نقل كلامه السابق[1]: وما قاله مُتَّجه؛ لأن العلة التي لها رُدَّ حديث الداعية واردة فيما إذا كان ظاهر المروي يوافق مذهب المبتدعة ولو لم يكن داعية، والله أعلم. اهـ.

وذهب الحافظ ابن دقيق العيد إلى أن هذا المذهب يتوافق مع مذهب من يرد الشهادة بالتهمة، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[2] بعد أن تكلَّم عن رواية المبتدعة والموقف منها: نعم ههنا نظر في أمرين: أحدهما: أنه هل تقبل رواية المبتدع فيما يؤيد به مذهبه أم لا؟ هذا محل نظر، فمن يرى رد الشهادة بالتهمة فيجيء على مذهبه أن لا يقبل ذلك.

**د ـ قبول البدعة الصغرى دون الكبرى:**

من أهل العلم من نظر إلى حجم البدعة التي تبناها الراوي، هل تكون في حيِّز البدع الصغرى، التي يقل تأثيرها أو ينعدم على رواية صاحبها، أم أنها من البدع الكبرى المغلظة التي تؤثر تأثيراً بيِّناً على صاحبها، وقد يمتد تأثيرها إلى روايته، ومن فرَّق هذا التفريق ذهب إلى قبول رواية الأول، ورد رواية الثاني، وممن نظَّر لهذا الحافظ الذهبي، حيث قال في ترجمة أبان بن تغلب[3]: فلقائل أن يقول: كيف ساغ توثيق مبتدع وحَدُّ الثقة العدالة والإتقان،

(١) نزهة النظر (١٠٤).

(٢) الاقتراح (٣١).

(٣) ميزان الاعتدال (٥/١)، وأبان بن تغلب من الغلاة، الذين قال فيهم الجوزجاني: مذموم المذهب مجاهر زائغ. انظر: أحوال الرجال (٩٧/١).

فكيف يكون عدلاً من هو صاحب بدعة؟ وجوابه: أنَّ البدعة على ضربين: فبدعة صغرى كغلو التشيع، أو كالتشيع بلا غلو ولا تحرُّف، فهذا كثير في التابعين وتابعيهم مع الدين والورع والصدق، فلو رُدَّ حديث هؤلاء لذهب جملة من الآثار النبوية وهذه مفسدة بينة. ثم بدعة كبرى، كالرفض الكامل والغلو فيه، والحط على أبي بكر وعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا والدعاء إلى ذلك، فهذا النوع لا يحتج بهم ولا كرامة. وأيضاً فما أستحضر الآن في هذا الضرب رجلاً صادقاً ولا مأموناً، بل الكذب شعارهم والتقية والنفاق دثارهم، فكيف يقبل نقل من هذا حاله؟! حاشا وكلا. فالشيعي الغالي في زمان السلف وعُرفِهم هو من تكلَّم في عثمان والزبير وطلحة ومعاوية وطائفة ممن حارب علياً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وتعرض لسبهم، والغالي في زماننا وعرفنا هو الذي يكفر هؤلاء السادة ويتبرأ من الشيخين أيضاً فهذا ضال معثر. اهـ.

وقال الحافظ ابن رجب رَحِمَهُ اللَّهُ وهو يعدِّد مذاهب العلماء في الرواية عن أهل البدع، فذكر أن هناك من فرَّق بين من يغلو في بدعته وبين من لا يغلو ثم قال[1]: وقريب من هذا قول من فرَّق بين البدع المغلظة كالتجهم والرفض والخارجية والقدر، والبدع المخففة ذات الشُبَه كالإرجاء، قال أحمد في رواية أبي داود: احتملوا من المرجئة الحديث، ويكتب عن القدري إذا لم يكن داعية. وقال المروزي: كان أبو عبد الله يحدث عن المرجئ إذا لم يكن داعياً. ولم نقف له على نص في الجهمي أنه يروى عنه إذا لم يكن داعياً، بل كلامه فيه عام أنه لا يُروى عنه. فيخرج من هذا أن البدع الغليظة كالتجهم يرد بها الرواية مطلقاً، والمتوسطة كالقدر إنما يرد رواية الداعي إليها، والخفيفة كالإرجاء هل تقبل معها الرواية مطلقاً أو ترد عن الداعية؟ على روايتين.

(١) شرح علل الترمذي (٣٥٧/١).

**هـ ـ التفريق بين الغالي في بدعته وبين من لا يغلو فيها.**

مر معنا في الفقرة السابقة، الإشارة إلى أن الحافظ ابن رجب قد ذكر أن من العلماء من فرَّق في قبول رواية المبتدع بين من يغلو في بدعته، وبين من لا يغلو فيها، وهذا نصُّ كلامه رَحِمَهُ ٱللَّهُ[1]: ومنهم من فرَّق بين من يغلو في هواه ومن لا يغلو، كما ترك ابن خزيمة حديثَ عباد بن يعقوب لغلوه[2]، وسئل ابن الأخرم: لم ترك البخاري حديث أبي الطفيل قال: لأنه كان يفرط في التشيع[3]. اهـ.

هذا بالنسبة لمذاهب الأئمة في الرواية عن المبتدعة، حرصت على عرضها مفصَّلة بقدر المستطاع، لتقريب الصورة إلى القارئ الكريم، وحتى تكون مدخلاً لنصل من خلاله إلى موقف البخاري من المبتدعة، هل قام برد روايتهم مطلقاً؟ أم أنه قبل روايتهم على تفصيل من التفصيلات السابقة؟ وإذا قلنا بالثاني، هل يكون قد روى عنهم في كتبه كلها؟ أم أنه استثنى صحيحَه من ذلك فلم يرو فيه عن مبتدع؟

وللإجابة على هذه الأسئلة لا بد من التقرير أولاً: أن البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ كان من أئمة أهل السنة السائرين على نهج النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وقد ألَّف في العقائد ما أصبح بعده عمدة في الاعتماد عليه، فقد ألَّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ كتابه خلق أفعال العباد

(١) شرح علل الترمذي (١/٣٥٧).

(٢) سيأتي معنا موقف ابن خزيمة من عباد بن يعقوب في ذكرنا لبعض من روى عنهم البخاري من أهل البدع، ومنهم عباد المذكور.

(٣) أخرجه الخطيب في الكفاية (١٣١)، ونصه عن محمد بن نعيم الضبي قال سمعت أبا عبد الله بن الأخرم الحافظ وسئل: لم ترك البخاري حديث أبى الطفيل عامر بن واثلة؟ قال: لأنه كان يفرط في التشيع.

للرد على الجهمية والمعطلة. وكذا من تأمل الكتب التي أفاض فيها في صحيحه في تقرير عقيدة السلف الصالح وذم الابتداع، ككتاب الإيمان وكتاب الاعتصام بالكتاب والسنة وكتاب التوحيد، لوجد بوضوح حرص الإمام البخاري على تقرير اعتقاد السلف الصالح والدعوة إليه، وهذا الأمر وإن كان من البديهيات عند المطلعين على تراجم العلماء للبخاري، والمتعاملين مع كتب البخاري، **لكني ذكرته لعل بعضاً من غير المتخصصين قد خفي عليه هذا، أو لم يستحضره في هذه الحالة، هذا أولاً.**

**أما ثانياً:** فقد وجدنا الإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ قد روى في كتبه ومنها صحيحه عن بعض من رمي ببدعة في اعتقاده؛ كبدع الإرجاء والقدر والاعتزال والتجهم والنصب وغيرها، فما الذي حمل الإمامَ البخاريَّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ على ذلك؟ وهو الخبير بقواعد الرواية، وبالشروط التي يجب توافرها في الراوي، بل هو من المؤسِّسين لهذه القواعد، إذ باستقراء صنيعه وصنيع غيره من العلماء وُضعت قواعد علم الحديث الشريف، والجواب على هذا أن يقال: إن الإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ في روايته عن أهل البدع لم يكن بِدْعاً في صنيعه، فقد مرَّ معنا أن مذهب أكثر أهل العلم هو الرواية عن غير الدعاة من المبتدعة، فهو بهذا قد سار على منهج مسلوك، **ثانياً: يقال:** كم نسبة الرواة الذي رموا ببدعة، مقارنة بعدد الرواة الذين روى عنهم الإمام البخاري في صحيحه ـ إذا حصرنا البحث فيه ـ؟ هذا بعد أن تَثْبُت في حق هذا الراوي أو ذاك ما رمي به من بدعة، ثم يقال بعد هذا: هل رواية البخاري عنهم كانت في أصول استقلوا بروايتها أم في روايات قد توبعوا فيها؟ وسيأتي معنا ما يوضح ذلك كُلَّه بإذن الله.

# رواية الإمام البخاري عن أهل البدع، ومن عيب عليه في مذهبه

وبعد ما سبق سأقوم الآن بذكر بعض من رموا بالبدع على اختلاف أنواعها، وكانت لهم روايةٌ في كتب الإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ناسباً كل راوٍ إلى بدعته التي رمي بها، ذاكراً هذه البدع على حسب ترتيبها الألفبائي:

**١ ـ الاعتزال:**

**أ ـ حمزة بن نجيح البصري (بخ)**

روى الإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ عنه في كتابه الأدب المفرد، وقد رماه بالاعتزال أبو سلمة موسى بن إسماعيل التبوذكي[١]، وقال فيه ابن حبان[٢]: كان قدرياً.

وحمزة هذا ضعفه أبو حاتم[٣]، ووثقه أبو داود[٤].

**ب ـ عمرو بن عبيد بن باب[٥]:**

قال عنه الذهبي[١]: الزَّاهِدُ، العَابِدُ، القَدَرِيُّ، كَبِيْرُ المُعْتَزِلَةِ وَأَوَّلُهم،

---

(١) نقله عنه الإمام البخاري في التاريخ الكبير (٥٢/٣).

(٢) الثقات (٢٢٨/٦).

(٣) الجرح والتعديل (٢١٦/٣).

(٤) سؤالات الآجري (١٣٤٩).

(٥) وهو الذي تبرأ من الانتساب له إسحاق بن سويد، كما سيأتي معنا في ترجمته.

أَبُو عُثْمَانَ البَصْرِيُّ. وقد نسب بعض العلماء إلى الإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ روايته عنه، فقال القرافي[٢]: وأما المبتدعة، فقد قَبِل البخاريُّ وغيرُه روايتَهم، **كعمرو بن عبيد وغيره من المعتزلة وغيرهم**. اهـ.

قلت: إن صحَّت رواية البخاري عنه في صحيحه، فهو لم يصرِّح باسمه، وإنما أبهمه، وسيأتي معنا ما قيل في سبب إبهامه له، أما الرواية فهي ما أخرجها البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتاب الفتن من صحيحه، حيث قال[٣]: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ الوَهَّابِ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، **عَنْ رَجُلٍ لَمْ يُسَمِّهِ**، عَنِ الحَسَنِ، قَالَ: خَرَجْتُ بِسِلاَحِي لَيَالِيَ الفِتْنَةِ، فَاسْتَقْبَلَنِي أَبُو بَكْرَةَ، فَقَالَ: أَيْنَ تُرِيدُ؟ قُلْتُ: أُرِيدُ نُصْرَةَ ابْنِ عَمِّ رَسُولِ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا تَوَاجَهَ المُسْلِمَانِ بِسَيْفَيْهِمَا فَكِلاَهُمَا مِنْ أَهْلِ النَّارِ» قِيلَ: فَهَذَا القَاتِلُ، فَمَا بَالُ المَقْتُولِ؟ قَالَ: «إِنَّهُ أَرَادَ قَتْلَ صَاحِبِهِ».

وقد نصَّ العلماء على أن الرجل الذي أُبهم في هذا الإسناد هو عمرو بن عبيد، فمنهم من نقل هذا القول عن غيره ولم يجزم به، كما فعل الحافظ المزي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، حيث ساق الرواية السابقة ثم قال[٤]: فقيل: إن الرجل الذي كنَّى عنه حماد بن زيد في هذا الحديث هو عَمْرو بن عُبَيد.

ومنهم من جزم بكونه عمرو بن عبيد كما فعل الحافظ ابن حجر، حيث

---

(١) سير أعلام النبلاء (٦/١٠٤).

(٢) شرح تنقيح الفصول (٢٨٠).

(٣) باب إذا التقى المسلمان بسيفهما ـ رقم (٧٠٣٨).

(٤) تهذيب الكمال (٢٢/١٣٥).

قال[1]: هُوَ عَمْرُو بْنُ عبيد رَأس الاعتزال، وَإِنَّمَا سَاق الحَدِيث من طَرِيقه ليبين غلطه فِيهِ.

قلت: والغلط المذكور هنا هذا بيانه، فبعد أن ذكر البخاري هذا الحديث ألحقه بقوله: قَالَ حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ: فَذَكَرْتُ هَذَا الحَدِيثَ لِأَيُّوبَ، وَيُونُسَ بْنِ عُبَيْدٍ، وَأَنَا أُرِيدُ أَنْ يُحَدِّثَانِي بِهِ، فَقَالاَ: إِنَّمَا رَوَى هَذَا الحَدِيثَ: الحَسَنُ، عَنِ الأَحْنَفِ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ.

ثم بيَّن البخاريُّ طريق علمه بخبر حماد هذا الأخير فقال: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، بِهَذَا.

ثم قال البخاري: وَقَالَ مُؤَمَّلٌ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، وَيُونُسُ، وَهِشَامٌ، وَمُعَلَّى ابْنُ زِيَادٍ، عَنِ الحَسَنِ، عَنِ الأَحْنَفِ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَرَوَاهُ مَعْمَرٌ، عَنْ أَيُّوبَ، وَرَوَاهُ بَكَّارُ بْنُ عَبْدِ العَزِيزِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ، وَقَالَ غُنْدَرٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ رِبْعِيِّ بْنِ حِرَاشٍ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَمْ يَرْفَعْهُ سُفْيَانُ، عَنْ مَنْصُورٍ.

فعلق الحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ بقوله[2]: **يعني أن عمرو بن عبيد أخطأ في حذف الأحنف بين الحسن وأبي بكرة**، لكن وافقه قتادة أخرجه النسائي من وجهين عنه عن الحسن عن أبي بكرة، إلا أنه اقتصر على الحديث دون القصة، فكأن الحسن كان يرسله عن أبي بكرة فإذا ذكر القصة أسنده. اهـ.

وعلى ما مضى فهذا كلُّ ما لعمرو بن عبيد في صحيح الإمام البخاري،

---

(١) فتح الباري (١/٣٤١).

(٢) انظر: فتح الباري (١٣/٣٢).

وإنما أورده من طريقه لبيان خطئه في سياق إسناده، وظهر لنا في هذا الإسناد أن من السلف من كان يبهم اسم عمرو بن عبيد، ولعل ذلك لسوء بدعته التي رمي بها، ورئاسته فيها، وحرصه على الدعوة إليها، فإن قيل: فإذا كان هذا حال عمرو بن عبيد، فما الذي حمل الأئمة الكبار كحماد بن زيد على الرواية عنه؟ قلت: قد يُتَعَذَّر لهؤلاء الأئمة ـ خاصة الذين عاصروه منهم ـ، بأن سماعهم منه كان متقدماً على تَلَبُّسه بالبدعة، أو على الأقل متقدماً على إظهاره لها، مع ما نُقل عنه من شدَّة إقباله على العبادة وزهده في الدنيا[1]، وفي هذا يقول الحافظ المزي رَحِمَهُ ٱللَّهُ[2]: وكان له سمت وإظهار زهد، فرووا عنه وظنوا به خيراً، **وقد روى عنه شعبة حديثين، ثم تركه.**

وبالنسبة لاحتمال سماعهم منه قبل تَلَبُّسه بالبدعة، قال الإمام مسلم في مقدمة صحيحه[3]: وحَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَبِيبٍ، حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ،

---

(١) فقد قال فيه حفص بن غياث: مَا لَقِيْتُ أَزْهَدَ مِنْهُ، وَانتحلَ مَا انْتحلَ. وَقَدْ كَانَ المَنْصُوْرُ يُعظِّمُ ابْنَ عُبَيْدٍ، وَيَقُوْلُ:

كُلُّكُم يَمْشِي رُوَيْد... كُلُّكُم يَطْلُبُ صَيْد... غَيْرَ عَمْرِو بن عُبَيْد...

فعلق الذهبي بقوله: اغْتَرَّ بِزُهْدِهِ وَإِخْلاَصِهِ، وَأَغفلَ بِدْعَتَهُ. انظر لما مضى: سير اعلام النبلاء (٦/١٠٥).

وقد بلغ من تعظيم أبي جعفر له أن رثاه بعد موته، قائلاً:

صلى الإله عليك مِن متوسّد ... قبراً مررت به على مَرَّان

قبراً تضمن مؤمناً، متحنّفاً ... صدق الإله ودان بالفرقان

فلو أن هذا الدهر أبقى صالحاً ... أبقى لنا حياً أبا عثمان

روى ذلك عنه ابن قتيبة في المعارف (٤٨٣) ونقل هذه الأبيات عنه الذهبي في التاريخ (٣/٩٤١) معلقاً على ذلك بقوله: وَلَمْ يُسْمَعْ بِخَلِيفَةٍ رثى من دونه سواه.

(٢) تهذيب الكمال (٢٢/١٣٢).

(٣) (١/٢٣).

قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا مُوسَى، يَقُولُ: «**حَدَّثَنَا عَمْرُو بنُ عُبَيْدٍ قَبْلَ أَنْ يُحْدِثَ**».

## ٢ ـ الخوارج:

روى الإمام البخاري عن عدد ممن رُمي برأي الخوارج، منهم:

**أ ـ داود بن الحصين الأموي مولاهم، أبو سليمان المدني**، ولم ينفرد بالرواية عنه الإمام البخاري، بل روى عنه سائرُ الجماعة، وقد رماه برأي الخوارج ابنُ حبان، حيث قال في ثقاته[١]: وكان يذهب مذهب الشُّراة[٢]،وكل من ترك حديثه على الإطلاق وهم، لأنه لم يكن بداعية إلى مذهبه، والدعاة يجب مجانبة رواياتهم على الأحوال، فمن انتحل نحلة بدعة ولم يدع إليها وكان متقناً كان جائز الشهادة محتجاً بروايته، فإن وجب ترك حديثه وجب ترك حديث عكرمة، لأنه كان يذهب مذهب الشراة مثله. وقد وثقه يحيى بن معين[٣]، وقال عنه علي بن المديني[٤]: ما روى عن عكرمة فمنكر الحديث، ومالك روى عن داود بن حصين عن غير عكرمة. وقد سئل مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن سبب روايته عنه مع كونه رمي بالقدر، فقيل له[٥]: كيف رويت عن داود بن

---

(١) (٦/٢٨٤) وكان قال في مشاهير علماء الأمصار (٢١٥): من أهل الحفظ والإتقان.

(٢) قال الزبيدي في تاج العروس: (٣٨/٣٦٦): (الشُّراةُ)، كقُضاةٍ، (للخَوارِجِ)، سموا بذلك لأنهم غضبوا ولجوا. وقال ابن السكيت: قيل لهم الشراة لشدة غضبهم على المسلمين.

(٣) تاريخ يحيى بن معين (٣/١٩٤) رواية الدوري وقال: وقد روى مالك عن داود بن حصين، وإنما كره مالك لأنه كان يحدث عن عكرمة، وكان مالك يكره عكرمة.

(٤) الجرح والتعديل (٣/٤٠٩).

(٥) تهذيب التهذيب (٢/٣٢) مقدمة فتح الباري (٣٩٤).

الحصين وثور بن زيد، وذكر غيرَهما، وكانوا يُرمَون بالقدر؟ فقال: كانوا لأن يَخِرّوا من السماء إلى الأرض أسهل عليهم من أن يكذبوا كذبة.

ووثَّق داودَ بنَ الحصين ايضاً: ابنُ سعد[1]، وقال فيه أبو حاتم: ليس بالقوي، وليَّنه أبو زرعة[2].

**ب ـ عمران بن حطان:** وروى الإمام البخاري كذلك عن **عمران بن حطان السدوسي**، الذي وصف بأنه كان رأسَ القعد[3] من الصُّفرية وخطيبَهم وشاعرَهم[4] وقد وثقه العجلي.....

(١) الطبقات الكبرى (٥/٤١٤).

(٢) انظر قوليهما في الجرح والتعديل (٣/٤٠٩) وانظر تمام أقوال العلماء فيه في تهذيب الكمال (٨/٣٨٠).

(٣) نقل الأزهري في تهذيب اللغة (١/١٣٩) عن ابن الأعرابي قوله: القعد: الشراة الذين يحكمون ولا يحاربون. قال: والقعد النخل الصغار.
قلت ـ أي الأزهري: القعد جمع قاعد في المعنيين، كما يقال خادم وخدم، وحارس وحرس. والقعدي من الخوارج: الذي يرى رأي القعد الذين يرون التحكيم حقاً غير أنهم قعدوا عن الخروج على الناس.

(٤) قاله المبرد في الكامل (٣/١٢٤) ونقله عنه الحافظ في مقدمة الفتح (٤٣٢).
قلت: وكان عمران هذا مقدَّماً في شعره، حتى قال الفرزدق فيه: عِمْرَانُ بنُ حِطَّانَ مِنْ أَشْعَرِ النَّاسِ؛ لأَنَّهُ لَوْ أَرَادَ أَنْ يَقُوْلَ مِثْلَنَا، لَقَالَ، وَلَسْنَا نَقْدِرُ أَنْ نَقُوْلَ مِثْلَ قَوْلِهِ.
وقال فيه قتادة: لَقِيَنِي عِمْرَانُ بنُ حِطَّانَ، فَقَالَ: يَا أَعْمَى، احْفَظْ عَنِيِّ هَذِهِ الأَبْيَاتَ:

حَتَّى مَتى تُسْقَى النُّفُوْسُ بِكأْسِهَا ... رَيْبَ المنُوْنِ، وَأَنْتَ لاَهٍ تَرْتَعُ؟
أَفَقَدْ رَضيتَ بِأَنْ تُعَلَلَ بِالمُنَى ... وَإِلَى المنِيَّةِ كُلَّ يَوْمٍ تُدْفَعُ؟
أَحْلاَمُ نَوْمٍ أَوْ كَظِلٍّ زَائِلٍ ... إِنَّ اللبيبَ بِمثْلِهَا لاَ يخدَعُ
فَتَزَوَّدَنَّ لِيَوْمِ فَقْرِكَ دَائِباً ... وَاجْمعْ لِنفسكَ لاَ لِغيرِكَ تَجمَعُ =

فقال[1]: بصري تابعي ثقة. وقال أبو داود[2]: **ليس في أهل الأهواء أصح حديثاً من الخوارج**، ثم ذكر عمران بن حطان، وأبا حسان الأعرج.

وهو صاحب الأبيات المشؤومة في مدح قاتل علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ولعن الله قاتله، حيث قال مزكياً له:

يا ضربةً من تقيٍّ ما أَراد بِها ... إلا لِيَبْلُغَ مِنْ ذِي العَرْشِ رِضْوَانا
إني لَأَذْكُرُهُ حِيناً فَأَحْسَبُه ... أَوْفَى البَرِيَّةِ عِنْدَ اللهِ مِيزَانَا[3]

---

= نقل ما سبق الحافظ الذهبي، ثم قال: وَبَلَغَنَا أَنَّ الثَّوْرِيَّ كَانَ كَثِيْراً مَا يَتَمَثَّلُ بِأَبْيَاتِ عِمْرَانَ هَذِهِ:

أَرَى أَشْقِيَاءَ الناسِ لاَ يَسأَمُوْنَها ... عَلَى أَنَّهُمْ فِيهَا عُرَاةٌ وَجُوَّعُ
أَرَاهَا وَإِنْ كَانَتْ تحبُّ فَإِنّها ... سَحَابَةُ صيْفٍ، عَنْ قلِيْلٍ تَقَشَّعُ
كَرَكْبٍ قَضَوْا حَاجَاتهم وَتَرَحَّلُوا ... طَرِيْقُهمُ بَادِي العلاَمَةِ مهْيعُ

انظر لما مضى: سير أعلام النبلاء (٤/٢١٤ ـ ٢١٦).

(١) الثقات (٢/١٨٨).

(٢) سؤالات الآجري (١٢٩٦).

(٣) نقلهما عنه المبرد في الكامل (٣/١٢٥) وجاء في هامش الكامل قول المحقق: زيادات ر: قلبه الفقيه الطبري فقال:

يَا ضَرْبَةً مِنْ شَقِيٍّ مَا أَرَادَ بِهَا ... إِلَّا لِيَهْدِمَ مِنْ ذِي العَرْشِ بُنْيَانَا
إِنِّي لَأَذْكُرُهُ يَوْماً فَأَلْعَنُهُ ... إِيهاً وَأَلْعَنُ عِمْرَانَ بنَ حِطّانَا

قال محمد بن أحمد الطبيب يرد على عمران بن حطان:

يا ضَرْبَةً من غَدورٍ صَارَ ضَارِبُهَا ... أشقى البَرِيَّةِ عندَ اللهِ إنْسَانَا
إذَا تَفَكَّرْتُ فيه ظَلْتُ أَلْعَنُهُ ... وأَلْعَنُ الكَلْبَ عِمْرَانَ بنَ حِطّانَا اهـ

قلت: قد أكثر العلماء رَحِمَهُمُ اللَّهُ من التشنيع على عمران بن حطان في شعره المشئوم هذا، ومعارضته، والحط على صاحبه، وحُقَّ لهم ذلك، فمقتل علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كان مصيبة عظيمة أصيبت بها أمة الإسلام، كما أصيبت قبل ذلك بمقتل الخليفتين عمر وعثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، بل وقبل ذلك بكارثة موت النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فموته صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هو الجرح الذي لا يندمل،=

وقد أُقيمت الدنيا على الإمام البخاري لكونه خرج لعمران في صحيحه، وهو القائل هذه المقولة الخبيثة في مدح قاتل علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وكأن الإمام البخاري في إخراجه له قد تبنى تلك المقولة وقال بها، وحاشاه، لكن حتى نقف على حقيقة إخراج الإمام البخاري لعمران، وكم هي المواضع التي أخرج له فيها في صحيحه، وهل أخرج له أصالة أم متابعة، للوقوف على ذلك كله، تعال بنا أيها القارئ الكريم نقرأ كلام الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ الذي جلَّى فيه هذا الأمر من جميع جوانبه، قال رَحِمَهُ اللَّهُ[1]: لم يخرج له البخاري سوى حديث واحد من رواية يحيى بن أبي كثير عنه قال: سألت عائشة عن الحرير فقالت: ائت ابن عباس، فسأله. فقال: ائت ابن عمر، فسأله. فقال: حدثني أبو حفص: أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: إنما يلبس الحرير في الدنيا من لا خلاق له في الآخرة انتهى.

وهذا الحديث ـ والكلام ما زال للحافظ ـ إنما أخرجه البخاري في المتابعات، فللحديث عنده طرق غير هذه من رواية عمر وغيره، وقد رواه مسلم من طريق أخرى عن ابن عمرو وغيره، وقد رواه مسلم من طريق أخرى

---

= وأما بالنسبة لمقتل علي رضي الله عنه، فقد رثي رضي الله عنه بمراثٍ كثيرة، ومن أحسن وأحزن ما قيل في ذلك:

وَلَيْتَهـا إِذْ فَـدَتْ عَمْـراً بخَارِجَـة فَدَتْ عَلِيًّا بِمَنْ شَاءَتْ مِنَ البَشَرِ

وقائل هذا البيت هو الوزير الكاتب عبد المجيد بن عبدون الفهري اليابري، ترجمه القاضي عياض بقوله: بقية مشايخ الكتاب الأدباء العلماء، وأحد الأفراد من فحول الشعراء...إلى أن قال: وسمعت عليه قصيدته الرائية في الرثاء المشهورة المتضمنة من علم الحدثان ومهالك الأعيان ما يعجز عن وصفه اللسان، ثم ذكر بعض أبياتها، وختمها بالبيت المذكور. انظر: الغنية (٢٣٤ ـ ٢٣٥).

(١) مقدمة فتح الباري (٤٣٣).

عن ابن عمر نحوه، ورأيت بعض الأئمة يزعم: أن البخاري إنما أخرج له ما حمل عنه قبل أن يرى رأي الخوارج، وليس ذلك الاعتذار بقوي، لأن يحيى بن أبي كثير إنما سمع منه باليمامة في حال هروبه من الحجاج، وكان الحجاج يطلبه ليقتله لرأيه رأي الخوارج، وقصته في ذلك مشهورة مبسوطة في الكامل للمبرد وفي غيره، على أن أبا زكريا الموصلي حكى في تاريخ الموصل عن غيره أن عمران هذا رجع في آخر عمره عن رأي الخوارج، **فإن صح ذلك كان عذراً جيداً، وإلا فلا يضر التخريج عمن هذا سبيله في المتابعات**، والله أعلم. اهـ.

قلت: أخرج له البخاري أيضاً خبراً آخر(١)، وذلك في كتاب اللباس(٢)، قال: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حِطَّانَ، أَنَّ عَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا حَدَّثَتْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «لَمْ يَكُنْ يَتْرُكُ فِي بَيْتِهِ شَيْئًا فِيهِ تَصَالِيبُ إِلَّا نَقَضَهُ».

وللتعليق على ما ورد في كلام الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ أقول: تُوُفِّي عمران بن حطان في فترة طلب الحجاج له، بعد أن استقر أخيراً عند قوم من الأزد(٣)، وسماع يحيى بن أبي كثير منه كان متأخراً في فترة من فترات فراره من الحجاج، فلعل الاحتمال الأقرب أن يكون يحيى قد سمع منه بعد أن ترك مذهب الخوارج، لا قبل أن يتبنى هذا المذهب المرذول، والحافظ إنما ضعَّف هذا الاحتمال لكون سماع يحيى كان متأخراً فلا يتسق هذا مع كون عمران لم يكن قد تبنى مذهب الخوارج بعد، ثم إن طلب الحجاج له لا يعني أنه كان في

(١) وسيأتي في كلام الحافظ ابن حجر الإشارة إلى إخراج البخاري هذا الحديث.
(٢) باب نقض الصور ـ برقم ٥٩٥٢.
(٣) الكامل لابن المبرد (١٢٧/٣).

تلك الفترة على مذهب الخوارج، بل لعلَّ طلبه له كان لمذهبه القديم الذي كان يتبناه، وكم قتل الحجاج أناساً رجعوا عما كانوا عليه، ثم لِمَ لا يكون طلب الحجاج له لمقولته السيئة في علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وهو ما أورده الذهبي ولم يورد غيره، حيث قال بعد أن ساق أبياته في مدح قاتل علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فبلغ شعره عبد الملك بن مروان، فأدركته حمية لقرابته من علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فنذر دمه، ووضع عليه العيون، فلم تحمله أرض.

فإن صحَّ خبرُ توبته في آخر عمره، فهذا يُقَرِّبُنا جداً من احتمال أن تكون رواية يحيى بن أبي كثير عنه بعد توبته، مما يؤدي إلى صرف اللَّوم عن الإمام البخاري أكثر فأكثر. والله أعلم.

ثم وجدت الحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ في موطن آخر من شرحه على الصحيح قد استبعد احتمال توبته، فقال معلِّقاً على رواية البخاري عن عمران بن حطان[1]: وإنما أخرج له البخاري على قاعدته في تخريج أحاديث المبتدع إذا كان صادق اللهجة متدينًا، وقد قيل: إن عمران تاب من بدعته وهو بعيد، وقيل: إن يحيى بن أبي كثير حمله عنه قبل أن يبتدع، فإنه كان تزوج امرأةً من أقاربه تعتقد رأي الخوارج لينقلها عن معتقدها فنقلته هي إلى معتقدها، وليس له في البخاري سوى هذا الموضع، وهو متابعة، وآخر في باب نقض الصور. اهـ كلام الحافظ.

وعلى كل الأحوال، سواء تاب عمران من بدعته أم لم يتب، فلا ضير على الإمام البخاري في الرواية عنه بهذه الطريقة، والرواية عن عمران بن

(١) فتح الباري (١٠/٢٩٠).

حطان وأشباهه سبيل مطروق عند أئمة الحديث، وعليه فلا حاجة للإنكار ـ فضلاً عن التشنيع ـ على الإمام البخاري في صنيعه هذا.

وأما البدر العيني، فقد انتقد الإمامَ البخاريَّ في روايته هذه عن عمران، ولم ير له ولا للحافظ ابن حجر أيَّ حجة في تسويغ هذا الأمر، فقام بالإنكار عليهما، مبتدأً بالتعريض بالحافظ ابن حجر قائلاً[1]: قَالَ بَعضهم: إِنَّمَا أخرج لَهُ البُخَارِيّ على قَاعِدَته فِي تَخْرِيج أَحَادِيث المبتدع إِذا كَانَ صَادِق اللهجة متديناً انْتهى.

ثم قال البدر العيني: ليس للبخاري حجة في تخريج حديثه، ومسلم لم يخرج حديثه، ومن أين كان له صدق اللهجة وقد أفحش في الكذب في مدحه ابن ملجم اللعين، والمتدين كيف يفرح بقتل مثل علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، حتى يمدح قاتله؟ وليس له في البخاري إلا هذا الموضع.

قلت: لم يأت البدر العيني في تعقبه هذا بطائل، والذي لا شك فيه أن الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ كان أقعد وأعلم بعلوم الحديث وطرائق أئمته من البدر العيني، وهذا كالاتفاق الذي لم يخالف فيه إلا بعضُ الحنفية، وتقدمُه عليه يظهرُ جلياً في أكثر المسائل ومنها هذه المسألة، إذ لا علاقة فيما قاله عمران في مدح قاتل علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بالصدق ولا بالكذب، وإنما كان ما قاله في ابن مُلجم اعتقاداً يراه، سيجد شؤمَه وسوءَ تبعاته إذا وقف بين يدي ربه، وكان علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ خصمَه هو وخصمَ قاتلِه، ما لم يكن عمرانُ قد تاب من ذلك، وما قام به الحافظ ابن حجر من توجيه لرواية البخاري هو الذي يوافق قواعد المحدثين، والله تعالى أعلى وأعلم.

(١) عمدة القاري (١٣/٢٢).

ولتلخيص ما سبق، يقال: إن البخاري إنما روى عن عمران بن حطان روايتين، إحداهما كانت متابَعة بغيرها، وقد نُقل أن عمران بن حطان قد تاب من بدعته الشنيعة، فلو افترضنا أنه قد كفر ببدعته، فتوبة الكافر مقبولة باتفاق، ورواية الكافر التي تحمَّلها في كفره ورواها بعد توبته مقبولة أيضاً[1]، فماذا بقي؟! وإن لم يكن قد تاب من بدعته، فسواء كانت مكفرة أو غير مكفرة، فستجد عزيزي القارئ في كل من الاحتمالين من قال بقَبول رواية صاحبها. والله الهادي إلى سواء السبيل.

## ٣ ـ الدخول على السلطان[2]:

أخرج الإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ في صحيحه عن بعض من عيب عليهم

---

(١) قال العلامة ابن الصلاح في مقدمته الشهيرة (١٢٨): اعلم أن طرق نقل الحديث وتحمله على أنواع متعددة، ولنقدم على بيانها بيان أمور:
أحدها: يصح التحمل قبل وجود الأهلية، فتقبل رواية من تحمل قبل الإسلام وروى بعده، وكذلك رواية من سمع قبل البلوغ وروى بعده.

(٢) ذم بعض السلف من تواصل مع السلطان واقترب منه، أو اشتغل له بالقضاء، لا سيما من كان معروفاً من السلاطين بالظلم، وهَجْرُ عبد الله بن المبارك لإسماعيل بن علية رَحِمَهُمَا ٱللَّهُ، وما قاله من أبيات في حقه بسبب اشتغاله بالقضاء مشهور معروف، انظر في ذلك: سير أعلام النبلاء (٨/٤١١).
ومن المشهور في هذا الباب أيضاً موقف الإمام أحمد من هذا الأمر، قال العلامة ابن مفلح في كتابه الآداب الشرعية (٣/٤٦٧): كان الإمام أحمد ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ لا يأتي الخلفاء ولا الولاة والأمراء ويمتنع من الكتابة إليهم، وينهى أصحابه عن ذلك مطلقًا نقله عنه جماعة، وكلامه فيه مشهور وقال مهنا: سألت أحمد عن إبراهيم بن الهروي فقال: رجل وسخ، فقلت ما قولك إنه وسخ قال: من يتبع الولاة والقضاة فهو وسخ. ثم نقل العلامة ابن مفلح الخلاف في هذه المسألة. =

الدخول على السلاطين، أو معاونتهم في بعض أعمالهم، فمن هؤلاء:

**أ ـ حميد بن أبي حميد الطويل، أبو عبيدة البصري:**

وثَّقه يحيى بن معين[١] والعجلي[٢]، وقال أبو حاتم[٣]: ثقة لا بأس به، وروى له الجماعة.

وعابه زائدة بن قدامة وطرح حديثَه، لدخوله في شيء من أمر الأمراء[٤]، وقد قال الحافظ الذهبي في الجواب عن ذلك[٥]:ولم يرو عنه زائدة لكونه لبس سواد العباسيين، وهذا غلو، حميد عدل صدوق. وكذا روي عن مكي بن إبراهيم قال: مررت بحميد وعليه ثياب سود، وقال لي أخي: أما تسمع منه؟ فقلت: أسمع من شرطي!

---

= وقد كان كثير من السلف يوصون الناس بالابتعاد عن الأمراء والسلاطين وعدم مخالطتهم، فعن أحمد بن يونس قال: سمعت سفيان الثوري وقال له رجل: أوصني يا أبا عبد الله. قال: إياك والأهواء وإياك والسلطان.
أخرجه الخطابي في كتاب العزلة (٩٣)، وكان الخطابي رَحِمَهُ ٱللَّهُ قد علَّق قبل ذلك بقوله: ليت شعري من الذي يدخل إليهم اليوم فلا يصدقهم على كذبهم، ومن الذي يتكلم بالعدل إذا شهد مجالسهم، ومن الذي ينصح ومن الذي ينتصح منهم، إن أسلم لك يا أخي في هذا الزمان وأحوط لدينك أن تقل من مخالطتهم وغشيان أبوابهم، ونسأل الله الغنى عنهم والتوفيق لهم.

(١) الجرح والتعديل (٣/٢١٩).
(٢) الثقات (١/٣٢٥).
(٣) الجرح والتعديل (٣/٢١٩).
(٤) انظر: هدي الساري (٣٩٧).
(٥) تاريخ الإسلام (٣/٨٥١).

**ب ـ حميد بن هلال العدوي**: أبو نصر البصري. نقل ابن أبي حاتم[١] عن يحيى بن سعيد قوله: كان محمد ابن سيرين لا يرضى حميد بن هلال.

ثم قال ابن أبي حاتم ـ: فذكرت ذلك لأبي فقال: دخل في شئ من عمل السلطان فلهذا لا يرضاه، وكان في الحديث ثقة.

ووثَّقه أيضاً: يحيى بن معين[٢]، وابن سعد[٣]، وختم ابن عدي ترجمته له بقوله[٤]: ولحميد بن هلال أحاديث كثيرة، وقد حدَّث عنه الناس والأئمة، وأحاديثه مستقيمة، والذي حكاه يَحْيى القطان أن مُحَمد بن سِيرِين لا يرضاه لا أدري ما وجهه، فلعله كان لا يرضاه في معنى آخر ليس الحديث، وأما في الحديث فإنه لا بأس به وبرواياته. اهـ.

وقال فيه الذهبي[٥]: من جلة التابعين وثقاتهم بالبصرة.

## ٤ ـ التشيع:

**أ ـ خالد بن مخلد القطواني**: أخرج عنه البخاري في صحيحه[٦]، وكذا

---

(١) الجرح والتعديل (٣/٢٣٠).

(٢) الجرح والتعديل (٣/٢٣١).

(٣) الطبقات (٧/٢٣١).

(٤) الكامل (٣/٨١).

(٥) ميزان الاعتدال (١/٦١٦).

(٦) قال الحافظ ابن حجر في هدي الساري (١/٤٠٠): من كبار شيوخ البخاري، روى عنه وروى عن واحد عنه. وقبله قال الحافظ الباجي في التعديل والتجريح (٢/٥٥٣): أخرج البخاري في العلم وغير موضوع عنه، وفي الرقاق والردة والجهاد عن محمد بن عثمان بن كرامة عنه.

فعل مسلم، وباقي الستة سوى أبي داود[١].

صدَّر الحافظ الذهبي ترجمته بقوله[٢]: الإِمَامُ، المُحَدِّثُ، الحَافِظُ، المُكْثِرُ، المُغْرِبُ، قال فيه الإمام أحمد[٣]: له أحاديث مناكير، وقال يحيى بن معين[٤]: ليس به بأس، وقال فيه أبو داود[٥]: صدوق ولكنه يتشيع.

لكن ابن سعد لم يكتف بذلك، بل قال[٦]: كَانَ مُنْكَرَ الْحَدِيثِ، فِي التَّشَيُّعِ مُفْرِطًا، وَكَتَبُوا عَنْهُ ضَرُورَةً.

**وقد اعتذر الحافظ رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن رواية البخاري عنه بقوله**[٧]:أما التشيع فقد قدمنا أنه إذا كان ثبت الأخذ والأداء لا يضره، لا سيما ولم يكن داعية إلى رأيه، وأما المناكير فقد تتبعها أبو أحمد ابن عدي من حديثه، وأوردها في كامله، وليس فيها شيء مما أخرجه له البخاري، بل لم أر له عنده من أفراده سوى حديث واحد، وهو حديث أبي هريرة: من عادى لي ولياً[٨].. الحَدِيث،

---

(١) سير أعلام النبلاء (٢١٨/١٠).

(٢) سير أعلام النبلاء (٢١٧/١٠).

(٣) العلل ومعرفة الرجال (١٤٠٣).

(٤) تاريخ الدارمي (٣٠١).

(٥) سؤالات الآجري (٣٧١).

(٦) الطبقات (٤٠٦/٦).

(٧) هدي الساري (٤٠٠).

(٨) أخرجه البخاري في كتاب الرقاق ـ باب التواضع ـ برقم ٦٥٠٢، وقد علَّق الحافظ الذهبي على إسناده بقوله: وهو غريب جداً، لم يروه سوى ابن كرامة عنه. انظر: سير أعلام النبلاء (٢١٩/١٠) و(٦/١٦)، وقال في ميزان الاعتدال (٦٤١/١): فهذا حديث غريب جداً، لولا هيبة الجامع الصحيح لعدُّوه في منكرات خالد بن مخلد، وذلك لغرابة لفظه، ولأنه مما ينفرد به شريك، وليس بالحافظ، ولم يُرو هذا المتن إلا بهذا الإسناد،=

وروى لَهُ الْبَاقُونَ سوى أبي دَاوُد.

**ب ـ عبَّاد بن يعقوب الرواجني، أبو سعيد الكوفي**: صدوق رافضي[(١)]، صدَّر الحافظ الذهبي ترجمته له بقوله[(٢)]: الشَّيْخُ، العَالِمُ، الصَّدُوْقُ، مُحَدِّثُ الشِّيْعَةِ.

وهو الذي كان يقول فيه إمام الأئمة ابن خزيمة: حدثنَا الصَّدُوقُ فِي رِوَايَتِهِ الْمُتَّهَمُ فِي دِينِهِ عَبَّادُ بْنُ يَعْقُوبَ[(٣)]. كما نقل عنه ذلك الحاكم في كتابه المدخل إلى الإكليل.

وعبَّاد هذا قد بلغ من سوئه أنه كان يمتحن من أراد السماع منه بامتحان عجيب يظهر مدى غلوه وتعصبه في بدعته، وقصة امتحانه هذا رواها قاسم بن

---

= ولا خرَّجه من عدا البخاري، ولا أظنه في مسند أحمد، وقد اختلف في عطاء فقيل: هو ابن أبي رباح، والصحيح أنه عطاء به يسار. اهـ.

وانظر أيضاً: كلام الحافظ ابن رجب على طرق هذا الحديث في جامع العلوم والحكم (٢/٣٣٠) وقد جزم فيه بعدم إخراج أحمد لهذا الحديث في مسنده.

(١) تقريب التهذيب (٣١٥٣).

(٢) سير أعلام النبلاء (١١/٥٣٦).

(٣) نقل ذلك عنه الحاكم في الإكليل (ص٤٩) حيث قال: القسم الخامس من الصحيح المختلف فيه: روايات المبتدعة وأصحاب الأهواء، فإن رواياتهم عند أكثر أهل الحديث مقبولة إذا كانوا فيها صادقين، فقد حدث محمد بن إسماعيل البخاري في الجامع الصحيح عن عباد بن يعقوب الرواجني، وكان أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة يقول: حدثنا الصدوق في روايته، المتهم في دينه: عباد بن يعقوب. اهـ.

قلت: وتحديث ابن خزيمة عنه كان في بداية الأمر، ثم تركه لبدعته، فقد أسند الخطيب في الكفاية (١٣٢) عنه أنه سئل عن أحاديث لعباد بن يعقوب فامتنع منها، ثم قال: قد كنت أخذت عنه بشريطة، والآن فإني أرى أن لا أحدِّث عنه لغلوه.

زكريا المطرز قائلاً[1]: وردتُ الكوفة وكتبت عن شيوخها كلهم غير عباد بن يعقوب، فلما فرغت ممن سواه دخلت عليه، وكان يمتحن من يسمع منه فقال لي: من حفر البحر؟ فقلت: الله خلق البحر، فقال: هو كذلك، ولكن من حفره؟ فقلت: يذكر الشيخ، فقال: حفره علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ثم قال: من أجراه؟ فقلت: الله مُجري الأنهار ومُنبع العيون، فقال: هو كذلك، ولكن من أجرى البحر؟ فقلت: يفيدني الشيخ، فقال: أجراه الحسين ابن علي، قال: وكان عباد مكفوفاً، ورأيت في داره سيفاً معلقاً وحَجَفَة، فقلت: أيها الشيخ! لمن هذا السيف؟ فقال: هذا لي، أعددته لأقاتل به مع المهدى، قال: فلما فرغت من سماع ما أردت أن أسمعه منه، وعزمت على الخروج من البلد، دخلت عليه، فسألني كما كان يسألني، وقال: من حفر البحر؟ فقلت: حفره معاوية وأجراه عمرو بن العاص، ثم ولَّيْتُ من بين يديه، وجعلت أعدو، وجعل يصيح: أدركوا الفاسق عدو الله فاقتلوه، أو كما قال.

قلت: وإنما أخرج له الإمام البخاري مقروناً وفي موطن واحد[2]، فحاله في إخراجه عنه في صحيحه قريب من حاله مع عمران بن حطان الخارجي

---

(١) رواها عنه الخطيب البغدادي في الكفاية (١٣١) قائلاً: حدثنا أبو نعيم الحافظ قال حدثني محمد بن المظفر قال: سمعت قاسم بن زكريا المطرز يقول:.. فذكرها.
وهذا إسناد صحيح مسلسل بالثقات، فأبو نعيم الحافظ صاحب الحلية، غني عن التعريف، ومحمد بن المظفر وصفه الخطيب بقوله: وكان حافظاً فهماً، صادقاً، مكثراً. كما في تاريخ بغداد (٤/٤٢٦)، وأما القاسم بن المطرز صاحب القصة؛ فقد صدَّر الحافظ الذهبي ترجمته بقوله: الإمام، العلامة، المقرئ، المحدث، الثقة. انظر: سير أعلام النبلاء (١٤/١٤٩).

(٢) قال الحافظ في مقدمة الفتح (٤١٢): روى عَنهُ البُخَارِيّ فِي كتاب التَّوْحِيد حَدِيثاً وَاحِداً مَقْرُوناً.

حيث أخرج له حديثين، أحدهما قد توبع فيه من غيره، ومع ذلك فإن أحداً من المعترضين على البخاري في إخراجه لعمران بن حطان لم ينكر على البخاري تخريجه لعبَّاد، ومِن قَبْله عن خالد بن مخلد، وقد أكثر البخاري عن هذا الثاني، ولو كان الأمر يتعلق بنقد البخاري من الناحية الحديثية لنُقد البخاري في إخراجه لهما ـ خاصة لعباد مع ما مضى من بيان سوء حاله ـ كما نُقد في إخراجه لعمران، لكنَّ الأمرَ كُلَّه قائمٌ على هوىً، ناشئ عن بدعة تُردي بصاحبها في مهاوي الردى، فنسأل الله السلامة.

## ٥ ـ بدعة الجهمية:

روى الإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن راوٍ واحدٍ نُسب للتجهم، وهو: **بشر بن السَّرِي، أبو عمرو الأفوه**، وقد شاركه في الرواية عنه سائرُ الستة، وإليك عزيزي القارئ ما قيل فيه، فقد روى عن أبي عمرو الأفوه: أئمة هذا الشأن كأحمد وعلي بن المديني وأبي خيثمة زهير بن حرب، وغيرهم[١]، وقال فيه أحمد[٢]: كان في الحديث متفهماً عجباً، ووثقه يحيى بن معين[٣]، وقال فيه أبو حاتم[٤]: ثبت صالح، ووثقه أيضاً الدارقطني[٥].

ومما جاء في سبب نسبته للتجهم، ما قاله الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ[٦]: كَانَ

(١) تهذيب الكمال (٤/١٢٣).
(٢) العلل ومعرفة الرجال (٦٢٥) وفي سير أعلام النبلاء (٩/٣٣٢): كان (متقناً) بدلاً من (متفهماً) ونبَّه محقق السير إلى هذا الاختلاف.
(٣) تاريخ الدارمي (١٩٥).
(٤) الجرح والتعديل (٢/٣٥٨).
(٥) سؤالات السلمي (رقم ٧٢).
(٦) الكامل (٢/١٧٤).

بِشْر بْن السَّري رجلاً من أهل البصرة ثم صار بمكة، سمع من سفيان نحو ألف، وسمعنا مِنْهُ، ثم ذكر حديث نَاضِرَةٌ إِلَى رَبِّهَا ناظرة، فَقَالَ: مَا أَدْرِي مَا هَذَا؟ أيش هَذَا؟ فوثب به الحميدي وأهلُ مكة وأسمعوه كلاماً شديداً، فاعتذر بعد فلم يُقبل مِنْهُ، وزهد الناس فيه بعد، فلما قدمت مكة المرة الثانية كَانَ يجيء إلينا فلا يكتب عَنْهُ، فجعل يتلطف فلا نكتب عنه. اهـ

قلت: وهذه القصة وإن كانت تثبت موقف بشر من هذه الآية، وما ترتب على ذلك من رمي الأئمة له بالتجهم، لكنه كان ينفي عن نفسه بدعة التجهم، بل ويدعو على من اتهمه بذلك، فقد قال يحيى بن معين رَحِمَهُ ٱللَّهُ[1]: رأيت بشر بن السري مستقبل الكعبة يدعو على قوم يرمونه برأي جهم، وقال: معاذ الله أن أكون جهمياً.

وقد حرص الكوثري على إثبات هذه التهمة على بشر، ليتذرَّع بذلك إلى رد خبر روي من طريقه فيه مؤاخذة على أبي حنيفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فقال الكوثري: يقول عنه الحميدي: جهمي لا يحل الأخذ عنه.

فردَّ كلامَه العلامةُ المعلِّميُّ اليمانيُّ وأنصف في ذلك كعادته، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[2]: أقول: ثبَّته عبد الرحمن بن مهدي جداً، ثم نقل توثيق أحمد ويحيى له، وذبه تهمة التجهم عن نفسه، وما رُوي من موقفه من رؤية الله عَزَّوَجَلَّ، وموقف الحميدي وأهل مكة منه، ثم أتبع المعلِّمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ ذلك بقوله: لم ينصفوه، فلعله إنما كان سمع ما صحَّ عن مجاهد من تفسيره «ناظرة» في الآية بقوله: «تنتظر الثواب»، فلما سمع الوجه الآخر استنكره من جهة كونه تفسيراً

(١) تاريخ يحيى بن معين (٤/١٨٨) رواية الدوري.
(٢) التنكيل (١/٤٢١).

للآية، لا من جهة إنكار الرؤية، أما ما زاده محمد بن حُميد في الحكاية عن مجاهد: «لا يراه من خلقه شيء» فمحمد بن حميد متهم. فإن كان بشرٌ استنكر الرؤية فقد كان حقهم أن يُبيِّنوا له النصوص في إثباتها، فإذا أقرَّ تبَيَّن أنه كان معذوراً فيما فَرَطَ منه، وإن أصرَّ هجروه عن بينة. على أن الإجماع انعقد بعد ذلك على عذره والاحتجاج بروايته. اهـ كلامه رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

## ٦ ـ القدر:

أخرج الإمام البخاري لعدد من الرواة الذين رُموا بالقول بالقدر، منهم:

**أ ـ زكريا بن إسحاق المكي**: وثَّقه الإمام أحمد وابن معين، وقال فيه أبو حاتم: مكي لا بأس به، وكذا قال أبو زرعة[١]، وذكره الإمام أحمد بالقدر، هو وجماعة من أصحاب ابن أبي نجيح، وقال: ولكن ليسوا هم بأصحاب كلام[٢].

قال الحافظ الذهبي[٣]: وكان ثقةً في نفسه، صدوقاً، إلا أنه رمي بالقدر.

وقد روى له الستة.

**ب ـ يحيى بن حمزة بن واقد الحضرمي**: قال فيه الإمام أحمد[٤]: ليس به بأس، وثَّقه يحيى بن معين في رواية، وقال في رواية الدوري[٥]: كان يُرمى بالقدر.

---

(١) انظر هذه الأقوال الأربعة في: الجرح والتعديل (٣/٥٩٣)، وفي سؤالات ابن محرز (٩١): قال يحيى بن معين: ليس به بأس وليس أحد أروى عنه من ابن المبارك.

(٢) انظر كلامه في العلل ومعرفة الرجال (٣/٢٦٠ ـ ٥١٤٨).

(٣) سير أعلام النبلاء (٦/٣٤٠).

(٤) العلل ومعرفة الرجال رواية المروذي (رقم ٧).

(٥) تاريخ الدوري (٤/٤٤١) وانظر (٤/٤٧٤).

وقال فيه أبو داود[١]: ثقة ثقة. وسئل عنه: أكان قدرياً؟ قال: نعم[٢].

ووثَّقه أيضاً: النسائي[٣]، وقال فيه أبو حاتم[٤]: صدوق.

وقال فيه الذهبي[٥]: دام على القضاء ثلاثين عاماً، وكان ثبتاً في الحديث، **وإن كان يميل إلى القدر فلم يكن داعيةً. اهـ.**

وقد روى له الجماعة.

## ٧ ـ المرجئة:

روى الإمام البخاري في صحيحه لبعض من رمي بالإرجاء، منهم:

❊ **بشر بن محمد السختياني**: من شيوخ الإمام البخاري، روى عنه خمسة وعشرين حديثاً[٦]، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال[٧]: كان مرجئاً، وقال الحافظ في ترجمته[٨]: صدوق رُمي بالإرجاء.

❊ **خلاّد بن يحي بن صفوان السلمي**، كان من كبار شيوخ البخاري[٩]،

---

(١) سؤالات الآجري (رقم ١٥٨٠).
(٢) المصدر السابق (رقم ١٦١٠).
(٣) تهذيب الكمال (٢٨٢/٣١).
(٤) الجرح والتعديل (١٣٧/٩).
(٥) سير أعلام النبلاء (٣٥٥/٨).
(٦) ذكر ذلك مغلطاي في إكمال الكمال (٤٠٩/٢) ناقلاً له عن صاحب الزهرة.
(٧) (١٤٤/٨).
(٨) تقريب التهذيب (٧٠١).
(٩) تقريب التهذيب (١٧٦٦).

روى عنه في صحيحه أربعة أحاديث[١]، قال فيه ابن نمير[٢]: صدوق إلا أن في حديثه غلطاً قليلاً، وقال فيه أبو داود[٣]: ليس به بأس، وصدر الحافظ الذهبي ترجمته في السير بقوله[٤]: الإمام المحدث الصدوق، وذكره في الميزان[٥]، من أجل ما جاء فيه من كلام يسير.

وقال أبو حاتم[٦]: محله الصدق، وسأله ابنه فقال: خلاَّد بن يحيى أحب إليك أم القاسم بن الحكم العرني؟ قال: جميعاً ليس بذاك المعروفين.

وبقي فيما يتعلق بالرواية عن المرجئة، أن أقوم في ختام هذا المبحث بالتعليق على مقولة شهيرة نُسبت للإمام البخاري تتعلق بتركه الرواية عمن رُموا بالإرجاء من المحدثين، وهي عبارة: كتبت عن ألف نفر وزيادة، ولم أكتب إلا عَمَّن قال: الإيمان قول وعمل، ولم أكتب عَمَّن قال: الإيمان قول.

وقد قام الدكتور عبد العليم البستوي ببحث متعلقات هذه المسألة وأطال إطالةً نافعةً، برَّرَها بكونه لم ير من تناول هذه المسألة قبله، وخلص إلى أن هذه المقولة رواها غُنجار في تاريخه وعنه ابن عساكر وغيره، وفي إسنادها: **خلف بن محمد البخاري الخيَّام**، ذكره الخليلي في الإرشاد وقال[٧]: كان له حفظ ومعرفة، وهو ضعيف جداً، روى في الأبواب تراجم لا يتابع عليها،

(١) نقله مغلطاي عن صاحب الزهرة، انظر: إكمال تهذيب الكمال (٢/٢٣٤).
(٢) الجرح والتعديل (٣/٣٦٨).
(٣) تهذيب الكمال (٨/٣٦١).
(٤) سير أعلام النبلاء (١٠/١٦٤).
(٥) ميزان الاعتدال (١/٦٥٧).
(٦) الجرح والتعديل (٣/٣٦٨).
(٧) الإرشاد (٣/٩٧٢).

وكذلك متوناً لا تعرف، سمعت ابن أبي زرعة والحاكم أبا عبد الله الحافظين يقولان: كتبنا عنه الكثير ونبرأ من عهدته، إنما كتبنا عنه للاعتبار. اهـ. كلام الخليلي رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

ثم نقل الدكتور البستوي أقوالاً أخرى للنقاد فيه، تدُلُّ على ضعفه، ثم قال بعد أن بَيَّنَ جهالةَ شيخه أيضاً: ومن هنا يتبين أن هذه الرواية ضعيفة جداً، **وزيادة: ولم أكتب عمن قال الإيمان قول، زيادة منكرة في هذا الخبر، وما قبلها اختصار مخل.**

وصحَّح بأن الرواية الأصح هي قول البخاري: لقيت أكثر من ألف رجل من العلماء بالأمصار، فما رأيت أحداً منهم يختلف في أن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص، ونقل تصحيح سندها عن الحافظ رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وهذه المقولة هي التي تستقيم مع التطبيق العملي للبخاري في صحيحه وغيره، حيث روى عمن رمي بالإرجاء كإبراهيم بن طهمان وشبابة بن سوار وغيرهما.



# المبحث الثاني

قبل أن أَلِجَ في مبحث النصب وتعريفه من حيث اللغة والاصطلاح وموقف أهل السنة ممن نسبوا إليه، أحببت أن أتطرق للحديث عن المؤلفات في هذا الباب، فأقول وبالله التوفيق:

لم أجد في حدود اطلاعي على كتب أهل السنة من أفرد منهم الحديث عن النصب ومتعلقاته في مؤلَّف مستقل مطبوع، وإنما ذكروا في تراجم بعض العلماء أن لهم في هذا الشأن مؤلفات، منهم سليمان بن عبد القوي الطوفي[1]، فقد ذكروا أن له كتاباً سماه: **العذاب الواصب على أرواح النواصب**، ووجدت بحثاً قد عُرض جزءٌ منه في الشبكة العنكبوتية لأبي حاتم الشريف سماه: **تمام المنة في بيان عقيدة النواصب عند أهل السنة**، وقد أفدت

(١) الفقيه الأصولي المتفنن، بهذا وصفه الحافظ ابن رجب في صدر ترجمته له في ذيل الطبقات، ثم ترجم له ترجمة مظلمة تكلم فيها على مذهبه وتخبطه، بحيث كان يعجب هو نفسه من جمعه بين المذاهب المختلفة، فكان يقول عن نفسه:

حنبلـــي رافضـــي ظـــاهري أش عـــــري هـــذه إحـــدى الكبـــر

انظر تمام ترجمته في ذيل طبقات الحنابلة للحافظ ابن رجب (٤٠٩/٤) وانظر ترجمته أيضاً عند الصلاح الصفدي في كتابيه: الوافي بالوفيات (٢١٥/٦) وأعيان العصر (٤٧٨/١) وابن العماد في شذرات الذهب (٣٨/٦)، وكذلك ما كتبه خير الدين الألوسي في جلاء العينين (٥٠) ومقدمة تحقيق شرح مختصر الروضة للطوفي ففيه مناقشة نسبته للتشيع. وانظر أيضاً: مقدمة تحقيق كتاب التعيين في شرح الأربعين للطوفي، والله أعلم.

منه في هذا المبحث فجزاه الله خيراً، وما سوى ما تقدم فلم أجد من أفرد الحديث عن النصب في مؤلف مستقل والله أعلم، وهذه القلة في المؤلفات حول النواصب، مرجعها ـ في نظري ـ إلى أسباب عدة، ومن هذه الأسباب:

* أن هذه البدعة إنما ظهرت في فترة من فترات الزمان المنصرمة، ولم تلبث إلا قليلاً ثم وُئدت، فلم تلق قبولاً ولا انتشاراً إلا في حدود ضيقة، إذ كان سبب ظهورها آنياً في ذلك الزمن، وغُذِّي من بعض بني أمية، ولم يكن ذلك من جميعهم، ولا في فترة حكمهم، بل كان محدوداً، ثم زال ـ كلُّه أو الجزءُ الأكبرُ منه ـ بزوال دولتهم.

* أن النصب إنما هو مجرد بدعة فكرية راودت بعض الأشخاص، لم تتأهل في مرحلة من مراحلها أن يقوم أصحابها بالاجتماع تحت اسمها، بخلاف البدع الفكرية الأخرى التي وجدت من يجتمع تحت لوائها، وينافح عنها، ويؤلف في نشرها وتقعيد قواعدها، كبدعة الاعتزال، التي قام أوائل المنتمين إليها بالتعصب لها ومحاربة المخالفين لها، خاصة لما وجدت بدعتهم الدولة القوية التي تبنت أفكارها، وقامت بإجبار الناس على القول بها، فَجَرَّت من الويلات والمصائب على الأمة ما الله به عليم، وأما بدعة النصب، فلم ينظر لها العلماء باعتبارها مذهباً بدعياً مستقلاً، له قواعده ورجاله المعروفون به، ولم يسع أصحاب هذه البدعة الخبيثة إلى الإصرار على نشرها، وبثها بين صفوف المسلمين، وما ينبغي لهم وما يستطيعون، ثم إن النواصب قد شوركوا بفكرتهم السيئة هذه من قبل الخوارج، وذلك في اتخاذ موقف السوء من علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ثم الحسن ابنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ثم بمقتل علي والحسين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وبموت الحسن رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قبله، كادت أن تبيد بدعة النصب ولم يبق من أصحابها

إلا شراذم قام أهلُ السنة بفضحهم والتحذير من بدعتهم.

والآن حان وقت الشروع في الحديث عن النصب وبعض متعلقاته:

## النصب: تعريفه، وحكمه عند أهل العلم

### ۞ النصب لغة:

وجدت تعاريف أهل اللغة للنصب تدور حول معان عدة، فالنصب **هو إقامة الشيء، ورفعه وإبرازه**، وكذا يُطلق النصب ويُراد به **العناء والتعب**، وقد يدخل في هذ المعنى: **الجد**، وأطلق النصب أيضاً وأريد به **البلاء**، واحتجوا له بقوله تعالى عن أيوب عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿أَنِّي مَسَّنِيَ الشَّيْطَانُ بِنُصْبٍ وَعَذَابٍ﴾ [ص: ٤١]، ومع القول بأن النصب هو رفع الشيء وإبرازه فكذلك يطلق على وضع الشيء، فهو على هذا من **الأضداد**، وأما إطلاقه على **العداوة** فقد اعتبره الزَّبيدي من المجاز، وأما الراغب فقد جوَّز إطلاقَ النصب على هذا المعنى، فقال: ويقال: ناصبه الحرب والعداوة، ونصب له، وإن لم يذكر الحرب، جاز.

وما أجملته هنا، فهذا تفصيله:

قال ابن فارس في معجم المقاييس[1]: النون والصاد والباء أصل صحيح يدل على إقامة شيء وإهداف في استواء، يقال: نصبت الرمح وغيره أنصبه نصباً، وتيس أنصب، وعنز نصباء إذا انتصب قرناها، وناقة نصباء مرتفعة الصدر، والنصب حجر كان يُنصب فيُعبد، ويقال: هو النُّصُب، وهو حجر يُنصب بين يدي الصنم تُصَبُّ عليه دماء الذبائح للأصنام... ومِن الباب: النَّصَب: العناء،

(١) (٥/٤٣٤).

ومعناه أن الإنسان لا يزال منتصباً حتى يُعيى.. ويقول أهل العربية في الفتح: هو النصب، كأنَّ الكلمةَ تنتصب في الفم انتصاباً.

وقال ابن منظور[1]: النصب الإعياء من العناء... وهمٌ ناصب مُنصِب ذو نصب... وهو فاعل بمعنى مفعول لأنه يُنصَب فيه ويُتعَب، وفي الحديث: فاطمة بضعة مني، ينصبني ما أنصبها، أي: يتعبني ما أتعبها[2].

وفي تاج العروس[3]: نصِب كفرح: أعيا وتعب... ونَصَب الرجل: جَدَّ، والنَّصْب بفتح فسكون، والنُصب بضم وبضمتين، ومنه قراءة أبي عمير وعبد الله بن عبيد: ﴿مِن سَفَرِنَا هَٰذَا نَصَبًا﴾ [الكهف: ٦٢]، هو الداء والبلاء والتعب والشر، قال الليث: النَّصْب نَصْب الداء، يقال: أصابه نَصْبٌ من الداء، وفي التنزيل العزيز: ﴿مَسَّنِيَ ٱلشَّيْطَٰنُ بِنُصْبٍ وَعَذَابٍ﴾ [سورة ص: ٤١]. والنصِب ككتِف: المريض الوجع... ونَصَب الشيءَ: وضعه ورفعه، فهو ضِد... وتنصَّب كانتصب، وتنصَّب فلان وانتصب: إذا قام رافعاً رأسه، وفي حديث الصلاة: لا ينصِب رأسه ولا يُقنعه: أي لا يرفعه.

---

(١) لسان العرب (٤/٢٧٠).

(٢) الحديث أخرجه الحاكم في المستدرك (٣/١٧٣) عن عبد الله بن الزبير أن علياً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ذكر ابنة أبي جهل فبلغ ذلك رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فقال: إنما فاطمة بضعة مني يؤذيني ما آذاها، وينصبني ما أنصبها.
قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه. وصححه الشيخ الألباني في صحيح الجامع (٤١٣١). وأصل الحديث متفق عليه، وقد مر معنا في ترجمتي علي وفاطمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٣) (٤/٢٧٠)، وهو بهذا شرح قول الفيروزآبادي في تعريف النصب: والنواصب والناصبية وأهل النصب: المتدينون ببغضة علي، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، لأنهم نصبوا له، أي: عادوه. انظر: القاموس المحيط (١/١٣٨).

والنصب: إقامة الشيء ورفعه... و من المجاز: نصب لفلان نصباً: إذا قصد له وعاداه، وتجرد له. اهـ.

وقال الراغب الأصفهاني[1]: نصب الشيء وضعه وضعاً ناتئاً... وكان للعرب حجارة تعبدها وتذبح عليها، قال تعالى: ﴿يَوْمَ كَأَنَّهُمْ إِلَىٰ نُصُبٍ يُوفِضُونَ﴾ [المعارج: ٤٣]، قال: ﴿وَمَا ذُبِحَ عَلَى ٱلنُّصُبِ﴾ [المائدة: ٣]، وقد يقال في جمعه: أنصاب، قال: والأنصاب الأزلام.

والنُّصْب والنَّصَب: التعب، وقرئ: بنُصْب وعذاب. ونصب. مثل: بُخْلٍ وبَخَلٍ. قال تعالى: ﴿لَا يَمَسُّنَا فِيهَا نَصَبٌ﴾ [فاطر: ٣٥]. وأَنْصَبَنِي كذا. أي: أَتْعَبَنِي وأَزْعَجَنِي، قال الشاعرُ: تَأَوَّبَنِي هَمٌّ مَعَ اللَّيْلِ مُنْصِبٌ. وهَمٌّ نَاصِبٌ قيل: هو مثل: عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ، والنَّصَبُ: التَّعَبُ. قال تعالى: ﴿لَقَدْ لَقِينَا مِن سَفَرِنَا هَٰذَا نَصَبًا﴾ [الكهف: ٦٢]. وقد نَصِبَ فهو نَصِبٌ ونَاصِبٌ، قال تعالى: ﴿عَامِلَةٌ نَّاصِبَةٌ﴾ [الغاشية: ٣]. والنَّصِيبُ: الحَظُّ المَنْصُوبُ. أي: المُعَيَّنُ. قال تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ نَصِيبٌ مِّنَ ٱلْمُلْكِ﴾ [النساء: ٥٣]. ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ نَصِيبًا مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [النساء: ٥١]. ﴿فَإِذَا فَرَغْتَ فَٱنصَبْ﴾ [الشرح: ٧].. ويقال: نَاصَبَهُ الحربَ والعَداوةَ، ونَصَبَ له، وإن لم يُذْكَر الحربُ جَازَ، وتَيْسٌ أَنْصَبُ، وشَاةٌ أو عَنْزَةٌ نَصْبَاءُ: مُنْتَصِبُ القَرْنِ، وناقةٌ نَصْبَاءُ: مُنْتَصِبَةُ الصَّدْرِ، ونِصَابُ السِّكِّين ونَصَبُهُ، ومنه: نِصَابُ الشيءِ: أَصْلُه، ورَجَعَ فلانٌ إلى مَنْصِبِهِ. أي: أَصْلِه، وتَنَصَّبَ الغُبارُ: ارتَفَع، ونَصَبَ السِّتْرَ: رَفَعَهُ، والنَّصْبُ في الإِعراب معروفٌ، وفي الغِنَاءِ ضَرْبٌ منه. اهـ.

---

(١) المفردات (٨٠٧).

## ۞ النصب اصطلاحاً:

تنوعت عبارات الأئمة في التعريف بالناصبي، وإن كانت كلها تدور حول معنى واحد، وهو اتخاذ موقف سوء من عموم آل بيت النبي ﷺ، أو تقييد هذا الموقف ببعضهم كعلي رضي الله عنه، فهذا الحافظ ابن حجر يطلق النصب على من أبغض علياً رضي الله عنه فيقول[1]: وَالنّصب بغض عَليّ وَتَقْدِيم غَيره عَلَيْهِ.

وقال السيوطي في تعداده لمن رمي ببدعة من رواة الصحيحين بعد أن سرد بعضاً منهم[2]: هؤلاء رُموا بالنصب وهو بغض علي رضي الله عنه، وتقديم غيره عليه[3].

وقال الكفوي في تعريف النصب[4]: والنصب بالفتح يقال أيضاً لمذهبٍ هو: بغض علي بن أبي طالب، وهو طرف النقيض من الرفض، ويقال لهم: الطائفة النواصب. اهـ.

---

(١) مقدمة الفتح (٤٥٩) وله قول آخر قريب من هذا، يأتي قريباً.

(٢) تدريب الراوي (١/٥٥٠).

(٣) المعنيُّ في كلام السيوطي ـ ومن قبله الحافظ ابن حجر ـ في الجملة الأخيرة هو من أنكر خلافة علي رضي الله عنه، وذلك في وقت الاقتتال الذي حصل بينه وبين معاوية رضي الله عنهما، لا من قدَّم غير علي عليه مطلقاً، إذ الحكم بالنصب على من قال بهذا القول لا يعرف عند أهل السنة، فأهل السنة مجمعون على تقديم الشيخين أبي بكر وعمر على علي، ووقع الاختلاف في المفاضلة بينه وبين عثمان، واستقر الأمر على تقديم عثمان رضي الله عن الجميع، فإطلاق النصب على من قال بقول أهل السنة لا يعرف.
وسيأتي من كلام الحافظ ابن كثير ما يتبين به مقصود السيوطي، والله أعلم.

(٤) الكليات (١٤٦٤).

ومن العلماء من جمع مع بغض علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: الطعن في إيمانه، وهذا ما وجدته في كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ، وإن كان قد نسب من طعن في إيمانه إلى الخوارج، فقد قال في معرض رده على مخالفه[1]: ولهذا لا يمكن الرافضي أن يقيم الحجة على **النواصب الذي يبغضون علياً أو يقدحون في إيمانه من الخوارج**. اهـ.

وكان في العقيدة الواسطية، قد عمَّم في إطلاق النصب على من عادى آل بيت النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فقد قال رَحِمَهُ اللَّهُ مبيناً وسطية أهل السنة من بين الطوائف[2]: ويتبرؤون من طريقة الروافض الذين يبغضون الصحابة ويسبونهم، وطريقة **النواصب الذين يؤذون أهل البيت بقول أو عمل**.

وذهب شيخ الإسلام ابن تيمية في بعض المواطن إلى إطلاق اسم النصب على من استحل قتل علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بعد أن كفروه، وإن كان كما مضى معنا يجمعهم مع الخوارج، فقال رَحِمَهُ اللَّهُ[3]: وهؤلاء هم الذين نصبوا العداوة لعلي ومن والاه، وهم الذي استحلوا قتله وجعلوه كافراً، وقتله أحد رؤوسهم عبدُ الرحمن بن ملجم، فهؤلاء النواصب الخوارج المارقون، إذ قالوا إن عثمان وعلي بن أبي طالب ومن معهما كانوا كفاراً مرتدين. اهـ.

وهذا الذي قاله شيخ الإسلام في الجمع بين الخوارج والنواصب قد قاله غيره من أهل العلم، فهذا العلامة المقريزي يقول في معرض ذكره للفرق المبتدعة[4]: الفرقة العاشرة: الخوارج، ويقال لهم النواصب والحرورية نسبة

(١) منهاج السنة (١٠٥/٧).
(٢) العقيدة الواسطية (مطبوعة ضمن التنبيهات اللطيفة ١١٧).
(٣) مجموع فتاوى شيخ الإسلام (٤٦٨/٤).
(٤) المواعظ والاعتبار (٩٧/٣).

إلى حروراء، موضع خرج فيه أوَّلُهم على علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وهم الغلاة في حب أبي بكر وعمر، وبغض علي بن أبي طالب رضوان الله عليهم، ثم أخذ المقريزي في تعداد فرقهم.

وهذا الذي قاله المقريزي ومِن قَبْلِه شيخُ الإسلام في بعض المواطن، لا يُقصد منه عدم التفريق بين النواصب والخوارج، واعتبارُهم فرقة واحدة، كلا، فإن كلاً من الفرقتين قد عُرفا ومُيِّز كل منهما باسم منفرد، لكن المقصود أن هاتين الفرقتين تلتقيان أحياناً في بعض مبادئهم، خاصة من كان متقدماً منهم، ممن أدرك علياً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وتطاول عليه، ونال منه، سواء بالشتم أو التكفير أو السعي في قتله، أما بعد ذلك فقد تميَّزت كلٌ من الفرقتين عن الأخرى، فاختصت الناصبة بموقفها العدائي من آل البيت، وعممت الخوارج موقفَها العدائي من كل من خالف مبادئها، فكفَّروا مرتكبَ الكبيرة، وسعوا في الخروج عليه، ابتداءً من خروجهم على علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ومروراً بالدولتين الأموية والعباسية، وهكذا، ولهذا نرى الحافظ الذهبي قد فرَّق بين من تطاول على عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فعدَّه من النواصب وبين من تجرأ على تكفيره فعده من الخوارج المارقين، فقال رَحِمَهُ اللَّهُ في معرض كلامٍ له في التعريف بالتشيع والنصب ودرجات كل منهما[1]: من سكت عن ترحم مثل الشهيد أمير المؤمنين عثمان فإن فيه شيئاً من تشيع، فمن نطق فيه بِغَضٍّ وتَنَقُّص فهو شيعي جلد يؤدب، وإن ترقى إلى الشيخين بذم فهو رافضي خبيث، **وكذا من تعرض للإمام عليٍّ بذم فهو ناصبيٌّ يُعزَّر، فإن كفَّره فهو خارجي مارق**، بل سبيلنا أن نستغفر للكل ونحبهم، ونكف عما شجر بينهم. اهـ.

(١) سير أعلام النبلاء (٧/٣٧٠).

وعدَّ الحافظ ابن كثير أن من صفات النواصب إنكارَ خلافة علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فقال رَحِمَهُ اللَّهُ في تعليقه على قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: الخلافة بعدي ثلاثون سنة..[1]: وهذا الحديث فيه رد صريح على الروافض المنكرين لخلافة الثلاثة، وعلى النواصب من بني أمية ومَن تبعهم من أهل الشام في إنكار خلافة علي بن أبي طالب.

وكذلك اعتبر الحافظ ابن حجر أن من خطأ علياً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في حروبه فهو ناصبي، فقد قال رَحِمَهُ اللَّهُ بعد أن ذكر طرق حديث: تقتل عماراً الفئة الباغية[2]: وفي هذا الحديث علم من أعلام النبوة وفضيلة ظاهرة لعلي ولعمار، **ورد على النواصب الزاعمين أن علياً لم يكن مصيباً في حروبه. اهـ.**

وهو نص ما ذكره البدر العيني إذ يقول[3]: وفيه فضيلة ظاهرة لعلي وعمار، **وردٌّ على النواصب الزاعمين أن علياً لم يكن مصيباً في حروبه.**

هذا هو المتعارف عليه من كلام أهل العلم في تعريف النصب، وتقيده بالموقف العدائي من أهل بيت النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ومع ذلك فإن من أهل العلم من تجوز في إطلاق هذا اللقب على بعض من طعن بأئمة السلف، فقال أبو زرعة الرازي رَحِمَهُ اللَّهُ في طريقة معرفة المبتدعة[4]:.. وإذا رأيت الشاميَّ يطعن على مكحول والأوزاعي فلا تشك أنه ناصبي... إلى آخر كلامه في التعريف بالمبتدعة.

---

(١) البداية والنهاية (٦/١٩٨).

(٢) فتح الباري (١/٥٤٣).

(٣) عمدة القاري (٤/٢٠٩).

(٤) طبقات الحنابلة (٢/٥٥) لابن أبي يعلى، والخبر أيضاً مسند في الطيوريات (٣/١١٠٨).

# المبحث الثالث

# الرواة المتهمون بالنصب في كتب الإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ

وبقي مما يتعلق بأهمِّ الشبه التي حيكت ضد الإمام البخاري وكان من آثارها السيئة أنه رُمي بعداوة أهل البيت، كونه أخرج لبعض الرواة الذين رموا بالنصب، أو اعتبروا من الخوارج، والجواب عن هذه الشبهة أن يقال:

مر معنا في المبحث السابق رواية الإمام البخاري عن بعض الرواة الذين رموا بغير نوع من البدعة، ومنهم من ثبتت عليه بدعته، ومنهم من لم تثبت، وقدَّمت أن البخاري إنما سار على طريق مسلوكة في التعامل مع المبتدعة، ولم يأت هو بطريقة مبتكرة، وبعد أن ذكرت موقف العلماء من أهل البدع، وتصنيفهم بحسب قبول رواياتهم أو ردها، أرى أن أقرب المذاهب التي يمكن للبخاري أن يكون من أهلها، هو المذهب القائل بقبول رواية أهل البدع ما لم يكونوا يستحلون الكذب، فنحن نرى البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ قد روى عن أهل البدع، وبروايته هذه لا يكون من أهل المذهب الأول الذين قالوا بردِّ رواية المبتدعة بإطلاق، ونراه كذلك روى عن بعض من نسب إلى كونه من الدعاة إلى بدعته، كما مر معنا في ترجمة عمرو بن عبيد وعباد بن يعقوب، ونراه يروي عن بعض

من رموا ببدعة ورووا ما يؤيد بدعتهم[1]، ونراه يروي عن بعض من تلبَّس بالبدع المغلظة كالجهمية والقدرية، فلم يبق لنا إلا القول بأنه يروي عن المبتدع إن كان صادقاً، أو بتعبير آخر إن لم يكن ممن يستحل الكذب، وعلى صنيع البخاري هذا سار عدة من المحققين، فهذا الحافظ الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ يقول في ترجمة أبان بن تغلب الكوفي[2]: شيعي جلد، **لكنه صدوق، فلنا صدقه وعليه بدعته.**

---

(١) قال العلَّامة اليماني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في التنكيل (٢٣٧/١): كحديث مسلم من طريق الأعمش عن عدي بن ثابت عن زر قال: قال علي: والذي خلق الحبة وبرأ النسمة إنه لعهد النبي الأمي صلى الله عليه وآله وسلم إلي أنه لا يحبني إلا مؤمن ولا يبغضني إلا منافق. عدي قال فيه ابن معين: شيعي مفرط. وقال أبو حاتم: صدوق وكان إمام مسجد الشيعة وقاصهم، وعن الإمام أحمد: ثقة إلا أنه كان يتشيع، وعن الدارقطني: ثقة إلا أنه كان غالياً في التشيع، ووثَّقه آخرون. ويقابل هذا رواية قيس بن أبي حازم عن عمرو بن العاص: عهد النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جهاراً غير سر يقول: ألا إن آل أبي طالب ليسوا بأولياء، وإنما وليي الله وصالح المؤمنين، إن لهم رحماً سأبلها ببلالها، ورواه غندر عن شعبة بلفظ «إن آل أبي...» ترك بياضاً، وهكذا أخرجه الشيخان. وقيس ناصبي منحرف عن علي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ. ولي في هذا كلام. اهـ كلام المعلمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وسيأتي معنا ما يتعلق في نسبة قيس بن أبي حازم للنصب.

(٢) ميزان الاعتدال (٥/١)، ثم نقل الحافظ الذهبي أقوال أهل العلم في أبان، ثم قال: فلقائل أن يقول: كيف ساغ توثيق مبتدع وحد الثقة العدالة والإتقان؟ فكيف يكون عدلا من هو صاحب بدعة؟ وجوابه أن البدعة على ضربين: فبدعة صغرى: كغلو التشيع، أو كالتشيع بلا غلو ولا تحرف، فهذا كثير في التابعين وتابعيهم مع الدين والورع والصدق. فلو رد حديث هؤلاء لذهب جملة من الآثار النبوية، وهذه مفسدة بينة. ثم بدعة كبرى: كالرفض الكامل والغلو فيه، والحط على أبي بكر وعمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، والدعاء إلى ذلك، فهذا النوع لا يحتج بهم ولا كرامة، وأيضاً فما أستحضر الآن في هذا الضرب رجلاً صادقاً ولا مأموناً، بل الكذب شعارهم، والتقية والنفاق دثارهم، فكيف يُقبل نقل من هذا حاله! حاشا وكلا. فالشيعي الغالي في زمان السلف وعرفهم هو من تكلم في عثمان والزبير وطلحة ومعاوية، وطائفةٍ ممن حارب علياً رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وتعرَّض لسبهم. والغالي في زماننا وعرفنا=

وقال العلامة أحمد شاكر في تقرير هذا المذهب، وذلك بعد أن ذكر شيئاً من مذاهب أهل العلم في الرواية عن المبتدع[1]: وهذه الأقوال كلها نظرية، والعبرة في الرواية بصدق الراوي وأمانته والثقة بدينه وخلقه، والمتتبع لأحوال الرواية يرى كثيراً من أهل البدع موضعاً للثقة والاطمئنان، وإن رووا ما يوافق رأيهم، ويرى كثيراً منهم لا يوثق بأي شيء يرويه، ثم نقل كلام الحافظ الذهبي السابق، ثم ختم ذلك بتعليقه قائلاً: والذي قاله الذهبي ـ مع ضميمة ما قاله ابن حجر فيما مضى ـ هو التحقيق المنطبق على أصول الرواية، والله أعلم.

والآن إلى الشروع في ذكر من رمي بالنصب من رواة البخاري، وتحقيق ما قيل فيهم:

**١ ـ أزهر بن سعيد الحرازي، ويقال: هو أزهر بن عبدالله بن جميع الحرازي**[2].

ذكر يحيى بن معين أن كان يسب علياً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ[3]، وكذا فعل أبو داود رَحِمَهُ اللَّهُ

---

= هو الذي يكفِّر هؤلاء السادة، ويتبرأ من الشيخين أيضاً، فهذا ضال معثر. ولم يكن أبان بن تغلب يعرض للشيخين أصلا، بل قد يعتقد علياً أفضل منهما. اهـ.

(١) الباعث الحثيث (٣٠٣/١ ـ ٣٠٤).

(٢) قال البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ: أزهر بْن يزيد، وأزهر بن سَعِيد، وأزهر ابن عَبد الله، الثلاثة واحد، نسبوه مرة مرادي، ومرة حمصي، ومرة هوزني، ومرة حرازي. عزاه له المزي في تهذيب الكمال (٣٢٨/٢)، وعنه الحافظ ابن حجر في التهذيب (٢٠٤/١) وعقب قائلاً: فهذا قول إمام أهل الأثر أن أزهر بن سعيد هو أزهر بن عبد الله، ووافقه جماعة على ذلك.

(٣) جاء في تاريخه (٤٢٣/٤ ـ رواية الدوري) قوله: أَزْهَر الْحرَازِي وَأسد بن ودَاعَة وَجَمَاعَة كَانُوا يَجْلِسُونَ يشتمون عَليّ بن أبي طَالب، وَكَانَ ثَوْر بن يزِيد فِي نَاحيَة لَا يسب علياً فَإِذا لم يسب جرُّوا بِرجلِهِ. اهـ. =

حيث قال: كان يسب علياً، وقال أبو داود في موطن آخر[1]: إني أُبغض أزهر الحرازي، حدثت عن الهيثم بن خارجة ثنا عبد الله بن سلام الأشعري عن أزهر قال: كنت في الخيل الذين سبوا أنس بن مالك فأتينا به الحجاج، وكان مع ابن الأشعث وكان يحرِّض عليه، فقال: لولا أنك لك صحبة لضربت عنقك، فختم يده.

ويقال في الجواب عن هذا:

أ ـ أما اتهام ابن معين له فلم يذكر سنده فيه، وهو رَحِمَهُ ٱللَّهُ لم يدرك صاحب الترجمة، ولا جليسه أسد بن وداعة، فإن أزهر توفي سنة (١٢٨هـ) وقتل أسد في سنة (١٣٦)، ويحيى بن معين إنما ولد سنة (١٥٨هـ) ومن باب أولى أن يقال مثل هذا بالنسبة لخبر أبي داود عن أزهر، إذ أن أبا داود إنما ولد سنة (٢٠٢هـ)، بالإضافة إلى وضوح انقطاع السند في خبر أبي داود، حيث لم يذكر من حدثه عن الهيثم بن خارجة.

ب ـ أن أبا داود مع كونه رمى أزهر بهذه التهمة، إلا أنه روى له في سننه[2]، وما ذلك إلا عملاً منه هو وغيره من المحققين بقاعدة قبول رواية الراوي وإن كان مبتدعاً، ما دام صادقاً، وهذا ما نلحظه أيضاً من صنيع الحاكم

---

= قلت: وجاء في سؤالات الآجري (٢/٢٢٦رقم ١٦٧٨) قول أبي داود: بلغني عن يحيى بن سعيد قال: كان أسد بن وداعة وأزهر بن عبد الله الحرازي، يقعان في علي بن أبي طالب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ. اهـ.

وقد علَّق محقق الكتاب بقوله: في الميزان نحو هذا الكلام منسوباً إلى ابن معين. اهـ.

وقد فات المحقق الفاضل التنبيه إلى وجود قول يحيى بن معين في تاريخ الدوري عنه.

(١) سؤالات الآجري (٢/٢٣٩ ـ رقم ١٧١٩).

(٢) انظر: حديث رقم (٧٦٦) منه.

الذي روى أيضاً لأزهر في مستدركه[1]، مع أنه ـ أي الحاكم ـ قد رُمي بالتشيع[2]، فكيف يروي لمن كان هذا حاله؟ لولا أنه لم يعوِّل على ما رمي به من بغض لعلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

---

(١) باسم أزهر بن عبد الله برقم (٥٥٣١).

(٢) بل رُمي بأشد من ذلك، فقد قال فيه شيخ الإسلام أبو إسماعيل الأنصاري: ثقة في الحديث، رافضي خبيث. روى ذلك عنه ابن طاهر المقدسي في كتابه المنثور من الحكايات والسؤالات (ص٢٤) قائلاً: سألت الإمام أبا إسماعيل عبد الله ابن محمد الأنصاري بهراة عن أبي عبد الله الحاكم النيسابوري فقال: فذكر قوله السابق، ثم عقَّب ابنُ طاهر عليه بقوله: أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ المعروف بالحاكم صاحب تاريخ نيسابور أحد أركان الحديث والحفظ.. إلى أن قال ابن طاهر: كان الحاكم شديد التعصب للشيعة في الباطن، وكان يُظهر التسنن في التقديم والخلافة، وكان منحرفاً غالياً عن معاوية وأهل بيته، يتظاهر به ولا يعتذر عنه. اهـ.

وكان الحافظ الذهبي قد نقل كلام الأنصاري السابق، ثم قال معقباً: كَلاَّ لَيْسَ هُوَ رَافِضِيّاً، بَلَى يَتَشَيَّع. انظر: سير أعلام النبلاء (١٧/١٧٤) ثم نقل كلام ابن طاهر اللاحق في تشيع الحاكم، والله أعلم.

وقد عرض للحاكم رَحِمَهُ اللَّهُ وحاله في التشيع: شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه منهاج السنة النبوية (٧/٣٧٣)، فقال بعد أن نقل عن الحاكم عدم تصحيحه لحديث الطير: هذا مع أن الحاكم منسوب إلى التشيع، وقد طلب منه أن يروي حديثًا في فضل معاوية، فقال: ما يجيء من قلبي، ما يجيء من قلبي، وقد ضربوه على ذلك فلم يفعل، وهو يروي في الأربعين أحاديث ضعيفةً، بل موضوعةً عند أئمة الحديث، كقوله بقتال الناكثين، والقاسطين، والمارقين، لكن تشيعه، وتشيع أمثاله من أهل العلم بالحديث كالنسائي، وابن عبد البر، وأمثالهما لا يبلغ إلى تفضيله على أبي بكر وعمر، فلا يعرف في علماء الحديث من يفضله عليهما، بل غاية المتشيع منهم أن يفضله على عثمان، أو يحصل منه كلام، أو إعراض عن ذكر محاسن من قائله، ونحو ذلك ؛ لأن علماء الحديث قد عصمهم وقيدهم ما يعرفون من الأحاديث الصحيحة الدالة على أفضلية الشيخين.اهـ

ت ـ أن البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ إنما أخرج لأزهر حديثاً واحداً في الأدب المفرد، أي خارج الصحيح، ومعلوم أن الذين رموا البخاري بتهمة النصب، لا يعتبرون من كتب البخاري إلا صحيحَه، وما سواه من الكتب لا قيمة له عندهم، دليل هذا أنهم نقموا على البخاري عدم إخراجه لجعفر الصادق في صحيحه، مع أنه أخرج له في الأدب المفرد، فلو كان لكتابه الأدب المفرد عندهم أي قيمة، لما نقموا على البخاري، ولاعتبروا إخراجه لجعفر في كتابه الأدب المفرد، توثيقاً منه لجعفر، فكون البخاري أخرج لأزهر في غير الصحيح، ينبغي أن لا يكون ذا قيمة عندهم، وليس لهم أن يُعيبوا البخاري بذلك، فهو لم يخرج له في صحيحه، فهذه كتلك! أما نحن، فنحمل كل ذلك على الأصل الذي مضى معنا، وهو أن الاعتبار عند الأئمة في الرواية مرجعه إلى صدق الراوي أو كذبه، لا على ما تلبَّس به من بدعة، فإخراج البخاري لأحد ممن رمي ببدعة، نصباً كانت هذه البدعة، أو إرجاءً أو اعتزالاً أو غير ذلك، ليس نصرة منه لبدعته، وإشهاراً لها، وإنما لصدقه وضبطه، والله أعلم.

ث ـ لم نقف على سبب سبه لعلي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ ـ إن صحَّ ـ ذلك عنه، فقد يكون ذلك تأوُّلاً منه[1]، وقد حصل في القرن الأول بين الصحابة ما هو أعظم من السب، ومع ذلك فبقية الأمة تترضى عن جميعهم، وتستغفر لهم، والحمد لله أولاً وآخراً.

---

(١) ونظير هذا التأويل ما أسنده يعقوب بن سفيان في المعرفة والتاريخ (١٨٣/٣) عن عمرو بن مرة قال: سمعت مرة ينتقص عليا ـ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ ـ فقلت له: تقول هذا لرجل من أصحاب النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قد سبق له خير. فقال: ما ذنبي إن كان خيره سبقني وأدركني شره.

**٢ ـ إسحاق بن سويد بن هبيرة العدوي البصري**

روى عنه البخاري[١] ومسلم وأبو داود والنسائي[٢]، وثَّقه الإمام أحمد فقال: شيخ ثقة، وقال مرة: من الثقات، وقال أيضاً فيه: ثبت[٣]، ووثقه ابن شاهين[٤].

ووثَّقه العجلي، وذكره بمعاداة علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فقال في ثقاته[٥]: بصري ثقة، وكان يحمل على علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وممن رماه بذلك أيضاً: أبو العرب في كتابه الضعفاء، قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ بعد أن ذكر توثيق إسحاق بن سويد عن غير واحد من أهل العلم ومنهم العجلي، ورميه له بما مضى معنا، قال[٦]: وذكره أبو العرب في الضعفاء، فقال: كان يحمل على علي تحاملاً شديداً، وقال: لا أحبُّ علياً، وليس بكثير الحديث، **ومن لم يحب الصحابة فليس بثقة ولا كرامة**[٧]. اهـ

---

(١) حديثاً واحداً، قرنه فيه مع خالد الحذاء، في كتاب الصوم ـ باب شهرا عيد لا ينقصان ـ برقم (١٩١٢)، وانظر: هدي الساري (٤٠٩).

(٢) انظر: تقريب التهذيب (٣٥٨).

(٣) أقواله بالترتيب في العلل ومعرفة الرجال (٤٤٨٥، ٤٤٨٧) وفي بحر الدم (٢٠/١).

(٤) الثقات (٣٥).

(٥) (٢١٨/١).

(٦) تهذيب التهذيب (٢٢٨/٣)، وقال في ترجمته في التقريب (٣٥٨): صدوق تكلم فيه للنصب.

(٧) وأصل نقل الحافظ ابن حجر هو من كتاب إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي، فقد قال رَحِمَهُ اللَّهُ (٩٦/٢): ولما ذكره أبو العرب في الضعفاء قال: كان يتحامل على عَلِيٍّ تحاملاً شديداً، وقال: لا أحب علياً، وليس بكثير الحديث، وروي عن النبي عَلَيْهِ السَّلَامُ أنه قال لعلي: لا يحبك إلا مؤمن ولا يبغضك إلا منافق. فمن لم يحب الصحابة فغير ثقة ولا كرامة.

النقل عن أبي العرب.

والظاهر أن رمي إسحاق بن سويد بالنصب إن ثبت عنه، فسببه ما كان قد حصل بين الرعيل الأول من حروب، فقد قال إسحاق[1]: قتل منا خمسون ممن جمع القرآن العظيم يوم الجمل، فلعلَّ هذا الأمر هو الذي دفعه لقول ما قاله في حق علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وإن كان هذا هو النص الذي فُهم منه التحامل الشديد على علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فهولا يكفي لكل هذه الدعوى، بل لا يكفي لمجرد إثبات بغضه لعلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فعدم حبه لعلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، لا يعني بغضَه، بل قد يصل الفرد منا إلى حالة من عدم الحب وعدم البغض في آن واحد، وقوله هذا قريب في وجه من الوجوه مع ما نُقل عن عمر بن عبد العزيز رَحِمَهُ اللَّهُ مع ميمون بن مهران، حيث قال ميمون[2]: كنت أفضل علياً على عثمان رحمة الله عليهما، فقال لي عمر بن عبد العزيز: أيهما أحب إليك؟ رجل أسرع في كذا، أو رجل أسرع في المال؟ قال: فرجعت، وقلت: لا أعود. اهـ.

ومع هذا، فما عُرف عن أحد من العلماء المعتبرين أنه نسب عمر بن عبد العزيز رَحِمَهُ اللَّهُ إلى بغض علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقد قال العلامة المعلمي اليماني بعد أن ساق الخبر السابق عن عمرو بن ميمون وعمر بن عبد العزيز[3]: وهذا بيِّن في أن عمر بن عبد العزيز وميمون بن مهران كانا يريان فعل عَلِيٍّ خلاف الأولى أو خطأ في الاجتهاد، ولا يُعدُّ مثل هذا نصباً؛ إذ لا يستلزم البغض بل لا ينافي الحب، وقد كره كثير من أهل العلم معاملة أبي بكر الصديق لمانعي

(١) إكمال تهذيب الكمال (٢/٩٦).
(٢) تاريخ أبي زرعة الدمشقي (١/٣٤٠).
(٣) التنكيل (١/٢٩٥).

الزكاة معاملة المرتدين ورأوا أنه أخطأ، وهم مع ذلك يحبونه ويفضلونه. اهـ.

ومما يُؤَكِّد نفيَ هذه التهمة عن إسحاق بن سويد، ما أنشده من شعر يظهر فيه اعتقاده وموقفه من الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وقد نقل عنه هذه الأبيات يحيى بن معين رَحِمَهُ اللَّهُ حيث قال[1]: حَدثنَا عبد الصَّمد بن عبد الْوَارِث قَالَ سَمِعت أبي يحدث قَالَ: أَنْشدني إِسْحَاق بن سُوَيْد هَذَا الشّعْر وَزعم أَنه قَالَه:

بَرِئت من الْخَوَارِج لست مِنْهُم ... من الغزَّال[2] مِنْهُم وَابْن بَاب[3]
إِذا اعتزلوا عَن الْإِسْلَام جهلا ... حيارى محدثين من الشَّبَاب
وَمن قوم إِذا ذكرُوا عليا ... يردون السَّلَام على السَّحَاب
وَمِمَّنْ دَان دين أبي بِلَال[4] ... عصائب يفترون على الكتاب
فَكل لست مِنْهُ وَلَيْسَ مني ... سيفصل بَيْننَا يَوْم الْحساب
وَلَكِنِّي أحب بِكُل قلبِي ... وَأعلم أَن ذَاك من الصَّوَاب
رَسُول الله وَالصِّديق حَقًّا ... بِهِ أَرْجُو غَداً حسن الثَّوَاب
وَحب الطّيب الْفَارُوق عِنْدِي ... كحب أخي الظما برد الشَّرَاب
وَعُثْمَان بن عَفَّان شَهِيد ... نقي لم يكن دنس الثِّيَاب...

---

(١) تاريخ يحيى بن معين (٤/١٧٧ ـ الدوري).

(٢) هو واصل بن عطاء الغزال، قال فيه الحافظ الذهبي: وهو وعمرو بن عبيد رأسا الاعتزال، طرده الحسن عن مجلسه لما قال: الفاسق لا مؤمن ولا كافر. انظر: تتمة ترجمته في سير أعلام النبلاء (٥/٤٦٤).

(٣) أي عمرو بن عبيد بن باب، رأس الاعتزال، وقد مضى معنا الحديث عنه.

(٤) هو مرداس بن حدير، ويقال: ابن أدية، قال عنه الذهبي: تابعي، يعد من كبار الخوارج. انظر: الميزان (٤/٨٨).

قلت: هكذا جاء النص هنا مقتصَراً على الخلفاء الراشدين أبي بكر وعمر وعثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ دون ذكر عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ[1]، لكن جاء النص كاملاً وفيه ذكر علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند مغلطاي في إكماله لتهذيب الكمال، إذ جاء عنده بعد ذكره لعثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ما نصه[2]:

وخيـــر النـــاس بعـــدهم عليـــا  بريـــاً مـــن مقـــال أولـــى الكـــذاب
فحـــب جمـــيعهم ممـــا أرجـــى بـــه  نفعـــــاً وفـــــوزاً مـــــن عـــــذاب

فنحن نـرى هنا أن إسحاق بن سويد إنما افتخر بحبه وتعظيمه للخلفاء الأربعة ومنهم علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ورجا أن يكون حبه لهم قربة يتقرب بها إلى الله سبحانه وتعالى، فهل بعد هذا يستحق إسحاق أن يُرمى بالنصب، مع ختمي لهذا التعليق بالتنبيه إلى أن البخاري إنما روى له رواية واحدة قرنه فيها مع خالد الحذاء، كما مر معنا في هامش سابق، فلا يُعاب البخاري في إخراجه عنه، لو صح رميه ـ أي إسحاق ـ بالنصب، لأنه لم يحتج بروايته منفرداً، ومن باب أولى لم يُكثر في الرواية عنه، والحمد لله رب العالمين.

**٣ ـ أسد بن موسى بن إبراهيم بن الوليد بن عبد الملك بن مروان الأموي.**

---

(١) والعجب من محقق تاريخ الدوري في تعليقه على عدم ذكر إسحاق لعلي في هذا الكتاب بقوله: لم يذكر علياً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، لأنه كان ناصبياً. ثم نقل ما مضى معنى في ترجمة إسحاق من رميه بذلك، ولو بحث المحقق قليلاً في مصادر ترجمة إسحاق المخطوط منها والمطبوع لوجد تتمة هذه الأبيات، ولما وقع في إتهام إسحاق بالنصب. والله أعلم.

(٢) إكمال تهذيب الكمال (٢/٩٤)، وقد عزى هذه الأبيات للجاحظ في كتابه البيان والتبيين، والذي وجدته في كتاب الجاحظ هذا هو الاقتصار على أربعة أبيات ليس منها هذان البيتان، انظر (١/٢٧) منه، والله أعلم.

قال فيه البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ[1]: مشهور الحديث[2] يُقَالُ لَهُ: أسد السنة[3].
وقال فيه الحافظ ابن حجر[4]: صدوق يغرب **وفيه نصب**.

قلت: ولم أجد من سبق الحافظ في نسبته لشيء من النصب، بل وثَّقه النسائيُّ[5] والعجليُّ[6] وزاد بقوله: صاحب سنة. ووثَّقه أيضاً البزار[7]، وقال فيه الخليلي[8]: مصري صالح،

ووثَّقه أيضاً ابنُ يونس، لكن قال فيه[9]: حدَّث بأحاديث منكرة،

---

(١) (٢/٤٩).

(٢) قال العلامة اليماني في التنكيل (١/٣٤٧): وهذا بحسب الظاهر يبطل قول ابن حزم. اهـ. وسيأتي معنا قول ابن حزم فيه.

(٣) ويلقب أيضاً ب (خيَّاط السنة)، لأنه كان خياط الكفن للسنة. قاله الخليلي في الإرشاد (١/٢٦٣).

(٤) التقريب (٣٩٩).

(٥) وزاد: ولو لم يصنِّف كان خيراً له. قال المعلمي اليماني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في توضيح عبارة النسائي: وذلك أنه لما صنَّف احتاج إلى الرواية عن الضعفاء فجاءت في ذلك مناكير، فحمل ابنُ حزم على أسد، ورأى ابن يونس أن أحاديثه عن الثقات معروفة، وحقق البخاري فقال: حديثه مشهور، يريد والله أعلم مشهور عمن روى عنهم، فما كان فيه من إنكار فمن قبله. انظر: التنكيل (١/٣٤٧).

(٦) في ثقاته (١/٢٢١).

(٧) وذلك في تعليقه على حديثه رقم (٤١١٩) بقوله: ولاَ نَعْلَمُ رَوَى هَذَا الْحَدِيثِ عَن أَبِي مُعَاوِيَةَ إلاَّ أَسَدُ بْنُ مُوسَى، وهُو ثِقَةٌ مِنْ أَهْلِ مِصْرَ كَانَ يُقَالُ لَهُ أَسَدُ السُّنَّةِ.

(٨) الإرشاد (١/٢٦٣).

(٩) قاله في تاريخ الغرباء، كما في نصب الراية للزيلعي (١/١٥٤)، ونقل ذلك عن ابن يونس، الحافظُ في تهذيب التهذيب (١/٢٦٠) وغيرُ واحد من أهل العلم، وانظر أيضاً: الجزء المُجمَّع المطبوع من تاريخ ابن يونس (٢/٣٥).

وأحسب الآفة من غيره. اهـ.

قلت: وليس في هذا تضعيف له، بل تعليق للتهمة على غيره، ومع ذلك فقد قال فيه ابن حزم: منكر الحديث[1].

وبعد هذه الأقوال، أُكَرِّرُ وأقول: لم أجد من سبق الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ في نسبة أسد لشيء من النصب، فالله أعلم من أين أتى بهذا؟ أو على ماذا بناه؟ وقد يكون الأمر عائداً إلى نَسَبه، فهو من ذرية عبد الملك بن مروان، لكن لم يُعرف عند أهل العلم أن مجرد الانتساب لعبد الملك تجعل صاحبَها ناصبياً! ثم وجدت الشيخين الفاضلين شعيباً الأرناؤوط وبشار معروف قد ردا على الحافظ نسبته أسداً للنصب، قائلين بعد أن ذكرا أقوال من وثَّقه: وليس هناك ما يشير إلى اتهامه بالنصب[2]. اهـ.

وأختم بقولي: إن البخاري إنما أخرج له في صحيحه حديثاً واحداً متابعاً فيه، فليس هناك ما يعيب البخاري أو يؤخذ عليه على كل الأحوال، والحمد لله رب العالمين.

**٤ ـ بهز بن أسد العمِّي، أبو الأسود البصري.**

قال الحافظ ابن حجر[3]: وشذ الأزدي فذكره في الضعفاء وقال: **إنه كان يتحامل على علي**. قلت ـ والكلام للحافظ ـ: اعتمده الأئمة ولا يعتمد على الأزدي. اهـ.

---

(١) قاله في المحلى (٢/٩٠)، وانظر التعليق السابق للمعلمي اليماني في الجمع بين عبارة ابن حزم وغيره من أهل العلم.

(٢) تحرير التقريب (١/١٢٦).

(٣) هدي الساري (٣٩٣).

قلت: كذا جاء النقل في هدي الساري، وأما في ميزان الاعتدال، فقد جاء الأمر على العكس تماماً، فقد نُسِب بَهزٌ إلى الطعن في عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، حيث قال الذهبي[1]: كان يتحامل على عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، كذا قال الأزدي، والعهدة عليه، فما علمت في بهز مغمزاً. اهـ. وكذا جاء في تهذيب الحافظ ابن حجر، أن الأزدي إنما نسب بهزاً إلى الطعن في عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ[2].

وقد صحَّ توثيق الأئمة لبهز، ولم ينسبه أحد إلى بدعة إلا ما كان من الأزدي، وقوله لا يقوى على مواجهة أقوال الأئمة، فيُردُّ باطمئنان بالغ، خاصة أن الظاهر أن الأزدي إنما نسبه للطعن في عثمان لا في علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وعلى هذا فهو خارج عن موضوع كتابنا، بل لو صحَّت هذه البدعة عنه ـ أعني ـ الطعن في عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، لعُدَّ هذا في جانب الذب عن البخاري تهمة النصب، ذلكم أنه يروي عنه دون النظر إلى بدعته، وإنما المعوَّل عليه هو الصدق والكذب، ويبقى الإشكال قائماً فيما جاء في هدي الساري من كونه كان يتحامل على علي، فكيف وقع ذلك؟

أقول: إن ثبت أن هذا من كلام الحافظ ولم يكن خطأً من النساخ، فقد يكون مما سبق إلى ذهن الحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ، إذ المتبادر إلى الذهن أنه إذا أطلق أن فلاناً كان يتحامل على أحد من الصحابة، فإن أول ما يطرأ على الذهن أنه كان يتحامل على علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، هذا هو المشتهر، أما أن هناك من الرواة من كان يتحامل على عثمان، فهذا المصطلح إن كان قد نقل في بعض الكتب لكن على قلة مقارنة بمن رمي بالتحامل على علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فلعلَّ هذا هو ما سبق إلى ذهن

(١) ميزان الاعتدال (٣٥٣/١ ط: البجاوي) و(٣٢٨/١ ـ ط: الرسالة).

(٢) انظر: تهذيب التهذيب (٤٦٣/١).

الحافظ ابن حجر فنسب بهزاً إلى التحامل على علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، هذا إن كان ما وقع هنا هو من الحافظ ابن حجر، لا من الناسخ، والله أعلم.

**٥ ـ ثور بن يزيد الحمصي.**

قال فيه يحيى بن سعيد القطان[١]: ما رأيت شامياً أوثق من ثور بن يزيد. وثَّقه أحمد[٢] ويحيى بن معين[٣] وغيرهما، وقال فيه الذهبي[٤]: كان من أوعية العلم لولا بدعته[٥].

جاء في أخباره: وكان جد ثور بن يزيد قد شهد صفين مع معاوية، وقُتل يومئذ، وكان ثورٌ إذا ذكر علياً قال: لا أحب رجلاً قتل جدي.

قلت: روى هذا الخبر عنه محمد بن سعد في طبقاته[٦] بغير إسناد، وعنه ابن عساكر في تاريخه[٧]، وغاية ما فيه إن صح عنه ذلك أنه إنما كان لا يحب علياً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، لأنه يظن بأن علياً هو السبب في قتل جده، والعهد بين مقتله وبين مقال ثور قريب، وكان حمصياً، أي في بلد من خاصم علياً وحاربه، ولا بد أن هذا كله قد أورثه شيئاً من عدم حب علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فهو على

---

(١) تاريخ دمشق (١١/١٨٨)..

(٢) العلل ومعرفة الرجال (٢/٧٤).

(٣) تاريخ الدارمي (رقم ٢٠٥).

(٤) سير أعلام النبلاء (٦/٣٤٤).

(٥) ويقصد بها بدعة القدر، وقد نقل عن يحيى بن معين أنه قال فيه: وما رأيت أحداً يشك إنه قدري. كما في ميزان الاعتدال (١/٣٧٤)، وإن كان قد نسب هذا القول لدحيم، كما في تهذيب التهذيب (٦/٣٣).

(٦) (٧/٤٦٧).

(٧) (١١/١٨٦).

هذا لم يكن يبغض علياً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لدينه، وإلا دخل في وعيد حديث النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لعلي في عد من أبغضه منافقاً، هذا إن صح عنه الخبر، وإلا فالخبر روي عنه بغير إسناد، فكيف يُصدَّق عليه ذلك؟ ولو صحَّ عنه ذلك، فإن الأمر لا يتعدى ذلك إلى سب أو تأليب عليه، أو طعن به، ولهذا قال يحيى بن معين رَحِمَهُ اللَّهُ[1]: أزهر الحرازي وأسد بن وداعة وجماعة كانوا يجلسون يشتمون علي بن أبي طالب وكان ثور بن يزيد في ناحية لا يسب عليا فإذا لم يسب جروا برجله. اهـ. فنحن نرى بأن ثوراً لم يكن يشاركهم شتمهم لعلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقد مر معنا خبر يحيى بن معين والتعليق عليه في ترجمة أزهر الحرازي، فليراجع.

**٦ ـ حريز بن عثمان الرحبي الحمصي:**

وهو أشهر من رمي بالنصب من رواة البخاري، وسيأتيك تحرير ذلك عنه بإذن الله، فقد قال البخاري في تاريخه[2]: وقال أبو اليمان: كان حريز يتناول من رجل ثم ترك ذلك. وقال أحمد ابن حنبل عنه: حديث حريز نحو من ثلاث مئة، وهو صحيح الحديث، إلا أنه يحمل على علي[3]، وقال عمرو بن علي الفلاس: كان ينتقص علياً ويَنال منه، وقال عنه في موضع آخر: ثبت، شديد التحامل على علي[4]، وقال ابن عمار: حريز بن عثمان يتهمونه أنه كان ينتقص علياً، ويروون عنه، ويحتجون بحديثه وما يتركونه[5]، وقد نَسبه إلى

(١) تاريخ يحيى بن معين (٤/٤٢٣ ـ رواية الدوري).

(٢) التاريخ الكبير (٣/١٠٣)، وفسر المزي الإبهام في رواية البخاري بقوله: ـ يعني علياً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. انظر: تهذيب الكمال (٥/٥٧٢).

(٣) كما أسنده عنه ابن عدي في كامله (٢/٤٥١).

(٤) كلا القولين أسندهما عنه: الخطيب في تاريخه (٩/١٤٨).

(٥) تاريخ بغداد (٩/١٨٤).

بغض علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ غيرُ واحد من الأئمة[1].

ويقال في الجواب عن رواية البخاري عنه ما يلي:

**أولاً**: النزاع في ثبوت هذا عنه، فقد كان هو ينفيه عن نفسه، وكان غيرُ واحد من الأئمة يشكِّك في صحة نسبته عنه، فأما نفيه ذلك عن نفسه، فقد نُقل عنه أنه قال لرجل: ويحك، تزعم أني أشتم عليَّ بن أبي طالب، والله ما شتمت علياً قط[2]. وفي لفظ أنه قال لرجل: ويحك أما خِفت الله، حكيت عني أني أسب علياً؟ والله ما أسبُّه وما سببته قط[3]. وقال شبابة: سمعت حريز بن عثمان قال له رجل: يا أبا عمرو بلغني أنك لا تترحم على علي؟ قال: فقال

---

(١) قال ابن حبان في المجروحين (٣٠٧/١): وكان يلعن علي بن أبي طالب رضوان الله عليه بالغداة سبعين مرة وبالعشي سبعين مرة، فقيل له في ذلك فقال: هو القاطع رءوس آبائي وأجدادي بالقوس، وكان داعية إلى مذهبه، وكان علي بن عياش يحكى رجوعه عنه وليس ذلك بمحفوظ عنه.

قلت: ولعل عبارة ابن حبان فيه هي الأشد، وما قاله بحاجة إلى توثيق، فإن ما نسبه إليه من لعنه لعلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بالغداة والعشي، إنما رواه بدون إسناد، ومثل هذا يصعب صدوره، إذ كيف يحرص عاقل أن يجعل له ورداً في لعن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ليل نهار!! وجعل ذلك بمثابة التسبيح، وأما كونه كان داعية إلى مذهبه، فلم أر من وافق ابن حبان عليها والله أعلم.

وقال الذهبي في ديوان الضعفاء (رقم ٨٧٢): شامي ثقة، لكنه ناصبي مبغض، وأما علي ابن عياش فسمعه يقول: والله ما شتمت علياً قط. اهـ. ومن المتأخرين الذين نسبوه لهذه التهمة: ابن الملقن في البدر المنير (٣٧/٤) حيث قال: وحريز ابن عثمان شَامي ثِقَة لكنه ناصبي مبغض. اهـ.

بل عده المرتضى الزبيدي خارجياً. انظر: تاج العروس (١٠٢/١٥).

(٢) ضعفاء العقيلي (٣٢١/١).

(٣) تاريخ بغداد (١٨٢/٩).

له: اسكت، ما أنت وهذا؟ ثم التفت إليَّ فقال: رَحِمَهُ ٱللَّهُ مئة مرة[1].

هذا بالنسبة لنفي هذه التهمة المشينة عن نفسه، أما نفي بعض النقاد ذلك عنه، فقد قال أبو حاتم الرازي فيه[2]: حسن الحديث، **ولم يصح عندنا ما يقال في رأيه**، ولا أعلم بالشام أثبت منه. اهـ.

وقال الخطيب البغدادي رَحِمَهُ ٱللَّهُ[3]: وحكي عنه من سُوءِ المذهب وفساد الاعتقاد ما لم يثبت عليه.

وقد يُفهم عدم اثبات هذه التهمة عنه، من كلام ابن عمار السابق، حيث صدَّر هذه النسبة بقوله: يتهمونه أنه كان ينتقص علياً.

**ثانياً**: يقال: إن ثبت ذلك عنه، فقد ثبت أيضاً الرجوع عنه، وذلك كما مرَّ معنا من قول أبي اليمان، وهو تلميذ حريز، وشيخ البخاري، من أنه ـ أي حريز ـ كان يسبُّ رجلاً ثم ترك ذلك، ولعل هذا هو ما حمل البخاريَّ على الرواية عنه، هذا إذا سلَّمنا بأن البخاريَّ وأهل الحديث قد تجنبوا رواية المبتدعة بكل أحوالها، كيف والمذهب الراجح عند المحققين هو اعتبار الصدق والكذب، دون التعويل والتهويل كثيراً بالبدعة التي تلبَّس بها ذلك الراوي، ما لم تكن بدعة مجمعاً على كفر من قال بها، فحينها ترد روايته ولا كرامة، وحاشا حَريزاً أن يكون من أولئك.

ويقال بعد هذا كله: إن البخاري إنما روى عن حريز بن عثمان حديثين

(١) ضعفاء العقيلي (٣٢١/١).
(٢) الجرح والتعديل (٢٨٩/٣).
(٣) تاريخ بغداد (١٨٢/٩).

فقط[١] لا غير! فهل من أجل هاتين الروايتين أقيمت الدنيا على البخاري وما أقعدت ؟!

**٧ ـ حصين بن نمير الواسطي، أبو محصن الضرير.**

وثَّقه أبو زرعة، وقال فيه يحيى بن معين: صالح[٢]، وكذا قال أبو حاتم، وزاد: ليس به بأس[٣]، ووثقه أيضاً العجلي[٤]، ونسبه للطعن في علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أبو خيثمة، حيث سأله ولده قائلاً: لم لا تكتب عَن أبي محصن، قال: أتيته فإذا هو يحمل على علي ويُعيبه، فلم أعد إليه ولم أكتب عَنْهُ[٥]، وقال عنه الحافظ ابن حجر[٦]: كوفي الأصل لا بأس به رُمي بالنصب.

قلت: إنما أخرج له البخاري حديثاً واحداً كرَّره مرتين، وكان فيه مقروناً بهشيم ومحمد بن فضيل[٧]، وروى عنه سائر الستة إلا ابن ماجه[٨].

---

(١) قاله ابن الأثير في جامع الأصول (٢٠٦/١٢) اهـ. وانظر الحديثين برقمي ٣٥٤٦ ـ ٣٥٠٩.

(٢) وأما في رواية الدوري عنه (٥٧/٤)، فقد قال فيه: ليس بشيء، وقال أبو أحمد الحاكم فيه: ليس بالقوي عندهم. انظر: هدي الساري (٤١٨).

(٣) الأقوال الثلاثة السابقة ذكرها ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (١٩٨/٣).

(٤) الثقات (٣٠٧/١).

(٥) تهذيب التهذيب (٢٦٧/٨).

(٦) تقريب التهذيب (١٣٨٩).

(٧) روى عنه في كتاب الأنبياء، برقم (٣٤١٠) وفي كتاب الطب، برقم (٥٧٥٢)، ومتابعة ابن فضيل له أخرجها البخاري برقم (٥٧٠٥) وأما متابعة هشيم له فبرقم (٦٥٤١)، وانظر: هدي الساري (٤١٨) فقد ذكر ذلك عن البخاري.

(٨) كما رمز لذلك الحافظ المزي في تهذيب الكمال (٥٤٦/٦).

**٨ ـ خالد بن سلمة بن العاص بن هشام بن المغيرة المخزومي الكوفي.**

وثَّقه الإمام أحمد ويحيى بن معين وقال فيه أبو حاتم: شيخ يكتب حديثه[١]، وَقَال مُحَمَّد بْن حميد الرازي عن جرير: كان خالد بن سلمة الفأفاء رأساً فِي المرجئة، وكان يبغض علياً[٢]، وقال الحافظ ابن حجر في ترجمته في التقريب: صدوق رُمي بالإرجاء والنصب[٣].

**قلت:** إنما روى له البخاري في الأدب المفرد لا في الصحيح[٤]،

---

(١) الأقوال الثلاثة في الجرح والتعديل (٣/٣٣٥).

(٢) الكامل (٢/٤٤٢).

(٣) تقريب التهذيب (١٦٤١) وقد وُجه اللَّوم للحافظ لنسبته هاتين التهمتين لخالد بن سلمة، مع كون راوي الخبر هو محمد بن حميد، وسيأتي الكلام فيه. قال صاحبا تحرير التقريب (١/٣٤٥) بعد أن ذكرا عدداً ممن وثقوا خالد بن سلمة، وقول جرير في نسبته للإرجاء والنصب: وابن حميد ضعيف، فلا تصح هذه الرواية، وأقوال الجرح والتعديل لا تؤخذ عن مثل هذا، وخالد أجمع جهابذة الفن على توثيقه، فلا ندري كيف أنزله ـ أي الحافظ ـ إلى مرتبة: صدوق، ثم رماه بالنصب والإرجاء مستنداً إلى ابن حميد الضعيف؟ اهـ. وانظر: تهذيب الكمال (٨/٨٨).
قلت: وأما ما ختم به الحافظ ترجمته في التهذيب (٣/٩٦): وذكر ابن المديني في العلل الكبرى أن الفأفأ لم يسمع من عبد الله ابن عمر، وذكر ابن عائشة أنه كان ينشد بني مروان الأشعار التي هجى بها المصطفى ﷺ. اهـ. فهو خبر منقطع إذا أن ابن عائشة وهو عبيد الله بن محمد بن حفص قد ولد بعد وفاة الفأفأ بأكثر من ثماني سنين، حيث توفي الفأفأ سنة (١٣٢) وولد ابن عائشة بعد الأربعين، فلا يدرى من الواسطة بينهما، الذي نقل هذا الخبر.

(٤) وإن كان البخاري قد علَّق خبراً من طريقه ولم يسمه، حيث قال البخاري في كتاب الأذان ـ باب هَلْ يَتَتَبَّعُ المُؤَذِّنُ فَاهُ هَا هُنَا وَهَا هُنَا، وَهَلْ يَلْتَفِتُ فِي الأَذَانِ: وقالت عائشة: كان رسول الله ﷺ يذكر الله على كل أحيانه. فإن مسلماً روى هذا الخبر في صحيحه=

وراوي هذا الخبر عن جرير هو **محمد بن حميد الرازي**، كذَّبه أبو زرعة[١] وصالح جزرة[٢] وابن خراش[٣] وقال فيه البخاري: فيه نظر[٤]، وأما تقوية الإمام أحمد لمحمد بن حميد هذا، فلكونه لم يطلع على حقيقة حاله، وهذا ما أجاب به إمام الأئمة ابن خزيمة، حينما قال له أبو علي النيسابوري: لو حدَّث الأستاذ ـ يعني ابن خزيمة ـ عن محمد بن حميد، فإن أحمد قد أحسن الثناء عليه؟ فقال ابن خزيمة: إنه لم يعرفه، ولو عرفة كما عرفناه ما أثنى عليه أصلاً[٥]، وعليه يُحمل أيضاً توثيق ابن معين لحاله، أما بلديُّه أبو حاتم الرازي فكان قد حدَّث عنه ثم تركه بأخرة[٦]، والكلام في ابن حميد كثير، لكن يكفي ما أوردته في رد ما نُسب لخالد بن سلمة من بدعتي الإرجاء والنصب، والحمد لله أولاً وآخراً.

**٩ ـ خالد بن عبد الله بن يزيد القسري.**

نُقل عنه أنه كان يقع في علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فقد قال فيه يحيى بن معين رَحِمَهُ اللَّهُ:

---

= عن عائشة من طريق خالد بن سلمة عنها، انظر صحيح مسلم (٣٧٣).
نبه على ما مضى الحافظ ابن حجر حيث قال في تهذيب التهذيب (٩٦/٣): وقع في صحيح البخاري ضمناً حيث قال في الحيض: وقالت عائشة: كان رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يذكر الله على كل أحيانه. فإن مسلما أخرجه من طريق خالد بن سلمة هذا. اهـ.

(١) جاء في تاريخ بغداد (٦٥/٣) عن أبي القاسم ابن أخي أبي زرعة، قال: سألت أبا زرعة عن محمد بن حميد، فأومأ بإصبعه إلى فمه. فقلت له: كان يكذب؟ فقال برأسه: نعم. قلت له: كان قد شاخ، لعله كان يُعمل عليه ويُدلس عليه؟ فقال: لا يا بني، كان يتعمد.

(٢) تاريخ بغداد (٦٤/٣).

(٣) تاريخ بغداد (٦٥/٣).

(٤) التاريخ الكبير (٦٣/١).

(٥) انظر: تهذيب التهذيب (١٣١/٩).

(٦) تاريخ بغداد (٦٥/٣).

خالد بن عبد الله القسري كان والياً لبني أمية **وكان رجل سوء، وكان يقع في علي بن أبي طالب**. وقال فيه الفضل بن الزبير: سمعت خالداً القسري وذكر علياً فذكر كلاماً لا يحل ذكره[1].

لم يرو له البخاري إلا حديثاً واحداً في كتابه خلق أفعال العباد، حيث قال البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ[2]: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنِي الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ حَبِيبِ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: شَهِدْتُ خَالِدَ بْنَ عَبْدِ اللهِ الْقَسْرِيَّ بِوَاسِطَ، فِي يَوْمِ أَضْحًى، وَقَالَ: «ارْجِعُوا فَضَحُّوا تَقَبَّلَ اللهُ مِنْكُمْ، فَإِنِّي مُضَحٍّ بِالْجَعْدِ بْنِ دِرْهَمٍ، زَعَمَ أَنَّ اللهَ لَمْ يَتَّخِذْ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا، وَلَمْ يُكَلِّمْ مُوسَى تَكْلِيمًا، تَعَالَى اللهُ عُلُوًّا كَبِيرًا عَمَّا يَقُولُ الجعد بْنُ دِرْهَمٍ، ثُمَّ نَزَلَ فَذَبَحَهُ»، ثم قال البخاري: قَالَ قُتَيْبَةُ: «بَلَغَنِي أَنَّ جَهْمًا كَانَ يَأْخُذُ الْكَلَامَ مِنَ الْجَعْدِ بْنِ دِرْهَمٍ». اهـ.

قلت: هذا هو الخبر الوحيد الذي أخرجه البخاري لخالد القسري في كتبه، وما ساقه إلا ليبين حال جعد بن درهم وما جلبته له بدعتُه من سوء الخاتمة، وكتاب البخاريِّ إنما ألَّفه في الرد على الجهمية، فكان فعل خالد بجعد مما له أكبر التعلق بموضوع الكتاب، وقد اعتبر فعل خالد بجعد في ذاك الزمان، نصراً من خالد لدين الإسلام، وذلك لما أحدثته بدعة الجعد ومِن

(١) أسند الخبرين: ابن عساكر في تاريخه (١٦/١٦٠) وابن العديم في بغية الطلب (٧/٣٠٨٥)، ونقله المزي في تهذيب الكمال (٨/١١٦) والصفدي في الوافي بالوفيات (٤/٣٤٦) وغيرهما، وقال الذهبي في ترجمته لخالد في سير أعلام النبلاء (٥/٤٢٦): وكان جواداً، ممدحاً، معظماً، عالي الرتبة، من نبلاء الرجال، لكنه فيه نصب معروف.

(٢) خلق أفعال العباد (٢٩ ـ عميرة).

بعده جهم من شرورٍ ومصائب، تعلقت بتعطيل صفات الخالق عَزَّوَجَلَّ، تعالى الله عَزَّوَجَلَّ عن قولهم علواً كبيراً، وخالد القسري على ما نُسب له من ظلم ووقوع في علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، إلا أنه كان في جانب الدفاع عن الإسلام ضد الزنادقة والملاحدة مميَّزاً، وأخباره مدونة في كتب التاريخ، وما فعله بالمغيرة بن سعيد الكذاب الساحر مدعي النبوة[1] مشهور مسطور في الكتب، وقد أثنى عليه غيرُ واحد من المؤرخين بذلك، حتى قال فيه الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ بعد أن ذكر قتله للمغيرة: وَكَانَ خَالِدٌ عَلَى هِنَاتِهِ يَرْجِعُ إِلَى إِسْلاَمٍ[2]. وكذلك لم يُنسب خالد في روايته لكذب، ولهذا روى عنه غيرُ واحد من المحدثين، ولما قيل لسيَّار أبي الحكم[3]: تروي عن مثل خالد؟ فقال: إنه أشرف من أن يكذب[4].

وقد أخرج له أيضاً من أصحاب الكتب المعتمدة: الإمام أحمد في مسنده[5].

---

(١) انظر طرفاً من أخباره في ميزان الاعتدال (٤/١٦٢).

(٢) سير أعلام النبلاء (٥/٤٢٧).

(٣) هو سيار بن وردان أبو الحكم، روى له الجماعة، قال الحافظ الذهبي في تصدير ترجمته: الإمام، الحجة، القدوة، الرباني، أبو الحكم الواسطي، العنزي مولاهم. انظر: سير أعلام النبلاء (٥/٣٩١).

(٤) الجرح والتعديل (٣/٣٤٠).

(٥) (٢٧/٢١٤) ونصه: قَالَ عَبْد اللهِ حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ قَالَ أَخْبَرَنَا سَيَّارٌ عَنْ خَالِدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ الْقَسْرِيِّ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِجَدِّهِ يَزِيدَ بْنِ أَسَدٍ: أَحِبَّ لِلنَّاسِ مَا تُحِبُّ لِنَفْسِكَ.

وعزا المزي أيضا إخراج حديثه إلى أبي داود، ولم أجده في سننه، والله أعلم. انظر: تهذيب الكمال (٨/١٠٨).

**١٠ ـ زياد بن علاقة الثعلبي، أبو مالك الكوفي.**

روى له الجماعة، قال عنه الإمام أحمد: ثبت الحديث[١] ووثَّقه كلٌّ من يحيى بن معين[٢] والنسائي[٣] ويعقوب بن سفيان[٤]، وقال فيه أبو حاتم: صدوق في الحديث[٥]، وقال عنه ابن حبان: كان متقناً[٦].

وذكره الأزدي بسوء في كتابه المخزون حيث قال[٧]: **وهذا حديث لا**

---

(١) نقله عنه أبو داود في سؤالاته له برقم (٣٦٦).

(٢) الجرح والتعديل (٣/٥٤٠).

(٣) تهذيب الكمال (٩/٥٠٠).

(٤) إكمال تهذيب الكمال (٥/١١٧)، وقد عزا محققا الكتاب قول يعقوب بن سفيان هذا إلى كتابه المعرفة والتاريخ (٣/١٢٣) والذي وجدته في هذا الموطن المشار إليه هو توثيق يعقوب بن سفيان لمحمد بن بشر الراوي عن زياد بن علاقة، لهذا اقتضى التنويه والله أعلم.

(٥) الجرح والتعديل (٣/٥٤٠).

(٦) مشاهير علماء الأمصار (برقم ٨٢٢).

(٧) ص (١٣١).

قلت: هكذا ورد النص في مطبوعة المخزون، وقد نقل جزءاً منه مغلطاي في إكمال تهذيب الكمال (٥/١١٧) ونقلُه يوضح المراد من كلام الأزدي، حيث قال مغلطاي: وقال الأزديُّ في كتابه المخزون إثر حديث رواه عن عيسى بن عقيل: وهذا حديث لا يحفظ إلا عن زياد بن علاقة على سوء مذهبه، وبراءتي من مذهبه، كان منحرفاً عن أهل بيت نبيه ﷺ، زائغاً عن الحق. اهـ. نقل مغلطاي.

قلت: إنما ذكرت ما مضى لكي أشير إلى أن ما نقله مغلطاي هو الصواب، لا ما جاء في مطبوعة المخزون، وعلى هذا فيكون قول محققي إكمال تهذيب الكمال في تعليقهما على كلام مغلطاي السابق: ونص ما قاله الأزدي في كتابه، خلاف ما حكى المصنف، ثم شرع المحقق في نقل ما جاء في مطبوعة المخزون،. اهـ. مجانباً للصواب، والصواب هو ما جاء في كلام مغلطاي لا ما جاء في مطبوعة المخزون، ويؤكد ذلك أن الأزدي افتتح=

**نحفظ عن زياد بن علاقة على سوء مذهبه، وبراء من مذهبه**، إلا من حديث أبي حماد، واسم أبي حماد هذا: مفضل بن صدقة، غلبت عليه كنيته، وأبو حماد يروي عنه عبيد الله بن موسى، اسمه سالم، جميعًا من أهل الكوفة، **وكان زياد بن علاقة منحرفًا عن أهل بيت نبيه** صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، **زائغًا عن الحق**.

وقال في موضع آخر[1]: **زِيَادُ بْنُ عِلَاقَةَ، عَلَى سُوءِ مَذْهَبِهِ وَزِيغِهِ عَلَى أَهْلِ بَيْتِ نَبِيِّهِ** صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

ونقل ذلك عن الأزديِّ ابنُ خلفون في كتابه الثقات[2]، وعلى قول الأزدي هذا اعتمد الحافظ ابن حجر فقال في تقريبه في ترجمته لزياد[3]: ثقة رمي بالنصب. وعند البحث في ترجمة زياد بن علاقة لا نرى من رماه بهذه التهمة إلا الأزدي، وتبعه على ذلك الحافظ ابن حجر، وقد عُلم عند المشتغلين بعلم الرجال أن قول الأزدي لا يؤخذ به إن خالف غيره من العلماء، وقد مضى معنا في ترجمة بهز بن أسد العمِّي ردُّ الحافظ كلام الأزدي فيه، حيث قال في ترجمته: وشذ الأزدي فذكره في الضعفاء وقال: **إنه كان يتحامل على علي**. ثم عقب الحافظ بقوله: اعتمده الأئمة ولا يعتمد على الأزدي. اهـ.

---

= كلامه على هذا الحديث بقوله في الصفحة السابقة: عيسى بن عقيل، تفرد عنه بالرواية زياد بن علاقة. اهـ. فلو نظر المحققان في الصفحة السابقة لنقل مغلطاي لما أقدما على تخطئته، والله أعلم.

(١) ص (١٣٩).

(٢) كما في إكمال مغلطاي (٥/١١٨).

(٣) برقم (٢٠٩٢).

بل إن الأزدي نفسه قد تكلم فيه بكلام شديد من قبل علماء الجرح والتعديل، فقد قال فيه أبو النجيب عبد الغفار بن عبد الواحد الأرموي، قال: رأيت أهل الموصل يوهنون أبا الفتح الأزدي جدا ولا يعدونه شيئًا، قال: وحدثني محمد بن صدقة الموصلي: أن أبا الفتح قدم بغداد على الأمير، يعني: ابن بويه، فوضع له حديثًا «أن جبريل كان ينزل على النبي، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في صورته».

قال: فأجازه وأعطاه دراهم كثيرةً[1].

وقال فيه الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ بعد أن نقل بعضاً من كلام العلماء فيه[2]: وعليه في كتابه في الضعفاء مؤاخذات، فإنه ضعف جماعةً بلا دليل، بل قد يكون غيره قد وثقهم.

فعلى ما مضى لا يقبل كلام الأزدي فيما نسبه لزياد بن علاقة من بغضه لآل بيت النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، والله أعلم.

**١١ ـ عبد الله بن زيد بن عمرو الجرمي، أبو قلابة البصري.**

أخرج له الجماعة، قال فيه ابن سيرين: رجل صالح إن شاء الله[3]، وقال ابن سعد: كان ثقةً، كثير الحديث[4]، وقال فيه أيوب السختياني: كان

---

(١) تاريخ بغداد (٣/٣٦).

(٢) سير أعلام النبلاء (١٦/٣٤٨).

(٣) التاريخ الكبير (٥/٩٢) وفي تهذيب الكمال (١٤/٥٤٥): إن شاء الله ثقة رجل صالح. ولم يعزه إلى كتاب، والله أعلم.

(٤) الطبقات الكبرى (٧/١٨٣).

والله من الفقهاء ذوى الألباب[١].

وأما العجلي فقد وثَّقه بقوله[٢]: تابعي ثقة، ثم قال: وكان يحمل على علي[٣] ولم يرو عنه شيئا قط، ولم يسمع من ثوبان شيئاً. اهـ.

قلت: لم يتبين لي ما سبب رميه بالتحامل على علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فإن كان ذلك متعلقاً بعدم الرواية عنه، فليس هذا بقادح، فهو أيضاً لم يسمع من ابن عمر ولا من هشام بن عامر ولا من سمرة بن جندب ولا من معاوية[٤]، بل هو قد أرسل عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وهذا يبيِّن مزيد حرصه عن الرواية عنه، إذ لو كان متحاملاً عليه لم يرو عنه بهذه الطريقة التي فيها إسقاط الواسطة بينهما، ويزاد على ذلك: القول بأن في ضمن مروياته ما فيه بيان لبعض فضائل علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فهو الذي روى عن أنس بن مالك حديثَ تقديم علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بالقضاء على من سواه من الصحابة، وهو الحديث الذي أخرجه ابن ماجه في سننه[٥] عن محمد بن المثنى، قال: حدثنا عبد الوهاب بن عبد المجيد حدثنا خالد الحذاء عن

---

(١) التاريخ الكبير (٥/٩٢) وفي الثقات لابن خلفون (بواسطة إكمال تهذيب الكمال ٧/٣٦٨): كان رجلاً صالحاً فقيهاً فاضلاً مشهوراً. أهـ. وفي هذا رد على ما نسب إلى أبي الحسن بن القابسي في قوله: والعجب من عمر بن عبد العزيز على مكانته فى العلم، كيف لم يعارض أبا قلابة فى قوله وليس أبو قلابة من فقهاء التابعين. اهـ النقل من شرح البخاري لابن بطال (٨/٥٣٦) وزاد الحافظ في تهذيب التهذيب (٥/١٩٨) بعد قوله هذا: وهو عند الناس معدود في البله ثم علَّق الحافظ بقوله: كذا قال.

(٢) الثقات (٢/٣٠).

(٣) وقد نقل قول العجلي بالمعني الحافظ ابن حجر فقال: قال العجلي: فيه نصب يسير. تقريب التهذيب (٣٣٣٣).

(٤) انظر: المراسيل لابن أبي حاتم (١٠٩ ـ ١١٠).

(٥) (١/٥٥)، وقد مضى الكلام على طرقه في الفصل الخاص بترجمة علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

**أبي قلابة** عن أنس بن مالك: أن رسول الله ﷺ قال: أرحم أمتي بأمتي أبو بكر، وأشدهم في دين الله عمر، وأصدقهم حياء عثمان، **وأقضاهم علي بن أبي طالب**، وأقرؤهم لكتاب الله أبي بن كعب، وأعلمهم بالحلال والحرام معاذ بن جبل، وأفرضهم زيد بن ثابت، ألا وإن لكل أمة أميناً وأمين هذه الأمة أبو عبيدة بن الجراح.

ويضاف إلى ذلك كله، أن أبا قلابة كان من أئمة الإسلام الناصرين لسنة النبي ﷺ، المحاربين للبدع وأهلها، خاصة ما يتعلق ببدعة الخوارج، فقد كان يمنع من كان متلبساً بها من دخول مجلسه، وفي هذا يقول غيلان بن جرير: استأذنت على أبي قلابة فقال: ادخل إن لم تكن حروريا، وكان ينهى عن مجالسة أهل الأهواء[(١)]، وعنه أنه كان يقول: لا تجالسوا أهل الأهواء ولا تجادلوهم فإني لا آمن أن يغمسوكم في ضلالتهم أو يلبسوا عليكم ما كنتم تعرفون[(٢)].

وهو القائل: ما ابتدع رجل بدعة إلا استحل السيف[(٣)].

فرجل بهذا الحرص على السنة، كيف يكون متحاملاً على علي رضي الله عنه؟! وهو من هو في علو منزلته من صحابة النبي ﷺ.

**١٢ ـ عَبد اللهِ بن سالم الأشعري الوحاظي اليحصبي، ويُقال: الكلاعي، أبو يوسف الحمصي[(٤)].**

---

(١) أخرجه أبو نعيم في الحلية (٢/٢٨٥).

(٢) أخرجه الدارمي في سننه (١/١٢٠) وابن سعد في الطبقات (٧/١٨٤) وأبو نعيم في الحلية (٢/٢٨٧).

(٣) أخرجه الدارمي (١/٥٨) وابن سعد في الطبقات (٧/١٨٤) وأبو نعيم (٢/٢٨٧).

(٤) كذا ذكر اسمه كاملاً: الحافظ المزي في تهذيب الكمال (١٤/٥٤٩)، واستنكر مغلطاي=

لم يرو عنه البخاري إلا حديثاً واحداً وعلَّق عنه غيرَه[١]، قال فيه النسائي[٢]: ليس به بأس.

وقال فيه الدارقطني[٣]: هو من الأثبات، في الحديث، وهو سيء المذهب، له قول في علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. قيل: يسب؟ قال: نعم.

ووثَّقه الدارقطني دون التعرض لمذهبه في سؤالات الحاكم له[٤].

وقال أبو عبيد الآجري[٥]: سمعت أبا داود يقول: حدثت عن الهيثم بن خارجة، قال: حدثنا عبد الله بن سالم الأشعري، قال أبو داود: حمصي، كان يقول: علي أعان على قتل أبي بكر وعمر، وجعل يذمه أبو داود. اهـ.

وقال الحافظ ابن حجر في ترجمته[٦]: ثقة رمي بالنصب.

قلت: ومع ذلك فقد روى له أبو داود، فقال في كتاب الزكاة من

---

= الجمع بين الأشعري والوحاظي واليحصبي في نسب عبد الله، فانظر تمام كلامه في إكمال تهذيب الكمال (٣٧٠/٧).

(٤) قال الحافظ في مقدمة فتح الباري (٤١٣/١): روى له البخاري حديثا واحدًا في المزارعة وعلق له غيره، وروى له أبو داود والنسائي. اهـ. والحديث المشار إليه أخرجه البخاري في كتاب المزارعة ـ باب ما يحذر من عواقب الاشتغال بآلة الزرع، أو مجاوزة الحد الذي أمر به ـ برقم (٢٣٢١).

(٤) تهذيب الكمال (٥٥٠/١٤).

(١) تهذيب الكمال (٥٥٠/١٤).

(٢) تهذيب الكمال (٥٥١/١٤) ونقل ذلك أيضاً: الذهبي في تاريخ الإسلام (٦٦٢/٤) وعقب بقوله: يَعْنِي فِي نَقْلِهِ، أَمَّا فِي رَأْيِهِ ففيه بَأْسٌ شَدِيدٌ.

(٣) العلل (٢٨٩/١٤).

(٤) سؤالات الحاكم (برقم ٣٧٠).

(٥) سؤالات الآجري (٢٤٢/٢ ـ رقم ١٧٢٧).

(٦) تقريب التهذيب (٣٣٣٥).

سننه[1]: وقرأت في كتاب عبد الله بن سالم.

والعبارة المنقولة عن أبي داود منقطعة، إذ أن أبا داود لم يذكر من حدَّثه عن الهيثم بن خارجة، ولو أن أحداً نازع في ثبوت هذا عن عبد الله بن سالم، بحجة عدم معرفة الواسطة بين أبي داود ومن أخبره بذلك، لكان له وجه معتبر، بل لما استطاع أحد أن يردَّ قولَه، ومن باب أولى عدم وقوفنا على سند ذلك إلى الدارقطني، فهما اللذان نسبا لعبد الله بن سالم ما نسبا، وتبعهما على ذلك الحافظ رحم الله الجميع، وكلامي هذا لا يشكِّك في ورع أحد من هؤلاء الأئمة الثلاثة، ولكن على قواعد نقد الحديث، يكون الخبر منقطعاً لا يحتج به، وهذا مماثل لما مر معنا في ترجمة أزهر الحرازي، حيث صيغة نقل أبي داود للخبر واحدة، ويؤيد التشكيك في صحة نسبة عبد الله بن سالم للنصب، ثناء الأئمة عليه، سواء من حيث ضبطه للحديث كما مرَّ معنا، أو من حيث رجاحة عقله، فهذا عبد الله بن يوسف يقول فيه[2]: مَا رأيت أحداً أنبل فِي مروءته وعقله منه، ونقل مثل هذا القول عن أبي مسهر فيه[3]، وقال فيه يحيى بن حسان التنيسي[4]: ما رأيت بالشام مثله.

ثم بالنظر إلى عبارة أبي داود فيه، نجد أن اضطراباً ما وقع فيها، مما أدى إلى عدم فهمها على الوجه المراد، إذ أنه من المعلوم عند القاصي والداني أن أبا بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إنما مات ميتة طبيعية ولم يُقتل، حتى يُتهم به أحد، فضلاً عن أن ينسب هذا الفعل إلى علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وكذا فإن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إنما قُتل

(١) باب زكاة السائمة (رقم ١٥٨٢)، وأبو داود لم يدركه لكون عبد الله من طبقة كبار أتباع التابعين، وإنما روى له وجادة. انظر في ذلك: عون المعبود (٤/٣٢٤).

(٢) تهذيب الكمال (١٤/٥٥٠).

(٣) تاريخ الإسلام (٤/٦٦٢).

(٤) تهذيب الكمال (١٤/٥٥٠).

على يد المجوسي أبي لؤلؤة، ولا تعلُّقَ لعلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بل ولا لأحد من الصحابة بذلك، فكيف يُقال هذا القول؟ ثم إن الوارد في مخطوطة سؤالات الآجري فيه بعض اختلاف عما ورد هنا، كما أشار محقق الكتاب إلى ذلك في الهوامش[1]، وهذا مما يزيد من اضطراب العبارة، وعلى كل الأحوال إنما أسند عنه البخاري حديثاً واحداً لا ثاني له[2]، والله المستعان.

**١٣ ـ عبد الله بن شقيق العقيلي**

وثَّقه أحمد بن حنبل[3]، وقال: وكان يحمل على علي، ووثَّقه أيضاً

---

(١) مع أن الذهبي نقل هذه العبارة كما هي هنا في تاريخه (٦٦٢/٤) فقال: وذمه أبو داود، وقال: كان يقول: علي أعان على قتل أبي بكر وعمر.

(٢) في كتاب المزارعة من صحيحه ـ باب ما يحذر من عواقب الاشتغال بآلة الزرع أو مجاوزة الحد الذي أمر به ـ برقم (٢٣٢١).

(٣) تهذيب الكمال (٩١/١٥).

قلت: هكذا جاء النص هنا معزواً لأحمد بن حنبل، وقد شكَّك مغلطاي في ثبوت هذا عن أحمد بن حنبل، مبيِّناً بأن هذه إنما هي عبارة أحمد بن صالح العجلي صاحب كتاب الثقات، قائلاً ـ أي مغلطاي ـ: وينبغي أن يتثبت في قول المزي: قال: أحمد بن حنبل: ثقة، وكان يتحامل على علي، فإن هذه اللفظة إنما هي معروفة عن أحمد بن صالح العجلي، وكذا هي ثابتة في سائر نسخه فيما رأيت، ولعله من الناسخ، على أنه المهندس وقد قرأه على المصنف. اهـ.

قلت: ونص عبارة العجلي: عبد الله بن شقيق العقيلي، ثقة بصرى وكان يحمل على علي. انظر: الثقات (٣٧/٢)، ويؤيد احتمال مغلطاي هذا ما نقله هو نفسه عن ابن خلفون أن أحمد بن صالح وثَّقه، ولم يذكر الإمامَ أحمد من ضمن الموثِّقين له، ولو كان الموثِّق له هو الإمام أحمد لابتدأوا بذكر توثيقه له، وقدَّموه على غيره، والله أعلم، وسيأتي توثيق نقل مغلطاي لكلام ابن خلفون، وعلى هذا يعاد النظر في نسبة هذا التوثيق للإمام أحمد، كما جاء في موسوعة أقوال الإمام أحمد في رجال الحديث وعلله (٢٥٦/٢) والله أعلم.

يحيى بن معين، قائلاً[1]: عبد الله بن شقيق من خيار المسلمين لا يطعن في حديثه، وقال علي بن المديني: سمعت يحيى ابن سعيد يقول: كان التيمي يسيئ الرأي في عبد الله بن شقيق، قلت ليحيى: سمعته منه؟ قال: نعم[2]، ووثقه أيضاً: الرازيَّان أبو حاتم وأبو زرعة[3]، وقال عنه ابن حبان[4]: من صالحي أهل البصرة.

وجاء في طبقات ابن سعد[5]: وَكَانَ عَبْدُ اللهِ بْنُ شَقِيقٍ عُثْمَانِيًّا، وَكَانَ ثِقَةً فِي الْحَدِيثِ، وَرَوَى أَحَادِيثَ صَالِحَةً.

وَكذا وثَّقه ابْنُ خراش ووصفه بكونه كان عثمانياً، لكنه زاد بعد على ذلك بقوله[6]: يبغض علياً.

---

(١) هكذا النص في تاريخ ابن أبي خيثمة (٤٥٥/١)، وأما نص يحيى على توثيقه فقد نقله عنه إسحاق بن منصور كما في الجرح والتعديل (٨١/٥)، وأما المزي فقد قال في كتابه: وقال أبو بكر بن أبي خيثمة، عن يحيى بن معين: ثقة، من خيار المسلمين، لا يطعن فِي حديثه. اهـ. فتعقبه مغلطاي ببيان اختصاص إسحاق بن منصور بنقل توثيق يحيى له، دون ابن أبي خيثمة. انظر: إكمال تهذيب الكمال (٤٠١/٧).

(٢) الجرح والتعديل (٨١/٥)، الكامل (٢٧٨/٥)، ولم تذكر المصادر سبب بغض سليمان التيمي لعبدالله بن شقيق، لكن الذهبي قال في تاريخه (٩٧/٣): وكان سليمان التيمي سيئ الرأي فيه؛ لكونه كان ينال من علي بعض الشيء. اهـ. وأما ابن خلفون فقد أورد ذلك بصيغة الاحتمال، قائلاً: يقال: لم يوافق مذهبه مذهب سليمان التيمي، فلذلك كان سيء الرأي فيه، وكان ابن شقيق من الفضلاء الأخيار وهو ثقة قاله أحمد بن صالح، وابن وضاح، وابن عبد الرحيم، وغيرهم. نقل ذلك عنه: مغلطاي في إكماله (٤٠٣/٧).

(٣) الجرح والتعديل (٨١/٥).

(٤) مشاهير علماء الأمصار (رقم ٦٩١).

(٥) (٩١/٧).

(٦) تهذيب الكمال (٩١/١٥).

وقال ابن عدي في ختام ترجمته[١]: وما بأحاديثه إن شاء الله بأس، وقال فيه الحافظ الذهبي[٢]: بصري ثقة فيه نصب. وقال في موضع آخر[٣]: صدوق فيه نصب.

أخرج له البخاري في الأدب المفرد[٤]، ولم يخرج له في صحيحه.

قلت: لم تبين مصادر ترجمته سبب رميه بكونه كان يتحامل على علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وكونه كان عثمانياً لا يعني هذا، بل المقصود أنه كان يقدم عثمان على علي في الفضل[٥]، وهذا لا عيب فيه، بل هو ما استقر عليه السلف، وحديث عبد الله بن عمر في ذلك مشهور معروف[٦]، فما الذي يضير عبدَ الله بن شقيق في ذلك، وقد روى هو نفسُه حديثاً في وصية النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ باتباع عثمان عند ظهور الفتن، فكيف لا يكون عثمانياً بهذا المعنى، والحديث المشار إليه هو ما أخرجه الإمام أحمد في مسنده قائلاً[٧]: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْجُرَيْرِيُّ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ شَقِيقٍ، عَنِ ابْنِ حَوَالَةَ، قَالَ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ جَالِسٌ فِي ظِلِّ دَوْمَةٍ وَعِنْدَهُ كَاتِبٌ لَهُ يُمْلِي عَلَيْهِ، فَقَالَ: «أَلَا أَكْتُبُكَ يَا ابْنَ حَوَالَةَ؟» قُلْتُ: لَا أَدْرِي، مَا خَارَ اللهُ لِي وَرَسُولُهُ، فَأَعْرَضَ عَنِّي

---

(١) الكامل (٥/٢٧٩).

(٢) ميزان الاعتدال (٢/٤٣٩).

(٣) من تكلم فيه وهو مُوثَّق (رقم ١٨٣).

(٤) انظر الأحاديث التي بأرقام (١٨٦ ـ ٣٤١ ـ ١٣٠٨).

(٥) كما قال الحافظ ابن حجر في شرح هذا المصطلح، انظر: فتح الباري (٦/١٩١).

(٦) وهو قوله: «كُنَّا نُخَيِّرُ بَيْنَ النَّاسِ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَنُخَيِّرُ أَبَا بَكْرٍ، ثُمَّ عُمَرَ بْنَ الخَطَّابِ، ثُمَّ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ». أخرجه البخاري (٣٦٥٥).

(٧) أخرجه أحمد في المسند (٢٨/٢١٣) بإسناد صحيح، وأخرجه أيضاً البغوي في معجم الصحابة (٣/٤٨٣) من طريق إسماعيل بن علية به.

ـ وَقَالَ إِسْمَاعِيلُ، مَرَّةً فِي الْأُولَى: «نَكْتُبُكَ يَا ابْنَ حَوَالَةَ؟» قُلْتُ: لَا أَدْرِي، فِيمَ يَا رَسُولَ اللهِ؟ فَأَعْرَضَ عَنِّي ـ، فَأَكَبَّ عَلَى كَاتِبِهِ يُمْلِي عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «أَنَكْتُبُكَ يَا ابْنَ حَوَالَةَ؟» قُلْتُ: لَا أَدْرِي، مَا خَارَ اللهُ لِي وَرَسُولُهُ. فَأَعْرَضَ عَنِّي، فَأَكَبَّ عَلَى كَاتِبِهِ يُمْلِي عَلَيْهِ، قَالَ: فَنَظَرْتُ فَإِذَا فِي الْكِتَابِ عُمَرُ، فَقُلْتُ: **إِنَّ عُمَرَ لَا يُكْتَبُ إِلَّا فِي خَيْرٍ**، ثُمَّ قَالَ: «أَنَكْتُبُكَ يَا ابْنَ حَوَالَةَ؟»، قُلْتُ: نَعَمْ، فَقَالَ: «يَا ابْنَ حَوَالَةَ كَيْفَ تَفْعَلُ فِي فِتْنَةٍ تَخْرُجُ فِي أَطْرَافِ الْأَرْضِ كَأَنَّهَا صَيَاصِي بَقَرٍ؟»، قُلْتُ: لَا أَدْرِي، مَا خَارَ اللهُ لِي وَرَسُولُهُ، قَالَ: «وَكَيْفَ تَفْعَلُ فِي أُخْرَى تَخْرُجُ بَعْدَهَا كَأَنَّ الْأُولَى فِيهَا انْتِفَاجَةُ أَرْنَبٍ؟» قُلْتُ: لَا أَدْرِي، مَا خَارَ اللهُ لِي وَرَسُولُهُ، قَالَ: «اتَّبِعُوا هَذَا»، قَالَ: وَرَجُلٌ مُقَفٍّ حِينَئِذٍ، قَالَ: فَانْطَلَقْتُ فَسَعَيْتُ، وَأَخَذْتُ بِمَنْكِبَيْهِ، فَأَقْبَلْتُ بِوَجْهِهِ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَقُلْتُ: هَذَا؟ قَالَ: «نَعَمْ»، قَالَ: وَإِذَا هُوَ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ولم يرمه ببغض علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إلا ابنُ خراش، وحاله معروفة[1]، وأما غيرُه فإما سكت عن ذلك، وإما رماه بما يلزم منه تلبُّسه بنصب يسير، وأما سليمان التَّيمي فلم يأت التصريح منه بكون هذا هو سبب بغضه لعبد الله بن شقيق، وإنما هو استنباط من الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ، والله أعلم بذلك.

**١٤ ـ عَبْد الرَّحْمَنِ بن إِبْرَاهِيمَ بن عَمْرو بن ميمون القرشي، أَبُو سَعِيد الدمشقي المعروف بدحيم.**

أخرج له البخاري وأبو داود والنسائي وابن ماجه، ووثَّقه كبار أهل العلم

(١) قال السهمي: سألت أبا زرعة مُحَمَّد بن يوسف الجرجاني عن عبد الرحمن بن خراش، فقَالَ: كان خرج مثالب الشيخين، وكان رافضيًا. انظر: سؤالاته للدارقطني (رقم ٣٤١)، وانظر تمام ترجمته في سير أعلام النبلاء (١٣/٥٠٨) وميزان الاعتدال (٢/٦٠٠) ولسان الميزان (٣/٤٤٤).

كأحمد[١] وأبي حاتم[٢] وقال فيه قبل ذلك[٣]: كان يميِّز ويضبط حديث نفسه. ووثقه أيضاً النسائي[٤]، بل قال فيه أبو داود[٥]: حجة، لم يكن بدمشق فِي زمنه مثله، وممن وثَّقه أيضاً الدارقطني[٦] وقبله العجلي الذي قال في ترجمته[٧]: ثقة، كان يختلف إلى بغداد، سمعوا منه فذكروا الفئة الباغية هم أهل الشام فقال: من قال هذا فهو ابن الفاعلة، فنكب الناس عنه، ثم سمعوا منه.

وقد علَّق الذهبي على هذا الخبر بقوله[٨]: هذه هفوةٌ من نصب، أو لعله قصد الكف عن التشغيب بتشعيث.

قلت: ولعل دحيماً إنما قصد بذلك أن هذا الوصف وإن كان قد صدق على بعض أهل الشام في فترة من الفترات، فلا يجوز أن يبقى يطلق في عموم أهل الشام على اختلاف الأزمان، خاصة أن دحيماً ولد سنة (١٧٠هـ) أي بعد

---

(١) قال المروذي في مسائله (برقم ٢٤٠): وسمعته يثني على دُحَيْم وَيَقُول: وَهُوَ عَاقل ركين، وفي تاريخ بغداد (١١/٥٤٩)

قال الْحَسَن بْن عليّ بْن بحر: قدم دحيم بغداد سنة اثنتي عشرة، فرأيت أَبِي، وأَحْمَد بْن حنبل، ويَحْيَى بْن مَعِين، قعودًا بين يديه كالصبيان.

(٢) الجرح والتعديل (٥/٢١٢).

(٣) المرجع السابق (٥/٢١١) وتتمة كلام أبي حاتم: كلمني دحيم في تحديث أهل طبرية وقد كانوا أتوني يسألوني التحديث فأبيت عليهم وقلت: بلدة يكون فيها مثل أبي سعيد دحيم القاضي أحدث أنا بها؟ بل هذا غير جائز، فكلمني دحيم فقال: إن هذه بلدة نائية عن جادة الطريق، وقلَّ من يقدم عليهم، فحدثهم.

(٤) قال في مشيخته (رقم ١٦١): دمشقي ثقة مأمون.

(٥) سؤالات الآجري

(٦) سؤالات الحاكم (برقم ٣٨٩).

(٧) الثقات (٢/٧٢).

(٨) سير أعلام النبلاء (١١/٥١٧).

معركة صفين بأكثر من مئة وثلاثين سنة، فهل من العدل أن تبقى هذه التهمة لصيقة بأهل الشام إلى ذلك الزمن، بله إلى زماننا هذا، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

قلت: وإنما أخرج له البخاري في صحيحه ثلاثة أحاديث[1].

**١٥ ـ قيس بن أبي حازم.**

ثقة حجة، كاد أن يكون صحابياً[2][3]، .....

---

(١) قاله صاحب كتاب الزهرة. انظر: تهذيب التهذيب (١٣٢/٦).

(٢) بهذا صدر الذهبي ترجمته في ميزان الاعتدال (٣٩٢/٣)، وانظر ما سيأتي معنا من دفاع الذهبي عنه. وقد ورد من الحديث ما لو صح لدل على صحبته، وهو ما رواه أبو نعيم في معرفة الصحابة (٢٣٣٢/٤): حَدَّثَنَاهُ عَنْ سَهْلِ بْنِ السَّرِيِّ، ثنا سَهْلُ بْنُ شَاذَوَيْهِ، وَعَبْدُ اللهِ بْنُ عُبَيْدِ اللهِ، قَالَا: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَسْعَدَةَ السَّمَرْقَنْدِيُّ، ثنا أَبُو مُقَاتِلٍ حَفْصُ بْنُ سَلْمٍ، ثنا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ، قَالَ: «دَخَلْتُ الْمَسْجِدَ مَعَ أَبِي، فَإِذَا رَسُولُ اللهِ ﷺ يَخْطُبُ، فَلَمَّا أَنْ خَرَجْتُ، قَالَ لِي أَبِي: يَا قَيْسُ، هَذَا رَسُولُ اللهِ ﷺ وَكُنْتُ ابْنَ سَبْعِ سِنِينَ، أَوْ ثَمَانِي سِنِينَ». اهـ. لكن الحديث لا يصح، فإن أبا نعيم الذي أخرجه قد افتتح ترجمته لقيس بقوله: ولا تصح له رؤية. وقال الحافظ المزي في ترجمته: وقيل: إنه رآه يخطب، ولم يثبت ذلك. انظر: تهذيب الكمال (١١/٢٤) وقال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ في الإصابة (١٩٢/٩): لو ثبت هذا لكان قيس من الصحابة، والمشهور عند الجمهور أنه لم ير النبي ﷺ. ثم ذكر أن ابن منده والخطيب قد أخرجا الحديث المذكور، وقال ابن منده: لا يثبت. وكان الحافظ قد قال في الجزء نفسه من الإصابة (ص ١٧٥): وروى ابن منده بسند واه أن لقيس رؤية...

وقال الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب (٣٧٨/٨): ورحل إلى النبي ﷺ ليبايعه، فقبض وهو في الطريق، وأبوه له صحبة، ويقال: إن لقيس رؤية ولم يثبت.

(٣) وقد قيلت هذه العبارة في غير واحد من كبار التابعين، وذلك لقرب إمكانية رؤيتهم النبي ﷺ، ولكن مشيئة الله سبحانه وتعالى حالت دون ذلك، ومن هؤلاء عَبيدة=

قال يعقوب بن شيبة[1]: ومنهم من لم يحمل عَلَيْهِ في شيء من الحديث وحمل عَلَيْهِ في مذهبه، وَقَالوا: كَانَ يحمل على علي رحمة الله عَلَيْهِ وعلى جميع الصحابة، والمشهور عنه أنه كان يقدم عُثْمَان، ولذلك تجنَّب كَثِير من قدماء الكوفيين الرواية عنه. ومنهم من قال: إنه مع شهرته لم يرو عنه كبير أحد، وليس الأمر عندنا كما قال هؤلاء.

قال فيه إسماعيل بن أبي خالد: كَانَ قيس بن أَبي حَازِم عثمانياً[2].

وقال فيه الذهبي[3]: أجمعوا على الاحتجاج به، ومن تكلم فيه فقد آذى نفسه، نسأل الله العافية وترك الهوى.

وقال الحافظ ابن حجر[4]: رمي بالنصب.

قلت: لم يتبين لي ما هو الأساس في رميه بالنصب، والذي يبدو أن الأمر لا يعدو تقديمه لعثمان على علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كما جاء في كلام يعقوب بن شيبة، فإن كان هذا فاتهامه بالنصب أمر غريب، إذ أن تقديم عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هو المشهور الثابت عن الجمهور، بل عُد إجماعاً، فما وجه الإنكار[5]؟ فما بالهم

---

= السلماني، قال فيه السخاويُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: التابعي الذي كاد أن يكون صحابياً. انظر: فتح المغيث (١/٣٨).

(١) تهذيب الكمال (٢٤/١٤).

(٢) أسنده عنه يحيى بن معين في تاريخه (٣/٤٣١ ـ رواية الدوري).

(٣) ميزان الاعتدال (٣/٣٩٣).

(٤) هدي الساري (٤٦٠). وقال المعلمي اليماني رَحِمَهُ اللَّهُ في التنكيل (١/٢٣٧): وقيس ناصبي منحرف عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. ولي في هذا كلام. اهـ.
قلت: وكلامه محتمل أنه يشكِّك في نسبة قيس بن أبي حازم إلى النصب، أو أنه يريد أن يستطرد في أصل المسألة التي كان يبحثها في حكم الرواية عن المبتدعة. والله أعلم.

(٥) وقد مضى نحو هذا في ترجمة شقيق بن عبد الله، في كونه كان عثمانياً!

حملوا على قيس واتهموه بهذه التهمة الجائرة؟! وفيما يبدو أيضاً أن هذا ما فهمه الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ حيث نقل جزءاً من كلام يعقوب، وفيه قوله[1]: وقيل: كان يحمل على علي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، إلى أن قال يعقوب: والمشهور أنه كان يقدم عثمان. اهـ.

فالذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ أراد أن يذب هذه التهمة عن قيس فذكر تمام كلام يعقوب رحم الله الجميع، وعلى هذا فتهمة النصب عن قيس تحتاج إلى إثبات، وهذا ما لم أجده والله أعلم.

فإن قيل: بلى، هناك ما يثبت نصبه وبغضه لآل بيت النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وبتصريحه هو نفسه بذلك، فقد رُوي عنه أنه سئل: لأي شيء أبغضت علياً؟ فقال: لأني سمعته يقول: انفروا معي إلى بقية الأحزاب، إلى من يقول كذب الله ورسوله، ونحن نقول صدق الله ورسوله. وهذا مما يثبت نصبه بل أشد درجات النصب لبغضه علياً رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، فالجواب على ذلك أن يقال: إنما روى هذا الأثرَ الأعمشُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، قائلاً: قيل لقيس بن أبي حازم:..، ولم يصرِّح الأعمش بمصدر تحديثه، ولو كان ثقةً لصاح به، والراوي المبهم هنا هو عثمان بن قيس، كما سيأتي معنا من كلام الدارقطني، وقد جاء في ترجمته أن أحداً لم يرو عنه غير الأعمش[2]، وذكره ابن حبان في الثقات، وهذا كلُّه لا يكفي في التعريف بالراوي، بل يبقى في حيز الجهالة، ثم وجدنا أن الدارقطني رَحِمَهُ ٱللَّهُ أشار بأن الحديث قد وقع خبط في سنده، فالحديث ليس فيه ذكر قيس بن أبي حازم، وإنما الحديث حديث أبي وائل عن علي، قال

(١) ميزان الاعتدال (٣/٣٩٣).

(٢) تهذيب الكمال (١٩/٤٧٧)، وانظر نقاش مغلطاي للحافظ المزي في إكمال تهذيب الكمال (٩/١٨١).

الدارقطني رَحِمَهُ ٱللَّهُ[1]: حديث: «انفروا إلى بقية الأحزاب» الحديث.

رواه عمرو بن عبد الغفار الفقيمي، عن الأعمش عن عثمان بن بنت عمر، عن قيس بن أبي حازم وخالفه عمرو بن القاسم.

فرواه عن الأعمش عن أبي وائل عن علي.

وقال في موطن آخر[2]: حديث: خطب علي فقال: انفروا إلى بقية الأحزاب..... الحديث.

تفرد به عمرو بن القاسم عن الأعمش عن أبي وائل عنه، وخالفه عمرو بن عبد الغفار الفقيمي فرواه عن الأعمش عن عثمان بن قيس عن قيس بن أبي حازم عن علي. اهـ.

وعمرو بن عبد الغفار الفقيمي، قال فيه أبو حاتم[3]: ضعيف الحديث، متروك الحديث، وقال ابن عدي[4]: وهو متهم إذا روى شيئًا من الفضائل، وكان السلف يتهمونه بأنه يضع في فضائل أهل البيت وفي مثالب غيرهم، ولعمرو غير ما ذكرت من الحديث. اهـ.

فنخلُص مما سبق أن في سند الأعمش مجهولاً، وأن الحديث لم يأت بهذا الإسناد، بل الحديث حديث أبي وائل عن علي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ[5]، وهذا كلُّه مما

(١) أطراف الغرائب والأفراد (١/٢٥٧).
(٢) أطراف الغرائب والأفراد (١/٣٠٢).
(٣) الجرح والتعديل (٦/٢٤٦).
(٤) الكامل (٦/٢٥٣).
(٥) مع التنبيه إلى أن راوي هذا الأثر عن الأعمش هو عمرو بن القاسم، الذي قال فيه ابن عدي (٦/٢٣٢): وهو مع ضعفه يكتب حديثه.

يدفع تهمة النصب عن قيس بن أبي حازم، ولعل ما سبق هو ما قصده العلامة المعلمي أو بعض ما قصده في إشارته إلى أن له كلاماً فيما نُسب لقيس من النصب والله أعلم.

وأختم بالتنبيه على فضل قيس بن أبي حازم وعلوِّ إسناده، فهو التابعي الوحيد الذي قيل بأنه روى عن العشرة المبشرين، قال العلامة ابن الصلاح رَحِمَهُ ٱللَّهُ في معرض ذكره لمن روى من التابعين عن كبار الصحابة[1]: نعم، قيس بن أبي حازم سمع العشرة وروى عنهم. وليس في التابعين أحد روى عن العشرة سواه، ذكر ذلك عبد الرحمان بن يوسف بن خراش الحافظ فيما روينا أو بلغنا عنه. وعن أبي داود السجستاني أنه قال: روى عن التسعة ولم يرو عن عبد الرحمان بن عوف. اهـ.

وقول أبي داود الذي ذكره ابن الصلاح، هو في سؤالات الآجري له، حيث قال[2]: أجود التابعين إسناداً قيس بن أبي حازم، روى عن تسعة من العشرة، لم يرو عن عبد الرحمن بن عوف، روى عن أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وطلحة والزبير وسعد وسعيد. اهـ.

**١٦ ـ نُعيم بن أبي هند، النعمان بن أشيم الأشجعي.**

علَّق عنه البخاري في صحيحه[3]، ووثَّقه النسائي[4]، قال فيه أبو حاتم:

(١) علوم الحديث (٤٠٦ ـ فحل).
(٢) (١/٢٧٠ ـ رقم ٣٩٧).
(٣) انظر حديث رقم (٢٠٧٧).
(٤) تهذيب الكمال (٢٩/٤٩٩).

صالح الحديث صدوق[١]. وقد نُقل عن أبي حاتم أنه قال: قيل للثوري: لِم لَم تسمع من نعيم بن أبي هند؟ فقال: كان يتناول علياً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، نقل ذلك الحافظ الذهبي عنه[٢]، وقال فيه الحافظ ابن حجر[٣]: ثقة رُمي بالنصب.

وقال فيه الذهبي[٤]: وثَّقه أحمد وابن معين، وكان مرجئاً ينال من علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ... وهو من عجائب الزمان كوفي ناصبي[٥]، ويندر أن تجد كوفياً إلا وهو يتشيع.

وقال الذهبي أيضاً في الميزان، بعد أن نقل ما سبق عن سفيان الثوري من تركه الرواية عن نعيم[٦]: ونعيم لون غريب، كوفي ناصبي.

**١٧ ـ الهيثم بن الأسود المذحجي:**

أخرج له البخاري في الأدب المفرد[٧]، .....

---

(١) الجرح والتعديل (٨/٤٦٠).

(٢) ذكره الذهبي عنه في الميزان (٤/٢٧١)، ولم أره مسنداً عند أحد، ولم أجده كذلك في الجرح والتعديل ولا في العلل لابن أبي حاتم، وذكره أيضاً الحافظ ابن حجر في التهذيب (١٠/٤١٧).

(٣) تقريب التهذيب (٧١٧٨).

(٤) سير أعلام النبلاء (٥/٣٧٤).

(٥) قال الحافظ الذهبي في ترجمة خالد بن سلمة المعروف بالفأفأ ـ وقد مرت ترجمته معنا ـ: وهو من عجائب الزمان كوفي ناصبي، ويندر أن تجد كوفيا إلا وهو يتشيع. انظر: السير (٥/٣٧٤)

(٦) ميزان الاعتدال (٤/٢٧١).

(٧) برقم (١١٦٠) فقال: حدثنا سليمان بن حرب قال: حدثنا الأسود بن شيبان قال: حدثنا عبد الله بن مضارب، عن العريان بن الهيثم قال: وفد أبي إلى معاوية، وأنا غلام،=

وقال فيه العجلي[1]: كوفى تَابِعِيّ ثِقَة من كبار التَّابِعين. وذكره ابن حبان في الثقات[2].

قال الحافظ ابن حجر[3]: قال المرزباني في معجمه هو أحد الشعراء وكان عثمانياً منحرفاً، وهو أحد من شهد على حجر بن عدي.

قلت: هذا ما وجدته مما قيل في ترجمة الهيثم بن الأسود، مما له تعلق بموضوع كتابنا، ولم أجد من اتهمه بالانحراف عن آل بيت النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلا المرزباني، والمرزباني نفسُه متكلمٌ فيه من حيث العدالة، فقد نُسب إلى الاعتزال والتشيع، ورُمي بالكذب، ذكر ذلك الخطيب البغدادي في ترجمته له، ونفى عنه تهمةَ الكذب، فقال[4]: حَدَّثَنِي أبو القاسم الأزهري، قَالَ: كان أبو عبيد الله يضع محبرته بين يديه وقنينة فيها نبيذ، فلا يزال يكتب ويشرب، قَالَ: وسأله مرة عضد الدولة عن حاله، فقال: كيف حال من هو بين

= فلما دخل عليه قال: مرحبًا مرحبًا، ورجل قاعد معه على السرير، قال: يا أمير المؤمنين، من هذا الذي ترحب به؟ قال: هذا سيد أهل المشرق، وهذا الهيثم بن الأسود، قلت: من هذا؟ قالوا: هذا عبد الله بن عمرو بن العاص، قلت له: يا أبا فلان، من أين يخرج الدجال؟ قال: ما رأيت أهل بلد أسأل عن بعيد، ولا أترك للقريب من أهل بلد أنت منه، ثم قال: يخرج من أرض العراق، ذات شجر ونخل.

(١) الثقات (٢/٣٣٥).

(٢) (٥/٥٠٧).

(٣) تهذيب التهذيب (١١/٩٠)، ومعجم المرزباني هو معجم الشعراء، لم يطبع منه إلا قطعة تبدأ من حرف العين إلى آخر الحروف الهجائية، وطبع بتصحيح وتعليق: د.كرنكو. وليس في القطعة المطبوعة ما عزاه له الحافظ ابن حجر، مع أن المفترض وجودها لكون هيثم من آخر الأسماء. فلعل المرزباني ذكر هذا في موضع متقدم من كتابه، والله أعلم.

(٤) تاريخ بغداد (٤/٢٢٧).

قارورتين؟ يعني المحبرة وقدح النبيذ، وَقَالَ لي الأزهري: كان أبو عبيد الله معتزلياً، وصنَّف كتاباً جمع فيه أخبار المعتزلة، ولم أسمع منه شيئا لكن أُخذت لي إجازته بجميع حديثه، **وما كان ثقة**.

وقال أيضاً[1]: وَحَدَّثَنِي الأزهري أيضا، قَالَ: كان أبو عبيد الله ابن الكاتب يذكر أبا عبيد الله المرزباني ذكراً قبيحاً، ويقول: أشرفت منه على أمر **عرفت به أنه كذاَّب**. قلت ـ والكلام للخطيب ـ: ليس حال أبي عبيد الله عندنا الكذب، وأكثر ما عيب عليه المذهب، وروايته عن إجازات الشيوخ له من غير تبيين الإجازة، فالله أعلم؛ وقد ذكره محمد بن أبي الفوارس، فقال: كان يقول بالإجازات، وكان فيه اعتزال وتشيع. اهـ.

ذكرت هذا حتى يقف القارئ على أصل اتهام الهيثم بالنصب، ومصدر قائلها، مع عدم نسيان القارئ أن البخاري لم يخرج للهيثم في الصحيح بل في الأدب المفرد، وما أخرجه جزء منه يتكلم عن فضل الهيثم بن الأسود ومكانته، والجزء الثاني في الكلام عن الدجال وعلاقته بالعراق، فالرواية لا تعرُّض فيها من قريب ولا بعيد لمتعلق عقدي والحمد لله رب العالمين.



(١) الموضع السابق.

# الفصل الثاني

## عدم رواية الإمام البخاري عن بعض آل البيت

## (جعفر بن محمد الملقب بالصادق أنموذجًا)

**وفيه ثلاثة مباحث:**

* **المبحث الأول:** ترجمة جعفر بن محمد.

* **المبحث الثاني:** منزلة جعفر بن محمد في الرواية.

* **المبحث الثالث:** سبب عدم رواية الإمام البخاري عن جعفر ابن محمد رَحِمَهُمَا ٱللَّهُ.

# المبحث الأول

## ترجمة جعفر بن محمد الصادق

أبدأ بذكر ما ترجم به البخاري لجعفر الصادق في كتابه التاريخ الكبير، ثم أذكر كلام غيره فيه، فأقول: قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ[1]: جعفر بن محمد بن علي بن حسين بن علي بن أبي طالب، الهاشمي المدني، أبو عبد الله الهاشمي، سمع أباه والقاسم وعطاء، سمع منه مالك والثوري وشعبة.

قال أبو نعيم: مات سنة ثمان وأربعين ومائة.

وقال لي عيَّاش بن المغيرة: ولد سنة الجحاف سنة ثمانين.

وقال لي عبد الله بن أبي الأسود عن يحيى بن سعيد: كان جعفر إذا أخذت منه العفو لم يكن به بأس، وإذا حملته حمل على نفسه. اهـ ما أورده البخاري في ترجمة جعفر الصادق في كتابه التاريخ الكبير.

وروى له البخاري في التاريخ الصغير فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[2]: حدثنا سعيد بن سليمان ثنا حفص عن **جعفر بن محمد** قال: كان بين الحسن والحسين طهر واحد.

---

(١) (١٩٨/٢).

(٢) (١٠٠/١)، وكذا في التاريخ الكبير (٢٨٦/٢).

وقال فيه أيضاً[1]: حدثني عبد الله بن محمد ومحمد بن الصلت قالا: حدثنا سفيان عن **جعفر بن محمد** عن أبيه قال: مات علي بن الحسين وهو ابن ثمان وخمسين.

ورَوى عنه أيضاً تاريخَ وفاة والده الباقر، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[2]: حدثني محمد بن الصلت أبو يعلى وعبد الله بن محمد قالا: حدثنا ابن عيينة عن **جعفر بن محمد** قال: مات أبي وهو ابن ثمان وخمسين. اهـ.

وروى له في الأدب المفرد، كما سيأتي معنا.

وقد كان رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ محباً لصحابة رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، معظماً لشأنهم، خاصة فيما يتعلق بشأن الشيخين أبي بكر وعمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، وقد روي عنه في ذلك آثار كثيرة، فعن زهير، قال: قال أَبِي لجعفر بن مُحَمَّد: إنَّ لي جارًا يزعم أنَّك تبرأ من أبي بكر وعمر؟ قال: بَرِئ الله من جارك، والله إني لأرجو أن ينفعني الله بقرابتي من أبي بكر، ولقد اشتكيت شكاة فأوصيت إلى خالي عبد الرَّحْمَن بن القاسم[3].

وعن سالم بن أبي حفصة قال: دخلت على جعفر بن محمد أعوده وهو مريض فقال: اللهم إني أحب أبا بكر وعمر وأتولاهما، اللهم إن كان في نفسي

---

(١) المصدر السابق (١/٢١٠).

(٢) المصدر السابق (١/٢٧٤).

(٣) تاريخ ابن أبي خيثمة (٤/٣٣٤)، الدارقطني في فضائل الصحابة (رقم ٣٤)، وعبد الرحمن بن القاسم هو ابن محمد بن أبي بكر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وأخته أم فروة هي أم جعفر، ومقصود جعفر بذلك بيان أن أولى الناس به هو عبد الرحمن بن القاسم حفيد أبي بكر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.
وأما زهير المذكور في الإسناد فهو ابن معاوية كما عند الدارقطني.

غير هذا فلا تنالني شفاعة محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ[1].

وعن سالم بن أبي حفصة أيضاً قال: سألت أبا جعفر وجعفراً عن أبي بكر وعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فقالا: يا سالم تولهما وابرأ من عدوهما، فإنهما كانا إمامي هدى، وقال لي جعفر: يا سالم أبو بكر جدي، أيسبُّ الرجلُ جدَّه، قال: وقال لي: لا نالتني شفاعة محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في القيامة إن لم أكن أتولهما وأبرأ من عدوهما[2].

وهو القائل رَحِمَهُ اللَّهُ[3]: ما أرجو من شفاعة علي عَلَيْهِ السَّلَامُ شيئاً، إلا وأنا أرجو من شفاعة أبي بكر عَلَيْهِ السَّلَامُ مثله، ولقد ولدني مرتين.

وهو الراوي عن أبيه قوله[4]: كان آلُ أبي بَكْرٍ يُسمّون على عَهْد النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: آل النبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وقد وثَّق جعفراً الصادق كبارُ أئمة الإسلام، كالشافعي[5] ويحيى بن معين[6]، وأبي حاتم.....

(١) أخرجه الدارقطني في فضائل الصحابة (رقم ٢٨)، ومن المفارقات أن سالم بن أبي حفصة الراوي عن جعفر قد رُمي بالغلو في التشيع كما في التقريب (٢١٧١) وغيره، ومع ذلك يروي هذا الخبر! وقد تُكلم في حال سالم هذا، وليس هذا مقام تحرير القول فيه.

(٢) أخرجه أحمد في السنة لابنه عبد الله (٥٥٨/٢).

(٣) أخرجه الدارقطني في فضائل الصحابة (رقم ٣٠).

(٤) تاريخ ابن أبي خيثمة (٨٨٨/٢).

(٥) قال ابن أبي حاتم: نا أحمد بن سلمة قال سمعت إسحاق بن إبراهيم بن راهويه يقول: قلت للشافعي: كيف جعفر بن محمد عندك؟ قال: ثقة. في مناظرة جرت بينهما. انظر: الجرح والتعديل (٤٧٨/٢)، وكانت المناظرة بين إسحاق والشافعي في كرى بيوت مكة. انظرها: في آداب الشافعي ومناقبه لابن أبي حاتم (ص١٧٧).

(٦) في رواية الدوري عنه (١٥٧/٣) ورواية الدارمي (رقم ٢٠٧)، وقال الذهبي: وزاد=

وقال[1]: ثقة لا يسأل عن مثله،: وسئل أبو زرعة عن جعفر بن محمد عن أبيه، وسهيل بن أبي صالح عن أبيه، والعلاء عن أبيه أيما أصح؟ قال[2]: لا يُقرن جعفر إلى هؤلاء.

وسئل عنه عثمان بن أبي شيبة فقال[3]: مثل جَعْفَر يُسْأَل عَنهُ؟ هُوَ ثِقَة، إِذا روى عَنهُ الثِّقَات.

وكذلك ممن وثَّقه من الأئمة الكبار: النسائي[4]، وابن عدي حيث قال في ختام ترجمته[5]: ولجعفر بن محمد حديث كبير عن أبيه عن جابر، وعن أبيه عن آبائه، ونسخاً لأهل البيت برواية جعفر بن محمد، وقد حدَّث عنه من الأئمة مثل ابن جريج وشعبة بن الحجاج وغيرهم ممن ذكرت بعضهم ولم أذكر بعضاً، **وجعفر من ثقات الناس** كما قال يحيى بن معين.

ووثَّقه كذلك: ابن عبد البر حيث قال[6]: كانَ ثِقَةً مَأْمُونًا عَاقِلًا حَكِيمًا وَرِعًا فَاضِلًا...

---

= ابن أبي مريم، عن يحيى: كنت لا أسأل يحيى بن سعيد عن حديثه، فقال: لم لا تسألني عن حديث جعفر؟ قلت: لا أريده. فقال: إن كان يحفظ، فحديث أبيه المسند ـ يعني: حديث جابر في الحج ـ. انظر: سير أعلام النبلاء (٦/٢٥٧).

(١) الجرح والتعديل (٢/٤٧٨).

(٢) المصدر السابق، وفيه بعد ذلك: يريد جعفر أرفع من هؤلاء في كل معنى.

(٣) نقله عنه ابن شاهين في ثقاته (ص٥٤).

(٤) إكمال تهذيب الكمال (٣/٢٢٩) وعزاه إلى كتاب الجرح والتعديل، وكذا صنع الحافظ في تهذيب التهذيب (٢/١٠٤).

(٥) الكامل (٢/١٣١).

(٦) التمهيد (٢/٦٦). ثم قال في أثناء الترجمة: ولم يكن هناك في الحفظ، ذكر ابن عيينة أنه كان في حفظه شيء.

وأطال في ترجمته كلٌّ من ابن حبان[١] والعجلي[٢] ذاكرَين بعض ما قيل فيه من ثناء، وحال روايته.

وقال الساجي[٣]: كان جعفر بن محمد بن علي بن الحسين صدوقاً

---

(١) قال في الثقات (١٣١/٦): جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، كنيته أبو عبد الله، يروي عن أبيه، وكان من سادات أهل البيت فقهاً وعلماً وفضلاً، روى عنه الثوري ومالك وشعبة والناس، وكان مولده سنة ثمانين، سنة سيل الجحاف الذي ذهب بالحاج من مكة، ومات سنة ثمان وأربعين ومائة وهو ابن ثمان وستين سنة، يحتج بروايته ما كان من غير رواية أولاده عنه، لأن في حديث ولده عنه مناكير كثيرة، وإنما مرض القول فيه من مرض من أئمتنا لما رأوا في حديثه من رواية أولاده، وقد اعتبرت حديثه من الثقات عنه مثل ابن جريج والثوري ومالك وشعبة وابن عيينة ووهب بن خالد ودونهم فرأيت أحاديث مستقيمة ليس فيها شيء يخالف حديث الأثبات، ورأيت في رواية ولده عنه أشياء ليس من حديثه، ولا من حديث أبيه، ولا من حديث جده، ومن المحال أن يلزق به ما جنت يدا غيره، وأم جعفر بن محمد أم فروة بنت القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
وترجم له في مشاهير علماء الأمصار (رقم ٩٩٧) ترجمة مختصرة، وصفه فيها بأنه: من سادات أهل البيت وعباد أتباع التابعين وعلماء أهل المدينة.

(٢) قال في ثقاته (٢٧٠/١): جعفر بن محمد بن على بن الحسين بن على بن أبى طالب، رضي الله عنهم أجمعين، ولهم شيء ليس لغيرهم، خمسة أئمة: جعفر بن محمد بن على بن الحسين بن على بن أبي طالب، حدثنا أبو مسلم حدثني أبي حدثني حسين الجعفي عن حفص بن غياث قال: قدمت البصرة فقالوا: لا تحدثنا عن ثلاثة: جعفر بن محمد، وأشعث بن سوار، وأشعث بن عبد الملك. فقلت: أما جعفر بن محمد، فلم أكن لأدع الحديث عنه لقرابته من رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ولفضله، وأما أشعث بن سوار فهو رجل منا من أهل الكوفة، فلم أكن لأدع الحديث عنه، وأما أشعث بن عبد الملك، فهو رجل من أهل البصرة فأنا أدعه لكم.

(٣) نقله عنه ابن خلفون في أسماء شيوخ مالك (١٣٧)، ومغلطاي في إكمال تهذيب الكمال=

مأموناً، إذا حدَّث عنه الثقات فحديثه مستقيم، وإذا حدَّث عنه من هو دونهم اضطرب حديثه.

وقال البيهقي[1]: وجعفر ممن عرفت حاله وثقته وشهرته بالعلم والدين.

وقال ابن خلفون[2]: جعفر بن محمد هذا عندي ثقة حجة فيما حمل ونقل من أثر في الدين.

وقال الحافظ الذهبي في حقه[3]: كبير الشأن، من أئمة العلم، كان أولى بالأمر من أبي جعفر المنصور.

وقال ابن أبي خيثمة[4]: سَمِعْتُ مصعب بن عبد الله يقول: كان مالك لا يروي عن جعفر بن مُحَمَّد حتى يضمَّه إلى آخر من أولئك الرفعاء، ثم يجعله بعده[5].

وقال أيضاً[6]: سَمِعْتُ مصعب بن عبد الله يقول: سمعت الدراوردي يقول: لم يَرْوِ مالك عن جعفر بن مُحَمَّد حتى ظهرَ أمْرُ بني العَبَّاس.

---

= (٢٢٨/٣) والحافظ في التهذيب (١٠٤/٢) إلى قوله: مستقيم، وأشار إلى صنيع الحافظ: محققُ كتاب ابن خلفون.

(١) نقله عنه مغلطاي وعزا هذا النقل إلى كتابه معرفة السنن والآثار، ولم أجده بعد بحث، فالله أعلم. انظر: إكمال تهذيب الكمال (٢٣٠/٣).

(٢) أسماء شيوخ مالك (١٣٨).

(٣) سير أعلام النبلاء (١٢٠/١٣).

(٤) التاريخ (٣٣٢/٤).

(٥) روى الإمام مالك عن جعفر في موطئه سبعة أحاديث، انظر: مسند الموطأ (ص٢٨٦) للجوهري.

(٦) المصدر السابق.

وكان ليحيى بن سعيد القطان رَحِمَهُ ٱللَّهُ موقف من روايته: قال ابن أبي خيثمة[١]: وَرَأَيْتُ في كتاب عليٍّ[٢]: قال يَحْيَى بن سعيد: أملى عليَّ جعفر بن مُحَمَّد الْحَدِيْث الطويل؛ يعني: حديث جابر في الحج، قلت ليَحْيَى: مُجَالِد بن سعيد وجعفر بن مُحَمَّد؟ قال: مُجَالِد أحب إليَّ من جعفر.

وفي رواية صالح بن أحمد[٣]: ثنا علي بن المديني: سُئل يحيى بن سعيد عن جعفر بن محمد فقال: في نفسي منه شيء، فقلت: فمجالد؟ قال: مجالد أحبّ الي منه.

وكان عبد الرحمن بن مهدي لا يحدث عن سفيان عن جعفر بشيء[٤].

وقال سفيان بن عيينة[٥]: أربعة من قريش لا يُعتمد على حديثهم:

---

(١) التاريخ (٣٣٢/٤). وقد علق الذهبي على ذلك بقوله: هذه من زلقات يحيى القطان، بل أجمع أئمة هذا الشأن على أن جعفراً أوثق من مجالد، ولم يلتفتوا إلى قول يحيى. ثم نقل عن إسحاق بن حكيم قوله: قال يحيى القطان: ما كان جعفر كذوباً. انظر: سير أعلام النبلاء (٢٥٦/٦).

(٢) في كتاب التعديل والتجريح (٥٢٥/٢) قَالَ عَليّ بن الْمَدِينِيّ: حَاتِم بن إِسْمَاعِيل روى عَن جَعْفَر بن مُحَمَّد عَن أَبِيه عَن جَابر أَحَادِيث مَرَاسِيل أسندها، مِنْهَا حَدِيث جَابر الحَدِيث الطَّوِيل: خرجنَا مَعَ رَسُول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْحَج. ثم قال علي بن المديني: وَحَدِيث يحيى بن سعيد عَن جَعْفَر بإرساله أثبت.
والحديث بهذا الإسناد رواه البخاري في التاريخ الأوسط (٢٧٤/١) والإمام مسلم في صحيحه (١٢١٨) وأبو داود (١٩٠٧) والنسائي في الصغرى (٣٠٥٤) والكبرى (١٥٧٥) وابن ماجه (٣٠٧٤) والدارمي (١٨٥٠) وابن خزيمة (٢٦٨٧) وابن حبان (١٤٥٧) وغيرهم.

(٣) الكامل (١٣١/٢).

(٤) انظر: إكمال تهذيب الكمال (٢٢٨/٣).

(٥) انظر: نقولات من كتاب الضعفاء للساجي (١٤١) المطبوع مع كتاب تعليقات الدارقطني=

عبد الله بن محمد بن عقيل، وعاصم بن عبيد الله، وجعفر بن محمد وعلي بن زيد.

وقال فيه الإمام أحمد[١]: ضَعِيف الحَدِيث مُضْطَرب، وقال مرة[٢]: قد روى عنه يحيى، وَلَيَّنه.

وقيل لأبي بكر بن عياش: مالَك لم تسمع من جعفر بن محمد وقد أدركته؟ فقال: سألناه عن ما يتحدث به من الأحاديث، أشيئا سمعته؟ قال: لا، ولكنها رواية رويناها عن آبائنا[٣].

وقال ابن سعد[٤]: كان كثير الحديث ولا يحتج به يستضعف، سُئل مرة: سمعت هذه الأحاديث التي تروي عن أبيك منه؟ فقال: نعم، وسئل مرة أخرى عن مثل ذلك فقال: إنما وجدتها في كتبه. اهـ.

**لم يخرج البخاري عن جعفر في صحيحه[٥]، لكنه أخرج عنه في التاريخ الصغير كما مرَّ معنا توثيق روايته هناك، وروى عنه أيضاً في الأدب المفرد،** فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[٦]: حَدَّثَنَا مُوسَى قَالَ: حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ قَالَ: حَدَّثَنَا **جَعْفَرٌ**، عَنْ أَبِيهِ،

---

= على كتاب المجروحين. وقد قال فيه الساجي: يقول إبراهيم بن أحمد: بلغني عن المعيطي قال: سمعت سفيان بن عيينة.. فذكره.

(١) سؤالات الميموني (رقم ٣٦٠) ضمن العلل ومعرفة الرجال رواية المروذي وغيره.

(٢) رواية المروذي (رقم ٦٨) العلل ومعرفة الرجال.

(٣) أخرجه ابن عدي في الكامل (١٣١/٢).

(٤) عزاه مغلطاي لطبقاته الكبرى، ولم أجده في المطبوع منه، والله أعلم. انظر: إكمال تهذيب الكمال (٢٢٩/٣).

(٥) قال شيخ الإسلام في منهاج السنة (١٤٣/٤): وقد استراب البخاري ببعض حديثه لما بلغه عن يحيى بن سعيد فيه كلام فلم يخرج له.

(٦) بَابُ إِذَا ضَرَبَ الرَّجُلُ فَخِذَ أَخِيهِ وَلَمْ يُرِدْ بِهِ سُوءًا، رقم (٩٥٩).

عَنْ جَابِرٍ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا كَانَ جُنُبًا، يَصُبُّ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثَ حَفَنَاتٍ مِنْ مَاءٍ، قَالَ الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ: أَبَا عَبْدِ اللهِ، إِنَّ شَعْرِي أَكْثَرُ مِنْ ذَاكَ، قَالَ: وَضَرَبَ بِيَدِهِ عَلَى فَخِذِ الْحَسَنِ، فَقَالَ: يَا ابْنَ أَخِي، كَانَ شَعْرُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَكْثَرَ مِنْ شَعْرِكَ وَأَطْيَبَ.

وفيه أيضاً[1]: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللهِ قَالَ: حَدَّثَنِي الدَّرَاوَرْدِيُّ، عَنْ جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَّ فِي السُّوقِ دَاخِلًا مِنْ بَعْضِ الْعَالِيَةِ وَالنَّاسُ كَنَفَيْهِ، فَمَرَّ بِجَدْيٍ أَسَكَّ، فَتَنَاوَلَهُ فَأَخَذَ بِأُذُنِهِ ثُمَّ قَالَ: أَيُّكُمْ يُحِبُّ أَنَّ هَذَا لَهُ بِدِرْهَمٍ؟ فَقَالُوا: مَا نُحِبُّ أَنَّهُ لَنَا بِشَيْءٍ، وَمَا نَصْنَعُ بِهِ؟ قَالَ: أَتُحِبُّونَ أَنَّهُ لَكُمْ؟ قَالُوا: لَا، قَالَ ذَلِكَ لَهُمْ ثَلَاثًا، فَقَالُوا: لَا وَاللهِ، لَوْ كَانَ حَيًّا لَكَانَ عَيْبًا فِيهِ أَنَّهُ أَسَكُّ ـ وَالْأَسَكُّ: الَّذِي لَيْسَ لَهُ أُذُنَانِ ـ فَكَيْفَ وَهُوَ مَيِّتٌ؟ قَالَ: فَوَاللهِ، لَلدُّنْيَا أَهْوَنُ عَلَى اللهِ مَنْ هَذَا عَلَيْكُمْ.

وروى في خلق أفعال العباد قوله في القرآن، فقال البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ[2]: وقال معاوية بن عمار سمعت **جعفر بن محمد** يقول: القرآن كلام الله، وليس بمخلوق.

وفيه أيضاً[3]: حدثنا الحسن بن صباح حدثنا معبد أبو عبد الرحمن الكوفي نزل بغداد، حدثنا معاوية بن عمار قال: سألت **جعفر بن محمد** عن القرآن؟ فقال: ليس بخالق ولا مخلوق.

---

(١) الأدب المفرد ـ رقم (٩٦٢).

(٢) خلق أفعال العباد ـ رقم (١٢).

(٣) برقم (٩٥).

# المبحث الثاني

# سبب عدم رواية الإمام البخاري عن جعفر بن محمد رَحِمَهُمَا ٱللَّهُ

عيب على الإمام البخاري أنه لم يخرج لجعفر الصادق في صحيحه، وقبل أن أبدأ بذكر هذه المسألة ومتعلقاتها، أمهِّد بناء على ما مضى معنا من تلخيص لأقوال أهل الجرح والتعديل في جعفر، فأقول:

بنظرة أولية إلى الفريقين: الموثقين والمضعفين، نجد أن عدد من وثق جعفر من كبار أئمة الإسلام أكثر، لكن هل يُعدُّ هذا السبب بمفرده كافياً كي يتم اعتماد قولهم وإهمال قول المجرحين، أم أن في المسألة تفصيل؟

أقول: إذا اختلف أقوال النقاد في الراوي جرحاً وتعديلاً، فباتفاق أهل العلم يقدَّم الجرح فيما إذا تساوى الفريقان ومن باب أولى إذا كان المجرحون أكثر، وكذلك يُفعل فيما إذا كان المعدِّلون أكثر فيقدم الجرح أيضاً عند الجمهور، شريطة أن يكون الجرح مفسراً[1]، وقد عقد الخطيب البغدادي رَحِمَهُ ٱللَّهُ

(١) قال الحافظ السخاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: لكن ينبغي تقييد الحكم بتقديم الجرح بما إذا فسر. انظر: فتح المغيث (٢/١٩٠ ـ المنهاج)، وقد قام رَحِمَهُ ٱللَّهُ ببحث هذه المسألة بحثاً وافياً، ذكر فيها أقوال العلماء وأدلتهم، بما لا تكاد تجده عند غيره.

باباً لهذه المسألة فقال[1]: باب القول في الجرح والتعديل إذا اجتمعا، أيهما أولى؟ **اتفق أهل العلم على أن من جرحه الواحد والاثنان، وعدله مثل عدد من جرحه، فإن الجرح به أولى**، والعلة في ذلك أن الجارح يخبر عن أمر باطن قد علمه، ويصدق المعدل ويقول له: قد علمت من حاله الظاهرة ما علمتها، وتفردت بعلم لم تعلمه من اختبار أمره، وإخبار المعدل عن العدالة الظاهرة لا ينفي صدق قول الجارح فيما أخبر به، فوجب لذلك أن يكون الجرح أولى من التعديل.

ثم عقَّبه بفصل آخر ذكر فيه ما إذا فاق عددُ المعدلين الجارحين، فقال[2]: فصل إذا عدل جماعة رجلًا وجرحه أقل عددًا من المعدلين، **فإن الذي عليه جمهور العلماء أن الحكم للجرح والعمل به أولى**، وقالت طائفة: بل الحكم للعدالة، وهذا خطأ، لأجل ما ذكرناه من أن الجارحين يصدقون المعدلين في العلم بالظاهر، ويقولون: عندنا زيادة علم لم تعلموه من باطن أمره، وقد اعتلت هذه الطائفة بأن كثرة المعدلين تقوي حالهم، وتوجب العمل بخبرهم، وقلة الجارحين تضعف خبرهم، وهذا بعد ممن توهمه، لأن المعدلين وإن كثروا ليسوا يخبرون عن عدم ما أخبر به الجارحون، ولو أخبروا بذلك وقالوا: نشهد أن هذا لم يقع منه، لخرجوا بذلك من أن يكونوا أهل تعديل أو جرح، لأنها شهادة باطلة على نفي ما يصح، ويجوز وقوعه وإن لم يعلموه، فثبت ما ذكرناه. اهـ.

---

(١) الكفاية (١/٢٧٤ ـ فحل).

(٢) الكفاية (١/٢٧٦ ـ فحل).

وهو ما رجحه العلامة ابن الصلاح وعزاه للجمهور، قائلاً[1]: فإن كان عدد المعدلين أكثر، فقد قيل: التعديل أولى، **والصحيح ـ والذي عليه الجمهور ـ** أن الجرح أولى لما ذكرناه، والله أعلم.

قلت: فعلى هذا فلا تعتبر كثرة من وثق جعفراً رَحِمَهُ ٱللَّهُ مرجحاً في تقديم تعديله، ولا في مصادرة قول من تكلم فيه.

هذا فيما يتعلق بالموقف من أقوال أهل العلم المختلفة في جعفر رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وأما الإمام البخاري فقد عيب كما أسلفت بعدم روايته عن جعفر بن محمد الصادق في صحيحه، مع روايته عن غيره ممن هو دونه في المرتبة، كما أورد ذلك غير واحد من المخالفين له، وأكتفي هنا بذكر كلام واحد منهم في هذا، إذ ليس المقصود الإكثار من النقول في هذا الموضوع، لأن القول واحد، وإنما اختلفت صياغته، والرد عليه هو رد على جميعهم، فأقول:

قال بعض المنتسبين إلى العلم: ومن أمارات بغض البخاري لأهل بيت النبوة وانحرافه عنهم: عدم إخراجه عن الإمام الصادق عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ في كتابه، بل استرابته في بعض حديثه، والعياذ بالله[2]!! ثم نقل توجيه شيخ الإسلام ابن تيمية لعدم إخراجه لحديث جعفر وهو قوله: وقد استراب البخاري في بعض حديثه لمَّا بلغه عن يحيى بن سعيد القطان فيه كلام، فلم يخرج له.

ثم عقَّب صاحب هذه الشبهة بقوله: ويمتنع أن يكون حفظه للحديث كحفظ من يحتج بهم البخاري. إلى أن انتهى إلى قوله ـ وبئس ما قال ـ: أفهل

(١) علوم الحديث (١٠٩ ـ عتر).

(٢) وعلامات التعجب من صاحب الشبهة.

كان شأن الإمام عَلَيْهِ السَّلَامُ أقل من شأن عمرو بن العاص وبسر بن أرطأة وأمثالهما من فسقة الصحابة؟

أفهل كان الشافعيُّ وغيرُه أجل من شأن الإمام الصادق؟ لكنه التعصُّب والنَّصب والعياذ بالله. اهـ. ما خطته يداه وتبت فيما أورده وافتراه، خاصة في حق الصحابة رضي الله عنهم جميعاً.

والجواب عن شبهته الواهية يكون بوجهين: وجه عام ووجه خاص، أما الوجه العام، فأقول وبالله التوفيق:

**أولاً**: لم يعتد علماء هذا الشأن إلى الجنوح إلى إتهام البخاري في معتقده لكونه لم يرو عن أحد من ثقات المحدثين، فهذا الأمر لا يكاد يخطر على قلب واحد منهم، وإنما نظروا إلى هذا الأمر نظرة علمية، قد تصل إلى حد التعجب أحياناً[1]، وعدم القدرة على إيجاد عذر له أحياناً أخرى[2]، ومع

(١) قال الذهبي في ترجمة ميمون بن مهران الجزري: وقد خرج أرباب الكتب لميمون بن مهران سوى البخاري، فما أدري لم تركه؟ انظر: سير أعلام النبلاء (٥/٧٨).
ومما تعجَّب منه الذهبي أيضاً عدم إخراج الإمام البخاري لمحمد بن رُمح بن المهاجر، حيث قال في سير أعلام النبلاء (١١/٤٩٩) لم يتفق لي أن أورد ابن رمح في كتاب «تذكرة الحفاظ»، فذكرته هنا لجلالته. وأنا أتعجب من البخاري كيف لم يرو عنه! فهو أهل لذلك، بل هو أتقن من قتيبة بن سعيد ـ رَحِمَهُمَا اللَّهُ ـ. وانظر لمزيد من هذه الأمثلة: ضوابط الجرح والتعديل عند الحافظ الذهبي (١/١٩٦) فقد ذكر المثالين السابقين وغيرهما.

(٢) كما حصل للدارقطني حينما سأله تلميذه السلمي عن السبب في عدم إخراج البخاري لسهيل بن أبي صالح في صحيحه، فقال الدارقطني: لا أعرف له فيه عذرًا؛ فقد كان أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي إذا مر بحديث لسهيل قال: سهيل ـ والله ـ خير=

ذلك لم يبقوا أُسارى لهذه الحيرة والاستغراب، بل شرعوا في البحث عن الأسباب التي أدت إلى عدم رواية البخاري عمن كان أهلاً للرواية عنه، فتوصلوا إلى الأسباب التالية:

١ ـ أن البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ لم يشترط الرواية عن جميع الثقات، فكيف يُلزم بشيء لم يلتزمه ولم يشترطه في كتابه؟ وصنيعه في ذلك كصنيعه في عدم اشتراطه جمع كل ما صحَّ عن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في كتابه، وكذا فعل مسلم في كلا الأمرين: لم يلتزم الرواية عن جميع الثقات، ولم يشترط جمع كل ما صح من أحاديث النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ[(١)]، وبُني على هذا عند علماء الحديث عدم الطعن

= من أبي اليَمانِ ويحيى بنِ بُكَيرٍ وغيرِهما، وكتابُ البخاريِّ من هؤلاءِ ملآن. انظر سؤالات السلمي (رقم ١٥٨).

(١) الثاني من هذين القولين إنما كان بنص من كل منهما حيث قال البخاري: ما أدخلْتُ في كتابي الجامعِ إلا ما صحَّ، وتركتُ من الصِّحَاح لحالِ الطولِ. انظر: أسامي من روى عنهم البخاري (٦٢) وتاريخ بغداد (٣٣٢/٢).

وقال مسلم في صحيحه (٩٣٢): ليس كل شيء عندي صحيح وضعته ها هنا. إنما وضعت ها هنا ما أجمعوا عليه. اهـ.

وقد علق ابن الصلاح رَحِمَهُ ٱللَّهُ على عبارة مسلم هذه بقوله: أراد ـ والله أعلم ـ أنه لم يضع في كتابه إلا الأحاديث التي وجد عنده فيها شرائط الصحيح المجمع عليه، وإن لم يظهر اجتماعها في بعضها عند بعضهم. انظر: علوم الحديث (٢٠).

وأما القول الأول فقد بُني على استقراء صنيعهما، لكن لهذا الاستقراء تعلق بقولهما السابق الذي نفيا فيه حصر الصحيح من الحديث، إذ قد يؤدي عدم قصدهما لحصره، ترك رواية بعض الثقات من الأئمة.

ومع ما مضى ـ من عدم اشتراطهما حصر كل ما روي من الأحاديث الصحيحة ـ، فإن بعض أهل العلم رأوا بأن البخاري ومسلماً كادا أن يستوعبا الصحيح من الحديث، ولم يَفُتهُما من ذلك إلا النزر اليسير، وقائل هذا هو الحافظ محمد بن يعقوب ابن الأخرم،=

في الراوي الذي لم يرو عنه أحد من الشيخين، بحجة عدم روايتهما عنه، وإن وُجد من يتخذ هذا الأمر ذريعة لرد رواية راو، أو لتوهينها، فهو قليل جداً، سرعان ما يُنقض بقول غيرهم من علماء الحديث، وهم الأكثر[1]، نعم، قد يجتمع مع هذا الأمر أمور أخرى تكون سبباً في القدح في رواية ذلك الراوي، أما لمجرد ترك الشيخين أو أحدهما الرواية عنه، فلا يعتبر قدحاً بمفرده،

= وناقل ذلك عنه هو ابن منده في كتابه شروط الأئمة (٧٣) حيث قال: وسمعت محمد ابن يعقوب الأخرم وذكر كلاما معناه هذا: قل ما يفوت البخاري ومسلمًا مما يثبت من الحديث. اهـ.

وقد ذكر الحافظ ابن الصلاح في مقدمته (٢٠) نص ابن الأخرم هذا، ثم عقب بقوله: ولقائل أن يقول: ليس ذلك بالقليل، فإن المستدرك على الصحيحين للحاكم أبي عبد الله كتاب كبير، يشتمل مما فاتهما على شيء كثير، وإن يكن عليه في بعضه مقال، فإنه يصفو له منه صحيح كثير. اهـ.

وأما النووي فقد ذكر قول ابن الأخرم دون عزوه له، واستدرك عليه، فقال في التقريب (١٠٤/١ ـ مع تدريب الراوي): قيل: ولم يفتهما إلا القليل وأنكر هذا. والصواب: أنه لم يفت الأصول الخمسة إلا اليسير، أعني الصحيحين، وسنن أبي داود والترمذي والنسائي. اهـ.

وقد رد كلامَ النووي ـ ومن باب أولى كلامَ ابن الأخرم ـ الحافظُ العراقي في شرحه لألفيته التي يقول فيها:

وَلَـــمْ يَعمـــاهُ ولكـــن قلّمـــا ... عِنْدَ ابْنِ الاخْرَمْ منْهُ قَدْ فَاتَهُمَا
وَرُدَّ لكـــن قَـــالَ يحيَـــى البـــرُّ ... لَـــمْ يَفُـــتِ الخمسَـــةَ إلاّ النَّـــزْرُ
وَفيـــهِ مَـــا فِيـــهِ لِقَـــولِ الجعفـــي ... أَحْفَـــظَ مِنـــهُ عُشـــرَ أَلـــفِ أَلْـــفِ

وانظر بسط ذلك في: شرح التبصرة والتذكرة له (١١٧/١).

(١) كقول البيهقي في السنن الكبرى (٢٩٢/١): وَعَبْدُ خَيْرٍ لَمْ يَحْتَجَّ بِهِ صَاحِبَا الصَّحِيحِ. لكن اعترض العلامة الشنقيطي إيراده هذا بقوله: وكم من ثقة عدل لم يخرج له الشيخان؟ انظر: أضواء البيان (٣٥١/١).

لا عندهما ولا عند أكثر أهل العلم، إن لم يكن عند جميعهم، وفي تقرير هذا المعنى يقول أبو عبد الله الحاكم بعد كلام له على الصحيحين[1]: فإذا كان الحال على ما وصفنا بان للمتأمِّل من أهل الصنعة أن كتابيهما لا يشتملان على كل ما يصح من الحديث، **وإنهما لم يحكما أن من لم يخرجاه في كتابيهما مجروح أو غير صدوق.**

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ[2]: لَكِنَّ مُجَرَّدَ عَدَمِ تَخْرِيجِهِمَا لِلشَّخْصِ لَا يُوجِبُ رَدَّ حَدِيثِهِ. اهـ.

وقال الحافظ الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ[3]: ومن الثقات الذي لم يُخرَج لهم في الصحيحين خلق، منهم من صحَّح لهم الترمذي وابن خزيمة، ثم: من روى لهم النسائي وابن حبان وغيرهما، ثم: لم يضعفهم أحد، واحتج هؤلاء المصنفون بروايتهم.

وعلى هذا يقال: كيف يُطعن في كل راو لم يخرج له الشيخان؟ ونحن نرى أنهما لم يرويا عن بعض كبار أئمة الإسلام، فكلاهما لم يرو عن الإمام الشافعي شيئاً، والبخاريُّ لم يرو عن الإمام أحمد بن حنبل إلا حديثاً واحداً؟ فهل يأتي أحد المتطفلين على موائد العلماء، ويقدح في كلا الإمامين بهذه الحجة الواهية؟ وهل يمكن أن يصدر هذا الكلام إلا ممن فقد عقله ونادى على نفسه بعدم أهليته؟ نسأل الله السلامة.

٢ ـ وكذلك من الأسباب التي جعلت الإمام البخاري لا يروي عن

(١) المدخل إلى الصحيحين (١١٢).
(٢) مجموع الفتاوى (٣٥١/٢٤).
(٣) الموقظة (٨١).

بعض الثقات من الأئمة ـ **ولعله من أهمها ـ هو كون البخاري قد روى عن أقران ذلك الثقة أو حتى عن شيوخ ذلك الثقة**، بحيث يغنيه هذا عن الحرص على السماع منه، وقد عرض الخطيب البغدادي رَحِمَهُ ٱللَّهُ لهذا السبب وأطال في الحديث عنه، وذلك في بيانه لأسباب عدم رواية البخاري عن الإمام الشافعي رَحِمَهُمَا ٱللَّهُ، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[1]: والذي نقول في تركه الاحتجاج بحديث الشافعي، إنما تركه لا لمعنى يوجب ضعفه، لكن غني عنه بما هو أعلى منه، وذلك أن أقدم شيوخ الشافعي الثقات الذين روى عنهم: مالك بن أنس وعبد العزيز بن محمد الدراوردي وداود بن عبد الرحمن العطار وسفيان بن عيينة، **والبخاري لم يدرك الشافعي**، وروى عن من كان أكبر منه سناً وأقدم منه سماعاً؛ مثل مكي بن إبراهيم البلخي وعبيد الله بن موسى العبسي وأبي عاصم الشيباني ومحمد بن عبد الله الأنصاري وخلق يطول ذكرهم، وهؤلاء الذين سميتهم رووا عن بعض التابعين، وحدثه أيضا عن شيوخ الشافعي جماعة كعبد الله بن مسلمة القعنبي وعبد الله بن يوسف التنيسي وإسماعيل بن أبي أويس وعبد العزيز الأويسي ويحيى بن قزعة وأبي نعيم الفضل بن دكين وخالد بن مخلد وأحمد بن يونس وقتيبة بن سعيد، وهؤلاء كلهم رووا عن مالك، ومنهم من روى عن الدراوردي؛ وكسعيد بن أبي مريم المصري وأبي غسان النهدي وعبد الله بن الزبير الحميدي وعلي بن المديني، وهؤلاء رووا عن سفيان بن عيينة وفيهم من يحدث عن داود بن عبد الرحمن العطار، وغير من ذكرت

(١) في كتابه: مسألة الاحتجاج بالشافعي فيما أسند إليه والرد على الطاعنين بعظم جهلهم عليه، ص (٥٣) تحت فصل: سَبَب ترك البُخَارِيّ إِخْرَاج الحَدِيث عَن طَرِيق الشَّافِعِي، وقد نقل خلاصتها وأهم ما جاء فيها الحافظ الذهبي في سير أعلام النبلاء (٩٥/١٠).

أيضا ممن أدرك شيوخ الشافعي قد كتب عنه البخاري، **فلم ير أن يروي عنه حديثاً عن رجل عن الشافعي عن مالك، وقد حدثه به غير واحد عن مالك كما رواه الشافعي، مع كون الذي حدثه به أكبر من الشافعي سنا وأقدم سماعاً.** اهـ. كلام الخطيب بطوله[(١)].

وقال التاج السبكي[(٢)]: قال[(٣)]: **ولم يرو ـ أي البخاري ـ عن الشافعيِّ في الصحيح لأنه أدرك أقرانَه**، والشافعي مات مكتهلاً، فلا يرويه نازلاً، وروى عن الحسين وأبي ثور مسائل عن الشافعي. ثم قال السبكي: وذكر الشافعي في موضعين من صحيحه في باب: في الركاز الخمس[(٤)]، وفي باب: تفسير العرايا من البيوع[(٥)]. اهـ.

ثم قد يكون هناك مانع خاص بذلك الراوي منع البخاريَّ من السماع منه والأخذ عنه، فهذا الإمامُ أحمدُ إمام الدنيا في زمانه، وصاحبُ المسند الذي لم يؤلَّف مثله، لم يرو عنه البخاري في صحيحه إلا حديثاً واحداً، وبواسطة! فهل يعد هذا انتقاصاً من البخاري له؟ وهل يقول هذا عاقل؟ ولهذا صدَّرت كلامي في هذا الفصل بأن أحداً من أهل العلم لم يعتبر هذا انتقاصاً من

(١) وانظر كلاماً قريباً من هذا للبيهقي في كتابه: بيان خطأ من أخطأ على الشافعي (١٦٥).

(٢) طبقات الشافعية (٢/٢١٥).

(٣) أي أبو عاصم العبادي في كتابه الطبقات، والله أعلم.

(٤) قال البخاري في الباب المذكور: وقال مالك، وابن إدريس: «الركاز: دفن الجاهلية، في قليله وكثيره الخمس وليس المعدن بركاز. انظر: صحيح البخاري ـ كتاب الزكاة ـ باب: وفي الركاز الخمس.

(٥) حيث قال: وَقَالَ ابْنُ إِدْرِيسَ: العَرِيَّةُ: لاَ تَكُونُ إِلَّا بِالكَيْلِ مِنَ التَّمْرِ يَدًا بِيَدٍ، لاَ يَكُونُ بِالْجِزَافِ. انظر: صحيح البخاري ـ كتاب البيوع ـ باب: تفسير العرايا.

البخاري لكل من لم يرو عنه في الصحيح، وإنما سلكوا طرقاً في توجيه ذلك الأمر، وأما بالنسبة لعدم رواية البخاري عن الإمام أحمد فقد أفاض الحافظُ ابنُ حجر في توجيه ذلك الأمر فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[1]: قوله ـ أي البخاري ـ: **وقال لنا أحمد بن حنبل**[2]: هذا فيما قيل أخذه المصنف عن الإمام أحمد في المذاكرة أو الإجازة، والذي ظهر لي بالاستقراء أنه إنما استعمل هذه الصيغة في الموقوفات، وربما استعملها فيما فيه قصور ما عن شرطه، والذي هنا من الشق الأول، وليس للمصنف في هذا الكتاب رواية عن أحمد إلا في هذا الموضع، وأخرج عنه في آخر المغازي حديثًا بواسطة[3]، **وكأنه لم يكثر عنه، لأنه في**

---

(١) فتح الباري (٩/١٥٤). وانظر: تعليق صبري على أسامي من روى... ص٦٧ ت.

(٢) وذلك في الأثر الذي أخرجه في كتاب النكاح ـ باب ما يحل من النساء وما يحرم ـ برقم ٥١٠٥. وقد ورد ذكر الإمام أحمد في موضع آخر من صحيح البخاري، وذلك عندما قال الإمام البخاري: قال علي بن المديني: «سألني أحمد بن حنبل رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن هذا الحديث، قال: فإنما أردت أن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان أعلى من الناس فلا بأس أن يكون الإمام أعلى من الناس بهذا الحديث، قال: فقلت: إن سفيان بن عيينة كان يسأل عن هذا كثيرًا فلم تسمعه منه قال: لا». انظر: كتاب الصلاة ـ باب الصلاة في السطوح والمنبر والخشب ـ رقم ٣٧٧.

(٣) كتاب المغازي ـ باب كم غزا النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ رقم ٤٤٧٣ حيث قال الإمام البخاري: حدثني أحمد بن الحسن: حدثنا أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال: حدثنا معتمر بن سليمان، عن كهمس عن ابن بريدة عن أبيه قال: غزا مع رسول الله ست عشرة غزوة.
قال الحافظ معلقاً على هذا الحديث (٨/١٥٣): وكذا أخرجه مسلم عن أحمد نفسه، وهو أحد الأحاديث الأربعة التي أخرجها مسلم عن شيوخ أخرج البخاري تلك الأحاديث بعينها عن أولئك الشيوخ بواسطة، ووقع من هذا النمط للبخاري أكثر من مائتي حديث وقد جردتها في جزء مفرد. اهـ.

**رحلته القديمة لقي كثيرًا من مشايخ أحمد فاستغنى بهم، وفي رحلته الأخيرة كان أحمد قد قطع التحديث، فكان لا يحدث إلا نادرًا، فمن ثم أكثر البخاري عن علي بن المديني دون أحمد.**

وقال الحافظ أيضاً في معالي التأنيس[1] في ترجمته للإمام أحمد: وقد شارك الشافعيَّ في أكثر شيوخه، وأكثر عنه مسلم وأبو داود، **وأما البخاريُّ فكأنه لم يلقه إلا بعد أن امتنع من التحديث؛ فما أخرج عنه إلا شيئاً يسيراً**، وأخرج عنه الترمذي والنسائي وابن ماجه وابن خزيمة بواسطة.

وقال المعلمي في تعليل عدم إخراج البخاري لإبراهيم بن شمَّاس مع كونه ثقة[2]: فأما عدم إخراج البخاري عنه في صحيحه، فكأنه إنما لقيه مرة، فإن إبراهيم كان دائباً في الجهاد، فلم يسمع منه البخاري ما يحتاج إلى إخراجه في الصحيح، وقد أدرك البخاريُّ من هو أكبر من إبراهيم وأعلى إسناداً، **وكم من ثقة ثبت لم يتفق أن يخرج عنه البخاري في صحيحه، وأخرج عمن هو دونه بكثير**. اهـ.

٣ ـ كذلك من الأسباب التي تحول بين البخاري والرواية عن بعض الثقات، اختلاف أقوال النقاد في الحكم على الراوي، أو القول بأن الإجماع لم يقع على توثيقه، أو الحكم بكونه ثقة لكن لم يبلغ أعلى درجات التوثيق، فيترك البخاريُّ الروايةَ عنه احتياطاً، أو تقديماً لغيره عليه، وهذا الوجه أيضاً ليس فيه انتقاص لمن تَرك الرواية عنه، والاختلاف بين النقاد في التوثيق

(١) ص (٧٧). وانظر: تعليق د. عامر صبري على أسامي من روى عنهم البخاري في الصحيح (٦٧).

(٢) التنكيل (٢٩٣/١).

والتضعيف معروف مشهور، وقد مُلئت به كتب الرجال، نعم، هذا قد يقود إلى بعض الاستغراب، وأحياناً الإنكار، كما مضى معنا، ولكن يبقى الأمر في حيِّز الاجتهاد المستساغ الذي لا يُسقط صاحبَ الكتاب، ولا الكتابَ، فكيف إذا كان المنكَر عليه هو الإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ، والمتكلَّم فيه هو كتابه الصحيح؟!

ولهذا لو نظرنا إلى صنيع الحافظ ابن حبان[1] وطريقة تعامله مع الإمام البخاري في عدم إخراجه لحماد بن سلمة وإخراجه لمن هو دونه في نظر ابن حبان على أقل تقدير، لوجدناه قد عرَّض ولمَّح وما صرَّح[2] بذكر البخاريِّ باسمه، وإنما شرع في إيراد ما قد يرد من أسباب لترك رواية حماد بن سلمة، ثم قام بالإجابة عنها، لكنه لم يتطرق من قريب ولا من بعيد إلى نسبة من ترك رواية حماد بن سلمة إلى البدعة، ولولا طول كلامه لنقلته بتمامه، وذلك لما يحوي من دفاع عظيم عن حماد بن سلمة رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وأختم هذا المبحث بذكر سريع لبعض الثقات الذي لم يخرج لهم البخاري في صحيحه، وهم كالآتي:

١ ـ أحمد بن نصر بن زياد النيسابوري، الزاهد المقرئ، أبو عبد الله بن أبي جعفر، **ثقة فقيه حافظ**، من الحادية عشرة، مات سنة خمس وأربعين. **ت س.**

٢ ـ أحمد بن يحيى بن زكريا الأودي، أبو جعفر الكوفي العابد، **ثقة**،

---

(١) انظر كلامه بتمامه في مقدمته على صحيحه (١/١٥٣).

(٢) قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تهذيب التهذيب (٣/١٣): وقد عرَّض ابن حبان بالبخاري لمجانبته حديث حماد بن سلمة حيث يقول: لم ينصف من عدل عن الاحتجاج به إلى الاحتجاج بفليح وعبد الرحمن بن عبد الله بن دينار. اهـ. وانظر تتمة ما جاء في التهذيب للوقوف على تعليل عدم إخراج البخاري لحماد بن سلمة.

من الحادية عشرة، مات سنة أربع وستين **س**.

٣ ـ أحمد بن يحيى بن محمد بن كثير الحراني، **صدوق**[١]، من الثانية عشرة س.

٤ ـ أحمد بن يحيى بن الوزير بن سليمان التُّجِيبِيُّ، بضم المثناة وكسر الجيم بعدها تحتانية ثم موحدة، أبو عبد الله المصري، **ثقة**، من الحادية عشرة، مات سنة خمس وستين وله أربع وتسعون **د س**.

٥ ـ أحمد بن يوسف بن خالد الأزدي، أبو الحسن النيسابوري المعروف بحمدان، **حافظ ثقة**، من الحادية عشرة، مات سنة أربع وستين وله ثمانون سنة **م د س ق**.

٦ ـ أبان بن إسحاق الأسدي النحوي، كوفي **ثقة**، تكلم فيه الأزدي بلا حجة، من السادسة **ت**.

٧ ـ أبان بن تغلب، بفتح المثناة وسكون المعجمة وكسر اللام، أبو سعد الكوفي، **ثقة تكلم فيه للتشيع**، من السابعة، مات سنة أربعين **م ٤٠**

٨ ـ إبراهيم بن حبيب بن الشهيد الأزدي، أبو إسحاق البصري، **ثقة** من التاسعة، مات سنة ثلاث ومائتين **س**.

٩ ـ إبراهيم بن الحجاج بن زيد السامي بالمهملة، أبو إسحاق البصري، **ثقة يهم قليلاً**[٢] من العاشرة، مات سنة إحدى وثلاثين أو بعدها **س**.

---

(١) كذا قال الحافظ في التقريب، وقد رد صاحبا التحرير بقولهما: بل ثقة فقد روى عنه النسائي ووثقه، وهو من المتعنتين في التعديل، وليس لقوله: صدوق من سلف يعتد به.

(٢) كذا قال الحافظ في التقريب، وقد قال صاحبا التحرير (٨٥/١): قوله: يهم قليلاً، لم أجد له فيه سلفاً، وكلُّ ثقة يهم قليلاً مثل شعبة وسفيان وغيرهما، فالأولى حذفها.

١٠ ـ إبراهيم بن الحسن بن الهيثم الخثعمي، أبو إسحاق المصيصي المقسمي، **ثقة** من الحادية عشرة، **د س**.

فهؤلاء عشر من الثقات الذي لم يرو عنهم البخاري في صحيحه، وهم قلة قليلة من مجموع عدد الثقات الذين ليست لهم رواية في الصحيح، ومع ذلك فإن أحداً لم يتهم البخاريَّ في عقيدته لعدم روايته عنهم، والحمد لله رب العالمين.

هذا بالنسبة لتناول الموضوع من حيث العموم، أما من حيث خصوص عدم رواية البخاري عن جعفر الصادق، فيقال:

لا يخلو الأمر من أن يكون له ارتباط بسبب متعلق بجعفر الصادق، أو بسبب متعلق بالبخاري رَحِمَهُمَاٱللَّهُ، أما بالنسبة للبخاري فقد يقال بأن الوضع السياسي المحيط به لم يمكنه من الرواية عن جعفر رَحِمَهُمَاٱللَّهُ، وقد قيل ذلك وذكر من ضمن الاحتمالات، فقد ذكر صاحب كتاب مرويات جعفر الصادق في الكتب التسعة، بعد أن عرض للحالة السياسية في زمن البخاري وفي الزمن الذي قبله: إذن ليس من الغريب بعد هذا أن نجد أن الإمام البخاري لا يعتمد الإمام جعفر بن محمد في صحيحه، فالإمام البخاري كان معاصراً للخليفة المتوكل، وعاصر ما حدث مع نصر الجهضمي في شأن حديث واحد رواه عن أهل البيت في فضائل الحسن والحسين والإمام علي والسيدة فاطمة[1]، ومدرسة الإمام جعفر الصادق لم تكن محصورة في مدة حياته، وإنما تخطَّت ذلك واستمرت في عقبه، وبالتالي استمر التضييق من قِبَل الحكام العباسيين، على اختلاف أهوائهم وميولهم. اهـ كلام صاحب الكتاب، وهي النتيجة التي

(١) سيأتي تخريج هذا الحديث والتعليق عليه قريباً.

توصل إليها بعد ذكره لأسبابها، وقد ابتدأت بذكر ما انتهى إليه وها أنا أعود الآن لأذكر ما استدل به في وصوله إلى تلك النتيجة، فأقول: استدل صاحب هذا الكتاب على ما ذهب إليه بتضييق بني أمية على آل بيت النبي ﷺ مما أثَّر تأثيراً سلبياً على مروياته، وبالتالي دفع بعض أهل العلم إلى انتقاد جعفر ومروياته كما حصل مع يحيى القطان والإمام أحمد، ثم نَقل ما نُقل عن الإمام مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ: بأنه لم يرو عن جعفر حتى ظهر أمر بني العباس، ثم قال ما نصُّه: وهل لهذا تفسير سوى تضييق بني أمية، وتعقبهم لمن يروي عن أهل البيت، حتى إن الإمام مالكاً لم يرو عن جعفر أستاذه وشيخه إلا بعد أن ظهر أمر بني العباس، وانتهت الدولة الأموية. اهـ.

وما قاله فيه نظر شديد، يستدعي مباشرةَ الرد عليه قبل أن يطول العهد بالقارئ، فأقول وبالله التوفيق: أما شأن الإمام مالك في عدم الرواية عن جعفر حتى ظهر أمر بني العباس، فالأمر فيه اختلاف، ذلكم أن الوضع في زمن الإمام مالك كان أشدَّ تضييقاً، فالإمام مالك قد شهد سقوط دولة الأمويين عام ١٣٢، ولا بد أن آخر خلفاء بين أمية وهو مروان الجعدي كان قد بدأ يشعر بزوال دولته، ولا بد أن يكون ذلك الزوال على يد الخصم التقليدي لبني أمية ألا وهم بنو هاشم، فبلغ التضييق أشدَّه خاصة على كبارهم ورؤوسهم، ومنهم بل ومن أبرزهم جعفر، وكان الإمام مالك ممن يروي مباشرة عن جعفر، فكان إظهار روايته من الصعوبة بمكان، فما إن زالت دولتهم بقيام بني العباس الذين كان من ضمن خطتهم أن يُمَهِّدوا أمر الخلافة لبني هاشم، وكانت الأمور بين العباسيين والهاشميين على ما يرام في دولة أبي العباس السفاح، الذي لم تطل أيامه، ثم في بداية خلافة أبي جعفر المنصور، وكان هذا مما أتاح للإمام مالك

أن يظهر رواياته عن جعفر الصادق، وليس في ذلك ما يعيب الإمام مالكاً رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ولا ما يعمم هذا الموقف منه على غيره من العلماء، وسيأتي معنا أن البخاريَّ لم يرو مباشرة عن جعفر، أي بمعنى آخر أن جعفراً ليس من شيوخ البخاري المباشرين، فما الذي يُدين البخاري إذا روى حديثاً في إسناده جعفر، رَحِمَهُ ٱللَّهُ الجميع.

ولنعود لنذكر تتمة ما ذكره صاحب الكتاب، فقد ذكر قصةَ الحافظ نصر الجهضمي مع المتوكل العباسي، وهذه القصة مَفادُها أن نصراً روى عن علي بن جعفر عن أخيه موسى عن أبيه جعفر عن أبيه الباقر عن زين العابدين علي بن الحسين عن أبيه الحسين رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ عن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه أخذ بيد حسن وحسين فقال: من أحبني وأحب هذين وأباهما وأمهما كان معي في درجتي يوم القيامة[1]. فلما وصل الخبرُ إلى المتوكِّل أمر بضربه ألف سوط، فكلَّمه جعفرُ

(١) أخرجه الترمذي في جامعه (٥/٦٤١) وعبد الله بن أحمد في المسند (٢/١٧) وفضائل الصحابة، وغيرهما، كلهم من طريق نصر بن علي الجهضمي عن علي بن جعفر به، وهذا الخبر وإن كان قد حسَّنه بعض أهل العلم كالعلامة أحمد شاكر في تعليقه على المسند، إلا أن متنه منكر، قال الحافظ الذهبي في الميزان (٣/١١٧) في ترجمة راويه علي بن جعفر: ما هو من شرط كتابي، لأني ما رأيت أحدا ليَّنه، نعم ولا من وثقه، ولكن حديثه منكر جداً، ما صححه الترمذي ولا حسنه.

وقد شنَّع المدعو محمود سعيد ممدوح على كل من تكلم في العريضي ـ أي علي بن جعفر راوي هذا الخبر ـ قائلاً: والعريضي من أئمة آل البيت فهو ثقة وفوق الثقة، ولا يحتاج إلى توثيق من هو أنزل منه بمراحل، ومن سوء الأدب مع العترة المطهرة واتباع منهجية الإقصاء والإبعاد، عدم معرفة أئمتهم والتطاول عليهم وتضعيف أحاديثهم بدون موجب،.. إلى أن قال: الإمام العريضي لا يحتاج لتوثيق أمثال: الجوزجاني ويحيى بن معين وأحمد بن حنبل، والذهبي أساء وأدخل كثيرين من آل البيت في الميزان،. إلى أخر كلامه في كتابه: الاتجاهات الحديثية في القرن الرابع عشر (ص ١٠٠ ـ ١٠١)=

بن عبد الواحد، وجعل يقول للمتوكل: الرجل من أهل السنة، فلم يزل به حتى تركه. اهـ.

فعدَّ مؤلف الكتاب أن هذا من الأسباب التي جعلت البخاريَّ يُحجم عن الرواية عن جعفر بعد ما رأى ما حصل مع نصر الجهضمي.

ويقال في الجواب عن الاستدلال بهذا الخبر: بأن حال البخاريِّ وحال نصر الجهضمي مختلفان، فإن كان قد خفي أمرُ نصر على المتوكِّل بحيث ظنَّه رافضياً، فيصعب جداً إن لم يكن من المستحيلات أن يخفى حال البخاري عليه، فالبخاريُّ إمامُ الدنيا في زمانه، هل يُعقل أن يخفى حاله على المتوكل، حتى يُظن به أنه على غير اعتقاد أهل السنة والجماعة، ثم إن الخبر لا دليل فيه على أن المتوكِّل إنما أمر بضرب نصر لكونه روى عن آل بيت النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ ومنهم جعفر الصادق، بل ما يَظهر من الخبر أن المتوكِّل إنما استنكر معنى هذا الخبر، ولهذا ظن أن راويَه نصراً ليس من أهل السنة فأمر بضربه، وجعفر بن

---

= وقد أظهر في هذا الكتاب تعصباً غير مبرر، وافتتاناً شديداً بآل بيت النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، ضاهى فيه أئمة الغلاة، فصار يعرِّج على ذكر آل بيت النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ بمناسبة وبغير مناسبة في مواطن كثيرة من كتابه، انظر على سبيل المثال (ص٤٠٥) حينما جعل من مقاصد رد سيده الغماري على المناوي: دفع الجور والظلم الذي وقع على آل البيت عَلَيْهِمُٱلسَّلَامُ، وفي (ص٤٣١) عاب كتاب بداية المجتهد لابن رشد في عدم ذكره لفقه آل البيت في كتابه قائلاً: مع إهمال فقه أئمة آل البيت عَلَيْهِٱلسَّلَامُ وعدم ذكرهم مطلقاً، وفي (ص٥٢٩) قال في تعريف الإجماع: هو اتفاق المجتهدين في عصر على مسألة، والمقصود كل المجتهدين، فمن قصر الإجماع على مذهب أو المذاهب الأربعة أو إجماع عصر معين أو مدينة، فليس بإجماع يعتد به لأنه اتفاق البعض والمطلوب الكل، نعم يعتبر اتفاق البعض حجة في حالة اتفاق مجتهدي آل البيت عَلَيْهِمُٱلسَّلَامُ فقط، لوضوح الأدلة فيهم كحديث الثقلين المتواتر، وحديث السفينة الصحيح. اهـ.

عبد الواحد الذي كلَّم المتوكل في أمر نصر إنما قام بذكر كونه من أهل السنة، ولم يذكر ما يتعلق بروايته عن آل بيت النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وهذا ما فهمه الخطيب رَحِمَهُ اللَّهُ، حيث قال في تعليقه على هذا الخبر[1]:

قلت: إنما أمر المتوكل بضربه لأنه ظنه رافضيا، فلما علم أنه من أهل السنة تركه.

قال الصلاح الصفدي في توجيه هذا الخبر[2]: قدم أبو عمرو الجهضمي بغداد فروى أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أخذ بيد الحسن والحسين وقال: من أحبني وأحب هذين وأباهما وأمَّهما كان معي في درجتي يوم القيامة، فأمر المتوكل أن يضرب ألفَ سوطٍ، **ظناً منه أنه رافضي**، فكلَّمه فيه جعفر بن عبد الواحد القاضي وقال: هذا الرجل من أهل الصَّلاح والسُنةِ ورددها فتركه.

وما سبق هو ما استدل به الباحث ليؤكد نظريته في أن السبب الصارف للبخاري في الرواية عن جعفر هو الظرف السياسي، ومع ما سبق من الرد عليه، أزيد فأقول: ومما يدلل أيضاً على أن البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ لم يترك الرواية عن جعفر بسبب الظروف السياسية ما يلي:

أ ـ أن البخاريَّ رَحِمَهُ اللَّهُ روى لغير جعفر من آل بيت النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولم يمنعه الظرف السياسيُّ من ذلك.

ب ـ أن البخاري روى لجعفر في كتبه الأخرى كالأدب المفرد والتاريخ الأوسط وخلق أفعال العباد، بل وفي هذا الأخير ذكر مذهب جعفر رَحِمَهُ اللَّهُ في

(١) تاريخ بغداد (٣٨٩/١٥).

(٢) الوافي بالوفيات (٤٩/٢٧).

القرآن وكونه غير مخلوق، مستدلاً به على صحة هذا القول وأنه هو قول أهل السنة والجماعة، وهذا أشد من مجرد الرواية عنه، إذ أن البخاري هنا لم يكتف بالرواية عنه، بل احتج بقوله كما احتج بقول غيره من العلماء على قول أهل السنة في أن القرآن كلام الله عَزَّوَجَلَّ.

ت ـ يقال: لو احتاج البخاري للرواية عن جعفر، وكان خائفاً من ذلك، لاستطاع أن يروي عنه ويورِّي عن التصريح باسمه، كأن يذكر اسم جعفر مستقلاً دون أن يَنسبه، أو يذكره بكنيته أو بلقبه، وقد روى البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن شيخ من شيوخه واقتصر تسميته باسمه الأول (محمد)، ولم ينسبه في مواطن من كتابه، مما أدى إلى اختلاف أئمة الحديث ـ وهم أهل التخصص ـ في تحديده، فكذلك هنا، كان باستطاعة البخاري أن يفعل الفعل نفسه، ولا يقع عليه في ذلك أي خطر من اكتشافه، ثم هل كان مِن المشتغلين في السياسة في زمانه مَن يستطيع أن يقوم بتتبع أسانيد البخاري ودراستها والوقوف على ترجمة رواتها؟! هذا مما لا يعرف في زمنهم، ومن باب أولى في الأزمنة التي بعد زمنهم. والله أعلم.

أ ـ ثم ما الذي يدين البخاري أمام أعداء جعفر إن افترضنا وجودهم في ذكره لحديث في إسناده جعفر، وهو ليس من شيوخه المباشرين؟ وهذه أسانيده مليئة بالرواية عن آل البيت ممن ليسوا من شيوخه المباشرين، فما الذي ميَّز جعفراً عنهم حتى يخاف البخاري من الرواية عنه؟

ب ـ لقد عاصر الإمامَ البخاريَّ كثيرٌ من المحدِّثين المشتغلين بالتصنيف والذين قاموا بجمع حديث النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في مصنفاتهم، وقد رووا عن جعفر، مع أنهم كانوا في البلاد نفسها التي كان فيها البخاري، ومع ذلك فما

نُقل في كتب التاريخ والرواية أنهم مُنعوا من ذلك، أو أُمروا بإخراج حديث جعفر من مصنفاتهم، وهل كانت منزلتهم عند المتوكل أعلى من منزلة البخاري، بحيث تجاوز عن صنيعهم، وتوعد البخاري إن فعل فعلهم؟! أم أنهم كانوا أكثر شجاعة من البخاري، وأشدَّ جُرأة على إظهار هذا الأمر، وأما البخاري فقد خشي على نفسه ولم يجرؤ على ذكر جعفر في صحيحه؟ هذا لا يقوله عاقل.

جـ ـ ثم يقال أيضاً: بأن جعفراً رَحِمَهُ ٱللَّهُ كان مبتعداً عن السياسة ولم يُعرف عنه خلاف مع الدولة العباسية في زمانه، فما الذي خص جعفراً بهذه الظروف السياسية؟

د ـ ثم يقال بعد هذا كله: إنما كانت فترة خلافة المتوكل من عام ٢٣٢ إلى عام ٢٤٧، وهي السنة التي قُتل فيها، وعاش البخاري بعد ذلك إلى عام ٢٥٦، أي عاش بعده تسع سنين، وهذه السنوات كافية في أن يؤلِّف البخاري كتباً كاملةً في فضل جعفر الصادق رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فلم لم يرو عنه في تلك الفترة؟

هذا فيما يختص بتعليق السبب بالظرف السياسي، وقد تبين بُعده، وإنما أطلت فيه حتى لا يتهم البخاري في دينه، ويرمى بكونه مداهناً للولاة، بحيث يكتم من أجل ذلك الحق الذي يتبناه، وحاشاه.

والآن سأتكلم عن الأسباب المتعلقة بجعفر والتي يمكن أن تُبيِّن طريقة البخاري في عدم الرواية عنه، فأقول وبالله التوفيق:

١ ـ لو افترضنا أن البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ لم يرو عن جعفر في صحيحه، لكونه كان مُقِلاً في الحديث، أي لم تكن مسموعاته كثيرة، لوجدنا أن البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ روى في صحيحه عمن هم أقل حديثاً من جعفر، فهو قد أخرج عن علقمة بن

أبي علقمة[١]، ومِخْول بن راشد[٢]، ومورِّق العجلي[٣]، حديثاً واحداً عن كل منهم، وغيرهم الكثير، كذلك أخرج عن كل من المحاربي: عبد الرَّحمن بن محمد بن زياد[٤]، وعبد الرحمن بن مقرن[٥] وعمر بن نافع[٦] حديثين فقط، وهذا كله مما يظهر أن البخاري لم يرو عن جعفر بسبب كونه كان مقلاً في الحديث، إذ كان بإمكانه أن يروي عنه حديثاً واحداً كما فعل مع غيره.

٢ ـ ولو افترضنا أن البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ لم يرو عن جعفر لكونه كان من الفقهاء، لوجدنا أن من رجاله من كان مشهوراً بالفقه، معروفاً به، ومع ذلك فقد أخرج له البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ويكفي في ذلك أنه روى عن الفقهاء السبعة من أهل المدينة: وهم سعيد بن المسيب، والقاسم بن محمد، وعروة بن الزبير، وخارجة بن زيد، وأبو سلمة بن عبد الرحمن، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة، وسليمان بن يسار[٧].

وأقوى الأسباب في نظري لعدم رواية البخاري عن جعفر الصادق هو عدم اعتباره قد وصل إلى أعلى المراتب في التوثيق، خاصة مع ما سبق معنا من كلام يحيى بن سعيد، ومتابعة الإمام أحمد في الحكم على أحاديثه بالاضطراب، وما نقل عن سفيان بن عيينة ـ إن صحَّ عنه ـ في الموقف من

(١) انظر فتح الباري (٤/٥١).
(٢) انظر: فتح الباري (١/٣٦٧).
(٣) انظر فتح الباري (٣/٥٢).
(٤) انظر فتح الباري (١/١٩٠).
(٥) انظر: فتح الباري (٤/١٧).
(٦) انظر: فتح الباري (٣/٣٦٨).
(٧) وكذلك لسالم بن عبد الله بن عمر وأبي بكر بن عبد الرحمن اللذين عدَّا من الفقهاء السبعة أيضاً. انظر في ذلك: التقييد والإيضاح (٣٢٥).

روايات جعفر، بالإضافة إلى حرص البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ على الأسانيد العالية في الرواية، فلعله قد وقف على طرق أقصر من غير رواية جعفر، وهذا كله مما لا ينقص من مكانة جعفر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ الذي تبوأها بجدارة، سواء ما كان منها متعلقاً بعبادته أو بخلقه أو بعلمه أو بروايته، وهذا كله أيضاً مما لا يشين الإمام البخاري، ولا يتوصل من خلاله إلى الطعن في معتقده، واتهامه بالتهم الباطلة الكاذبة في معاداته لآل بيت النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وإنما المسألة أولاً وأخيراً مسألة علمية، تخضع لقواعد هذا العلم الشريف، فلا ضير على كل منهما ولا مؤاخذة.

وأقول: لو نظرنا للموضوع بتجرد، وخلعنا ربقة التعصب المذموم من أعناقنا، وطرحنا سؤالاً قلنا فيه: ما الذي ميَّز جعفر بن محمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن سائر أهل العلم[1]، حتى يُغضب لجعفر دون غيره، ويُرمى البخاري بعداء أهل البيت لمجرد أنه لم يرو عن جعفر في صحيحه، لقد أثنى أهل الصنعة على جعفر بن محمد، في ديانته ومعتقده ورجاحة عقله، ومحبة الناس له، وثنائهم عليه، وغير ذلك من أوجه المدح، لكن هذا كله لا يعني عدم جواز التعرض لمقام جعفر في الجرح والتعديل، ولهذا نجد أن بعض أئمة الحديث قد تكلَّموا

(١) وما ادعي من نسبة العصمة له أو لغيره من آل البيت، فأمر لا يثبت على قدم، ودون إثباته خرط القتاد، وما نسب له من النصوص التي تتحدث عن فضائله، فمكذوب عليه من أوله إلى آخره، وقد كُذب على جعفر رَحِمَهُ ٱللَّهُ حتى أصبح الكذب عليه مضرب الأمثال، وشاع في كلام أهل البيت التشكي من الكذب عليهم والبهت في حقهم، حتى قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ولم يكذب على أحد ما كذب على جعفر الصادق مع براءته مما كذب عليه، فنسب إليه علم البطاقة والهفت والجدول واختلاج الأعضاء ومنافع القرآن والكلام على الحوادث وأنواع من الإشارات في تفسير القرآن وتفسير قراءة السورة في المنام، وكل ذلك كذب عليه. انظر منهاج السنة النبوية (٥٣٤/٧).

فيه، فقدَّم عليه يحيى بن سعيد مجالدَ بن سعيد، واعتُبر هذا غلواً من يحيى[1]، وقال فيه الإمام أحمد: ضَعِيف الحَدِيث مُضْطَرب، ولأبي بكر بن عياش كلام في سبب تركه لروايته، كما مرَّ معنا، وقد تُكلم في رواية من هو في مرتبة جعفر أو دونه، فهذا أبو حنيفة الإمام المشهور صاحب المذهب المتبَّع، امتلأت كتب الجرح والتعديل بذكر أقوال أهل العلم فيه، ومع ذلك فقد بقي مقدَّراً من قبل أهل العلم، معترَفاً له بالتقدم في فنه، بل إن من المتكلِّم فيهم من كان كبيرَ الشأن في الرواية، لا يُعدَل عنه في زمانه، لكنه اختلط في آخر عمره، فذكر أهل العلم ذلك عنه، وتجنبوا رواياته بعد اختلاطه، وما اعتبر ذلك قادحاً في جلالة قدره، ومن طالع كتب المصطلح في باب الاختلاط وقف على عدة من الثقات أصيبوا به في أواخر أعمارهم، ولا حول ولا قوة إلا بالله العظيم.

٣ ـ ثم يقال بعد هذا كلِّه: إنَّ إطلاق القول بأن البخاري قد ترك رواية جعفر الصادق، يوهم القارئ والسامع بأن ذلك إنما حصل في جميع كتبه، وهذا إجحافٌ بُني على إجمال من مُطلق هذه المقولة، وإلا لو كان الحقُّ هو المبتغى، والإنصافُ هو الرائد، لبَيَّن قائل هذه المقولة بأن البخاريَّ إنما لم يرو عن جعفر في صحيحه فقط، وروى عنه في غير صحيحه، وعند ذلك يتبين للقارئ المنصف بأن السبب في عدم رواية البخاريِّ لجعفر في صحيحه إنما هو عائد للضبط ودرجاته، لا علاقة له بمعتقد كل من جعفر والبخاري رَحِمَهُمَا اللَّهُ، ولو كان البخاري ناصبياً كما ادعي ـ وبئست الدعوى ـ إذاً لترك البخاري رواية جعفر في كل كتبه، والله الهادي إلى سواء السبيل.



(١) كما مر معنا من كلام الذهبي.

# المبحث الثالث

## عدم ذكر الإمام البخاري لبعض فضائل أهل البيت في كتبه

هذه هي الشبهة الثالثة والأخيرة التي ادعاها أعداءُ الإمام البخاري للطعن فيه ونسبته إلى النصب، الذي يعني معاداته لأهل بيت النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وحاشاه أن يقع في هذا المذهب الباطل الرديء.

ولو تساءلنا: ما هي الأخبار الواردة في فضائل أهل بيت النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ والتي أعرض عنها البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ في صحيحه وتعمَّد أن لا يذكرها وقام بحجبها عن قرائه؟ وإذا ثبت وجود بعض الأحاديث الصحيحة المتعلقة بفضائلهم في خارج الصحيح، هل يعني هذا أن البخاري تعمَّد عدم ذكرها، لأنه يبغض أهلَ بيت النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ لا يقول هذا إلا من كان ذا قلب مريض، اعتاد أن يلقي التهم جزافاً من غير تروٍّ ولا تحرٍّ، بل بالكذب الصراح الذي لا يحسن هو ومن كان على شاكلته غيره، وما ذلك إلا لمعرفة هذا الصنف من الناس أنهم لا يستطيعون أن يقنعوا غيرهم بمذهبهم الفاسد إلا بالكذب والافتراء، فهذا الصنف من الناس هو الذي يروِّج لهذه الأباطيل وأمثالها، وأما سائر العقلاء فلا يطرأ على بالهم أمر مثل هذا، وهل يلزم أن

البخاري إذا لم يرو حديثاً في فضل أحد من الصحابة أنه يكون بذلك مبغضاً له؟ كيف يظن هذا ونحن نرى الإمام البخاري لم يرو في فضل سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل حديثاً واحداً[1]، لماذا؟ هل لأنه كان يناصب سعيد بن زيد أحد العشرة المبشرين بالجنة العداء؟ وقل مثل ذلك في عدم ذكره لشيء من فضائل عبدالرحمن بن عوف وهو أيضاً من العشرة المبشرين بالجنة، فمَن مِن أهل السنة نسب البخاري لبغض هذين الصحابيين الجليلين؟ وهل يقول بهذا قائل؟ لكنها القلوب التي أشربت الحقد والغل على علماء الإسلام، فانطلقت ألسنتها بالكذب الذي لا تعرف غيره، فروَّجوا لهذا الإفك والبهتان متبعين بذلك سلفهم الذين قال الله عَزَّوَجَلَّ فيهم: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ جَآءُو بِٱلْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنكُمْ ۚ لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَّكُم ۖ بَلْ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۚ لِكُلِّ ٱمْرِئٍ مِّنْهُم مَّا ٱكْتَسَبَ مِنَ ٱلْإِثْمِ ۚ وَٱلَّذِى تَوَلَّىٰ كِبْرَهُۥ مِنْهُمْ لَهُۥ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١١].

وأنا في هذا الفصل سأذكر شيئاً من هذيان القوم الذي اتكئوا عليه في رمي هذا الإمام العظيم بهذه الفرية الخبيثة، وسأقوم بالإجابة عليه متوكلاً على الله وحده لا على غيره، فأقول وعلى الله الاعتماد:

---

(١) قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تعليقه على الحديث الذي ذكره الإمام البخاري في فضل أبي عبيدة بن الجراح: كذا أخر ذكره عن إخوانه من العشرة، ولم أقف في شيء من نسخ البخاري على ترجمة لمناقب عبد الرحمن بن عوف ولا لسعيد بن زيد، وهما من العشرة، وإن كان قد أفرد ذكر إسلام سعيد بن زيد بترجمة في أوائل السيرة النبوية، وأظن ذلك من تصرف الناقلين لكتاب البخاري، كما تقدم مرارًا أنه ترك الكتاب مسودةً، فإن أسماء من ذكرهم هنا لم يقع فيهم مراعاة الأفضلية ولا السابقية ولا الأسنية، وهذه جهات التقديم في الترتيب، فلما لم يراع واحدًا منها دل على أنه كتب كل ترجمة على حدة، فضم بعض النقلة بعضها إلى بعض حسبما اتفق. انظر: فتح الباري (٧/٩٣).

قال بعض منتحلي العلم: كتم البخاريُّ ومسلمٌ أخباراً جمة في فضائل أهل البيت، **صحيحة على شرطهما**.

ثم شرع هذا المنتحل في ذكر بعض هذه الأحاديث التي زعم أن البخاري إنما تركها لبغضه آل بيت النبي ﷺ.

فأقول: إن الناظر في هذه الأحاديث يعلم مباشرة مدى الحقد والافتراء على إمام المحدثين البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فجلُّ هذه الأحاديث إنما هي مما تفرد بها الحاكم في مستدركه، وكلامُ أهل العلم في المستدرك ونقدُهم له لا يخفى على صغار المشتغلين بهذا الفن، وما بقي فقد أخرجه أيضاً الحاكم في مستدركه، لكنه وُجد عند غيره كأحمد والترمذي، وأقوى هذه الأحاديث إسناداً، هو قول زيد بن الأرقم: **عليٌّ أول من أسلم**، وقد أخرجه الترمذيُّ في سننه[1]، والخلاف مشهور في تحديد أول من أسلم من الصحابة، وأفضل الطرق في التعامل مع هذه الأولية هو ما تبناه العلاَّمةُ ابن الصلاح وغيره، من تقسيم الأولية بالنظر إلى السن أو الجنس أو غير ذلك، فأول من أسلم من النساء خديجة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا، ومن الرجال أبو بكر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، ومن الصبيان علي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، ومن الموالي زيد بن الحارثة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وهكذا.

والترمذيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ لم يكتف بتخريج هذا الأثر والسكوت عليه، بل عقَّبه بما يدلُ على اختياره، فذكر بعده بأن عمرَو بنَ مرة أحد رواة هذا الأثر ذكره لإبراهيم النَّخَعي، فقال إبراهيم[2]: أولّ من أسلم أبو بكر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا.

وقد روى عبد الرَّزاق في مصنَّفِه، ما يخالف القول بأن علياً رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أول

(١) برقم (٣٧٣٥).

(٢) فوائد أبي يعلى الخليلي (رقم ١٥).

من أسلم، فقد ذكر في مصنفه، أن الإمام الزهري سئل عن قول ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أول من أسلم علي، فقال[1]: **ما علمنا أحدا أسلم قبل زيد بن حارثة. اهـ.**

**وأنا لست هنا بصدد تحقيق هذه المسألة، المتعلقة بأول من أسلم من الصحابة رضي الله عنهم أجمعين، وقد سبق معنا في موطن سابق من الكتاب الكلامُ على أسانيد هذه الرواية بأوسع مما هنا[2]، لكن يقال:** هل بمثل هذا الخبر الذي لم يروه البخاري في صحيحه، تتم محاكمته ويقضى عليه بهذا الحكم الجائر وهو معاداة آل البيت وحجب مناقبهم؟!

ثم لم يكتف منتحل العلم بما خطته يداه من افتراء، بل قام ببناء قصور وهمية على هذه الشبهة الزائلة الزائفة، فجعل يفرِّع على تأصيله!! بقوله بعد أن ذكر عدداً من الأحاديث الواهية التي لا تصح ولا تخرج عن دائرة مستدرك الحاكم وما كان في درجته: **فهذه الأحاديث إن كانت لم تصل إلى الشيخين مع شهرتها، فهو دليل قصورهما فكيف يرجِّحون كتابيهما، ويلهجون بذكرهما على غيرهما، وإن وصلت إليهما فتركا روايتها ونقلها، كان ذلك من أكبر أبواب التهمة والانحراف، والرجوع عن السبيل الواضح إلى الاعتساف. اهـ.**

وظنَّ هذا المتطفِّل على موائد العلماء أنه بهذا التقسيم الحصري!!

---

(١) مصنف عبد الرزاق (٥/٣٢١)، وهل على هذا يعد عبد الرزاق ناصبياً أيضاً؟ كونه روى هذا الخبر عن الزهري، هذا لا يستبعد من أولئك القوم الذين نذروا أنفسهم للصد عن سبيل الله. مع التذكير بأن عبد الرزاق رَحِمَهُ اللَّهُ إنما رمي بالتشيع، كما هو معروف في مصادر ترجمته.

(٢) انظر: التعليق على الحديث الثالث من أحاديث علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ التي رواها عنه البخاري في غير الصحيح.

بزعمه، قد نجح بإفحام البخاري ومناصريه، وأقام الحجة عليهم، وأثبت وقوعهم في بدعة النصب!! وغفل عن سبب ثالث ـ على الأقل ـ وهو أن هذه الأحاديث قد اطَّلع عليها الشيخان، لكنها لم تصح عندهما، ولهذا أعرضا عن إخراجها في صحيحهما، والأمر أولاً وآخراً لا علاقة له بآل البيت من قريب ولا من بعيد، وإنما تعلُّق هذا كله بالصِّناعة الحديثية عند أئمة الحديث، فما كان على شرط صاحب الكتاب أخرجه، وإلا لم يُودعه كتابه، لكنَّ هذه الشبهةَ وأمثالَها من الواهيات إنما تصدر من أُناس لم يمارسوا أيَّ عمل جاد في دراسة الأسانيد، أو الاطلاع على مناهج المحدثين، وإنما هو كيل للتهم بلا حساب.

فضلاً عن أنه ألحق شبهته الواهية بطعن وذم بالإمام البخاري، أُنَزِّه القارئ الكريم عن النظر إليه.

ثم يأتي بعض هؤلاء المغرضين، البعيدين كلَّ البعد عن طريق العلماء، ليروِّج لهذا الإفك، متدثِّراً بكلام منسوب لأبي الخطاب ابن دِحية الكلبي، يتهم فيه البخاريَّ بحجبه ما يُروَى في فضائل علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وسبب اتهام ابن دحية للبخاري بهذا، هو اختصاره لحديث فيه قصة لعلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رواها الإمام أحمد في مسنده، وما فعل ذلك البخاريُّ إلا لعادته هذه في حجب ما فيه فضيلة لعلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ـ بزعمهم ـ، هذا مُجمل ما نُسب لابن دِحية في طعنه في البخاري، وإليك التفصيل:

أما الحديث الذي ذكره ابن دِحية فهو ما أخرجه البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ في باب بعث علي بن أبي طالب وخالد بن الوليد إلى اليمن قبل حجة الوداع، قائلاً[1]: حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ عُثْمَانَ، حَدَّثَنَا شُرَيْحُ بْنُ مَسْلَمَةَ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ يُوسُفَ بْنِ

(١) وذلك في كتاب المغازي من صحيحه ـ برقم ٤٣٤٩.

إِسْحَاقَ بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، سَمِعْتُ البَرَاءَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بَعَثَنَا رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَعَ خَالِدِ بْنِ الوَلِيدِ إِلَى اليَمَنِ، قَالَ: ثُمَّ بَعَثَ عَلِيًّا بَعْدَ ذَلِكَ مَكَانَهُ فَقَالَ: «مُرْ أَصْحَابَ خَالِدٍ، مَنْ شَاءَ مِنْهُمْ أَنْ يُعَقِّبَ مَعَكَ فَلْيُعَقِّبْ، وَمَنْ شَاءَ فَلْيُقْبِلْ» فَكُنْتُ فِيمَنْ عَقَّبَ مَعَهُ، قَالَ: فَغَنِمْتُ أَوَاقٍ ذَوَاتِ عَدَدٍ.

ثم قال البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ[1]: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ سُوَيْدِ بْنِ مَنْجُوفٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: بَعَثَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلِيًّا إِلَى خَالِدٍ لِيَقْبِضَ الخُمُسَ، **وَكُنْتُ أُبْغِضُ عَلِيًّا وَقَدِ اغْتَسَلَ**، فَقُلْتُ لِخَالِدٍ: أَلاَ تَرَى إِلَى هَذَا، فَلَمَّا قَدِمْنَا عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: «يَا بُرَيْدَةُ أَتُبْغِضُ عَلِيًّا؟» فَقُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «**لاَ تُبْغِضْهُ فَإِنَّ لَهُ فِي الخُمُسِ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ**».

هكذا أورد البخاري هذا الحديث مختصراً، وهو الذي جعل ابنَ دِحية يستدرك عليه ويتهمه بهذه التهمة الجائرة، فقال ابنُ دحية ـ فيما نُسب إليه ـ: **أورده البخاري ناقصاً مبتّراً كما ترى، وهي عادته في ايراد الأحاديث التي من هذا القبيل، وما ذاك الاّ لسوء رأيه في التنكُّب عن هذا السبيل، وأورده الإمام أحمد بن حنبل كاملاً محققاً وإلى طريق الصحة فيه موفقاً**، ثم ساق ابنُ دِحية سندَه إلى الإمام أحمد في مسنده قائلاً ـ أي الإمام أحمد ـ[2]: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْجَلِيلِ قَالَ: انْتَهَيْتُ إِلَى حَلْقَةٍ فِيهَا أَبُو مِجْلَزٍ، وَابْنَا بُرَيْدَةَ

(١) برقم ٤٣٥٠.

(٢) مسند أحمد (٣٦/٦٥).

فَقَالَ عَبْدُ اللهِ بْنُ بُرَيْدَةَ: حَدَّثَنِي أَبِي بُرَيْدَةُ قَالَ: أَبْغَضْتُ عَلِيًّا بُغْضًا لَمْ أُبغِضْهُ أَحَدًا قَطُّ. قَالَ: وَأَحْبَبْتُ رَجُلًا مِنْ قُرَيْشٍ لَمْ أُحِبَّهُ إِلَّا عَلَى بُغْضِهِ عَلِيًّا. قَالَ: فَبُعِثَ ذَاكَ الرَّجُلُ عَلَى خَيْلٍ فَصَحِبْتُهُ مَا أَصْحَبُهُ إِلَّا عَلَى بُغْضِهِ عَلِيًّا. قَالَ: فَأَصَبْنَا سَبْيًا. قَالَ: فَكَتَبَ إِلَى رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ابْعَثْ إِلَيْنَا مَنْ يُخَمِّسُهُ. قَالَ: فَبَعَثَ إِلَيْنَا عَلِيًّا، **وَفِي السَّبْيِ وَصِيفَةٌ هِيَ مِنْ أَفْضَلِ السَّبْيِ فَخَمَّسَ، وَقَسَمَ فَخَرَجَ رَأْسُهُ يَقْطُرُ، فَقُلْنَا: يَا أَبَا الْحَسَنِ مَا هَذَا؟ قَالَ: أَلَمْ تَرَوْا إِلَى الْوَصِيفَةِ الَّتِي كَانَتْ فِي السَّبْيِ، فَإِنِّي قَسَمْتُ وَخَمَّسْتُ فَصَارَتْ فِي الْخُمُسِ، ثُمَّ صَارَتْ فِي أَهْلِ بَيْتِ النَّبِيِّ** صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، **ثُمَّ صَارَتْ فِي آلِ عَلِيٍّ وَوَقَعْتُ بِهَا**. قَالَ: فَكَتَبَ الرَّجُلُ إِلَى نَبِيِّ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقُلْتُ: ابْعَثْنِي فَبَعَثَنِي مُصَدِّقًا. قَالَ: فَجَعَلْتُ أَقْرَأُ الْكِتَابَ وَأَقُولُ: صَدَقَ. قَالَ: فَأَمْسَكَ يَدِي وَالْكِتَابَ، وَقَالَ: أَتُبْغِضُ عَلِيًّا؟ قَالَ: قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ: فَلَا تَبْغَضْهُ، وَإِنْ كُنْتَ تُحِبُّهُ فَازْدَدْ لَهُ حُبًّا، فَوَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَنَصِيبُ آلِ عَلِيٍّ فِي الْخُمُسِ أَفْضَلُ مِنْ وَصِيفَةٍ، قَالَ: فَمَا كَانَ مِنَ النَّاسِ أَحَدٌ بَعْدَ قَوْلِ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ عَلِيٍّ. اهـ.

ونُسِب إلى ابن دِحية أنه قال في موطن آخر: **بدأنا بما أورده مسلم، لأنّه أورده بكماله، وقطّعه البخاري وأسقط منه على عادته كما ترى، وهو ممّا عيب عليه في تصنيفه على ما جرى، ولا سيّما إسقاطه لذكر علي** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

أقول: والجواب على ما تم إيراده من كلام ابن دحية في الإمام البخاري، أن يقال ما يلي:

**أولاً**: التثبت من صحة المنقول عن ابن دِحية، فإنَّ من نسب هذا الكلام لابن دِحية لم يزد على عزوه إلى مخطوط لابن دِحية بعنوان: المستكفى في

أسماء المصطفى، دون تحديد لرقم اللوحة، أو حتى مكان المخطوط، وهذا العنوان وإن كان قد ذكره من عدَّ مؤلفات ابن دِحية كالسخاوي، لكن هذا لا يكفي في إثبات نسبة الكلام إلى ابن دحية، هذا أولاً.

**أما ثانيا**، فيقال: لو افترضنا صحة ثبوت هذا الكلام لابن دحية، فهل يكفي هذا في إدانة الإمام البخاري وإلصاق هذه التهمة به؟ ولِمَ لَمْ يُعتبر هذا اجتهاداً من ابن دحية لا يلزم أن يكون فيه مصيباً؟ بل قد نُعمِّم هذا قليلاً فننظر في حال ابن دحية، وما قيل عن اعتراضاته على العلماء، هل هذه الاعتراضات والانتقادات كانت موسومةً بالاعتدال والإنصاف بحيث راجت وقُبلت من العلماء، أم أن ابن دحية نفسَه قد أُخذ عليه ما أُخذ في طريقة تعامله ونقده للعلماء، نعم، هذا ما يجده الواحد منا حينما ينظر في ترجمة ابن دحية فيراه مُتكلَّماً فيه بأشد الكلام، وقد ترجم له الحافظ الذهبي في كتابه ميزان الاعتدال ترجمة مظلمة، افتتحها بقوله فيه[1]: متهم في نقله، مع أنه كان من أوعية العلم، دخل فيما لا يعنيه، ثم شرع في تبيين بعض زلاته، ومنها بُطلان ما ادعاه من انتساب إلى الصحابي الجليل دحية الكلبي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ومنها التشكيك في سماعاته، ومنها ما نقله عن الحافظ الضياء المقدسي قوله فيه، وقد عاينه: لم يعجبني حاله، **كان كثير الوقيعة في الأئمة**، وغير ذلك من أوجه الطعن فيه، ويكفي في التردد في قَبول ما قاله ابن دحية ـ إن لم نقل بردِّ كلامه ـ هذا الوجه المذكور عنه من كثرة وقوعه في الأئمة، فإن زعم البعض أن هذا لا يكفي في التردد في قَبوله فضلاً عن ردِّه، قلت: تعالَوا بنا ننظر في ألفاظ الخبرين عند البخاري وأحمد حتى نقف على مصداقية هذه التهمة وموافقتها للواقع، فأقول:

---

(١) ميزان الاعتدال (١٨٦/٣).

**ثالثاً**: لو تأملنا في الطريقين ـ أعني طريق الإمام البخاري وطريق الإمام أحمد ـ لما وجدنا في الأولى منهما أيَّ انتقاص من قدر علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أو هضم له، بل قد أورد البخاري فيها ما يدل على رفعة مكانته رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وتصحيح النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لفعله، وكونه يستحق من الخمس أكثر مما أخذ، بل قد يقال: إن كان البخاري قد فعل ذلك قاصداً فقد أحسن غاية الإحسان، وذلك لما في ذلك الجزء من الحديث ـ الذي وجد في مسند أحمد ولم يوجد عند البخاري ـ من ذكر للسبب الذي أغاظ بريدة من علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ولعلَّ الإمامَ البخاري قد ارتأى بأنَّ ذِكر هذا الجانب من القصة لا داعي له، وذلك حتى لا يُظن بعلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أنه إنما قدَّم شهوتَه على مصلحة الغير، هذا إذا سلَّمنا أن هذا الاختصار من صنيع الإمام البخاري، فأين ما ادعاه ابنُ دحية من تقصِّد البخاري لهضم ما جاء من فضائل لعلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؟ وهذا إن عاب أحداً فإنما يعيب ابنَ دحية، لأنه يُظهر عدم دراية منه بطريقة البخاري في صحيحه، إذ أن القاصيَ والدانيَ يعلم بأن من طريقة البخاري في صحيحه تقطيعَ الحديث أو اختصارَه، وهكذا، ولا علاقة من قريب أو بعيد باعتقاد البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ، بل كان ينبغي على ابن دحية أن يبحث عن السبب الذي حمل البخاريَّ على إيراد الحديث مختصَراً ومن هذه الطريق، ولو فعل ذلك لوجد مباشرة أن الطريق الأخرى التي أخرجها الإمام أحمد في مسنده إنما هي من رواية عبد الجليل بن عطية القيسي، وقد أُخذ عليه بعض الشيء في رواياته، فهو وإن وثَّقه يحيى بن معين[1]، فقد قال فيه البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ[2]: ربما وهم، ولعله لذلك لم يرو عنه في صحيحه، وقال

(١) تاريخ يحيى بن معين (٤/١٦٤ ـ الدوري).

(٢) التاريخ الكبير (٦/١٢٣).

فيه ابن حبان[١]: يعْتَبر حَدِيثه عِنْد بَيَان السماع فِي خَبره إِذا رَوَاهُ عَن الثِّقَات وَكَانَ دونه ثَبت، وقال أبو أحمد الحاكم[٢]: حديثه ليس بالقائم. وأما طريق البخاري فهي من رواية علي بن سويد بن منجوف، قال فيه الإمام أحمد[٣]: مَا أرى بِهِ بَأْس[٤] وَقد حدَّث عَنهُ يحيى بن سعيد، ووثقه يحيى بن معين[٥] وأبو داود[٦] والدارقطني[٧]، وقال فيه أبو حاتم[٨]: لا بأس به.

**وهذا كله مما يظهر براعة الإمام البخاري في اختيار أصح الطرق وأضبط الألفاظ، والعائب له في صنيعه إنما يعود بالعيب على نفسه، والحمد لله رب العالمين.**

ثم لو كانت محاكمة البخاري ـ إن صحَّ التعبير ـ قائمةً على العدل والإنصاف لرأينا أن البخاري في بعض المواطن من صحيحه لم يذكر ما قد يُفهم منه انتقاص لعلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فها هو لما روى حديث تكنية النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لعلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بأبي تراب، في الباب الذي خصَّصه لذكر مناقب علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، لم يذكر السبب الذي من أجله خرج علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لينام بالمسجد، بل جاء فيه: دخل عليٌّ على فاطمة ثم خرج فاضطجع في المسجد[٩]، دون إبداء لسبب

---

(١) الثقات (٨/٤٢١).
(٢) تهذيب التهذيب (٦/١٠٧).
(٣) العلل ومعرفة الرجال (٢/٤٩٥).
(٤) كذا في المطبوع.
(٥) الجرح والتعديل (٦/١٨٨).
(٦) سؤالات الآجري (٣٠٤).
(٧) سؤالات الحاكم (٤١٤).
(٨) الجرح والتعديل (٦/١٨٨).
(٩) انظر تمام تخريجه فيما مضى من الكتاب في ترجمة علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

خروج علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فالبخاري في هذا الموطن من صحيحه لم يذكر ذلك السبب، ولعل ذلك حرصاً منه على عدم نسبة سوءٍ ما إلى عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، هذا إن سلَّمنا أن الاختصار قد وقع منه، وعلى هذا فلم لا يعدُّ صنيعه هنا من الدلائل التي تُثبت تعظيمه لعليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

**رابعاً**: ويقال أيضاً: هل في ذكر هذه الرواية بكاملها دليل على براءة من ذكرها من تهمة النصب؟ بمعنى: أن الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ روى هذه الرواية بكاملها في مسنده، فهل يكون بصنيعه هذا قد نفى عن نفسه تهمة النصب وكذلك نفاها عنه المخالفون، لو كان الأمر خاضعاً للقواعد العلمية في النقد لكان الجواب البدهي بنعم، أي من المفترض أن الإمام أحمد لا يعد ناصبياً لأنه روى الحديث الذي جاء فيه ذكر فضل علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كاملاً، وكذا يقال في الإمام مسلم، الذي ذكر ابنُ دحية في كلامه أنه أيضاً لا يجتزئ الروايات كما يفعل البخاري الذي حُكم عليه بالنصب لاجتزائه هذه الأحاديث، لكننا نجد أن القوم وبدون أدنى ورع ينسبون الجميع للنصب[1]، سواء منهم من ذكر هذه الأحاديث بكمالها، أم قطَّعها كما فعل البخاري، فعاد الأمر كله إلى ما لا

(١) كما صنع من ذكرت كلامه في أول هذه الشبهة حينما ضمَّ الإمام مسلماً إلى الإمام البخاري وزعم أنَّ كلاً منها قد قام بكتم أخبار متعلقة بأهل بيت النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.
وفي هذا يقول العلامة الشوكاني في كتابه إرشاد الغبي (ص١٨): ومن العجائب أنا سمعنا من جهال عصرنا من يطلق اسم الناصبي على من قرأ في كتب الحديث، بل على من قرأ في سائر علوم الاجتهاد، ويطلقونه أيضاً على أئمة الحديث،، اهل المذاهب الأربعة، وهذه مصيبة مهلكة لدين من تساهل في ذلك، ولا يكون إلا أحد رجلين: إما جاهل لا يدري ما هو النصب؟ ولا ما هو الناصبي؟ أو غير مبال بهلاك دينه، ومن كان بهذه المنزلة لا ينتفع بمثل هذا النصح الذي أودعناه هذه الرسالة، وليس علينا إلا القيام بعهدة البيان الذي أوجبه الله ورسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ليهلك من هلك عن بينة.

علاقة له بالرواية من قريب ولا بعيد، وأظهر ذلك ما بيَّت القوم في أنفسهم، بل وأظهروه على ألسنتهم في أن كل من خالفهم في معتقداتهم فهو ناصبي، وعلى هذا فلا ينحصر الأمر عندهم بالإمام البخاري، لكنهم إنما شنُّوا حملتهم الظالمة عليه لعلمهم بعلو قدره وأهمية كتابه، وأنهم إذا تمكنوا من هدمه أو على الأقل تشكيك الناس بنزاهته لانزاح من طريقهم أهم العوائق التي تمنعهم من نشر بدعتهم بين الناس.

فإن قيل: فأين قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لبريدة عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: فَلَا تُبغضه، وَإِنْ كُنْتَ تُحِبُّهُ فَازْدَدْ لَهُ حُبًّا....، فَمَا كَانَ مِنَ النَّاسِ أَحَدٌ بَعْدَ قَوْلِ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ عَلِيٍّ. **وهو من أهم أجزاء الحديث، فلم قام الإمام البخاري بحذفه؟**

فالجواب: أن الإمام البخاري قد ذكر ما هو أعظم من ذلك في حق علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في صحيحه وذلك في حديث الراية يوم خيبر، حيث قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: لأعطين الراية غداً رجلاً يحب الله ورسوله، ويحبه الله ورسوله، فكان علياً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أليس في هذا الحديث أعظم دلالة على فضل علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وأن من لا يحب من أحبه الله ورسوله فهو مقدوح في دينه؟ ثم ألم يرو الإمام البخاري في صحيحه قولَه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لعليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى؟ ألا يُعدُّ هذا كافياً في بيان صحة اعتقاد البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ في علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وآل بيت النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ **هذا مع عدم إغفال ما مر معنا من التعليق على سند الإمام أحمد، الذي لم يرو البخاريُّ الحديث من طريقه.**

ويقال أيضاً بعد كل ما مضى: هل ذكر البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ كل الأحاديث التي رويت في فضل أبي بكر وعمر وعثمان، وأمهات المؤمنين كخديجة وعائشة

وحفصة رضي الله عنهم جميعاً؟

نحن لو نظرنا نظرة سريعة في باقي الكتب الستة: صحيح مسلم وجامع الترمذي والسنن لأبي داود والنسائي وابن ماجه، لوقفنا على كمٍّ غيرِ قليل من الأحاديث التي رويت في فضائل من مرَّ معنا من الصحابة الأجلاء، لم يذكرها البخاري في صحيحه، فهل يعد هذا الأمر قادحاً في معتقد البخاري؟ وهل يكون البخاري بهذا معادياً للصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ؟ وحاشاه من هذه التهمة الزائفة الجائرة.



# الخَاتِمَة

تم بحمد الله ما كنت أصبو إليه من مباحث، جمعتها للتأكيد على حسن موقف الإمام البخاري من آل بيت النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وإنني ليحسن بي في هذا المقام إلى أنني لم أستفد بعد تلك البحوث المهمة المتنوعة إفادة جديدة أو مفاجئة لي على المستوى الشخصي، أو على مستوى البحث العلمي المنصف، وإنما استفدت زيادة التأكيد والتدليل العلمي على النتائج التي خلصت إليها، والتي يمكنني أن أجملها فيما يلي:

١ ـ جلالة الإمام البخاري، وعلو منزلته في الإسلام عموما، وفي علم الحديث والسنة، والاعتقاد خصوصا.

٢ ـ حسن موقف الإمام البخاري من أهل البيت عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، وتوقيره وإياهم، ومحبته لهم، مما هو متسق مع موقف سائر علماء المسلمين المتفق على إمامتهم وجلالتهم في الدين.

٣ ـ اعتناء الإمام البخاري بتخريج مناقب أهل البيت عموما، وخصوصا، في كتابه الصحيح، وسائر كتبه.

٤ ـ دقة منهج الإمام البخاري العلمي في شرط الصحيح، والرجال، وموقفه من الرواية عن أهل البدع عموما، والنواصب خصوصا، وتناسبه مع المنهج العلمي الموضوعي الخالي عن شوائب الغرض والهوى.

٥ ـ أنه لا تصح شبهة، ولا تقوى على ميزان النقد العلمي المجرد فيما يتعلق بموقف الإمام البخاري من أهل البيت، وأنها جميعها لا تصدر عن محقق في علمه، أو صحيح في فهمه.

وفي نهاية هذا البحث



# الفهارس العامة


- كشاف الرواة الذين رموا ببدعة وروى عنهم الإمام البخاري في صحيحه
- فهرس الأحاديث والآثار
- فهرس الرواة مرتباً على أنساب الرواة
- فهرس الرواة مرتباً على الحروف الألفبائية
- فهرس الفوائد
- فهرس المصادر والمراجع
- كشاف عام لموضوعات الكتاب

# كشاف الرواة الذين رموا ببدعة
# وروى عنهم الإمام البخاري في صحيحه

**❖ الإرجاء**

إبراهيم بن طهمان الخراساني، أبو سعيد، ثقة يغرب، وتكلم فيه للإرجاء، ويقال رجع عنه. ع

أيوب بن عائذ بن مدلج الطائي البحتري الكوفي، ثقة رمي بالإرجاء. خ م ت س

بشر بن محمد السختياني، أبو محمد المروزي، صدوق رمي بالإرجاء. خ

جَوَّاب بن عبيد الله التيمي الكوفي، صدوق رمي بالإرجاء. ر عس

حماد بن أبي سليمان مسلم الأشعري مولاهم، أبو إسماعيل الكوفي، فقيه صدوق له أوهام، ورمي بالإرجاء. بخ م ٤

خالد بن سلمة بن العاص بن هشام بن المغيرة المخزومي الكوفي، المعروف بالفأفاء، صدوق رمي بالإرجاء وبالنصب. بخ م ٤

خلاد بن يحيى بن صفوان السلمي، أبو محمد الكوفي، صدوق رمي بالإرجاء. خ د ت

ذر بن عبد الله المُرْهبي، ثقة عابد رمي بالإرجاء. ع

سالم بن عجلان الأفطس الأموي مولاهم، أبو محمد الحراني، ثقة رمي بالإرجاء. خ د س ق

شبابة بن سوار المدائني، مولى بني فزارة، ثقة حافظ رمي بالإرجاء. ع

شعيب بن إسحاق بن عبد الرحمن الأموي مولاهم، البصري ثم الدمشقي، ثقة رمي بالإرجاء. خ م د س ق

طَلْق بن حبيب العَنْزي، صدوق عابد رمي بالإرجاء. بخ م ٤

عاصم بن كليب بن شهاب بن المجنون الجرمي الكوفي، صدوق رمي بالإرجاء. خت م ٤

عبد الحميد بن عبد الرحمن الحِمَّاني، أبو يحيى الكوفي، صدوق يخطئ ورمي بالإرجاء. خ م د ت ق

عبد العزيز بن أبي روّاد، صدوق عابد ربما وهم، ورمي بالإرجاء. خت ٤

عثمان بن غياث، الراسبي أو الزهراني البصري، ثقة رمي بالإرجاء. خ م د س

علقمة بن مَرثد الحضرمي، أبو الحارث الكوفي، ثقة[1]. ع

عمر بن ذر بن عبد الله بن زرارة الهمداني المُرهبي، أبو ذر الكوفي، يقة رمي بالإرجاء. خ د ت س فق

عمر بن قيس الماصر، أبو الصبّاح الكوفي، مولى ثقيف، صدوق ربما وهم ورمي بالإرجاء. بخ د

عمرو بن مرة بن عبد الله بن طارق الجَمَلي المرادي، الكوفي الأعمى، ثقة عابد، كان لا يدلس، ورمي بالإرجاء. ع

القاسم بن الفضل بن معدان الحُدّائي، ثقة رمي بالإرجاء. بخ م ٤

قيس بن مسلم الجَدَلي، أبو عمرو الكوفي، رمي بالإرجاء. ع

محمد بن خازم، أبو معاوية الضرير الكوفي، رمي بالإرجاء. ع

---

(١) جاء في هامش التقريب: قال العلامة الميرغني: ذكر أبو داود أن علقمة هذا مرجئ. السنن كتاب السنة باب في القدر (٥/٧٤) (٤٦٩٧).

موسى بن أبي كثير الأنصاري مولاهم، أبو الصبّاح، صدوق رمي بالإرجاء. بخ س

**❖ الاعتزال**

حمزة بن نجيح البصري، لين رمي بالاعتزال. بخ

**❖ التجهم**

بشر بن السري، أبو عمرو الأفوه، طعن فيه برأي جهم، ثم اعتذر وتاب. ع

**❖ التشيع**

أجلح بن عبد الله بن حُجَيَّة، أبو حُجَيَّة، صدوق شيعي. بخ ٤

إسحاق بن منصور السَّلولي، أبو عبد الرحمن، صدوق تكلم في للتشيع. ع

إسماعيل بن أبان الوراق الأزدي، أبو إسحاق أو أبو إبراهيم، كوفي ثقة، تكلم في للتشيع. خ صد ت.

إسماعيل بن موسى الفزاري، أبو محمد أو أبو إسحاق، الكوفي، صدوق يخطئ، رمي بالرفض. عخ د ت ق

جعفر بن سليمان الضُبَعي، أبو سليمان البصري، صدوق زاهد، لكنه كان يتشيع، بخ م ٤

الحارث بن حصيرة الأزدي، أبو النعمان الكوفي، صدوق يخطئ، ورمي بالرفض. بخ س.

الحسن بن صالح بن حيّ (حيّان بن شُفي) الهمداني، ثقة فقيه عابد، رمي بالتشيع. بخ م ٤

خالد بن مخلد القَطَواني، صدوق يتشيع، وله أفراد. خ م كد ت س ق

دينار بن عمر الأسدي، أبو عمر البزار، صالح الحديث، رمي بالرفض. بخ ق

زاذان أبو عمر الكندي البزاز، صدوق يرسل وفيه شيعية. بخ م ٤

سالم بن أبي حفصة العجلي الكوفي، صدوق في الحديث إلا أنه شيعي غال. بخ ت

سعيد بن عمرو بن أشوع الهمداني، الكوفي، ثقة رمي بالتشيع. خ م ت

سعيد بن فيروز، أبو البَختري، الطائي مولاهم الكوفي، ثقة ثبت في تشيع قليل، كثير الإرسال. ع

سعيد بن محمد بن سعيد الجرمي الكوفي، صدوق رمي بالتشيع. خ م د ق

ضِرار بن صُرَد التيمي، أبو نعيم الطحان الكوفي، صدوق له أوهام وخطأ، ورمي بالتشيع. عخ

عباد بن يعقوب الرواجني، أبو سعيد الكوفي، صدوق رافضي. خ ت ق

عبد الله بن عبد القدوس التميمي السعدي الكوفي، صدوق رمي بالرفض. خت ت

عبد الله بن عيسى بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري، أبو محمد الكوفي، ثقة فيه تشيع. ع

عبد الجبار بن العباس الشِّبامي، صدوق يتشيع. بخ قد ت

عبد الرزاق بن همّام بن نافع الحميري مولاهم، أبو بكر الصنعاني، ثقة حافظ مصنِّف، كان يتشيع. ع

عبد العزيز بن سِياه، الأسدي الكوفي، صدوق يتشيع. خ م ت س ق

عبد الملك بن أَعْيَن الكوفي، مولى بني شيبان، صدوق شيعي. ع

عبيد الله بن موسى بن باذام العبسي الكوفي، أبو محمد، ثقة كان يتشيع. ع

عدي بن ثابت الأنصاري الكوفي، ثقة رمي بالتشيع. ع

عطية بن سعد بن جُنادة، العوفي الجَدَلي، أبو الحسن، صدوق يخطئ كثيراً، وكان شيعياً مدلساً. بخ د ت ق.

علي بن الجعد بن عبيد الجوهري البغدادي، ثقة ثبت رمي بالتشيع. خ د

عمرو بن حماد بن طلحة القنّاد، أبو محمد الكوفي، صدوق رمي بالرفض. بخ م د س فق

عمران بن ظَبيان الكوفي، ضعيف ورمي بالتشيع. بخ س

عوف بن أبي جَميلة، الأعرابي العبدي البصري، ثقة رمي بالقدر والتشيع. ع

فضيل بن مرزوق الأغر، الرَّقاشي الكوفي، أبو عبد الرحمن، صدوق يهم، ورمي بالتشيع. ي م ٤

فطر بن خليفة المخزومي مولاهم، أبو بكر الحنّاط، رمي بالتشيع، خ ٤

محمد بن إسحاق بن يسار، أبو بكر المطّلبي مولاهم المدني، إمام المغازي، صدوق يدلس ورمي بالتشيع والقدر. خت م ٤

مُخوَّل بن راشد بن أبي مجالد النهدي مولاهم، أبو راشد، ثقة نسب إلى التشيع. ع

هشام بن سعد المدني، أبو عباد، أو أبو سعيد، صدوق له أوهام، ورمي بالتشيع. خت م ٤

الوليد بن عبد الله بن جميع الزهري المكي نزيل الكوفة، صدوق يهم ورمي بالتشيع. بخ م د ت س.

يحيى بن عيسى التميمي النهشلي الفاخوري الجرّار الكوفي، صدوق يخطئ ورمي بالتشيع. بخ م د ت ق

يحيى بن يعلى الأسلمي الكوفي، ضعيف شيعي. بخ ت

يزيد بن أبي زياد الهاشمي مولاهم الكوفي، ضعيف كبر فتغير وصار يتلقن، وكان شيعياً. خت م ٤

يونس بن خبَّاب الأسيِّدي، صدوق يخطئ ورمي بالرفض. بخ ٤.

**❖ الخروج**

داود بن الحصين الأموي مولاهم، أبو سليمان المدني، ثقة إلا في عكرمة، ورمي برأي الخوارج. ع

عمران بن حِطَّان السدوسي، صدوق إلا أنه كان على مذهب الخوارج، ويقال: رجع عن ذلك. خ د س

عمران بن دَوار، أبو العوَّام القطان البصري، صدوق يهم ورمي برأي الخوارج. خت ر

معمر بن المثنى، أبو عبيدة التيمي مولاهم البصري النحوي اللغوي، صدوق أخباري، وقد رمي برأي الخوارج. خت د

نصر بن عاصم الليثي البصري، ثقة، رمي برأي الخوارج، وصح رجوعه عنه. ي م د س ق

الوليد بن كثير المخزومي، أبو محمد المدني ثم الكوفي، صدوق عارف بالمغازي، رمي برأي الخوارج. ع

أبو حسان الأعرج الأحرد البصري، مشهور بكنيته، واسمه مسلم بن عبد الله، صدوق رمي برأي الخوارج. خت م ٤

**❖ الدخول على السلطان**

حميد بن أبي حميد الطويل، أبو عبيدة البصري، ثقة مدلس، وعابه زائدة لدخوله في شيء من أمر الأمراء. ع

حميد بن هلال العدوي، أبو نصر البصري، ثقة عالم، توقف فيه ابن سيرين لدخوله في عمل السلطان. ع

خالد بن مهران، أبو المنازل البصري الحذَّاء، ثقة يرسل، أشار حماد بن زيد إلى أن حفظه تغير لما قدم من الشام، وعاب عليه بعضهم دخوله في عمل السلطان. ع

عاصم بن سليمان الأحول، أبو عبد الرحمن البصري، ثقة لم يتكلم فيه إلا القطان، فكأنه بسبب دخوله في الولاية. ع

**❖ القدر**

برد بن سنان، أبو العلاء الدمشقي، مولى قريش، صدوق رمي بالقدر. بخ ٤

ثور بن يزيد، أبو خالد الحمصي، ثقة ثبت إلى أنه يرى القدر. ع

الربيع بن عبد الله بن خُطّاف الأحدب، أبو محمد البصري، صدوق رمي بالقدر. بخ

زكريا بن إسحاق المكي، ثقة رمي بالقدر. ع

سهل بن يوسف الأنماطي البصري، ثقة رمي بالقدر، بخ ٤

سلام بن مسكين بن ربيعة الأزدي البصري، أبو رَوْح، يقال: اسمه سليمان، ثقة رمي بالقدر، خ م د س ق

سيف بن سليمان أو ابن أبي سليمان المخزومي المكي، ثقة ثبت رمي بالقدر، خ م د س ق

شبل بن عبّاد المكي القارئ، ثقة رمي بالقدر. خ د س فق

صفوان بن سُليم المدني، أبو عبد الله الزهري مولاهم، ثقة مفتٍ عابد رمي بالقدر، ع

عباد بن منصور الناجي، أبو سلمة البصري، القاضي بها، صدوق رمي بالقدر، وكان يدلس، وتغير بأخرة. خت ٤

عبد الله بن أبي نجيح يسار المكي، أبو يسار الثقفي مولاهم، ثقة رمي بالقدر، وربما دلس. ع

عبد الحميد بن جعفر بن عبد الله بن الحكم بن رافع الأنصاري، صدوق رمي بالقدر، وربما وهم. خت م ٤

عبد الرحمن بن إسحاق بن عبد الله بن الحارث بن كنانة المدني، نزيل البصرة، ويقال له: عبّاد، صدوق رمي بالقدر. بخ م ٤

عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان العَنْسي الدمشقي الزاهد، صدوق يخطئ، ورمي بالقدر وتغير بأخرة. بخ ٤

عبد الوراث بن سعيد بن ذكوان العنبري مولاهم، أبو عبيدة التَنُّوري، ثقة ثبت رمي بالقدر، ولم يثبت عنه. ع

عطاء بن أبي ميمونة البصري، أبو معاذ، ثقة رمي بالقدر. خ م د س ق

علي بن علي بن نِجاد، الرفاعي اليشكري، أبو إسماعيل البصري، لا بأس به، رمي بالقدر، وكان عابداً،. بخ ٤

عمر بن أبي زائدة الهمْداني الوادعي الكوفي، صدوق رمي بالقدر. خ م س

عوف بن أبي جَميلة، الأعرابي العبدي البصري ثقة رمي بالقدر والتشيع. ع

كهمس بن المنهال السدوسي، أبو عثمان البصري اللؤلؤي، صدوق رمي بالقدر. خ

محمد بن إسحاق بن يسار[1]، أبو بكر المطّلبي مولاهم المدني، إمام المغازي، صدوق يدلس ورمي بالتشيع والقدر. خت م ٤

(١) مر معنا في ذكر أسماء من رموا بالتشيع، وإنما كررته هنا لنسبته أيضاً للقول بالقدر، وكذا يقال في حق عوف بن أبي جميلة.

محمد بن الحسن بن هلال بن أبي زينب فيروز، أبو جعفر أو أبو الحسن، صدوق فيه لين، ورمي بالقدر. خ ت

محمد بن سوَاء السدوسي العنبري، أبو الخطاب البصري المكفوف، صدوق رمي بالقدر، خ م خد ت س ق

محمد بن عمرو بن عطاء القرشي العامري المدني، ثقة كان الثوري يحمل عليه من أجل القدر[1]. ع

هارون بن موسى الأزدي العتكي مولاهم الأعور النحوي، ثقة مقرئ إلا أنه رمي بالقدر. خ م د ت س

هشام بن أبي عبد الله سَنْبَر البصري الدَّسْتَوائي، ثقة ثبت وقد رمي بالقدر. ع

يحيى بن حمزة بن واقد الحضرمي، أبو عبد الرحمن الدمشقي القاضي، ثقة رمي بالقدر. ع

** ** **

(١) هذا كما في تهذيب الكمال (٢١٢/٢٦ت) أما في تقريب الحافظ فقد قال: ووهم من قال إن القطان تكلم فيه، أو أنه خرج مع محمد بن عبد الله بن حسن، فإن ذلك هو ابن عمرو بن علقمة الأتي. اهـ.

# فهرس الأحاديث والآثار

أبطأ رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ عنا يوما ..... ٣٥٣ت
أَبْغَضْتُ عَلِيًّا بُغْضًا لَمْ أُبغِضْهُ أَحَدًا قَطُّ ..... ٦٨٥
ابنتي فاطمة حوراء آدمية ..... ٣٣٦ت
ابْنِي هَذَا سَيِّدٌ، وَلَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يُصْلِحَ به ..... ٣٦٠
أتذكر إذ تلقينا رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ أنا ..... ٤٢١
أَتَرُدِّينَ عَلَيْهِ حَدِيقَتَهُ .....٣٨١
أَتَرَكَ النَّبِيُّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ مِنْ شَيْءٍ؟ ..... ٥٠٥
أتشفع في حد من حدود الله؟ ..... ٣٥٢
أَتَى النَّبِيُّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ بَيْتَ فَاطِمَةَ ..... ٢٢٢
أتى النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ ملك وقال: إن فاطمة سيدة نساء ..... ٣٤٠
أتى علي رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ على باب الرحبة ..... ٢٧٠
أُتِيَ النَّبِيُّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ بِقَدَحٍ، فَشَرِبَ مِنْهُ ..... ٤٩٠ت
أتي عبيد الله بن زياد برأس الحسين بن علي عليه السلام ..... ٣٦٤
أُتِيَ عُمَرُ بِمَجْنُونَةٍ قَدْ زَنَتْ فَأَمَرَ بِرَجْمِهَا ..... ٢٨٢
أَتَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ وَهُوَ يُصَلِّي فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ ..... ٤٩٧ت
أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ فَصَلَّيْتُ خَلْفَهُ ..... ٤٣٦
أَتَيْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ وَهُوَ جَالِسٌ فِي ظِلِّ دَوْمَةٍ وَعِنْدَهُ كَاتِبٌ ..... ٦٣٢
أتيت سعد بْن مالك فقَالَ: ذكر لي إنكم تسبون علياً ..... ٣٠٢

أتيت على عمر بن الخطاب وهو على المنبر ..... ٣٦٧ت
أتيت علياً وهو يقسم ..... ٣٣١ت
أتيت مكة لابتاع لأهلي عطراً ..... ٣٢٥ت
أثم لكع؟ ..... ٣٤٨
أحب للناس ما تحب لنفسك ..... ٦٢٢ت
اختلف علي وعثمان ..... ٢٦٠
أَخَذَ الحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ..... ١٥١
أَخَذَ الرَّايَةَ زَيْدٌ فَأُصِيبَ ..... ٣٩٧
أخضب علي؟ ..... ٤٨١
اخلفني في أهلي ..... ١٨٦ت ـ ٢٠٩ت
أدركت سبعين من أصحاب النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ..... ٤٣٣
أدركت سبعين من أصحاب النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ..... ٤٣٣
ادْعُهُمْ إِلَى شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ ..... ٥١٨
ادْعِي لِي أَبَا بَكْرٍ، أَبَاكِ ..... ٢٤٧
ادفعوا إِلَيّ سيف رَسُول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أمْنَعهُ لكم ..... ٣٤١
إذا اقترب الزمان لم تكد رؤيا المؤمن تكذب ..... ٤٣٠
إِذَا الْتَقَى الْمُسْلِمَانِ بِسَيْفَيْهِمَا ..... ٢١١
إِذا أَنا مت فاحفر لي مَعَ أبي، وَإِلَّا فَفِي بَيت علي وَفَاطِمَة ..... ٣٦٣
إذا تواجه المسلمان بسيفيهما ..... ٥٦٨
إذا حدثتكم عن رسول الله ..... ٢٧٠
إِذَا سَمِعْتُمْ بِهِ بِأَرْضٍ فَلَا تَقْدَمُوا عَلَيْهِ ..... ٤٣٩

اذا سمعتم به بأرض فلا تقدموا ..... ٤٣٩
إذا قال الإمام ولا الضالين ..... ٥٢٩
إِذَا هَمَّ أَحَدُكُمْ بِالأَمْرِ ..... ٤٥٦
أذكركم الله في أهل بيتي ..... ٤٠
اذهب إلى المؤمنين عائشة ..... ٢٣٥
اذهب إلى عثمان فأخبره ..... ٢٣٠
اذْهَبَا، فَابْتَغِيَا المَاءَ ..... ٢١٩
أرأيت إذا جامع ولم يمن ..... ٢١٩
ارتحلت الدنيا مدبرة ..... ٢٨٦
ارجعوا فضحوا تقبل الله منكم ..... ٦٢١
أرحم أمتي أبو بكر ..... ١٩٠ت
أرحم أمتي بأمتي أبو بكر ..... ١٩٠ـ٦٢٧
أرسلني أبي: خذ هذا الكتاب ..... ٢٣٠ت
أرسلني العباس إلى عثمان أدعوه ..... ٤١٤ت
ارْقُبُوا مُحَمَّدًا صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ فِي أَهْلِ بَيْتِهِ ..... ٣٥٢
ارم فداك أبي ..... ٢٦٣
أَرُونِي ابْنِي مَا سَمَّيْتُمُوهُ ..... ٣٣٧ت
أسر إلي النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ سراً ..... ٤٣٠
أَشْبَهْتَ خَلْقِي وَخُلُقِي ..... ١٥٦، ٣٩٤
أشهد علي بدراً؟ ..... ٢٣٩
أصبح بحمد الله بارئاً ..... ٢٦٨

اعتمر النبي ﷺ في ذي القعدة ..... ١٥٦
أعلم الناس بالسنة علي بن أبي طالب ..... ٣٢٤ت
أَعْلَمُكُمْ بِالْحَلَالِ وَالْحَرَامِ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ ..... ١٩٣ت
اقْبَلِ الحَدِيقَةَ وَطَلِّقْهَا تَطْلِيقَةً ..... ٣٨١
أَقْبَلَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ نَحْوِ بِئْرِ جَمَلٍ ..... ٤٨٦
أَقْبَلْتُ أَنَا وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَسَارٍ مَوْلَى مَيْمُونَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ حَتَّى دَخَلْنَا عَلَى أَبِي جُهَيْمِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ الصِّمَّةِ الْأَنْصَارِيِّ ..... ٤٨٦
أقبلت راكباً على حمار أتان ..... ٤٣٦
أقرؤنا أبي وأقضانا علي ..... ١٩٠ت
أَقْضَانا عَلِيٌّ ..... ١٩٠ت
اقضوا كما كنتم تقضون ..... ١٨٧
أقضى أمتي علي ..... ١٩٢ت
أقلوا الخروج بعد هدوء، فإن لله خلقاً يبثهم ..... ٤٨٢
أكان منكم أهل البيت أحد يزعم أن ذنباً من الذنوب شرك ..... ٤٩٩
آل محمد ﷺ أمته ..... ٢٨ت
أَلاَ أُعَلِّمُكُمَا خَيْرًا مِمَّا سَأَلْتُمَانِي ..... ١٧٨
ألا إن الناس قد صلوا ثم رقدوا ..... ٤٢٩
ألا بقاؤكم فيما قد سلف ..... ٤١٣
ألا ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى ..... ١٨٤
ألا تصليان ..... ٤٧٦
ألست أولى بالمؤمنين من أنفسهم ..... ٢٩٧

ألم تعلم أن القلم رفع عن ثلاثة ؟ ..... ٢٨٢
آلى رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ من نسائه .....٤١١
إلى علي .....٣١٨
أُمُّ سَلِيطٍ أَحَقُّ، وَأُمُّ سَلِيطٍ مِنْ نِسَاءِ الأَنْصَار ..... ٥٣٧
أما بعد أنكحت أبا العاص بن الربيع ..... ٣٤١ت
أَمَا بَلَغَكَ أَنَّ الْقَلَمَ قَدْ وُضِعَ عَنْ ثَلَاثَة عَن الْمَجْنُون ..... ٢٨٢
أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون .....١٨٣
أَمَا شَعَرْتَ أَنَّا لاَ نَأْكُلُ الصَّدَقَةَ .....١٥١
أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ آلَ مُحَمَّدٍ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ لاَ يَأْكُلُونَ الصَّدَقَةَ .....١٥١
أمر النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ عبد الله بن مسعود أن يصعد شجرة فيأتيه منها بشيء..... ٥٣٢
أمر النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ علياً رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أن يقيم على إحرامه ..... ٢٢١
أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ أَنْ أَتَصَدَّقَ بِجِلاَلِ الْبُدْنِ ..... ٢٦١
إِنَّ أَخَاكَ يَوْمَ خَسَفَتْ الشَّمْسُ بالْمَدِينَةِ لَمْ يَزِدْ عَلَى رَكْعَتَيْنِ ..... ٤٩٢
إن أخوف ما أخف اتباع الهوى ..... ٢٨٦ت
إن أخي وخليفتي في أهلي علي بن أبي طالب ..... ٣١٥
إن الأمة ستغدر بك ..... ٣١٠
إن الرزية كل الرزية .....٢١٢، ٢٤٣
أن العباس بن عبد المطلب لم يمر قط بعمر بن الخطاب ولا بعثمان ..... ٤١٨
إن الله اصطفى بني إسماعيل ..... ٤٠
إن الله أمرني أن أحب أربعة من أصحابي ..... ٣١٩
إِنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ بَعَثَ مُحَمَّدًا صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ بِالحَقِّ ..... ٢٢٧

إن الناس كانوا يقولون: أكثر أبو هريرة ..... ٣٩٥
أَنَّ النَّبِيَّ ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ خَطَبَ أُمَّ هَانِئٍ بِنْتَ أَبِي طَالِبٍ ..... ٥٣٣ت
أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بعث علياً في سرية ..... ٣١٧
أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دفع الراية يوم خيبر إلى عمر ..... ١٧١
أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سلم عليه عمار ..... ٤٩٥
أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أمر بتعليق السوط في البيت ..... ٤١٠
أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دخل الخلاء فوضعت له وضوءاً ..... ٤٣٥
أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى بِهِمُ الظَّهْرَ ..... ٤٦٠
أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان إذا سمع المؤذن قال مثل ما يقول ..... ٤٣٧
أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان يرفع يديه إذا كبر ..... ٥٢٢
أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان يصلي عند البيت ..... ٣٤٤
أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كتب وإنكم ..... ٣٨٤
أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ اغْتَسَلَ فِي بَيْتِهَا ..... ٥٣٥
أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ زوجه فاطمة ..... ٣٢٦
إن امرأة جاءت ببينة من بطانة أهلها ..... ٢٧٤
إن بني هشام بن المغيرة استأذنوا في أن يُنكحوا ابنتهم علي بن أبي طالب ..... ٢٣٠ت
أَنَّ جِبْرِيلَ كَانَ يَنْزِلُ عَلَى النَّبِيِّ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي صُورَتِهِ ..... ٦٢٤
إن حبيبي نهاني أن أصلي في المقبرة ..... ٢٧٦ت
أَنَّ حُسَيْنَ بْنَ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَامَ إِلَى عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَهُوَ عَلَى مِنْبَرِ ..... ٣٦٧
إن حسيناً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ جاء إلى عمر ..... ٣٦٧
أن رجلاً أسلم ثم تهود ..... ٤٣٠

أن رجلاً أسلم ثم تهود ..... ٤٣٠
أن رسول الله ﷺ خرج إلى تبوك ..... ١٨٤
أن رسول الله ﷺ نهى عن متعة النساء يوم خيبر ..... ٢٦٧
أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَيْنَمَا هُوَ جَالِسٌ فِي الْمَسْجِدِ وَالنَّاسُ مَعَهُ ..... ٥٢٤
أن رسول الله ﷺ طرقه وفاطمة بنت النبي عليه السلام ليلة ..... ٤٧٦
أن رسول الله ﷺ طرقه وفاطمة بنت ..... ٤٧٦
أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ فِي السُّوقِ دَاخِلًا مِنْ بَعْضِ الْعَالِيَةِ ..... ٦٥٣
إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَاكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا لُحُومَ نُسُكِكُمْ ..... ٢٧٠
إن رسول الله ﷺ نهاكم أن تأكلوا ..... ٢٧٠
أن رسول الله ﷺ نهى عن متعة ..... ٤٤٩
أن عبد الله بن العباس والمسور بن مخرمة اختلفا بالأبواء ..... ٣٧٧
أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ العَبَّاسِ، وَالمِسْوَرَ بْنَ مَخْرَمَةَ، اخْتَلَفَا بِالأَبْوَاءِ ..... ٣٧٧
أن علياً حرق قوما ..... ٢٢٥
إن علياً خطب بنت أبي جهل ..... ٣٤١ت
أن علياً رضي الله عنه كبر على سهل ..... ٢٦٢
أن علياً كان لا يبالي عن يمينه ..... ٢٧٤ت
أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رضي الله عنه خَرَجَ إِلَى الشَّأْمِ ..... ٤٣٨
إن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان إذا قحطوا استسقى بالعباس بن عبد المطلب ..... ٤١٧
إِنَّ عُمَرَ بْنَ الخَطَّابِ رضي الله عنه، قَسَمَ مُرُوطًا بَيْنَ نِسَاءٍ مِنْ نِسَاءِ المَدِينَةِ ..... ٥٣٧
أَنَّ عُمَرَ تَصَدَّقَ بِمَالٍ لَهُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَكَانَ يُقَالُ لَهُ ثَمْغٌ وَكَانَ نَخْلًا ..... ٤٥٢

إن فاطمة سيدة نساء أمتي ..... ٣٥٣
أَنَّ فَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّلاَمُ اشْتَكَتْ مَا تَلْقَى ..... ١٧٩
أَنَّ فَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّلاَمُ شَكَتْ مَا تَلْقَى مِنْ أَثَرِ الرَّحَا .....١٧٨
إن فاطمة عليها السلام والعباس أتيا أبا بكر يلتمسان ميراثَهما: أرضَه من فدك وسهمَه من خيبر ..... ٤١٩
إن فاطمة مني .....٢٢٩، ٤٧١
إِنَّ فَاطِمَةَ مِنِّي ، وَأَنَا أَتَخَوَّفُ أَنْ تُفْتَنَ فِي دِينِهَا ..... ٢٢٩
إن قريشاً أهمهم شأن المراة المخزومية ..... ٣٥٢
أَنْ لَا يُحِبَّنِي إِلَّا مُؤْمِنٌ .....٣٥
إن من أشراط الساعة أن يظهر الفحش والشح ..... ٥٢٩ت
إِنَّ مِنْ أَشْرَاطِهَا السَّاعَةِ أَنْ يَظْهَرَ الْفُحْشُ وَالشُّحُّ ..... ٥٢٨
إن من ضئضي هذا أو في عقب هذا ..... ٢٣٢
إِنَّ مِنْ ضِئْضِئِ هَذَا ..... ٢٣٢
أَنَّ نَاسًا اخْتَلَفُوا عِنْدَهَا يَوْمَ عَرَفَةَ فِي صَوْمِ النَّبِيِّ ﷺ ..... ٤٨٧
أن نساء رسول الله ﷺ كن حزبين ..... ٣٤٩
أنا الصديق الأكبر ..... ٢٩٤
أنا الصديق الأكبر ، آمنت قبل أن يؤمن أبو بكر ..... ٢٩٤
أنا أول من يجثو بين يدي الرحمن ..... ٢٦٧
أَنَا أَوَّلُ مَنْ يَجْثُو بَيْنَ يَدَيِ الرَّحْمَنِ لِلْخُصُومَةِ يَوْمَ القِيَامَةِ ..... ٢٧٦
أنا أولى من أخيك أن قد شفعتك ..... ٤١٤ت
أَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حُنَيْنٍ ، أَرْسَلَنِي إِلَيْكَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ العَبَّاسِ ..... ٣٧٧

إنا قد عرفنا فضلك ..... ٢٦٦ت
أنت أخونا ومولانا ..... ١٥٦
أنت مني وأنا منك ..... ١٥٥
أنشدكما بالله هل تعلمان أن رسول الله ﷺ قد قال ذلك ..... ٤١٨
انطلقوا حتى تأتوا روضة خاخ ..... ٢٦٤
انظر إلى منزله ..... ١٧٧
انفذ على رسلك حتى تنزل بساحتهم ..... ١٥٩
انفروا معي إلى بقية الأحزاب ..... ٦٣٧
إِنَّكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ ..... ١٩٣ت
إِنَّمَا أَتَأَلَّفُهُمْ ..... ٢٣٢
إنما فاطمة بضعة مني يؤذيني ما آذاها ..... ٢٢٩، ٥٩٤
إِنَّمَا يلبس الْحَرِير فِي الدُّنْيَا من لَا خلاق لَهُ فِي الْآخِرَة ..... ٥٧٤
أنه رأى حسين بن علي واقفاً على برذون أبيض ..... ٣٦٦
إنه شهد بدراً ..... ٢٦٢
إنه قد شهد بدراً، وما يدريك ..... ٢٦٤
إِنَّهُ لَيْسَ مِنَ النَّاسِ أَحَدٌ أَمَنَّ عَلَيَّ فِي نَفْسِهِ وَمَالِهِ مِنْ أَبِي بكْرِ بْنِ أَبِي قُحَافَةَ ..... ٤٦٩
أَنَّهَا جَاءَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَزُورُهُ فِي اعْتِكَافِه ..... ٤٧١
إني أبغض الاختلاف ..... ١٨٨
إني أن شاء الله لقائم العشية في الناس ..... ٢٤٢
إني دافع اللواء غداً إلى رجل يحبه الله ورسوله ..... ١٦٢
إني رأيت على بابها ..... ٢٢٢

إني لأعلم أنها زوجته ..... ٢٣٨
إِنِّي لَوَاقِفٌ فِي قَوْمٍ، فَدَعَوُا اللَّهَ لِعُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ ..... ٢٣٤
أَهْدَى إِلَيَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حُلَّةَ سِيَرَاءَ ..... ٢٦٣
أهدي للنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ طائر ..... ٣١١ت
أهل العراق يسألون عن الذباب ..... ٣٦٢
أهل بيت مفهمون ..... ٥٠٤
أَوْصِ يَا أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ اسْتَخْلِفْ ..... ١٥٧
أَوَّلُ مَا اشْتَكَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي بَيْتِ مَيْمُونَةَ ..... ٢١٥
أول من أسلم أبو بكر ..... ٦٨١
أول من أسلم علي ..... ٢٩٥
أَيُّ النَّاسِ خَيْرٌ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ..... ٥٠٥
ائْتُونِي بِكِتَابٍ أَكْتُبْ لَكُمْ كِتَابًا لَا تَضِلُّوا بَعْدَهُ ..... ٢١١، ٢٤٣
أَيُّكُمْ فَجَعَ هَذِهِ بِبَيْضَتِهَا ..... ٤٠١
أيما رجل أعتق امرأً مسلماً استنقذ الله بكل عضو منه عضوا منه من النار ..... ٤٢٢
أَيُّمَا رَجُلٍ وَامْرَأَةٍ تَوَافَقَا ..... ٢٨٠
أَيْنَ ابْنُ عَمِّكِ ..... ١٧٤
أَيُّهَا النَّاسُ لَا تَشْكُوا عَلِيًّا ..... ٣٠٢
بأبي شبيه بالنبي ..... ٣٦١
بِأَيِّ شَيْءٍ دُووِيَ جُرْحُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ..... ٢١٨
بَرِئ الله من جارك، والله إني لأرجو أن ينفعني الله بقرابتي من أبي بكر ..... ٦٤٦
بع درعك فبعتها بثنتي عشرة أوقية ..... ٣٢٧

بَعَثَ النَّبِيُّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ سَرِيَّةً فَاسْتَعْمَلَ رَجُلًا مِنَ الأَنْصَارِ ..... ٢٦٨
بَعَثَ النَّبِيُّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ عَلِيًّا إِلَى خَالِدٍ ..... ٦٨٤
بَعَثَ النَّبِيُّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ عَلِيًّا إِلَى خَالِدٍ لِيَقْبِضَ الخُمُسَ ..... ٢٤١
بَعَثَ عَلِيٌّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، إِلَى النَّبِيِّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ بِذُهَيْبَةٍ ..... ٢٣١
بَعَثَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ مَعَ خَالِدِ بْنِ الوَلِيدِ إِلَى اليَمَنِ ..... ٢٤٠، ٦٨٤
بَعَثَنِي أَبُو بَكْرٍ فِي تِلْكَ الحَجَّةِ فِي مُؤَذِّنِينَ يَوْمَ النَّحْرِ ..... ٢٢٠
بعثني ابو بكر في تلك ..... ٢٢٠
بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ أَنَا وَالزُّبَيْرَ ..... ٤٦٤
بعثني سعيد بن العاص بهدايا إلى الكوفة ..... ٣٠٩
بقر حمزة خواصر شارفي ..... ٢٨٢
بم أهللت يا علي؟ ..... ٢٢١
بما أهل به النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ ..... ٢٢١
بينا أنا جالس في أهلي حين متع النهار ..... ٢٢٥
بَيْنَمَا يَهُودِيٌّ يَعْرِضُ سِلْعَتَهُ ..... ٤٤٢
تُرْسِلُ بِهِ إِلَى فُلاَنٍ، أَهْلِ بَيْتٍ بِهِمْ حَاجَةٌ ..... ٢٢٢
تَزَوَّجَ النَّبِيُّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ أُمَيْمَةَ بِنْتَ شَرَاحِيلَ ..... ٣٧٩
تزوج النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ أميمة بنت شراحيل ..... ٣٧٩
تَصَدَّقْ بِأَصْلِهِ، لاَ يُبَاعُ وَلاَ يُوهَبُ وَلاَ يُورَثُ ..... ٤٥٢
تقتل عماراً الفئة الباغية ..... ١٩٤
تقدم فلولا أنه سنة ما تقدمت ..... ٣٦٦
توفِي النَّبِيّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ فظننت أني ..... ٣٣٣

توفي النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ وأنا ابن خمس عشرة سنة ..... ٤٣٤
توفي النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ وأنا أقرأ المحكم ..... ٤٣٤
توفي رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ وهو عنه راض ..... ١٥٥
توفّي زيد بْن عمر وَأم كُلْثُوم ..... ٥٣٦
ثكلتك أمك قد سماه صديقاً ..... ٤٧٤
ثكلتك أمك، قد سماه صديقاً من هو خير مني ومنك ..... ٤٧٤
جاء رجل إلى ابن عمر ..... ١٧٦
جاءت امرأة إلى علي تخاصم زوجها ..... ٢٧٥
جَاءَتْ امْرَأَةٌ مِنْ خَثْعَمَ عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ قَالَتْ ..... ٤٩٠
الجار أحق بسقبه ..... ٥٢٧
جُزْءٌ مِنْ خَمْسِينَ جُزْءًا مِنَ النُّبُوَّةِ ..... ٤١٦ت
جعل الله الطلاق بعد النكاح ..... ٢٨١
جمع عبد الله بن جعفر ..... ٢٤١
جئته فقال لي أبو بكر: عدها ..... ٥٠١
حاصرنا خيبر ..... ١٦٢
حتى ندخلها ..... ٢٧٧ت
حدثني فصدقني، ووعدني فوفى لي ..... ٢٢٩
حدثوا الناس بما يعرفون ..... ٢٥٨
حَدِّثُوا النَّاسَ، بِمَا يَعْرِفُونَ أَتُحِبُّونَ أَنْ يُكَذَّبَ ..... ٢٥٨
حديث الطير ..... ٣١١
الحق بعدي مع عمر حيث كان ..... ٤٨٨

خذ السوط واجلده ثلاثة أسواط ..... ٢٨٩ت
خَرَجَ النَّبِيُّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ فِي طَائِفَةِ النَّهَارِ ..... ٣٤٨
خرج النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ في طائفة النهار ..... ٣٤٨
خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ ..... ٤٦٩
خرجنا مع النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ ..... ٥٠٦
خرجنَا مَعَ رَسُول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ فِي الْحَج ..... ٦٥١ت
خطب النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ إلى أبي طالب انته أم هانئ ..... ٥٣٣ت
خلا علي بالزبير يوم الجمل ..... ٣٠٦ت
خَلَقَ اللَّهُ الْخَلْقَ، فَلَمَّا فَرَغَ مِنْهُ قَامَتْ الرَّحِمُ ..... ٥١٢
خِيَارُكُمْ مَنْ قَصَّرَ الصَّلاةَ ..... ١١٠ت
خير نساء ركبن المطايا نساء قريش ..... ٥٣٣ت
خير نسائها مريم ابنة عمران وخير نسائها خديجة ..... ٢٦٦
دخل عليٌّ على فاطمة ثم خرج فاضطجع في المسجد ..... ١٧٣
دَخَلْتُ الْمَسْجِدَ مَعَ أَبِي، فَإِذَا رَسُولُ اللهِ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ يَخْطُبُ ..... ٦٣٥
دعا لي رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ أن يؤتيني الحكمة مرتين ..... ٤٣٥ت
دَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ مِنْ عَرَفَةَ ..... ٤٩٤
الذاريات الرياح ..... ٢٧٩
ذكاة وحية ..... ٢٨٦
ذكرنا هذا الرجل صلاة ..... ٢٢٠
ذِمَّةُ الْمُسْلِمِينَ وَاحِدَةٌ، فَمَنْ أَخْفَرَ مُسْلِمًا ..... ٢٦١
ذَهَبْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ عَامَ الْفَتْحِ ..... ٥٢٤، ٥٣٤

رأى علي بن عبد الله بن عباس جالساً متربعاً واضعاً إحدى رجليه على الأخرى ... ٤٧٩
رأى عليا بذي قار ..... ٣٣٢
رَأَيْتُ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَحَمَلَ الحَسَنَ ..... ٣٦١
رأيت النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يأكل الرطب بالقثاء ..... ٤٢١
رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَعَلَ كَمَا رَأَيْتُمُونِي فَعَلْتُ ..... ٢٧١
رأيت النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فعل ..... ٢٧١
رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي فِي ثَوْبٍ ..... ٤٥٤
رأيت النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يصلي في ثوب ..... ٤٥٤
رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَالحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ ..... ٣٦١
رأيت علياً يقبل يد العباس ورجله ..... ٤١٥
رأيك ورأي عمر ..... ١٨٨
رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ ..... ٢٨٣
رُؤْيَا الرِّجَالِ أَحْسَبُهُ قَالَ: الْمُؤْمِنُ، بُشْرَى مِنَ اللهِ ..... ٤١٦ت
رؤيا الرجل الصالح جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة ..... ٤١٦
سار النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلى خيبر ..... ١٦٦
سألت النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن يوليني الخمس ..... ٣٠٣
سَتُضْرَبُ ضَرْبَةً هَا هُنَا وَأَشَارَ إِلَى صُدْغِهِ ..... ٣٠٧
ستكون بعدي فتنة ..... ٣٠٤
السَّلاَمُ عَلَيْكَ يَا ابْنَ ذِي الجَنَاحَيْنِ ..... ٣٩٦
سمع علي بن عبد الله يكره الاشترنج ..... ٤٧٩
سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ، وَسَأَلَهُ عَنِ المُحْرِمِ ..... ٣٦٢

سَمَّيْتُهُمْ بِأَسْمَاءِ وَلَدِ هَارُونَ شَبَّرُ وَشَبِيرُ وَمُشَبِّرٌ ..... ٣٥٩
سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مَنْ آلِ مُحَمَّدٍ؟ .....٢٩ت
شاورني عمر في أمهات الأولاد ..... ١٨٩
شهدت جنازة صلى سعيد بن العاص ..... ٣٦٦
شهدت عثمان وعلياً ..... ٢٦٠
صحبت النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تسعة أشهر ..... ٣٥٤
صلاة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عند الكعبة ..... ٣٢٥
الصَّلَاةُ أَمَامَكَ ..... ٤٩٤
صَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ فِي رَكْعَتَيْنِ ..... ٤٩٢ت
صلَّى مع علي ..... ٢٢٠
صَلَّى مَعَ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِالْبَصْرَةِ ..... ٢٢٠
ضعها حيث أخذتها ..... ٢٣٠
عَانَقَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الحَسَنَ ..... ٣٦٠
عُرِضَتْ عَلَيَّ الأُمَمُ، فَأَخَذَ النَّبِيُّ يَمُرُّ مَعَهُ الأُمَّةُ ..... ٣٨٦
عق رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عنه وعن الحسين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كبشاً كبشاً ..... ٣٥٩
عق رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عنه وعن الحسين كبشاً كبشاً ..... ٣٥٩
علي أعلم الناس بالسنة ..... ٣٢٤
علي أقضانا ..... ١٩٠
عليٌّ أول من أسلم ..... ٦٨١
عَلَيْكَ بِالصَّعِيدِ فَإِنَّهُ يَكْفِيكَ ..... ٢٠٦ت
فاديت نفسي وفاديت عقيلاً ..... ٢٧٨

فاطمة سيدة نساء أهل الجنة ..... ٣٣٨ت
فضل عائشة على النساء ..... ٤٠
فوالذي أجراك مجراك ما قتلت عثمان ..... ٣٢٨
فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لاَ يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ ..... ٤٥٩
فِيهِ الْوُضُوءُ ..... ٢١٣
قام رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ حين أنزل الله عز وجل وأنذر عشيرتك الأقربين ..... ٣٥١
قد اجتمع رأيي ورأي عمر ..... ١٨٩
قَدْ أَجَرْنَا مَنْ أَجَرْتِ يَا أُمَّ هَانِئٍ ..... ٢٣١
قَدْ رَجَمْتُهَا بِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ ..... ٢٧١
قد رجمتها بسنة رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ ..... ٢٧١
قدم علي رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ من اليمن ..... ٢٢١
قرأت المحكم على عهد النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ ..... ٤٣٣
قرأت المحكم على عهد النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ ..... ٤٣٣
القرآن كلام الله، وليس بمخلوق ..... ٦٥٣
قم أبا تراب ..... ٣٤٥
قولوا: الله صلِّ على محمد ..... ١٥٠
قُولُوا: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ عَبْدِكَ ..... ١٥٠
قُولُوا: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وأزواجه ..... ٢٧٠
كان آخر كلام النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: الصلاةَ الصلاةَ ..... ٥٣١
كان إذا أذن المؤذن قال مثل ما يقول ..... ٤٣٧
كان أشبههم برسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ ..... ٣٥٤
كان آلُ أبي بَكْرٍ يُسمّون على عَهْد النَّبِيِّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: آل النبيِّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ .... ٤٩٩، ٦٤٧

كان النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ إذا سمع المؤذن قال كما يقول: فإذا قال: حي على الصلاة . ٤٣٧ت
كان النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ يتختم في يمينه ..... ٤٢٣
كَانَ النَّبِيُّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ "يَقْرَأُ فِي الْأَرْبَعِ .....١١٤ت
كَانَ النَّبِيُّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ إِذَا كَانَ جُنُبًا ..... ٦٥٣
كان النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ يتختم في يمينه ..... ٤٢٣
كَانَ النَّبِيُّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ يُصَلِّي الظُّهْرَ بِالْهَاجِرَةِ ..... ٥٠٩
كَانَ النَّبِيُّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ يُفْرِغُ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثًا ..... ٥٠٠
كان النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ يقنت ..... ٤٥٨ت
كان خاتم رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ في يمينه ..... ٤٢٣
كان رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ يوتر بسبع أو بخمس ..... ٥١٣
كان رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ يذكر الله على كل أحيانه ..... ٦١٩
كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ يُعَلِّمُنَا الِاسْتِخَارَةَ فِي الأُمُورِ كُلِّهَا ..... ٤٥٥
كان علي بن عبد الله بن عباس يركع في كل يوم وليلة ألف ركعة ..... ٤٧٨
كان علي رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ إذا قام إلى الصلاة ..... ٢٧٤ت
كان علي قد تخلف عن النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ في خيبر ..... ١٥٩
كان عليٌّ مسلِّماً في شأنها ..... ٢٤٠
كان علي مسلماً في شأنها .....٣٣
كانت فاطمة تنقز الحسن بن علي ..... ٣٦٢ت
كَانَتْ لِي شَارِفٌ مِنْ نَصِيبِي مِنَ المَغْنَمِ ..... ٢٦١
كأني أنظر إلى علي بن أبي طالب رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ يوم قتل عثمان ..... ٣٣٢
كِخْ كِخْ .....١٥١

كُلُّ تَقِيٍّ .....٢٩ت
كل صلاة لا يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج ..... ٤٦١
كل وأطعمني عجزه ..... ٢٨٦ت
كُنَّا فِي جَنَازَةٍ فِي بَقِيعِ الغَرْقَدِ ..... ٢٥٩
كُنَّا فِي سَفَرٍ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ ..... ٢١٩
كنا نتحدث أن أقضى أهل المدينة .....١٩١ت
كنا نتحدث أن أول ما يرفع من الناس الألفة ..... ٤٨٤
كُنَّا نَحْمِلُ لَبِنَةً لَبِنَةً وَعَمَّارٌ لَبِنَتَيْنِ لَبِنَتَيْنِ ..... ٤٧٩
كنت أريده لنفسي فلأوثرنه ..... ٢٣٦
كُنْتُ أَعْرِفُ انْقِضَاءَ صَلَاةِ النَّبِيِّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ بِالتَّكْبِيرِ ..... ٥١٧
كنت أقرئ رجالاً من المهاجرين ..... ٢٤٢
كُنْتُ أُقْرِئُ رِجَالًا مِنَ المُهَاجِرِينَ ..... ٢٤٢
كُنْتُ رَجُلًا مَذَّاءً فَأَمَرْتُ الْمِقْدَادَ بْنَ الْأَسْوَدِ ..... ٢١٣
كنت رجلاً مذَّاء ..... ٢٥٩، ٥٠٤
كنت رجلاً من غفار ..... ٢٣٣
كنت فيمن حضر فاطمة رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا حيث ضربها المخاض ..... ٣٥٩ت
كُنْتُ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ ..... ٢٣٤
كيف أصبح رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ؟ ..... ٢٦٨
كيف تجدينك يا بنية؟ ..... ٣٣٨ت
كيف كانت منزلة أبي بكر وعمر عند رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ ..... ٤٧٣
لا أسبه ولكن إن شئت ..... ٣٣٠

لا ألا كتاب الله، ..... ٢٥٨
لا بأس بذبيحة نصارى العرب ..... ٢٨٤
لا تأكلوا ذبائح نصارى بن تغلب ..... ٢٨٤
لَا تَبْغَضْهُ، وَإِنْ كُنْتَ تُحِبُّهُ فَازْدَدْ لَهُ حُبًّا ..... ٦٨٤
لا تجالسوا أهل الأهواء ولا تجادلوهم ..... ٦٢٧
لا تسأل عن علي ..... ١٧٦
لَا تَصُومُوا حَتَّى تَرَوْا الْهِلَالَ وَلَا تُفْطِرُوا حَتَّى تَرَوْهُ ..... ٤٦٦ت
لاَ تُعَذِّبُوا بِعَذَابِ اللَّهِ ..... ٢٢٥
لاَ تُفَضِّلُوا بَيْنَ أَنْبِيَاءِ اللَّهِ ..... ٤٤٢
لاَ تَكْذِبُوا عَلَيَّ، فَإِنَّهُ مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ فَلْيَلِجِ النَّارَ ..... ٢٥٨
لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب ..... ١١٤ت
لَا صَلَاةَ إِلَّا بِقِرَاءَةِ أُمِّ الْقُرْآنِ ..... ١١٤ت
لا طبب الله من تطبب ..... ٩٧
لاَ طَلاَقَ إِلاَّ بَعْدَ نِكَاحٍ ..... ٢٨١ت
لاَ نُورَثُ مَا تَرَكْنَا صَدَقَةٌ ..... ٢٢٦، ٢٦٥
لا نورث ما تركنا صدقة، يريد بذلك نفسه ..... ٢٢٨
لَا يُتْمَ بَعْدَ احْتِلَامٍ ..... ٢٨١ت
لا يحج بعد العام ..... ٢٢٠
لا يرث المؤمن الكافر ..... ٢٢٢
لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنْ الْمُؤْمِنِينَ عَنْ بَدْرٍ ..... ٥١٥
لا، لعله أن يكون يصلي ..... ٢٣٢

لأخيشن في ذات الله ..... ٣٠٢
لأدفعن الراية إلى رجل يحب الله ورسوله ..... ٣٠١
لأعطين الراية غداً رجلا يحب الله ورسوله ..... ٢٩٩
لأعطين الراية غدا رجلاً يفتح الله على يديه ..... ١٥٩
لأعطين الراية ـ أو ليأخذن الراية ـ غداً ..... ١٥٩
لبيكاه لبيكاه ..... ٢٨٦
لتقاتلنه وأنت ظالم له ثم لينصرن عليك ..... ٣٠٧ت
لَسْتُ تَارِكًا شَيْئًا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ يَعْمَلُ بِهِ إِلَّا عَمِلْتُ بِهِ ..... ٢٦٥
لشد ما نفست علي أمية ..... ٣١٠
لَقِيتُ يَوْمَ بَدْرٍ عُبَيْدَةَ بْنَ سَعِيدِ بْنِ العَاصِ ..... ٢٣٩
لقيت يوم بدر عبيدة بن سعيد ..... ٢٣٩
للزوج النصف ..... ٢٨٧
لَمْ يَكُنْ أَحَدٌ أَشْبَهَ بِالنَّبِيِّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ مِنَ الحَسَنِ ..... ٣٦٢
لَمْ يَكُنْ يَتْرُكُ فِي بَيْتِهِ شَيْئًا فِيهِ تَصَالِيبُ إِلَّا نَقَضَهُ ..... ٥٧٥
لما اشتد بالنبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ وجعه ..... ٢٤٣
لما بعث الْمُخْتَار بِرَأْس عمر بن سعد بن أبي وَقاص إِلَى الْمَدِينَة ..... ٤٧٣ت
لما بعث علي عماراً والحسن إلى الكوفة ..... ٢٣٨
لَمَّا بَعَثَ عَلِيٌّ عَمَّارًا ..... ٢٣٨
لما ثَقُلَ النَّبِيُّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ وَاشْتَدَّ بِهِ وَجَعُهُ ..... ٢١٤
لما ثقل النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ ..... ٢١٤
لَمَّا صَالَحَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ أَهْلَ الحُدَيْبِيَةِ ..... ٢٢٤

لما عقد رسول الله ﷺ اللواء لعلي يوم خيبر دعا له هنيهة ..... ٣٢٣ت
لَمَّا قُبِضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَاسْتُخْلِفَ أَبُو بَكْرٍ ..... ٤٨٦
لما كان يوم الأحزاب ..... ٢٦٣
لما كان يوم خيبر ..... ١٦٢
لما كسرت بيضة النبي ﷺ على رأسه ..... ٣٥١
لما نزلت هذه الآية وأنذر عشيرتك الأقربين .....٣١٨
لما ولد الحسن سماه حمزة ..... ٣٥٨
لَمَّا وُلِدَ الْحَسَنُ سَمَّيْتُهُ حَرْبًا فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ..... ٣٥٩
الله فقهه في الدين ..... ٤٣٥
اللهم أحبه ..... ٣٤٨
اللهم أعنه واستعن به ..... ٣٢٢
اللهم إنا كنا نتوسل إليك بنبينا فتسقينا، وإنا نتوسل إليك بعم نبينا فاسقنا ..... ٤١٧
اللهم إني أحب أبا بكر وعمر وأتولاهما ..... ٦٤٦
اللهم إني أحبهما فأحبهما ..... ٣٦١
اللَّهُمَّ ائْتِنِي بِأَحَبِّ خَلْقِكَ إِلَيْكَ يَأْكُلُ هَذَا الطَّيْرَ .....٣١١ت
اللَّهُمَّ صل على مُحَمَّد وأزواجه وَذريته .....٢٧
اللهم علمه الحكمة ..... ٤٣٥
اللَّهُمَّ عَلِّمْهُ الكِتَابَ ..... ٤٣٥
اللهم عليك بقريش ثلاث مرات ..... ٣٤٥
اللهم لا تمتني حتى تريني علياً .....٣١٧
اللهم من كنت مولاه فعلي مولاه ..... ٢٩٩

لو أن ابن عباس أدرك أسناننا ..... ٤٣٣
لو دخلوها ما خرجوا منها ..... ٢٦٨
لو علمت أنكما تعمدتما ..... ٢٨٨
لَوْ قَدْ جَاءَ مَالُ الْبَحْرَيْنِ لَقَدْ أَعْطَيْتُكَ هَكَذَا وَهَكَذَا ثَلَاثًا ..... ٥٠١
لَوْ كَانَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ذَاكِرًا عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ..... ٥٠٤
لَوْ كُنْتَ فِي شِدْقِ الأَسَدِ لَأَحْبَبْتُ أَنْ أَكُونَ مَعَكَ فِيهِ ..... ٢٧٢
لو كنت في شدق الأسد ..... ٢٧٢
لولا خشية القود يوم القيامة لأوجعتك بهذا السواك ..... ٤٠٧
ليس بخالق ولا مخلوق ..... ٦٥٣
ليس من البر الصيام في السفر ..... ٥٠٦
اللينة النخلة ..... ٦٩
ما أجد أحداً أحق بهذا الأمر من هؤلاء ..... ٢٣٦
ما أحببت الإمارة إلا ..... ١٦٠
ما أرجو من شفاعة علي عليه السلام شيئاً ..... ٦٤٧
ما أعجزك من البهائم ..... ٢٨٥
ما أعطي أحد من الشرف ما أعطي أبو بكر وعمر ..... ٤٣٧ت
ما أغنيت عن عمك فإنه كان يحوطك ويغضب لك ..... ٤١٧
مَا تُرِيدُ إِلَّا أَنْ تَنْهَى عَنْ أَمْرٍ فَعَلَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ..... ٢٦٠
ما تضحكون؟ لرجل عبد الله أثقل في الميزان من أحد ..... ٥٣٢
ما رأيت النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يفدي رجلاً ..... ٢٦٣
ما علمنا أحدا أسلم قبل زيد بن حارثة ..... ٦٨٢

ما في القرآن إلا أعلم أين نزلت ..... ٣٢٧
مَا كُنْتُ لِأَدَعَ سُنَّةَ النَّبِيِّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ لِقَوْلِ أَحَدٍ ..... ٢٦٠
مَا كُنْتُ لِأُقِيمَ حَدًّا عَلَى أَحَدٍ فَيَمُوتَ ..... ٢٧١
ما كنت لأقيم حداً على أحد فيموت ..... ٢٧١
ما لعن رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ ..... ٧٠
ما لك يا بنية؟ ..... ٣٤٧
ما لي وللدنيا؟ ..... ٣٥٠
مَا مِنْ رَجُلَيْنِ يَتَصَارَمَانِ فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ..... ٣٩٣
مَا مِنْ مُسْلِمَيْنِ إِلَّا بَيْنَهُمَا مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ سِتْرٌ ..... ٥٢٢
مَا مِنْ يَوْمٍ يُصْبِحُ الْعِبَادُ فِيهِ إِلَّا مَلَكَانِ يَنْزِلَانِ ..... ٥١١
مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ، مَا مِنْ نَفْسٍ مَنْفُوسَةٍ إِلَّا كُتِبَ مَكَانُهَا مِنَ الجَنَّةِ وَالنَّارِ ..... ٢٥٩
مَا يَمْنَعُكَ أَنْ تُكَلِّمَ عُثْمَانَ لِأَخِيهِ الوَلِيدِ ..... ٢٣٤
ما يمنعك أن تكلم عثمان ..... ٢٣٤
مالي وَلِبَنِي فُلانٍ، جَعَلُوا أُمَّتِي شِيَعًا ..... ٣٩٢
مَتَى أَوْصَى إِلَيْه وَقَدْ كُنْتُ مُسْنِدَتَهُ إِلَى صَدْرِي ..... ٢٢٥
المَدِينَةُ حَرَمٌ، مَا بَيْنَ عَائِرٍ إِلَى كَذَا ..... ٢٦١
مر أصحاب خالد من شاء ..... ٢٤٠
مَرْحَبًا بِأُمِّ هَانِئٍ ..... ٢٣١، ٥٣٤
المستشار مؤتمن ..... ٤٠٧ت
مطرنا أياماً أو يوم قتل الحسين دماً ..... ٣٦٥
مَلَأَ اللَّهُ بُيُوتَهُمْ وَقُبُورَهُمْ نَارًا ..... ٢٦٣

من أحبني وأحب هذين وأباهما وأمهما ..... ٦٧٢
من آذى علياً فقد آذاني ..... ٣٠٢
من أراد أن يدخل جنة ربى التي غرسها فليحب علياً ..... ١٧١
من أشقى الأولين؟ ..... ١٨٦
من أعتق رقبة مسلمة، أعتق الله بكل عضو منه عضواً من النار ..... ٤٠٥، ٤٨١
مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ ..... ٢٢٥
من صلَّى خلف من يقول: القرآن مخلوق أعاد الصلاة ..... ٤١٢
من عادى لي ولياً ..... ٥٨١
من قال: القرآن مخلوق فهو كافر، وإن كان القرآن مخلوقاً كما زعموا ..... ٤١٢
من كنت مولاه فعلي مولاه ..... ٢٩٦
من يضمن عني ديني ومواعيدي ..... ٣١٧
مَنْ يُطِعِ اللَّهَ إِذَا عَصَيْتُ ..... ٢٣١
مَنْ يَعْذِرُنَا فِي رَجُلٍ بَلَغَنِي أَذَاهُ فِي أَهْلِ بَيْتِي ..... ٢٢٣
منزلتهما منه الساعة ..... ٤٧٣
نزلت هذا خصمان اختصموا في ربهم في ستة ..... ٢٣٨
نظر النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلى علي فقال: هذا في الجنة ..... ٣٠٨، ٥٠٧
نَهَانِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ وَلا أَقُولُ: نَهَاكُمْ ـ عَنْ تَخَتُّمِ الذَّهَبِ ..... ٣٧٢ت
نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الدُّبَّاءِ وَالمُزَفَّتِ ..... ٢٧٠
نهى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن قراءة القرآن في الركوع ..... ٤٢٤
نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ خَيْبَرَ عَنْ لُحُومِ الْحُمُرِ ..... ٥٠٠
نهى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن يبيع حاضر لباد ..... ٤٢٩

نهى رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ عن القراءة في الركوع ..... ٣٧١
نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ عَنْ الْمِيثَرَةِ وَالْقَسِّيَّةِ ..... ٥٢١
نهى عن قتلهم - يعني العوامر ..... ٤٢٠
نَهَى عَنْ مُتْعَةِ النِّسَاءِ يَوْمَ خَيْبَرَ ..... ٢٦٧
نُهِيتُ أَنْ أَقْرَأَ رَاكِعًا ..... ٣٧٤
هب عندكم شيء من الوحي. ..... ٢٥٨ت
هذا في الجنة، وإن قوماً يعطون الإسلام يلفظونه ..... ٣٠٨
هَرِيقُوا عَلَيَّ مِنْ سَبْعِ قِرَبٍ ..... ٢١٤
هل سمعت النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ يقول إنك تقاتلني ظالماً ..... ٣٠٦
هل عندكم كتاب؟ ..... ٢٥٨
هل فيكم أَهْل الْبَيْت إنسان مفترضةٌ طاعته؟ ..... ٤٨١
هُمَا رَيْحَانَتَايَ مِنَ الدُّنْيَا ..... ٣٦٢
هو في ضحضاح من نار، ولولا أنا لكان في الدرك الأسفل من النار ..... ٤١٧
وأقاد علي من ثلاثة أسواط ..... ٢٨٩
وَالَّذِي فَلَقَ الْحَبَّةَ، وَبَرَأَ النَّسَمَةَ ..... ٣٥ت
والذي نفسي بيده لا يؤمنون حتى يحبوكم لله ولقرابتي ..... ٤٠
والله لأسوئنك، إني رأيت رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ يلثم حيث يقع قضيبك ..... ٣٦٤ت
والله لقرابة رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ أحب الي أن أصل من قرابتي ..... ٤١٩
وجدنا أكثر أحاديث النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ عند هذا الحي من الأنصار ..... ٤٣٢
ورأى ذلك علي في أرض الخراب بالكوفة ..... ٢٧٨
وزارع علي ..... ٢٧٧

وصلى علي بن أبي طالب في ثوب ..... ٢٧٥
وقال عمر: أخرجاه من المسجد ..... ٢٨٩
وقطع علي من الكف ..... ٢٨٨
وَقَفْتُ عَلَى سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ فَجَاءَ الْمِسْوَرُ بْنُ مَخْرَمَةَ ..... ٥٢٦
وَكَبَّرَ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ خَلْفَ النَّافِلَةِ ..... ٥٠٠
وكل طلاق جائز ..... ٢٨٣
ومن لك مثل علي ..... ٣٣٠
وَهَلْ تَرَكَ عَقِيلٌ مِنْ رِبَاعٍ أَوْ دُورٍ ..... ٢٢٢
ووضع علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كفه على ..... ٢٧٤
وَيْحَ عَمَّارٍ تَقْتُلُهُ الْفِئَةُ الْبَاغِيَةُ ..... ١٩٤ت، ٤٧٩
ويذكر أن علياً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كره الصلاة بخسف بابل ..... ٢٧٦
يَا أَبَا تُرَابٍ، لِمَا يُرَى عَلَيْهِ مِنْ التُّرَابِ ..... ١٧٣، ٣٢١
يَا أَبَا ذَرٍّ اكْتُمْ هَذَا الْأَمْرَ وَارْجِعْ إِلَى بَلَدِكَ ..... ٢٣٤
يا أبا محمد كم بلغت فاطمة ..... ٣٣٨ت
يا ابن الخطاب إني رسول الله ..... ٢٦٩
يَا ابْنَ حَوَالَةَ كَيْفَ تَفْعَلُ فِي فِتْنَةٍ تَخْرُجُ فِي أَطْرَافِ الْأَرْضِ كَأَنَّهَا صَيَاصِي بَقَرٍ ..... ٦٣٣
يا ابن سمية ..... ١٩٧ت
يا أهل الكوفة اتقوا الله ولا تقولوا في أبي بكر وعمر ..... ٤٠٣
يا أيها الناس أحبونا حب الإسلام ..... ٤٧٠ت
يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّهُ لَمْ يُبْعَثْ نَبِيٌّ قَطُّ إِلَّا مَا عَاشَ نِصْفَ مَا عَاشَ الَّذِي كَانَ قَبْلَهُ .... ٣٢٠
يَا بُرَيْدَةُ أَتُبْغِضُ عَلِيًّا ..... ٦٨٤

يا بنية ألا تحبين ما أحب؟ ..... ٣٥٠
يا رسول الله إن فريضة الله ..... ٤٩٠
يا رسول الله إن ولد لي بعدك اسميه باسمك وأكنيه بكنيتك ..... ٥٠٣ت
يا رسول الله غبتُ عن أول قتال ..... ١٦٥
يا رسول الله ليس من نسائك أحد إلا ولها عشيرة تلجأ إليها غيري ..... ٣١٨
يا سالم تولهما وابرأ من عدوهما ..... ٦٤٧
يا عائشة دعي أخي ..... ٣١٥
يا عائشة، دعي أخي، فإنه أول الناس إسلاماً ..... ٣١٥
يا علي اخلفني في أهلي ..... ١٨٦ - ٢٠٩
يَا عَلِيُّ إِنَّ فِيكَ مِنْ عِيسَى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ..... ٢٩٢
يا علي من فارقني فقد ..... ٣٢٣
يا علي من فارقني فقد فارق الله ..... ٣٢٣
يا علي! لا يحل لأحد يجنب ..... ٦٩
يا عمرو والله لقد آذيتني ..... ٣٠٣ت
يَا فُلَانُ مَا مَنَعَكَ أَنْ تُصَلِّيَ فِي القَوْمِ ..... ٢٠٦ت
يا قنبر أخرجه من المسجد ..... ٢٨٩ت
يا ليت أمي لم تلدني ..... ٣١٥
يا هنتاه ..... ٤٤٦
يَأْتِي فِي آخِرِ الزَّمَانِ قَوْمٌ حُدَثَاءُ الأَسْنَانِ ..... ٢٧٠
يحشر العباد فيناديهم بصوت يسمعه من بعد كما يسمعه ..... ٤٤٦
يزعم قومك أنك لا تغضب لبناتك ..... ٢٣٠ت

# فهرس الرواة مرتباً على أنساب الرواة

❖ **موالي النبي** صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

ثوبان مولى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ..... ٣٩١

عبيد الله بن أبي رافع المدني، مولى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ..... ٤٦٣

أبو رافع القبطي، مولى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ..... ٥٢٥

❖ **الرواة من ذرية العباس** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ **ومواليه**:

إبراهيم بن عبد الله بن حنين الهاشمي مولاهم .....٣٧١

داود بن علي بن عبد الله بن عباس بن عبد المطلب الهاشمي ..... ٤٠٩

سليمان بن داود بن داود بن علي بن عبد الله بن عباس .....٤١١

صهيب مولى العباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ..... ٤١٤

العباس بن عبد المطلب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ..... ٤١٦

عبد الله بن حنين، القرشي الهاشمي، مولى العباس بن عبد المطلب ..... ٤٢٤

عبد الله بن عباس بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف ..... ٤٣٢

عكرمة أبو عبد الله، مولى ابن عباس ..... ٤٦٥

علي بن عبد الله بن عباس بن عبد المطلب بن هاشم القرشي الهاشمي ..... ٤٧٧

عمير بن عبد الله الهلالي، أبو عبد الله المدني ..... ٤٨٣

الفضل بن العباس بن عبد المطلب بن هاشم القرشي الهاشمي ..... ٤٨٨

كثير بن العباس بن عبد المطلب الهاشمي ..... ٤٩١

كريب بن أبي مسلم الهاشمي، مولاهم المدني ..... ٤٩٣
مقسم بن بجرة ..... ٥١٣
نافذ، أبو معبد مولى عبد الله بن عباس ..... ٥١٦

❖ **الرواة من ذرية علي وفاطمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ومواليهما**[1]:

إسحاق بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي الهاشمي الجعفري ..... ٣٨٣
أَسيد بن زيد بن نجيح الجمال، الهاشمي مولاهم ..... ٣٨٥
جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ..... ٣٩٩
الحسن بن سعد بن معبد الهاشمي مولى علي بن أبي طالب ..... ٤٠٠
الحسن بن علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ..... ٣٥٦
الحسن بن محمد بن علي بن أبي طالب الهاشمي ..... ٤٠٢
الحسين بن علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ..... ٣٦٤
عبد الله بن محمد بن علي بن أبي طالب القرشي الهاشمي ..... ٤٤٧
عبد الرحمن بن أبي الموال، مولى علي بن أبي طالب ..... ٤٥٣
علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ..... ١٥٥
علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي ..... ٤٧٠
عمر بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ..... ٤٨٠
محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب القرشي الهاشمي ..... ٤٩٥
محمد بن علي بن أبي طالب القرشي الهاشمي ..... ٥٠٢
محمد بن عمرو بن الحسن بن علي بن أبي طالب ..... ٥٠٦
أم موسى، سرية علي بن أبي طالب ..... ٥٣١

(١) أي موالي علي وذريته رضي الله عنهم.

أم كلثوم بنت علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ..... ٥٣٦

**❖ الرواة من ذرية جعفر بن أبي طالب:**

جعفر بن أبي طالب ..... ٣٩٤
عبد الله بن جعفر بن أبي طالب الهاشمي ..... ٤٢٠
معاوية بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب الهاشمي ..... ٥١٠

**❖ الهاشميون ومواليهم**

إبراهيم بن عمر بن مطرف الهاشمي مولاهم ..... ٣٧٨
أزهر بن جميل بن جناح الهاشمي مولاهم ..... ٣٨٠
داود بن رُشيد، الهاشمي مولاهم ..... ٤٠٥
داود بن أبي عبد الله، مولى بني هاشم ..... ٤٠٧
عبد الله بن الصباح بن عبد الله الهاشمي ..... ٤٢٨
عبد الله بن عبد الله بن الحارث بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب بن هاشم القرشي الهاشمي ..... ٤٣٧
عبد الله بن الفضل بن العباس بن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب بن هاشم القرشي الهاشمي المدني ..... ٤٤٠
عبد الله بن محمد بن عقيل بن أبي طالب، القرشي الهاشمي ..... ٤٤٣
عبد الرحمن بن عبد الله بن عبيد البصري، أبو سعيد، مولى بني هاشم ..... ٤٥٠
عبد الرحمن بن هرمز الأعرج، أبو داود المدني، مولى ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب ..... ٤٥٧
عبد الملك بن المغيرة بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف الهاشمي النوفلي ..... ٤٦١
عمير بن إسحاق القرشي، أبو محمد مولى بني هاشم ..... ٤٨٣

معاوية بن أبي مُزَرد[1]، واسمه عبد الرحمن بن يسار، مولى بني هاشم ..... ٥١١
يزيد بن أبي زياد الهاشمي ..... ٥١٩
يزيد أبو مرة مولى عقيل بن أبي طالب ..... ٥٢٣
أبو علقمة الفارسي المصري، مولى بني هاشم ..... ٥٢٨
أم هانئ بنت أبي طالب القرشية الهاشمية ..... ٥٣٣

** ** **

(١) بضم الميم وفتح الزاي وتثقيل الراء المكسورة. انظر: تقريب التهذيب (٦٧٧٠).

# فهرس الرواة مرتباً على الحروف الألفبائية

إبراهيم بن عبد الله بن حنين الهاشمي مولاهم ..... ٣٧١
إبراهيم بن عمر بن مطرف الهاشمي مولاهم ..... ٣٧٨
أزهر بن جميل بن جناح الهاشمي مولاهم ..... ٣٨٠
إسحاق بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي الهاشمي ..... ٣٨٣
أُسيد بن زيد بن نجيح الجمال ..... ٣٨٥
ثوبان مولى النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ ..... ٣٩١
جعفر بن أبي طالب ..... ٣٩٤
جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ..... ٣٩٩
الحسن بن سعد بن معبد الهاشمي مولى علي بن أبي طالب ..... ٤٠٠
الحسن بن علي بن أبي طالب ..... ٣٥٦
الحسن بن محمد بن علي بن أبي طالب الهاشمي ..... ٤٠٢
الحسين بن علي بن أبي طالب ..... ٣٦٤
داود بن رُشيد، الهاشمي مولاهم ..... ٤٠٥
داود بن أبي عبد الله، مولى بني هاشم ..... ٤٠٧
داود بن علي بن بن عبد الله بن عباس بن عبد المطلب الهاشمي ..... ٤٠٩
سليمان بن داود بن داود بن علي بن عبد الله بن عباس ..... ٤١١
صهيب مولى العباس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ ..... ٤١٤
العباس بن عبد المطلب ..... ٤١٦

عبد الله بن جعفر بن أبي طالب الهاشمي ..... ٤٢٠
عبد الله بن حنين، القرشي الهاشمي مولاهم ..... ٤٢٤
عبد الله بن الصباح بن عبد الله الهاشمي مولاهم ..... ٤٢٨
عبد الله بن عباس بن عبد المطلب ..... ٤٣٢
عبد الله بن عبد الله بن الحارث بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب بن هاشم... ٤٣٧
عبد الله بن الفضل بن العباس بن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب بن هاشم.... ٤٤٠
عبد الله بن محمد بن عقيل بن أبي طالب ..... ٤٤٣
عبد الله بن محمد بن علي بن أبي طالب ..... ٤٤٧
عبد الرحمن بن عبد الله بن عبيد البصري، مولاهم ..... ٤٥٠
عبد الرحمن بن أبي الموال، مولاهم ..... ٤٥٣
عبد الرحمن بن هرمز الأعرج، مولاهم ..... ٤٥٧
عبد الملك بن المغيرة بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب بن هاشم ..... ٤٦١
عبيد الله بن أبي رافع المدني، مولى النبي ﷺ ..... ٤٦٣
عكرمة أبو عبد الله، مولى ابن عباس ..... ٤٦٥
علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ..... ٤٧٠
علي بن عبد الله بن عباس بن عبد المطلب بن هاشم ..... ٤٧٧
عمر بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ..... ٤٨٠
عمير بن إسحاق، مولاهم ..... ٤٨٣
عمير بن عبد الله الهلالي، مولاهم ..... ٤٨٥
الفضل بن العباس بن عبد المطلب بن هاشم ..... ٤٨٨
كثير بن العباس بن عبد المطلب ..... ٤٩١

كريب بن أبي مسلم، مولاهم ..... ٤٩٣
محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ..... ٤٩٥
محمد بن علي بن أبي طالب ..... ٥٠٢
محمد بن عمرو بن الحسن بن علي بن أبي طالب ..... ٥٠٦
معاوية بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب ..... ٥١٠
معاوية بن أبي مُزَرِّد، مولاهم ..... ٥١١
مقسم بن بجرة، مولاهم ..... ٥١٣
نافذ، أبو معبد، مولاهم ..... ٥١٦
يزيد بن أبي زياد الهاشمي ..... ٥١٩
يزيد أبو مرة، مولاهم ..... ٥٢٣
أبو رافع القبطي، مولاهم ..... ٥٢٥
أبو علقمة الفارسي، مولاهم ..... ٥٢٨
أم موسى، سرية علي بن أبي طالب ..... ٥٣١
أم هانئ بنت أبي طالب ..... ٥٣٣
أم كلثوم بنت علي بن أبي طالب ..... ٥٣٦

** ** **

# فهرس الفوائد

الإشارة إلى بعض المعاصرين ممن توقف في أحاديث السفيانيين الثوري وابن عيينة ٩٠٠
عدد الأحاديث المنتقدة في صحيح البخاري .....٩ت
إفادة أحاديث الصحيحين للقطع .....١٠ت
تلقي الأمة للصحيحين بالقبول .....١٠ت
أي شرحي النووي أسبق: شرحه على البخاري أم على مسلم؟ .....١١ت
تخريج صاحب الصحيح لأي راو مقتض لعدالته عنده وصحة ضبطه .....١٢ت
من أُخرج له في الصحيح فقد جاوز القنطرة .....١٢ت
وهل يتهم البخاري إلا مجنون؟! .....١٣
لفظ (الآل) هل هو مشتق من أهل أو أول؟ .....٢٢ت
لفظ الآل لا يقال إلا لما له شرف غالباً ..... ٢٤
توجيه قول الله تعالى: آل فرعون ..... ٢٤ت
إذا أطلق أهل البيت انصرف مباشرة إلى آل بيت النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ..... ٢٤
الإشارة إلى اختلاف اختيار النووي رَحِمَهُ اللَّهُ في تعريف آل البيت .....٢٥ت
أشهر من قام بتعريف الآل هو ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ ..... ٢٥
ما اختاره الباحث في كتابه هذا من كون آل بيت النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هم بنو هاشم ومواليهم .....٢٩
التنبيه إلى عدم صحة حديث تعريف النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لآل بيته بكونهم كل تقي ....٢٩ت
تعظيم الإمام أحمد لآل بيت النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، بل لعموم قريش، حتى وإن كانوا

صغار السن ..... ٣٠
افتراء بعض الناس على الإمام أحمد بأنه لا يثبت خلافة علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ورده تلك التهمة عن نفسه ..... ٣١
قول الإمام أحمد بأن علياً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هو الذي زين الخلافة لا العكس ..... ٣٢
نهي الإمام أحمد عن تزويج من لم يقر بخلافة علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ..... ٣٢
رد الأمام الزهري على ادعاء أن علياً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هو المراد بقوله تعالى: والذي تولى كبره ..... ٣٢
إفراد الإمام مسلم كتاباً للحديث عن ذرية الحسين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ..... ٣٤
عدد الأحاديث التي رواها الترمذي في سننه عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ..... ٣٤
قلة النواصب في الشام في زمن الحافظ الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ ..... ٣٦
أهمية ما قرره الإمام الآجري في بيان معتقد أهل السنة في آل بيت النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وتنبيه الباحث إلى أهمية إفراده بالدراسة والشرح ..... ٣٧ت
اهتمام شيخ الإسلام ابن تيمية بتقرير عقيدة أهل السنة في آل بيت النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وكثرة تكراره لذلك ..... ٣٨
الإشارة إلى بعض من ادعى حب آل بيت النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، مع اتهامه لقريش بأكملها بالنصب ..... ٣٩ت
محبة آل بيت النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فرض واجب على الأمة، كما قرره شيخ الإسلام ابن تيمية ..... ٣٩
تزكية أهل السنة لآل بيت النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، إنما هو للمحسنين منهم، كما قرره العلامة صديق خان. ٤٢ت
تنبيه الباحث إلى تعمده عدم ذكره لما حصل بين الإمامين البخاري ومحمد بن يحيى الذهلي من خلاف بسبب اللفظ بالقرآن، وبيانه لسبب ذلك ..... ٤٧

التنبيه على علو مكانة الإمام محمد بن يحيى الذهلي في علم علل الحديث .....٤٧
عدم وقوف ياقوت على سبب تسمية بخارى بهذا الاسم .....٤٨ت
التنبيه على اختلاف العلماء في اسم (بردزبه) في نسب البخاري .....٤٨
هل (بردزبه) هو (بذزبه) أم هما اثنان؟ ..... ٤٩
معنى (بردزبه) هو الزراع ..... ٤٩
(المغيرة) بضم الميم ويجوز كسرها في لغة ..... ٤٩ت
سبب نسبة البخاري للجعفيين ..... ٤٩ت
ادعاء بعض المجهولين جهالة البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ودفع ابن دحية لذلك القول المنكر ٤٩ ـ ٥٠
توهيم ابن دحية في ادعائه أن البخاري عرض كتابه على أبي زرعة فارتضاه إلا أحاديث ثلاثة، وبيان بأن هذه القصة إنما حصلت للإمام مسلم مع أبي زرعة .... ٥٠ت
التنبيه على خطأ من ظن أن الذي صافح عبد الله بن المبارك هو والد البخاري، وبيان أن الصواب إنما هو حماد بن زيد.
أصدق ما يكون الرجل عند الموت .....٥١
بداية حفظ البخاري للحديث كانت وهو دون العاشرة من عمره .....٥٣
التنبيه على صعوبة تحديد من المقصود بالداخلي في كلام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ.....٥٣ت
هل كان البخاري يقصد إبهام شيخه الداخلي حتى لا يعد مغتاباً له؟ .....٥٣ت
التوفيق بين حرص البخاري على عدم الوقوع في غيبة أحد، وبين ما جاء في كتابه التاريخ من جرح لكثير من الرواة. ٥٦ت
ذكر طرق العلماء المترجمين للبخاري في ترتيب شيوخه .....٥٧
تعقب المزي للحاكم في قوله بدخول البخاري الجزيرة وسماعه من أحمد بن الوليد٥٧ت
ذكر بعض من أفرد شيوخ البخاري في مؤلف مستقل .....٥٨ت

التنبيه على وهم محقق طبقات الحنابلة في عده كتابي الكلاباذي والباجي إنما هما فقط في ترجمة شيوخ البخاري. ٥٨ت تقسيم شيوخ البخاري إلى خمسة أقسام .... ٥٩
أكبر شيوخ البخاري هو محمد بن عبد الله الأنصاري .....٥٩ت
مسلم شارك البخاري في الطبقة الثالثة من شيوخه ..... ٥٩
سبب اختيار الباحث لطريقة تقسيم شيوخ البخاري على الطبقات ..... ٦٠
كتابة البخاري للحديث عمن هم فوقه ومثله ودونه في الطبقة ..... ٦٠
ذكر التسعة الذين كانوا شيوخاً لأصحاب الكتب الستة .....٦١
خبر صحيح فيه أن الله عز وجل عافى أبا موسى الزمن من زمانته، بعد صلاته ركعتين في ليلة شديدة البرودة .....٦٢ت
معنى (بندار) .....٦٣ت
معنى (الدورقي) .....٦٣ت
تحقيق القول في رواية مسلم في صحيحه عن البخاري ..... ٦٤
تضعيف كلام الذهبي في انحراف مسلم عن البخاري كان السبب في عدم روايته له في صحيحه ..... ٦٥
الأحاديث الأربعة التي علا فيها مسلم على البخاري .....٦٦
عدد الأحاديث التي رواها الترمذي في سننه عن البخاري، وبيان وهم وقع لأحد الباحثين .....٦٧ت
الرد على د. عداب الحمش في ادعائه أن الترمذي إنما أشار إلى تاريخ له قد انتفع به في كتابه العلل الصغير، وبيان أن مقصود الترمذي إنما هو تاريخ البخاري الكبير ٦٧ت
ثناء البخاري على تلميذه الترمذي .....٦٨
سماع البخاري لحديثين من الترمذي .....٦٩
تحقيق القول في رواية النسائي عن البخاري ..... ٧٠

محمد بن إسماعيل في سنن أبي داود هو ابن أبي سمينة ..... ٧١
احتكام بعض شيوخ البخاري له في حل إشكالاتهم ..... ٧٣
منزلة البخاري بين المحدثين كمنزلة أبي بكر الصديق بين الصحابة ..... ٧٥ت
أول من أفرد كتاباً مستقلاً في ترجمة البخاري ..... ٧٦
الاسم الصحيح لصحيح الإمام البخاري ..... ٧٧
الإشارة إلى بعض شروح صحيح البخاري ومناهجها ..... ٧٧
آخر من روى صحيح البخاري هو أبو طلحة البزدوي لا الفربري ..... ٨٠ت
الإشارة إلى عدم اتفاق المصادر على عدد من سمعوا من البخاري صحيحه ..... ٨٠ت
أول سماع الفربري لصحيح البخاري كان وهو في الثامنة من عمره، والثانية وهو في الثانية عشرة ..... ٨١ت
السن المعتبرة في السماع عند علماء الحديث ..... ٨١ت
آخر من سمع من البخاري غير الصحيح ..... ٨٢ت
أتم روايات الصحيح هي رواية الفربري ..... ٨٣
روايتا حماد بن شاكر والنسفي لصحيح البخاري فيهما نقص في آخرهما جبر بإجازة البخاري لهما ..... ٨٣
محاولة بعض الحنفية عزو الفضل في حفظ الصحيحين وإيصالهما للأمة لبعض أصحاب مذهبهم، والرد على ذلك. ٨٣ت
التشكيك في صحة نسبة إبراهيم بن محمد بن سفيان راوية صحيح مسلم إلى الحنفية ..... ٨٣ت
أسماء من روى صحيح البخاري عن الفربري ..... ٨٤
الكشاني هو أخر أصحاب الفربري موتاً ..... ٨٤ت
صنَّف البخاري صحيحه في ستة عشرة سنة ..... ٨٦

كل من تصدى لشرح صحيح البخاري صار عيالاً على فتح الباري .....٨٦ت
المفاضلة بين الصحيحين .....٨٦
ما احتج به من قدم صحيح مسلم على صحيح البخاري .....٨٦
كتاب ابن الصلاح صار كالكعبة يطوف بها المؤلفون، على حد تعبير السيد أحمد صقر .....٨٨ت
تصحيف في مطبوعة ابن عساكر .....٨٩ت
توجيه الحافظ ابن حجر لقول أبي علي النيسابوري في تقديم صحيح مسلم ..... ٩٠
المفاضلة بين موطأ مالك وصحيح البخاري .....٩١
توجيه قول الشافعي في تفضيل الموطأ على ما سواه .....٩٢
ما جاء في تقديم بعض العلماء لجامع الترمذي على صحيح البخاري وتوجيه ذلك ...٩٢
ثناء أبي محمد الدارمي على كتاب الأدب المفرد ..... ٩٤ت
(العبقسي) نسبة إلى عبد القيس، وهي على غير قياس ..... ٩٤ت
أول من أفرد مصنفاً في الصحابة هو البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ .....٩٦
ميل الباحث إلى أن كتاب الأشربة المنسوب للبخاري إنما هو من كتب الصحيح، وليس كتاباً مستقلاً .....٩٧
عدم ذكر المعاصرين ممن ترجم للبخاري وعد كتبه كتاب الاعتصام من ضمن كتبه...٩٨
تواريخ البخاري الثلاثة اصطلح الناس على تسميتها بالنظر إلى حجم مادتها .....٩٩
تصحيف محتمل في فتح الباري .....٩٩ت
التنبيه إلى أن المطبوع باسم التاريخ الصغير إنما هو التاريخ الأوسط .....١٠١ت
بيان فضل كتاب التاريخ الكبير على من جاء بعده من المؤلفات في فنه ..... ١٠٢ت
أول من تعقب البخاري في تاريخه هما الرازيان أبو زرعة وأبو حاتم ..... ١٠٢ت

الكتب الثلاثة التي ألفها ابن أبي حاتم معتمداً فيها على تاريخ البخاري الكبير .....١٠٣ت
علاقة كتاب الجرح والتعديل بتاريخ البخاري الكبير ..... ١٠٣ت
اعتبار أبي أحمد الحاكم أن الجرح والتعديل إنما هو مأخوذ بتمامه من التاريخ الكبير١٠٣ت
مقدار ما اقتبسه الخطيب في تاريخ بغداد من التاريخ الكبير ..... ١٠٥ت
تاريخ البخاري الكبير هو أهم موارد الدارقطني في كتابه المؤتلف والمختلف ... ١٠٥ت
مراد البخاري في تاريخه هو ذكر الرواة دون التعرض دائماً لحالهم في الرواية .. ١٠٥ت
غموض طريقة البخاري في تاريخه الكبير ..... ١٠٦
حدَّث البخاري بكتابه خلق أفعال العباد في السنة الأخيرة من حياته ..... ١٠٨ت
يتضح من عنواني كتابي البخاري المطبوعين (رفع الأيدي والقراءة خلف الإمام) أنهما ليسا من صنع البخاري. ١٠٩ت
التنبيه إلى وهم من عدّ كتاب الضعفاء الصغير هو نفسه التاريخ الصغير .....١١٠ت
للبخاري كتابان في الضعفاء أحدهما صغير وهو المطبوع، والآخر كبير .....١١٠
ذكر شبهة سقيمة تداولها بعض السخفاء وقصدوا فيها الحط من مكانة البخاري العلمية والأخلاقية، والرد عليها. ١١١ت
ذكر شيء من ترجمة مسلمة بن القاسم، لتعلقه بإيراد تلك الشبهة السقيمة .....١١٢ت
بيان عدم قبول حكم مسلمة بن القاسم في الرجال إذا خالف قوله قول الأئمة ....١١٣ت
التنبيه على أن كتاب الكنى يعتبر كتاباً مستقلاً وليس من ضمن أجزاء التاريخ الكبير١١٥ت
أشهر من نقل عن كتاب الكنى للإمام البخاري .....١١٦
التنبيه على تصحيفات وقعت في مطبوعة الأسامي والكنى للحاكم .....١١٧
نفي الحافظ ابن عساكر صحة نسبة كتاب الواحدان للإمام البخاري ..... ١٢٠
التنبيه على بطلان نسبة بعض الكتب للإمام البخاري .....١٢١

ما قيل في مذهب البخاري الفقهي، وادعاء المذاهب له ..... ١٢٣
ما جرى بين إسحاق بن راهويه وعبد الرحمن بن مهدي، عند مدح الأول لأبي حنيفة ..... ١٢٣ت
رجوع إسحاق بن راهويه عن مذهب أهل الرأي ..... ١٢٤ت
جواب لشيخ الإسلام ابن تيمية حول مذاهب المصنفين من المحدثين الفقهية .... ١٢٥
ذكر تهمة سخيفة رمي بها الإمام البخاري للحط من مكانته الفقهية ..... ١٢٧
تقليل الباجي من مكانة الإمام البخاري الفقهية، والرد عليه في ذلك ..... ١٣٠
استهجان الحافظ ابن رشيد ما قاله الباجي في فقه الإمام البخاري، واعراضه عن ذكره ..... ١٣٤
ما ذكره الباجي من كون البخاري توفي قبل أن يتم كتابه، وتوجيه ذلك .....١٣٧
التنبيه إلى أن الصحيح أن الفربري سمع صحيح البخاري منه ثلاث مرات، لا مرتين ..... ١٣٩ت
البخاري فيما يورد من تراجم للأبواب على أطوار. ..... ١٤٢
ضبط (خرتنك) القرية التي توفي فيها الإمام البخاري ..... ١٤٣ت
أطول التراجم في سير أعلام النبلاء هي ترجمة الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ ..... ١٥٣ت
أطول ترجمتين في طبقات السبكي هي ما كانت لوالده وللغزالي ..... ١٥٤ت
تنبيه جليل للبدر العيني حول معنى قوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لعلي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: أنت مني وأنا منك ١٥٧
علو مكانة أمير المؤمنين علي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ في نفوس التابعين ..... ١٥٧
أول الأحاديث المسندة في باب مناقب علي هو حديث خيبر، والإشارة إلى السبب المحتمل لذلك ..... ١٥٩
ما جاء من أن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أعطى الراية أولاً لأبي بكر وعمر، فلم يفتح لهما، والرد على ذلك ..... ١٦٢ت

الإشارة إلى وقوع بعض الأحاديث المنكرة في قصة خيبر ..... ١٦٤ - ١٦٦
تشكيك الإمام أحمد في تشيع عبد الرزاق الصنعاني ..... ١٦٨ت
ما روي في رجوع عبد الرزاق عما نسب له من قوله في عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ..... ١٦٨ت
إذا أطلق المحدِّثون ابن أبي ليلى فإنَّما يعنون أباه عبد الرحمن، وإذا أطلق الفقهاء ابن أبي ليلى فإنَّما يعنون محمداً ..... ١٧٨ت
حرص البخاري على ذكر صيغة السماع في رواية الحديث.
حديث (أقضاكم علي)، وما جاء فيه من اختلاف في الرفع والوقف ..... ١٩٠ت
توجيه شيخ الإسلام للقول بأن العلم بالحلال والحرام أعظم من العلم بالقضاء .. ١٩٢ت
اختلاف الشُراح في المراد بالفئة الباغية ..... ١٩٥
التنبيه إلى أن لفظ (تقتله الفئة الباغية) لا يوجد في بعض نسخ البخاري، وهو مما أدى ببعض الشراح إلى البعد في شرح هذا الحديث ..... ١٩٥
ميل الحافظ ابن حجر إلى أن البخاري عمد إلى حذف هذه الجملة، لعلة متعلقة بإسنادها ..... ١٩٧ت
ما نسب إلى بعض السلف من قولهم: لم يرد في حق أحد من الصحابة بالأسانيد الجياد أكثر مما جاء في علي، ونفي شيخ الإسلام لذلك ..... ٢٠١
تصحيف في مطبوعة طبقات الحنابلة بتحقيق العثيمين ..... ٢٠١ت
تصحيف في ميزان الاعتدال (ط. الرسالة) ..... ٢٠٢ت
قول بعض الحفاظ: تأملت ما وضعه أهل الكوفة في فضائل علي وأهل بيته فزاد على ثلاثمائة ألف ..... ٢٠٥
تأليف بعض الحفاظ في بيان مناسبات كتب البخاري داخل الصحيح ..... ٢٠٥ت
تنبيه الحافظ ابن حجر على براعة اختتام البخاري لكتاب التيمم في صحيحه ... ٢٠٦ت
محاولة المؤلف إظهار مقصد البخاري في ترتيب أحاديث مناقب علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، في

الباب المعقود لأجل ذلك ..... ٢٠٦
طلب النبي ﷺ من أصحابه أن يحضروا له كتاباً ليكتب لهم ما يمنعهم من وقوع الخلاف بعده، كان قبل موته بأربعة أيام ..... ٢٤٤
اختلاف أهل العلم فيما أراد النبي ﷺ كتابته في مرض موته ..... ٢٤٥
هل كان أمر النبي ﷺ لأصحابه بإحضار الإداوة والكتاب على سبيل الوجوب؟ ..... ٢٤٨
التنبيه على أن ابن عباس رضي الله عنهما لم يحضر تلك الحادثة ..... ٢٤٩
الرد على من ادعى زوراً أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه هو الذي أتى بلفظ الهُجر في تلك الحادثة ..... ٢٥٠
ما جاء في ضبط: (هجر) الواردة في الحديث السابق ..... ٢٥٢
ثناء العلماء على موقف عمر رضي الله عنه في تلك الحادثة ..... ٢٥٥
معنى قول سفيان بن عيينة: وأي إسناد هذا؟! ..... ٢٦٥
معنى (السنبلاني) ..... ٢٧٥ت
معنى (ثوب غير مقصور) ..... ٢٧٥ت
توضيح عبارة أبي داود (بمعنى عثمان) ..... ٢٨٣ت
حكم ذبائح أهل الكتاب ..... ٢٨٤
ضبط (وحية) ..... ٢٨٦ت
التنبيه على اختلاف في النقل عن يحيى بن معين في نسختي الجرح والتعديل وتاريخ الدوري (٢٨٢) ..... ٢٩٣ت
تصحيف (أنا الصديق الأكبر) إلى (أخا الصديق الأكبر) في مطبوعة التاريخ الكبير ٢٩٤ت
المبهم في رواية البخاري في تاريخه الكبير لحديث من كنت مولاه..) هو ابن عمر. ٢٩٦ت
توجيه ابن عدي لقول البخاري: في إسناده نظر ..... ٢٩٧ت

أبو حصين عثماني كوفي، وهذا من النوادر ..... ٢٩٨ت
وهم الحافظ الذهبي في عزوه لابن حبان تضعيف بكير بن مسمار، وبيان أن السبب في الوهم هو الاشتراك في الاسم بين راويين ..... ٣٠٠ت
تصحيف (بن) إلى (عن) في اسم خالد بن عرفطة ..... ٣٠٢ت
تصحيف (شقيق بن عبد الله) إلى (سفيان) في مصنف ابن أبي شيبة ط. الرشد، وتنبيه عوامة على ذلك ..... ٣٠٢ ت
التنبيه على وهم في العزو في الضعفاء للعقيلي، ط. السرساوي ..... ٣٠٤ت
أبو نعيم إذا قال: قال المتأخر، إنما يقصد بذلك: ابن منده ..... ٣٠٥ت
البخاري نسب عبد السلام مرة إلى جهينة ومرة إلى حية ..... ٣٠٧ت
الاختلاف في رواية (لتراب الوذمة) وبيان ضبطها والصحيح فيها ..... ٣٠٩ت
رد الحفاظ لحديث (الطير) .....٣١١ت
ما نقل من انكار الدارقطني على الحاكم إخراجه لحديث الطير في مستدركه، وتضعيف الذهبي لهذه القصة .....٣١١ت
صح عن الحاكم رده لحديث الطير مع كونه أخرجه في المستدرك .....٣١٣ت
توجيه اختلاف قولي الحاكم في حديث الطير .....٣١٣ت
اضطراب وتصحيف كثير في نص حديث في مطبوعة التاريخ الكبير .....٣١٨ت
تصحيف في اسم شيخ البخاري .....٣١٨ت
النسائي يقول: لا بأس به في كثير من الثقات الرفعاء ..... ٣٢٤ت
الصواب في اسم (جحدب بن جرعب) ..... ٣٢٥ت
الاختلاف في اسم عمير بن سعد ..... ٣٢٨ت
ضبط (الفائشي) وتوجيه نسبته .....٣٣١ت

أول من لقب فاطمة بالزهراء ..... ٣٣٥ت
التنبيه على عدم صحة خبر أن فاطمة إنما سميت باسمها لأن الله فطمها ومحبيها عن النار ..... ٣٣٦ت
عدد أولاد فاطمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ..... ٣٣٧ت
ما جاء في منع النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ علياً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من نكاح ابنة أبي جهل ..... ٣٤١ت
الرد على من حاول إبطال الحديث السابق اعتماداً منه على بعض الروايات التي جاءت في كون المسور كان في السادسة من عمره ..... ٣٤٢ت
من ليس بمدلس إذا ثبت لقاؤه لمن حدَّث عن حملت عنعنته على السماع اتفاقاً. ٣٤٨ت
معنى (الموشى) ..... ٣٥٠ت
الرد على صاحب كتاب النصيحة في تعقبه على الشيخ الألباني ..... ٣٥٨ت
ما جاء في كثرة تطليق الحسن رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لنسائه ..... ٣٦٣
إشارة البخاري إلى علة حديث، تابعه عليها مسلم والدارقطني ..... ٣٧٣ت
الإشارة إلى احتمال وقوع تصحيف في مسند الإمام أحمد ..... ٣٧٧ت
تصحيفان في ميزان الاعتدال (ط. البجاوي) ..... ٣٧٩ت
التعريف بكتاب زهرة المتعلمين في أسماء المحدثين ..... ٣٨٠ت
هشيم أثبت الناس في حصين ..... ٣٨٧
السبب المحتمل في عدم إخراج البخاري لحديث سعيد بن منصور عن هشيم .. ٣٨٨ت
أكثر من تُكلم فيهم من رجال البخاري إنما هم من شيوخه الذين عاصرهم، وسبر حديثهم ..... ٣٨٨
عُلم من طريقة البخاري في صحيحه أنه يتحاشى قدر المستطاع أن يكرر الحديث بإسناده ومتنه ..... ٣٨٩
الإشارة إلى رسالة: تدقيق النظر في قول البخاري فيه نظر ..... ٣٩١ت

البخاري ترجم لجعفر بن أبي طالب بعد ترجمته لأخيه علي، والسبب في ذلك . ٣٩٤ت
ما جاء في معنى (أشبهت خَلقي وخُلقي) ..... ٣٩٥ت
من كان يشبه النبي ﷺ من الصحابة ..... ٣٩٥ت
من كان يشبه النبي ﷺ من آل بيته ..... ٣٩٥ت
معنى (العكة) ..... ٣٩٦ت
الباجي أدخل جعفر بن أبي طالب في تراجم كتابه، مع أنه ليس له رواية في صحيح البخاري ..... ٣٩٧
سبب تلقيب جعفر بن محمد بالصادق ..... ٣٩٩ت
معنى (الحُمَّرة) ..... ٤٠١ت
أول من قال بالإرجاء ..... ٤٠٣
تصحيف (السنة) إلى (الستة) في مطبوعة تهذيب الكمال ..... ٤٠٣ت
المراد بالإرجاء الذي تكلم فيه الحسن بن محمد ..... ٤٠٤
انفراد ابن حزم بتضعيف داود بن رشيد ..... ٤٠٦
ضبط (مقارب) وما قيل في معناها عند أهل الجرح والتعديل ..... ٤٠٨ت
التنبيه على إقحام وقع في مطبوعة ميزان الاعتدال (ت: البجاوي)، وتنبيه محققو ط. الرسالة على ذلك ..... ٤١٠ت
التنبيه على إقحام وقع في اسم أحد الرواية في سنن الترمذي (ت: أحمد شاكر، وت: بشار عواد) ..... ٤١١ت
تصحيف (أبي) إلى (ابن) في مطبوعة التاريخ الكبير ..... ٤١٦ت
توسل عمر بالعباس رضي الله عنهما كان بدعائه لا بجاهه ..... ٤١٧ت
اختلاف وقع في متن حديث أخرجه كل من البخاري ومسلم، وتوجيه العلماء لهذا الاختلاف (٤١١ت) ..... ٤٢١ت

التنبيه على إقحام وقع في مطبوعة سنن الترمذي وتنبيه د. بشار عواد عليه ..... ٤٢٣ت
ترجيح الحافظ إلى أن مقولة: وما كان من النبوة لا يكذب، إنما هو مدرج من قول ابن سيرين ..... ٤٣٠ت
الإشارة إلى أن البخاري أفرد كتاب الاعتصام في تأليف مستقل ..... ٤٣١ت
توضيح معنى ما جاء في أثر ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: يستطيب حديثه ..... ٤٣٢ت
تصحيف محمد بن عمرو إلى محمد بن عمر، وذلك في طبقات ابن سعد ..... ٤٣٣ت
الخلاف في سن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عند وفاة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ..... ٤٣٤ت
مناسبة دعاء النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بالفقه في الدين ..... ٤٣٥
من اختصارات أخبرنا عند المحدثين (أخ) ..... ٤٤٠ت
التنبيه على اختلاف ما جاء في اثبات أو نفي رواية كل من القطان وابن مهدي عن ابن عقيل ..... ٤٣٣ت
التنبيه على اختلاف وقع في كلمة (يتبع) هل هي كذلك، أم هي (جمع)؟ ..... ٤٤٧ت
التنبيه إلى أن ابن عساكر قد جمع بين قولي أبي أسامة والعجلي، وجعلهما قولاً واحداً لأبي أسامة ..... ٤٤٨ت
التعريف بكتاب: التعريف بمن ذكر في موطأ مالك من النساء والرجال ..... ٤٤٨ت
المعتبر في ترك رواية الراوي، أن يكون الخطأ هو الغالب عليه، أما من كثر خطؤه ولم يفحش فالرواية عنه مقبولة ..... ٤٥١ت
معنى (سلوك الجادة) عند المحدثين ..... ٤٥٣ت
ما جاء في نكارة حديث الاستخارة ..... ٤٥٥
تصحيف (أحمد) إلى (أبو أحمد) في تاريخ ابن عساكر، وبيان بأن أحمد المذكور هنا هو ابن حنبل ..... ٤٥٧ت
تصحيف (بريد) إلى (يزيد) في مطبوعة التاريخ الكبير ..... ٤٥٨ت

تصحيف (ابن جريج) إلى (ابن خديج) في مطبوعة تهذيب التهذيب ..... ٤٥٩ت
التنبيه إلى وجود راويين في صحيح البخاري، باسم: عبد الرحمن الأعرج، وهما وإن اشتركا في الاسم واللقب، لكن اختلفا في اسم الأب والكنية ..... ٤٦٠
ما جاء في سبب حذف مالك لاسم عكرمة من سنده، أو إسقاطه له ..... ٤٦٦ت
ذكر الحافظ ابن حجر للإمام مالك في طبقات المدلسين! إلزاماً منه لمن اعتبر تسوية الإسناد تدليساً ..... ٤٦٧ت
تعريف تدليس التسوية ..... ٤٦٧ت
الفرق بين التسوية وتدليس التسوية ..... ٤٦٧ت
فضل زين العابدين بن علي بين العلماء ..... ٤٧٠
سجود زين العابدين بن علي شكراً لما أتي برأس عمر بن سعد ..... ٤٧٣ت
ما أعطي أحد من الشرف ما أعطي أبو بكر وعمر، متى سُلم عليه سُلم عليهما .. ٤٧٣ت
من صنَّف فيمن أردفهم النبي ﷺ ..... ٤٨٩ت
التنبيه على وهم الباجي في قوله أن البخاري أخرج لقثم بن العباس رضي الله عنهما ..... ٤٨٩ت
بيان المبهم في قول الراوي: وعن يمينه غلام ..... ٤٩٠ت
أعبد الناس بالمدينة هو كثير بن العباس ..... ٤٩١
شرط ابن عبد البر في كتابه الاستيعاب ..... ٤٩١ت
لعل وهماً وقع للذهبي في عزوه لأبي حاتم تضعيف كريب مولى ابن عباس رضي الله عنهما . ٤٩٣
أبو حاتم يقول في كثير من رواة الصحيحين: يكتب حديثه ولا يحتج به، وتوجيه شيخ الإسلام لذلك ..... ٤٩٤ت
معنى قول أبي حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به ..... ٤٩٤ت
سبب تلقيب محمد بن علي بالباقر ..... ٤٩٥ت

تعقب على الحافظ ابن رجب في حمله عبارة ابن معين على غير محملها ..... ٤٩٦ت
ما جاء في التفريق بين صيغتي (عن) و (أن) ..... ٤٩٧ت
رد العراقي على ابن الصلاح في نسبته التفريق بين الصيغتين للإمام أحمد ويعقوب بن شيبة ..... ٤٩٧ت
تنبيه البخاري على وهم بعض الرواية في جعلهم محمد بن علي الباقر: محمد بن الحنفية ..... ٤٩٨
الخلاف في الجمع بين اسم النبي ﷺ وكنيته ..... ٥٠٣
عادة البخاري في التاريخ الكبير من الإشارة إلى علة في الخبر الذي يقوم بذكره في ترجمة الراوي ..... ٥٠٦ت
تصحيف (أبي إدريس) إلى (ابن إدريس) في مطبوعة مسند أبي يعلى ..... ٥٠٧ت
وهم محقق مسند أبي يعلى في تعيين الراوي بناء على التصحيف السابق ..... ٥٠٧ت
يزيد بن الهدير هو نفسه يزيد ابن الهاد ..... ٥١٠ت
بيان أن البخاري إنما ذكر مقسم بن بجرة في الضعفاء، لبيان أن الحكم لم يسمع حديثه من مقسم، لا لتضعيف مقسم ..... ٥١٤
من اختصارات (أخبرنا) على (أرنا) ..... ٥١٩ت
معنى (الميثرة) ..... ٥٢١ت
معنى (القسية) ..... ٥٢١ت
معنى (المفدم) ..... ٥٢١ت
تصحيف (معتمر) إلى (معمر) في تاريخ الدوري ..... ٥٢٥ت
اعتبار حديث المجهول عند الدارقطني ..... ٥٣٠
الإجماع على عدم قبول رواية الكافر الأصلي ..... ٥٤٣
الاختلاف في توجيه قول مالك: لا يؤخذ الحديث عن صاحب هوى يدعو إلى هواه ...٥٤٨

تحقيق القول في أن أكثرأهل العلم على عدم قبول رواية المبتدع، وبيان أن المقصود بذلك هم أكثر الأشاعرة، لا سائر العلماء ..... ٥٤٨
قبول رواية الكافر بالتأويل ..... ٥٥٠
التطبيق العملي عند المحدثين، لا يظهر أن أحداً منهم قد قبل رواية من كفر ببدعته . ٥٥٠ت
نقل النووي وغيره الإجماع على عدم قبول رواية من كفر ببدعته، والنظر في هذا الإجماع ..... ٥٥١
هل يعتبر النووي قول أكثر أهل العلم إجماعاً؟ ..... ٥٥٢
من قال بجواز انعقاد الإجماع مع مخالفة الواحد والاثنين ..... ٥٥٢ت
المعتمد أن الذي تُردُّ روايته من أنكر أمراً متواتراً من الشرع معلوماً من الدين بالضرورة، وكذا من اعتقد عكسه ..... ٥٥٣
هل يرد الشافعي رواية الرافضة كلهم، أم يخص هذا الأمر بالخطابية منهم؟ ..... ٥٥٥
تحرير مذهب الخطابية في شهادة الزور ..... ٥٥٥
من قبل رواية من كفر ببدعته إذا لم يكن ممن يستحل الكذب ..... ٥٥٧
أكثر أهل العلم على قبول رواية المبتدع إذا لم يدع إلى بدعته، وتحرير ذلك ..... ٥٥٧
نفي القول بالقدر عن عبد الوارث بن سعيد ..... ٥٥٨ت
ما نسب إلى ابن حبان من نقله الإجماع على قبول رواية من لم يدع إلى بدعته، والرد على ذلك ..... ٥٥٩
منازعة السخاوي في صحة نسبة نقل الاتفاق إلى ابن حبان ..... ٥٦١
المنع من الرواية عن الدعاة إلى بدعتهم خوفاً أن تحملهم الدعوة إلى البدعة والترغيب فيها على وضع ما يحسِّنها ..... ٥٦١
قبول رواية من لم يرو ما يؤيد بدعته ..... ٥٦٢
تقسيم البدع إلى كبرى وصغرى ..... ٥٦٣

السبب في إبهام البخاري لعمرو بن عبيد في إسناد حديث أخرجه في صحيحه .... ٥٦٨
السبب في رواية بعض كبار المحدثين عن عمرو بن عبيد ..... ٥٧٠
لم يسمع بخليفة رثى أحداً من رعيته، إلا المنصور حينما رثى عمرو بن عبيد .. ٥٧٠ت
معنى (الشُراة) ..... ٥٧١ت
معنى (القعد) ..... ٥٧٢ت
فصاحة عمران بن حطان وما جاء في الثناء على شعره ..... ٥٧٢ت
ليس في أهل الأهواء أصح حديثاً من الخوارج ..... ٥٧٣
البخاري لم يخرج لعمران بن حطان إلا حديثين، توبع في أحدهما..... ٥٧٤
قاعدة البخاري: تخريج أحاديث المبتدع إذا كان صادق اللهجة متديناً..... ٥٧٦
موقف السلف ممن أتى أبواب السلطان ..... ٥٧٨ت
قول الذهبي: هذا حديث غريب جداً، لولا هيبة الجامع الصحيح لعدُّوه في منكرات خالد بن مخلد، وذلك لغرابة لفظه ..... ٥٨١ت
تحديث ابن خزيمة عن عباد بن يعقوب كان في بداية الأمر، ثم تركه ..... ٥٨٢ت
إدعاء عباد بن يعقوب أن الذي حفر البحر هو علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وأن الذي أجرى النهر هو الحسين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ! ..... ٥٨٣ت
البخاري إنما أخرج حديثاً واحداً عن عباد بن يعقوب، قرنه فيه مع غيره ..... ٥٨٣ت
سبب رمي بشر بن السري بالتجهم، ونفيه عن نفسه ذلك، ودعاؤه على من نسبه إلى هذه البدعة ..... ٥٨٤
تحقيق القول في رواية البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ عن المرجئة، وهو الذي اشتهر عنه قوله: كتبت عن ألف نفر وزيادة، ولم أكتب إلا عمن قال: الإيمان قول وعمل، ولم أكتب عمن قال: الإيمان قول ..... ٥٨٨
الطوفي كان عجباً في انتسابه لعدد من المذاهب العقدية المتضادة ..... ٥٩١ت

السبب في قلة المؤلفات عن النواصب ..... ٥٩٢
لفظ (النصب) من الأضداد ..... ٥٩٣
العبرة في الرواية بصدق الراوي وأمانته والثقة بدينه وخلقه ..... ٦٠٢
أبو داود بدّع أزهر الحرازي وروى عنه في سننه ..... ٦٠٤
لا يعرف في أهل الحديث من يفضل علياً على أبي بكر وعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ..... ٦٠٥ت
البخاري إنما روى لإسحاق بن سويد رواية واحدة قرنه فيها مع حماد بن زيد .... ٦١٠
تعقب محقق تاريخ الدوري في استرواحه لنسبة إسحاق بن سويد للنصب..... ٦١٠ت
توجيه عبارة النسائي في أسد بن فرات: لو لم يصنف كان خيراً له .....٦١١ت
البخاري أخرج لأسد بن فرات حديثاً واحداً مقروناً في مع غيره ..... ٦١٢
ما جاء في اختلاف المنقول عن بهز بن أسد، هل كان يبغض عثمان أم علياً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ٦١٣
أشهر من رمي بالنصب من رواة البخاري هو حريز بن عثمان ..... ٦١٥
نفي حريز لتهمة النصب عن نفسه ..... ٦١٦
البخاري روى عن حريز بن عثمان حديثين فقط ..... ٦١٨
نفي النصب عن خالد بن سلمة المعروف بالفأفأ ..... ٦١٩
تقوية الإمام أحمد لمحمد بن حميد الرازي لكونه لم يطلع على حاله ..... ٦٢٠
تصويب ما جاء في مطبوعة إكمال تهذيب الكمال على ما جاء في مطبوعة المخزون ٦٢٣
منزلة أبي قلابة بين الفقهاء ..... ٦٢٦ت
تعقب مغلطاي للمزي في جمعه في نسب عبد الله بن سالم بين الأشعري والوحاظي
واليحصبي ..... ٦٢٧ت
البخاري إنما أخرج عن عبد الله بن سالم حديثاً واحداً لا ثاني له ..... ٦٢٨
ذم أبي داود لعبد الله بن سالم الأشعري مع إخراجه له ..... ٦٢٨

الرد على من وهم ونسب قولاً لأحمد العجلي إلى الإمام أحمد بن حنبل ..... ٦٣٠
العثماني هو كل من فضل عثمان على علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ..... ٦٣٢
قول أبي حاتم: بلدة يكون فيها مثل أبي سعيد دحيم القاضي أحدث أنا بها؟ ... ٦٣٤ت
قيس بن أبي حازم كاد أن يكون صحابياً ..... ٦٣٥
ما جاء في أن قيس بن أبي حازم هو التابعي الوحيد الذي روى عن العشرة المبشرين بالجنة ..... ٦٣٩
من عجائب الزمان كوفي ناصبي! ..... ٦٤٠
من المفارقات أن سالم بن أبي حفصة الراوي عن جعفر الثناء على أبي بكر وعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قد رُمي بالغلو في التشيع ..... ٦٤٧ت
جعفر الصادق كان أولى بالخلافة من أبي جعفر المنصور ..... ٦٥٠
روى الإمام مالك عن جعفر الصادق سبعة أحاديث في موطئه ..... ٦٥٠ت
إذا اختلف أقوال النقاد في الراوي جرحاً وتعديلاً، يقدم قول المجرحين سواء كانوا أكثر أو أقل من المعدلين ..... ٦٥٥
رد القول بأن صاحبي الصحيحين قد استوعبا الحديث الصحيح ..... ٦٥٩
البخاري يستخدم (قال) في التحديث في الموقوفات، وربما استعملها فيما فيه قصور ما عن شرطه، كما قال الحافظ ..... ٦٦٤
السبب في عدم إكثار البخاري في الرواية عن الإمام أحمد ..... ٦٦٤
الأحاديث الأربعة التي علا فيها مسلمٌ البخاريَ ..... ٦٦٤
هل امتنع البخاري من الرواية عن جعفر الصادق لأسباب سياسية؟ ..... ٦٦٩
حال المدعو محمود سعيد ممدوح في التشيع ..... ٦٧٠
رواية البخاري عن بعض المقلين ..... ٦٧٤
رواية البخاري عن الفقهاء السبعة ..... ٦٧٥

البخاري لم يفرد باباً في ذكر مناقب كل من أبي عبيدة وعبد الرحمن بن عوف وسعيد بن زيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ..... ٦٨٠ت
أول من أسلم من الصحابة ..... ٦٨١
اتهام ابن دحية للبخاري بكتمه بعض فضائل آل بيت النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ن والرد عليه . ٦٨٣
بيان شيء من حال ابن دحية عند العلماء ..... ٦٨٦
إطلاق المبتدعة اسم الناصبي على من قرأ كتب الحديث، وذلك في زمان الإمام الشوكاني ..... ٦٨٩ت

** ** **

# فهرس المصادر والمراجع


* القرآن الكريم.

* إبراز المعاني من حرز الأماني، شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي المعروف بأبي شامة، دار الكتب العلمية.

* إبراهيم بن محمد بن سفيان، روايته، زياداته، تعليقاته على صحيح مسلم، د.عبد الله بن محمد دمفو، دار ابن القيم، دار ابن عفان، ط. الأولى ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٣م.

* ابن قيم الجوزية وجهوده في خدمة السنة النبوية، د. جمال بن محمد السيد، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط. الأولى، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٤م.

* الإبهاج في شرح المنهاج على منهاج الوصول إلى علم الأصول للبيضاوي، علي بن عبد الكافي السبكي، ت: جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط. الأولى، ١٤٠٤.

* الاتجاهات الحديثية في القرن الرابع عشر، د. محمود سعيد ممدوح، دار البصائر، القاهرة، ط. الأولى١٤٣٠هـ، ٢٠٠٩م.

* الاتجاهات الفقهية عند أصحاب الحديث في القرن الثالث الهجري، د. عبد المجيد محمود عبد المجيد، مكتبة الخانجي، ١٩٧٩م، ١٣٩٩هـ.

* إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني الدمياطيّ، ت: أنس مهرة، دار الكتب العلمية ـ لبنان، ط. الثالثة، ٢٠٠٦م ـ ١٤٢٧هـ.

* إثبات أن تاريخ الإمام البخاري المطبوع باسم التاريخ الصغير هو التاريخ الأوسط، محمد أولاد عتو، بحث منشور في مجلة عالم الكتب في الرياض ـ العدد السادس من المجلد السادس عشر، سنة١٤٠٠هـ.

* الإجماع عند الإمام النووي من خلال شرحه لصحيح مسلم، علي بن أحمد بن محمد العمري الراشدي، بإشراف د. عثمان بن إبراهيم المرشد.

* الآحاد والمثاني، أبو بكر بن أبي عاصم وهو أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني، د. باسم فيصل أحمد الجوابرة، دار الراية ـ الرياض، ط. الأولى، ١٤١١ ـ ١٩٩١.

* الأحاديث المختارة أو المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما، ضياء الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي، ت: د. عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ـ لبنان، ط. الثالثة، ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠ م.

* أحاديث الموطأ وذكر اتفاق الرواة عن مالك واختلافهم فيه وزياداتهم وتفصيلاتهم، جمع: أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني، ت: أبي الوليد هشام بني علي السعيدي، مكتبة أهل الحديث، الشارقة، الإمارات.

* الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان ـ ترتيب الأمير ابن بلبان الفارسي ـ ت: شعيب الأرناؤوط ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ ط. الثانية ـ ١٤١٤هـ. ١٩٩٣م.

* الإحكام في أصول الأحكام، علي بن محمد الآمدي أبو الحسن، دار الكتاب العربي ـ بيروت، ط. ١٤٠٤، ت: د. سيد الجميلي.

* آداب الشافعي ومناقبه ـ عبد الرحمن بن محمد بن إدريس المعروف بابن أبي حاتم ـ ت: عبد الغني عبد الخالق ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ١٤٢٤هـ. ٢٠٠٣م.

* الآداب الشرعية والمنح المرعية، أبو عبد الله محمد بن مفلح، ت: شعيب الأرنؤوط / عمر القيام ـ مؤسسة الرسالة، ط. ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.

* الأدب المفرد، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، دار البشائر الإسلامية ـ بيروت، ط. الثالثة، ١٤٠٩ ـ ١٩٨٩، وط. الصديق، ت: عصام هادي.

* إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، شهاب الدين أحمد بن محمد الخطيب القسطلاني، المطبعة الأميرية، بولاق، ١٣٢٣هـ.

* إرشاد الغبي إلى مذهب أهل البيت في صحب النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، محمد بن علي الشوكاني، ت: مشهور حسن سلمان، دار المنار، ١٩٩٢.

* الإرشاد في معرفة علماء الحديث، أبو يعلى خليل بن عبد الله الخليلي القزويني، ت: د. محمد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرشد ـ الرياض، ط. الأولى، ١٤٠٩.

* أسامي مشايخ الإمام البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن مَنْدَه العبدي، ت: نظر محمد الفاريابي، مكتبة الكوثر، ط. الأولى ١٤١٢هـ ـ ١٩٩١ م.

* أسامي من روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري في صحيحه، أبو أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني، ت: عامر صبري، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط. الأولى، ١٤١٤هـ.

* الأسامي والكنى، أبو أحمد محمد بن محمد الحاكم، ت: يوسف بن محمد الدخيل، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، ط. الأولى، ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م.

* الاستذكار، أبو عمر يوسف بن عبد الله ابن عبد البر بن عاصم النمري

ت: سالم محمد عطا، محمد علي معوض، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط. الأولى، ١٤٢١ ـ ٢٠٠٠.

* الاستيعاب في معرفة الأصحاب، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر، ت: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط. الأولى، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢ م.

* أسد الغابة في معرفة الصحابة، محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد، المعروف بابن الاثير، ت: علي محمد معوض ـ عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، ط. الأولى، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤ م.

* أسماء شيوخ مالك بن أنس الأصبحي، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن عبد الرحمن بن خلفون الأزدي، ت: أبو عبد الباري رضا أبو شامة الجزائري، أضواء السلف، ط. الأولى١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤م.

* الإصابة في معرفة الصحابة، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ت: عبد الله بن عبد المحسن التركي، عبد السند حسن يمامة، بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بدار هجر.

* أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن ـ محمد الأمين الشنقيطي ـ دار الفكر ـ بيروت ـ ١٤١٥هـ. ١٩٩٥م.

* أطراف الغرائب والأفراد من حديث رسول الله ﷺ للإمام الدارقطني ـ محمد بن طاهر المقدسي ـ ت: محمود محمد محمود حسن نصار / السيد يوسف ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ط. الأولى١٤١٩هـ. ١٩٩٨م.

* الاعتصام، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي، ت: د. محمد بن عبد الرحمن الشقير، د سعد بن عبد الله آل حميد، د هشام بن إسماعيل الصيني، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، المملكة العربية

السعودية، ط. الأولى، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨ م.

* أعلام الحديث شرح صحيح البخاري، حمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي، ت: محمد بن سعد آل سعود، جامعة أم القرى، ط. الأولى، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.

* الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي، دار العلم للملايين، ط. الخامسة عشر - أيار / مايو ٢٠٠٢ م.

* أعيان العصر وأعوان النصر، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، ت: الدكتور علي أبو زيد، الدكتور نبيل أبو عشمة، الدكتور محمد موعد، الدكتور محمود سالم محمد، قدم له: مازن عبد القادر المبارك، دار الفكر المعاصر، بيروت - لبنان، دار الفكر، دمشق - سوريا، ط. الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨ م.

* الأغاني، أبوالفرج علي بن الحسين الأصفهاني، ت: إحسان عباس، إبراهيم السعافين، بكر عباس، دار صادر، بيروت، لبنان، ط. الأولى، ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٢م.

* إفادة النصيح في التعريف بسند الجامع الصحيح، أبو عبد الله محمد بن عمر بن رشيد السبتي، ت: د. محمد الحبيب بالخوجة، الدار التونسية.

* الاقتراح في بيان الاصطلاح، محمد بن علي بن دقيق العيد، ت: د. عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية، ط. الأولى، ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م.

* اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية، ت: ناصر عبد الكريم العقل، دار عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط. السابعة، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

* إكمال المعلم بفوائد مسلم، أبو الفضل عياض بن موسى اليحصبي، ت: د. يحيى إسماعيل، دار الوفاء، ط. الأولى، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م.

* إكمال تهذيب الكمال، الحافظ علاء الدين مغلطاي بن قليج الحنفي، ت: أبو عبد الرحمن عادل بن محمد و أبو محمد أسامة بن إبراهيم، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ط. الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١ م.

* الأكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، سعد الملك، أبو نصر علي بن هبة الله بن جعفر بن ماكولا، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، ط. الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

* آل البيت بين مدرستين، محمد سالم الخضر، مبرة الآل والأصحاب، دولة الكويت، ط. الأولى، ٢٠١١م.

* آل البيت وحقوقهم الشرعية، صالح بن عبد الله الدرويش، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط. الأولى، ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م.

* الإلزامات والتتبع، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود الدارقطني، ت: الشيخ أبو عبد الرحمن مقبل بن هادي الوداعي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط. الثانية، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥ م.

* الأم، أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي، دار المعرفة - بيروت، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.

* الأمالي، مجلسان من أمالي أبي الحسين ابن بشران، ت: أبو عبد الله محمد الجزائري، الدار الأثرية، ط. الأولى، ٢٠٠٩م.

* الإمام ابن ماجه وكتابه السنن، محمد بن عبد الرشيد النعماني، اعتنى به: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط. السادسة، ١٤١٩هـ.

* الإمام البخاري وكتابه الصحيح، عبد الغني عبد الخالق، دار المنارة للنشر، السعودية، ط. الأولى١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

* الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين، د. نور الدين عتر، مؤسسة الرسالة، ط. الثانية، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.

* الإمام الترمذي ومنهجه في كتابه الجامع، د. عداب محمود الحمش، دار الفتح للدراسات والنشر، عمّان، ط. الأولى١٤٢٣هـ، ٢٠٠٣م.

* الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه، د. محمد عبد الرحمن الطوالبة، دار البيارق، دار عامر، ط. الثانية، ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م.

* الأموال، أبو أحمد حميد بن مخلد بن قتيبة بن عبد الله الخرساني المعروف بابن زنجويه، ت: شاكر ذيب فياض، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، السعودية، ط. الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦ م.

* الأنساب، أبو سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي، ت: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، ط. ١٣٨٢هـ - ١٩٦٢ م.

* الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان المرداوي، دار إحياء التراث العربي، ط. الثانية - بدون تاريخ.

* الأوائل، أبو بكر بن أبي عاصم وهو أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني، ت: محمد بن ناصر العجمي، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي - الكويت.

* إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي، عنى بتصحيحه وطبعه على نسخة المؤلف: محمد شرف الدين بالتقايا رئيس أمور الدين، والمعلم رفعت بيلكه الكليسى، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان.

* الإيمان، أبو عبد الله محمد بن يحيى ابن أبي عمر العدني، ت: حمد بن حمدي الجابري الحربي، الدار السلفية - الكويت، ط. الأولى، ١٤٠٧.

* الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث، الاختصار: لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، والشرح لأحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط. الثانية.

* بحث بعنوان: حديث ائتوني أكتب لكم كتاباً لا تضلوا بعدي، د. قاسم غنام، مؤتمر الانتصار الصحيحين، المملكة الأردنية الهاشمية.

* بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم ـ يوسف بن عبد الهادي ـ ت: د. روحية عبد الرحمن السويفي ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ط. الأولى١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م.

* البداية والنهاية، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي ت: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط. الأولى، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧ م، سنة النشر: ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.

* البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير ـ عمر بن علي بن الملقن ـ ت: مصطفى أبو الغيط وعبد الله بن سليمان وياسر بن كمال ـ دار الهجرة ـ الرياض ـ ط. الأولى ـ ١٤٢٥هـ. ٢٠٠٤م.

* برنامج التجيبي، القاسم بن يوسف بن محمد بن علي التجيبي البلنسي السبتي، ت: عبد الحفيظ منصور، الدار العربية للكتاب، ليبيا ـ تونس، ١٩٨١ م.

* بغية الطلب في تاريخ حلب، عمر بن أحمد بن هبة الله بن أبي جرادة العقيلي، كمال الدين ابن العديم، ت: د. سهيل زكار، دار الفكر.

* بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس، أحمد بن يحيى بن أحمد بن عميرة، أبو جعفر الضبي، دار الكاتب العربي ـ القاهرة، ١٩٦٧ م.

* البناية شرح الهداية، محمود بن أحمد بدر الدين العينى، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت، لبنان، ط. ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠ م.

* بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، علي بن محمد بن عبد الملك الكتامي الحميري الفاسي، أبو الحسن ابن القطان، ت: د. الحسين آيت سعيد، دار طيبة ـ الرياض، ط. الأولى، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

* بيان خطأ من أخطأ على الشافعي ـ أحمد بن الحسين البيهقي ـ ت: د. الشريف نايف الدعيس ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ ط. الأولى ـ ١٤٠٢هـ.

* البيان والتبيين ـ عمرو بن بحر المعروف بالجاحظ ـ دار ومكتبة الهلال ـ بيروت ـ ١٤٢٣هـ.

* البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل لمسائل المستخرجة، أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي، ت: د. محمد حجي وآخرون، دار الغرب الإسلامي، بيروت ـ لبنان، ط. الثانية، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨ م.

* البيان والتعريف بسرقة الحديث النبوي الشريف، د. موفق بن عبد الله بن عبد القادر، دار التوحيد للنشر، ط. الأولى، ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٧م.

* تاج العروس من جواهر القاموس، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي، ت: مجموعة من المحققين، دار الهداية.

* تاريخ ابن يونس المصري، عبد الرحمن بن أحمد بن يونس الصدفي، أبو سعيد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. الأولى، ١٤٢١ هـ.

* تاريخ أبي زرعة الدمشقي ـ عبد الرحمن بن عمرو ـ ت: شكر الله نعمة الله القوجاني ـ مجمع اللغة العربية ـ دمشق.

* تاريخ أسماء الثقات ـ عمر بن أحمد بن شاهين ـ ت: صبحي السامرائي ـ الدار السلفية ـ الكويت ـ ط. الأولى١٤٠٤ ـ ١٩٨٤م.

* تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، شمس الدين أبو عبد الله

محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي ت: عمر عبد السلام التدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط. الثانية، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣.

* تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام - شمس الدين الذهبي - ت: د. بشار بن عواد معروف - دار الغرب.

* التاريخ الأوسط، أبو عَبد الله محمد بن إسماعيل البُخارِيّ، ت: د. تيسير بن سعد أبو حيمد، مكتبة الرشد، ط. الأولى١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م.

* تاريخ التراث العربي، فؤاد سزكين، مكتبة المرعشي النجفي، قم، إيران، ط. الأولى، ١٤١٢هـ.

* التاريخ الكبير المعروف بتاريخ ابن أبي خيثمة، أبو بكر أحمد بن أبي خيثمة ت: صلاح بن فتحي هلال، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر - القاهرة.

* التاريخ الكبير، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، ط. دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد - الدكن، طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان.

* تاريخ المدينة، عمر بن شبة بن عبيدة بن ريطة النميري البصري، أبو زيد، ت: فهيم محمد شلتوت، طبع على نفقة: السيد حبيب محمود أحمد - جدة، ١٣٩٩ هـ.

* تاريخ بغداد، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، ت: د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط. الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢ م.

* تاريخ جرجان، أبو القاسم حمزة بن يوسف بن إبراهيم السهمي الجرجاني، تحت مراقبة محمد عبد المعيد خان، عالم الكتب - بيروت، ط. الرابعة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧ م.

* تاريخ خليفة بن خياط، أبو عمرو خليفة بن خياط بن خليفة الشيباني العصفري البصري، ت: د. أكرم ضياء العمري، دار القلم، مؤسسة الرسالة - دمشق، بيروت، ط. الثانية، ١٣٩٧.

* تاريخ دمشق - علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر - ت: عمرو بن غرامة العمروي - دار الفكر - ١٤١٥هـ. ١٩٩٥م.

* تاريخ علماء الأندلس، عبد الله بن محمد بن يوسف بن نصر الأزدي، أبو الوليد، المعروف بابن الفرضي، ت: السيد عزت العطار الحسيني، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط. الثانية، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨ م.

* تاريخ يحيى بن معين - رواية الدارمي - ت: أحمد محمد نور سيف - دار المأمون للتراث - دمشق

* تاريخ يحيى بن معين - رواية الدوري - ت: د. أحمد محمد نور سيف - مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - مكة المكرمة - ط. الأولى - ١٣٩٩ - ١٩٧٩م.

* تالي تلخيص المتشابه، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، ت: مشهور بن حسن آل سلمان، أحمد الشقيرات، دار الصميعي - الرياض، ط. الأولى، ١٤١٧.

* تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشِّلْبِيِّ، عثمان بن علي بن محجن البارعي، فخر الدين الزيلعي الحنفي، الحاشية: شهاب الدين أحمد بن محمد بن أحمد الشِّلْبِيُّ، المطبعة الكبرى الأميرية - بولاق، القاهرة، ط. الأولى، ١٣١٣ هـ.

* تحرير ألفاظ التنبيه، يحيى بن شرف النووي، ت: عبد الغني الدقر، دار القلم - دمشق ط. الأولى، ١٤٠٨.

* تحرير تقريب التهذيب، د. بشار عواد معروف و شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط. الأولى، ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م.

* تحرير علوم الحديث، عبد الله الجديع، دار الريان، ط. الأولى، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م.

* تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، أبو العلا محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري، دار الكتب العلمية - بيروت.

* تحفة الإخباري بترجمة البخاري، ابن ناصر الدين الدمشقي، ت: محمد بن ناصر العجمي، مركز السعد لخدمة الحديث النبوي الشريف، الكويت، الرميثية، ط. الأولى، ١٤٣٠هـ، ٢٠٠٩م.

* تحفة الإشراف تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي، ت: عبد الصمد شرف الدين، المكتب الإسلامي، والدار القيّمة، ط. الثانية: ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.

* التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة - شمس الدين السخاوي - دار الكتب العلمية - بيروت - ط. الأولى - ١٤١٤هـ. ١٩٩٣م.

* تحفة المودود بأحكام المولود، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين، ابن قيم الجوزية، ت: عبد القادر الأرناؤوط، مكتبة دار البيان - دمشق، ط. الأولى، ١٣٩١ - ١٩٧١.

* تحقيق اسمي الصحيحين واسم جامع الترمذي، بقلم: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، ط. الأولى، ١٤١٤هـ، ١٩٩٣م.

* تحقيق النصوص بين أخطاء المؤلفين وإصلاح الرواة والنساخ والمحققين، د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط. الأولى.

* تخريج الأحاديث المرفوعة المسندة من كتاب التاريخ الكبير، أبو عبد الله

محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، إعداد: دكتور/ محمد بن عبد الكريم بن عبيد، مكتبة الرشد، الرياض، ط. الأولى، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩ م.

* تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي ت: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار طيبة.

* تدقيق النظر في قول البخاري فيه نظر، أيمن بن عبد الفتاح آل ميدان، دار المودة، دار التأصيل، ط. الثالثة، ١٤٢٩هـ، ٢٠٠٨م.

* التدوين في أخبار قزوين، عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم، أبو القاسم الرافعي القزويني، ت: عزيز الله العطاردي، دار الكتب العلمية، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.

* تراث المغاربة في الحديث النبوي وعلومه، محمد بن عبد الله التليدي، دار البشائر الإسلامية، ط. الأولى، ١٤١٦هـ، ١٩٩٥م.

* ترجمان التراجم على أبو اب البخاري، محمد بن عمر بن رشيد البستي الفهري، جمع ودراسة وتحقيق: د. محمد بن زين العابدين رستم، دار الكتب العلمية، ط. الأولى ٢٠٠٨م.

* تسمية شيوخ أبي داود السجستاني، أبو علي الحسين بن محمد الغساني، وحاشيته لأبي الوليد يوسف بن عبد العزيز (ابن الدباغ)، ت: جاسم بن محمد الفجي، دار ابن حزم، ط. الأولى، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م.

* تسمية مشايخ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي وذكر المدلسين - ت: الشريف حاتم العوني - دار علوم الفوائد - مكة المكرمة - ط. الأولى - ١٤٢٣هـ.

* تسمية مشايخ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي وذكر المدلسين (وغير ذلك من الفوائد)، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي

الخراساني، النسائي ت: الشريف حاتم بن عارف العوني، دار عالم الفوائد ـ مكة المكرمة، ط. الأولى ١٤٢٣هـ.

* تصحيح التصحيف وتحرير التحريف، صلاح الدين خليل بن أيبك ت: السيد الشرقاوي، راجعه: الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، ط. الأولى، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧.

* التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح ـ سليمان بن خلف الباجي ـ ت: د. أبو لبابة الحسين ـ دار اللواء للنشر والتوزيع ـ الرياض ـ ط. الأولى١٤٠٦هـ. ١٩٨٦م.

* تعريف اهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني ت: د. عاصم بن عبدالله القريوتي، مكتبة المنار ـ عمان، ط. الأولى، ١٤٠٣ ـ ١٩٨٣.

* تغليق التعليق على صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ت: سعيد عبد الرَّحْمَن مُوسَى القزقي، الْمكتب الإسلامي، دَار عمار ـ بيروت، عمان ـ الْأُرْدُن، ط. الأولى، ١٤٠٥.

* تفسير القرآن العظيم، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي، ت: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط. الثانية ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩ م.

* تقريب التهذيب ـ أحمد بن حجر العسقلاني ـ ت: محمد عوامة ـ دار الرشيد ـ سوريا ـ ط. الأولى ـ ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

* تقييد المهمل وتمييز المشكل، أبو علي الحسين بن محمد الغساني الجياني، ت: علي بن محمد العمران، محمد عزير شمس، دار عالم الفوائد، ط. الأولى، ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م.

* التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، أبو بكر محمد بن عبد الغني، ابن نقطة الحنبلي البغدادي، ت: كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، ط. الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

* التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من مقدمة ابن الصلاح، عبد الرحيم بن الحسين العراقي، د. أسامة خياط، دار البشائر الإسلامية، ط. الأولى، ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤م.

* تلخيص الموضوعات، محمد بن أحمد الذهبي، ت: عبد الرحمن الفريوائي، مؤسسة دار الدعوة، الهند، ط. الأولى، ١٤١٩هـ، ١٩٩٩م.

* التلخيص شرح الجامع الصحيح، يحيى بن شرف النووي، ت: نظر محمد الفاريابي، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط. الأولى١٤٢٩هـ، ٢٠٠٨م.

* تمام المنة في بيان عقيدة النواصب عند أهل السنة، أبو حاتم الشريف، الشبكة العنكبوتية.

* التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، أبو عمر يوسف بن عبد الله ابن عبد البر، ت: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب، ١٣٨٧ هـ.

* التنبيهات المجملة على المواضع المشكلة، صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي العلائي، ت: مرزوق بن هياس آل مرزوق الوهراني، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العددان ٧٩ و ٨٠، السنة ٢٠ - رجب - ذو الحجة ١٤٠٨هـ.

* التنكيل بما في تأنيب الكوثري من أباطيل - عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني - ت: محمد ناصر الدين الألباني - المكتب الإسلامي - ط. الثانية - ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

❋ التنويه والإشادة بمقام رواية ابن سعادة لصحيح الإمام البخاري، محمد عبد الحي بن عبد الكبير الكتاني، ت: عبد المجيد خيالي، دار نجيبويه للطباعة والنشر والدراسات، القاهرة، ط. الأولى، ١٤٢٩هـ، ٢٠٠٨م.

❋ تهذيب الأسماء واللغات، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، عنيت بنشره وتصحيحه والتعليق عليه ومقابلة أصوله: شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان.

❋ تهذيب التهذيب ـ أحمد بن حجر العسقلاني ـ مطبعة دائرة المعارف النظامية ـ الهند ـ ط. الأولى ـ ١٣٢٦هـ.

❋ تهذيب الكمال في أسماء الرجال، أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف،، جمال الدين المزي، ت: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة ـ بيروت ط. الأولى، ١٤٠٠ ـ ١٩٨٠.

❋ تهذيب اللغة ـ محمد بن أحمد الأزهري ـ ت: محمد عوض مرعب ـ دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ـ ط. الأولى٢٠٠١م.

❋ توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم، ابن ناصر الدين شمس الدين محمد ابن عبد الله بن محمد الدمشقي، ت: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ ١٩٩٣م، ط. الأولى.

❋ التوضيح لشرح الجامع الصحيح، سراج الدين عمر بن علي بن أحمد (ابن الملقن)، ت: عبد العزيز بن أحمد المشيقيح، غراس للنشر والتوزيع، ط. الأولى، ١٤٣١هـ، ٢٠١٠م.

❋ الثقات، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن أحمد، أبو حاتم البُستي، طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، تحت مراقبة: الدكتور محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، ط. الأولى، ١٣٩٣ هـ = ١٩٧٣.

* جامع الأصول في أحاديث الرسول، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير، ت: عبد القادر الأرنؤوط ـ التتمة تحقيق بشير عيون، مكتبة الحلواني ـ مطبعة الملاح ـ مكتبة دار البيان، الطبعة: الأولى.

* جامع البيان عن تأويل آي القرآن، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير، أبو جعفر الطبري، ت: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الإسلامية بدار هجر، الدكتور عبد السند حسن يمامة، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط. الأولى، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١ م.

* جامع التحصيل في أحكام المراسيل، صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي العلائي، ت: حمدي عبد المجيد السلفي، عالم الكتب ـ بيروت، ط. الثانية، ١٤٠٧ ـ ١٩٨٦.

* جامع الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة أبو عيسى الترمذي، ت: أحمد محمد شاكر (جـ ١، ٢) ومحمد فؤاد عبد الباقي (جـ ٣) وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (جـ ٤، ٥)، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي ـ مصر، ط. الثانية، ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥ م.

* جامع الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة أبو عيسى الترمذي، ت: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي ـ بيروت، ١٩٩٨ م.

* جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثا من جوامع الكلم، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي، ت: شعيب الأرناؤوط ـ إبراهيم باجس، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط. السابعة، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.

* جامع بيان العلم وفضله، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن

عبد البر، ت: أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط. الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

* الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، ت: د. محمود الطحان، مكتبة المعارف - الرياض.

* الجرح والتعديل، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد الدكن - الهند، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط. الأولى، ١٢٧١هـ ١٩٥٢ م.

* جزء الألف دينار وهو الخامس من الفوائد المنتقاة والأفراد الغرائب الحسان، أبو بكر أحمد بن جعفر بن حمدان القطيعي، بدر بن عبد الله البدر، دار النفائس - الكويت، ط. الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

* جزء القراءة خلف الإمام، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري، ت: الأستاذ فضل الرحمن الثوري، راجعه: الأستاذ محمد عطا الله خليف الفوحباني، المكتبة السلفية، ط. الأولى، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠ م.

* جزء في ذكر من أردفهم النبي ﷺ، الدار، المدينة المنورة، ت: يحيى مختار غزاوي.

* جزء فيه ترجمة البخاري، محمد بن أحمد الذهبي، ت: إبراهيم بن منصور الهاشمي، مؤسسة الريان، ط. الأولى، ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٢م.

* جلاء الأفهام في فضل الصلاة على محمد خير الأنام، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، ت: زائد بن أحمد النشيري - ط. عالم الفوائد.

* جلاء العينين في محاكمة الأحمدين، نعمان بن محمود بن عبد الله،

أبو البركات خير الدين، الآلوسي، ت: علي السيد صبح المدني، مطبعة المدني، ١٤٠١هـ - ١٩٨١ م.

* الجمع بين الصحيحين البخاري ومسلم، محمد بن فتوح بن عبد الله بن فتوح بن حميد الأزدي الميورقي الحَمِيدي، أبو عبد الله بن أبي نصر، ت: د. علي حسين البواب، دار ابن حزم - لبنان/ بيروت، ط. الثانية، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

* الجمع والتوضيح لمرويات الإمام البخاري وأحكامه في غير الجامع الصحيح، طارق عوض الله، دار الوطن، ط. الأولى١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م.

* الجواهر المضية في طبقات الحنفية، عبد القادر بن محمد ابن أبي الوفاء القرشي الحنفي، ت: عبد الفتاح محمد الحلو، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط. ٢، ١٤١٣هـ، ١٩٩٣م.

* حاشية السندي على صحيح البخاري، بهامش صحيح البخاري، مكتبة الثقافة الدينية.

* الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة، إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي القرشي الطليحي التيمي الأصبهاني، أبو القاسم، الملقب بقوام السنة، ت: محمد بن ربيع بن هادي عمير المدخلي، دار الراية - السعودية / الرياض، ط. الثانية، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

* حديث السراج، أبو العباس محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن مهران الخراساني النيسابوري المعروف بالسَّرَّاج، تخريج: زاهر بن طاهر الشحامي، ت: أبو عبد الله حسين بن عكاشة بن رمضان، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ط. الأولى ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤ م.

* الحطة في ذكر الصحاح الستة، أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن الحسيني القِنَّوجي، دار الكتب التعليمية - بيروت، ط. الأولى، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

❋ حقيقة البدعة وأحكامها، سعيد بن ناصر الغامدي، مكتبة الرشد، الرياض.

❋ حلية الأولياء وطبقات الأصفياء ـ أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني ـ دار الكتاب العربي ـ بيروت.

❋ حياة البخاري، القاسمي

❋ الخصائص الكبرى عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية ـ بيروت.

❋ خطبة الحاجة التي كان الرسول ﷺ يعلمها أصحابه، محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، ط. ٤، ١٤٠٠هـ.

❋ خلق أفعال العباد والرد على الجهمية وأصحاب التعطيل، محمد بن إسماعيل البخاري، ت: فهد بن سليمان الفهيد، دار أطلس الخضراء للنشر والتوزيع، ط. الثانية١٤٣٠هـ، ٢٠٠٩م.

❋ الدرر السنية في الأجوبة النجدية، علماء نجد الأعلام، ت: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، ط. السادسة، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.

❋ دلائل النبوة دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى، أبو بكر البيهقي، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط. الأولى ـ ١٤٠٥ هـ.

❋ دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين، محمد علي بن محمد بن علان بن إبراهيم البكري الصديقي الشافعي، اعتنى بها: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ـ لبنان، ط. الثالثة، ١٤٢٠هـ، ٢٠٠٠م.

❋ الدين الخالص، محمد صديق حسن خان، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، دولة قطر، ط. الأولى، ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٧م.

❋ ديوان الضعفاء، محمد بن أحمد الذهبي.

❋ ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، عبد الرحمن بن محمد بن محمد، ابن خلدون أبو زيد، ت: خليل شحادة، دار الفكر، بيروت، ط. الثانية، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨ م.

❋ الذخيرة، أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقرافي، ت: محمد حجي، سعيد أعراب، محمد بو خبزة، دار الغرب الإسلامي ـ بيروت، ط. الأولى، ١٩٩٤ م.

❋ الذرية الطاهرة النبوية، أبو بِشْر محمد بن أحمد بن حماد الدولابي الرازي، ت: سعد المبارك الحسن، الدار السلفية ـ الكويت، ط. الأولى، ١٤٠٧.

❋ ذكر أخبار أصبهان أبو نعيم أحمد بن عبد الإله الأصبهاني، دار الكتاب الإسلامي، مطابع الفاروق الحديثة، القاهرة.

❋ ذيل طبقات الحنابلة، عبد الرحمن بن أحمد بن رجب، ت: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، ط. الأولى١٤٢٥هـ، ٢٠٠٥م.

❋ رأب الصدع لأحاديث المتهمين بالوضع، ضمن كتاب: قرة العيون بتوثيق الأسانيد والمتون، د. نافذ حماد، مكتبة الرشد، ط. الأولى١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م.

❋ الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، أبو عبد الله محمد بن أبي الفيض جعفر بن إدريس الحسني الإدريسي الشهير بـ الكتاني ت: محمد المنتصر بن محمد الزمزمي، دار البشائر الإسلامية، ط. السادسة ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.

❋ الروض الأنف الروض الأنف في شرح السيرة النبوية، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط. الأولى، ١٤١٢ هـ.

* زاد المستقنع في اختصار المقنع، موسى بن أحمد بن موسى بن سالم بن عيسى بن سالم الحجاوي، ت: عبد الرحمن بن علي بن محمد العسّكر، دار الوطن.

* الزهد والرقائق لابن المبارك أبو عبد الرحمن عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي، حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية ـ بيروت.

* سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام ت: أحمد محمد نور سيف، مكتبة الدار ـ المدينة المنورة، ط. الأولى، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.

* سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني، ت: د. عبد العليم البستوي، مكتبة دار الإستقامة، مؤسسة الريان، ط. الأولى، ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م.

* سؤالات البرقاني للدارقطني رواية الكرجي عنه، أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب، أبو بكر المعروف بالبرقاني، ت: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، كتب خانه جميلي ـ لاهور، باكستان، ط. الأولى، ١٤٠٤هـ.

* سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني، علي بن عمر الدارقطني، ت: د. موفق بن عبد الله بن عبد القادر، مكتبة المعارف ـ الرياض، ط. الأولى، ١٤٠٤ ـ ١٩٨٤.

* سؤالات الحاكم للدارقطني ـ ت: د. موفق بن عبد الله بن عبد القادر ـ مكتبة المعارف ـ الرياض ـ ط. الأولى ـ ١٤٠٤هـ. ١٩٨٤م.

* سؤالات السلمي للدارقطني ـ أبو عبد الرحمن السلمي ـ فريق من الباحثين ـ ط. الأولى ـ ١٤٢٧هـ.

* سؤالات الميموني، ضمن كتاب: من كلام الإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال، ت: صبحي البدري السامرائ. مكتبة المعارف بالرياض. ١٤٠٩هـ.

* سؤالات حمزة بن يوسف السهمي للدارقطني وغيره من المشايخ في الجرح والتعديل، ت: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، مكتبة المعارف ـ الرياض، ط. الأولى ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

* سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني، علي بن عبد الله بن جعفر المديني، ت: موفق عبد الله عبد القادر، مكتبة المعارف ـ الرياض، ط. الأولى، ١٤٠٤.

* سبل الهدى والرشاد، في سيرة خير العباد، وذكر فضائله وأعلام نبوته وأفعاله وأحواله في المبدأ والمعاد، محمد بن يوسف الصالحي الشامي، ت: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان، ط. الأولى، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣ م.

* سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، ط. الأولى.

* سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، محمد ناصر الدين بن الحاج نوح الألباني، مكتبة المعارف، الرياض ـ المملكة العربية السعودية، ط. الأولى، ١٤١٢هـ / ١٩٩٢ م.

* السنة، أبو بكر أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد الخَلَّال، ت: د. عطية الزهراني، دار الراية ـ الرياض، ط. الأولى، ١٤١٠هـ ـ ١٩٨٩م.

* السنة ـ عبد الله بن أحمد بن حنبل ـ ت: د. محمد سعيد القحطاني ـ دار ابن القيم ـ الدمام ـ ط. الأولى ـ ١٤٠٦هـ.

* سنن ابن ماجه ـ عبد الله بن محمد بن يزيد القزويني ـ ت: محمد فؤاد عبد الباقي ـ دار إحياء الكتب العربية ـ فيصل عيسى البابي الحلبي.

* سنن الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي البغدادي

الدارقطني، ت: شعيب الارنؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان، ط. الأولى، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٤ م.

* السنن الكبرى وفي ذيله الجوهر النقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، مجلس دائرة المعارف النظامية الكائنة في الهند ببلدة حيدر آباد، ط. الأولى ـ ١٣٤٤ هـ.

* السنن الكبرى، السنن الكبرى، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي، ت: حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط. الأولى، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠١ م.

* السنن الكبرى ـ أحمد بن شعيب النسائي ـ ت: حسن عبد المنعم شلبي ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ ط. الأولى ـ ١٤٢١هـ. ٢٠٠١م.

* سنن سعيد بن منصور، أبو عثمان سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني، ت: حبيب الرحمن الأعظمي، الدار السلفية ـ الهند، ط. الأولى، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٢م.

* السنن لأبي داود ـ سليمان بن الأشعث ـ ت: محمد محي الدين عبد الحميد ـ المكتبة العصرية ـ صيدا ـ بيروت.

* سير أعلام النبلاء ـ شمس الدين الذهبي ـ ت: مجموعة من المحققين بإشراف شعيب الأرناؤوط ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ ط. الثالثة ـ ١٤٠٥هـ. ١٩٨٥م.

* سيرة الإمام البخاري، عبد السلام المباركفوري، ت: د. عبد العليم بن عبد العظيم البستوي، دار عالم الفوائد، ط. الأولى، ١٤٢٢هـ.

* الشجرة في أحوال الرجال، ت: د. عبد العليم بن العظيم البستوي،

حديث أكاديمي فيصل آباد، دار الطحاوي، الرياض، ط. الأولى، ١٤١١هـ، ١٩٩٠م.

* الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح، إبراهيم بن موسى بن أيوب، برهان الدين أبو إسحاق الأبناسي، ثم القاهري، الشافعي، ت: صلاح فتحي هلل، مكتبة الرشد، ط. الأولى ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.

* شرح البدخشي على منهاج الوصول

* شرح الزركشي على مختصر الخرقي، شمس الدين محمد بن عبد الله الزركشي المصري الحنبلي، ت: د. عبد الله بن عبد الرحمن الجبرين، دار العبيكان، ط. الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣ م.

* شرح السنة، أبو محمد الحسن بن علي بن خلف البربهاري، دار ابن القيم - الدمام، الطبعة الأولى، ١٤٠٨.

* شرح السنة، محيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي، ت: شعيب الأرنؤوط - محمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي - دمشق، بيروت، ط. الثانية، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

* شرح العقيدة الطحاوية، صدر الدين محمد بن علاء الدين عليّ بن محمد ابن أبي العز الحنفي، ت: شعيب الأرنؤوط - عبد الله بن المحسن التركي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط. العاشرة، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

* صحيح البخاري بشرح الكرماني، دار إحياء التراث العربي، لبنان، ط. ٢، ١٤٠١هـ، ١٩٨١م.

* شرح المشكاة للطيبي،

* شرح تنقيح الفصول، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقرافي، ت: طه عبد الرؤوف سعد، شركة الطباعة الفنية المتحدة، ط. الأولى، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣ م.

* شرح سنن أبي داود ـ محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد، بدر الدين العيني، ت: أبو المنذر خالد بن إبراهيم المصري، مكتبة الرشد ـ الرياض.

* شرح صحيح البخاري لابن بطال، ابن بطال أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك، ت: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد ـ السعودية، الرياض، ط. الثانية، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٣م.

* شرح علل الترمذي، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي، ت: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار ـ الزرقاء ـ الأردن، ط. الأولى، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

* شرح مختصر الروضة، سليمان بن عبد القوي بن الكريم الطوفي الصرصري، ت: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط. الأولى، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧.

* شرح مشكل الآثار، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي، ت: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط. الأولى ـ ١٤١٥ هـ، ١٩٩٤م.

* شروط الأئمة الخمسة، أبو بكر محمد بن موسى الحازمي (ضمن ثلاث رسائل في علم مصطلح الحديث)، اعتنى بها: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، ط. الأولى١٤١٧هـ، ١٩٩٧م.

* شروط الأئمة الستة، أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي (ضمن ثلاث رسائل في علم مصطلح الحديث)، اعتنى بها: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، ط. الأولى١٤١٧هـ، ١٩٩٧م.

* الشريعة، أبو بكر محمد بن الحسين بن عبد الله الآجُرِّيُّ، ت: الدكتور عبد الله بن عمر بن سليمان الدميجي، دار الوطن ـ الرياض / السعودية، ط. الثانية، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩ م.

* شعب الإيمان، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، ت: الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد، أشرف على تحقيقه وتخريج أحاديثه: مختار أحمد الندوي، صاحب الدار السلفية ببومباي ـ الهند، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند ط. الأولى، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٣م.

* شيخ الإسلام ابن تيمية لم يكن ناصبياً، سليمان بن صالح الخراشي، دار الوطن للنشر، ط. الأولى، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

* الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، ت: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين ـ بيروت، ط. الرابعة ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧ م.

* الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري ت: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين ـ بيروت، ط. الرابعة ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧ م.

* صحيح ابن خزيمة ـ محمد ابن أسحاق بن خزيمة ـ ت: د. محمد مصطفى الأعظمي ـ المكتب الإسلامي ـ بيروت ـ ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م.

* صحيح أبي داود، محمد ناصر الدين الألباني، مؤسسة غراس للنشر والتوزيع، الكويت، ط. الأولى، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢ م.

* صحيح الجامع الصغير وزياداته، محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي.

* الصلة في تاريخ أئمة الأندلس، أبو القاسم خلف بن عبد الملك بن بشكوال، عني بنشره وصححه وراجع أصله: السيد عزت العطار الحسيني، مكتبة الخانجي، ط. الثانية، ١٣٧٤هـ ـ ١٩٥٥ م.

* صيانة صحيح مسلم، عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو بن الصلاح،

اعتنى به: د. أحمد حاج محمد عثمان، دار الغرب الإسلامي، ط. الأولى، ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٧م.

* الضعفاء، محمد بن إسماعيل البخاري، ت: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، ط. الأولى، ١٣٩٦هـ.

* الضعفاء، أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى العقيلي، ت: د. مازن السرساوي، مكتبة دار ابن عباس، مصر، ط. الأولى، ١٤٢٩هـ، ٢٠٠٨م.

* ضوابط الجرح والتعديل عند الحافظ الذهبي، محمد الثاني بن عمر بن موسى، سلسلة اصدارات الحكمة، ط. الأولى، ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٠م.

* طبقات الحنابلة، أبو الحسين ابن أبي يعلى، محمد بن محمد، ت: د عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الأمانة العامة للاحتفال بمرور مئة عام على تأسيس المملكة.

* طبقات الحنابلة، أبو الحسين ابن أبي يعلى، محمد بن محمد، ت: محمد حامد الفقي، دار المعرفة ـ بيروت.

* الطبقات السنية في تراجم الحنفية، تقي الدين بن عبد القادر التميمي الداري الغزي، ت: د. عبد الفتاح محمد الحلو، دار الرفاعي، هجر للطباعة والنشر، ط. الأولى، ١٤١١هـ، ١٩٨٩م.

* طبقات الشافعية الكبرى ـ تاج الدين عبد الوهاب السبكي ـ ت: د. محمود الطناحي /د. عبد الفتاح الحلو ـ دار هجر للطباعة والنشر ـ ط. الثانية ـ ١٤١٣هـ.

* الطبقات الكبرى، القسم المتمم لتابعي أهل المدينة ومن بعدهم، أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، المعروف بابن سعد ت: زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم ـ المدينة المنورة، ط. الثانية، ١٤٠٨.

* الطبقات الكبرى ـ محمد بن سعد بن منيع ـ ت: إحسان عباس ـ دار صادر ـ بيروت ـ ط. الأولى ـ ١٩٦٨م.

* طبقات خليفة بن خياط، أبو عمرو خليفة بن خياط بن خليفة الشيباني العصفري البصري، ت: د سهيل زكار، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٤هـ = ١٩٩٣ م.

* طرح التثريب في شرح التقريب، أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي، أم القرى للطباعة والنشر، القاهرة.

* الطيوريات، انتخاب: صدر الدين، أبو طاهر السِّلَفي أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم سِلَفَه الأصبهاني، من أصول: أبو الحسين المبارك بن عبد الجبار الصيرفي الطيوري، ت: دسمان يحيى معالي، عباس صخر الحسن، مكتبة أضواء السلف، الرياض، ط. الأولى، ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤ م.

* عارضة الأحوذي بشرح صحيح الترمذي، ابن العربي المالكي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

* العبر في خبر من غبر، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية ـ بيروت.

* العزلة، أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي، المطبعة السلفية ـ القاهرة، ط. الثانية، ١٣٩٩ هـ.

* عقد الجواهر الثمينة، عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة، جلال الدين عبد الله بن نجم ابن شاش، ت: محمد ابو الاجفان وعبد الحفيظ منصور، دار الغرب الاسلامي.

* العقيدة الواسطية: اعتقاد الفرقة الناجية المنصورة إلى قيام الساعة أهل السنة والجماعة، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني،

ت: أبو محمد أشرف بن عبد المقصود، أضواء السلف ـ الرياض، ط. الثانية ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م

* عقيدة أهل السنة والجماعة في الصحابة الكرام رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، د. ناصر بن علي بن عائض آل الشيخ.

* علل الترمذي الكبير، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، رتبه على كتب الجامع: أبو طالب القاضي، ت: صبحي السامرائي، أبو المعاطي النوري، محمود خليل الصعيدي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية ـ بيروت، ط. الأولى، ١٤٠٩.

* العلل الصغير، محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، ت: عادل بن عبد الشكور الزرقي، دار المحدث للنشر والتوزيع، ط. الأولى١٤٢٥هـ.

* العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، ت: إرشاد الحق الأثري، إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد، باكستان، ط. الثانية، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

* العلل الواردة في الأحاديث النبوية، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن الدارقطني،

ت: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة ـ الرياض، ط. ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥ م، تحقيق التتمة: محمد بن صالح بن محمد الدباسي، دار ابن الجوزي ـ الدمام، ط. الأولى، ١٤٢٧ هـ.

* العلل ومعرفة الرجال ـ أحمد بن حنبل ـ ت: وصي الله بن محمد عباس ـ دار الخاني ـ الرياض ـ ط. الثانية ـ ١٤٢٢هـ. ٢٠٠١م.

* علم علل الحديث من خلال كتاب بيان الوهم والإيهام، إبراهيم بن الصديق، وزارة الأوقاف المغربية، ١٤١٥هـ، ١٩٩٥م.

* العلم، زهير بن حرب، أبو خيثمة، ت: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط. الثانية، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.

* علوم الحديث ـ عثمان بن عمرو المعروف بابن الصلاح ـ ت: نور الدين عتر ـ دار الفكر ـ سوريا ـ دار الفكر المعاصر ـ بيروت ـ ١٤٠٦هـ. ١٩٨٦م.

* عمدة القاري شرح صحيح البخاري، محمود بن أحمد بن موسى بدر الدين العينى، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

* العناية شرح الهداية، أكمل الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن محمود، الرومي البابرتي، دار الفكر.

* العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم، ابن الوزير، محمد بن إبراهيم بن علي بن المرتضى بن المفضل الحسني القاسمي، أبو عبد الله، عز الدين، من آل الوزير، ت: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط. الثالثة، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤ م.

* عون الباري بحل أدلة البخاري، محمد صديق حسن خان، باعتناء: نور الدين طالب، دار النوادر، سوريا، ط. الثانية، ١٤٢٩هـ، ٢٠٠٨م.

* عون المعبود شرح سنن أبي داود، محمد أشرف بن أمير بن علي بن حيدر، أبو عبد الرحمن، شرف الحق، الصديقي، العظيم آبادي ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ط. الثانية ـ ١٤١٥هـ.

* الغاية في شرح الهداية في علم الرواية، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي، ت: أبو عائش عبد المنعم إبراهيم، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، ط. الأولى، ٢٠٠١م.

* غرر الفوائد المجموعة في بيان ما وقع في صحيح مسلم من الأحاديث المقطوعة، يحيى بن علي بن عبد الله بن علي بن مفرج، أبو الحسين، رشيد الدين

القرشي الاموي النابلسي ثم المصري، المعروف بالرشيد العطار، ت: د. سعد الحميد.

* غريب الحديث، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي ت: الدكتور عبد المعطي أمين القلعجي، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، ط. الأولى، ١٤٠٥ - ١٩٨٥.

* الغنية فهرست شيوخ القاضي عياض، عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي، أبو الفضل، ت: ماهر زهير جرار، دار الغرب الإسلامي، ط. الأولى ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢ م.

* الفائق في غريب الحديث والأثر، محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري، ت: علي محمد البجاوي - محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة - لبنان، ط. الثانية.

* فتاوى ابن رشد، محمد بن أحمد بن أحمد بن رشد القرطبي المالكي أبو الوليد، ت: المختار بن طاهر التليلي، دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧ م.

* فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار الريان للتراث، ط. الأولى، ١٤٠٧، ١٩٨٦م.

* فتح الباري شرح صحيح البخاري، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي، مجموعة من المحققين، مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة النبوية، ط. الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦ م.

* فتح الباقي بشرح ألفية العراقي، أبو زكريا محمد الأنصاري الأزهري، ت: حافظ ثناء الله الزاهدي، دار ابن حزم، ط. الأولى، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م.

* فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، أبو الخير محمد بن عبد الرحمن

السخاوي، ت: د. عبد الكريم الخضير، د. محمد بن عبد الله آل فهيد، مكتبة دار المنهاج، ط. الثانية، ١٤٢٨هـ.

* فضائل أبي بكر الصديق عبد الله بن عثمان التيمي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، محمد بن علي بن الفتح بن محمد بن علي أبو طالب الحربي، ابن العشاري الحنبلي ت: عمرو عبدالمنعم، دار الصحابة للتراث بطنطا، ط. الأولى (١٤١٣هـ - ١٩٩٣م).

* فضائل الصحابة - - علي بن عمر الدارقطني - اعتنى به محمد بن خليفة الرباح - مكتبة الغرباء الأثرية - ط. الأولى - ١٤١٩هـ. ١٩٩٨م.

* فضائل الصحابة، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، ت: د. وصي الله محمد عباس، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط. الأولى، ١٤٠٣ - ١٩٨٣.

* فضائل فاطمة بنت رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان المعروف بابن شاهين (المتوفى: ٣٨٥هـ)، ت: بدر البدر، دار ابن الأثير - الكويت (ضمن مجموع فيه من مصنفات ابن شاهين)، ط. الأولى ١٤١٥هـ - ١٩٩٤ م.

* فضل الله الصمد شرح الأدب المفرد، فضل الله الجيلاني، المكتبة السلفية، القاهرة، ط. الثالثة، ١٤٠٧هـ.

* فهرس مصنفات الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، استخراج: أم عبد الله بنت محروس العسلي، ترتيب: محمد بن حمزة بن سعد، إشراف: أبي عبد الله محمود بن محمد الحداد، دار العاصمة، الرياض، ط. الأولى، ١٤٠٨هـ.

* فهرست ابن خير الإشبيلي،

* الفهرست، أبو الفرج محمد بن إسحاق بن محمد الوراق البغدادي، المعروف بابن النديم، ت: إبراهيم رمضان، دار المعرفة بيروت - لبنان، ط. الثانية ١٤١٧هـ - ١٩٩٧ مـ.

* فوائد أبي محمد الفاكهي، عبد الله بن محمد بن العباس الفاكهي، أبو محمد المكي، ت: محمد بن عبد الله بن عايض الغباني، مكتبة الرشد، الرياض - السعودية، شركة الرياض للنشر والتوزيع، ط. الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

* فوائد أبي يعلى الخليلي، أبو يعلى الخليلي، خليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم، ت: أبي مصعب طلعت بن فؤاد الحلواني، دار ماجد عسيري، جدة - المملكة العربية السعودية، ط. الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١ م.

* الفوائد البهية،

* الفوائد الدراري في ترجمة الإمام البخاري، أسماعيل بن محمد الجراحي العجلوني، ت: نور الدين طالب، دار النوادر، ط. الأولى١٤٣١، ٢٠١٠م.

* الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، محمد بن علي بن محمد الشوكاني، ت: عبدالرحمن بن يحي المعلمي اليماني، المكتب الإسلامي.

* فوائد حول التاريخ الكبير للإمام البخاري، بحث في ملتقى أهل الحديث.

* فيض الباري على صحيح البخاري، محمد أنر الكشميري، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.

* فيض القدير شرح الجامع الصغير، زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين المناوي، المكتبة التجارية الكبرى - مصر، ط. الأولى، ١٣٥٦.

* القاموس المحيط، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، ت: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ط. الثامنة، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥ م.

* قرة العينين برفع اليدين في الصلاة، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن

إبراهيم البخاري، ت: أحمد الشريف، دار الأرقم للنشر والتوزيع، الكويت، ط. الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٣ م.

* قصر الأمل

* قواطع الأدلة في الأصول، أبو المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار السمعاني، ت: محمد حسن محمد حسن اسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط. الأولى، ١٤١٨هـ/١٩٩٩م.

* قواعد في علوم الحديث، ظفر أحمد العثمانين ت: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط. الخامسة، ١٤٠٤هـ، ١٩٤٨م.

* القَولُ البَدِيعُ في الصَّلاةِ عَلَى الحَبِيبِ الشَّفِيعِ، محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي، ت: محمد عوامة، دار الريان للتراث.

* الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، ت: محمد عوامة، أحمد محمد نمر الخطيب، دار القبلة للثقافة الإسلامية - مؤسسة علوم القرآن، جدة، ط. الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢ م.

* الكامل في ضعفاء الرجال - أبو أحمد بن عدي الجرجاني - ت: عادل أحمد عبد الموجود - علي محمد معوض - دار الكتب العلمية - بيروت - ط. ١٤١٨هـ. ١٩٩٧م.

* الكامل - محمد بن يزيد المبرد - ت: محمد أبو الفضل إبراهيم - دار الفكر العربي - القاهرة - ط. الثالثة - ١٤١٧هـ. ١٩٩٧م.

* الكتاب العزيزي أو المسالك والممالك، الحسن بن أحمد المهلبي العزيزي، جمعه وعلق عليه ووضع حواشيه: تيسير خلف.

* كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، ت: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

* كتاب الفتن، أبو عبد الله نعيم بن حماد بن معاوية بن الحارث الخزاعي المروزي، ت: سمير أمين الزهيري، مكتبة التوحيد ـ القاهرة، ط. الأولى، ١٤١٢.

* كتاب المجروحين ـ محمد بن حبان البستي ـ ت: محمود إبراهيم زايد ـ دار الوعي ـ حلب ـ ط. الأولى ـ ١٣٩٦هـ.

* كتاب تراجم البخاري، مناسبات أبواب صحيح البخاري لبعضها بعضاً، أبو حفص عمر بن رسلان بن نصير البلقيني، ت: د. أحمد بن فارس السلوم، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ط. الأولى١٤٣١هـ، ٢٠١٠م.

* كتاب فيه أسامي شيوخ البخاري أبي عبد الله محمد بن إسماعيل، رضي الدين الحسن بن محمد الصغاني، قدم له ووضع فهارسه: علي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، ط. الأولى١٤١٩هـ.

* الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث، برهان الدين الحلبي أبو الوفا إبراهيم بن محمد بن خليل الطرابلسي الشافعي سبط ابن العجمي ت: صبحي السامرائي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية ـ بيروت، ط. الأولى، ١٤٠٧ ـ ١٩٨٧.

* كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة، مكتبة المثنى ـ بغداد.

* كشف المشكل من حديث الصحيحين، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، ت: علي حسين البواب، دار الوطن ـ الرياض.

* الكفاية في أصول علم الرواية، أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، ت: د. ماهر ياسين الفحل، دار ابن الجوزي، ط. الأولى، ١٤٣٢هـ.

* الكنى والأسماء، أبو بِشْر محمد بن أحمد بن حماد بن سعيد بن مسلم

الأنصاري الدولابي، ت: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار ابن حزم - بيروت/ لبنان، ط. الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

* الكنى والأسماء، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري ت: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط. الأولى، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

* الكنى، للبخاري

* لب اللباب في التراجم والأبواب، عبد الحق بن عبد الواحد الهاشمي، بإشراف: نور الدين طالب، دار النوادر، ط. الثانية، ١٤٣٢هـ، ٢٠١١م.

* اللباب في تهذيب الأنساب، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم ابن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير، الناشر: دار صادر - بيروت.

* لسان العرب، محمد بن مكرم بن على، ابن منظور الإفريقي، دار صادر - بيروت، ط. الثالثة - ١٤١٤ هـ.

* المؤتَلِف والمختَلِف، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي الدارقطني، ت: د. موفق بن عبد الله بن عبد القادر، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط. الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

* المتواري على أبواب البخاري،

* المتواري على تراجم أبواب البخاري، ناصر الدين أحمد بن محمد (ابن المنيِّر الاسكندراني)، ت: صلاح الدين مقبول أحمد، مكتبة المعلا، الكويت.

* مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي، حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، القاهرة، ١٤١٤ هـ، ١٩٩٤ م.

* مجموع الفتاوى، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني ت: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.

* مجموع فيه مصنفات أبي العباس الأصم وإسماعيل الصفار،

* محاسن الاصطلاح (بهامش مقدمة ابن الصلاح)، عمر بن رسلان بن نصير بن صالح الكناني، العسقلاني الأصل، ثم البلقيني المصري الشافعيّ، أبو حفص، سراج الدين، ت: د عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ)، دار المعارف.

* المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي، ت: د. محمد عجاج الخطيب، دار الفكر - بيروت، ط. الثالثة، ١٤٠٤.

* المحصول، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي، ت: الدكتور طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة، ط. الثالثة، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧ م.

* المحلى بالآثار، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي، دار الفكر - بيروت.

* مختصر المزني (مطبوع ملحقا بالأم للشافعي)، إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل، أبو إبراهيم المزني، دار المعرفة - بيروت، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.

* مختصر صحيح مسلم للمنذري،

* المخزون في علم الحديث، أبو الفتح محمد بن الحسين بن أحمد بن عبد الله بن بريدة الموصلي الأزدي، ت: محمد إقبال محمد إسحاق السلفي، الدار العلمية - دلهي - الهند، الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

* المخزون في علم الحديث - محمد بن الحسين الأزدي - ت: محمد إقبال

محمد إسحاق السلفي ـ الدار العلمية ـ دلهي ـ الهند ـ ط. الأولى ـ ١٤٠٨هـ. ١٩٨٨م.

* المدخل إلى الصحيح ـ أبو عبد الله الحاكم ـ ت: ربيع هادي عمير ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ ط. الأولى ـ ١٤١٤هـ.

* المدخل إلى معرفة كتاب الإكليل، أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، ت: أحمد فارس السلوم، دار ابن حزم، ط. الأولى، ١٤٢٣، ٢٠٠٣م.

* المراسيل ـ عبد الرحمن بن محمد بن إدريس المعروف بابن أبي حاتم ـ ت: شكر نعمة الله القوجاني ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ ط. الأولى ـ ١٣٩٧هـ.

* المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس، الشريف حاتم بن عارف العوني، دار الهجرة للنشر والتوزيع، ط. الأولى، ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م.

* مسائل المروذي، العلل ومعرفة الرجال، برواية المروذي وصالح بن أحمد والميموني، ت: وصي الله محمد عباس، دار الإمام أحمد، ط. الأولى، ١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م.

* مسألة الاحتجاج بالشافعي فيما أسند إليه والرد على الطاعنين بعظم جهلهم عليه ـ الخطيب البغدادي ـ ت: خليل إبراهيم ملا خاطر ـ المكتبة الأثرية ـ باكستان.

* المسالك والممالك: انظر: الكتاب العزيزي.

* مستخرج أبي عوانة، أبو عوانة يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم النيسابوري الإسفراييني، ت: أيمن بن عارف الدمشقي، دار المعرفة ـ بيروت، لطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

* المستخرج من الأحاديث المختارة= الأحاديث المختارة.

* المستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد المعروف بابن البيع، ت: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت ط. الأولى، ١٤١١ - ١٩٩٠.

* مسند ابن الجعد، علي بن الجَعْد بن عبيد الجَوْهَري البغدادي ت: عامر أحمد حيدر، مؤسسة نادر - بيروت، ط. الأولى، ١٤١٠ - ١٩٩٠.

* مسند أبي يعلى الموصلي، أبو يعلى أحمد بن علي بن المثُنى التميمي، الموصلي، ت: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث - دمشق، ط. الأولى، ١٤٠٤ - ١٩٨٤.

* مسند إسحاق بن راهويه، أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن إبراهيم الحنظلي المروزي، ت: د. عبد الغفور بن عبد الحق البلوشي، مكتبة الإيمان - المدينة المنورة، ط. الأولى، ١٤١٢ - ١٩٩١.

* مسند الإمام أحمد بن حنبل - ت: شعيب الأرناؤوط وآخرون - مؤسسة الرسالة - ط. الأولى - ١٤٢١هـ. ٢٠٠١م.

* مسند الإمام الشافعي (ترتيب سنجر)، أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي، رتبه: سنجر بن عبد الله الجاولي، أبو سعيد، علم الدين، ت: ماهر ياسين فحل، شركة غراس للنشر والتوزيع، الكويت، ط. الأولى، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤ م.

* مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار ت: محفوظ الرحمن زين الله وعادل بن سعد وصبري عبد الخالق الشافعي، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، ط. الأولى، (بدأت ١٩٨٨م، وانتهت ٢٠٠٩م).

* المسند الجامع، ت: محمود محمد خليل، دار الجيل للطباعة والنشر

والتوزيع، بيروت، الشركة المتحدة لتوزيع الصحف والمطبوعات، الكويت، ط. الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

* مسند الدارمي المعروف بسنن الدارمي - عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، ت: حسين سليم أسد الداراني - دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية - ط. الأولى - ١٤١٢هـ. ٢٠٠٠م.

* مسند الموطأ، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الجوهري، ت: لطفي بن محمد الصغير، طه بن علي بن سريح، دار الغرب الإسلامي، ط. الأولى، ١٩٩٧م.

* المسند، أبو داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي، ت: الدكتور محمد بن عبد المحسن التركي، دار هجر - مصر، ط. الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

* مشاهير علماء الأمصار، محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم البستي، دار الكتب العلمية - بيروت، - ١٩٥٩، ت:م.فلايشهمر.

* مصابيح الجامع، شرح الجامع الصحيح للإمام البخاري، بدر الدين محمد بن أبي بكر بن عمر الدماميني، ت: نور الدين طالب، دار النوادر، ط. الثانية، ١٤٣٠هـ، ٢٠١٠م.

* المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس، المكتبة العلمية - بيروت.

* المصنف، أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة العبسي، ت: محمد عوامة، دار القبلة، مؤسسة علوم القرآن، ط. الأولى١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م.

* المصنف، أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الصنعاني ت: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي - بيروت، ط. الثانية، ١٤٠٣.

* المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، أحمد بن علي بن حجر

العسقلاني، مجموعة رسائل جامعية، تنسيق: د. سعد بن ناصر بن عبد العزيز الشثري، دار العاصمة، دار الغيث ـ السعودية، ط. الأولى، ١٤١٩هـ.

* المعارف، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، ت: ثروت عكاشة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط. الثانية، ١٩٩٢ م.

* توالي التأنيس بمعالي ابن ادريس، أحمد بن علي بن حجر، ت: عبد الله الكندري، دار ابن حزم، ط. الأولى، ١٤٢٩هـ، ٢٠٠٨م.

* معجم الأدباء أو: إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، ت: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط. الأولى، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣ م.

* المعجم الأوسط، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني، ت: ط. الرابعة، ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م.طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين ـ القاهرة.

* معجم البلدان، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، دار صادر، بيروت، ط. الثانية، ١٩٩٥ م.

* معجم الشعراء، أبو عبيد الله محمد بن عمران المرزباني، بتصحيح وتعليق: الأستاذ الدكتور ف. كرنكو، مكتبة القدسي، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط. الثانية، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢ م.

* معجم الشيوخ، أبو الحسين محمد بن أحمد بن عبد الرحمن بن يحيى بن جُمَيْع الغساني الصيداوي، ت: د. عمر عبد السلام تدمري، مؤسسة الرسالة، دار الإيمان ـ بيروت، طرابلس، ط. الأولى، ١٤٠٥.

* معجم الصحابة، أبو القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز بن المَرْزُبان، ت: محمد الأمين بن محمد الجكني، مكتبة دار البيان ـ الكويت، ط. الأولى، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠ م.

* المعجم الكبير، سليمان بن أحمد بن أيوب، أبو القاسم الطبراني، ت: حمدي بن عبدالمجيد السلفي، مكتبة العلوم والحكم، الموصل، ط. الثانية، ١٤٠٤ - ١٩٨٣.

* المعجم المفهرس أو تجريد أسانيد الكتب المشهورة والأجزاء المنثورة، أبو الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني ت: محمد شكور المياديني، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط. الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

* معجم شيوخ أبي بكر الإسماعيلي، أبو بكر أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل، ت: د. زياد منصور، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط. الأولى، ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م.

* معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني، ت: عبد السلام هارون، دار الفكر.

* المعجم، أبو بكر محمد بن إبراهيم بن علي بن عاصم المشهور بابن المقرئ، ت: عادل بن سعد، مكتبة الرشد، الرياض، ط. الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨ م.

* المعجم، معجم ابن الأعرابي، أبو سعيد بن الأعرابي أحمد بن محمد بن زياد بن بشر بن درهم البصري الصوفي، ت: عبد المحسن بن إبراهيم بن أحمد الحسيني، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط. الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧ م.

* معرفة الثقات - أحمد بن صالح العجلي - ت: عبد العليم عبد العظيم البستوي - مكتبة الدار - ط. الأولى١٤٠٥هـ. ١٩٨٥م.

* معرفة الرجال عن يحيى بن معين، وفيه عن علي بن المديني، وأبي بكر بن أبي شيبة ومحمد بن عبد الله بن نمير وغيرهم/ رواية أحمد بن محمد بن القاسم

بن محرز، ت: محمد كامل القصار، مجمع اللغة العربية ـ دمشق، ط. الأولى، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

* معرفة السنن والآثار، معرفة السنن والآثار، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى، أبو بكر البيهقي، ت: عبد المعطي أمين قلعجي، جامعة الدراسات الإسلامية (كراتشي ـ باكستان) وغيرها، ط. الأولى، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩١م.

* معرفة الصحابة، أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن مَنْدَه، ت: عامر حسن صبري، مطبوعات جامعة الإمارات العربية المتحدة، ط. الأولى، ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥ م.

* معرفة الصحابة، أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، ت: عادل بن يوسف العزازي، دار الوطن للنشر، الرياض، ط. الأولى ١٤١٩هـ ١٩٩٨ م.

* معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار ـ شمس الدين الذهبي ـ دار الكتب العلمية ـ ط. الأولى ـ ١٤١٧هـ. ١٩٩٧م.

* معرفة علوم الحديث، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه، ت: أحمد فارس السلوم، مكتبة ابن حزم، ط. الأولى، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م.

* المعرفة والتاريخ ـ يعقوب بن سفيان البسوي ـ ت: أكرم ضياء العمري ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ ط. الثانية ـ ١٤٠١هـ. ١٩٨١م.

* مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار، أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بدر الدين العيني، ت: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط. الأولى، ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦ م.

* المغرب في حلى المغرب، أبو الحسن على بن موسى بن سعيد المغربي الأندلسي، ت: د. شوقي ضيف، دار المعارف ـ القاهرة، ط. الثالثة، ١٩٥٥م.

* المغني في الضعفاء، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، د. نور الدين عتر.

* المفردات في غريب القرآن، الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهانى، ت: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية ـ دمشق بيروت، الطبعة: الأولى ـ ١٤١٢ هـ.

* المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، أبو العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم الحافظ، الأنصاري القرطبي، دار الغرب الإسلامي،

* المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي، ت: عبد الله الصديق،

* مقتبس من كتاب لوامع الإنارة ببيان حديث الاستخارة، أبو محمد الألفي، ملتقى أهل الحديث، الشبكة العنكبوتية.

* المقتنى في سرد الكنى، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، ت: محمد صالح عبد العزيز المراد، المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط. الأولى، ١٤٠٨هـ.

* مقدمات العلامة المحقق السيد أحمد صقر، جمع وإعداد: أحمد بن موسى الحازمي، دار التوحيد للنشر، السعودية، ط. الأولى، ١٤٣٠هـ، ٢٠٠٩م.

* مقدمة مسند بقي بن مخلد، دراسة وتحقيق: د. أكرم ضياء العمري، ط. الأولى، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.

* ملء العيبة بما جُمع بطول الغَيبة في الوجهة الوجيهة إلى الحرمين مكة وطَيبة، محمد بن عمر بن محمد، أبو عبد الله، محب الدين ابن رشيد الفهري

السبتي، ت: محمد الحبيب ابن الخوجة، دار الغرب الإسلامي، بيروت ـ لبنان، ط. الأولى، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨ م.

* ملتقى أهل الحديث، الشبكة العنكبوتية.

* من تُكلم فيه وهو موثق أو صالح الحديث، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، ت: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، ط. الأولي ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥ م.

* المنار المنيف في الصحيح والضعيف، محمد بن أبي بكر بن أيوب، شمس الدين ابن قيم الجوزية، ت: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، ط. الأولى، ١٣٩٠هـ/١٩٧٠م.

* مناسبات أبواب صحيح البخاري بعضها بعضاً، انظر: كتاب تراجم البخاري.

* مناقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، علي بن محمد بن محمد بن الطيب المعروف بابن المغازلي، ت: أبو عبد الرحمن تركي بن عبد الله الوادعي، دار الآثار ـ صنعاء، ط. الأولى ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣ م.

* المنتخب من مسند عبد بن حميد، أبو محمد عبد الحميد بن حميد بن نصر ت: مصطفى العدوي، دار بلنسية للنشر والتوزيع، ط. الثانية ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م.

* المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، ت: محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. الأولى، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢ م.

* المنثور من الحكايات والسؤالات، أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي، ت: د. جمال عزون، مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع، الرياض، ط. ١٤٣٠هـ.

* منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، ت: محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط. الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦ م.

* المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط. الثانية، ١٣٩٢.

* منهج الإمام أبي عبد الرحمن النسائي في الجرح والتعديل، د. قاسم سعد، دار البحوث للدراسات الإسلامية، ط. الأولى، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠٢م.

* منهج الإمام البخاري في الرواية عن المبتدعة من خلال الجامع الصحيح، كريمة السوداني، مكتبة الرشد،

* منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها، (من خلال الجامع الصحيح)، أبو بكر كافي، دار ابن حزم بيروت، ط. الأولى، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠٠م.

* منهج الإمام البخاري في كتابه "التاريخ الكبير، نشر على موقع الجمعية العلمية السعودية للسنة النبوية.

* المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، أبو عبد الله، محمد بن إبراهيم بن سعدالله بن جماعة الكناني الحموي الشافعي، بدر الدين، ت: د. محيي الدين عبد الرحمن رمضان، دار الفكر - دمشق، ط. الثانية، ١٤٠٦.

* موارد الحافظ الذهبي في ميزان الاعتدال، د. قاسم سعد، دار البشائر الإسلامية، ط. الأولى ١٤٢٢، ٢٠٠١م.

* موارد الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد، د. أكرم ضياء العمري، دار طيبة، ١٤٠٥هـ.

* المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، أحمد بن علي بن عبد القادر، أبو العباس الحسيني العبيدي، تقي الدين المقريزي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. الأولى، ١٤١٨ هـ.

* موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل في رجال الحديث وعلله، جمع وترتيب: السيد أبو المعاطي النوري ـ أحمد عبد الرزاق عيد ـ محمود محمد خليل، عالم الكتب، ط. الأولى، ١٤١٧هـ / ١٩٩٧ م.

* موضح أوهام الجمع والتفريق، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد الخطيب البغدادي، ت: عبد الرحمن المعلمي اليماني.

* الموقظة في علم مصطلح الحديث ـ شمس الدين الذهبي ـ ت: عبد الفتاح أبو غدة ـ مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب ـ ط. الثانية ـ ١٤١٢هـ.

* ميزان الاعتدال في نقد الرجال، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي

* نثر الورود شرح مراقي السعود، محمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي،

* نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، ت: نور الدين عتر، مطبعة الصباح، دمشق، ط. الثالثة، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠ م.

* النشر في القراءات العشر، محمد بن محمد بن يوسف ابن الجزري، ت: علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى [تصوير دار الكتاب العلمية].

* نصب الراية لأحاديث الهداية مع حاشيته بغية الألمعي في تخريج الزيلعي، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي، صححه ووضع الحاشية عليه: عبد العزيز الديوبندي الفنجاني، إلى كتاب الحج، ثم أكملها محمد يوسف الكاملفوري، ت: محمد عوامة، مؤسسة الريان للطباعة والنشر ـ

بيروت ـ لبنان/ دار القبلة للثقافة الإسلامية ـ جدة ـ السعودية، ط. الأولى، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

* النصب والنواصب، محسن المعلم،

* النصيحة في تهذيب السلسلة الصحيحة،

* نفحة المسك الداري لقارئ صحيح البخاري لأبي الفيض حمدون بن عبد الرحمن السلمي الفاسي، ت: د. محمد بن عزوز، دار ابن حزم، مكر التراث الثقافي المغربي، ط. الأولى١٤٢٩هـ، ٢٠٠٨م.

* نقولات من كتاب الضعفاء

* النكت الظراف، بهامش تحفة الأشراف.

* النكت على مقدمة ابن الصلاح، بدر الدين أبي عبد الله محمد بن جمال الدين عبد الله بن بهادر الزركشي، ت: د. زين العابدين بن محمد بلا فريج أضواء السلف ـ الرياض، ط. الأولى، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

* نهاية السول شرح منهاج الوصول، جمال الدين عبد الرحيم الإسنوي، دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان.

* النهاية في غريب الحديث والأثر، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد ابن الأثير، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي ـ محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية ـ بيروت، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.

* الهداية و الإرشاد في معرفة أهل الثقة و السداد الذين أخرج لهم البخاري في جامعه، الكلاباذي، ت: عبد الله الليثي، دار المعرفة.

* هدي الساري ـ انظر فتح الباري.

* هكذا تحدث ابن تيمية، عائض بن سعد الدوسري، المكتب الإسلامي، ط. الأولى١٤٢٨هـ، ٢٠٠٧م.

* الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي،

* الورع، أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، رواية: أبو بكر أحمد بن محمد بن الحجاج المروزي، ت: سمير بن أمين الزهيري، دار الصميعي ـ الرياض ـ السعودية، ط. الأولى، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

* وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ـ شمس الدين ابن خلكان ـ ت: إحسان عباس ـ دار صادر ـ بيروت.

** ** **

# كشاف عام لموضوعات الكتاب

المقدمة..... ٥
أسباب اختيار الموضوع ..... ١٤
ألف هذا الكتاب لإبراز حسن العلاقة بين الإمام البخاري وآل بيت النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ..... ١٤
تعرَّض الإمام البخاري إلى هجمات ضارية من أناس مختلفي الفكر والمشارب، ومع ذلك فجميعهم غير متخصصين في علم الحديث! ..... ١٦
عرض مُلَّخص للشبه التي تعلق بها المغرضون الذين رموا البخاري ببغض آل بيت النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ..... ١٧
خطة البحث..... ١٧
**التمهيد**: وفيه مبحثان:..... ١٧
**المبحث الأول: آل البيت لغة واصطلاحاً، واعتقاد أهل السنة فيهم** ..... ٢١
التعريف اللغوي لآل البيت:..... ٢٣
التعريف الاصطلاحي لآل البيت..... ٢٥
أشهر من ذكر الأقوال في تعريف آل البيت هو الإمام ابن القيم..... ٢٥
أكثر أهل العلم حصروا منع الصدقة على بني هاشم ..... ٢٧
التنبيه على عدم صحة حديث آل محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هم كل تقي..... ٢٨ت
اختيار الباحث أن آل البيت هم بنو هاشم ومواليهم..... ٢٩
اعتقاد أهل السنة في آل بيت النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ..... ٣٠

إكرام الإمام أحمد للهاشميين والقرشيين..... ٣٠
افتراء بعض الناس على الإمام أحمد أنه كان لا يثبت خلافة علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وتكذيبه لذلك..... ٣١
ثناء الإمام أحمد على أمير المؤمنين علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ..... ٣١
دفاع الإمام الزهري عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ضد من اتهمه بأنه الذي تولى كبر حادثة الإفك..... ٣٢
قلة النواصب في الشام في عصر الإمام الذهبي..... ٣٦
أقوال أهل السنة في فضل آل بيت النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ..... ٣٧
الإمام الطحاوي ..... ٣٧
أبو محمد البربهاري ..... ٣٧
أبو بكر الآجري (وكلامه من أنفس ما قيل في حقهم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ)..... ٣٧
أبو القاسم الأصبهاني..... ٣٨
شيخ الإسلام ابن تيمية..... ٣٨
ذب تهمة النصب عن شيخ الإسلام ..... ٣٨ت
الإشارة إلى طعن بعض مدعي حب آل بيت النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في قريش .... ٣٩ت
الجمهور على تفضيل جنس العرب على غيرهم ..... ٣٩
الحافظ ابن كثير..... ٤٠
العلامة ابن الوزير اليماني..... ٤١
العلامة عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب ..... ٤١
العلامة محمد صديق خان ..... ٤٢

**المبحث الثاني: ترجمة الإمام البخاري** ..... ٤٥
اسمه ونسبه وكنيته ..... ٤٨
ضبط (بردزبة) وما جاء في معناها، والإشارة إلى أن بعض العلماء قد زاد في نسب البخاري (بذذبة)..... ٤٨
أول من أسلم من أجداد البخاري هو المغيرة على يد الجعفيين ..... ٤٩
الإشارة إلى مجهول ادعى جهالة البخاري!..... ٤٩
ما روي في عرض البخاري كتابه على أبي زرعة الرازي، وانتقاده لثلاثة أحاديث عنده..... ٥٠
مولده ..... ٥٠
أسرته ..... ٥٠
ترجمة البخاري لأبيه في التاريخ الكبير، والإشارة إلى وهم قد وقع فيه بعض الأفاضل في هذه الترجمة..... ٥١
صلاح والد الإمام البخاري، وتحريه أكل الحلال..... ٥٢
صفته الخِلقية ..... ٥٢
طلبه للعلم ..... ٥٣
اعتراض البخاري على شيخه الداخلي، وما جاء في محاولة تعيين الداخلي من قبل بعض المعاصرين..... ٥٣
التوفيق بين حرص البخاري على عدم الوقوع في الغيبة، وكونه جرح بعض الرواة..... ٥٦ت
كبار شيوخ البخاري الذين سمع منهم في بلده ..... ٥٧

اتساع رحلة البخاري العلمية..... ٥٧
شيوخه..... ٥٧
اختلاف طرق العلماء في ترتيب مشايخ البخاري ..... ٥٧
الإشارة إلى من أفرد شيوخ البخاري في تصنيف ..... ٥٨ت
تقسيم شيوخ البخاري إلى خمس طبقات ..... ٥٩
أعلى شيوخ البخاري رواية: محمد بن عبد الله الأنصاري..... ٥٩
مزية ترتيب شيوخ البخاري على الطبقات الزمنية ..... ٦٠
التسعة الذين روى عنهم أصحاب الكتب الستة..... ٦١
غريبة في ترجمة شيخ البخاري أبي موسى العنزي ..... ٦٢ت
تلاميذه..... ٦٣
كثرة من روى عن الإمام البخاري من الأعلام ..... ٦٣
تحقيق القول في رواية مسلم في صحيحه عن البخاري..... ٦٤
علو مسلم على البخاري في أربعة أحاديث..... ٦٦
ما جاء في رواية الترمذي عن البخاري..... ٦٦
الرد على بعض المعاصرين في زعمه أن التاريخ المشار إليه في كلام الترمذي
ليس هو تاريخ البخاري الكبير ..... ٦٧ت
ثناء البخاري على الترمذي..... ٦٨
سماع البخاري من الترمذي حديثين ..... ٦٩
تحقيق القول في رواية النسائي في سننه عن البخاري..... ٧٠
لم ينص أحد على رواية كل من أبي داود وابن ماجه عن البخاري ..... ٧١

**الثناء عليه**..... ٧٢
ترجمة الخطيب في تاريخه للبخاري كانت أساساً لكل من ترجم له بعد ذلك .. ٧٢
فخر شيوخ البخاري به..... ٧٣
انقياد بعض شيوخ البخاري له في حكمه على الأحاديث ..... ٧٣
تسليمهم له أيضاً في الحكم على الرجال ..... ٧٤
منزلة البخاري في المحدثين كمنزلة أبي بكر الصديق في الصحابة ..... ٧٥
لعل أول من أفرد كتاباً مستقلاً في حياة البخاري وبيان مناقبه، هو وراقه محمد بن أبي حاتم ..... ٧٦
ما قاله التاج السبكي نظماً في فضل البخاري وصحيحه ..... ٧٦
صحيح البخاري..... ٧٧
الاسم الصحيح لصحيح الإمام البخاري ..... ٧٧
ذكر بعض شروح صحيح البخاري، والإشارة إلى طرق أصحابها ..... ٧٧
عدد من سمع صحيح البخاري منه..... ٨٠ت
الإشارة إلى اختلاف بعض المصادر في تعيين عدد من سمع صحيح البخاري منه..... ٨٠ت
الأربعة الذين سمع منهم صحيح البخاري..... ٨١
أشهر من روى الصحيح عن الإمام البخاري الفربري، وروايته أتم الروايات ..... ٨١
صغر سن الفربري عند سماعه صحيح البخاري منه، واجماع العلماء على اعتماد روايته، وذكر بعض النظائر لمن سمع كتب الحديث في صغره ..... ٨١ت
الذين سمعوا صحيح البخاري من الفربري..... ٨٤

ذكر بعض من ثناء الأئمة على صحيح البخاري ..... ٨٤
عرض مسألة المفاضلة بين الصحيحين بشيء من التفصيل ..... ٨٦
حجة من فضل صحيح مسلم على البخاري..... ٨٧
الجمهور على تقديم صحيح البخاري على صحيح مسلم ..... ٩٠
ما جاء في المفاضلة بين صحيح البخاري وموطأ مالك..... ٩١
تفضيل أبي إسماعيل الهروي لسنن الترمذي على صحيح البخاري، وتوجيه قوله ..... ٩٢
**ـ كتب الإمام البخاري الأخرى**..... ٩٣
الأدب المفرد..... ٩٤
ثناء الدارمي على كتاب الأدب المفرد ..... ٩٤ت
ترجمة الأدب المفرد إلى الفارسية والأردية ..... ٩٤ت
**أسماء الصحابة**..... ٩٥
عد الحافظ ابن حجر البخاريَّ أول من مصنفاً في الصحابة ..... ٩٦
الأشربة..... ٩٦
التشكيك في ما نسب إلى البخاري من إفراده كتاباً في الأشربة..... ٩٧
كتاب الاعتصام..... ٩٨
إشارة البخاري في صحيحه لكتابه هذا..... ٩٨
بر الوالدين..... ٩٨
ما جاء في ضبط اسم راوي هذا الكتاب عن البخاري..... ٩٩
التاريخ الأوسط ..... ٩٩

الإشارة إلى أن تسمية تواريخ البخاري ليست منه، وإنما هي من الناس بحسب مادتها ..... ١٠٠
بيان أن المطبوع باسم التاريخ الصغير للبخاري لا يصح، وإنما هو التاريخ الأوسط ..... ١٠١
التاريخ الكبير ..... ١٠٢
فضل كتاب التاريخ الكبير على كل من ألف في هذا الباب ..... ١٠٢ت
التاريخ الكبير كان أساس كتب ابن أبي حاتم الثلاثة: الجرح والتعديل والعلل والمراسيل ..... ١٠٣ت
للحافظ عبد الغني بن سعيد كتاب في بيان أوهام البخاري في تاريخه الكبير ١٠٤ت
علاقة تاريخ بغداد بتاريخ البخاري الكبير ..... ١٠٥ت
التاريخ الكبير أهم موارد الدارقطني في كتابه المؤتلف والمختلف ..... ١٠٥ت
بيان ابن عدي لمراد البخاري في تاريخه الكبير ..... ١٠٦ت
**التفسير الكبير** ..... ١٠٧
الجامع الكبير ..... ١٠٨
خلق أفعال العباد ..... ١٠٨
تأليف البخاري لكتابه هذا في مرحلة متأخرة من حياته ..... ١٠٨ت
رفع اليدين في الصلاة ..... ١٠٩
الضعفاء ..... ١٠٩
بيان أن للبخاري كتابين في الضعفاء أحدهما صغير والآخر كبير ..... ١١٠
العلل ..... ١١٠

زعم البعض أن البخاري نسخ علل ابن المديني ونسبه إليه، وتعلق بها بعض المبتدعة، والاتيان على هذه الشبهة من قواعدها..... ١١١ت
ذكر شيء مما يتعلق بترجمة مسلمة بن القاسم ..... ١١٢ت
عدم قبول أهل العلم لما تفرد به مسلمة بن القاسم ..... ١١٣ت
الفوائد ..... ١١٣
القراءة خلف الإمام ..... ١١٣
طعن الكوثري في محمود بن إسحاق الخزاعي راوي كتاب القراءة خلف الإمام، ورد المعلمي عليه في ذلك ..... ١١٥ت
الكنى..... ١١٥
اعتماد من ألف في هذا الباب على كتاب البخاري هذا..... ١١٦
ما قيل في مدى استفادة مسلم من كتاب البخاري هذا..... ١١٧
كثرة التصحيفات في مطبوعة الأسامي والكنى للحاكم ..... ١١٧
المبسوط..... ١١٧
مشيخة البخاري ..... ١١٨
المسند الكبير..... ١١٨
الهبة..... ١١٩
الوحدان..... ١٢٠
نفي الحافظ ابن عساكر صحة نسبة هذا الكتاب للبخاري ..... ١٢١
التنبيه على عدم صحة نسبة بعض كتب البخاري له ..... ١٢١
**ـ شعره**..... ١٢٢
ـ فقه الإمام البخاري..... ١٢٣

حرص المذاهب الفقهية على نسبة البخاري لها..... ١٢٣
ما جاء في رجوع إسحاق بن راهويه عن مذهب أهل الرأي..... ١٢٣ت
بيان شيخ الإسلام لمذاهب علماء الحديث الفقهية..... ١٢٥
علو منزلة الإمام البخاري الفقهية ..... ١٢٦
ما نسب للإمام البخاري من القول بحصول الحرمة عن طريق الرضاع من البهائم، والرد على هذه الفرية ..... ١٢٧
استرواح كثير من مصنفي الحنفية إلى نقل هذه التهمة المشينة من غير رد لها، واستنكار اللكنوي لها..... ١٢٧ت
أبو الوليد الباجي وتعرضه لفقه الإمام البخاري ..... ١٣١
انتقاد ابن رشيد لما ورد في كلام الباجي المتعلق بفقه البخاري ..... ١٣٤
ما قيل في وجود بياضات في نسخة الفربري من صحيح البخاري والجواب على ذلك..... ١٣٧
طرائق ترجمة البخاري للأحاديث في صحيحه ..... ١٣٨
وفاة الإمام البخاري ..... ١٤٢
الإشارة إلى كثرة ما رؤي في البخاري من منامات صالحة، وما قيل فيه من مرثيات..... ١٤٣

*** الباب الأول: موقف الإمام البخاري من آل البيت**..... ١٤٧
وفيه ثلاثة فصول:

**الفصل الأول: نبذة عن فضائل آل البيت في كتب الإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ** . ١٤٩
بعض الأحاديث العامة الواردة في فضائل آل البيت في صحيح البخاري .... ١٤٩

**الفصل الثاني: علي وفاطمة والحسن والحسين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ في كتب البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ** ..... ١٥٣
السبب في إفراد هؤلاء الأربعة في فصل مستقل عن سائر رواة آل البيت .... ١٥٣
إفراد البخاري باباً في صحيحه لذكر مناقب علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ..... ١٥٥
بيان المقصود بكون علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ..... ١٥٦
فائدة تتعلق بترتيب الصحابة المذكورين في قول عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أجمعين: الستة الذين توفي النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وهو عنهم راض ..... ١٥٧
أول الأحاديث المسندة في فضل علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هو فتحه لحصون خيبر ..... ١٥٨
ما روي من شواهد لهذا الحديث، والتنبيه على بعض ما جاء من ألفاظ منكرة في بعض طرقها الواهية ..... ١٦٦
عبيد الله بن موسى وبيان شيء من ترجمته ..... ١٦٧
ما جاء في نسبة عبد الرزاق الصنعاني إلى التشيع ..... ١٦٨ت
الحديث الثاني في تكنية النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لعلي بأبي تراب ..... ١٧٣
بيان وجه فضيلة علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في هذا الحديث ..... ١٧٤
الحديث الثالث في فضل علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وفيه بيان قربه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ..... ١٧٦
الحديث الرابع في فضل علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وفيه تعليم النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ له ولفاطمة لفضل ذكر الله عز وجل عند النوم ..... ١٧٨
بيان تعلق هذا الحديث بفضائل علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ..... ١٧٩
ما جاء في بعض طرق هذا الحديث من بيان قوة العلاقة بين فاطمة وعائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ..... ١٨٢

الحديث الخامس في استخلاف النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لعلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ على المدينة في غزوة تبوك ..... ١٨٣

الجواب على استدلال البعض بهذا الحديث على أحقِّية علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في الخلافة بعد النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ..... ١٨٤

ختم البخاري فضائل علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بأثر فيه بيان حرص علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ على جمع كلمة المسلمين..... ١٨٦

لم تحصر مناقب علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في صحيح البخاري في الباب الذي عقد في بيان مناقبه، بل مناقبه منثورة في مواطن أخرى من الصحيح ..... ١٨٩

قول عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أقضانا علي، والكلام على طرقه المرفوعة والموقوفة..... ١٩٠

السبب في اقتصار البخاري على ذكر الرواية الموقوفة على المرفوعة .....١٩١ت

نقل طويل عن شيخ الإسلام ابن تيمية يبحث فيه ثبوت ودلالة حديث أفضلية علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في القضاء على من سواه من الصحابة ..... ١٩١

اختلاف الشراح في بيان المقصود بالفئة الباغية التي تقتل عمار بن ياسر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ١٩٢ت

البيان بأن عبارة: تقتله الفئة الباغية، لا توجد في جميع نسخ صحيح البخاري ١٩٥٠ت

بيان السبب الذي من أجله حذفت هذه العبارة في بعض نسخ البخاري.... ١٩٧ت

كثرة الصحابة الذين رووا حديث قتل الفئة الباغية لعمار رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ..... ١٩٩ت

النسائي هو أوعب من جمع مناقب علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ..... ١٩٩

ما نسب للإمام أحمد من قوله: لم يصح لأحد من الصحابة من الفضائل ما صح لعلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وتحقيق القول في ثبوتها ..... ٢٠٠

نفي شيخ الإسلام صحة هذا العبارة عن الإمام أحمد بل عن عموم أئمة الحديث..... ٢٠٠

قول بعض الحفاظ: تأملت ما وضعه أهل الكوفة في فضائل علي وأهل بيته فزاد على ثلاثمائة ألف ..... ٢٠٥
توجيه المؤلف لطريقة ترتيب البخاري للأحاديث المذكورة في فضائل علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في الباب الذي عقده من أجل ذلك ..... ٢٠٥
ذكر البخاري لعلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في صحيحه ..... ٢١٠
بيان السبب الذي من أجله لم تسم عائشة أم المؤمنين علياً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في حديث موت النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ..... ٢١٥
مبحث متمم لهذا الفصل: ذكر حديث طلب النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في مرض موته كتاباً، والكلام على دلالاته وما يتعلق بموضوع كتابنا هذا ..... ٢٤٣
بيان أن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لم يشهد مرض موت النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ..... ٢٥٠
بيان ما يتعلق بمقولة: ما له أهجر؟ ..... ٢٥٢
الأحاديث التي رويت مسندة عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في صحيح البخاري ..... ٢٥٨
المعلقات عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في صحيح البخاري ..... ٢٧٢
علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في كتب البخاري الأخرى ..... ٢٩٢
مناقب فاطمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا في صحيح البخاري ..... ٣٣٥
ما جاء من ذكر لفاطمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا في صحيح البخاري ..... ٣٤٤
فاطمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا في كتب البخاري الأخرى ..... ٣٥٣
الحسن بن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وما جاء في مناقبه في صحيح البخاري، وغيره ..... ٣٥٦
الحسين بن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وما جاء في مناقبه في صحيح البخاري، وغيره .... ٣٦٤
**الفصل الثالث: رواة آل البيت في كتب البخاري** رَحِمَهُ اللَّهُ ..... ٣٦٩

* **الباب الثاني: الشبهات المثارة حول الإمام البخاري وموقفه من آل البيت**..... ٥٣٧

وفيه ثلاثة فصول:

**الفصل الأول**: رواية الإمام البخاري عن النواصب ..... ٥٤١

وفيه ثلاثة مباحث:

**المبحث الأول: حكم الرواية عن المبتدعة** ..... ٥٤٣

البدعة لغة..... ٥٤٣

البدعة اصطلاحاً..... ٥٤٥

حكم الرواية عن أهل البدع..... ٥٤٦

المذهب الأول: من ردَّ البدع مطلقا ..... ٥٤٧

المذهب الثاني: قبول رواية أهل البدع، إما مطلقاً وإما مقيداً بقيد ما..... ٥٤٩

قبول رواية أهل البدع مطلقاً ..... ٥٥٠

قبول رواية المبتدع، لا على الإطلاق:..... ٥٥٣

من لم يستحل الكذب من أهل البدع..... ٥٥٤

قبول رواية المبتدع الذي لا يدعو لمذهبه ..... ٥٥٧

قبول رواية المبتدع إلا إذا روى ما يؤيد بدعته ..... ٥٦٢

قبول البدعة الصغرى دون الكبرى ..... ٥٦٣

التفريق بين الغالي في بدعته وبين من لا يغلو فيها ..... ٥٦٥

رواية الإمام البخاري عن أهل البدع، ومن عيب عليه في مذهبه ..... ٥٦٧

المعتزلة في صحيح البخاري ..... ٥٦٧

حمزة بن نجيح البصري ..... ٥٦٧
عمرو بن عبيد بن باب ..... ٥٦٧
الخوارج في صحيح البخاري ..... ٥٧١
داود بن الحصين الأموي ..... ٥٧١
عمران بن حطان ..... ٥٧٢
من عيب عليه الدخول على السلطان ..... ٥٧٨
حميد بن أبي حميد الطويل ..... ٥٧٩
حميد بن هلال العدوي ..... ٥٨٠
الشيعة في صحيح البخاري ..... ٥٨٠
خالد بن مخلد القطواني ..... ٥٨٠
عبَّاد بن يعقوب الرواجني ..... ٥٨٢
من رمي بالتجهم في صحيح البخاري ..... ٥٨٤
بشر بن السَّرِي، أبو عمرو الأفوه ..... ٥٨٤
من رمي بالقدر في صحيح البخاري ..... ٥٨٦
زكريا بن إسحاق المكي ..... ٥٨٦
يحيى بن حمزة بن واقد الحضرمي ..... ٥٨٦
المرجئة في صحيح البخاري ..... ٥٨٧
بشر بن محمد السختياني ..... ٥٨٧
خلاّد بن يحي بن صفوان السلمي ..... ٥٨٧
التوفيق بين رواية البخاري عن بعض المرجئة وبين ما اشتهر عنه من عدم

إخراجه في صحيحه إلا عمن يقول: الإيمان قول وعمل ..... ٥٨٨
**المبحث الثاني: النصب: تعريفه وحكمه عند أهل العلم** ..... ٥٩١
الإشارة إلى قلة مؤلفات أهل السنة في النواصب، وبيان سبب ذلك ..... ٥٩٢
النصب لغة ..... ٥٩٣
النصب مصطلحاً ..... ٥٩٦
المبحث الثالث: الرواة المتهمون بالنصب في كتب الإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ .... ٦٠١
أزهر بن سعيد الحرازي ..... ٦٠٣
إسحاق بن سويد بن هبيرة العدوي البصري ..... ٦٠٧
أسد بن موسى بن إبراهيم بن الوليد بن عبد الملك بن مروان الأموي ..... ٦١٠
بهز بن أسد العمِّي، أبو الأسود البصري ..... ٦١٢
ثور بن يزيد الحمصي ..... ٦١٤
حريز بن عثمان الرحبي الحمصي ..... ٦١٥
حصين بن نمير الواسطي، أبو محصن الضرير ..... ٦١٨
خالد بن سلمة بن العاص بن هشام بن المغيرة المخزومي الكوفي ..... ٦١٩
خالد بن عبد الله بن يزيد القسري ..... ٦٢٠
زياد بن علاقة الثعلبي، أبو مالك الكوفي ..... ٦٢٣
عبد الله بن زيد بن عمرو الجرمي، أبو قلابة البصري ..... ٦٢٥
عبد الله بن سالم الأشعري الوحاظي اليحصبي ..... ٦٢٧
عبد الله بن شقيق العقيلي ..... ٦٣٠
عبد الرَّحمن بن إبراهيم بن عمرو بن ميمون القرشي، أَبو سعيد الدمشقي

المعروف بدحيم ..... ٦٣٣
قيس بن أبي حازم ..... ٦٣٥
نُعيم بن أبي هند، النعمان بن أشيم الأشجعي ..... ٦٣٩
الهيثم بن الأسود المذحجي ..... ٦٤٠
**الفصل الثاني: عدم رواية الإمام البخاري عن بعض آل البيت (جعفر بن محمد الصادق أنموذجاً)** ..... ٦٤٣
وفيه ثلاثة مباحث:
**المبحث الأول: ترجمة جعفر بن محمد** ..... ٦٤٥
ترجمة البخاري لجعفر الصادق في التاريخ الكبير ..... ٦٤٥
حسن ثناء جعفر الصادق على الشيخين أبي بكر وعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ..... ٦٤٦
**المبحث الثاني: منزلة جعفر بن محمد في الرواية** ..... ٦٤٧
أقوال أئمة الجرح والتعديل في جعفر الصادق ..... ٦٤٧
البخاري لم يخرج عن جعفر في صحيحه، وأخرج له في الأدب المفرد والتاريخ الصغير، وفي خلق أفعال العباد ذاكراً معتقده في القرآن وأنه كلام الله تعالى ..... ٦٥٢
المبحث الثالث: سبب عدم رواية الإمام البخاري عن جعفر بن محمد رحمهما الله ..... ٦٥٥
إذا اختلفت أقوال النقاد في الراوي جرحاً وتعديلاً، فكيف يكون التعامل مع هذه الأقوال؟ ..... ٦٥٥
طريقة أهل العلم في التعامل مع البخاري إذا لم يخرج عن أحد من الثقات .. ٦٥٨

البخاري لم يشترط الرواية عن جميع الثقات، كما لم يشترط جمع الأحاديث الصحيحة كلها ..... ٦٥٩
من أسباب عدم رواية البخاري عن بعض الثقات، الحرص على العلو في الرواية ..... ٦٦١
سبب عدم رواية البخاري عن الشافعي ..... ٦٦٢
سبب قلة رواية البخاري عن أحمد بن حنبل ..... ٦٦٣
من أسباب عدم رواية البخاري عن بعض الثقات، عدم إجماع النقاد على توثيقهم..... ٦٦٥
ذكر بعض الثقات الذي لم يخرج لهم البخاري في صحيحه ..... ٦٦٦
دفع القول بأن البخاري لم يرو عن جعفر لأسباب سياسية ..... ٦٦٨
احتمال أن البخاري لم يرو عن جعفر لكونه كان مقلاً في الحديث، ورد ذلك ٦٧٤
احتمال أن البخاري لم يرو عن جعفر لكثرة اشتغاله بالفقه، ورد ذلك..... ٦٧٥
الظاهر أن البخاري لم يرو عن جعفر في الصحيح، لكلام بعض العلماء في ضبطه..... ٦٧٥
**الفصل الثالث: عدم ذكر الإمام البخاري لبعض فضائل آل البيت** ..... ٦٧٩
بيان أن البخاري لم يرو حديثاً واحداً في فضل سعيد بن زيد وعبد الرحمن بن عوف، ومع ذلك لم يتهمه أحد بمعاداة هاذين الصحابيين الجليلين..... ٦٨٠
عرض بعض الأحاديث التي جاءت في فضائل أهل البيت والتي زعم أن البخاري تعمد تجاهلها..... ٦٨١
شبهة في كلام منسوب لابن دحية في كون البخاري تعمد بتر حديث في فضل علي، والجواب على ذلك..... ٦٨٣

الخاتمة..... ٦٩٣
كشاف الرواة الذين رموا ببدعة وروى عنهم الإمام البخاري في صحيحه .... ٦٩٧
فهرس الأحاديث والآثار..... ٧٠٧
فهرس الرواة مرتباً على أنساب الرواة..... ٧٣٥
فهرس الرواة مرتباً على الحروف الألفبائية ..... ٧٣٩
فهرس الفوائد..... ٧٤٣
فهرس المصادر والمراجع..... ٧٦٥
كشاف عام لموضوعات الكتاب ..... ٨١٥